

حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصْرَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةً مِنَ الْبَاحِثِينَ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد جمعية الفتح الإسلامي

قَدَّمَ لَهُ

فيلذة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فيلذة الأستاذ الشيخ
عبد الزراق السليبي

طَبْعَةُ مُعَايَلَةٍ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ حَقِيقَةٍ مَسْقُولَةٍ عَنْ أَهْلِ الْمُؤَلَّفِ
مَعَ تَوْشِيهِ الْقُصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْخَطُوطِ وَالطَّبُوعَةِ
« مُصَافًا إِلَيْهَا تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِيِّ فِي مَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَجْمَاحِ »

معهد جمعية الفتح الإسلامي دمشق

شعبة البحوث والدراسات

الجزء الرابع عشر

قسم المعاملات

كتاب البيوع



خَاشِعِينَ عَبْدِينَ

رَدَّ الْمَجَارَ عَلَى الدَّرِّ الْمَجَارَ



الموضوع: الفقه الحنفي
العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"
التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين
التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح الفرفور
الإخراج: خلدون موفق التشة - غسان خباز
الإشراف الطباعي: مكتب دار الثقافة والتراث للتحقيق
التنفيذ: مؤسسة الرازي للطباعة والتجليد
عدد الصفحات: ٧٦٥ صفحة

قياس الصفحة: ٢١ × ٢٨
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة
موافقة وزارة الإعلام رقم: ٤٩٠٧٥ بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٠م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي
إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث - دمشق - سورية ص. ب. ٨٢٣٥
تلفاكس ٤٦١٤٠٨٦ - هاتف ٢٢٤٠٧٣٩

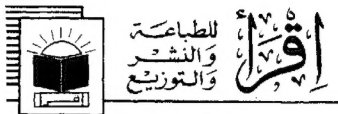
الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع ص. ب. ٨٢٣٥

تلفاكس ٤٦١٤٠٨٦ - هاتف ٢٢٤٠٧٣٩

الموزعون:



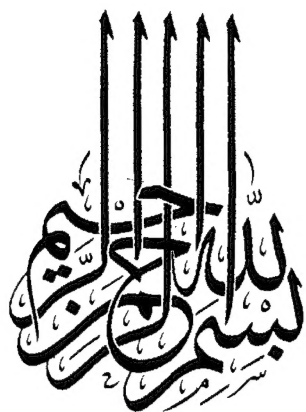
سوبراء دمشق - حجاز - شارع مسلح البارودي - بناء فندق سلطان
هاتف/فاكس: ٢٢٣٩٠٣١ - ص. ب. ٥٩٥٧



دَارُ الْبَشَائِر
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - ص. ب. ١٩٦٦ - هاتف: ٢٢١٦٦٦/٩



دمشق - ص. ب. ٢٢٦٥ - هاتف ٢٢١٢٧٧٣ - ٢٢٤٨٩٦ - فاكس ٢٢٣٢٠٥
e-mail: mzd @ net.sy
بورت - ص. ب. ١١٧٤٦٠ - هاتف ٨١٤١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - فاكس ٨١٨٦١٥
web: www.resalah. Com - e-mail: resalah. Com
عمان - ص. ب. ١٨٢٠٧٧ - هاتف ٤٦٥٩٨٩١ - ٤٦٥٩٨٩٢ - فاكس ٤٦٥٩٨٩٣
القاهرة - ص. ب. ٦٣٢ - رقم ١١٤١١ - هاتف ٣٩٠٦٧٧٧ - فاكس ٣٩٥٨٨٠٤
الرياض - ص. ب. ٥٦٥٧٩ - رقم ١١٦٥٤ - هاتف ٤٠٢٥٩٩٧ - فاكس ٤٠٢٢٦٦٥
اليمن - صنعاء - ص. ب. ٥٤٤ - هاتف ٢٧٥٣٢٢ - فاكس ٢٧٥٣٢٢



المشرف على التحقيق
الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور
رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي

شارك في التحقيق

أحمد سامر القباني	أيمن شعباني	خضر شحرور	أحمد السيد أحمد
رامز القباني	أحمد الطرشان	عبد القادر علي بلمو	محمد شحرور
غسان خباز	نوري الجمل	كمال طالب	خالد القصير
	محمد وائل الحنبلي	محمد نزار حيدر	

ساعد في بعض الأعمال العلمية

خرج أحاديثه

رياض الخرقى

قتيبة القباني

محمد القباني

بهاء القباني

رضوان محفوظ

تنبيه وبيان

نلفت عناية القارئ الكريم إلى أننا اعتمدنا في توثيق النصوص ابتداءً من المجلد الرابع عشر على نسخة جديدة أخرى غير النسخ التي تمّ التوثيق منها لكلٍّ من الكتب التالية :

١- تفصيل عقد الفرائد .

٢- جامع الفصولين .

٣- الحاوي القدسي .

٤- الفتاوى الغياثية .

٥ - اللآلئ الدرية في الفوائد الخيرية .

وذلك لدقة المخطوطات الجديدة التي وصلتنا من هذه الكتب ، أو أن بعضها قد تمت طباعته حديثاً فاعتمدنا المطبوعة تسهيلاً لرجوع القارئ الكريم إليها .

وسنذكر أوصاف المخطوطات والمطبوعات في مقدمات الحاشية إن شاء الله تعالى .

﴿كتابُ البيوع﴾

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى: الْعِبَادَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ شَرَعَ فِي حُقُوقِ
الْعِبَادِ: الْمُعَامَلَاتِ،.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ

﴿كتابُ البيوع﴾

(٢٢١٦٣) (قوله: لَمَّا فَرَّغَ إلخ) بَيَانٌ لِلْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ جُمْلَةٍ مَا تَقَدَّمَ وَجُمْلَةٍ مَا يَأْتِي مَعَ بَيَانِ
الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ حُصُوصِ الْوَقْفِ وَالْبَيْعِ، وَالْمُرَادُ بِالْعِبَادَاتِ مَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا فِي الْأَصْلِ تَقَرُّبَ الْعَبْدِ
إِلَى الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ، وَتَيْلُّ الثَّوَابِ وَالْجُودِ، كَالْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ وَنَحْوِهَا، وَبِالْمُعَامَلَاتِ مَا كَانَ الْمَقْصُودُ
مِنْهَا فِي الْأَصْلِ قَضَاءَ مَصَالِحِ الْعِبَادِ كَالْبَيْعِ وَالْكَفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ وَنَحْوِهَا، وَكَوْنُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ^(١) قَدْ
يَكُونُ وَاجِبًا لِعَارِضٍ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ، كَمَا لَا تَخْرُجُ^(٢) الصَّلَاةُ مَعَ الرِّيَاءِ عَنْ
كَوْنِ أَصْلِ الصَّلَاةِ عِبَادَةً.

ثُمَّ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْعِبَادَاتِ، بَلْ هُوَ حُقُوقُهُ تَعَالَى، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: عِبَادَاتٌ وَعُقُوبَاتٌ

﴿كتابُ البيوع﴾

(قوله: وَالْمُرَادُ بِالْعِبَادَاتِ إلخ) إِذَا أُريدَ بِهَا حُقُوقُهُ تَعَالَى الْمَقَابِلَةُ لِلْعُقُوبَاتِ بِذَلِيلِ الْمَقَابِلَةِ بِهَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ،
فَيُرَادُ بِهَا حَيثُ الْمَأْمُورُ بِهِ خَالِصًا أَوْ مُشْتَرَكًا، تَأَمَّلْ. وَتَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ النَّبِيِّ أَوَّلَ الْكِتَابِ التَّكَلُّمُ عَلَى الْعِبَادَةِ
وَالطَّاعَةِ وَالْقَرْبَةِ، فَاَنْظُرْهُ.

(قوله: ثُمَّ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْعِبَادَاتِ إلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْكُفَّارَاتِ دَاخِلَةٌ فِي الْعِبَادَاتِ بِالْمَعْنَى الَّتِي
ذَكَرَهُ، بَلْ فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ أَيْضًا.

(١) فِي "ب" وَ"م" وَ"أ": ((أَوْ الشِّرَاءِ)).

(٢) فِي "الْأَصْل" وَ"ك": ((يُخْرَجُ)) بِالْيَاءِ.

وَمُنَاسَبَتُهُ لِلْوَقْفِ: إِزَالَةُ الْمِلْكِ لَكِنْ لَا إِلَى مَالِكٍ، وَهَذَا إِلَيْهِ،

وكفارات، فالمعاملات في مُقَابَلَةِ حُقُوقِهِ تَعَالَى، وَأُورِدَ فِي "الْفَتْحِ"^(١): ((أَنَّهُ لَا يَخْفَى شُرُوعُهُ فِي الْمَعَامَلَاتِ مِنْ زَمَانٍ، فَإِنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ وَالْمَقْضُودِ^(٢) مِنَ الْمَعَامَلَاتِ))، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَكَانَ النُّكَاحُ أَوَّلَى بِالذِّكْرِ مِنَ اللَّقِيطِ وَنَحْوِهِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ النُّكَاحَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ لَكِنَّهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ أَيْضاً، بَلِ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنْهُ الْعِبَادَةُ، وَهِيَ تَحْصِينُ النَّفْسِ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَكْنِيهِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ قَالُوا: إِنَّ التَّخْلِيَّ لَهُ أَفْضَلُ مِنَ التَّخْلِیِّ لِلنَّوَافِلِ، وَقَدْ يُقَالُ: الْأَوَّلَى إِبْرَادُ الشَّرَكَةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ - أَيْ: التِّقَاطُهَا - مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، وَقَدْ يَجِبُ؛ فَلِذَا ذُكِرَ فِي حُقُوقِهِ تَعَالَى، وَكَذَا رُدُّ الْآبِقِ، وَأَمَّا الْمَقْضُودُ فَإِنَّهُ ذُكِرَ فِيهَا لِمُنَاسَبَةِ اقْتَضَائِهِ، وَكَذَا اللَّقْطَةُ وَنَحْوُهَا، وَالشَّرَكَةُ، كَمَا ذَكَرُوا فِي الْمَعَامَلَاتِ بَعْضَ الْعِبَادَاتِ كَالْأُضْحِيَّةِ لِمُنَاسَبَتِهَا لِلذَّبَاحِ، وَالْقَرْضِ لِمُنَاسَبَتِهِ لِلْبَيْعِ، تَأَمَّلْ.

[٢٢١٦٤] (قوله: لكن لا إلى مالك) أي: الإزالة في الوقف لا تنتهي إلى مالك، فهو في حكم

(قوله: وأورد في "الفتح": أنه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان إلح) اعلم أن المشروعات إما أن تكون من حقوقه تعالى، أو من حقوق العباد، وما تعلق منها بحقه تعالى فلا يخلو: إما أن يكون متمحضاً له تعالى لا تعلق للعباد فيه أصلاً كالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ، وإما أن يكون مشتركاً ولكن حقه تعالى غالب كالنكاح والطلاق والعاقب والأيمان، أو يكون حق العبد غالباً كاللَّقِيطِ وَاللَّقْطَةِ وَالْمَقْضُودِ وَالْآبِقِ وَالشَّرَكَةِ والوقف، وهذا كله فيما إذا كان حقاً لله تعالى مأموراً بالإتيان به على سبيل الوجوب أو الندبة، أو محافظة على عدم الفسور، وأما إذا كان في مُقَابَلَةِ الْعِصْيَانِ مَشْرُوعاً زَجْراً لِمُرْتَكِبِهِ عَنِ اتِّهَامِ حُرْمِ الشَّرْعِ، وَخُرُوجاً عَنِ الْحُدُودِ الْمَرْعِيَةِ فَهِيَ الْحُدُودُ، فَهِيَ مَشْرُوعَةٌ أَيْضاً لَكِنْ فِي مُقَابَلَةِ الْعِصْيَانِ. اهـ "سيندي". وَلَعَلَّ وَجْهَ كَوْنِ الشَّرَكَةِ وَالْمَقْضُودِ مِنْ حُقُوقِهِ تَعَالَى وَجُوبُ حِفْظِ مَالِهَا.

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٤/٥ - ٤٥٥.

(٢) في "الفتح" زيادة: ((وَالشَّرَكَةُ)).

(٣) "النهر": كتاب البيع ٣٥٨/١.

فكانا كبسيطٍ ومركَّبٍ، وجميعُ لكوْنِهِ باعتبارِ كُلِّ مِنَ البَيْعِ والمَبِيعِ والثَّمَنِ.....

مِلْكُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا قَوْلُهُمَا، وَقَالَ "الإمامُ": هُوَ حَبَسَ الْعَيْنَ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالتَّصَدَّقِ بِالْمَنْفَعَةِ، "ط"^(١).

[٢٢١٦٥] (قوله: فكانا كبسيطٍ ومركَّبٍ) أي: والبسيطُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ فِي الْوُجُودِ، فُقِدَ عَلَيْهِ فِي الذِّكْرِ، قَالَ "ط"^(١): ((وإنما لم يكن البيعُ مركَّباً حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْإِزَالَهَ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهَا^(٢) تَرْكِيبٌ)).

[٢٢١٦٦] (قوله: وجميعُ إلخ) لَمَّا كَانَ الْبَيْعُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا - وَالْمَصْدَرُ لَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْحَدَثِ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَقَدْ جَمَعَهُ تَبَعًا لـ "الهداية"^(٣) - أَجَابُوا عَنْهُ: بِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْمَفْعُولُ^(٤)، فَجُمِعَ بِاعْتِبَارِهِ كَمَا يُجْمَعُ الْمَبِيعُ، أَي: فَإِنَّ أَنْوَاعَ الْمَبِيعَاتِ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ، أَوْ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ مُرَادًا بِهِ الْمَعْنَى لَكِنَّهُ جُمِعَ بِاعْتِبَارِ أَنْوَاعِهِ؛ فَإِنَّ الْبَيْعَ الَّذِي هُوَ الْحَدَثُ إِنْ اعْتَبِرَ مِنْ حَيْثُ هُوَ أَرْبَعَةٌ: نَافِذٌ إِنْ أَفَادَ الْحُكْمَ لِلْحَالِ، وَمَوْقُوفٌ إِنْ أَفَادَهُ عِنْدَ الْإِجَارَةِ، وَفَاسِدٌ إِنْ أَفَادَهُ عِنْدَ الْقَبْضِ، وَبَاطِلٌ إِنْ لَمْ يُفِيدْهُ أَصْلًا، وَإِنْ اعْتَبِرَ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهُ بِالْمَبِيعِ فَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَقَعَ عَلَى عَيْنٍ بَعِينٍ، أَوْ ثَمَنٍ بَثْمَنٍ - أَي: يَكُونُ الْمَبِيعُ فِيهِ مِنْ الْأَثْمَانِ أَي: النُّقُودِ - أَوْ ثَمَنٍ بَعِينٍ، أَوْ عَيْنٍ بَثْمَنٍ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مُقَايَضَةً، وَالثَّانِي صَرْفًا، وَالثَّلَاثُ سَلَمًا، وَلَيْسَ لِلرَّابِعِ اسْمٌ خَاصٌّ؛ فَهُوَ بَيْعٌ مُطْلَقٌ، وَإِنْ اعْتَبِرَ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهُ بِالْثَمَنِ

(قوله: والبسيطُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ فِي الْوُجُودِ إلخ) أَوْ بِالطَّبِيعِ، فَعَلَى مَا ذَكَرَهُ يَكُونُ الْوَقْفُ خُرُوجًا عَنِ الْمِلْكِ، وَالبَيْعُ خُرُوجًا عَنِ مِلْكٍ وَدُخُولًا فِي مِلْكٍ.

(قوله: أَوْ ثَمَنٍ بَعِينٍ) الَّذِي يَأْتِي أَنَّ السَّلَمَ بَيْعٌ آجِلٌ - وَهُوَ الْمُسَلَّمُ فِيهِ - بِعَاجِلٍ وَهُوَ رَأْسُ الْمَالِ، فَالْمُرَادُ

(١) "ط": كتاب البيوع ٢/٣.

(٢) نقول: فِي السَّخْرِ جَمْعُهُمَا: ((بَيْتَاهَا))، وَمِثْلُهُ فِي "ط"، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مَصْحَحًا "ب" وَ"م".

(٣) "الهداية": كتاب البيوع ٢/٣.

(٤) فِي "ت": ((لِلْعُقُودِ)).

أنواعاً أربعة: نافذة موقوف فاسد باطل.....

- أي: ^(١) بمقداره - فهو أربعة أيضاً؛ لأنه إن كان يمثل الثمن الأول مع زيادة فمرايحة، أو بدون زيادة فتولية، أو أنقص من الثمن فوضيعة، أو بدون زيادة ولا نقص فمساومة، وزاد في "البحر" ^(٢) خامساً وهو الإشراف، أي: أن يشارك غيره فيما اشتراه، أي: بأن يبيعه نصفه مثلاً، وتركه "الشراح" لأنه غير خارج عن الأربعة، وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالاً أو مؤجلاً.

وبما قررناه ظهر لك أن قوله: ((باعتبار كل من البيع والمبيع)) ليس المراد اعتبار المبيع وحده - أي: بدون تعلق بيع به - حتى يرد أنه إذا أريد كل منهما بانفراده يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن جمع البيع باقياً على مصدريته نظراً إلى أنواعه حقيقة، بخلاف جمعه مقولاً إلى اسم المفعول [ب/٢٣٢] فإنه مجاز، ووجه عدم ورود أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظراً إلى ذاته منفرداً أو متعلقاً بغيره، لا منقولاً إلى اسم المفعول، فافهم.

[٢٢١٦٧] (قوله: أنواعاً أربعة) خبر الكون، وقوله: ((نافذة إلخ)) بيان للأنواع الأربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب، وقد علمت بيانها.

بالثمن في هذه العبارة ما في الذمة - وهو المسلم فيه - وبالعين رأس المال.
(قوله: أو بدون زيادة ولا نقص فمساومة) أي: بدون نظر لزيادة ولا نقص؛ لما يأتي أن المساومة هي البيع بأي ثمن كان من غير نظر إلى الثمن الأول.

(قوله: وبما قررناه ظهر لك أن قوله: باعتبار كل من البيع إلخ) لكن المتبادر - من قولهم في الجواب: إنه قد يراد به المفعول فجمع باعتباريه - أنه إنما جمع باعتبار إرادة المفعول به، ولذا قال "الشلي" كما في "ط": ((إما لكونه بمعنى مبيع))، ويظهر في الجواب عما قاله "ط" - رحمه الله - أن يقال: ليس في كلام "الشراح" أن الجمع باعتبار الأنظار الثلاثة معاً، بل المقصود أن النظر لأي اعتبار منها كاف لتصحيح الجمع، ولا نظر لها معاً حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، فتأمل.

(١) في "ب" و"م": ((أو))، والصواب ما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٨٢.

وَمُقَابِلَةٌ صَرَفٌ سَلَمٌ^(١) مُطْلَقٌ، وَ^(٢) مُرَابِحَةٌ تَوَلِيَّةٌ وَضَبِيعَةٌ مُسَاوِمَةٌ.

(هُوَ) لُغَةً: مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ مَالاً أَوْ لَا.....

ثُمَّ إِنَّ تَقْسِيمَ الْأَوَّلِ إِلَى مَا ذَكَرَ هُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْحَاوِي"^(٣)، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَوْقُوفَ مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ أَحَدُ طَرِيقَيْنِ لِلْمَشَايِخِ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ قَسِيماً لِلصَّحِيحِ، وَعَلَيْهِ مَشَى "الرَّيْلِيُّ"^(٤)، فَإِنَّهُ قَسَّمَهُ إِلَى صَحِيحٍ، وَبَاطِلٍ، وَفَاسِدٍ، وَمَوْقُوفٍ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنَ "الْبَحْرِ"^(٥)، وَيَأْتِي^(٦) قَرِيباً اسْتِثْنَاءُ بَيْعِ الْمُكَرَّةِ.

[مطلب في تعريف البيع لغة]

[٢٢١٦٨] (قوله: هُوَ لُغَةً: مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ) أَي: عَلَى وَجْهِ الْمُبَادَلَةِ، وَلَوْ عَبَّرَ بِهَا بَدَلِ الْمُقَابَلَةِ لَكَانَ أَوْلَى كَمَا فَعَلَ "المُصَنَّفُ" فِيمَا بَعْدُ^(٧)، وَظَاهِرُهُ شُمُولُ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ شَيْءٌ بِاعْتِبَارِ الشَّرْعِ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ، حَتَّى صَحَّ الْاِعْتِيَاذُ عَنْهَا بِالْمَالِ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ اللُّغَةِ، تَأَمَّلْ.

مَطْلَبٌ فِي تَعْرِيفِ الْمَالِ وَالْمَلِكِ وَالْمُتَقَوِّمِ

[٢٢١٦٩] (قوله: مَالاً أَوْ لَا الْبَيْعَ) الْمُرَادُ بِالْمَالِ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبْعُ وَيُمْكِنُ ادِّخَارُهُ لَوْ قَتَّ الْحَاجَةُ، وَالْمَالِيَّةُ تَنْبُتُ بِتَمَوُّلِ النَّاسِ كَافَّةً أَوْ بَعْضِهِمْ، وَالتَّقَوُّمُ: يَنْبُتُ بِهَا وَبِإِبَاحَةِ الْاِتِّفَاعِ بِهِ شَرْعاً، فَمَا يُبَاحُ بِلَا تَمَوُّلٍ لَا يَكُونُ مَالاً كَحَبَّةِ حِنْطَةٍ، وَمَا يَتَمَوَّلُ بِلَا إِبَاحَةِ اِتِّفَاعٍ لَا يَكُونُ مُتَقَوِّمًا كَالْخَمْرِ، وَإِذَا عَدِمَ الْأَمْرَانِ لَمْ يَنْبُتْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَالدَّمَ، "مَجْر"^(٨) مُلْخَصاً عَنِ "الْكَشْفِ الْكَبِيرِ"^(٩).

(١) فِي "د" وَ"و": ((سَلَمٌ بَيْعٌ مُطْلَقٌ)).

(٢) الرُّوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ "ط".

(٣) "الْحَاوِي الْقُدْسِي": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ١٠٧/ب.

(٤) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٤/٤.

(٥) انْظُرْ "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٥/٦ - ٧٦.

(٦) الْمَقُولَةُ [٢٢١٧٨] قَوْلُهُ: ((مَرْغُوبٌ فِيهِ)).

(٧) سَيَاتِي ص ١٣ -.

(٨) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ د/٢٧٧.

(٩) "كَشْفُ الْأَسْرَارِ": بَابُ النِّهْيِ - اِجْتِمَاعُ النَّهْيِ وَالْأَمْرِ ٥٤٧/١ - ٥٤٨.

وحاصله: أَنَّ الْمَالَ أَعْمٌ مِنَ الْمُتَقَوِّمِ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَالَ مَا يُمَكِّنُ ادِّخَارَهُ وَلَوْ غَيْرَ مُبَاجٍ كَالْخَمْرِ، وَالْمُتَقَوِّمُ مَا يُمَكِّنُ ادِّخَارَهُ مَعَ الْإِبَاحَةِ، فَالْخَمْرُ مَالٌ لَا مُتَقَوِّمٌ؛ فَلِذَا فَسَدَ الْبَيْعُ بِجَعْلِهَا ثَمَنًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْعَقِدْ أَصْلًا بِجَعْلِهَا مَبِيعًا لِأَنَّ الثَّمَنَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، بَلْ وَسِيلَةٌ إِلَى الْمَقْصُودِ؛ إِذِ الْإِنْتِفَاعُ بِالْأَعْيَانِ لَا بِالْأَثْمَانِ، وَلِهَذَا اشْتَرَطَ وَجُودَ الْمَبِيعِ دُونَ الثَّمَنِ، فِيهِذَا الْاِعْتِبَارِ صَارَ الثَّمَنُ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرُوطِ بِمَنْزِلَةِ آلَاتِ الصَّنَاعِ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي فَصْلِ النَّهْيِ مِنَ "التَّلْوِيحِ"^(٢) وَعَنْ^(٣) هَذَا قَالِ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((تَمَّ اعْلَمَ أَنَّ الْبَيْعَ وَإِنْ كَانَ مَبْنَاهُ عَلَى الْبَدَلَيْنِ لَكِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْمَبِيعُ دُونَ الثَّمَنِ، وَلِذَا تَشْتَرَطُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْمَبِيعِ دُونَ الثَّمَنِ، وَيَنْفَسِخُ بِهَلَاكِ الْمَبِيعِ دُونَ الثَّمَنِ)) اهـ.

وفي "التَّلْوِيحِ"^(٥) أَيْضًا مِنْ بَحْثِ الْقَضَاءِ: ((وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مِلْكٌ لَا مَالٌ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُتَصَرَّفَ فِيهِ بِوَصْفِ الْاِخْتِصَاصِ، وَالْمَالُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَدْخَرَ لِلْاِتِّفَاعِ وَقَدْ الْحَاجَةُ، وَالتَّقْوِيمُ يَسْتَلِزِمُ الْمَالِيَّةَ عِنْدَ "الإِمَامِ"، وَالْمِلْكُ عِنْدَ "الشَّافِعِيِّ")، وفي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ"^(٧): ((الْمَالُ: اسْمٌ لِعَمَرِ الْآدَمِيِّ خَلْقًا لِمَصَالِحِ الْآدَمِيِّ، وَأَمَكَّنَ إِحْرَازَهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِيَارِ، وَالْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْمَالِيَّةِ وَ^(٨) لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ حَقِيقَةً، حَتَّى لَا يَجُوزَ قَتْلُهُ وَإِهْلَاكُهُ)) اهـ.

(قوله: أَعْمٌ مِنَ الْمُتَقَوِّمِ إلخ) لعله: الْمُتَقَوِّمُ.

(١) نقول: في النسخ جميعها: ((الْمُتَقَوِّمُ))، ولعلَّ ما أثبتناه هو الصواب؛ إذ المقارنة في كلام ابن عابدين رحمه الله بين المال والمُتَقَوِّمِ لا التَمَوِّمِ، وقد أشار إلى ذلك في هامش "م"، وانظر "تقريبات الرافعي".

(٢) انظر "التلويح على التوضيح": ٢١٨/١.

(٣) في "ب" و"م": ((ومن)).

(٤) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٧٨.

(٥) انظر "التلويح على التوضيح": فصل: الإتيان بالمأمور أداءً وقضاءً ١/١٧١.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٧٧.

(٧) لم نعر عليها في مظانها في مخطوطتين لـ "الحاوي القدسي".

(٨) الواو ليست في "م".

بذليل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]،

قلت: وفيه نظر؛ لأنَّ المالَ المتَّفع به في التَّصرفِ على وجه الاختيار، والقَتْل والإِهْلَاكُ ليسَ بانتفاع، ولأنَّ الانتفاعَ بالمالِ يُعْتَبَرُ في كُلِّ شَيْءٍ بما يَصْلُحُ لَهُ، ولا يَجُوزُ إِهْلَاكُ شَيْءٍ مِنْ المالِ بلا انتفاعٍ أصلاً كَقَتْلِ الدَّائِيَّةِ بلا سَبَبٍ مُوجِبٍ.

(٢٢١٧٠) (قوله: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ أي: باعوه، أي: إخوةُ يوسُفَ^(١) بِثَمَنٍ ناقص، قيل: باعوه بعشرين درهماً^(٢)؛ فالآيةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَلْزَمُ كَوْنَ الْمُبْعِ فِيهِ مَالاً؛ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يُمْلِكُ.

قلت: وفيه أنَّ أهلَ اللُّغَةِ في الجاهليَّةِ كانوا يَسْتَرْقُونَ الْأَحْرَارَ وَيَبِيعُونَهُمْ؛ فَلَا تَدُلُّ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ لُغَةً لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْمَالِيَّةُ، عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُرَّ يُمْلِكُ قَبْلَ شَرِّعِنَا بِذَلِيلٍ ﴿قَالُوا جُزْؤُهُ مِنْ وَجْدِي فِي رَحْلِي فَهُوَ جُزْؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٥]، ثُمَّ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي "الْقَهْستاني"^(٣) مِنْ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ حَيْثُ قَالَ: ((إِنَّ الْحُرَّ كَانَ مَالاً فِي شَرِيعَةِ يَعْقُوبَ^(٤) عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِينَا الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، حَتَّى اسْتَرْقَى السَّارِقُ كَمَا فِي "شَرْحِ التَّأْوِيلَاتِ"^(٥)، فَلَا يَبْنَعِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَالاً عِنْدَ أَحَدٍ)) اهـ.

٣/٤

(١) نَقَلَ الطَّبْرِيُّ [يوسف/ ٢٠] عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: ((الْعَرَبُ يَقُولُ: اشْرَ لِي كَذَا أَي: بَعْ لِي، يَقُولُ: بِاعُوهُ، وَكَانَ بَيْعاً حَرَاماً)). وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ [يوسف/ ٢٠]، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١١٤٢٧) عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُحَاهِدٍ قَالَ: ((إِخْوَةُ يَوْسُفَ أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا بِاعُوهُ حِينَ أَخْرَجَهُ الْمُدْلِي بِدَلْوِهِ)).

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((بِإِغَاةِ إِخْوَتِهِ بِثَمَنٍ بَخْسٍ)). وَهُوَ قَوْلُ الصَّحَّاحِ وَغَيْرِهِ، وَرَحَّحَهُ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَقَالَ قَتَادَةُ: ((وَهُمُ السَّيَّارَةُ الَّذِينَ بِاعُوهُ)). أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضاً.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ حَرِيرٍ (١٨٩٣٠)، وَالتَّبْرَانِيُّ (٩٠٦٨)، وَالْحَاكِمُ ٥٧٢/٢ وَصَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((إِنَّمَا اشْتَرَى يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِعِشْرِينَ دِرْهَمًا)). قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "الْمَجْمَعِ" ٣٩٧/٧: رَجَلَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، وَغَيْرِهِمْ. انْظُرِ "الدَّر الْمَشْهُورَ" [يوسف: ٢٠].

(٣) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل البيع الباطل أو الفاسد ١٨/٢ باختصار.

(٤) عبارة القهستاني: ((شرعية يوسف))، وهو خطأ، فاستغرق السارق كان في شرع يعقوب عليه السلام، انظر "تفسير

القرطبي" ٢٣٤/٩ - ٢٣٥.

(٥) تقدّمت ترجمته ٤٢/١.

وَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ، وَيُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا، وَبِـ ((مِنْ)) لِلتَّأْكِيدِ،.....

فَالأَوَّلَى اسْتِدْلَالُ بِمَثَلِ ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ﴿فَاسْتَشِيرُوا بِبَيْعِكُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٧٦] وَنَحْوِهِ، [٣/٣٧٢] وَلَا يَخْفَى أَنَّ دَعْوَى الْمَجَازِ فِي ذَلِكَ خِلَافُ الْأَصْلِ، فَافْهَمُ.

وبهذا ظَهَرَ أَنَّ تَعْرِيفَهُ لُغَةً بِمَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" تَبَعًا لـ "المَحِيطِ" أَوَّلَى مِمَّا فِي "الْفَتْحِ" ^(١) عَنْ "فَخَّرَ الْإِسْلَامَ" ^(٢): ((مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ لُغَةً: مُبَادَلَةٌ ^(٣) الْمَالِ بِالْمَالِ))، لَكِنْ يَرِدُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ النِّكَاحُ، إِلَّا أَنَّ يُرَادَ بِالْمُقَابَلَةِ مَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ حَقِيقَةً، تَأْمَلُ.

[٢٢١٧١] (قَوْلُهُ: وَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ) أَي: مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ وَعَلَى ضِدِّهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ وَرَثَةً لِّمَوْلَاكَ﴾ [الكهف: ٧٩]، أَي: قَدْ آمَهُمْ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٤): ((يُقَالُ: بَاعَهُ إِذَا أَخْرَجَ الْعَيْنَ مِنْ مِلْكِهِ إِلَيْهِ، وَبَاعَهُ أَي: اشْتَرَاهُ) اهـ. وَكَذَا الشَّرَاءُ بِذَلِكَ: ﴿وَمَرْوُهُ يَشْتَرِي بِخَيْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، فَيُطْلَقُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَفِي "المَصْبَاحِ" ^(٥): ((وَالْبَيْعُ مِنَ الْأَصْدَادِ مِثْلُ الشَّرَاءِ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَنَّهُ بَائِعٌ، لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ الْبَائِعُ فَلِلمُتَبَايِرِ إِلَى الذَّهْنِ بِإِذِلِ السَّلْعَةِ)).

[٢٢١٧٢] (قَوْلُهُ: وَيُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا) أَي: بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

[٢٢١٧٣] (قَوْلُهُ: وَبِـ ((مِنْ)) لِلتَّأْكِيدِ) ك: بَعْتُ مِنْ زَيْدٍ الدَّارَ، وَظَاهِرُ "الْفَتْحِ" ^(٦) أَنَّهَا لِلتَّعْدِيدِ؛

(قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّ يُرَادَ بِالْمُقَابَلَةِ مَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ حَقِيقَةً) إِذَا أُريدَ ذَلِكَ يَتَعَيَّنُ إِرَادَةُ الْمَجَازِ فِيمَا تَقَدَّمَ اسْتِدْلَالُ بِهِ مِنَ الْآيَاتِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ إِطْلَاقِ الْبَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ لُغَةً، تَأْمَلُ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٥/٥.

(٢) لم نعر عليها في مظانها من "أصول البردوي".

(٣) ((مبادلة)) ساقطة من "الأصل".

(٤) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٥/٥.

(٥) "المصباح النير": مادة ((بيع)).

(٦) في "ب": ((إِذْ))، وَمَا أَتَيْنَاهُ مِنْ بَاقِي النَّسْخِ هُوَ الصَّوَابُ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ "المصباح".

(٧) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٥/٥.

وباللام^(١)، يُقال: بَعْتُكَ الشَّيْءَ وَبِعْتُ لَكَ، فهي زائدة، قاله "ابن القطّاع". وباعَ عليه القاضي، أي: بلا رضاء.

وشرعاً: (مبادلة شيءٍ مرغوبٍ فيه بمثلِهِ) حَرَجَ غَيْرُ الْمَرْغُوبِ^(٢) فِيهِ^(٣) كُتْرَابٍ وَمِيتَةٍ وَدَمٍ

لأنَّهُ قَالَ: ((وَيَعْدَى بِنَفْسِهِ وَبِالْحَرْفِ)).

[٢٢١٧٤] (قوله: وباللام) أي: قليلاً، وعبارة "ابن القطّاع"^(٤) على ما في "المصباح"^(٥):

((وَرُبَّمَا دَخَلَتْ اللَّامُ مَكَانَ مِنْ، تَقُولُ: بَعْتُكَ الشَّيْءَ وَبِعْتُ لَكَ^(٦)، فهي زائدة)) اهـ.

[٢٢١٧٥] (قوله: يُقال: بَعْتُكَ الشَّيْءَ) مثالٌ لِلْمُعْدَى بِنَفْسِهِ، وَتَرَكَ مِثَالَ التَّعْدَى بـ ((مِنْ)).

[٢٢١٧٦] (قوله: وباعَ عليه القاضي) أَفَادَ أَنَّهُ يَتَعْدَى بـ ((عَلَى)) أَيْضاً فِي مَقَامِ الْإِجْبَارِ وَالْإِلْزَامِ.

[مطلب في تعريف البيع شرعاً]

[٢٢١٧٧] (قوله: مُبَادَلَةٌ شَيْءٍ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ وَالْفَاعِلُ مَحذُوفٌ،

وَالْأَصْلُ: ((أَنْ يَتَبَادَلَ الْمُتَبَايعَانِ شَيْئاً مَرْغُوباً فِيهِ بِمِثْلِهِ))، فـ ((شَيْئاً)) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، و((بِمِثْلِهِ)) مَفْعُولٌ ثَانٍ بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ، فَافْهَمْ.

[٢٢١٧٨] (قوله: مَرْغُوبٍ فِيهِ) أي: ما مِنْ شَأْنِهِ أَنْ تَرَعِبَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَهُوَ الْمَالُ، وَلِذَا

احْتَرَزَ بِهِ "الشَّارِحُ" عَنِ التُّرَابِ وَالْمِيتَةِ وَالدَّمِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَالٍ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِ "الْكَنْزِ"^(٧)

(١) في "و": ((أو بالام))، وهو خطأ.

(٢) في "و": ((غير مرغوب)).

(٣) ((فيه)) ليست في "ب" و"و" و"ط".

(٤) نقول: عبارة "ابن القطّاع" - على ما في كتابه "الأفعال" مادة ((بوع)) -: ((وبعنتك الشيء: بعته لك)). و"ابن القطّاع" هو أبو القاسم علي بن جعفر بن علي المعروف بابن القطّاع السَّعْدِيُّ الصَّفَلِيُّ المولِد، المصري الدار والوفاة (ت ٥١٥ هـ).

(٥) "إنباه الرواة" ٢/٢٣٦، "سير أعلام النبلاء" ١٩/٤٣٣، "بغية الوعاة" ٢/١٥٣.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((بيع))، وليس فيه نقل هذه العبارة عن "ابن القطّاع"، لكن عبارته في موضع آخر:

((وَأَبَاعَهُ بِالْأَلِفِ لَعْدًا، قَالَ "ابن القطّاع").

(٦) عبارة "المصباح": ((وبعته لك)).

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع ٢/٢.

و"الملتقى" ^(١): ((مبادلة المال بالمال))، ولذا فسّر "الشّارح" كلام "الملتقى" في "شرحه" ^(٢) بقوله: ((أي: تملك شيء مرغوب فيه بشيء مرغوب فيه))، فقد تساوى التعريفان، فافهم. نعم زاد في "الكنز" ^(٣): ((بالتراضي))، وأورد عليه: أنه يخرج بيع المكره مع أنه منعقد، وأجاب في "شرح النّقاية" ^(٤): ((بأن من ذكره أراد تعريف البيع النّافذ، ومن تركه أراد الأعم)).

مطلب في بيع المكره والموقوف

واعترضه في "البحر" ^(٥): ((بأن بيع المكره فاسد موقوف، لا موقوف فقط كيبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح "النّقاية")).

قلت: لكن قدّمنا ^(٦) أن الموقوف من قسم الصحيح، ومقتضاه أن بيع المكره كذلك، لكن صرحوا في كتاب الإكراه أنه ثبت به الملك عند القبض للفساد، فهو صريح في أنه فاسد وإن خالف بقاء العقود الفاسدة في أربع صور ^(٧) سيذكرها ^(٨) "المصنف" هناك، وأفاد في "المنار" و"شرحه" ^(٩):

(قوله: فقد تساوى التعريفان إلخ) أي: فيندفع إيراد بيع الخمر بدراهم من متعاطيه على كلا التعريفين، خلافاً لما في "ط"، حيث جعله وارداً على الأول لا الثاني.

(١) "ملقى الأبحر": كتاب البيوع ٥/٢.

(٢) "الدر الملتقى": كتاب البيوع ٣/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع ٢/٢.

(٤) أي: شرح أبي العباس الشّمني (ت ٨٧٢ هـ)، إذ إن صاحب "البحر" يقل عنه كما صرح بذلك في مقدمته ٣/١،

وتقدمت ترجمة الشّمني ٢٣٤/٤.

(٥) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٧٧.

(٦) المقولة [٢٢١٦٧] قوله: ((أنواعاً أربعة)).

(٧) نقول: في السخ جميعها: (أربعة))، بإثبات هاء التانيث، والصواب ما أثبتناه، وقد أشار إلى ذلك مصححاً "ب" و"م".

(٨) انظر "الدر" عند المقولة [٣٠٦٥٣] قوله: ((يجوز بالإجازة)).

(٩) "فتح الغفار": فصل: الأمور المعترضة على الأهلية نوعان - الإكراه ١٢١/٣.

((أنه^(١)) يَتَعَيَّدُ فَاسِدًا؛ لَعَدَمِ الرِّضَا الَّذِي هُوَ شَرْطُ النِّفَازِ، وَأَنَّهُ بِالْإِجَازَةِ يَصِحُّ وَيَزُولُ الْفَسَادُ))، وَبِهِ عَلِيمٌ أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَى الْإِجَازَةِ صَحَّتْهُ، فَصَحَّ كَوْنُهُ فَاسِدًا مَوْقُوفًا، وَظَهَرَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ مِنْهُ فَاسِدٌ كَبَيْعِ الْمَكْرَهَةِ، وَمِنْهُ صَحِيحُ كَبَيْعِ عَبْدٍ أَوْ صَبِيٍّ مَحْجُورَيْنِ، وَأَمَثَلُهُ كَثِيرَةٌ سَتَأْتِي^(٢) فِي بَابِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ.

والحاصل: أَنَّ الْمَوْقُوفَ مُطْلَقًا يَبِيعُ حَقِيقَةً، وَالْفَاسِدَ يَبِيعُ أَيْضًا وَإِنْ تَوَقَّفَ حُكْمُهُ - وَهُوَ الْمِلْكُ - عَلَى الْقَبْضِ، فَلَا يَنَاسِبُ ذِكْرُ التَّرَاضِي فِي التَّعْرِيفِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((إِنَّ التَّرَاضِيَّ لَيْسَ جُزْءَ مَفْهُومِ الْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ، بَلْ شَرْطُ ثُبُوتِ حُكْمِهِ شَرْعًا)) اهـ، أَيْ: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جُزْءَ مَفْهُومِهِ شَرْعًا لَرِمَ أَنْ يَكُونَ بَيْعُ الْمَكْرَهَةِ بَاطِلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ فَاسِدٌ كَمَا عَلِمْتَ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ التَّعْرِيفَ شَامِلٌ لِلْفَاسِدِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٤)؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ حَقِيقَةً وَإِنْ تَوَقَّفَ حُكْمُهُ عَلَى الْقَبْضِ، فَالْتَّقِيدُ بِالتَّرَاضِي لِإِخْرَاجِ بَعْضِ الْفَاسِدِ - وَهُوَ بَيْعُ الْمَكْرَهَةِ - غَيْرُ مُرَضِيٍّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ تَعْرِيفَ مُطْلَقِ الْبَيْعِ يَكُونُ غَيْرَ جَامِعٍ؛ لِخُرُوجِ هَذَا مِنْهُ، وَإِنْ أُرِيدَ تَعْرِيفُ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ فَلَيْسَ بِمَنْعٍ لِلدُّخُولِ أَكْثَرَ الْبَيَاعَاتِ الْفَاسِدَةِ فِيهِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْحَمْرَ مَالٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٥) عَنِ "الْكَشْفِ" وَ"التَّلْوِيحِ" وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَقَوِّمٍ، مَعَ أَنَّ بَيْعَهُ بَاطِلٌ فِي حَقِّ [ب/٢٣/٣] الْمُسْلِمِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ بِهِ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ، وَمَرَّ^(٥) الْفَرْقُ، وَأَمَّا مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "الْمَحِيطِ": ((مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مَالٍ)) فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَالِ الْمُتَقَوِّمَ تَوْفِيقًا بَيْنَ كَلَامِهِمْ، وَجَيِّدٌ فَمَرَدٌ عَلَى تَعْرِيفِ "الْمُصَنَّفِ" كـ "الْكَنْزِ"^(٧)، فَافْهَمْ. وَيَرِدُ عَلَى تَعْرِيفِ "الْمُصَنَّفِ" فَقَطُّ الْإِجَارَةُ وَالتَّكَاحُ،

(١) أَيْ: بَيْعِ الْمَكْرَهَةِ.

(٢) انظر "الدر" عند المَقُولَةِ [٢٣٧٨٨] قَوْلُهُ: ((الْمَحْجُورَيْنِ)).

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٤٥٥/٥ - ٤٥٦.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٥٨/أ.

(٥) الْمَقُولَةُ [٢٢١٦٩] قَوْلُهُ: ((مَالًا أَوْ لَا (بِخ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٧٧/٥.

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢/٢.

(على وجهه) مُفيدٍ (مخصوص) أي: بإيجاب^(١) أو تعاطٍ.....

قال "ط"^(٢): ((فإنَّ فيهِمَا مُبَادَلَةٌ مَالٍ مَرغُوبٍ فِيهِ، مَرغُوبٍ فِيهِ، وَلَا يَخْرُجَانِ بِقَوْلِهِ: عَلَى وَجْهِهٍ مَخْصُوصٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ أَوْ التَّعَاطِي^(٣))). اهـ، إِلَّا أَنَّ يُجَاب: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرغُوبِ فِيهِ الْمَالُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ أَوَّلًا، وَالْمَنْفَعَةُ غَيْرُ مَالٍ كَمَا مَرَّ^(٤)، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُبَادَلَةَ هِيَ التَّمْلِيكُ كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٥) عَنِ "الدَّرَائِمِ"، أَيْ: التَّمْلِيكُ الْمَطْلُوقُ، وَالْمَنْفَعَةُ فِي الْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ مَمْلُوكَةٌ مِلْكًا مُقَيَّدًا، فَافْهَمْ.

[٢٢١٧٩] (قوله: عَلَى وَجْهِهِ مُفيدٍ) هَذَا التَّقْيِيدُ غَيْرُ مُفِيدٍ^(٦)؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ أَخْرَجَ^(٧) مَا لَا يُفِيدُ كَبَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ اتَّحَدَا وَزَنًا وَصِفَةً، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَقَدْ عَلِمْتَ شُمُولَ التَّعْرِيفِ لِمَجْمِيعِ أَنْوَاعِ الْفَاسِدِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِخْرَاجِ نَوْعٍ مِنْهُ كَمَا قُلْنَا فِي بَيْعِ الْمَكْرَةِ^(٨)، نَعَمْ لَوْ كَانَ يَبْعُ الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمِ بَاطِلًا فَهُوَ تَقْيِيدٌ مُفِيدٌ، لَكِنْ بَطْلَانُهُ بَعِيدٌ؛ لَوْجُودِ الْمُبَادَلَةِ بِالْمَالِ، فَتَأَمَّلْ.

٤/٤

[٢٢١٨٠] (قوله: أَيْ: بِإِيجَابٍ أَوْ تَعَاطٍ) بَيَانٌ لِلْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ، وَأَرَادَ بِالْإِيجَابِ مَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ

(قوله: قَالَ "ط": فَإِنَّ فِيهِمَا مُبَادَلَةً مَالٍ الْإِخ) لَيْسَ فِي عِبَارَةِ "ط" لَفْظُ ((مَالٍ)).

(قوله: وَالْمَنْفَعَةُ فِي الْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ مَمْلُوكَةٌ مِلْكًا مُقَيَّدًا) أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا تَوَرُّتَ عَنْهُ الْمَنْفَعَةُ فِيهِمَا، وَلَا يَمْلِكُ تَمْلِيكُهَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا يَمْلِكُ فِي الْإِجَارَةِ تَمْلِيكُهَا بِجَنْسِهَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمِلْكِ الْقُفَيْدِ؟ (قوله: وَهُوَ فَاسِدٌ الْإِخ) فِي "السَّنَدِي" عَنِ "الْبَحْرِ": ((يَبْعُ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَشِرْأُوهُ فَاسِدٌ)) اهـ.

(١) فِي "و": ((بِالْإِيجَاب)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣/٣، وَعِبَارَتُهُ: ((مُبَادَلَةٌ مَرغُوبٍ فِيهِ))، دُونَ لَفْظَةِ ((مَالٍ))، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ "الرَّافِعِي" رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) فِي النِّسخِ جَمِيعُهَا: ((وَالْتَعَاطِي)) بِالرَّوَا، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ "ط".

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٢١٦٩] قَوْلُهُ: ((مَالًا أَوْ لَا الْإِخ)).

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٥٨/ب.

(٦) قَوْلُهُ: ((هَذَا التَّقْيِيدُ غَيْرُ مُفِيدٍ)) سَاقِطٌ مِنْ "ك".

(٧) فِي "ك": ((إِخْرَاجٍ)).

(٨) الْمَقُولَةُ [٢٢١٧٨] قَوْلُهُ: ((مَرغُوبٍ فِيهِ)).

فَخَرَجَ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَائِزِينَ، وَالْهَبَةُ بِشَرَطِ الْعَوَضِ، وَخَرَجَ بـ ((مُفِيدٌ)) مَا لَا يُفِيدُ،.....

بذليلِ المُقَابَلَةِ، فَيَشْمَلُ الْقَبُولَ^(١)، وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجِ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَائِزِينَ عَلَى مَا قَالَهُ "ط"^(٢)، فَتَأْمَلُ.
(٢٢١٨١) (قَوْلُهُ: فَخَرَجَ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَائِزِينَ إلخ) قَالَ "المُصَنَّفُ" فِي "الْمَنَحِ"^(٣): ((وَلَمَّا كَانَ هَذَا يَشْمَلُ مُبَادَلَةَ رَجُلَيْنِ بِمَالِهِمَا بِطَرِيقِ التَّبَرُّعِ أَوْ الْهَبَةِ بِشَرَطِ الْعَوَضِ - فَإِنَّهُ لَيْسَ^(٤) بِبَيْعٍ ابْتِدَاءً وَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِهِ بَقَاءً - أَرَادَ إِخْرَاجَ ذَلِكَ فَقَالَ: عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجِ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَائِزِينَ عَلَى مَا قَالَهُ "ط") عِبَارَتُهُ: ((قَوْلُهُ: بِإِجَابٍ، أَيْ: وَقَبُولٍ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْإِجَابَ فَقَطْ لَدَخَلَ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَائِزِينَ لَوْجُودِهِ فِيهِ)) اهـ. وَكَتَبَ "السَّنْدِيُّ" عَلَى قَوْلِهِ: ((فَخَرَجَ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَائِزِينَ)) مَا نَصَّهُ: ((يَعْنِي: لَوْ تَصَدَّقَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِمَالِهِ، فَتَصَدَّقَ عَمْرٌو عَلَى زَيْدٍ بِمَالِهِ أَيْضًا فَكُلُُّ مِنْهُمَا مَتَّبِعٌ غَيْرُ طَالِبٍ لِلْعَوَضِ عَلَى مَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ، فَحَيْثُ كَانَ كُلُُّ مِنْهُمَا خَالِيًا عَنِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ لَا يَكُونُ بَيْعًا))، وَكَتَبَ أَيْضًا: ((وَقَدْ قَرَّرَ "الشَّارَحُ" فِي "شَرْحِ الْمُلتَقَى" خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا، قَالَ: لَمْ يُقَلَّ كَمَا فِي "الْعِنَايَةِ" وَغَيْرِهَا: بِالتَّرَاضِي بِطَرِيقِ الْاِكْتِسَابِ - أَيْ: طَلَبِ الرِّبْحِ كَمَا فِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ" - لَيَشْمَلُ بَيْعَ الْمُكَرَّهِ وَالْمُبَادَلَةَ بِطَرِيقِ التَّبَرُّعِ وَالْهَبَةِ بِشَرَطِ الْعَوَضِ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ فِي شُمُولِ الْبَيْعِ لِلذَّلِكَ، وَلِذَا قَالُوا: لَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ بِثَوْبِكَ هَذَا فَقَبِلَ كَانَ بَيْعًا بِالْإِجْمَاعِ؛ إِذِ الْعَبْرَةُ لِلْمَعْنَانِي لَا لِلْأَلْفَافِ)) اهـ. وَالمَذْكُورُ فِي الْهَبَةِ: أَنَّهُ لَوْ وَهَبَهُ عَلَى أَنْ يُعَوِّضَهُ كَذَا فَهُوَ هَبَةٌ ابْتِدَاءً بَيْعٌ انْتِهَاءً، وَلَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ كَذَا بَعْدًا فَهُوَ بَيْعٌ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، وَالمَذْكُورُ فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ: أَنَّ الْهَبَةَ وَتَحْوِهَا مِنَ التَّبَرُّعَاتِ بِإِزَاءِ الْإِجَابِ فَقَطْ، حَتَّى لَوْ حَلَفَ لِيَهَيَّ فُلَانًا فَوَهَبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ بَرًّا، بِخِلَافِ الْمُعَاوَضَاتِ فَإِنَّهَا بِإِزَاءِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ مَعًا، وَمُقْتَضَى مَا هُنَا: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرَ بَيْنَ الْهَبَةِ الْخَالِيَةِ عَنْ شَرَطِ الْعَوَضِ وَالْهَبَةِ الْمَشْرُوطِ فِيهَا فِي أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَتِمُّ بِالْإِجَابِ، تَأْمَلُ.

(١) فِي "م": ((لِقَبُولِ)) دُونَ أَلْفٍ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣/٣.

(٣) "الْمَنَحِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢/١ ق/١.

(٤) فِي "م": ((يَسْ))، وَهُوَ خَطَأً.

فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة.....

قلت: وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في "النهر"^(١)، ووجهه: أنه لو تبرع لرجل بشيء، ثم الرجل عوض عليه بشيء آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة، لكن من جانب الثاني، وهذا يوجد كثيراً بين الزوجين، يبعث إليها متاعاً وتبعث له^(٢) أيضاً وهو في الحقيقة هبة، حتى لو ادعى الزوج العارية رجع، ولها أيضاً الرجوع؛ لأنها قصدت التعويض عن هبته^(٣)، فلما لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها، فلها الرجوع كما سيأتي^(٤) في الهبة، وكذا لو وهبه شيئاً على أن يعوضه عنه شيئاً معيناً فهو هبة ابتداءً مع وجود المبادلة المشروطة، فافهم.

(٢٢١٨٢) قوله: استويا وزناً أما إذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لربا الفضل لا لعدم الفائدة، وقوله: ((وصفة)) خرج ما اختلفا فيه^(٥) مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيراً والآخر صغيراً، أو أحدهما أسود والآخر أبيض.

قلت: والمسألة مذكورة في الفصل السادس من "الذخيرة": ((باع درهماً كبيراً بدرهم صغير،

قوله: وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في "النهر" (الخ) لفظه: ((ولا يخفى أن الهبة بشرط العوض خالية^(٦) عن المبادلة ابتداءً، أما انتهاء فمسلّم ولا يضربنا، وكل من التبرعين هبة مستقلة من كل جانب، فلا مبادلة، وهذا هو السر في حذف أهل التحقيق لهذا القيد)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب البيع ٣/٣٥٨.

(٢) في "ن": ((وتبعث إليه)).

(٣) في "ب" و"م" و"ك": ((هبة)).

(٤) المقولة [٢٩٢١٢] قوله: ((بهية)).

(٥) في "م" و"ك" و"ب" و"ن": ((فيها)).

(٦) في مطبوعة التقريرات: ((خالية))، وما أثبتناه من عبارة "النهر".

ولا مُقَابِضَةٌ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّةَ دَارِهِ بِحِصَّةِ الْآخَرِ، "صَرِيفَةٌ"، ولا إِجَارَةُ السُّكْنَى بالسُّكْنَى، "أَشْبَاهُ"^(١). (وَيَكُونُ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ^(٢))، أَمَّا الْقَوْلُ: فَالْإِجَابُ وَالْقَبُولُ....

أَوْ دَرَّهَمًا جَيِّدًا بِدَرَّهَمٍ^(٣) رَدِيءٍ جَارٍ؛ لِأَنَّ لَهُمَا فِيهِ غَرَضًا^(٤) صَحِيحًا، أَمَّا إِذَا كَانَا مُسْتَوَيْنِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ اخْتَلَفُوا فِيهِ: قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ: لَا يَجُوزُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ "حَمَّادٌ" فِي "الْكِتَابِ"، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى الْحَاكِمُ الْإِمَامُ "أَبُو أَحْمَدُ"^(٥) اهـ.

[٢٢١٨٣] (قَوْلُهُ: وَلَا مُقَابِضَةٌ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ) أَي: الْمُسْتَوَيْنِ، وَالتَّبَادُلُ مِنَ التَّعْيِيرِ بِالشَّرِيكَيْنِ أَنَّ الدَّارَ مُشَاعَةً بَيْنَهُمَا، أَمَّا لَوْ كَانَتْ حِصَّةُ كُلٍّ مِنْهُمَا مَقْرُوزَةً عَنِ الْآخَرَى فَالظَّاهِرُ جَوَازُ الْمُقَابِضَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ رَغْبَةً كُلٌّ مِنْهُمَا فِيمَا فِي يَدِ الْآخَرِ، فَهُوَ يَبِيعُ مُقَيَّدٌ بِمُخَالَفَةِ الْمُشَاعَةِ، فَافْهَمُ.

[٢٢١٨٤] (قَوْلُهُ: وَلَا إِجَارَةُ السُّكْنَى بِالسُّكْنَى) لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ مَعْدُومَةٌ، فَيَكُونُ يَبِيعُ الْجِنْسَ بِالْجِنْسِ نَسِيئَةً، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، "ط"^(٦) عَنْ "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ"^(٧).

[٢٢١٨٥] (قَوْلُهُ: وَيَكُونُ) أَي: الْبَيْعُ، "مِنْح"^(٨). وَالْأَظْهَرُ إِرجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى قَوْلِهِ: ((عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ)) فَهُوَ بَيَانٌ لَهُ، وَإِلَّا كَانَ تَكَرُّرًا^(٩)، تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ مَعْدُومَةٌ (لِخ) وَلَيْسَ التَّلْعِيلُ الْخُلُوءُ عَنِ الْفَائِدَةِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ "الشَّارِحِ"، فَإِنَّ إِجَارَةَ هُنَا غَيْرُ جَائِزَةٍ وَإِنْ وُجِدَتِ الْفَائِدَةُ، وَسُكْنَى الدَّارِ وَالْحَانُوتِ هُنَا جِنْسٌ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ مُخْتَلِفًا جِنْسًا.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٤.

(٢) في "د" و"و": ((وفعل)) بالواو.

(٣) في "ب": ((بدهم))، وهو خطأ.

(٤) في "ك": ((فيه عوضاً)).

(٥) لم نهنئ إلى معرفته.

(٦) "ط": كتاب البيوع ٤/٣.

(٧) هي "حاشية أبي السعود على الأشباه" كما في "ط".

(٨) "المنح": كتاب البيوع ٢/١ ق ١/ب.

(٩) في "ك": ((تكرار)) بالرفع.

وهما رُكنُهُ، وشرطُهُ: أهليَّةُ المتعاقدين،.....

[مطلب: ركن البيع]

[٢٢١٨٦] (قوله: وهما رُكنُهُ) ظاهرُهُ: أنَّ الضَّميرَ للإيجاب والقبول، ويَحتمَلُ إرجاعُهُ للقولِ والفعلِ كما يُفيدُهُ قولُ "البحر" ^(١)، وفي "البدائع" ^(٢): ((رُكنُهُ: المُبادلةُ المذكورةُ))، وهو معنى ما في "الفتح" ^(٣): ((من أنَّ رُكنَهُ الإيجاب والقبول الدَّالَّانِ عَلَى التَّبادلِ، أو ما يَقومُ مقامَهُما مِنَ التعاطي، فَرُكنُهُ الفعلُ الدَّالُّ عَلَى الرِّضَا بتبادلِ المِلْكَيْنِ مِنْ قولٍ أو فعلٍ)) اهـ.

وأرادَ بالفعلِ أولاً ما يَشتمَلُ فِعْلَ اللِّسانِ، وبالفعلِ ثانياً غيرُهُ، وقوله: ((الدَّالُّ عَلَى الرِّضَا)) أي: بالنظرِ إلى ذاته، وإنَّ كانَ ثَمَّ ما يُنافي الرِّضَا كإكراهٍ، وظاهرُ كلامِ "المُصنِّف" أنَّ الإيجاب والقبولَ غيرَ البَّيعِ مع أنَّ رُكنَ الشَّيْءِ عَيْنُهُ، وإذا أَرَجَعْنَا الضَّميرَ في قوله: ((ويَكُونُ)) إلى قوله: ((عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ)) لا يَرُدُّ ذَلِكَ ^(٤)، وكذا إذا أَرِيدَ بالبَّيعِ حُكْمُهُ وهو المِلْكُ، وهُنَا [٤/٣١٦] أبحاثٌ رَافِقةٌ مذكورةٌ في "النَّهْر" ^(٥).

مَطْلَبُ: شَرَايِطُ البَّيعِ أَنْواعٌ أَرْبَعَةٌ

[٢٢١٨٧] (قوله: وشرطُهُ: أهليَّةُ المتعاقدين) أي: بكونَهُما عاقلَيْنِ، ولا يَشترِطُ البلوغُ والحُرِّيَّةُ، وذَكَرَ في "البحر" ^(٦): ((أَنَّ شَرَايِطَ البَّيعِ أَرْبَعَةٌ أَنْواعٍ: شَرَطُ انْعِقَادٍ، ونَفَاذٍ، وصِحَّةٍ، ولُرُومٍ.

(قوله: وظاهرُ كلامِ "المُصنِّف" أنَّ الإيجاب والقبولَ غيرَ البَّيعِ إلخ) يجعلُ الباءَ لِلْمُلازِمَةِ لا لِلِاسْتِعَانَةِ في كلامِ "المُصنِّف" يَنْدَفِعُ تَوْهُمُ أَنَّ الإيجاب والقبولَ غيرَ البَّيعِ، فالْمَعْنَى أَنَّهُ يَتَحَقَّقُ وَيُوجَدُ بِهِمَا، كما في: بَنِيَتْ اليَتِيمُ بِالْحَجَرِ، كما تَقَدَّمَ فَتَظْهَرُ ذَلِكَ في النِّكَاحِ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَيَعْقِدُ بِإِيجابٍ وقَبولٍ)).

(١) "البحر": كتاب البيع ٢٧٨/٥.

(٢) "البدائع": كتاب البيوع ١٣٣/٥.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٥/٥ بتصرف.

(٤) في "م" ((وذلك)) بالدال المهملة، وهو خطأ.

(٥) انظر "النهر": كتاب البيع في ٧١٤/ب - ٧١٥/أ.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٢٧٨/٥ وما بعدها.

[مطلب: شرط انعقاد البيع]

فالأوّل أربعة أنواع: في العاقد، وفي نفس العقد، وفي مكانه، وفي العقود عليه، فشرائط العاقد اثنان: العقل والعُدَّة، فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل، ولا وكيل من الجانبين، إلا في الأب، ووصيه، والقاضي، وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره، والرَّسُول من الجانبين، ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرّية - فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفاً، ولغيره نافذاً - ولا الإسلام والنطق والصحو. وشرط العقد اثنان أيضاً: موافقة الإيجاب للقبول - فلو قيل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بعضه لم ينعقد إلا في الشفعة، بأن^(١) باع عبداً وعقاراً فطلب الشفعي العقار وحده - وكونه بلفظ الماضي. وشرط مكانه واحد: وهو اتحاذ المجلس. وشرط العقود عليه ستة: كونه موجوداً، مالاً متقوماً، مملوكاً في نفسه، وكون المالك للبائع فيما يبيعه لنفسه، وكونه مقدور التسليم، فلم ينعقد بيع المعلوم، وما له خطر العدم كالحمل واللبن في الضرع، والثمر قبل ظهوره، وهذا العبد فإذا هو جارية، ولا بيع الحرّ والمدير وأمّ الولد والمكاتب ومعتق البعض، والميتة والدم، ولا بيع الخمر والخنزير في حق مسلم، وكسرة

(قوله: وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره) إلا أنه يكون محازراً عن العتق؛ فليس ممّا نحن فيه.

(قوله: والرَّسُول من الجانبين) معطوف على المستثنى قبله كما تفيدُه عبارة "البحر".

(قوله: فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه) في "البحر" زيادة: ((وشراؤه)).

(قوله: لم ينعقد إلا في الشفعة) فإن الصفقة تتحوّل للشفيع، فلم يوجد منه إلا قبول بعض المبيع.

(قوله: متقوماً) هو بالكسر كما في "القهستاني".

(قوله: ولا بيع الحرّ والمدير وأمّ الولد) فإن كلاً من المدير وأمّ الولد والمكاتب ومعتق البعض في

حكم ما ليس بمال بواسطة استحقاقهم الحرّية في الحال؛ لانعقاد سببها كما يأتي في البيع الفاسد.

(١) في هامش "م": ((قوله: لم ينعقد إلا في الشفعة بأن))، وذلك لأن العقد بالنسبة للعقار يتحوّل إلى الشفعي، ولذا لو ظهر

بالمبيع عيب يرجع بو على البائع، فهذا الاعتبار كان الشفعي قابلاً بعض ما أوجبه البائع. - اهـ.

حيز^(١)؛ لَأَنَّ أَدْنَى الْقِيَمَةِ الَّتِي تُشْتَرَطُ لَجَوَازِ الْبَيْعِ فَلَسْ، وَلَا يَسَعُ الْكَلَالُ وَلَوْ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ،
وَالْمَاءُ فِي نَهْرٍ أَوْ بئرٍ، وَالصَّيْدُ وَالْخَطَبُ وَالْحَشِيشُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ، وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ مَمْلُوكًا لَهُ وَإِنْ
مَلَكَهُ بَعْدَهُ إِلَّا السَّلَمَ، وَالْمَغْصُوبُ لَوْ بَاعَهُ الْغَاصِبُ ثُمَّ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ، وَيَبِيعُ الْفُضُولِيُّ فَإِنَّهُ مُتَعَقِّدٌ
مَوْقُوفٌ، وَيَبِيعُ الْوَكِيلُ فَإِنَّهُ نَافِذٌ، وَلَا يَبِيعُ مَعْجُوزُ التَّسْلِيمِ كَالْأَبْقِ، وَالطَّيْرُ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكُ فِي
الْبَحْرِ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي يَدِهِ، فَصَارَتْ شَرَائِطُ الْإِنْعِقَادِ أَحَدَ عَشَرَ.
قُلْتُ: صَوَابُهُ: تِسْعَةٌ^(٢).

[مطلب: شرط نفاذ البيع]

وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ شَرَائِطُ النِّفَازِ - فَاثْنَانِ: الْمِلْكُ أَوْ الْوِلَايَةُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْبَيْعِ حَقٌّ لغيرِ
البائع، فَلَمْ يَتَعَقَّدْ^(٣) يَبِيعُ الْفُضُولِيُّ عِنْدَنَا، أَمَّا شِرَاؤُهُ فَنَافِذٌ.
قُلْتُ: أَيْ: لَمْ يَتَعَقَّدْ إِذَا بَاعَهُ لِأَجْلِ نَفْسِهِ لَا لِأَجْلِ مَالِكِهِ، لَكِنَّهُ عَلَى الرَّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ،

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: صَوَابُهُ: تِسْعَةٌ) لِدُخُولِ قَيْدِ الْوُجُودِ فِي الْمَالِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الشَّرْطِ الرَّابِعِ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ مَمْلُوكًا
لِلْبَائِعِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مَمْلُوكًا فِي نَفْسِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: هِيَ ثَمَانِيَةٌ فَقَطْ؛ لِاسْتِغْنَاءِ عَنْ كَوْنِهِ مَالًا يَكُونُهُ مُتَقَوِّمًا.
(قَوْلُهُ: فَلَمْ يَتَعَقَّدْ يَبِيعُ الْفُضُولِيُّ الْخ) عِبَارَةٌ "الْبَحْرِ": ((فَلَمْ يَنْفَذْ))، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى
شَرَائِطِ النِّفَازِ.

(١) فِي "ب": ((خَيْرٍ)) بِالرَّاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: قُلْتُ: صَوَابُهُ تِسْعَةٌ)) أَيْ: لِاسْتِغْنَاءِ بِذِكْرِ الْمَالِ عَنِ قَيْدِ الْوُجُودِ، فَإِنَّ الْمَالَ اسْمٌ لِمَا تَوَيَّلَ إِلَيْهِ النَّفْسُ،
وَيُذَكِّرُ لِلْحَاجَةِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْجُودًا، وَلِإِعْنَاءِ كَوْنِ الْمِلْكِ لِلْبَائِعِ عَنْ كَوْنِهِ مَمْلُوكًا فِي نَفْسِهِ أَدَّ.

(٣) نَقُولُ: عِبَارَةٌ مَطْبُوعَةٌ "الْبَحْرِ" الَّتِي يَبِينُ أَيْدِيْنَا: ((فَلَمْ يَتَعَقَّدْ))، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِتَمَتُّعِ الْكَلَامِ
بَعْدَهَا، خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ "الرَّافِعِي" وَمَصْصُحٌ "م" مِنْ أَنَّ عِبَارَةَ "الْبَحْرِ": ((فَلَمْ يَنْفَذْ))، لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
"مَنْحَةِ الْخَالِقِ" ٢٨٠/٥: ((أَنْ صَوَابُهُ: فَلَمْ يَنْفَذْ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ لِنَفْسِهِ))، نَقُولُ: وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ عَابِدِينَ بَعْدَ أَسْطَرِ
أَنَّ الْمُرَادَ بِيَمِّهِ لِنَفْسِهِ، فَالْعِبَارَةُ صَحِيحَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ عَلَى الرَّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ كَمَا سَيَذْكُرُ ابْنُ عَابِدِينَ،
وَالصَّحِيحُ انْعِقَاذُهُ مَوْقُوفًا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

والصَّحِيحُ انْعِقَادُهُ مَوْقُوفًا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ. وَالْوَلَايَةُ إِمَّا بِإِنَابَةِ الْمَالِكِ كَالْوَكَالَةِ، أَوْ الشَّارِعِ كَوَلَايَةِ الْأَبِّ ثُمَّ وَصِيِّهِ، ثُمَّ الْجَدِّ ثُمَّ وَصِيِّهِ، ثُمَّ الْقَاضِي ثُمَّ وَصِيِّهِ، وَلَا يَنْفَذُ بَيْعُ مَرْهُونٍ وَمُسْتَأْجَرٍ، وَلِلْمُشْتَرِي فُسْخُحُهُ إِنْ^(١) لَمْ يَعْلَمْ، لَا لِمُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجَرٍ.

[مطلب: شروط صحة البيع]

وَأَمَّا الثَّالِثُ - وَهُوَ شَرَايِطُ الصَّحَّةِ - فَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ: مِنْهَا عَامَّةٌ، وَمِنْهَا خَاصَّةٌ. فَالْعَامَّةُ لِكُلِّ بَيْعٍ: شُرُوطُ الْإِنْعِقَادِ الْمَرَّةُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَنْعَقِدُ لَا يَصِحُّ، وَعَدَمُ التَّوْقِيتِ، وَمَعْلُومِيَّةُ الْمَبِيعِ وَمَعْلُومِيَّةُ الثَّمَنِ، بِنِهَا يَرْفَعُ الْمُنَازَعَةَ؛ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْقَطِيعِ، وَيَبِيعُ الشَّيْءَ بِقِيَمَتِهِ أَوْ بِحُكْمِ فَلَانٍ، وَخُلُوهُ عَنْ شَرْطِ مُفْسِدٍ كَمَا سَيَأْتِي^(٢) فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَالرَّضَا، وَالْفَائِذَةُ، فَفَسَدُ بَيْعِ الْمُكْرَهِ وَشِرَاؤُهُ، وَيَبِيعُ مَا لَا فَائِذَةَ فِيهِ وَشِرَاؤُهُ كَمَا مَرَّ^(٣)، وَالْخَاصَّةُ: مَعْلُومِيَّةُ الْأَجَلِ فِي الْبَيْعِ الْمُوَجَّلِ ثَمَنُهُ، وَالْقَبْضُ فِي بَيْعِ الْمُشْتَرَى^(٤) الْمَقُولِ وَفِي الدَّيْنِ، فَفَسَدُ بَيْعِ الدَّيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَالْمُسْلَمِ فِيهِ وَرَأْسُ الْمَالِ، وَيَبِيعُ شَيْءٌ بَدَلَيْنِ عَلَى غَيْرِ الْبَائِعِ، وَكَوْنُ الْبَدَلِ مُسَمًّى فِي الْمُبَادَلَةِ الْقَوْلِيَّةِ، فَإِنْ سَكَتَ عَنْهُ فَسَدَ وَمِلْكُ الْقَبْضِ، وَالْمِائِلَةُ بَيْنَ الْبَدَلَيْنِ فِي أَمْوَالِ الرَّبَا، وَالْخُلُوهُ عَنْ شُبْهَةِ الرَّبَا، وَوُجُودُ شَرَايِطِ السَّلَامِ فِيهِ، وَالْقَبْضُ فِي الصَّرْفِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ، وَعِلْمُ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ فِي مُرَابِحَةٍ وَتَوَلِيَةٍ وَإِشْرَاكِ وَوَضِيعَةٍ.

[مطلب: شروط لزوم البيع]

وَأَمَّا الرَّابِعُ - وَهُوَ شَرَايِطُ الزُّوْمِ بَعْدَ الْإِنْعِقَادِ وَالنَّفَازِ - فَخُلُوهُ مِنَ الْخِيَارَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ

(قَوْلُهُ: وَكَوْنُ الْبَدَلِ مُسَمًّى فِي الْمُبَادَلَةِ الْقَوْلِيَّةِ الْخ) بِمُخَالَفَةِ بَيْعِ التَّعَاطِي.

(١) فِي "كَ": ((بِأَن لَمْ يَعْلَمْ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٣٥٥١] قَوْلُهُ: ((وَلَا يَبِيعُ بِشَرْطٍ)).

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٢١٧٩] قَوْلُهُ: ((عَلَى وَجْهِ مَغْيَالٍ)).

(٤) فِي هَامِش "م": ((قَوْلُهُ: وَالْقَبْضُ فِي بَيْعِ الْمُشْتَرَى الْخ)) أَيْ: يُشْتَرَطُ قَبْضُ مَنْقُولٍ اشْتَرَاهُ لِصَحَّةِ بَيْعِهِ، فَلَوْ اشْتَرَى مَنْقُولًا وَلَمْ

يَقْبِضَهُ فَبَاعَهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ اهـ.

وَمَحَلُّهُ: الْمَالُ، وَحُكْمُهُ: ثُبُوتُ الْمِلْكِ،.....

وباقِي الخياراتِ الْآتِيَةِ فِي أَوَّلِ بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ؛ فَقَدْ صَارَتْ جُمْلَةُ الشَّرَاطِ سِتَّةً وَسَبْعِينَ ((
أَهْ مُلْحَصًا، أَي: لِأَنَّ شَرَاطَ الْإِنْعِقَادِ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى مَا قَالَهُ أَوَّلًا، وَشَرَاطُ النِّفَازِ اثْنَانِ، وَشَرَاطُ
الصَّحَّةِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، صَارَتْ ثَمَانِيَّةً وَثَلَاثِينَ، وَهِيَ كُلُّهَا شَرَاطُ الزُّورِ مَعَ زِيَادَةِ ٣/٢؛ ب))
الْخُلُوءِ مِنَ الْخِيَارَاتِ، لَكِنْ بِذَلِكَ تَصِيرُ الْجُمْلَةُ سَبْعَةً وَسَبْعِينَ، نَعَمْ تَنْقُصُ ثَمَانِيَّةً عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ
الصَّوَابَ أَنَّ شَرَاطَ الْإِنْعِقَادِ تِسْعَةٌ؛ فَيَسْقُطُ مِنْهَا اثْنَانِ، وَمِنْ شَرَاطِ الصَّحَّةِ اثْنَانِ، وَمِنْ شَرَاطِ
الزُّورِ أَرْبَعَةٌ؛ فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ تِسْعَةً وَسِتِّينَ. نَعَمْ يُزَادُ فِي شُرُوطِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرَيَاهُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ
أَوْ إِلَى مَكَانِهِ كَمَا سَيَأْتِي^(١) فِي بَابِ خِيَارِ الرُّوُيَةِ، وَسَيَأْتِي^(٢) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَشَرْطُ
لِصِحَّتِهِ^(٣) مَعْرِفَةُ قَدْرِ مَبِيعٍ وَثَمَنِ)).

[مطلب في محل البيع]

(٢٢١٨٨) [قَوْلُهُ: وَمَحَلُّهُ: الْمَالُ] فِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا مَرَّ^(٤) مِنْ أَنَّ الْحَمَرَ مَالٌ مَعَ أَنَّ بَيْعَهُ بَاطِلٌ فِي حَقِّ
الْمُسْلِمِ، فَكَانَ عَلَيْهِ إِدْبَالُهُ بِالْمُتَقَوِّمِ، وَهُوَ أَحْصَى مِنَ الْمَالِ كَمَا مَرَّ^(٥) بَيَانُهُ، فَيَخْرُجُ مَا لَيْسَ بِمَالٍ أَصْلًا
كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ، وَمَا كَانَ مَالًا غَيْرَ مُتَقَوِّمٍ كَالْحَمَرِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَحَلٍّ لِلْبَيْعِ.

[مطلب في حكم البيع]

(٢٢١٨٩) [قَوْلُهُ: وَحُكْمُهُ: ثُبُوتُ الْمِلْكِ] أَي: فِي الْبَدَلَيْنِ، لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي بَدَلٍ، وَهَذَا
حُكْمُهُ الْأَصْلِيُّ، وَالتَّابِعُ؛ وَجُوبُ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ، وَوُجُوبُ اسْتِثْرَاءِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي،

[قَوْلُهُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْحَمَرَ مَالٌ] (إِلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمَالَ مَحَلُّهُ وَإِنْ شَرِطَ شَيْءٌ آخَرَ وَهُوَ
التَّقَوُّمُ لِبَعْضِ أَنْوَاعِهِ، وَلِذَا عَرَفُوا الْبَيْعَ بِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ، وَمُقْتَضَى تَنْظِيرِهِ: عَدَمُ صِحَّةِ هَذَا التَّعْرِيفِ، تَأَمَّلْ.

(١) ص ٣٤٤ - "ذر".

(٢) للمقولة (٢٢٣١٤).

(٣) فِي "ب" وَ"م": ((وَشَرْطُ الصَّحَّةِ))، وَمَا أَتْبَعَهُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ هُوَ الْمُرَافِقُ لِعِبَارَةِ "الْمَنْ هُنَاكَ".

(٤) المقولة (٢٢١٦٩) قَوْلُهُ: ((مَالًا أَوْ لَا إِلَخَ)).

وَحِكْمَتُهُ: نِظَامُ بَقَاءِ الْمَعَاشِ وَالْعَالَمِ، وَصِفَتُهُ: مُبَاحٌ، مَكْرُوهٌ، حَرَامٌ، وَاجِبٌ، وَثُبُوتُهُ: بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالِإِجْمَاعِ.....

وَمِلْكُ الْإِسْتِمَاعِ بِهَا، وَثُبُوتُ الشُّفْعَةِ لَوْ عَقَارًا، وَعَتَقُ الْمَبِيعُ لَوْ مَحْرَمًا مِّنَ الْبَائِعِ، "بِحَرْ" (١)، وَصَوَابُهُ: مِّنَ الْمُشْتَرِي.

[مطلب: حكمة مشروعية البيع]

(٢٢١٩٠) [قوله: وَحِكْمَتُهُ: نِظَامُ بَقَاءِ الْمَعَاشِ وَالْعَالَمِ] حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: بَقَاءُ نِظَامِ الْمَعَاشِ إلخ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ الْعَالَمَ عَلَى أَتَمِّ نِظَامٍ وَأَحْكَمِ أَمْرِ مَعَاشِيهِ أَحْسَنَ إِحْكَامٍ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ إِذْ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى (٢) أَنْ يَعْمَلَ لِنَفْسِهِ كُلَّ مَا يَحْتَاجُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِحَرْثِ الْأَرْضِ وَبَذَرِ الْقَمْحِ، وَخِدْمَتِهِ وَحِرَاسَتِهِ، وَحَصْدِهِ وَدِرَاسَتِهِ (٣)، وَتَذْرِيبِهِ وَتَنْظِيفِهِ، وَطَحْنِهِ وَعَجْنِهِ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَشْتَغَلَ بِنَفْسِهِ مَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ مِنْ آلَاتِ الْحِرَاثَةِ وَالْحَصْدِ وَنَحْوِهِ، فَضْلًا عَنِ اشْتِغَالِهِ فِيمَا يَحْتَاجُهُ مِنْ مَلَبَسٍ وَمَسْكَنِ؛ فَاضْطُرَّ إِلَى شِرَاءِ ذَلِكَ، وَلَوْلَا الشِّرَاءُ لَكَانَ يَأْخُذُهُ بِالْقَهْرِ أَوْ بِالسُّؤَالِ إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا قَاتَلَ صَاحِبَتَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتِمُّ مَعَ ذَلِكَ بَقَاءُ الْعَالَمِ.

(٢٢١٩١) [قوله: مُبَاحٌ] هُوَ مَا خَلَا عَنْ أَوْصَافٍ مَا بَعْدَهُ.

(٢٢١٩٢) [قوله: مَكْرُوهٌ] كَالْبَيْعِ بَعْدَ النَّدَاءِ فِي الْجُمُعَةِ.

(٢٢١٩٣) [قوله: حَرَامٌ] كَبَيْعِ حِمْرٍ لِمَنْ يَشْرِيهَا.

(٢٢١٩٤) [قوله: وَاجِبٌ] كَبَيْعِ شَيْءٍ لِمَنْ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ.

(٢٢١٩٥) [قوله: وَالسُّنَّةُ] فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَاعَ وَاشْتَرَى، وَأَقْرَأَ أَصْحَابَهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا.

(١) "البحر": كتاب البيع ٢٨٢/٥ بقصر.

(٢) ((على)) ساقطة من "ب" و"م".

(٣) في "٣": ((دياسته)).

والقياس، (فالإيجاب) هُوَ (ما يُذكرُ) أولاً (من كلامٍ) أَحَدٍ^(١) (المتعاقدين)^(٢) والقبول^(٣):

[٢٢١٩٦] (قوله: والقياس) عبارة "البحر"^(٤): ((والمعقول)). اهـ "ح"^(٥)؛ لأنه أمرٌ ضروريٌّ يَجْزِمُ الْعَقْلُ بُثُوتَهُ كِبَاقِي^(٦) الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهَا انْتِظَامُ مَعَاشِيهِ وَبَقَائِهِ، فَافْهَمُ.

[مطلب في بيان الإيجاب والقبول]

[٢٢١٩٧] (قوله: فالإيجاب إلخ) هَذِهِ الْفَاءُ الْفَصِيحَةُ، وَهِيَ الْمُفْصِحَةُ عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: إِذَا أَرَدْتُ مَعْرِفَةَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَفِي "الفتح"^(٧): ((الإيجاب: الإثباتُ لُغَةً لَأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَالْمُرَادُ هُنَا: إِبْثَاتُ الْفِعْلِ الْخَاصِّ الدَّالِّ عَلَى الرِّضَا الْوَاقِعِ أَوَّلًا؛ سَوَاءً وَقَعَ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مِنَ الْمُشْتَرِي، كَأَنِّي تَبَدَّيْتُ الْمُشْتَرِي فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا بِأَلْفٍ. وَالْقَبُولُ: الْفِعْلُ الثَّانِي، وَإِلَّا فَكُلُّ مُنْهُمَا إِيْجَابٌ، أَيْ: إِبْثَاتٌ؛ فَسُمِّيَ الثَّانِي بِالْقَبُولِ تَمَيِّزًا لَهُ عَنِ الْإِبْثَاتِ الْأَوَّلِ، وَلِأَنَّهُ يَقَعُ قَبُولًا وَرِضًى بِفِعْلِ الْأَوَّلِ)) اهـ.

[٢٢١٩٨] (قوله: والقبول) فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((فَالْقَبُولُ)) بِالْفَاءِ، فَهُوَ تَفْرِيعٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْإِيجَابِ، وَلِذَا قَالَ "المُصَنَّفُ"^(٨): ((لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْإِيجَابَ مَا ذُكِرَ أَوَّلًا عَلِمَ أَنَّ الْقَبُولَ^(٩) هُوَ مَا ذُكِرَ ثَانِيًا مِنْ كَلَامٍ أَحَدِهِمَا))، أَفَادَهُ "ط"^(١٠).

(١) فِي "ب": ((حَدِّ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي "د" وَ"و": ((الْعَاقِدَيْنِ)).

(٣) فِي "و": ((فَالْقَبُولِ)).

(٤) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٢٨٣.

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٧٩ق/ب.

(٦) فِي "آ": ((كَمَا فِي الْأُمُورِ)).

(٧) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٤٥٦.

(٨) "المنح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢/١ق/ب.

(٩) نَقُولُ الَّذِي فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((أَنَّ الْإِيجَابَ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمُنْحِ وَ"ط" وَهَامِشِ الْأَصْلِ هُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مُصَحِّحَا "ب" وَ"م".

(١٠) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٤/٣.

ما يُذَكَّرُ ثَانِيًا مِنَ الْآخِرِ سَوَاءٌ كَانَ: بَعْتُ أَوْ اشْتَرَيْتُ (الدَّالُّ عَلَى التَّرَاضِي) قَيْدَ بِهِ
اقتداءً بالآية،.....

مطلب: القبولُ قد يكون بالفعل وليس من صور التعاطي

[٢٢١٩٩] (قوله: ما يُذَكَّرُ ثَانِيًا مِنَ الْآخِرِ) أي: مِنَ الْعَاقِدِ الْآخِرِ، وَالتَّعْيِيرِ بِـ ((يُذَكَّرُ)) لَا يَشْمَلُ الْفِعْلَ، وَعَرَفَهُ فِي "الْفَتْح" ^(١): ((بَأَنَّهُ الْفِعْلُ الثَّانِي)) كَمَا مَرَّ ^(٢)، وَقَالَ: ((لَأَنَّهُ أَعَمُّ مِنَ اللَّفْظِ، فَإِنَّ مِنَ الْفُرُوعِ مَا لَوْ قَالَ: كُلُّ هَذَا الطَّعَامِ بِدِرْهَمٍ فَأَكَلَهُ ثُمَّ الْبَيْعُ وَأَكَلَهُ حَلَالًا، وَالرُّكُوبُ وَاللُّبْسُ بَعْدَ قَوْلِ الْبَايَعِ: ارْكَبْهَا بِمِائَةٍ، وَالْبَسْهُ بِكَذَا رِضًا بِالْبَيْعِ، وَكَذَا إِذَا قَالَ: بَعْتُكَ ^(٣) بِالْفِ، فَقَبَضَهُ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا كَانَ قَبْضُهُ قَبُولًا، بِخِلَافِ بَيْعِ التَّعَاطِي، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِجَابٌ بَلْ قَبْضٌ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الثَّمَنِ فَقَطُّ، فَفِي جَعْلِ الْأَخِيرَةِ مِنْ صُورِ التَّعَاطِي كَمَا فَعَلَ بَعْضُهُمْ نَظَرًا)) اهـ. وَذَكَرَ فِي "الْخَانِيَّة" ^(٤): ((أَنَّ الْقَبْضَ يَقُومُ مَقَامَ الْقَبُولِ))، وَعَلَيْهِ فَتَعْرِيفُ الْقَبُولِ بِالْقَوْلِ لَكُونِهِ الْأَصْلَ.

[٢٢٢٠٠] (قوله: الدَّالُّ عَلَى التَّرَاضِي) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: الرِّضَا كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي "الْفَتْح" ^(٥) و"الْبَحْر" ^(٦)؛ لِأَنَّ التَّرَاضِيَّ مِنَ الْجَائِزِينَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِجَابُ وَحْدَهُ، بَلْ هُوَ مَعَ الْقَبُولِ، أَفَادَهُ "ح" ^(٧).
[٢٢٢٠١] (قوله: قَيْدَ بِهِ اِقْتِدَاءً بِالْآيَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُ بِحَكْمَةٍ عَنْ

قَرِيبٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] [٣/د/١].

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٦/٥.

(٢) الموقلة [٢٢١٩٧] قوله: ((وَالْإِجَابُ إِخْلَ)).

(٣) فِي "ل" وَ"آ": ((بَعْتُكَ بِالْف)).

(٤) "الْخَانِيَّة": كتاب البيوع ١٢٧/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٥) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٥/٥.

(٦) "الْبَحْر": كتاب البيوع ٢٨٣/٥.

(٧) "ح": كتاب البيوع ٢٧٩ق/ب.

وَيَانَا لِلْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ، وَلِذَا لَمْ يَلْزَمْ بَيْعُ الْمَكْرَهِ وَإِنْ انْعَقَدَ.....

[٢٢٢٠٢] (قوله: وَيَانَا لِلْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ) اسْتَظْهَرَ فِي "الْفَتْح" ^(١): ((أَنَّ التَّرَاضِيَّ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْبَيْعِ اللَّغْوِيِّ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ: بَاعَ زَيْدٌ عَبْدَهُ لُغَةً إِلَّا أَنَّهُ اسْتَبْدَلَهُ بِالتَّرَاضِيِّ)) اهـ، وَنَقَلَ مِثْلَهُ "الْقُهِسْتَانِي" ^(٢) عَنْ إِكْرَاهِ "الْكِفَايَةِ" ^(٣)، وَ"الْكِرْمَانِي"، وَقَالَ: ((وَعَلَيْهِ يَذُلُّ كَلَامُ "الرَّاعِبِ" ^(٤) خِلَافًا لـ "فَخْرِ الْإِسْلَامِ" ^(٥))).

[٢٢٢٠٣] (قوله: وَلِذَا لَمْ يَلْزَمْ بَيْعُ الْمَكْرَهِ) قَدَّمْنَا ^(٦) أَنَّ بَيْعَ الْمَكْرَهِ فَاسِدٌ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْبَايعِ، وَأَنَّ الْبَيْعَ الْمَعْرُوفَ يَشْمَلُ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَأَنَّ قَوْلَ "الْكَنْزِ": ((الْبَيْعُ: مُبَادَلَةٌ الْمَالِ بِالْمَالِ بِالتَّرَاضِيِّ)) غَيْرُ مُرْضِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ بَيْعَ الْمَكْرَهِ مَعَ أَنَّهُ دَاخِلٌ، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ": ((بَأَنَّهُ قَيَّدَ بِهِ اقْتِدَاءً بِالْآيَةِ))، أَيْ: لَا لِلْإِحْتِرَازِ، لَكِنَّ قَوْلَهُ: ((وَيَانَا لِلْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ)) إِنْ أَرَادَ بِهِ الْبَيْعَ الْمُقَابِلَ لِلْغَوِيِّ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا عَلَّمْتَهُ مِنْ اعْتِبَارِ التَّرَاضِيِّ فِي الْبَيْعِ اللَّغْوِيِّ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ؛ إِذْ لَوْ كَانَ جُزْءَ مَفْهُومِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَيْعُ الْمَكْرَهِ بَاطِلًا ^(٧) فَاسِدًا، بَلِ التَّرَاضِيُّ شَرْطٌ لثُبُوتِ حُكْمِهِ شَرْعًا، وَهُوَ الْمِلْكُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٨) عَنِ "الْفَتْحِ"، وَإِنْ أَرَادَ بِالشَّرْعِيِّ الْخَالِيَّ عَنِ الْفَسَادِ فَالتَّقْيِيدُ بِالتَّرَاضِيِّ لَا يُخْرِجُ بَقِيَّةَ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ، بَلِ التَّعْرِيفُ شَامِلٌ لَهَا.

(قوله: لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَكْرَهِ الْبَيْعُ) نُسَخَةُ الْخَطِّ ^(٩): لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَيْعُ الْمَكْرَهِ بَاطِلًا لَا فَاسِدًا الْبَيْعُ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٥/٥.

(٢) "جامع الرموز": كتاب البيوع ٢/٢.

(٣) "الكفاية": ١٦٦/٨ (ذيل "فتح القدير").

(٤) "مفردات ألفاظ القرآن": مادة ((بيع)).

(٥) في النسخ جميعها: ((شيخ الإسلام))، وما أُنْتَبَهَ مِنْ "القَهْستَانِي" ٢/٢، و"الْكِفَايَةِ" ١٦٧/٨، والمسألة في "أصول فخر الإسلام الزُّهْرِي"، انظر "كشف الأسرار": باب العوارض المكتسبة - فصل في الإكراه ٦٣١/٤ وما بعدها.

(٦) المَقُولَةُ [٢٢١٧٨] قوله: ((مرغوب فيه)).

(٧) ((لا)) ساقطة من "ب".

(٨) المَقُولَةُ [٢٢١٧٨] قوله: ((مرغوب فيه)).

(٩) نقول: عبارة النسخ التي بين أيدينا موافقة لنسخة الخط.

ولم يَنْعَقِدْ مَعَ الْهَزْلِ؛ لَعَدَمِ الرِّضَا بِحُكْمِهِ مَعَهُ.....

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي عِبَارَةِ "الْكَنْزِ"؛ حَيْثُ جَعَلَ فِيهَا التَّرَاضِي قَيْدًا فِي التَّعْرِيفِ، أَمَّا قَوْلُ "المُصَنَّفِ" ^(١): ((الدَّلَالُ عَلَى التَّرَاضِي)) فَلَا؛ لَكَوْنِهِ ذَكَرَهُ صِفَةً لِلإِجَابِ، فَهُوَ بَيَانٌ لِلوَاقِعِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ يَكُونَ ذَلِيلًا عَلَى الرِّضَا، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وُجُودُ الرِّضَا حَقِيقَةً؛ فَلَا يَخْرُجُ بِهِ بَيْعُ الْمَكْرُوهِ، تَأَمَّلْ.

مَطْلَبٌ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ مَعَ الْهَزْلِ

[٢٢٢٠٤] (قوله: ولم يَنْعَقِدْ مَعَ الْهَزْلِ إلخ) الْهَزْلُ فِي اللَّغَةِ: اللَّعِبُ، وَفِي الاصْطِلَاحِ: هُوَ أَنْ يُرَادَ بِالشَّيْءِ مَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ وَلَا مَا صَحَّ لَهُ اللَّفْظُ اسْتِعَارَةً، وَالْهَزْلُ يَتَكَلَّمُ بِصِيغَةِ الْعَقْدِ مَثَلًا بِاخْتِيَارِهِ وَرِضَاهُ، لَكِنْ لَا يَخْتَارُ ثُبُوتَ الْحُكْمِ وَلَا يَرْضَاهُ، وَالِاخْتِيَارُ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ وَإِرَادَتُهُ، وَالرِّضَا هُوَ إِثَارَةُ وَسَائِحِسَانُهُ، فَالْمَكْرُوهُ عَلَى الشَّيْءِ يَخْتَارُهُ وَلَا يَرْضَاهُ، وَمِنْ هُنَا قَالُوا: إِنَّ الْمَعَاصِي وَالْقَبَائِحَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَرْضَاهُ ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرُ﴾ ^(٢) [الزمر: ٧]، كَذَا فِي "التَّلْوِيحِ" ^(٣).

(قوله: ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتَأْتِي إلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ قَصْدَ "الْمُصَنَّفِ" - بِزِيَادَةِ تَعْرِيفِ الْقَبُولِ - دَفْعُ الْإِعْتِرَاضِ عَنْ "المُصَنَّفِ" الْوَارِدِ عَلَى التَّعْبِيرِ بِالتَّرَاضِي كَمَا سَبَقَ، فَيَكُونُ كَأَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الدَّلَالَ عَلَى التَّرَاضِي هُوَ تَعْرِيفُ الإِجَابِ وَالْقَبُولِ لَا الإِجَابَ فَقَطْ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ "المُصَنَّفِ"، ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ بِهِ اقْتِدَاءً بِالآيَةِ وَبَيَانٍ لِلْخِ، تَأَمَّلْ.

(قوله: فَهُوَ بَيَانٌ لِلوَاقِعِ إلخ) فِيهِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَبُولِ أَنَّ تَكُونُ لِلِاخْتِيَارِ لَا لِبَيَانِ الْوَاقِعِ؛ فَكَلَامُهُ يُؤَيِّدُهُمْ أَنَّ تَحَقُّقَ الإِجَابِ مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنَّ يَكُونَ دَالًّا عَلَى الرِّضَا، حَتَّى لَوْ وَجِدَ مَعَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدِيمِهِ كِرَاهٍ لَا يُسَمَّى إِجَابًا، فَلَا يَصِحُّ أَنَّ يَكُونَ مِنْ رُكْنِ الْبَيْعِ، فَمَرَدٌ عَلَيْهِ نَظِيرُ مَا وَرَدَ عَلَى "الْكَنْزِ".

(١) ص ٢٧ - "در".

(٢) فِي النسخ جميعها و"التلويح": ((أَنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى...))، وَالآيَةُ عَلَى مَا أَتَيْنَا.

(٣) "التلويح": فصل فِي الْأُمُورِ الْمُعْتَرِضَةِ عَلَى الْأَهْلِيَّةِ - مِنْهَا: الْهَزْلُ ١٨٧/٢.

وشرطه - أي: شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات - أن يكون صريحاً باللسان، مثل أن يقول: إني أبيع هازلاً، ولا يكفي^(١) بدلالة الحال، إلا أنه لا يشترط ذكره في العقد، فيكفي أن تكون المواضعة سابقة على العقد، فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع، أي: توافقاً على أنهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه، واتفقا على البناء - أي: على أنهما لم يرفعا الهزل - ولم يرجعا عنه فالبيع منعقد؛ لصدوره من أهله في محله، لكن يفسد البيع لعدم الرضا بحكمه، فصار كالبيع بشرط الخيار أبداً، لكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضا بالحكم، حتى لو أعتقه المشتري لا ينفذ عتقه، هكذا ذكروا، وينبغي أن يكون البيع باطلاً لوجود حكمه، وهو أنه لا يملك بالقبض، وأما الفاسد فحكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه، أما عند عدم الرضا به فلا. اهـ "منار" و"شرحه"^(٢) لصاحب "البحر"، فقول "الشارح": ((ولم ينعقد مع الهزل)) الذي هو من مدخول العلة غير صحيح؛ لمناقضته ما تقدم^(٣) من أنه منعقد لصدوره من أهله في محله، لكنه يفسد البيع لعدم^(٤) الرضا بالحكم، إلا أن يحمل على نفي الانعقاد الصحيح أو يتمشى على البحث الذي ذكره بقوله: ((وينبغي إلخ)) اهـ "ط"^(٥).

قلت: قد صرح في "الخانية"^(٦) و"القنية"^(٧): ((بأنه بيع باطل))، وبه يتأيد ما بحثه في "شرح المنار"، وكثيراً ما يطلقون الفاسد على الباطل كما ستعرفه^(٨) في باب، لكن يرد على بطلانه أنهما

(١) في "ك": ((لا يكفي)) بالياء.

(٢) "فتح الغفار": فصل: الأمور المعترضة على الأهلية - الهزل ١١٠/٣.

(٣) أي في هذه المقولة.

(٤) في "الأصل": ((بعدم)) بالياء.

(٥) "ط": كتاب البيوع ٥/٣.

(٦) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ١٧٢/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "القنية": كتاب البيوع - باب أحكام البيوع الفاسدة ق ١٠٤/أ.

(٨) المقولة [٢٣٢٥٣] قوله: ((المراد بالفاسد الممنوع إلخ)).

هذا، ويردُّ على التعريفيين ما في "التتارخانيَّة": ((لَوْ خَرَجَا مَعًا صَحَّ الْبَيْعُ))،

لَوْ أَحَازَهُ جَازٌ، وَالْبَاطِلُ لَا تَلَحُّقُهُ الْإِجَازَةُ، وَأَنَّ الْبَاطِلَ مَا لَيْسَ مُنْعَقِدًا أَصْلًا، وَالْفَاسِدُ مَا كَانَ مُنْعَقِدًا بِأَصْلِهِ لَا بِوَصْفِهِ، وَهَذَا مُنْعَقِدٌ بِأَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ دُونَ وَصْفِهِ، وَلِذَلِكَ أَجَابَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِحَمْلِ مَا فِي "الْحَاشِيَةِ" عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبُطْلَانِ الْفَسَادُ كَمَا فِي "حَاشِيَةِ الْحَمَوِيِّ"^(١)، وَتَمَامُهُ فِيهَا.

قلتُ: وَهَذَا أَوَّلِي؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِمَا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ مِنْ أَنَّهُ فَاسِدٌ، وَأَمَّا عَدَمُ إِفَادَتِهِ لِلْمَلِكِ بِالْقَبْضِ فَلِكُونِهِ أَشْبَهَ الْبَيْعِ بِالْخِيَارِ لِهَمَا، وَلَيْسَ كُلُّ فَاسِدٍ يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ؛ وَلِذَا قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٢): ((إِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ فَاسِدًا مَلَكَهُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ: [ب/٥٠ق/٣]

٧/٤

الأوَّلِي: لَا يَمْلِكُهُ فِي بَيْعِ الْهَازِلِ كَمَا فِي الْأُصُولِ.
الثَّانِيَّة: لَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ مِنْ مَالِهِ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ، أَوْ بَاعَهُ لَهُ كَذَلِكَ فَاسِدًا لَا يَمْلِكُهُ بِالْقَبْضِ حَتَّى يَسْتَعْمِلَهُ، كَذَا فِي "الْمَحِيط".

الثَّالِثَةُ: لَوْ كَانَ مَقْبُوضًا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمَانَةً لَا يَمْلِكُهُ بِهِ)) اهـ. وَذَكَرَ^(٣) "الشَّارِحُ"^(٤) مَسْأَلَةَ بَيْعِ الْهَزْلِ قُبِيلَ الْكَفَالَةِ، وَذَكَرَهَا^(٥) "المُصَنِّفُ" مَتْنًا فِي الْإِكْرَاهِ.

[٢٢٢٠٥] (قَوْلُهُ: وَيَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفَيْنِ) أَي: تَعْرِيفِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، حَيْثُ قَيَّدَ الْإِيجَابَ

(قَوْلُهُ: وَهَذَا أَوَّلِي؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِمَا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ بِالسَّخْرِ) لَكِنْ مُقْتَضَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - أَنَّ كُلَّ مَا أَوْرَثَ خَلَلًا فِي رُكْنِ الْبَيْعِ أَوْ فِي مَحَلِّهِ وَهُوَ الْمَبِيعُ مُبْطِلٌ لَهُ - أَنَّ يَكُونَ بَاطِلًا لَا فَاسِدًا؛ إِذِ الْخَلَلُ هُنَا فِي رُكْنِهِ حَيْثُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ مَا وَضِعَ لَهُ.

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَيَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفَيْنِ مَا فِي "التَّارِخَانِيَّةِ": لَوْ خَرَجَا مَعًا صَحَّ الْبَيْعُ السَّخْرِ) وَكَذَا نَقَلَ فِي "الْهِنْدِيَّةِ" عَنِ "الْظَهْرِيَّةِ": ((أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ يَقُولُ بِذَلِكَ))، "سِينْدِي"، وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ "الْقَهْطَسْتَانِي" إِنَّمَا ذَكَرَهُ

(١) انظر "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ٢٧٤/٢.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٤.

(٣) انظر الدرر عند المقولة [٢٥٢٦٤] قوله: ((بل كالهزل))، وما بعدها.

(٤) في "ك": ((قلت: وذكر الشارح)).

(٥) انظر الدرر عند المقولة [٣٠٧٣٩] قوله: ((يُصَحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ)).

لكن في "الفهستاني"^(١): ((لَوْ كَانَا مَعًا لَمْ يَنْعَقِدْ كَمَا قَالُوا فِي السَّلَامِ))، وعلى الأوّل ما في "الأشباه"^(٢): ((تَكَرَّرَ الْإِيجَابُ مُبْطِلٌ لِلأَوَّلِ إِلَّا فِي عِتْقٍ وَطَلَاقٍ عَلَى مَالٍ))،
 بكونه أوّلًا والقبول بكونه ثانيًا، "ط"^(٣).

[٢٢٢٠٦] (قوله: لكن في "الفهستاني" إلخ) ومثله في "التجنيس" لصاحب "الهداية".
 [٢٢٢٠٧] (قوله: كما قالوا في السّلام) أي: لو ردّ على المسلم مع السّلام فلا بُدّ من الإعادة^(٤).
 [٢٢٢٠٨] (قوله: وعلى الأوّل) أي: ويردّ على التعريف الأوّل، حيث قيّد بكونه أوّلًا، والمعتبر في التكرار هو الثاني. والجواب: أنّ الإيجاب الأوّل لما بطل صار الثاني أوّلًا في التحقيق، على أنّ كلًّا من الإيجابين أوّل بالنسبة إلى القبول، أفاده "ط"^(٥).
 [٢٢٢٠٩] (قوله: تكرر الإيجاب) أي: قبل القبول.

[٢٢٢١٠] (قوله: مُبْطِلٌ لِلأَوَّلِ) وينصرف القبول إلى الإيجاب الثاني، ويكون بيعًا بالثمن الأوّل، "بحر"^(٦)، وصوابه: بالثمن الثاني كما هو ظاهر، ويُعلم ممّا يأتي^(٧).
 [٢٢٢١١] (قوله: إِلَّا فِي عِتْقٍ وَطَلَاقٍ عَلَى مَالٍ) لم يذكر في "الأشباه"^(٨) الطلاق، بل ذكره

على سبيل البحث حيث قال: ((ويُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَأُوّ فِي قَوْلِهِ: وَيَنْعَقِدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ بِمَعْنَى الْفَاءِ، فَإِنَّهُمَا لَوْ كَانَا مَعًا لَمْ يَنْعَقِدْ كَمَا قَالُوا فِي السَّلَامِ)).
 (قوله: أي: لو ردّ على المسلم مع السّلام فلا بُدّ من الإعادة) ولو سلّمنا معًا وجب على كلّ الرّد، "سيندي".

(١) "جامع الرموز": كتاب البيوع ٣/٢.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٤..

(٣) "ط": كتاب البيوع ٥/٣.

(٤) في هامش "م": ((قوله: فلا بُدّ من الإعادة)) أي: إعادة الرّد، وكأنّه مأخوذ من الفاء في قوله تعالى: ﴿فَحْيُوا﴾ بِأَحْسَنِ مَنَاسِكَ ۖ ۝

(٥) "ط": كتاب البيوع ٥/٣. اهـ.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٢٨٦/٥.

(٧) المقولة [٢٢٢١٣] قوله: ((وكلّ عقيد بعد عقيد جدّدًا إلخ)).

(٨) ذكر المسألة في "الأشباه" دون ذكر الطلاق كما بيّن ابن عابدين رحمه الله تعالى، انظر "الأشباه": الفن الثاني:

الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٤..

وَسَيَّحِيءٌ فِي الصُّلْحِ.

وفي "المنظومة المحببة"^(١): [رجز]

وَكُلُّ عَقْدٍ بَعْدَ عَقْدٍ جُدُّدًا

.....

في "البحر"^(٢)، وقد اعترض "البيري" على "الأشباه" حيث اقتصر على العتق، مع أنَّ "الولوالجي"^(٣) ذكرَ الطَّلَاقَ أيضاً، وذكرَ: ((أنَّه رُوِيَ عن "أبي يوسف" أنَّهما كالبيع، وأنَّ ما رُوِيَ عن "حمَّد" أصحُّ)) اهـ. وفي "البيري" أيضاً عن "الذَّخِيرَةِ": ((قَالَ لَيْغِرِهِ: بَعْتُكَ هَذَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَالَ: بَعْتُكَ^(٤) بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: قَبِلْتُ أَنْصَرَفَ قَبُولُهُ إِلَى الْإِيجَابِ الثَّانِي، وَيَكُونُ يَبْعًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ، أَنْتَ حُرٌّ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ، فَقَالَ الْعَبْدُ: قَبِلْتُ؛ لَزِمَهُ الْمَالَانِ. وَالْفَرْقُ أَنَّ الْإِيجَابَ الثَّانِي رُجُوعٌ عَنِ الْإِيجَابِ الْأَوَّلِ، وَرُجُوعُ الْبَائِعِ قَبْلَ قَبُولِ الْمُشْتَرِي عَامِلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: رَجَعْتُ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ قَبُولِ الْمُشْتَرِي يَعْمَلُ رُجُوعُهُ؟ وَإِذَا عَمِلَ رُجُوعُهُ بَطُلَ الْإِيجَابُ الْأَوَّلُ، وَأَنْصَرَفَ الْقَبُولُ إِلَى الْإِيجَابِ الثَّانِي؟ أَمَّا رُجُوعُ الْمَوْلَى عَنِ إِيْجَابِ الْعَتَقِ لَيْسَ بِعَامِلٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: رَجَعْتُ عَنْ ذَلِكَ لَا يَعْمَلُ رُجُوعُهُ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الْعَتَقِ بِالمَالِ تَعْلِيْقٌ بِالقَبُولِ، وَالرُّجُوعُ فِي التَّعْلِيْقَاتِ لَا يَعْمَلُ؟ فَبَقِيَ كُلُّ مِّنَ الْإِيجَابِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، فَانْصَرَفَ الْقَبُولُ إِلَيْهِمَا)) اهـ.

(٢٢٢١٢) (قوله: وَسَيَّحِيءٌ فِي الصُّلْحِ) قَالَ "الشَّارِحُ" هُنَاكَ^(٥): ((وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ أُعِيدَ فَالثَّانِي بَاطِلٌ إِلَّا فِي الْكَفَالَةِ وَالشَّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ)) اهـ. وفيه أنَّ هَذَا وَمَا فِي النِّظْمِ مِنْ تَكَرُّرِ الْعَقْدِ، وَالْكَلَامُ فِي تَكَرُّرِ الْإِيجَابِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ "ح"^(٦)، أي: لِأَنَّ الْعَقْدَ اسْمٌ لِمَجْمُوعِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَتَكَرُّرُهُ غَيْرُ تَكَرُّرِ الْإِيجَابِ الَّذِي كَلَامُهُ فِيهِ.

(٢٢٢١٣) (قوله: وَكُلُّ عَقْدٍ بَعْدَ عَقْدٍ جُدُّدًا إلخ) فِي "التَّنَارُخَانِيَّةِ": ((قَالَ: بَعْتُكَ عَبْدِي هَذَا

(١) "المنظومة المحببة": كتاب البيع ص ٥٢٠.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٢٨٦/٥.

(٣) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الأول في الأنفاظ التي ينعقد بها البيع وما لا ينعقد ق ١٦٠/أ بتصرف.

(٤) فِي "ك" وَ"ق": ((بَعْتُكَ مِائَةً)).

(٥) انظر الدر عند المَقُولَةِ: [٢٨٥١٩] قوله: ((إِلَّا فِي ثَلَاثٍ)).

(٦) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/أ.

فَأَبْطَلَ الثَّانِي لِأَنَّهُ سُدَى

.....
فَالصُّلْحُ بَعْدَ الصُّلْحِ أَضْحَى بِاطِلَا

بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، بِعْتَكُهُ مِائَةَ دِينَارٍ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: قَبِلْتُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْإِيجَابِ الثَّانِي، وَيَكُونُ يَبْعًا مِائَةَ دِينَارٍ، وَلَوْ قَالَ: بِعْتَكُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ وَقِيلَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ قَالَ: بَعْتُهُ مِنْكَ مِائَةَ دِينَارٍ فِي الْمَجْلَسِ أَوْ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ يَنْعَقِدُ الثَّانِي وَيَنْفَسَخُ الْأَوَّلُ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ بِجِنْسِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ بِأَقْلٍ أَوْ بِأَكْثَرٍ، نَحْوُ: أَن يَبِيعَهُ مِنْهُ بَعْشَرَةً ثُمَّ بَاعَهُ بِتِسْعَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ عَشَرَ، فَإِنَّ بَاَعَ بَعْشَرَةً لَا يَنْعَقِدُ الثَّانِي، وَيَبْقَى الْأَوَّلُ بِمَحَالِهِ)) اهـ. فهذا مثالٌ لَتَكَرُّرِ الْإِيجَابِ قَطْعًا، وَمِثَالٌ لَتَكَرُّرِ الْعَقْدِ.

[٢٢٢١٤] (قوله: فَأَبْطَلَ الثَّانِي) أي: إِذَا كَانَ يُمَثِّلُ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ كَمَا عَلِمْتَ؛ ((لأنه سُدَى))، أي: لَا فَايِدَةَ فِيهِ.

[٢٢٢١٥] (قوله: فَالصُّلْحُ بَعْدَ الصُّلْحِ أَضْحَى بِاطِلَا) هَذَا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْقَاطِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى عَوْضٍ، ثُمَّ اصْطَلَحَا عَلَى عَوْضٍ آخَرَ فَالثَّانِي هُوَ الْجَائِزُ، وَيَنْفَسَخُ الْأَوَّلُ كَالْبَيْعِ، "بِيرِي" عَنْ "الْخُلَاصَةِ"^(١) عَنِ "الْمُنْتَقَى".

قُلْتُ: الظَّاهِرُ: أَنَّ الصُّلْحَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْقَاطِ مَعْنَى الْإِبْرَاءِ، وَبُطْلَانُ الثَّانِي ظَاهِرٌ، وَلَكِنَّهُ

(قوله: هَذَا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْقَاطِ) وَكَانَ الثَّانِي بِأَزِيدٍ مِنَ الْأَوَّلِ.

(قوله: قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الصُّلْحَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْقَاطِ مَعْنَى الْإِبْرَاءِ الْخ) لَكِنْ عِبَارَةُ "الْبِيرِي" - عَلَى مَا نَقَلَهُ "السَّنْدِيُّ" عَنْهُ - تُفِيدُ أَنَّ حَمْلَ الصُّلْحِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ هُوَ مِنْ "الْخُلَاصَةِ"، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ، وَعِبَارَةُ "السَّنْدِيِّ": ((هَذَا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْقَاطِ؛ لِمَا فِي "الْخُلَاصَةِ" قَبِيلُ الثَّانِي^(٢)) مِنْ الْبُيُوعِ: أَنَّ الْمُرَادَ الصُّلْحَ الَّذِي هُوَ إِسْقَاطٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى عَوْضٍ ثُمَّ، إِلَى آخِرٍ مَا ذَكَرَهُ "الْمُحَشَّى").

(١) "الْخُلَاصَةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِيمَا يَكُونُ يَبْعًا وَفِيمَا لَا يَكُونُ ق ١٤٣/أ، وَانْظُرْ "تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِيِّ".

(٢) نَقُولُ: بَلْ هُوَ قَبِيلُ الْفَصْلِ الثَّالِثِ.

..... كَذَا النِّكَاحُ.....

بَعِيدُ الْإِرَادَةِ هُنَا؛ فَالْمُنَاسِبُ حَمْلُ الصُّلَحِ عَلَى التَّبَادُرِ مِنْهُ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا إِذَا كَانَ بِمَثَلِ الْعَوَظِ الْأَوَّلِ بَقَرِيَّةٌ قَوْلُهُ: ((كَالْبَيْعِ))، وَعَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ كَالْبَيْعِ فِي التَّفْصِيلِ الْمَارِّ فِيهِ. [٢٢٢١٦] (قَوْلُهُ: كَذَا النِّكَاحُ) أَي: فَالثَّانِي بَاطِلٌ، فَلَا يَلْزُمُهُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى فِيهِ إِلَّا إِذَا جَدَّدَهُ [١/٦٣/٣] لِلزِّيَادَةِ فِي الْمَهْرِ كَمَا فِي "الْقَنْيَةِ"^(١)، "بَحْر"^(٢).

قُلْتُ: لَكِنْ قَدَّمْنَا^(٣) فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَهْرِ عَنِ "الْبَزَازِيَّةِ": ((أَنَّ عَدَمَ الزُّورِ إِذَا جُدِّدَ الْعَقْدُ لِلْإِحْتِيَاظِ))، وَقَدَّمْنَا^(٤) أَيْضًا عَنِ "الْكَافِي": ((لَوْ تَزَوَّجَهَا فِي السِّرِّ بِأَلْفٍ ثُمَّ فِي الْعَلَانِيَةِ بِأَلْفَيْنِ ظَاهِرُ الْمَنْصُوصِ فِي "الْأَصْلِ"^(٥) أَنَّهُ يَلْزُمُهُ عِنْدَهُ الْأَلْفَانِ، وَيَكُونُ زِيَادَةٌ فِي الْمَهْرِ، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ": الْمَهْرُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ إِذِ الْعَقْدُ الثَّانِي لَعَوٌ فَيَلْغُو مَا فِيهِ، وَعِنْدَ "الإِمَامِ": أَنَّ الثَّانِي وَإِنْ لَعَا لَا يَلْغُو مَا فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ)) اهـ. وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦) هُنَاكَ: ((أَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ يُشْهَدِ^(٧) عَلَى أَنَّ الثَّانِي هَزَلٌ، وَإِلَّا فَلَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِ الْأَوَّلِ))، ثُمَّ ذَكَرَ: ((أَنَّ بَعْضَهُمْ اعْتَبَرَ مَا فِي الْعَقْدِ الثَّانِي فَقَطُّ، وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَ كِلَا الْمَهْرَيْنِ، وَأَنَّ "قَاضِي خَانَ"^(٨) أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ الثَّانِي شَيْءٌ

(قَوْلُهُ: وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَ كِلَا الْمَهْرَيْنِ) (لَخ) قَالَ "الْحَمَوِيُّ" نَقْلًا عَنِ "الْمُبَيَّةِ": ((تَزَوَّجَ عَلَى مَهْرٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَ عَلَى أَلْفٍ أُخْرَى ثَبَّتَتْ التَّسْمِيَّتَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ)).

(١) "القنية": كتاب النكاح - باب الزيادة في المهر ق ٣٥/أ.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٢٨٧/٥.

(٣) المقولة [١١٩٦٠] قَوْلُهُ: ((وَوِي الْكَافِي (لَخ)).

(٤) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي الْقِسْمِ الْمَطْبُوعِ مِنْ كِتَابِ "الْأَصْل" الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٥) "الفتح": كتاب النكاح - باب المهر ٢١٥/٣ بتصرف.

(٦) فِي "ب" وَ"م": ((لَمْ يُشْهَدِ)) بِالْإِفْرَادِ.

(٧) "الخانية": كتاب النكاح - باب فِي ذِكْرِ مَسَائِلِ الْمَهْرِ ٣٧٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

..... ما عدا مسائل
..... مِنْهَا الشَّرَا بَعْدَ الشَّرَاءِ صَحَّحُوا

ما لم يقصد به الزيادة في المهر))، ثُمَّ وَفَّقَ^(١) بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ الزُّورَ: ((يَحْمَلُ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ دِيَانَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَّا بِقَصْدِ الزِّيَادَةِ، بَلْ يُلْزَمُهُ قَضَاءٌ، لِأَنَّهُ يُؤَاخِذُ بِظَاهِرِ لَفْظِهِ، إِلَّا أَنْ يُشْهِدَ عَلَى الْهَزْلِ)) اهـ.

٨/٤

والحاصل: اعتماد قول "الإمام" الذي هو ظاهر المتصوص من لزوم الزيادة، وحيث لم يعنى كون الثاني لغواً أنه لا ينفسخ الأول به.

[٢٢٢١٧] قوله: ما عدا مسائل استثناء من قوله: ((فأبطل الثاني)).

[٢٢٢١٨] قوله: منها الشَّرَا بَعْدَ الشَّرَاءِ بقصر ((الشَّرَا)) الأول للنظم، قال في "الأشباه"^(٢): ((أطلقه في "جامع الفصولين"^(٣)، وقَّده في "القنية"^(٤)) بأن يكون الثاني أكثر ثمناً من الأول، أو أقل، أو مجنس آخر، وإلا فلا يصح)) اهـ.

قلت: فعلى ما في "القنية" لا فرق بين الشراء والبيع، ولذا أطلق العقد في "البحر" حيث قال^(٥): ((وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الأول إن كان الثاني بأزيد من الأول أو أنقص، وإن كان مثله لم ينفسخ الأول، واختلفوا فيما إذا كان الثاني فاسداً، هل يتضمن فسحاً

قوله: ولذا أطلق العقد في "البحر" حيث قال: وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الأول إلخ) وحكم ما إذا اختلف العقد الأول والثاني كالهبة بعد البيع مذكور في "الأشباه" و"البحر".

(١) أي: صاحب "الفتح"، انظر "الفتح": كتاب النكاح - باب المهر ٢١٦/٣.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٥.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها إلخ ٣٧/٢.

(٤) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يتعلق بالشراء ثانياً بعد الشراء ق ١١٢/ب.

(٥) "البحر": كتاب البيوع ٢٨٦/٥ - ٢٨٧.

كَذَا كَفَالَةٌ عَلَى مَا صَرَّحُوا

الأوّل؟)) اهـ. قَالَ فِي "النَّهْر"^(١): ((وَمُقْتَضَى النَّظَرِ أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَنْفَسَخُ)) اهـ. لَكِنْ جَزَمَ فِي "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ"^(٢) وَ"الْبَزَازِيَّةَ"^(٣): ((بَأَنَّهُ يَنْفَسَخُ))، وَكَذَا قَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((إِنَّ الثَّانِيَّ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ فَسْخَ الْأَوَّلِ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَلْبَ فِضَّةٍ وَزَنَهُ عَشْرَةٌ وَعَشْرَةٌ وَتَقَابُضًا، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ بِتِسْعَةٍ))، وَعَلَّلَهُ "الْبَزَازِيُّ"^(٤): ((بَأَنَّ الْفَاسِدَ مُلْحَقٌ بِالصَّحِيحِ^(٥) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ)) اهـ "رَمَلِي" مُلَخَّصًا.

[٢٢٢١٩] (قَوْلُهُ: كَذَا كَفَالَةٌ) قَالَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٦): ((الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ إِذَا أُعْطِيَ الطَّالِبَ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ فَمَاتَ الْأَصِيلُ بَرِيءُ الْكَفِيلَانِ، وَكَذَا لَوْ مَاتَ الْكَفِيلُ الْأَوَّلُ بَرِيءُ الْكَفِيلِ الثَّانِي))، كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ، قَالَ: وَأَشَارَ بِجَوَازِ تَعَدُّدِهَا إِلَى أَنَّ الْمَقْذُولَ لَهُ لَوْ أَحَدٌ مِنَ الْأَصِيلِ كَفِيلًا آخَرَ بَعْدَ الْأَوَّلِ لَمْ يَبْرَأِ الْأَوَّلُ، كَذَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٦)، "حَاشِيَةُ السَّيِّدِ أَبِي السُّعُودِ" عَلَى "الْأَشْبَاهِ".

(قَوْلُهُ: وَأَشَارَ بِجَوَازِ تَعَدُّدِهَا إِلَى أَنَّ الْمَقْذُولَ (إِلَخ) وَالْحَوَالَةُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ بَاطِلَةٌ، "بَحْر" عَنْ "فُرُوقِ الْكَرَائِسِيِّ".

(١) "النهر": كتاب البيوع ٣/٣٥٩.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها إلخ ٣/٣٧.

(٣) "البرزازية": كتاب البيوع - الفصل الرابع في الفاسد - نوع آخر في بيع الشيء في الشيء ٤/٤٠٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: مُلْحَقٌ بِالصَّحِيحِ (إِلَخ) أَي: فَيَعْمَلُ عَمَلُهُ، فَكَمَا أَنَّ الصَّحِيحَ يُطْلَقُ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ مَا لُحِقَ بِهِ وَهُوَ الْفَاسِدُ. اهـ.

(٥) "الحانية": كتاب الكفالة والحالة ٨/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ((الحانية)) ساقطة من "م"، و"المسألة" في "الحانية": كتاب الكفالة والحالة ٨/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

إِذِ الْمُرَادُ صَاحٍ فِي الْمُحَقَّقِ مِنْهَا إِذَا زِيَادَةُ التَّوَثُّقِ
(وَهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ يُنْبِئَانِ^(١)) عَنْ مَعْنَى التَّمْلُكِ وَالتَّمْلِيكِ، مَاضِيَيْنِ...

(تَسْيِةٌ)

زَادَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٢): ((أَنَّ الْإِجَارَةَ بَعْدَ الْإِجَارَةِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ فَسَخٌ لِلأَوَّلَى كَمَا فِي
"الْبَرَارِيَةِ"^(٣)))، وَقَالَ فِي^(٤) "الْبَحْرِ"^(٥): ((وَيَنْبَغِي أَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا اتَّحَدَتْ فِيهِمَا وَاتَّحَدَ الْأَجْرَانِ
لَا تَصِحُّ الثَّانِيَةُ كَالْبَيْعِ)).

[٢٢٢٢٠] (قَوْلُهُ: إِذِ الْمُرَادُ الْإِخ) تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ بُطْلَانِ الْكَفَالَةِ الثَّانِيَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا فِي الْحَقِيقَةِ إِذَنْ
- أَيْ: حِينَ كُرِّرَتْ - إِنَّمَا هُوَ زِيَادَةُ التَّوَثُّقِ بِأَحَدٍ كَفِيلٍ آخَرَ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنْ مُطَالَبَةِ أُيْهِمَا أَرَادَ.
[٢٢٢٢١] (قَوْلُهُ: وَهُمَا عِبَارَةٌ الْإِخ) أَيْ: الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ مُعَبَّرٌ بِهِمَا عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ الْإِخ،
قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٦): ((وَيَتَعَقَّدُ بِكُلِّ لَفْظٍ يُنْبِئُ عَنِ التَّحْقِيقِ^(٧)) كَذَلِكَ: بَعْتُ، وَاشْتَرَيْتُ، وَرَضَيْتُ، أَوْ
أَعْطَيْتُكَ، أَوْ خَذْتُ بِكَذَا)) اهـ. أَوْ كُلُّ هَذَا الطَّعَامِ بِدِرْهَمٍ لِي عَلَيْكَ فَأَكَلْتَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ

(١) فِي هَامِش "م": ((قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ يُنْبِئَانِ الْإِخ)) قَالَ فِي "الْبَحْرِ": لَوْ قَالَ: بِعْنِي هَذَا بِكَذَا، فَقَالَ:
طَابَتْ نَفْسِي لَا يَتَعَقَّدُ. اهـ. وَلَعَلَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ الْإِنْبَاءُ. اهـ.

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": الْقِسْمُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْبَيْعِ ص ٢٤٠.

(٣) "الْبَرَارِيَةِ": كِتَابُ الْإِجَارَاتِ - مَسَائِلُ الشُّيُوع ٣٣/٥ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) ((فِي)) سَاقِطَةٌ مِنْ "م".

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٨٧/٥.

(٦) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٤/٤ وَفِيهَا: ((كَبَعْتُ أَوْ اشْتَرَيْتُ أَوْ رَضَيْتُ)) بـ ((أَوْ)) بَيْنَ الْأَفْعَالِ.

(٧) فِي هَامِش "م": ((قَوْلُهُ: وَيَتَعَقَّدُ بِكُلِّ لَفْظٍ يُنْبِئُ عَنِ التَّحْقِيقِ)) أَيْ: فَالْبَيْعُ لَا يَخْتَصُّ بِلَفْظٍ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي الْحُكْمُ إِذَا
وُجِدَ مَعْنَى التَّمْلُكِ وَالتَّمْلِيكِ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْمَعْنَى فِيهِمَا، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ
لَهُمَا صَرِيحًا أَوْ كِتَابَةً، وَلَا يُشْتَرَطُ - أَيْ: فِي الْبَيْعِ - أَنْ يَشْتَمِلَ الْقَبُولُ عَلَى الْخِطَابِ بَعْدَمَا صَدَرَ الْإِجَابُ بِالْخِطَابِ،
فَلَوْ قَالَ - بَعْدَ قَوْلِهِ: بِعْتُكَ بِكَذَا - : اشْتَرَيْتُ، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْكَ صَحَّ، "يَجْر" عَنْ "الْفَتْحِ". اهـ. أَيْ: يَكْفِي وَجُودُ
الْخِطَابِ فِي الْإِجَابِ.

كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١) عَنِ "الْمَتَّحِ" قَبْلَ وَرَقَتَيْنِ. وَيَنْعَقِدُ بَيْعٌ مُعْلَقٌ بِفِعْلِ قَلْبٍ كَ: إِنْ أَرَدْتُ فَقَالَ: أَرَدْتُ، أَوْ إِنْ أَعْجَبَكَ أَوْ أَفْقَكَ فَقَالَ: أَعْجَبَنِي أَوْ أَفْقَنِي، وَأَمَّا: إِنْ أَدْبَيْتَ إِلَيَّ النَّمْنَ فَقَدْ بَعْتُكَ فَإِنْ أَدَّى فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ. وَيَصِحُّ الْإِيجَابُ بِلَفْظِ الْهَسَةِ، وَ: أَشْرَكَكَ فِيهِ، وَ: أَدْخَلْتُكَ فِيهِ، وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الرَّدِّ، "بِحَرْ" ^(٢) عَنْ "التَّارُخَانِيَّةِ".

قُلْتُ: وَعِبَارَتُهَا: ((وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ عَلَيْكَ هَذِهِ الْأَمَةُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا وَقَبْلَ الْآخِرِ ثَبَتَ الْبَيْعُ)) اهـ. وفي "البحر": ^(٣) ((وَيَصِحُّ الْإِيجَابُ بِلَفْظِ الْجَعْلِ كَقَوْلِهِ: جَعَلْتُ لَكَ هَذَا بِالْفَرِّ))، وَتَمَامُهُ فِيهِ. قُلْتُ: [ب/١٦٣/٣] وفي عُرفنا يُسَمَّى بَيْعُ الثَّمَارِ عَلَى الْأَشْجَارِ ضَمَانًا، فَإِذَا قَالَ: ضَمَنْتُكَ هَذِهِ الثَّمَارَ بِكَذَا وَقَبْلَ الْآخِرِ يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ، وَكَذَا تَعَارَفُوا فِي بَيْعِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدُّوَابِّ لِشَرِيكِهِ الْآخِرِ لَفْظَ الْمَقَاصَرَةِ، فَيَقُولُ: قَاصَرْتُكَ بِكَذَا، وَمُرَادُهُ: بَعْتُكَ حِصَّتِي مِنْ هَذِهِ الدَّابَّةِ بِكَذَا، فَإِذَا قِيلَ الْآخِرُ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّمْلِيكِ عُرفًا.

(تَنْبِيْهٌ)

ظَاهِرُ قَوْلِهِ: ((عَنْ لَفْظَيْنِ^(٤))) أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالْإِشَارَةِ بِالرَّأْسِ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي "الْحَاوِي الزَّاهِدِي" فِي فَصْلِ الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ: ((فَضُولِي بَاعَ مَالَ غَيْرِهِ، فَلَبَّغَهُ فَسَكَتَ مُتَمَلِّئًا، فَقَالَ ثَالِثٌ: هَلْ أَذْنْتُ لِي فِي الْإِحَازَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَأَحَازَهُ يَنْقُذُ^(٥)، وَلَوْ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِ: نَعَمْ فَلَا؛ لِأَنَّ تَحْرِيكَ الرَّأْسِ فِي حَقِّ النَّاطِقِ لَا يُعْتَبَرُ)) اهـ.

(١) المقولة [٢٢١٩٩] قوله: ((مَا يُذَكِّرُ ثَانِيًا مِنَ الْآخِرِ)).

(٢) "البحر": كتاب البيع ٢٨٦/٥.

(٣) "البحر": كتاب البيع ٢٨٧/٥.

(٤) في هامش "ب" و"م": ((قَوْلُهُ: عَنْ لَفْظَيْنِ)) هَكَذَا يَخْطئه، وَالَّذِي فِي نُسْخِ "الشَّارِحِ": ((عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ)). اهـ.

(٥) فِي "ي": ((يَنْعَقِدُ)).

كَ: بَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ، (أَوْ حَالَيْنِ) كَمْضَارِعَيْنِ لَمْ يُقَرَّنَا بِسَوْفَ وَالسَّيْنِ كَ: أَيْبَعُكَ
فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ، أَوْ أَحَدَهُمَا مَاضٍ وَالْآخَرُ حَالٌ (و) لَكِنْ (لَا يَحْتَاجُ الْأَوَّلُ إِلَى نِيَّةٍ،
بِخِلَافِ الثَّانِي) فَإِنْ نَوَى بِهِ الْإِجْبَابَ لِلْحَالِ صَحَّ (عَلَى الْأَصَحِّ).....

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ^(١): إِذَا قَالَ لَهُ: بِغْنِي كَذَا بِكَذَا، فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ نَعَمْ، فَقَالَ الْآخَرُ: اشْتَرَيْتُ وَحَصَلِ
التَّسْلِيمُ بِالتَّرَاضِي يَكُونُ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلِ التَّسْلِيمُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ عَلَى
مَا يَأْتِي^(٢) فِي بَيْعِ التَّعَاطِي أَنَّهُ: لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِ وَلَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي. وَفِي
"الْأَشْيَاءِ"^(٣) مِنْ أَحْكَامِ الْإِشَارَةِ: ((وإن لم يكن معتقلاً للسان لم تعتبر إشارته إلا في أربع:
الكفر، والإسلام، والنسب، والإفتاء إلخ)).

[٢٢٢٢٢] (قَوْلُهُ: أَوْ حَالَيْنِ) بِتَخْفِيفِ اللَّامِ.

[٢٢٢٢٣] (قَوْلُهُ: لَا يَحْتَاجُ الْأَوَّلُ) وَهُوَ الصَّادِرُ بِلَفْظَيْنِ مَاضِيَيْنِ، "ط"^(٤) عَنِ "الْمَنَحِ"^(٥)،
وَكَذَا الْمَاضِي فِيمَا لَوْ كَانَا^(٦) مُخْتَلِفَيْنِ.

[٢٢٢٢٤] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الثَّانِي) فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً لِلْحَالِ عِنْدَنَا عَلَى الْأَصَحِّ^(٧)؛

(قَوْلُهُ: لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِذَا قَالَ لَهُ: بِغْنِي كَذَا بِكَذَا فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ نَعَمْ إلخ) الْكَلَامُ فِي عَدَمِ انْعِقَادِهِ
بِالْإِشَارَةِ، وَانْعِقَادُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّعَاطِي شَيْءٌ آخَرُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، وَلَا يُؤْهِمُهُمْ عَدَمُ الْانْعِقَادِ بَعْدَهَا.

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: لَكِنْ قَدْ يُقَالُ إلخ)) فِيهِ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ التَّسْلِيمُ، وَلَا مَدْخَلَ لِتَحْرِيكِ الرَّأْسِ فِيهِ، وَلِذَا
لَوْ لَمْ يَحْصُلِ التَّسْلِيمُ لَا يَتِمُّ الْبَيْعُ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْدُ، فَلَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِدْرَاكِ.

(٢) الْمَقُولَةُ: [٢٢٢٤٩] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ التَّنَاوُلُ، "فَامُوسُ")).

(٣) "الْأَشْيَاءُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَرْقُ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - أَحْكَامُ الْإِشَارَةِ ص ٤٠٨.

(٤) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ ٦/٣.

(٥) "الْمَنَحُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ ٢/١٢ أ/ب.

(٦) فِي "ك": ((كَانَ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ إلخ))، مُقَابِلُهُ: مَا فِي "الْمُحِيطِ" وَ"شَرْحِ الْقُدُورِيِّ" وَ"التَّحْرِيرِ": أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِالْحَالِ إِهـ.

وَالْأَلَا، إِلَّا إِذَا اسْتَعْمَلُوهُ لِلْحَالِ - كَأَهْلِ خَوَارِزْمَ - فَكَالْمَاضِي، وَكَ: أُبَيِّعُكَ الْآنَ؛ لِمَتَحَضُّهِ لِلْحَالِ، وَأَمَّا الْمُتَمَحِّضُ^(١) لِلْإِسْتِقْبَالِ فَكَالْأَمْرَ لَا يَصِحُّ أَصْلًا،.....

لِغَلَبَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، "بِحَرْ" ^(٢) عَنْ "الْبِدَائِعِ" ^(٣).

[٢٢٢٢٥] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا نَوَى الْإِسْتِقْبَالَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، "ط" ^(٤).

[٢٢٢٢٦] (قَوْلُهُ: لِلْحَالِ) أَي: وَلَا يَسْتَعْمَلُونَهُ لِلْوَعْدِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، "ط" ^(٥).

[٢٢٢٢٧] (قَوْلُهُ: فَكَالْمَاضِي) فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّيَّةِ، "بِحَرْ" ^(٦)، "ط" ^(٧).

[٢٢٢٢٨] (قَوْلُهُ: وَكَ: أُبَيِّعُكَ الْآنَ) عَطْفٌ عَلَى الْمُسْتَشْنَى. اهـ "ح" ^(٨)، وَهَذَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ؛

لَأَنَّهُ إِذَا عَمِلْتَ^(٩) نِيَّةَ الْحَالِ فَالْتَصْرِيحُ بِهِ أَوْلَى، "ط" ^(١٠).

[٢٢٢٢٩] (قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْمُتَمَحِّضُ لِلْإِسْتِقْبَالِ) كَالْمَقْرُونِ بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ، "ط" ^(١١).

[٢٢٢٣٠] (قَوْلُهُ: فَكَالْأَمْرَ) بَأَنَّ قَالَ الْمُشْتَرِي: بِعْنِي هَذَا الثَّوبَ بِكَذَا، فَيَقُولُ: بَعْتُ، أَوْ

يَقُولُ الْبَائِعُ: اشْتَرْتُهُ مِنِّي بِكَذَا فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُهُ.

[٢٢٢٣١] (قَوْلُهُ: لَا يَصِحُّ أَصْلًا) أَي: سَوَاءٌ نَوَى بِذَلِكَ الْحَالَ أَوْ لَا؛ لِكَوْنِ الْأَمْرِ مُتَمَحِّضًا

٩/٤

(قَوْلُهُ: أَي: سَوَاءٌ نَوَى بِذَلِكَ الْحَالَ أَوْ لَا إلخ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ بِنِيَّةِ الْحَالِ فِي الْأَمْرِ،

(١) فِي "ب" وَ"ط": ((الْمُتَحَضِّضُ)) بِالْخَاءِ الْمَعْمَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ، فِي "و": ((الْمُتَحَضِّضُ)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢/٢٨٥.

(٣) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/١٣٣.

(٤) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٦/٣.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٢٨٥.

(٦) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٦/٣.

(٧) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٨٠/٦.

(٨) فِي "م" وَ"ك": ((عَلِمْتُ)).

(٩) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٦/٣.

إِلَّا الْأَمْرَ إِذَا دَلَّ عَلَى الْحَالِ كَ: خُذْهُ بِكَذَا، فَقَالَ: أَخَذْتُ أَوْ رَضِيتُ صَحَّ بِطَرِيقِ
الِاقْتِضَاءِ، فَلْيُحْفَظْ. (وَيَصِحُّ^(١) إِضَافَتُهُ إِلَى غُضُوٍّ يَصِحُّ إِضَافَةُ الْعَتَقِ إِلَيْهِ) كَوَجْهِ
وَفَرَجٍ، (وَالَا لَا) كَظَهَرٍ وَبَطْنٍ. (وَ) كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى: بَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ نَحْوُ:
قَدْ فَعَلْتُ، وَنَعَمْ، وَهَاتِ.....

لِلِاسْتِقْبَالِ، وَكَذَا الْمَضَارِعُ الْمَقْرُونُ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوْفَ.
[٢٢٢٣٢] (قَوْلُهُ: كَ: خُذْهُ بِكَذَا [إِلَخ] قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢)): ((فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَكِنَّ خُصُوصَ
مَادَّتِهِ - أَعْنِي: الْأَمْرَ بِالْأَخْذِ - يَسْتَدْعِي سَابِقَةَ الْبَيْعِ، فَكَانَ كَالْمَاضِي، إِلَّا أَنَّ اسْتِدْعَاءَ الْمَاضِي سَبَقَ الْبَيْعَ^(٣)
بِحَسَبِ الْوَضْعِ، وَاسْتِدْعَاءُ^(٤) خُذْهُ سَبَقَهُ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ، فَهُوَ كَمَا إِذَا قَالَ: بَعْتُكَ عَبْدِي هَذَا بِأَلْفٍ
فَقَالَ: فَهُوَ^(٥) حُرٌّ عَتَقَ، وَيَثْبُتُ: اشْتَرَيْتُ^(٦) اقْتِضَاءً، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: هُوَ حُرٌّ بِلَا فَاءٍ لَا يَعْتَقُ)).
[٢٢٢٣٣] (قَوْلُهُ: كَوَجْهِ وَفَرَجٍ) بَأَنَّ قَالَ: بَعْتُكَ وَجْهَ هَذَا الْعَبْدِ أَوْ فَرَجَ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا
يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ.

[٢٢٢٣٤] (قَوْلُهُ: وَكُلُّ مَا دَلَّ [إِلَخ] تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ: ((وَهُمَا عِبَارَةٌ^(٧) عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ [إِلَخ])).

وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا يُفْهَمُ مِنْ "التَّحْقِيقِ" حَيْثُ قَالَ: ((وَأَمَّا إِذَا كَانَا بِلَفْظَيْنِ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِمَّا عَلَى
سَبِيلِ الْأَمْرِ أَوْ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ نَبْئَةِ الْحَالِ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ [إِلَخ]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ((مِنْ غَيْرِ نَبْئَةِ الْحَالِ)) يُفْهَمُ الْإِنْعِقَادَ بِهِ
إِذَا نَوَى الْحَالَ، كَذَا فِي "الْحَمَوِيِّ" عَلَى "الأشْوَاحِ".

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَصَحَّ))، بِالنَّاءِ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٤٥٨.

(٣) فِي "م": ((الْبَيْعُ)) بِتَقْدِيمِ الْبَاءِ عَلَى الْبَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) فِي "الأَصْلُ": ((وَاسْتِدْعَاءُ)).

(٥) فِي "ك": ((هُوَ)).

(٦) فِي "م": ((بِاشْتَرَيْتُ)).

(٧) نَقُولُ: فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((عِبَارَتَانِ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ "الدَّرَجَةِ" الْمُتَقَدِّمَةِ ص ٣٨، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ
مَصْحُوحًا "ب" وَ"م".

الْثَّمَنَ، وَهُوَ لَكَ، أَوْ عَبْدُكَ، أَوْ فِدَاكَ^(١)، أَوْ خُذْهُ (قَبُولٌ)، لَكِنْ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(٢): ((إِنْ بَدَأَ الْبَائِعُ فَقَبِلَ الْمُشْتَرِي ب: نَعَمْ لَمْ يَنْعَقِدْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَحْقِيقٍ^(٣)، وَبِعَكْسِهِ صَحَّ:.....

[٢٢٢٣٥] (قَوْلُهُ: قَبُولٌ) خَبَرَ قَوْلَهُ: ((وَكُلُّ))، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَبُولٌ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِجْبَابًا مَعَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْبَائِعِ فَقَطْ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ((لَكِنْ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ"))، وَيَكُونُ إِجْبَابًا أَيْضًا، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((لَوْ قَالَ: أَتَبِيعُكَ عَبْدُكَ هَذَا بِأَلْفٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَخَذْتَهُ^(٥) فَهُوَ بَيْعٌ لَزِمَ، فَوَفَّعَتْ كَلِمَةُ نَعَمْ إِجْبَابًا، وَكَذَا تَقَعُ قَبُولًا فِيمَا لَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا بِأَلْفٍ فَقَالَ: نَعَمْ)) اهـ، وَنَحْوُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٦).

[٢٢٢٣٦] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ" (إِلخ) وَمِثْلُهُ مَا فِي "التَّارِخَانِيَّةِ": ((بَعْتُ مِنْكَ هَذَا بِأَلْفٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي: قَدْ فَعَلْتُ، فَهَذَا يَبِيعُ، وَلَوْ قَالَ: نَعَمْ لَا يَكُونُ بَيْعًا، وَذَكَرَ فِي "فَتَاوَى سَمَرْقَنْدِ"^(٧): أَنَّ مَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ: اشْتَرَيْتُ عَبْدَكَ هَذَا بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَقَالَ الْبَائِعُ: قَدْ فَعَلْتُ، أَوْ قَالَ: نَعَمْ، أَوْ قَالَ: هَاتِ الثَّمَنَ صَحَّ الْبَيْعُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ)) اهـ. فَهَذَا أَيْضًا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَبُولًا مِنَ الْمُشْتَرِي.

[٢٢٢٣٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَحْقِيقٍ) لِأَنَّ قَوْلَ الْمُشْتَرِي: نَعَمْ تَصَدِيقٌ لِقَوْلِ الْبَائِعِ: بِعُكَ،

(١) فِي "و": ((فِدَاؤُكَ)).

(٢) "الْوَلُولِجِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ إلخ ق ١٥٩/ب.

(٣) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُ "الشَّارِحِ": لَيْسَ بِتَحْقِيقٍ (إِلخ))، أَلَا تَرَى إِذَا قَالَ لَامِرَاتُو: احْتَارِي نَفْسَكَ، فَقَالَتْ: قَدْ فَعَلْتُ كَانَ هَذَا احْتِيَارًا، وَلَوْ قَالَتْ: نَعَمْ لَا. اهـ "ط".

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٨٦/٥.

(٥) فِي "٦": ((خُذْهُ)).

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٤٥٩/٥.

(٧) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهَا ١٥٠/٣.

لأنَّهُ جَوَابُ))، وَفِي "الْقُنْيَةِ"^(١): (((نَعَمْ)) بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ كَ: هَلْ بَعْتَ مِنِّي بِكَذَا؟ بَيْعٌ إِنْ نَقَدَ الثَّمَنَ^(٢)؛ لَأَنَّ النِّقْدَ دَلِيلُ التَّحْقِيقِ)). وَلَوْ قَالَ: بَعْتُهُ فَبَلَّغَهُ يَا فُلَانُ؛ فَبَلَّغَهُ غَيْرُهُ حَازَ، فَلْيُحْفَظْ.....

وَلَا يَتَحَقَّقُ الْبَيْعُ بِمَحَرِّ قَوْلِهِ: بَعْتُكَ، بِخِلَافِ قَوْلِ الْبَائِعِ: نَعَمْ بَعْدَ قَوْلِ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ لَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ اشْتَرَيْتُ مِنِّي، وَالشِّرَاءُ يَتَوَقَّفُ عَلَى سَبْقِ الْبَيْعِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، فَتَأَمَّلْهُ.

(٢٢٢٣٨) (قوله: وفي "القنية" إلخ) استدراك أيضاً على المتن بأنه يكون إيجاباً أيضاً كما نبهنا عليه، وعبارتها - كما في "البحر"^(٣) - : ((ك: هل بعت مني بكذا؟ أو هل اشتريت مني بكذا؟ إلخ))، وظاهرها: أَلْ نَقَدَ الثَّمَنَ قائم مقام القبول؛ لَأَنَّ نَعَمْ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ إيجاب فقط، فكان النقد بمنزلة قوله: أَخَذْتُهُ أَوْ رَضِيتُ بِهِ^(٤)، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْقَبُولِ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا كَمَا نَقَلْنَاهُ^(٥) سَابِقًا عَنِ "الفتح".

(٢٢٢٣٩) (قوله: وَلَوْ قَالَ: بَعْتُهُ إلخ) المناسب ذكر هذا الفرع عقيب قوله الآتي: ((إِلَّا إِذَا كَانَ بِكِتَابَةٍ أَوْ رِسَالَةٍ))، وَوَجَّهَ الْجَوَازُ: مَا نُقِلَ عَنِ "المحيط"^(٦): ((أَنَّهُ حِينَ قَالَ: بَلَّغَهُ فَقَدْ أَطْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ الرِّضَا بِالتَّبْلِيغِ؛ فَكُلُّ مَنْ بَلَّغَهُ كَانَ التَّبْلِيغُ بِرِضَاهُ، فَإِنْ قَبِلَ صَحَّ الْبَيْعُ)).

(قوله: بخلاف قول البائع: نَعَمْ بَعْدَ قَوْلِ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ إلخ) فيه: أَنَّ الشِّرَاءَ الصَّادِرَ بِمَعْنَى إِنْشَاءِ التَّمَلُّكِ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْبَيْعَ، فَالتَّصَدِيقُ بِهِ لَا يَقْتَضِي الْبَيْعَ كَالْبَيْعِ وَلَوْ نَظَرَ لِلْإِحْبَارِ؛ فَإِنَّ كَلَامَ بَيْسَلَرِ بْنِ الْآخَرِ، تَأَمَّلْ.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما ينقذ به البيع وفيما يمنع انعقاده ق ٩٧/أ ينصرف.

(٢) في هامش "م": ((قول "الشَّارَحِ": إِنْ نَقَدَ الثَّمَنَ)): يُفْهَمُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ الْمُشْتَرِي بـ ((نَعَمْ)) كَمَا فِي مَسْأَلَةِ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ" وَنَقَدَ الثَّمَنَ يَتَعَقَّدُ، بَلَّ هُوَ أَوْ لِي؛ لَعَدَمِ الْاسْتِفْهَامِ فِيهِ. اهـ "ط".

(٣) "البحر": كتاب البيع ٢٨٨/د.

(٤) ((به)) ليست في "الأصل" و"الذ" و"ب" و"م".

(٥) في هامش "الأصل": ((قوله: كَمَا نَقَلْنَاهُ سَابِقًا عَنِ "الفتح")) الذي نقله عَنِ "الفتح" قَبْلَ وَرَقَتَيْنِ وَنُصِّفَ أَنَّ الْقَبُولَ هُوَ الْفِعْلُ الثَّانِي، ثُمَّ بَعْدَ عِبَارَةِ "الفتح" نُقِلَ عَنِ "الخاتمة" أَنَّ الْقَبْضَ يَوْمَ مَقَامِ الْقَبُولِ. اهـ.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب البيع - الفصل الأول فيما يرجع إلى انعقاد البيع ٣/٣٦٦/أ.

(ولا يَتَوَقَّفُ شَطْرُ الْعَقْدِ فِيهِ) أَي: الْبَيْعِ (عَلَى قَبُولِ غَائِبٍ) فَلَوْ قَالَ: بَعْتُ فَلَانًا الْغَائِبَ، فَلَبَّغَهُ فَقِيلَ لَمْ يَنْعَقِدْ (اتِّفَاقًا) إِلَّا إِذَا كَانَ بِكِتَابَةٍ أَوْ رِسَالَةٍ، فَيُعْتَبَرُ مَجْلِسُ بُلُوغِهَا، (كَمَا) لَا يَتَوَقَّفُ (فِي النِّكَاحِ عَلَى الْأَظْهَرِ) خِلَافًا لـ "الثَّانِي"،.....

[٢٢٢٤٠] (قَوْلُهُ: وَلَا يَتَوَقَّفُ) أَي: بَلْ يَبْطُلُ، "ح" (١).

[٢٢٢٤١] (قَوْلُهُ: شَطْرُ الْعَقْدِ) الْمُرَادُ بِهِ (٢) الْإِجَابُ الصَّادِرُ أَوَّلًا.

[٢٢٢٤٢] (قَوْلُهُ: فِيهِ) أَي: الْبَيْعِ، احْتِرَازًا عَنِ الْخَلْعِ وَالْعِتْقِ كَمَا يَأْتِي (٣).

[٢٢٢٤٣] (قَوْلُهُ: فَلَبَّغَهُ) أَي: مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ أَحَدًا بِتَبْلِيغِهِ كَمَا فِي "الْخُلَاصَةِ" (٤)، أَمَّا لَوْ

أَمَرَ أَحَدًا بِهِ فَلَبَّغَهُ وَقِيلَ يَصِحُّ وَلَوْ كَانَ الْمُبْلَغُ غَيْرَ الْمَأْمُورِ كَمَا مَرَّ (٥) آيَفًا.

[مطلب في بيان العقد بالكتابة والمراسلة]

[٢٢٢٤٤] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ بِكِتَابَةٍ أَوْ رِسَالَةٍ) صُورَةُ الْكِتَابَةِ أَنْ يَكْتُبَ: أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ

بَعْتُ عَبْدِي فَلَانًا مِنْكَ بِكَذَا، فَلَمَّا بَلَغَهُ الْكِتَابُ قَالَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ: اشْتَرَيْتَ تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا.

وَصُورَةُ الْإِرْسَالِ: أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيَقُولَ الْبَائِعُ: بَعْتُ هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْغَائِبِ بِأَلْفِ

دِرْهَمٍ، فَاذْهَبْ - يَا فُلَانُ - وَقُلْ لَهُ، فَذَهَبَ الرَّسُولُ فَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ، فَقِيلَ الْمُشْتَرِي فِي مَجْلِسِهِ

ذَلِكَ، وَفِي "النِّهَايَةِ": ((وَكَذَا هَذَا فِي الْإِجَارَةِ وَالْهَبَةِ وَالْكِتَابَةِ))، "بَحْر" (٦).

قُلْتُ: وَيَكُونُ بِالْكِتَابَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَإِذَا كَتَبَ: اشْتَرَيْتَ عَبْدَكَ فَلَانًا بِكَذَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ

الْبَائِعُ: قَدْ بَعْتُ فَهَذَا بَيْعٌ كَمَا فِي "السَّارْحَانِيَّةِ".

[٢٢٢٤٥] (قَوْلُهُ: فَيُعْتَبَرُ مَجْلِسُ بُلُوغِهَا) أَي: بُلُوغُ الرِّسَالَةِ أَوْ الْكِتَابَةِ، قَالَ فِي

(١) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/أ.

(٢) فِي هَامِش "م": ((قَوْلُهُ: الْمُرَادُ بِهِ الْإِجَابُ))، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِكَوْنِهِ يَتَوَقَّفُ أَوَّلًا لَا الْقَبُولُ؛ لَوْ قُوِيَ مَتَمُّهُ لِلْعَقْدِ. اهـ "ط".

(٣) ص ٤٧ - "در".

(٤) "الْخُلَاصَةُ": كتاب البيوع - الفصل الثاني: فيما يكون بيعاً وفيما لا يكون ق ١٤١/أ.

(٥) الْمُقُولَةُ [٢٢٢٣٩] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ قَالَ: بَعْتُهُ لِلْخَلْعِ)).

(٦) "الْبَحْر": كتاب البيوع ٢٩٠/٥.

"الهداية"^(١): ((والكتابة كالخطاب، وكذا الإرسال، حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة)) اهـ. وفي "غاية البيان": ((وقال شمس الأئمة "السرخسي" في كتاب النكاح من "مبسوطه"^(٢): كما يعقد النكاح بالكتابة يعقد البيع وسائر التصرفات بالكتاب^(٣) أيضاً، وذكر شيخ الإسلام "خواهر زاده" في "مبسوطه": الكتاب والخطاب سواء إلا في فصل واحد، وهو أنه لو كان حاضراً، فخطبها بالنكاح فلم تُجب في مجلس الخطاب، ثم أحابت في مجلس آخر فإن النكاح لا يصح، وفي الكتاب إذا بلغها وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه، ثم زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح؛ لأن الغائب إنما صار خاطباً لها بالكتاب، والكتاب باق في المجلس الثاني؛ فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني. بمنزلة ما لو تكرّر الخطاب من الحاضر في مجلس آخر، فأما إذا كان حاضراً فإنما صار خاطباً لها بالكلام، وما وجد من الكلام لا يبقى إلى المجلس الثاني، وإنما سمع الشهود في المجلس الثاني أحد شطري العقد)) اهـ.

وحاصله: أن قوله: تزوجتك بكذا إذا لم يوجد قبول يكون مجرد خطبة منه لها، فإذا قبلت في مجلس آخر لا يصح، بخلاف ما لو كتب ذلك إليها؛ لأنها لما قرأت الكتاب ثانياً وفيه قوله: تزوجتك بكذا، وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خطبها به ثانياً، وظهره أن البيع كذلك، وهو خلاف ظاهر "الهداية"، فتأمل.

١٠/٤

ثم لا يخفى أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكاتب، فإذا قبل المكتوب إليه في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد، فلا حاجة إلى قوله: ((إلا إذا كان بكتابة أو رسالة))، نعم بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح، فإنه لما كتب: بعثك لم يبلغ، بل توقف على القبول

(١) "الهداية": كتاب البيوع ٢١/٣.

(٢) "المبسوط": باب الوكالة في النكاح ١٧/٥ بتصرف.

(٣) في "٣": ((بالكتابة)).

فَلَهُ الرَّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، بِخِلَافِ الْخُلْعِ وَالْعِتْقِ عَلَى مَالٍ، حَيْثُ يَتَوَقَّفُ اتِّفَاقٌ، فَلَا رُجُوعَ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ، "نَهَايَةُ". (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَالْتَّعَاطِي) وَهُوَ التَّنَاوُلُ، "قَامُوسٌ" (١).....

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْقَبُولُ مُتَوَقِّفًا عَلَى قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، فَافْهَمُ.

[٢٢٢٤٦٦] (قَوْلُهُ: فَلَهُ الرَّجُوعُ) لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَوْجِبَ لَهُ الرَّجُوعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ فَإِنَّ الْإِجَابَ إِذَا كَانَ بَاطِلًا فَلَا مَعْنَى لِلرَّجُوعِ عَنْهُ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَوْجِبَ لَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِ الْحَاضِرِ، قَالَ فِي "الْمَنْحِ" (٢): ((ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَتَوَقَّفُ شَطْرُ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ مِنَ الْعَاقِدِ الرَّجُوعُ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ بِالْشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَتَوَقَّفُ كَالْخُلْعِ وَالْعِتْقِ عَلَى مَالٍ لَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ، [٢/٧٣] وَيَصِحُّ التَّعْلِيْقُ بِالْشَّرْطِ؛ لَكَوْنِهِ يَمِينًا مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى، مُعَاوَضَةً مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ وَالْعَبْدِ)) اهـ "ح" (٣).

[٢٢٢٤٧٦] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ يَمِينٌ) أَي: مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَمِينَ بَغِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَالْخُلْعُ وَالْعِتْقُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ بِقَبُولِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، وَهُمَا مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ مُعَاوَضَةٌ، فَحَيْثُ كَانَ يَمِينًا مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى امْتَنَعَ الرَّجُوعُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْعَزْمِيَّةِ" (٤). [٢٢٢٤٨٦] (قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْفِعْلُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((أَمَّا الْقَوْلُ)).

مَطْلَبُ: الْبَيْعُ بِالتَّعَاطِي

[٢٢٢٤٩٦] (قَوْلُهُ: وَهُوَ التَّنَاوُلُ، "قَامُوسٌ") قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٥): ((وَهَكَذَا فِي "الصَّحَّاحِ" (٦) وَ"الْمُصْبَحِ" (٧)، وَهُوَ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْإِعْطَاءَ مِنْ جَانِبٍ وَالْأَخْذَ مِنْ جَانِبٍ، لَا الْإِعْطَاءَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَمَا

(١) "القاموس": مادة ((عطي)).

(٢) "المنح": كتاب البيوع ٢/٢ أ.

(٣) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/١ بتصرف، نقلاً عن "النهاية" وغيرها.

(٤) هي "حاشية عزمي زاده" (ت ١٠٤٠ هـ) على "الدرر والغرر"، وتقدمت ترجمته ٢١١/٣.

(٥) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٩٢.

(٦) "الصَّحَّاح": مادة ((عطي)).

(٧) "المصباح": مادة ((عطي)).

(في خَسِيسٍ وَنَفِيسٍ) خِلَافاً لـ "الكَرْخِي".....

فَهُم "الطَّرْسُوسِي"^(١)، أَي: حَيْثُ قَالَ: إِنَّ حَقِيقَةَ التَّعَاطِي وَضَعُ الثَّمَنِ وَأَخَذُ الثَّمَنِ^(٢) عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ، وَهُوَ يَفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِعْطَاءِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُعَاطَاةِ وَهِيَ مُتَعَاةٌ)) اهـ.

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ: ((مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ)) يُفِيدُ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٣) عَنْ "الْفَتْحِ": ((مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: بَعْتُكَهُ بِالْفِ، فَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً كَانَ قَبْضُهُ قَبُولاً، وَلَيْسَ مِنْ بَيْعِ التَّعَاطِي خِلَافاً لِمَنْ جَعَلَهُ مِنْهُ؛ فَإِنَّ التَّعَاطِي لَيْسَ فِيهِ إِجْبَابٌ بَلْ قَبْضٌ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الثَّمَنِ)).

[٢٢٢٥٠] (قَوْلُهُ: فِي خَسِيسٍ وَنَفِيسٍ) النَّفِيسُ: مَا كَثُرَ ثَمَنُهُ كَالْعَبْدِ، وَالْخَسِيسُ: مَا قَلَّ ثَمَنُهُ كَالْخَبَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّ النَّفِيسَ بِنَصَابِ السَّرِقَةِ فَأَكْثَرَ، وَالْخَسِيسَ بِمَا دُونَهُ، وَالْإِطْلَاقُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، "ط"^(٤) عَنْ "الْبَحْرِ"^(٥).

قُلْتُ: لَيْسَ فِي "الْبَحْرِ" قَوْلُهُ: وَالْإِطْلَاقُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، نَعَمْ ذَكَرَهُ فِي شُمُولِ التَّعَاطِي لِلْخَسِيسِ وَالنَّفِيسِ فَقَالَ: ((وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ)).

[٢٢٢٥١] (قَوْلُهُ: خِلَافاً لـ "الكَرْخِي") فَإِنَّهُ قَالَ: ((لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا فِي الْخَسِيسِ))، "ط"^(٦) عَنْ "الْقَهْطِسْتَانِي"^(٧)، وَمَا فِي "الْحَاوِي الْقُدْسِي"^(٨): ((مِنْ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ)) فَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ

(١) "أنفع الوسائل": مسألة في بيع التعاطي ص ٢٣٣ - ٢٣٤ - بتصرف.

(٢) في "ب": ((وَأَخَذُ الثَّمَنِ))، وَمَا أُبْنِئُهُ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ هُوَ الصَّوَابُ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ الطَّرْسُوسِي فِي "أنفع الوسائل".

(٣) المَقُولَةُ [٢٢١٩٩] قَوْلُهُ: ((مَا يُذَكَّرُ ثَانِياً مِنَ الْآخِرِ)).

(٤) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٧/٣.

(٥) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٩٢/٥.

(٦) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٧/٣.

(٧) "جامع الرموز": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣/٢.

(٨) "الحاوي القدسي": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٠٨/١، ثُمَّ قَالَ: ((وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ أَصَحُّ)) أَي: مِنْ أَنَّهُ يَصَحُّ فِي الْخَسَائِصِ وَالنَّفَائِصِ.

(ولو) التَّعاطِي (مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ) "فتح" ^(١)، وبه يُقْتَى، "فَيْض" ^(٢) (إِذَا لَمْ يُصْرَحْ مَعَهُ) مَعَ التَّعَاتِي (بَعْدَ الرِّضَا)، فَلَوْ دَفَعَ الدَّرَاهِمَ وَأَخَذَ الْبَطَاطِيخَ وَالْبَائِعُ يَقُولُ: لَا أُعْطِيهَا بِهَا.....

كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣).

(٢٢٢٥٢). (قَوْلُهُ: وَلَوْ التَّعَاتِي مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ) صُورَتُهُ: أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ، ثُمَّ يَأْخُذَ الْمُشْتَرِي الْمَتَاعَ وَيَذْهَبَ بِرِضَى صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ دَفْعِ الثَّمَنِ، أَوْ يَدْفَعِ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ ثُمَّ يَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، فَإِنَّ الْبَيْعَ لَا زَمَ عَلَى الصَّحِيحِ، حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ أَحَدُهُمَا بَعْدَهُ أَجْبَرَهُ الْقَاضِي، وَهَذَا فِيمَا ثَمَنُهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ، أَمَّا الْخَبْزُ وَاللَّحْمُ فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ ^(٤) إِلَى بَيَانِ الثَّمَنِ، ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥)، وَالْمُرَادُ فِي صُورَةِ دَفْعِ الثَّمَنِ فَقَطُ أَنَّ الْمَبِيعَ مَوْجُودٌ مَعْلُومٌ، لَكِنَّ الْمُشْتَرِي دَفَعَ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ، "ط" ^(٦). (وَفِي "الْقَنِية" ^(٧)): ((دَفَعَ إِلَى بَائِعِ الْحِنْطَةِ خَمْسَةَ دَنَانِيرَ لِيَأْخُذَ مِنْهُ حِنْطَةً، وَقَالَ لَهُ: بِكُمْ تَبِيعُهَا؟ فَقَالَ: مِائَةٌ بَدِينَارٍ، فَسَكَتَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ لِيَأْخُذَهَا فَقَالَ الْبَائِعُ: غَدًا أَدْفَعُ لَكَ، وَلَمْ يَجِرْ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ، وَذَهَبَ الْمُشْتَرِي، فَجَاءَ غَدًا لِيَأْخُذَ الْحِنْطَةَ وَقَدْ تَغَيَّرَ السَّعْرُ فَعَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَدْفَعَهَا بِالسَّعْرِ الْأَوَّلِ))، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٧): ((وَفِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ: إِحْدَاهَا ^(٨): الْإِنْعِقَادُ بِالتَّعَاتِي. الثَّانِيَةُ: الْإِنْعِقَادُ فِي الْخَسِيسِ وَالتَّفْسِيسِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. الثَّلَاثَةُ: الْإِنْعِقَادُ بِهِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ. الرَّابِعَةُ: كَمَا يَنْعَقِدُ بِإِعْطَاءِ الْمَبِيعِ يَنْعَقِدُ

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٠/٥ بتصرف.

(٢) هي فتاوى إبراهيم الكركي (ت ٩٢٢هـ) للمسألة: "فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم"، وترجم له ابن عابدين رحمه الله ٨٦/١.

(٣) "البحر": كتاب البيع ٢٩٢/٥.

(٤) ((فيه)) ليست في "ك".

(٥) "البحر": كتاب البيع ٢٩٢/٥.

(٦) "ط": كتاب البيوع ٧/٣.

(٧) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما ينعقد به البيع وفيما يمنع انعقاده ق ٩٧/أ بتصرف.

(٨) في "الأصل": "و"ك" و"ت": ((أحدها))، وهو تحريف.

لم يَنْعَقِدْ كَمَا لَوْ كَانَ بَعْدَ عَقْدٍ فَاسِدٍ، "خِلَاصَةً" و"بِرَازِيَةً"، وَصَرَّحَ فِي "الْبَحْرِ"^(١):
 ((بَأَنَّ الْإِجَابَ وَالْقَبُولَ بَعْدَ عَقْدٍ فَاسِدٍ.....

بِإِعْطَاءِ الثَّمَنِ)) اهـ.

قلتُ: وفيها مسألة خامسة: أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِهِ وَلَوْ تَأَخَّرَتْ مَعْرِفَةُ الْمُثْمَنِ^(٢)؛ لَكُونَ دَفْعُ الثَّمَنِ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ، "بِحَرْ"^(٣).

[٢٢٢٥٣] (قوله: لم يَنْعَقِدْ أَي: وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ عَادَةً السُّوقَةِ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا لَمْ يَرْضَ يَرُدُّ الثَّمَنَ أَوْ يَسْتَرُدُّ الْمَتَاعَ، وَإِلَّا يَكُونُ رَاضِيًا بِهِ وَيَصْبِحُ خَلْفُهُ: لَا أُعْطِيهَا تَطْيِيلًا لِقَلْبِ الْمُشْتَرِي، فَإِنَّهُ مَعَ هَذَا لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ، "الْقَنِيَّةُ"^(٤)).

[٢٢٢٥٤] (قوله: كَمَا لَوْ كَانَ) أَي: الْبَيْعُ بِالتَّعَاطِي ((بَعْدَ عَقْدٍ فَاسِدٍ)). وعبارة "الْخِلَاصَةِ"^(٥): ((اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ وَسَائِدٍ وَسَائِدَ وَجْهِ الطَّنَافِسِ وَهِيَ غَيْرُ مَنْسُوجَةٍ بَعْدَ، وَلَمْ يَضْرِبْهَا لَهُ أَجَلًا لَمْ يَجْزُ، فَلَوْ نَسَخَ الْوَسَائِدَ وَجْهَ الطَّنَافِسِ وَسَلَّمْ إِلَى الْمُشْتَرِي لَا يَصِيرُ هَذَا بَيْعًا بِالتَّعَاطِي؛ لِأَنَّهُمَا يُسَلِّمَانِ بِحُكْمِ ذَلِكَ الْبَيْعِ السَّابِقِ وَأَنَّهُ وَقَعَ بَاطِلًا)) اهـ. وعبارة "الْبِرَازِيَّةُ"^(٦): ((وَالْتَّعَاطِي إِنَّمَا يَكُونُ بَيْعًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِنَاءً عَلَى بَيْعٍ فَاسِدٍ أَوْ بَاطِلٍ سَابِقٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ بِنَاءً عَلَيْهِ فَلَا)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب البيع ٢٩٢/٥.

(٢) في "الأصل" و"١": ((الثنان))، وما أثبتناه من بقية النسخ هو الصواب الموافق لعبارة "البحر".

(٣) "البحر": كتاب البيع ٢٩٣/٥ بتصرف.

(٤) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما ينعقد به البيع وفيما يمنع انعقاده ق ٩٧/ب.

(٥) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً وفيما لا يكون - مسائل التعاطي ق ١٤٢/١ - ب، وليس فيها: ((لأنهما يُسَلِّمَانِ بِحُكْمِ ذَلِكَ الْبَيْعِ السَّابِقِ وَأَنَّهُ وَقَعَ بَاطِلًا)).

(٦) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً - نوع في التعاطي ٣٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

لا يَنْعَقِدُ بهما الْبَيْعُ قَبْلَ مُتَارَكَةِ الْفَاسِدِ،.....

[٢٢٢٥٥] (قوله): لا يَنْعَقِدُ بهما الْبَيْعُ^(١) قَبْلَ مُتَارَكَةِ الْفَاسِدِ) يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مَا فِي "الْخَانِيَّة"^(٢): ((لَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا شِرَاءً فَاسِدًا، ثُمَّ لَقِيَهُ غَدًا فَقَالَ: قَدْ بَعْتَنِي ثَوْبَكَ هَذَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ؟ فَقَالَ: بَلَى، فَقَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ [١/٨٣/٣] فَهُوَ بَاطِلٌ، وَهَذَا عَلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنْ كَانَ تَبَارَكََا الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فَهُوَ جَائِزٌ الْيَوْمَ)) اهـ.

قلت: لكن في "النهاية" و"الفتح"^(٣) وغيرهما^(٤) عِنْدَ قَوْلِ "الهداية": ((وَمَنْ بَاعَ صَبْرَةَ طَعَامٍ كُلِّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ الْخ)) ((الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ)^(٥) فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةٌ جَهَالَةً تَمَكَّنَتْ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، وَهِيَ جَهَالَةُ الثَّمَنِ بِرَقْمٍ لَا يَعْلَمُهُ الْمُشْتَرِي، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْقِمَارِ، وَعَنْ هَذَا قَالَ شَمْسُ الْأُمَمَةِ "الْخُلَوَانِي": وَإِنْ عَلِمَ بِالرَّقْمِ فِي الْمَجْلَسِ لَا يَنْقَلِبُ ذَلِكَ الْعَقْدُ جَائِزًا^(٦)، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ دَائِمًا عَلَى الرِّضَى فَرَضِي بِهِ الْمُشْتَرِي يَنْعَقِدُ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ بِالتَّرَاضِي)) اهـ.

وعَبَّرَ فِي "الفتح"^(٧) بِالتَّعَاطِي^(٨)، وَالْمَرَادُ وَاحِدٌ، وَسَيَأْتِي^(٩) أَيْضًا فِي بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ: أَنَّ بَيْعَ الْآبِقِ لَا يَصِحُّ، وَأَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثُمَّ عَادَ وَسَلَّمَهُ يَتِمُّ الْبَيْعُ فِي رَوَايَةٍ، وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١٠) هُنَاكَ: ((وَأَوَّلُوا الرِّوَايَةَ الْأُولَى بِأَنَّهُ يَنْعَقِدُ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي)) اهـ. وَظَاهِرُ هَذَا عَدَمُ اشْتِرَاطِ مُتَارَكَةِ الْفَاسِدِ، وَقَدْ يُجَابُ عَلَى بُعْدِ بِحْمَلِ الْاِشْتِرَاطِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ التَّعَاطِي بَعْدَ

(١) ((الْبَيْعُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "الأصل" و"ك" و"آ".

(٢) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٢٩/٢ - ١٣٠ (هَامِشُ "الْفَنَاوِي الْهِنْدِيَّة").

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٤٧٤/٥.

(٤) أَيْ: كِ"الْكُفَايَةِ"، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَتِهِ "مَنْحَةُ الْخَالِقِ" ٢٩٢/٥، وَانْظُرْ "الْكُفَايَةَ":

كِتَابُ الْبَيْعِ ٤٧٤/٥ (ذَيْلُ "فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٥) الرَّقْمُ: عَلَامَةٌ يَعْرِفُ بِهَا مِقْدَارُ مَا وَقَعَ بِهِ الْبَيْعُ مِنَ الثَّمَنِ، كَمَا سَبَقَتْهُ ابْنُ عَابِدِينَ فِي الْمَقُولَةِ [٢٢٣٨٩].

(٦) عِبَارَةٌ "ت": ((صَحِيحًا جَائِزًا)).

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٤٧٤/٥.

(٨) عِبَارَةٌ ابْنِ عَابِدِينَ فِي "مَنْحَةِ الْخَالِقِ" ٢٩٢/٥: ((وَعَبَّرَ فِي "الْفَتْحِ" بِقَوْلِهِ: بِالتَّعَاطِي، وَتَارَةً بِالتَّرَاضِي وَالتَّعَاطِي، فَالْمَرَادُ وَاحِدٌ)).

(٩) الْمَقُولَةُ [٢٣٤٢٢] قَوْلُهُ: ((وَالْآبِقُ)).

(١٠) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٦/٦.

ففي بيع التعاطي بالأولى))، وعليه فيحمل ما في "الخلاصة" وغيرها على ذلك،..

المجلس، أمّا فيه فلا يُشترط كما هنا، والفرق: أنه بعد المجلس يتقرر الفساد من كل وجه؛ فلا بد من التاركة، أمّا في المجلس فلا يتقرر من كل وجه، فتحصل التاركة ضمناً، تأمل. ويحتمل - وهو الظاهر - أن يكون في المسألة قولان، وانظر ما يأتي^(١) عند قوله: ((وفسد في الكل في بيع ثلثة إلخ)).

هذا، وما ذكره عن "الحلواني" في البيع بالرقيم حرم بخلافه في "الهداية"^(٢) آخر باب المراجعة، وذكر^(٣): ((أن العلم في المجلس يجعل كابتداء العقد، ويصير كتأخير القبول إلى آخر المجلس))، وبه حرم في "الفتح"^(٤) هناك أيضاً.

[٢٢٢٥٦] (قوله: ففي بيع التعاطي^(٥) بالأولى إلخ) مأخوذ من "البحر" حيث قال^(٦): ((ففي بيع التعاطي بالأولى، وهو صريح "الخلاصة"^(٧) و"البرازية"^(٨): أن التعاطي بعد عقدي فاسد أو باطل لا ينعقد به البيع؛ لأنه بناء على السابق، وهو محمول على ما ذكرناه)) اهـ.

(١) المقولة [٢٢٣٨٣] قوله: ((وفسد في الكل)).

(٢) في "ب" و"م": ((الهندية))، وما أئتناه من الأصل "و" و"ك" هو الصواب كما هو ظاهر من السياق، انظر "الهداية": كتاب البيوع - باب المراجعة والتولية ٥٩/٣.

(٣) أي: صاحب "الهداية".

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب المراجعة والتولية ١٣٤/٦.

(٥) في هامش "م": ((قول الشارح: ففي بيع التعاطي إلخ))، أي: فقدم انعقاد بيع التعاطي بعد الفاسد قبل التاركة بالأولى، لأن بعض المجتهدين يمنع بيع التعاطي، ونصوا على أن من شهد بيع التعاطي لا يسعه أن يشهد أنه باع، بل يشهد على التعاطي. اهـ "ط".

(٦) "البحر": كتاب البيع ٢٩٢/٥.

(٧) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً وفيما لا يكون - مسائل التعاطي ق ١٤٢/ب.

(٨) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً - نوع في التعاطي ٣٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

وَتَمَامُهُ فِي "الْأَشْبَاهِ" مِنَ الْفَوَائِدِ. إِذَا بَطَلَ الْمُتَضَمِّنُ بَطَلَ الْمُتَضَمَّنِ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ (وَقِيلَ: لَا بُدَّ) فِي التَّعَاطِي (مِنَ الْإِعْطَاءِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ) قَالَهُ "الطَّرْسُوسِيُّ"^(١)، وَاخْتَارَهُ "الْبِرَازِيُّ"^(٢)، وَأَفْتَى بِهِ "الْحُلَوَانِيُّ"، وَكَتَفَى "الْكَرْمَانِيُّ" بِتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ مَعَ بَيَانِ الثَّمَنِ،.....

وَقَوْلُهُ: ((عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ)) أَي: مِنْ أَدْنَى الْعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ قَبْلَ مُتَارِكَةِ الْأَوَّلِ^(٣)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ "الشَّارِحِ": ((فِيحْمَلُ مَا فِي "الْخُلَاصَةِ" وَغَيْرِهَا عَلَى ذَلِكَ))، وَمُرَادُهُ بِمَا فِي "الْخُلَاصَةِ" مَا قَدَّمَهُ^(٤) مِنْ قَوْلِهِ: ((كَمَا لَوْ كَانَ بَعْدَ عَقْدٍ فَاسِدٍ))، وَنَقَلْنَا عِبَارَتَهَا وَعِبَارَةَ "الْبِرَازِيِّ"، وَلَيْسَ فِيهِمَا^(٥) التَّقْيِيدُ بِمَا قَبْلَ مُتَارِكَةِ الْأَوَّلِ، فَقِيْدُهُ "الشَّارِحُ" بِهِ تَبَعاً لـ "الْبَحْرِ" لِمَا يُخَالِفُ كَلَامَ غَيْرِهِمَا^(٥)، فَافْهَمْ.

[٢٢٢٥٧] قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٦) مِنَ الْفَوَائِدِ أَي: فِي آخِرِ الْفَنِّ الثَّلَاثِ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ مَا كُتِبَ عَلَى "الْأَشْبَاهِ" فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِمَّا تَفَرَّعَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ.

[٢٢٢٥٨] قَوْلُهُ: إِذَا بَطَلَ الْمُتَضَمِّنُ - بِالْكَسْرِ^(٧) - بَطَلَ الْمُتَضَمَّنُ بِالْفَتْحِ^(٨) فَإِنَّهُ لَمَّا بَطَلَ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ بَطَلَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْقَبْضِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْمُتَارِكَةِ، قَالَ "ح"^(٩): ((وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْفَوَائِدِ بَدَلُ

(١) "أنفع الوسائل": مسألة في بيع التعاطي ص ٢٣٣ - بتصرف.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً - نوع في التعاطي ٣٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) أي: العقد الأول الفاسد.

(٤) ص ٥٠ - "در".

(٥) في "ك" و "ب" و "م": ((فيها)) و ((غيرها)).

(٦) انظر "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - فائدة: إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ ص ٤٦٣ -.

(٧) نقول: قوله: ((بالكسر)) وقوله: ((بالفتح)) من كلام ابن عابدين رحمه الله تعالى كما هو ظاهر.

(٨) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/أ.

فَتَحَرَّرَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْمُفْتَى بِهِ، وَحَرَرْنَا فِي "شَرْحِ الْمُتَقَى" صِحَّةَ الْإِقَالَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالصَّرْفِ بِالتَّعَاطِي، فليُحْفَظُ.....

بَعْضٍ مِنْ كُلِّ) اهـ "ط" (١)، وفي هذه القاعدة بحثٌ سنذكره (٢) عند الكلام على بيع الثمرة البارزة. (٢٢٢٥٩) (قوله: فَتَحَرَّرَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ) هذا الاختلاف نشأ من كلام الإمام "محمد"، فإنه ذكر بيع التعاطي في مواضع، فصوّره في موضع بالإعطاء من الجانبين ففهم منه البعض أنه شرط، وصوّره في موضع بالإعطاء من أحدهما ففهم البعض أنه يكفي به، وصوّره في موضع بتسليم المبيع ففهم البعض أنّ تسليم الثمن لا يكفي، "بحر" (٣) عن "الدخيرة"، "ط" (٤).

[مطلب: تتعقد الإقالة والإجارة والصرف بالتعاطي]

(٢٢٢٦٠) (قوله: وَحَرَرْنَا فِي "شَرْحِ الْمُتَقَى" إلخ) عبارته (٥) عن "البرازية" (٦): ((الإقالة تتعقد بالتعاطي أيضاً من أحد الجانبين على الصحيح اهـ. وكذا الإجارة كما في "العمادية"، وكذا الصرف كما في "النهر" (٧) مستدلاً عليه بما في "التارخانية" (٨): اشترى عبداً بألف درهم على أنّ المشتري بالخيار، فأعطاه مائة دينار ثم فسّخ البيع، فعلى قول "الإمام" (٩): الصرف جائز ويرد الدرهم، وعلى قول "أبي يوسف": الصرف باطل (١٠). وهي فائدة حسنة لم أر من نبه عليها) اهـ.

(١) "ط": كتاب البيوع ٨/٣.

(٢) المقولة [٢٢٥٢٣] قوله: ((كما حرّرناه في "شرحه")).

(٣) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٩٢.

(٤) "ط": كتاب البيوع ٨/٣.

(٥) "الدر المنتقى": كتاب البيوع ٥/٢ بتصرف (هامش "جمع الأنهر").

(٦) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً - نوع في الإقالة ٣٧٢/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٠/أ.

(٨) "التارخانية": كتاب البيع - الفصل الثالث عشر في البيع بشرط الخيارات ٤/٧١ ب.

(٩) نَسَبَ في "التارخانية" هذا القول لأبي يوسف، ونَسَبَ قول أبي يوسف الآتي للإمام، وكذا نقله في "البحر" ٤/٦، لكن الذي في "الدر المنتقى" ٥/٢ و"فتح المعين" ٥٢٤/٢ و"ط" ٨/٣ يُوافق ما نقله ابن عابدين رحمه الله هنا عن "النهر".

(١٠) هنا تنتهي عبارة "التارخانية"، وفي "الدر المنتقى" بعدها زيادة: ((قال)) يعني بها صاحب "النهر"، والمقولة بتمامها في "ط": ٨/٣.

(فُرُوعٌ)

مَا يَسْتَحِرُّهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْبَيَّاعِ إِذَا حَاسَبَهُ عَلَى أَثْمَانِهَا بَعْدَ اسْتِهْلَاكِهَا جَازَ اسْتِحْسَانًا.....

(تَسْمِيَةٌ)

طالِبَ مَدْيُونُهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ شَعِيرًا قَدْرًا مَعْلُومًا وَقَالَ: خُذْهُ بِسِعْرِ الْبَلَدِ، وَالسَّعْرُ لهُمَا مَعْلُومٌ كَانَ بَيِّعًا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ فَلَا، وَمِنْ بَيْعِ التَّعَاطِي تَسْلِيمُ الْمُشْتَرِي [ب/٨٣/٣] مَا اشْتَرَاهُ إِلَى مَنْ يَطْلُبُهُ بِالشَّفْعَةِ فِي مَوْضِعٍ لَا شَفْعَةَ فِيهِ، وَكَذَا تَسْلِيمُ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ إِلَى الْمُوَكَّلِ بَعْدَمَا أَنْكَرَ التَّوَكِيلَ، وَمِنْهُ حُكْمًا مَا إِذَا جَاءَ الْمُودَعُ بِأَمَةٍ غَيْرِ الْمَوْدَعَةِ وَحَلَفَ حَلًّا لِلْمُودَعِ وَطَوَّاهَا، وَكَانَ بَيِّعًا بِالتَّعَاطِي، وَعَنْ "أَبِي يَوْسُفَ": لَوْ قَالَ لِلْخِيَّاطِ لَيْسَتْ هَذِهِ بَطَانَتِي، فَحَلَفَ الْخِيَّاطُ أَنَّهَا هِيَ وَسِعَهُ أَحَدُهَا، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ لِلدَّافِعِ، وَمِنْهُ لَوْ رَدَّهَا بِخِيَارِ غَيْبٍ وَالْبَائِعُ مُتَيَقِّنٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ، فَأَخَذَهَا وَرَضِيَ بِهَا كَمَا فِي "الْفَتْحِ" ^(١)، وَعَلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنَ الرِّضَا فِي جَارِيَةِ الْوَدِيعَةِ وَالْبِطَانَةِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٢).

مَطْلَبٌ فِي بَيْعِ الاسْتِجَارِ

[٢٢٢٦١] (قَوْلُهُ: مَا يَسْتَحِرُّهُ الْإِنْسَانُ (يَخ) ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)): ((أَنَّ مِنْ شُرَاطِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، فَلَمْ يَتَعَقَّدْ بَيْعُ الْمَعْدُومِ))، ثُمَّ قَالَ ^(٤): ((وَمَّا تَسَامَحُوا فِيهِ وَأَخْرَجُوهُ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا فِي "الْفَنِيِّ" ^(٥)): الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُوْخَذُ مِنَ الْبَيَّاعِ عَلَى وَجْهِ الْخُرْجِ - كَمَا هُوَ الْعَادَةُ - مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ كَالْعَدَسِ وَالْمِلْحِ وَالزَّيْتِ وَنَحْوِهَا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَمَا انْعَدَمَتْ صَحُّ اهـ. فَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَعْدُومِ (هُنَا) اهـ. وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَضَّلَاءِ: لَيْسَ هَذَا بَيْعَ مَعْدُومٍ ^(٥)، إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ ضَمَانِ الْمُتْلَفَاتِ بِإِذْنِ مَالِكِهَا عَرَفًا تَسْهِيلًا

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٠/٥.

(٢) انظر "البحر": كتاب البيوع ٢٩٢/٥.

(٣) "البحر": كتاب البيوع ٢٧٩/٥.

(٤) "الفنية": كتاب البيوع - بابٌ في بيع الجنس بالجنس وما يُتَّخَذُ مِنْهُ ق. ١٠٠/أ.

(٥) في "ك": ((المعْدُوم)).

لِلأَمْرِ وَدَفْعًا لِلْحَرَجِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ^(١)، وَفِيهِ أَنَّ الضَّمَانَ بِالِإِذْنِ مِمَّا لَا يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ، "حَمَوِي"^(٢)، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ ضَمَانَ الْمُتْلِيَّاتِ بِالْمِثْلِ لَا بِالْقِيَمَةِ، وَالْقِيَمِيَّاتِ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالثَّمَنِ، "ط"^(٣).

قُلْتُ: كُلُّ هَذَا قِيَاسٌ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ اسْتِحْسَانٌ، وَيُمْكِنُ تَحْرِيجُهَا عَلَى قَرْضِ الْأَعْيَانِ، وَيَكُونُ ضَمَانُهَا بِالثَّمَنِ اسْتِحْسَانًا، وَكَذَا حُلُّ الْإِنْتِفَاعِ فِي الْأَشْيَاءِ الْقِيَمِيَّةِ؛ لِأَنَّ قَرْضَهَا فَاسِدٌ لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَإِنْ مُلِكَتْ بِالْقَبْضِ، وَخَرَجَ فِي "النَّهْرِ"^(٤) عَلَى كَوْنِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الْعَدَسِ وَنَحْوِهِ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي مِثْلِهِ إِلَى بَيَانِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَهـ. وَاعْتَرَضَهُ "الْحَمَوِي"^(٥): ((بَأَنَّ أَثْمَانَهُ هَذِهِ تَخْتَلِفُ، فَيُفْضَى إِلَى الْمُنَازَعَةِ)) أَهـ.

قُلْتُ: مَا فِي "النَّهْرِ" مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الثَّمَنَ مَعْلُومٌ، لَكِنَّهُ عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ بَيْعِ الْمَعْدُومِ، بَلْ كَلَّمَا أُخِذَ شَيْئًا انْعَقَدَ بَيْعًا بِثَمَنِهِ الْمَعْلُومِ، قَالَ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(٦): ((دَفَعَ دَرَاهِمَ إِلَى خَبَّازٍ فَقَالَ: اشْتَرَيْتَ مِنْكَ مِائَةَ مَنٍّ مِنْ خَبْزٍ، وَجَعَلَ يَأْخُذُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَةَ أَمْنَاءَ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ، وَمَا أَكَلَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى خَبْزًا غَيْرَ مُشَارٍ إِلَيْهِ فَكَانَ الْمُبِيعُ مَجْهُولًا، وَلَوْ أَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ وَجَعَلَ يَأْخُذُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَةَ أَمْنَاءَ، وَلَمْ يَقُلْ فِي الْإِبْتِدَاءِ: اشْتَرَيْتَ مِنْكَ يَحْجُوزُ، وَهَذَا حَلَالٌ وَإِنْ كَانَ ثَبْتُهُ وَقْتُ الدَّفْعِ الشَّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَجْزُودُ الثَّبَتِ لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ، وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ الْآنَ بِالتَّعَاطِي، وَالْآنَ الْمُبِيعُ مَعْلُومٌ، فَيَنْعَقِدُ^(٧) الْبَيْعُ صَحِيحًا)) أَهـ.

قُلْتُ: وَوَجْهُهُ أَنَّ ثَمَنَ الْخَبْزِ مَعْلُومٌ، فَإِذَا انْعَقَدَ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي وَقْتُ الْأَخْذِ مَعَ دَفْعِ الثَّمَنِ قَبْلَهُ فَكَذَا إِذَا تَأَخَّرَ دَفْعُ الثَّمَنِ بِالْأُولَى، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا كَانَ ثَمَنُهُ مَعْلُومًا وَقْتُ الْأَخْذِ مِثْلَ الْخَبْزِ

(١) هُنَا يَنْتَهِي كَلَامُ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ، كَمَا فِي "ط".

(٢) كَذَا فِي النسخ؛ وَلَعَلَّهُ وَهْمٌ مِنْ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَ"ط" نَقَلَهُ عَنْ أَبِي السَّعُودِ فِي "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ" وَلَيْسَ عَنْ الْحَمَوِيِّ، عَلَى أَنَّنَا لَمْ نَعْرِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي مِطَاطِنِهَا فِي "غَمَزِ عَيُونِ الْبَصَائِرِ" لِلْحَمَوِيِّ.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ ٨/٣ بِتَصْرِيفٍ.

(٤) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٣٥٨ ب.

(٥) "الْوَلُولِجِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ وَمَا لَا يَنْعَقِدُ إِلَيْهِ ق ١٦٢ أ بِتَصْرِيفٍ.

(٦) فِي "ك": ((فَيَنْعَقِدُ)).

بَيْعِ الْبَرَاءَاتِ الَّتِي يَكْتُبُهَا الدَّيَّانُ عَلَى الْعُمَّالِ لَا يَصِحُّ بِخِلَافِ بَيْعِ حُطُوطِ الْأُتَمَّةِ؛.....

وَاللَّحْمِ، أَمَّا إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ مَجْهُولًا فَإِنَّهُ وَقْتُ الْأَخْذِ لَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ، فَإِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ الْأَخْذُ وَقَدْ دَفَعَهُ الْبَيَّاعُ^(١) بِرِضَاهُ بِالْدَّفْعِ وَبِالتَّصَرُّفِ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْوِضِ عَنْهُ لَمْ يَنْعَقِدْ بَيْعًا وَإِنْ كَانَ عَلَى نِيَّةِ الْبَيْعِ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ، فَيَكُونُ شَبِيهَ الْقَرْضِ الْمَضْمُونِ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقِيَمَتِهِ، فَإِذَا تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ بَدَلَ الْمَثَلِ أَوْ الْقِيَمَةِ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْأَخْذِ، لَكِنْ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِ إِذَا كَانَ قِيَمِيًّا، فَإِنَّ قَرْضَ الْقِيَمِيِّ لَا يَصِحُّ، فَيَكُونُ تَصَحِيحُهُ هُنَا اسْتِحْسَانًا كَقَرْضِ الْخَبِزِ وَالْحَمِيرَةِ، وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُهُ عَلَى الْهَبَةِ بِشَرْطِ الْعَوَضِ أَوْ عَلَى الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي "الْأَشْبَاهِ" فِي الْقَوْلِ فِي ثَمَنِ الْمَثَلِ حَيْثُ قَالَ^(٢): ((وَمِنْهَا لَوْ أَخَذَ مِنَ الْأُرْزِّ وَالْعَدَسِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَقَدْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ دِينَارًا مَثَلًا لَيُنْفَقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ اخْتَصَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي قِيَمَتِهِ، هَلْ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْأَخْذِ أَوْ يَوْمَ الْحُصُومَةِ؟ قَالَ فِي "التَّئِمَّةِ"^(٣): تُعْتَبَرُ يَوْمَ الْأَخْذِ، قِيلَ لَهُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ دَفَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا، بَلْ كَانَ يَأْخُذُ مِنْهُ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنٌ مَا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ، قَالَ: يُعْتَبَرُ وَقْتُ الْأَخْذِ؛ لِأَنَّهُ سَوْمٌ حِينَ ذِكْرِ الثَّمَنِ)) اهـ.

[مطلب في حكم بيع البراءات]

[٢٢٢٦٢] (قوله: بَيْعُ الْبَرَاءَاتِ) جَمْعُ بَرَاءَةٍ، وَهِيَ الْأَوْرَاقُ الَّتِي يَكْتُبُهَا كُتَّابُ الدَّيَّانِ عَلَى الْعَامِلِينَ عَلَى الْبِلَادِ بِحَظٍّ^(٤) كَعَطَاءٍ،^(٥) أَوْ عَلَى الْأَكَّارِينَ بِقَدَرِ (١/١٠٣) مَا عَلَيْهِمْ، وَسُمِّيَتْ بَرَاءَةً لِأَنَّهُ يَرَى بِدَفْعِ مَا فِيهَا، "ط"^(٦).

[٢٢٢٦٣] (قوله: بِخِلَافِ بَيْعِ حُطُوطِ الْأُتَمَّةِ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالظَّاءِ الْمُشَافَةِ، جَمْعُ حَظٍّ، يَعْنِي

(١) فِي "ك": ((الْبَائِعُ)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالظَّائِرُ": الْفَرْقُ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - الْقَوْلُ فِي ثَمَنِ الْمَثَلِ ص ٤٣٢ - بِتَصْرِفِ.

(٣) فِي "الْأَشْبَاهُ": ((الْيَتِيمَةُ)) بِدَلَ ((التَّئِمَّةُ)).

(٤) فِي "ك" وَ "ط": ((بِحَظٍّ)) بِالْحَاءِ الْمَعْمُومَةِ وَالظَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) فِي "الْأَصْلُ": ((الْعَطَاءُ)).

(٦) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ ٨/٣.

لأنَّ مَالَ الْوَقْفِ^(١) قَائِمٌ ثَمَّةٌ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا، "أَشْبَاه"^(٢) وَ"قُنْيَة"^(٣)، وَمُفَادُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْتَحِقِّ بَيْعُ خُبْزِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ الْمَشْرِفِ، بِخِلَافِ الْجُنْدِيِّ، "بَحْر"^(٤).....

النَّصِيبِ الْمُرْتَبِ لَهُ مِنَ الْوَقْفِ، أَي: فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا فِي "الصَّرِيفَةِ"، فَإِنَّ مُؤَلَّفَهَا سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الْخَطِّ، فَأَجَابَ: ((لَا يَجُوزُ))، "ط"^(٥) عَنْ "حَاشِيَةِ الْأَشْيَاءِ"^(٦).

قُلْتُ: وَعِبَارَةُ "الصَّرِيفَةِ" هَكَذَا: ((سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الْخَطِّ^(٧)؟ قَالَ: لَا يَجُوزُ؛ فَإِنَّهُ^(٨) لَا يَخْلُو إِمَّا إِنْ بَاعَ مَا فِيهِ أَوْ عَيْنَ الْخَطِّ^(٩)، لَا وَجَهَ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ مَا لَيْسَ عَنْدهُ، وَلَا وَجَهَ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْكَاغِدِ لَيْسَ مُتَقَوِّمًا، بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَاغِدَةُ مُتَقَوِّمَةٌ)) اهـ.

قُلْتُ: وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْخَطَّ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارْحُ"؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَحْظُوظِ الْأَثْمَةِ مَا كَانَ قَائِمًا فِي يَدِ الْمُتَوَلَّى مِنْ نَحْوِ خُبْزٍ أَوْ حَنْطَةٍ قَدْ^(١٠) اسْتَحَقَّهُ الْإِمَامُ، وَكَلَامُ "الصَّرِيفَةِ" فِيمَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ.

[٢٢٢٦٤] (قَوْلُهُ: ثَمَّةٌ) أَي: هُنَاكَ، أَي: فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ خُطُوطِ الْأَثْمَةِ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالْبَعِيدِ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَانَ فِي بَيْعِ الْبَرَاءَةِ، وَلِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِلَفْظٍ: ((هُنَا)).

[٢٢٢٦٥] (قَوْلُهُ: مِنَ الْمَشْرِفِ) أَي: الْمُبَاشِرِ الَّذِي يَتَوَلَّى قَبْضَ الْخُبْزِ.

[٢٢٢٦٦] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْجُنْدِيِّ) أَي: إِذَا بَاعَ الشَّعِيرَ الْمُعَيَّنَ لَعَلْفِ دَابَّتِهِ، مِنْ "حَاشِيَةِ السَّيِّدِ

(١) فِي "ط": ((الْوَقْف)).

(٢) "الْأَشْيَاءُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِد - كِتَابُ الْبَيُوعِ ص ٢٤٨ - بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْقُنْيَةُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ فِيمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ ق ١٠٢/أ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٨٠/٥ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ ٨/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٦) أَي: "حَاشِيَةُ أَبِي السُّعُودِ عَلَى الْأَشْيَاءِ" كَمَا يَفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ عِبَارَةِ "ط"، وَتَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ١٢٢/٦.

(٧) فِي "ب" وَ"م": ((الْخَطِّ)) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(٨) فِي "م": ((لأنه)).

(٩) فِي "ب" وَ"م": ((الْخَطِّ)) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(١٠) فِي "م": ((فَدَى)) بِالْفَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

وَتَعَقُّبُهُ فِي "النَّهْرِ"،.....

أَبِي السُّعُودِ^(١).

[٢٢٢٦٧] (قوله: وَتَعَقُّبُهُ فِي "النَّهْرِ") أَي: تَعَقَّبَ مَا ذُكِرَ مِنْ مَسْأَلَةِ بَيْعِ الاسْتِجْرَارِ وَمَا بَعْدَهَا^(٢) حَيْثُ قَالَ^(٣): ((أَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي "الْقُنْيَةِ" ضَعِيفٌ؛ لِاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْمَعْدُومِ لَا يَصِحُّ، وَكَذَا غَيْرُ الْمَمْلُوكِ، وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُذُ مِنَ الْعَدَسِ وَنَحْوِهِ بَيْعًا بِالْعَاطِي، وَلَا يَحْتَاجُ فِي مِثْلِهِ إِلَى بَيَانِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ كَمَا سَيَأْتِي؟ وَحَظُّ الْإِمَامِ لَا يُمْلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَأَنَّى يَصِحُّ بَيْعُهُ؟! وَكُنْ عَلَى ذِكْرٍ مِمَّا قَالَهُ "ابْنُ وَهْبَانَ" فِي كِتَابِ الشَّرْبِ: مَا فِي "الْقُنْيَةِ" إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِلْقَوَاعِدِ لَا التِّفَاتِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَعْضُدَهُ نَقْلٌ مِنْ غَيْرِهِ)) اهـ. وَقَدْ مَنَّا^(٤) الْكَلَامَ عَلَى بَيْعِ الاسْتِجْرَارِ، وَأَمَّا بَيْعُ حَظِّ الْإِمَامِ فَالْوَجْهُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ يُورَثُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ اسْتَحَقَّهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الاسْتِحْقَاقِ الْمَلِكُ، كَمَا قَالُوا فِي الْغَنِمَةِ بَعْدَ إِحْرَازِهَا بَدَارِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهَا حَقٌّ تَأَكَّدَ بِالْإِحْرَازِ، وَلَا يَحْصُلُ الْمَلِكُ فِيهَا لِلْغَنَائِمِينَ إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ، وَالْحَقُّ الْمُتَأَكَّدُ يُورَثُ كَحَقِّ الرَّهْنِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، بِخِلَافِ الضَّعِيفِ كَالشَّفْعَةِ وَخِيَارِ الشَّرْطِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٥)، وَعَنْ هَذَا يَحْتَثُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) هُنَاكَ: ((بَأَنَّهُ يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ فِي مَعْلُومِ الْمُسْتَحَقِّ بِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ بَعْدَ خُرُوجِ الْعَلَّةِ وَإِحْرَازِ النَّاطِرِ لَهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ يُورَثُ نَصِيبُهُ؛ لِتَأَكَّدِ الْحَقِّ فِيهِ كَالْغَنِمَةِ بَعْدَ الْإِحْرَازِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يُورَثُ))، لَكِنْ قَدْ مَنَّا^(٧) هُنَاكَ أَنَّ مَعْلُومَ الْإِمَامِ لَهُ شَبَهُ الْفَصْلَةِ وَشَبَهُ الْأَجْرَةِ، وَالْأَرْجَحُ الثَّانِي، وَعَلَيْهِ يَتَحَقَّقُ الْإِرْثُ وَلَوْ

(١) "فتح المعين": كتاب البيوع - فروع ٥٢١/٢.

(٢) فِي "م": ((بعده)).

(٣) "النهر": كتاب البيوع في ٣٥٨/ب بتصرف.

(٤) المقولة [٢٢٢٦١] قوله: ((ما يستحجره الإنسان [إلخ])).

(٥) "الفتح": كتاب السير - باب الغنائم وقسمتها ٢٢٣/٥.

(٦) "البحر": كتاب السير - باب الغنائم وقسمتها ٩٢/٥ بتصرف.

(٧) المقولة [٢١٦٧٩] قوله: ((قلت: قد جزم في "البغية" [إلخ])).

وَأَفْتَى "المُصَنَّفُ" بِبُطْلَانِ بَيْعِ الْجَامِئِيَّةِ؛ لِمَا فِي "الأَشْبَاهِ"^(١): ((بَيْعُ الدَّيْنِ إِنَّمَا يَحْزُزُ مِنَ الْمَدْيُونِ))، وَفِيهَا فِي "الأَشْبَاهِ"^(٢):

قَبْلَ إِحْرَازِ النَّاطِرِ، ثُمَّ لَا يَحْفَى أَنَّهَا لَا تُمْلَكُ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا.

مَطْلَبٌ فِي بَيْعِ الْجَامِئِيَّةِ^(٣)

[٢٢٢٦٨] (قَوْلُهُ: وَأَفْتَى "المُصَنَّفُ" (إِلخ) تَأْيِيدًا لِكَلَامِ "النَّهْرِ"، وَعِبَارَةُ "المُصَنَّفِ" فِي "فَتَاوَاهُ": ((سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الْجَامِئِيَّةِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ جَامِئِيَّةٌ فِي سَبْتِ الْمَالِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى ذَرَاهِمَ مُعْجَلَةٍ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ الْجَامِئِيَّةُ، فَيَقُولَ لَهُ رَجُلٌ: بَعْتَنِي جَامِئِيَّتَكَ الَّتِي قَدَرْتُهَا كَذَا بِكَذَا؟ أَنْقَصَ مِنْ حَقِّهِ فِي الْجَامِئِيَّةِ، فَيَقُولَ لَهُ: بَعْتُكَ، فَهَلْ يَبِيعُ الْمَذْكُورُ صَاحِبُهَا أَمْ لَا لِكُونِهِ يَبِيعُ الدَّيْنَ بِنَقْلِ؟ أَجَابَ: إِذَا بَاعَ الدَّيْنُ مِنْ غَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ كَمَا ذُكِرَ لَا يَصِحُّ، قَالَ "مَوْلَانَا" فِي "فَوَائِدِهِ"^(٤): وَيَبِيعُ الدَّيْنُ لَا يَحْزُزُ، وَلَوْ بَاعَهُ مِنَ الْمَدْيُونِ أَوْ وَهَبَهُ^(٥) (جَازَ)) اهـ.

[٢٢٢٦٩] (قَوْلُهُ: وَفِيهَا) الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ لـ "الْقَنِيَّةِ"^(٦)، وَيُحْتَمَلُ عَوْدُهُ لـ "فَتَاوَى الْمُصَنَّفِ" الْمَفْهُومَةِ مِنْ ((أَفْتَى))، وَأَمَّا ضَمِيرُ ((وَفِيهَا)) الْآتِيَةِ^(٧) فَلِـ "الأَشْبَاهِ". اهـ "ح"^(٨).

(قَوْلُهُ: تَأْيِيدًا لِكَلَامِ "النَّهْرِ" (إِلخ) لَا تَأْيِيدَ، فَإِنَّ بَيْعَ الْجَامِئِيَّةِ يَبِيعُ الدَّيْنَ، بِخِلَافِ بَيْعِ الْحِفْظِ، تَأَمَّلْ.

(١) "الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": الْفَنُّ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - الْقَوْلُ فِي الدَّيْنِ ص ٤٢٥ - بتصرف.

(٢) "الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْبُيُوعِ ص ٢٤٩ - بتصرف.

(٣) الْجَامِئِيَّةُ: هِيَ مَا يَرْتَبُ فِي الْأَوْقَافِ لِأَصْحَابِ الْوُظَافِ، وَتَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهَا ٦٥٤/١٣.

(٤) أَي: شَيْخُهُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ نَجْمٍ. وَلَمْ نَعْرِ عَلَى النُّقْلِ فِي "الْفَوَائِدِ الرَّبِّيَّةِ"، وَهُوَ فِي "فَوَائِدِ الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ": الْفَنُّ الثَّلَاثُ:

الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - الْقَوْلُ فِي الدَّيْنِ - الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ ص ٤٢٥.

(٥) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: وَلَوْ بَاعَهُ مِنَ الْمَدْيُونِ أَوْ وَهَبَهُ (إِلخ))، قَالَ "ط": ((بَقِيَ مَا إِذَا بَاعَهَا مِنْ مُلْتَزِمٍ عَلَيْهِ مِيرَى لِلدَّيْنِ، وَقَدْ وَجَّهَ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا يَنْزِلُ الْخَوَالِةَ، فَإِنَّ حَاصِلَهُ أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ وَجَّهَهُ بِمَا لَهُ عَلَى هَذَا الشَّخْصِ فَإِذَا أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَبِيعُ)) اهـ.

(٦) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي "الْقَنِيَّةِ"، وَلَعَلَّهَا فِي "فَتَاوَى الْمُصَنَّفِ" كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَابِدِينَ نَقْلًا عَنْ "ح".

(٧) ص ٦٢ - "در".

(٨) "ح": كِتَابُ الْبُيُوعِ ق ٢٨٠/أ.

((لا يَجُوزُ الاعْتِيَاظُ عَنِ الْحَقُوقِ الْمَجْرَدَةِ كَحَقِّ الشُّفْعَةِ.....))

مَطْلَبُ: لا يَجُوزُ الاعْتِيَاظُ عَنِ الْحَقُوقِ الْمَجْرَدَةِ

[٢٢٢٧٠] (قوله: لا يَجُوزُ الاعْتِيَاظُ عَنِ الْحَقُوقِ الْمَجْرَدَةِ) عَنِ الْمِلْكِ، قَالَ فِي "الْبِدَائِعِ"^(١): ((الْحَقُوقُ الْمَفْرَدَةُ لَا تَحْتَمِلُ التَّمْلِيكَ، وَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْهَا)).

أَقُولُ: وَكَذَا لَا تُضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ، قَالَ فِي "شَرْحِ الزِّيَادَاتِ" لـ "السَّرْحَسِيِّ"^(٢): ((وَالْإِتْلَافُ مُجَرَّدُ الْحَقِّ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ؛ لِأَنَّ الاعْتِيَاظَ عَنْ مُجَرَّدِ الْحَقِّ بَاطِلٌ، إِلَّا إِذَا فُوتَ حَقًّا مُؤَكَّدًا فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِنَفْوَيْتِ حَقِيقَةِ الْمِلْكِ فِي حَقِّ الضَّمَانِ كَحَقِّ الْمُرْتَهَنِ، وَلِذَا لَا يَضْمَنُ بِإِتْلَافِ شَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ وَطءٍ [ب/٩٣/٣] جَارِيَةٍ مِنْهَا قَبْلَ الْإِحْرَازِ؛ لِأَنَّ الْفَائِثَ مُجَرَّدُ الْحَقِّ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ، وَبَعْدَ الْإِحْرَازِ بَدَارِ الْإِسْلَامِ - وَلَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ - يَضْمَنُ؛ لِنَفْوَيْتِ حَقِيقَةِ الْمِلْكِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ فِي قَتْلِهِ عَبْدًا مِنَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْإِحْرَازِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ))، "يُري"^(٣). وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: ((لِنَفْوَيْتِ حَقِيقَةِ الْمِلْكِ)) الْحَقَّ الْمَوْكَّدَ؛ إِذْ لَا تَحْصُلُ حَقِيقَةُ الْمِلْكِ إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ كَمَا مَرَّ^(٤).

[٢٢٢٧١] (قوله: كَحَقِّ الشُّفْعَةِ) قَالَ فِي "الْأَشْيَاءِ"^(٥): ((فَلَوْ صَالَحَ عَنْهَا بِمَالٍ بَطَلَتْ وَرَجَعَ، وَلَوْ صَالَحَ الْمَخْمِرَةَ بِمَالٍ لِتَحْتَارَهُ بَطَلَ وَلَا شَيْءَ لَهَا، وَلَوْ صَالَحَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ بِمَالٍ لَتَرَكَ نَوْبَتَهَا لَمْ يَلْزَمْ، وَلَا شَيْءَ لَهَا، وَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ الاعْتِيَاظُ عَنِ الْوُظَائِفِ فِي الْأَوْقَافِ،

(قوله: فَلَوْ صَالَحَ عَنْهَا بِمَالٍ بَطَلَتْ إلخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا صَالَحَ عَنْ دَعَايَا يَصِحُّ، وَيَكُونُ فِدَاءً لِلْيَمِينِ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ تَعْزِيرًا فَافْتَدَى يَمِينَهُ بِمَالٍ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ، أَهـ "سِنْدِي" عَنِ "الْبَحْرِ".

(١) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ الشَّرْحِ ١٩٠/٦.

(٢) شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ، شَمْسُ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيِّ (ت ٤٨٣ هـ) عَلَى "الزِّيَادَاتِ" لِلْإِمَامِ مُحَمَّدٍ ("كَشَفُ الظُّنُونِ" ٩٦٣/٢، "الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ" ٨٧/٣)، وَغَزَا إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ "الْمِسْوَطُ" فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ، انْظُرْ مَثَلًا

٧٩/١٠، ١٢٢/٨، ٨٦/٤، ٤٢/٢، ٢٥٢/١.

(٣) أَيْ: فِي "حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ"، وَتَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهَا ١٤٦/١.

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٢٢٦٧] قَوْلُهُ: ((وَتَعَقَّبِي فِي "النَّهْرِ")).

(٥) "الْأَشْيَاءُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْبَيْوعِ ص ٢٤٩ - بِتَصْرِفٍ.

وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوطائف بالأوقاف^(١)، وفيها^(٢) في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة: ((المذهب عدم اعتبار العرف الخاص،.....

وخرج عنها حق القصاص^(٣) وملك النكاح وحق الرق، فإنه يجوز الاعتياض عنها^(٤) كما ذكره "الزيلعي"^(٥) في الشفعة، والكفيل بالنفس إذا صالح المكفول له بما لا يصح ولا يجب، وفي بطلانها روايتان، وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان، وكذا بيع الشرب (إلا تبعا) اهد.

مطلب في الاعتياض عن الوطائف والنزول عنها

[٢٢٢٧٢] (قوله): وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوطائف بالأوقاف من إمامة، وخطابة، وأذان، وفراشة، وبوابة، ولا على وجه البيع أيضا، لأن بيع الحق لا يجوز كما في "شرح الأدب"^(٥) وغيره، وفي "الذخيرة": ((أن أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس؛ فلا يظهر ثبوته في حق جواز الاعتياض عنه)) اهد. أقول: والحق في الوظيفة مثله، والحكم واحد، "يري".

مطلب في العرف الخاص العام

[٢٢٢٧٣] (قوله): المذهب عدم اعتبار العرف الخاص قال في "المستصفي": ((التعامل العام

(قوله): وخرج عنها حق القصاص (الخ) خروج ما ذكر بقيد المجرّد عن الملك.
(قوله): قال في "المستصفي": التعامل العام (الخ) عبارته - على ما في "ط" - : ((أن العبرة للتعامل العام،

- (١) "الأشياء والنفائز": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة محكمة - فصل في تعارض العرف مع اللغة ص ١١٣ - ١١٤.
(٢) في هامش "م": ((قوله): وخرج عنها حق القصاص (الخ)، أي: خرج عن القاعدة المذكورة التي هي قوله: ((لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجرّدة))، وليس المراد أنه خرج عن الحقوق المجرّدة للقصاص (الخ)، بمعنى: أنه خرج عن أحكامها؛ لأن القصاص وما ذكر حقوق لا تضمن بالإتلاف، ألا ترى أنه لو قتل القاتل شخص لا يضمن لورثته مقتوله شيئا. اهد.
(٣) أي: ((بالدية والخلع والكتابة)) كما في "جد الممتار" ٤/١٧٦، للإمام أحمد رضا خان ابن المفتي نقي علي خان البرتلوي الحنفي القادري (ت ١٣٤٠هـ)، وهي تعليقات على "رد المحتار"، وقد أفتنا منها في هوامشنا.
(٤) "نزهة الخواطر" ٤٢/٨، "الإمام الأكبر المجدد" للأستاذ حازم محمد المحفوظ.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الشفعة - باب ما تبطل به الشفعة ٢٥٧/٥.

(٥) انظر "شرح الصلح الشهيد على أدب القاضي" للخصاف: الباب الخامس والسبعون في الشفعة - الصلح على المال إلخ ٤٦/٤ - ٤٧.

(٦) في هامش "م": ((قوله): قال في "المستصفي": التعامل (الخ)، عبارة "ط": ((ونقل العلامة "البيري" عن "المستصفي" أن العبرة للتعامل العام، أي: الشائع المستفيض، قال: والعرف المشترك لا يصح الرجوع إليه)) اهد.

أي: الشائع المستفيض، والعرف المشترك لا يصح الرجوع إليه مع التردد)) اهـ. وفي محل آخر منه: ((ولا يصلح مقيداً؛ لأنه لما كان مشتركاً كان متعارضاً)) اهـ "بيري".

وفي "الأشباه" ^(١) عن "البرازية" ^(٢): ((وكذا - أي: تفسد الإجارة - لو دفع إلى حائك عَزْلاً على أن ينسجه بالثلث، ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوا بجواز إجارة الحائك للعرف، وبه أفتى "أبو علي النسفي" أيضاً، والفتوى على جواب الكتاب؛ لأنه منصوص عليه، فيلزم ^(٣) إبطال النص)) اهـ. فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى أنه إذا وجد النص بخلافه لا يصلح ناسخاً للنص ولا مقيداً له، وإلا فقد اعتبروه في مواضع كثيرة منها مسائل الأيمان، وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره "ابن الهمام" ^(٤). وأفاد ما مر ^(٥) أيضاً أن العرف العام يصلح مقيداً، ولذا نقل "البيري" في مسألة الحائك المذكورة: ((قال "السيد الشهيد" ^(٦): لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ، بل نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين؛ لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الأول، فيكون ذلك ذليلاً على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام إياهم على ذلك، فيكون شرعاً منه، فإذا لم يكن كذلك أي: الشائع المستفيض، والعرف المشترك لا يصح إلخ)).

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة محكمة - فصل في تعارض العرف مع اللغة ص ١١٣.

(٢) "البرازية": كتاب الإجازات - الفصل الثاني - النوع الثالث في الثواب ٣٥/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في "م": ((فيلزم)) بالراء، وهو خطأ.

(٤) لم نعثر على هذه العبارة بلفظها في كتب المحقق ابن الهمام التي بين أيدينا، وقد نقل العلامة ابن عابدين رحمه الله في رسالته المسماة "نشر العرف" هذه العبارة بتصرف عن العلامة قاسم في موضعين، ونقل عن ابن الهمام في وقف "الفتح" ما يفيد معناها، انظر "رسائل ابن عابدين" ١٣٦/٢، ١٤٤، و"الفتح" ٤٥٢/٥.

(٥) أي: في هذه المقولة.

(٦) لم نعثر على ترجمة لصاحب هذا اللقب في كتب الحنفية وكتب التراجم التي بين أيدينا.

لكن أفتى كثيرٌ باعتباره، وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال.....

لا يكون فعلهم حجةً، إلا إذا كان كذلك من الناس كافةً في البلدان كلها، فيكون إجماعاً، والإجماع حجةٌ، ألا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر والرِّبَا لا يُفتى بالحلِّ)) اهـ.

قلت: وبه ظهر الفرق بين العرف الخاص والعام، وتسام الكلام على هذه المسألة مبسوطاً في رسالتنا المسماة بـ "نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف" (١).

مطلب في النزول عن الوظائف بمال

[٢٢٢٧٤] (قوله: وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال) قال العلامة "العيني" في "فتاواه" (٢): ((ليس للنزول شيء يعتدُّ عليه، ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة، واشترطوا إمضاء الناظر لئلا يقع فيه نزاع)) اهـ ملخصاً من "حاشية الأشباه" لـ "السيد أبي السعود". وذكر "الحموي" (٣): ((أنَّ "العيني" ذكر في "شرح نظم درر البحار" (٤) في باب القسم بين الزوجات: أنه سمع من بعض شيوخه الكبار أنه يمكن أن يحكم بصحة النزول عن الوظائف الدينية قياساً على ترك المرأة قسمها لصاحبتها؛ لأنَّ كلا منهما مجرد إسقاط)) اهـ.

قلت: وقدّمنا (٥) في الوقف عن "البحر": ((أنَّ للمُتَوَلَّى عزْل نفسه عند القاضي، وأنَّ من العزل الفراغ لغيره عن وظيفة النظر أو غيره، وأنه لا يتعزل بمجرد عزْل نفسه خلافاً للعلامة

(١) انظر الرسالة المذكورة ضمن "مجموع رسائل ابن عابدين": ١١٧/٢.

(٢) لم تذكر كتب التراجم للعيني مؤلفاً في الفتاوى غير مختصره لـ "الفتاوى الظهيرية"، ولعلَّ المسألة فيه، انظر "الضوء اللامع" ١٣٤/١٠.

(٣) غمر عيون البصائر: الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة محكمة ٣٢٣/١.

(٤) المسمى "الدرر الفاتحة" لأبي محمد محمود بن أحمد، بئر الدين الحلبي العيني ثم القاهري (ت ٨٥٥هـ)، شرح "البحار الزاهرة" لأبي المحاسن حسام الدين الزهاوي، وهو نظم لـ "درر البحار" لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن إلياس القزويني الشافعي (ت ٧٨٨هـ).
(٥) "كشف الظنون" ٢٢٠/١، ٤٧٦، "الضوء اللامع" ١٣١/١٠، "الفوائد البهية" ص ٢٠٧ - "هدية العارفين" ٤٢٠/٢.

(٥) المقولة [٢١٠٥] قوله: ((فلو ما مورنا لم تصح تولية غيره)).

"قاسم"، بل لا بد من تقرير القاضي المفروق له [١/١٠٣٦] أو أهلاً، وأنه لا يلزم القاضي تقريره ولو أهلاً، وأنه جرى العرف بالفراغ بالدراهم، ولا يخفى ما فيه، فينبغي الإبراء العام بعده، اهـ، أي: لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق، وقد مر^(١) أنه لا يجوز، وليس فيما ذكر عن "العيني" جواز، لكن قال "الحموي"^(٢): ((وقد استخرج شيخ مشايخنا "نور الدين علي المقدسي" صحة الاعتياض عن ذلك في "شرح" على "نظم الكثر"^(٣)) من فرع في "مبسوط السرخسي"^(٤))، وهو: أن العبد الموصى برفقته لشخص وبخدمته لآخر لو قطع طريقه أو شح موصحة، فأدى الأرض فإن كانت الجناية تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر يخدمه، أو يضم إليه ثمن العبد بعد بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الأول، فإن اختلفا في بيعه لم ينع، وإن اصطلحا على قسمة الأرض بينهما نصفين فلهما ذلك، ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الأرض بدل الخدمة؛ لأنه لا يملك الاعتياض عنها، ولكنه إسقاط لحقه به، كما لو صالح موصى له بالرفقة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له اهـ. قال: فربما يشهد هذا

(قوله): وهو: أن العبد الموصى برفقته لشخص وبخدمته لآخر لو قطع الخ الظاهر عدم صحة الاستدلال بهذا الفرع على صحة الاعتياض عن الحقوق المجردة؛ فإن المراد أنها مجردة عن الملك، والحق في الفرع المذكور مملوك، فلم يكن مجرداً عنه كما نحن فيه، وقال "الزيلعي": ((حق الشفعة ليس يمتنع في المحل، إنما هو مجرد حق التملك، فلا يجوز أخذ العوض عنه، بخلاف الاعتياض عن القصاص وملك النكاح وإسقاط الرق؛ لأن ملكه في هذه الأشياء مقرر في المحل، ولهذا يستوفيه وينفرد به، ألا ترى أن اللولي قتل قصاصاً بلا رضا ولا قضاء؟ فليعلم أن حقه ثابت في المحل في حق القتل، ولولا ذلك لما تمكن من القتل بغير قضاء ولا رضا) اهـ. ولا شك أن حق الموصى له بالخدمة مملوك مقرر في المحل كحق القصاص والنكاح والرق، بخلاف ما نحن فيه.

(١) المقولة [٢٢٢٧٠] قوله: ((لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة)).

(٢) "غمر عيون البصائر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة محكمة ٣٢٣/١.

(٣) المسمى "أوضح رمز على نظم الكثر"، وتقدمت ترجمته ١٠٨/٢.

(٤) "المبسوط": كتاب الوصايا - باب الوصية بالغلة والخدمة ١٨٥/٢٧ - ١٨٦ يتصرف.

لِلنَزُولِ عَنِ الْوِطَانِ بِمَالٍ)) اهـ. قَالَ "الْحَمَوِيُّ"^(١): ((فَلْيَحْفَظْ هَذَا، فَإِنَّهُ نَفْسٌ جَدًّا)) اهـ.

وَذَكَرَ نَحْوَهُ "الْبِيرِيُّ" عِنْدَ قَوْلِ "الأَشْيَاءِ"^(٢): ((وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ نَزَلَ لَهُ وَقَبْضُ الْمَبْلَغِ، ثُمَّ أَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ))، فَقَالَ: ((أَي: عَلَى وَجْهِ إِسْقَاطِ الْحَقِّ إِحْقَاقًا لَهُ بِالْوَصِيَّةِ بِالْخَدْمَةِ، وَالصُّلْحِ عَنِ الْأَلْفِ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوْضِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْقَاطِ لِلْحَقِّ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْفَارِغَ يَسْتَحِقُّ الْمَنْزُولَ بِهِ * اسْتِحْقَاقًا خَاصًّا بِالتَّقْرِيرِ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ": وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ الْمَوْصِي بِخَدْمَتِهِ بَعْدَمَا قَبِضَ الْمَوْصِي لَهُ بَدَلَ الصُّلْحِ فَهُوَ جَائِزٌ أَهـ. فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَى النَّازِلِ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي يَطْمِئُنُّ بِهِ الْقَلْبُ لِقُرْبِهِ)) اهـ كَلَامُ "الْبِيرِيِّ". ثُمَّ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ بِنِهَا ^(٣) مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الصُّلْحِ عَنْ حَقِّ الشُّفْعَةِ وَالْقَسَمِ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ جَوَازَ أَخْذِ الْعَوْضِ هُنَا، ثُمَّ قَالَ: ((وَلِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: هَذَا حَقٌّ جَعَلَهُ الشَّرْعُ لِلدَّفْعِ الضَّرَرِ، وَذَلِكَ حَقٌّ فِيهِ صِلَةٌ، وَلَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا فَافْتَرَقَا، وَهُوَ الَّذِي يَطْهَرُ)) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ ثُبُوتَ حَقِّ الشُّفْعَةِ لِلشَّفِيعِ وَحَقِّ الْقَسَمِ لِلزَّوْجَةِ - وَكَذَا حَقُّ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ لِلْمُخَيَّرَةِ - إِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الشَّفِيعِ وَالْمَرْأَةِ، وَمَا ثَبِتَ لِذَلِكَ^(٤) لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْهُ، لِأَنَّ

(قَوْلُهُ بِالْهَامِشِ: قَوْلُهُ: يَسْتَحِقُّ الْمَنْزُولَ بِهِ، كَذَا رَأَيْتُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ: الْمَنْزُولُ عَنْهُ) فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَنْزُولِ بِهِ الْبَدَلُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَمَامُ عِبَارَةِ "الْبِيرِيِّ" الْمَذْكُورَةِ، وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ "الْبِيرِيِّ" هُوَ مَعْنَى مَا سَيَذْكُرُهُ بِقَوْلِهِ: ((ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ عَنْهُ لَغَيْرِهِ وَلَمْ يُوجِّهْ السُّلْطَانُ إِلَيْهِ)).

(١) "عَمَزُ عَيْونِ الْبَصَائِرِ": الْفَرْقُ الْأَوَّلُ: الْقَوَاعِدُ الْكَلِيَّةُ - الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ ٣٢٣/١.

(٢) "الأَشْيَاءُ وَالظَّاهِرُ": الْفَرْقُ الْأَوَّلُ: الْقَوَاعِدُ الْكَلِيَّةُ - الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ.. فَضِلْ فِي تَعَارُضِ الْعَرَفِ مَعَ الْبَلَاغَةِ ص ١١٤..

* ((قَوْلُهُ: يَسْتَحِقُّ الْمَنْزُولَ بِهِ)) كَذَا رَأَيْتُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ: الْمَنْزُولُ عَنْهُ. أَهـ مِنْ خَطِّ الْمَوْلَفِ. كَذَا فِي هَامِشِ "الْأَصْلُ" وَ"ب" وَ"م". وَانْفَرَقَ كَلَامُ "الرَّافِعِيِّ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٢٢٧١] قَوْلُهُ: ((كَحَقِّ الشُّفْعَةِ)).

(٤) فِي "ك": ((ثَبِتَ كَذَلِكَ)).

صاحب الحق لما رضي علم أنه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئاً، أما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك، بل ثبت له على وجه البر والصلة، فيكون ثابتاً له أصالة، فيصح الصلح عنه إذا نزل عنه لغيره، ومثله ما مر^(١) عن "الأشباه" من حق القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه؛ لأنه ثابت لصاحبه أصالة لا على وجه رفع الضرر عن صاحبه، ولا يخفى أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الأصالة لا على وجه رفع الضرر، فلحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من إلحاقها بحق الشفعة والقسم، وهذا كلام وجيه لا يخفى على نبيه. وبه اندفع ما ذكره بعض محشئي "الأشباه"^(٢): من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة رشوة وهي حرام بالنص، والعرف لا يعارض النص. وجه الدفع ما علمت من أنه صلح عن حق كما في نظائره، والرشوة لا تكون بحق، واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا "الحسن" بن سيدنا "علي" رضي الله تعالى عنهما عن الخلافة لـ "معاوية" على عوض^(٣)، وهو ظاهر أيضاً، وهذا

(١) لقوله [٢٢٧١] قوله: ((كحق الشفعة)).

(٢) ونقله الحموي في "غمر عيون البصائر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة محكمة ٣٢٢/١ - ٣٢٣.

(٣) أخرجه محمد بن سعد في "الطبقات" كما في "تهذيب الكمال" ٢٤٥/٦، والذهبي في "السیر" ٢٦٣/٣ - ٢٦٤ قال: أخبرنا محمد بن عبيد عن مجالد عن الشعبي، وعن يونس عن أبي إسحاق عن أبيه، وعن أبي السقر وغيرهم قالوا: بايع أهل العراق الحسن بن علي.... فذكر خيانة أصحابه له وطعنهم الحسن رضي الله عنه وانتهائهم سرادقه، مما أذاه إلى مصالح معاوية رضي الله عنه وفيه: وكتب إلى معاوية بن أبي سفيان يسأله الصلح ويسلم له الأمر على أن يسلم له ثلاث خصال، فقال: يسلم له بيت المال فيقضي منه دينه ومواعيده التي عليه، ويتحمل منه هو ومن معه من مال أبيه وأهل بيته، ولا يسب علي وهو يسمع، وأن يحمل إليه خراج فسا وذرايرة من أهل أرض فارس كل عام إلى المدينة ما بقي، فأجابته معاوية إلى ذلك وأعطاه ما سأل.

وفي رواية: وكان فيه يومئذ سبعة آلاف ألف درهم فاحتملها الحسن.... ثم قال: فأجرى معاوية على الحسن كل سنة ألف ألف درهم، وعاش الحسن بعد ذلك عشر سنين.

وأخرج الطبري في "التاريخ": ٧٤/٦ - ٧٥ والطبراني في "الكبير" (١٦٩) قال: عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي -

أولى ثَمَّا قَدَمْنَاهُ^(١) فِي الْوَقْفِ عَنِ "الْخَيْرِيَّةِ" مِنْ عَدَمِ الْجَوَازِ، وَمِنْ أَنَّ لِلْمَفْرُوعِ لَهُ الرَّجُوعَ بِالْبَدَلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمَ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاظُ عَنْ مُجَرَّدِ الْحَقِّ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْجَوَازَ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ، بَلْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ نَظَائِرِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ عَدَمَ جَوَازِ الْاِعْتِيَاظِ عَنِ الْحَقِّ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَرَأَيْتُ بِحِطِّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْمُفْتِي "أَبِي السُّعُودِ": أَنَّهُ أَقْنَى جَوَازِ اخْتِذِ الْعَوَظِ فِي حَقِّ الْقَرَارِ وَالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ ١/٣٠٣ ب/١ صِحَّةَ الرَّجُوعِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَلِمَسْأَلَةِ ظَنِّيَّةٍ، وَالنَّظَائِرُ مُتَشَابِهَةٌ، وَلِلْبَحْثِ فِيهَا مَجَالٌ وَإِنْ كَانَ الْأَظْهَرُ فِيهَا مَا قُلْنَا، فَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((مِنْ أَنَّهُ يَتَّبَعِي الْإِبْرَاءَ الْعَامَّ بَعْدَهُ))، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

= حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدَ، أَوْ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْحَرَّانِيَّ الْحِزَازِيَّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَاشِدٍ فَذَكَرَ نَحْوَ مَا سَقَى فِيهِ: ((فَاعْطِياً مَا أَرَادَ وَصَالِحاً عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ يَسَرِّ مَالِ الْكُوفَةِ حَمْسَةَ أَلْفٍ أَنْفٍ فِي أَشْيَاءَ اشْتَرَطَهَا، ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ إِنَّهُ سَخَى نَفْسِي عَنْكُمْ ثَلَاثَ قَفْنَكُم أَبِي، وَطَعَنَكُمْ إِيَّاي، وَانْتَهَابَكُمْ مَنَاعِي....)).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَجْمَعِ": مَرْسَلٌ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. مَعَ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ رَاشِدٍ السُّلَمِّيَّ مَجْهُولٌ. ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي "تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ": ص ٢٢٦-: ((أَنَّ الْحَسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْسَلَ إِلَى مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ عَنْ تَسْلِيمِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْخِلَافَةُ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَعَلَى أَنْ لَا يُطَالِبَ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ بِشَيْءٍ مِمَّا كَانَ آيَاتٍ أَبِيهِ، وَعَلَى أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ دِيُونُهُ، فَاجَابَهُ مُعَاوِيَةُ إِلَى مَا طَلَبَ وَنَزَلَ الْحَسَنُ لَهُ عَنِ الْخِلَافِ، وَقَدْ اسْتَدْلَّ الْبَلْقَيْنِيُّ بِذَلِكَ عَلَى جَوَازِ السُّزُولِ عَنِ الْوِظَائِفِ)). انْتَهَى بِتَصَرُّفِهِ، وَمِثْلُهُ فِي "تَهْذِيبِ الثُّورِيِّ" ١/١٥٩.

نَقُولُ: وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَزُولَ سَيِّدِنَا الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْخِلَافَةِ لِمُعَاوِيَةَ كَانَ عَلَى عَوَظٍ فَحَسْبَ، وَإِنَّمَا نَزَلَ عَنْهَا بِشُرُوطٍ عِدَّةٍ، مِنْهَا: قَضَاءُ دَيْنِهِ، فَبِإِنْ ذَلِكَ مَفْصُلاً أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِهِ عَلَى نَحْوِ مَا نَقَلَهُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١) الْمَقُولَةُ [٢١٥٠٥] قَوْلُهُ: ((فَلَوْ مَأْمُونًا لَمْ تَصِحَّ تَوَلِيَةُ غَيْرِهِ)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْوَقْفِ ٥/٢٥٤.

وبلزوم خلّو الحوانيت،.....

(تنبية)

ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يُقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مَشْدُّ مُسَكَّة الأراضى، وبأى^(١) بيانها قريباً، وكذا في فراغ الرّعيم عن^(٢) تيماره، ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم يوجّهه السلطان للمفروغ له، بل أبقاه على الفراغ أو وجّهه لغيرهما ينبغي أن يثبت الرجوع للمفروغ له على الفراغ ببدل الفراغ؛ لأنه لم يرض بدفعه إلا بمقابلة ثبوت ذلك الحق له، لا بمجرد الفراغ وإن حصل لغيره، وبهذا أفتى في "الإسماعيلية"^(٣) و"الحامدية"^(٤) وغيرهما، خلافاً لما أفتى به بعضهم من عدم الرجوع؛ لأن الفراغ فعل ما في وسعه وقدرته؛ إذ لا يخفى أنه غير المقصود من الطرفين، ولا سيما إذا أبقى السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفراغ، فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه، وهو خلاف قواعد الشرع، فافهم، والله سبحانه أعلم.

مطلب في خلّو الحوانيت

[٢٢٢٧٥] (قوله: ولزوم خلّو الحوانيت) عبارة "الأشياء"^(٥): ((أقول: على اعتباره - أي: اعتبار العرف الخاص - ينبغي أن يفتى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلّو الحوانيت لازم، ويصير الخلّو في الحانوت حقاً له، فلا يملك صاحب الحانوت إخراجه منها، ولا إيجارها لغيره ولو كانت وقفاً، وقد وقع في حوانيت الجمولن بالغورية^(٦) أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلّو،

١٥/٤

(١) في آخر المقالة الآتية.

(٢) في هامش "م": ((قوله: وكذا في فراغ الرّعيم عن الخ)) المراد به كبير القرية، والتيمار: هو الامتحقاق في الأراضي الميرية. اهـ.

(٣) أي: الفتاوى الإسماعيلية، للشيخ إسماعيل الحائلي، وتقدم ترجمتها ٤٥٩/١٣.

(٤) انظر "العقد الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الوقف - الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب

الوظائف... إلخ ٢١٤/١ - ٢١٥.

(٥) "الأشياء والنظار": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة محكمة - فصل في تعارض العرف مع اللغة ص ١١٤..

(٦) في "ب" و"م": ((في الغورية))، وما أئتمناه من بقية النسخ موافق لما في "الأشياء".

قال علي باشا مبارك في "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة" ١٧٠/٣: ((الجمولن: سوق يقع في شارع الغورية، =

فَلَيْسَ لِرَبِّ الْحَانُوتِ إِخْرَاجُهُ، وَلَا إِجَارَتُهَا لِغَيْرِهِ وَلَوْ وَقَفًا)). انتهى مُلَحَّصًا.....

وَجَعَلَ لِكُلِّ حَانُوتٍ قَدْرًا أَخَذَهُ مِنْهُمْ، وَكَتَبَ ذَلِكَ بِمَكْتُوبِ الْوَقْفِ)) اهـ. وَقَدْ أَعَادَ "الشَّارَحُ" ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قُبِيلَ كِتَابِ الْكَفَالَةِ^(١)، ثُمَّ قَالَ: ((قُلْتُ: وَأَيَّدُهُ فِي "زَوَاهِرِ الْجَوَاهِرِ" بِمَا فِي "وَأَقْعَاتِ الضَّرِيرِ"^(٢): رَجُلٌ فِي يَدِهِ دُكَّانٌ، فَغَابَ فَرَقَعَ الْمُتَوَلَّى أَمْرَهُ لِلْقَاضِي، فَأَمَرَهُ الْقَاضِي بِفَتْحِهِ وَإِجَارَتِهِ، فَفَعَلَ الْمُتَوَلَّى ذَلِكَ وَحَضَرَ الْعَائِبُ فَهُوَ أَوَّلَى بِدُكَّانِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ خُلُوفُهُ أَوَّلَى بِخُلُوفِهِ أَيْضًا، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْإِجَارَةَ وَسَكَنَ فِي دُكَّانِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَجَارَهَا وَرَجَعَ بِخُلُوفِهِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَيُؤْمَرُ الْمُسْتَأْجِرُ بِأَدَاءِ ذَلِكَ إِنْ رَضِيَ بِهِ، وَإِلَّا يُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الدُّكَّانِ. اهـ بِفَطْنِهِ)) اهـ. لَكِنْ قَالَ السَّيِّدُ "الْحَمَوِيُّ"^(٣): ((أَقُولُ: مَا نُقِلَ عَنْ "وَأَقْعَاتِ الضَّرِيرِ" - مِنْ ذِكْرِ لَفْظَةِ الْخُلُوفِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ - كَذِيبٌ؛ فَإِنَّ الْأَثْبَاتَ مِنَ النَّقْلَةِ كصاحب "جامع الفصولين"^(٤)) نَقَلَ عِبَارَةَ "الضَّرِيرِ" وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا لَفْظَ الْخُلُوفِ. هَذَا، وَقَدْ اشتهرت نسبة مسألة الخُلُوفِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ "مَالِكٍ"، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ عَنْهُ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى قَالَ "الْبَدْرُ الْقَرَّافِيُّ"^(٥)

(قوله: فَهُوَ أَوَّلَى بِدُكَّانِهِ إلخ) حَيْثُ كَانَتْ مُدَّةُ إِجَارَتِهِ لَهُ بَاقِيَةً، "سِنْدِي" قُبِيلَ الْكَفَالَةِ.

(قوله: وَإِنْ شَاءَ أَجَارَهَا وَرَجَعَ بِخُلُوفِهِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ إلخ) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِلْقَوَاعِدِ وَالنُّظَائِرِ.

= عُبِّرَ عَنْهُ "المقريزي" بِسَوْقِ الْجَمَالُونَ الْكَبِيرِ، وَقَالَ: أَنْشِئَ فِيهِ حَوَانِئُتُ سَكَنَتِهَا الْبَرَازُونَ، وَقَفَهُ السُّلْطَانُ النَّاصِرُ مُحَمَّدُ بْنُ قِلَافُونَ عَلَى تَرْبَةِ مَمْلُوكِهِ يَلْبِغَا التُّرْكَمَانِيَّيْنِ اهـ.

وقال ابن أبي السَّوَّارِ الْبَكْرِي: هَذَا السُّوَّقُ الْآنَ جَارٍ فِي وَقْفِ السُّلْطَانِ الْمَلِكِ الْأَشْرَفِ قَانِصُوهُ الْغُورِيَّيْنِ اهـ. قُلْتُ: وَإِلَى الْآنَ أَغْلِبَ حَوَانِئُتِ الشَّرْمِ وَالْجَمَالُونَ تَابِعَةٌ لَوَقْفِ السُّلْطَانِ الْغُورِيِّ)). انتهى بِتَصَرُّفٍ.

(١) انظر الدر آخر باب الصرف عند المقولة: [٢٥٣١٥] قوله: ((وكذا أقول إلخ)).

(٢) لم نَهْتِدْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

(٣) "غمر عيون البصائر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة السادسة: العادة حكمة ٣٢٠/١.

(٤) لم نَعُثْ عَلَيْهَا فِي مَطْنِهَا مِنْ "جامع الفصولين".

(٥) هو مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍ، بَدْرُ الدِّينِ الْقَرَّافِيُّ الْمِصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت ١٠٠٨هـ)، وَلَعَلَّ النُّقْلَ فِي رِسَالَتِهِ "الدر المنية" فِي الْفِرَاقِ عَنِ الْوِظْفَةِ، وَانْظُرْ "إيضاح المكنون" ٤٧٠/١، و"خلاصة الأثر" ٢٥٨/٤، و"الأعلام" ١٤١/٧.

مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ التَّعَرُّضُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا فِيهَا قُبْحٌ لِلْعَلَامَةِ "نَاصِرِ الدِّينِ اللَّقَّانِيِّ" الْمَالِكِيِّ^(١) بِنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ وَخَرَجَهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّخْرِيجِ^(٢)، فَيُعْتَبَرُ تَخْرِيجُهُ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ، وَقَدْ انتَشَرَتْ قُبْحُهَا فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، وَتَلَقَّاهَا عُلَمَاءُ عَصَرِهِ بِالْقَبُولِ)) اهـ.

قلت: ورأيت في "فتاوى الكازروني"^(٣) عَنِ الْعَلَامَةِ "اللَّقَّانِيِّ": ((أَنَّهُ لَوْ مَاتَ صَاحِبُ الْخُلُوءِ يَوْفَى مِنْهُ ذِيُونُهُ وَيُورَثَ عَنْهُ، وَيَتَقَلَّبُ لَيْسَ الْمَالُ عِنْدَ فَقْدِ الْوَارِثِ)) اهـ.

هذا، وقد استدلَّ بعضهم على لزومه وصحة بيعه عندنا بما في "الخانبة"^(٤): ((رجلٌ باعَ سُكْنَى لَهُ فِي حَانُوتٍ لغيره، فأخبرَ المشتري أنَّ أجرة الحانوت كذا، فظَهَرَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قالوا: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ السُّكْنَى بِهَذَا الْعَيْبِ)) اهـ. وللعلامة "الشرنبلاني" رسالة^(٥) ردَّ فيها على هذا المُسْتَدِلِّ: ((بأنه لم يفهم معنى السُّكْنَى؛ لأنَّ المراد بها عَيْنُ مَرْكَبَةٍ فِي الْحَانُوتِ، وَهِيَ غَيْرُ الْخُلُوءِ، فَفِي "الخلاصة"^(٦): اشترى سُكْنَى حَانُوتٍ فِي حَانُوتٍ رَجُلٍ مُرَكَّبًا، وأخبره البائع أنَّ أجرة الحانوت كذا فإذا هي أَكْثَرُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ. وفي "جامع الفصولين"^(٧) عَنِ "الذَّخِيرَةِ": شَرَى سُكْنَى فِي دُكَّانٍ وَقَفٍ، فَقَالَ الْمُتَوَلَّى: مَا أَذْنْتُ لَهُ - أَي: لِلْبَائِعِ - بَوْضُعِهَا^(٨)، فَأَمَرَهُ - أَي:

(١) تقدمت ترجمته ١٠٧/١٠.

(٢) نقول: الذي في النسخ جميعها: ((الترجيح))، والصواب ما أثبتناه من "غمز عيون البصائر"، وقد بَّه عليه العلامة الرِّيَّلِيُّ في "جَدُّ الْمُتَار" ٤/ ١٧٨.

(٣) لعلها فتاوى عبد الله بن حسن العفيف الكازروني المكي (ت بعد ١١٠٢هـ)، وتقدمت ترجمتها ٣٣٦/٣.

(٤) "الخانبة": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ٢٠٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) سماها "مفيدة الحسنى لدفع ظنِّ الخُلُوءِ بالسُّكْنَى"، انظر "إيضاح المكنون" ٥٣١/٢، و"هدية العارفين" ٢٩٣/١. وقد طبعت الرسالة تحت رعاية وزارة الأوقاف في الكويت سنة ١٩٨٩م، وانظر الرسالة المذكورة ص ٨٠ وما بعدها ضمن كتاب "رسالتان في الخلوات".

(٦) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيوب ق ١٥٤/ب.

(٧) "جامع الفصولين": الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور وما يتعلق به ١٦٠/١ بتصرف.

(٨) في "جامع الفصولين" ورسالة الشرنبلاني: ((بالسُّكْنَى)) بدل ((بَوْضُعِهَا)).

أَمَرَ الْمُشْتَرِيَ - بِالرَّفْعِ فَلَوْ شَرَاهُ بِشَرْطِ الْقَرَارِ يَرْجِعُ عَلَى بَالِعِهِ *، وَإِلَّا فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَنْعِهِ وَلَا بِتَقْصَانِهِ)) اهـ. [١/١٣/٣] ثُمَّ نَقَلَ عَنْ عِدَّةٍ كُتِبَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّكْنَى عَيْنٌ قَائِمَةٌ فِي الْحَانُوتِ، وَرَدَّ فِيهَا^(١) أَيْضًا عَلَى "الْأَشْيَاءِ": ((بِأَنَّ الْخُلُوَّ لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا مُتَأَخَّرٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، حَتَّى أَقْتَى بِصِحِّهِ وَقَفِيهِ، وَلَرِمَ مِنْهُ أَنَّ أَوْقَافَ الْمُسْلِمِينَ صَارَتْ لِلْكَافِرِينَ بِسَبَبِ وَقْفِ خُلُوهَا عَلَى كُنَائِسِهِمْ، وَبِأَنَّ عَدَمَ إِخْرَاجِ صَاحِبِ الْحَانُوتِ لَصَاحِبِ الْخُلُوِّ يَلْزِمُ مِنْهُ حَجَرُ الْحُرِّ الْمُكَلَّفِ عَنْ مِلْكِهِ وَإِتْلَافُ مَالِهِ، مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الْخُلُوِّ^(٢) لَا يُعْطَى أَجْرَ الْمِثْلِ وَيَأْخُذُ هُوَ فِي نَظِيرِ خُلُوهُ قَدْرًا كَثِيرًا، بَلْ لَا يَجُوزُ هَذَا فِي الْوَقْفِ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ مَنْ سَكَنَ الْوَقْفَ يَلْزِمُهُ أَجْرُ الْمِثْلِ، وَفِي مَنَعَ النَّازِلِ مِنْ إِخْرَاجِهِ تَقْوِيَةٌ نَفْعِ الْوَقْفِ وَتَعْطِيلُ مَا شَرْطُهُ الْوَاقِفُ مِنْ إِقَامَةِ شَعَائِرِ مَسْجِدٍ وَنَحْوِهَا)) اهـ مُلَخَّصًا.

مَطْلَبُ فِي الْكَدِّكِ

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَهُ حَتَّى خُصُوصًا فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَأَمَّا مَا يَتِمَسَّكُ بِهِ صَاحِبُ الْخُلُوِّ - مِنْ أَنَّهُ اشْتَرَى خُلُوهُ بِمَالٍ كَثِيرٍ، وَأَنَّهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ تَصِيرُ أَجْرَةُ الْوَقْفِ شَيْئًا قَلِيلًا - فَهُوَ تَمَسَّكٌ بِاطِّلٍ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ مِنْهُ صَاحِبُ الْخُلُوِّ الْأَوَّلُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ نَفْعٌ لِلْوَقْفِ، فَيَكُونُ الدَّافِعُ هُوَ الْمُضَيِّعُ مَالَهُ، فَكَيْفَ يَحِلُّ لَهُ ظُلْمُ الْوَقْفِ؟! بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ أَجْرَةِ مِثْلِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ زَائِدٌ عَلَى الْخُلُوِّ مِنْ بِنَاءٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُسَمَّى فِي عَرَفْنَا بِالْكَدِّكِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ السُّكْنَى الْمَارِ^(٣)، فَإِذَا لَمْ يَدْفَعْ أَجْرَةَ مِثْلِهِ يُؤْمَرُ بِرَفْعِهِ وَإِنْ كَانَ مَوْضِعًا بِإِذْنِ الْوَاقِفِ أَوْ أَحَدِ النُّظَارِ، وَيَرْجِعُ هَذَا إِلَى مَسْأَلَةِ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ الْمَنْقُولَةِ فِي أَوْقَافِ "الْخَصَافِ"^(٤)، حَيْثُ قَالَ: ((حَانُوتٌ أَصْلُهُ وَقْفٌ، وَعِمَارَتُهُ لِرَجُلٍ وَهُوَ لَا يَرْضَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ أَرْضَهُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ قَالُوا: إِنْ كَانَتْ الْعِمَارَةُ بِحَيْثُ لَوْ رُوِّعَتْ يُسْتَأْجَرُ الْأَصْلُ

* قوله: ((يَرْجِعُ عَلَى بَالِعِهِ))، أي: لأنَّ البيع إذا وَقَعَ بِهَذَا الشَّرْطِ يَقَعُ فَاسِدًا، وَإِلَّا فَهُوَ صَحِيحٌ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْبَالِعِ بِشَيْءٍ. اهـ منه.

(١) أي: وردَّ الشَّرْحُ لِلْبَلَّغِيِّ فِي رِسَالَتِهِ الْمَارَّةِ أَتْفًا: ص ٨٩ - وما بعدها.

(٢) فِي "م": ((الْخُلُوِّ)) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٤) لَمْ نَعثرْ عَلَيْهَا فِي مِطَاطِنِهَا مِنْ كُتُبِ "الْخَصَافِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

بأكثر مما يستأجرُ صاحبُ البناءِ كُلَّ رَفَعَةٍ، ويُوجَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا يُتْرَكُ فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرِ))
 اهـ. وقوله: ((وَلَا يُتْرَكُ فِي يَدِهِ)) يُفِيدُ أَنَّهُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَ مَا يَدْفَعُهُ أَجْرُ الْمَثَلِ، فَهُنَا يُقَالُ:
 لَيْسَ لِلْمُؤَجَّرِ أَنْ يُخْرِجَهُ وَلَا أَنْ يَأْمُرَهُ بِرَفَعِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي اسْتِيقَائِهِ ضَرَرٌ عَلَى الْوَقْفِ مَعَ الرِّفْقِ بِهِ
 بِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ^(١) فِي الْوَقْفِ، وَعَنْ هَذَا قَالَ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينِ"^(٢) وَغَيْرِهِ: ((بَنَى
 الْمُسْتَأْجِرُ أَوْ غَرَسَ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ صَارَ لَهُ فِيهَا حَقُّ الْقَرَارِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْكِزْدَارِ، لَهُ الْاسْتِيقَاءُ
 بِأَجْرِ الْمَثَلِ)) اهـ. وفي "الْخَيْرِيَّةِ"^(٣): ((وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ لِصَاحِبِ الْكِزْدَارِ حَقَّ الْقَرَارِ، وَهُوَ أَنْ
 يُحْدِثَ الْمَزَارِعَ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي الْأَرْضِ بِنَاءً أَوْ غَرْسًا^(٤) أَوْ كِبْسًا بِالتَّرَابِ بِإِذْنِ الْوَاقِفِ أَوْ النَّاطِرِ
 فَبَقِيَ فِي يَدِهِ)) اهـ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الدَّرَاهِمَ الَّتِي دَفَعَهَا صَاحِبُ الْخُلُوِّ لِلْوَاقِفِ وَاسْتَعَانَ بِهَا عَلَى بِنَاءِ
 الْوَقْفِ شَبِيهَةٌ بِكِبْسِ الْأَرْضِ بِالتَّرَابِ، فَيَصِيرُ لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ، فَلَا يُخْرَجُ مِنْ يَدِهِ إِذَا كَانَ يَدْفَعُ أَجْرَ
 الْمَثَلِ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ يَرِمُ ذِكَاكُنَ الْوَقْفِ وَيَقُومُ بِلَوَازِمِهَا مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ النَّاطِرِ، أَمَّا مُجَرَّدُ وَضْعِ الْيَدِ
 عَلَى الدُّكَّانِ وَنَحْوِهَا، وَكَوْنُهُ يَسْتَأْجِرُهَا عِدَّةَ سِنِينَ بِلَوْنِ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ فَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ،
 فَلِلْمُؤَجَّرِ^(٥) إِخْرَاجُهَا مِنْ يَدِهِ إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ إِجَارَتِهِ وَإِيجَارُهَا لِغَيْرِهِ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي رِسَالَتِنَا
 "تَحْرِيرِ الْعِبَارَةِ فِي بَيَانِ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالْإِجَارَةِ"^(٦)، وَذَكَرْنَا حَاصِلَهَا فِي الْوَقْفِ^(٧)، وَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: -
 ((مَنْ أَنَّ صَاحِبَ الْخُلُوِّ الْمُعْتَبَرِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ اسْتَأْجَرَ بِأَجْرِ الْمَثَلِ)) - يُحْمَلُ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْخَيْرِيَّةِ"^(٨)

١٦/٤

(١) المقولة [٢١٥٣٩] قوله: ((وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ إلخ)) وما بعدها.

(٢) لم نثر عليها في مظانها من "جامع الفصولين".

(٣) "الفتاوى الخيرية": كتاب الوقف ١/١٧٩.

(٤) في "ك": ((غراساً)) بالجمع.

(٥) في "م": ((فللمواجر)).

(٦) انظر الرسالة المذكورة ضمن "مجموع رسائل ابن عابدين": ١٥٦/٢ وما بعدها.

(٧) المقولة [٢١٥٤٢] قوله: ((وَلَا تَرُكْ فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرِ)).

(٨) "الفتاوى الخيرية": كتاب الوقف ١/١٧٩.

مِنَ الْوَقْفِ، حَيْثُ سُئِلَ فِي الْخُلُوِّ الْوَاقِعِ فِي غَالِبِ الْأَوْقَافِ الْمِصْرِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ الرُّومِيَّةِ فِي الْحَوَانِيتِ وَغَيْرِهَا: هَلْ يَصِيرُ حَقًّا لَازِمًا لِمُصَاحِبِ الْخُلُوِّ وَيَجُوزُ بَيْعُ سَكَنَاهُ وَشِرَاؤُهُ؟ وَإِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ يَمْتَنِعُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حُكَامِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ نَقْضُهُ؟ ثُمَّ ذَكَرَ^(١) فِي الْجَوَابِ عِبَارَةَ "الْأَشْبَاهِ"، وَ"إِقَاعَاتِ الضَّرِيرِ"، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَرْضِ الْمُحْتَكَرَةِ، وَمَسْأَلَةِ حَقِّ الْقَرَارِ، وَمَسْأَلَةِ بَيْعِ السُّكْنَى، ثُمَّ قَالَ: ((أَقُولُ: لَيْسَ الْغَرَضُ بِإِيرَادِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْقَطْعَ بِالْحُكْمِ، بَلْ لِيَقَعَ الْيَقِينُ بِارْتِفَاعِ الْخِلَافِ بِالْحُكْمِ حَيْثُ اسْتَوْفَى شَرَاؤُهُ مِنْ مَالِكِيٍّ يَرَاهُ أَوْ غَيْرِهِ صَحَّ وَلَزِمَ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، خُصُوصًا فِيمَا لِلنَّاسِ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، لَا سِيَّمَا فِي الْمَدُنِ الْمَشْهُورَةِ كِمِصْرَ وَمَدِينَةِ الْمَلِكِ، فَإِنَّهُمْ يَتَعَاطَوْنَهُ وَلَهُمْ فِيهِ نَفْعٌ كُلِّيٌّ، وَيَضُرُّ بِهِمْ نَقْضُهُ^(٢)، وَإِعْدَامُهُ، فَلَرُبَّمَا يَفْعَلُهُ تَكَثُّرُ الْأَوْقَافِ، أَلَّا تَرَى إِلَى مَا فَعَلَهُ الْغُورِيُّ كَمَا مَرَّ^(٣)، وَمَا بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ [١١٣/٣] الْمُلُوكِ عَمَّرَ مِثْلَ ذَلِكَ بِأَمْوَالِ التَّجَارِ وَلَمْ يَصْرِفْ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ الدَّرْهَمَ وَالْدَيْنَارَ، وَكَانَ ﷺ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَنْ أُمَّتِهِ^(٤)،

(١) أي صاحب "الفتاوى الخيرية": ١٧٩/١.

(٢) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((ويضرمهم نقضه)).

(٣) في هذه المقولة.

(٤) هو بهذا اللفظ جزءٌ من حديث عن عائشة رضي الله عنها: ((والذي ذهب به - تعني رسول الله ﷺ - ما تركهما حتى لقي الله، وما لقي الله تعالى حتى ثقلَ عن الصلاة، وكان يُصَلِّي كثيرًا من صلاتيه قاعداً، وكان النبي ﷺ يُصَلِّيها - تعني الركعتين بعد العصر - ولا يُصَلِّيها في المسجِدِ خَافَةً أَنْ يُثْقَلَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ)).
أخرجه البخاري (٥٩٠) في الصلاة - باب ما يصلي بعد العصر من الفرائض ونحوها، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٦٢)، والبيهقي (٤٥٨/٢).

وروى عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: ((ما كان رسول الله ﷺ يُسَبِّحُ سُبْحَةَ الضُّحَى))، قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسَبِّحُهَا، وَقُولُ: ((إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتْرُكُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَنَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَلَى النَّاسِ)).

أخرجه عبد الرزاق (٤٨٦٧) - وعنه أحمد ٢٤/٦ و١٦٨، وعبد بن حميد (١٤٧٨)، والبيهقي (٤٩/٣).
وروى عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ((ما خيرَ رسولَ الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذَ أيسرَهما ما لم يكنْ إثمًا؛ فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ)).

أخرجه البخاري (٣٥٦٠) في المناقب - باب صفة النبي ﷺ و(٦١٢٦) في الأدب - باب قول النبي ﷺ يسرّوا ولا تعسروا، =

والَّذِينَ يُسِرُّ^(١)، وَلَا مَفْسَدَةً فِي ذَلِكَ فِي الدِّينِ، وَلَا عَارَ بِهِ عَلَى الْمُوحِّدِينَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)) اهـ
مُلْخَصًا. وَمَنْ أَفْتَى بِلُزُومِ الْخُلُوءِ - الَّذِي يَكُونُ بِمُقَابَلَةِ دَرَاهِمٍ يَدْفَعُهَا لِلْمُتَوَلِّي أَوْ الْمَالِكِ - الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ
"عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِي الْعِمَادِي"^(٢) صَاحِبُ "هَدْيَةِ ابْنِ الْعِمَادِ"، وَقَالَ: ((فَلَا يَمْلِكُ صَاحِبُ الْخَانَوَاتِ
إِخْرَاجَهُ وَلَا إِجَارَتَهَا لغيرِهِ مَا لَمْ يَدْفَعْ لَهُ الْمَبْلَغَ الْمَرْقُومَ، فَيُقْتَنَى بِجَوَازِ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ قِيَاسًا عَلَى يَسِيرِ
الْوَفَاءِ الَّذِي تَعَارَفَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ اسْتِحْيَالًا عَلَى الرَّبِّ الْإِنْسَانِ)).

قُلْتُ: وَهُوَ مُعَيَّدٌ أَيْضًا. بَمَا قُلْنَا: بَمَا إِذَا كَانَ يَدْفَعُ أَجْرَ الْمِثْلِ، وَإِلَّا كَانَتْ سُكْنَاهُ بِمُقَابَلَةِ مَا دَفَعَهُ
مِنْ الدَّرَاهِمِ عَيْنَ الرَّبِّ، كَمَا قَالُوا فِيمَنْ دَفَعَ لِلْمُقْرِضِ دَارًا لِيَسْكُنَهَا أَوْ جِمَارًا لِيَرْكَبَهُ إِلَى أَنْ يَسْتَوِيَ
قَرْضُهُ، إِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ مِثْلُ^(٣) الدَّارِ أَوْ الْحِمَارِ، عَلَى أَنْ مَا يَأْخُذُهُ الْمُتَوَلِّي مِنَ الدَّرَاهِمِ يَنْتَفِعَ بِهِ
لِنَفْسِهِ، فَلَوْ لَمْ يَلْزَمْ صَاحِبُ الْخُلُوءِ أَجْرَهُ الْمِثْلَ لِلْمُسْتَحْقِّينَ يَلْزَمُ ضِيَاعَ حَقِّهِمْ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا
قَبِضَهُ الْمُتَوَلِّي صَرْفَهُ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ، حَيْثُ تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا إِلَى عِمَارَتِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ
بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ مَعَ دَفْعِ ذَلِكَ الْمَبْلَغِ اللَّازِمِ لِلْعِمَارَةِ، فَحِينَئِذٍ قَدْ يُقَالُ بِجَوَازِ سُكْنَاهُ بِذُنُونِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ
لِلضَّرُورَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُسَمَّى فِي زَمَانِنَا مُرْصَدًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤) فِي الْوَقْفِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ. بَقِيَ
طَرِيقُ مَعْرِفَةِ أَجْرِ الْمِثْلِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّا نَنْظُرُ إِلَى مَا دَفَعَهُ صَاحِبُ الْخُلُوءِ لِلْوَقْفِ أَوْ

(قَوْلُهُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّا نَنْظُرُ إِلَى مَا دَفَعَهُ صَاحِبُ الْخُلُوءِ لِلْوَقْفِ) لَكِنْ أَفْتَى فِي "الْخَيْرِيَّة"

= وَكَانَ يَجِبُ التَّخْفِيفُ وَالْيَسَرُ عَلَى النَّاسِ، وَمُسَلِّمٌ (٦٠٤٥) فِي الْفَضَائِلِ - بَابُ مِبَايَعَتِهِ ﷺ لِلْإِتْمَامِ، وَاخْتِيَارُهُ مِنَ الْمُبَاحِ
أَسْهَلُهُ، وَاتَّقَامُهُ لِلَّهِ تَعَالَى عِنْدَ اتِّهَانِ حُرْمَاتِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٨٥) فِي الْأَدَبِ - بَابُ فِي التَّجَازُفِ فِي الْأَمْرِ، وَغَيْرُهُمْ.

(١) رَوَى سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ الدِّينَ يُسِرُّ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا
غَيْبُهُ، فَسَلِّدُوا وَقَابِرُوا وَابْشِرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ)).

أُخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٣٩) فِي الْإِيمَانِ - بَابُ الدِّينِ يُسِرُّ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: ((أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْخَفِيُّ السَّمْعِيُّ))،
وَالنَّسَائِيُّ ١٢١/٨ وَ ١٢٢ فِي الْإِيمَانِ - بَابُ الدِّينِ يُسِرُّ، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٨/٣.

(٢) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ١٣/٦١٣.

(٣) ((مِثْلُ))، لَيْسَتْ فِي "م".

(٤) الْمَقُولَةُ [٢١٦٠٣] قَوْلُهُ: ((فَلَا يَجُوزُ بِالْأَقْلِّ)).

المُتَوَلَّى^(١) على الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وإلى ما يُنْفِقُهُ في مَرَمَةِ الدُّكَّانِ وَنَحْوِهَا، فإذا كَانَ النَّاسُ يَرِغُونَ في دَفْعِ جَمِيعِ ذَلِكَ لصَاحِبِ الْخُلُوِّ وَمَعَ ذَلِكَ يَسْتَأْجِرُونَ الدُّكَّانَ بِمِائَةِ مَثَلًا فِالمِائَةِ هِيَ أَجْرُهُ الْمِثْلُ، وَلَا يُنْظَرُ إلى ما دَفَعَهُ هُوَ إلى صَاحِبِ الْخُلُوِّ السَّابِقِ مِنْ مَالٍ كَثِيرٍ طَمَعًا في أَنَّ أَجْرَهُ هَذِهِ الدُّكَّانَ عَشْرَةُ مَثَلًا كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ في زَمَانِنَا؛ لِأَنَّ ما دَفَعَهُ مِنْ الْمَالِ الْكَثِيرِ لَمْ يَرِجَعْ مِنْهُ نَفْعٌ لِلْوَاقِفِ أَصْلًا، بَلْ هُوَ مَحْضُ ضَرَرٍ بِالْوَاقِفِ، حَيْثُ لَزِمَ مِنْهُ اسْتِئْجَارُ الدُّكَّانِ بِدُونِ أُجْرَتِهَا بَغْيِنَ فَاحِشٍ، وَإِنَّمَا يُنْظَرُ إلى ما يَعُودُ نَفْعُهُ إلى الْوَاقِفِ فَقَطُّ كَمَا ذَكَرْنَا. نَعَمْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ صَاحِبَ الْخُلُوِّ حِينَ يَسْتَأْجِرُ الدُّكَّانَ بِالأَجْرَةِ الْيَسِيرَةِ يَدْفَعُ لِلنَّاظِرِ دَرَاهِمَ تُسَمَّى خِدْمَةً هِيَ في الْحَقِيقَةِ تَكْمِلَةُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ أَوْ دُونِهَا، وَكَذَا إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْخُلُوِّ أَوْ نَزَلَ عَنْ خُلُوِّهِ لَغَيْرِهِ يَأْخُذُ النَّاظِرُ مِنَ الْوَارِثِ أَوْ الْمَنْزُولِ لَهُ دَرَاهِمَ تُسَمَّى تَصْدِيقًا، فَهَذِهِ تُحَسَّبُ مِنَ الْأَجْرَةِ أَيْضًا، وَيَجِبُ عَلَى النَّاظِرِ صَرْفُهَا إلى جِهَةِ الْوَاقِفِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٢) في كِتَابِ الْوَاقِفِ في مَسْأَلَةِ الْعَوَالِدِ الْعَرَفِيَّةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(تَنْبِيْهٌ)

ذَكَرَ السَّيِّدُ "مُحَمَّدٌ أَبُو السُّعُودِ" في "حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ": ((أَنَّ الْخُلُوَّ يَصْدُقُ بِالْعَيْنِ الْمُتَّصِلِ اتِّصَالُ قَرَارٍ وَبَغَيْرِهِ، وَكَذَا الْجَذْكُ^(٣) الْمُتَعَارَفُ فِي الْخَوَانِيتِ الْمَمْلُوكَةِ وَنَحْوِهَا كَالْقَهَاوِيِّ، تَارَةً يَتَعَلَّقُ بِمَا لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ كَالْبَنَاءِ بِالْخَانَوَتِ، وَتَارَةً يَتَعَلَّقُ بِمَا هُوَ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَالْخُلُوِّ فِي الْحُكْمِ بِجَمَاعٍ وَجُودِ الْعُرْفِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَالْمُرَادُ بِالْمُتَّصِلِ اتِّصَالُ قَرَارٍ مَا وَضِعَ لَا لِيُفْصَلَ كَالْبَنَاءِ،

بَلْزُومِ الْأَجْرَةِ الرَّائِدَةِ، وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِي الْوَاقِفِ مَالٌ وَأَرَادَ النَّاظِرُ دَفْعَ الْمُرْصَدِ، فَحِينَئِذٍ لَاشْكُ في لُزُومِ الزِّيَادَةِ كَمَا نَقَلَهُ "الْمُحِصِّي" فِي الْوَاقِفِ عَنْهَا.

(١) في "ك": ((أَوْ لِمَتَوَلَّى)).

(٢) الْمُقُولَةُ [٢١٨٢٦] قَوْلُهُ: ((وَيَجِبُ صَرْفُ الْخُلُوِّ)).

(٣) لَمْ نَجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي كِتَابِ الْبَلَاغَةِ، وَفِي "الْعُقُودُ الدَّرِيَّةُ" ١٩٩/٢: ((وَهَذَا الْكِبْرَادُ، يُوْجَدُ فِي زَمَانِنَا أَيْضًا فِي الْخَوَانِيتِ، وَيُسَمَّى جَذْكًا، وَهُوَ مَا بَيْنَهُمَا الْمُسْتَأْجَرُ فِي الْخَانَوَتِ مِنْ مَالِهِ لِنَفْسِهِ، وَمَا يَضَعُهُ فِيهَا مِنْ آلَاتِ الصَّنَاعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْيَانِ الْقَائِمَةِ بِإِذْنِ الْمُتَوَلِّينَ لَهُ لِذَلِكَ)) اهـ.

ولا فَرْقَ فِي صِدْقِ كُلِّ مِنَ الْخُلُوِّ وَالْجَذْكِ بِهِ، وَبِالْمُتَّصِلِ لَا عَلَى وَجْهِ الْقَرَارِ كَالْخَشَبِ الَّذِي يُرْكَبُ
بِالْحَانُوتِ لَوْضِعَ عِدَّةِ الْخَلَّاقِ مِثْلًا، فَإِنَّ الْإِتِّصَالَ وَجِدَ لَكِنْ لَا عَلَى وَجْهِ الْقَرَارِ، وَكَذَا يَصْدُقَانِ^(١)
مُجَرَّدُ الْمَنْفَعَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلدَّرَاهِمِ، لَكِنْ يَنْفَرِدُ الْجَذْكَ بِالْعَيْنِ الْغَيْرِ الْمُتَّصِلَةِ أَصْلًا، كَالْبَكَارِجِ^(٢) وَالْفَنَاجِينِ
بِالنَّسَبَةِ لِلْقَهْوَةِ، وَالْقِشَّةِ^(٣) وَالْفُوطِ بِالنَّسَبَةِ لِلْحَمَامِ، وَالشُّوْنَةِ^(٤) بِالنَّسَبَةِ لِلْفُرْنِ، وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ يَكُونُ
الْجَذْكَ أَعَمُّ، بَقِيَ لَوْ كَانَ الْخُلُوُّ بِنَاءً أَوْ غِرَاسًا بِالْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ أَوْ الْمَمْلُوكَةِ يَجْرِي فِيهِ حَقُّ الشُّفْعَةِ؛
لَأَنَّ لَمَّا اتَّصَلَ بِالْأَرْضِ اتَّصَلَ قَرَارُ التَّحَقُّقِ بِالْعَقَارِ)) اهـ.

١٧/٤

مَطْلَبٌ فِي بَيَانِ مَشَدِّ الْمُسْكَةِ

قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ جَرَائِنِ الشُّفْعَةِ فِيهِ سَهْوٌ ظَاهِرٌ؛ لِخِلَافَتِهِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ
الْمَذْهَبِ كَمَا سَيَأْتِي^(٥) فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَافْهَمْ. هَذَا غَايَةٌ مَا تَحَرَّرَ لِي فِي مَسْأَلَةِ الْخُلُوِّ،
فَاغْتَنِمْهُ فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا الْفَرْقَ فِي بَابِ مَشَدِّ الْمُسْكَةِ مِنْ "تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ"^(٦) بَيْنَ
الْمَشَدِّ، وَالْخُلُوِّ، وَالْجَذْكِ، [١٧/١٢٣/٣] وَالْقِيَمَةِ، وَالْمُرْصَدِ الْمُتَعَارَفَةِ فِي زَمَانِنَا إِضْبَاحًا لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِ
ذَلِكَ الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ.

(١) فِي "ك": ((بِصِرْفَان)).

(٢) مُفْرَدَةٌ: ((بِكَرَج)) وَهُوَ الْإِبْرِيُّ الَّذِي يُنْقَعُ فِيهِ الشَّاي، انظر "تخديد الصحاح": مادة ((بِكَرَج))، وَلَمْ نَعِشْ عَلَى
مادة ((بِكَرَج)) فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمَعْجَمَاتِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٣) الْقِشَّةُ: صَوْفَةُ الْهَيْئَةِ إِذَا عَلِقَ بِهَا الْهَيْئَةُ وَذُلِّقَ بِهَا الْبَعِيرُ وَالْقَيْتُ، وَالْهَيْئَةُ: ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرَانِ، انظر "اللسان": مادة
((قَشَش)) و((هَنَّ))، نَقُولُ: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْقِشَّةِ هُنَا مَا يَعْرِفُ الْيَوْمَ بِاللَّيْلِ الَّذِي يَسْتَعْمَلُ فِي الْحَمَامِ.

(٤) الشُّوْنَةُ: خِزْنُ الْغَلَّةِ. انظر "القاموس": مادة ((شُون)).

(٥) الْمَقُولَةُ [٣١٥٦٩] قَوْلُهُ: ((تَبَعًا لَ "الْبَزَارِيَّةِ" وَغَيْرِهَا)).

(٦) "الْعُقُودُ الدَّرِيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ": كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ ١٩٩/٢ - ٢٠٠. وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَيَانِ
الْمُسْكَةِ: ((هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِحْقَاقِ الْحَرَاةِ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ، مِنْ الْمُسَاكِينِ وَهِيَ: مَا تَمَسَّكَ بِهِ، فَكَانَ الْمُسْكَةُ لِلْأَرْضِ الْمَأْذُونِ
لَهُ مِنْ صَاحِبِهَا فِي الْحَرْثِ صَارَ لَهُ مُسْكَةٌ يَتَسَكَّتُ بِهَا فِي الْحَرْثِ فِيهَا الْخَمْرُ)) اهـ "تَنْقِيحُ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ".

وفي "معين المفتي" لـ "المصنف" ^(١) معزياً لـ "الولوالجية" ^(٢): ((عمارة في أرض بيعت ^(٣) فإن بناءً أو أشجاراً جاز، وإن كراباً أو كرى أنهار ونحوه ^(٤) مما لم يكن ذلك مال ولا بمعنى مال لم يحز)) اهـ.....

[٢٢٢٧٦] (قوله: وفي "معين المفتي" إلخ) أفاد به أن الخلو إذا لم يكن عيناً قائمة لا يصح بيعه.
[٢٢٢٧٧] (قوله: جاز) ترك قيداً ذكره في "معين المفتي"، وهو قوله: ((إذا لم يشترط تركها)) ^(٥) اهـ. ومثله في "الخاتية" ^(٦)، أي: لأنه شرط مفسد للبيع.
[٢٢٢٧٨] (قوله: وإن كراباً أو كرى أنهار) في "المغرب" ^(٧): ((كرب الأرض كراباً: قلبها للحرث، من باب طلب، وكريت النهر كريباً: حفرته)).
[٢٢٢٧٩] (قوله: ولا بمعنى مال) لعل المراد به التراب المسمى كبساً، وهو ما تكس به الأرض،

(قوله: أفاد به أن الخلو إذا لم يكن عيناً قائمة لا يصح بيعه) قياساً على عدم صحة بيع الكراب ونحوه المنصوص عليها في "معين المفتي".
(قوله: ترك قيداً ذكره في "معين المفتي"، وهو قوله: إذا لم يشترط تركها) الظاهر أنه على اعتبار لزوم الخلو وعدم صحة إلزام رب برفعه من الأرض لا يكون شرط تركه في الأرض مفسداً للبيع، إذ هو مستحق له بمجرد البيع، فيكون من مقتضياته.

(١) "معين المفتي على جواب المستفتي" للمصنف التمراشي، وانظر ٤٧٦/٧.

(٢) لم نعر عليها في مظانها من نسخة "الولوالجية" التي بين أيدينا.

(٣) في "د": ((عمارة في أرض رجل بيعت)).

(٤) في "ب" و"ط": ((أو نحوه)) بـ ((أو)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: إذا لم يشترط تركها))، أي: ترك العمارة المبيعة في الأرض، وهو استحقاق البقاء في الأرض، وقوله: ((لأنه شرط مفسد)) أي: لأنه أمر زائد ليس من مقتضيات العقد، وفيه نفع للمشتري اهـ.

(٦) "الخاتية": كتاب البيوع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره إلخ - فصل في بيع الزروع والثمار ٢٥١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "المغرب": مادة ((كرب))، و((كري)).

قلت: ومفادُهُ أَنْ يَبَعَ الْمُسْكَةَ^(١) لَا يَحْزُرُ، وَكَذَا رَهْنُهَا،

أَي: تُطَمَّ وَتُسَوَّى، فَمَأْمَلٌ. وَفِي "ط"^(٢): ((هُوَ كَالسُّكْنَى فِي الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ بِطَرِيقِ الْخُلُوءِ، وَكَالْجَدِّكَ عَلَى مَا سَلَفَ)).

[٢٢٢٨٠] (قوله: ومفادُهُ أَنْ يَبَعَ الْمُسْكَةَ لَا يَحْزُرُ) لَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ كِرَابِ^(٣) الْأَرْضِ وَكَرِي أَنَهَارَهَا، سُمِّيَتْ مُسْكَةً لِأَنَّ صَاحِبَهَا صَارَ لَهُ مُسْكَةً بِهَا بِحَيْثُ لَا تُتَزَعُ مِنْ يَدِهِ بِسَبَبِهَا، وَتُسَمَّى أَيْضًا مُسْدً مُسْكَةً؛ لِأَنَّ الْمُسْدَ مِنَ الشَّدَةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، أَي: قُوَّةِ التَّمَسُّكِ، وَلَهَا أَحْكَامٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَوْامِرَ سُلْطَانِيَّةٍ أَفْتَى بِهَا عُلَمَاءُ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، ذَكَرْتُ كَثِيرًا مِنْهَا فِي بَابِهَا مِنْ "تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ"^(٤)، مِنْهَا: ((أَنَّهَا لَا تَوَرُّثُ وَإِنَّمَا تُوْجَّهُ لِلابْنِ الْقَادِرِ عَلَيْهَا دُونَ الْبِنْتِ، وَعِنْدَ عَدَمِ الْابْنِ تُعْطَى لِلْبِنْتِ، فَإِنْ لَمْ تُوْجَدْ فَلِلْأَخِ لِأَبٍ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَلِلْأُخْتِ السَّكْنَى فِي الْقَرْيَةِ، فَإِنْ لَمْ تُوْجَدْ فَلِلْأُمِّ)). وَذَكَرَ "الْشَّارَحُ" فِي خَرَاجِ "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٥): ((أَنَّهَا تَنْتَقِلُ لِلابْنِ وَلَا تُعْطَى الْبِنْتُ حِصَّةً، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ ابْنًا بَلَّ بِنْتًا لَا يُعْطِيهَا، وَيُعْطِيهَا صَاحِبُ التِّمَارِ لِمَنْ أَرَادَ، وَفِي سَنَةِ ثَمَانِيَةٍ وَخَمْسِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي تُحْبَى وَتُفْلَحُ بِعَمَلٍ وَكُلْفَةٍ دَرَاهِمَ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تُعْطَى لِلْغَيْرِ بِالطَّابِوِ فَالْبَنَاتُ لَمَّا كَانَ يَلْزَمُ جِرْمَانَهُنَّ مِنَ الْمَالِ الَّذِي صَرَفَهُ أَبُوهُنَّ وَرَدَّ الْأَمْرَ السُّلْطَانِيَّ

(قوله: لَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ كِرَابِ الْأَرْضِ وَكَرِي أَنَهَارَهَا إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ حَقِّ اسْتِحْقَاقِ الْمَوَارِعِ مَنَفْعَةَ الزَّرَاعَةِ فِي الْأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ كِرَابٌ أَوْ كَرِي أَنَهَارٍ.

(١) فِي "و": ((السَّكَّةُ))، وَفِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُ الشَّارِحِ: وَمَفَادُهُ: أَنَّ يَبَعَ الْمُسْكَةَ (إِلخ) النَّسَخَةُ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا "ط" ((السَّكَّةُ)) بِلُونِ مِيمٍ، فَفَسَّرَهَا بِحَقِّ الْمُرُورِ، وَقَالَ: كَمَا إِذَا كَانَ لِشَخْصٍ دَارٌ فِي مَحَلَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ فِيهَا، فَفَتَحَ لَهُ بَابًا مِنَ الشَّارِعِ الْعَامِّ وَبَاعَ حَقَّ اسْتَطْرَاقِهِ مِنْ غَيْرِ النَّافِذَةِ لِصَاحِبِ دَارٍ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الاسْتَطْرَاقِ فِيهَا، وَقَدْ مَنَّا أَنْ فِي يَبَعَ حَقَّ الْمُرُورِ وَرَوَاتَيْنِ. اهـ.

(٢) "ط": كتاب البيوع ١٠/٣.

(٣) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: لَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ كِرَابِ (إِلخ))، فِيهِ: أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ التَّمَسُّكِ الْحَاصِلِ بِسَبَبِ الْكَرِيِّ وَالْكَرَابِ لَا نَفْسِ الْكَرَابِ وَالْكَرِي، وَإِلَّا لَكَانَ عَدَمُ جَوَازِ يَبَعِهَا صَرِيحٌ كَلَامِ "الْوَلُولِ الْجِيَّةِ". اهـ.

(٤) "تَنْقِيحُ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ": كتاب المساقاة - باب مُسْدِ الْمُسْكَةِ ١٠٧/٢.

(٥) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ السَّرِّ ٦٦٥/١ (هَامِشٌ "مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ").

ولذا جعلوه الآن فراغاً كالوظائف، فليُحرر، انتهى. وسندُكرهه^(١) في بيع الوفاء.
(وَيَعْقِدُ) أيضاً.....

بالإعطاء لهن، لكن تنافس الأخت البنت في ذلك، فيؤتى بجماعة ليس لهن غرض، فأبي مقدار قدروا به الطابو تعطيه البنات ويأخذن الأرض)) اهـ. ونقل في "الحامدية"^(٢): ((أنه إذا وقع التفويض بلا إذن صاحب الأرض - يعني: التيماري الذي وجهه السلطان له أخذ خراجها - لا تزول الأرض عن يد المفوض حقيقة، فكانت في يد المفوض إليه عارية، وإذا كانت الأرض وفقاً لتفويضها متوقفت على إذن الناظر لا على إجازة التيماري^(٣)، ولا تؤجر ممن لا مسكة له مع وجوده بدون وجه شرعي، وإذا زرع أجنبي فيها بلا إذن صاحب المسكة يؤمر بقلع الزرع، ويسقط حق صاحبها منها بتركها ثلاث سنوات اختياراً)) اهـ، فافهم.

[٢٢٢٨١] قوله: ولذا جعلوه أي: جعلوا بيعها، والمراد به الخروج عنها، يعني: أن المسكة لما لم تكن مالاً مقبوماً لا يمكن بيعها، فإذا أراد صاحبها النزول عنها لغيره بعوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ، كالنزول عن الوظائف، وقدّمنا^(٤) عن المفتي "أبي السعود": ((أنه أفتى بجواز))، وكأن "الشارح" لم يطلع على ذلك فأمر بتحريره، والله سبحانه أعلم.
[٢٢٢٨٢] قوله: وسندُكرهه في بيع الوفاء أي: قيل كتاب الكفالة، والذي ذكره هناك هو النزول عن الوظائف، ومسألة الخلو، ولم يتعرض هناك للمسكة.

مطلب في انعقاد البيع بلفظ واحد من الجانبين

[٢٢٢٨٣] قوله: وَيَعْقِدُ أيضاً أي: كما ينعقد بإيجاب وقبولٍ منهما أو بتعاطٍ من الجانبين، "ط"^(٥).

(١) انظر الدر عند المقولة [٢٥٣١٤] قوله: ((فأقول: على اعتباره إلخ)) وما بعده.

(٢) انظر "تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب المساقاة - باب مَشْدُ الْمُسْكَةِ ٢/٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ بتصرف.

(٣) في "ب" و"م": ((التيمار)).

(٤) المقولة [٢٢٢٧٤] قوله: ((وعليه فُتِيَ بجواز النزول عن الوظائف بمال)).

(٥) "ط": كتاب البيوع ١٠/٣.

(بلفظ واحد كما في بيع القاضي).....

(٢٢٢٨٤) (قوله: بلفظ واحد ظاهره: أنه لا يكون بالتعاطي هنا.

(٢٢٢٨٥) (قوله: كما في بيع القاضي) أي: يبيع مال اليتيم من يتيماً آخر^(١) أو شراؤه له كذلك، أما عقده لنفسه فلا يجوز؛ لأنَّ فعله قضاء، وقضاؤه لنفسه باطل، أفاده في "البحر"^(٢) جامعاً بذلك بين ما في "البدائع"^(٣) من الجواز، وما في "الحرزاة" من عدمه، "ط"^(٤).

(قوله بالهامش: لا وجه لإلحاقه بالأب هنا، وكذلك الوصي، فإنه وإن جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الحرية، لكن لا تكفي عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في "الحائية" (الخ) في "الحائية" من باب بيع غير المالك: ((رجل باع ماله من ولده فقال: بعث عبدي هذا بألف درهم من ابني هذا جاز، ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول: قبلت، وكذا لو اشترى لنفسه مال ولده فلا يحتاج أن يقول: قبلت، ولو كان وصياً لا يجوز في الوجهين ما لم يقل: قبلت، مروى ذلك عن "محمد" اهـ. وفي "البرازية" من الفصل الثامن: ((الواحد لا يصلح بائعاً ومشترياً إلا الولد والجد عند عدمه، ويكتفي بعبارة واحدة))، وذكر في "زيادات الأستروشنى": ((أن القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز، ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجز))، وذكر "الوتار" على عكسه، وضم الوصي إلى القاضي، وقال: ((بلي الأب ذلك لا الوصي والقاضي)).

(١) في هامش "الأصل" ب و "م": ((قوله: أي: يبيع مال اليتيم من يتيماً آخر (الخ) أقول: ما نقل عن "البدائع" مخالفاً لما هو المقول عن الأئمة المعترين كالفتاوى "أبي جعفر الطحاوي" أحد المجتهدين في المسائل، والقاضي "أبي جعفر الأستروشنى" وغيرهما، ففي "أحكام الصغار" نقل عن القاضي "أبي جعفر القاضي": ((إذا باع مال أحد اليتيمين من الآخر، وكذا الأب والوصي لو فعل لا يجوز بالاتفاق))، وذكر "رشيد الدين" في "فتاواه": ((القاضي في بيع مال أحد الصغيرين من الآخر مثل الوصي، بخلاف الأب))، وفي الحاصل من "شرح الطحاوي": ((لا يجوز من الوصي بيع مال أحد اليتيمين من الآخر، ويجوز ذلك من الأب إذا لم يفحص العين)) اهـ. إذا علمت ذلك ظهر لك أنه لا وجه لإلحاقه بالأب هنا، وكذلك الوصي فإنه وإن جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الحرية، لكن لا تكفي عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في "الحائية" و "البرازية" وغيرهما. كتبته خويلد عبد الغنى الغنيمي، هكذا وجد بهامش نسخة المؤلف. اهـ. نقول: وانظر كلام "الرافعي" رحمه الله تعالى.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٢٧٩/٥.

(٣) "البدائع": كتاب البيوع ١٣٤/٥.

(٤) "ط": كتاب البيوع ١١٠/٣ - ١١١.

وَالْوَصِيَّ وَالْأَبَ مِنْ طِفْلِهِ وَشِرَائِهِ^(١) مِنْهُ.....

[٢٢٢٨٦] (قوله: وَالْوَصِيَّ) أي: إذا اشترى لليتيم من مال نفسه، أو لنفسه منه بشرطه المعروف، وقيدته في "نظم الزندوستي"^(٢) بما إذا لم يكن نصبة القاضي. اهـ "فتح"^(٣)، أي: لأن وصي القاضي وكيل محض، والوكيل^(٤) لا يملك البيع أو الشراء^(٥) لنفسه، "خلاصة"^(٦). وأراد بالشرط المعروف الخيرية^(٧)، وهي في الشراء من مال اليتيم لنفسه: أن يكون ما يساوي [١٢٣/ب] عشرة بخمسة عشر، وفي البيع منه بالعكس، وقيل: يكتفى بدرهمين في العشرة، والأول المعتمد كما قدمناه^(٨) قبيل البيوع.

[٢٢٢٨٧] (قوله: وَالْأَبَ مِنْ طِفْلِهِ) ولا تشتراط فيه الخيرية كما في "البحر"^(٩)، وزاد فيمن يتولّى العقد من الطرفين العبد إذا اشترى نفسه من مولاه بأمره، والرّسول من الجانبين، بخلاف الوكيل

(قوله: وَالْوَصِيَّ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ) لعله: والوكيل.

(١) في "و": ((وشراه)).

(٢) في "الأصل" و"ك" و"ب": ((الزندوستي))، وما أثبتناه من "م" هو الصواب، والزندوستي هو أبو علي - وقيل: أبو الحسن - الحسين بن يحيى - وقيل: علي بن يحيى، وقيل: يحيى بن علي - البخاري (ت ٣٨٢هـ)، له كتاب "نظم الفقهاء". (كشف الظنون ١٩٦٤/٢، "الجواهر المضية" ٦٢١/٢، ٢٢٢/٤، "تاج التراجم" ص ٩٤، "الفوائد البهية" ص ٢٢، "هدية العارفين" ٣٠٧/١، "الأعلام" ٣١/٥).

(٣) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٨/٥ بإيضاح من "ابن عابدين" رحمه الله تعالى.

(٤) في النسخ جميعها: ((والوصي لا يملك))، وما أثبتناه من "الخلاصة" هو الصواب، وقد أشار إليه مصحح "م"، وانظر "تقريرات الرافعي".

(٥) في "ب": ((والشراء)) بالواو.

(٦) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الثامن في بيع الأمر والأب والوصي إلخ ق ١٦١/ب.

(٧) في "م": ((الخيرية)) بالزاي، وهو خطأ.

(٨) المقولة [٢١٨٤٣] قوله: ((ولو أجزأ لآبته)).

(٩) "البحر": كتاب البيع ٢٧٩/٥.

فإنه لو فور شَفَقَتِهِ جَعَلَتْ عِبَارَتُهُ كِعِبَارَتَيْنِ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ" ^(١).
(وإذا أوجب واحد قبل الآخر) بائعاً كان أو مُشْتَرِياً.....

مِنْهُمَا اهـ. زَادَ فِي "الدَّرَرِ" ^(٢) قَوْلُهُ: ((وَكَذَا لَوْ قَالَ: بَعْتُ مِنْكَ هَذَا بِدِرْهَمٍ، فَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ)) اهـ. وَقَالَ فِي "الْعَزْمِيَّةِ": ((وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعَاطِي)) اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ بَيْعَ التَّعَاطِي لَيْسَ فِيهِ إِجْبَابٌ بَلْ قَبْضٌ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الثَّمَنِ فَقَطُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٣) عَنْ "الْفَتْحِ"، وَقَدَّمْنَا ^(٤) عَنْهُ: ((أَنَّ الْقَبُولَ يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَأَنَّ الْقَبْضَ قَبُولٌ))، فَحِينَئِذٍ لَمْ يُوجَدْ انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِالْعَقْدِ. [٢٢٢٨٨] قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَوْ فُورِ شَفَقَتِهِ (إِلخ) أَي: وَوَصَّى الْأَبَ نَائِبٌ عَنْهُ، فَلَهُ حُكْمُهُ، وَلِذَا سَكَتَ عَنْهُ، وَأَمَّا الْقَاضِي فَكَذَلِكَ.

١٨/٤

[٢٢٢٨٩] قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ" ذَكَرَ فِيهَا بَعْدَ عِبَارَةِ "الشَّارِحِ" مَا نَصَّهُ ^(٥): ((فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْقَبُولِ، وَكَانَ أَصْلَابِي فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَنَائِبًا عَنْ طِفْلِهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ كَانَتْ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ دُونَ أَبِيهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ مَالَ طِفْلِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَلَبَغَ كَانَتْ الْعَهْدَةُ عَلَى أَبِيهِ، فَإِذَا لَزِمَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ فِي صُورَةِ شِرَائِهِ لَا يَسِرُّ عَنْ الدَّيْنِ حَتَّى يَنْصَبَ الْقَاضِي وَكَيْلًا يَقْبِضُهُ لِلصَّغِيرِ، فَيُرَدُّهُ عَلَى أَبِيهِ فَيَكُونُ أَمَانَةً عَنْهُ)) اهـ.

[مطلب في خيار المجلس]

[٢٢٢٩٠] قَوْلُهُ: قَبِلَ الْآخَرَ بِكَسْرِ الْبَاءِ مِنَ الْقَبُولِ الْمُقَابِلِ لِلْإِجْبَابِ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ تَرَكَ)) عَطَفَ عَلَيْهِ، أَي: يُخَيَّرُ الْآخَرُ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالتَّرْكِ فِي الْمَجْلِسِ مَا دَامَ الْمَوْجِبُ عَلَى إِجْبَابِهِ، فَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ قَبْلَ الْقَبُولِ بَطُلَ كَمَا يَأْتِي ^(٦). وَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ كَوْنِ الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ، وَكَوْنُهُ مُوَافِقاً

(١) انظر "الدردر والغرر": كتاب البيوع ١٤٣/٢.

(٢) "الدردر والغرر": كتاب البيوع ١٤٣/٢.

(٣) المقولة [٢٢٢٤٩] قوله: ((وهو التناول، "قاموس")).

(٤) المقولة [٢٢١٩٩] قوله: ((ما يذكر ثانياً من الآخرة)).

(٥) انظر "الدردر والغرر": كتاب البيوع ١٤٣/٢.

(٦) ص ٨٩ - "در".

(في المجلس) لأنَّ خيارَ القَبولِ مُقَيَّدٌ بِهِ (كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ).....

لِلإِيجَابِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ، وَكَوْنُهُ فِي حَيَاةِ الْمَوْجِبِ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ بَطَلَ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى مَا فَهِمَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١)، وَرَدَّهُ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((بَأْنُهُ لَا اسْتِثْنَاءَ))، فَرَاغَهُ. وَكَوْنُهُ قَبْلَ رَدِّ الْمَخَاطِبِ الْإِيجَابِ، وَكَوْنُهُ قَبْلَ تَغْيِيرِ الْمَبِيعِ، فَلَوْ قُطِعَتْ يَدُ الْجَارِيَةِ بَعْدَ الْإِيجَابِ وَأَخَذَ الْبَائِعُ أَرْضَهَا لَمْ يَصِحَّ قَبُولُ الْمُشْتَرِي كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٣)، "بَحْرِ"^(٤). وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِأَخْذِ الْأَرْضِ اتِّفَاقِي، "نَهْر"^(٥).

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ "النَّتَارِخَانِيَّةِ": ((وَدَفَعَ أَرْضَ الْيَدِ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ لَمْ يَدْفَعْ)).

[٢٢٢٩١] (قوله: في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع إنسان في حاجة له فإنه يبطل، "بحر"^(٦). فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على الإعراض، وأن لا يشتغل بمفوت له فيه وإن لم يكن للإعراض، أفاده في "النهر"^(٧)، فإن وجد بطل ولو اتحد المكان، "ط"^(٨).

[٢٢٢٩٢] (قوله: كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول^(٩) للإيجاب، بأن يقبل

(قوله: فلو مات قبله بطل إلا في مسألة إلخ) هي: ما لو أوصى ببيع داره من رجل فقال: داري تباغ منه بألف درهم، ومات، فقبل الوصي له بعد موته جاز كما في "الحانية"، ففهم في "البحر" أن المراد جواز البيع، وفهم في "النهر" أن المراد جواز قبول الوصي، وعلى الوصي أن يبيعه له بإيجاب وقبول، ثم رأى في شفعة المحبط طبق ما فهمه.

(١) "البحر": كتاب البيع ٢٨٨/٥.

(٢) "النهر": كتاب البيع ق ٣٥٩/ب.

(٣) "الحانية": كتاب البيوع ١٣١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب البيع ٢٨٩/٥.

(٥) "النهر": كتاب البيع ق ٣٥٩/ب.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٢٨٨/٥.

(٧) "النهر": كتاب البيع ق ١/٣٦٠.

(٨) "ط": كتاب البيوع ١١١/٣.

(٩) في "أ": ((موافقته للقبول)).

لَلَّاءِ يَلْزَمُ^(١) تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ.....

المُشْتَرِي مَا أَوْجِبَهُ الْبَائِعُ، مَا أَوْجِبَهُ، فَإِنْ خَالَفَهُ - بَأَنْ قَبِلَ غَيْرَ مَا أَوْجِبَهُ أَوْ بَعْضَهُ، أَوْ بَغَيْرَ مَا أَوْجِبَهُ أَوْ بَعْضِهِ - لَمْ يَنْعَقِدْ إِلَّا فِي الشَّفَقَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٢) فِي شُرُوطِ الْعَقْدِ، وَإِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِجَابُ مِنَ الْمُشْتَرِي فَقَبِلَ الْبَائِعُ بِأَنْقَصَ مِنَ الثَّمَنِ صَحَّ وَكَانَ حَطًّا، أَوْ كَانَ مِنَ الْبَائِعِ فَقَبِلَ الْمُشْتَرِي بِأَزِيدَ صَحَّ وَكَانَ زِيَادَةً إِنْ قَبِلَهَا فِي الْمَجْلِسِ لَزِمَتْ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، وَذَكَرَ: ((أَنَّ هَبَةَ الثَّمَنِ بَعْدَ الْإِجَابِ قَبْلَ الْقَبُولِ تُبْطِلُ الْإِجَابَ، وَقِيلَ: لَا وَيَكُونُ إِيرَاءً، وَسُكُوتُ الْمُشْتَرِي عَنِ الثَّمَنِ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ)) اهـ.

مَطْلَبُ فِي بَيَانِ مَا يُوجِبُ اتِّحَادَ الصَّفَقَةِ وَتَفْرِيقَهَا

[٢٢٢٩٣] (قَوْلُهُ: لَلَّاءِ يَلْزَمُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ) هِيَ ضَرْبُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ فِي الْبَيْعِ، ثُمَّ جُعِلَتْ عِبَارَةً عَنِ الْعَقْدِ نَفْسِهِ، "مُغْرَب"^(٤). قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يُوجِبُ اتِّحَادَهَا وَتَفْرِيقَهَا، وَحَاصِلُ مَا ذَكَرُوهُ: أَنَّ الْمُوجِبَ إِذَا اتَّحَدَ وَتَعَدَّدَ الْمُخَاطَبُ لَمْ يَجْزِ التَّفْرِيقُ بِقَبُولِ أَحَدِهِمَا، بَائِعًا كَانَ الْمُوجِبَ أَوْ مُشْتَرِيًا، وَعَلَى عَكْسِهِ لَمْ يَجْزِ الْقَبُولُ فِي حِصَّةِ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ اتَّحَدَا لَمْ يَصِحَّ قَبُولُ الْمُخَاطَبِ فِي الْبَعْضِ، فَلَمْ يَصِحَّ تَفْرِيقُهَا مُطْلَقًا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ؛ لِاتِّحَادِ الصَّفَقَةِ فِي الْكُلِّ، وَكَذَا إِذَا اتَّحَدَ الْعَاقِدَانِ وَتَعَدَّدَ الْمُبِيعُ، كَأَنْ يُوجِبَ فِي مِثْلَيْنِ أَوْ قِيمِيٍّ وَمِثْلِيٍّ، لَمْ يَجْزِ تَفْرِيقُهَا

(قَوْلُهُ: وَسُكُوتُ الْمُشْتَرِي عَنِ الثَّمَنِ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مَا إِذَا أَوْجِبَ الْمُشْتَرِي بِلَا بَيَانٍ ثَمَنًا وَقَبِلَ الْبَائِعُ وَلَوْ مَعَ بَيَانِهِ، لَكِنْ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُشْتَرِي غَيْرَ قَيِّدٍ؛ إِذْ مِثْلُهُ الْبَائِعُ لَوْ هُوَ الْمُوجِبُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَا إِذَا قَبِلَ الْمُشْتَرِي بِلَا بَيَانٍ ثَمَنًا مَعَ ذِكْرِهِ الثَّمَنُ مَعَ ذِكْرِهِ الْبَائِعُ؛ إِذْ يَكْفِي لَصِحَّةِ الْبَيْعِ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ: قَبِلْتُ.

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُ الشَّارِحِ: لَلَّاءِ يَلْزَمُ))، هُوَ تَعْلِيلٌ لِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَلَا يُقْبَلُ فِي الْبَعْضِ. اهـ. "ط".

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٢١٨٧] قَوْلُهُ: ((وَشَرْطُهُ: أَهْلِيَّةُ الْمُتَعَاقِدِينَ)).

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٢٧٩.

(٤) "الْمُغْرَبُ": مَادَّةُ ((صَفَقَةٍ)).

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٢٨٩.

بالقبول في أحدهما إلا أن يرضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض، ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء كعبدٍ واحدٍ أو مكيلٍ أو موزونٍ، فيكون القبول إيجاباً والرضى قبولاً، وبطل الإيجاب الأول، فإن كان (١/١٣٣) مما لا ينقسم إلا بالقيمة كتوين وعبدين لا يحوز^(١)، فلو يئن ثمن كل واحد فلا يخلو^(٢)؛ إما أن يكرّر لفظ البيع فالاتفاق على أنه صفتان، فإذا قبل في أحدهما يصح كقوله: بعثك هذين العبدين، بعثك هذا باللف وبعتك هذا باللف، وإما أن لا يكرّره وفصل الثمن فظاهر "الهداية"^(٣) التعدد، وبه قال بعضهم، ومنعه الآخرون وحملوا كلامه على ما إذا كرّر لفظ البيع.

مطلب: يرجع القياس^(٤)

وقيل: إن اشتراط تكراره للتعدد استحسان، وهو قول "الإمام"، وعدمه قياس، وهو قولهما، ورجحه في "الفتح"^(٥) بقوله: والوجه الاكتفاء بمجرّد تفريق الثمن؛ لأن الظاهر أن فائدته ليس إلا قصده بأن يبيع منه أيهما شاء، وإلا فلو كان غرضه أن لا يبيعهما منه إلا جملة لم تكن فائدة لتعيين ثمن كل واحد. واعلم أن تفصيل الثمن إنما يجعلهما^(٦) عقدين على القول به إذا كان الثمن منقسماً عليهما باعتبار القيمة، أما إذا كان منقسماً عليهما باعتبار الأجزاء كالقفيزين من جنس واحد فإن التفصيل لا يجعله في حكم عقدين؛ للانقسام من غير تفصيل، فلم يعتبر التفصيل كما في "شرح المجمع" لـ "المصنف"^(٧)، وهو تقييد

(١) في هامش "م": ((قوله: وعبدين لا يحوز))، أي: إذا لم يئن ثمن ما قبل فيه بأن قال: قبلت في أحدهما، أما إذا قال: قبلت في هذا بكذا ورضي البائع فيحوز. اهـ.

(٢) في "ب": ((يخلو)) بالخاء المهملة، وهو خطأ.

(٣) انظر "الهداية": كتاب البيوع ٢/٢١.

(٤) هذا المطلب من "الأصل".

(٥) "الفتح": كتاب البيوع ٥/٤٦٤.

(٦) في "ك": ((يجعلهما)) بالباء المفردة.

(٧) أي: "شرح مجمع البحرين وملتنى النيرين" لمصنفه ابن الساعاتي (ت ٦٩٤هـ)، وتقدم التعريف به ١٣٦/٢.

(إِلَّا إِذَا) أعاد^(١) الإيجابَ والقَبُولَ، أَوْ رَضِيَ الْآخَرُ وَكَانَ الثَّمَنُ مُنْقَسِمًا عَلَى الْمُبِيعِ بِالْأَجْزَاءِ كَمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، وَإِلَّا لَا وَإِنْ رَضِيَ الْآخَرُ لَعَدَمِ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْحِصَّةِ ابْتِدَاءً

حَسَنٌ)). اهـ ما في "البحر"، وتَمَامُ الْكَلَامِ فِيهِ^(٢).

[٢٢٢٩٤] (قوله: إِلَّا إِذَا أعادَ الإيجابَ والقَبُولَ) كَأَنَّ قَالَ: اشْتَرَيْتُ نِصْفَ^(٣) هَذَا الْمَكِيلِ بِكَذَا وَقَبْلَ الْآخَرِ، فَيَكُونُ بَيْعًا مُسْتَأْنَفًا لَوْجُودِ رُكْنَيْهِ، وَيَطْلُ الْأَوَّلُ.

[٢٢٢٩٥] (قوله: أَوْ رَضِيَ الْآخَرُ) أَي: بِدُونِ إِعَادَةِ الْإِجَابِ، فَيَكُونُ الْقَبُولُ إِجَابًا وَالرَّضَى قَبُولًا كَمَا مَرَّ^(٤).

[٢٢٢٩٦] (قوله: كَمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ) أَدخَلَتِ الْكَافُ الْعَبْدَ الْوَاحِدَ كَمَا سَلَفَ ذِكْرُهُ فِي عِبَارَةِ "الْبَحْرِ"^(٥)، "ط"^(٦). وَوَجْهُ الصَّحْحَةِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُنْقَسِمًا عَلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِ الْأَجْزَاءِ تَكُونُ حِصَّةُ كُلٍّ بَعْضُ مَعْلُومَةٍ.

[٢٢٢٩٧] (قوله: وَإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ لَا يَكُنِ الثَّمَنُ^(٧) مُنْقَسِمًا عَلَيْهِمَا كَذَلِكَ، بَلْ كَانَ مُنْقَسِمًا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، كَمَا إِذَا كَانَ الْمُبِيعُ عَبْدَيْنِ أَوْ تَوْيْنِ، لَا يَصِحُّ الْقَبُولُ فِي أَحَدِهِمَا وَإِنْ رَضِيَ الْآخَرُ؛ لِهَاطِلَةِ مَا يَخُصُّ أَحَدَهُمَا مِنَ الثَّمَنِ.

[٢٢٢٩٨] (قوله: لَعَدَمِ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْحِصَّةِ ابْتِدَاءً) صَوْرَتُهُ^(٨) مَا إِذَا قَالَ: بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ

(١) في "و": ((أعاد)) بالتثنية.

(٢) انظر "البحر": كتاب البيع ٢٨٩/٥.

(٣) في "ك": ((بعض نصف هذا)).

(٤) المقولة [٢٢٢٩٣] قوله: ((لئلا يترام تفريق الصَّفَقَةِ)).

(٥) "البحر": كتاب البيع ٢٨٩/٥.

(٦) "ط": كتاب البيوع ١١/٣.

(٧) نقول: في النسخ جميعها: ((وَإِنْ يَكُنِ الثَّمَنُ)) بِالْإِثْبَاتِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ عِبَارَةِ "الدَّر" وبَدَلِيلِ الْإِضْرَابِ بَعْدَهُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مَصْحُوحًا "ب" و"م".

(٨) في "ك": ((وصورته)).

كَمَا حَرَّرَهُ "الوَائِي"^(١)، أَوْ (بَيْنَ ثَمَنٍ كُلِّ) كَقَوْلِهِ: بَعَثَهُمَا كُلَّ وَاحِدٍ مِائَةً.....

بِحَصَّتِهِ مِنَ الْأَلْفِ الْمُوَزَّعِ عَلَى قِيَمَتِهِ وَقِيَمَةِ ذَلِكَ الْعَبْدِ الْآخَرِ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ؛ لَجَهَالَةِ الثَّمَنِ وَقَتِ الْبَيْعِ، كَذَا فِي فَصْلِ قَصْرِ الْعَامِّ مِنَ "التَّلْوِيحِ"^(٢)، "عَزْمِيَّةٌ". وَقَوْلُهُ: ((ابْتِدَاءٌ)) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا عَرَضَ الْبَيْعُ بِالْحِصَّةِ، بِأَنْ بَاعَهُ الدَّارَ بِتَمَامِهَا^(٣) فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِالْبَاقِي، فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِعُرْوِضِ الْبَيْعِ بِالْحِصَّةِ انْتِهَاءً، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْجَوَازِ فِيمَا إِذَا^(٤) لَمْ يُكَرَّرِ الثَّمَنُ وَلَفْظُ الْبَيْعِ، أَوْ يُفْصَلَ الثَّمَنُ فَقَطُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ "الْهِدَايَةِ"^(٥)، "ط"^(٦).

[٢٢٢٩٩] (قَوْلُهُ: كَمَا حَرَّرَهُ "الوَائِي") لَمْ يَذْكُرِ "الوَائِي" فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَحْرِيراً^(٧)، "ط"^(٨).

[٢٢٣٠٠] (قَوْلُهُ: أَوْ بَيْنَ ثَمَنٍ كُلِّ) أَي: فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مُمَّا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ

(قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُ: ابْتِدَاءٌ خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا عَرَضَ الْبَيْعُ بِالْحِصَّةِ، بِأَنْ بَاعَهُ الدَّارَ بِتَمَامِهَا إِلَخ) لَعَلَّ الْأَحْسَنَ فِي التَّصْوِيرِ أَنْ يُقَالَ: بِأَنْ بَاعَهُ الدَّارَيْنِ فَاسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا إِلَخ؛ فَإِنَّ الْبَيْعَ بِالْحِصَّةِ فِي الدَّارِ الْوَاحِدَةِ صَحِيحٌ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً؛ لِانْقِسَامِ الثَّمَنِ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَبِيعِ.

(١) أَي: وَإِنْ قَوْلِي الرُّومِي (ت ١٠٠٠هـ) فِي حَاشِيَتِهِ الْمَسْمَاةِ "نَقْدُ الدَّرَرِ"، وَتَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ ٦٥٥/١.

(٢) "التَّلْوِيحُ": التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ وَضْعِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى - فَصْل: قَصْرِ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ ٤٧/١.

(٣) فِي هَامِشِ "م": (قَوْلُهُ: بِأَنْ بَاعَهُ الدَّارَ بِتَمَامِهَا إِلَخ) فِيهِ: أَنَّ الدَّارَ كَالْعَبْدِ الْوَاحِدِ مُمَّا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ بِالْأَجْزَاءِ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ تَبَعاً بِالْحِصَّةِ إِلَّا أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ، فَالظَّاهِرُ: أَنَّ بَصُورَ بَيْعِ عَبْدٍ وَدَارٍ مَثَلًا اسْتَحَقَّ أَحَدَهُمَا وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِأَخْذِ الْآخَرِ بِحَصَّتِهِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: اسْتَحَقَّ بَعْضُهَا أَنَّهُ اسْتَحَقَّ بَعْضُ مَعِينٍ مِنْهَا كَبَيْتٍ مِنْ مَسَاكِينِهَا لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ جُزْءً شَائِعٌ مِنْهَا كَبَصْفِ وَرُبُّعٍ مَثَلًا حَتَّى تَكُونَ مُمَّا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ بِالْأَجْزَاءِ اهـ.

(٤) فِي "م": ((فِيمَا ذَا لَمْ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٥) انْظُرِ "الْهِدَايَةَ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢١/٣.

(٦) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ١١/٣ - ١٢.

(٧) فِي "م": ((تَعْرِيزًا)) بِالزَّي، وَهُوَ خَطَأً.

(٨) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٢/٣.

وإن لم يُكرَّر لفظ: ((بعت)) عند "أبي يوسف" و"محمد"، وهو المختار كما في "الشرنبلية"^(١) عن "البرهان". (وما لم يقبل بطل الإيجاب إن رجع الموجب قبل القبول (أو قام أحدهما).....)

كعبدتين وثوبين.

[٢٢٣٠١] (قوله: وإن لم يُكرَّر لفظ: بعت) لأنه، مُجرَّد تفصيل الثمن تعدُّ الصفة على ما هو ظاهر "الهداية" كما مر^(٢).

[٢٢٣٠٢] (قوله: وهو المختار) تقدّم^(٣) وجه ترجيحِه عن "الفتح".

مطلب: ما يُبطل الإيجاب سبعة

[٢٢٣٠٣] (قوله: بطل الإيجاب إن رجع الموجب إلخ) قال في "البحر"^(٤): ((والحاصل: أنَّ الإيجاب يبطل بما يدلُّ على الإعراض، وبرجوع أحدهما عنه، وموت أحدهما - ولذا قلنا: إنَّ خيار القبول لا يورث - وتغيُّر المبيع بقطع يَد وتخلُّل عصير، وزيادة بولادة، وهلاكه، بخلاف ما إذا كان بعد قلع عينه بأفة سماوية، أو بعد ما وهب للمبيع هبة كما في "المحيط"، وقدمنا أنَّه يبطل بهمة الثمن قبل قبوله، فأصل ما يبطله سبعة، فليحفظ)) اهـ.

[٢٢٣٠٤] (قوله: قبل القبول) وكذا معه، فلو خرج القبول ورجوع^(٥) الموجب معاً كان الرجوع أولى كما في "الخانية"^(٥)، "بحر"^(٦).

(١) "الشرنبلية": كتاب البيوع ١٤٣/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) المقولة [٢٢٢٩٣] قوله: ((لئلا يلزم تفريق الصفة)).

(٣) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٩٤.

(٤) في "م" و"آ": ((ورجع)).

(٥) "الخانية": كتاب البيوع ١٣٠/٢ - ١٣١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٨٨.

وإن لم يذهب (عن مجلسه) على الرَّاحِج، "نهر"^(١) و"ابن الكمال"،.....

(٢٢٣٥) [قوله: وإن لم يذهب عن مجلسه على الرَّاحِج] وقيل: لا يَطل ما دام في مكانه، "بحر"^(٢). وَيَطل بالقياس وإن كان لمصلحة لا معرضاً كما في "القنية"^(٣). قال في "النهر"^(٤): ((واختلاف المجلس باعتراض ما يدلُّ على الإعراض^(٥) من الاشتغال بعمل آخر كأكلي إلا إذا كان لقمة، وشرب إلا إذا كان الإناء في يده، ونوم إلا أن يكونا [ب/١٣٣/٣] جالسين، وصلاة إلا إتمام الفريضة أو شفع نفلًا، وكلام ولو لحاجة، ومشى مطلقاً^(٦) في ظاهر الرواية، حتى لو تبايعا وهما مشيان أو سيران ولو على دائرة واحدة لم يصح، واختار غير واحد ك"الطحاوي": أنه إن أجاب على فور كلامه مُتصلاً حاز، وصحَّحه في "المحيط". وقال في "الخلاصة"^(٧): لو قيل بعدما مشى خطوة أو خطوتين حاز، وفي "التمحيص"^(٨): وبه نأخذ، وفي "المحتبى": المجلس المتجدُّ أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عُقد له المجلس، أو ما هو دليل الإعراض. والسقينة كالبيت، فلا يقطع المجلس بجزائها؛ لأنهما لا يملكان إيقافها)) اهـ ملخصاً، "ط"^(٩). وفي "الجوهرة"^(١٠): ((لو كان قائماً فقعد لم يطل))، "بحر"^(١١). وكذا لو ناما جالسين، لا لو مضطجعين أو أحدهما، "فتح"^(١٢)، تأمل.

(١) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٠/أ.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٢٨٨/٥.

(٣) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يتعقد به البيع إلخ ق ٩٧/ب.

(٤) "النهر": كتاب البيع - ق ٣٦٠/أ.

(٥) في "م": ((الاعتراض)).

(٦) في هامش "م": ((قوله: ومشى مطلقاً إلخ)) أي: سواء أجابه على فور كلامه أو لا كما يدلُّ عليه ما نقله عن "الخلاصة". اهـ.

(٧) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً وفيما لا يكون ق ١٤١/أ.

(٨) لزين المشايخ البقالي، وتقدّمت ترجمته ٦٥٣/١.

(٩) "ط": كتاب البيوع ١٢/٣.

(١٠) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع ٢٢٦/١ بتصرف.

(١١) "البحر": كتاب البيع ٢٩٤/٥.

(١٢) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦١/٥.

فإنَّهُ كَمَجْلِسِ خِيَارِ الْمُخَيَّرَةِ، وَكَذَا سَائِرِ التَّمْلِيكَاتِ، "فَتْح". (وَإِذَا وُجِدَا لَزِمَ الْبَيْعُ) بِلَا خِيَارٍ إِلَّا لَعَيْبٍ أَوْ رُؤْيَةٍ خِلَافًا لـ "الشَّافِعِي" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدِيثُهُ.....

[٢٢٣٠٦] (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ كَمَجْلِسِ خِيَارِ الْمُخَيَّرَةِ) أَي: الَّتِي مَلَكَهَا زَوْجُهَا طَلَقَهَا بِقَوْلِهِ لَهَا: اخْتَارِي نَفْسَكَ، وَفِي "الْبَحْرِ"^(١) عَنِ "الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ"^(٢): ((وَيُطْلُ مَجْلِسُ الْبَيْعِ بِمَا يُطْلُ بِهِ خِيَارُ الْمُخَيَّرَةِ)) اهـ. وَهَذَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّ خِيَارَهَا يَقْتَضِرُ عَلَى مَجْلِسِهَا خَاصَّةً لَا عَلَى مَجْلِسِ الزَّوْجِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِرُ عَلَى مَجْلِسِهِمَا كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ "غَايَةِ الْبَيَانِ".

[٢٢٣٠٧] (قَوْلُهُ: وَكَذَا سَائِرِ التَّمْلِيكَاتِ، "فَتْح"^(٤)) لَمْ يَذْكُرْ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) إِلَّا خِيَارَ الْمُخَيَّرَةِ، "ط"^(٦). وَفِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((قَيَّدَ بِالْبَيْعِ لِأَنَّ الْخُلْعَ وَالْعَتَقَ عَلَى مَا لَا يُطْلُ الْإِجَابُ فِيهِ بَقِيَامِ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى؛ لَكُونَهُ يَمِينًا، وَيُطْلُ بِقِيَامِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ؛ لَكُونَهُ مُعَاوَضَةً فِي حَقِّهِمَا كَمَا فِي "النَّهَائَةِ")) اهـ. [٢٢٣٠٨] (قَوْلُهُ: خِلَافًا لـ "الشَّافِعِي") وَبِقَوْلِهِ قَالَ "أَحْمَدُ"، وَبِقَوْلِنَا قَالَ "مَالِكُ" كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٨).

[٢٢٣٠٩] (قَوْلُهُ: وَحَدِيثُهُ) أَي: الْخِيَارِ أَوْ "الشَّافِعِي"، وَقَدْ رُوِيَ بِرِوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٩)، مِنْهَا مَا فِي "الْبُخَارِيِّ" مِنْ حَدِيثِ "ابْنِ عُمَرَ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: ((الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ الْبَيْعُ خِيَارًا^(١٠)))،

(١) "البحر": كتاب البيع ٢٩٤/٥.

(٢) "الحاوي القدسي": كتاب البيوع ق ١٠٨/أ.

(٣) "البحر": كتاب البيع ٢٩٤/٥.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦١/٥.

(٥) "ط": كتاب البيوع ١٢٣/٣.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٢٩٤/٥.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٤/٥، تصريف. وزاد: ورواه البخاري أيضاً من حديث حكيم بن جزام عنه رضي الله عنه قال: ((الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا)).

(٨) أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - فَرَوَاهُ مَالِكُ فِي "الموطأ" ٦٧١/٢ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. =

= وكذلك رواه أصحاب نافع عنه غير مالك؛ أيوب وعبيد الله وابن جريج والليث بن سعد ويحيى بن سعيد الأنصاري والربيع بن صبيح والضحاك بن عثمان وإسماعيل بن أمية، كلهم عن نافع به.

وقال نافع: وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا اشترى شيئاً يُعجبه فارق صاحبه كما في رواية يحيى بن سعيد، ورواية ابن أبي عمر عن سفيان، ولَفَظُ اللَّيْث: ((إذا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يَخْتَرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَّعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ)). ونحوه رواية سفيان عن ابن جريج، ورواه هشيم عن يحيى بن سعيد - عند النسائي - بَلَفَظُ: ((الْمُتَبَايِعَانِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ)). وقال إسماعيل قال أيوب: وربما قال نافع: ((أو يقول أحدهما للآخر: اختر)). وألفاظ باقي الروايات متقاربة.

أخرجه البخاري (٢١٠٧) في البيوع - باب كم يجوز الخيار؟ (٢١٠٩) باب إذا لم يوقت الخيار، (٢١١١) باب البيعان بالخيار، (٢١١٢) باب إذا خيّر أحدهما صاحبه، ومسلم (١٥٣١) في البيوع - باب ثبوت خيار المجلس، وأبو داود (٣٤٥٤) و(٣٤٥٥) في البيوع - باب في خيار المتبايعين، والترمذي (١٢٤٥) في البيوع - باب في البيعين بالخيار، والنسائي في "المجتبى" في البيوع ٢٤٨/٧، و"الكبرى" (٦٠٥٧) و(٦٠٦٦) وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما، وابن ماجه (٢١٨١) في التحويلات - باب البيعان بالخيار، والشافعي في "المسند" ١٥٤/٢، و"الرسالة" (٨٦٣)، وأحمد في "المسند" ٥٦/١ و٤٢/٥ و٧٣ و١١٩، وابن الجارود في "المتنقى" (٦١٨)، والحُمَيْدِي (٦٥٤)، وإبراهيم بن طهمان في "مشيخته" (١٨١)، وعبد الرزاق في "المصنف" (١٤٢٦٢) و(١٤٢٦٣)، والطحاوي (١٨٦٠)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٢/٤، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩١٢) و(٤٩١٥) و(٤٩١٦)، وابن عدي في "الكامل" ١٣٣/٣ - ١٣٤، والطبري (٩١٦١) و(٩١٦٥) [النساء/٢٩]، والدارقطني ٥/٣، وأبو نعيم في "تاريخ أصفهان" ٣٥٢/٣، والبيهقي في "الكبرى" ٢٦٨/٥ - ٢٦٩.

وأخرجه الدارقطني في "السنن" ٦/٣، من طريق ابن وهب عن مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما به، ثم قال: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَالشَّيْبَانِ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَيَزِيدُ بْنُ الْهَادِ كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ)). وَرَوَى بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

أخرجه الحميدي (٦٥٥)، وأحمد ٩/٢ و٥١ و١٣٥، والبخاري (٢١١٣)، ومسلم (١٥٣١)، والنسائي في "المجتبى" ٢٥٠/٧ و٢٥١، و"الكبرى" (٦٠٦٧) - (٦٠٧٢)، وابن الجارود في "المتنقى" (٦١٧)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٢/٤، وعبد الرزاق (١٤٢٦٥)، وابن حبان (٤٩١٣)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٦٩/٥.

وأما حديث حكيم بن حزام: فرواه قتادة عن صالح أبي الخليل (ح) وهما عن أبي التياح كلاهما عن =

مَحْمُولٌ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ؛.....

"ط" (١).

[٢٢٣١٠] (قوله: مَحْمُولٌ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ) هُوَ أَنْ يَقُولَ الْآخَرُ بَعْدَ الْإِيجَابِ: لَا أَشْتَرِي، أَوْ يَرْجِعُ الْمَوْجِبُ قَبْلَ الْقَبُولِ، وَإِسْنَادُ التَّفَرُّقِ إِلَى النَّاسِ مُرَادًا بِهِ تَفَرُّقُ أَقْوَالِهِمْ كَثِيرٌ فِي الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، وَقَالَ ﷺ: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَفَتَرْتُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» (٢)،

= عبد الله بن الحارث عن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((الْبَيِّنَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا))، قَالَ هَمَامٌ: وَحَدَّثَ فِي كِتَابِي: ((مَا لَمْ يَخْتَارَا)) ثَلَاثَ مِرَارٍ ((فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا ...)).

أُخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٢١١٤)، وَمُسْلِمٌ (١٥٣٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمَجْتَبَى" ٢٤٨/٧، وَ"الكبرى" (٦٠٥٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "شرح المعاني" ١٢/٤، وَالبَيْهَقِيُّ فِي "الكبرى" ٢٦٩/٥.

قال التِّرْمِذِيُّ: وفي الباب عن أَبِي بَرْزَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَسَمُرَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

(١) "ط": كتاب البيوع ١٢/٣.

(٢) رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((افْتَرَقَتْ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتْ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً)).

أُخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٦) فِي السُّنَّةِ - باب شرح السنة، وعنه البيهقي ٢٠٨/١٠ فِي الشَّهَادَاتِ - باب ما تَرُدُّ بِهِ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٤٠) فِي الْإِيمَانِ - باب افتراق هذه الأمة، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٩٩١) فِي الْفَتَنِ - باب افتراق الأمم، وَأَحْمَدُ ٣٣٢/٢، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "السُّنَّة" (٦٦) وَ(٦٧)، وَالْمُرُوزِيُّ فِي "السُّنَّة" (٥٨)، وَأَبُو يَعْلَى (٥٩١٠) وَ(٥٩٧٨) وَ(٦١١٧)، وَابْنُ جَبَّانَ (٦٢٧٤) وَ(٦٧٣١)، وَالْحَاكِمُ ٦/١ وَ(١٢٨)، وَالْأَحْمَرِيُّ فِي "الشريعة" (٢١) وَ(٢٢)، مَنْ طَرِقَ مُخْتَلِفَةً عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ وَالْفَضْلِ بْنِ مُوسَى وَمُحَمَّدِ بْنِ بِشْرِ وَابْنِ أَبِي غَدْيٍ وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.

وقال التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ كَثُرَ فِي الْأَصُولِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعُوفُ بْنُ مَالِكٍ ؓ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ، وَقَدْ أَحْسَنَ مُسْنَمُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، وَاتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِالْفَضْلِ بْنِ مُوسَى وَهُوَ ثَبَتٌ.

وَتَعَقُّبُهُ اللَّذَهَبِيُّ بِأَنْ مُسْلِمًا لَمْ يَحْتَجَّ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو مُنْفَرِدًا بَلْ بِانْتِزَاعِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

=

= ورَوَى صفوانُ بنُ عمرو حديثي أُرْهِرُ بنُ عبدِ اللهِ الحَرَاذِيِّ عن أبي عامِرٍ عبدِ اللهِ بنِ لُحَيٍّ الهَوَازِيِّ عن مُعاويةَ بنِ أبي سُفْيَانَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَامَ فِينَا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فِينَا فَقَالَ: ((أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ اقْتَرَفُوا عَلَى نِسْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمَلَّةَ سَفْتَرُقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، اثْنَتَيْنِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ...)).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨) فِي السِّرِّ - بَابُ فِي اقْتِرَافِ هَذِهِ الْأَمَةِ، وَأَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" ١٠٢/٤، وَالمُرُوزِيُّ فِي "السُّنَّةِ" (٥٠) وَ(٥١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "السُّنَّةِ" (١) وَ(٢) وَ(٦٥) وَ(٦٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" ١٩/٨٨٤ وَ(٨٨٥)، وَيَعْقُوبُ الْقَسْوِي فِي "الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ" ٣٣١/٢، وَالأَجْرِيُّ فِي "الشَّرِيعَةِ" (٣١)، وَالحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" ١٢٨/١ - وَعنه البيهقي في "الدلائل" (٥٤١) وَ(٥٤٢)، وَالمَلِكِيُّ فِي "أَسْوَطِ الْإِقْتِدَادِ" (١٥٠)، مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ عَنْ أَبِي الْمُغِيرَةِ وَأَبِي الْيَمَانِ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، كُلُّهُمْ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.

وَأَخْلَفَهُمْ عُبَادُ بْنُ يُوسُفَ فَرَوَاهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٩٩٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "السُّنَّةِ" (٦٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" ١٨/١٢٩، وَ"مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ" (١٠٩٠) عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ وَزَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْهُ، وَأَخْطَأَ فِيهِ عُبَادُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَسَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ صَفْوَانَ وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بِإِنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه مَرْفُوعاً: ((لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ... وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً))، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: ((مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي)).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٤١)، وَالمُرُوزِيُّ فِي "السُّنَّةِ" (٥٩)، وَالأَجْرِيُّ فِي "الشَّرِيعَةِ" (٢٣)، وَ"الْأَرْبَعِينَ" (٤٧)، وَالحَاكِمُ ١٢٨/١ وَ١٢٩، مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ عَنْ سُفْيَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ أَنْعَمَ بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مَفْسَّرٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ.

وَأَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي "الضَعْفَاءِ" ٢٦٢/٢ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَثْمَانَ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ وَأَبُو أَسْمَاءَ وَعُبَادَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بِإِنْعَمَ بِهِ. وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ. وَقَدْ رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ عَلَى وَجْهِهِ مُخْتَلَفَةً؛ فَأَخْرَجَهُ الْبِزْزَارُ فِي "الْبَحْرِ الرِّجَالِ" (٢٧٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" ١٨/٩٠، وَ"مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ" (١٠٧٢)، وَابْنُ عَدِي فِي "الْكَامِلِ" ١٧/٧، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ فِي "تَارِيخِهِ" (١٧٨٣)، وَالحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" ٣/٥٤٧ وَ٤٣٠/٤، وَالحَفْظِيُّ فِي "تَارِيخِهِ" ١٣/٣٠٨، وَ"الْفَقِيهِ وَالمُتَفَقِّهِ" (٤٢٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي "الْمُدْخَلِ" (٢٠٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ" (١٦٧٣)، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ السَّجِسْتَانِيِّ وَيَحْيَى بْنِ عَثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ وَالفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَصَامُ بْنُ رُوَادٍ،

= وأبي زُرعة ويعقوب بن مفيان، كلُّهم عن نعيم بن حماد، أخبرنا عيسى بن يونس عن خريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((سَتَقْرَأُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْسِمُونَ الْأُمُورَ بَرَأْيِهِمْ يَحْرِمُونَ الْحِلَالَ وَيَحْلُونَ الْحَرَامَ)). وقال الحاكم: على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

واضطرب فيه نعيم فرواه عن ابن المبارك عن عيسى. أخرجه ابن عبد البر (١٩٩٦) و(١٩٩٧)، وابن حزم في "المحلى" ٦٢/١، و"الإحكام" ٥٠٦/٨، من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن إسماعيل الترمذي وعبيد الله بن عبد الواحد بن شريك حدثنا نعيم بن حماد حدثنا ابن المبارك حدثنا عيسى بن يونس به.

قال الخطيب ٢٠٨/١٣: وافق نعيماً على روايته هكذا عبد الله بن جعفر الرقي وسويد بن سعيد، ثم أخرجه من طريق عبد الله بن جعفر ومن طريق سويد، كلاهما عن عيسى به. وقال الذهبي في "السير" ٦٠٢/١٠: ورؤي من وجه غريب عن عمرو بن أبيه، أخرجه الخطيب ٣٠٩/١٣ من حديث عمرو بن عيسى بن يونس السبيعي عن أبيه، وأخرجه أيضاً ٣١٠/١٣، من طريق عبد الوهاب بن الضحاك عن عيسى به، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" ١٨٥/١ - وعنه الخطيب ٣١٠/١٣، من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهيب عن عمه حدثنا عيسى بن يونس عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نعيم به.

قال الخطيب: كذا قال عن صفوان بن عمرو لا عن خريز بن عثمان، وساقه على لفظ نعيم، ثم أخرجه من حديث محمد بن سلام المتبني عن عيسى بن يونس عن خريز به. ومحمد بن سلام ليس بحجة.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" ٩١/١٨ من طريق معدان بن سليم الحضرمي عن عبد الرحمن بن نجيح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نعيم عن عوف به. وزاد قلت: ومتى ذاك يا رسول الله؟ قال: ((إذا كثرت الشرط ومليك الإمام وقعدت الحملان على المناير...)) في خبر طويل يُذكر في الفتن.

وقال البيهقي في "المدخل" ص ١٨٨: نقره به نعيم بن حماد، وسرقه عنه جماعة من الضعفاء، وهو منكرو، وفي غيره من الأحاديث الصّحاح الواردة في معناه كفاية، وبالله التوفيق اهـ.

وأنهم نعيم بن حماد بوضعي، قال ابن عبد البر: هذا عند أهل العلم بالحديث غير صحيح، حملوا فيه على نعيم بن حماد، قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل: لا أصل له، وقال أبو زُرعة الدمشقي: سألت دُحيماً عنه فردّه، وقال: هذا حديث صفوان بن عمرو، [يعني حديث معاوية]، وسأل أبو زُرعة الرازي وغيره يحيى بن معين عن هذا الحديث وصيحه فأنكره، وقال: ليس له أصل، قال: فنعيم بن حماد؟ قال: نعيم ثقة، قال: كيف يُحدث ثقة بباطل، ومن أين يؤتى؟ قال: شبه له.

قال الفريابي: لما أردت الخروج إلى سويد قال لي أبو بكر الأعمش بخضرة أبي زُرعة وجمع من رؤساء أصحاب الحديث: سل سويداً عن هذا الحديث، فوقفه عليه وتثبت منه هذا الحديث، هل سمع عيسى بن يونس؟ فبحث [أي سويداً] فأملئ عليّ عيسى بن يونس، فوقفته عليه فأبى، ودار بيني وبينه كلام كثير. قال =

= أبو بكر الإسماعيلي: في قلبي من سؤيل شيء [يعني: ابن سعيد] من جهة التدليس، وما ذُكر عنه في حديث عيسى بن يونس، الذي كان يقال: تفرّد به نعيم بن حماد. قال أبو زرعة الرّازي في "الضعفاء" ص ٤٠٧: كان يُدلس حديث خريز بن عثمان.

وقال ابن عدي: وهذا إنما يُعرف بنعيم بن حماد عن عيسى بن يونس، والحديث له وأنكره عليه، فتكلم الناس فيه بجرّاه، ثم سرّقه قومٌ ضعفاءٌ ممن يُعرفون بسرقة الحديث، منهم عبد الوهاب بن الضحّاك والنضر بن طاهر وأبو غبيد الله ابن أخي ابن وهب وسويد بن سعيد الحداثي الأنباري، وأبو صالح رجل من أهل خراسان، يقال له: الحكم بن مبارك الحاسني [أو الخواشني] وكان من قُدماء أصحاب الحديث، ويُقال: إنه لا بأس به، صدوق، وثقة ابن حبان وابن منده.

وقال أيضاً: وأنكره على أبي غبيد الله عن عمه عن عيسى، وكتب أبو حاتم إليه: بلغني أنك رويت عن عمك عن عيسى بن يونس حديث عوف بن مالك رضي الله عنه: ((تفترق أمتي...))، وليس هذا من حديث عمك، ولا روى هذا عن عيسى أحدٌ غير نعيم بن حماد.

وقال عبد الغني الأزدي: كلٌّ من حدّث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فإنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث إلا أنّ يحيى بن معين لم ينسبه إلى الكذب بل كان ينسبه إلى الوهم، فأما حديث ابن وهب فليثبه من ابن أخيه لا منه؛ لأنّ الله قد رفعه عن ادّعاء مثل هذا، ولأنّ حمزة بن محمد حدّثني عن عليّك الرّازي أنّه رأى هذا الحديث ملحقاً بخط طري في قنداق من قنادق ابن وهب لما أخرجه إليه بحُمل، أي: ابن أخي ابن وهب.

أما حديث أنس: فقد أخرجه أحمد ١٢٠/٣، من طريق الماجشون عن صدقة بن يسار عن زياد بن عبد الله النميري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((إنّ بني إسرائيل افترقت على ثنتين وسبعين فرقة، وأنتم تفترون على مثلها، كلّها في النار إلا فرقة)). والنميري: ضعفه أبو حاتم وابن معين وغيره، وقال ابن عدي: إذا حدّث عنه ثقة فلا بأس بحديثه.

وأخرجه بحُمل (أسلم بن سهل) في "تاريخ واسط" ص ١٩٦- وعنه العُقيلي ٢٦٢/٢، والطبراني في "الأوسط" (٤٨٨٧) و(٧٨٤٠)، من طريق عبد الله بن سفيان الواسطي حدّثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلا فرقة واحدة، قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي)). قال الطبراني: لم يرو عن يحيى إلا عبد الله بن سفيان وياسين [الزيات]، قال أبو جعفر العُقيلي: عبد الله بن سفيان عن يحيى ابن سعيد لا يُتابع على حديثه، وليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يُعرف هذا الحديث من حديث الإفريقي.

وأخرجه ابن عدي ١٨٤/٧، والعُقيلي ٢٠١/٤، وعنه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٦٧/١، من طريق =

= موسى بن إسماعيل حدثنا معاذ بن ياسين الزيات حدثنا الأبرذ بن الأشرس عن يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله عنه قال: رسول الله ﷺ: ((تَفْتَرُقْ أُمَّتِي عَلَى سَبْعِينَ أَوْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً)) قالوا: يا رسول الله مَنْ هُمْ؟ قال: ((الرَّيَافِقَةُ، وَهُمْ الْقَدَرِيُّ)). وأخرجه ابنُ عدي ٦٥٣/٣، عن موسى بن إسماعيل أيضاً عن خلف بن ياسين عن الأبرذ بن، وقال العقيلي: معاذ بن ياسين عن الأبرذ بن الأشرس - رجل مجهول - وحديثه غيرُ محفوظ. قال ابنُ عدي: الأبرذ ليس بمعروف، وقال ابنُ خزيمة: كَذَابٌ، وقال ابنُ الجوزي: وَضَعَهُ الأبرذ، وَكَانَ وَضَاعًا كَذَابًا، وَأَخَذَهُ مِنْهُ يَاسِينَ فَقَلَبَ إِسْنَادَهُ وَخَلَطَهُ وَسَرَقَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، قَالَ فِيهِ ابْنُ خُرَيْمَةَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وأخرجه العقيلي ٢٠١/٤، وابن عدي ١٨٤/٧، من طريقِ نعيم بن حماد والحسن بن عرفة [في "خزئه" كما في "اللسان" ٥٦/٦] عن يحيى بن يمان عن ياسين الزيات عن سعد بن سعيد أني يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله عنه نحوه. قال العقيلي: هذا حديث لا يرجعُ منه إلى صحبة، ولعلَّ ياسين أخذَهُ عن أبيه أو عن أبرذ هذا، وليس لهذا الحديث أصلٌ من حديث يحيى بن سعيد ولا من حديث سعد، قال ابن عدي في ياسين: وكلُّ رواياته أو عامتها غيرُ محفوظة.

وأخرجه ابنُ الجوزي ٢٦٧/١ عن الدارقطني من طريقِ عثمان بن عفان القرشي نا حفص بن عمر الأبلخي عن مسعر عن سعد بن سعيد سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه مثله، وحفص بن عمر: قال أبو حاتم الرازي: كان كَذَابًا. وياسين: قال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي: مَتْرُوكُ الحديث، وقال البخاري: مُتَكَرِّرُ الحديث، وقال ابنُ عدي: كُلُّ رَوَايَاتِهِ أَوْ عَامَّتُهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ. قال ابنُ حجر في "اللسان" ٥٦/٦: وَلَسَهُ طُرُقٌ أُخْرَى عَنْ يَاسِينَ [الزيات] فَقَالَ تَارَةً: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَتَارَةً: عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ سَنَدًا وَمَتْنًا، وَالْمَحْفُوظُ فِي الْمَتْنِ: ((تَفْتَرُقْ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً)) قالوا: وما تلكَ الفِرْقَةُ؟ قال: ((مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي)). وهذا من أمثلة مَقْلُوبِ الْمَتْنِ انتهى، والله أعلم.

قال ابنُ الجوزي: وهذا الحديث على هذا اللَّفْظِ لَا أَصْلَ لَهُ، بَلَى ... قد رواه عن رسول الله ﷺ عليُّ ابنُ أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبو الدرداء، ومعاوية، وجابر، وأبو هريرة، وأبو أمامة، ووائل، وعوف بن مالك، وعمر بن عوف المزني رضي الله عنهم. قالوا فيه: ((وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ)).

أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤)، والبيهقي في "المختارة" (٢٤٩٩) و(٢٥٠٠)، عن هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو الأوزاعي ثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: ((أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَأَنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرُقُ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ)).

قال البوصيري في "الزوائد": إسناده صحيح ورجاله ثقات اهـ. وقد برئ الوليد بن مسلم من تدليس الإسناد والتسوية بتصريح كل راوٍ بالتحديث.

ورواه أبو المغيرة ويحيى بن عبد الله وأبو إسحاق الفزاري ومعاوية بن صالح فرووه عن الأوزاعي ثنا يزيد الرقاشي حدثني أنس قال: ذكر عند رسول الله ﷺ رجل فذكروا قوته في العمل واجتهاده في العبادة في قصة... فقال رسول الله ﷺ: ((إن هذا أول قرن خرج في أمي، لو قتله ما اختلف إنسان بعده من أمي، إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمي ستفرق على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة)) قال يزيد الرقاشي: وهي الجماعة.

أخرجه المروزي في "السنة" (٥٢) و(٥٣) عن أبي المغيرة، وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ٥٢/٣، مطولاً عن يحيى بن عبد الله عن الأوزاعي به. وأخرجه الطبري في "تفسيره" [آل عمران/١٠٣] (٧٥٧٥)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣٩١٥) واللاكنائي في "أصول الاعتقاد" (١٤٨) من طريق يعقوب الفسوي، كلهم عن معاوية بن صالح عن الأوزاعي عن يزيد سمع أنس نحوه. وزاد: فقبل لرسول الله ﷺ. وما هذه الواحدة؟ قال: فقبض يده وقال: ((الجماعة) واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)).

وأخرجه الخطيب في "الفيح والفتحة" (٤٤٠) من طريق أبي إسحاق الفزاري دون قراءة الآية.

قال أبو نعيم: ورواه عكرمة عن عمار وغيره عن يزيد نحوه. أخرجه أبو يعلى (٤٦٢١) عن عمرو بن نونس حدثنا عكرمة حدثنا يزيد الرقاشي في حوض زمزم والناس يجتمعون عليه، حدثني أنس بن مالك قال: كان رجل على عهد رسول الله ﷺ يغزو معه، وذكر من عبادته، (...) وأن رسول الله أمر بقتله فلم يقدر عليه [نحواً من حديث أبي المغيرة عن الأوزاعي عن يزيد به. وفيه: قال يزيد: فقلت لأنس: يا أبا حمزة أين الجماعة؟ فقال: مع أمرائكم، مع أمرائكم].

وأخرجه ابن عدي ١٦٦/٦ من طريق عنبسة بن عبد الواحد القرشي ثنا محمد بن يعقوب عن يزيد الرقاشي عن أنس نحوه، وفيه: قال: الجماعة جماعتكم وأمراؤكم. وأخرجه في "الفيح والفتحة" (٤٤١) من طريق أحمد بن عبد الرحمن الوهبي حدثنا عمتي أخبرني عمرو بن الحارث أن عبد الله بن عمرو أن الجصبي حدثه أن عمرو بن سعد مولى غفار حدثه أن يزيد الرقاشي حدثه أن أنس بن مالك... فذكر نحوه.

وخالف هؤلاء كلهم معمر فرواه عن يزيد الرقاشي مرسلاً، وذكر القصة بطولها، زاد: ((وأخبرها في

النار)). أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٨٦٧٤)، وابن مردويه كما "الدر المنثور"، وابن كثير [المائدة/٦٦].

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٨٦٧٥) عن معمر عن قتادة قال: سأل النبي ﷺ عبد الله بن سلام: ((على كم تفرقت بنو إسرائيل؟)) فقال: على واحدة أو اثنتين وسبعين فرقة، قال: ((وأمي أيضاً ستفرق مثلهم أو يزيدون واحدة، كلها في النار إلا واحدة)). وأخرجه الأجرى في "الشريعة" (٢٨)،

= وابن بطّة في "الإبانة" (١٨٣/٢ ب) من طريق شَبَابَة بن سَوَّار المدائني أخبرني سليمان بن طريف عن أنس بن مالك قال: رسول الله ﷺ: ((يا ابن سلامٍ على كَمْ تَفَرَّقَتْ بنو إسرائيل؟...)) فذكر مثل حديث قتادة، وسليمان بن طريف لعلّه مقلوب عن طريف بن سليمان أبي العاتكة، فهو يروي عن أنس، قال البخاري: مُنْكَرُ الحديث، وإلا فلم أعرفه.

وأخرجه الآجري في "الشرعية" (٢٥) و(٢٦) و(٢٧) من طريق أبي معشر عن يعقوب بن يزيد بن طلحة عن زيد بن أسلم عن أنس ذكر حديثاً طويلاً قال فيه... وحدثهم رسول الله ﷺ عن الأمم فقال: ((تَفَرَّقَتْ أُمَّةُ موسى على إحدى وسبعين ملةً سبعون ملةً منها في النار وواحدة في الجنة، وتَفَرَّقَتْ أُمَّةُ عيسى على اثنتين وسبعين ملةً إحدى وسبعون ملةً منها في النار، وواحدة في الجنة))، وقال رسول الله ﷺ: ((وتعلو أمّتي على الفِرقَتَيْنِ جميعاً يَمْلِكُ واحدةٌ اثنتان وسبعون ملةً منها في النار وواحدة في الجنة))، قالوا: مَنْ هم يا رسول الله؟ قال: ((الجماعة)). قال يعقوب: فكان عليّ إذا حَدَّثَ بهذا الحديث عن رسول الله ﷺ تلا فيه قرآناً ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾. أبو معشر: نَحِيحُ بن عبد الله السُّنْدِي ضَعَفَهُ ابنُ معينُ والبُخَارِيُّ والنَّسَائِيُّ وأبو داود وغيرهم.

وأخرجه أبو يعلى (٣٩٣٨) و(٣٩٤٤)، وابن عدي ٣٢٢/٦، والآجري في "الشرعية" (٢٩) من طريق سُؤْدَيْ بن سعيد ومحمد بن بحر عن مُبارك بن سُحَيْم بن عبد الله الثُّبَانِي ثنا عبد العزيز عن أنس عن النبي ﷺ نحوه، إلا أنه قال: ((إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ)). ومُبارك: قال البخاري: مُنْكَرُ الحديث، وقال ابن عدي: لا أعلم يرويهِ إلا عن عبد العزيز وكان مولاه.

وأخرجه أحمد ١٤٥/٣ من طريق ابن لهيعة حدثنا خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس... وفيه: ((تَهْلِكُ إحدى وسبعون فرقةً وتَخْلُصُ فرقةً))، قالوا: يا رسول الله! ومن تلك الفرقة؟ قال: ((الجماعة، الجماعة)). ابن لهيعة: سَيِّئُ الحِفْظِ، وسعيد لم يسمَعْ من أنس.

ورواه كثيرٌ من مروان الغلسطيني عن عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي حدثني أبو الدرداء وأبو أمامة ووائله وأنس قالوا: خَرَجَ إلينا رسول الله ﷺ وَنَحْنُ نَتَمَارَى في شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ ... في حديثٍ طَوِيلٍ في النِّهْيِ عَنِ الْمِرَاءِ... وفيه: ((ذَرُوا الْمِرَاءَ فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ اقْتَرَقُوا...)) قالوا: وما السَّوَادُ الْأَعْظَمُ؟ قال: ((من كان على ما أنا عليه وأصحابي، ولم يُمارِ في دين الله، ولم يُكفر أحدًا من أهل التَّوْحِيدِ بِذَنْبٍ)). أخرجه الطُّبراني في "الكبير" (٧٦٥٩)، وابن حبان في "المجروحين" ٢٢٦/٢، والآجري (١١٧). وكثير: ضَعَفَهُ ابنُ معينُ، وقال ابنُ حبان: مُنْكَرُ الحديث لا يَجُوزُ الاحتِجَاجُ بِهِ وَلَا الرِّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّعْشِيرِ. وعبد الله بن يزيد: قال أحمد: أحاديثه موضوعة. وقال الجوزقاني: أحاديثه مُنْكَرَةٌ.

ورواه جماعة عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً نحو حديث أنس.

= أخرجه الطُّبراني في "الأوسط" (٧٢٠٢) من طريق معمر بن سهل عن أبي علي الحنفي ثنا سلم بن زُرَيْرٍ ثنا

= أبو غالب بلفظه. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٠٥٤) عن سعيد بن سليمان عن سلم به. وأخرجه المروزي في "السنة" (٥٦) من طريق داود بن الفرات حدثني أبو غالب بلفظه. وزاد: قد تعلم ما في السواد الأعظم!! وذلك في خلافة عبد الملك بن مروان. فقال: والله إنني لكاره لأعمالهم، ولكن عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم، والسَّمْع والطاعة خيرٌ مِنَ الفُجور والمعصية.

وأخرجه المروزي في "السنة" (٥٥) عن قطن أبي الهيثم عن أبي غالب به. وأخرجه الطبراني (٨٠٥٥) عن النضر بن شميل عن قطن به، لكن باختصار. وأخرجه ابن أبي شيبة ٧٣١/٨، وعنه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٨) عن قطن أبي مَرْي عن أبي غالب نحوه. وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" كما في "بغية الباحث" (٧٠٤) من طريق أبي جعفر عن أبي غالب به. وأبو جعفر هو الرّازي وفيه ضعف. وأخرجه الحارث (٧٠٥)، والطبراني (٨٠٥١) و(٨٠٥٢) عن عمرو بن قيس الملائي عن داود بن السليل عن أبي غالب نحوه. وأخرجه البيهقي في "الكبرى" ١٨٨/٨، من طريق محمد بن أبي بكر ثنا حماد، هو ابن زيد، عن أبي غالب نحوه، وفيه قصة قتل الخوارج بالشّام. وكذلك أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٠٣٥) من طريق محمد بن عبيد بن جساب عن حماد به. وأخرجه الطبراني (٨٠٣٤) من طريق طلوت بن عباد وأحمد بن يحيى بن حميد الطويل، كلاهما عن حماد بن سلمة نحوه.

وأخرجه الطبراني (٨٠٦٥) من طريق قريش بن حيان عنه. وكذلك رواه معمر عن أبي غالب فذكر القصة دون رواية: ((سُتَفَرَّقَ أُمِّي...)) أخرجه عبد الرزاق (١٨٦٦٣)، وعنه أحمد ٢٥٣/٥، والطبراني (٨٠٣٣) وغيرهم دون هذه الزيادة. وقد اشتهر هذا الحديث من طرق كثيرة عن أبي غالب.

وأخرجه المروزي في "السنة" (٥٧)، وعبد بن حميد (١٤٨)، والبيهقي في "البحر الرّخّار" (١١٩٩)، والذّورقي في "مسند سعد" (٨٦)، والآجري في "الشرعية" (٣٠) من طريق أبي بكر بن عياش عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن عبيدة عن عائشة بنت سعد عن أبيها سعد رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: ((افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملّة، ولن تذهب الليالي ولا الأيام حتى تفرّق أمتي على مثلها - أو قال: عن مثل ذلك - وكلّ فرقة منها في النار إلا واحدة وهي الجماعة))، قال البيهقي: وهذا لا تعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا تعلمه يروى عن عبد الله بن عبيدة عن عائشة عن أبيها إلا هذا الحديث.

وأخرجه المروزي في "السنة" (٦٠) من طريق أبي صخر حميد بن زياد المدني عن أبي معاوية التّجّلي، ويقال: إنّه عمّار الدّهني، لا بأس به، عن سعيد بن جبير عن أبي الصّهباء البكري - وهو صهيب وثقه أبو زرعة - عن علي بن أبي طالب عليه السلام: ((أنّه سألت علماء اليهود والنصارى: على كم افترقت بنو إسرائيل اليهود؟ فكذبوا، فقال: ((لقد كذبت، لقد افترقت على إحدى وسبعين فرقة)) - وكذلك قال للنصارى مثله، فكذبوا، فقال: ((على اثنتين وسبعين فرقة كلّها في النار إلا فرقة...)) ثم قال: ((أما نحن فيقول الله: ﴿وَمِمَّنْ حَلَفْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْلَمُونَ﴾ وهي التي تنحوا من هذه الأُمّة)).

وأخرجه أبو الشيخ كما في "الدرر المنثور" [الأعراف/١٨١] عن علي نحوه. وأخرجه المروزي (٦١) من طريق =

= العلاء بن المسيب عن شريك البرجمي حدثني زاذان أبو عمر قال: قال علي: ((يا أبا عمر أتدري على كم افترقت اليهود؟)) قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: على إحدى وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة، ثم قال: ((تفرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة)). وشريك: سكّته عنه البخاري في "التاريخ" ٢٤٠/٤، وابن أبي حاتم ٣٦٥/٤.

ورواه محمد بن سقفة عن أبي الطفيل عن علي قال: ((تفرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، شرها فرقة تتجمل حيناً وتنفارق أمرنا)). أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "الحلية" ٨/٥ من طريق إبراهيم بن حسن الثعلبي عن عبد الله بن بكير عن محمد بن سقفة به. ثم قال: ورواه أبو نعيم عن عبد الله بن بكير نحوه، ورواه محمد بن سلمة عن محمد بن عبد الله الفزاري عن محمد بن سقفة. قال الدارقطني في "العلل" ١٨٨/٤ و"الأفراد" كما في "أطراف الغرائب" ٥٢/ب: وقال أبو معاوية الضري عن محمد بن سقفة عن حبيب بن أبي ثابت مرسلاً عن علي، ورواه نعيم بن يحيى السعدي الكوفي [ثقة له كتاب مصنف في القراءات، وله عن يسعير نسخة] عن محمد بن سقفة قال: قال علي: ولم يذكر بينهما أحداً.

وروى الصنعق بن حزن عن عقيل بن يحيى الجعدي عن أبي إسحاق الهمداني عن سويد بن غفلة عن ابن مسعود قال: دخلت على رسول الله ﷺ فقال: ((يا ابن مسعود!)) قلت: ثبيل يا رسول الله، قال: ((أتدري أي الناس أعلم؟)) قلت: الله ورسوله أعلم، قال: ((فإن أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس وإن كان مقصراً في العمل، واختلف من كان قلياً انتن وسبعين فرقة نحا فيها ثلاثة وصل سائرهم...)).

أخرجه المروزي في "السنة" (٥٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠)، وأبو داود الطيالسي (٣٧٨) [مختصراً]، والطبري [الحديد/٢٧] (٣٦٧٧)، والشاشي في "مسنده" (٧٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٤٤٦)، والطبراني في "الكبير" (١٠٣١) و"الأوسط" (٤٤٧٩)، و"الصغير" (٦٢٤)، والحاكم ٤٨٠/٢، وأبو نعيم في "الحلية" ١٧١/٤، والبيهقي في "الشعب" (٤٩٠٩) و(٩٥١٠)، قال الطبراني: لم يروه عن أبي إسحاق إلا عقيل الجعدي، تفرّد به الصنعق بن حزن.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث سويد وأبي إسحاق تفرّد به عقيل الجعدي. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعبه الذهبي بقوله: ليس بصحيح، فإن الصنعق وإن كان موثقاً فإن شيعه منكراً الحديث، قاله البخاري.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" ١٦٢/٢: قال أبو داود [الطيالسي] وهو حرب الجعدي والناس يقولون: عقيل، سألت أبي عن ذلك فقال: هذا خطأ، إنما هو الصنعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق، وليس لحرب معنى، ونفس الحديث منكراً لا يشبه حديث أبي إسحاق، ويشبه أن يكون عقيل هذا أعرباً والصنعق: لا بأس به. وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.

ورواه هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم أخبرني بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله [بن مسعود] نحوه. أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠٣٥٧)، وابن أبي حاتم كما في "تفسير" =

إِذِ الْأَحْوَالُ ثَلَاثَةٌ: قَبْلَ قَوْلِهِمَا، وَبَعْدَهُ، وَبَعْدَ أَحَدِهِمَا.....

"فتح" (١).

[٢٢٣١١] (قوله: إِذِ الْأَحْوَالُ ثَلَاثَةٌ إلخ) لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَبَايَعِينَ الْمُشْتَغِلِينَ بِأَمْرِ الْبَيْعِ لَا مَنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا وَانْقَضَى؛ لِأَنَّهُ مَجَازَةٌ^(٢)، وَالتُّشَاغِلَانِ - يَعْنِي: الْمُتَسَاوِمِينَ - يَصْدُقُ عِنْدَ إِيْجَابِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ قَبُولِ الْآخَرِ أَنَّهُمَا مُتَبَايَعَانِ فَيَكُونُ ذَلِكَ هُوَ الْمَرَادُ، وَهَذَا هُوَ خِيَارُ الْقَبُولِ، وَهَذَا حَمَلٌ "إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِي" (٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا يُقَالُ: هَذَا أَيْضاً مَجَازٌ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ قَبْلَ قَبُولِ الْآخَرِ بَائِعٌ وَاحِدٌ لَا مُتَبَايَعَانِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَصْدُقُ الْحَقِيقَةُ فِيهَا بَعْضُ مِنْ مَعْنَى اللَّفْظِ، وَلَأَنَّا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: زَيْدٌ وَعَمْرُو هُنَاكَ يَتَبَايَعَانِ عَلَى وَجْهِ التَّبَادُرِ أَنَّهُمَا^(٤)

= ابن كثير [الحديث/٢٧]، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧١)، قال الهيثمي في "المجمع" ٢٦٠/٧: رجاله رجال الصَّحِيحِ غيرُ بُكَيْرٍ، وَوُثِقَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٣/١٧)، وَالْحَاكِمُ ١٢٩/١ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ ثَنَا كَثِيرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْزُوقِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ جَبْرِيلُ بِالْوَحْيِ... [وَفِيهِ قِصَّةٌ] ثُمَّ قَالَ: ((جَاءَكُمْ جَبْرِيلُ يَتَعَاهَدُ دِينَكُمْ، لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبِيرًا...))، ثُمَّ قَالَ: ((إِلَّا أَنِّي بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقْتُ عَلَى مُوسَى سَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا ضَالَّةٌ إِلَّا وَاحِدَةً، الْإِسْلَامُ وَجَمَاعَتُهُمْ...)). وَكَثِيرٌ: ضَعِيفٌ تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ، وَحَسَنٌ لَهُ التَّرْمِذِيُّ، قَالَ الْحَاكِمُ: وَكَثِيرٌ لَا يَقُومُ بِوَحْدَةٍ.

وَأَخْرَجَهُ الرَّافِعِيُّ فِي "التَّلْوِينِ" ٢٦٩/٢ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زُبَيْلَةَ ثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى عَنْ الْهَثْدَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَحْيٍ الْفَرَارِيِّ عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ نَحْوَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا ابْنُ زُبَيْلَةَ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ إِيَّاهُ. بَلْ هُوَ مَرْوُكٌ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٦/٥.

(٢) في "ب" و"م": ((مجاز)).

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٤٢٧١) عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْمَغِيرَةِ قَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَرَى الْبَيْعَ جَائِزًا بِالْكَلَامِ إِذَا تَبَايَعَا وَإِنْ لَمْ يَفْرَقَا.

(٤) في "م": ((وَلَا تَهْمَا))، وَهُوَ خَطَأٌ، وَفِي "الْأَصْلِ" وَ"ت" وَ"ك" وَ"ب": ((عَلَى وَجْهِ التَّبَادُرِ إِلَّا أَنَّهُمَا...)) بَرِيذَةٌ ((إِلَّا))، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصُّوَابُ حَذْفُهَا كَمَا هِيَ عِبَارَةٌ "الْفَتْحُ" وَ"ط"، وَأَمَّا يَصُحُّ السِّيَاقُ بِوُجُودِ ((إِلَّا)) لَوْ سَبَقَ الْفِعْلُ بَادِئَةً نَفِي، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ((وَلَا نَا لِنَفْهَمُ... إِلَّا تَهْمَا... إلخ))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مَصْحُوحًا "ب" وَ"م".

وإِطْلَاقُ الْمُتَبَايِعِينَ فِي الْأَوَّلِ مَجَازُ الْأَوَّلِ،.....

مُسْتَعْلَانٍ بِأَمْرِ الْبَيْعِ مُتَرَاوِضَانِ^(١) فِيهِ، فَلْيَكُنْ هُوَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقِيِّ مُتَعَيِّنٌ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ لِنَفْيِ تَوَهُّمِ أَنَّهُمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ وَتَرَاضَا عَلَيْهِ، ثُمَّ أَوْجَبَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ يَلْزَمُ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ أَصْلًا؛ لِلاتِّفَاقِ وَالتَّرَاضِي السَّابِقِ، عَلَى أَنَّ السَّمْعَ وَالْقِيَاسَ مُعْضِدَانِ لِلْمَذْهَبِ، أَمَّا السَّمْعُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة: ١٧]، وَهَذَا عَقْدٌ قَبْلَ التَّخْيِيرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْكَرَةً عَنْ تَرَضٍ بَيْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وَبَعْدَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ تَصَدَّقَ تَبَارَةً عَنْ تَرَضٍ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى التَّخْيِيرِ، فَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى أَكْلَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ التَّخْيِيرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أَمَرَ بِالْتَّرَفُقِ بِالشَّهَادَةِ حَتَّى لَا يَقَعَ التَّجَادُحُ، وَالْبَيْعُ يَصْدُقُ قَبْلَ الْخِيَارِ بَعْدَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، فَلَوْ ثَبَتَ الْخِيَارُ وَعُدِمَ الزُّرُومُ قَبْلَهُ كَانَ إِطْلَاقًا لِهَذِهِ النُّصُوصِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَعَلَى النِّكَاحِ وَالْخَلْعِ وَالْعِتْقِ وَالْكِتَابَةِ، كُلٌّ مِنْهَا^(٢) عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يَتِمُّ بِهَا خِيَارُ الْمَجْلِسِ، مُتَجَرِّدُ اللَّفْظِ الدَّالُّ عَلَى الرِّضَا، فَكَذَا الْبَيْعُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْمَنْحِ"^(٣) وَ"الْفَتْحِ"^(٤)، "ط"^(٥).

[٢٢٣١٢] (قَوْلُهُ: مَجَازُ الْأَوَّلِ) أَي: بِاعْتِبَارِ مَا تَوَوَّلُ^(٦) إِلَيْهِ عَاقِبَتُهُ، [١/١٤٣/٣] "ط"^(٧) عَنْ

(١) فِي "م": ((مُتَرَاوِضَانِ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي "الْأَصْل" وَ"ت": ((مِنْهُمَا)).

(٣) انْظُرْ "الْمَنْحَ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢/٢٢٠.

(٤) انْظُرْ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٥/٤٦٥.

(٥) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣/١٢.

(٦) فِي "الْأَصْل" وَ"أ" وَ"ك" وَ"ب": ((يَوَوَّلُ)) بِالْيَاءِ.

(٧) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣/١٢.

وفي الثاني مجازُ الكون، وفي الثالث حقيقةٌ فيُحمَلُ عليه.

(وشَرِطَ لصِحَّتِهِ مَعْرِفَةَ قَدْرِ مَبِيعٍ وَثَمَنِ)

"المنح" (١) مثل: ﴿إِنِّي أَرَدْتُ أَنْعَصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

(٢٢٣١٣) (قوله: مجازُ الكون) أي: باعتبار ما كان عليه من قبلُ مثل: ﴿وَأَتَوْنَا أَلْيَنَتَيْنِ﴾

أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢].

(٢٢٣١٤) (قوله: وشَرِطَ لصِحَّتِهِ مَعْرِفَةَ قَدْرِ مَبِيعٍ وَثَمَنِ) كَكُرَّ حِنْطَةً وَخَمْسَةَ دَرَاهِمَ (٢)

أو أكرار حِنْطَةٍ، فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولاً (٣)، أي: جهالة فاحشة، فإنه لا يصح، وقيدنا بالفاحشة لما قالوه: لو باعَهُ جَمِيعٌ ما في هذه القرية أو هذه الدار، والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح؛ لفحش الجهالة، أمّا لو باعَهُ جَمِيعٌ ما في هذا البيت أو الصندوق أو الجوالق فإنه يصح؛ لأنَّ الجهالة يسيرة، قال في "القنية" (٤): ((إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِيمِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَدُونِ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْمَبِيعِ، كَمَنْ أَقْرَأَ فِي يَدِهِ مَسَاعٍ فَلَانَ غَضَبًا أَوْ وَدِيعَةً ثُمَّ اشْتَرَاهُ جَارَ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مِقْدَارَهُ)) اهـ. ومعرفة الحدود تغني عن معرفة المقدار، ففي "البرازية" (٥): ((بَاعَهُ أَرْضًا وَذَكَرَ حُدُودَهَا لَا ذَرْعًا طُولًا وَعَرْضًا جَارَ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحُدُودَ وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْمُشْتَرِي إِذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا تَحَاذُّ))، وفيها (٥): ((جَهْلُ الْبَائِعِ مَعْرِفَةَ الْمَبِيعِ لَا يَمْنَعُ،

(١) "المنح": كتاب البيوع ٢/٢، لكن ليس فيها: ((إليه عاقبته)).

(٢) الكر: مكيال لأهل العراق، وهو (٧٢٠) صاعاً. فالمكيال عند الحنفية: (٧٢٠ × ٣ = ٢٣٤٠) كيلو غرام، وعند

الجمهور: (٧٢٠ × ٢ = ١٤٦٨) كيلو غرام.

والدرهم عند الحنفية: (٣، ١٢٥) غراماً، وعند الجمهور: (٢، ٩٧٥) غراماً تقريباً. انظر "المكاييل والموازين

الشريعة" للدكتور علي جمعة محمد ص ٤٢، ١٩.

(٣) في هامش "الأصل": ((جهالة القدر ليس المراد بالقدر ما قالوا في الرِّبَا بَلْ هُنَا أَعْمُ مِنْهُ، لِأَنَّ الْمَبِيعَ قَدْ يَكُونُ نَحْوَ الْعَبْدِ وَالذَّائِقِ، فَأَمْرًا بِالْقَدْرِ مَا يُحْصَصُ عَنْهُ أَنْظَارُهُ، "نهر") اهـ. وانظر "حاشية منحة الخالق" ٢٩٤/٥.

(٤) "القنية": كتاب البيوع - باب جهالة المبيع والتمن الخ ق ١٠١/ب ينصرف.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ٣٧٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(وَوَصَفُ ثَمَنِ).....

وَجَهْلُ الْمُشْتَرِي يَمْنَعُ)) اهـ.

وعلى هذا تفرَّع ما في "القنية"^(١): ((لك في يدي أرض خربة لا تساوي شيئاً في موضع كذا، فبعتها مني بسبعة دراهم، فقال: بعثها ولم يعرفها البائع، وهي تساوي أكثر من ذلك جاز، ولم يكن ذلك بيع المجهول؛ لأنه لما قال: لك في يدي أرض صار كأنه قال: أرض كذا))، وفي "المجمع": ((لو باعه نصيبه من دار فعلم العاقلين شرط، - أي: عند الإمام -، ويحيزه - أي: أبو يوسف - مطلقاً، وشرط - أي: محمد - علم المشتري وحده))، وفي "الخانية"^(٢): ((اشترى كذا كذا قرية من ماء الفرات، قال أبو يوسف: إن كانت القرية بعينها جاز لمكان التعامل، وكذا الرأوية والجره، وهذا استحسان، وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها، وهو قول الإمام))^(٣)، وخرج أيضاً ما لو كان الثمن مجهولاً^(٤) كالبيع بقيمته، أو برأس ماله، أو بما اشتراه، أو بمثل ما اشتراه فلان، فإن علم المشتري بالقدر في المجلس جاز، ومنه أيضاً ما لو باعه بمثل ما يبيع الناس إلا أن يكون شيئاً لا يتفاوت، "نهر"^(٥).

[٢٣١٥] (قوله: ووصف ثمن) لأنه إذا كان مجهول الوصف تحقق المازعة، فالمشتري

يريد دفع الأذن، والبائع يطلب الأرفع، فلا يحصل مقصود شرعية العقد، "نهر"^(٥).

(قوله: وجهل المشتري يمنع) فرَّع في "الخيرية" على هذا عدم صحة البيع في كرم به أشجاره ملك متوعدة، وأشجار وقف كذلك، باع مالك الأشجار جميع أشجاره ولم يميزها، ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب جهالة المبيع والثمن إلخ ق ١٠١/ب باختصار.

❖ قوله: ((جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول)) قال "الخير الرملي": لم يذكر خيار الغبن للبائع، ولا شك أن له ذلك على ما عليه الفتوى حيث كان الغبن فاحشاً للتغريب، وقد أفتيت به في مثل ذلك مراراً، والله سبحانه أعلم. قلت: وبه صرح في "الحاوي اهـ منه.

(٢) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٣٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) هنا ينتهي النقل عن "الخانية".

(٤) في هامش "الأصل": ((استظهر "الرملي" أن جهالة الثمن فاحشة أو غيرها مفسدة)) اهـ.

(٥) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٠/ب.

(تنبية)

ظاهرُ كلامِهِ كـ "الْكَنْزِ"^(١) يُعْطَى أَنَّ مَعْرِفَةَ وَصْفِ الْمُبِيعِ غَيْرُ شَرْطٍ، وَقَدْ نَفَى اشْتِرَاطُهُ فِي "الْبِدَائِعِ"^(٢) فِي الْمُبِيعِ وَالْثَّمَنِ، وَظَاهِرُ "الْفَتْحِ" إِبْتِائُهُ فِيهِمَا، وَوَقَّعَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) بِحَمَلٍ مَا فِي "الْبِدَائِعِ" عَلَى الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَكَانِهِ، وَمَا فِي "الْفَتْحِ" عَلَى غَيْرِهِ، لَكِنْ حَقَّقَ فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((أَنَّ مَا فَهِمَهُ مِنْ "الْفَتْحِ" وَهَمَّ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ كَلَامَ "الْفَتْحِ"^(٥) فِي الثَّمَنِ فَقَطْ)).

قُلْتُ: وَظَاهِرُهُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ فِي الْمُبِيعِ وَالْثَّمَنِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ الْوَصْفِ فِيهِمَا، وَلِلْعَلَّامَةِ "الشُّرْبُلَالِي" رِسَالَةً سَمَّاها "نَفِيسَ الْمُتَجَرِّ بِشِرَاءِ الدُّرَرِ"^(٦)، حَقَّقَ فِيهَا: ((أَنَّ الْمُبِيعَ الْمُسَمَّى جِنْسَهُ لَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى بَيَانِ قَدْرِهِ وَلَا وَصْفِهِ وَلَوْ غَيْرَ مُشَارٍ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَكَانِهِ؛ لِأَنَّ الْجِهَالََةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّحَّةِ تَنْفِي بُشُوتِ خِيَارِ الرُّوْيَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ يَرُدُّهُ؛ فَلَمْ تَكُنِ الْجِهَالََةُ مُفْضِيَةً إِلَى الْمُنَازَعَةِ))، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِفُرُوعٍ صَحَّحُوا فِيهَا الْبَيْعَ بِدُونِ بَيَانِ قَدْرٍ وَلَا وَصْفٍ، مِنْهَا مَا قَدَّمْنَاهُ^(٧)

(قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ الْوَصْفِ فِيهِمَا) كَلَامُ "النَّهْرِ" السَّابِقِ إِنَّمَا يُفِيدُ الْخِلَافَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَصْفِ فِي الثَّمَنِ لَا الْمُبِيعِ.

(١) انظر "شرح المعني على الكنز": كتاب البيوع ٣/٢.

(٢) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما شرائط الصحة إلخ ١٦٣/٥.

(٣) "البحر": كتاب البيع ٢٩٤/٥.

(٤) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٠/ب.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٧/٥.

(٦) ذكرها البغدادى في "إيضاح المكنون" ٦٧٣/٢.

(٧) المقولة [٢٢٣١٤] قَوْلُهُ: ((وَشَرْطُ لَصِحَّتِهِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ مَبِيعٍ وَثَمَنِ)).

مِنْ صِحَّةٍ^(١) يَبِيعُ جَمِيعَ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَوْ الصُّنْدُوقِ، وَشِرَاءِ مَا فِي يَدِهِ مِنْ غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ، وَيَبِيعُ الْأَرْضَ مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ حُدُودِهَا، وَشِرَاءِ الْأَرْضِ الْخَرِبَةَ الْمَارَّةَ^(٢) عَنْ "الْقُنْيَةِ"، وَمِنْهَا مَا قَالُوا: لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ عَبْدِي وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا عَبْدٌ وَاحِدٌ صَحَّ، بِخِلَافِ: بَعْتُكَ عَبْدًا بَدُونِ إِضَافَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ، وَمِنْهَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ كُرًّا مِنْ الْخِنْطَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ الْكُرِّ فِي مِلْكِهِ بَطْلًا، وَلَوْ بَعْضُهُ فِي مِلْكِهِ بَطْلًا فِي الْمَعْدُومِ، وَفَسَدَ فِي الْمَوْجُودِ، وَلَوْ كُلُّهُ فِي مِلْكِهِ لَكُنْ فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ مِنْ نَوْعَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ لَا يَجُوزُ، وَلَوْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ حَازَ وَإِنْ لَمْ يُضِفِ الْبَيْعُ إِلَى تِلْكَ الْخِنْطَةِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ ١٣/١/٣/٢١ مَا فِي كُمِّي فَعَامَّتُهُمْ عَلَى الْجَوَازِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى غَدَمِهِ، وَأَوَّلُ قَوْلٍ "الْكَنْزُ"^(٣): ((وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وَوَصْفِ ثَمَنِ)) بَأَنَّ لَفْظَ ((قَدْرٍ)) غَيْرُ مُنَوَّنٍ مُضَافًا لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الثَّمَنِ مِثْلُ قَوْلِ الْعَرَبِ: بَعْتُكَ بِنَصْفِ وَرُبْعِ دِرْهَمٍ.

قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِذِكْرِ الْجَنَسِ عَنْ ذِكْرِ الْقَدْرِ وَالْوَصْفِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْبَيْعِ فِي نَحْوِ: بَعْتُكَ حَنْطَةً بِدِرْهَمٍ، وَلَا قَائِلَ بِهِ، وَمِثْلُهُ: بَعْتُكَ عَبْدًا أَوْ دَارًا، وَمَا قَالَهُ^(٤) مِنْ انْتِفَاءِ

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: مِنْهَا مَا قَدَّمَاهُ مِنْ صِحَّةِ الْخِ)) فِيهِ: أَنَّ الْجَهَالََةَ فِي بَيْعِ مَا فِي الْبَيْتِ أَوْ الصُّنْدُوقِ بِسِرَّةٍ لَا تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، وَالْمَقْصُودُ إِثْبَاتُ جَهَالَةِ فَاجِئَةٍ، وَقَوْلُهُ: ((وَشِرَاءِ مَا فِي يَدِهِ مِنْ غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ))، هَذَا أَيْضًا لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا لِلْمُدَّعَى؛ لِأَنَّ الْجَهَالََةَ فِيهِ لَمْ تُعْتَبَرْ؛ لِغَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلَمِ، وَالْمُدَّعَى وَجُودَ جَهَالَةِ فِيمَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلَمِ، عَلَى أَنَّ الْجَهَالََةَ الْمَقْضِيَةَ إِلَى الْمُنَازَعَةِ إِنَّمَا هِيَ جَهَالَةُ الْمُشْتَرِي قَدْرَ الْمَبِيعِ، وَلَيْسَتْ مَوْجُودَةً هُنَا حَيْثُ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ، وَقَوْلُهُ: ((وَيَبِيعُ الْأَرْضَ مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ حُدُودِهَا))، فِيهِ: أَيْضًا أَنَّ الْقَدْرَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُقَدَّرَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْعَقَارَاتِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهَا الشَّرْعُ سِوَى التَّحْدِيدِ، وَقَدْ وَجَدَ، وَبِالْجُمْلَةِ: إِذَا تَأَمَّلْتَ جَمِيعَ مَا سَاقَهُ خَرَجَ جَمِيعُهُ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى مُدَّعَاهُ. اهـ.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٢٣١٤] قَوْلُهُ: ((وَشُرْطُ لَصِحَّتِهِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ مَبِيعٍ وَثَمَنِ)).

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع ٣/٢.

(٤) فِي "م": ((وَمَا قَالَهُ)) بِالنَّاءِ، وَهُوَ خَطَأً.

الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع؛ فبقي الجهالة المفضية إلى المنازعة، وكذا قد يطل خيار الرؤية قبلها بنحو بيع أو رهن لما اشتراه كما سيأتي^(١) نيانه في بابها، ولذا قال "المصنف"^(٢) هناك: ((صح البيع^(٣)) والشراء لما لم يراه، والإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز)) اهـ. فأفاد أن انتفاء الجهالة بهذه الإشارة شرط جواز أصل البيع؛ ليثبت بعده خيار الرؤية، نعم صحح بعضهم الجواز بدون الإشارة^(٤) المذكورة، لكنه محمول على ما إذا حصل انتفاء الجهالة بدونها، ولذا قال في "النهاية" هناك: ((صح شراء ما لم يره، يعني: ^(٥) شيئاً مسمى موصوفاً أو مشاراً إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم)) اهـ. وقال في "العناية"^(٦): ((قال صاحب الأسرار"^(٧): لأن كلاً منا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان البيع جائزاً)) اهـ. وفي "حاوي الزاهد"^(٨): ((بأع حنطة قدر معلوماً ولم يعينها لا بالإشارة ولا بالوصف لا يصح)) اهـ.

هذا، والذي يظهر من كلامهم تفرعاً وتعليلاً أن المراد بمعرفة القدر والوصف ما ينفي الجهالة الفاحشة، وذلك بما يخص المبيع عن أنظاره، وذلك بالإشارة إليه لو حاضراً في مجلس العقد، وإلا فبيان مقداره مع بيان وصفه لو من المقدرات ك: بعثك كراً حنطة بلدية مثلاً بشرط كونه في ملكه، أو ببيان مكانه الخاص ك: بعثك ما في هذا البيت أو ما في كمي، أو بإضافته إلى البائع ك: بعثك عبدي ولا عبداً لغيره، أو ببيان حدود أرض، ففي كل ذلك تنتمي الجهالة الفاحشة عن المبيع، وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع؛ لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية؛

(١) المقولة [٢٢٨٣٨] قوله: ((وهو ميطل خيار الشرط)).

(٢) ص ٣٤٤ - "در".

(٣) في "م": ((لبيع))، دون ألف، وهو خطأ.

(٤) في "م": ((لإشارة))، وهو خطأ.

(٥) في "م": ((يعني))، وهو خطأ.

(٦) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥/٣٠ (هامش "فتح القدير").

(٧) "الأسرار" لأبي زيد اللطوسي (ت ٤٨٣هـ)، وتقدم ترجمته ٣٥٥/١.

كَمِصْرِيٌّ* أَوْ دِمَشْقِيٌّ* (غَيْرِ مُشَارٍ إِلَيْهِ، (لَا) يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي (مُشَارٍ إِلَيْهِ).....

فَإِنَّ خِيَارَ الرُّوْيَةِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ صِحَّةِ الْبَيْعِ لِرَفْعِ بَلْكَ الْجَهَالَةِ الْيَسِيرَةِ، لَا لِرَفْعِ الْفَاجِئَةِ الْمُنَافِيَةِ لِصِحَّتِهِ، فَاعْتَنِمَ تَحْقِيقَ هَذَا الْمَقَامِ بِمَا يَرْفَعُ الظُّنُونُ وَالْأَوْهَامَ، وَيَنْدَفِعُ بِهِ التَّنَاقُضُ وَاللُّوْمُ عَنْ عِبَارَاتِ الْقَوْمِ.

[٢٢٣١٦] (قوله: كَمِصْرِيٌّ أَوْ دِمَشْقِيٌّ) وَنَظِيرُهُ: إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مِنْ غَيْرِ التَّقْوِدِ كَالْحَنْطَةِ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ قَدْرِهَا وَوَصْفِهَا كَكُرِّ حَنْطَةٍ بِحَيْرِيَّةٍ أَوْ صَعِيدِيَّةٍ كَمَا أَفَادَهُ "الْكَمَالُ"^(١)، وَحَقَّقَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٢).

[٢٢٣١٧] (قوله: غَيْرِ مُشَارٍ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((لَأَنَّ التَّسْلِيمَ وَالتَّسْلِمَ وَاجِبٌ بِالْعَقْدِ، وَهَذِهِ الْجَهَالَةُ مُفْضِيَّةٌ إِلَى الْمَنَازَعَةِ، فَيَمْتَنِعُ التَّسْلِيمُ وَالتَّسْلِمُ، وَكُلُّ جَهَالَةٍ هَذِهِ صِفَتُهَا تَمْنَعُ الْحَوَازَ)) اهـ.

[٢٢٣١٨] (قوله: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي مُشَارٍ إِلَيْهِ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَقَوْلُهُ^(٥): غَيْرِ مُشَارٍ قَبْدَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ مَبِيعًا كَانَ أَوْ ثَمَنًا لَا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ وَوَصْفِهِ، فَلَوْ قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الصُّبْرَةَ مِنَ الْحَنْطَةِ، أَوْ هَذِهِ الْكُورَجَةَ^(٦) مِنَ الْأُرْزِ^(٧) وَالشَّاشَاتِ - وَهِيَ مَجْهُولَةُ الْعَدَدِ - بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي فِي يَدِكَ، وَهِيَ مَرْتَبَةٌ لَهُ فَقَبِلَ جَازَ وَلَزِمَ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ جَهَالَةُ الْوَصْفِ، يَعْنِي: الْقَدْرَ، وَهُوَ لَا يَضُرُّ؛ إِذْ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِمِ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٥/٤٦٧.

(٢) "النهر": كتاب البيوع ٣٠٦/ب.

(٣) "البحر": كتاب البيوع ٥/٢٩٤.

(٤) "البحر": كتاب البيوع ٥/٢٩٧.

(٥) أي: قول "الكنز"، وهو أيضاً قول المصنف التمرتاشي.

(٦) أي: هذه الدُّفْعَةُ جملة واحدة بلا تمييز.

(٧) في "ك" و"٣" و"ب" و"م": ((الارز)) بتقديم الراء المهمله على الزاي المعجمة، وما أثبتناه من "الأصل" هو

الصواب الموافق لما في "البحر".

لَنَفِي الْجَهَالَةِ بِالْإِشَارَةِ مَا لَمْ يَكُنْ رِبَوِيًّا قَوْلًا بِجَنْسِهِ أَوْ سَلَمًا اتِّفَاقًا، أَوْ رَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ لَوْ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا خِلَافًا لَّهُمَا كَمَا سَيَحْيِيءُ.

(فَرَعٌ)

لَوْ كَانَ الثَّمَنُ فِي صُرَّةٍ وَلَمْ يُعْرِفْ مَا فِيهَا مِنْ خَارِجٍ.....

[٢٢٣١٩] (قوله: ما لم يكن) أي: المشار إليه ((ربوياً قَوْلًا بِجَنْسِهِ))، أي: وبيعَ مُحَارَفَةً مِثْل: بَعْتُ هَذِهِ الصُّبْرَةَ مِنَ الْخَنْطَةِ بِهَذِهِ الصُّبْرَةِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِاحْتِمَالِ الرِّبَا، وَاحْتِمَالِهِ مَانِعٌ كَحَقِيقَتِهِ)).

[٢٢٣٢٠] (قوله: أَوْ سَلَمًا) أَرَادَ بِهِ الْمُسْلِمَ فِيهِ بَقَرِيْنَةٌ مَا بَعْدَهُ، لَكِنَّهُ لَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ مُؤَجَّلٌ غَيْرُ حَاضِرٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُشَاراً إِلَيْهِ، وَالْكَلَامُ فِيهِ.

[٢٢٣٢١] (قوله: لَوْ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا) فَلَا تَكْفِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ كَمَا فِي مَذْرُوعٍ وَحَيَوَانٍ^(٢) خِلَافًا لَّهُمَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَحْصِيلِ الْمُسْلِمِ فِيهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ رَأْسِ الْمَالِ، وَقَدْ يُنْفَقُ بَعْضُهُ ثُمَّ يَجِدُ بَاقِيَهُ مَعِيًّا، فَيُرُدُّهُ وَلَا يَسْتَبْدِلُهُ رَبُّ الْمُسْلِمِ فِي مَجْلِسِ [١٥٣/٣] الرُّدِّ، فَيُفْسَخُ الْعَقْدُ فِي الْمَرْدُودِ وَيَقْبَى فِي غَيْرِهِ، فَتَلْزَمُ^(٣) جَهَالَةُ الْمُسْلِمِ فِيهِ فِيمَا بَقِيَ، فَوَجَبَ بَيَانُهُ كَمَا سَيَحْيِيءُ^(٤) فِي بَابِ السَّلَمِ.

(١) "البحر": كتاب البيع ٥/٢٩٧.

(٢) فِي هَامِشِ "الأصل": ((قوله: كَمَا فِي مَذْرُوعٍ وَحَيَوَانٍ)) أي: لِأَنَّ الذَّرْعَ وَصَفَ فِي الْمَذْرُوعِ، وَالْمَبْعُ لَا يُقَابَلُ بِالْأَوْصَافِ، فَلَا تَعْلُقُ الْعَقْدُ عَلَى قَدْرِهِ، وَلِهَذَا لَوْ نَقَصَ ذِرَاعًا أَوْ تَلَفَ بَعْضُ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ لَا يُنْقَضُ مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ شَيْءٌ، بَلَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ بِكُلِّ الْمُسْلِمِ فِيهِ، وَإِنْ شَاءَ نَسَخَ لِقَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ، وَتَعَامَهُ فِي "الفتح". اهـ. وهذا تعليل وتبيين لمذهب الصَّاحِبِينَ. اهـ.

(٣) فِي "م": ((فتلزم)) بالراء، وهو خطأ.

(٤) انظر "الدر" عند المقالة [٢٤٧٤٨] قوله: ((إِنْ تَعْلَقَ الْعَقْدُ بِمَقْدَارِهِ)) وما بعدها.

خَيْرٌ، وَيُسَمَّى خِيَارَ الْكَمِّيَّةِ لَا خِيَارَ الرُّؤْيَةِ؛ لَعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي النُّقُودِ، "فَتْح".
(وَصَحَّ بَثْمَنٍ حَالٌ).....

[٢٢٢٢٢] (قوله: خَيْرٌ) أي: البائع، والذي في "الفتح" ^(١) و"البحر" ^(٢) عَدَمُ التَّخْيِيرِ، وَعِبَارَةُ "الفتح" ^(٣): ((وَلَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتُهَا بِهَذِهِ الصُّرَّةِ مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَوَجَدَ الْبَائِعُ مَا فِيهَا بِخِلَافِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِنَقْدِ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الدَّرَاهِمِ فِي الْبَيْعِ يَنْصَرِفُ إِلَى نَقْدِ الْبَلَدِ، وَإِنْ وَجَدَهَا نَقْدَ الْبَلَدِ جَازَ وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتُ بِمَا فِي هَذِهِ الْخَايَةِ، ثُمَّ رَأَى الدَّرَاهِمَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا كَانَتْ لَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَتْ نَقْدَ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الصُّرَّةَ يُعْرَفُ مِقْدَارُ مَا فِيهَا مِنْ خَارِجِهَا، وَفِي الْخَايَةِ لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ مِنَ الْخَارِجِ، فَكَانَ لَهُ الْخِيَارُ، وَيُسَمَّى هَذَا الْخِيَارُ خِيَارَ الْكَمِّيَّةِ لَا خِيَارَ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ لَا يَثْبُتُ فِي النُّقُودِ)). اهـ "ط" ^(٤).

[٢٢٢٢٣] (قوله: وَصَحَّ بَثْمَنٍ حَالٌ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، قَالَ فِي "المِصْبَاح" ^(٥): ((حَلَّ الدَّيْنِ يُحِلُّ بِالْكَسْرِ حُلُولًا)) اهـ. فَيَدُّ بِالثَّمَنِ ^(٦) لِأَنَّ تَأْجِيلَ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ لَا يَحْزُوزُ وَيُفْسِدُهُ، "بَحْر" ^(٧).

مَطْلَبُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَالْمَبِيعَاتِ

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَ النَّقْدَيْنِ ثَمَنٌ أَبَدًا، وَالْعَيْنُ الْغَيْرُ الْمُثْلِيَّ مَبِيعٌ أَبَدًا، وَكُلٌّ مِنَ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ

(قوله: والذي في "الفتح" و"البحر" عَدَمُ التَّخْيِيرِ إلخ) بِحَمْلِ قَوْلِ "الشَّارِحِ": ((وَلَمْ يُعْرَفْ مَا فِيهَا)) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ صِفَةُ مَا فِيهَا يُوَافِقُ مَا فِي "الفتح"، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ: ((وَيُسَمَّى خِيَارَ الْكَمِّيَّةِ))، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَيُسَمَّى خِيَارَ الْكِفِّيَّةِ، كَذَا يُفَادُ مِنْ "السَّنَدِي".

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٧/٥.

(٢) "البحر": كتاب البيوع ٢٩٨/٥.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٧/٥.

(٤) "ط": كتاب البيوع ١٣/٣.

(٥) "المصباح": مادة ((حلل)).

(٦) أي: بتأجيل الثمن كما في "البحر".

(٧) "البحر": كتاب البيوع ٣٠١/٥، نقلًا عن "الجوهرة".

وَهُوَ الْأَصْلُ (وَمُؤَجَّلٌ إِلَى مَعْلُومٍ لَعَلَّا يُفْضِي إِلَى النَّزَاعِ).....

الغَيْرِ النَّقْدِ وَالْعَدْدِيِّ الْمُتَقَارِبِ^(١) إِنْ قُوبِلَ بِكُلِّ مِنَ النَّقْدَيْنِ كَانَ مَبِيعاً، أَوْ قُوبِلَ بَعَيْنٍ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَكِيلُ وَالْمُوزُونُ الْمُتَقَارِبِ^(٢) مُتَعِيناً كَانَ مَبِيعاً^(٣) أَيْضاً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَعِينٍ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْبَاءِ مِثْلَ: اشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ بِكَرٍّ حِنْطَةٍ كَانَ ثَمَنًا، وَإِنْ اسْتَعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْمَبِيعِ كَانَ سَلَمًا، مِثْلَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ كُرَّ حِنْطَةٍ بِهَذَا الْعَبْدِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ شُرَائِطِ السَّلَمِ، "عَرُرُ الْأَذْكَارِ شَرْحُ دُرَرِ الْبَحْرِ"^(٤)، وَسَيَأْتِي^(٥) لَهُ زِيَادَةُ بَيَانٍ فِي آخِرِ الصَّرْفِ.

[٢٣٣٢٤] (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَصْلُ) لِأَنَّ الْحُلُولَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ وَمُوجِبُهُ، وَالْأَجَلَ لَا يُثَبِّتُ إِلَّا بِالشَّرْطِ، "بَحْرٌ"^(٥) عَنِ "السَّرَاحِ".

[٢٣٣٢٥] (قَوْلُهُ: لَعَلَّا يُفْضِي إِلَى النَّزَاعِ) تَعْلِيلٌ لِاشْتِرَاطِ كَوْنِ الْأَجَلِ مَعْلُومًا؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ لَا يُفْضِي إِلَى النَّزَاعِ، وَأَمَّا مَفْهُومُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ - وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْأَجَلُ مَجْهُولًا - فَعِلَّتُهُ كَوْنُهُ يُفْضِي إِلَى النَّزَاعِ، فَافْهَمْ. وَسَيَذْكَرُ "المُصَنَّفُ"^(٦) فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَيَانَ الْأَجَلِ الْمَفْسُودِ وَغَيْرِهِ.

مَقْلَبٌ فِي التَّأْجِيلِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ

(تَنْبِيْهٌ)

مِنْ جَهَالَةِ الْأَجَلِ مَا إِذَا بَاعَهُ بِالْفِ عَلى أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ الثَّمَنُ فِي بَلَدٍ آخَرَ، وَلَوْ قَالَ: إِلَى شَهْرٍ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الثَّمَنُ فِي بَلَدٍ آخَرَ جَازَ بِالْفِ إِلَى شَهْرٍ، وَيَطُلُّ الشَّرْطُ^(٧)؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ مَكَانِ الْإِنْفَاءِ فِيمَا

(١) نقول: في مخطوطة "عُرُرُ الْأَذْكَارِ" التي بين أيدينا: ((المتفاوت))، والصواب ما ذكره ابن عابدين رحمه الله: وهو الموافق لكتب المذهب كـ "الفتح" و"الشرنبلالية" و"حاشية الطحطاوي".

(٢) في "عُرُرُ الْأَذْكَارِ": ((متعين))، وهو تحريف.

(٣) "عُرُرُ الْأَذْكَارِ": كتاب البيع ق ١٠٤/أ.

(٤) المقولة [٢٥٢٥١] قوله: ((مَبِيعٌ بِكُلِّ حَالٍ)) وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب البيع ٣٠١/٥.

(٦) ص ٦٤٧ - "در".

(٧) أي: شرط الإنفاء كما في "البحر".

وَلَوْ بَاعَ مُؤَجَّلًا صُرِفَ لَشَهْرٍ، بِهِ يُفْتَى. وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِنَافِيهِ.....

لَا حَمْلَ لَهُ وَلَا مَوْنَةَ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَلَوْ لَهُ حَمْلٌ وَمَوْنَةٌ يَصِحُّ، وَمِنْهَا اشْتِرَاطُ أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنُ^(١) عَلَى التَّفَارِيقِ أَوْ كُلِّ أُسْبُوعِ الْبَعْضِ، فَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ^(٢) فِي الْبَيْعِ بَلْ ذُكِرَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ، وَكَانَ لَهُ أَخْذُ الْكُلِّ حُمْلَةً، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣). وَقَوْلُهُ: ((لَمْ يَفْسُدْ)) - أَي: الْبَيْعُ - فِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي^(٤) قَرِيبًا.

[٢٢٣٢٦] (قوله: ولو باع مؤجلاً) أي: بلا بيان مدّة، بأن قال: بعْتُك بدرهم مؤجّل.

[٢٢٣٢٧] (قوله: صُرِفَ لَشَهْرٍ) كأنه لأنّه المعهود في الشرع في السّلم واليَمِينِ في: لِقَاضِيَنَ دَيْنِهِ أَجَلًا، "بحر"^(٥).

[٢٢٣٢٨] (قوله: بِهِ يُفْتَى) وَعِنْدَ الْبَعْضِ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، "بحر"^(٥) عَنْ "شرح المجمع"^(٦).

قُلْتُ: وَيُشْكَلُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ التَّأْجِيلِ أَنْ يَعْرِفَهُ الْعَاقِدَانِ، وَلِذَا لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ بَثْمَنٍ مُؤَجَّلٍ إِلَى التَّيْرُوزِ وَالْمَهْرَجَانِ وَصَوْمِ النَّصَارَى إِذَا لَمْ يَدْرِ الْعَاقِدَانِ كَمَا سَيَأْتِي^(٧) فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَكَذَا لَوْ عَرَفَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَتَأَمَّلْ.

[٢٢٣٢٩] (قوله: فَالْقَوْلُ لِنَافِيهِ) وَهُوَ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُلُولُ كَمَا مَرَّ^(٨).

١ (قوله: قُلْتُ) وَيُشْكَلُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ التَّأْجِيلِ أَنْ يَعْرِفَهُ الْعَاقِدَانِ الْبَيْعَ فِيهِ تَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْهُودُ أَنَّ الْأَجَلَ الشَّهْرُ أَوْ الثَّلَاثَةُ أَيَّامٍ شَرْعًا وَعُرْفًا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْلُومًا عِنْدَ الْعَاقِدَيْنِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ عَهْدُ لَهُ عُرْفًا كَمَا فِي زَمَانِنَا فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ.

(١) في هامش "م": (قوله: وَمِنْهَا اشْتِرَاطُ أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنُ (الْبَيْعَ))، أَي: أَتَى بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُبْهَمَةِ، أَي: لَفْظُ التَّفَارِيقِ وَلَفْظُ الْبَعْضِ إِدَارًا.

(٢) في "ك": ((لَمْ يَشْرَطْ)).

(٣) انظر "البحر": كتاب البيع ٣٠١/٥ وما بعدها.

(٤) المَقُولَةُ [٢٢٣٣٦] قَوْلُهُ: ((صَارَ مُؤَجَّلًا)).

(٥) "البحر": كتاب البيع ٣٠١/٥.

(٦) أَي: لِمُصَنِّفِي ابْنِ السَّاعَاتِي، كَمَا فِي "الْبَحْرِ".

(٧) ص ٦٤٤ - "در".

(٨) ص ١١١ - وما بعدها "در".

إِلَّا فِي السَّلَمِ، بِهِ يُفْتَى^(١)، وَلَوْ فِي قَدَرِهِ فَلِمُدَّعِي الْأَقْلَ، وَالْبَيِّنَةُ فِيهِمَا لِلْمُشْتَرِي، وَلَوْ فِي مُضَيِّهِ فَالْقَوْلُ وَالْبَيِّنَةُ لِلْمُشْتَرِي.....

[٢٢٣٣٠] (قوله: إِلَّا فِي السَّلَمِ) فَإِنَّ الْقَوْلَ لِمُشْتَرِيهِ؛ لِأَنَّ نَافِيَهُ يَدَّعِي فَسَادَهُ بِفَقْدِ شَرْطِ صِحَّتِهِ وَهُوَ التَّأَجُّلُ، وَمُدَّعِيَهُ يَدَّعِي صِحَّتَهُ بِوُجُودِهِ، وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ، "ط"^(٢).

[٢٢٣٣١] (قوله: فَلِمُدَّعِي الْأَقْلَ) لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ، "ح"^(٣).

[٢٢٣٣٢] (قوله: وَالْبَيِّنَةُ فِيهِمَا) أَي: فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ((لِلْمُشْتَرِي))؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَالْبَيِّنَاتُ لِلْإِبْثَاتِ، "ح"^(٤).

[٢٢٣٣٣] (قوله: فَالْقَوْلُ وَالْبَيِّنَةُ لِلْمُشْتَرِي) لِأَنَّهُمَا لَمَّا اتَّفَقَا عَلَى الْأَجَلِ فَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ، فَكَانَ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي عَدَمِ مُضَيِّهِ، وَلِأَنَّهُ مُكْرَرٌ تَوَجُّهُ الْمُطَالَبَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهِ عَلَى بَيِّنَةِ الْبَائِعِ فَعَلَلَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنِ "الْجَوْهَرَةِ"^(٦) ((بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الدَّعْوَى)). اهـ، وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ فَإِنَّ شَأْنَ الْبَيِّنَةِ إِبْثَاتُ خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ هُنَا دَعْوَى الْبَائِعِ، عَلَى أَنَّ بَيِّنَةَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَدَمِ الْمُضَيِّ شَهَادَةٌ عَلَى النَّفْيِ، وَقَدْ جَبَّاهُ عَنِ [١٥٣/٣] الثَّانِي بِأَنَّهُ إِبْثَاتٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْأَجَلَ بَاقٍ، تَأَمَّلْ. وَحَيْثُ ذُكِرَ فَوَجْهُ تَقْدِيمِ بَيِّنَتِهِ كَوْنُهَا أَكْثَرُ إِبْثَاتًا، وَيَدُلُّ لَهُ مَا سَيَأْتِي^(٧) فِي السَّلَمِ مِنْ أَنَّهُمَا

(قوله: فَوَجْهُ تَقْدِيمِ بَيِّنَتِهِ كَوْنُهَا أَكْثَرُ إِبْثَاتًا) (لِخ) فِيهِ أَنَّ مَوْضِعَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي قَدَرِهِ وَاخْتَلَفَا فِي مُضَيِّهِ، فَلَيْسَ فِي بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي إِبْثَاتُ زِيَادَةِ الْأَجَلِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ أَنَّ بَيِّنَتَهُ تَوْجِبُ زِيَادَةَ الْأَجَلِ بِمَعْنَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ خُلُولُهُ، وَقَائِلَةٌ: إِنَّهُ بَقِيَ مِنْهُ كَذَا مِنَ الْأَيَّامِ.

(١) قوله: ((به يفتى)) ليس في "د" و"و".

(٢) "ط": كتاب البيوع ١٤/٣.

(٣) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/ب.

(٤) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/ب بتوضيح من "ابن عابدين" رحمه الله تعالى.

(٥) "البحر": كتاب البيع ٣٠/١.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع ٢٢٧/١.

(٧) انظر الدر عند المقولة [٢٤٨٢٨] قوله: ((فالقول للمطلوب)).

وَيَبْطُلُ الْأَجَلُ بِمَوْتِ الْمَدْيُونِ لَا الدَّائِنِ^(١).

(فُرُوعُ)

بَاعَ بِحَالٍ ثُمَّ أَجَلَهُ أَجَلًا مَعْلُومًا أَوْ مَجْهُولًا كَثِيرًا وَحَصَادٍ صَارَ مُؤَجَّلًا، "مُتِيَّة".

لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُضِيِّ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ يَمِينُهُ، وَإِنْ بَرَهْنَا فَيَنْتُهُ أَوَّلِي، وَعَلَّاهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) بِإِثْبَاتِهَا زِيَادَةَ الْأَجَلِ، قَالَ^(٣): ((فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَتُهُ)).

هَذَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ فِي الثَّمَنِ أَوْ فِي الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي^(٤) فِي كِتَابِ الدَّعْوَى فِي فَصْلِ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ.

[٢٢٣٣٤] (قَوْلُهُ: وَيَبْطُلُ الْأَجَلُ بِمَوْتِ الْمَدْيُونِ) لِأَنَّ فَائِدَةَ التَّأْجِيلِ أَنْ يَتَجَرَّ فَيُؤَدِّيَ الثَّمَنَ مِنْ نَمَاءِ الْمَالِ، إِذَا مَاتَ مَنْ لَهُ الْأَجَلُ تَعَيَّنَ الْمَتْرُوكُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ، فَلَا يُفِيدُ التَّأْجِيلُ، "بَحْر"^(٥) عَنْ "شَرْحِ الْمَحْمُوعِ". وَصَرَّحَ قَبْلَهُ^(٦): ((بَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْبَائِعُ لَا يَبْطُلُ الْأَجَلُ)).

[٢٢٣٣٥] (قَوْلُهُ: أَوْ مَجْهُولًا) أَي: جَهَالَةً يَسِيرَةً بِدَلِيلِ التَّمَثِيلِ، فَيُخْرَجُ مَا لَوْ أَجَلُهُ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ جَهَالَةً فَاجِشَّةً كَهَوْبِ الرِّيحِ.

[٢٢٣٣٦] (قَوْلُهُ: صَارَ مُؤَجَّلًا) كَذَا جَزَمَ بِهِ "الْمُصَنِّفُ" فِي بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ كَمَا سَيَأْتِي^(٧) مَتْنًا، وَذَكَرَهُ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٨) أَيْضًا، وَكَذَا فِي "الرِّيَالِيِّ"^(٩) وَمَتْنِ "الْمُلْتَقَى"^(١٠) وَ"الدَّرَرِ"^(١١) وَغَيْرِهَا،

(١) قَوْلُهُ: ((لَا الدَّائِنُ)) سَاقِطٌ مِنْ "و".

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠١/٥.

(٣) انْظُرِ الدَّرَرَ عِنْدَ الْمَقُولَةِ [٢٧٩٣٥] قَوْلُهُ: ((فَالسَّابِقُ أَحَقُّ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٢/٥.

(٥) صَد ٦٤٣ - "دَر".

(٦) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٥٠/٣.

(٧) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٠/٤.

(٨) "مُلْتَقَى الْأَمْجَرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٢٥/٢.

(٩) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧٣/٢.

وعزاه في "التأرخانية"^(١) إلى "الكافي"، وفي "الحائية"^(٢): ((رَجُلٌ بَاعَ شَيْئاً بَيْعاً جَائِزاً وَأَخَّرَ الثَّمَنَ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَّاسِ، قَالَ: يَفْسُدُ الْبَيْعُ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": أَنَّهُ لَا^(٣) يَفْسُدُ الْبَيْعُ وَيَصِحُّ التَّأخِيرُ؛ لِأَنَّ التَّأخِيرَ بَعْدَ الْبَيْعِ تَبَرُّعٌ، فَيَقْبَلُ التَّأْجِيلَ إِلَى الْوَقْتِ الْمَجْهُولِ، كَمَا لَوْ كَفَلَ بِمَالٍ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَّاسِ، وَقَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ "أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ": هَذَا يُشْكَلُ بِمَا إِذَا أَقْرَضَ رَجُلًا وَشَرَطَ فِي الْقَرْضِ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا لَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ، وَلَوْ أَقْرَضَ ثُمَّ أَخَّرَ لَا يَصِحُّ أَيْضًا، فَكَانَ الصَّحِيحُ مِنَ الْجَوَابِ مَا قَالَ "الشَّيْخُ الْإِمَامُ": إِنَّهُ يَفْسُدُ الْبَيْعُ سَوَاءً أَجَلُهُ إِلَى هَذِهِ الْأَوْقَاتِ فِي الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَهُ)). اهـ.

قلت: وهذا صحيح لخلاف ما قدمناه^(٤) عن "الهداية" وغيرها، وفيه بحث، فإنَّ إلحاق البيع بالقرض غير ظاهر، بدليل أنَّ القرض لا يصحُّ تأجيله أصلاً وإنَّ كَانَ الْأَحْلَ مَعْلُومًا، وتأجيل البيع إلى أجلٍ معلومٍ صحيحٌ اتفاقاً، على أَنَّهُ ذَكَرَ فِي التَّاسِعِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٥): ((الشَّرْطُ الْفَاسِدُ لَوْ أُلْحِقَ بَعْدَ الْعَقْدِ هَلْ يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"؟ قِيلَ: نَعَمْ، وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ)). اهـ. ثُمَّ قَالَ^(٥) بَعْدَهُ: ((اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَشَرَطَ تَأْجِيلَ الْأَجْرَةِ^(٦) إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَّاسِ

(١) "التأرخانية": كتاب البيع - الفصل الثامن في الشروط المفسدة للبيع ٤/٣٥٣.

(٢) "الحائية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٤٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ((لَا)) ساقطة من "أ".

(٤) في هذه المقولة.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل التاسع والثلاثون في المتفرقات في العتق وحرية الأصل ٢/٢٣٦-٢٣٧ بتصرف، ناقلاً المسألة الأولى عن "قوائد صاحب المحيط"، والمسألة الثانية عن "قوائد شيخ الإسلام" لبرهان الدين صاحب "الهداية".

(٦) نقول: في النسخ جميعها: ((تعجيل الأجرة))، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه كما هو ظاهرٌ من سياق الكلام وكما يدلُّ عليه قوله بعد: ((كما في البيع))، وقد أشار إلى ذلك مصححنا "ب" و"م".

لَهُ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ فَقَالَ: أَعْطِ كُلَّ شَهْرٍ مِائَةً فَلَيْسَ بِتَأْجِيلٍ، "بَرَّازِيَّة" (١).

يَفْسُدُ الْعَقْدُ، وَلَوْ لَمْ يَشْرُطْهُ (٢) فِي الْعَقْدِ بَلْ بَعْدَهُ لَا يَفْسُدُ كَمَا فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ مَحْفُوظَةٌ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ مُطْلَقًا ثُمَّ أَجَلَ الثَّمَنَ إِلَى حَصَادٍ (٣) وَدِيَّاسٍ لَا يَفْسُدُ، وَيَصِحُّ الْأَجْلُ (٤). اهـ.

(تَنْبِيْهٌ)

عِلْمٌ ثَمَّا مَرَّ (٥) أَنَّ الْأَجَالَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَعْلُومَةٍ وَمَجْهُولَةٍ، وَالْمَجْهُولَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَقَارِبَةٍ كَالْحَصَادِ، وَمُتَفَاوِتَةٍ كَهُبُوبِ الرِّيحِ، فَالْثَّمَنُ الْعَيْنُ يَفْسُدُ بِالتَّأْجِيلِ وَلَوْ مَعْلُومًا، وَالَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِمَجْهُولٍ، لَكِنْ لَوْ جَهَالَتُهُ مُتَقَارِبَةً وَأَبْطَلَهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ مَجَلِّهِ وَقَبْلَ فُسْخِهِ لِلْفَسَادِ انْقِلَابَ جَائِزًا، لَا لَوْ بَعْدَ مُضِيِّهِ، أَمَّا لَوْ مُتَفَاوِتَةً وَأَبْطَلَهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ انْقِلَابَ جَائِزًا كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٦) عَنْ "السَّرَاحِ".
هَذَا، وَذَكَرَ "الشَّارَحُ" (٧) فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ عَنْ "الْعَيْنِ" مَا يُوهِمُ أَنَّ الْأَخِيرَ لَا يَنْقَلِبُ جَائِزًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَافْهَمْ. وَنَقَلَ "الشَّارَحُ" هُنَاكَ (٨) تَعَالَى "الْمُصَنِّفُ" عَنْ "ابْنِ كَمَالٍ" وَ"ابْنِ مَلِكٍ":
(أَنَّ) إِبْطَالَهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ شَرْطٌ فِي الْمَجْهُولِ جَهَالَةً مُتَقَارِبَةً كَالْحَصَادِ، وَهُوَ خَطَأٌ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ (٩)
هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٢٣/٤
٢٢٣٣٧ (قَوْلُهُ: فَلَيْسَ بِتَأْجِيلٍ) لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ بِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّأْجِيلَ، تَأَمَّلْ.

(١) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن - نوع آخر في التأجيل ٥١٢/٤ (هامش)
"الفتاوى الهندية".

(٢) في "ك": ((لم يشترطه))، وفي "جامع الفصولين": ((لم يشترط)).

(٣) في "ق": ((حصاد)).

(٤) أي: في هذه المقولة.

(٥) "البحر": كتاب البيوع ٣٠٣/٥.

(٦) ص ٦٤٩ - وما بعدها "در".

(٧) ص ٦٤٧ - وما بعدها "در".

(٨) المقولة [٢٣٥٤٠] قوله: ((ابن كمال وابن ملك)).

عَلَيْهِ أَلْفٌ تَمَنَّ جَعَلَهُ رَبُّهُ نُجُومًا: إِنَّ أَخْلَ بَنَحْمٍ حَلَّ الْبَاقِي فَلَا مَرُ كَمَا شَرَطَا،
"مُلْتَقَطٌ" ^(١)، وَهِيَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ.

قُلْتُ: وَمِمَّا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ مَا لَوْ اشْتَرَى ^(٢) بِقِطْعٍ رَائِحَةٍ فَكَسَدَتْ بِضَرْبِ حَدِيدَةٍ
يَجِبُ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْبَيْعِ مِنَ الذَّهَبِ لَا غَيْرُ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِلْحُكَّامِ ^(٣) الْحُكْمَ بِمِثْلِهَا ^(٤)
لَمَعَ السُّلْطَانِ مِنْهَا، وَلَا يَدْفَعُ قِيمَتَهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْجَدِيدَةِ؛ لِأَنَّهَا مَا لَمْ يَغْلِبْ غِشُّهَا
فَجَيِّدُهَا وَرَدِّيُّهَا سَوَاءٌ إِجْمَاعًا.....

[٢٢٣٣٨] (قَوْلُهُ: إِنَّ أَخْلَ بَنَحْمٍ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ((جَعَلَهُ)) بِتَقْدِيرِ الْقَوْلِ، أَيِ: جَعَلَهُ رَبُّهُ
نُجُومًا قَائِلًا: إِنَّ أَخْلَ إلخ. اهـ "ح" ^(٥).

مَطْلَبُ مُهِمٍّ فِي أَحْكَامِ النُّقُودِ إِذَا كَسَدَتْ أَوْ انْقَطَعَتْ أَوْ غَلَتْ أَوْ رَخِصَتْ

[٢٢٣٣٩] (قَوْلُهُ: قُلْتُ: وَمِمَّا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ إلخ) عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِالْذَّرَاهِمِ الَّتِي غَلَبَ
غِشُّهَا أَوْ بِالْفُلُوسِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا لِلْبَائِعِ ثُمَّ كَسَدَتْ بَطَلَّ الْبَيْعُ، وَالْإِنْقِطَاعُ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ
كَالْكَسَادِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمُبَّيعِ لَوْ قَائِمًا وَمِثْلَهُ أَوْ قِيمَتِهِ لَوْ هَالِكًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مَقْبُوضًا فَلَا حُكْمَ لِهَذَا الْبَيْعِ أَصْلًا، وَهَذَا عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَذِّرَ التَّسْلِيمِ
بَعْدَ الْكَسَادِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ الْفَسَادَ؛ لِاحْتِمَالِ الزَّوَالِ بِالرَّوَاكِ، لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ
تَحْبُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" يَوْمَ الْكَسَادِ، وَهُوَ آخِرُ مَا تَعَامَلُ النَّاسُ بِهَا، وَفِي "الدَّخِيرَةِ":
((الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ))، وَفِي "الْمُحِيطِ" وَ"التَّمِيمَةِ" وَ"الْحَقَائِقِ" ^(٦): ((وَقَوْلُ "مُحَمَّدٍ"

(١) لم نعر على المسألة في مظانها من "المنقط" لأبي القاسم السمرقندي.

(٢) في "و": ((مَا لَوْ شَرَى)).

(٣) في "ب" و"و" و"ط": ((الْحُكَّامَ)).

(٤) في "ب": ((بِمِثْلِهَا))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٢٨٠/ب بتوضيح من "ابن عابدين" رحمه الله تعالى، والعبارة بتبصُّها في "ط": ١٥٠/٣.

(٦) "حَقَائِقُ الْمَنْظُومَةِ": كِتَابُ الصَّرْفِ ١/١٧٤ أ.

يُفْتَى رَفَقًا بِالنَّاسِ)) اهـ. (١/١٦٣/٢) وَالْكَسَادُ: أَنْ تُتْرِكَ الْمَاعِلَةُ بِهَا فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ، فَلَوْ فِي بَعْضِهَا لَا يَطْلُ، لَكِنَّهُ تَعَيَّبَ إِذَا لَمْ تَرْجُ فِي بَلَدِهِمْ، فَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ: إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَتَهُ، وَحَدُّ الْإِنْقِطَاعِ أَنْ لَا يُوجَدَ فِي السُّوقِ وَإِنْ وُجِدَ فِي يَدِ الصَّيَّافَةِ وَالْيَبُوتِ^(١)، هَكَذَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٢). وَالْإِنْقِطَاعُ كَالْكَسَادِ كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، لَكِنْ قَالَ فِي "الْمُضْمَرَاتِ": ((فَإِنْ انْقَطَعَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ قِيَمَتُهُ فِي آخِرِ يَوْمٍ انْقَطَعَ، هُوَ الْمُخْتَارُ)) اهـ. هَذَا إِذَا كَسَدَتْ أَوْ انْقَطَعَتْ، أَمَّا إِذَا^(٣) غَلَّتْ قِيَمَتُهَا أَوْ انْتَقَصَتْ فَالْبَيْعُ عَلَى حَالِهِ وَلَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي، وَيُطَالَبُ بِالْقَدْرِ بِذَلِكَ الْعِيَارِ الَّذِي كَانَ وَقْتَ الْبَيْعِ، كَذَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٤). وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٥) عَنِ الْمُتَّقَى: ((غَلَّتِ الْفُلُوسُ أَوْ رَحُصَتْ فَعِنْدَ الْإِمَامِ "الْأَوَّلِ" وَ"الثَّانِي" أَوَّلًا: لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، وَقَالَ "الثَّانِي" ثَانِيًا: عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ يَوْمَ الْبَيْعِ وَالْقَبْضِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى))، وَهَكَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ" وَ"الْخِلَاصَةِ"^(٦) عَنِ الْمُتَّقَى، وَنَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) وَأَقْرَأَهُ، فَحَيْثُ صَرَّحَ بِأَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ فَيَجِبُ أَنْ يُعْوَلَ عَلَيْهِ إِفْتَاءً وَقَضَاءً، وَلَمْ أَرِ مَنْ جَعَلَ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ "الْإِمَامِ"، هَذَا خِلَاصَةً مَا ذَكَرَهُ "الْمُصَنِّفُ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رِسَالَتِهِ "بَذْلُ الْمَجْهُودِ فِي مَسْأَلَةِ تَغْيِيرِ النُّقُودِ"^(٨). وَفِي "الذَّخِيرَةِ" عَنِ الْمُتَّقَى:

(قَوْلُهُ: لَكِنْ قَالَ فِي "الْمُضْمَرَاتِ": فَإِنْ انْقَطَعَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْخ) فِيهِ أَنَّ مَا فِي "الْمُضْمَرَاتِ" لَا يُخَالِفُ مَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، إِنَّمَا جَرَى فِيهَا عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ"، وَاعْتِبَارُ الدَّفْعِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْبَيْعُ بِالْفُلُوسِ أَوْ الْفِضَّةِ الْغَالِيَةِ الْغِشَّ.

(١) فِي "الْأَصْل": ((وَفِي الْيَبُوتِ)).

(٢) لَيْسَتْ فِي "الْهِدَايَةِ"، وَإِنَّمَا هِيَ فِي "الْفَتْحِ" شَرْحَ "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الصَّرْفِ ٢٧٦/٦ - ٢٧٧ بَتَصْرِفٍ.

(٣) فِي "ب": ((ذَا))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّرْفِ ٢٧٧/٦.

(٥) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ عَشَرَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالثَّمَنِ ٥١٠/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٦) "الْخِلَاصَةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ عَشَرَ فِي الثَّمَنِ - جَنْسٌ آخَرُ فِي كِسَادِ الثَّمَنِ ١٧٦/ب.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّرْفِ ٢١٩/٦.

(٨) لَمْ نَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرَجَّمَتْ لِلتَّعَرُّاشِيِّ الْمُصَنِّفِ، وَعِبَارَتُهُمْ: ((وَلَهُ رِسَالَةٌ فِي النُّقُودِ)). انْظُرْ

("خِلَاصَةُ الْأَثَرِ" ١٩٩/٤، وَ"طَرَبُ الْأَمَثَلِ" لِلْكَلْبِيِّ ص ٥٦٣، وَ"هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ" ٢٦٢/٢، وَ"الْأَعْلَامُ" ٢٤٠/٦).

((إِذَا غَلَّتِ الْفُلُوسُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ رَحُصَتْ قَالَ "أَبُو يَوْسُفَ": قَوْلِي وَقَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا، ثُمَّ رَجَعَ "أَبُو يَوْسُفَ" وَقَالَ: عَلَيْهِ قِيمَتُهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ يَوْمَ وَقَعَ الْبَيْعُ وَيَوْمَ وَقَعَ الْقَبْضُ)) اهـ. وقوله: ((يَوْمَ وَقَعَ الْبَيْعُ)) أَي: فِي صُورَةِ الْبَيْعِ، وَقَوْلُهُ: ((وَيَوْمَ وَقَعَ الْقَبْضُ)) أَي: فِي صُورَةِ الْقَرْضِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي "النَّهْرِ"^(١) فِي بَابِ الصَّرْفِ.

وحاصل ما مر^(٢) أنه على قول "أبي يوسف" المفتى به لا فرق بين الكسَاد والانقطاع والرَّحْص والغَلَاءِ فِي أَنَّهُ تَحِبُّ قِيمَتُهَا يَوْمَ وَقَعَ الْبَيْعُ أَوْ الْقَرْضُ لَا مِثْلَهَا، وَفِي دَعْوَى "الْبَزَّازِيَّةِ"^(٣) مِنَ النَّوعِ الْخَامِيسِ عَشَرَ عَنْ "قَوَائِدِ الْإِمَامِ أَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ"^(٤): ((اسْتَقْرَضَ مِنْهُ دَانِقٌ فُلُوسَ حَالَ كَوْنِهَا عَشْرَةَ بَدَانِقٍ، فَصَارَتْ سِتَّةَ بَدَانِقٍ، أَوْ رَحُصَ وَصَارَ عِشْرُونَ بَدَانِقٍ يَأْخُذُ مِنْهُ عَدَدُ مَا أَعْطَى، وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ)) اهـ.

قلت: هذا مبني على قول "الإمام"، وهو قول "أبي يوسف" أولاً، وقد علمت أنَّ المفتى به قوله ثانياً يوجب قيمتها يوم القرض، وهو دانيق، أي: سدس درهم سواء صار الآن ستة فلوس بدانيق أو عشرين بدانيق، تأمل. ومثله ما سيذكره "المصنف"^(٥) في فصل القرض من قوله: ((اسْتَقْرَضَ مِنَ الْفُلُوسِ الرَّائِجَةِ وَالْعَدَالِي^(٦) فَكَسَدَتْ فَعَلَيْهِ^(٧) مِثْلُهَا كَاسِدَةً لَا قِيمَتُهَا)) اهـ. فهو على قول "الإمام"،

(١) "النهر": كتاب الصرف ق ٤١٢/أ.

(٢) أي: في هذه المقالة.

(٣) "البرازية": أنواع الدعاوى إلخ ٤٢٤/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "القوائد": لأبي حفص الكبير أحمد بن حفص البخاري (ت ٢٦٤هـ). ("كشف الظنون" ١٢٩٤/٢، "الجواهر

المضية" ١٦٦/١، "الطبقات السنية" ٣٤٢/١، "القوائد البهية" ص ١٨-).

(٥) انظر الدر عند المقالة [٢٤٢٦٧] قوله: ((وَالْعَدَالِي)).

(٦) في "٣": ((أَوِ الْعَدَالِي)) - ((أَو)).

(٧) في "الأصل": ((فَعَلَيْهَا)).

وسَيَاتِي^(١) في باب الصَّرْفِ مَتْنًا وَشَرْحًا: ((اشْتَرَى شَيْعًا بِهِ - أَي: بِغَالِبِ الْعِشْ - وَهُوَ نَافِقٌ أَوْ بَفُلُوسٍ نَافِقَةٍ، فَكَسَدَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لِلْبَائِعِ بَطْلَ الْبَيْعِ، كَمَا لَوْ^(٢) انْقَطَعَتْ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ فَإِنَّهُ كَالْكَسَادِ، وَكَذَا حُكْمُ الدَّرَاهِمِ لَوْ كَسَدَتْ أَوْ انْقَطَعَتْ بَطْلًا، وَصَحْحَاهُ بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ، وَبِهِ^(٣) يَفْتَى رَفَقًا بِالنَّاسِ، "بِحَرْ" ^(٤) وَ"حَقَائِقُ" ^(٥))) اهد. وَقَوْلُهُ: ((بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ)) صَوَابُهُ: بِقِيَمَةِ الثَّمَنِ الْكَاسِدِ، وَفِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((قَالَ "أَبُو الْحَسَنِ" ^(٦): لَمْ تَخْتَلِفِ الرَّوَايَةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" فِي قَرْضِ الْفُلُوسِ إِذَا كَسَدَتْ أَنَّ عَلَيْهِ مِثْلَهَا، قَالَ "بِشْرٍ": قَالَ "أَبُو يُونُسَ": عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ يَوْمَ وَقَعَ الْقَرْضُ فِي الدَّرَاهِمِ الَّتِي ذُكِرَتْ لَكَ أَصْنَافُهَا، يَعْنِي: الْبُخَارِيَّةَ وَالطَّبْرِيَّةَ وَالزَّيْدِيَّةَ. وَقَالَ "عَمَّادٌ": قِيَمَتُهَا فِي آخِرِ نَفَاقِهَا، قَالَ "الْقُدُورِيُّ" ^(٧): وَإِذَا ثَبَتَ مِنْ قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" فِي قَرْضِ الْفُلُوسِ مَا ذَكَرْنَا فَالْدَّرَاهِمُ الْبُخَارِيَّةُ فُلُوسٌ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، وَالطَّبْرِيَّةُ

(قَوْلُهُ: وَكَذَا حُكْمُ الدَّرَاهِمِ لَوْ كَسَدَتْ) (الخ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ"، وَلَمْ أَرَهُ لَغَيْرِهِ، وَقَالَ مُحَشِّسُهُ "الرَّمْلِيُّ": ((أَي: الدَّرَاهِمُ الَّتِي لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهَا الْغِشُّ، فَاقْتِصَارُ "الْمُصَنِّفِ" عَلَى غَالِبِ الْغِشِّ وَالْفُلُوسِ لَغَلْبَةِ الْفَسَادِ فِيهِمَا دُونَ الْجَيِّدَةِ)) اهد. قُلْتُ: لَكِنْ عَلِمْتُ أَنَّ بُطْلَانَ الْبَيْعِ فِي كَسَادِ غَالِبِ الْغِشِّ وَالْفُلُوسِ مُعْلَلٌ عِنْدَ "الإِمَامِ" بِبُطْلَانِ الثَّمَنِ، فَبَقِيَ بَيْعًا بِلَا ثَمَنِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَيَادَ لَا تَبْطُلُ تَمَنُّيْتُهَا بِالْكَسَادِ؛ لِأَنَّهَا بَأَصْلِ الْخَلْقَةِ لَا بِالْأَصْطِلَاحِ، فَلَا وَجْهَ لِبُطْلَانِهِ عِنْدَهُ بِكَسَادِ الْحَيَادِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ "الْبَحْرِ" بِالدَّرَاهِمِ غَالِبَةَ الْغِشِّ، لَكِنَّهُ مُكْرَّرٌ بِمَا فِي الْمَتْنِ. اهد. "مُحَشِّسِي" فِي الصَّرْفِ. لَكِنْ يُوَافِقُ مَا قَالَهُ "الشَّارِحُ" مَا ذَكَرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" وَ"الْمَقْدِسِيُّ" كَمَا يَأْتِي نَقْلُهُ فِي الصَّرْفِ، فَانْظُرْهُ.

(١) انظر الدر عند المقولة [٢٥٢١٦] قوله: ((وهو نافق)).

(٢) ((لَوْ)) ساقطة من "الأصل".

(٣) أَي: بِقَوْلِ "عَمَّادٍ"، وَهُوَ وَجُوبُ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ يَوْمَ الْكَسَادِ، وَهُوَ آخِرُ مَا يَتَعَامَلُ النَّاسُ بِهَا، وَعِنْدَ "أَبِي يُونُسَ" وَجُوبُ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْبَيْعِ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ٢١٩/٦.

(٤) "الْبَحْرِ": كتاب الصرف ٢١٨/٦ - ٢١٩ بتصرف.

(٥) "حَقَائِقُ الْمَنْظُومَةِ": كتاب الصرف ١/٧٤ق/أ.

(٦) أَي: الْكَرْخِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) لَمْ تَعْرِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي "مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ"، وَلَعَلَّهَا فِي غَيْرِهِ.

وَالْيَزِيدَةُ هِيَ الَّتِي غَلَبَ الْغِشُّ عَلَيْهَا، فَتَجَرَى مَجْرَى الْفُلُوسِ؛ فَلِذَلِكَ قَاسَهَا "أَبُو يُوسُفَ" (عَلَى الْفُلُوسِ)). أَمَّا مَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ". وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْقَرْضِ جَارٍ^(١) فِي الْبَيْعِ أَيْضاً كَمَا قَدَّمَاهُ^(٢) عَنْ "الذَّخِيرَةِ" مِنْ قَوْلِهِ: ((يَوْمَ وَقَعَ الْبَيْعُ الْخُ)).

ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي فَهِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْفُلُوسِ وَالدَّرَاهِمِ الْغَالِيَةِ الْغِشُّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْفُلُوسِ، وَفِي بَعْضِهَا ذَكَرَ الْعَدْلِيَّ مَعَهَا، وَهِيَ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ "الْبَنَاءِ"^(٤): ((بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالذَّالِ وَكَسْرِ اللَّامِ: دَرَاهِمُ فِيهَا غِشٌّ))، وَفِي بَعْضِهَا تَقْيِيدُ الدَّرَاهِمِ بِغَالِيَةِ الْغِشِّ، وَكَذَا تَعْلِيلُهُمْ قَوْلَ "الإِمَامِ" يُبْطِلَانِ الْبَيْعَ بِأَنَّ التَّمَنِيَّةَ بَطَلَتْ بِالْكَسَادِ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ الَّتِي غَلَبَ غِشُّهَا إِنَّمَا جُعِلَتْ تَمَنّاً بِالاصْطِلَاحِ، فَإِذَا تَرَكَ النَّاسُ الْمُعَامَلَةَ بِهَا بَطُلَ الْاصْطِلَاحُ فَلَمْ تَبْقَ تَمَنّاً؛ فَبَقِيَ الْبَيْعُ بِلَا تَمَنٍّ فَبَطُلَ، وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِمُحْكَمِ الدَّرَاهِمِ الْخَالِصَةِ أَوْ الْمَغْلُوبَةِ الْغِشِّ سِوَى مَا أَفَادَهُ "الشَّارِحُ" هُنَا، وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ الْبَيْعُ بِكَسَادِهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي مِثْلُهَا فِي الْكَسَادِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَالرُّخْصِ وَالْعَلَاءِ، أَمَّا عَدَمُ بُطْلَانِ الْبَيْعِ فَلِأَنَّهَا تَمَنٌّ خِلَافَةً؛ فَتَرَكَ الْمُعَامِلَةَ بِهَا لَا يُبْطَلُ تَمَنِّيَّتُهَا، فَلَا يَتَأْتِي تَعْلِيلُ الْبُطْلَانِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ بَقَاءُ الْبَيْعِ بِلَا تَمَنٍّ، وَأَمَّا وَجُوبُ مِثْلِهَا - وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ كَمَائَةِ ذَهَبٍ مُشْتَعَصٍ أَوْ مَائَةِ رِيَالٍ فَرَنْجِيٍّ - فَلِبَقَاءِ تَمَنِّيَّتِهَا أَيْضاً وَعَدَمُ بُطْلَانِ تَقَوُّمِهَا، وَتَمَامُ بَيَانِ ذَلِكَ فِي رِسَالَتِنَا "تَنْبِيهِ الرُّقُودِ فِي أَحْكَامِ النُّقُودِ"^(٥)، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ"^(٦): ((مَنْ أَنَّهُ تَجِبُ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ)) فَغَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ مِثْلِيَّتَهَا لَمْ تَبْطُلْ، فَكَيْفَ يُعَدَّلُ إِلَى الْقِيَمَةِ؟!)

(١) فِي "٣" وَ"ك": ((جَاز)).

(٢) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّرْفِ ٢١٨/٦ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْبَنَاءُ": كِتَابُ الصَّرْفِ ٥٢٥/٧ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "تَنْبِيهِ الرُّقُودِ فِي أَحْكَامِ النُّقُودِ": ٦٤/٢ (ضَمَّنَ مَجْمُوعَ رِسَائِلِ ابْنِ عَابِدِينَ).

(٦) ص ١١٨ - "دَر".

أَمَّا مَا غَلَبَ غِشُّهُ فِيهِهِ الْخِلَافُ.....

وقوله: ((إِذْ^(١) لَمْ يُمَكِّنْ^(٢) الْبَيْعَ)) فيه نظر؛ لِأَنَّ مَنَعَ السُّلْطَانَ التَّعَامُلَ بِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَسْتَلْزِمُ مَنَعَ الْحَاكِمِ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى شَخْصٍ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْهَا فِي الْمَاضِي، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ((وَلَا يَدْفَعُ قِيَمَتَهَا مِنَ الْجَدِيدَةِ^(٣))) فظاهر، وبيانه: أَنَّ كَسَادَهَا عَيِبٌ فِيهَا عَادَةٌ؛ لِأَنَّ الْفِضَّةَ الْخَالِصَةَ إِذَا كَانَتْ مَضْرُوبَةً رَاجِعَةً تَقُومُ بِأَكْثَرٍ مِنْ غَيْرِهَا، فَإِذَا كَانَتْ الْعَشْرَةُ مِنَ الْكَاسِدَةِ تُسَاوِي تِسْعَةً مِنَ الرَّائِجَةِ مَثَلًا فَإِنَّ أَلْزَمَنَا الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهَا - وَهُوَ تِسْعَةٌ مِنَ الْجَدِيدَةِ - يَلْزِمُ الرَّبَا، وَإِنْ أَلْزَمَنَاهُ بَعَشْرَةَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ فِي بَابِ الرَّبَا غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ يَلْزِمُ ضَرَرُ الْمُشْتَرِي حَيْثُ أَلْزَمَنَاهُ بِأَحْسَنِ مِمَّا التَزَمَ؛ فَلَمْ يُمَكِّنِ الْإِزَامَةَ بِقِيَمَتِهَا مِنَ الْجَدِيدَةِ وَلَا بِمِثْلِهَا مِنْهَا، فَتَعَيَّنَ الْإِزَامَةُ بِقِيَمَتِهَا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ إِزَامَةِ مِثْلِهَا مِنَ الْكَاسِدَةِ أَيْضًا؛ لِمَا عَلِمَتْ مِنْ مَنَعَ الْحُكَّامِ مِنْهُ، لَكِنْ عَلِمَتْ مَا فِيهِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. وَبَقِيَ مَا لَوْ وَقَعَ الشَّرَاءُ بِالْقُرُوشِ كَمَا هُوَ عَرُفٌ زَمَانِنَا، وَيَأْتِي^(٤) الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

[٢٢٣٤٠] قوله: أَمَّا مَا غَلَبَ غِشُّهُ الْبَيْعَ أَفَادَ أَنَّ كَلَامَهُ السَّابِقَ فِيمَا كَانَ^(٥) خَالِيًا عَنِ الْغِشِّ أَوْ كَانَ غِشُّهُ مَغْلُوبًا، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ كَمَا قَرَّرْنَاهُ آنِفًا^(٦).

وقوله: وقوله: إِذْ لَمْ يُمَكِّنِ الْبَيْعَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ كَلَامَ "السَّارِحِ" مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا مَنَعَ السُّلْطَانُ التَّعَامُلَ بِهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ وَلَوْ بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِنْهَا، فَتَحَقَّقَ الضَّرُورَةُ إِلَى الْقَوْلِ بِوَجُوبِ قِيَمَتِهَا مِنَ الذَّهَبِ.

(١) في "ب" و"م" ((إِذَا))، وما أثبتناه من بقية النسخ هو الموافق لعبارة "الدر".

(٢) عبارة الشارح: ((إِذْ لَا يُمْكِنُ)).

(٣) عبارة الشارح: ((مِنَ الْفِضَّةِ الْجَدِيدَةِ)).

(٤) المقولة [٢٢٣٥٤] قوله: ((مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ فِي رَوَايَاهَا)).

(٥) في "٣": ((فِيمَا إِذَا كَانَ)).

(٦) في المقولة السابقة.

كَمَا سَيَجِيءُ فِي فَصْلِ الْقَرْضِ، فَتَبَّه. وَبِهِ أَحَابَ "سَعْدِي أَفْنَدِي"^(١). وَهَذَا إِذَا بَاعَ بَشَمَنٍ دَيْنٍ فَلَوْ بَعَيْنِ فَسَدَ، "فَتَح"^(٢). وَ (بِخِلَافِ جِنْسِهِ وَلَمْ يَجْمَعَهُمَا قَدَرًا) لِمَا فِيهِ مِنْ رَبَا النِّسَاءِ كَمَا سَيَجِيءُ^(٣) فِي بَابِهِ.....

[٢٢٣٤١] (قَوْلُهُ: كَمَا سَيَجِيءُ فِي فَصْلِ الْقَرْضِ) صَوَابُهُ: فِي بَابِ الصَّرْفِ^(٤) كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ^(٥).

[٢٢٣٤٢] (قَوْلُهُ: وَهَذَا) أَي: مَا ذَكَرَهُ فِي "الْمَن" مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ بِشَمَنِ مُؤَجَّلٍ إِلَى مَعْلُومٍ.
[٢٢٣٤٣] (قَوْلُهُ: بِشَمَنِ دَيْنٍ إِنْ لَخ) أَرَادَ بِالذَّيْنِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُثْبِتَ فِي الذِّمَّةِ سَوَاءً كَانَ نَقْدًا أَوْ غَيْرَهُ، وَبِالْعَيْنِ مَا قَابَلَهُ، فَيَدْخُلُ فِي الدَّيْنِ الثُّوبُ الْمَوْصُوفُ بِمَا يَعْرِفُهُ؛ لِقَوْلِهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٦) وَغَيْرِهِ: ((إِنَّ الثَّيَابَ كَمَا تَثْبِتُ مَبِيعًا فِي الذِّمَّةِ بِطَرِيقِ السَّلَامِ تَثْبِتُ دَيْنًا مُؤَجَّلًا فِي الذِّمَّةِ عَلَى أَنَّهَا ثَمَنٌ، وَحِينَئِذٍ يُشْتَرَطُ الْأَجَلُ لَا لِأَنَّهَا ثَمَنٌ، بَلْ لِتَصِيرَ مُتَحَقَّةً بِالسَّلَامِ فِي كَوْنِهَا دَيْنًا فِي الذِّمَّةِ، فَلِذَا قُلْنَا: إِذَا بَاعَ عَبْدًا بِثُوبٍ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ حَازَ، وَيَكُونُ بَيْعًا فِي حَقِّ الْعَبْدِ، حَتَّى لَا يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَسْلَمَ الدَّرَاهِمَ فِي الثُّوبِ، وَإِنَّمَا ظَهَرَتْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِ فِيهِ فِي الثُّوبِ - حَتَّى شُرْطَ فِيهِ الْأَجَلُ وَامْتَنَعَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ - لِإِلْحَاقِهِ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ)) أَه، فَافْهَمْ.

[٢٢٣٤٤] (قَوْلُهُ: وَبِخِلَافِ جِنْسِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((بَشَمَنِ دَيْنٍ))، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ^(٧): ((أَوْ))

(١) لم نثر على المسألة في مظانها من "الحواشي السعدية" لسعدى أفندي.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٧/٥.

(٣) انظر الدر "عند المَقُولَةِ [٢٤٣٥١] قَوْلُهُ: ((وَمُفَادُهُ)).

(٤) انظر الدر عند المَقُولَةِ [٢٥٢١٦] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ نَافِقٌ)).

(٥) فِي "أ": ((قَرَرْنَاهُ))، وَقَدَمَهُ ابْنُ عَابِدِينَ فِي الْمَقُولَةِ: [٢٢٣٣٩] قَوْلُهُ: ((قُلْتُ: وَمِمَّا يَكْثُرُ وَقَرْعُهُ إِنْ لَخ)).

(٦) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٧/٥.

(٧) كَمَا فِي نَسْخَةِ "و"، وَمِثْلُهُ فِي "ح".

بَدَلَ الْوَاوِ، وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ كُلُّ مِنْهُمَا لَا أَحَدُهُمَا كَمَا أَفَادَهُ "ط"^(١). وقوله: ((وَلَمْ يَجْمَعَهُمَا قَدْرٌ)) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، وَالْقَدْرُ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ، وَذَلِكَ كَبَيْعِ ثَوْبٍ بِدِرَاهِمٍ، وَاحْتِرَازَ عَمَّا لَوْ كَانَ بِجَنْسِهِ وَجَمَعَهُمَا قَدْرٌ كَثْرٌ بُرٌّ بِمِثْلِهِ، أَوْ كَانَ بِجَنْسِهِ وَلَمْ يَجْمَعَهُمَا قَدْرٌ كَثَوْبٍ هَرَوِيٍّ بِمِثْلِهِ، أَوْ كَانَ بِخِلَافِ جَنْسِهِ وَجَمَعَهُمَا قَدْرٌ كَثْرٌ بُرٌّ بِكُثْرٍ شَعِيرٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ رَبِّ النِّسَاءِ، فَقَوْلُ "الشَّارِحِ": ((لِمَا فِيهِ مِنْ رَبِّ النِّسَاءِ)) بِالْفَتْحِ، أَيُ: التَّأْخِيرِ [١/١٧٥/٣] تَعْلِيلٌ لِمَفْهُومِ "الْمَتْنِ"، وَهُوَ عَدَمُ صَحَّةِ التَّأْجِيلِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ، أَفَادَهُ "ح"^(٢).

قُلْتُ: بَقِيَ شَرْطُ آخَرٍ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَبِيعُ الْكَيْلِيُّ أَوْ الْوَزْنِيُّ هَالِكًا، فَقَدْ ذَكَرَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" أَوَّلَ الْبَيْعِ عَنْ "جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى": ((لَهُ عَلَى آخِرِ حِنْطَةٍ غَيْرِ السَّلَمِ، فَبَاعَهَا مِنْهُ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ إِلَى شَهْرٍ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الْكَالِيَّ بِالْكَالِيِّ، وَقَدْ نَهَيْنَا عَنْهُ^(٣)، وَإِنْ بَاعَهَا مِنْ

(١) "ط": كتاب البيوع ١٥/٣.

(٢) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/ب.

(٣) رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيُّ [متروك] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْكَالِيَّ بِالْكَالِيِّ، وَهُوَ يَبِيعُ بِالذَّيْنِ بِالذَّيْنِ)). أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٤٤٤٠).

وَرَوَى أَبُو عَاصِمٍ وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ وَالْوَاقدِيُّ وَيُهْلُولُ وَغَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَعُمَدُ بْنُ عُيَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي "مُسْتَدْرَكَيْهِمَا" كَمَا فِي "نَصَبِ الرَّايَةِ" ٤٠/٤، وَابْنُ زَيْدٍ فِي "كَشْفِ الْأَسْتَارِ" (١٢٨٠)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي "الضَّعْفَاءُ" ١٦٢/٤، وَالطَّحْطَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَعَانِي" ٢١/٤، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي "الْكَبْرِى" ٢٩٠/٥.

وَتَصَحَّفَ ابْنُ دِينَارٍ فِي "كَشْفِ الْأَسْتَارِ" إِلَى ابْنِ رُومَانَ، وَالصَّوَابُ: ابْنُ دِينَارٍ كَمَا فِي "نَصَبِ الرَّايَةِ". وَقَالَ الْبَزَّازُ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهِ، كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ الْمُسَدِّدِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ ذُوَيْبِ بْنِ عَمَامَةَ عَنْ حَمْرَةَ بِهِ. ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَلَمْ يُنْسَبْ شَيْخُنَا أَبُو الْحُسَيْنِ [ابْنُ بَشْرَانَ] عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ =

= المصري، أي: عن مقدم فقال: عن موسى وهو: ابن عُبيدة بلا شك، وقد رواه أبو الحسن الدارقطني رحمه الله عن أبي الحسن المصري فقال: موسى بن عتبة، ورواه شيخنا أبو عبد الله [الحاكم] بإسناد آخر عن مقدم الرُعيني فقال: عن موسى بن عتبة، وهو وهَم، والحديث مشهور بموسى بن عُبيدة مرة عن نافع عن ابن عمر، ومرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه اهـ.

أخرجه الدارقطني في "السنن" ٧٢/٣، عن علي بن محمد [أبي الحسن المصري] عن مقدم عن ذؤيب... وقال: موسى بن عتبة. وأخرجه الحاكم ٥٧/٢، عن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران عن أبيه عن مقدم عن ذؤيب، وقال أيضاً: موسى بن عتبة، وتعقبه الذهبي وقال: ذؤيب وإهـ.

وقال ابن حجر في "التهذيب" ٢٦/٣: وقد جزم الدارقطني في "العلل" بأن موسى بن عُبيدة تفرّد به، فهذا يدلّ على أنّ الوهم في قوله: موسى بن عتبة. وكذلك أخرجه الدارقطني ٧١/٣ عن علي بن محمد عن سليمان بن شعيب الكسائي (ح) والحاكم ٥٧/٢ عن الأصم عن الربيع بن سليمان، كلاهما عن الخصيب بن ناصح حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر به. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يُخرجاه.

وأخرجه البيهقي ٢٩٠/٥ عن شيخه الحاكم بإسناد، وعن ابن بشران عن أبي الحسن علي بن محمد المصري، كلاهما من طريق الدراوردي عن موسى عن نافع به. ثم قال: وموسى هذا هو ابن عُبيدة الرّبيذي، وشيخنا أبو عبد الله قال في روايته: عن موسى بن عتبة وهو خطأ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره أنه روى هذا الحديث في كتاب "السنن" عن أبي الحسن علي بن أحمد المصري هذا فقال: عن موسى بن عتبة. وشيخنا أبو الحسين رواه لنا عن أبي الحسن المصري في الجزء الثالث من "سنن المصري" فقال: عن موسى غير منسوب ثم أردفه المصري بما أخبرنا أبو الحسين عنه عن أحمد بن داود عن عبد الأعلى بن حماد ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي عبد العزيز الرّبيذي عن نافع عن ابن عمر به. وأبو عبد العزيز الرّبيذي هو موسى بن عُبيدة.

وأخرجه البيهقي من طريق ابن عدي [الكامل] ٣٣٥/٦ عن أبي مصعب عن الدراوردي عن موسى بن عُبيدة عن نافع عن ابن عمر به. وزاد: قال موسى: قال نافع: وذلك بيع الدين بالدين.

وقال ابن عدي: وهذا معروف بموسى بن عُبيدة عن نافع، وجعل هذا الحديث من جملة ما يُنكر على موسى بن عُبيدة وأنه غير محفوظ، وقال: الضعف على رواياته بين، وقال العقيلي: لا يتابع عليه إلا من جهة فيها ضعف، وقال أحمد: مُنكر الحديث، وقال: وحديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذاك، وقال: ما هو الذي روى عنه الثوري، قيل: فمن هو؟ قال: لا أدري، وجزم العقيلي أنه هو. اهـ. "التهذيب" (ترجمة عبد الله بن دينار)، وقال ابن معين: وموسى بن عُبيدة ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث متأكّرة.

= أمّا روايته عن نافع فإن لم تكن اضطراباً منه فلعلّ الدراوردي أخطأ عليه كما أخطأ عليه

(و) الْأَجَلُ (ابْتِدَاؤُهُ مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ).....

عليه وَقَدَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ فِي الْمَجْلَسِ جَارَ، فَيَكُونُ دَيْنًا بَعَيْنٍ)) اهـ، وَذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي "الْمَنَحِ"^(١) قُبِيلَ بَابِ الرَّبَا. وَمِثْلُهُ كُلُّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، وَكَالْبَيْعِ الصُّلْحِ، فَفِي الثَّلَاثِينَ مِنْ "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٢): ((وَلَوْ غَضِبَ كَرُّ بُرٍّ، فَصَالَحَهُ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى ذَرَاهِمَ مُؤَجَّلَةٍ جَارَ، وَكَذَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَسَائِرُ الْمَوْزوناتِ، وَلَوْ صَالَحَهُ عَلَى كَيْلٍ^(٣) مُؤَجَّلٍ لَمْ يَحْزَرْ؛ إِذَا الْجَنَسُ بِانْفِرَادِهِ يُحَرِّمُ النِّسَاءَ، وَلَوْ كَانَ الْبُرُّ هَالِكًا لَمْ يَحْزَرْ الصُّلْحُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا نِسِيَةً؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ بَدَيْنٍ، إِلَّا إِذَا صَالَحَ عَلَى بُرٍّ مِثْلِهِ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ مُؤَجَّلًا جَارَ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ حَقِّهِ، وَالْخَطُ^(٤) جَائِزٌ لَا لَوْ عَلَى أَكْثَرٍ لِلرَّبَا، وَالصُّلْحُ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ حَالِ قِيَامِهِ لَمْ يَحْزَرْ)) اهـ. وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٥): ((الْحِيلَةُ فِي جَوَازِ بَيْعِ الْخَنَاطَةِ الْمُسْتَهْلَكَةِ بِالنِّسِيَةِ أَنْ يُبَيِّعَهَا بِثَوْبٍ وَيَقْبُضَ الثَّوْبَ ثُمَّ يَبِيعَهُ بِدَرَاهِمَ إِلَى أَجَلٍ)) اهـ.

(قَوْلُ الشَّارِحِ: "وَالْأَجَلُ ابْتِدَاؤُهُ مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ إلخ) فِي إِطْلَاقِ عِبَارَتِهِ تَأْمُلُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَجَلُ مَعْنًى كَرَجَبٍ فَابْتِدَاؤُهُ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَجَلِ غَيْرُهُ أَمْتَعُ الْبَائِعِ أَوْ لَا اتَّفَاقًا، وَإِذَا كَانَ مُنْكَرًا فَابْتِدَاؤُهُ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ بِدُونِ امْتِنَاعٍ، وَمِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ عِنْدَهُ، وَمِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ عِنْدَهُمَا، فَكُلَامُهُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلِهِ فِي صُورَةِ الْمُنْكَرِ مَعَ عَدَمِ الْامْتِنَاعِ.

= مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْلَى زُنْبُورُ فَرَوَاهُ عَنْ عَيْسَى بْنِ سَهْلٍ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، وَنَهَى عَنْ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ، وَذَيْنَ بَدَيْنٍ)). أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٤٣٧٥) عَنْ زُنْبُورٍ بِهِ، وَالْوَهْمُ مِنْهُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "الْمُلَخِصِ" ٢٦/٣، وَزُنْبُورٌ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: ذَاهَبَ الْحَدِيثُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَرْكُوكٌ، وَشَدَّ مِنْ وَثْقِهِ.

(١) "المنح": كتاب البيوع - فصل في أحكام القرض في الفلوس ٢/٢٩٩ق.

(٢) "جامع الفصولين": التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٧٠/٢.

(٣) فِي "م": ((كَيْل)).

(٤) فِي "ب": ((الْخَطُّ)) بِالضَّاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز - نوع آخر في الخنطة والدقيق ٣٩٠/٤.

(هامش "الفتاوى الهيدية").

وَلَوْ فِيهِ خِيَارٌ فَمُدَّ سَقُوطِ الْخِيَارِ عِنْدَهُ، "حَانِيَّة"^(١). (وَلِلْمُشْتَرِي) بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ إِلَى سَنَةٍ مُنْكَرَةٍ (أَجَلَ سَنَةٍ ثَانِيَةٍ) مُدَّ^(٢) تَسَلَّمَ (لِمَنْعِ الْبَائِعِ السَّلْعَةَ) عَنِ الْمُشْتَرِي (سَنَةَ الْأَجَلِ) الْمُنْكَرَةِ؛ تَحْصِيلاً لِفَائِدَةِ التَّأْجِيلِ، فَلَوْ مُعَيَّنَةً أَوْ لَمْ يَمْتَنِعْ^(٣) الْبَائِعُ مِنَ التَّسْلِيمِ لَا اتِّفَاقاً؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ. (و) الثَّمَنُ الْمُسَمَّى قَدْرُهُ لَا وَصْفُهُ.....

أقول: وتجري هذه الحيلة في الصِّلح أيضاً، وهي واقعة الفَتَوَى، وَيَكْثُرُ وَفُوعُهَا إِهـ.
[٢٢٣٤٥] (قوله: فَمُدَّ سَقُوطِ الْخِيَارِ عِنْدَهُ أَي: عندَ "أبي حنيفة"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ اسْتِقْرَارِ الْبَيْعِ.

[٢٢٣٤٦] (قوله: مُدَّ تَسَلَّمَ) متعلّق بـ: ((أَجَلَ)).
[٢٢٣٤٧] (قوله: لِمَنْعِ) اللامُ لِلتَّعْلِيلِ أَوْ لِلتَّوْقِيتِ متعلّقة بما تَعَلَّقَ بِهِ قوله: ((وَلِلْمُشْتَرِي)).

[٢٢٣٤٨] (قوله: تَحْصِيلاً لِفَائِدَةِ التَّأْجِيلِ) وهي التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ، وَإِيفَاءُ الثَّمَنِ مِنْ رِبْحِهِ مَثَلاً.
[٢٢٣٤٩] (قوله: فَلَوْ مُعَيَّنَةً) كَسَنَةِ كَذَا، وَمِثْلُهُ: إِلَى رَمَضَانَ مَثَلاً.
[٢٢٣٥٠] (قوله: لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ) تَعْلِيلٌ لِلثَّانِيَةِ، أَمَّا الْأَوَّلَى فَلِكُونُهُ لَمَّا عَيَّنَ تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِيمَا عَيْنُهُ، فَلَا يَثْبُتُ فِي غَيْرِهِ.

[٢٢٣٥١] (قوله: وَالثَّمَنُ الْمُسَمَّى قَدْرُهُ لَا وَصْفُهُ) لَمَّا كَانَ قَوْلُ "الْمُصَنِّفِ": ((يَتَصَرَّفُ مُطْلَقُهُ)).

(قوله: تَعْلِيلٌ لِلثَّانِيَةِ) وَجَعَلَهُ "السَّنْدِيُّ" تَعْلِيلاً لِلأَوَّلَى أَيْضاً فَقَالَ: ((أَمَّا الثَّانِيَةُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْأَوَّلَى فَلِتَحْدِيدِ الْأَجَلِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً))، فَافْهَمْ.

(١) "الحانية": كتاب البيوع - باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف إلخ - فصل في الأجل ٣٦٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "ط": ((مَنْدَ)).

(٣) في "ب" و"ط": ((لَمْ يَمْنَعْ)).

(يَنْصَرِفُ مُطْلَقُهُ إِلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ) بَلَدِ الْعَقْدِ، "مَجْمَعُ الْفَتَاوَى"؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ،
(وَإِنْ اخْتَلَفَ النُّقُودُ مَالِيَّةً).....

مُوهَمًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُطْلَقِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ قَدْرُهُ وَلَا وَصْفُهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ أَوَّلًا^(١): ((وَشَرَطَ لَصِحَّتِهِ مَعْرِفَةَ قَدْرِ وَوَصْفِ ثَمَنِ)) دَفَعَ ذَلِكَ بَأَنَّ الْمُرَادَ: الْمَطْلُوقُ عَنْ تَسْمِيَةِ الْوَصْفِ فَقَطَّ.

مَطْلَبٌ: يُعْتَبَرُ الثَّمَنُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ وَزَمَنِهِ

(٢٢٣٥٢) [قَوْلُهُ: "مَجْمَعُ الْفَتَاوَى"] فَإِنَّهُ قَالَ مَعْرِيًّا إِلَى يُبُوعِ "الْخِزَانَةِ"^(٢): ((بَاعَ عَيْنًا مِنْ رَجُلٍ بِأَصْفَهَانٍ بَكْذَا مِنَ الدَّنَانِيرِ، فَلَمْ يَنْقُدِ الثَّمَنَ حَتَّى وَجَدَ الْمُشْتَرِيَ يُبْخَارِي يَحِبُّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بَعِيَارٍ أَصْفَهَانٍ، فَيُعْتَبَرُ مَكَانُ الْعَقْدِ)) اهـ "منع"^(٣).

قُلْتُ: وَتَظَاهَرُ ثَمَرُهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مَالِيَّةُ الدَّنَانِيرِ مُخْتَلِفَةً فِي الْبَلَدَيْنِ، وَتَوَافَقَ الْعَاقِدَانِ عَلَى اخْتِزَامِ قِيَمَةِ الدَّنَانِيرِ لِفَقْدِهِ أَوْ كَسَادِهِ فِي الْبَلَدَةِ الْأُخْرَى، فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُلْزِمَهُ بِأَخْذِ قِيَمَتِهِ الَّتِي فِي بُخَارِي إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ الَّتِي فِي أَصْبَهَانَ. وَكَمَا يُعْتَبَرُ مَكَانُ الْعَقْدِ يُعْتَبَرُ زَمَنُهُ أَيْضًا كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا قَدْ مَنَاهُ^(٤) فِي مَسْأَلَةِ الْكَسَادِ وَالرُّخْصِ، فَلَا يُعْتَبَرُ زَمَنُ الْإِنْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ فِيهِ مَجْهُولَةٌ وَقَتَ الْعَقْدِ، وَفِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "شَرْحِ الْمَجْمَعِ": ((لَوْ بَاعَهُ إِلَى أَجَلٍ مُعَيَّنٍ، وَشَرَطَ أَنْ يُعْطِيَهُ

(قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ قَالَ مَعْرِيًّا إِلَى يُبُوعِ "الْخِزَانَةِ": بَاعَ عَيْنًا مِنْ رَجُلٍ بِأَصْفَهَانٍ بَكْذَا بِالْخ) فَيُؤَيِّدُ أَنَّ غَايَةَ مَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ "مَجْمَعُ الْفَتَاوَى" انْصِرَافُ الدَّنَانِيرِ إِلَى دِينَارِ مَكَانِ الْعَقْدِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَذِلُّ عَلَى انْصِرَافِهِ إِلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَقَدْ يُقَالُ: الْقَصْدُ مِنْ هَذَا الْعَرُوضِ إِفَادَةُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْبَلَدِ فِي عِبَارَةِ "الْمُصَنَّفِ" بَلَدُ الْعَقْدِ، كَمَا اعْتَبَرَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ "الْمَجْمَعِ" وَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مُخْتَلِفًا.

(١) ص ١٠٤ - وما بعدها "در".

(٢) لم نعر على النقل في "عزارة الفقه" لأبي الليث السمرقندي.

(٣) "المنح": كتاب البيوع ٢/٣ وفيه: ((فلم ينفذ الثمن)) بدل ((فلم ينفذ الثمن)).

(٤) المقولة [٢٢٣٣٩] قَوْلُهُ: ((قُلْتُ: وَمَا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ بِالْخ)).

(٥) "البحر": كتاب البيع ٣٠٣/٥.

كَذْهَبَ شَرِيفِيٌّ وَبُنْدُقِيٌّ* (فَسَدَ الْعَقْدُ مَعَ الْاِسْتِوَاءِ فِي رَوَاجِهَا،.....)

المشتري أيَّ نقدٍ يَروِجُ يَوْمَئِذٍ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا)).

[٢٢٣٥٣] (قوله: كَذْهَبَ شَرِيفِيٌّ وَبُنْدُقِيٌّ) فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي الرَّوَاجِ لَكِنَّ مَالِيَّةَ أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ، فَإِذَا بَاعَ مِائَةً ذَهَبٍ مِثْلًا وَلَمْ يُبَيِّنْ صِفَتَهُ فَسَدَ لِلتَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَطْلُبُ الْأَكْثَرَ مَالِيَّةً وَالْمُشْتَرِي يَدْفَعُ الْأَقْلَّ.

[٢٢٣٥٤] (قوله: مَعَ الْاِسْتِوَاءِ فِي رَوَاجِهَا) أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَتْ رَوَاجًا مَعَ اخْتِلَافٍ مَالِيَّتِهَا أَوْ بَدُونِهِ فَيَصِحُّ وَيَنْصَرَفُ إِلَى الْأَرْوَاجِ، وَكَذَا يَصِحُّ لَوْ اسْتَوَتْ مَالِيَّةُ رَوَاجًا، لَكِنْ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَنْ يُؤَدِّيَ أَيُّهُمَا شَاءَ.

والحاصل: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ رُبَاعِيَّةٌ، وَأَنَّ الْفَسَادَ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَالِيَّةِ فَقَطْ، وَالصَّحَّةُ فِي الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ كَمَا بَسَطَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١). وَمِثْلُ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٢) مَسْأَلَةُ الْاِسْتِوَاءِ فِي الْمَالِيَّةِ وَالرَّوَاجِ بِالْثَّنَائِيِّ وَالْثَّلَاثِيِّ، وَعَارَضَهُ الشُّرَاحُ^(٣): بِأَنَّ مَالِيَّةَ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَحَابُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْثَّنَائِيِّ مَا قِطَعْتَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، وَبِالْثَّلَاثِيِّ مَا ثَلَاثَةٌ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ)).

قلت: وحاصله أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِدِرْهَمٍ فَلَهُ دَفْعُ دِرْهَمٍ كَامِلٍ أَوْ دَفْعُ دِرْهَمٍ مُكْسَرٍ^(٥) قِطْعَتَيْنِ

(قوله: كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا) وَجْهُهُ: أَنَّهُ لَا يَلِزَمُ مِنْ رَوَاجِ النُّقُودِ اتِّحَادُهَا فِي الْمَالِيَّةِ، فَيُفْضَى إِلَى جَهَالَةِ الثَّمَنِ. اهـ "ميندي".

(قوله: وَكَذَا يَصِحُّ لَوْ اسْتَوَتْ مَالِيَّةُ رَوَاجًا (إِلخ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْبَزَّازِيَّةِ"، وَزَادَ عَقِبَ قَوْلِهِ: ((لَكِنْ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي (إِلخ))) : ((لَكِنْ فِي الدَّعْوَى لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب البيوع ٣٠٤/٥.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع ٢٢/٣.

(٣) انظر "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٠/٥، و"الكفاية" و"العناية": ٤٧٠/٥ (هامش "فتح القدير").

(٤) "البحر": كتاب البيوع ٣٠٤/٥ بتصرف، نقلاً عن "الزيلعي".

(٥) في "٦": ((مكسور)).

أَوْ ثَلَاثَةً [١٧٣/٣ ب] حَيْثُ تَسَاوَى الْكُلُّ فِي الْمَالِيَّةِ وَالرَّوَاجِ^(١)، وَمِثْلُهُ فِي زَمَانِنَا الذَّهَبُ، يَكُونُ كَامِلًا وَنِصْفَيْنِ وَأَرْبَعَةً أَرْبَاعٍ، وَكُلُّهَا سَوَاءٌ فِي الْمَالِيَّةِ وَالرَّوَاجِ، بَلْ ذَكَرَ فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٢) فِي بَابِ الْمُتَعَارَفِ بَيْنَ التَّجَارِ كَالْمَشْرُوطِ، بِرَمَزٍ (عَت)^(٣): ((بَاعَ شَيْئًا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَاسْتَقَرَّتِ الْعَادَةُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ كُلَّ خَمْسَةِ أَسْدَاسِ مَكَانِ الدَّنَانِيرِ وَاسْتَهَزَتْ بَيْنَهُمْ فَالْعَقْدُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي تِلْكَ التَّجَارَةِ))، ثُمَّ رَمَزَ (فَكَ)^(٤): ((حَرَّتِ الْعَادَةُ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ خُوارِزْمَ أَنَّهُمْ يَشْتَرُونَ سِلْعَةً بِدَيْنَارٍ، ثُمَّ يَنْقَلِبُونَ ثَلَاثِي دِينَارٍ مُحَمَّدِيَّةً أَوْ ثَلَاثِي دِينَارٍ وَطَسُوجٍ^(٥) نِيسَابُورِيَّةً، قَالَ: يَجْرِي عَلَى الْمَوَاضِعِ وَلَا تَبْقَى الزِّيَادَةُ دَيْنًا عَلَيْهِمْ)) اهـ، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "التَّارُخَانِيَّةِ".

مَطْلَبُ مَهْمٌ فِي حُكْمِ الشِّرَاءِ بِالْقُرُوشِ فِي زَمَانِنَا

وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ مَا تُعْرِفُ فِي زَمَانِنَا مِنَ الشِّرَاءِ بِالْقُرُوشِ، فَإِنَّ الْقِرْشَ فِي الْأَصْلِ قِطْعَةٌ مَضْرُوبَةٌ مِنَ الْفِضَّةِ تَقُومُ بِأَرْبَعِينَ قِطْعَةً مِنَ الْقِطْعِ الْمِصْرِيَّةِ الْمُسَمَّاةِ فِي مِصْرٍ نِصْفًا. ثُمَّ إِنَّ أَنْوَاعَ الْعُمْلَةِ الْمَضْرُوبَةِ تَقُومُ بِالْقُرُوشِ، فَمِنْهَا مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ قُرُوشٍ، وَمِنْهَا أَقْلُ، وَمِنْهَا أَكْثَرُ، فَإِذَا اشْتَرَى مِائَةَ قِرْشٍ فَالْعَادَةُ أَنَّهُ يَدْفَعُ مَا أَرَادَ إِمَّا مِنَ الْقُرُوشِ أَوْ مِمَّا يُسَاوِيهَا مِنْ بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ الْعُمْلَةِ مِنْ رِيَالٍ أَوْ ذَهَبٍ، وَلَا يَفْهَمُ أَحَدٌ أَنَّ الشِّرَاءَ وَقَعَ بِنَفْسِ الْقِطْعَةِ الْمُسَمَّاةِ قِرْشًا، بَلْ هِيَ أَوْ مَا يُسَاوِيهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْعُمْلَةِ الْمُسَاوِيَةِ فِي الرَّوَاجِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْمَالِيَّةِ، وَلَا يَرِدُ^(٧) أَنَّ صُورَةَ الْإِخْتِلَافِ

(١) فِي "٣": ((أَوْ الرَّوَاجِ)) بـ((أَوْ)).

(٢) "الْقَنِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٠٣ ق. ب.

(٣) رِمَزَ ((عَت)) عِنْدَ صَاحِبِ "الْقَنِيَّةِ" لِعَلَاءِ الدِّينِ التَّاجِرِيِّ، وَانْظُرِ "الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ" ١٦٢/٤، ٤١٨.

(٤) رِمَزَ ((فَكَ)) عِنْدَ صَاحِبِ "الْقَنِيَّةِ" لِأَمِي الْفَضْلِ الْكِرْمَانِيِّ.

(٥) "الطَّسُوجُ": رِبْعٌ دَانِقٍ، مُعَرَّبٌ. اهـ. "الْقَامُوسُ" مَادَّةُ ((طَسَجَ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٠/٥.

(٧) فِي "ك": ((وَلَا يَرَادُ)).

في المائية مع التساوي في الزواج هي صورة الفساد من الصور الأربع؛ لأنه هنا لم يحصل اختلاف مائية الثمن حيث قدر بالفروش، وإنما يحصل الاختلاف إذا لم يُقدر بها، كما لو اشترى مائة ذهب وكان الذهب أنواعاً كلها راجعة مع اختلاف مائيتها، فقد صار التقدير بالفروش في حكم ما إذا استوت في المائية والزواج، وقد مر^(١) أن المشتري يُخير في دفع أيهما شاء، قال في البحر^(٢): ((فلو طلب البائع أحدهما للمشتري دفع غيره؛ لأن امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل تعنت)) اهـ.

بقي هنا شيء، وهو أننا قدمنا^(٣) أنه على قول "أبي يوسف" المفتى به لا فرق بين الكساد والاقطاع والرخص والغلاء في أنه تجب قيمتها يوم وقع البيع أو القرض إذا كانت فلوساً أو غالبية الغش، وإن كانت فضة خالصة أو مغلوبة الغش تجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله "الشارح"، أو مثله على ما بحثناه، وهذا إذا اشترى بالريال أو الذهب مما يراذ نفسه، أما إذا اشترى بالفروش - المراد بها ما يعم الكل كما قررناه^(٤) - ثم رخص بعض أنواع العملة أو كلها، واختلفت في الرخص كما وقع مراراً في زماننا ففيه استنباه، فإنها إذا كانت غالبية الغش، وقلنا: تجب قيمتها يوم البيع فهنا لا يمكن ذلك؛ لأنه ليس المراد بالفروش نوعاً معيناً^(٥) من العملة حتى نوجب قيمته، وإذا قلنا: إن الخيار للمشتري في تعيين نوع منها، كما كان الخيار له قبل أن ترخص، فإنه كان مُحيراً في دفع أي نوع أراد، فإبقاء الخيار له بعد الرخص يؤدي إلى النزاع والضّرر، فإن خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع،

٢٦/٤

(١) في هذه المقولة.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٥/٣٠٤.

(٣) المقولة [٢٢٣٣٩] قوله: ((قلت: وما يكثر وقوعه إلخ)).

(٤) في هذه المقولة.

(٥) في النسخ جميعها: ((نوع معين)) بالرّفع، وما أثبتناه هو الصواب؛ لأنه خبر ((ليس))، وقد أشار إليه مصححاً "ب" و"م".

إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ) فِي الْمَجْلِسِ؛ لَزَوَالِ الْجَهَالَةِ.....

أَمَّا بَعْدُهُ ففِيهِ ضَرَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يَنْظُرُ إِلَى الْأَنْفَعِ لَهُ وَالْأَضَرِّ عَلَى الْبَائِعِ فَيَخْتَارُهُ، فَإِنَّ مَا كَانَ^(١) يُسَاوِي عَشْرَةَ إِذَا صَارَ نَوْعٌ مِنْهُ بِشْمَانِيَّةٍ وَنَوْعٌ مِنْهُ بِشْمَانِيَّةٍ وَنِصْفُ يَخْتَارُ مَا صَارَ بِشْمَانِيَّةٍ فَيَدْفَعُهُ لِلْبَائِعِ، وَيَحْسِبُهُ عَلَيْهِ عَشْرَةَ كَمَا كَانَ يَوْمَ الْبَيْعِ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ دَفْعٌ مِثْلُ مَا كَانَ يَوْمَ الْبَيْعِ لَا قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّ قِيمَةَ كُلِّ نَوْعٍ تُعْتَبَرُ بغيرِهِ، فَحَيْثُ لَمْ يُمَكَّنْ دَفْعُ الْقِيمَةِ لِمَا قُلْنَا، وَلَزِمَ مِنْ إِبْقَاءِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي لُزُومُ الضَّرَرِ^(٢) لِلْبَائِعِ حَصَلَ الْاِشْتِيَاءُ فِي حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا قُلْنَا. وَالَّذِي حَرَّرْتُهُ فِي رِسَالَتِي "تَنْبِيهِ الرُّقُودِ"^(٣): ((أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَمَّرَ الْمُشْتَرِي بِدَفْعِ الْمَتَوَسِّطِ رُخْصًا، لَا بِالْأَكْثَرِ رُخْصًا وَلَا بِالْأَقَلِّ حَتَّى لَا يَلْزَمَ اخْتِصَاصُ الضَّرَرِ بِهِ وَلَا بِالْبَائِعِ، لَكِنْ هَذَا إِذَا حَصَلَ الرُّخْصُ لِكُلِّ أَنْوَاعِ الْعُمَلَةِ، أَمَّا لَوْ بَقِيَ مِنْهَا نَوْعٌ عَلَى حَالِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِالْإِزَامِ الْمُشْتَرِي الدَّفْعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَهُ دَفْعَ غَيْرِهِ يَكُونُ تَعْتًا بِقَصْدِهِ إِضْرَارَ الْبَائِعِ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ بِأَنْ حَصَلَ الرُّخْصُ لِلْحَمِيعِ))، فَهَذَا غَايَةُ مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ [١/١٨٣/٣] سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[٢٢٣٥٥] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ فِي الْمَجْلِسِ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((فَإِذَا ارْتَفَعَتِ الْجَهَالَةُ بَيَانِ

(قَوْلُهُ: فَحَيْثُ لَمْ يُمَكَّنْ دَفْعُ الْقِيمَةِ لِمَا قُلْنَا، وَلَزِمَ مِنْ إِبْقَاءِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي لُزُومُ الضَّرَرِ لِلْبَائِعِ (إِلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي كَمَا كَانَ فِي دَفْعِ أَيِّ صِنْفٍ بِاعْتِبَارِ قِيمَتِهِ وَقَتِ الْعَقْدِ، وَلَا نَظَرَ لِضَرَرِ الْبَائِعِ بِذَلِكَ؛ لِمَجِيءِ التَّقْصِيرِ مِنْهُ، حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ صِنْفًا مَخْصُوصًا، بَلْ بَاعَ بِالْقُرُوشِ وَفَوَّضَ الْأَمْرَ لِلْمُشْتَرِي فِي التَّعْيِينِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ رُبَّمَا حَصَلَ تَغْيِيرُ سِعْرِ التَّقُودِ.

(١) فِي "٢": ((فَإِنْ كَانَ)).

(٢) قَوْلُهُ: ((لُزُومُ الضَّرَرِ)) الْأَوَّلُ حَذَفُ قَوْلِهِ: ((لُزُومُ)) كَمَا لَا يَخْفَى. اِهْدِ مَصْحُوحًا "ب" وَ"م".

(٣) "تَنْبِيهِ الرُّقُودِ" ٦٦/٢ (ضَمْنِ "مَجْمُوعِ رِسَائِلِ ابْنِ عَابِدِينَ").

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٣/د بَتَصَرَّفَ.

(وَصَحَّ بَيْعُ الطَّعَامِ) هُوَ فِي عُرْفِ الْمُتَقَدِّمِينَ اسْمٌ لِلْحِنِطَةِ وَدَقِيقِهَا.....

أَحَدُهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَرَضِيَ الْآخَرُ صَحَّ؛ لَارْتِفَاعِ الْمَفْسِدِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ، فَصَارَ كَالْبَيَانِ الْمُقَارِنِ)).

[مطلب في مسائل بيع الطعام]

[٢٢٣٥٦] (قوله: هُوَ فِي عُرْفِ الْمُتَقَدِّمِينَ إلخ) كَذَا قَالَهُ فِي "الفتح"^(١)، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِحَدِيثِ

الْفِطْرَةِ: ((كُنَّا نُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ^(٢) أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ^(٣)))، لَكِنْ قَالَ

(١) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٠/٥. بتصرف.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَضْرٍ فِي "فتح الباري" ٤٧٠/٣: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَدْ كَانَتْ لَفْظَةُ الطَّعَامِ تُسْتَعْمَلُ فِي الْحِنِطَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، حَتَّى إِذَا قِيلَ: أَذْهَبَ إِلَى سُوقِ الطَّعَامِ، فَهَمَّ مِنْهُ سُوقُ الْقَمْحِ، وَإِذَا غَلَبَ الْعُرْفُ نَزَلَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا غَلَبَ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ فِيهِ كَانَ يُخْطِئُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْعُرْفِ. وَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِأَنَّ هَذَا غَلْطٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَجْمَلَ الطَّعَامَ ثُمَّ فَسَّرَهُ، بِدَلِيلِ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ مِيسَرَةَ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِيمَا قَالَ، وَلَفْظُهُ: ((كُنَّا نُخْرِجُ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّيْبَ وَالْأَقِطَ وَالشَّعْرَ)). ثُمَّ إِنَّ عَدَمَ ذِكْرِ كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَاةِ عَنْ عِيَّاضٍ لَفْظًا: ((صَاعًا مِنْ طَعَامٍ)) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ تَفْسِيرٌ لَهُ، قَالَ: وَفِي قَوْلِهِ: ((فَنَبَأَ حَاجَةً مَعَاوِيَةَ وَجَاءَتْ السَّعْرَاءُ)) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ قُوْتًا لَهَا قَبْلَ هَذَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ كَثِيرَةً وَلَا قُوْتًا، فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا مَا لَمْ يَكُنْ قُوْتًا وَلَا مَوْجُودًا؟ أَمَّا وَكَذَلِكَ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.

قَالَ الْكِمَالِيُّ بْنُ الْهَمَامِ فِي "الفتح" ٢٢٧/٢: وَعَلَى هَذَا يَلِزُ كَوْنُ الطَّعَامِ مُرَادًا فِي الْأَعْمَامِ لَا الْخِطَّةُ بِخُصُوصِهَا؛ فَيَكُونُ الْأَقِطُ وَمَا بَعْدَهُ فِيهِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، دَعَا إِلَيْهِ - وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ - هَذَا التَّصْرِيحُ عَنْهُ، وَيُزَمُّهُ كَوْنُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ: ((لَا أَرَأَى أَنْخُرْجَهُ...)) أَيْ: لَا أَرَأَى أَنْخُرْجَ الصَّاعَ، أَيْ: كُنَّا نُخْرِجُ مِمَّا ذَكَرْتُهُ صَاعًا، وَحِينَ كَثُرَ هَذَا الْقَوْلُ الْآخَرُ فَإِنَّمَا أُخْرِجَ مِنْهَا أَيْضًا ذَلِكَ الْقَدْرُ.

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيقُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي (زَكَاةِ الْفِطْرِ) الْمَقُولَةِ [٨٦٥٦] قَوْلُهُ: ((وَحَدِيثُ: فَرَضَ إِبْنُ خَالٍ)). إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ الْآنَ تَحْرِيقُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّعَامَ اسْمٌ لِلْحِنِطَةِ.

فَقَوْلُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَرُوِّحُ بْنُ الْقَاسِمِ وَأَبُو عَمْرٍو حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ السَّرْحِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ((كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَيْبٍ، وَذَلِكَ بِصَاحِ النَّبِيِّ ﷺ)).

أَمَّا مَالِكٌ فَاتَّفَقَتْ عَنْهُ الرِّوَايَاتُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ وَالشَّافِعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يُحْيَى وَابْنُ وَهْبٍ وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ مَالِكٍ بِهِ هَذَا اللَّفْظُ.

أَخْرَجَهُ فِي "الموطأ" ٢٨٤/١، فِي الزَّكَاةِ - بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَعَنْ الْبُخَارِيِّ (١٥٠٦) فِي الزَّكَاةِ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَمُسْلِمٌ (٩٨٥) فِي الزَّكَاةِ - بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، وَالشَّافِعِيُّ =

= في "الألم" ٦٢/٢ و٦٨ - وعنه البيهقي في "الكبرى" ١٦٤/٤، والدارمي (١٦٦٤) في الزكاة - باب زكاة الفطر، والطحاوي في "شرح المعاني" ٤٢/٢، و"بيان المشكل" (٣٤٠)، وسُحَنُون في "الملونة" ٣٥٨/١، والخطيب في "الفصل للوصول المدرج" ٦٦٩/٢. قال البيهقي: وفي روايةٍ للشافعي: ((صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ))، لم يَذْكُرْ كلمةً (أو) وَذَكَرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ. وهكذا رواه عن الثوري وكيعٌ وعبدُ الله بنُ موسى وَقَبِيصَةُ وَيَزِيدُ بنُ أَبِي حَكِيمٍ، وزاد سفيانٌ: فلَمَّا جَاءَ معاويةَ، وجاءت السَّمَاءُ، قال: أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَعلِلُ مُدْنِي، قال: فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ، قال أبو سعيدٍ: فلا أزالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٠٨) في الزكاة - باب صاع من زبيب، والترمذي (٦٧٣) في الزكاة - باب صدقة الفطر، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ، والنسائي في "المجتبى" ٥١/٥، و"الكبرى" (٢٢٩٠)، في الزكاة - الزبيب، وعنه ابن عبد البر في "المهيد" ١٣١/٤، والطحاوي في "شرح المعاني" ٤١/٢، و"بيان المشكل" (٣٣٩٩)، والبيهقي في "الكبرى" ١٦٤/٤. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٠٥) عن قَبِيصَةَ عن سفيان به، مختصراً على: ((صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ)). وخالفه عَبْدُ الرَّزَّاقِ عن الثوري به، ولم يَقُلْ: ((صَاعاً مِنْ طَعَامٍ))، فرواه في "المصنف" (٥٧٨٠)، وعنه أحمدُ ٧٣/٣، والخطيب في "الفصل للوصول المدرج" ٦٧٠/٢، ورواه الخطيب أيضاً عن الفريابي عن الثوري، فلم يَذْكُرْ ذَلِكَ.

وقال أبو داود عقبَ حديث (١٦١٧): وَقَدْ ذَكَرَ مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ في هذا الحديث: عن الثوري عن زيدٍ عن عياضَ عن أبي سعيدٍ الحارثي: ((نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ))، وهو وَهْمٌ مِنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ، أو ثَمَنٌ رواه عنه. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥١٠) في الزكاة - باب الصدقة قبل العيد، وابن المنذر في "الأوسط" كما في "فتح الباري" ٤٧٠/٣، عن أبي عُمَرَ حفص بن ميسرة عن زيدٍ به. وَلَفْظُهُ: ((كُنَّا نُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في يَوْمِ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ))، وقال أبو سعيدٍ: وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَالْأُظْطَ وَالشَّمْرَ. وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في "شرح المعاني" ٤٢/٢، و"بيان المشكل" (٣٤٠٤)، من طريق رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عن زيدٍ به، وَلَفْظُهُ: قال أبو سعيدٍ: كانوا في صَدَقَةِ رَمَضَانَ مِنْ جَاءَ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ قَبْلَ مِنْهُ، وَمَنْ جَاءَ بِصَاعٍ مِنْ شَمْرٍ قَبْلَ مِنْهُ... وهكذا.

ورواه زهيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عن زيدٍ بن أسلمٍ عن عَطَاءٍ عن أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ((كُنَّا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعاً صَاعاً، وَكَانَ طَعَامُهُمُ مِنَ الشَّمْرِ وَالزَّبِيبِ)). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٢٢٢٦). وهذا خطأ من زهير وإنما هو عياض لا عطاء.

ورواه داود بن قيسٍ عن عياضٍ به، واختلَفَ عليه فيه: فرواه عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُسْلِمَةَ وَوَكِيْعٌ وَإِسْمَاعِيلُ بنُ حُفَظَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ وَعُثْمَانُ بنُ عَمْرِو بْنِ فَارِسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ نَافِعٍ وَأَبُو حَمْرَةَ، كُلُّهُمْ مِنْ دَاوُدَ بِهِ، وَلَفْظُهُ: ((صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أو صَاعاً مِنْ أَظْطٍ، أو صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أو صَاعاً مِنْ شَمْرٍ، أو صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ))، قال أبو سعيدٍ: فلم نَزَلْ نَخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجِجاً أو مُتَمَتِّراً. وَذَكَرَ نَحْوُ حَدِيثِ زَيْدٍ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٨٥)، وأبو داود (١٦١٦) باب كم يؤدي من صدقة الفطر؟ - وعنه الخطيب في "الفصل للوصول" ٦٧٠/٢ - ٦٧١، والبيهقي ١٦٥/٤، والنسائي في "المجتبى" ٥١/٥ - ٥٢، و"الكبرى" (٢٢٩٢)، =

= وابن ماجه (١٨٢٩) في الزكاة - باب صدقة الفطر، والدارمي (١٦٦٣)، وابن خزيمة (٢٤٠٨) و(٢٤١٨)، وابن حبان (٣٣٠٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٤٢/٢، و"بيان المشكل" (٣٤٠٢) و(٣٤٠٣)، والدارقطني ١٤٦/٢. ورواه يحيى القطان عن داود، فلم يَذْكُرْ: (صاعاً من طعام). أخرجه أحمد ٢٣/٣، والنسائي في "المجتبى" ٥٣/٥، و"الكبرى" (٢٢٩٦)، وابن الجارود في "المتقى" (٣٥٧)، وابن خزيمة (٣٤٠٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" ١٢٨/٤ و١٣١.

ورواه عبد الرزاق عن داود، أخرجه في "المصنف" (٥٧٧٩)، وعنه ابن الجارود في "المتقى" (٣٥٨). وأخرجه الدارقطني ١٤٦/٢، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" ١٥٧/٢، من طريق أبي بدرٍ شجاع بن الوليد ثنا أبو سعيد الذي يسكن الجزيرة [وهو سابق] عن عياض به، وقال: (صاعاً من طعام أو صاعاً...). فذكر نحوه. وهو سابق البربري، وثقه ابن حبان، وقال: يُعْرَبُ وَيَهْمُ، ولم يَحْرَجْهُ البخاري ولا ابن أبي حاتم. ورواه معمر عن إسماعيل بن أمية أخبرني عياض به، بلفظ: ((كُنَّا نَخْرُجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ الْأَيْطِ وَالْتَمَرِ وَالشَّعِيرِ)). أخرجه عبد الرزاق (٥٧٨١)، وعنه مسلم (٩٨٥)، والخطيب في "الفصل" ٦٧١/٢.

ورواه محرز بن وضاح عن إسماعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب عن عياض به. ومُحَرَّرٌ صدوق، ولم يَذْكُرْ: (صاعاً من طعام). أخرجه النسائي في "المجتبى" ٥١/٥، و"الكبرى" (٢٢٩٠) - وعنه ابن عبد البر ١٣٤/٤ - والطحاوي في "بيان المشكل" (٣٤١٩).

قال الدارقطني: الحديث محفوظ عن الحارث، ولا نعلم إسماعيل روى عن عياض شيئاً، وقال ابن حجر: في التصريح بالإخبار عند مسلم ردُّ لقول الدارقطني.

وأخرجه مسلم (٩٨٥)، من طريق عبد الرزاق (٥٧٨٧)، عن ابن جريج عن الحارث عن عياض به. هكذا رواه إسماعيل والحارث عن عياض ولم يَذْكُرَا: (صاعاً من طعام). قال عياض: قلتُ لهُ: ما شأنُ الحنطة؟ قال: كثرت بعد على عهد معاوية.

ورواه عبد الله بن عبد الله بن عثمان وابن عجلان فلم يَذْكُرَا الطعام أيضاً. رواه سفيان وحاتم بن إسماعيل ويحيى وأبو خاليل الأحمري وحماد بن مسعدة، كلُّهم عن ابن عجلان سمِعَ عياضاً به، ولم يَذْكُرْ (صاعاً من طعام). أخرجه مسلم (٩٨٥)، وأبو داود (١٦١٨)، والنسائي في "المجتبى" ٥٢/٥، وابن خزيمة (٢٤١٣) و(٢٤١٤)، وأبو يعلى (١٢٢٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" ٦٣/٣، وابن حبان (٣٣٠٧).

ولفظ ابن عيينة: ((مَا أَخْرَجْنَا إِلَّا صَاعاً مِنْ ذَقِيقٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً...)). نحو ما سبق. قال علي بن المديني لسفيان: يا أبا عمداً! أحدٌ لا يَذْكُرُ في حديثه ((الذَّقِيقُ))! قال: بلى هو فيه. ولم يصححه ابن خزيمة بل قال: إن كان ابن عيينة ومن دونه حَفِظَهُ. وفي رواية النسائي: ثم سُئِلَ سفيان فقال: ((ذَقِيقٌ أَوْ سُلتٌ))، فقال النسائي: لا أعلمُ أحداً قال في هذا الحديث ((ذَقِيقاً)) غير ابن عيينة. قال أبو داود: قال حماد: فأنكروا عليه ((الذَّقِيقُ))، فتركه سفيان، فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة.

= ورواه أيضاً بثبوت ذكر الطعام محمد بن إسحاق ويزيث بن الهادي عن عبد الله بن عبد الله عن عياض به.

أخرجه أبو داود (١٦١٧)، والنسائي في "المجتبى" ٥/٥٣، و"الكبرى" (٢٢٩٣) و(٢٢٩٧) - وعنه ابن عبد البر ٤/١٢٩ - والطحاوي في "شرح المعاني" ٢/٤٢، و"بيان المشكل" (٣٤٠٥) و(٣٤٠٦) و(٣٤٢٠) و(٣٤٢١)، والدارقطني ٢/١٤٥ - ١٤٦، وابن خزيمة (٢٤١٩)، وابن حبان (٣٣٠٦)، والحاكم ١/٤١١، والبيهقي ٤/١٦٥ - ١٦٦. وزاد الطحاوي: ((فَلَمَّا كَثُرَ الطَّعَامُ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ جَعَلُوهُ مُدَيْنَ مِنْ حِنْطَةٍ)).

قال أبو داود: رواه ابنُ عُلَيَّةَ وعبدُ بن سليمان وغيرهما عن ابنِ إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض عن أبي سعيد بمعنى حديث داود، وذكر رجل واحد فيه عن ابنِ عُلَيَّةَ: ((أَوْ صَاعًا مِنْ حِنْطَةٍ))، وليس بمحفوظ. وقال ابنُ خزيمة: ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ، ولا أدري من الوهم؟ وهذا كله يدلُّ على أنَّ قولَهُ: ((صَاعًا مِنْ طَعَامٍ)) يَحْتَمِلُ الْبُرَّ وَالتَّمْرَ وَالشَّعِيرَ وَغَيْرَهُ مِمَّا يُطْعَمُ، بدليل قول أبي سعيد في رواية حفص بن ميسرة: ((كُنَّا نُخْرِجُ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ، وَالرَّيْسَبَ، وَالْأَقِطَ، وَالتَّمْرَ))، أمَّا روايةُ داودَ ومالكَ وسفيانَ عن زيد: ((صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ...)). فـ ((أَوْ)) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِعَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مَالِكٍ: ((صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ))، بدونِ ((أَوْ)). وكذلك قولُهُ: ((لَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ الشَّمْرَاءُ)).

ورواه مالكُ وأيوبُ وعبيدُ الله وعمرُ بن نافع وعُقَيْلُ والمُعَلَّى بنُ إِسْمَاعِيلَ وأبو ليلى والليثُ وموسى بنُ عُبَيْة وعبدُ العزيز بن أبي رَوَادٍ وَضَحَّاكُ بن عثمان وعبد الله بن عمر وابنُ إسحاق وسليمانُ التيميُّ وأيوبُ بن موسى كُلُّهُمْ عن نافع عن ابنِ عمر رضي الله عنه قال: ((فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ مُعَاوِيَةَ عَدَلَ النَّاسُ بَعْدَ بِيْه نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ...)). وفي رواية ((مُدَيْنَ مِنْ بُرٍّ)).

أخرجه مالك ١/٢٤٨، وأحمد ٢/٥٥ و٦٣ و٦٦ و٦٧ و١٠٢ و١١٤ و١٣٧، والبخاري (١٥٠٣) و(١٥٠٤) و(١٥٠٧) و(١٥٠٩) و(١٥١١) و(١٥١٢)، ومسلم (٩٨٤) و(٩٨٦)، وأبو داود (١٦١٠ - ١٦١٥)، والترمذي (٦٧٥ - ٦٧٧)، والنسائي في "المجتبى" ٥/٤٩٧ و٤٩٩، و"الكبرى" (٢٢٧٩ - ٢٢٨٤)، وابن ماجه (١٨٢٥) و(١٦٢٨)، والدارمي (١٦٦١) و(١٦٦٢)، والحُمَيْدِي (٧٠١)، وابن زنجويه في "الأموال" (٢٣٥٧) و(٢٣٥٨)، وعبد بن حُمَيْد (٧٤٣) و(٧٨٠)، وابن الجارود في "المتقى" (٣٥٦)، وعبد الرزاق (٥٧٧٥) و(٥٧٦٤)، وابن أبي شيبه ٣/٦٣، وابن خزيمة (٢٣٩٢) و(٢٣٩٣) و(٢٣٩٥) و(٢٣٩٧) و(٢٤٠٣ - ٢٤٠٦) و(٢٤١١) و(٢٤١٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٢/٤٤، و"بيان المشكل" (٣٣٨٩ - ٣٣٩٦)، و(٣٤٢٢ - ٣٤٢٧). والدارقطني ٢/١٣٩ و١٤٠ و١٤٥، وابن حبان (٣٢٩٩) و(٣٣٠٤ - ٣٣٠٤)، والحاكم ١/٤٠٩ و٤١٠، والبيهقي ٤/١٥٩ و١٦٢، وابن عبد البر ٣/ "التمهيد" ١٤/٣١٤ - ٣١٨.

ولفظ ابن خزيمة (٢٤٠٦) من طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر: ((لَمْ تَكُنِ الصَّدَقَةُ عَلَى عَهْدِ =

= رسول الله ﷺ إلا التمر، والزبيب، والشعير، ولم تكن الخنطة)). وفي رواية ابن أبي رَوَاد زيادة: قال عبد الله: فلما كان عمر، وكثرت الخنطة، جعلَ عمرُ يَصِفُ صَاعَ خنطةٍ مكانَ صَاعٍ من تلك الأشياء.

قال ابن عبد البر في "المعجم" ٣١٧/١٤: وابن عيينة يقول فيه: فلما كان معاوية، وقول ابن عيينة عندي أولى والله أعلم؛ لأنه أحفظ وأثبت من ابن أبي رَوَاد.

وروى عمرُ بنُ محمد بنِ صُهَيْبان عن ابن شهاب الزهري عن مالك بن أنس عن ابن الحُدَّان عن أبيه أن النبي ﷺ قال: ((أخرجوا صدقةَ الفطرِ صاعاً من طعام، وكانَ طعاماً يومئذ البرّ، والتمر، والزبيب)).

أخرجه الطبراني (٦١٣)، والدارقطني ١٤٧/٢، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٣٧)، وأبو نعيم في "معركة الصحابة" (٩٨٣)، قال ابن حجر في "الإصابة" ٨٢/١: وذكره ابنُ منده: وقال: إنه خطأ. وعمرُ بنُ محمد بنِ صُهَيْبان ضعُفَ ابنُ معين، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث، قال ابن عدي: عامةُ أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وغلبت على أحاديثه المناكير.

ورواه داود بن شُعَيْب عن يحيى بن عبادٍ وكانَ من خيار الناس، عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أمرَ صابراً بِطَيِّ مَكَّةَ يُنادي: ((إنَّ صدقةَ الفطرِ حقٌّ واجبٌ... صاعٌ من شعير، أو تمر)).

أخرجه الدارقطني ١٤٢/٢، والحاكم ٤١٠/١، والبيهقي ١٧٢/٤، قال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعبه الذهبي فقال: بل منكرٌ جداً. قال العجلي: يحيى بن عباد عن ابن جريج حديثه يدلُّ على الكذب، وقال الدارقطني: ضعيف.

وروى سالم بن نوح وعلي بن صالح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: ((ألا إنَّ صدقةَ الفطرِ واجبةٌ مدَّانٍ من قمح أو سواء صاعٌ من طعام)).

أخرجه الترمذي (٦٧٤)، والدارقطني ١٤١/٢ و ١٤٢، والبيهقي ١٧٣/٤. قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وعلي بن صالح قال أبو حاتم: مجهولٌ لا أعرفه، وقال الترمذي: سألتُ محمد بنَ إسماعيل عن هذا الحديث فقال: ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب.

قال الترمذي: وروى عمرُ بنُ هارون هذا الحديث عن ابن جريج، وقال: عن العباس بن مينا عن النبي ﷺ، فذكر بعض هذا الحديث.

وأخرجه الدارقطني ١٤١/٢ - ١٤٢، والبيهقي ١٧٢/٤ - ١٧٣، عن عبد الوهاب وعبد الرزاق، عن ابن جريج قال: قال عطاء... فذكر نحوه، وقال ابن جريج: قال عمرو بن شعيب: بلغني... به.

وروى مخلد وعبد الرزاق وعبد الوهاب الثقفي وعبد الأعلى عن هشام عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: ((أمرنا أن نعطي صدقة رمضان... صاعاً من طعام، من أدّى برُّاً قَبْلَ منه، ومن أدّى شعيراً قَبْلَ منه، ومن أدّى زبياً...)). قال البيهقي: وابن سيرين لم يسمع ابن عباس. وألفاظهم متقاربة.

أخرجه عبد الرزاق (٥٧٦٧)، والدارقطني ١٤٤/٢، ولفظ الدارقطني: ((زكاةُ الفطر... صاعٌ من طعام)) موقوف على ابن عباس.

وأخرجه النسائي في "المحتج" ٥٠/٥، والكنز (٢٢٨٨)، وابن خزيمة (٢٤١٥)، و(٢٤١٧)، والبيهقي ١٦٨/٤، =

في "البحر" ^(١): ((وفي "المصباح" ^(٢): الطَّعَامُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ: الْبُرُّ خَاصَّةً، وَفِي الْعُرْفِ: اسْمٌ لِمَا يُؤْكَلُ، مِثْلُ الشَّرَابِ اسْمٌ لِمَا يُشْرَبُ، وَجَمْعُهُ أَطْعِمَةٌ أَه. وَالْمُرَادُ بِهِ فِي كَلَامِ "المُصَنِّفِ" الْحَبُوبُ كُلُّهَا لَا الْبُرُّ وَحْدَهُ، وَلَا كُلُّ مَا يُؤْكَلُ بِقَرِينَةٍ قَوْلِهِ: كَيْلًا وَجُزْأً)) أَه.

(قوله: وفي العُرف: اسمٌ لِمَا يُؤْكَلُ (الخ) المرادُ به العُرفُ العامُّ، فلا يُنافي كَلَامُ "الشَّارِحِ"، والقصدُ بالبرِّ ما يَشْمَلُ قِيقَةً فَإِنَّهُ أَجْزَاؤُهُ، وَحِينَئِذٍ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ مَا فِي "المصباحِ" و"الفتحِ"، فالقصدُ - بقوله: ((البرُّ خَاصَّةٌ)) - الاحتِزَازُ عَنِ نَحْوِ الزَّبِيبِ وَنَحْوِهِ لَا عَنِ اللَّفْقِ، تَأَمَّلْ.

= ولم يَذْكُرْ مَحَلَّهُ (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ))، وَلَمْ يُصَحِّحْهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ بَلْ قَالَ: إِنَّ صَحَّ خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ. ورواه عبدُ الله بنُ الجراح عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي رجاء العطاردي عن ابنِ عباسٍ قال رسولُ الله ﷺ: ((أَدُوا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ))، يعني الفِطْرَةَ. أخرجه أبو نعيم في "الحلية" ١٢/٣، و٢٦٢/٦، والبيهقي ١٦٧/٤، وقال أبو نعيم: غريبٌ من حديثِ حمادٍ وأيوب، ولا أعلمُ له راوياً إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بنَ الجراح، وقال: غريبٌ من حديثِ أيوبَ عن أبي رجاء. ورواه سليمان بنُ حرب عن حماد بن زيد به مَوْقُوفًا، أخرجه النسائي في "المجتبى" ٥١/٥، و"الكبرى" (٢٢٨٩)، والبيهقي ١٦٧/٤، وقال النسائي: هذا أثبتُ الثلاثة. قال البيهقي: هذا هو الصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ. وسألَ ابنُ أبي حاتم أبيه في "العلل" ٢١٦/١ عن حديثِ رواه مطرُ بنُ علي عن عبدِ الأعلى عن هشامٍ عن محمد بنِ عيسى قال: ((أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُؤَدِّيَ زَكَاةَ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ... مَنْ أَدَّى سُنَّتًا قَبْلَ مِنْهُ))، وَأَحْسِبُهُ قَالَ: ((وَمَنْ أَدَّى دَقِيقًا قَبْلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى سَوِيقًا قَبْلَ مِنْهُ)) قال أبو حاتم: هذا حديثٌ مُتَكَرِّرٌ. ورواه ابنُ أبي ليلى عن عطاء بنِ ابنِ عباسٍ قال: ((أَمَرْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ إِذْ كُنْتُ فِيهِمْ ... مُدَّةَيْنِ مِنْ حَنْطَلَةٍ)). أخرجه الطحاوي ٧٤/٢.

ورواه الحسن بنُ ابنِ عباسٍ ((... فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ ثَمَرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ)). أخرجه النسائي ٥٠٥/٥، و"الكبرى" (٢٢٨٧) و(٢٢٩٤)، والبيهقي ١٦٨/٤، ومن طريق هشام عن قتادة عن الحسن قوله أخرجه البيهقي ١٦٧/٤.

وللحديث طرقٌ كثيرةٌ ليسَ فيها لَفْظُ الطَّعَامِ تَرَكَنا التَّعَرُّضَ لَهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) "البحر": كتاب البيع ٣٠/٥.

(٢) "المصباح": مادة (طعم) - يتصرف.

(كَيْلًا وَجُزْأً) مُثَلَّثُ الْجِيمِ مُعَرَّبُ كُزَافٍ: الْمُجَازَفَةُ (إِذَا كَانَ بِخِلَافِ جِنْسِهِ وَلَمْ يَكُنْ رَأْسَ مَالٍ سَلَمَ).....

[٢٢٣٥٧] (قوله: كَيْلًا وَجُزْأً) مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُمَا تَمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، فَافْهَمْ.

[٢٢٣٥٨] (قوله: مُثَلَّثُ الْجِيمِ إلخ) أَي: يَحْجُوزُ فِي جِيَمِهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ، فِي "الْقَامُوس" ^(١): ((الْجُزْأُ وَالْجُزْأَةُ مُثَلَّثَتَيْنِ، وَالْمُجَازَفَةُ: الْحَدْسُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، مُعَرَّبُ كُزَافٍ)) اهـ. وَالْحَدْسُ: الظَّنُّ وَالتَّخْمِينُ.

وَحَاصِلُهُ: مَا فِي "الْمُغْرِب" ^(٢): ((مِنْ أَنَّهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِلَا كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ))، وَنَقَلَ "ط" ^(٣): ((أَنَّ شَرْطَ حَوَازِهِ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّرًا مُشَارًا إِلَيْهِ)).

[٢٢٣٥٩] (قوله: إِذَا كَانَ بِخِلَافِ جِنْسِهِ) أَمَّا بِجِنْسِهِ فَلَا يَحْجُوزُ مُجَازَفَةً؛ لِاحْتِمَالِ التَّفَاضُلِ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَجْلِسِ، "الْبَحْر" ^(٤). حَتَّى لَوْ لَمْ يَحْتَمِلِ التَّفَاضُلَ - كَأَنَّ بَاعَ كَيْفَةٍ مِيزَانٍ مِنْ فَضْئَةٍ بِكَيْفَةٍ مِنْهَا - جَازَ وَإِنْ كَانَ مُجَازَفَةً كَمَا فِي "الْفَتْح" ^(٥)، وَالْمُجَازَفَةُ فِيهِ بِسَبَبِ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهَا.

(قوله: مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِ إلخ) وَفِي "الْحَمَوِيِّ" مَا يُوَافِقُ "ط" مِنْ جَعَلَهُ تَمَيِّزًا. (قوله: وَنَقَلَ "ط": أَنَّ شَرْطَ حَوَازِهِ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّرًا إلخ) نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ "الْمَلَكِيِّ"، وَلَا يَظْهَرُ إِبْقَاءُ قَوْلِهِ: ((مُعَيَّرًا)) عَلَى ظَاهِرِهِ، إِذْ يَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ هَذِهِ الصَّبْرَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، وَفِي "السَّنَدِيِّ": ((وَالْمُرَادُ - أَي: بِالْجُزْأِ - أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ الطَّعَامِ بِلَا كَيْلٍ وَوَزْنٍ إِذَا كَانَ مُشَارًا إِلَيْهِ)) اهـ. فَالظَّاهِرُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ((مُشَارًا إِلَيْهِ)) بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ((مُعَيَّرًا))، تَأَمَّلْ.

(قوله: وَإِنْ كَانَ مُجَازَفَةً كَمَا فِي "الْفَتْحِ" إلخ) وَلَا يَنَافِيهِ مَا فِي "الصَّبْرِيَّةِ": ((تَبَايَعًا تَبَرَأَ بِذِهِ مَضْرُوبِ

(١) "الْقَامُوس": مَادَّةُ ((حَرْف)).

(٢) "الْمُغْرِب": مَادَّةُ ((حَرْف)).

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ ١٦/٣.

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٥/٥ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيُوعِ ٤٧٠/٥.

لشَرْطِيَّةَ مَعْرِفَتِهِ كَمَا سَيَجِيءُ^(١) (أو كَانَ يَجْنِسِيهِ وَهُوَ دُونَ نِصْفِ صَاعٍ) إِذْ لَا رِبَا فِيهِ كَمَا سَيَجِيءُ^(٢). (و) مِنَ الْمُحَازَفَةِ الْبَيْعِ (بِإِنَاءٍ وَحَجَرٍ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ) قَيْدٌ فِيهِمَا، وَلِلْمُشْتَرِي^(٣) الْخِيَارُ فِيهِمَا، "نَهْر"^(٤).....

[٢٢٣٦٠] (قوله: لشَرْطِيَّةَ مَعْرِفَتِهِ) لاحْتِمَالِ أَنْ يَتَفَاسَحَا السَّلَمَ، فَيُرِيدُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ دَفْعَ مَا أَخَذَ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْقَدْرِ، "ط"^(٥).

[٢٢٣٦١] (قوله: وَمِنَ الْمُحَازَفَةِ الْبَيْعِ الْإِخ) صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنَ الْمُحَازَفَةِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُتَرِّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا بَقَرِينَةُ الْعُطْفِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَغَايِرَةُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى صَوْرَةِ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَلَيْسَ بِهِ حَقِيقَةُ، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦).

[٢٢٣٦٢] (قوله: وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ فِيهِمَا) أَفَادَ أَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ غَيْرُ لَازِمٍ، وَهَذَا الْخِيَارُ خِيَارُ كَشْفِ الْحَالِ، "بَحْر"^(٧)، وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَظْهَرُ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٨)، وَأَوَّلُ

كَيْفَةً بِكَيْفَةٍ، وَأَخَذَ صَاحِبُ النَّبْرِ الذَّهَبَ لَا يَجُوزُ مَا لَمْ يَعْلَمَا وَزْنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ وَزْنِيٌّ))، أَه؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ الْخَالِصَ أَقْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْطَبِعُ بِنَفْسِهِ. أَه "نَهْر". وَمَرَادُهُ بِالذَّهَبِ الْخَالِصِ الْمَضْرُوبِ كَمَا فِي "الْحَمَوِيِّ"، وَلَمْ يَظْهَرْ هَذَا التَّعْلِيلُ؛ لِأَنَّ جَيِّدَ مَالِ الرَّبَا وَرَدِيَّتُهُ سَوَاءٌ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ وَجْهَ عَدَمِ الْجَوَازِ هُنَا عَدَمُ إِمْكَانِ الْمَسَاوِاقِ بَيْنَ الْمَضْرُوبِ وَالتَّبَرِّ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ "الْفَتْحِ"، تَأَمَّلْ.

(١) انظر الدر "عند المقالة [٢٤٧٤٨] قوله: ((إِنْ تَعَلَّقَ الْعَقْدُ بِمَقْدَارِهِ)).

(٢) انظر الدر "عند المقالة [٢٤٣٦١] قوله: ((وَبِلَا مَعْيَارٍ شَرْعِيٍّ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) فِي "ب": ((وَلِلْمُسْتَرَى)) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٤) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦١/ب بتصرف.

(٥) "ط": كتاب البيوع ١٦/٣.

(٦) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦١/ب.

(٧) "البحر": كتاب البيع ٣٠٧/٥ بتصرف.

(٨) "الهداية": كتاب البيوع ٢٢/٣.

وهذا (إذا لم يَحْتَمِلِ) الإناء (النقصان) (و) الحجر (التفتت) فإن احتملها^(١) لم يحز

في "الفتح"^(٢) قوله: ((لا يجوز)) : ((بأنه لا يلزم توفيقاً بين الروايتين))، أي: فلا حاجة إلى التصحيح؛ لارتفاع الخلاف، فاعتراض "البحر" عليه: - ((بأنه خلاف ظاهر "الهداية")) - غير ظاهر. وفي "البحر"^(٣) عن "السراج": ((ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الإناء والحجر على حالهما، فلو تلفاً قبل التسليم فسد البيع؛ لأنه لا يعلم مبلغ ما باعه منه)). اهـ.

[٢٣٦٣] قوله: وهذا إذا لم يَحْتَمِلِ الإناء (النقصان) بأن لا ينكس ولا ينقيض، كأن يكون من خشب أو حديد، أما إذا كان كالزئيل^(٤) والجوالق فلا يجوز إلا في قِرب الماء استحساناً للتعامل، "نهر"^(٥).

[٢٣٦٤] قوله: والحجر (التفتت) هذا مروى عن "أبي يوسف"، حتى لا يجوز بوزن هنـه البطحـة ونحوها؛ لأنها تنقص بالجفاف، وعول بعضهم على ذلك وليس بشيء، فإن البيع بوزن حجر بعينه لا يصح إلا بشرط تعجيل التسليم، ولا جفاف يوجب نقصاناً في ذلك الزمان، وما قد يعرض من تأخره^(٦) يوماً أو يومين ممنوع، بل لا يجوز ذلك كما لا يجوز في السلم، وكل

(قوله: فاعتراض "البحر" عليه: بأنه خلاف ظاهر "الهداية" إلخ) نصه بعد توفيق "الفتح": ((وهو غير محتاج إليه، بل ظاهر "الهداية" أنه على حقيقته، ولذا قال: إن الجواز أصح وأظهر)) اهـ. ولم يظهر ما قاله "المحشي": ((إنه غير ظاهر))، تأمل، إلا أن يقال: حيث لم يحتج إلى التصحيح لارتفاع الخلاف لم يبق ظاهر "الهداية" معتبراً، وفيه أن ظاهرها ما قاله في "البحر" من الخلاف.

(١) في "د": ((احتملها)).

(٢) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧١/٥.

(٣) "البحر": كتاب البيع ٣٠٧/٥.

(٤) الزئيل والزئيل: الجراب، وقيل: الوعاء يُحمل فيه، والزئيل: القفة. انظر "اللسان" مادة ((زئيل))، وفيه: مادة ((زئيل)): ((والزئيل والزئيل: لغة في الزئيل)).

(٥) "النهر": كتاب البيوع ٣٦١/ب.

(٦) في "ك": ((تأخيره)).

كبيعه قَدَر ما يَمْلأُ هذا البيتَ، ولو قَدَر ما يَمْلأُ هذا الطَّشْتَ جازاً، "سراج". (و) صَحَّ
(في) ما سَمَى (صاع) في بَيْع صُبْرَةٍ.....

العبارة تقييدٌ تقييدٌ صِحَّةُ البيع في ذلك بالتَّعجيل، وتَمَامُهُ في "الفتح" ^(١)، قال في "البحر" ^(٢): ((وهو حَسَنٌ جداً))، وقَوَاهُ في "النَّهر" ^(٣) أيضاً.

[٢٢٣٦٥] (قوله: كبيعه إلخ) عَرِيَ في "الفتح" ^(٤) وغيره بقوله: ((وعن أبي جعفر: باعَهُ مِنْ هَذِهِ الحَنَظَةِ قَدَر ما يَمْلَأُ الطَّشْتَ ^(٥) جازاً، ولو باعَهُ قَدَر ما يَمْلَأُ هذا البيتَ لا يَجُوزُ)) اهـ.

[٢٢٣٦٦] (قوله: وصَحَّ فيما سَمَى) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الصَّاعَ لَيْسَ بِقَيْدٍ، حَتَّى لَوْ قَالَ: كُلُّ صَاعِينَ أَوْ كُلُّ عَشْرَةٍ بَدْرَهُمْ صَحَّ فِي اثْنَيْنِ أَوْ عَشْرَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ "الْمَتَنِ": ((صاع)) بَدَلٌ مِنْ: ((ما)) بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَفِيهِ مِنَ الحَزَازَةِ ما لَا يَخْفَى. اهـ "ح" ^(٦).

[٢٢٣٦٧] (قوله: في بَيْع صُبْرَةٍ) هِيَ الطَّعَامُ المَجْمُوعُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِفْرَاقِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلسَّحَابِ فَوْقَ السَّحَابِ: صَبِيرٌ ^(٧)، قَالَه "الأزهري"، وَأَرَادَ ^(٨) صُبْرَةً مُشَاراً إِلَيْهَا كَمَا سَيَأْتِي ^(٩)، وَلَيْسَتْ قَيْدًا، بَلْ كُلُّ مُكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ أَوْ مَعْدُودٍ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ إِذَا لَمْ تَخْتَلِفْ قِيَمَتُهُ كَذَلِكَ، "نهر" ^(١٠). وَقَيْدٌ بِصُبْرَةٍ احْتِرَازًا عَنْ صُبْرَتَيْنِ مِنْ جَنْسَيْنِ كَمَا فِي "الغُرَرِ" ^(١١)،

٢٧/٤

(١) انظر "الفتح": كتاب البيوع ٤٧١/٥ - ٤٧٢.

(٢) "البحر": كتاب البيوع ٣٠٧/٥.

(٣) "النهر": كتاب البيوع ٣٦١/ب.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٢/٥.

(٥) في "ب" و"م": ((الطَّشْتُ)) بالثين المعجمة، وهي مُحَكَّيَّةٌ كَمَا أَفَادَهُ فِي "القاموس" مادة ((طشت)).

(٦) "ح": كتاب البيوع ٢٨٠/ب.

(٧) في النسخ جميعها: ((صبر)) دون باء، وما أُنْتِثاه هو الصواب، أما ((صبر)) فهي جمع ((صُبْرَةٍ))، وانظر "تهذيب اللغة" ١٧٣/١٢، و"الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ص ٢١٠ -، وكلاهما للأزهري، و"اللسان" مادة ((صبر)).

(٨) في "ك": ((وَأَرَاه)).

(٩) [٢٢٣٧٥] قوله: ((أَوْ سَمَى جُمْلَةً قَفَرَانَهَا)).

(١٠) "النهر": كتاب البيوع ٣٦١/ب.

(١١) انظر "الدرر والغرر": كتاب البيوع ١٤٧/٢.

كُلُّ صَاعٍ بِكَذَا) مَعَ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي.....

وَقَالَ فِي شَرْحِهِ "الدَّرَر" ^(١): ((أَي: لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ عِنْدَهُ فِي الْقَدْرِ الْمُسَمَّى إِذَا بَيْعَ صَبْرَتَانِ مِنْ جَنْسَيْنِ كَصَبْرَتَيْ بُرٍّ وَشَعِيرٍ كُلُّ قَفِيزٍ أَوْ قَفِيزَيْنِ بِكَذَا، حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ عِنْدَهُ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ؛ لَتَفَاوُتِ الصَّبْرَتَيْنِ، [ب/١٨٣/٣] وَعِنْدَهُمَا: يَصِحُّ فِيهِمَا أَيْضًا، وَذَكَرَ فِي "الْمُحِيط" ^(٢) وَ"الْإِيضَاح": أَنَّ الْعَقْدَ يَصِحُّ عَلَى قَفِيزٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)) اهـ. وَقَوْلُهُ: ((يَصِحُّ)) أَي: عِنْدَهُ كَمَا فِي "الْكَافِي"، وَقَوْلُهُ: ((مِنْهُمَا))، أَي: مِنَ الصَّبْرَتَيْنِ مِنْ جَنْسَيْنِ، أَي: مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ نَصْفُ قَفِيزٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ شُرَّاحُ "الْهِدَايَةِ" ^(٣)، "عَزْمِيَّةً".

[٢٢٣٢٨] (قَوْلُهُ: كُلُّ صَاعٍ بِكَذَا) قِيلَ: يَجُزُّ ((كُلُّ)) بَدَلًا مِنْ ((صَبْرَةٍ))، وَقِيلَ: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ ((صَبْرَةٍ)) اهـ، أَي: عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ، أَي: مَقُولٍ فِيهَا: كُلُّ صَاعٍ بِكَذَا، وَيُحْتَمَلُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ صِفَةً لـ ((يَبِيعُ))، وَكَوْنُهَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ بِإِضْمَارِ الْقَوْلِ أَيْضًا.

[٢٢٣٢٩] (قَوْلُهُ: مَعَ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي) أَي: دُونَ الْبَائِعِ، "نَهْر" ^(٤)، وَفِي "الْبَحْرِ" ^(٥): ((وَلَمْ يَذْكُرِ "الْمُصَنَّفُ" الْخِيَارَ عَلَى قَوْلِ "الإِمَامِ"، قَالُوا: وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْوَاحِدِ، كَمَا إِذَا رَأَاهُ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهُ وَقَتَ الْبَيْعِ))، ثُمَّ نَقَلَ ^(٦) عَنْ "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((أَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارَ قَبْلَ الْكَيْلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَهْلَةَ قَائِمَةٌ، أَوْ لِتَفَرُّقِ الصَّنْفَقَةِ))، ثُمَّ قَالَ ^(٦): ((وَصَرَّحَ فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٧) بِلزومِ الْبَيْعِ فِي الْوَاحِدِ،

(قَوْلُهُ: وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَهْلَةَ قَائِمَةٌ إلخ) قِيَامُ الْجَهْلَةِ إِنَّمَا يُفِيدُ الْفَسَادَ لَا الْخِيَارَ لِأَحَدٍ، وَتَفَرُّقُ الصَّنْفَقَةِ إِنَّمَا يُفِيدُ إِثْبَاتَهُ لِلْمُشْتَرِي.

(١) "الدَّرَر والغَرَر": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٤٧/٢.

(٢) "الْمُحِيطُ الْبَرْهَانِي": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِيْمَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ٥٥٠/٣.

(٣) لَمْ نَعثرْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي أَيِّ مِنْ شُرُوحِ "الْهِدَايَةِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٣٦٢/١.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٧/٥.

(٦) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٨/٥.

(٧) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: وَأَمَّا شُرُوطُ الصَّحَةِ فَانْوَاعُ الْخِ ١٥٩/٥.

لَتَفَرَّقِ الصَّفَقَةُ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى خِيَارَ التَّكْشُفِ (و) صَحَّ (فِي الْكُلِّ إِنْ) كَيْلَتْ فِي
الْمَجْلِسِ؛ لَزَوَالِ الْمُسِيدِ.....

وهذا هو الظاهر، وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار)) اهـ.

[٢٢٣٧٠] (قوله: لَتَفَرَّقِ الصَّفَقَةُ عَلَيْهِ) اسْتَشْكِلَ عَلَى قَوْلِ "الإمام؛" لَأَنَّهُ قَائِلٌ بِانْصِرَافِهِ إِلَى الْوَاحِدِ، فَلَا تَفْرِيقَ، وَأَجَابَ فِي "المعراج": ((بَأَنَّ انْصِرَافَهُ إِلَى الْوَاحِدِ بِمَجْتَهَدٍ فِيهِ، وَالْعَوَامُّ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالْمَسَائِلِ الاجْتِهَادِيَّةِ، فَلَا يُنْزَلُ عَلَيْهِمْ فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا، كَذَا فِي "الفوائد الظهيرية"، وَفِيهِ نَوْعٌ تَأْمَلُ)) اهـ "البحر"^(١). وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأْمَلِ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الْعَقْدَ مُنْصَرِفًا إِلَى الْوَاحِدِ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ الْخِيَارُ لَعَدَمِ تَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ شَامِلٌ لِلْعَالَمِ وَغَيْرِهِ، وَعَنْ هَذَا كَانَ الظَّاهِرُ مَا مَرَّ^(٢) عَنْ "البدائع" مِنْ لُزُومِ الْبَيْعِ فِي الْوَاحِدِ.

[٢٢٣٧١] (قوله: وَيُسَمَّى خِيَارَ التَّكْشُفِ) أَي: تَكْشُفُ الْحَالِ بِالصَّحَّةِ فِي وَاحِدٍ، وَهُوَ مِنْ الْإِضَافَةِ إِلَى السَّبَبِ، "ط"^(٣).

[٢٢٣٧٢] (قوله: إِنْ كَيْلَتْ فِي الْمَجْلِسِ وَلَهُ الْخِيَارُ أَيْضًا كَمَا فِي "الفتح"^(٤) وَ"التَّبْيِينِ"^(٥)) وَ"النَّهْرِ"^(٦).

[٢٢٣٧٣] (قوله: لَزَوَالِ الْمُسِيدِ) وَهُوَ جَهَالَةُ الْمُبِيعِ وَالشَّمَنِ.

(قوله: اسْتَشْكِلَ عَلَى قَوْلِ "الإمام؛" لَأَنَّهُ الْخ) وَذَكَرَ "السَّنَدِيُّ" فِي وَجْهِ تَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ: ((أَنَّهُ اشْتَرَى صَبْرَةً، وَانْعَقَدَ الْبَيْعُ فِي صَاحٍ)).

(١) "البحر": كتاب البيوع ٣٠٨/٥.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) "ط": كتاب البيوع ١٧/٣.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٢/٥.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب البيوع ٦/٣.

(٦) "النهر": كتاب البيوع ١/٣٦٢.

قَبْلَ تَقَرُّرِهِ، أَوْ (سَمَى جُمْلَةً قُفْرَانِهَا) بِبَلَا خِيَارٍ لَوْ عِنْدَ الْعَقْدِ، وَبِهِ لَوْ بَعْدَهُ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ.....

[٢٢٣٧٤] (قوله: قَبْلَ تَقَرُّرِهِ) أي: قَبْلَ ثُبُوتِهِ بِانْقِضَاءِ الْمَجْلِسِ، "ط" (١).
[٢٢٣٧٥] (قوله: أَوْ سَمَى جُمْلَةً قُفْرَانِهَا) وَكَذَا لَوْ سَمَى ثَمَنَ الْجَمِيعِ وَلَمْ يُبَيِّنْ جُمْلَةَ الصُّبْرَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الصُّبْرَةَ مِائَةَ دِرْهَمٍ كُلِّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّهُ يَحْزُرُ فِي الْجَمِيعِ اتِّفَاقًا، "بجر" (٢).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُسَمَّ جُمْلَةَ الْمَبِيعِ وَجُمْلَةَ الثَّمَنِ صَحَّ فِي وَاحِدٍ، وَإِنْ سَمَى أَحَدَهُمَا صَحَّ فِي الْكُلِّ كَمَا لَوْ سَمَى الْكُلَّ، وَيَأْتِي (٣) بَيَانُ مَا لَوْ ظَهَرَ الْمَبِيعُ أَزِيدَ أَوْ أَنْقَصَ.
وَبَقِيَ مَا إِذَا بَاعَ قَفِيزًا مِثْلًا مِنَ الصُّبْرَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِلَا خِلَافٍ لِلْعِلْمِ بِالْمَبِيعِ، فَهُوَ كَبِيعِ الصُّبْرَةِ كُلِّ قَفِيزٍ بِكَذَا إِذَا سَمَى جُمْلَةً قُفْرَانِهَا، وَلِذَا أَفْتَى فِي "الْخَيْرِيَّة" (٤) بِصِحَّةِ الْبَيْعِ بِلَا ذِكْرِ خِلَافٍ، حَيْثُ سُئِلَ فِيمَنْ اشْتَرَى غَرَائِرَ (٥) مَعْلُومَةً مِنْ صُبْرَةٍ كَثِيرَةٍ (٦)، فَأُجَابَ: ((بَأَنَّهُ يَصِحُّ وَيَلْزَمُ، وَلَا جَهَالَةٌ مَعَ تَسْمِيَةِ الْغَرَائِرِ)) اهـ.
[٢٢٣٧٦] (قوله: بِلَا خِيَارٍ لَوْ عِنْدَ الْعَقْدِ) صَرَّحَ بِهِ "ابْنُ كَمَالٍ"، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ قَبْلَ الْعَقْدِ فِي مَجْلِسِهِ كَذَلِكَ.

[٢٢٣٧٧] (قوله: وَبِهِ لَوْ بَعْدَهُ الْخ) الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ لِلْخِيَارِ، وَالثَّانِي لِلْعَقْدِ، قَالَ "ح" (٧): ((أَي: وَصَحَّ فِي الْكُلِّ بِالْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي لَوْ سَمَى جُمْلَةً قُفْرَانِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ فِي الْمَجْلِسِ)).
[٢٢٣٧٨] (قوله: أَوْ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الْمَجْلِسِ.

(١) "ط": كتاب البيوع ١٧/٣.

(٢) "البحر": كتاب البيوع ٣٠٨/٥.

(٣) ص ١٦٧ - وما بعدها "در".

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب البيوع ٢٣٣/أ.

(٥) الغرائر: جمع الغرارة، وهي شبيهة العُدُل. كذا في "المصباح" مادة ((غر)).

(٦) عبارة "الفتاوى الخيرية": ((من صبرٍ كثيرة)).

(٧) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٠/ب - ٢٨١/أ.

عِنْدَهُمَا، وَبِهِ يُفْتَى،

[٢٢٣٧٩] (قوله: عِنْدَهُمَا) راجع لقوله: ((أَوْ بَعْدَهُ))، لكن لا خيار للمشتري في هذه الصورة عِنْدَهُمَا خلافاً لما تقتضيه عبارته، أفاده "ح" ^(١).

قلت: فكان الأصوب أن يقول: لا بعده، وصحَّ عنهما، وعبارة "الملتقى" مع "شرح" ^(٢): ((لا يصح لو زالت الجهالة بأحدهما بعد ذلك - أي: المجلس - لتقرر المفسد، وقالوا: يصح مطلقاً)) اهـ. ولا يخفى أن عدم الصحة عنده إنما هو فيما زاد على صاع، أمّا فيه فالصحة ثابتة وإن لم توجد تسمية أصلاً كما تفيدُه عبارة "المتن".

[٢٢٣٨٠] (قوله: وبه يُفْتَى) عزاه في "الشُرُنْبَالِيَّة" ^(٣) إلى "البرهان"، وفي "النهر" ^(٤) عن "عيون المذاهب" ^(٥): ((وبه يُفْتَى لا لضعف دليل "الإمام"، بل تيسيراً)) اهـ. وفي "البحر" ^(٦): ((وظاهر "الهداية" ^(٧)) ترجيح قولهما؛ لتأخير دليلهما كما هو عادته)) اهـ ^(٨).

قلت: لكن رجح في "الفتح" ^(٩) قوله، وقوّى دليله على دليلهما، ونقل ترجيحَه أيضاً العلامة "قاسم" ^(١٠) عن "الكافي" و"المحجوبي" ^(١١) و"النسفي" و"صدر الشريعة" ^(١٢)، ولعله من حيث

(١) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/أ.

(٢) "الدر المنتقى": كتاب البيوع ١٠/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "الشُرُنْبَالِيَّة": كتاب البيوع ١٤٧/٢ (هامش "الدر والغر").

(٤) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٢/أ.

(٥) لم نثر على النقل في "عيون المذاهب" للكافي.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٣٠٧/٥.

(٧) "الهداية": كتاب البيوع ٢٣/٣.

(٨) سيأتي في المقالة [٢٢٤٠٣] أن "القهستاني" عزا إلى "المحيط" أن الفتوى على قولهما.

(٩) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٤/٥ - ٤٧٥.

(١٠) "التصحيح والترجيح": كتاب البيوع ٢٤٢-٢٤٣.

(١١) هو عبد الله بن إبراهيم بن أحمد، جمال الدين المحجوبي البخاري (ت ٦٣٠هـ)، وينقل عنه العلامة قاسم من كتابه "الجامع"

وهو شرح "الجامع الصغير" للإمام محمد، وتقدم الكلام عليه ٥٩/٢.

(١٢) "شرح الوقاية": كتاب البيع ٣/٢ (هامش "كشف الحقائق").

فَإِنْ رَضِيَ هَلْ يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِلَا رِضَا الْبَائِعِ^(١)؟ الظَّاهِرُ نَعَمْ، "نهر"^(٢). (وَفَسَدَ فِي الْكُلِّ فِي بَيْعِ ثَلَاثَةٍ) بَفَتْحٍ فَتَشْدِيدِ^(٣): قَطْعُ الْغَنَمِ (وَتَوْبٍ).....

قُوَّةُ الدَّلِيلِ، فَلَا يُنَافِي تَرْجِيحَ قَوْلِهِمَا مِنْ حَيْثُ التَّيْسِيرِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي "شرح المُلْتَقَى"^(٤) أَفَادَ ذَلِكَ، وَظَاهَرُهُ تَرْجِيحُ التَّيْسِيرِ عَلَى قُوَّةِ الدَّلِيلِ.

[٢٢٣٨١] (قَوْلُهُ: فَإِنْ رَضِيَ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَبِهِ لَوْ بَعْدَهُ فِي الْمَجْلِسِ)).

[٢٢٣٨٢] (قَوْلُهُ: الظَّاهِرُ نَعَمْ) هُوَ رِوَايَةُ "حَمْدٍ" عَنْ "الإمام"، [١/١٩٣/٣] اسْتَظْهَرَهَا فِي "النَّهْرِ" عَلَى رِوَايَةِ "أَبِي يُوسُفَ" عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِتَرْضَائِهِمَا.

[٢٢٣٨٣] (قَوْلُهُ: وَفَسَدَ فِي الْكُلِّ) أَي: عَنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا؛ لِأَنَّ الْأَفْرَادَ إِذَا كَانَتْ مُتَفَاوِتَةً لَمْ يَصِحَّ فِي شَيْءٍ، "بَحْر"^(٥)، أَي: لَا فِي وَاحِدٍ وَلَا فِي أَكْثَرٍ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الصُّبْرَةِ، وَسَيَأْتِي^(٦) تَرْجِيحُ قَوْلِهِمَا، وَهَذَا شُرُوعٌ فِي حُكْمِ الْقِيَمَاتِ بَعْدَ بَيَانِ حُكْمِ الْمِثْلِيَّاتِ كَالصُّبْرَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ.

[٢٢٣٨٤] (قَوْلُهُ: بَفَتْحٍ) أَي: بَفَتْحِ الثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، أَمَّا بَضَمُّهَا فَالْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ أَوْ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَبِكَسْرِهَا الْهَلَكَةُ كَمَا فِي "القَامُوسِ"^(٧).

[٢٢٣٨٥] (قَوْلُهُ: وَتَوْبٍ) أَي: يَضُرُّهُ التَّبَعِضُ، أَمَّا فِي الْكِرْبَاسِ فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ فِي ذِرَاعٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الطَّعَامِ الْوَاحِدِ، "بَحْر"^(٨) عَنْ "غَايَةِ الْبَيَانِ".

قُلْتُ: وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ الْكِرْبَاسَ فِي الْعَادَةِ لَا يَخْتَلِفُ ذِرَاعٌ مِنْهُ عَنْ ذِرَاعٍ، وَلِذَا فَرَضَ

(١) فِي "و": ((بِلَا رِضَا مِنَ الْبَائِعِ)).

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٣٦٢/٣.

(٣) فِي "د": ((وَتَشْدِيدٍ)) بِالْوَاوِ.

(٤) "الدَّرُ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٠/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣١٠/٥ بِتَصْرِفٍ.

(٦) ص ١٥٥ - "دَرْ".

(٧) "القَامُوسُ": مَادَّةُ ((ثَلَاثَةٍ)).

(٨) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣١٠/٥.

كُلُّ شَاةٍ أَوْ ذِرَاعٍ لَفٌ وَنَشْرٌ (بَكْذَا) وَإِنْ عَلِمَ عَدَدُ النَّعْمِ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَنْقَلِبْ
صَحِيحاً عِنْدَهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ رَضِيََا انْعَقَدَ بِالتَّعَاظِي،.....

"القَهْستاني"^(١) الْمَسْأَلَةُ فِيمَا يَخْتَلِفُ فِي الْقِيَمَةِ، وَقَالَ: ((فَإِنَّ الذَّرَاعَ مِنْ مُقَدَّمِ الْبَيْتِ أَوْ الثُّوبِ
أَكْثَرُ قِيَمَةً مِنْ مُؤَخَّرِهِ)) اهـ، فَأَفَادَ أَنَّ مَا لَا يَخْتَلِفُ مُقَدَّمُهُ وَمُؤَخَّرُهُ فَهُوَ كَالصُّبْرَةِ.
[٢٢٣٨٦] (قَوْلُهُ: كُلُّ شَاةٍ) أَمَّا لَوْ قَالَ: كُلُّ شَاتَيْنِ بَعْشَرَيْنِ، وَسَمَّى الْجُمْلَةَ مَائَةً مَثَلًا كَانَ
بَاطِلًا إجماعاً وَإِنْ وَحَدَهُ كَمَا سَمَّى؛ لِأَنَّ كُلَّ شَاةٍ لَا يُعْرَفُ ثَمْنُهَا إِلَّا بِانْضِمَامِ غَيْرِهَا إِلَيْهَا، قَالَهُ
"الْحَدَّادِيُّ"^(٢)، وَفِي "الْخَانِيَّةِ"^(٣): ((وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ أَوْ عَدَدِيٍّ مُتَقَارِبٍ حَازَ))،
"نَهْر"^(٤).

[٢٢٣٨٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ عَلِمَ) أَي: بَعْدَ الْعَقْدِ كَمَا يُفِيدُهُ مَا يَأْتِي^(٥).
[٢٢٣٨٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ رَضِيََا إِنْخ) فِي "السَّرَاجِ": ((قَالَ "الْحُلَوَانِيُّ": الْأَصْحَحُّ أَنَّ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ كُلَّ شَاةٍ لَا يُعْرَفُ ثَمْنُهَا إِلَّا بِانْضِمَامِ إِنْخ) هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا تُقِيدُ عَدَمَ الْجَوَازِ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ
بِاشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ ثَمَنِ كُلِّ مَبِيعٍ عَلَى جِدَّتِهِ فِيمَا لَوْ ضُمَّ مَبِيعٌ إِلَى آخَرَ وَبِعَا صَفَقَةً، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْغَايَةِ" عَنْ
"الشَّامِلِ" مَا نَصَّبَهُ: ((لِأَنَّ كُلَّ شَاةٍ لَا يُعْرَفُ ثَمْنُهَا إِلَّا بِانْضِمَامِ غَيْرِهَا إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ مَجْهُولٌ لَا يُدْرَى أَنَّهُ جَيِّدٌ أَمْ
رَدِيءٌ)) اهـ، فَتَأَمَّلْهُ.

(قَوْلُهُ: أَي: بَعْدَ الْعَقْدِ إِنْخ) فِيهِ: أَنَّ الْفَسَادَ إِذَا رُفِعَ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ انْقَلَبَ الْعَقْدُ صَحِيحاً، وَقَدْ جَرَى أَوَّلًا
فِي مَسْأَلَةِ الصُّبْرَةِ لَوْ كَيْلَتْ فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى الصَّحَّةِ، فَيُحْمَلُ مَا تَقَدَّمَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ الَّذِي
مَشَى عَلَيْهِ هُنَا، تَأَمَّلْ. أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ.
(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَلَوْ رَضِيََا إِنْخ) أَي: بَأَنَّ عَزَلَ الْمُشْتَرِيَ الشَّيْءَ فَذَهَبَ بِهَا وَالبَّاعُ سَاكِتٌ، كَذَا فِي "النَّهْرِ".

(١) "جامع الرموز": كتاب البيوع ٥/٢.

(٢) "الجوهرية النيرة": كتاب البيوع ٢٢٨/١ بتصرف.

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٤٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب البيع ٣٦٢/ب.

(٥) للمقولة [٢٢٣٩٠] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ سَمَّى إِنْخ)).

وَنَظِيرُهُ الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ، "سراج". (وَكَذَا) الْحُكْمُ (فِي كُلِّ مَعْدُودٍ مُتَفَاوِتٍ) كِبَالٍ وَعَبِيدٍ وَبَطِيخٍ، وَكَذَا كُلُّ مَا فِي تَبْعِيضِهِ ضَرَرٌ كَمَصُوعٍ أَوْانٍ، "بدائع"^(١).....

إِذَا أَحَاطَ عِلْمُهُ بِعَدَدِ الْأَغْنَامِ فِي الْمَجْلِسِ لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْبَائِعُ عَلَى رِضَاهُ وَرَضِيَ الْمَشْتَرِي يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا بِالتَّرَاضِي، كَذَا فِي "الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ"، وَنَظِيرُهُ الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ)) اهـ "بهر"^(٢). وَفِي "الْمُحْتَمَى": ((وَلَوْ اشْتَرَى عَشْرَ شِيَاهٍ مِنْ مِائَةِ شَاةٍ، أَوْ عَشْرَ بَطِيخَاتٍ مِنْ وَفَرٍ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَكَذَا الرُّمَانُ، وَلَوْ عَزَلَهَا الْبَائِعُ وَقَبِلَهَا الْمَشْتَرِي جَارَ اسْتِحْسَانًا، وَالْعُرْلُ وَالْقَبْرَانِ بِمَنْزِلَةِ إِيحَابٍ وَقَبُولٍ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "التَّارْحَانِيَّةِ" وَغَيْرِهَا، قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((وَفِيهِ نَوْعٌ إِشْكَالٍ، وَهُوَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّعَاطِيَّ بَعْدَ عَقْدٍ فَاسِدٍ لَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْبَيْعُ)) اهـ. وَانْظُرْ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٣) مِنْ الْجَوَابِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى بَيْعِ التَّعَاطِي.

مَطْلَبُ: الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ

[٢٢٣٨٩] (قَوْلُهُ: وَنَظِيرُهُ الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ) بِسُكُونِ الْقَافِ: عَلَامَةٌ يُعْرَفُ بِهَا مِقْدَارُ مَا وَقَعَ بِهِ الْبَيْعُ مِنَ الثَّمَنِ، فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَشْتَرِي يُنْظَرُ: إِنْ عَلِمَ فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ نَفَذَ، وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْعِلْمِ بَطُلَ، "دُرر"^(٤) مِنْ بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَتَعَقُّبُهُ فِي "الشَّرْئِئَلَالِيَّةِ"^(٥): ((بِأَنَّ النَّافِذَ لَا زِمَ، وَهَذَا

(قَوْلُهُ: وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْعِلْمِ بَطُلَ، "دُرر") مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الدُّرَرِ" لَا يُنَاسِبُ التَّنْفِيزَ الْوَاقِعَ فِي "النَّشَارِحِ"، وَمَا تَقَدَّمَ لَهُ كَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَفِي "النَّهْرِ" - عِنْدَ قَوْلِ "الْكَنْزِ": ((وَمَنْ بَاعَ صَبْرَةً كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ - أَيْ: لَمْ يَكُنْ - الْإِمَامُ - أَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ وَذَلِكَ مُفْسِدٌ، وَلَا جِهَالَةٌ فِي الْفَقِيرِ فَصَحَّ فِيهِ، وَكَوْنُ

(١) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما شرائط الصَّحَّةِ فَأَنْوَاعٌ ١٥٩/٥ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٣١٠/٥.

(٣) المَقُولَةُ [٢٢٢٥٥] قَوْلُهُ: ((لَا يَنْعَقِدُ بِهِمَا الْبَيْعُ قَبْلَ مُتَارَكَةِ الْفَاسِدِ)).

(٤) "الدُرر والغرر": كتاب البيوع ١٧٦/٢.

(٥) "الشَّرْئِئَلَالِيَّةِ": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٦/٢ (هامش "الدُرر والغرر").

وَلَوْ سَمَّى عَدَدَ الْغَنَمِ أَوْ الذَّرْعَ^(١) أَوْ جُمْلَةَ الثَّمَنِ صَحَّ اتِّفَاقًا،.....

فيه الخيارُ بعدَ العِلْمِ بِقَدَرِ الثَّمَنِ في المجلس، وبأنَّ قولَه: بَطَلَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ لَأَنَّهُ فَاسِدٌ يُفِيدُ الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، بخلافِ الباطلِ)). وأجيبَ عنِ الأوَّلِ: بأنَّه ليسَ كُلُّ نَافِذٍ لازماً، فقد شَاعَ أَحَدُهُمُ النَّافِذَ مَقَابِلاً لِلْمَوْقُوفِ اهـ. وفي "الفتح"^(٢): ((أَنَّ الْبَيْعَ بِالرَّقْمِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْجَهَالََةَ تَمَكَّنَتْ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ - وهو جهالةُ الثَّمَنِ^(٣) - بسببِ الرَّقْمِ، وصارتْ بِمَنْزِلَةِ الْقِمَارِ لِلخَطَرِ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ سَيُظْهَرُ كَذَا وَكَذَا، وَجَوَّزَاهُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَهُ آخَرٌ هُوَ التَّعَاطِي كَمَا قَالَهُ «الْحُلَوَانِيُّ»)) اهـ. وانظُرْ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٤) في بحثِ البيعِ بالتَّعَاطِي.

[٢٢٣٩٠] (قوله: وَلَوْ سَمَّى الْخَ): أي: في صُلْبِ الْعَقْدِ، فلا يُتَانِي قولَه^(٥): ((وإن عَلِمَ عَدَدُ الْغَنَمِ في الْمَجْلِسِ الْخَ))، قالَ في "البحر"^(٦): ((قِيْدٌ بَعْدَ تَسْمِيَةِ ثَمَنِ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَمَّى كَمَا إِذَا

الْعَاقِلَتَيْنِ يَبْدِيهِمَا إِزَالَةُ جَهَالََةِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ لَا يُوجِبُ صِحَّةَ الْبَيْعِ قَبْلَ إِزَالَتِهَا، بَدَلَالَةَ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الثُّوبِ بِرَقْمِهِ مَعَ أَنَّ بَيْدَ الْبَائِعِ إِزَالَتَهَا، وَفَرَّرَ فِي "فتح القدير" أولاً أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، وثانياً في دليل "الإمام" أَنَّهُ فَاسِدٌ، وهذا إِنَّمَا يَتِمُّ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ فَاسِدٌ، وهو قولُ مرجوح))، ثُمَّ قالَ: ((وَعَايَتُهُ؛ أَنَّهُ إِذَا أُزِيلَتْ - أي: الْجَهَالََةُ - في الْمَجْلِسِ وَهُمَا عَلَى رِضَاهُمَا ثَبَتَ لِلْعَقْدِ الْمَعَاطَاةُ لَا لِعَيْنِ الْأَوَّلِ كَمَا قَالَ "الْحُلَوَانِيُّ" فِي الرَّقْمِ إِذَا تَبَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ هَذَا لَا يُنَاسِبُ التَّوَقُّفَ، بَلْ وَلَا الْفَسَادَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رُفِعَ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ انْقَلَبَ الْعَقْدُ صَحِيحاً، وَحِينَئِذٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى انْعِقَادِهِ بِالتَّعَاطِي)) اهـ.

(قوله: وبأنَّ قولَه: بَطَلَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ الْخَ) كثيراً ما يُطْلَقُونَ الْبَاطِلَ عَلَى الْفَاسِدِ وَبِالْعَكْسِ.

(قوله: وَجَوَّزَاهُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ الْخَ) و"الإمام" يُجَوِّزُهُ كَذَلِكَ.

(١) في "د" و"و": ((والذرع)) بالواو.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٤/٥.

(٣) قوله: ((وهو جهالةُ الثَّمَنِ)) هكذا بخطي، والصواب: ((وهي)) بالتأنيث، أي: الجهالةُ اهـ. مصححاً "ب" و"م"،

نقول: وعبارة "الفتح": ((وهو)).

(٤) المقولة [٢٢٢٥٠] قوله: ((لا ينفذُ بهما البيعُ قبلَ مُتَارَكَةِ الْفَاسِدِ)).

(٥) ص ١٤٩ - "در".

(٦) "البحر": كتاب البيع ٣١٠/٥.

وَالضَّابِطُ لِكَلِمَةِ ((كُلُّ)): أَنَّ الْأَفْرَادَ إِنْ لَمْ تُعْلَمْ نِهَائِيَّتُهَا فَإِنْ لَمْ تُؤَدَّ لِلْجِهَالَةِ فَلِلْإِسْتِغْرَاقِ كَيْمِينَ وَتَعْلِيْقٍ.....

قَالَ: بَعَثْتُ هَذَا الثَّوْبَ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ كُلِّ ذِرَاعٍ بِدَرَاهِمٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ فِي الْكُلِّ اتِّفَاقًا، كَمَا لَوْ سَمَّى جُمْلَةَ الذَّرْعَانِ أَوْ الْقَطِيعِ)) اهـ.

مَطْلَبُ: الضَّابِطُ فِي ((كُلِّ))

[٢٢٣٩١] (قوله: وَالضَّابِطُ لِكَلِمَةِ كُلِّ إِنْ لَمْ تُعْلَمْ نِهَائِيَّتُهَا) أَعْلَمَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فُرُوعًا فِي ((كُلِّ)) ظَاهِرُهَا التَّنَاقُ، فَإِنَّهُمْ تَارَةً جَعَلُوهَا مُفِيدَةً لِلْإِسْتِغْرَاقِ، وَتَارَةً لِلْوَاحِدِ، وَتَارَةً لَا تُفِيدُ^(١) شَيْئًا مِنْهُمَا، فَاقْتَضَى صَاحِبُ "الْبَحْرِ"^(٢) فِي ذِكْرِ ضَابِطِ يَحْصُرُ الْفُرُوعَ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ تَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ لَفْظَ ((كُلِّ)) لِلْإِسْتِغْرَاقِ أَفْرَادَ مَا دَخَلَتْهُ مِنَ الْمُنْكَرِ وَأَجْزَائِهِ فِي الْمَعْرِفِ. قُلْتُ: وَلَذَا صَحَّ قَوْلُكَ: كُلُّ رَمَانٍ^(٣) مَأْكُولٌ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: كُلُّ الرَّمَانِ مَأْكُولٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَجْزَائِهِ كَقَشْرِهِ غَيْرُ مَأْكُولٍ.

[٢٢٣٩٢] (قوله: إِنْ لَمْ تُعْلَمْ نِهَائِيَّتُهَا) أَمَّا إِنْ عُلِمَتْ فَالْأَمْرُ فِيهَا وَاضِحٌ، كَمَا إِذَا قَالَ: كُلُّ زَوْجَةٍ لِي طَالِقٌ وَلَهُ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ مِثْلًا، فَإِنَّ ((كُلًّا)) تَسْتَغْرِقُهَا. اهـ "ح"^(٤)، أَي: بِلَا تَفْصِيلٍ. [٢٢٣٩٣] (قوله: فَإِنْ لَمْ تُؤَدَّ^(٥) لِلْجِهَالَةِ) أَي: الْمُفْضِيَةِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ، وَالْأَوَّلَى قَوْلُ "الْبَحْرِ"^(٥): ((فَإِنْ لَمْ تُفْضِ الْجِهَالَةُ إِلَى مُنَازَعَةٍ)).

[٢٢٣٩٤] (قوله: كَيْمِينَ وَتَعْلِيْقٍ) عَطَفُ تَفْسِيرٍ، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ"^(٥): ((كَمَسْأَلَةِ التَّعْلِيْقِ

(١) فِي "الْأَصْل": ((لَا يُفِيدُ)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٨/٥ - ٣٠٩.

(٣) فِي "الْأَصْل": ((رَمَانٌ)).

(٤) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٢٨١/أ.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣٠٩/٥.

وإِلَّا فَإِنْ لَمْ تُعَلِّمْ فِي الْمَجْلِسِ فَعَلَى الْوَاحِدِ اتِّفَاقًا كِإِجَارَةٍ وَكَفَالَةٍ.....

والأمر بالدفع عنه))، وذكرَ قبْلَهُ^(١) مسألة التعليق، وقال: ((إنَّها للكلِّ اتِّفَاقًا كَمَا إِذَا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَرَوْجُهَا، أَوْ كُلُّمَا اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوبَ أَوْ ثَوْبًا فَهُوَ صَدَقَّةٌ، أَوْ كُلُّمَا رَكِبْتُ هَذِهِ الدَّابَّةَ أَوْ دَابَّةً، وَفَرَّقَ "أَبُو يَوْسُفَ" بَيْنَ الْمُتَكَرِّرِ وَالْمُعَيَّنِ^(٢) فِي الْكُلِّ، وَتَمَامُهُ فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٣) مِنْ التَّعْلِيقِ، وَفِي "الْحَاثِيَةِ"^(٤): كُلُّمَا أَكَلْتُ اللَّحْمَ فَعَلَيْ دَرَاهِمٍ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ لُقْمَةٍ دَرَاهِمٌ))، وَذَكَرَ^(٥) مَسْأَلَةَ الْأَمْرِ بِالْذَّبْحِ فِيمَا إِذَا أَمَرَ رَجُلًا بِأَنْ يَذْبَحَ لَزَوْجَتِهِ نَفَقَةً، فَقَالَ: ادْفَعْ عَنِّي كُلَّ شَهْرٍ كَذَا^(٦)، فَذَبَحَ الْمَأْمُورُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ لَزِمَ الْأَمْرُ.

[٢٢٣٩٥] (قوله: وإلَّا أي: بأن أدت للحالة المفضية إلى المنازعة.

[٢٢٣٩٦] (قوله: فإن لم تعلم أي: لم يمكن علمها كما في "البحر"^(٧)، ففي عبارته تسامح.

[٢٢٣٩٧] (قوله: كإجارة) صورته: آجرتك داري كل شهر بكذا صح في شهر واحد، وكل

شهر سكن لزمه.

[٢٢٣٩٨] (قوله: وكفالة) صورته: إذا ضمن لها نفقتها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة

واحدة عند الإمام خلافاً لـ"أبي يوسف"، "بحر"^(٨).

(قوله: وفرق أبو يوسف بين المتكرر والمعين في الكل إلخ) حيث كرر الحين في المعروف لا المتكرر.

(١) أي: صاحب "البحر": كتاب البيع ٣٠٨/٥ بتصرف.

(٢) في "٣": ((بين المتكرر والمعروف والمعين))، وفي "البحر": ((المعروف)) بدل ((المعين)).

(٣) انظر "تبين الحقائق": كتاب الطلاق - باب التعليق ٢٣١/٢ - ٢٣٢.

(٤) "الحاثية": كتاب الأيمان - فصل في الأكل ٦٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) أي: صاحب "البحر": كتاب البيع ٣٠٨/٥، نقلاً عن كفالة "الحاثية".

(٦) قوله: ((كل شهر كذا)) ساقط من "الأصل".

(٧) "البحر": كتاب البيع ٣٠٩/٥.

(٨) "البحر": كتاب البيع ٣٠٨/٥.

وإقرار، وإلا فإن تفاوتت الأفراد.....

[٢٢٣٩٩] (قوله: وإقرار) صورته: إذا قال: لك علي كل درهم، ولو زاد من الدراهم فقياس قول الإمام عشرة، وقالوا: ثلاثة، "بحر"^(١).

(تنبيه)

زاد في "البحر"^(٢) هنا قسماً آخر، وعبارته: ((ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصّب "الخائنة"^(٣) من مسائل الإبراء لو قال: كل غريم لي فهو في حل قال "ابن مقاتل"^(٤): لا يبرأ غرماؤه، لأن الإبراء إيجاب الحق للغرماء، وإيجاب الحق لا يجوز إلا ليقوم بأعينهم، وأما كلمة ((كل)) في باب الإباحة فقال في "الخائنة"^(٥) من ذلك الباب: لو قال: كل إنسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة^(٦): لا يجوز، ومن تناوله ضمن، وقال أبو نصر "محمد بن سلام"^(٧): هو جائز نظراً إلى الإباحة، والإباحة للمجهول جائزة، و"محمد" جعله إبراء عمّا تناوله، والإبراء للمجهول باطل، والفتوى على قول أبي نصر^(٨) اهـ. ويمكن أن يقال في الضابط بعد قوله: فهو على الواجد اتفاقاً: إن لم يكن فيه إيجاب حق لأحد، فإن كان لم يصح ولا في واحد كمسألة الإبراء)) اهـ كلام "البحر".

[٢٢٤٠٠] (قوله: وإلا) أي: بأن علّمت في المجلس، والمراد: أمكن علمها فيه كما قدمناه^(٩) عن "البحر" في قوله: ((فإن لم تعلم))، وحينئذ فلا يرد أن الغنم إن علّمت في صلب العقد صح في الكل، وأن الصبرة إن علّمت في المجلس صح في الكل أيضاً، فافهم.

(١) "البحر": كتاب البيع ٣٠٨/٥.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٣٠٩/٥.

(٣) "الخائنة": كتاب الغصب - فصل في براءة الغاصب والمدين ٢٦٠/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) أي: الرازي قاضي الرّي (ت ٢٤٨هـ) من أصحاب الإمام محمد، وتقدمت ترجمته ٩٣/٢.

(٥) "الخائنة": كتاب الغصب - فصل في براءة الغاصب والمدين ٢٦٠/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) تقدمت ترجمته ٥٢/٣.

(٧) تقدمت ترجمته ١٢٢/٢.

(٨) في مطبوعة "البحر" التي بين أيدينا: ((والفتوى على قول نصير))، وهو خطأ.

(٩) المقولة [٢٢٣٩٦].

كَالْغَنَمِ لَمْ يَصَحَّ فِي شَيْءٍ عِنْدَهُ، وَإِلَّا صَحَّ^(١) فِي وَاحِدٍ عِنْدَهُ كَالصُّبْرَةِ، وَصَحَّاحُهُ فِيهِمَا فِي الْكُلِّ، "بِحَرِّ"^(٢)، وَفِي "النَّهْرِ"^(٣) عَنِ "الْعَيُونِ"^(٤) وَ"الشَّرَنْبَلَالِيَّةِ"^(٥) عَنِ "الْبُرْهَانِ" وَ"الْقَهْستَانِي"^(٦) عَنِ "الْمُحِيطِ"^(٧) وَغَيْرِهِ: ((وَبَقُولُهُمَا يُفْتَى تَيْسِيرًا)).....

[٢٢٤٠١] (قوله: كَالْغَنَمِ) أَدْخَلَتِ الْكَافُ كُلَّ مَعْدُودٍ مُتَفَاوِتٍ، "ط"^(٧).

[٢٢٤٠٢] (قوله: وَإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ تَتَفَاوَتْ.

[٢٢٤٠٣] (قوله: وَصَحَّاحُهُ فِيهِمَا فِي الْكُلِّ) أَي: وَصَحَّحَ "الصَّاحِبَانِ" الْعَقْدَ فِي الثَّلَاثَةِ^(٨) وَالصُّبْرَةِ فِي كُلِّ الْغَنَمِ وَكُلِّ الْأَقْفَزَةِ. اهـ "ح"^(٩)، أَي: سَوَاءٌ عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلَى إِرْجَاعُ ضَمِيرٍ ((فِيهِمَا))^(١٠) إِلَى الْمُثْلِيِّ وَالْقِيَمِيِّ؛ لِيَشْمَلَ الْمَذْرُوعَ وَكُلَّ مَعْدُودٍ مُتَفَاوِتٍ، وَعِبَارَةٌ "مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ" هَكَذَا: ((وَبَيْعُ صُبْرَةٍ مَجْهُولَةِ الْقَدْرِ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهَمٍ، وَثَلَاثَةُ أَوْ ثَوْبٍ كُلِّ شَاةٍ أَوْ ذِرَاعٍ بِدَرْهَمٍ صَحِيحٍ فِي وَاحِدٍ فِي الْأَوَّلَى، فَاسِدٌ فِي كُلِّ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ، وَأَجَازَاهُ فِي الْكُلِّ كَمَا لَوْ عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ بِكُلِّ أَوْ قَوْلٍ، وَبِهِ يُفْتَى)) اهـ. وَعِبَارَةُ "الْقَهْستَانِي"^(١١): ((وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَهُ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَفَقَدَ فِي الْكُلِّ فِي الصُّورَتَيْنِ، أَي: صُورَتَيْ الْمُثْلِيِّ وَالْقِيَمِيِّ بِلَا خِيَارٍ لِلْمُشْتَرِي إِنْ رَأَاهُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "الْمُحِيطِ" وَغَيْرِهِ)) اهـ.

(١) في "و": ((وَالْأَصَحُّ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "البحر": كتاب البيع ٣٠٧/٥ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٢/أ.

(٤) أَي: عَنْ "عَيُونِ الْمَذَاهِبِ"، كَمَا فِي "النهر"، وَانْظُرِ الْمُقُولَةَ [٢٢٣٨٠] قَوْلُهُ: ((وَبِهِ يُفْتَى)).

(٥) "الشَّرَنْبَلَالِيَّةِ": كتاب البيوع ١٤٧/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٦) "الْمُحِيطُ الْبِرْهَانِي": كتاب البيع - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِيْمَا يَجُوزُ وَفِيْمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ٣/٤٩ أ.

(٧) "ط": كتاب البيوع ١٨/٣.

(٨) سَبَقَ بَيَانُهَا مِنَ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُقُولَةِ [٢٢٣٨٤].

(٩) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/أ.

(١٠) فِي "ك": ((فِيهَا)).

(١١) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كتاب البيع ٥/٢.

(وإن باع صبرة على أنها مائة قفيز^(١) بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري (الأقل بحصته) إن شاء (أو فسخ) لتفرق الصفقة، وكذا كل مكيل أو موزون.....

[٢٢٤٠٤] (قوله: وإن باع صبرة الخ) قيل: هذا مقابل قوله^(٢): ((وفي صاع في بيع صبرة)). قلت: وفيه نظر، بل مقابله قوله^(٣): ((وصح في الكل إن سمى جملة قفزانها))، وما هنا بيان لذلك المقابل وتفصيل له، فافهم.

[٢٢٤٠٥] (قوله: على أنها مائة قفيز) قيد بكونه بيع مكائيلة؛ لأنه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت، فوجد تحتها ذكناً خير بين أخذها بكل الثمن وتركها، وكذا لو اشترى بئراً من حنطة على أنها كذا وكذا ذراعاً^(٤) فإذا هي أقل، وإذا كان طعاماً في حب فإذا نصفه يتن يأخذه بنصف الثمن؛ لأن الحب وعاء يكال فيه، فصار المبيع حنطة مقدرة، والبيت والبئر لا يكال بهما، وشمل ما إذا كان المسمى مشروطاً بلفظ أو بالعادة؛ لما في "البرازية"^(٥): ((اتفق أهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع على وجه لا يتفاوت، فأعطى رجل ثمناً واشترى^(٦) وأعطاه أقل من المتعارف؛ إن من أهل البلدة يرجع [١/٢٠٣] بالنقصان فيهما من الثمن، وإلا رجع في الخبز؛ لأنه فيه متعارف فيلزم الكل. لا في اللحم فلا يعم)) اهـ "بحر"^(٧).

[٢٢٤٠٦] (قوله: أخذ الأقل بحصته أو فسخ) أطلق في تحييره عند النقصان في المثلي، وذكر له

(قوله: وإلا رجع في الخبز؛ لأنه فيه متعارف الخ) عبارة "البحر": ((لأن التسعير فيه الخ))، ولو فرض التعارف أيضاً في اللحم في بلدة المشتري وبلد البائع فالظاهر أن حكمه كحكم الخبز.

(١) في "ط": ((قفيزة)).

(٢) ١٤٣ - "در".

(٣) ص ١٤٦ - ١٤٧ - "در".

(٤) في هامش الأصل: ((صاعاً)).

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً - نوع في التعاطي ٣٦٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) في النسخ جميعها: ((واشتره))، وما أثبتناه من "البحر" و"البرازية".

(٧) "البحر": كتاب البيع ٣١١/٥.

في "البحر" ^(١) قَيِّدَيْنِ:

((الأول: عدم قبضه كل المبيع أو بعضه، فإن قبض الكل لا يُخَيَّرُ كما في "الخانية" ^(٢)،
يعني: بل يرجع في النقصان.

والثاني: عدم كونه مشاهداً له؛ لما في "الخانية" ^(٣): اشترى سويقاً على أن البائع لته بمن
من السمن، وتقابضاً والمشتري ينظر إليه، فظهر أنه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار
للمشتري؛ لأن هذا ممّا يعرف بالعيان، فإذا عاينه انتفى الغرور، كما لو اشترى صابوناً على أنه
متخذ ^(٤) من كذا جرّة من الدهن، فظهر أنه متخذ من أقلّ والمشتري ينظر إلى الصابون وقت
الشراء ^(٥)، وكذا لو اشترى قميصاً على أنه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر إليه فإذا هو من
تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري)) اهـ. واعترض في "النهر" ^(٦) الأول: ((بأن الموجب للتخيير
إنما هو تفریق الصّفقة، وهذا القدر ثابت فيما لو وجدته بعد القبض ناقصاً، إلا أن يقال: إنه
بالقبض صار راضياً بذلك، فتدبره)) اهـ.

قلت: هذا ظاهر إذا علم بنقصه قبل القبض، وإلا فلا يكون راضياً، فينبغي التفصيل،
تأمل. واعترض في "النهر" ^(٥) أيضاً الثاني: ((بأن الكلام في مبيع ينقسم أجزاء الثمن فيه على
أجزاء المبيع، وما في "الخانية" ليس منه؛ لتصريحهم بأن السويق قيمى؛ لما بين السوقيين من
التفاوت الفاحش بسبب القلي، وكذا الصابون كما في "جامع الفصولين" ^(٧). وأمّا الثوب فظاهر،

(١) "البحر": كتاب البيع ٣١٢/٥.

(٢) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٣٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط الفاسدة ١٥٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في "أ": ((متخذة)).

(٥) في "ب": ((السراء)) بالسين المهملة، وهو خطأ.

(٦) "النهر": كتاب البيع ٣٦٢/ب.

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون في أنواع الضمانات الواجبة وكيفياتها إلخ ٩٨/٢.

لَيْسَ فِي تَبْعِيضِهِ ضَرَرٌ.....

وعلى هذا فما سيأتي من أنه يُخَيَّرُ في نقصِ القيميِّ بَيْنَ أَخْذِهِ بِكُلِّ الثَّمَنِ أو تَرْكِهِ مُعَيَّداً بما إذا لم يَكُنْ مُشَاهِداً، فَتَدَبَّرْهُ)) اهـ.

قلت: وَيَبْغَى أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ النُّقْصَانِ فِيهِ. مُتَجَرِّدِ الْمَشَاهِدَةِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيمَا يَفْحَشُ نُقْصَانُهُ، فَإِذَا شَاهَدَهُ^(١) يَكُونُ رَاضِياً بِهِ. ثُمَّ إِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ "الْحَانِئَةِ" أَنَّهُ عِنْدَ الْمُعَانِيَةِ يَلْزَمُ الْبَيْعَ بِكُلِّ الثَّمَنِ بِلَا خِيَارٍ، وَكَلَامُنَا فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَأَخْذِ الْأَقْلَ بِحِصَّتِهِ لَا بِكُلِّ الثَّمَنِ، فَلِذَا جَعَلَ فِي "النَّهْرِ" عَدَمَ الْمَشَاهِدَةِ قَيْداً فِي الْقِيَمِيِّ لَا فِي الْمِثْلِيِّ، أَي: أَنَّهُ فِي الْقِيَمِيِّ يَأْخُذُ الْأَقْلَ بِكُلِّ الثَّمَنِ بِلَا خِيَارٍ إِذَا كَانَ مُشَاهِداً، وَعَنْ هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ "الشَّارِحُ" هُنَا بَلْ فِي الْقِيَمِيِّ.

(٢٢٤٠٧) (قوله: لَيْسَ فِي تَبْعِيضِهِ ضَرَرٌ) خَرَجَ مَا فِي تَبْعِيضِهِ ضَرَرٌ؛ لِمَا فِي "الْحَانِئَةِ"^(٢): ((لَوْ بَاعَ لَوْ لَوْ عَلَى أَنَّهَا تَرَى مِثْقَالاً، وَفَوَّجَهَا أَكْثَرَ سَلِّمَتْ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْوَزْنَ فِيمَا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ وَصَفٌ يَنْزِلُ الذَّرْعَانِ فِي التَّوْبِ)) اهـ. وفيها^(٣): ((الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي النُّقْصَانِ وَإِنْ وَرَثَهُ لَهُ الْبَائِعُ

(قوله: ثُمَّ إِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ "الْحَانِئَةِ" أَنَّهُ عِنْدَ الْمُعَانِيَةِ يَلْزَمُ الْبَيْعَ الْخ) الظَّاهِرُ فِي التَّعْيِيرِ أَنْ يَقُولَ: ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ "الْحَانِئَةِ" أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَانِيَةِ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْأَخْذِ بِكُلِّ الثَّمَنِ، وَعِنْدَ الْمُعَانِيَةِ يَلْزَمُ الْبَيْعَ بِكُلِّ الثَّمَنِ، وَكَلَامُنَا فِي التَّخْيِيرِ الْخ، وَالْقَصْدُ بَيَانُ أَنَّ كَيْفِيَّةَ الْخِيَارَيْنِ مُخْتَلِفَةٌ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَدْعَ أَحَدٌ اتِّحَادَهُمَا، وَلَا يُتَوَهَّمُ مِنْ كَلَامِ "الْبَحْرِ"، غَايَتُهُ أَنَّهُ قَبْدَ الْخِيَارِ الْمَذْكُورِ هُنَا فِي الْمِثْلِيِّ بِالْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي "الْحَانِئَةِ" فِي الْقِيَمِيِّ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ فِي "النَّهْرِ".

(١) فِي "ب": ((سَاهَدَهُ)) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "الْحَانِئَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي الشُّرُوطِ الْمَفْسُودَةِ ١٥٥/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) "الْحَانِئَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي الشُّرُوطِ الْمَفْسُودَةِ ١٥٩/٢ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(وما زاد للبائع) لو قوع العقد على قدر معين.....

ما لم يُتَرَّ بأنه قبض منه المقدار) اهـ "نهر"^(١).

[٢٢٤٠٨] (قوله: وما زاد للبائع) راجع إلى قوله: ((أو أكثر))، قال في "النهر"^(١): ((وقيدته "الزاهدي"^(٢)) بما لا يدخل تحت الكيلين أو الوزنين، أمّا ما يدخل فلا يجب رده، واختلّف في قدره، فقبل: نصف درهم في مائة، وقيل: دانيق في مائة لا حكم له، وعن أبي يوسف: "دانيق في عشرة كثير، وقيل: ما دون حبة عفو في الدينار، وفي القفيز المعتاد في زماننا نصف من") اهـ.

٣٠/٤

مطلب: المعتبر ما وقع عليه العقد وإن ظن البائع أو المشتري أنه أقل أو أكثر

[٢٢٤٠٩] (قوله: على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع، "بحر"^(٣). ومفاده: أن المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وإن كان ظن البائع أو المشتري أنه أقل أو أكثر، ولذا قال في "الغنية"^(٤): ((عدّ الكواغد فظنّها أربعة وعشرين وأخبر البائع به، ثم أضاف العقد إلى عينيها ولم يذكر العدد، ثم زادت على ما ظنّه فهي حلال للمشتري. ساومه الحنطة كل قفيز بثمن معين وحاسبوا، فبلغ ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة وباعوها منه بالخمسمائة، ثم ظهر أن فيها غلطاً لا يلزمه إلا خمسمائة^(٥))).

أفرز القصاب أربع شياه، فقال بائعها: هي بخمسة كل واحد دينار وربيع، فجاء القصاب بأربعة دنائير فقال: هل بيعت هذه بهذا القدر؟ والبائع يعتد أنها خمسة صح البيع، قال: وهذا إشارة إلى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحد دينار وربيع) اهـ، وأقره في "البحر"^(٦).

(١) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٢/ب.

(٢) لم نعثر عليها في مظانها من "الغنية".

(٣) "البحر": كتاب البيع ٣١٤/٥ بتصرف.

(٤) "الغنية": كتاب البيوع - باب في ظهور الغلط في قدر المبيع إلخ ق ١٠٥/ب.

(٥) نقل صاحب "الغنية" هذه المسألة عن "فتاوى صاعد".

(٦) "البحر": كتاب البيع ٣١٣/٥.

(وإن باع المذروع مثله على أنه مائة ذراع مثلاً (أخذَ المشتري (الأقلَّ بكلِّ الثمن أو تركَ) إلّا إذا قبضَ المبيع أو شاهده فلا خيارَ له؛ لانقضاء الغرور، "نهر"^(١)) (و) أخذَ (الأكثرَ بلا خيارٍ للبائع).....

[٢٢٤١٠] (قوله: وإن باع المذروع) [٢٠٣/ب] كُتِبَ وَأَرْضٍ، "دُرُّ مُتَقَى"^(٢).

[٢٢٤١١] (قوله: على أنه مائة ذراع) بَيَانٌ لِلْمِثْلِيَّةِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ: مِائَةً دِرْهَمٍ لَتَمَّ الْمَائِلَةُ.

[٢٢٤١٢] (قوله: إلّا إذا قبضَ المبيع أو شاهده إلخ) قَدَمْنَا^(٣) قَرِيباً: أَنَّ صَاحِبَ "الْبَحْرِ" ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْمِثْلِيِّ كَالصَّبْرَةِ إِذَا ظَهَرَ الْمَبِيعُ نَاقِصاً، وَأَنَّهُ فِي "النَّهْرِ" بَحَثَ فِي الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ، وَفِي الثَّانِي بِأَنَّهُ مُسَلِّمٌ فِي نَقْصِ الْقِيَمِيِّ دُونَ الْمِثْلِيِّ؛ فَلِذَا ذَكَرَ "الشَّارَحُ" ذَلِكَ فِي الْمَذْرُوعِ؛ لِأَنَّهُ قِيَمِيٌّ، وَتَرَكَ ذِكْرَهُ فِي الْمِثْلِيِّ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّرَ مَا بَحَثَهُ فِي "النَّهْرِ" فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ اعْتِبَارُ الْقَبْضِ، وَقَدَمْنَا^(٤) أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ، وَأَنَّ سُقُوطَ الْخِيَارِ بِالْمُشَاهَدَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيمَا يُدْرِكُ نَقْصَانَهُ بِالْمُشَاهَدَةِ.

[٢٢٤١٣] (قوله: وأخذَ الأكثرَ) أَي: قَضَاءً، وَهَلْ تَحِلُّ لَهُ الزِّيَادَةُ دِيَانَةً؟ فِيهِ خِلَافٌ نَقَلَهُ

فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنِ "المِعْرَاجِ".

قُلْتُ: وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُتَوْنِ اخْتِيَارَ الْحِلِّ، وَفِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنِ "العُمْدَةِ"^(٧): ((لَوْ اشْتَرَى حَطَبًا عَلَى أَنَّهُ عِشْرُونَ وَقُرًّا، فَوَجَدَهُ ثَلَاثِينَ طَابَتْ لَهُ الزِّيَادَةُ كَمَا فِي الذَّرْعَانِ))، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨):

(١) "النهر": كتاب البيع ٣/٦٢ ب.

(٢) "الدر المستقى": كتاب البيوع ١٢/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٣) المقولة [٢٢٤٠٦] قوله: ((أخذَ الأقلَّ بحصَّته أو فسَخَ)).

(٤) "البحر": كتاب البيع ٥/٣١٤.

(٥) أي: "عمدة الفتاوى": لحسام الدين الصِّدْرِ الشَّهِيد (ت ٥٣٦هـ)، وصرح بذلك صاحب "البحر" في عدة مواضع من

كتابه. انظر "البحر" ١/٢٤٥، ٣/٤٩، ١٤١/٢، ٣٠٠، ٧٣/٣، ١٤٧، وانظر "كشف الظنون" ١١٦٩/٢.

(٦) "البحر": كتاب البيع ٥/٣١٤.

لَأَنَّ الذَّرْعَ وَصَفٌ؛ لَتَعْيِيهِ بِالتَّبْعِيضِ ضِدَّ الْقَدْرِ، وَالْوَصْفُ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاوُلِ كَمَا أَفَادَهُ بَقَوْلِهِ: (وإِنْ قَالَ) فِي بَيْعِ الْمَذْرُوعِ: (كُلُّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ أَخَذَ الْأَقْلَّ بِحَصَّتِهِ).....

((وَهُوَ مُشْكِلٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْقَدْرِ؛ لَأَنَّ الْحَطَبَ لَا يَتَعَيَّبُ بِالتَّبْعِيضِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ خُصُوصًا إِنْ كَانَ مِنَ الطَّرَفَا^(١) الَّتِي تُعْرَفُ وَزَنُهَا بِالْقَاهِرَةِ)) اهـ.

[٢٢٤١٤] (قَوْلُهُ: لَأَنَّ الذَّرْعَ وَصَفٌ إِنْخ) بَيَانٌ لَوَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَدْرِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ مِنْ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ وَيَنْ الذَّرْعُ فِي الْقِيمِيَّاتِ، حَيْثُ جُعِلَ الْقَدْرُ أَصْلًا وَالذَّرْعُ وَصَفًا، وَنَسُوا عَلَى ذَلِكَ أَحْكَامًا، مِنْهَا: مَا ذَكَرُوهُ هُنَا مِنْ مَسْأَلَةِ بَيْعِ الصَّبْرَةِ عَلَى أَنَّهَا مَائَةٌ قَفِيزٍ مَائَةٍ، وَبَيْعُ الْمَذْرُوعِ كَذَلِكَ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ الْفَرْقِ عَلَى أَقْوَالٍ، مِنْهَا: مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" هُنَا، وَكَذَا فِي "شَرْحِهِ" عَلَى "الْمُنْتَقَى"^(٢) حَيْثُ قَالَ: ((قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَانَ الذَّرْعُ وَصَفًا دُونَ الْمِقْدَارِ؛ لَأَنَّ التَّشْقِيقَ^(٣) يَضُرُّ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي، وَقَالُوا: مَا تَعَيَّبَ بِالتَّشْقِيقِ وَالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ وَصَفٌ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَصْلًا، وَكُلُّ مَا هُوَ وَصَفٌ فِي الْمَبِيعِ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِنْخ)).

[٢٢٤١٥] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاوُلِ) أَي: تَنَاوُلِ الْمَبِيعِ لَهُ، كَأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ ذِرَاعٍ

(قَوْلُهُ: أَي: تَنَاوُلِ الْمَبِيعِ لَهُ إِنْخ) وَفِي "السَّنَدِيِّ" عَقَبَ قَوْلُهُ: ((بِالتَّنَاوُلِ)): ((حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، أَمَّا حَقِيقَةً بَأَنَّهُ قَطَعَ الْبَائِعُ يَدَ الْعَبْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ نِصْفُ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالْقَطْعِ، وَالْحُكْمِيُّ بِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ الرَّدُّ لِحَقِّ الْبَائِعِ كَمَا إِذَا تَعَيَّبَ الْمَبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، أَوْ لِحَقِّ الشَّارِي كَمَا إِذَا خَاطَ الْمَبِيعُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَالْوَصْفُ مَتَى كَانَ مَقْصُودًا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يَأْخُذُ قِسْطًا مِنَ الثَّمَنِ، كَذَا فِي "الْفَوَائِدِ الظَّاهِرَةِ")) اهـ.

(١) فِي "الْبَحْرِ": ((الطَّرَفَاءُ)) مَدْدُودًا، وَهِيَ جَمْعُ طَرْفَاءَةٍ وَطَرْفَةٍ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ لَيْسَ لَهُ حَسَبٌ وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عِصِيًّا سَمْحَةً فِي السَّمَاءِ. انْظُرِ "اللسان" مَادَّةَ ((طَرْف)).

(٢) "الدر المنقى": كتاب البيوع ١٢/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) قَالَ فِي الْمَغْرِبِ مَادَّةَ ((شَقِصْ)): الشَّقِصُ: الْجُزْءُ مِنَ الشَّيْءِ وَالنَّصِيبُ، وَالشَّقِصُ مِثْلُهُ، وَمِنْهُ: التَّشْقِيقُ: التَّجْزِئَةُ.

لصيرورته أصلاً بإفراذه بذكر الثمن (أو ترك) لتفريق الصفقة، (وكذا) أخذ
(الأكثر كل ذراع بدرهم، أو فسخ) لدفع ضرر^(١) التزام الزائد (وفسد بيع
عشرة أذرع.....)

مبيعاً، "ط"^(٢).

[٢٢٤١٦] (قوله: لصيرورته) أي: الذرع ((أصلاً))، أي: مقصوداً كالقدر في المثلثات.

[٢٢٤١٧] (قوله: بإفراذه) الباء للسببية.

[٢٢٤١٨] (قوله: كل ذراع بدرهم) بنصب ((كل)) حال من ((الأكثر))؛ لتأوله
بالمشتق، أي: مدروعاً كل ذراع بدرهم.

[٢٢٤١٩] (قوله: أو فسخ) حاصيلة: أن له الخيار في الوجهين، أما في النقصان فلتفرق
الصفقة، وأما في الزيادة فلدفع ضرر التزام الزائد من الثمن، وهو قول الإمام، وهو
الأصح، وقيل: الخيار فيما تنفاوت جوانبه كالقميص والسراويل، وأما فيما لا تنفاوت
كالكرباس فلا يأخذ الزائد؛ لأنه في معنى المكيل، كذا في "شرح المنتقى"^(٣)، "ط"^(٤).
وقدّمنا^(٥) وجه كونه في معنى المكيل، وأنه جزم به في "البحر" عن "غاية البيان"، ويأتي^(٦)
أيضاً، وكذا يأتي^(٧) في كلام "المُصنّف" ما إذا كانت الزيادة أو النقصان ينصف ذراع،
ففيه تفصيل وفيه خلاف.

(١) في "ط": ((ضرور))، وهو خطأ.

(٢) "ط": كتاب البيوع ١٩/٣.

(٣) "الدر المنتقى": كتاب البيوع ١٣/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٤) "ط": كتاب البيوع ١٩/٣.

(٥) المقولة [٢٢٣٨٥] قوله: ((وتوب)).

(٦) المقولة [٢٢٤٣٩] قوله: ((جاز بيع ذراع منه، "نهر")).

(٧) ص ١٧٠ - وما بعدها "در".

مِنْ مِائَةِ ذِرَاعٍ مِنْ دَارٍ أَوْ حَمَّامٍ، وَصَحَّحَهُ،

(تَنْبِيْهٌ)

قَالَ فِي "الدُّرَرِ"^(١): ((إِنَّمَا قَالَ فِي الْأُولَى: أَوْ تَرَكَ، وَقَالَ هَهُنَا: أَوْ فَسَخَ، لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا كَانَ نَاقِصًا فِي الْأُولَى لَمْ يُوجَدْ الْمُبِيعُ، فَلَمْ يَنْعَقِدِ الْبَيْعُ حَقِيقَةً، وَكَانَ أَخَذُ الْأَقْلَّ بِالْأَقْلَى كَالْبَيْعِ بِالتَّعَاطِي، وَفِي الثَّانِيَةِ وَجَدَ الْمُبِيعُ مَعَ زِيَادَةٍ هِيَ تَابِعَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، فَتَدَبَّرَ)) اهـ.

(٢٢٤٢٠): (قَوْلُهُ: مِنْ مِائَةِ ذِرَاعٍ) قِيْدٌ بِهِ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا عِنْدَهُ، يَسَّرَ جُمْلَةَ ذُرْعَانِهَا أَوْ لَا لِدَفْعِ قَوْلِ "الْخَصَافِ"^(٢): ((إِنَّ مَحَلَّ الْفَسَادِ عِنْدَهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ جُمْلَتُهَا))، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلْيَصِحَّ قَوْلُهُ^(٣): ((لَا أَسْهُمُ))، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُبَيَّنْ جُمْلَةُ السَّهَامِ كَانَ فَاسِدًا اتِّفَاقًا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْفَسَادُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُبَيَّنْ جُمْلَةُ الذُّرْعَانِ مَفْهُومًا أَوْ لَوِيًّا، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤).

(٢٢٤٢١): (قَوْلُهُ: مِنْ دَارٍ أَوْ حَمَّامٍ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ وَمَا لَا يَحْتَمِلُهَا، "ح"^(٥).

(٢٢٤٢٢): (قَوْلُهُ: وَصَحَّحَهُ الْخ) ذَكَرَ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" نَقْلًا عَنِ "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" وَالْإِمَامِ "الْعَتَّابِيِّ": ((أَنَّ قَوْلَهُمَا بِجَوَارِ الْبَيْعِ إِذَا كَانَتِ الدَّارُ مِائَةَ ذِرَاعٍ))، وَيُفْهَمُ هَذَا مِنْ تَعْلِيلِهِمَا أَيْضًا حَيْثُ قَالَا: لِأَنَّ عَشْرَةَ^(٦) أَذْرُعٍ مِنْ مِائَةِ ذِرَاعٍ عَشْرُ الدَّارِ، فَأُشْبِهَ عَشْرَةُ أَسْهُمٍ مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ،

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا كَانَ نَاقِصًا فِي الْأُولَى لَمْ يُوجَدْ الْمُبِيعُ الْخ) لَا يَسْتَقِيمُ مَا قَالَهُ فِي "الدُّرَرِ" مَعَ تَعْلِيلِ التَّرْكِ بِتَفْرِيقِ الصَّمَقَةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَصْدَ التَّفْنُّنَ فِي الْعِبَارَةِ، وَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ غَيْرَ مُنْعَقِدٍ لَزِمَ إِثْبَاتُ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَيْضًا، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

(١) "الدُّرَرُ وَالْغُرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ١٤٨/٢.

(٢) لَمْ نَعثرْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ "أَدَبُ الْقَضَاءِ".

(٣) ص ١٦٤ - "دَرْ".

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٣١٥/٥.

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٨١/أ.

(٦) فِي "أ": ((الْعَشْرَةُ)).

وإن لم يُسمَّ جُمْلَتُهَا عَلَى الصَّحِيحِ؛ لَأَنَّ إِزَالَتَهَا بِيَدِهِمَا، (لَا) يَفْسُدُ بَيْعُ عَشْرَةِ (أَسْهُمٍ) مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ اتِّفَاقًا؛ لِشُبُوعِ السَّهْمِ لَا الذَّرَاعِ، بَقِيَ لَوْ تَرَاضِيَا عَلَى تَعْيِينِ الْأَذْرُعِ فِي مَكَانٍ، لَمْ أَرَهُ،.....

وَلَهُ أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الدَّارِ لَا (١) عَلَى شَائِعٍ؛ لَأَنَّ الذَّرَاعَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِحَشْبَةِ يُذْرَعُ بِهَا، وَاسْتَعِيرَ هَهُنَا لِمَا يَحُلُّهُ، وَهُوَ مُعَيَّنٌ لَا مُشَاعٌ؛ لَأَنَّ الْمَشَاعَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُذْرَعَ، فَإِذَا [٢/٢١٣/٣] أُرِيدَ بِهِ مَا يَحُلُّهُ وَهُوَ مُعَيَّنٌ لَكِنَّهُ مَجْهُولُ الْمَوْضِعِ بَطَلَ الْعَقْدُ، "ذُرَّرَ" (٢).

٣١/٤

قُلْتُ: وَوَجْهُ كَوْنِ الْمَوْضِعِ مَجْهُولًا أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ مِنْ مُقَدِّمِ الدَّارِ أَوْ مِنْ مُؤَخَّرِهَا، وَجَوَابُهَا تَفَاوُتُ قِيَمَةٍ؛ فَكَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَجْهُولًا جِهَالَةً مُفْضِيَةً إِلَى التَّرَاعِ، فَيَفْسُدُ كَبَيْعِ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الدَّارِ، كَذَا فِي "الْكَافِي"، "عَزَمِيَّة".

[٢٢٤٢٣] (قَوْلُهُ: عَلَى الصَّحِيحِ (الْخ) حَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ جُمْلَةُ الذَّرْعَانِ صَحَّ، وَإِلَّا فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا لِلْجِهَالَةِ، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهَا جِهَالَةٌ بِيَدِهِمَا - أَيِ: الْمُتَبَايِعِينَ - إِزَالَتِهَا (٣)، بَأَنَّ تَقَاسَمَ كُلِّهَا فَيُعْلَمُ نِسْبَةُ الْعَشْرَةِ مِنْهَا فَيُعْلَمُ الْمَبِيعُ، "فَتَح" (٤).

[٢٢٤٢٤] (قَوْلُهُ: لِشُبُوعِ السَّهْمِ) لَأَنَّ السَّهْمَ اسْمٌ لِلْحِزِّ الشَّائِعِ، فَكَانَ الْمَبِيعُ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ شَائِعَةٍ مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ كَمَا فِي "الْفَتْح" (٥)، أَيِ: فَهُوَ كَبَيْعِ عَشْرَةِ قَرَارِيطَ مَثَلًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ،

(قَوْلُهُ: وَلَهُ أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ (الْخ) فِي "ط": ((وَمِنَى الْخِلَافِ فِي مُؤَدَى التَّرَكِيبِ، فَعِنْدَهُمَا شَائِعٌ، وَعِنْدَهُ قَدَرٌ مُعَيَّنٌ، فَلَوْ اتَّفَقُوا عَلَى مُؤَدَاهُ لَمْ يَخْتَلِفُوا)) اهـ. وَالظَّاهِرُ اعْتِمَادُ قَوْلِهِمَا الْآنَ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الْعُرْفَ حَمَلًا لِكَلَامِ الْعَاقِلِ عَلَى عُرْفِهِ، تَأَمَّلْ.

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع ١٤٩/٢، وفيه: ((إلا على شائع))، وهو خطأ.

(٢) في "أ" و"ك": ((إزالتها))، وهو تحريف.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٩/٥ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع ٤٧٩/٥.

وَيَنْبَغِي انْقِلَابُهُ صَحِيحاً لَوْ فِي الْمَجْلِسِ، وَلَوْ بَعْدَهُ فَبِيعَ بِالتَّعَاطِي، "نهر"^(١).
 (اشْتَرَى عَدَدًا مِنْ قِيمِي) ثِيَابًا أَوْ غَنَمًا^(٢)، "جوهرة"^(٣).....

فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الدَّارِ بِخِلَافِ الذَّرَاعِ كَمَا مَرَّ^(٤).
 [٢٢٤٢٥] (قَوْلُهُ: فَبِيعَ بِالتَّعَاطِي) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي صِحَّتِهِ مُتَارَكَةُ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ،
 وَقَدْ مَنَّا^(٥) الْكَلَامَ عَلَيْهِ.

[٢٢٤٢٦] (قَوْلُهُ: اشْتَرَى عَدَدًا) أَي: مَعْدُودًا، وَقَوْلُهُ: ((مِنْ قِيمِي)) بَيَانٌ لَهُ، وَاحْتِرَازٌ بِهِ عَنِ
 الْمِثْلِيِّ كَالصُّبْرِ، وَقَدْ مَرَّ^(٦) حُكْمُهَا، وَبِالْعَدَدِيِّ عَنِ الْمَذْرُوعِ، وَمَرَّ^(٧) حُكْمُهُ أَيْضًا، فَمَا قِيلَ: - إِنَّ
 الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَى قِيمِيًّا عَلَى أَنَّهُ كَذَا؛ لِأَنَّ كَذَا عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدَدِ - مَدْفُوعٌ، فَافْهَمْ.

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَيَنْبَغِي انْقِلَابُهُ صَحِيحاً إِنْ بَعِيَ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى خِلَافِ الْأَصَحِّ كَمَا تَقَدَّمَ
 لَهُ فِي بَيْعِ ثَلَاثَةٍ أَوْ ثَوْبٍ كُلِّ شَايَةٍ أَوْ ذِرَاعٍ بِكَذَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ عَدَدَ الْغَنَمِ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَنْقَلِبْ صَحِيحاً عِنْدَهُ
 عَلَى الْأَصَحِّ.

(قَوْلُهُ: أَي: مَعْدُودًا) بِتَأْوِيلِ الْعَدَدِ بِالْمَعْدُودِ لَا يُحْتَاجُ لِإِخْرَاجِ الْمِثْلِيِّ وَالْمَذْرُوعِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا
 اسْمُ الْمَعْدُودِ عَرَفًا، نَعَمْ يُحْتَاجُ لِإِخْرَاجِ الْعَدَدِيِّ الْمُتْقَارِبِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ، فَلِذَا أُخْرِجَهُ بِقَوْلِهِ: ((مِنْ
 قِيمِي))، هَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ "المُصَنِّفِ"، فَتَأَمَّلْهُ.

(١) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٣/ب.

(٢) في "ب": ((غنماً)) بالعين المهملة، وهو خطأ.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب البيع ٢٢٩/١.

(٤) المقولة [٢٢٤٢٢] قوله: ((وَصَحَّاحُ الْإِنْ)).

(٥) المقولة [٢٢٢٥٥] قوله: ((لَا يَتَعَقَّدُ بِهِمَا الْبَيْعُ قَبْلَ مُتَارَكَةِ الْفَاسِدِ)).

(٦) المقولة [٢٢٣٦٧] قوله: ((فِي بَيْعِ صُبْرٍ)).

(٧) ص ١٦٠ - "در".

(على أنه كذا ففَقَصْ أو زاد فَسَدَ) لِلْجَهَالَةِ، وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضاً عَلَى أَنْ فِيهَا كَذَا نَحْلاً مُثْمِراً، فَإِذَا وَاحِدَةٌ فِيهَا لَا تُثْمِرُ فَسَدَ، "بحر"^(١).....

[٢٢٤٢٧] (قوله: على أنه كذا) بَأَنَّ قَالَ: بِعْتَكُ مَا فِي هَذَا الْعَدْلِ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ، "نهر"^(٢)، وَفَسَرَ الشَّرَاءَ فِي كَلَامٍ "الكَثْرَ" بِالْبَيْعِ، فَلِذَا صَوَّرَهُ بِهِ، وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ.

[٢٢٤٢٨] (قوله: للجَهَالَةِ) أَي: جَهَالَةِ الثَّمَنِ فِي التَّقْصَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْقَسِمُ أَجْزَاؤُهُ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَبِيعِ الْقِيَمِيِّ، فَلَمْ يَعْلَمْ لِلتُّوبِ النَّاقِصِ حِصَّةً مَعْلُومَةً مِنَ الثَّمَنِ الْمُسَمَّى لِيَنْقُصَ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنْهُ، فَكَانَ النَّاقِصُ مِنَ الثَّمَنِ قَدْرًا مَجْهُولًا، فَيَصِيرُ الثَّمَنُ مَجْهُولًا. وَجَهَالَةُ الْمَبِيعِ فِي فَصْلِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الزَّائِدِ، فَيَتَنَازَعَانِ فِي الْمَرْدُودِ، "نهر"^(٣).

[٢٢٤٢٩] (قوله: مُثْمِراً) قَيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ أَرْضاً عَلَى أَنْ فِيهَا كَذَا نَحْلاً، فَوَجَدَهَا الْمُشْتَرِي نَاقِصَةً جَارَ الْبَيْعِ، وَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ؛ لِأَنَّ الشَّجَرَ يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ تَبْعاً، وَلَا يَكُونُ لَهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَ دَاراً عَلَى أَنْ فِيهَا كَذَا كَذَا^(٤) يَبْتَأُ فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً جَارَ الْبَيْعِ، وَيُخَيَّرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، "بحر"^(٥) عَنِ "الْحَانِيَّةِ"^(٥).

[٢٢٤٣٠] (قوله: فَسَدَ) لِأَنَّ الثَّمَرَ لَهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ، فَإِذَا كَانَتْ الْوَاحِدَةُ غَيْرَ مُثْمِرَةٍ لَمْ يَدْخُلِ

(قولُ "الشَّرَاحِ": مُثْمِراً (الخ) أَي: بِالْفِعْلِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((وَفِي "الْحَانِيَّةِ": وَكَذَا لَوْ بَاعَ دَاراً عَلَى أَنْ فِيهَا كَذَا كَذَا نَحْلاً عَلَيْهَا أَثْمَارُهَا (الخ)).

(١) "البحر": كتاب البيع ٣١٣/٥ و٣١٦.

(٢) "النهر": كتاب البيع ٣٦٣/ب.

(٣) فِي "٣": ((كَذَا وَكَذَا)) بِالْوَاوِ بَيْنَهُمَا.

(٤) "البحر": كتاب البيع ٣١٣/٥.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط المفسدة ١٥٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(كَمَا لَوْ بَاعَ عِدْلًا) مِنَ الثِّيَابِ (أَوْ غَنَمًا وَاسْتَتْنَى وَاحِدًا بِغَيْرِ عَيْنِهِ) فَسَدَ (وَلَوْ بَعِيْنِهِ جَاَزَ) الْبَيْعُ، "خَانِيَّة"^(١) (وَلَوْ بَيْنَ ثَمَنٍ كُلٍّ مِنَ الْقِيَمِيِّ) بِأَنْ قَالَ: كُلُّ ثَوْبٍ مِنْهُ بِكَذَا (وَنَقَصَ) ثَوْبٌ (صَحَّ) الْبَيْعُ^(٢) (بِقَدْرِهِ) لَعَدَمِ الْجَهَالَةِ (وُخَيْرٌ) لَتَفْرِقِ الصَّفَقَةَ، (وَإِنْ زَادَ) ثَوْبًا (فَسَدَ)..

المعدوم في البيع، فصارت حصة الباقي مجهولة، فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بتمنٍ مجهول، فيفسد البيع، "بجر"^(٣) عَنِ "الخَانِيَّة"^(٤).

[٢٢٤٣١] (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ بَاعَ) تَنْظِيرٌ لَا تَمَثِيلٌ، وَقَوْلُهُ: ((عِدْلًا)) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، فِي "الْمَغْرِب"^(٥): ((عِدْلُ الشَّيْءِ: مِثْلُهُ مِنْ جِنْسِهِ، وَفِي الْمِقْدَارِ أَيْضًا، وَمِنْهُ: عِدْلَا الْحِمْلِ^(٦))) اهـ. فَعِدْلُ الْحِمْلِ مَا يُسَاوِي الْعِدْلَ الْآخَرَ فِي مِقْدَارِهِ، وَهَذَا شَامِلٌ لِلْوِعَاءِ وَمَا فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ وَنَحْوِهَا، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الثِّيَابُ.

[٢٢٤٣٢] (قَوْلُهُ: فَسَدَ) لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَازُعِ فِي الْمُسْتَتْنَى بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا.

[٢٢٤٣٣] (قَوْلُهُ: وَلَوْ بَيْنَ الْخِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((اشْتَرَى عَدَدًا مِنْ قِيَمِي))،.

[٢٢٤٣٤] (قَوْلُهُ: وَنَقَصَ ثَوْبٌ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: ثَوْبًا كَمَا قَالَ فِي طَرْفِ الزِّيَادَةِ، فَيَكُونُ فِي ((نَقَصَ)) ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْقِيَمِيِّ، وَ(ثَوْبًا) تَمْيِيزٌ، وَعَلَى جَعْلِهِ فَاعِلٌ ((نَقَصَ)) يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ مَحْرُورٍ بِ: ((مِنْ)) يَعُودُ إِلَى الْقِيَمِيِّ^(٧)، فَتَدْبِرُ.

[٢٢٤٣٥] (قَوْلُهُ: بِقَدْرِهِ) أَي: بِمَا سَوَى قَدْرِ النَّاقِصِ، "فَتْح"^(٨) وَ"نَهْر"^(٩). وَالْأَوَّلَى: بِقَدْرِ

(١) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٤٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "د": ((المبيع)).

(٣) "البحر": كتاب البيوع ٣١٣/٥.

(٤) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط المفسدة ١٥٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "المغرب": مادة ((عدل)).

(٦) في "المغرب": ((الجمل)) بالجيم المعجمة.

(٧) في "ب" و"م": ((على القيمي)).

(٨) "الفتح": كتاب البيوع ٤٨٠/٥.

(٩) "النهر": كتاب البيوع ٣٦٣/ب.

لِحِجَالَةِ الْمَزِيدِ، وَلَوْ رَدَّ الرَّائِدُ أَوْ عَزَلَهُ هَلْ يَحِلُّ لَهُ الْبَاقِي؟ خِلَافٌ مَذْكُورٌ فِي "الشَّرْحِ" وَ"النَّهْرِ"^(١). (اشْتَرَى ثَوْبًا) تَفَاوَتْ جَوَانِبُهُ - فَلَوْ لَمْ تَفَاوَتْ كَكِرْبَاسٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ الزِّيَادَةُ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ الْقَطْعُ،.....

مَا سِوَى النَّاقِصِ أَوْ بِقَدْرِ الْمَوْجُودِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، أَوْ بِقَدْرِ الْقِيَمِيِّ الْمَذْكُورِ الَّذِي نَقَصَ ثَوْبًا، وَهَذَا أَقْرَبُ بِنَاءٍ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى نَصَبُ ((ثَوْبًا))^(٢)، فَيَتَّحِدُ مَرَجِعُ الضَّمِيرِ فِي ((نَقَصَ))، وَفِي ((بِقَدْرِ)).

[٢٢٤٣٦] (قَوْلُهُ: لِحِجَالَةِ الْمَزِيدِ) فَتَفْعُ الْمُنَازَعَةُ فِي تَعْيِينِ الْعَشْرَةِ الْمَبِيعَةِ مِنَ الْأَحَدِ عَشَرَ كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٣).

[٢٢٤٣٧] (قَوْلُهُ: وَلَوْ رَدَّ الرَّائِدُ) أَي: إِلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ عَزَلَهُ)) أَي: أَعَزَّهُ وَأَبْقَاهُ عِنْدَهُ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا.

[٢٢٤٣٨] (قَوْلُهُ: خِلَافٌ مَذْكُورٌ فِي "الشَّرْحِ" وَ"النَّهْرِ") لَمْ يَذْكُرْ فِي "النَّهْرِ" خِلَافًا، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي "شَرْحِ الْمُصَنَّفِ"، وَعِبَارَتُهُ^(٤): ((قُلْتُ: وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٥): اشْتَرَى عِدْلًا عَلَى أَنَّهُ كَذَا، فَوَجَدَهُ أَزِيدَ وَالْبَائِعُ [٢١ق/٢/٢] غَائِبٌ يَعْزِلُ الرَّائِدَ وَيَسْتَعْمِلُ الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ أَهْد. وَكَأَنَّهُ اسْتَحْسَنَ،

(١) قوله: ((مذكور في "الشرح" و"النهر")) أثبتناه من نسخة "د"، وقد أشار مصححنا "ب" و"م" إلى أنَّ سياق كلام ابن عابدين رحمه الله يقتضي أن تكون هذه العبارة من كلام الشارح.

(٢) في "٣": ((ثوب)).

(٣) "النهر": كتاب البيع ٣٦٣/ب.

(٤) "المنح": كتاب البيوع ٢/ق ٤/أ.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الخامس في البيع بشرط - نوع في البيع بشرط الكيل والوزن ٤/٣٤٤؛ (هامش "الفتاوى الهندية").

وَاللَّا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ لِّجِهَالَةِ الْمَزِيدِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(١) وَ"الْقَنِيَّةِ"^(٢): بِأَنَّ "مُحَمَّدًا" قَالَ فِيهِ: أَسْتَحْسِنُ أَنْ يَعْزَلَ ثَوْبًا مِنْ ذَلِكَ وَيَسْتَعْمَلَ الْبَقِيَّةَ. وَفِيهَا^(٣) قَبْلَهُ: اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَجَدَهُ أَزِيدَ يَدْفَعُ الزَّيَادَةَ إِلَى الْبَائِعِ وَالْبَاقِي حَلَالٌ لَهُ فِي الْمِثْلِيَّاتِ، وَفِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْبَاقِي، إِلَّا إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الزَّيَادَةُ مِمَّا لَا تَجْرِي فِيهَا الضُّعْفُ، فَحِينَئِذٍ يُعْذَرُ أَهْدُ. وَهُوَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْحُلِّ عِنْدَ غَيْبَةِ الْبَائِعِ بِالْأَوَّلَى، فَهُوَ مُعَارِضٌ لِمَا تَقَدَّمَ)) أَهْدُ مَا فِي "شَرْحِ الْمُصَنِّفِ"، وَهُوَ مَا أَخُوذُ مِنَ "الْبَحْرِ"^(٣).

وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْمُعَارَضَةِ بِمَعْمَلِ الثَّانِي عَلَى الْقِيَاسِ؛ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ^(٤) أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ، وَيُظْهَرُ مِنْهُ تَرْجِيحُ مَا مَرَّ^(٤)، لَكِنْ ذَكَرُوا الْاسْتِحْسَانَ فِي صُورَةِ غَيْبَةِ الْبَائِعِ، قَالَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٥): ((فَإِنْ غَابَ الْبَائِعُ قَالُوا: يَعْزَلُ الْمُشْتَرِي مِنْ ذَلِكَ ثَوْبًا وَيَسْتَعْمَلَ الْبَاقِي، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ أَحَدُهُ "مُحَمَّدٌ" نَظَرًا لِلْمُشْتَرِي)) أَهْدُ، أَيْ: لِأَنَّهُ عِنْدَ غَيْبَةِ الْبَائِعِ يَلْزَمُ الضَّرَرُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْبَيْعِ إِلَى حُضُورِ الْبَائِعِ، وَرُبَّمَا لَا يَحْضُرُ أَوْ تَطَوَّلُ غَيْبَتُهُ؛ فَلِذَا اسْتَحْسَنَ "مُحَمَّدٌ" عَزَلَ ثَوْبٍ وَاسْتَعْمَالَ الْبَاقِي نَظَرًا لِلْمُشْتَرِي، وَهَذَا لَا يَجْرِي فِي صُورَةِ حَضَرَةِ الْبَائِعِ؛ لِإِمْكَانِ تَحْدِيدِ الْعَقْدِ مَعَهُ، فَالظَّاهِرُ بَقَاؤُهُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" مِنْ إِجْرَاءِ الْخِلَافِ فِي الصُّورَتَيْنِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ، فَافْهَمْ.

٣٢/٤

(١) "الْحَانِيَّة": كتاب البيوع - فصل في الشروط المفسدة ١٥٨/٢ - ١٥٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الْقَنِيَّة": كتاب البيوع - باب أحكام البيوع الفاسدة ق ١٠٥/أ.

(٣) "الْبَحْر": كتاب البيع ٣١٦/٥.

(٤) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٥) "الْحَانِيَّة": كتاب البيوع - فصل في الشروط المفسدة ١٥٨/٢ - ١٥٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

وجازَ بَيْعَ ذِرَاعٍ مِنْهُ، "نهر" - (على أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ كُلِّ ذِرَاعٍ بِدَرَاهِمٍ أَحَدَهُ بَعَشْرَةُ فِي عَشْرَةٍ وَ) زِيَادَةٍ (نِصْفٍ بِلَا خِيَارٍ) لِأَنَّهُ أَنْفَعُ (وَ) أَحَدَهُ (بِتِسْعَةٍ فِي تِسْعَةٍ وَنِصْفٍ بِخِيَارٍ لَتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": يَأْخُذُهُ^(١)) فِي الْأَوَّلِ بَعَشْرَةُ وَنِصْفٍ بِالْخِيَارِ،

[٢٢٤٣٩] (قوله: وجازَ بَيْعَ ذِرَاعٍ مِنْهُ، "نهر" عبارة "النهر"^(٢)): ((قَدْ لَنَا بَتَاوَاتُ جَوَانِبِهِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَتَفَاوَتْ كَالْكِرْبَاسِ لَا تَسْلَمُ لَهُ الزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَزِلُ الْمُوزُونِ حَيْثُ لَا يَضُرُّهُ النِّقْصَانُ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: يَحْزُرُ بَيْعُ ذِرَاعٍ مِنْهُ)) اهـ.

[٢٢٤٤٠] (قوله: فِي عَشْرَةٍ وَزِيَادَةٍ نِصْفٍ) أَي: فِيمَا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ عَشْرَةُ وَنِصْفٍ.

[٢٢٤٤١] (قوله: لِأَنَّهُ أَنْفَعُ) كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ مَعِيًّا فَوَجَدَهُ سَالِمًا، "نهر"^(٣). أَي: حَيْثُ لَا خِيَارَ لَهُ.

[٢٢٤٤٢] (قوله: فِي تِسْعَةٍ وَنِصْفٍ) أَي: فِي نِقْصَانِهِ نِصْفًا عَنِ الْعَشْرَةِ.

[٢٢٤٤٣] (قوله: وَقَالَ "مُحَمَّدٌ" (إِلخ) يُوجَدُ قَبْلَ هَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((وَقَالَ "أَبُو يُونُسَ":

يَأْخُذُهُ فِي الْأَوَّلِ^(٤)) بِأَحَدِ عَشَرَ بِالْخِيَارِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَعَشْرَةً بِهِ)).

(قول "المُصَنِّفِ": أَحَدَهُ بَعَشْرَةُ فِي عَشْرَةٍ وَزِيَادَةٍ نِصْفٍ بِلَا خِيَارٍ (إِلخ) لِأَنَّ الذِّرَاعَ وَصَفَ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا أَخَذَ حُكْمَ الْأَصْلِ بِالشَّرْطِ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالذِّرَاعِ، وَنِصْفُهُ لَيْسَ ذِرَاعًا، فَكَانَ الشَّرْطُ مَعْدُومًا، وَحِينَئِذٍ لَا وَجْهَ لثُبُوتِ الْخِيَارِ مَعَ الزِّيَادَةِ، وَوَجْهٌ مَا قَالَهُ "أَبُو يُونُسَ" أَنَّهُ بِإِفْرَادِ الثَّمَنِ صَارَ كُلُّ ذِرَاعٍ كَتُوبٍ عَلَى جِدَةٍ، وَالثُّوبُ إِذَا بَاعَ عَلَى أَنَّهُ كَذَا ذِرَاعًا فَنَقَصَ ذِرَاعًا لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنَّمَا يُخَيَّرُ فِي الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ فِي الزِّيَادَةِ نَفْعًا يَشُوبُهُ ضَرَرٌ بِزِيَادَةِ الثَّمَنِ عَلَيْهِ، وَفِي النِّقْصَانِ فَوَاتٌ وَصِفٌ مَرْغُوبٌ.

(١) فِي "و": ((يَأْخُذُ)).

(٢) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٣٦٤/أ.

(٣) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٣٦٤/ب.

(٤) فِي "ك": ((يَأْخُذُ مِنَ الْأَوَّلِ)).

وفي الثاني بِتِسْعَةٍ وَنِصْفٍ بِهِ، وَهُوَ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ، "بحر" ^(١)، وَأَقْرَهُ "المُصَنِّفُ" ^(٢) وَغَيْرُهُ. قُلْتُ: لَكِنْ صَحَّحَ "القَهْطِسْتَانِي" ^(٣) وَغَيْرُهُ قَوْلَ "الإِمَامِ"، وَعَلَيْهِ الْمُتَوْنُ، فَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

[٢٢٤٤٤] (قَوْلُهُ: وفي الثاني ^(٤) بِتِسْعَةٍ وَنِصْفٍ بِهِ) لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ مُقَابَلَةِ الذَّرَاعِ بِالذَّرْهِمِ مُقَابَلَةً نِصْفِهِ بِنِصْفِهِ؛ فَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمَا، "ذَرَّر" ^(٥). وَقَوْلُهُ: ((بِه)) أَي: بِالْخِيَارِ؛ لِأَنَّ فِي الزِّيَادَةِ نَفْعًا يَشَوُّهُ ضَرَرٌ بِزِيَادَةِ الثَّمَنِ عَلَيْهِ، وَفِي النُّقْصَانِ فَوَاتٌ ^(٦) وَصَفٍ مَرْغُوبٍ فِيهِ، "نَهَرَ" ^(٧). [٢٢٤٤٥] (قَوْلُهُ: وَهُوَ) أَي: قَوْلَ "حَمْدٍ" أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ، قَالَ "الإِيتْقَانِي" ^(٨) فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((وَبِهِ نَأْخُذُ)).

[٢٢٤٤٦] (قَوْلُهُ: لَكِنْ صَحَّحَ "القَهْطِسْتَانِي" وَغَيْرُهُ الْخ) وَفِي "الْفَتْحِ" ^(٩) عَنِ "الذَّخِيرَةِ": ((قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" أَصَحُّ)) اهـ. وَفِي "تَصْحِيحِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٍ" ^(١٠) عَنِ "الْكُبَرَى": ((أَنَّهُ الْمُخْتَارُ)). [٢٢٤٤٧] (قَوْلُهُ: فَعَلَيْهِ الْفَتْوَى) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ تَصْحِيحِهِ وَمَشْنِي الْمُتَوْنِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ لِقَوْلَيْنِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَوْلَ "الإِمَامِ" أَوْ فِي الْمُتَوْنِ ^(١١) أُخِذَ بِمَا هُوَ قَوْلُ "الإِمَامِ"؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْمَذْهَبِ، وَمَا فِي الْمُتَوْنِ؛ لِأَنَّهُا مَوْضُوعَةٌ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ، وَهُنَا اجْتِمَعَ الْأَمْرَانِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) "البحر": كتاب البيوع ٣١٦/٥.

(٢) "الملح": كتاب البيوع ٢/٤٠٤/أ.

(٣) "جامع الرموز": كتاب البيوع ٦/٢.

(٤) في "الأصل" و"٧": ((الثانية)).

(٥) "الدرر والغرر": كتاب البيوع ١٤٩/٢.

(٦) في "ك": ((فوت)).

(٧) "النهر": كتاب البيوع ٣٦٣/ب.

(٨) في "م": ((ووي))، وهو خطأ.

(٩) "الفتح": كتاب البيوع ٤٨٣/٥.

(١٠) "التصحيح والترجيح": كتاب البيوع ٢٤٥هـ.

(١١) في "ب": ((المتون)) بالنون، وهو خطأ.

﴿فَصْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعاً وَمَا لَا يَدْخُلُ﴾

الأصلُ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْفَصْلِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا مَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ:
(كُلُّ مَا كَانَ فِي الدَّارِ مِنَ الْبِنَاءِ).....

﴿فَصْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعاً وَمَا لَا يَدْخُلُ﴾

وفيه ما يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْمَبِيعِ وَمَسَائِلُ أُخَرُ

[٢٢٤٤٨٦] (قوله: الأصلُ إلخ) في "المصباح" ^(١): ((أصلُ الشَّيءِ: أسْفلهُ، وأساسُ الحائِطِ: أصلُه، حتَّى قيلَ: أصلُ كُلِّ شَيْءٍ ما يَسْتَنْدُ وجودُ ذلِكَ الشَّيْءِ إِلَيْهِ)) اهـ، وفيه ^(٢) أيضاً: ((القاعِدةُ في الاصطِلاحِ، معنَى الضَّابطِ، وهو الأمرُ الكُلِّيُّ المُنطَبِقُ على جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ)) اهـ. فالمرادُ هُنا: أَنَّ الأصلَ الَّذي يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةُ هَذَا الْفَصْلِ هو أَنَّ مَسَائِلَهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ، ولا يَخْفَى أَنَّ هَذَا تَرْكِيبٌ صَحِيحٌ، فافهمُ.

[٢٢٤٤٩] (قوله: على قاعدَتَيْنِ الأولى أَن يَقُولَ: على ثَلَاثِ قَوَاعِدَ كَمَا فَعَلَ فِي "الدَّرَرِ" ^(٣))، وقالَ: ((وَالثَّالِثُ: أَنَّ ما لا يَكُونُ مِنَ الْقِسْمَيْنِ إِنْ كَانَ مِنْ حُقُوقِ الْمَبِيعِ وَمِرَافِقِهِ يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ بِذِكْرِهَا، وَإِلَّا فَلَا)) اهـ. وَقَدْ ذَكَرَهُ "الشَّارْحُ" بِقَوْلِهِ ^(٤): ((وما لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقِسْمَيْنِ إلخ))، أَفَادَهُ "ط" ^(٥).

﴿فَصْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعاً وَمَا لَا يَدْخُلُ إلخ﴾

(قوله: الأولى أَن يَقُولَ: على ثَلَاثِ قَوَاعِدَ إلخ) قَدْ يُقَالُ: تَرَكَ الثَّالِثَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَدْخُلُ وَمَا لَا يَدْخُلُ تَبَعاً، وَالْحَقُوقُ إِذَا ذُكِرَتْ تَدْخُلُ أَصْلًا لَا تَبَعاً.

(١) "المصباح": مادة ((أصل)).

(٢) "المصباح": مادة ((فعد)).

(٣) "الدَّرَرُ والغَرَرُ": كتاب البيوع - فصل: اعلم أَنَّ ههنا أصولاً ١٤٩/٢.

(٤) الآتي ص ١٧٥-.

(٥) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٠/٣.

يَعْنِي: كُلُّ مَا هُوَ مُتَنَاوِلُ اسْمِ الْمَبِيعِ عُرْفًا يَدْخُلُ بِلَا ذِكْرٍ، وَذَكَرَ الثَّانِيَةَ بِقَوْلِهِ: (أَوْ مُتَصِلًا بِهَ تَبَعًا لَهَا دَخَلَ فِي بَيْعِهَا)، يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُتَصِلًا بِالْمَبِيعِ^(١) اتَّصَلَ قَرَارِهِ.....

[٢٢٤٥٠] (قَوْلُهُ: يَعْنِي: كُلُّ مَا هُوَ مُتَنَاوِلُ اسْمِ الْمَبِيعِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْبِنَاءَ فِي كَلَامِ "الْمُصَنَّفِ" مِثَالٌ لَا قَيْدٌ، وَكَذَا الدَّارُ، "ط"^(٢).

[٢٢٤٥١] (قَوْلُهُ: اتَّصَلَ قَرَارُ الْبَيْعِ) فَيَدْخُلُ الْحِجَارَةُ الْمَخْلُوقَةُ وَالْمُتَبَنِّةُ فِي الْأَرْضِ وَالْدارُ لَا الْمَدْفُونَةُ، يُدْلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: لَوْ اشْتَرَى أَرْضًا بِحَقْوَقِهَا، وَانْهَدَمَ حَائِطٌ مِنْهَا فَإِذَا فِيهِ رِصَاصٌ أَوْ سَاجٌ^(٣) أَوْ حَشَبٌ إِنْ مِنْ حُمْلَةِ الْبِنَاءِ كَالَّذِي يَكُونُ تَحْتَ الْحَائِطِ يَدْخُلُ، وَإِنْ شَيْئًا مُودَعًا فِيهِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ: لَيْسَ لِي فَحُكْمُهُ حُكْمُ اللَّقْطَةِ. فَقَوْلُهُمْ: شَيْئًا مُودَعًا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَحْجَارُ الْمَدْفُونَةُ، وَيَقَعُ كَثِيرًا فِي بِلَادِنَا أَنَّهُ يَشْتَرِي الْأَرْضَ أَوْ الدَّارَ فَيَرَى الْمُشْتَرِي فِيهَا بَعْدَ حَفْرِهَا أَحْجَارَ الْمَرْمَرِ وَالْكَذَّانِ^(٤) وَالْبِلَاطِ، وَالْحُكْمُ فِيهِ: إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا فَلِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ مَوْضُوعًا لَا عَلَى وَجْهِ الْبِنَاءِ فَلِلْبَائِعِ، وَهِيَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ، فَاعْتَمَدَ ذَلِكَ. بَقِيَ لَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهَا كَانَتْ مَدْفُونَةً فَلَمْ تَدْخُلْ، وَالْمُشْتَرِي أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ فَقَدْ يُقَالُ: يَتَحَالَفَانِ، لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ، وَقَدْ يُقَالُ: يُصَدَّقُ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّ اِخْتِلَافَهُمَا فِي تَابِعٍ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَالتَّحَالُفُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِيمَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالْبَائِعُ يُنَكِّرُ خُرُوجَهُ عَنْ مِلْكِهِ،

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": يَعْنِي: كُلُّ مَا هُوَ مُتَنَاوِلُ اسْمِ الْمَبِيعِ عُرْفًا يَدْخُلُ الْبَيْعُ) انْظُرِ "الْمَنْحَ"، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا: ((إِنْ قُلْتَ: لَا نَسْلَمُ تَنَاوُلَهُ الْبِنَاءَ فِي الْعُرْفِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي بَابِ الْإِيمَانِ الَّتِي بَنَاوُهَا عَلَى الْعُرْفِ كَمَا تَقَدَّمَ. قُلْتَ: إِنَّ تَنَاوُلَهُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهُ، وَهِيَ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ لَا تَتَّقِي بِهَا كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ، وَالْبِنَاءُ لَيْسَ بِدَاعٍ إِلَى الْيَمِينِ، فَلَا تَتَّقِي بِهِ، وَحِينَئِذٍ بِالدُّخُولِ بَعْدَ الْإِنْهَادِ)) اهـ.

(١) فِي "ط": ((بِالْبَيْعِ)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢٠/٣ - ٢١.

(٣) السَّاجُ: ضَرْبٌ عَظِيمٌ مِنَ الشَّجَرِ، وَالسَّاجُ: خَشَبٌ أَسْوَدُ زَيْنٍ يُجَلَّبُ مِنَ الْهِنْدِ. انْظُرِ "اللسان" وَ"المصباح" مَادَّةَ ((سُوج)).

(٤) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"أ" وَ"ب": ((وَالْكَذَّانِ)) بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْكَذَّانُ: جَمْعُ الْكَذَّانَةِ، وَهِيَ حِجَارَةٌ فِيهَا رَخَاوَةٌ، لَيْسَتْ بِصَلْبَةٍ. انْظُرِ "اللسان" وَ"التاج" مَادَّةَ ((كَذَن)).

- وهو ما وُضِعَ لا لِأَن يَفْصِلَهُ الْبَشَرُ - دَخَلَ تَبَعًا، وما لا فلا،.....

والأصل بقاء ملكه، فتأمل. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ حَاشِيَةِ "الْمَنَح" لـ "الخير الرَّملي".

[٢٢٤٥٢] (قوله): وهو ما وُضِعَ لا لِأَن يَفْصِلَهُ الْبَشَرُ (إلخ) فَيَدْخُلُ الشَّجَرُ كَمَا يَأْتِي^(١)؛ لَاتِّصَالِهَا بِهَا اتِّصَالُ قَرَارٍ إِلَّا الْيَابِسَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى شَرْفِ الْقَلْعِ كَمَا يَأْتِي^(٢)، وَلَا يَدْخُلُ الزَّرْعُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ لِأَن يُفْصَلَ، فَأَشْبَهَ مَتَاعًا فِيهَا كَمَا فِي "الدُّرَر"^(٣)، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْمِفْتَاحُ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْعَلَقِ^(٤) الْمُتَّصِلِ، فَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ؛ إِذْ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِهْ بِخِلَافِ مِفْتَاحِ الْقُفْلِ كَمَا يَأْتِي^(٥).

والحاصل: أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ بَعْضُ الْمُنْقُولِ الْمُفْصَلِ إِذَا كَانَ تَبَعًا لِلْمَبْعُوعِ بِحَيْثُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِهِ، فَيَصِيرُ كَالْجُزْءِ كَوَلَدِ الْبَقَرَةِ الرُّضِيعِ بِخِلَافِ وَلَدِ الْإِتَانِ، وَقَدْ يَدْخُلُ عُرْفًا كَقِلَادَةِ الْحِمَارِ وَثِيَابِ الْعَبْدِ. [٢٢٤٥٣] (قوله): وما لا فلا) تَبَعَ فِيهِ "الدُّرَر"^(٦)، وَالْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُهُ لِيَصِحَّ التَّفْصِيلُ فِي قَوْلِهِ: ((وما لم يَكُنْ مِنَ الْقِسْمَيْنِ (إلخ)))، تَأَمَّلْ.

(قوله): والأصل بقاء ملكه، فتأمل الظاهر أَنَّهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْحُكْمُ فِيهَا هُوَ الْحُكْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ الْآتِيَةِ عَنْ "البحر"، فانظره.

(قوله): تَبَعَ فِيهِ "الدُّرَر"، وَالْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُهُ (إلخ) كَأَنَّهُ فَيُفْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ((وما لا فلا)) ما لم يُوَضَّعْ لِأَن يَفْصِلَهُ الْبَشَرُ، وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا وُضِعَ لِلْفَصْلِ وَغَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ مَا وُضِعَ لِلْفَصْلِ لَا يَدْخُلُ، وَغَيْرُهُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادًا، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ مَا وُضِعَ لِأَجْلِ أَنْ يَفْصِلَهُ الْبَشَرُ فِي ثَانِي الْحَالِ لَا يَدْخُلُ، وَهَذَا مَا حَلَّ بِهِ "السَّنْدِيُّ" كَلَامَ "الشَّارِحِ" تَبَعًا لـ "الْعَيْنِيَّةِ"، فَيَكُونُ الْقَصْدُ نَفْيَ الْقِيَادِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ((لا لِأَن (إلخ))) فَقَطَّ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ "الْمَحْشِيَّ" فَيُفْهَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: ((وما لا (إلخ))) رَاجِعٌ لِكَلَامِ "المُصَنِّفِ" وَمُقَابِلٌ لَهُ، تَأَمَّلْ.

(١) المقولة [٢٢٤٨٤] قوله: ((وعنائه في "شرح الوهبانية")).

(٢) المقولة [٢٢٤٨٠] قوله: ((أنها على شَرْفِ الْقَلْع)).

(٣) "الدُّرَر والغرر": كتاب البيوع - فصل: اعلم أَنَّهُ هُنَا أَصُولًا ١٥٠/٢.

(٤) في "م": ((للعلق)) بالعين المهملة، وهو خطأ.

(٥) المقولة [٢٢٤٦٠] قوله: ((لا الْقُفْل)).

(٦) "الدُّرَر والغرر": كتاب البيوع - فصل: اعلم أَنَّهُ هَاهُنَا أَصُولًا ١٤٩/٢.

وما لم يَكُنْ مِنَ الْقِسْمَيْنِ فَإِنَّ^(١) مِنْ حَقُوقِهِ وَمَرَافِقِهِ دَخَلَ بِذِكْرِهَا، وَإِلَّا لَا (فَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ).....

[٢٢٤٥٤] (قوله: فَإِنْ مِنْ حَقُوقِهِ وَمَرَافِقِهِ) الْمَرَافِقُ هِيَ الْحَقُوقُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ فَهُوَ عَطْفٌ مُرَادِفٌ، وَالْحَقُّ مَا هُوَ تَبَعٌ لِلْمَبِيعِ وَلَا يَدُلُّهُ مِنْهُ، وَلَا يَقْصُدُ إِلَّا لِأَجْلِهِ كَالطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ لِلْأَرْضِ كَمَا سَيَأْتِي^(٢) فِي بَابِ الْحَقُوقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٢٢٤٥٥] (قوله: دَخَلَ بِذِكْرِهَا) أَي: بِذِكْرِ الْحَقُوقِ وَالْمَرَافِقِ.

[٢٢٤٥٦] (قوله: وَإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَقُوقِهِ وَمَرَافِقِهِ لَا يَدْخُلُ وَإِنْ ذَكَرَهَا، فَلَا يَدْخُلُ الشَّرْبُ بِشِرَاءِ شَجَرٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ اتِّصَالُهُ خَلْقِيًّا فَهُوَ لِلْقَطْعِ لَا لِلْبَقَاءِ، فَصَارَ كَالزَّرْعِ إِلَّا إِذَا قَالَ: بِكُلِّ مَا فِيهَا أَوْ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ حَبِيبٌ يَكُونُ مِنَ الْمَبِيعِ كَمَا فِي "الدَّرَرِ"^(٣).

[٢٢٤٥٧] (قوله: فَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ إلخ) وَكَذَا الْعُلُوُّ وَالْكَيْفُ كَمَا فِي "الدَّرَرِ"^(٤)، وَقَوْلُهُ الْآتِي^(٥): ((فِي بَيْعِ دَارٍ)) مُتَعَلِّقٌ بـ (يَدْخُلُ)، أَي: إِذَا بَاعَهَا بِحُدُودِهَا يَدْخُلُ مَا ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: بِكُلِّ حَقٍّ لَهَا أَوْ بِمَرَافِقِهَا كَمَا فِي "الدَّرَرِ"^(٦)، قَالَ: ((لَأَنَّ الدَّارَ اسْمٌ لِمَا يُدَارُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ، وَالْعُلُوُّ مِنْهَا، وَكَذَا الْبِنَاءُ))، ثُمَّ قَالَ^(٧): ((لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا الظِّلَّةُ وَالطَّرِيقُ وَالشَّرْبُ وَالْمَسِيلُ إِلَّا بِهِ، أَي: بِكُلِّ حَقٍّ لَهَا وَنَحْوِهِ، أَمَّا الظِّلَّةُ فَلِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى هَوَاءِ الطَّرِيقِ فَأَخَذَتْ حُكْمَهُ، وَأَمَّا الطَّرِيقُ وَالشَّرْبُ وَالْمَسِيلُ فَلِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْحُدُودِ لَكِنَّهَا مِنَ الْحَقُوقِ فَتَدْخُلُ بِذِكْرِهَا، وَتَدْخُلُ فِي الْإِجَارَةِ بِلَا ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهَا تُعْتَدُ لِلِاتِّفَاعِ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلتَّجَارَةِ)) اهـ.

(١) فِي "ط": ((فَإِذَا))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٤٥٠١] قَوْلُهُ: (أَي: حَقُوقِهِ).

(٣) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: أَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا أَصُولاً ١٥٠/٢.

(٤) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: أَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا أَصُولاً ١٤٩/٢.

(٥) ص١٧٨ - "دَر".

(٦) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: أَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا أَصُولاً ١٤٩/٢.

(٧) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: أَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا أَصُولاً ١٥٠/٢.

الْمُتَّصِلَةُ أَغْلَاقُهَا كَضَبَّةٍ وَكِيلُونٍ وَلَوْ مِنْ فِضَّةٍ، لَا الْقُفْلُ؛.....

قلتُ: وَذَكَرَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَا لَا يَكُونُ مِنْ بِنَاءِ الدَّارِ وَلَا مُتَّصِلًا بِهَا لَا يَدْخُلُ إِلَّا إِذَا جَرَى الْعُرْفُ فِي أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْمُشْتَرِي، فَالِفَتْحَا يَدْخُلُ اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا؛ لَعَدَمِ اتِّصَالِهِ، وَقُلْنَا بِدُخُولِهِ بِحُكْمِ الْعُرْفِ)) اهـ مُلْحَصًا. وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ شِرْبَ الدَّارِ يَدْخُلُ فِي دِيَارِنَا دِمَشْقَ الْمَحْمِيَّةِ لِلتَّعَارُفِ، بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ دُخُولِ السَّلَمِ الْمُنْفَصِلِ فِي عُرْفِ مِصْرَ الْقَاهِرَةِ؛ لِأَنَّ الدَّارَ فِي دِمَشْقٍ إِذَا كَانَ لَهَا مَاءٌ حَارٌّ وَانْقَطَعَ عَنْهَا أَصْلًا لَمْ يُنْتَفَعْ بِهَا، وَأَيْضًا إِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شِرْبَهَا بِعَقْدِ الْبَيْعِ لَا يَرْضَى بِشِرَائِهَا إِلَّا بِثَمَنِ قَلِيلٍ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَدْخُلُ فِيهَا شِرْبَهَا، وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي رِسَالَتِنَا الْمُسَمَّاةِ^(١) "نَشْرُ الْعُرْفِ فِي بِنَاءِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْعُرْفِ"^(٢).

(٢٢٤٥٨) (قَوْلُهُ: الْمُتَّصِلَةُ أَغْلَاقُهَا (لِخ) جَمْعُ غَلَقَ بَفَتْحَتَيْنِ، أَي: مَا يُغْلَقُ عَلَى الْبَابِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((الْمُرَادُ بِالْعَلَقِ مَا نُسَمِّيهِ ضَبَّةً، وَهَذَا إِذَا كَانَتْ مُرْكَبَةً [ب/٢٢ق/٣] لَا إِذَا كَانَتْ مَوْضُوعَةً فِي الدَّارِ)) اهـ.

هَذَا، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْمَفَاتِيحِ لِلْعِلْمِ بِدُخُولِ الْأَغْلَاقِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْمَفَاتِيحِ بِالتَّبَعِيَّةِ لَهَا، فَافْهَمْ.

(٢٢٤٥٩) (قَوْلُهُ: كَضَبَّةٍ وَكِيلُونٍ قِيلَ: الْأَوَّلُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالسُّكْرَةِ، وَالثَّانِي الْمُسَمَّى بِالْغَالِ.

(٢٢٤٦٠) (قَوْلُهُ: لَا الْقُفْلُ) بَضْمٌ فَسُكُونٌ، أَي: لَا يَدْخُلُ سِوَاهُ ذَكَرَ الْحَقُوقَ أَوْ لَا، وَسِوَاهُ

كَانَ الْبَابُ مُغْلَقًا أَوْ لَا، وَسِوَاهُ كَانَ الْمَبِيعَ حَانُوتًا أَوْ تَبْنًا أَوْ دَارًا كَمَا فِي "الْحَانُوتِ"^(٤)، "بَحْر"^(٥).

(١) ((المسماة)) ساقطة من "الأصل" و"ك".

(٢) انظر الرسالة المذكورة ضمن "مجموع رسائل ابن عابدين": ١٣٦/٢ - ١٣٧.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٥/٥.

(٤) "الحانية": كتاب البيوع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل - فصل فيما يدخل في بيع الحمام

والحانوت ٢٤٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٧/٥.

لَعَدَمِ اتِّصَالِهِ، (وَالسُّلْمُ الْمُتَّصِلُ وَالسَّرِيرُ وَالدرَجُ الْمُتَّصِلَةُ) وَالرَّحَى.....

(٢٢٤٦١) (قوله: لَعَدَمِ اتِّصَالِهِ) وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْأَلْوَا حُ وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً لِأَنَّهَا فِي الْعُرْفِ كَالْأَبْوَابِ الْمُرَكَّبَةِ، وَالْمَرَادُ بِهَذِهِ الْأَلْوَا حُ مَا تُسَمَّى بِمَصْرِ دَرَارِيْبِ الدُّكَّانِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهَا عَدَمُ الدُّخُولِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. اهـ "فتح" (١)، أي: لِأَنَّهَا لَا يُنْتَفَعُ بِالدُّكَّانِ إِلَّا بِهَا.

(٢٢٤٦٢) (قوله: وَالسُّلْمُ الْمُتَّصِلُ) فِي عُرْفِ الْقَاهِرَةِ يَنْبَغِي دُخُولُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ يَبُوتَهُمْ طَبَقَاتٌ لَا يُنْتَفَعُ بِهَا بِدُونِهِ، وَلَا يَرِدُ عَدَمُ دُخُولِ الطَّرِيقِ مَعَ أَنَّهُ لَا انْتِفَاعَ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ مِلْكَ رَقَبَتِهَا قَدْ يُقْصَدُ لِلْأَخْذِ بِشُقْعَةِ الْجَوَارِ، وَلِهَذَا دَخَلَ فِي الْإِحَارَةِ بِلَا ذِكْرِ كَمَا سَيَأْتِي، "بحر" (٢)، أي: لِأَنَّ إِحَارَةَ الْأَرْضِ لَا يُقْصَدُ بِهَا إِلَّا الْانْتِفَاعُ بِرَقَبَتِهَا، فَلِذَا دَخَلَ الطَّرِيقُ فِيهَا بِخِلَافِ الْبَيْعِ، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا نَاقِضٌ لِلْجَوَابِ؛ لِأَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: فِي يَبُوتِ الْقَاهِرَةِ لَا يَدْخُلُ السُّلْمُ الْمَوْضُوعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقْصَدُ بِشِرَاءِ الْبَيْتِ الْأَخْذُ بِالشُّقْعَةِ (٣)، أي: أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّقْعَةِ مَا يُحَاوِرُهُ، فَلَمْ يَكُنِ الْمَقْصُودُ الْانْتِفَاعَ بِرَقَبَتِهِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ السُّلْمُ تَبَعًا، تَأَمَّلْ.

(٢٢٤٦٣) (قوله: الْمُتَّصِلَةُ) هَذَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ قَبْلَهُ: ((الْمُتَّصِلُ))؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لِلثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَوْ جُعِلَ نَعَةً لِلسَّرِيرِ وَالدَّرَجِ لَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: الْمُتَّصِلَانِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٤): ((وَيَدْخُلُ الْبَابُ الْمُرَكَّبُ لَا الْمَوْضُوعُ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِيهِ فَادَّعَاهُ كُلُّ فَلَوْ مُرَكَّبًا مُتَّصِلًا بِالْبِنَاءِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي، وَلَوْ مَقْلُوعًا فَلَوْ الدَّارُ يَبْدُ الْبَائِعِ فَالْقَوْلُ لَهُ، وَإِلَّا فَلِلْمُشْتَرِي)) اهـ.

قلت: وبه عِلْمُ حُكْمِ أَبْوَابِ الشَّبَابِيكِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَبْوَابَ الَّتِي كُلُّهَا مِنْ الدَّفِّ تَدْخُلُ إِنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً مُتَّصِلَةً، وَالَّتِي مِنَ الْبُلُورِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَيْضًا؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَّصِلَةِ تَوْضَعُ

(قوله: وَإِلَّا فَلِلْمُشْتَرِي) لِأَنَّهُ كَالْمَتَاعِ الْمَوْضُوعِ فِيهَا، فَالْقَوْلُ لِذِي الْيَدِ، "حَنَانِيَّة". اهـ "سِينْدِي".

(١) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٥/٥.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٧/٥.

(٣) من: ((لَا يَدْخُلُ السُّلْمُ)) إِلَى ((بِالشُّقْعَةِ)) سَاقَطَ مِنْ "الْأَصْل".

(٤) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٧/٥ باختصار.

لَوْ أَسْفَلُهَا مَبْنِيًّا، وَالْبَكْرَةُ لَا الدَّلْوُ وَالْحَبْلُ مَا لَمْ يَقُلْ: بَمَرَفِيقِهَا (فِي بَيْعِهَا) أَي: الدَّارِ،

وَتَرْفَعُ، تَأْمَلُ. وَأَمَّا الدَّفْعُ^(١) الَّذِي يُفْرَشُ فِي إِيوَانِ الْبُيُوتِ لِدَفْعِ الْعَفَنِ وَالنَّادَاةِ فَلِظَاهَرِهِ أَنَّهُ كَالسَّرِيرِ الْمُسَمَّى بِالتَّخْتِ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْإِتِّصَالُ وَعَدْمُهُ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ السَّرِيرَ يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ، وَأَمَّا هَذَا فَإِنَّهُ لَا يُنْقَلُ مِنْ مَحَلِّهِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُتَّصِلِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[٢٢٤٦٤] (قَوْلُهُ: لَوْ أَسْفَلُهَا مَبْنِيًّا) أَي: فَيَدْخُلُ الْحَجَرُ الْأَعْلَى اسْتِحْسَانًا، وَهَذَا فِي دِيَارِهِمْ، أَمَّا فِي دِيَارِ مِصْرَ لَا تَدْخُلُ الرَّحَا؛ لِأَنَّهَا بِحَجَرِهَا تُنْقَلُ وَتُحَوَّلُ وَلَا تُبْنَى، فَهِيَ كَالْبَابِ الْمَوْضُوعِ لَا يَدْخُلُ بِالِاتِّفَاقِ، "فَتَح"^(٢).

[٢٢٤٦٥] (قَوْلُهُ: وَالْبَكْرَةُ) أَي: بَكْرَةُ الْبَيْرِ الَّتِي عَلَيْهَا، فَتَدْخُلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ بِالسَّيْرِ. اهـ. "بَحْر"^(٣). وَظَاهَرُ التَّعْلِيلِ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُرَكَّبَةً - بِأَنَّ كَانَتْ مَشْدُودَةً بِحَبْلِ أَوْ مَوْضُوعَةً بِخُطَافٍ فِي حَلْقَةِ الْخَشَبَةِ الَّتِي عَلَى الْبَيْرِ - أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ، وَيُحَرَّرُ. وَفِي "الْهِنْدِيَّةِ"^(٤): ((وَالْبَكْرَةُ وَالْدَّلْوُ الَّذِي فِي الْحَمَامِ لَا يَدْخُلُ، كَذَا فِي "مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ"، قَالَ السَّيِّدُ "أَبُو الْقَاسِمِ"^(٥): فِي عُرْفِنَا لِلْمُسْتَشْرِي، كَذَا فِي "مُخْتَارِ الْفَتَاوَى"^(٦)) اهـ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْعُرْفُ، "ط"^(٧).

[٢٢٤٦٦] (قَوْلُهُ: فِي بَيْعِهَا، أَي: الدَّارِ) وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((فَيَدْخُلُ)) كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٨).

(قَوْلُهُ: وَلَا تُبْنَى إِلَيْهِ) مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمَبْنِيَّةَ تَدْخُلُ.

(١) فِي "أ" وَ"م": ((لَدَفْ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْل: مَا يَدْخُلُ فِي الْمُبِيعِ مِمَّا لَمْ يَسْمُ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٤٨٣/٥.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣١٧/٥.

(٤) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْبَابُ الْخَامِسُ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ وَغَوَاهَا ٣٣/٣.

(٥) "الْمُلْتَقَط": كِتَابُ الْبُيُوعِ ص ٢١٠، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَةُ السَّيِّدِ أَبِي الْقَاسِمِ ٢٥١/١، ٢٣/٣.

(٦) الَّذِي فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((مُخْتَارَاتُ الْفَتَاوَى))، وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ عَابِدِينَ "ط" فِي ذَلِكَ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ "الْفَتَاوَى

الْهِنْدِيَّة" هُوَ الصَّوَابُ. وَ"مُخْتَارُ الْفَتَاوَى": لِلْمُرْغِنَانِيِّ صَاحِبِ "الْهِدَايَةِ" (ت ٥٩٣هـ). ("كُشْفُ الظُّلُومِ"

١٦٢٢/٢، "الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّة" ٦٢٧/٢، "تَاجُ التَّرَاجِمِ" ص ١٤٩، "الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّة" ص ١٤١).

(٧) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْل فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢١/٣.

(٨) الْمَقُولَةُ [٢٢٤٥٧] قَوْلُهُ: ((فَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ إِلَيْهِ)).

وَكَذَا بُسْتَانُهَا^(١) كَمَا سَيَجِيءُ فِي بَابِ الاسْتِحْقَاقِ. وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْحَمَّامِ الْقُدُورُ
لَا الْقِصَاعُ،.....

[٢٢٤٦٧] (قوله: وَكَذَا بُسْتَانُهَا) أي: الذي فيها وَلَوْ كَبِيرًا، لَا لَوْ خَارِجَهَا وَإِنْ
كَانَ بَابُهُ فِيهَا، قَالَهُ "أَبُو سُلَيْمَانَ"^(٢)، وَقَالَ الْفَقِيهُ "أَبُو جَعْفَرٍ": ((يَدْخُلُ لَوْ أَصْغَرَ مِنْهَا
وَمَفْتَحُهُ فِيهَا، لَا لَوْ أَكْبَرَ أَوْ مِثْلَهَا، وَقِيلَ: إِنْ صَغُرَ دَخَلَ وَإِلَّا لَا، وَقِيلَ: يُحْكَمُ الثَّمَنُ))
أهـ "فتح"^(٣).

[٢٢٤٦٨] (قوله: كَمَا سَيَجِيءُ فِي بَابِ الاسْتِحْقَاقِ صَوَابُهُ: فِي بَابِ الْحُقُوقِ^(٤)،
وَعِبَارَتُهُ: ((وَكَذَا الْبُسْتَانُ الدَّاخِلُ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِذَلِكَ، لَا الْبُسْتَانُ الْخَارِجُ إِلَّا إِذَا كَانَ أَصْغَرَ
مِنْهَا فَيَدْخُلُ تَبَعًا، وَلَوْ مِثْلَهَا أَوْ أَكْبَرَ فَلَا إِلَّا بِالشَّرْطِ، "زَيْلَعِي"^(٥) وَ"عَيْنِي"^(٦))) أهـ. وبذلك
جَزَمَ أَيْضًا فِي "الْبَحْرِ"^(٧) وَ"النَّهْرِ"^(٨) هُنَاكَ.

[٢٢٤٦٩] (قوله: وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْحَمَّامِ الْقُدُورُ) جَمَعَ قِدْرٌ بِالْكَسْرِ: آتِيَةٌ يُطْبَخُ فِيهَا،
"مِصْبَاح"^(٩). وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا قِدْرُ النُّحَاسِ الَّتِي يُسَخَّنُ فِيهَا الْمَاءُ^(١٠)، وَتُسَمَّى حَلَّةً، أَوْ الْمُرَادُ
الْفَسَاقِي الَّتِي يَنْزِلُ إِلَيْهَا الْمَاءُ وَيُغْتَسَلُ مِنْهَا، وَتُسَمَّى أَجْرَانًا، لَكِنْ إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً فَلَا كَلَامَ،

(١) فِي "و" هُنَا زِيَادَةٌ وَهِيَ: ((وَأَمَّا الْبَيْتُ الْكَائِنُ فِي الدَّارِ فَتَدْخُلُ، "فتح القدير").

(٢) أَي: الْجُورْجَانِيُّ، يَفْتَحُ الزَّايَ وَتَسْكِنُهَا، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١٦٦/٩.

(٣) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ ثَمًّا لَمْ يَسَمَّ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٤٨٤/٥.

(٤) انْظُرْ "الدَّر" عِنْدَ الْمَقُولَةِ [٢٤٥٠٩] قَوْلُهُ: ((فَيَدْخُلُ تَبَعًا)).

(٥) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْحُقُوقِ ٩٨/٤.

(٦) "رِزْمُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْحُقُوقِ فِي الْمَبِيعِ ٤٥/٢.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْحُقُوقِ ١٤٩/٦.

(٨) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْحُقُوقِ ٣٩٧/أ.

(٩) "المصباح": مَادَّةُ ((قَدْر)).

(١٠) عِبَارَةٌ "أ": ((يُسَخَّنُ فِيهَا الْمَاءُ وَيُغْتَسَلُ مِنْهَا)).

وفي الحِمَارِ إِكْفُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ^(١) مِنَ الْمَزَارِعِينَ وَأَهْلِ الْقَرْىِ لَا لَوْ مِنَ الْحُمْرِيِّينَ،.....

أَمَّا إِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً مَوْضُوعَةً فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لَا تُنْقَلُ وَلَا تُحَوَّلُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَالْمُتَّصِلَةِ، وَإِلَّا فَلَا، تَأَمَّلْ. قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢): ((وَأَمَّا قِدْرُ الصَّبَاغِينَ وَالْقَصَّارِينَ، وَأَجَاجِينُ^(٣) الْغَسَّالِينَ، وَخَوَابِي الزِّيَّاتِينَ، وَجِبَابِهِمْ، وَدَنَانِهِمْ، وَجِدْعُ الْقَصَّارِ [٢/٢٣ق/٣] الَّذِي يَدُقُّ عَلَيْهِ، أُلْبِثْتُ كُلَّ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ فَلَا يَدْخُلُ وَإِنْ قَالَ: بِحَقِّقِهَا، قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ كَمَا إِذَا قَالَ: بِمَرَّاقِهَا)) اهـ.

أَقُولُ: بَلَى فِي "التَّارُخَانِيَّةِ" عَنْ "الدَّخِيرَةِ": ((أَنَّهُ عَلَى قِيَاسِ مَسْأَلَةِ الْبَكْرَةِ وَالسُّلَمِ، مَا كَانَ مُتَبَيَّنًا فِي الْبِنَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِي الْبَيْعِ)) اهـ. أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: بِحَقِّقِهَا.

[٢٢٤٧٠] (قَوْلُهُ: وَفِي الْحِمَارِ إِكْفُهُ) فِي "الْقَامُوسِ"^(٤): ((إِكْفُ الْحِمَارِ - كِكْتَابِ وَغَرَابٍ -: بَرَدَعَتُهُ، وَهِيَ الْجِلْسُ تَحْتَ الرَّحْلِ، وَقَدْ تَنْقَطُ دَالُهُ)) اهـ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَقْهَاءِ أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَالْعُرْفُ أَنَّهَا الْحُشْبُ فَوْقَ الْبَرَدَعَةِ، "بَحْر"^(٥).

[٢٢٤٧١] (قَوْلُهُ: لَا لَوْ مِنَ الْحُمْرِيِّينَ) جَمْعُ حُمْرِيٍّ، وَهُوَ مَنْ يَبِيعُ الْحَمِيرَ، وَكَأَنَّهُ لِأَنَّ عَادَتَهُمُ التَّجَارَةَ فِيهَا مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْإِكْفِ، "ط"^(٦).

قُلْتُ: يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي "التَّارُخَانِيَّةِ": ((وَهَذَا بِحَسَبِ الْعُرْفِ))، وَفِيهَا أَيْضًا: ((إِذَا بَاعَ حِمَارًا مُوكَفًا دَخَلَ الْإِكْفُ وَالْبَرَدَعَةُ بِحُكْمِ الْعُرْفِ))، وَفِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(٧): ((هُوَ الْمُخْتَارُ))،

(١) فِي "د" وَ"و": ((شَرَاهُ)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلُ: مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِمَّا لَمْ يَسَمَّ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٤٨٤/٥.

(٣) الْأَجَاجِينُ: جَمْعُ إِجَّانَةٍ، وَهِيَ إِنَاءٌ يُغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ اهـ "المُصْبَاحُ": مَادَّةُ ((أَجْن)).

(٤) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((أَكْف))، وَ((بَرَدَع)) بِتَصْرِفٍ.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمُفَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣٢١/٥.

(٦) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلُ: فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢١/٣.

(٧) "الظَّهْرِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْقِسْمُ الثَّانِي - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْبُيُوعِ بِالْشُرُوطِ وَفِيمَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْبَيْعِ تَبَعًا ٢٦٥/أ.

وَتَدْخُلُ قِلَادَتُهُ عُرْفًا، وَيَدْخُلُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الرِّضِيعُ، وَفِي الْأَتَانِ لَا رَضِيعًا أَوْ لَا، بِهِ يُفْتَى، وَتَدْخُلُ^(١) ثِيَابُ عَبْدٍ وَجَارِيَةٍ، أَيْ: كِسْوَةُ مِثْلِهِمَا،.....

وإن لم يكن عليه بردعة ولا إكاف دخلًا أيضًا، كذا اختاره "الصدر الشهيد"، وبعضهم قالوا: إذا كان غريبًا لا يدخل شيء، وفي "الحائية"^(٢): ((أن "ابن الفضل" قال: لا يدخل، ولم يفصل بين كونه موكفًا^(٣) أو لا، وهو الظاهر، ثم إذا دخل لا يكون لهما حصّة من الثمن كما في ثياب الجارية)).

[٢٢٤٧٢] (قوله: وتدخل قِلَادَتُهُ عُرْفًا) في "الظهيرية"^(٤): ((باعَ فَرَسًا دَخَلَ الْعِذَارُ بِحُكْمِ الْعُرْفِ، وَالْعِذَارُ وَالْمِقْوَدُ وَاحِدٌ) اهـ. لكن في "الحائية"^(٥): ((لا يدخل المِقْوَدُ في بيع الحمار؛ لأنه ينفذ بدونه بخلاف الفرس والبعير))، قال في "الفتح"^(٦): ((وليأتمل في هذا)).

[٢٢٤٧٣] (قوله: وفي الأتان لا إلخ) الفرق: أن البقرة لا يتفّع بها إلا بالعجل، ولا كذلك الأتان، "ظهيرية"^(٧).

[٢٢٤٧٤] (قوله: وتدخل ثياب عبد وجارية إلخ) هذا إذا بيعا في الثياب المذكورة، وإلا دخل ما يستتر العورة فقط، ففي "البحر"^(٨): ((لو باعَ عَبْدًا أَوْ جَارِيَةً كَانَ عَلَى الْبَائِعِ مِنَ الْكِسْوَةِ مَا يُوَارِي عَوْرَتَهُ، فَإِنْ بَاعَتْ فِي ثِيَابٍ مِثْلِهَا دَخَلَتْ فِي الْبَيْعِ)) اهـ. ومثله في

(١) في "و": ((ويدخل)) بالياء.

(٢) "الحائية": كتاب البيوع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل - فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر ٢٤٨/٢ (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) في "ك": ((موكفًا)).

(٤) "الظهيرية": كتاب البيوع - القسم الثاني - الفصل الرابع في البيوع بالشروط وفيما يدخل تحت البيع تبعاً ق ٢٦٥/أ.

(٥) "الحائية": كتاب البيوع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل - فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر ٢٤٨/٢ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٤/٥.

(٧) "الظهيرية": كتاب البيوع - القسم الثاني - الفصل الرابع في البيوع بالشروط وفيما يدخل تحت البيع تبعاً ق ٢٦٥/أ.

(٨) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٩/٥.

يُعْطِيهِمَا هَذِهِ أَوْ غَيْرَهَا، لَا حُلِّيَّهَا، إِلَّا إِنْ سَلَّمَهَا أَوْ قَبَضَهَا وَسَكَتَ، وَتَمَامُهُ فِي "الصَّيْرِفِيَّةِ".

"الفتح"^(١)، ودُخُولُ ثِيَابِ الْمِثْلِ بِحُكْمِ الْعُرْفِ كَمَا فِي "التَّارُخَانِيَّةِ"، وَحِينَئِذٍ فَلَمَدَارُ عَلَى الْعُرْفِ. [٢٢٤٧٥] (قَوْلُهُ: يُعْطِيهِمَا هَذِهِ أَوْ غَيْرَهَا) أَي: يُخَيَّرُ الْبَائِعُ بَيْنَ أَنْ يُعْطِيَ مَا عَلَيْهِمَا أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ الدَّائِلَ بِالْعُرْفِ كِسْرَةُ الْمِثْلِ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ، حَتَّى لَوْ اسْتَحَقَّ تَوْبٌ مِنْهَا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بَشْيَءٍ، وَكَذَا إِذَا وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا، "زَيْلَعِي"^(٢). زَادَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((وَلَوْ هَلَكْتَ الثِّيَابُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ تَعَيَّتْ ثُمَّ رَدَّ الْجَارِيَةَ بِعَيْبٍ رَدَّهَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ)) اهـ. وَقَوْلُ "الزَّيْلَعِيِّ": ((لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بَشْيَءٍ)) قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ: ((يَعْنِي: مِنَ الثَّمَنِ، وَأَمَّا رُجُوعُهُ بِكِسْرَةِ مِثْلِهَا فَثَابِتٌ لَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ)) اهـ. وَفِي "التَّارُخَانِيَّةِ": ((وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ بِالْجَارِيَةِ عَيْبًا رَدَّهَا وَمَعَهَا ثِيَابُهَا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بِالثِّيَابِ عَيْبًا)) اهـ. وَعَلَيْهِ فَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٤) مِنْ قَوْلِهِ: ((لَوْ وَجَدَ بِالْجَارِيَةِ عَيْبًا كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بِدُونِ تِلْكَ الثِّيَابِ)) فَمَعْنَاهُ "كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥) -: ((إِذَا هَلَكْتَ، وَإِلَّا لَزِمَ حُصُولُهَا لِلْمُشْتَرِي بِلَا مُقَابِلٍ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ)).

[٢٢٤٧٦] (قَوْلُهُ: أَوْ قَبَضَهَا) أَي: الْمُشْتَرِي ((وَسَكَتَ)) أَي: الْبَائِعُ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّسْلِيمِ، "مِنْح"^(٦) عَنْ "الصَّيْرِفِيَّةِ". وَفِي "التَّارُخَانِيَّةِ": ((فَإِنْ سَلَّمَ^(٧) الْبَائِعُ الْحُلِيَّ لَهَا فَهُوَ لَهَا، وَإِنْ سَكَتَ عَنْ طَلَبِهِ وَهُوَ يَرَاهُ فَهُوَ كَمَا لَوْ سَلَّمَ لَهَا))، وَفِيهَا عَنْ "الْمُحِيطِ"^(٨): ((بَاعَ عَبْدًا مَعَهُ مَالٌ فَإِنْ سَكَتَ

(١) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٤/٥.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ١٠/٤.

(٣) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٩/٥.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ١٠/٤.

(٥) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٩/٥.

(٦) "المنع": كتاب البيوع ٢/٤ ق/٤ ب بتصرف.

(٧) في "م": ((فَإِذَا سَلَّمَ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب البيوع - الفصل الخامس فيما لا يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحاً إلخ ٣/٤٥ ق/ب - ٤٦/أ.

(وَيَدْخُلُ الشَّحْرُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ بِلَا ذِكْرِ) قَيْدُ لِمَسَائِلَتَيْنِ، فَبِالذِّكْرِ أُولَى (مُثْمِرَةٌ كَانَتْ أَوْ لَا) صَغِيرَةٌ أَوْ كَبِيرَةٌ إِلَّا الْيَابِسَةَ؛

عَنْ ذِكْرِ الْمَالِ جَازَ الْبَيْعُ وَالْمَالُ لِلْبَائِعِ، هُوَ الصَّحِيحُ، وَلَوْ بَاعَهُ مَعَ مَالِهِ وَسَمَّى مِقْدَارَهُ فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِنْ جِنْسِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ أَزِيدَ مِنْ مَالِ الْعَبْدِ؛ لِيَكُونَ بِإِزَاءِ مَالِ الْعَبْدِ قَدْرُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَالْبَاقِي بِإِزَاءِ الْعَبْدِ))، وَتَمَامُهُ فِيهَا.

[٢٢٤٧٧] (قَوْلُهُ: وَيَدْخُلُ الشَّحْرُ الْخ) قَالَ فِي "الْمُحِيطِ" ^(١): ((كُلُّ مَا لَهُ سَاقٌ وَلَا يُقَطَّعُ أَصْلُهُ كَانَ شَجَرًا يَدْخُلُ تَحْتَ بَيْعِ الْأَرْضِ بِلَا ذِكْرِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصَّفَةِ لَا يَدْخُلُ بِلَا ذِكْرِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَزِلَةُ الثَّمَرَةِ)) اهـ "ط" ^(٢) عَنِ "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٣).

[٢٢٤٧٨] (قَوْلُهُ: قَيْدُ لِمَسَائِلَتَيْنِ) الْأُولَى الْبِنَاءُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِيَةُ الشَّحْرُ، "ط" ^(٤).
[٢٢٤٧٩] (قَوْلُهُ: مُثْمِرَةٌ كَانَتْ) ^(٥) أَوْ لَا (إِلْخ) لِأَنَّ "مُحَمَّدًا" لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا وَلَا بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ، فَكَانَ الْحَقُّ دُخُولَ الْكُلِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ غَيْرَ الْمُثْمِرَةِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُغْرَسُ لِلْقَرَارِ بَلْ لِلْقَطْعِ إِذَا كَبُرَ خَشَبُهَا، فَصَارَتْ كَالزَّرْعِ، وَلِمَنْ قَالَ: إِنَّ الصَّغِيرَةَ [ب/٢٣٣/٣] لَا تَدْخُلُ، "فَتْح" ^(٦). وَفِي "التَّارِخَانِيَّةِ" عَنِ "الْمُحِيطِ" ^(٧): ((أَنَّ هَذَا أَصَحُّ، أَيْ: عَدَمُ التَّفْصِيلِ)) اهـ.

(١) "المحيط البرهاني": كتاب البيع - الفصل الخامس فيما لا يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحاً إلخ ٣/٤٥٣/أ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٢/٣.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب البيوع - الباب الخامس فيما يدخل تحت البيع إلخ - الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الأراضي والكروم ٣/٣٤.

(٤) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٢/٣.

(٥) ((كانت)) ساقطة من "الأصل" و"ك" و"آ".

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٥/٤٨٥.

(٧) "المحيط البرهاني": كتاب البيع - الفصل الخامس فيما لا يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحاً إلخ ٣/٤٥٣/أ.

لأنَّهَا عَلَى شَرْفِ الْقَلْعِ^(١)، "فتح" (إِذَا كَانَتْ مَوْضُوعَةً فِيهَا) كَالْبِنَاءِ (لِلْقَرَارِ)، فَلَوْ فِيهَا صِغَارٌ تُقْلَعُ زَمَنَ الرَّبِيعِ إِنْ مِنْ أَصْلِهَا تَدْخُلُ، وَإِنْ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ لَا إِلَّا بِالشَّرْطِ،.....

قلتُ: لَكِنْ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((أَنَّ الْعَرَائِشَ وَالْأَشْجَارَ وَالْأَبْنِيَةَ تَدْخُلُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ لِنِهَائِهَا مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ، فَتَكُونُ لِلتَّأْيِيدِ فَتَبْعُ الْأَرْضَ، بِخِلَافِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ؛ لِأَنَّ لِقَطْعِهِمَا^(٢) غَايَةً مَعْلُومَةً، فَكَانَتْ كَالْمَقْطُوعِ)) اِهْدِ مُلْحَصًا. وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ غَيْرَ الثَّمَرِ الْمُعَدَّ لِلْقَطْعِ كَالزَّرْعِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ نِهَايَةٌ مَعْلُومَةٌ.

[٢٢٤٨٠] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا عَلَى شَرْفِ الْقَلْعِ) فَهِيَ كَحَطَبٍ مَوْضُوعٍ فِيهَا، "فتح"^(٣).
[٢٢٤٨١] (قَوْلُهُ: كَالْبِنَاءِ) أَشَارَ بِذِكْرِهِ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي دُخُولِ الشَّجَرِ هِيَ الْعِلَّةُ فِي دُخُولِ الْبِنَاءِ، وَهِيَ أَنَّهُمَا وَضِعَا لِلْقَرَارِ، "ط"^(٤).
[٢٢٤٨٢] (قَوْلُهُ: فَلَوْ فِيهَا صِغَارٌ إلخ) نَقَلَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) عَنِ "الْخَانِيَّةِ"^(٦)، وَيَأْتِي^(٧) قَرِيبًا مَا يُقِيدُ أَنَّ صِغَرَهَا وَقَطْعَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ غَيْرُ قَيْدٍ.
[٢٢٤٨٣] (قَوْلُهُ: وَإِنْ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ لَا) أَي: لَا تَدْخُلُ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ حِينَئِذٍ كَالثَّمَرَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا نَذْكُرُهُ قَرِيبًا^(٨).

(١) فِي "و": ((الْقَطْعُ)).

(٢) فِي "ك" وَ"ب" وَ"م": ((لِقَطْعِهَا)).

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَضْلٌ: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مِمَّا لَمْ يَسَمَّ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٤٨٥/٥.

(٤) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَضْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢٢/٣.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَضْلٌ: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مِمَّا لَمْ يَسَمَّ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٤٨٥/٥.

(٦) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ وَمَا لَا يَدْخُلُ - فَضْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْكَرَمِ إلخ

٢٤٤/٢ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٧) الْمُقُولَةُ [٢٢٤٨٤] قَوْلُهُ: ((وَتَمَامُهُ فِي "شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ")).

(٨) فِي الْقَوْلِ الْآتِيَةِ.

وَتَمَامُهُ فِي "شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ"، وَفِي "الْقُنْيَةِ"^(١): ((شَرَى كَرْمًا.....

[٢٢٤٨٤] (قوله: وَتَمَامُهُ فِي "شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ"^(٢)) حَاصِلُهُ: أَنَّهُ فِي "الْوَقِيعَاتِ" صَرَّحَ: ((بَأَنَّ الْقَصَبَ لَا يَدْخُلُ بِلَا شَرْطٍ؛ لِأَنَّهُ تَمَّا يُقَطَّعُ، فَكَانَ تَمَزُّلَةُ الثَّمَرَةِ))، وَأَخَذَ "الطَّرْسُوسِي"^(٣) مِنْ التَّعْلِيلِ بِالْقَطْعِ: ((أَنَّ الْحَوْرَ وَنَحْوَهُ تَمَّا يُقَطَّعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْرُوفَةٍ لَا يَدْخُلُ))، وَنَازَعَهُ تَلْمِيزُهُ "ابْنَ وَهْبَانَ": ((بَأَنَّ الْقَصَبَ يُقَطَّعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَكَانَ كَالثَّمَرَةِ، بِخِلَافِ حَسَبِ الْحَوْرِ، فَلَا وَجْهَ لِلْإِلْحَاقِ)) اهـ. لَكِنْ فِي "الْوَقِيعَاتِ" أَيْضًا: ((لَوْ فِيهَا أَشْجَارٌ تَقْطَعُ فِي كُلِّ ثَلَاثِ سِنِينَ فَلَوْ تَقْطَعُ مِنَ الْأَصْلِ تَدْخُلُ، وَلَوْ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ فَلَا؛ لِأَنَّهَا تَمَزُّلَةُ الثَّمَرَةِ))، قَالَ "ابْنُ الشَّحْنَةِ"^(٤): ((فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ كَوْنُهُ يُبَاعُ شَجَرًا بِأَصْلِهِ، فَلَا يَكُونُ كَالثَّمَرَةِ، بِخِلَافِ الْمَقْطُوعِ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالثَّمَرَةِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَالحَاصِلُ: أَنَّ الشَّجَرَ الْمَوْضُوعَ لِلْقَرَارِ - وَهُوَ الَّذِي يُقَصَّدُ لِلثَّمَرِ - يَدْخُلُ، إِلَّا إِذَا يَسَسَ وَصَارَ حَطَبًا كَمَا مَرَّ^(٥)، أَمَّا غَيْرُ الْمُثْمِرِ الْمُعَدَّ لِلْقَطْعِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِهَآيَةٌ مَعْلُومَةٌ فَيَدْخُلُ^(٦) أَيْضًا،

(قوله: وَنَازَعَهُ تَلْمِيزُهُ "ابْنَ وَهْبَانَ": بَأَنَّ الْقَصَبَ يُقَطَّعُ الْخ) وَلَا شَكَّ أَنَّ كَلَامَ "الطَّرْسُوسِي" اعْتَبِرَ فِيهِ كَوْنُهُ تَمَّا يُقَطَّعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْرُوفَةٍ، وَجَيَّنْتُ فَلَا تَرُدُّ مُنَازَعَةً "الشَّارِحَ". اهـ مِنْ "السَّنَدِي". (قوله: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِهَآيَةٌ مَعْلُومَةٌ فَلَا يَدْخُلُ أَيْضًا) الْقَوْلُ بَعْدَ الدُّخُولِ إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ "الطَّرْسُوسِي" أَخَذًا مِنْ التَّعْلِيلِ بِالْقَطْعِ الْوَاقِعِ فِي عِبَارَةِ "الْوَقِيعَاتِ"، لَا مَا قَالَهُ "ابْنُ وَهْبَانَ" مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْإِلْحَاقِ الْمَذْكُورِ، وَحَيْثُ سَلَّمَ لَهُ ذَلِكَ فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ عَلَى الدُّخُولِ، نَعَمْ، مَا يَأْتِي لَهُ عَنِ "الْحَافِيَّةِ" مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ الدُّخُولِ فِي قَوَائِمِ الْخِلَافِ يُوَافِقُ مَا قَالَهُ هُنَا مِنْ عَدَمِهِ.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر ق ١٠٠/ب.

(٢) "انظر تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب البيع - بياض أَنَّ الْقَصَبَ لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ إلخ ٢٨٠/١. ونلفت نظر الباحث الكريم إلى أننا انتقلنا في توثيق نصوص "تفصيل عقد الفرائد" - ابتداءً من هذا الموضع إلى نهاية التحقيق في الحاشية -

من المخطوطة التي بين أيدينا إلى مطبوعة الوقف المدني الحيري (ديوبند - الهند) لسهولة تداولها والوصول إليها.

(٣) لم نعر عليها في مظانها من "أنفع الوسائل"، ولعلها في "فتاويه".

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب البيع - بياض أَنَّ الْقَصَبَ لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ إلخ ٢٨٠/١. بتصرف.

(٥) المقولة [٢٢٤٨٠] قوله: ((لأنها على شَرَفِ الْقَلْعِ)).

(٦) نقول: في النسخ جميعها: ((فلا يدخل)) بالنفي، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه، وهو المفهوم من قوله: ((أيضاً)) ومن

الكلام بعده، وقد أشار إلى ذلك في هامش "م"، وانظر "تقريرات الراعي".

دَخَلَ الْوُثَائِلُ.....

بخلاف ما أُعِدَّ لِلْقَطْعِ فِي زَمَنِ خَاصٍّ كَأَيَّامِ الرَّبِيعِ أَوْ فِي كُلِّ ثَلَاثِ سِنِينَ، فَهُوَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ، وَلَا يَحْفَى أَنَّ الْحَوْرَ بِالْمُهْمَلَتَيْنِ لَيْسَ لِقَطْعِهِ نِهَآيَةً مَعْلُومَةٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

هذا، وإِعلم أَنَّهُ نَقَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) وَكَذَا فِي "شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ"^(٢) عَنِ "الْحَاشِيَةِ"^(٣): ((أَنَّهُ لَوْ بَاعَ أَرْضًا فِيهَا رُطْبَةٌ، أَوْ زَعْفَرَانٌ، أَوْ خِلَافٌ يُقْلَعُ فِي كُلِّ ثَلَاثِ سِنِينَ، أَوْ رِيَّاحِينَ، أَوْ يَقُولُ قَالَ "الْفَضْلِيُّ": مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ الثَّمَرِ لَا يَدْخُلُ بِهَا شَرْطٌ، وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ أَصُولِهَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّ أَصُولَهَا لِلْبَقَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْبِنَاءِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ فِيهَا قَصَبٌ أَوْ حَشِيشٌ أَوْ حَطَبٌ نَابَتْ يَدْخُلُ أَصُولُهَا مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَوَائِمِ الْخِلَافِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ)) اهـ. وفي "شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ"^(٤): ((أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ أَنْسَبَ لِمُقْتَضَى قَوَاعِدِهِمْ)) اهـ.

[٢٢٤٨٥] (قوله: دَخَلَ الْوُثَائِلُ إلخ) الْوُثْلُ بِالْتَّحْرِيكِ: الْحَبْلُ مِنَ اللَّيْفِ، وَالْوُثِيلُ نَبْتُ، كَذَا فِي "جَامِعِ اللُّغَةِ"^(٥). اهـ "ح"^(٦). وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ "الْقَنِيَةِ"، وَفِي نُسْخَةٍ: ((الْوُثَائِلُ))، وَهُوَ جَمْعُ وَت، وَهِيَ مَا يُوتَرُ بِالْأَعْمِدَةِ مِنَ الْبَيْتِ كَالْوَتَرَةِ مُحَرَّكَةً، كَذَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٧)،

(قوله: وَاخْتَلَفُوا فِي قَوَائِمِ الْخِلَافِ إلخ) فَقِيلَ: لَا تَدْخُلُ؛ لِأَنَّ لِقَطْعَهَا نِهَآيَةً مَعْلُومَةً كَالْخُثَامِ، وَقِيلَ: تَدْخُلُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ كَالْأَشْجَارِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي "الْحَاشِيَةِ". اهـ "سِنْدِي".

(١) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٢/٥ باختصار.

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب البيع - بيان أَنَّ الْقَصَبَ لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ إلخ ٢٨١/١.

(٣) "الحاشية": كتاب البيوع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل - فصل فيما يدخل في بيع الكرم إلخ ٢٤٤/٢ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب البيع - بيان أَنَّ الْقَصَبَ لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ إلخ ٢٨١/١ بتصرف.

(٥) تقدمت ترجمته ٧٠/١.

(٦) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/ب.

(٧) "القاموس": مادة ((وتر)).

المَشْدُودَةُ عَلَى الْأُوتَارِ^(١) الْمَنْصُوبَةِ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَا الْأَعْمِدَةُ الْمَدْفُونَةُ فِي الْأَرْضِ التي عليها أغصان الكرم المسمّاة بأرض الخليل بركائز الكرم^(٢)، وفي "النهر": ((كُلُّ ما دَخَلَ تَبَعًا لَا يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ؛ لَكُونِهِ كَالْوَصْفِ)) وذكره "المصنّف" في باب

ثُمَّ قَالَ: ((وَتَرَكَهَا يَتَرُهَا: عَلَّقَ عَلَيْهَا)) اهـ. فالمراد ما يُعْلَقُ عَلَيْهِ الْكَرْمُ، والذي وَقَعَ فِيما رَأَيْتُهُ مِنْ نُسْخِ "الْمَنْحِ"^(٣): ((يَدْخُلُ الْوَتَائِرُ الْمَشْدُودَةُ عَلَى الْأُوتَارِ الْمَنْصُوبَةِ فِي الْأَرْضِ)) اهـ "ط"^(٤). قُلْتُ: والذي رَأَيْتُهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥) وَكَذَا فِي "الْمَنْحِ": ((الْوَتَائِدُ الْمَشْدُودَةُ عَلَى الْأُوتَارِ الْخِ)) بِالذَّلَالِ الْمُهِمَلَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، تَأَمَّلْ.

(٢٢٤٨٦) (قوله: وَكَذَا الْأَعْمِدَةُ الْمَدْفُونَةُ فِي الْأَرْضِ) قَالَ فِي "الْمَنْحِ"^(٦): ((تَقْيِيدُهُ بِالْمَدْفُونَةِ يُفِيدُ أَنَّ الْمَقَاةَ عَلَى الْأَرْضِ لَا تَدْخُلُ؛ لِأَنَّهَا مَنَزَلَةُ الْحَطَبِ الْمَوْضُوعِ فِي الْكَرْمِ، وَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ وَقِيعَةَ الْفَتَوَى، فَيُنْتَى بِالذَّخُولِ فِي الْمَبِيعِ إِنْ كَانَتْ مَدْفُونَةً، وَهِيَ الْمَسْمَاةُ فِي دِيَارِنَا ب: بِرَائِرِ الْكَرْمِ)) اهـ. (٢٢٤٨٧) (قوله: وَفِي "النَّهْرِ"^(٧) الْخِ) قَالَ فِيهِ: ((وَلِذَا قَالَ فِي "الْقَنِيَةِ"^(٨): اشْتَرَى دَارًا فَذَهَبَ بِنَاوُهَا لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ أَخَذَ الدَّارَ بِالْحِصَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا)) اهـ. وَنَحْوُ ذَلِكَ ثِيَابُ الْجَارِيَةِ كَمَا سَلَفَ، "ط"^(٩). وَفِي "الْكَافِي": ((رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ يَبِضُّاءٌ وَآخَرَ فِيهَا نَخْلٌ، فَبَاعَهُمَا رَبُّ الْأَرْضِ بِإِذْنِ الْآخَرِ بِالْألفِ وَقِيَمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ خَمْسُمِائَةٍ فَالْثَّمَنُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ،

(قول "النَّهْرِ": وَكَذَا الْأَعْمِدَةُ الْمَدْفُونَةُ فِي الْأَرْضِ الْخِ) أَي: الْمَدْفُونُ أَصْلُهَا.

(١) قوله: ((المَشْدُودَةُ عَلَى الْأُوتَارِ)) لَيْسَ فِي "د".

(٢) "الْمَنْحِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْل: مَسَائِلُ هَذَا الْفَصْلِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ ٢/٤ ب. وَالَّذِي فِي نَسَخَتِنَا: ((الْوَتَائِدُ)) بِالذَّلَالِ الْمُهِمَلَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، كَمَا فِي نَسَخَةِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢٢/٣.

(٤) أَي: عِبَارَةُ "الدَّرِ الْمُخْتَارِ" هُنَا.

(٥) "الْمَنْحِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْل: مَسَائِلُ هَذَا الْفَصْلِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ ٢/٤ ب.

(٦) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ق ٣٦٤/أ.

(٧) "الْقَنِيَةِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِقَبْضِ الْمَبِيعِ وَتَصَرُّفِ الْمُتَعَادِلِينَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَهَلَاكِهِ ق ٩٩/أ بِتَصَرُّفِ.

(٨) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢٢/٣.

الاستحقاق قبيل السلم^(١).....

إِنْ هَلَكَ النَّخْلُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَاقَةَ سَمَاوِيَّةٍ خَيْرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ التَّرْكِ وَأَخِذِ الْأَرْضَ بِكُلِّ الثَّمَنِ؛
لَأَنَّ النَّخْلَ [٢/٢٣؛ ١/٢] كَالْوَصْفِ، وَالثَّمَنُ مُقَابِلَةُ الْأَصْلِ لَا الْوَصْفِ، فَلِذَا لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ
الثَّمَنِ)) اهـ. وَقِيْدُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَمَّا إِذَا لَمْ يُفْصَلْ ثَمَنُ كُلِّ، فَلَوْ فَصَلَ سَقَطَ قِسْطُ النَّخْلِ
بِهَلَاكِهَا كَمَا فِي "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ"^(٣).

مَطْلَبٌ: كُلُّ مَا دَخَلَ تَبَعًا لَا يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ

(تَنْبِيْهٌ)

فِي "حَاشِيَةِ السَّيِّدِ أَبِي السُّعُوْدِ"^(٤): ((اسْتَفِيدَ^(٥) مِنْ كَلَامِهِمْ: أَنَّهُ إِذَا^(٦) كَانَ لِبَابِ الدَّارِ
الْمَبِيعَةِ كَيْلُونٌ مِنْ فِضَّةٍ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْقُدَ مِنَ الثَّمَنِ مَا يُقَابَلُهُ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ؛ لِذُخُولِهِ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا
وَلَا يُشْكِلُ. عَمَّا سَيَأْتِي فِي الصَّرْفِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَمَةِ مَعَ الطَّوْقِ وَالسَّيْفِ الْمُحَلِّي؛ لِأَنَّ دُخُولَ الطَّوْقِ
وَالْحِلْيَةِ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ؛ لَكَوْنِ الطَّوْقِ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِالْأَمَةِ، وَالْحِلْيَةُ وَإِنْ اتَّصَلَتْ
بِالسَّيْفِ إِلَّا أَنَّ السَّيْفَ اسْمٌ لِلْحِلْيَةِ أَيْضًا كَمَا سَيَأْتِي فِي الصَّرْفِ^(٧)، فَكَانَتْ مِنْ مُسَمًّى السَّيْفِ
إِذَا عَلِمَ هَذَا ظَهَرَ أَنَّهُ فِي بَيْعِ الشَّائِشِ وَنَحْوِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ عِلْمٌ لَا يُشْتَرَطُ نَقْدُ مَا قَابِلَ الْعِلْمِ مِنَ
الثَّمَنِ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُسَمًّى
الْمَبِيعِ، فَكَانَ دُخُولُهُ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ، فَلَا يُقَابَلُهُ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكَيْلُونِ^(٨) غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَسَنَذْكُرُ^(٩) تَحْرِيرَ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الصَّرْفِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب الاستحقاق ٢/٣٥ أ.

(٢) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٩/٥.

(٣) أي: تلخيص الجلاطي (ت ٦٥٢ هـ)، لـ"الجامع الكبير" للإمام محمد، وتقدمت ترجمته ١٣٦/٣.

(٤) "فتح المعين": كتاب البيوع ٢/٥٣٣ - ٥٣٤ بتصرف.

(٥) في "الأصل": ((واستفيد)) بالواو.

(٦) في "ب": ((ذا))، وهو خطأ.

(٧) عبارة "أبي السعود": ((كما في "الدر" من الصرف)). وانظر المقولة [٢٥١٥٣] قوله: ((لأنه اسم للحلية أيضاً إلخ)).

(٨) في "الأصل": ((كيون))، وهو تحريف.

(٩) المقولة [٢٥١٥٩] قوله: ((كمفَضِّلٌ ومُزَكَّشٌ)).

(ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) إلا إذا نبت ولا قيمة له فيدخل في الأصح، "شرح المحمّص".....

[مطلب: لا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية]

[٢٢٤٨٨١] (قوله: ولا يدخل الزرع إلخ) إطلاقه بعم ما إذا لم ينبت - لأنه حينئذ يمكن أخذه بالغبال - وما إذا عفن، واختار "الفضلي" - وتبعه في "الذخيرة" - : ((أنه حينئذ يكون للمشتري؛ لأنه لا يحوز بيعه على الانفرد^(١)))، وبالإطلاق أخذ "أبو الليث"^(٢)، "نهر"^(٣). وقال في "الفتح"^(٤): ((واختار الفقيه "أبو الليث": أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق "المصنف") اهـ. [٢٢٤٨٩١] (قوله: إلا إذا نبت ولا قيمة له) ذكر في "الهداية"^(٥) قولين في هذه المسألة بلا ترجيح، وذكر في "التحسيس": ((أن الصواب الدخول كما نص عليه "القدوري"^(٦)) و"الإسبيحاني")، والخلاف مبني على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل، قال في "الفتح"^(٧): ((يعني: أن من قال: لا يحوز بيعه قال: يدخل، ومن قال: يحوز قال: لا يدخل، ولا يخفى أن كلا من الاختلافين مبني على سقوط تقويمه وعدمه، فإن القول بعدم قوله: لأنه حينئذ يمكن أخذه بالغبال إلخ) أي: فلم يكن تبعاً للأرض حينئذ.

(١) في "م": ((الإفراد)).

(٢) "خزانة الفقه": كتاب البيوع - ما يدخل في البيع ص ٢٢٨.

(٣) "النهر": كتاب البيع ٣٦٤/ب.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٧/٥.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٢٥/٣.

(٦) أي: في شرحه على مختصر الكرخي "كما صرح بذلك في "الفتح" نقلاً عن "التحسيس".

❖ قوله: ((قبل أن تناله المشافر والمناجل)) أي: قبل أن يمكن أكل الدواب له وتناوله مشافرها، وقبل أن يمكن حصده بالمناجل، فإن مشفر البحر شفته، جمعها مشافر، والمناجل: ما يحصد به الزرع جمعه مناجل. اهـ منه.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - فصل ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٨/٥ بإيضاح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

جَوَازِ بَيْعِهِ وَبَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْبَيْعِ كِلَاهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى سُقُوطِ تَقْوِيمِهِ، وَالْأَوْجَهُ جَوَازُ بَيْعِهِ عَلَى رَجَاءِ تَرْكِهِ، كَمَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحَشِشِ كَمَا وَلَدَ رَجَاءً حَيَاتِهِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ فِي ثَانِي الْحَالِ)) اهـ ما في "الفتح". وظاهره: اختيار عدم الدخول لاختياره جواز بيعه، وبه صرح في "السراج" حيث قال: ((لو باعه بعدما نبت ولم تنله المشافر والمناجل ففيه روايتان، والصحيح: أنه لا يدخل إلا بالتسمية، ومنشأ الخلاف: هل يجوز بيعه أو لا؟ الصحيح الجواز)) اهـ.

والحاصل: أن الصور أربع؛ لأنه إما أن يكون بعد النبات أو قبله، وعلى كل إما أن يكون له قيمة أو لا، ولا يدخل في الكل، لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل النبات أو بعده، ففي الثانية الأصح الدخول كما ذكره "الشارح"، بل علمت أنه الصواب، وظاهر "الفتح" اختيار عدمه، وبه صرح في "السراج"، وكذا في الأولى اختلف الترجيح، فاختار "الفضلي" الدخول، واختار "أبو الليث" عدمه كما قدمناه^(١) عن "النهر" و"الفتح"، واقتصر "الشارح" على استثناء الثانية فقط يفيد ترجيح ما اختاره "أبو الليث" في الأولى، لكن قدمنا^(٢) عن "الفتح": ((أن اختيار "أبي الليث" أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق "المصنف"))، يعني: صاحب "الهداية"، وظاهره: عدم الدخول في الصور الأربع، وقد وقع في "البحر"^(٣) ههنا خلل في فهم كلام "السراج" المتقدم، وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة، والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه،^(٣) فافهم.

(تنبيه)

قيد بالبيع؛ لأنه في رهن الأرض يدخل الشجر والتمر والزرع، وفي وقفها يدخل البناء

(قوله: وبعد دخوله في البيع إلخ) حقه الحذف، فإن الذي ينبنى على سقوط التقويم الدخول في البيع لا عدمه، ثم راجعت "الفتح" فوجدت ما فيه: ((فإن القول بعدم جواز بيعه ودخوله في البيع إلخ)).

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢١/٥، وعبارته: ((وصحح في "السراج الوهاج" عدم

الدخول في البيع إلا بالتسمية، وصحح جواز البيع، وهو من باب التلقيق...)).

(٣) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": ٣٢١/٥ - ٣٢٢.

(و) لا (الثمرُ في بيع الشجر بدون الشرط) عبْرَ هُنا بالشرطِ وَثَمَّةَ بالتسمية لِيُفِيدَ أَنَّهُ^(١) لا فرق، وَأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ غَيْرُ مُفْسِدٍ،

وَالشَّجَرُ لَا الزَّرْعُ، وَكَذَا لَوْ أَقْرَبَ بِأَرْضٍ عَلَيْهَا زَرْعٌ أَوْ شَجَرٌ دَخَلَ، وَلَا يَدْخُلُ الزَّرْعُ فِي إِقَالَةِ الْأَرْضِ، وَثَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

[مطلب: لا يدخل الثمر في بيع الشجر بدون الشرط]

[٢٢٤٩٠] (قوله: ولا الثمر في بيع الشجر) الثمر بمثلثة: الحمل الذي تخرجه الشجرة وإن لم يؤكل، فيقال: ثمر الأراك والعوسج والعنب، "مصباح"^(٣). وفي "الفتح"^(٤): ((وَيَدْخُلُ فِي الثَّمَرَةِ الْوَرْدُ وَالْيَاسْمِينُ وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْمَشْمُومَاتِ))، "نهر"^(٥). وشمل ما إذا بيع الشجر مع الأرض أو وحده كان له قيمة أو لا، "بحر"^(٦).

[٢٢٤٩١] (قوله: لِيُفِيدَ أَنَّهُ لا فرق) أي: يَنْ أَنْ يُسَمَّى الزَّرْعُ وَالثَّمَرُ - بَأَنْ يَقُولَ: [ب/٢٤٣/٣] بِعْتُكَ الْأَرْضَ وَزَرْعَهَا أَوْ بَزَرْعَهَا، أَوْ الشَّجَرَ وَثَمَرَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بِهِ - وَبَيَّنَ أَنَّ يُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الشَّرْطِ فَيَقُولَ: بِعْتُكَ الْأَرْضَ عَلَى أَنْ يَكُونَ زَرْعُهَا لَكَ، أَوْ بِعْتُكَ الشَّجَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ لَكَ، كَذَا فِي "الْمَنْح"^(٧).

(قوله: ولا يدخل الزرع في إقالة الأرض) أي: بَعْدَ هَلَاكِ الزَّرْعِ الَّذِي دَخَلَ بِالشَّرْطِ، حَتَّى لَا تَسْقُطَ جِزْئُهُ مِنَ الثَّمَنِ، قَالَ "السَّنْدِيُّ": ((وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا أَشْجَارٌ، فَقَطَعَهَا ثُمَّ تَقَايَلَا صَحَّتْ الْإِقَالَةُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَلَا شَيْءَ لِلْبَائِعِ مِنْ قِيَمَةِ الْأَشْجَارِ، وَتَسَلَّمَ الْأَشْجَارُ لِلْمُشْتَرِي، هَذَا إِذَا عَلِمَ بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَقَتَ الْإِقَالَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ يُخَيَّرُ: إِنْ شَاءَ رَجَعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ)) اهـ، وَنَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" عَنِ "الْفَتْنَةِ".

(١) في "د" و"و": ((أَنْ لَا)).

(٢) انظر "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٢/٥.

(٣) "المصباح": مادة ((ثمر)).

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٦/٥.

(٥) "النهر": كتاب البيع ٣٦٤/ب.

(٦) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٢/٥.

(٧) "المنح": كتاب البيوع - فصل: مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين ٤/ق/٤.

وَحَصَّهُ بِالثَّمَرِ اتِّبَاعاً لِقَوْلِهِ ﷺ: «(الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ^(١) الْمُبْتَاعُ)»^(٢).....

اهـ "ح"^(٣). ومثله في "البحر"^(٤).

[٢٢٤٩٢] (قوله: وَحَصَّهُ بِالثَّمَرِ) أي: خَصَّ ذِكْرَ الشَّرْطِ بِمَسْأَلَةِ الثَّمَرِ دُونَ مَسْأَلَةِ الزَّرْعِ مَعَ إِمْكَانِ الْعَكْسِ اتِّبَاعاً لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْإِمَامُ "مُحَمَّدٌ" عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الثَّمَرِ مُؤَبَّراً أَوْ لَا، وَالتَّأْيِيرُ: التَّلْقِيحُ، وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ الْكَيْمُ وَيَذَرَّ فِيهِ مِنْ طَلْعِ النَّخْلِ لِيُصْلِحَ إِنَائِهَا، وَالْكَيْمُ بِالْكَسْرِ: وَعَاءُ الطَّلْعِ، وَأَمَّا حَدِيثُ "الْكُتُبِ السَّتَةِ": ((مَنْ بَاعَ نَخْلاً مُؤَبَّراً

(١) في "ذ": ((يشترط)).

(٢) قال الكمال بن الهمام في "فتح القدير" ٤٨٦/٥: وقد روى ذلك محمد في شعبة "الأصل" اهـ. ولم أجد في المطبوع من "الأصل" كتاب الشُّعْبَةِ، وقد استشهد محمد رحمه الله في "الحجة" على أهل المدينة ٥٠٩/٢ بالحديث بلفظ: ((مَنْ بَاعَ نَخْلاً مُؤَبَّراً)). وكذلك ستأتي الرواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله لهذا الحديث بزيادة قيد التأخير. قال الزُّبَيْدِيُّ في "نصب الرَّاية" ٥/٤: غريب بهذا اللفظ. لكن أخرج نحوه ابن أبي شيبة ٣٠٢/٥ عن ابن فضال عن أشعث عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابر، وعن أشعث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((مَنْ بَاعَ نَخْلاً فَالثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)) دُونَ قَيْدِ التَّأْيِيرِ.

ورواه أبو معاوية حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ ابْتاعَ عَبْدًا...، وَمَنْ أَمَرَ نَخْلاً فَبَاعَهُ بَعْدَ تَأْيِيرِهِ فَلَهُ ثَمَرُهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)). أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٩٨٣) في العتيق - ذكر العبد يعتق وله مال، وابن حبان (٤٩٢٤)، والطبراني في "المشتمين" (١٥٥٣ - ١٥٥٥)، وابن عدي في "الكمال" ٢٦٨/٣، والبيهقي في "الكبرى" ٣٢٦/٥ و٣٢٧/٥.

ورواه أبو حنيفة عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((مَنْ بَاعَ نَخْلاً مُؤَبَّراً...)). أخرجه أبو يوسف في "الآثار" ٨٢٩، ومحمد في "الآثار" ٧٣٣، وأبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" ٣٢٦/١، والبيهقي في "الكبرى" ٣٢٦/٥، والخليل في "تاريخ بغداد" ٤٦٩/٥.

ورواه سفيان عن سلمة بن كهيل حدثني من سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ بَاعَ عَبْدًا...))، دُونَ قِصَّةِ النَّخْلِ. أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٢/٥ و٤٠٥/٨ و٤٠٦، وأبو داود (٣٤٣٥)، والبيهقي في "الكبرى" ٣٢٤/٥، وقال البيهقي: وهو مرسل حسن، وسيأتي من حديث نافع وسالم عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/ب.

(٤) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٣/٥.

فَالْمَثْرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ^(١) فَلَا يُعَارِضُهُ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ الصِّفَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَنَا.

(١) رَوَى مَالِكٌ وَأَبُو بَكْرِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْغُمَرِيُّانِ وَعَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَاللِّثُّ وَأَبُو بَكْرٍ مُوسَى وَبَكْرُ الْأَشْجِ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثْرَتْ فَفَتَرْتَهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ))، وَزَادَ عَبْدُ رَبِّهِ: ((وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَمْلُوكًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)). بَيْنَمَا رَوَى أَصْحَابُ نَافِعٍ هَذِهِ الزِّيَادَةَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلَهُ.

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" ٦١٧/٢ فِي الْبَيْعِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَمْرِ الْمَالِ يُبَاعُ أَصْلُهُ، وَابْنُ خَارِجٍ (٢٢٠٤) فِي الْبَيْعِ - بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثْرَتْ، وَ(٢٢٠٦) بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ، وَ(٢٧١٦) فِي الشَّرْطِ - بَابُ إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثْرَتْ، وَمُسْلِمٌ (١٥٤٣) فِي الْبَيْعِ - بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا وَعَلَيْهَا تَمْرٌ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٣٤) فِي الْبَيْعِ - بَابُ فِي الْعَبْدِ يُبَاعُ وَلَهُ مَالٌ، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمَحْصِيِّ" ٢٩٦/٧، وَ"الْكُبَرَى" (٦٢٣١) فِي الْبَيْعِ - النَّخْلُ يُبَاعُ أَصْلُهُ، وَ(٤٩٨٢) فِي الْعَقْرِ - ذَكَرَ الْعَبْدَ يَعْتَقُ وَلَهُ مَالٌ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٠) وَ(٢٢١٢) فِي التَّجَارَاتِ - بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَثَّرًا، وَاحْمَدُ ٦٣/٥٤٤ وَ٧٨/١٠٢، وَالتَّيَمِيمِيُّ فِي "الْأَمِّ" ٤١/٣، وَ"السَّنَنِ الْمَأْثُورَةِ" (١٩٠)، وَأَبُو يَعْلَى (٥٧٩٧)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي "مُسْنَدِ عَلِيِّ بْنِ الْحَجَّاجِ" (١١٨٤) وَ(١٥٨٧)، وَالتَّطَرِّبِيُّ فِي "الْأَوْسَطِ" (٣٨٣)، وَأَبُو أُمَيَّةَ الطَّرُوسِيُّ فِي "مُسْنَدِ ابْنِ عَمَرَ" (٣٤)، وَأَبُو غَوَانَةَ (٥٠٦٢ - ٥٠٦٩)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي "الْكُبَرَى" ٢٩٨/٥ وَ٣٢٤ وَ٣٢٥، وَابْنُ خَارِجٍ فِي "الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُسْرَجِ" ٢٦٤/١، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّهْمِيدِ" ٢٨٤/١٣، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي "شرح السُّنَنِ" (٢٠٨٤).

قَالَ الدَّارَقُطَنِيُّ فِي "الْعِلَلِ" ٥٢/٢: كَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ وَمَالِكٌ وَاللِّثُّ عَنْ نَافِعٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، فَرواهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [فِي الْعَبْدِ]، وَوَجَّهَ فِي رَفْعِهِ، [وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ] عَنْ نَافِعٍ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي "الْكُبَرَى" (٤٩٨٩)، [وَالصَّوَابُ] عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلَهُ، كَذَلِكَ قَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَهَشِيمٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَابْنُ ثَمَرٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَانْظُرْ "الْفَصْلَ" لِلخَطِيبِ ٢٦٦/١.

وَقَالَ شُعْبَةُ: فَحَدَّثْتُ عَبْدَ رَبِّهِ بِمَحْدِثِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ حَدَّثَ بِالنَّخْلِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ عَبْدُ رَبِّهِ: لَا أَعْلَمُهُمَا جَمِيعًا إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: فَحَدَّثْتُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَشْكُ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّيْبَرَانِيُّ فِي "الشَّامِيِّينَ" (٢٥٠) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْعَبْدِ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ عَلَى اللَّيْثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ بَكْرِ الْأَشْجِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَخْطَأَ ابْنُ لُحَيْعَةَ فَرَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَمَّارٍ بْنِ أَبِي فَرُوهَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَخْرَجَهُ الطَّيْبَرَانِيُّ فِي "الْأَوْسَطِ" (٨٣٩٠) وَقَالَ: لَمْ يَرَوْهُ هَذَا عَنْ عَمَّارٍ بْنِ أَبِي فَرُوهَ إِلَّا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، نَعَرَدُ بِهِ ابْنُ لُحَيْعَةَ. وَرَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ أَبِي فَرُوهَ عَنْ سَالِمَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَبْلَ أَنْ تُؤَثَّرَ فَفَتَرْتَهَا لِلْبَائِعِ...)). أَخْرَجَهُ ابْنُ عَرَبٍ فِي "الْكَامِلِ" ٧٤/٥، وَعَمَّارٌ: مَا أَقْلُ مَا لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَمِقْدَارٌ مَا يَرَوِيهِ لَا أَعْرِفُ لَهُ شَيْئًا مُنْكَرًا. وَرَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَثَّرَ فَفَتَرْتَهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ =

= يَشْتَرطُ الْمُتَبَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَعَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ))، فَجَعَلَ الْقِصِّينَ التَّائِبَ وَالْعَبْدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَيْنَمَا فَصَلَ نَافِعٌ فَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ التَّائِبِ، وَرَوَى قِصَّةَ الْعَبْدِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَسَأَلَ التِّرْمِذِيُّ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَقَالَ فِي "الْعِلَلِ" ١٨٥/١: كَلَّا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ، وَقَالَ الْخَافِضُ فِي "الْفَتْحِ" ٤٠٢/٤: وَجَزَمَ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ بِتَرْجِيحِ رِوَايَةِ نَافِعِ الْمُفَضَّلَةِ عَلَى رِوَايَةِ سَالِمٍ، وَمَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِلَى تَرْجِيحِ رِوَايَةِ سَالِمٍ، وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ زَعُوقُ الْقِصِّينِ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْهُ، وَهُوَ وَهْمٌ. وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَمَعْمَرٌ وَاللِّثْبِيُّ سَعْدُ بْنُ جُرَيْجٍ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَعَبَادُ بْنُ إِسْحَاقَ وَيُونُسُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ فَذَكَرَهُمَا.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧٩) فِي الْمَسَاقَاةِ - بَابِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ ثَمَرٌ أَوْ شَرْبٌ أَوْ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ، وَمُسْلِمٌ (١٥٤٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٣٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٤٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢١١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمُجْتَبَى" ٢٩٧/٧، وَ"الكبرى" (٤٩٩١) وَ(٤٩٩٢) وَ(٤٩٩٣) وَ(٦٢٣٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٥٦١)، وَالْحَمِيدِيُّ (٦١٣)، وَأَحْمَدُ ٩/٢، ٨٢ وَ(١٥٠)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (٧٢٢)، وَالثَّعَالِفِيُّ فِي "السُّنَنِ الْمَأْنُورَةِ" (١٨٨) وَ(١٨٩) وَ(١٩٠)، وَالْأَمُّ ٤١/٣، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "المُصَنَّفِ" (١٤٦٢٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٠٢/٥، وَابْنُ الْجَارُودِ (٦٢٨) وَ(٦٢٩)، وَالبَغَوِيُّ فِي "مُسْنَدِ ابْنِ الْجَعْدِ" (٢٧٧٨) وَ(٢٧٧٩) - وَعَنْهُ أَبُو يَعْلَى (٥٤٢٧) وَ(٥٤٦٨) وَ(٥٤٧٩)، وَأَبُو عَوَّانَةَ (٥٠٧٠ - ٥٠٧٩)، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ فِي "مَشِيخَتِهِ" (١٧٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ (١٨٠٥)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي "شرح المعاني" ٢٦/٤، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٢١) وَ(٤٩٢٢) وَ(٤٩٢٣)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي "غَرِيبِ الْحَدِيثِ" ٣٥٠/١، وَالطُّبْرَانِيُّ فِي "الكبير" (١٣١٣٠)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي "الكبرى" ٢٩٧/٥، ٣٢٤، وَالبَغَوِيُّ (٢٠٨٥) وَ(٢٠٨٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التمهيد" ٢٨٥/١٣.

وَرَوَاهُ هَكَذَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْلٍ (٧٢٢). بَيْنَمَا رَوَاهُ هُثَيْمٌ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَوْهً. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي "الكبرى" (٤٤٩٠) فِي الْعَقِّ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْعِلَلِ" ٣٩٢/١، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي "الْعِلَلِ" ٥١/٢، وَ"الأفراد" ٥١، وَ"أَطْرَافُ الْغَرَانِيبِ" لابن الْقَيْسَرَانِيِّ ٢٤/أ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: غَيْرُهُ لَا يَذْكُرُ فِيهِ عُمَرُ ﷺ، قَالَ الْبَزْزَارُ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ: عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا سُفْيَانَ بْنَ حُسَيْنٍ وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَالْحَقَاقِطُ يَرَوْنَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مُحْفُوظًا، وَالصَّحِيحُ: سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَخْرَجَهُ فِي "المُصَنَّفِ" (١٤٦٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الكبرى" (٤٩٩٣)، وَأَبُو عَوَّانَةَ (٥٠٧٧).

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَاهَا صَاحِبُهَا، فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى: أَنَّ الثَّمَرَ لِصَاحِبِهَا الَّذِي أَبْرَاهَا. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣/٢، وَالطُّحَاوِيُّ فِي "شرح المعاني" ٢٦/٤، وَالبَغَوِيُّ فِي "مُسْنَدِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ" (٣٣٤٢).

مَطْلَبُ: الْمُجْتَهِدُ إِذَا اسْتَدَلَّ بِحَدِيثٍ كَانَ تَصْحِيحًا لَهُ

وما قيل: مِنْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ غَرِيبٌ فِيهِ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا اسْتَدَلَّ بِحَدِيثٍ كَانَ تَصْحِيحًا لَهُ كَمَا فِي "التَّحْرِيرِ" ^(١) وَغَيْرِهِ.

مَطْلَبُ فِي حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ

نَعَمْ يَرِدُ مَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٢): ((أَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ هُنَا وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حَادِثَةٍ وَاحِدَةٍ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ))، ثُمَّ أَحَابَ عَنْهُ ^(٣): ((بَأَنَّهُمْ قَاسُوا الثَّمَرَ عَلَى الزَّرْعِ، كَمَا قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٤): إِنَّهُ مُتَّصِلٌ لِلْقَطْعِ لِلْبَقَاءِ، وَهُوَ قِيَاسٌ صَحِيحٌ، وَهُمْ يُقَدِّمُونَ الْقِيَاسَ عَلَى الْمَفْهُومِ إِذَا تَعَارَضَا))، وَاعْتَرَضَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥) قَوْلُهُ: ((إِنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَاجِبٌ إِلَّا خ)) بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِمَا فِي "النِّهَايَةِ": ((مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَا فِي حَادِثَةٍ وَلَا فِي حَادِثَتَيْنِ، حَتَّى جَوَزَ "أَبُو حَنِيفَةَ" التَّيْمَمَ

= وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَالْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي "الْعِلَلِ الْكَبِيرِ" كَمَا فِي تَرْتِيبِهِ (٣٢٥)، وَابْنُ عُذَيٍّ فِي "الْكَامِلِ" ٢/٢١٣، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْعِلَلِ" ١/٣٧٧: قَالَ أَبِي: وَقَدْ كُنْتُ أَسْتَحْسِنُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ ذَا الطَّرِيقِ حَتَّى رَأَيْتُهُ مِنْ حَدِيثِ بَعْضِ الثَّقَاتِ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ أَبِي: فَإِذَا الْحَدِيثُ قَدْ عَادَ إِلَى الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ. أَخْرَجَهُ عَنْ هِشَامِ التِّرْمِذِيُّ فِي "الْعِلَلِ الْكَبِيرِ" (٣٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْكُفْرِ" (٤٩٩٤)، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَعُبَادَةَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْوَلِيدِ نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٢١٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٣٢٦/٥). قَالَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ: إِسْحَاقُ لَمْ يَدْرِكْ عُقْبَةَ.

(١) لَمْ نَعْرِ فِي "التَّحْرِيرِ" لِابْنِ الْهَمَامِ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلٌ: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مِمَّا لَمْ يَسْمَ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٥/٤٨٦ بتصرف.

(٣) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلٌ: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مِمَّا لَمْ يَسْمَ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٣/٢٥.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٥/٣٢٣.

بجميع أجزاء الأرض بحديث: ((جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا))^(١)، ولم يحْمِلْ هذا المطلق

(١) رَوَى هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ صُهَيْبٍ الْفَقِيرُ أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ مِن قَبْلِي؛ نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا؛ فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ...)).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٥) فِي أَوَّلِ التَّيْمِ، وَ(٤٣٨) فِي الصَّلَاةِ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا وَ(٣٦٢٢) مُخْتَصَرًا فِي الْغُسْلِ - بَابُ التَّيْمِ بِالصَّغِيرِ - وَعَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّمْهِيدِ" ٢٢١/٥، وَمُسْلِمٌ (٥٢١) فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمُحْتَبَى" ٢٠٩/١ وَ٥٦/٢ فِي الصَّلَاةِ - الرُّخْصَةُ فِي الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، وَأَمَّهْدُ ٣٠٤/٣، وَالدَّارِمِيُّ (١٣٨٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٩٣/٢ فِي الصَّلَاةِ - الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، وَ٤١٠/٧ فِي الْفَضَائِلِ - بَابُ مَا أُعْطِيَ اللَّهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (١٥٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي "مُسْنَدِهِ" (١١٧٣)، وَابْنُ جِبَانَ (٦٩٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي "الْحِلْيَةِ" ٣١٦/٨، وَ"الْمُسْتَدْرَجُ عَلَى مُسْلِمٍ" (١١٥٠)، وَاللَّاكِنِيُّ فِي "أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ" (١٤٣٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٢٩/٢ وَ٤٣٣ وَ٢٩١/٦ وَ٤٩/٩، وَفِي "الدُّلَالِ" ٤٧٢/٥ وَ٤٧٣، وَ"الشُّعَبُ" (١٤٧٩) وَ(١٤٨٠). قَالَ أَبُو نَعِيمٍ ٢٧٨/٣: مَتَنَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْأَوْسَطِ" (٤٥٨٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ بِهِ. قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ إِلَّا مُحَمَّدٌ وَلَا عَنْهُ إِلَّا عَبْدُ الْعَزِيزِ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ، وَهَذَا - لَا شَكَّ - خَطَأٌ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَمِصِيِّ فَهَرُ مَتْرُوكٌ وَوَ، لَا مِنْ إِسْمَاعِيلِ فَرَوَاتِهِ عَنْ الشَّامِيِّينَ صَحِيحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ. وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدَةُ وَأَنْسُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا)).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥٠/٢ وَ٤٤٢ وَ٥٠٢، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي "الْمُسْتَقَى" (١٢٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤١٠/٧، وَالتَّطَحَاوِيُّ فِي "بَيَانِ الْمَشْكِ" (٤٤٨٦)، وَالتَّطَحَاوِيُّ فِي "الْكَيْفَاةِ" ص ١٧٩، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٦١٨، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّمْهِيدِ" ٢٢٢/٥.

وَرَوَاهُ يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ٣/٦. وَرَوَاهُ سُفْيَانُ وَمَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكِنْ دُونَ لَفْظَةِ: ((وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا)). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٤٠/٢ وَ٢٦٨، وَمُسْلِمٌ (٥٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ ٣/٦ وَ٤، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٠٠٣٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٩٤/٥، وَالشَّافِعِيُّ فِي "السَّنَنِ الْمَأْثُورَةِ" (١٧٨)، وَعَنْهُ التَّطَحَاوِيُّ (١٠٢٣) وَ(٤٤٨٧)، إِلَّا أَنَّ سُفْيَانَ شَكَّ فَمَرَّةً قَالَ: أَبُو سَلَمَةَ، وَقَالَ مَرَّةً: سَعِيدٌ، وَقَالَ مَرَّةً: إِمَّا سَعِيدٌ وَإِمَّا أَبُو سَلَمَةَ. =

= ورواه يونس وعقيل وإبراهيم بن سعد وابن أخي الزهري كلهم عن الزهري عن سعيده عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وكذلك رواه الأعرج وهمام بن منبه وأبو يونس مولى أبي هريرة رضي الله عنه عنه لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة.

وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٦٧٧٨)، إلا أن حماد بن قيراط رواه عن هشام بن حسان عن محمد بن أبي هريرة رضي الله عنه نحو رواية أبي ذر الآتية، أي: زيادة: ((جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ...)). أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٤٧١) وقال: لم يروِه عن هشام إلا حماد. وابن قيراط: مَتْرُوكٌ، قال ابن عدي: عامة ما يرويه فيه نظر.

وكذلك رواه إسماعيل بن جعفر ومحمد بن جعفر وعبد العزيز بن أبي حازم وعبد الرحمن بن إبراهيم كلهم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه هذه اللفظة. أخرجه أحمد ٤١٢/٢، ومسلم (٥٢٣)، والترمذي بعد حديث (١٥٥٣) في السير - باب ما جاء في الغنمة، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وابن ماجه (٥٦٧) في الطهارة - أول التيمم، وأبو عوانة (١١٦٩)، وأبو يعلى (٦٤٩١) و(٦٤٩٢)، والطحاوي في "بيان المشكل" (١٠٢٥)، وابن المنذر في "الأوسط" (٥٠٦) وابن حبان (٢٣١٣) و(٦٤٠١) و(٦٤٠٣)، والبيهقي في "الكبرى" ٤٣٣/٢ و٥/٩، والبخاري (٣٦١٧).

رواه مجاهد بن جبر، واختلف عليه فيه، فرواه حازم بن حزم [عن تيم الرباب] عن مجاهد المكي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: ((وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ...))، ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ لِي صَاحِبِي أَبُو ذَرٍّ... فَذَكَرَهَا. أخرجه الطحاوي في "بيان المشكل" (٤٤٨٨)، والعقيلي في "الضعفاء" ٢٦/٢ - ٢٧، وحازم: قال العقيلي: يُخَالَفُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَفَقَّهَ ابْنُ حَبَّانٍ، ثُمَّ قَالَ: رُبَّمَا أَخْطَأَ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ بِرَوَاتِهِ عَنِ الثَّقَاتِ. وقال المسعودي عن مزاحم بن زفر عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((أَعْطَيْتُ خَمْسًا...)). وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" ١٢٤/٤ عن محمد بن قُتَيْبٍ عن عبد الله العمري عن مزاحم بن زفر عن مجاهد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وقال: محمد بن قُتَيْبٍ لا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ.

ورواه رُوْحُ بْنُ مُسَافِرٍ عن الأعمش عن أبي يحيى الثقات عن مجاهد عن عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عن أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا)). ورواه أبو عوانة وجرير بن عبد الحميد وأبو أسامة ومحمد بن إسحاق ومندل بن علي كلهم عن الأعمش عن مجاهد عن عُبَيْدِ بْنِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٩) فِي الصَّلَاةِ - بَابُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَالدَّارِمِيُّ (٢٤٦٧) فِي السَّيْرِ - بَابُ الْغَنِمَةِ لَا تَجِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِنَا، وَالْحُسَيْنُ الْمُرَوَّزِيُّ فِي "زَوَائِدِهِ عَلَى زُهْدِ ابْنِ الْمُبَارَكِ" (١٠٦٩) و(١٦٢٠)، وَالْحَاكِمُ ٤٢٤/٢، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي "الْحَلِيقَةِ" ٢٧٧/٣، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "الدَّلَائِلِ" ٤٧٣/٥، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٩٣/٢ و٤١١/٧، قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، إِنَّمَا أَخْرَجَاهُ الْفَافَا مِنْ الْحَدِيثِ مُتَّفَقَةً.

ورواه عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عن أَبِي ذَرٍّ نحو رواية أبي عوانة ومن تابعه عن الأعمش، ورواه قُتَيْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عن أَبِي ذَرٍّ. وخالف =

ورواه حُصَيْنُ بْنُ غَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١١٠٤٧)، وَالزُّبَيْرُ (٣٤٦٠) "كَشَفَ الْأَسْتَارَ"، وَقَالَ الزُّبَيْرُ: لَا نَعْلَمُ يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَحَدِيثُ الْحَكَمِ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ، وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ فَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ غَيْرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَرَوَاهُ وَاصِلٌ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، =

= ورواه عبيد الله بن موسى عن سالم أبي حماد عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس. أخرجه البزار "كشف الأستار" (٢٣٦٦) و(٢٤٤١)، والبيهقي في "الكبرى" ٤٣٣/٢، وفي "الدلائل" ٤٧٤/٥، قال البزار: ورواه سلمة ابن كهيل عن مجاهد عن ابن عمر. أخرجه الطبراني (١٣٥٢٢) عن سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل حدثني أبي عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل به. وإسماعيل بن يحيى ضعيف متروك.

ورواه يزيد بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه: ((وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، أينما أدركتني الصلاة تمسكت وصليت...)). أخرجه أحمد ٢٢٢/٢، والطحاوي في "بيان المشكل" (٤٤٨٩)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٢٢/١، وصححه المنذري في "الترغيب" ٤٣٣/٤، وقال ابن كثير: إسناده جيد.

ورواه حجاج الأنماطي ثنا حماد عن ثابت وحميد عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((وجعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً)). أخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (١٢٤) وابن المنذر في "الأوسط" (٥٠٧)، قال الحافظ في "فتح الباري" ٤٣٨/١: إسناده صحيح.

ورواه حسين المروزي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه نحوه مرفوعاً. ورواه عبيد الله بن موسى وأبو أحمد الزبيري مرسلاً، ولم يُسنده. أخرجه أحمد ٤١٦/٤ وابن أبي شيبة ٤١١/٧، والطبراني كما في "المجمع" ٤٥٨/٨، من طريق المروزي.

ورواه ابن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناة الأشجعي عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ وفيه: ((وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً)). أخرجه ابن حبان (٦٣٩٩)، وعبيد الله صالح الحديث، قال ابن عدي: حسن الحديث يُكتب حديثه.

ورواه عامر بن مُدرك عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((أُعطيتم خمساً...)) نحوه. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٤٣٩)، ثم قال: لم يرو عن فضيل إلا عامراً، وعامراً: قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حبان في "الثقات": زُنا خطأ. ورواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة [متروك] عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن رسول الله ﷺ نحوه. أخرجه الطبراني (٦٦٧٤).

رواه سليمان التيمي عن سيار أبي الهيثم عن أبي أمامة مرفوعاً، وفيه: ((وجعلت الأرض كلها لي ولأمّتي مسجداً وطهوراً)). أخرجه أحمد ٢٤٨/٥ و٢٥٦، والترمذي (١٥٥٣) في السيرة - باب الغنمة، والطبراني في "الكبير" (٨٠٠١) و(٨٠٠٢) والبيهقي في "الكبرى" ٢١٢/١ و٢٢٢ و٤٣٣/٢، وابن عبد البر ٢٢٢/٥ من طريق ابن أبي شيبة، و"الثقات" كما في "التلخيص" ١٤٩/١، قال الترمذي: حسن صحيح، وقال ابن حجر: إسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني (٧٩٣١) من طريق بشر بن نعيم [متروك] عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة نحوه.

عَلَى الْمُتَّقِي، وَهُوَ حَدِيثُ: ((الْتَرَابُ طَهُورٌ))^(١) اهـ.

(١) ورواه أبو معاوية ومحمد بن فضيل وابن أبي زائدة وأبو عوانة وسعيد بن سلمة، كلهم عن أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي حدثني رباعي بن جراح عن حذيفة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُونَا كَصُفْوَةِ الْمَلَأَكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجُودًا، وَجُعِلَتْ تَرْتُبُنَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، وَأُعْطِيَ هَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ بَيْنِ كَثَرِ تَحْتَ الْعَرْشِ)).

أخرجه مسلم (٥٢٢)، والطحاوي (٤١٨)، وابن أبي شيبة ٢٩٣/٢ و٤١١/٧، وأحمد ٣٨٣/٥، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٢٢)، والبرزاري في "البحر الزخار" (٢٨٣٦) و(٢٨٤٥)، وأبو عوانة (٨٧٤)، والطحاوي في "بيان المشكل" (١٠٢٤) و(٤٤٩٠)، وابن خزيمة (٢٦٣) و(٢٦٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (٥٠٥)، والذارقطني في "السُّنَنِ" ١٧٥/١-١٧٦، وابن جبان (١٦٩٧) و(٦٤٠٠)، والآجري في "الشرعية" (١٠١٢) و(١٠١٣)، واللائلكاني في "أصول الاعتقاد" (١٤٤٤) و(١٤٤٥)، والبيهقي في "الكبرى" ٢١٣/١ و٢٢٣ و٢٣٠، وفي "الدلائل" ٤٧٤/٥ و٤٧٥، وابن عبد البر في "التمهيد" ٢٢١/٥ و٢٩٠/١٩، وقال ابن المنذر: وَبَتَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: ((وَجُعِلَتْ تَرْتُبُنَا لَنَا طَهُورًا))، قال البرزاري: وهذا الحديث لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ حَذِيفَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

ورواه الحسن بن صالح بن سالم بن الجعد سمعتُ نعيم بن أبي هند حدثنا رباعي بن جراح حدثني حذيفة نحوه.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٤٩٣) ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَالِمٍ إِلَّا أَبُو زُهَيْرٍ.

ورواه أبو خالد الدالاني [ضعيف] عن سعيد بن أبي بُرْدَةَ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حَذِيفَةَ مُخْتَصِرًا عَلَى: ((أُعْطِيَتْ خَوَاتِمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ...)). أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٠٢٥) و"الأوسط" (٤١٤٥) وقال: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا أَبُو خَالِدٍ، وَلَا عَنْهُ إِلَّا عَبْدُ السَّلَامِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ.

ورواه زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد عن عقيل بن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((أُعْطِيَتْ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ... وَجُعِلَ لِي التُّرَابُ طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الْأُمَمِ)).

أخرجه أحمد ٩٨/١، والضياء في "المختارة" ٣٤٨/٢-٣٤٩، وابن أبي شيبة ٤١٠/٧، وابن عبد البر في "التمهيد" ٢٩١/١٩، والبرزاري في "البحر الزخار" (٦٠٦)، وتَمَامٌ فِي "الفوائد" كما في "البرزخ البسام" (١٤٢٨)، والبيهقي في "الكبرى" ٢١٣/١ و٢١٤، و"الدلائل" ٤٧٢/٥.

وأخرجه أحمد ١٥٨/١ حدثنا أبو سعيد ثنا سعيد بن سلمة بن أبي الحُسام ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي الأكبر سمعَ أباه علي بن أبي طالب به. وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" قال: رواه سعيد بن سلمة عن ابن عقيل عن =

(وَيُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِقَطْعِهِمَا).....

أقول: أَحَبَّتْ عَنْهُ فِيمَا عَلَّقَتْهُ عَلَى "الْبَحْرِ"^(١): ((بَأَنَّ الْمُقَيَّدَ هُنَا لَا يَنْفِي الْحُكْمَ عَمَّا عَدَاهُ؛ لِأَنَّ التُّرَابَ لَقَبٌ، وَمَفْهُومُ اللَّقَبِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ إِلَّا عِنْدَ فَرْقَةٍ شَادَّةٍ مِمَّنْ اعْتَبِرَ الْمَفَاهِيمَ، فَلَيْسَ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الْحَمْلُ، فَلَا دِلَالَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ فِي حَادِثَةٍ عِنْدَنَا، كَيْفَ وَحَمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ وَالْحَادِثَةِ مَشْهُورٌ عِنْدَنَا مُصَرَّحٌ بِهِ فِي مَتْنِ "الْمَنَارِ"^(٢) وَ"التَّوْضِيحِ" وَ"التَّلْوِيحِ"^(٣) وَغَيْرِهَا؟! فَمَا اسْتَدَّ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ "النَّهَائِيَّةِ" غَيْرُ مُسَلِّمٍ))، فَافْهَمُ.

[٢٢٤٩٣] (قوله): وَيُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِقَطْعِهِمَا) أي: فِيمَا إِذَا بَاعَ أَرْضاً فِيهَا زَرْعٌ لَمْ يُسَمِّهِ، أَوْ شَجَرًا عَلَيْهَا ثَمَرٌ لَمْ يَشْرُطْهُ^(٤) حَتَّى يَبْقِيَ الزَّرْعُ وَالثَّمَرُ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ.

(قوله): أَحَبَّتْ عَنْهُ فِيمَا عَلَّقَتْهُ عَلَى "الْبَحْرِ": بَأَنَّ الْمُقَيَّدَ (إِلخ) فِيهِ: أَنَّ غَايَةَ مَا أَفَادَهُ هَذَا الْجَوَابُ أَنَّ مَفْهُومَ اللَّقَبِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي اعْتِبَارِهِ، وَهَذَا لَا يَنْفِي أَنَّهُ قَدْ وَجِدَ مُطْلَقٌ وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْمُقَيَّدِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ بَعْدَ صِحَّةِ التَّفْرِيعِ الْوَاقِعِ فِي عِبَارَةِ "النَّهَائِيَّةِ" لَا يَنْتُجُ بَطْلَانُ دَعْوَاهِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَوْنُ كَلَامِهِ مُخَالِفًا لِمَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا تُصَحِّحُ الشُّرُوحُ خِلَافَ مَا فِي الْمُتُونِ.

= محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عليّ به. - كذا قال في "العلل" - قال أبو زرعة: حديث سَعِيدٍ بن سَلْمَةَ عِنْدِي خَطَأٌ، وَهَذَا حَدِيثُ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عِنْدِي صَحِيحٌ، وَسَعِيدٌ: وَلَقَدْ ابْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: شَيْخٌ ضَعِيفٌ.

عبد الله بن عقيل: مُتَكَلِّمٌ فِي حِفْظِهِ، وَحَسَنَ الْحَدِيثِ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَ الْحَدِيثِ ابْنُ حَجَرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِي" ٤٣٨/١، وَالْهَيْثَمِيُّ فِي "كَشَفِ الْأَسْتَارِ" ٢٦١/١.

(١) "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٣/٥.

(٢) "المنار": بيان حمل المطلق على المقيد ص ١٨٥.

(٣) "التلويح على التوضيح": فصل في حكم المطلق ٦٣/١ - ٦٤.

(٤) في "ب" و"م": ((لم يشترطه)).

الزَّرْعِ وَالشَّمْرِ (وَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ) الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ عِنْدَ وُجُوبِ تَسْلِيمِهِمَا، فَلَوْ لَمْ يَنْقُدِ الثَّمَنَ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، "خَانِيَّة"^(١) (وَأِنْ لَمْ يَظْهَرْ صِلَا حُهُ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي مَشْغُولٌ بِمِلْكِ الْبَائِعِ، فَيُجَبِّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَارِغًا) (كَمَا لَوْ أَوْصَى بِنَحْلٍ لِرَجُلٍ وَعَلَيْهِ بُسْرٌ، حَيْثُ يُجَبِّرُ^(٢) الْوَرَثَةُ عَلَى قَطْعِ الْبُسْرِ، هُوَ الْمُخْتَارُ) مِنَ الرَّوَايَةِ، "وَلَوَالِجِيَّة"^(٣)،

[٢٢٤٩٤] (قَوْلُهُ: الزَّرْعِ وَالشَّمْرِ) بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ، وَقَوْلُهُ: ((الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ))

بَدَلٌ ((مِنَ الْمَبِيعِ)).

٣٧/٤

[٢٢٤٩٥] (قَوْلُهُ: عِنْدَ وُجُوبِ تَسْلِيمِهِمَا) أَي: تَسْلِيمِ الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ، وَذَلِكَ عِنْدَ نَقْدِ

الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ.

[٢٢٤٩٦] (قَوْلُهُ: لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ) أَي: بِالْقَطْعِ؛ لِعَدَمِ وُجُوبِ التَّسْلِيمِ.

[٢٢٤٩٧] (قَوْلُهُ: وَأِنْ لَمْ يَظْهَرْ صِلَا حُهُ الْأَوَّلِ: صِلَا حُهُمَا، أَي: الزَّرْعِ وَالشَّمْرِ، وَهُوَ

الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: ((بِقَطْعِهِمَا)).

[٢٢٤٩٨] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي مَشْغُولٌ بِمِلْكِ الْبَائِعِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((وَيُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِقَطْعِهِمَا

إِلْخ))، وَفِي "النَّهْرِ"^(٤) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٥): ((بَاعَ شَجَرًا عَلَيْهِ ثَمَرٌ، أَوْ كَرْمًا عَلَيْهِ عِنَبٌ لَا

يَدْخُلُ الثَّمَرُ، فَلَوْ اسْتَأْجَرَ الشَّجَرَ^(٦) مِنَ الْمُشْتَرِي لَيَتْرَكَ عَلَيْهِ الثَّمَرُ لَمْ يَحْزُرْ، وَلَكِنْ يُعَارَى إِلَى

الْإِدْرَاكِ، فَلَوْ أَبَى الْمُشْتَرِي يُخَيِّرَ الْبَائِعَ: إِنْ شَاءَ أَبْطَلَ الْبَيْعَ أَوْ قَطَعَ الشَّيْءَ)) اهـ. وَسَيَذْكُرُهُ^(٧)

"الشَّارْحُ" آخِرَ الْبَابِ، فَتَأَمَّلْهُ مَعَ قَوْلِ الْمُتَوْنِ: ((وَيُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِالْقَطْعِ))، فَإِنَّهُ يُنَاقِ التَّخْيِيرَ

الْمَذْكُورَ، وَلَعَلَّهُ قَوْلٌ آخَرُ، فَلْيُحَرِّزْ.

(١) "الخانية": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في مبيع الكرم والأراضي وما لا يدخل ٢٤٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "ب": ((تَجْبِرُ)).

(٣) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الرابع فيما يجبر البائع على تسليم المبيع والمشتري على تسليم الثمن إلخ ق ١٧٢/أ.

(٤) "النهر": كتاب البيوع ق ٣٦٥/ب.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر وبيع الأرض المدفوعة مزارعة إلخ ٧٤/٢.

(٦) في النسخ جميعها: ((الشجرة))، وما أُنبتناه من "جامع الفصولين"، وقد أشار إليه مصححنا "ب" و"م".

(٧) ص ٢٤٧ - "در".

وما في "الفُصولين": - ((بَاعَ أَرْضاً بِدُونِ الزَّرْعِ فَهُوَ الْبَائِعُ بِأَجَرٍ مِثْلِهَا)) - مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا رَضِيَ الْمُشْتَرِي، "نهر". (وَمَنْ بَاعَ ثَمَرَةً بَارِزَةً).....

[٢٢٤٩٩] (قوله: وما في "الفُصولين" ^(١)) أي: "جامع الفُصولين" لـ "ابن قاضي سِماوَة" ^(٢)، جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ فُصُولِي "الْعِمَادِي" و"الْأُسْتَوْشَنِي"، "ط" ^(٣).

[٢٢٥٠٠] (قوله: مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا رَضِيَ الْمُشْتَرِي) أي: رَضِيَ بِإِبْقَاءِ الزَّرْعِ بِأَجَرٍ مِثْلِ الْأَرْضِ، وَإِلَّا أُمِرَ الْبَائِعُ بِالْقَلْعِ تَوْفِيقاً بَيْنَ كَلَامِهِمْ، وَأَمَّا إِذَا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ فِي الْإِجَارَةِ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَبْقِيَ الزَّرْعَ بِأَجَرٍ مِثْلِ الْإِجَارَةِ إِلَى انْتِهَائِهِ؛ لِأَنَّهَا لِلانْتِفَاعِ، وَذَلِكَ بِالتَّرِكِ دُونَ الْقَلْعِ بِخِلَافِ الشَّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لِلْمِلْكِ الرَّقَبَةِ، فَلَا يُرَاعَى فِيهِ إِمَّاكَانُ الْانْتِفَاعِ، "بحر" ^(٤).

مَطْلَبٌ فِي بَيْعِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالشَّجَرِ مَقْصُوداً

[٢٢٥٠١] (قوله: وَمَنْ بَاعَ ثَمَرَةً بَارِزَةً) لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ تَبَعاً لِلشَّجَرِ شَرَعَ فِي بَيْعِهِ مَقْصُوداً، وَلَمْ يَذْكُرْ حَكْمَ بَيْعِ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ مَقْصُوداً، قَالَ فِي "الدَّرَر" ^(٥): ((لَا يَصِحُّ بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ صَيُورَتِهِ بَقْلاً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ بِهِ وَتَابِعٍ لِلأَرْضِ، فَيَكُونُ كَالْوَصْفِ، فَلَا يَحْزُرُ إِيرَادُ الْعَقْدِ عَلَيْهِ بِانْفِرَادِهِ، وَإِنْ بَاعَ عَلَى أَنْ يَتْرَكَهُ حَتَّى يُدْرِكَ لَمْ يَحْزُرْ، وَكَذَا الرُّطْبَةُ وَالْبُقُولُ، وَيَحْزُرُ بَيْعُ حِصَّتِهِ مِنْ شَرِكِهِ مُطْلَقاً - أَي: سَوَاءً بَلَغَ أَوْ أَوَّانَ الْحَصَادِ أَوْ لَا - وَمِنْ غَيْرِهِ بَغِيرِ إِذْنِهِ إِنْ لَمْ يَفْسَخْ إِلَى الْحَصَادِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَنْقَلِبُ إِلَى [٢/٢٥٣] الْجَوَازِ، كَمَا إِذَا بَاعَ الْجَذْعَ فِي السَّقْفِ وَلَمْ يَفْسَخْ الْبَيْعَ حَتَّى أَخْرَجَهُ وَسَلَّمَهُ)) اهـ. وَيَأْتِي ^(٦) فِي "الْمَتْنِ" بَيْعُ الْبَرِّ فِي سُنْبُلِهِ، وَفِي "الْبَحْرِ" ^(٧)

(١) "جامع الفُصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر وبيع الأرض المدفوعة مزارعة إلخ ٧٤/٢.

(٢) كَذَا فِي بَعْضِ مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ، وَفِي بَعْضِهَا الْآخَرُ: ((ابن قاضي سِماوَة))، وَفِي "ط": ((سِماوَة)) كَمَا فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ أَيْضاً،

وَفِي "هَدْيَةِ الْعَارِفِينَ" ٤١٠/٢: ((ابن قاضي سِماو - بَلَدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السِّمَاطِيَّ يُعْرَفُ بِابْنِ قَاضِي سِيمَاوَة، كَمَا

ذَكَرَهُ فِي "الْكُشْفِ" وَالصَّحِيحِ: ابْنُ قَاضِي سِيمَاو، وَهِيَ بَلَدَةٌ مِنْ تَوَابِعِ كُوتَاهِيَّةِ)). وَانْظُرْ "الْأَعْلَامَ" ١٦٥/٧.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ فِيْمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعاً وَمَا لَا يَدْخُلُ ٢٣/٣.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣٢٤/٥.

(٥) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: اَعْلَمُ أَنَّ هَهُنَا أَصُولاً ١٥٠/٢.

(٦) ص ٢٢٤ - "دَر".

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣١٨/٥ بِتَصْرِفٍ.

أَمَّا قَبْلَ الظُّهُورِ فَلَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا (ظَهَرَ صِلَاحُهَا أَوْ لَا صَحَّ) فِي الْأَصَحِّ، (وَلَوْ بَرَزَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ).....

عَنِ "الظَّهْرِيَّةِ"^(١): ((اشْتَرَى شَجَرَةً لِلْقَلْعِ يُؤْمَرُ بِقَلْعِهَا بِعُرْوِهَا، وَلَيْسَ لَهُ حَفْرُ الْأَرْضِ إِلَى انْتِهَاءِ الْعُرْوِ، بَلْ يَقْلَعُهَا عَلَى الْعَادَةِ، إِلَّا إِنْ شَرَطَ الْبَائِعُ الْقَطْعَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، أَوْ يَكُونُ فِي الْقَلْعِ مِنْ الْأَصْلِ مَضَرَّةٌ لِلْبَائِعِ كَكُونِهَا بِقُرْبِ حَائِطٍ أَوْ بِثَرٍ فَيَقْطَعُهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَإِنْ قَطَعَهَا أَوْ قَلَعَهَا فَنَبَتْ مَكَانَهَا أُخْرَى فَالْبَائِعُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا إِذَا قَطَعَ مِنْ أَعْلَاهَا فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، "سِرَاجٌ". وَلَوْ اشْتَرَى نَخْلَةً وَلَمْ يُسَيِّنْ أَنَّهَا لِلْقَلْعِ أَوْ لِلْقَرَارِ قَالَ "أَبُو يَوْسُفَ": لَا يَمْلِكُ أَرْضُهَا، وَأَدْخَلَ "مُحَمَّدٌ" مَا تَحْتَهَا^(٢)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا لِلْقَطْعِ لَا تَدْخُلُ الْأَرْضُ اتِّفَاقًا، وَإِنْ لِلْقَرَارِ تَدْخُلُ اتِّفَاقًا، وَإِنْ بَاعَ نَصِيًّا لَهُ مِنْ شَجَرَةٍ بِلَا إِذْنِ الشَّرِيكِ جَازَ إِنْ بَلَغَتْ أَوَانُ قَطْعِهَا، (وَالْأَفْلَا) اهـ. وَقَدْ مَنَّا^(٣) فِي الشَّرَكَةِ حُكْمَ بَيْعِ الْحِصَّةِ الشَّاعَةِ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ شَجَرٍ مُفْصَلًا مُوَضَّحًا، فَرَاجِعُهُ. (قَوْلُهُ: ٢٢٥٠٢) أَمَّا قَبْلَ الظُّهُورِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْبُرُوزَ تَعْنِي الظُّهُورَ، وَالْمُرَادُ بِهِ انْفِرَاكُ الزَّهْرِ عَنْهَا وَانِعْقَادُهَا ثَمَرَةً وَإِنْ صَغُرَتْ.

[مطلب: اختلاف الفقهاء في المراد من بُدُو صلاح الثمر]

(٢٢٥٠٣) (قَوْلُهُ: ظَهَرَ صِلَاحُهَا أَوْ لَا) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): ((لَا خِلَافَ فِي عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ، وَلَا فِي عَدَمِ جَوَازِهِ بَعْدَ الظُّهُورِ قَبْلَ بُدُو الصَّلَاحِ بِشَرْطِ التَّرْكِ،

(قَوْلُهُ: وَأَدْخَلَ "مُحَمَّدٌ" مَا تَحْتَهَا (بِخ) وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ دَخَلَ مَا تَحْتَ الشَّجَرَةِ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بِقَدْرِ غِلْظِ الشَّجَرَةِ وَقَدْ مُبَاشَرَةً ذَلِكَ النَّصْرَفِ، حَتَّى لَوْ زَادَ غِلْظُهَا كَانَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَنْجِتَ. اهـ "سِنْدِي".

(١) نقول: لم نعثَر على المسألة في "الظهيرية"، على أن صاحب "البحر" نقل المسألة عن "الحانية" لا "الظهيرية"، انظر

"الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل فيما يدخل في مبيع الكرم والأراضي وما لا يدخل ٢٤٥/٢ - ٢٤٦.

(٢) أي: كما لو أقر لإنسان بشجرة يدخل في الإقرار ما تحتها من الأرض، كذا في "الحانية". نقله العلامة "ابن

عابدين" رحمه الله في "حاشيته منحة الخالق": ٣١٨/٥.

(٣) المقولة [٢٠٩٤٦] قَوْلُهُ: ((لَكِنْ فِيهَا (بِخ))).

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٨/٥ - ٤٨٩ باختصار.

(لا يَصِحُّ (في ظاهر المذهب) وَصَحَّحَهُ "السَّرْحَسِيُّ"^(١)،

ولا في جَوَازِهِ قَبْلُ بُلُوِّ الصَّلَاحِ بِشَرَطِ الْقَطْعِ فيما يَنْتَفَعُ بِهِ، ولا في الجَوَازِ بَعْدُ بُلُوِّ الصَّلَاحِ، لَكِنَّ بُلُوِّ الصَّلَاحِ عِنْدَنَا: أَنْ تَوْمَنَ الْعَاهَةُ وَالْفَسَادُ، وَعِنْدَ "الشَّافِعِيِّ": هُوَ ظُهُورُ النَّضِجِ وَبُلُوُّ الْحَلَاوَةِ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِهَا قَبْلُ بُلُوِّ الصَّلَاحِ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَعْنَاهُ لَا بِشَرَطِ الْقَطْعِ، فَعِنْدَ "الشَّافِعِيِّ" وَ"مَالِكٍ" وَ"أَحْمَدٍ": لَا يَجُوزُ، وَعِنْدَنَا: إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْأَكْلِ وَلَا فِي غُلْفِ الدُّوَابِّ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْمَشَايِخِ، قِيلَ: لَا يَجُوزُ، وَنَسَبَهُ "قَاضِي خَانَ"^(٢) لِعَامَّةِ مَشَايِخِنَا، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَنْتَفَعُ بِهِ فِي ثَانِي الْحَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْتَفِعًا بِهِ فِي الْحَالِ، وَالْحِيلَةُ فِي جَوَازِهِ بِاتِّفَاقِ الْمَشَايِخِ: أَنْ يَبِيعَ الْكُمْتُزِيُّ أَوَّلَ مَا تَخْرُجُ مَعَ أَوْرَاقِ الشَّجَرِ، فَيَجُوزُ فِيهَا تَبَعًا لِلأَوْرَاقِ كَأَنَّهُ وَرَقٌ كُلُّهُ، وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يُنْتَفَعُ بِهِ وَلَوْ غُلْفًا لِلدُّوَابِّ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ إِذَا بَاعَ بِشَرَطِ الْقَطْعِ أَوْ مُطْلَقًا)) اهـ.

١٢٢٥٠٤٦ (قوله: لا يَصِحُّ في ظاهر المذهب) قَالَ في "الْفَتْحِ"^(٣): ((وَلَوْ اشْتَرَاهَا مُطْلَقًا - أَيْ: بِلَا شَرَطٍ قَطَعَ أَوْ تَرَكَ - فَاتَّمَرَتْ ثَمَرًا آخَرَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَسْلِيمُ الْمُبِيعِ لَتَعَذُّرِ التَّمْيِيزِ، فَأَشْبَهَ هَلَاكَهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَلَوْ أَثْمَرَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ يَشْتَرِي كَانَ فِيهِ لِلَاخْتِلَافِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِهِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَكَذَا فِي بَيْعِ الْبَاذِنْجَانِ وَالْبَطِيخِ إِذَا حَدَثَ بَعْدَ الْقَبْضِ خُرُوجُ بَعْضِهَا اشْتَرَكََا كَمَا ذَكَرْنَا)) اهـ. وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهَا لَوْ أَثْمَرَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي الْمَوْجُودِ وَقَتَ الْبَيْعِ، فإِذَا لَاقَ "المُصَنِّفُ" - تَبَعًا لـ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٤) - مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا بَاعَ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ كَمَا يُقْيِدُهُ مَا يَأْتِي^(٥) عَنِ "الْحَلْوَانِيِّ"، وَمَا ذَكَرَهُ في "الْفَتْحِ" مِنَ التَّفْصِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا بَاعَ الْمَوْجُودَ فَقَطُّ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ "الْفَتْحِ"^(٦) عَقِبَ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٧)

(١) "المبسوط": كتاب البيع ١٢/١٩٧.

(٢) "الختانية": كتاب البيع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل - فصل في بيع الزروع والثمار ٢٥٠/٢ (هامش الفتاوى الهنديه).

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٢/٥ بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - فصل: يدخل في بيع الدار إلخ ١٢/٤.

(٥) في المقالة الآتية.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٢/٥.

(٧) في هذه المقالة.

وأفتى "الحلواني" بالجواز.....

عنه: ((وكان "الحلواني" يفتي بجوازه في الكل إلخ)) لا يُناسبُ التفصيل الذي ذكره؛ لأنه لا وجه لجواز البيع في الكل إذا وقع البيع على الموجود فقط، فاغتنم هذا التحرير.

[٢٢٥٥] (قوله: وأفتى "الحلواني" بالجواز) وزعم أنه مروى عن أصحابنا، وكذا حكى عن الإمام الفضلي، وقال: ((استحسن فيه لتعامل الناس، وفي نزاع الناس عن عادتهم حرج))، قال في "الفتح"^(١): ((وقد رأيت رواية في نحو هذا عن "محمد" في بيع الورود على الأشجار، فإن الورود متلاحق، وجوز البيع في الكل، وهو قول "مالك") اهـ. قال "الزيلعي"^(٢): ((وقال شمس الأئمة "السرخسي"^(٣): والأصح أنه لا يجوز؛ لأن المصير إلى مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة، ولا ضرورة هنا؛ لأنه يمكنه أن يبيع الأصول على ما بينا، أو يشتري الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي إلى وقت وجوده، أو يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيع له الانتفاع بما يحدث منه، فيحصل مقصودهما بهذا الطريق^(٤)، [٢٥٣/٢] فلا ضرورة إلى تجويز العقد في المعلوم مضاداً للنص، وهو ما روي أنه عليه الصلاة والسلام ((نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخص في السلم))^(٥) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٢/٥.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - فصل: يدخل في بيع الدار إلخ ١٢/٤.

(٣) "المبسوط": كتاب البيوع ١٢/١٩٧ بتصرف.

(٤) من قوله: ((بهذا الطريق)) إلى قوله: ((لا يقتضيه العقد وهو)) الآتي في المقولة [٢٢٥٠٩] ساقط من نسخة "٣".

(٥) قال الزيلعي في "نصب الرأية" ٤٥/٤: غريب بهذا اللفظ، والذي يظهر أن هذا حديث مركب، وقال ابن حجر في "الدراية" ١٥٩/٢: نعم هما حديثان أحدهما: ((لا تبع ما ليس عندك))، والثاني: ((الرخصة في السلم)). ولم أره بهذا اللفظ إلا أن القرطبي في "شرح مسلم" ٥١٦/٤ ذكره أيضاً اهـ.

أما حديث: ((لا تبع ما ليس عندك))، فرواه حاكم بن حزام وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثاب بن أمية. روى شعبه وأبو عروبة وهشيم عن أبي بشر جعفر بن إياس وأيوب عن يوسف بن مائل عن حاكم بن حزام. قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: ياتيني الرجل يسألني من البيع ما ليس عندي؛ أتباع له من السوق ثم أبيع؟ قال: ((لا تبع ما ليس عندك)).

= أخرجه الطيالسي (١٣٥٩)، وأحمد ٤٠٢/٣، وابن أبي شيبة ٥٩/٥، وأبو داود (٣٥٠٣) في البيوع - باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، والترمذي (١٢٣٢) في البيوع - باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، والنسائي في "المجتبى" ٢٨٩/٧، و"الكبرى" (٦٢٠٩) في البيوع - يَبِعُ ما ليس عند البائع، وابن ماجه (٢١٨٧) في التجارات - باب النهي عن بيع ما ليس عندك، والطبراني (٣٠٩٧) و(٣٠٩٨) و(٣٠٩٩)، وأبو بكر الشافعي كما في "الغليانيات" (٢١٦) و(٢١٧)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٦٧/٥ و٣١٧، والخطيب في "توضيح أوهام الجمع والتفريق" ٣٤٨/١ (٣٤٩)، قال الخطيب: هكذا رواه عُندَرٌ ويحيى القطان وسعيد بن عامر عن شعبة عن أبي بشر فقال: عن يوسف بن مالهك كما رواه الجماعة، ورواه محمد بن يونس الكُنَيسِي [مُتَهَمٌ تَلَفَ] وسيف بن سليمان [يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعة] عن الطيالسي عن شعبة، فقالا: يوسف بن يهران وهذا خطأ واضح منهما، وقال الزُّبَيُّ في "التحفة" ٧٨/٣: والمحفوظ قولُ عُندَرٍ.

ورواه إسماعيل بن عُلَبةٌ وهيبٌ وعبد الوارث وإبراهيم بن أبي يحيى، كلهم عن أيوب عن يوسف عن حَكِيم رضي الله عنه قال: ((نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي))، قال أيوب: أو قال: ((سلعةٌ ليست عندي)). أخرجه أحمد ٤٠٢/٣، والنسائي في "الكبرى" كما في "تحفة الأشراف" (٣٤٣٦)، والشافعي في "الرسالة" (٣٣٦) و(٣٣٧)، و"المسنَد" ١٤٣/٢، والطبراني (٣١٠٤) و(٣١٠٥).

أما الحَدَّادان فاختلَفَت الروايةُ عنهما فرواهُ هكذا حجاجُ بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب عن يوسف عن حَكِيم رضي الله عنه به. أخرجه الطبراني (٣١٠٣)، أما عبد الواحد بن غياث فرواهُ عن حماد بن سلمة عن أيوب عن يوسف أن رسول الله ﷺ قال لحَكِيم رضي الله عنه ... مُرْسَلًا. أخرجه الطبراني (٣١٠٢)، وكذلك اختلفت الروايةُ عن حماد ابن زَيْد فرواهُ سليمان بن حَرْبٍ وقتيبة بن سعيد عن حماد بن زَيْد عن يوسف عن حَكِيم رضي الله عنه به، وهذا هو المحفوظ. أخرجه الترمذي (١٢٣٣)، والنسائي في "الكبرى" كما في "التحفة" (٣٤٣٦)، والطبراني (٣١٠٠)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٦٧/٥، قال الترمذي: وهذا حديثٌ حسنٌ.

أما خالدُ بنُ خِدَاش فرواهُ عن حماد بن زَيْد عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين عن أيوب عن يوسف عن حَكِيم رضي الله عنه به. وعند أبي نعيمٍ والنسائي زيادة: قال حماد: وحدَّثني أيوب عن يوسف عن حَكِيم عن النبي ﷺ مثله. أخرجه النسائي في "الكبرى" في الشروط كما في "التحفة" (٣٤٣٦)، والطبراني في "الكبير" (٣١٠١)، و"الأوسط" (٥٨٥) و(٥١٤٣)، و"الصغير" (٧٧٠)، وأبو نعيم في "الحلية" ٢٦٤/١، والخطيب في "التلخيص" ٥٢٥/٢، وتَمَامُ في "الفوائد" كما في "الروض البسام" (٦٧٨)، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن عتيق إلا حمادُ بنُ زيد، تفرَّد به خالدُ بنُ خِدَاش. وابنُ خِدَاش ضَعُفَ ابنُ المديني، وقال ابنُ معين: صدوقٌ قد كتبتُ عنه، ينفردُ عن حمادُ بأحاديث، وقال أبو حاتم وغيره: صدوقٌ، وثقَّه ابنُ حبان وابنُ سعدٍ ويعقوب.

ورَوَى عوفٌ وابنُ عوفٍ ويونس بن عُبيد وهشامُ بن حسانٍ ومنصور بن زاذان والربيع بن صبيح وداودُ بن أبي هندٍ وخالدُ بن دينار وأبو هلال عن محمد بن سيرين عن حَكِيم بن حزام رضي الله عنه به.

أخرج هذه الطرقُ الطبراني في "الكبير" (٣١٣٧ - ٣١٤٦)، وأخرج النسائي في "الكبرى" كما في "التحفة" (٣٤٣٤)، والعُقيلي في "الضعفاء" ٣٤٥/٣ من طريق عوفٍ وآخر عن محمد بن سيرين عن حَكِيم رضي الله عنه به. وقال العُقيلي: وهذا يروى بأسانيدٍ أصحَّ من هذا. قال الترمذي: ورَوَى هذا الحديثُ عوفٌ وهشامُ بنُ حسانٍ =

= عن ابن سيرين عن حكيم بن جزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وهذا مُرسَلٌ، إنما رواه ابن سيرين عن يوسف بن مَاهَك عن حكيم بن جزام رضي الله عنه.

ورواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين عن أيوب عن يوسف عن حكيم رضي الله عنه به. وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر. أخرجه الترمذي (١٢٣٥)، والبيهقي في "الكبرى" ٣/٣٣٩، قال الترمذي: وقد رَوَى وكيع هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن أيوب عن حكيم بن جزام رضي الله عنه، ولم يذكر فيه عن يوسف بن مَاهَك، ورواية عبد الصمد أصح. وأخرج عبد الرزاق في "المصنف" (١٤٢١٢) عن معمر عن أيوب عن يوسف بن مَاهَك عن رجل أن رسول الله ﷺ قال لحكيم بن جزام رضي الله عنه: ((ولا تبع ما ليس عندك)). قال عبد الرزاق: وكان ابن سيرين يحدث به عن أيوب، قال الترمذي: وقد رَوَى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن مَاهَك عن عبد الله بن عِصْمَةَ عن حكيم بن جزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ اهـ.

ورواه عامر الأحول عن يوسف عن ابن عِصْمَةَ عن حكيم رضي الله عنه به. أخرجه الطبراني (٣١٠٧)، والطحاوي ٤/٤٦٤ عن عمر بن عامر عنه.

وهكذا رواه عبيد الله بن موسى وحسين بن موسى وسعد بن حفص الطلحي عن شيبان عن يحيى عن يعلى به. أخرجه النسائي في "الكبرى" في البيوع كما في "التحفة" (٢٤٢٨)، وأحمد في "مسنده" كما في "أطراف المسند" لابن حجر ٢/٢٨٣-٢٨٤ وعنه المزني في "تهذيب الكمال" ٣١٠/١٥ في ترجمة عبد الله بن عِصْمَةَ، وابن الجارود في "المتقى" (٦٠٢)، والطبراني في "الكبير" (٣١٠٨)، والبيهقي في "الكبرى" ٥/٢١٣، قال البيهقي: هذا إسناده حسن مُتَمَلِّص.

ورواه معاذ بن فضالة عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن يعلى [هو ابن حكيم] حدثني يوسف عن عبد الله بن عِصْمَةَ عن حكيم رضي الله عنه به. أخرجه ابن الجارود (٦٠٢). ورواه يحيى بن سعيد وعبد الصمد بن عبد الوارث والنضر بن شميل وخالد بن الحارث الهجيمي عن هشام عن يحيى ثنا رجل من إخواننا حدثني يوسف بن مَاهَك به.

أخرجه أحمد ٣/٤٠٢، والنسائي في "الكبرى" في البيوع كما "التحفة" (٣٤٢٨)، وذكره ابن حزم في "المحلى" ٨/٥١٩، ورواه عبد الوهاب الثقفي والطيالسي عن هشام عن يحيى عن يوسف به. أخرجه الطيالسي (١٣١٨)، والبيهقي في "الكبرى" ٥/٣١٢، وابن عبد البر في "التمهيد" ١٣/٣٣٢.

وأخرجه عبد الرزاق (١٤٢١٤) أخبرنا عمر بن راشد أو غيره عن يحيى عن يوسف عن ابن عِصْمَةَ عن حكيم رضي الله عنه به. وكذلك رواه همام بن يحيى وأبان العطار عن يحيى بن أبي كثير، ولفظ أبان: ((إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى يقبضه))، ومعناه رواية همام. أخرجه الدارقطني ٩/٣ من طريق عبد الصمد ثنا أبان ثنا يحيى حدثني يعلى بن حكيم رضي الله عنه به.

وأخرجه الخطيب في "تاريخه" ١١/٤٢٥ من طريق ابن ناجية ثنا علي بن راشد المخرمي ثنا عبد الصمد ثنا حرب ثنا يحيى حدثني يوسف عن عبد الله بن عِصْمَةَ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ فَذَكَرَهُ.

وهذا التصريح بالتحديث من يحيى عن يوسف خطأ، ولعله من علي بن راشد، ثم عبد الصمد إنما رواه عن أبان لا عن حرب، هكذا رواه عنه أحمد بن سعيد بن صخر وعلي بن سعيد بن جرير عند الدارقطني، وكذلك رواه حبان بن هلال عن أبان عن يحيى عن يعلى عن يوسف به، بلفظ: ((با ابن أخي إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى =

(= تقيضه)). أخرجه الدارقطني ٩٠٨/٣، والطحاوي ٤١/٤، ورواه حبان أيضاً عن همام عن يحيى كما رواه عن أبيان. أخرجه ابن الجارود (٦٠٢)، والدارقطني ٩/٣، وابن حبان (٤٩٨٣). وقال ابن حزم في "المحلى" ٥١٩/٨: وروينا عن قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي أنا حبان بن هلال أنا همام بن يحيى ثنا يحيى بن أبي كثير أن يعلى بن حكيم حدثه أن يوسف بن مالهك حدثه أن حكيم بن جزام رضي الله عنه حدثه فذكره. ثم قال: فإن قيل: هذا الخبر مضطرب لرواية هشام السابقة في قوله عن رجل، وكل من رواه بزيادة: عبد الله بن عيصمة [وهو متروك]، قلنا: نعم إلا أن همام بن يحيى رواه كما أوردنا قبل عن يحيى بن أبي كثير فسمي ذلك الرجل الذي لم يسمه هشام، وذكر أنه يعلى بن حكيم وهو ثقة، وذكر فيه أن يوسف سمعه من حكيم، وهذا صحيح فإذا سمعه من حكيم فلا يضره أنه سمعه أيضاً من غير حكيم عن حكيم، فصار حديث خالد ابن الحارث لغواً كان أو لم يكن بمنزلة واحداه.

وهذا خطأ من ابن حزم، ولعل سقطاً حصل في نسخه فكل من رواه عن حبان عن همام ذكر عبد الله بن عيصمة، بل اتفق كل الرواة عن يحيى على ذكر عبد الله بن عيصمة إلا ما رواه الطحاوي ٤١/٤ من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن يعلى بن حكيم بن جزام أن أباه سأل النبي ﷺ فذكره، ولعل لفظ (ابن جزام) خطأ وأنه أراد عن جزام أن أباه. ومع ذلك فابن أبي كثير لم يرو عنه غير ابن عيصمة، وإلا فيعلى بن حكيم ليس ابن جزام، بل هو ثقفى سكن البصرة متأخر، كان صديقاً لأيوب، مستقيم الحديث، قال أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة.

وحاصل ما سبق يدل على أن يوسف بن مالهك لم يسمع من حكيم بن جزام، فقد قال أحمد بن حنبل: مرسل. قال العلائي في "جامع التحصيل" (٩١٩): أخرجه ابن حبان في "صحيحه"، والأصح ما قال أحمد: بينهما عبد الله بن عيصمة. وقال البخاري في "التاريخ" ١٥٨/٥: عبد الله بن عيصمة سمع من حكيم، سمع منه يوسف بن مالهك اهـ.

وعبد الله بن عيصمة كما ترى سكت عنه البخاري، وكذلك ابن أبي حاتم وروى عن يوسف بن مالهك وعطاء بن أبي رباح وصفوان بن موهب كما سيأتي، وقال ابن حجر: قال شيخنا: لا أعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه، بل ذكره ابن حبان في "الثقات" اهـ. فقول ابن حزم: متروك متروك لا يلتفت إليه، قاله لقول عبد الحق: ضعيف جداً.

ورواه روحٌ وحجاجٌ والضحاكُ أبو عاصم النبيل وسعيد بن سالم القُدَّاح وعثمان بن عمر، كلهم عن ابن جريم أخبرني عطاء أن صفوان بن موهب أخبره عن عبد الله بن محمد بن صفية عن حكيم بن جزام رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((ألم يأتيني أو ألم يعلني - أو كما شاء الله من ذلك - أنك تبغ الطعام؟)) قال: بلى يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: ((فلا تبغ طعاماً حتى تشتريه وتستوفيه))، وقال عطاء: وأخبرني أيضاً عبد الله بن عيصمة الجشمي أنه سمع حكيم بن جزام يحدث عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد ٤٠٣/٣، والنسائي في "المجتبى" ٢٨٦/٧، والكسرى (٦١٩٤) و(٦١٩٦)، والشافعي في "المسند" ١٤٣/١، والرسالة (٩١٢) و(٩١٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٨/٤، والطبراني في "الكبير" (٣٠٩٦)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٢/٥، و"معرفه السنن" (١١٢٨٨) و(١١٢٨٩).

ورواه خالد الطحان وعبد الوهاب عن خالد الحذاء عن عطاء بن أبي رباح عن حكيم بن جزام، قال: ((كنت اشتري الطعام وأبيع، فنهاني النبي ﷺ أن أبيع ما ليس عندي)). أخرجه الشافعي في "السنن المأثورة" (٢٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٣١٣٢)، ورواه أبو الأحوص وجري عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن جزام بن حكيم =

= ابن جِزَام عن أبيه نحوه، وفيه: ((لاتبعه حتى تقيضه)). أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٥/٥، والنسائي ٢٨٦/٧، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٨/٤، والطبراني (٣١١٠)، وابن جِزَام (٤٩٨٥)، والمحامي في "الألماني" (٣٠٥).
أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة، وعن بيع وسلف، وعن ربح ما لم يضمن، وعن بيع ما ليس عندك)). فرواه عنه هكذا الأوزاعي وحسين المعلم والضحاك بن عثمان وحجاج بن أرطاة ومحمد بن عجلان ومطر الوراق وداود بن قيس وعامر الأحول وداود بن أبي هنر وعبد الملك بن أبي سليمان وعطاء الخراساني وعبد الكريم بن أبي المخارق والجلد بن أيوب.

أخرجه أحمد ١٧٤/٢ و٢٠٥، والنسائي في "المجتبى" ٢٨٩/٧، والكبرى (٦٢٠٥) و(٦٢٢٥) في البيوع - بيع ما ليس عند الإنسان، والدارمي (٢٥٦٠)، والناظر في ٧٤/٣ و٧٥، والطحاوي ٤٦/٤ و٤٧، والطبراني في "الأوسط" (٤٨٣)، و"الشاميين" (٣٥٠)، وابن عدي في "الكامل" ١٧٧/٢ و٨١/٥، والحاكم ١٧/٢، والفاكهة في "أخبار مكة" (١٨٠)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١/٥. واختصره حسين وعبد الملك وعامر وداود بن قيس وابن أبي هنر.

أما أيوب فقال: حدثني عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه قال: ذكر عبد الله بن عمرو قال نحوه. هكذا رواه عنه إسماعيل بن علقمة وعبد الوارث بن سعيد ويزيد بن زريع والحمادان وجعفر بن برقان. وعند عطاء الخراساني (عن جده عن عبد الله بن عمرو)، وقال: ((فكان فيما كتب عن رسول الله ﷺ أنه لما بعث عتاب بن أسيد إلى أهل مكة قال: أخبرهم أنه لا يجوز بيعان في بيع...))، وسيأتي الخلاف على عطاء.

أخرجه أحمد ١٧٩/٢، وأبو داود (٣٥٠٤) في البيوع - باب الرجل يبيع ما ليس عنده، والترمذي (١٢٣٤) في البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك، وقال: حسن صحيح، والنسائي في "المجتبى" ٢٨٨/٧، والكبرى (٦٢٠٤) في البيوع - بيع ما ليس عند البائع، و(٦٢٢٦) بيع وسلف، وابن ماجه (٢١٨٨) في التجارات - باب النهي عن بيع ما ليس عندك، وابن الجارود (٦٠١)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٤٦/٤، والطبراني في "الأوسط" (١٥٢١)، وابن عدي في "الكامل" ٢٦٢/٢ و١١/٥، والحاكم ١٧/٢، والبيهقي في "الكبرى" ٢٦٧/٥ و٣١٣ و٣٣٩ و٣٤٠، وابن عبد البر في "المتهيد" ٣٣٣/١٣.

وقال الحمادان ويزيد بن زريع وعبد الوارث عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
ورواه جعفر بن برقان عن أيوب عن عمرو عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعث عتاب بن أسيد إلى مكة فقال: ((أبلغهم عني أربع خصال)) بنحو رواية عطاء الخراساني.
ونقل ابن عدي عن أبي عبد الرحمن الأذرمي [لعله تصحيف عن الدارمي] قال: يقال ليس يصح من حديث عمرو بن شعيب إلا هذا، أو هذا أصحها.

ورواه معمر عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ... فذكره، أخرجه عبد الرزاق (١٤٢١٥)، وعنه النسائي في "الكبرى" (٦٢٢٧).

ورواه عبد القدوس بن محمد ثنا عمرو بن عاصم الكلابي عن همام بن يحيى عن عاصم الأحول وابن جريج عن عمرو بن شعيب مرسلًا قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن سلف وبيع، وعن بيع ما لم يضمن، وبيع وزرع ما لم يضمن)). أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٥٧٧)، وقال: ثم يرويه عن عاصم إلا همام تفرد به عمرو.
=

قلت: لكن لا يخفى تحقُّق الضرورة في زماننا، ولا سيما في مثل دِمَشَق الشَّام كثيرة الأشجار والثمار، فإنه لغلبة الجهل على الناس لا يمكن إلزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة، وإن أمكن ذلك بالنسبة إلى بعض أفراد الناس لا يمكن بالنسبة إلى عامتهم، وفي نزعمهم

= و تقدم فيما رواه يزيد بن زريع الرُّملي ثنا عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو قلت: يا رسول الله إني أسمع منك أشياء أخاف أن أنساها؛ أتأذن لي أن أكتبها؟ قال: ((نعم))، قال: فكان فيما كتبت عن رسول الله ﷺ أنه لما بعث عتاب بن أسيد إلى أهل مكة قال: ((أخبرهم أنه لا يجوز بيعان في بيع، ولا نبيع ما لا يملك...)). أخرجه الحاكم ١٧/٢، ورواه الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال... فذكره. أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٧٣٥) و(٥٨٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٢١)، وقال النسائي [كما في "التحفة" (٨٨٨٥)] في ترجمة عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمرو: هذا الحديث منكر وهو عندي خطأ، والله أعلم. وذلك أن الوليد بن مسلم قال: عن عطاء ولم يقل الخراساني، فلعنه من تدليس. وأما عبد الرزاق (١٤٢٢٢) فرواه عن ابن جريج عن عطاء الخراساني فلا نكارة في روايته لأنه صرح بأنه الخراساني. وعطاء الخراساني لم يسمع من عبد الله بن عمرو، ولا أعلم أحداً ذكر له سماعاً منه.

ورواه هشام بن سليمان المخزومي عن ابن جريج عن عبد الله بن عمرو لم يذكر فيه عطاء، أخرجه البيهقي في "الكبرى" ٣٢٤/١٠ وقال: كلنا وجدته، ولا أراه محفوظاً مع أن هشاماً قال فيه العُقيلي: حديثه عن غير ابن جريج وهم. ورواه يحيى بن بكير عن يحيى بن صالح عن إسماعيل بن أمية عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس نحوه. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩٠٧)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٣/٥، قال الطبراني: لم يروه عن إسماعيل إلا يحيى بن صالح، ولا عن عطاء إلا إسماعيل، تفرد به يحيى بن بكير. وقال البيهقي: تفرد به يحيى بن صالح الأيلي، وهو منكر بهذا الإسناد، ورواه محمد بن إسحاق عن عطاء بن صفوان بن يعلى عن أبيه قال: استعمل النبي ﷺ عتاب بن أسيد نحوه. أخرجه البيهقي في "الكبرى" ٣١٣/٥. ولعل هذا خطأ دخل عليه حديث حكيم السابق، وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٩) عن محمد بن فضيل عن ليث عن عطاء عن عتاب بن أسيد قال: ((لما بعث رسول الله ﷺ إلى مكة نهاه عن شيف ما لم يضمن)). وليث لم يسمع عطاء، ولعله الخراساني.

أما موسى بن عبيدة الرِّبَدي [متروك] فرواه عن أخيه عبد الله بن عبيدة عن عتاب بن أسيد نحوه. أخرجه الطبراني في "الكبرى" ١٧/ (٤٢٥).

وأخرجه محمد في "الآثار" (٧٣٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٧٩٢) عن ابن المبارك، كلاهما عن أبي حنيفة حدثنا يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن أسيد فذكره. ورواه أبو يوسف في "الآثار" (٨٢٨) عن أبي حنيفة عن أبي يحيى عن حدثه عن عتاب بن أسيد فذكره.

لَوْ الْخَارِجُ أَكْثَرَ، "زِيلَعِي"^(١).....

عَنْ عَادَتِهِمْ حَرَجَ كَمَا عَلِمَتْ، وَيَلْزَمُ تَحْرِيمُ أَكْلِ الثَّمَارِ فِي هَذِهِ الْبُلْدَانِ، إِذْ لَا تُبَاعُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا رَخَّصَ فِي السَّلَمِ لِلضَّرُورَةِ^(٢) مَعَ أَنَّهُ يَبْعُ الْمَعْدُومَ، فَحَيْثُ تَحَقَّقَتِ الضَّرُورَةُ هُنَا أَيْضاً أَمَكْنَ إِحْقَاقُهُ بِالسَّلَمِ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ، فَلَمْ يَكُنْ مُضَادِّمًا لِلنَّصِّ، فَلِذَا جَعَلُوهُ مِنَ الْإِسْتِحْسَانِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ عَدَمُ الْحَوَازِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ "الْفَتْحِ" الْمِيلُ إِلَى الْحَوَازِ، وَلِذَا أَوْرَدَ لَهُ الرِّوَايَةَ عَنْ "مُحَمَّدٍ"، بَلْ تَقَدَّمَ^(٣). أَنَّ "الْحَلَوَانِيَّ" رَوَاهُ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَمَا ضَاقَ الْأَمْرُ إِلَّا اتَّسَعَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مُسَوِّغٌ لِلْعُدُولِ عَنْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ رِسَالَتِنَا الْمُسَمَّاةِ "نَشْرُ الْعُرْفِ فِي بِنَاءِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْعُرْفِ"^(٤)، فَرَاغِهَا.

[٢٢٥٠٦] (قوله: لَوْ الْخَارِجُ أَكْثَرَ) ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "الْفَتْحِ"^(٦): ((أَنَّ مَا نَقَلَهُ "شَمْسُ الْأَثَمَةِ" عَنِ الْإِمَامِ "الْفَضْلِيِّ" لَمْ يُقَيِّدْهُ عَنْهُ بِكَوْنِ الْمَوْجُودِ وَقْتَ الْعَقْدِ أَكْثَرَ، بَلْ قَالَ عَنْهُ:

(١) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - فصل: يدخل في بيع الدار إلخ ١٢/٤، وأورد الزيلعي هذا النقل بصيغة: ((قيل)).
(٢) روى الثوري وابن عُيَيْنَةَ وابن عُثَيْمَةَ وعبد الوارث ومعر وغيرهم عن ابن أبي نَجِيجٍ عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ فَتَنَاهُمْ، وَقَالَ: ((مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ)).
أخرجه البخاري (٢٢٣٩) و(٢٢٤٠) و(٢٢٤١) و(٢٢٥٣) في السَّلَمِ - باب السَّلَمِ في كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، وَإِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، ومسلم (١٦٠٤) في البيوع - باب السَّلَمِ، وأبو داود (٣٤٦٣) في البيوع - باب في السَّلَفِ، والترمذي (١٣١١) في البيوع - باب السَّلَفِ في الطَّعَامِ وَالثَّمَرِ، والنسائي في "المجتبى" ٢٩٠/٧ في البيوع - باب السَّلَفِ في الثَّمَرِ، وابن ماجه (٢٢٨٠) في التجارات - باب السَّلَفِ في كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وأحمد ٢١٧/١ و٢٢٢ و٣٥٨، والحميدي (٥١٠)، والشافعي ١٦١/٢، وعبد بن حُمَيْد (٦٦٦)، والدارمي (٢٥٨٣)، وعبد الرزاق (١٤٠٥٩) و(١٤٠٦٠)، والطبراني (١١٢٦٣) و(١١٢٦٤) و(١١٢٦٥)، والدارقطني ٣/٤، وأبو يعلى (٢٤٠٧)، وابن حبان (٤٩٢٥)، والبيهقي في "الكبرى" ١٨/٦ و٢٤٠.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) انظر الرسالة المذكورة ضمن "مجموع رسائل ابن عابدين": ١١٤/٢ وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٥/٥.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٢/٥.

(وَيَقْطَعُهَا الْمُشْتَرِي فِي الْحَالِ جَبْرًا عَلَيْهِ وَإِنْ شَرَطَ تَرْكَهَا عَلَى الْأَشْجَارِ فَسَدَ) الْبَيْعُ كَشَرَطِ الْقَطْعِ عَلَى الْبَائِعِ، "حاوي"^(١). (وقيل) - قائله "محمد" - : (لا) يَفْسُدُ (إِذَا تَنَاهَتْ) الثَّمَرَةُ؛ لِلتَّعَارُفِ، فَكَانَ شَرْطًا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ (وَبِهِ يُفْتَى)،.....

أَجْعَلَ الْمَوْجُودَ أَصْلًا وَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ تَبَعًا).

[٢٢٥٠٧] (قوله: وَيَقْطَعُهَا الْمُشْتَرِي) أي: إِذَا طَلَبَ الْبَائِعُ تَفْرِيعَ مِلْكِهِ، وَهَذَا رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ.

[٢٢٥٠٨] (قوله: جَبْرًا عَلَيْهِ) مُفَادُهُ: أَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي فِي إِبْطَالِ الْبَيْعِ إِذَا امْتَنَعَ الْبَائِعُ عَنْ إِبْقَاءِ الثَّمَرِ عَلَى الْأَشْجَارِ، وَفِيهِ بَحْثٌ لَصَاحِبِ "الْبَحْرِ" وَ"النَّهْرِ" سَيَذْكُرُهُ "الشَّارْحُ" آخِرَ الْبَابِ^(٢).

[٢٢٥٠٩] (قوله: فَسَدَ) أي: مُطْلَقًا كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ التَّفْصِيلُ فِي الْقَوْلِ الْمُقَابِلِ لَهُ، فَافْهَمْ. وَعَلَّلَ فِي "الْبَحْرِ" الْفَسَادَ: ((بَأَنَّهُ شَرَطَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَهُوَ شُغْلُ مِلْكٍ غَيْرٍ)).

[٢٢٥١٠] (قوله: كَشَرَطِ الْقَطْعِ عَلَى الْبَائِعِ) فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنِ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٤): ((بَاعَ عِنَبًا جُزْأً - وَكَذَا الثُّومُ فِي الْأَرْضِ وَالْجُزْزُ وَالْبَصْلُ - فَعَلَى الْمُشْتَرِي قَطْعُهُ إِذَا خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْكَيْلُ أَوْ الْوَزْنُ وَلَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبِعْ مِكَايِلَةً وَلَا مُوَازَنَةً)).

[٢٢٥١١] (قوله: وَبِهِ يُفْتَى) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((وَيَحْجُزُ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" اسْتِحْسَانًا، وَهُوَ

(١) "الحاوي القدسي": كتاب البيوع ق ١١٠/أ.

(٢) ص ٢٤٧ - "در".

(٣) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٧/٥.

(٤) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٤/٥ بتصرف.

(٥) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الرابع فيما يُجَبَّرُ الْبَائِعُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ إلخ ق ١٧٢/أ.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٨٩/٥.

"بحر" عَنْ "الأسرار"، لَكِنْ فِي "الْقَهْستَانِي" عَنْ "المُضْمَرَاتِ": ((أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِمَا الْفَتْوَى))،.....

قَوْلُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَاخْتَارَهُ "الطَّحَاوِيُّ"^(١) لِعُمُومِ الْبَلَوِيِّ).

[٢٢٥١٢] (قَوْلُهُ: "بَحْرٌ" عَنْ "الْأَسْرَارِ") عِبَارَةٌ "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَفِي "الْأَسْرَارِ": الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ"، وَبِهِ أَخَذَ "الطَّحَاوِيُّ"، وَفِي "الْمُنْتَقَى" ضَمَّ إِلَيْهِ "أَبَا يَوْسُفَ"، وَفِي "التُّحْفَةِ"^(٣): وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا)).

[٢٢٥١٣] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْقَهْستَانِي" عَنْ "المُضْمَرَاتِ") حَقُّهُ أَنَّ يَقُولَ: ((عَنِ "النَّهَائِيَّةِ")؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ "الْقَهْستَانِي"^(٤) مَعَ الْمَتْنِ: ((وَشَرَطُ تَرْكِهَا عَلَى الشَّجَرِ وَالرِّضَا بِهِ يُفْسِدُ الْبَيْعَ عِنْدَهُمَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "النَّهَائِيَّةِ"، وَلَا يُفْسِدُ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" إِنْ بَدَأَ صَلَاحٌ بَعْضٍ وَقُرْبُ صَلَاحِ الْبَاقِي، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "المُضْمَرَاتِ")) اهـ. وَمَا نَقَلَهُ "الْقَهْستَانِي" عَنْ "المُضْمَرَاتِ" مُخَالِفٌ لِمَا فِي "الْهَدَايَةِ"^(٥) وَ"الْفَتْحِ"^(٦) وَ"الْبَحْرِ"^(٧) وَغَيْرِهَا مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي الَّذِي تَنَاهَى صَلَاحُهُ،

(قَوْلُهُ: وَمَا نَقَلَهُ "الْقَهْستَانِي" عَنْ "المُضْمَرَاتِ" مُخَالِفٌ لِمَا فِي "الْهَدَايَةِ" (إِلَخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَا فِي "المُضْمَرَاتِ" أَثْبَتَ الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ بَدْءِ الصَّلَاحِ، وَمَا فِي غَيْرِهِ أَثْبَتَهُ فِي التَّنَاضُحِ، وَمَقْهُومُهُ: أَنَّ مَسْأَلَةَ بَدْءِ الصَّلَاحِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّرِيحَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَقْهُومِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ إِثْبَاتِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ عَمَلًا بِالنَّقْلِ، تَأَمَّلْ).

(١) مختصر الطحاوي: كتاب البيوع - باب أصول الشجر والنخل والثمار ص ٧٨.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٧/٥.

(٣) "تحفة الفقهاء": كتاب البيوع - بيع الثمار على الأشجار والزرع الموجودة ٥٦/٢.

(٤) "جامع الرموز": كتاب البيوع ٦/٢.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٢٥/٣.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٨٨/٥ - ٤٨٩.

(٧) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٧/٥.

فَتَبَّهَ. فَيَدَّ بِاشْتِرَاطِ التَّرْكِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَرَاهَا مُطْلَقًا وَتَرَكَهَا بِإِذْنِ الْبَائِعِ طَابَ لَهُ الزِّيَادَةُ، وَإِنْ بَغِيرَ إِذْنِهِ تَصَدَّقَ بِمَا زَادَ فِي ذَاتِهَا، وَإِنْ بَعْدَمَا تَنَاهَتْ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ،.....

فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَنَاهِي الصَّلَاحِ لَا فِي بُدُوهِ، وَأَيْضًا الْمُتَبَادُرُ مِنْهُ صِلَاحُ الْكُلِّ، تَأَمَّلْ.
[٢٢٥١٤] (قوله: فَتَبَّهَ) أَشَارَ بِهِ إِلَى اخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ وَتَخْيِيرِ الْمُفْتِي فِي الْإِفْتَاءِ بَإَيِّهِمَا شَاءَ، لَكِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" هُوَ الْإِسْتِحْسَانُ يَتَرَجَّحُ عَلَى قَوْلِهِمَا، تَأَمَّلْ.
[٢٢٥١٥] (قوله: فَيَدَّ بِاشْتِرَاطِ التَّرْكِ) أَي: فَيَدَّ "الْمُصَنِّفُ" الْفَسَادَ بِهِ.

[٢٢٥١٦] (قوله: مُطْلَقًا) أَي: بِلا شَرْطِ تَرْكِ أَوْ قَطْعٍ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ التَّرْكِ مُتَعَارَفًا، مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَعْرُوفُ غَرْفًا كَالْمَشْرُوطِ نَصًّا، وَمُقْتَضَاهُ فَسَادُ الْبَيْعِ وَعَدَمُ جُلِّ الزِّيَادَةِ، تَأَمَّلْ.
[٢٢٥١٧] (قوله: طَابَ لَهُ الزِّيَادَةُ) هِيَ مَا زَادَ فِي ذَاتِ الْمُبِيعِ، فَلَا يُنَاقِي مَا قَدَّمْنَاهُ^(١): مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَثْمَرَتْ ثَمَرًا آخَرَ فَإِنْ قَبِلَ الْقَبْضُ فَسَدَ^(٢) الْبَيْعُ، أَوْ بَعْدَهُ يَشْتَرِكُ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْمُبِيعِ مِمَّا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الْبَيْعُ، وَهَذَا فِي زِيَادَةِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ كَمَا أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ لَا الْمُنْفَصِلَةُ.

[٢٢٥١٨] (قوله: تَصَدَّقَ بِمَا زَادَ فِي ذَاتِهَا) لِحُصُولِهِ بِمَجْهَةِ مَحْظُورَةٍ، "بِحَرْ" ^(٤). وَتُعْرَفُ الزِّيَادَةُ بِالتَّقْوِيمِ يَوْمَ الْبَيْعِ وَالتَّقْوِيمِ يَوْمَ الْإِدْرَاكِ، فَالزِّيَادَةُ تَقَاوُتُ مَا بَيْنَهُمَا، "ط" ^(٥) عَنْ "الْعَيْنِي" ^(٦).
[٢٢٥١٩] (قوله: لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ) نَعَمْ [٢٦٣/٣] عَلَيْهِ إِثْمُ غَضَبِ الْمُنْفَعَةِ، "فَتْح" ^(٧).

(١) المقرة [٢٢٥٠٤] قوله: ((لا يصح في ظاهر المذهب)).

(٢) في "٦": ((فسخ)).

(٣) "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٥ أ.

(٤) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٧/٥.

(٥) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٤/٣.

(٦) "رمز الحقائق": كتاب البيوع ٧/٢.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩١/٥.

وإن استأجر الشجر إلى وقت الإدراك بطلت الإجارة وطابت الزيادة؛ لبقاء الإذن. ولو استأجر الأرض لترك الزرع فسدت لجهالة المدة، ولم تطب^(١) الزيادة، "ملتقى الأبحر"^(٢)؛ لفساد الإذن بفساد الإجارة، بخلاف الباطل كما حررناه في "شرح".....

[٢٢٥٢٠] (قوله: بطلت الإجارة) وإن عيّن المدة، "ذر متقى"^(٣). فإن أصل الإجارة مقتضى القياس فيها البطلان، إلا أن الشرع أجازها للحاجة فيما فيه تعامل، ولا تعامل في إجارة الأشجار المجرّدة فلا يجوز، وكذا لو استأجر أشجاراً ليحفف عليها ثيابه لم يحز، ذكره "الكرخي"، "فتح"^(٤).

٣٩/٤

[٢٢٥٢١] (قوله: لترك الزرع) الأولى تعبير "الهداية"^(٥) وغيرها بقوله: ((إلى أن يدرك الزرع))، أي: إلى وقت إدراكه بلا ذكر مدة. [٢٢٥٢٢] (قوله: ولم تطب الزيادة) أي: الزيادة على الثمرة وعلى ما غرم من أجرة المثل، "ط"^(٦) عن "العيني"^(٧).

مطلب: فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن

[٢٢٥٢٣] (قوله: كما حررناه في "شرح" ونصه^(٨)): ((لفساد الإذن بفساد الإجارة، وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل، فإنه معلوم شرعاً أصلاً ووصفاً، فلا يتضمن شيئاً،

(١) في "ب": ((تطلب))، وهو خطأ.

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر إلخ ٩/٢.

(٣) "الدر المتقى": كتاب البيوع - فصل ما يدخل في البيع تبعاً إلخ ١٨/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٠/٥.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٢٦/٣.

(٦) "ط": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٤/٣. وفيه: ((الثن)) بدل ((الثر))، وهو تحريف.

(٧) "رمز الحقائق": كتاب البيوع ٧/٢. وفيه: ((الثن)) بدل ((الثر))، وهو تحريف.

(٨) "الدر المتقى": كتاب البيوع - فصل ما يدخل في البيع تبعاً إلخ ١٨/٢ (هامش "جمع الأنهر").

فَكَانَتْ مُبَاشِرَتُهُ عِبَارَةً عَنِ الْإِذْنِ)) اهـ "ح" (١).

وحاصل الفرقِ كما في "الفتح" (٢) وغيره: ((أَنَّ الْفَاسِدَ لَهُ وُجُودٌ؛ لِأَنَّهُ فَايَتْهُ الْوَصْفُ دُونَ الْأَصْلِ، فَكَانَ الْإِذْنُ ثَابِتًا فِي ضَمْنِهِ فَيَفْسُدُ، بِخِلَافِ الْبَاطِلِ، فَإِنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا، فَلَمْ يُوجَدْ إِلَّا الْإِذْنُ))، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا (٣) الْفَرْقَ يُنَافِي مَا مَرَّ (٤)، أَوَّلَ الْبَيْعِ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ بَعْدَ عَقْدٍ فَاسِدٍ أَوْ بَاطِلٍ لَا يَتَعَقَّدُ قَبْلَ مُتَارَكَةِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَيُنَافِي فُرُوعًا أُخَرُ مَذْكُورَةٌ فِي آخِرِ الْفَنْ الثَّالِثِ مِنَ "الْأَشْيَاءِ" (٥)

(قوله: وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ يُنَافِي مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَيْعِ الْإِخ) وَحُجَّةُ الْمُنَافَاةِ: أَنَّ الْبَاطِلَ اعْتَبِرَ وَجُودُهُ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَلَاشٍ، حَيْثُ قِيلَ بَعْدَ انْعِقَادِهِ بِالتَّعَاطِي بَعْدَهُ، مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى كَوْنِهِ لَا وُجُودَ لَهُ أَنْ يَتَعَقَّدَ بِهِ، لَكِنْ أَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ عَدَمَ الْانْعِقَادِ لَوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعَاطِي بِنَاءً عَلَى قَصْدِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِهِ الْعَقْدُ، بَلِ الْقَصْدُ تَسْلِيمُ الْمُبِيعِ وَالثَّمَنِ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ الْبَاطِلِ، تَأْمَلْ.

(قوله: وَيُنَافِي فُرُوعًا أُخَرُ مَذْكُورَةٌ فِي آخِرِ الْفَنْ الثَّالِثِ مِنَ "الْأَشْيَاءِ" الْإِخ) لَمْ يُوجَدْ فِي الْفُرُوعِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُنَافَاةِ لَمَّا هُنَا، وَنُصِّ عِبَارَةً "الْأَشْيَاءِ" بِاخْتِصَارٍ: ((لَوْ أَبْرَأَهُ أَوْ أَقْرَأَهُ ضِمْنَ عَقْدٍ فَاسِدٍ فَسَدَ الْإِبْرَاءُ. التَّعَاطِي ضِمْنَ عَقْدٍ فَاسِدٍ أَوْ بَاطِلٍ لَا يَتَعَقَّدُ بِهِ الْبَيْعُ. لَوْ بَاعَهُ دَمَهُ فَقَتَلَهُ وَجَبَ الْقِصَاصُ. وَلَوْ قَالَ: اقْتُلْنِي، فَقَتَلَهُ لَا قِصَاصَ. لَوْ آجَرَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ نَظِيرًا وَإِذْنٌ لَهُ بِالْعِمَارَةِ فَأَنْفَقَ كَانَ مُتَطَوِّعًا. لَوْ جَدَّدَ النِّكَاحَ لَمْ يَكُوحِيهِ بِمَهْرٍ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِخ)).

(١) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/ب.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع بما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٠/٥.

(٣) في هامش "م": ((قوله: وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْإِخ))، قَالَ شَيْخُنَا: لَا مُنَافَاةَ أَصْلًا، فَإِنَّ فُسَادَ الْبَيْعِ بِالتَّعَاطِي بَعْدَ الْبَاطِلِ لَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَهُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا حَكَمْنَا بِطُلَاثِهِ قَبْلَ الْمُتَارَكَةِ لِإِفْهَامِ حَالِهِمَا أَنَّ هَذَا التَّسْلِيمَ بِحُكْمِ الْعَقْدِ السَّابِقِ زَعَمًا مِنْهُمَا اعْتِبَارَهُ وَثُبُوتَ حُكْمٍ لَهُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِنَا لَهُ. وَقَوْلُهُ: ((وَيُنَافِي فُرُوعًا أُخَرُ الْإِخ))، لِنْتَظِرَ تِلْكَ الْفُرُوعَ، فَلَعَلَّهَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَيَتِمُّ مَا قَالَهُ "الشَّارْحُ" مِنَ التَّعْلِيلِ اهـ.

(٤) ص ٥٠ - ٥١ - "در".

(٥) انظر "الأشياء والظواهر": ص ٤٦٣ - وما بعدها.

والحيلة: أن يأخذ الشجرة مُعاملةً على أن له جزءاً من ألف جزء.....

عند قوله: ((فائدة: إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه))، فراجعها متأملاً.

[٢٢٥٢٤] (قوله: والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن

بارزاً وقت العقد.

[٢٢٥٢٥] (قوله: أن يأخذ) أي: المشتري.

[٢٢٥٢٦] (قوله: مُعاملةً) أي: مُساقاةً لمدّة معلومة كما في "القنية"^(١).

[٢٢٥٢٧] (قوله: على أن له إلخ) أي: للبائع، قال في "شرح" على "المتقى"^(٢):

((وينبغي أن يقول المشتري للبائع بعدما دفع الثمن: أخذت منك هذا الشجر مُعاملةً على أن

لك جزءاً من ألف جزء ولي ألف جزء إلا جزءاً، أي: من الثمر، ذكره "الشمسي"^(٣)، وفيه:

أن المشتري قد أخذ الثمر شيئاً فكيف يأخذه^(٤) مُعاملة؟! إلا أن يقال: إنه دفع له الثمن على

وجه التبرع، ويكون الاعتبار على عقد المُعاملة)) اهـ.

قلت: الشراء إنما وقع على البارز وقت العقد، والمُعاملة لأجل طيب ما لم يبرز بعد

وطيب ما زاد^(٥) في ذات البارز، نعم هذه الحيلة إنما تنأى إذا لم يكن الشجر وقفاً أو لتييم؛

(قوله: وطيب ما زاد في ذات البارز) لا دخل للمُعاملة في طيب ما زاد في ذات البارز، ولا تصحُّ

المُعاملة فيه للملكية بالشراء، والطيب موكول للإذن بالإبقاء، تأمل. ولا يتوقف على المُعاملة وإن كانت تصحُّ

في الثمر قبل الإدراك إذا كان باقياً على ملك ربّه، ولا تنأى هنا بين البائع والمشتري في الثمر المبيع.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يتعلق ببيع الأشجار والثمار إلخ ق ١٠١/ب.

(٢) "الدر المنقى": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً إلخ ١٨/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٨٧٢هـ)، وتقدمت ترجمته ١٤٦/١.

(٤) في "الأصل" و"٣" و"ك" و"ب": ((يأخذ)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: وطيب ما زاد إلخ))، حاصله: أنه اشترى الثمر الذي تنأى برؤيه ولم يتم صلاحه، فالحيلة

في إبقائها أخذ الأشجار مُساقاةً، وفيه: أن عقد المُساقاة حثيث يكون وارداً على ما هو مملوك له، فيحتاج حثيث

ليما أجاب به في "شرح المتقى" في هذا: دون ما لم يتناه برؤيه اهـ.

وَأَنْ يَشْتَرِيَ أَصُولَ الرُّطْبَةِ كَالْبَاذِنْجَانِ وَأَشْجَارِ الْبُطِيخِ وَالْخِيَارِ لِيَكُونَ^(١) الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي،
وَفِي الزَّرْعِ وَالْحَشِيشِ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ بَعْضُ الثَّمَنِ،

لَعَدَمِ الْحِظِّ وَالْمَصْلَحَةِ فِي أَخْذِهِ جُزْءًا مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ وَالباقِي لِلْمُشْتَرِي كَمَا ذَكَرَ "الشَّارِحُ"
نَظِيرُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ^(٢).

[٢٢٥٢٨] (قوله: وَأَنْ يَشْتَرِيَ الْخ) هَذِهِ حِيلَةٌ ثَانِيَّةٌ، وَيَبَانُهَا: أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا
يُوجَدُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَقَدْ وُجِدَ بَعْضُهُ أَوْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ شَيْءٌ كَالْبَاذِنْجَانِ وَالْبُطِيخِ وَالْخِيَارِ، أَوْ يُوْجَدُ
كُلُّهُ لَكِنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ كَالزَّرْعِ وَالْحَشِيشِ، أَوْ يَكُونَ وَجِدَ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ كَثَمَرِ الْأَشْجَارِ
الْمُخْتَلِفَةِ الْأَنْوَاعِ، فَفِي الْأَوَّلِ يَشْتَرِي الْأَصُولَ بَعْضُ الثَّمَنِ، وَيَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ مُدَّةً مَعْلُومَةً
بِبَاقِي الثَّمَنِ؛ لَثَلَا يَأْمُرُهُ الْبَائِعُ بِالْقَلْعِ قَبْلَ خُرُوجِ الْبَاقِي أَوْ قَبْلَ الْإِدْرَاكِ، وَفِي الثَّانِي يَشْتَرِي
الْمَوْجُودَ مِنَ الْحَشِيشِ وَالزَّرْعِ وَيَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ كَمَا قُلْنَا، وَفِي الثَّلَاثِ يَشْتَرِي الْمَوْجُودَ مِنَ الثَّمَرِ
بِكُلِّ الثَّمَنِ وَيُحِلُّ لَهُ الْبَائِعُ مَا سَيُوجَدُ؛ لِأَنَّ اسْتِجَارَةَ الْأَرْضِ لَا يَتَأْتِي هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَشْجَارَ بَاقِيَةً
عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ، وَقِيَامُهَا فِي الْأَرْضِ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ اسْتِجَارَةِ الْأَرْضِ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا أَوَّلًا
مُعَامَلَةً كَمَا مَرَّ^(٣)؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ فِي تَصَرُّفِهِ، أَوْ تَكُونُ الْأَشْجَارُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ لَا تَمْنَعُ
صِحَّةَ إِجَارَةِ الْأَرْضِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِهَا، وَمَسْأَلَةُ الْإِحْلَالِ تَتَأْتِي^(٤) فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَيْضًا.
[٢٢٥٢٩] (قوله: بَعْضُ الثَّمَنِ) تَنَازَعٌ فِيهِ ((يَشْتَرِي)) الْأَوَّلُ ((وَيَشْتَرِي)) الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ،

(قوله: لِأَنَّ اسْتِجَارَةَ الْأَرْضِ لَا يَتَأْتِي هُنَا الْخ) لَا دَخَلَ لَعَدَمُ تَأْتِي إِجَارَةِ الْأَرْضِ هُنَا، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ
بِصِحَّتِهَا لَا يَجِلُّ لِلْمُشْتَرِي مَا سَيُوجَدُ مِنَ الثَّمَرِ، فَالْعَمْدَةُ فِي جِلِّهِ هُوَ الْإِحْلَالُ.
(قوله: وَالثَّانِي أَيْضًا) فِيهِ: أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ عَلَى تَصَوُّرِهِ بِأَنَّهُ مَا وُجِدَ كُلُّهُ لَكِنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ.

(١) فِي "ب": ((لَكُونَ)).

(٢) انظر الدر "عند المقولة [٢٩٣٦٠] قوله: ((وَأَفَادَ)).

(٣) ص ٢١٨ - "در".

(٤) فِي "ك": ((تَأْتِي)).

وَيَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ مُدَّةً مَعْلُومَةً يَعْلَمُ فِيهَا الْإِدْرَاكُ بِبَاقِي الثَّمَنِ، وَفِي الْأَشْجَارِ الْمَوْجُودَةِ وَيُجِلُّ لَهُ الْبَائِعُ مَا يُوجَدُ، فَإِنْ خَافَ أَنْ يَرْجِعَ يَقُولُ: عَلَى أَنِّي مَتَى رَجَعْتُ فِي الْإِذْنِ تَكُونُ مَاذُونًا.....

وقوله: ((وَيَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ)) راجع للمسألتين أيضاً كما عُلِمَ ممَّا قرَّره.

[٢٢٥٣٠] (قوله: وفي الأشجار الموجود) أي: وفي ثمار الأشجار يشتري الموجود منها.

[٢٢٥٣١] (قوله: فإن خاف إلخ) قال في "جامع الفصولين" (١): ((أقول: كتبت في "لطائف الإشارات" (٢) أنهم قالوا: لو قال: وكنتك بكذا على أنني كلُّما عزلتُك فأنت وكيلي صحَّ، وقيل: لا، فإذا صحَّ يطلُّ العزل (٣) عن المعلقة قبل وجود الشرط عند "أبي يوسف"، وجوزة "محمد"، فيقول في عزله: رَجَعْتُ [ب/٢٦٣/٣] عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُعْلَقَةِ وَعَزَلْتُكَ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُنَجَّزَةِ)) اهـ "رَمَلِي".

وحاصله: أنه على قول "محمد" يمكن الرجوع هنا عن الإحلال بأن يقول: رَجَعْتُ عَنِ الْإِحْلَالِ الْمُعْلَقِ وَعَنِ الْمُنَجَّزِ (٤)، فيتعين حينئذٍ الاحتياض بالمعاملة على الأشجار كما مر (٥).

(قوله: وقيل: لا إلخ) لأنَّ تحويلَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إلى تغيير حكم الشرع يجعل الوكالة من العقود اللازمة. (قوله: فيتعين حينئذٍ الاحتياض بالمعاملة على الأشجار) وفي "السندي" بعد ذكره عن "الرحمتي" نحو ما ذكره "المحتسبي" ما نصه: ((الحالفة عند ذلك أن يقول: على أنني كلُّما رجعت في الإذن تكون - أيها المشتري -

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر وبيع الأرض إلخ ٧٥/٢.

(٢) "لطائف الإشارات" لصاحب "جامع الفصولين" محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز، بدر الدين الشهير بابن قاضي

سيمائونه (ت ٨٢٣ هـ) ("كشف الظنون" ١٥٥١/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٣٣٣، "الأعلام" ١٦٥/٧).

(٣) في هامش "م": ((قوله: يطلُّ العزل إلخ)) أي: لأنَّ المعلقة لا تتحقَّق إلا بوجود الشرط وهو العزل عن المنجزة، فقبل وجود شرط المعلقة لا يصحُّ العزل عنها، فقوله: ((قبل وجود الشرط)) أي: شرط المعلقة اهـ.

(٤) في "ك": ((المنجزة)).

(٥) ص ٢١٨ - "در".

في التَّركِ، "شُمْنِي" مُلْخَصًا.

(ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صحَّ استثناءه منه) إِلَّا الوَصِيَّةَ بِالْخِدْمَةِ،

[٢٢٥٣٢] (قوله: في التَّركِ) الْمُنَاسِبُ: فِي الْأَكْلِ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ أَحَلَّ لَهُ مَا يُوجَدُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَالتَّركُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْمَوْجُودَ، إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا يُوجَدُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ الْمَوْجُودِ.

(تَحْمَّة)

اشْتَرَى الثَّمَارَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْجَارِ، فَرَأَى مِنْ كُلِّ شَجَرَةٍ بَعْضَهَا يَثْبُتُ لَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ، "بِحَرْ" ^(١). ثُمَّ ذَكَرَ ^(٢) حُكْمَ بَيْعِ الْمَغِيبِ فِي الْأَرْضِ، وَسَيَّاتِي ^(٣) الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

[مطلب: ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صحَّ استثناءه منه]

[٢٢٥٣٣] (قوله: ما جاز إيراد العقد عليه إلخ) هَذِهِ قَاعِدَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي عَامَّةِ الْمُعْتَبَرَاتِ مُفْرَعٌ عَلَيْهَا مَسَائِلُ مِنْهَا مَا ذُكِرَ هُنَا، "مِنْح" ^(٤).

[٢٢٥٣٤] (قوله: صحَّ استثناءه منه) أَي: مِنَ الْعَقْدِ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي عِبَارَةِ "الْفَتْح" ^(١)، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِ الضَّمِيرِ فِي: ((مِنْهُ)) رَاجِعًا لِلْمَبِيعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، فَافْهَمْ. وَلَا يَصِحُّ إِرجَاعُهُ إِلَى ((مَا)): لِأَنَّهَا واقِعَةٌ عَلَى الْمُسْتَتَنِي، فَيَلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا لَا يَخْفَى. قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٢): ((وَيَبِيعُ قَفْزٍ مِنْ صَبْرَةٍ جَائِزٍ فَكَذَا اسْتِثْنَاؤُهُ، بِخِلَافِ اسْتِثْنَاءِ الْحَمْلِ

مَأْذُونًا فِي التَّركِ بِإِذْنِ جَدِيدٍ، فَلَا يَصِحُّ لَهُ رُجُوعٌ عَنِ الْإِذْنِ الْمُعْلَقِ وَإِبْطَالُ الْمُنَجَّرِ؛ لِمُرَاعَاةِ لَفْظِهِ: كَلَّمَا، كَمَا حَقَّقَهُ أَهْلُ الْأَصُولِ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٦/٥.

(٢) ص ٥٤٤ - "در".

(٣) "المنح": كتاب البيوع ١/٥٢٢.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٣/٥.

يَصِحُّ إِفْرَادُهَا دُونَ اسْتِثْنَائِهَا، "أشباه" ^(١). ثُمَّ فَرَعَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ يَقُولُهُ: (فَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ) قَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَشَاةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ قَطِيعٍ،

مِنْ الْجَارِيَةِ أَوْ الشَّاةِ وَأَطْرَافِ ^(٢) الْحَيَوَانِ، لَا يَحْجُزُ كَمَا لَوْ بَاعَ هَذِهِ الشَّاةَ إِلَّا أَلَيْتَهَا أَوْ هَذَا ^(٣) الْعَبْدَ إِلَّا يَدَهُ، فَيَصِيرُ مُشْتَرَكًا مُتَمَيِّزًا، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا عَلَى الشَّيْءِ، فَإِنَّهُ (جَائِزٌ) اهـ، أَيْ: كَبَيْعِ الْعَبْدِ إِلَّا نِصْفَهُ مَثَلًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ فِي حِزْءٍ بَعِيْنِهِ، بَلْ شَائِعٌ فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهِ فَيَحْجُزُ.

[٢٢٥٣٥] (قَوْلُهُ: يَصِحُّ ^(٤) إِفْرَادُهَا) بِأَنْ يُوصِيَ بِهَا وَحْدَهَا بِدُونِ الرَّقَبَةِ. اهـ "ح" ^(٥).

[٢٢٥٣٦] (قَوْلُهُ: دُونَ الْاسْتِثْنَاءِ ^(٦)) بِأَنْ يُوصِيَ لَهُ بِعَبْدٍ دُونَ خِدْمَتِهِ. اهـ "ح" ^(٧). وَقَدْ بَالِغُ الدَّمَةِ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ فِي الْوَصِيَّةِ، حَتَّى يَكُونَ الْحَمْلُ مِيرَاثًا وَالْجَارِيَةُ وَصِيَّةً، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ أَخْتُ الْمِيرَاثِ، وَالْمِيرَاثُ يَحْرِي فِيمَا فِي الْبَطْنِ بِخِلَافِ الْخِدْمَةِ، وَالْغَلَّةُ كَالْخِدْمَةِ، "بَحْر" ^(٨) مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

[٢٢٥٣٧] (قَوْلُهُ: وَشَاةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ قَطِيعٍ) أَمَّا لَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَلَا يَحْجُزُ كَتُوبٍ ^(٩) غَيْرِ مُعَيَّنٍ مِنْ عِذْلِ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(١٠).

(١) "الأشباه والنظائر": القرن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٧.

(٢) في "ك": ((أَوْ أَطْرَافٍ)) بـ: ((أَوْ))، وفي "ب": ((وَأَطْرَافٍ)) بِالطَّاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) في "أ": ((وَهَذَا)) بِالرَّو.

(٤) في "ك": ((فَيَصِحُّ)).

(٥) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/ب.

(٦) قَوْلُهُ: ((دُونَ الْاسْتِثْنَاءِ)) هَكَذَا بِخَطِّهِ، وَالَّذِي فِي نُسْخِ "الْمُتَمَيِّزِ": ((دُونَ اسْتِثْنَائِهَا))، وَلَعَلَّهَا نُسْخَةُ أُخْرَى كَتَبَ عَلَيْهَا. اهـ مَصْحُوحًا "ب" وَ"م".

(٧) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/ب.

(٨) "الْبَحْر": كتاب البيوع ٩٥/٦ بتصرف.

(٩) في "أ": ((فَلَا يَحْجُزُ كَبَيْعِ ثَوْبٍ إِلَّا خ)).

(١٠) "الْبَحْر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٨/٥.

و(أرطال معلومة من بيع ثمر نخلة)؛.....

[٢٢٥٣٨] (قوله: وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتي ما إذا استثنى معيناً، فإن استثنى جزءاً كربيع وثلاث فإنه صحيح اتفاقاً، كما في "البحر" ^(١) عن "البدائع" ^(٢). قلت: وجهه ^(٣): أن ما يُقدَّر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلاً، فإنه غير معين، بل هو جزء شائع كما قلنا آنفاً ^(٤)، ونظيره ما قدمناه ^(٥) عند قوله: ((وفسد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار لا أسهم)). وقد بالأرطال لأنه لو استثنى رطلاً واحداً جاز اتفاقاً؛ لأنه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال؛ لجواز أن لا يكون إلا ذلك القدر، فيكون استثناء الكل من الكل، "بحر" ^(٦) عن "البنية" ^(٧). ومقتضاه: أنه لو علم أنه بقي أكثر من المستثنى يصح ولو المستثنى أرطالاً على رواية "الحسن" الآتية ^(٨)، وهو خلاف ما يدل عليه كلام "الفتح" ^(٩) من تعليل هذه الرواية: ((بأن الباقي بعد إخراج المستثنى ليس مُشاراً إليه ولا معلوم الكيل المخصوص، فكان مجهولاً وإن ظهر آخراً أنه بقي ^(١٠) مقدار معين؛ لأن المفسد هو الجهالة القائمة)) اهـ. ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضاً على هذه الرواية، تأمل.

(١) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٨/٥.

(٢) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما شرائط الصحة إلخ ١٧٥/٥ بتصرف.

(٣) في "م": ((وجهه)) دون واو.

(٤) المقولة [٢٢٥٣٤] قوله: ((صح استثنائه منه)).

(٥) المقولة [٢٢٤٢٤] قوله: ((لشيوخ السهم)).

(٦) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٨/٥.

(٧) "البنية": كتاب البيوع - فصل: من باع ثمرة لم يذ صلاحها إلخ ٦٥/٧.

(٨) المقولة [٢٢٥٤١] قوله: ((على الظاهر)).

(٩) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٢/٥ - ٤٩٣ باختصار.

(١٠) في "ك": ((بقي)).

لصِحَّةِ إيرادِ العقدِ عليها ولو الثَّمَرُ^(١) على رؤوسِ النخلِ على الظَّاهِرِ (ك) صِحَّةُ
 (بَيْعِ بُرٍّ فِي سُنْبِلِهِ) بِغَيْرِ سُنْبِلِ الْبُرِّ؟.....

[٢٢٥٣٩] (قوله: لصِحَّةِ إيرادِ العقدِ عليها) أي: على القَفِيزِ والشَّاةِ المَعِينَةِ والأرطالِ
 المَعْلُومَةِ، وهو تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: ((فَصَحَّ)) أَفَادَ بِهِ دُخُولَ مَا ذُكِرَ تَحْتَ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ.
 [٢٢٥٤٠] (قوله: وَلَوْ الثَّمَرُ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ) فَيُصَحِّحُ إِذَا كَانَ مَجْدُودًا بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ
 مَحَلُّ وِفَاقٍ.

[٢٢٥٤١] (قوله: على الظَّاهِرِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((فَصَحَّ))، وَمُقَابِلٌ لِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ رِوَايَةُ
 "الحَسَنِ" عَنِ "الإِمَامِ": أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَاخْتَارَهُ "الطَّحَاوِيُّ"^(٢) وَ"الْقُدُورِيُّ"^(٣)؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ
 الْاِسْتِثْنَاءِ مَجْهُولٌ، وَفِي "الْفَتْحِ"^(٤): ((أَنَّهُ أَقْبَسُ مَذْهَبُ "الإِمَامِ" فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الصُّبْرَةِ))،
 وَأَجَابَ عَنْهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥)، فَرَاغَهُ.

[٢٢٥٤٢] (قوله: بِغَيْرِ سُنْبِلِ الْبُرِّ) مُتَعَلِّقٌ بـ ((بَيْعِ))، وَالبَاءُ فِيهِ لِلدَّلَالَةِ، قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"
 فِي حَاشِيَةِ "الْبَحْرِ": [١/٢٧٥/٣] ((سَيَأْتِي^(٦) فِي الرَّبَا: أَنَّ بَيْعَ الْحِنْطَةِ الْخَالِصَةِ بِحِنْطَةٍ فِي سُنْبِلِهَا

(قوله: وَأَجَابَ عَنْهُ فِي "النَّهْرِ"، فَرَاغَهُ) عِبَارَتُهُ: ((قَالَ فِي "الْفَتْحِ": وَعَدَمُ الْجَوَازِ أَقْبَسُ مَذْهَبُ "الإِمَامِ" فِي
 بَيْعِ صُبْرَةٍ كُلِّ قَفِيزٍ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ أَفْسَدَ الْبَيْعَ؛ لْجِهَالَةِ قَدْرِ الْمُبِيعِ وَقَتَ الْعَقْدِ، وَهُوَ لَا زَمَّ فِي اسْتِثْنَاءِ أَرْطَالِ مَعْلُومَةٍ مِمَّا
 عَلَى الْأَشْجَارِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا لَا يُفْضَى إِلَيْهَا يُصَحِّحُ مَعَهَا، بَلْ لَا بُدَّ فِي الصُّحَّةِ مِنْ كَوْنِ الْمُبِيعِ عَلَى حُدُودِ الشَّرْعِ،
 أَلَا يُرَى أَنَّ الْمُتَبَايِعِينَ قَدْ يَتَرَاضِيَانِ عَلَى شَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَعَلَى الْبَيْعِ بِأَجَلٍ مَجْهُولٍ وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ
 مُصَحِّحًا)) اهـ. أَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنَّ يُجَابَ عَنْهُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْفَسَادَ عِنْدَهُ فِي بَيْعِ الصُّبْرَةِ بِنَاءً عَلَى جِهَالَةِ الثَّمَنِ؛

(١) في "و": ((الثمرة)).

(٢) مختصر الطحاوي: كتاب البيوع - باب بيع أصول الشجر والنخل والثمار ص ٧٨.

(٣) انظر "اللباب في شرح الكتاب": ٢٣٥/١.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٣/٥.

(٥) انظر "النهر": كتاب البيع ق ٣٦٥ ب.

(٦) في "م": ((وسياتي)) بالواو.

لا حِثْمَالِ الرِّبَا (وباقِلَاءٍ وَأَرْزُ* وَسِمْسِمٍ فِي قِشْرِهَا، وَجَوْزٍ وَلَوْزٍ وَفُسْتَقٍ فِي قِشْرِهَا
الأوَّل) وَهُوَ الْأَعْلَى،.....

لا يَجُوزُ، وَجِبْ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحِنْطَةُ الْخَالِصَةَ أَكْثَرَ مِنَ الَّتِي فِي سُنْبُلِهَا، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي
"الْحَانِيَّة" (١). وَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الَّتِي فِي سُنْبُلِهَا مَعَهُ بِالْأُخْرَى الَّتِي فِي سُنْبُلِهَا مَعَهُ صَرَفًا لِلْجَنَسِ
إِلَى خِلَافِهِ)) اهـ. وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ "المُصَنِّفِ": ((كَيْفَ بُرِّ فِي سُنْبُلِهِ)) إِنْ أَرَادَ بِهِ بَيْعَ الْحَبِّ فَقَطْ - كَمَا
يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُ "الْشَّارِحِ" الْآتِي (٢): ((وَعَلَى الْبَائِعِ إِجْرَاجُهُ)) - فَتَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ: ((بَغَيْرِ سُنْبُلِ الْبُرِّ)) احْتِرَازٌ
عَمَّا إِذَا بَاعَهُ بِسُنْبُلِ الْبُرِّ، أَيْ: بِالْبُرِّ مَعَ سُنْبُلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَبُّ الْخَالِصَ أَكْثَرَ، أَمَّا إِذَا
كَانَ أَكْثَرَ يَكُونُ الرَّائِدُ مُتَقَابِلَةً الثَّنِينَ فَيَجُوزُ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ بَيْعَ الْبُرِّ مَعَ السَّنْبُلِ فَلَا يَصِحُّ تَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ:
((بَغَيْرِ سُنْبُلِهِ))؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ جَوَازِ بَيْعِهِ بِمِثْلِهِ، بَأَنَّهُ يَجْعَلُ الْحَبَّ فِي أَحَدِهِمَا مُتَقَابِلَةً الثَّنِينَ فِي الْآخَرِ.

[٢٢٥٤٣] (قَوْلُهُ: لَا حِثْمَالِ الرِّبَا) تَعْلِيلٌ لِلْمَقْهُومِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ بَيْعَ بِسُنْبُلِ الْبُرِّ لَا يَجُوزُ؛
لَا حِثْمَالِ أَنْ يَكُونَ الْبُرُّ الَّذِي يَبْعُ وَحْدَهُ مُسَاوِيًا لِلْبُرِّ الَّذِي يَبْعُ مَعَ سُنْبُلِهِ أَوْ أَقْلٌ فَيَكُونُ
الْفَضْلُ رِبَاً، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَا يَبْعُ وَحْدَهُ أَكْثَرُ كَمَا قُلْنَا آتِفًا (٣).

[٢٢٥٤٤] (قَوْلُهُ: وَبَاقِلَاءٍ) هُوَ الْفُولُ، "بَحْر" (٤). عَلَى وَزْنِ فَاعِلَاءٍ، يُشَدَّدُ فَيَقْصُرُ،
وَيُخَفَّفُ فَيَمْدُ، الْوَاحِدَةُ بِاقِلَاءَةٍ فِي الْوَجْهَيْنِ، "مِصْبَاح" (٥).

[٢٢٥٤٥] (قَوْلُهُ: فِي قِشْرِهَا الْأَوَّلِ) وَكَذَا الثَّانِي بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ خِلَافٌ "الشَّافِعِي".

إِذِ الْمَبْعُ مَعْلُومٌ بِالْإِشَارَةِ، وَفِيهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمِقْدَارِ، وَالثَّمَنُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَعْلُومٌ. اهـ "نَهْر".
(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَفُسْتَقٍ فِي قِشْرِهَا الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْأَعْلَى) أَيْ: الَّذِي يُرْمَى بِهِ وَلَا يُؤْكَلُ، بِخِلَافِ
الْمُلَاصِقِ لِلثَّمَرَةِ الَّذِي يُؤْكَلُ أَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِيهِ.

(١) "الحانية": كتاب البيوع - باب في بيع مال الرِّبَا بعضه ببعض ٢٧٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ٢٢٦ - "در".

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) "البحر": كتاب البيوع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٠/٥.

(٥) "المصباح المنير": مادة (بقل). (بقل).

وعلى البائع إخراجه إلا إذا باع بما فيه، وهل له خيار الرؤية^(١)؟ الوجه: نعم، "فتح". وإنما بطل بيع ما في تمر وقطن وضرع.....

[٢٢٥٤٦] (قوله: فعلى البائع إخراجه^(٢)) في "البرازية"^(٣): ((لو باع حنطة في سنبليها لزِمَ البائع الدّوس^(٤) والتّدرية^(٥)، وكذا الباقل وما بعدها.

[٢٢٥٤٧] (قوله: إلا إذا باع بما فيه) عبارة^(٦) في "الدر المنقى"^(٧): ((إلا إذا بيعت بما هي فيه)) اهـ. وهي أوضح، يعني: إذا باع الحنطة بالتّين لا يلزم البائع تخليصه، "ط"^(٨).

[٢٢٥٤٨] (قوله: الوجه: نعم) لأنّه لم يره، "فتح"^(٩)، وأقرّه في "البحر"^(١٠) و"النهر"^(١١).

[٢٢٥٤٩] (قوله: وإنما بطل إلخ) قال في "الفتح"^(١٢): ((وأورد المطالبة بالفرق بين ما إذا باع حب قطن في قطن بعينه، أو نوى تمر في تمر بعينه، أي: باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا التمر من النوى، فإنه لا يجوز مع أنّه أيضاً في غلافه، أشار أبو يوسف إلى الفرق بأنّ النوى هناك معتبر عدماً هالكاً في العرف، فإنه يقال: هذا تمر وقطن، ولا يقال: هذا نوى

(١) في "د" و"و": ((رؤية)).

(٢) قوله: ((فعلى البائع إلخ)) كذا بخطه، والذي في نسخ "الشّارح": ((وعلى إلخ)) بالواو. اهـ مصححاً "ب" و"م".

(٣) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ٣٩٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في "آ": ((الدّرس)) بالراء.

(٥) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٠/٥.

(٦) في "الأصل": ((عبارة))، وهو خطأ.

(٧) "الدر المنقى": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً إلخ ٢٠/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٨) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٥/٢.

(٩) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٥/٥.

(١٠) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٢٩/٥.

(١١) "النهر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٦٤/٣.

(١٢) "الفتح": كتاب البيوع - فصل: ما يدخل في المبيع مما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٤/٥ - ٤٩٥.

مِنْ نَوَى وَحَبٍّ وَلَبَنٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ عُرْفًا.
(وَأُجْرَةُ كَيْلٍ وَوزْنٍ وَعَدٌّ وَذَرْعٍ عَلَى بَائِعٍ) لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ (وَأُجْرَةُ وَزْنٍ تَمَنٍّ وَنَقْدِهِ).....

فِي تَمَرِهِ، وَلَا حَبٍّ فِي قُطْنِهِ، وَيُقَالُ: هَذِهِ حِنْطَةٌ فِي سُنْبُلِهَا، وَهَذَا لَوْزٌ وَفُسْتُقٌ فِي قِشْرِهِ، وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ قُشُورٌ فِيهَا لَوْزٌ، وَلَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ وَهَمٌّ، وَمَا ذَكَرْنَا يُخْرَجُ الْجَوَابُ عَنْ امْتِنَاعِ بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وَاللَّحْمِ وَالشَّحْمِ فِي الشَّاةِ وَالْأَلْيَةِ، وَالْأَكَارِ وَالْجِلْدِ فِيهَا، وَالذَّقِيقِ فِي الْحِنْطَةِ، وَالزَّيْتِ فِي الزَّيْتُونِ، وَالْعَصِيرِ فِي الْعَنْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ حَيْثُ لَا يَحْجُوزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مُنْعَدِمٌ فِي الْعُرْفِ، لَا يُقَالُ: هَذَا عَصِيرٌ وَزَيْتٌ فِي مَحَلِّهِ، وَكَذَا الْبَاقِي)) اهـ.

[٢٢٥٥٠] (قَوْلُهُ: مِنْ نَوَى الْبَيْعِ) نَشْرُ مُرْتَبٌ، "ط" (١).

[٢٢٥٥١] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ) إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ تَسْلِيمُ الْمُبِيعِ إِلَّا بِكَيْلِهِ وَوزْنِهِ وَنَحْوِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى هَذَا إِذَا بَاعَ مَكَايِلَةً أَوْ مُوَازِنَةً وَنَحْوَهُ؛ إِذْ لَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَجَازِفَةِ، وَكَذَا صَبَّ (٢) الْحِنْطَةِ فِي وَعَاءِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ، "فَتْح" (٣).

[٢٢٥٥٢] (قَوْلُهُ: وَأُجْرَةُ وَزْنٍ تَمَنٍّ وَنَقْدِهِ) أَمَّا كَوْنُ أُجْرَةِ وَزْنِ التَّمَنِّ عَلَى الْمُشْتَرِي فَهُوَ بِاتِّفَاقِ الْأَثَمَةِ الْأَرَبِيَّةِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى "الصَّدْرُ الشَّهِيدُ"، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي "الْخُلَاصَةِ" (٤)؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَى تَسْلِيمِ الْخَبَرِ، وَتَعْرِفُهُ بِالنَّقْدِ، كَمَا يُعْرَفُ الْمِقْدَارُ

(قَوْلُهُ: وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَبَيْعِ ثَبَنٍ فِي سُنْبُلِهِ دُونَ الْحِنْطَةِ كَمَا فِي "السَّنَدِيِّ" عَنْ "الْبَدَائِعِ"، وَعَلَّلَهُ: ((بِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ ثَبَنًا إِلَّا بِالْعِلَاحِ، وَهُوَ الذَّقُّ)).

(١) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٦٣/٣.

(٢) في "الأصل" و"الك" و"ا": ((حَبَّ)) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - فصل ما يدخل في البيع مما لم يسمَّ وما لا يدخل ٤٩٥/٥ - ٤٩٦ باختصار.

(٤) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الخامس عشر فيما على البائع وفيما على المشتري ق ١٦٩/ب.

وَقَطَعَ ثَمْرٍ وَإِخْرَاجَ طَعَامٍ مِنْ سَفِينَةٍ (عَلَى مُشْتَرٍ) إِلَّا إِذَا قَبِضَ الْبَائِعُ الثَّمْنَ، ثُمَّ جَاءَ يَرُدُّهُ بِعَيْبِ الزِّيَافَةِ.

(فَرْعٌ)

ظَهَرَ بَعْدَ نَقْدِ الصَّرَافِ أَنَّ الدَّرَاهِمَ زُيُوفٌ رَدَّ الْأُجْرَةَ^(١)، وَإِنْ وَجَدَ الْبَعْضُ فَبَقْدَرِهِ^(٢)،

بِالْوَزْنِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: دَرَاهِمِي مَنقُودَةٌ أَوْ لَا، هُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَنْ فَصَّلَ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣).

[٢٢٥٥٣] (قَوْلُهُ: وَقَطَعَ ثَمْرٍ) فِي "الْفَتْحِ"^(٤) عَنِ "الْخُلَاصَةِ"^(٥): ((وَقَطَعَ^(٦) الْعَنْبَ الْمَشْرِيَّ جُرَافًا عَلَى الْمُشْتَرِي، وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ بَاعَهُ جُرَافًا كَالثُّومِ وَالْبَصْلِ وَالْجَزْرِ إِذَا^(٧) خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي، وَكَذَا قَطَعَ الثَّمَرِ، يَعْنِي: إِذَا خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي)) اهـ.

[٢٢٥٥٤] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا قَبِضَ الْبَائِعُ الثَّمْنَ الْخ) أَي: فَإِنْ أُجْرَةُ النَّقْدِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ وَشَرَطَ لثُبُوتِ الرَّدِّ؛ إِذْ لَا تَثْبُتُ زِيَادَتُهُ إِلَّا بِنَقْدِهِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨): ((وَأَمَّا أُجْرَةُ نَقْدِ الدَّيْنِ فَعَلَى الْمَدْيُونِ، إِلَّا إِذَا [ب/٢٧٣/٣] قَبِضَ رَبُّ الدَّيْنِ الدَّيْنَ ثُمَّ ادَّعَى عَدَمَ النَّقْدِ فَالْأُجْرَةُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ بِالْقَبْضِ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ)).

[٢٢٥٥٥] (قَوْلُهُ: فَبَقْدَرِهِ) أَي: فِيرُدُّ مِنَ الْأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَا ظَهَرَ زَيْفًا، فِيرُدُّ نِصْفَ الْأُجْرَةِ

(قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي) حَقُّهُ: حَذَفُ ((إِلَّا)).

(١) فِي "ط": ((الْإِحَارَةُ)).

(٢) فِي "ط": ((فَبَقْدَرِهِ)).

(٣) انظر "النهر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ق ٣٦٥/ب.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في المبيع بما لم يسم وما لا يدخل ٤٩٦/٥.

(٥) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الخامس عشر فيما على البائع وفيما على المشتري ق ١٦٩/ب.

(٦) فِي "٢": ((قَوْلُهُ: وَقَطَعَ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٧) فِي "الْأَصْل" وَ"ك" وَ"أ" وَ"ب": ((إِلَّا إِذَا)) بِزِيَادَةِ ((إِلَّا))، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "م"، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "الْفَتْحِ" وَ"الْخُلَاصَةِ"، وَانظر تقريرات الراعي.

(٨) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٠/٥.

"نهر" ^(١) عَنْ إِجَارَةِ "الْبَرَاذِيرَةِ" ^(٢). وَأَمَّا الدَّلَالُ فَإِنْ بَاعَ الْعَيْنَ بِنَفْسِهِ بِإِذْنِ رَبِّهَا فَأَجْرُهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ سَعَى بَيْنَهُمَا وَبَاعَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ، وَتَمَامُهُ فِي "شرح الوهبانية" ^(٣). (وَيُسَلِّمُ الثَّمَنَ أَوَّلًا فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ بِدَنَانِيرَ وَدَرَاهِمَ) إِنْ أَحْضَرَ الْبَائِعُ السِّلْعَةَ، (وَفِي بَيْعِ سِلْعَةٍ بِمِثْلِهَا).....

إِنْ ظَهَرَ نِصْفُ الدَّرَاهِمِ زُيُوفًا، وَمَا عَزَاهُ إِلَى "الْبَرَاذِيرَةِ" رَأَيْتُهُ أَيْضًا فِي "الخانية" ^(٤) و"الولولجية" ^(٥)، وَرَأَيْتُ مُتَقَوْلًا عَنِ "المُحِيطِ" ^(٦): ((أَنَّهُ لَا أَجْرَ لَهُ بِظُهُورِ الْبَعْضِ زُيُوفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَفَّ عَمَلُهُ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ)).

[٢٢٥٥٦] (قَوْلُهُ: فَأَجْرُهُ عَلَى الْبَائِعِ) وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِلُ حَقِيقَةً، "شرح الوهبانية" ^(٧). وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ. [٢٢٥٥٧] (قَوْلُهُ: يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ) فَتَجِبُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الْعُرْفِ، "جامع الفصولين" ^(٨).

[٢٢٥٥٨] (قَوْلُهُ: إِنْ أَحْضَرَ الْبَائِعُ السِّلْعَةَ) شَرْطُ لِلْإِزَامِ الْمُشْتَرِي بِتَسْلِيمِ الثَّمَنِ أَوَّلًا، وَالشَّرْطُ أَيْضًا كَوْنُ الثَّمَنِ حَالًا، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْبَيْعِ خِيَارٌ لِلْمُشْتَرِي، فَلَا يُطَالَبُ بِالثَّمَنِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَلَا قَبْلَ سُقُوطِ الْخِيَارِ، وَأَفَادَ أَنَّ لِلْبَائِعِ حَبْسَ الْمَبِيعِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ كُلَّ الثَّمَنِ،

(١) "النهر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ق ٣٦٥/ب.

(٢) "البرازية": كتاب الإجازات - الفصل الخامس في الاستصناع والاستحجار على العمل ٧٦/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الإجارة - فائدة ٧٨/٢.

(٤) "الخانية": كتاب الإجازات - فصل فيما يجب الأجر على المستأجر وما لا يجب ٣٢٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الولولجية": كتاب الإجازات - الفصل الأول فيما تجوز الإجارة وفيما لا يجوز ق ١٩٨/ب.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب الإجازات - الفصل السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف إلخ ٤٩/٤/أ بتصرف.

(٧) انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الإجارة - فائدة ٧٨/٢.

(٨) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون في الإحكامات - أحكام الدلال وما يتعلق به ١٥٣/٢.

فَلَوْ شَرَطَ دَفْعَ الْمَبِيعِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ فَسَدَ الْبَيْعُ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَقَالَ "مَحْمَدٌ": لَجَهَالَةِ الْأَحْلِلِ، فَلَوْ سَمِيَ وَقْتُ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ حَازَ، وَلَهُ الْحَبْسُ وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ دِرْهَمٌ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢). وَفِي "الْفَتْحِ"^(٣) وَ"الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٤): ((لَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ بِفِعْلِ الْبَائِعِ أَوْ بِفِعْلِ الْمَبِيعِ أَوْ بِأَمْرِ سَمَاوِيٍّ بَطَلَ الْبَيْعُ، وَبَرَجَعَ بِالثَّمَنِ لَوْ مَقْبُوضًا، وَإِنْ هَلَكَ بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي فَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرَطِ الْخِيَارِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا لَزِمَهُ ضَمَانٌ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَقِيمَتِيَّةً إِنْ كَانَ قِيمِيًّا، وَإِنْ هَلَكَ بِفِعْلِ أَجَنِّيٍّ فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ فَيُضْمَنُ الْجَانِي لِلْبَائِعِ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهُ وَدَفَعَ الثَّمَنَ وَاتَّبَعَ الْجَانِي، وَيُطِيبُ لَهُ الْفَضْلَ إِنْ كَانَ الضَّمَانُ مِنْ خِلَافِ الثَّمَنِ، وَإِلَّا فَلَا)) اهـ.

مَطْلَبٌ فِي حَبْسِ الْمَبِيعِ لِقَبْضِ الثَّمَنِ، وَفِي هَلَاقِهِ، وَمَا يَكُونُ قَبْضًا

(تَنْبِيْهٌ)

لِلْبَائِعِ حَبْسُ الْمَبِيعِ إِلَى قَبْضِ الثَّمَنِ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُ دِرْهَمٌ، وَلَوْ الْمَبِيعُ شَيْئَيْنِ بِصَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ وَسَمِيَ لِكُلِّ ثَمَنًا فَلَهُ حَبْسُهُمَا إِلَى اسْتِيفَاءِ الْكُلِّ، وَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْحَبْسِ بِالرَّهْنِ، وَلَا بِالْكَفِيلِ،

(قَوْلُهُ: فَلَوْ سَمِيَ وَقْتُ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ حَازَ الْخ) قُلْتُ: قَدْ مَرَّ لَنَا أَنَّهُ نُقِلَ عَنِ "السَّرَاجِ" وَ"الْجَوْهَرَةِ": ((أَنَّ التَّاجِيلَ فِي الْبَيْعِ لَا يَصِحُّ مَا لَمْ يَكُنْ سَلَمًا)) اهـ "سِنْدِي".

(قَوْلُهُ: وَلَوْ الْمَبِيعُ شَيْئَيْنِ بِصَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَسَمِيَ لِكُلِّ ثَمَنًا فَلَهُ حَبْسُهُمَا الْخ) يَظْهَرُ عَلَى أَنَّ الصَّفَقَةَ لَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الثَّمَنِ.

(١) فِي "ك": ((الْمَبِيعِ)).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمُقَاتِلَةُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣٣١/٥.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مِمَّا لَمْ يَسْمُ وَمَا لَا يَدْخُلُ ٤٩٦/٥ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ نِعَاءً إِلَيْهِ ٢٢/٢ (هَامِشٌ "مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ").

ولا بإبرائه عَنْ بَعْضِ الثَّمَنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْبَاقِي، وَيَسْقُطُ بِحَوَالَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ اتِّفَاقًا، وَكَذَا بِحَوَالَةِ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِهِ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" فِيهِ رَوَاتَانِ، وَبِتَأْجِيلِ الثَّمَنِ بَعْدَ الْبَيْعِ، وَبِتَسْلِيمِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ، فَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ رُدُّهُ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَبِضَهُ الْمُشْتَرِي بِلَا إِذْنِهِ، إِلَّا إِذَا رَأَاهُ وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنَ الْقَبْضِ فَهُوَ إِذَنْ.

مَطْلَبٌ فِيمَا يَكُونُ قَبْضًا لِلْمَبِيعِ

وَقَدْ يَكُونُ الْقَبْضُ حُكْمِيًّا، قَالَ "مُحَمَّدٌ": ((كُلُّ تَصَرُّفٍ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ إِذَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ، وَكُلُّ مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْقَبْضِ كَالْهَبَةِ إِذَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ جَازٌ، وَيَصِيرُ الْمُشْتَرِي قَابِضًا)) اهـ، أَي: لِأَنَّ قَبْضَ الْمَوْهُوبِ لَهُ يَقُومُ مَقَامَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي، وَمِنَ الْقَبْضِ مَا لَوْ أَوْدَعَهُ الْمُشْتَرِي عِنْدَ أَجْنَبِيٍّ أَوْ أَعَارَهُ وَأَمَرَ الْبَائِعَ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ، لَا لَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ آخَرَهُ مِنَ الْبَائِعِ، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ بَعْضُ الثَّمَنِ وَقَالَ: تَرَكْتُهُ عِنْدَكَ رَهْنًا عَلَى الْبَاقِي، وَمِنْهُ مَا^(١) لَوْ قَالَ لِلْغُلَامِ: تَعَالَ مَعِيَ وَامْشِ فَتَخْطِي، أَوْ أَعْتَقَهُ، أَوْ أَتْلَفَ الْمَبِيعَ أَوْ أَحْدَثَ فِيهِ عَيْبًا، أَوْ أَمَرَ الْبَائِعَ بِذَلِكَ فَفَعَلَ، أَوْ أَمَرَهُ بِطَحْنِ الْحِنْطَةِ فَطَحَنَ، أَوْ وَطِئَ الْأَمَةَ فَحَبَلَتْ، وَمِنْهُ مَا لَوْ اشْتَرَى دُهْنًا وَدَفَعَ قَارُورَةً يَزِنُهُ فِيهَا فَوَزَنَهُ فِيهَا بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ قَبْضٌ، وَكَذَا بَغْيِيَّتِهِ فِي الْأَصْحَى، وَكَذَا كُلُّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ إِذَا دَفَعَ لَهُ الْوِعَاءَ فَكَالَهُ أَوْ وَزَنَهُ فِيهِ بِأَمْرِهِ، وَمِنْهُ مَا لَوْ غَسَبَ شَيْئًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ صَارَ قَابِضًا بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ، إِلَّا إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ،

(قوله: وَكَذَا بِحَوَالَةِ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِهِ (الخ) لِلرَّاءِ كَالْإِيْفَاءِ، وَفَرَّقَ "مُحَمَّدٌ" بَيَقَاءِ مُطَالَبَةِ الْبَائِعِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُحْتَالًا وَسُقُوطِهَا إِذَا كَانَ مُحْتَلًا، "بِحَرْ".

(قوله: قَالَ "مُحَمَّدٌ": كُلُّ تَصَرُّفٍ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ (الخ) كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ.

(١) ((مَا)) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

أَوْ تَمَنٍّ بِمِثْلِهِ (سَلَّمَا مَعًا) مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا دَيْنًا كَسَلَّمَ وَتَمَنٍّ مُؤَجَّلٍ،

وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ حِنْطَةً فَقَالَ لِلْبَائِعِ: بِعُهُ قَالَ الْإِمَامُ "الْفَضْلِيُّ": ((إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالرُّوْيَةِ كَانَ فَسْخًا وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ يَنْفَرِدُ بِالْفَسْخِ فِي خِيَارِ الرُّوْيَةِ، وَإِنْ قَالَ: بِعُهُ لِي - أَيْ: كُنْ وَكَيْلًا فِي الْفَسْخِ - فَمَا لَمْ يَقْبَلِ الْبَائِعُ لَا يَكُونُ فَسْخًا، وَكَذَا لَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ وَالرُّوْيَةِ، لَكِنْ يَكُونُ وَكَيْلًا بِالْبَيْعِ سَوَاءً قَالَ: بِعُهُ أَوْ بِعُهُ لِي))، هَذَا كُلُّهُ مُلْخَصٌ مِمَّا فِي "الْبَحْرِ" ^(١). [٢٨٣/٣]

[٢٢٥٥٩] (قَوْلُهُ: أَوْ تَمَنٍّ بِمِثْلِهِ) الْمُرَادُ بِالتَّمَنِّ النَّقُودَ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ؛ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ أَثْمَانًا، وَلَا تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ.

[٢٢٥٦٠] (قَوْلُهُ: سَلَّمَا مَعًا) لَاسْتِوَائِهِمَا فِي التَّعْيِينِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي عَدَمِهِ فِي الثَّانِي، أَمَّا فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ بِتَمَنٍّ فَإِنَّمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الْمُشْتَرِي فِي الْمُبَيْعِ، فَلِذَا أُمِرَ بِتَسْلِيمِ التَّمَنِّ أَوَّلًا لِيَتَعَيَّنَ حَقُّ الْبَائِعِ أَيْضًا تَحْقِيقًا لِلْمُسَاوَةِ.

[٢٢٥٦١] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَكُنْ الْخِ) الظَّرْفُ الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ ((مَا)) الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((وَيُسَلَّمُ التَّمَنُّ))، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ: ((إِنْ أَحْضَرَ الْبَائِعُ السَّلْعَةَ))، بِأَنْ يَقُولَ: وَلَمْ يَكُنْ دَيْنًا لِخِ.

[٢٢٥٦٢] (قَوْلُهُ: كَسَلَّمَ وَتَمَنٍّ ^(٢) مُؤَجَّلٍ) تَمَثِيلٌ لِمَا إِذَا كَانَ أَحَدُ الْعَوَظَيْنِ دَيْنًا، فَلَاوَلَّ:

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ حِنْطَةً فَقَالَ لِلْبَائِعِ: بِعُهُ الْخِ) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ حِنْطَةً فَقَالَ لِلْبَائِعِ: بِعُهُ قَالَ الْإِمَامُ "الْفَضْلِيُّ": إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالرُّوْيَةِ كَانَ فَسْخًا وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ يَنْفَرِدُ بِالْفَسْخِ فِي خِيَارِ الرُّوْيَةِ، وَإِنْ قَالَ: بِعُهُ لِي - أَيْ: كُنْ وَكَيْلًا فِي الْفَسْخِ - فَمَا لَمْ يَقْبَلِ الْبَائِعُ وَلَمْ يَقُلْ: نَعَمْ لَا يَكُونُ فَسْخًا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ وَالرُّوْيَةِ لَا يَكُونُ فَسْخًا، وَيَكُونُ وَكَيْلًا بِالْبَيْعِ سَوَاءً قَالَ: بِعُهُ أَوْ بِعُهُ لِي)) اِهْدِ نَقْلًا عَنِ "الْحَانِيَّةِ". وَحَدْ كَوْنُ ((بِعُهُ لِي)) تَوَكِيلًا بِالْفَسْخِ لَا بِالْبَيْعِ: أَنَّ بَيْعَ الْمَقُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَصِحُّ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى التَّوَكِيلِ بِهِ فَحُمِلَ عَلَى التَّوَكِيلِ بِالْفَسْخِ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْقَبْضِ وَالرُّوْيَةِ، كَذَا ظَهَرَ.

(١) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٠ - ٣٣٢ نقلاً عن "الحانية".

(٢) في "٦": ((أو تَمَنٍّ)) بـ ((أو)).

ثُمَّ التَّسْلِيمُ يَكُونُ بِالتَّخْلِيَةِ عَلَى وَجْهِ يَتِمُّكَ مِنْ الْقَبْضِ.....

مِثَالُ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَمِ الْمُسَلَّمِ فِيهِ، وَالْفَائِي: مِثَالُ الثَّمَنِ.
[٢٢٥٦٣] (قَوْلُهُ: ثُمَّ التَّسْلِيمُ) أَي: فِي الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ وَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِداً كَمَا فِي
"الْبَحْرِ"^(١)، "ط"^(٢).

مَطْلَبٌ فِي شُرُوطِ التَّخْلِيَةِ

[٢٢٥٦٤] (قَوْلُهُ: عَلَى وَجْهِ يَتِمُّكَ مِنْ الْقَبْضِ) فَلَوْ اشْتَرَى حِنْطَةً فِي بَيْتٍ وَدَفَعَ الْبَائِعُ
الْمِفْتَاحَ إِلَيْهِ، وَقَالَ: خَلَيْتُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا فَهُوَ قَبْضٌ، وَإِنْ دَفَعَهُ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً لَا يَكُونُ قَبْضاً، وَإِنْ
بَاعَ دَاراً غَائِبَةً، فَقَالَ: سَلَمْتُهَا إِلَيْكَ، فَقَالَ: قَبَضْتُهَا لَمْ يَكُنْ قَبْضاً، وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً كَانَ
قَبْضاً، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ بِحَالٍ يَقْدِرُ عَلَى إِغْلَاقِهَا، وَإِلَّا فَهِيَ بَعِيدَةٌ، وَفِي "جَمْعِ النَّوَازِلِ"^(٣):
(«دَفَعَ الْمِفْتَاحَ فِي بَيْعٍ»^(٤) الدَّارَ تَسْلِيمًا إِذَا تَهَيَّأَ لَهُ فَتْحُهُ بِلاَ كُلْفَةٍ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى بَقَرًا فِي
السَّرْحِ، فَقَالَ الْبَائِعُ: اذْهَبْ وَاقْبِضْ إِنْ كَانَ يُرَى بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ يَكُونُ قَبْضًا»^(٥)،
وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَأَمَرَهُ الْبَائِعُ بِقَبْضِهِ، فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى أَخَذَهُ إِنْسَانٌ إِنْ كَانَ حِينَ أَمَرَهُ بِقَبْضِهِ
أَمَكَّنَهُ مِنْ غَيْرِ قِيَامِ صَحِّ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ إِلَّا بِقِيَامٍ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ اشْتَرَى طَيْرًا أَوْ
فَرَسًا فِي بَيْتٍ وَأَمَرَهُ الْبَائِعُ بِقَبْضِهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ فَذَهَبَ إِنْ أَمَكَّنَهُ أَخَذَهُ بِلاَ عَوْنٍ كَانَ قَبْضًا»^(٦)،
وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ التَّخْلِيَةَ قَبْضٌ حُكْمًا لَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ بِلاَ كُلْفَةٍ، لَكِنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ

(١) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٣/٥.

(٢) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٧/٣.

(٣) كذا في النسخ جميعها و"البحر"، ولعل المراد "مجموع النوازل والواقعات" لأبي العباس الناطقي (ت ٤٤٦ هـ) وانظر
المقولة [٤٦٧]، والمقولة [٧٠٤٢].

(٤) في "الأصل": ((بيت))، وهو تحريف.

(٥) في "ك": ((قايضاً)).

(٦) انظر "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٣/٥.

بلا مانع.

حال المبيع، ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المفتاح إذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض، وفي نحو دار فالقدرة على إغلاقها قبض، أي: بأن تكون في البلد فيما يظهر، وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار إليه قبض، وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مد يده تصل إليه قبض، وفي نحو فرس أو طير في بيت إمكان أخذه منه بلا معين قبض.

(٢٢٥٦٥١) (قوله: بلا مانع) بأن يكون مفرراً غير مشغول بحق غيره، فلو كان المبيع شاغلاً كالحنطة في جوالق البائع لم يمنعه، "بحر" (١). وفي "الملقط" (٢): ((ولو باع داراً وسلمها إلى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليمًا حتى يسلمها فارغة، وكذا لو باع أرضاً وفيها زرع)) اهـ. وفي "البحر" (٣) عن "القنية" (٤): ((لو باع حنطة في سئيلها فسلمها كذلك لم يصح كقطن في فراش، ويصح تسليم ثمار الأشجار وهي عليها بالتخلية وإن كانت متصلة بملك البائع، وعن "الويزي" (٥): المتاع لغير البائع لا يمنعه، فلو أذن له بقبض المتاع والبيت صح، وصار المتاع ودعة عنده)) اهـ.

(قوله: أي: بأن تكون في البلد إلخ) فيه: أن المعتبر في جعل التخلية قائمة مقام التسليم أن يكون المشتري قريباً من المبيع، بحيث يتصور منه القبض الحقيقي كما يأتي له عن "الحائنة"، ومجرد كونه في البلدة وهو بعيد عنه لا يتصور معه القبض الحقيقي، فلا يكون قبضاً، فالظاهر أنه لا تحقق إلا إذا كانت بخضريه قادراً على إغلاقها، جمع غلق، وهو ما تفتح به. نعم يرد على ما في "الحائنة" مسألة بيع البقر في السرح، إلا أن يقال: إنها مبنية على خلاف ظاهر الرواية، أو إنها مستثناة، لكن لا يظهر بناؤها على خلاف ظاهر الرواية لما أنه لا يشترط عليها رؤية المبيع وقت التخلية.

(قوله: لو باع حنطة في سئيلها فسلمها كذلك لم يصح إلخ) فيه: أن المبيع في هذه الصورة وما بعده شاغل لا مشغول، وهو غير مانع من التسليم، مع أنه تحقق في مسألة الحنطة عدم الإفراز كما في مسألة ثمار الأشجار.

(١) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمغاتيح في بيع الدار ٣٣٢/٥ - ٣٣٣.

(٢) "الملقط": كتاب البيوع ص ١٨٩-.

(٣) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمغاتيح في بيع الدار ٣٣٣/٥.

(٤) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يتعلق بقبض المبيع إلخ في ٩٨/ب بتصرف.

(٥) هو حخير الويزي (توفي في حدود ٥١٠هـ)، وتقدمت ترجمته ٥١٦/١.

ولا حائل، وشرط في "الأجناس"^(١) شرطاً ثالثاً، وهو أن يقول: خلّيت بينك وبين المبيع، فلو لم يقله أو كان بعيداً لم يصير قابضاً، والناس عنه غافلون، فإنهم يشترون قربةً، ويقرّون بالتسليم والقبض،.....

مطلب: اشترى داراً مأجورة لا يطالب بالثمن قبل قبضها

قلت: ويدخل في الشغل بحق الغير ما لو كانت الدار مأجورة، فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن؛ لعدم القبض، وهي واقعة الفتوى سئلت عنها، ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من "جامع الفصولين"^(٢): ((باع المستأجر، ورضي المشتري أن لا يفسخ الشراء إلى مضي مدة الإجارة، ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيها، ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يحل المبيع محلّ التسليم، وكذا لو شري غائباً لا يطالبه بتميه ما لم يتهيا^(٤) للمبيع للتسليم)) اهـ.

[٢٢٥٦٦] (قوله: ولا حائل) بأن يكون في حضرته. اهـ "ح"^(٥). وقد علمت بيانه.

[٢٢٥٦٧] (قوله: أن يقول: خلّيت إلخ) الظاهر: أن المراد به الإذن بالقبض لا خصوص لفظ

التخلي؛ لما في "البحر"^(٦): ((ولو قال البائع للمشتري بعد البيع: خذ لا يكون قبضاً، ولو قال: خذه يكون تخلية إذا كان يصل إلى أخذه)) اهـ. [٢٨٣/ب] وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضاً.

[٢٢٥٦٨] (قوله: أو كان بعيداً) أي: وإن قال: خلّيت إلخ كما مر^(٧)، والمراد بالبعيد ما لا يقدر

(قوله: ويدخل في الشغل بحق الغير إلخ) المتبادر من الشغل بحق الغير إنما هو الشغل الحسي، نعم

مسألة الإجارة مما تعلق به حق الغير.

(قوله: بأن يكون في حضرته) على هذا التفسير يكون ذكر قوله: ((ولا حائل)) زيادة توضيح.

(١) أي: أجناس أبي العباس الناطقي (ت ٤٤٦هـ)، وتقدم ترجمته ٥٥٣/١.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن إلخ ٧٠/٢.

(٣) في "الأصل": ((اشترى)).

(٤) في "ب": ((يتهيا)).

(٥) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨١/ب.

(٦) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار ٣٣٢/٥.

(٧) المقولة [٢٢٥٦٤] قوله: ((على وجه يتمكّن من القبض)).

وهو لا يصحُّ به القبضُ على الصحيح،.....

على قبضه بلا كلفة، ويختلف باختلاف المبيع كما قررناه، أو المرادُ به حقيقته، ويقاسُ عليه ما شبهه.
[٢٢٥٦٩] (قوله: وهو لا يصحُّ به القبضُ) أي: الإقرارُ المذكورُ لا يتحققُ به القبضُ، وقد
بالقبض؛ لأنَّ العقدَ في ذاته صحيحٌ، غيرَ أنَّه لا يجبُ على المشتري دفعُ الثمنِ لعدمِ القبضِ.
[٢٢٥٧٠] (قوله: على الصحيح) وهو ظاهرُ الرواية، ومقابلُهُ ما في "المحيط" و"جامع
شمس الأئمة" (١): ((أنَّه بالتخلية يصحُّ القبضُ وإنَّ كانَ العقارُ بعيداً غائباً عنهما عندَ "أبي
حنيفة" خلافاً لهما))، وهو ضعيفٌ كما في "البحر" (٢)، وفي "الخانية" (٣): ((والصحيحُ ما ذكرَ
في ظاهرِ الرواية؛ لأنَّه إذا كانَ قريباً يتصورُ فيه القبضُ الحقيقيُّ في الحال، فنُقَامُ التخليةُ مقامَ
القبضِ، أمَّا إذا كانَ بعيداً لا يتصورُ القبضُ في الحال فلا تُقامُ التخليةُ مقامَ القبضِ)) اهـ.
هذا، ثمَّ إنَّ ما ذكره "الشارح" هنا نقلَ مثله في أواخرِ الإجازات (٤) عن وَقَفِ "الأشباه"، ثمَّ قالَ:
((قلتُ: لكنَّ نقلَ مُحشِّيها "ابن المصنف" في "زواهر الجواهر" عن يَوع "فتاوى قارئ الهداية" (٥): أنَّه
مَتَى مَضَى مُدَّةٌ يَتِمَكَّنُ مِنَ الذَّهَابِ إِلَيْهَا والدُّخُولِ فِيهَا كَانَ قَابِضاً، وإِلَّا فلا، فَتَبَّهْ)) اهـ.
قلتُ: لكنَّ أَنتَ خَبِيرٌ بأنَّ هذا مُحَالِفٌ لِلرَّوَايَتَيْنِ، ولا يُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِحَمَلِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ

(قوله: لكنَّ أَنتَ خَبِيرٌ بأنَّ هذا مُحَالِفٌ لِلرَّوَايَتَيْنِ إلخ) أَنتَ خَبِيرٌ بأنَّ ما في "فتاوى قارئ
الهداية" يَصْلُحُ مُقْبِداً لظَاهِرِ الرَّوَايَةِ تَزِيلًا لِلتَّمَكَّنِ مِنَ الْقَبْضِ بِالذَّهَابِ إلخ مَنَزَلَةَ الْقَبْضِ، كَمَا نَزَلَتْ
التَّخْلِيَةُ مُقَامَ الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ؛ لِتَصَوُّرِ الْقَبْضِ فِي كُلِّ تَأَمُّلٍ.

(١) أي: شرح شمس الأئمة السرخسي على "الجامع الصغير" للإمام محمد، وتقدمت ترجمته ٤٦/٦.

(٢) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمقايضة في بيع الدار ٣٣٣/٥.

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف إلخ ٢٥٧/٢ (هامش "فتاوى الهندية").

(٤) انظر الدرر عند المقولة [٣٠١٣٩] قوله: ((أو غيره)).

(٥) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في تخلية المبيع ص ٣٩- بتصرف.

وَكَاذَ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ، "خَائِنَةً"^(١). وَتَمَامُهُ فِيهَا^(٢) عُلَّقْنَاهُ عَلَى "الْمُتَقَيِّ"^(٣).
(وَجَدَهُ) أَي: الْبَائِعُ الثَّمَنَ (زُيُوفًا لَيْسَ لَهُ اسْتِرْدَادُ السَّلْعَةِ وَحَبْسُهَا بِهِ).....

عليه؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهَا الْقُرْبُ الَّذِي يُصَوِّرُ مَعَهُ حَقِيقَةَ الْقَبْضِ كَمَا عَلَّمَتْهُ مِنْ كَلَامِ "الْخَائِنَةِ"^(٤).
[٢٥٧١] (قَوْلُهُ: وَكَذَا الْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ) أَي: لَا تَكُونُ تَخْلِيَةُ الْبَعِيدِ فِيهِمَا قَبْضًا، قَالَ فِي
"الْبَحْرِ"^(٥): ((وَعَلَى هَذَا تَخْلِيَةُ الْبَعِيدِ فِي الْإِحَارَةِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، فَكَذَا الْإِقْرَارُ بِتَسْلِيمِهَا^(٦))) اهـ.

قُلْتُ: وَمُفَادَهُ أَنَّ تَخْلِيَةَ الْقَرِيبِ فِي الْهَبَةِ قَبْضٌ، لَكِنَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْفَاسِدَةِ كَمَا فِي
"الْخَائِنَةِ"^(٧)، حَيْثُ قَالَ: ((أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ التَّخْلِيَةَ فِي الْبَيْعِ الْجَائِزِ^(٨) تَكُونُ قَبْضًا، وَفِي الْبَيْعِ
الْفَاسِدِ رَوَاتَانِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ قَبْضٌ، وَفِي الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ كَالْهَبَةِ فِي الْمُسَاعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ
الْقِسْمَةَ لَا تَكُونُ قَبْضًا بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْهَبَةِ الْجَائِزَةِ، ذَكَرَ الْفَقِيهُ "أَبُو الْيُسُفِّ"^(٩):
أَنَّهُ لَا يَصِيرُ قَابِضًا فِي قَوْلِ "أَبِي يُوسُفَ"، وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ "الْحُلَوَانِيُّ": أَنَّهُ يَصِيرُ قَابِضًا،
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا)) اهـ.

(تَمَمَّةٌ)

فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(١٠): ((قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمَشْرِيَّ قَبْلَ نَقْدِهِ بِلَا إِذْنِ الْبَائِعِ، فَطَلَبُهُ مِنْهُ فَخْلَى بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْبَائِعِ لَا يَكُونُ قَبْضًا حَتَّى يَقْبِضَهُ بِيَدِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَلَى الْبَائِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي.

(١) "الْخَائِنَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي قَبْضِ الْمُبِيعِ وَمَا يَجُوزُ مِنَ التَّنَصُّفِ إلخ ٢٥٧/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٢) فِي "ب": ((فِيَا))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) انْظُرِ "الدَّرِ الْمُتَقَيِّ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ فِي مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ نِعَاءً إلخ ٢٢/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعُ الْأَنْهَر").

(٤) أَي: الْمَارُّ فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمُفَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣٣٣/٥.

(٦) فِي "أ": ((بِتَسْلِيمِهَا)).

(٧) "الْخَائِنَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي قَبْضِ الْمُبِيعِ وَمَا يَجُوزُ مِنَ التَّنَصُّفِ إلخ ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٨) فِي "الْأَصْلِ": ((بَيْعِ الْجَائِزِ)).

(٩) لَمْ نَعْرِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي "خِرَازَةِ الْفَقْهَةِ" وَلَا فِي "عَيُونِ الْمَسَائِلِ".

(١٠) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ الْثَانِي عَشَرَ فِي قَبْضِ الْمُبِيعِ ٥٠٢/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

لِسُقُوطِ حَقِّهِ بِالتَّسْلِيمِ، وَقَالَ "زُفَرٌ": لَهُ ذَلِكَ.....

اشْتَرَى بَقْرَةً مَرِيضَةً وَحَلَّاهَا فِي مَنْزِلِ الْبَائِعِ قَائِلًا: إِنْ هَلَكْتَ فَمِني وَمَاتَتْ فَمِنْ الْبَائِعِ؛ لَعَدَمِ الْقَبْضِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ لِلْبَائِعِ: سَهْنًا إِلَى مَنْزِلِكَ فَأَذْهَبُ فَأَتَسَلَّمُهَا^(١)، فَهَلَكْتَ حَالَ سَوْقِ الْبَائِعِ فَإِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ التَّسْلِيمَ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي^(٢). قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْعَبْدِ: اْعْمَلْ كَذَا، أَوْ قَالَ لِلْبَائِعِ: مُرَّهْ يَعْملُ^(٣) كَذَا، فَعَمِلَ فَعَطِبَ الْعَبْدُ هَلَكَ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ قَبِضٌ^(٤). قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ: لَا أَعْتَمِدُكَ عَلَى الْمَبِيعِ، فَسَلَّمَهُ إِلَى فُلَانٍ يُمَسِّكُهُ حَتَّى أَدْفَعَ لَكَ الثَّمَنَ، فَفَعَلَ الْبَائِعُ وَهَلَكَ عِنْدَ فُلَانٍ هَلَكَ مِنَ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ كَانَ لِأَجْلِهِ^(٥). اشْتَرَى وَعَاءَ لَبَنٍ خَائِرٍ فِي السُّوقِ، فَأَمَرَ الْبَائِعَ بِنَقْلِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَسَقَطَ فِي الطَّرِيقِ فَعَلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ الْمُشْتَرِي^(٦). اشْتَرَى فِي الْمَصْرِ حَطْبًا، فَغَضِبَهُ غَاصِبٌ حَالَ حَمَلِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ فَمِنْ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَ فِي مَنْزِلِ الشَّارِي بِالْعُرْفِ^(٧). قَالَ لِلْبَائِعِ: زَنَهُ لِي وَابْعَهُ مَعَ غُلَامِكَ أَوْ غُلَامِي، فَفَعَلَ وَانْكَسَرَ الْوِعَاءُ فِي الطَّرِيقِ فَاتَّلَفَ مِنَ الْبَائِعِ، إِلَّا أَنَّ يَقُولُ: اذْفَعُهُ إِلَى الْغُلَامِ؛ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ لِلْغُلَامِ، وَالدَّفْعُ إِلَيْهِ كَالدَّفْعِ إِلَى الْمُشْتَرِي^(٨) اهـ.

[٢٢٥٧٢] (قوله): لِسُقُوطِ حَقِّهِ بِالتَّسْلِيمِ فِيهِ: أَنَّ التَّسْلِيمَ مَوْجُودٌ أَيْضًا فِيمَا لَوْ وَجَدَهُ رَصَاصًا

(قوله: لِأَنَّ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَ فِي مَنْزِلِ الشَّارِي بِالْعُرْفِ) لَا دَخَلَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي الْحُكْمِ، بَلِ الْعِلَّةُ هِيَ تَحَقُّقُ الْهَلَاكِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَبِيعِ حَطْبًا أَوْ غَيْرَهُ.
(قوله: لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ لِلْغُلَامِ) (الخ) أَي: وَالْأَوَّلُ رِسَالَةٌ.

(١) فِي "ك": ((فَأَتَسَلَّمُهَا)).

(٢) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ ٥٠٤/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٣) فِي "ب" وَ"ب": ((يَعْمَلُ)) بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ.

(٤) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ ٥٠٤/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٥) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ ٤٩٩/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٦) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ ٥٠٣/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٧) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ ٥٠٢/٤ - ٥٠٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

كَمَا لَوْ وَجَدَهَا رَصَاصاً أَوْ سَتْوَقَةً أَوْ مُسْتَحَقًّا، وَكَالْمُرْتَهِنِ، "منية".
 (قَبْضُ) بَدَلُ دَرَاهِمِهِ (الْجَيَادِ) الَّتِي كَانَتْ لَهُ عَلَى زَيْدٍ (زَيْوفاً) عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا جَيَادٌ (ثُمَّ
 عَلِمَ) بِأَنَّهَا زَيْوْفٌ (يُرُدُّهَا وَيَسْتَرِدُّ الْجَيَادَ إِنْ) كَانَتْ (قَائِمَةً).....

أَوْ سَتْوَقَةً، فَالْأَوَّلَى التَّعْلِيلُ بِمَا فِي "الْمَنْحِ"^(١): ((بأنه استوفى أصل حقه، فلا يكون له حق نقض
 التسليم^(٢))) اهـ، أي: لأن الزيواف درهم لكنهما مبيعة، ومثلها التبرهجة كما في "المنية"، بخلاف
 الرصاص والسَتْوَقَةُ فإنها ليست درهم، فلم يوجد قبض الثمن أصلاً، فله نقض التسليم، وأفاد أن
 هذا لو سلم المبيع، أمّا لو قبضه المشتري بلا إذن البائع فله نقضه في الزيواف وغيرها [٢/٢٩٣] كما
 في "البرازية"^(٣).

[٢٢٥٧٣] (قوله: كَمَا لَوْ وَجَدَهَا) الأولى: وَجَدَهُ، أي: الثمن المحدث عنه.
 [٢٢٥٧٤] (قوله: أَوْ مُسْتَحَقًّا) أي: بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه، فيثبت للبائع
 استرداد السلعة لا تنقاض الاستيفاء.

[٢٢٥٧٥] (قوله: وَكَالْمُرْتَهِنِ) عبارة "منية المفتي": ((والمُرْتَهِنُ يَسْتَرِدُّ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا))
 اهـ، أي: في الزيواف والرصاص وغيرها، أي: لو قبض دينه وسلم الرهن لراهنه، ثم ظهر ما
 قبضه زيوفاً أو رصاصاً أو سَتْوَقَةً أَوْ مُسْتَحَقًّا فإنه يسترد الرهن.

(تَنْبِيْهٌ)

لَوْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ بَعْدَ قَبْضِهِ بَيْعاً أَوْ هِبَةً، ثُمَّ وَجَدَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ كَذَلِكَ لَا يُنْقَضُ
 التَّصَرُّفُ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْقَبْضِ بِإِذْنِ الْبَائِعِ كَتَصَرُّفِهِ، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ بَعْدَ نَقْدِ الثَّمَنِ
 بِإِذْنِ الْبَائِعِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ، ثُمَّ وَجَدَ الثَّمَنَ كَذَلِكَ يُنْقَضُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ مَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ،
 وَلَا يُنْقَضُ مَا لَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ، "بِرَازِيَّة"^(٣). وَمَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ كَالْبَيْعِ وَالْهِبَةِ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُهُ
 كَالْعِتْقِ وَفُرُوعِهِ.

(١) "المنح": كتاب البيوع ٢/٦٠١.

(٢) عبارة "المنح": ((قبض التسليم)) بدل ((نقض التسليم))، وهو تعريف.

(٣) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن ٥٠٥/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

وإلا فلا) يردُّ ولا يستردُّ، كما لو عَلِمَ بذلكَ عِنْدَ القَبْضِ، وقالَ "أبو يوسف": يردُّ
 مثلَ الزُّيُوفِ وَيَرْجِعُ بِالْجِيَادِ، كما لو كانتَ رَصَاصاً أو سَتْوَقَةً.
 (اشترى شيئاً وقبضَهُ، وماتَ مُفْلِساً قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ فالبائعُ أَسْوَدٌ لِلْغُرْمَاءِ^(١)) وَعِنْدَ
 "الشافعي" رحمته: هو أَحَقُّ بِهِ (كما لو لم يَقْبِضْهُ) الْمُشْتَرِي.....

[٢٢٥٧٦] (قوله: وإلا) أي: وإن لم تكن قائمة سواء كانت هالكة أو مستهلكة، "درر"^(٢).

[٢٢٥٧٧] (قوله: كما لو عَلِمَ بذلك) أي: بأنها زُيُوف؛ لأنه يكون راضياً بها، فلا يكون له رد ولا استرداد.

[٢٢٥٧٨] (قوله: وقال "أبو يوسف": يردُّ مثل الزُّيُوف إلخ) لأنَّ الرُّجُوعَ بالنَّقْصَانِ باطلٌ؛ لاستِزَامِهِ الرِّبَا، ولا وَجْهَ لِإِبْطَالِ حَقِّهِ فِي الْجَوْدَةِ لَعَدَمِ رِضَاهُ، "ذُرر"^(٣). قالَ فِي
 "الحَقَائِقِ"^(٤) نَقْلًا عَنِ "الْعُيُونِ"^(٥): ((إِنَّ مَا قَالَهُ "أَبُو يُوسُفَ" حَسَنٌ وَأَدْفَعُ لِلضَّرَرِ^(٦)، وَلِذَا
 اخْتَرَنَاهُ لِلْفَتْوَى)) اهـ. وَكَذَلِكَ صَرَّحَ فِي "المَجْمَعِ": ((بأنَّ الْمُفْتَى بِهِ))، "عَزْمِيَّةً".

[٢٢٥٧٩] (قوله: كما لو كانتَ رَصَاصاً أو سَتْوَقَةً) فَإِنَّهَا تُرَدُّ اتِّفَاقاً، "ذُرر"^(٦). وَظَاهِرُ
 إِطْلَاقِهِ أَنَّهَا تُرَدُّ وَلَوْ عَلِمَ بِهَا وَقْتَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ، "ط"^(٧).

[٢٢٥٨٠] (قوله: وماتَ مُفْلِساً) أي: لَيْسَ لَهُ مَالٌ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدُّيُونِ سِوَاءَ فَلْسِهِ
 الْقَاضِي أَوْ لَا.

[٢٢٥٨١] (قوله: فالبائعُ أَسْوَدٌ لِلْغُرْمَاءِ) أي: يَفْتَسِمُونَهُ، وَلَا يَكُونُ الْبَائِعُ أَحَقَّ بِهِ، "ذُرر"^(٨).

(١) فِي "و": ((الْغُرْمَاءِ)).

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع ١٥١/٢.

(٣) "حقائق المنظومة": كتاب البيوع ٢/١٥٠ ق ١/٥٠.

(٤) لم نعر على النقل في "عيون المسائل" لأبي الليث، ولا في "عيون المذاهب" للكاكي.

(٥) فِي "الأصل": ((ولدفَع الضَّرر)).

(٦) "الدرر والغرر": كتاب البيوع ١٥١/٢.

(٧) "ط": كتاب البيوع - فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل ٢٨/٣.

(٨) "الدرر والغرر": كتاب البيوع ١٥١/٢.

(فإنَّ البائعَ أحقُّ به) اتفاقاً،

مطلب: اشترى شيئاً ومات مُفلساً قبل قبضه فالبائع أحقُّ به^(١)

[٢٢٥٨٢] (قوله: فإنَّ البائعَ أحقُّ به) الظاهر أنَّ المراد أنَّه أحقُّ بحبسه عنده حتى يستوفي الثمن من مال الميت، أو يبيعه القاضي ويدفع له الثمن، فإن وفي بجميع دين البائع فيها، وإن زاد دفع الرائد لباقي الغرماء، وإن نقص فهو أسوة للغرماء فيما بقي له، وليس المراد بكونه أحقُّ به أنَّه يأخذه مطلقاً؛ إذ لا وجه لذلك؛ لأنَّ المشتري ملكه وانتقل بعد موته إلى ورثته، وتعلق به حق غرمائه، وإنما كان أحقُّ من باقي الغرماء لأنه كان له حق حبس المبيع إلى قبض الثمن في حياة المشتري فكذا بعد موته، وهذا نظير ما سيذكره "المصنف"^(٢) في الإجازات: ((من أنَّه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحقُّ بالدار من غرمائه))، أي: إذا كانت الدار بيده، وكان قد دفع الأجرة وانفسخ عقد الإجارة بموت المؤجر فله حبس الدار، وهو أحقُّ بتمنيها بخلاف ما إذا عجل الأجرة ولم يقبض الدار حتى مات المؤجر، فإنه يكون أسوة لسائر الغرماء، ولا يكون له حبس الدار كما في "جامع الفصولين"^(٣)، وكذا ما سيأتي^(٤) في البيع الفاسد: ((لو مات بعد فسحه فالمشتري أحقُّ به من سائر الغرماء، فله حبسه حتى يأخذ ماله))، هكذا ينبغي حلُّ هذا المحلِّ، وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئلت عنها، وهي: ما لو مات البائع مُفلساً بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحقُّ به؛ لأنه ليس

٤٤/٤

(قوله: وانتقل بعد موته إلى ورثته) الظاهر حذفه؛ إذ لا يتقبل المالك للورثة مع استغراق التركة بالدين.

(١) ((به)) ليست في "ك" و"آ" و"ب" و"م".

(٢) انظر "الدر" عند الموقلة [٢٩٥٠٢] قوله: ((حتى فسخ العقد)).

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها إلخ ٤٠/٢.

(٤) ص ٦٩٩ - وما بعدها "در".

وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا، فَوَجَدَ الْبَائِعُ مَتَاعَهُ بَعَيْنِهِ فَهُوَ أَسْوَأُ لِلْغُرَمَاءِ))^(١)،

للبيع حق حريمه في حياته، بل للمشتري جبره على تسليمه ما دامت عينه باقية، فيكون له أخذه بعد موت البائع أيضاً؛ إذ لا حق للغرماء فيه بوجه؛ لأنه أمانة عند البائع وإن كان مضموناً بالثمن لو هلك عنده، ومثله الرهن، فإن الرهن أحق به من غرماء المرتين، والله سبحانه أعلم.

(١) روى مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله ﷺ قال: ((أما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به، وإذا مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوأ للغرماء)).

أخرجه في "الموطأ" ٦٧٨/٢ برواية يحيى، وصـ ٣٤٢ برواية محمد - وعنه الشافعي في "الأم" ٢١٤/٣، وعنه البيهقي في "الكبرى" ٤٦/٦، وأبو داود (٣٥٢٠) في البيوع - باب في الرجل يفلس، وعبد الرزاق في "المصنف" (١٥١٥٨)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٦٦/٤، و"بيان المشكل" (٤٦٠٥).

قال الدارقطني في "العلل" ١٦٨/١١: ورواه ابن وهب والشافعي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن عن مالك به، وهكذا رواه الدبري ومحمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن مالك به.

وأخرجه الطحاوي في "بيان المشكل" (٤٦٠٦)، عن ابن خزيمة عن عبد الرحمن بن بشر ثنا عبد الرزاق ثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به موصولاً.

وكذلك رواه عبد الله بن بركة عن عبد الرزاق به، أخرجه ابن عبد البر في "المتهيد" ٤٠٦/٨.

واختلف على ابن شهاب؛ فرواه موسى بن عتبة عنه عن أبي بكر عن أبي هريرة، قاله عبد الرحمن بن بشر وعباس البحراني عن عبد الرزاق، وقيل: عن عباس البحراني عن عبد الرزاق عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولا يصح هذا.

قال ابن عبد البر: وكذلك رواه محمد بن علي وإسحاق بن إبراهيم بن جوي الصنعاني عن عبد الرزاق عن مالك بهذا الإسناد مسنداً عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ورواه محمد بن يوسف الجذامي والدبري عن عبد الرزاق مرسلًا، كما رواه مالك في "الموطأ" ليحيى وغيره. وذكر الدارقطني أنه قد تابع عبد الرزاق على إسناده عن مالك أحمد بن موسى وأحمد بن أبي طيبة، وإنما هو في "الموطأ" مرسل، واختلف أصحاب ابن شهاب عليه في هذا الحديث أيضاً نحو الاختلاف على مالك، فرواه صالح ابن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهري عن أبي بكر مرسلًا، ورواه موسى بن عتبة عن ابن شهاب عن أبي بكر =

= عن أبي هريرة مسنداً ... اهد قال محمد بن يحيى: رواه مالك وصالح ويونس عن الزُّهري عن أبي بكر مطلقاً عن رسول الله ﷺ، وهم أولى بالحديث - يعني - من طريق الزُّهري.

أما حديث يونس عن ابن شهاب به مسلاً فأخرجه أبو داود (٣٥٢١)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٦٥/٤. وأما حديث موسى بن عُقبة فرواه أبو قرقافة محمد بن عبد الوهاب العسقلاني ثنا آدم بن أبي إياس ثنا شعبة عن موسى بن عُقبة عن الزُّهري عن أبي بكر عن أبي هريرة مرفوعاً، أخرجه الخطيب في "تاريخه" ٢٩٦/١١ - ٢٩٧، ولعاً هذا خطأ، وسيأتي الصواب عن شعبة فيه.

ورواه عبد الله بن عبد الجبار الحباري وخالد بن مرداس وهشام بن عمار ثنا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن الزُّهري عن أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به. أخرجه ابن ماجه (٢٣٥٩) في الأحكام - باب من وَجَدَ مَتَاعَهُ بعينه عند رَجُلٍ قد أَفْلَسَ، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٣١) و(٦٣٣)، والدارقطني ٣٠٩/٣ و٢٣٠/٤، والعُقيلي في "الضعفاء" ٨٩/١، والطحاوي في "بيان المشكل" (٤٦٠٧)، ثُمَّ قَالَ: فَكُنَّا لَا نَرَى ذَلِكَ حَجَّةً لِفَسَادِ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ، ثُمَّ وَجَدْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ عَنْ الشَّامِيِّينَ الَّذِينَ لَا يُكَلِّمُ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ عَنْهُمْ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَوْصُولاً وَلَا يَصُحُّ.

أخرجه أبو داود (٣٥٢٢)، وابن الجارود (٦٣٢)، والدارقطني ٣٠/٣ و٢٣٠/٤، والبيهقي في "الكبرى" ٤٧/٦ من طريق الحباري عن إسماعيل عن الزبيدي محمد بن الوليد أبي الهذيل الحمصي عن الزُّهري به، قال الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث ولا يثبت هذا عن الزُّهري مسنداً وإنما هو مرسل، قال أبو داود: وحديث مالك أصحُّ.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" ٣٨٨/١ لأبي زهرة: فَإِنَّ بَقِيَّةَ حَدِيثِهِ بِهِ عَنْ الزُّبَيْدِيِّ فَقَالَ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ بَقِيَّةٍ أَصلاً، مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَقِيَّةٍ؟ قُلْتُ: نَعِيمٌ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: رَوَى نَعِيمٌ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ بَقِيَّةٍ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ مِنْ حَدِيثِ بَقِيَّةٍ أَصلاً، مَا أَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ. وَقَالَ أَبِي: وَلَمْ يَتَّبِعْ نَعِيمٌ عَنْهُ. وَقَالَا: الصَّحِيحُ عِنْدَنَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُرْسَلاً.

وعلى كلِّ لَيْسَ فِي لَفْظِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى: ((وَأَنْ مَاتَ الَّذِي اتَّبَعَهُ)) بَلْ ((فَإِنْ كَانَ قَضَاهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً مِمَّا بَقِيَ فَهُوَ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ)). وَزَادَ فِي رِوَايَةِ الزُّبَيْدِيِّ: ((وَأَيْمًا امْرئٍ هَلَكَ وَعِنْدَهُ مَالٌ امْرئٍ بَعِيْنُهُ اقْتَضَى مِنْهُ شَيْئاً أَوْ لَمْ يَقْتَضِ فَهُوَ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ)). قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: جَمَعَ إِسْمَاعِيلُ بَيْنَ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَحَدِيثِ الزُّبَيْدِيِّ جَمِيعاً، وَأَيْمًا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ رِوَايَةَ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَحَدِيثُهُ عَنْهُمْ مَقْبُولٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَحَدِيثُهُ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ فِيهِ تَحْلِيطٌ كَثِيرٌ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: خَالَفَهُ الْيَمَانُ بْنُ عُدَيٍّ فِي إِسْنَادِهِ، فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ عَنِ الْيَمَانِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ مَعَ الزِّيَادَةِ، وَالْيَمَانُ بْنُ عُدَيٍّ قَالَ أَحْمَدُ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، رَفَعَ حَدِيثَ الثَّقَلَيْنِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي حَدِيثِهِ نَقَلٌ.

قال الشافعي: وحديث ابن شهاب منقطع ولو لم يخالفه غيره، لم يكن ممَّا يثبتُه أهل الحديث، ولو لم يكن في تركه حجة إلا هذا انبغى لمن عَرَفَ الْحَدِيثَ تَرْكُهُ مِنَ الْوَجْهِينَ، مَعَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بِنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَرَوِي حَدِيثًا لَيْسَ بِهِ =

= ما روى ابن شهاب عنه مرسلاً إن كان رواه كله ولا أدري عن من رواه، ولعله روى أول الحديث وقال برأيه آخره، وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي أنه انتهى بالقول إلى: ((فهو أحق به))، أشبه أن يكون ما زاد على هذا قول من أبي بكر لا رواية. أهد رواه معمر عن الزهري قوله مثل حديث مالك عن الزهري، أخرجه عبد الرزاق (١٥١٥٧).

أخرجه ابن ماجه (٢٣٦١)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٥٤)، والدارقطني ٣٠/٣ و٢٣٠/٤، وابن عبد البر في "المتهجد" ٤٠٩/٨، قال الطبراني: لم يرو عن الزهري عن أبي سلمة إلا الزبيدي، ولا عن الزبيدي إلا اليمان ابن عدي، تفرد به عمرو بن عثمان، ووقع في رواية ابن ماجه (الزبيدي محمد بن عبد الرحمن) وهذا خطأ، إنما هو: محمد بن الوليد، ولعله من اليمان، وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة في "العلل" ٣٨٢/١ و٣٨٨ عنه فقالا: هذا خطأ، إنما هو عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن النبي...، واليمان هذا شيخ ضعيف الحديث. قال الدارقطني: وقد خالفه إسماعيل بن عياش عن الزبيدي وموسى بن عتبة. واليمان وإسماعيل: ضعيفان.

قال أبو عمر: وهو خطأ، وإنما يحفظ للزهري عن أبي بكر لا عن أبي سلمة، وليس محفوظاً رواية أبي سلمة، وإنما هو معروف لأبي بكر بن عبد الرحمن، وقد تكون رواية من أسنده عن ابن شهاب عن أبي بكر عن أبي هريرة صحيحة، لأن يحيى بن سعيد يروي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي... في التفسير مثله سواء إلا أنه لم يذكر الموت ولا حكمه، وفي حديث ابن شهاب: أن الغريم في الموت أسوأ الغرماء وإن وجد ماله بعينه...، وروى بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي مثله في التفسير، ولم يذكر حكم الموت، والحديث محفوظ لأبي هريرة لا يرويه غيره فيما علمت.

فرواه مالك والثوري والتقي ويزيد وهشيم والتطان وأنس بن عياض وأبو خالد الأحمر وزيد بن أبي الوركاء، كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري (ج) ورواه ابن جريج عن ابن أبي حسين المكي، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ثلاثتهم عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: ((وأما امرئ أفلس ووجد سيلعته عنده بعينها فهو أحق بها من غيره)).

أخرجه مالك في الموطأ ٦٧٨/٢، البخاري (٢٤٠٢) في الاستقراض - باب إذا وجد ماله عند مفلس، ومسلم (١٥٥٩) في المساقاة - باب من أترك ما باعه عند المشتري، وأبو داود (٣٥١٩)، والترمذي (١٢٦٢) في البيوع - باب إذا أفلس الرجل، والنسائي في "المجتبى" ٣١١/٧ و٣١٢، و"الكبرى" (٦٢٧٢) و(٦٢٧٣)، وابن ماجه (٢٣٥٨)، والشافعي في "الأم" ١٩٩/٣، وأحمد ٢٤٧/٢ و٢٤٧ و٢٥٨ و٤٧٤، والطيالسي (٢٥٠٧)، وعبد الرزاق (١٥١٦٠)، والمحلي (١٠٣٦)، وابن أبي شيبة ١٨/٥ و٤٢٩/٨، والدارمي (٢٥٩٠)، وابن الجارود (٦٣٠)، وأبو غوانة (٥٢١٩ - ٥٢٢٢) و(٥٢٢٥) و(٥٢٣١ - ٥٢٣٢) الطحاوي في "شرح المعاني" ١٦٤/٤، و"بيان المشكل" (٤٦٠٠) و(٤٦٠١) و(٤٦٠٣) و(٤٦٠٤)، والباغندي في "مسند عمر بن عبد العزيز" (٣٢) و(٣٥) و(٣٨ - ٤٠) و(٤٤ - ٤٧)، والدارقطني ٢٩/٣ و٢٣٠/٤، وأبو يعلى (٦٤٧٠)، وابن حبان (٥٠٣٦) و(٥٠٣٧)، وتمام في "الفوائد" (٦٩٩) كما في "الروض البسام"، والبيهقي في "الكبرى" ٤٤/٦ - ٤٦، و"المعرفة" (٣٨٢٨)، =

= وأبو نُعَيْم في "الحلية" ٣٦١/٥، هذا هو الصواب عن مالك، إلا أنَّ عبد الرحمن بن مهدي رواه عن مالك ولم يذكر عمر بن عبد العزيز. أخرجه البَاغَنْدِي (٣٧). قال الدارقطني في "العلل": وخالفه يعلى بن حكيم فرواه عن أبي بكر بن حَزْم عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة لم يذكر فيه عمر بن عبد العزيز [أخرجه عبد الرزاق (١٥١٦١)] ورواه يَئَانُ الحَضْرَمِي عن سفيان عن عمرو بن يحيى بن سعيد عن أبي بكر عن عمر بن عبد العزيز عن النَّبِيِّ ﷺ، وحدث به البَاغَنْدِي [(٣٢) و(٣٤)] عن المقرئ عن ابن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حَزْم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة متصلاً، وأخرج الحميدي (١٠٣٦)، وابن أبي شيبة ١٨/٥، وابن ماجه (٢٣٥٨)، والبيهقي في "الكبرى" ٤٥/٦ عن سفيان، والصحيحُ من ذلك ما رواه يحيى بن سعيد الأنصاري ويَزِيدُ بن الهاد ومَنْ تَابَعَهُمَا.

ورواه سعيد بن أبي غُرُوبَة وشعبة وأبان وهَمَّامٌ وخَيرٌ ومُحَمَّدُ بن سَلَمَة، كلُّهم عن قتادة عن النَّضْرِ بن أنس عن بشير بن نَهْيك عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ، وهو المحفوظ عن قتادة.

أخرجه مسلم (١٥٥٩)، وأحمد ٣٤٧/٢ و٣٨٥ و٤١٠ و٤١٣ و٤٦٨ و٤٧٨ و٥٠٨، وإسحاق بن راهويه (١٠٤) و(١٠٦)، والطحاوي (٢٤٥٠)، والطيالسي (٢٤٥٠)، وشرح المعاني ١٦٤/٤، و"بيان المشكل" (٤٦٠٢)، والبيهقي في "مسند علي بن الجعد" (٩٦٢) و(٣٣٠٧)، والدارقطني في "العلل" ١٧٣/١١، وأبو غَوَانَة (٥٢٢٣) و(٥٢٢٤) و(٥٢٢٦) و(٥٢٢٧)، والبيهقي في "الكبرى" ٤٦/٦، وابن عبد البر في "التصديق" ٤١٠/٨.

وكذلك رَوَى معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة به، أخرجه مسلم والبيهقي ولم يُصَرِّحَا بتتمة الإسناد.

ورواه وكيع وأبو سفيان عن هشام الدُّسْتُوَالِي عن قتادة عن بشير بن نَهْيك عن أبي هريرة به. وأسقط النَّضْرُ بن أنس.

وأخرجه عبد الرزاق (١٥٥٩)، وابن أبي شيبة ١٨/٥، وهكذا ذكره الدارقطني في "العلل" عن هشام ثم قال: واختلفَ عليه في رَوَيْهِ، فوقَّه مسلمٌ بن إبراهيم عن هَمَّام، ورفَّعه غيره. ورواه سليمان بن بلال عن خُثَيْم بن عِرَاك عن أبيه عن أبي هريرة به، أخرجه كذلك مسلمٌ والبيهقي.

ورَوَى أيوب وابن عُيَيْنَةَ وابن جُرَيْج عن عمرو بن دينار عن هشام بن يحيى المخزومي عن أبي هريرة به.

أخرجه أحمد ٢٤٩/٢، وعبد الرزاق (١٥١٦٢) و(١٥١٦٤)، والحميدي (١٠٣٥)، وعبد بن حُمَيْد (١٤٤١)، والباغندي (٣٣) (٤١)، وابن أبي حاتم في "العلل" ٣٩٤/١، والبيهقي في "مسند علي بن الجعد" (٩٦٥) و(٩٦٦)، والدارقطني ٣٠/٣، و٢٢٩/٤، والبيهقي في "الكبرى" ٤٦/٦.

وهكذا رواه عبد الرزاق (١٥١٦٣) عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن مسلم متصلاً مرفوعاً. قال البيهقي: ورواه

محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار بلغني عن أبي هريرة قال رسول الله: فذكر مثله. ورواه هُشَيْم عن عمرو بن دينار عمَّن حدثه عن أبي هريرة قوله. أخرجه ابن أبي شيبة ١٩/٥، ورواه شعبة ومُحَمَّدُ بن زيد عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة قوله. أخرجه البيهقي (٣٦٣) و(٣٦٤)، وابن أبي حاتم في "العلل" ٣٩٣/١، وقال أبو زرعة: قصرَ به شعبة، وأخرجه الدارقطني في "العلل" ١٧٢/١١-١٧٣ عن علي بن المديني حدثنا به سفيان مرةً أخرى عن =

"شرح مجمع" لـ "العيني" (١).

(فروغ)

بَاعَ نِصْفَ الزَّرْعِ بِلَا أَرْضٍ إِنْ بَاعَهُ الْأَكْثَارُ لِرَبِّ الْأَرْضِ جَازٌ، وَبِعَكْسِهِ لَا،

١٢٢٥٨٣١ (قوله: بَاعَ نِصْفَ الزَّرْعِ إلخ) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ دَفَعَهَا لِأَكْثَارٍ،

= عمرو بن هشام عن يحيى بن العاص المخزومي عن النبيّ قبل لسفيان: إِنْ كُنْتَ تَقُولُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَتَبَسِّمَ سَفِيَانُ وَقَالَ: إِنَّ هِشَامَ بْنَ يَحْيَى ابْنَ عَمِّ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَا أَرَاهُ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ.

ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام بن الحسن عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: ((أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلًا عِنْدَهُ مَالَهُ وَلَمْ يَكُنْ اقْتَضَى مِنْ مَالِهِ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ)). أخرجه أحمد ٥٢٥/٢.

ورواه هشيم عن موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن عن سبرة عن النبيّ ﷺ قال: ((مَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ أَخَذَهُ وَطَلَبَ ذَلِكَ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ)). وفي رواية: ((مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَيَبِيعُ الْمُشْتَرِي مِنْ بَاعِهِ)).

أخرجه الدارقطني ٢٨/٣. وقال أحمد: موسى روى عنه الناس وهو ثقة. قال في "الفتح": وإسناده حسن، وفي سماع الحسن من سبرة خلافاً معروفاً.

ورواه الحجاج عن سعيد بن زيد بن عثبة عن أبيه عن سبرة مرفوعاً نحوه.

أخرجه الدارقطني ٢٩/٣، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٦٥/٤ عن الحجاج عن سعيد بن غنيد عن زيد بن عثبة. ولفظه: ((مَنْ سَرِقَ لَهُ مَتَاعٌ أَوْ ضَاعَ لَهُ مَتَاعٌ وَوَجَدَهُ فِي يَدَيِ رَجُلٍ بَعِيْنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالْعَيْنِ)).

ومخالفه ما رواه ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر عن عمرو بن رافع عن عمر بن خلدة الزُّرْقَانِيّ إِنْ كَانَ قَاضِيًا عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَفْلَسَ، فَقَالَ: لِأَقْضِيَنَّ فَيَكُمُ بَقْضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلًا مَتَاعَهُ بَعِيْنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)). أخرجه أبو داود (٣٥٢٣)، وابن ماجه (٢٣٦٠)، والشافعي في "الأم" (١٩٩/٣)، وابن الجارود في "المتنقى" (٦٣٤)، والدارقطني ٢٩/٣، والطحاوي في "بيان المشكل" (٤٦٠٩) (و٩١٠)، والحاكم ٥٠/٢، والبيهقي في "الكبرى" ٤٦/٦، وفي الباب عن ابن عمر أيضاً.

ورواه هشام الدستوائي عن غيلان عن قتادة عن علي قال: ((إِذَا أَفْلَسَ وَسَلَعَتْهُ قَائِمَةٌ بَعِيْنَهَا فَهُوَ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ)).

أخرجه ابن أبي شيبة ١٩/٥، وعبد الرزاق (١٥١٧٠).

(١) في "ب" و"ط": ((شرح مجمع العيني)).

إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَذْرُ^(١) مِنَ الْأَكْثَارِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْجُوزَ، "خَانِيَّة"^(٢). بَاعَ شَجَرًا أَوْ كَرْمًا مُشْمِرًا لَا يَدْخُلُ الثَّمَرُ، وَحِينَئِذٍ فَيُعَارِ الشَّجَرُ إِلَى الْإِدْرَاكِ، فَلَوْ أُبْنِيَ الْمُشْتَرِي إِعَارَتَهُ خَيْرَ الْبَائِعِ؛ إِنْ شَاءَ أَبْطَلَ الْبَيْعَ أَوْ قَطَعَ الثَّمَرَ، "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ"^(٣) قَالَ فِي النَّهْرِ^(٤):

- أي: فَلَاحِجٌ - وَدَفَعَ لَهُ^(٥) الْبَذْرَ أَيْضًا عَلَى أَنْ يَعْمَلَ الْأَكْثَارَ فِيهَا بِقَرَوِ بِنَصْفِ الْخَارِجِ، فَعَمِلَ وَخَرَجَ الزَّرْعُ، فَبَاعَ الْأَكْثَارَ نِصْفَهُ لِرَبِّ الْأَرْضِ جَازَ الْبَيْعِ، أَمَّا لَوْ بَاعَ رَبُّ الْأَرْضِ نِصْفَهُ لِلْأَكْثَارِ فَلَا يَحْجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِقَلْعِ مَا بَاعَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِقَلْعِ الْكُلِّ، فَيَتَضَرَّرُ الْمُشْتَرِي بِقَلْعِ نَصَبِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ الشَّرَاءِ مُسْتَحِقًّا لِلْبَقَاءِ فِي الْأَرْضِ إِلَى وَقْتِ الْإِدْرَاكِ، نَعَمْ إِذَا كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْأَكْثَارِ يَكُونُ مُسْتَأْجِرًا الْأَرْضَ بِنَصْفِ الْخَارِجِ، فَلَيْسَ لِرَبِّ الْأَرْضِ [ب/٢٩٣/٣] أَمْرُهُ بِقَلْعِ مَا بَاعَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْجُوزَ الْبَيْعَ لِعَدَمِ الضَّرَرِ، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ بَيْعِ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الزَّرْعِ، وَقَدْ مَنَّا^(٦) الْكَلَامَ عَلَيْهَا وَعَلَى نَظَائِرِهَا أَوَّلَ كِتَابِ الشَّرْكَةِ.

[٢٢٥٨٤] (قوله: قَالَ فِي "النَّهْرِ" إلخ) أَصْلُهُ لِمُصَاحِبِ "الْبَحْرِ"^(٧)، وَحَاصِلُ الْبَحْثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي

(قوله: وَدَفَعَ لَهُ الْبَذْرَ أَيْضًا إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ قَيِّدٍ، بَلْ لَوْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْأَكْثَارِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

(١) فِي "ط": ((مِنَ الْبَذْرِ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) "خَانِيَّة": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ وَمَا لَا يَدْخُلُ إلخ - فَصْلُ فِي بَيْعِ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ ٢/٢٥١ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ فِي بَيْعِ الْغَصْبِ وَالرَّهْنِ وَالْمُسْتَأْجَرِ إلخ ٢/٧٤ بتصرف.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيعُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ق ٣٦٥/ب.

(٥) فِي "ك": ((إِلَيْهِ)).

(٦) الْمَقُولَةُ [٢٠٩٤٥] قَوْلُهُ: ((وَفِيهَا بَعْدَ وَرَقَتَيْنِ: أَنَّ الْمُبْتَاعَةَ كَذَلِكَ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٧) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيعُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٥/٣٢٧.

((ولا فَرَقَ يَظْهَرُ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالْبَائِعِ)).....

على قِياسِ هذا أَنَّهُ لو باعَ ثَمَرَةً بِدُونِ الشَّجَرِ وَلَمْ يَرْضَ البائعُ بِإِعَارَةِ الشَّجَرِ أَنْ يَتَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي أَيْضاً: إِنْ شاءَ أَبْطَلَ الْبَيْعَ أَوْ قَطَعَهَا؛ لِأَنَّ فِي الْقَطْعِ إِتْلَافَ الْمَالِ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ تَقَدَّمَ^(١) تَصْرِيحُ "الْمَتْنِ" كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَوْنِ بِقَوْلِهِ: ((وَيَقْطَعُهَا الْمُشْتَرِي فِي الْحَالِ))، وَأَيْضاً فَمَا نَقَلَهُ^(٢) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ" مُخَالِفٌ أَيْضاً؛ لِتَصْرِيحِ "الْمُصَنِّفِ" كَغَيْرِهِ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ وَحَدِّهِ أَوْ الْأَرْضِ وَحَدِّهَا بِقَوْلِهِ^(٣): ((وَيُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِقَطْعِهِمَا - أَيِ: الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ - وَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ صَلَاحُهُ)) كَمَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ^(٤)، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) ص ٢١٣ - "در".

(٢) أي: الشارح في الصحيفة السابقة.

(٣) ص ٢٠١ - "در".

(٤) المقولة [٢٢٤٩٨] قوله: ((لَأَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي مَشْغُولٌ [بِخ])).

﴿بابُ خيار الشرط﴾

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مُبينٌ في "الدُّرر". ثمَّ الخياراتُ بلغتُ سبعةَ عشرَ^(١):.....

﴿بابُ خيار الشرط﴾

من إضافة الشيء إلى سببه؛ لأنَّ الشرط سببٌ للخيار، "بحر"^(٢)، فإنَّ الأصل في العقد الزُّوم من الطرفين، ولا يثبت لأحدهما اختيارُ الإمضاء أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا إلاَّ باسِّراطٍ ذلك. (٢٢٥٨٥١) (قوله: مُبينٌ في "الدُّرر"^(٣)) حيث قال بعدما ترجمَ بباب خيار الشرط والتعيين: ((وقدَّمهما على باقي الخيارات؛ لأنَّهما يَمنعان ابتداءَ الحكم، ثمَّ ذَكَرَ خيارَ الرُّؤية؛ لأنَّه يَمنعُ تمامَ الحكم، وأخَّرَ خيارَ العيب؛ لأنَّه يَمنعُ لزومَ الحكم. وخيارَ الشرط أنواع: فاسدٌ وفاقاً كما إذا قال: اشتريتُ على أنِّي بالخيار، أو على أنِّي بالخيار أياماً أو أبداً.

وجائزٌ وفاقاً، وهو أن يقول: على أنِّي بالخيار ثلاثةَ أيَّامٍ فما دونَها. ومُختلفٌ فيه، وهو أن يقول: على أنِّي بالخيار شهراً أو شهرين، فإنَّه فاسدٌ عند "أبي حنيفة" و"زفر" و"الشافعي"، جائزٌ عند "أبي يوسف" و"محمد" اهـ. وفي "البحر"^(٤): ((فرغ: لا يصحُّ تعليقُ خيارِ الشرط بالشرط، فلو باعهُ حماراً على أنَّه إنَّ لم يُجاوزْ هذا النَّهرَ فردَّه يَقبلُهُ، وإلَّا لم يصحَّ، وكذا إذا قال: ما لم يُجاوزْ به إلى العَدِ، كذا في "القنية"^(٥)) اهـ.

﴿بابُ خيار الشرط﴾

(قوله: كذا في "القنية") عبارة "القنية" بلفظها: ((بعتُ منك هذا الحمارَ على أنَّك ما لم تُتجاوزْ به هذا النَّهرَ فردَّته عليَّ أقبلَهُ منك وإلَّا فلا لا يصحُّ، وكذا إذا قال: ما لم تُجاوزْ به إلى العَدِ؛ لأنَّه تعليقُ خيارِ الشرط بالشرط، فلا يصحُّ)) اهـ.

(١) عدّها في "الأشباه" ثمانية عشر ص ٤٠٢.

(٢) "البحر" - كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢/٦.

(٣) "الدُّرر والغرر": كتاب البيوع ١٥١/٢.

(٤) "البحر" - كتاب البيع - باب خيار الشرط ٦/٦.

(٥) "القنية": كتاب البيوع - باب في الشروط المفسدة للبيع ١٠٤/ب.

الثَلَاثَةُ الْمُبَوَّبَ لَهَا، وَخِيَارَ تَعْيِينٍ، وَغَبْنٍ، وَتَقْدٍ، وَكَمِيَّةٍ، وَاسْتِحْقَاقٍ، وَتَغْيِيرٍ فِعْلِيٍّ،...

[مطلب: الخيارات سبعة عشر]

[٢٢٥٨٦] (قوله: الثَلَاثَةُ الْمُبَوَّبَ لَهَا) أي: التي ذُكِرَ لكلِّ واحدٍ منها بابٌ، وهي: خيارُ الشَّرْطِ، وخيارُ الرُّوْيَةِ، وخيارُ العيبِ.

[٢٢٥٨٧] (قوله: وخيارَ تعيّن) هو أن يشتري أحدَ الشَّيْئَيْنِ أو الثَّلَاثَةِ على أن يُعَيِّنَ أَيًّا شَاءَ، وهو المذكورُ في هذا الباب في قول "المصنّف"^(١): ((باعَ عبدنِ على أَنَّهُ بالخيارِ في أحدهما إلخ)).

[٢٢٥٨٨] (قوله: وَغَبْنٍ) هو ما يأتي^(٢) في المُرَاجَعَةِ في قوله: ((ولا رَدَّ بَغْنٍ فاحشٍ في ظاهرِ الروايةِ، ويُقْتَضَى بِالرَّدِّ إِنْ غَرَّةٌ))، أي: غَرَّ البائعُ المشتريَ أو بالعكسِ أو غَرَّةُ الدَّلَالِ، وإِلَّا فلا.

[٢٢٥٨٩] (قوله: وَتَقْدٍ) هو ما يأتي^(٣) قريباً في قوله: ((فإن اشترى على أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّ الثَّمَنُ إلخ)).

[٢٢٥٩٠] (قوله: وَكَمِيَّةٍ) هو ما مرَّ^(٤) أَوَّلَ الْبَيْعِ فيما لو اشترى بما في هذه الخاتِبة إلخ، وَقَدْ مَنَّا^(٥) بَيَانَهُ.

[٢٢٥٩١] (قوله: وَاسْتِحْقَاقٍ) هو ما سيذكره^(٦) في باب خيار العيبِ في قوله: ((استحقَّ بعضُ المبيعِ فإن كَانَ استحقاقُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لِلْكُلِّ خَيْرٌ فِي الْكُلِّ، وَإِنْ بَعْدَهُ خَيْرٌ فِي الْقِيَمِيِّ لَا فِي غَيْرِهِ)).

[٢٢٥٩٢] (قوله: وَتَغْيِيرٍ فِعْلِيٍّ) أمَّا الْقَوْلِيُّ فَهُوَ مَا مَرَّ^(٧) في قوله: ((وَغَبْنٍ))، وَالْفِعْلِيُّ كَالصَّرِيَّةِ، وَهِيَ أَنْ يَشُدَّ الْبَائِعُ ضَرْعَ الشَّاةِ لِيَحْتَمَعَ لِبْنُهَا، فَيُظَنَّ الْمُسْتَرِي أَنَّهَا غَزِيرَةُ اللَّبَنِ، وَالْخِيَارُ الْوَارِدُ فِيهَا أَنَّهُ إِذَا حَلَبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمَرٍ^(٨)، وَبِهِ

(١) ص ٣١٦ - "در".

(٢) انظر الدر عند المقولة [٢٤٠٩٤] قوله: ((لَا رَدَّ بَغْنٍ فاحشٍ)).

(٣) ص ٢٦٩ - "در".

(٤) المقولة [٢٢٣٢٢] قوله: ((خَيْرٍ)).

(٥) ص ٤٨٠ - "در".

(٦) المقولة [٢٢٥٨٨] قوله: ((وَوَغْنٍ)).

(٧) جزء من حديث نبوي سيأتي ترجمه في المقولة [٢٣٢١٢] قوله: ((بخلاف الشاة المُصْرَاة)).

وَكَشَفَ حَالٍ، وَخِيَانَةَ مُرَاجِعَةٍ، وَتَوَلَّيَةٍ،

أَخَذَ الْأُمَمَةُ الثَّلَاثَةُ وَأَبُو يُوسُفَ، وَعِنْدَهُمَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ فَقَطْ إِنْ شَاءَ، وَسَيَّئِي^(١) تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي خِيَارِ الْعَبِيدِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((اشْتَرَيْ جَارِيَةً لَهَا لَبَنٌ)).

١٢٢٥٩٣ (قوله): وَكَشَفَ حَالٍ هُوَ مَا مَرَّ^(٢) أَوَّلَ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى بوزنِ هَذَا

الْحَجَرِ ذَهَبًا أَوْ بِلِئَاءٍ^(٣) أَوْ حَجَرٍ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ، فَقَدْ ذَكَرَ "الشَّارِحُ" هُنَاكَ: ((أَنَّ لِلْمُشْتَرِي

الخيارَ فيهما))، وَقَدْ مَنَّا^(٤) عَنْ "البحر" هُنَاكَ: ((أَنَّ هَذَا الْخِيَارَ خِيَارُ كَشَفِ الْحَالِ))، وَمِنْهُ مَا

ذَكَرَهُ بَعْدَهُ فِي بَيْعِ صَبْرَةٍ كُلِّ صَاعٍ بِكَذَا، وَمَرَّ^(٥) الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٢٢٥٩٤ (قوله): وَخِيَانَةَ مُرَاجِعَةٍ، وَتَوَلَّيَةٍ هُوَ مَا سَيَّئِي^(٦) فِي الْمُرَاجِعَةِ فِي قَوْلِهِ: ((فَإِنْ ظَهَرَ

خِيَانَةً فِي مُرَاجِعَةٍ بِإِقْرَارٍ أَوْ بُرْهَانٍ عَلَى ذَلِكَ أَوْ نُكُولِهِ عَنِ الْبَيْعِ أَحَدَهُ الْمُشْتَرِي بِكُلِّ

ثَمَنِهِ أَوْ رَدَّهُ لِفَوَاتِ الرِّضَا، وَلَهُ الْحَطُّ قَدَرَ الْخِيَانَةِ فِي التَّوَلَّيَةِ؛ لِتَحَقُّقِ التَّوَلَّيَةِ))، [١/٣٠، ٣/١٢٠]

(قوله): ذَهَبًا بِلِئَاءٍ لَعَلَّهُ: أَوْ بِلِئَاءِ الْخ.

(قوله): وَمِنْهُ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ فِي بَيْعِ صَبْرَةٍ كُلِّ صَاعٍ بِكَذَا الْخِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِكَشَفِ الْحَالِ

حَالِ الْمُبِيعِ كَمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، أَوْ كَشَفَ حَالٍ مَا نَفَذَ فِيهِ الْعَقْدُ كَمَا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّ فِيهَا نَفْذًا

فِي صَاعٍ فَبُيِّنَتْ الْخِيَارُ؛ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ وَكَشَفِ الْحَالِ فِيمَا نَفَذَ فِيهِ الْبَيْعُ.

(قول "الشَّارِحُ": وَتَوَلَّيَةٍ) أَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ التَّوَلَّيَةَ لَا خِيَارَ فِيهَا، بَلْ لَهُ الْحَطُّ لَا غَيْرُ، فَمَعْنَى تَوَلَّيَةٍ فِيهَا

أَنَّ لَهُ الْحَطُّ كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ لَا يُطَالِبَ الْبَائِعَ بِشَيْءٍ.

(١) المَقُولَةُ [٢٣٢١٠] قَوْلُهُ: ((اشْتَرَيْ جَارِيَةً لَهَا لَبَنٌ)).

(٢) ص ١٤١ - "در".

(٣) فِي "الْأَصْل" وَ"ك" وَ"ب" ((ذَهَبًا بِلِئَاءٍ))، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ "م" هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَيْعِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) المَقُولَةُ [٢٢٣٦٢] قَوْلُهُ: ((وَالْمُشْتَرِي الْخِيَارَ فِيهِمَا)).

(٥) المَقُولَةُ [٢٢٣٦٧] قَوْلُهُ: ((فِي بَيْعِ صَبْرَةٍ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٦) انْظُرِ الدَّرَ عِنْدَ الْمَقُولَةِ [٢٤٠٣٦] قَوْلُهُ: ((فَإِنْ ظَهَرَ خِيَانَتُهُ)).

وَقَوَاتٍ وَصَفٍ مَرْغُوبٍ فِيهِ، وَتَفْرِيقٍ صَفَقَةٍ بِهَلَاكِ بَعْضٍ مَبِيعٍ، وَإِجَازَةً عَقْدِ
الْفُضُولِيِّ،.....

قال "ح" ^(١): ((وينبغي أن تكون الوضعية كذلك)).

[٢٢٥٩٥] (قوله: وَقَوَاتٍ وَصَفٍ مَرْغُوبٍ فِيهِ) هُوَ مَا يَذْكُرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٢) فِي قَوْلِهِ:
((اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ خَبْرِهِ أَوْ كَتَبَهُ إلخ)).

مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه

[٢٢٥٩٦] (قوله: وَتَفْرِيقٍ صَفَقَةٍ بِهَلَاكِ بَعْضٍ مَبِيعٍ) أَي: هَلَاكِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَفِيهِدَ بِالْبَعْضِ؛
لَأَنَّ هَلَاكَ الْكُلِّ قَبْلَ قَبْضِهِ فِيهِ تَفْصِيلٌ قَدَّمَناهُ ^(٣) قُبِيلَ هَذَا الْبَابِ.

وحاصله - كما في "جامع الفصولين" ^(٤) -: ((أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِآفَةٍ سَمَاقِيَّةٍ أَوْ بِفَعْلٍ الْبَائِعِ أَوْ بِفَعْلٍ
الْمَبِيعِ يَطْلُ الْمَبِيعُ، وَإِنْ بِفَعْلٍ أَجْنَبِيٍّ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي: إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْمَبِيعَ، وَإِنْ شَاءَ أَجَازَ وَضَمَّنَ
الْمُسْتَهْلِكَ)). اهـ. وَذَكَرَهُ فِي "الْبَزَازِيَّةِ" ^(٥) أَيْضاً ثُمَّ قَالَ ^(٥): ((وَإِنْ هَلَكَ الْبَعْضُ قَبْلَ قَبْضِهِ سَقَطَ مِنَ
الْثَمَنِ قَدْرُ النِّقْصِ سَوَاءً كَانَ نَقْصَانٌ قَدْرٍ أَوْ وَصْفٍ، وَخِيَرِ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ،
وَإِنْ بِفَعْلٍ أَجْنَبِيٍّ فَالْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ، وَإِنْ بِآفَةٍ سَمَاقِيَّةٍ: إِنْ نَقْصَانٌ قَدْرٌ طُرِحَ عَنْ
الْمُشْتَرِي حَصَّةُ الْفَائِزِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ نَقْصَانٌ وَصْفٍ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ
الْثَمَنِ، لَكِنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَخْذِ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ التَّرْكِ. وَالْوَصْفُ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْبَيْعِ بِلَا ذِكْرِ
كَالْأَشْجَارِ وَالْبَنَاءِ فِي الْأَرْضِ، وَالْأَطْرَافِ فِي الْحَيَوَانِ، وَالْجُودَةِ فِي الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ، وَإِنْ بِفَعْلٍ
الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَالْجَوَابُ كَذَلِكَ))، وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِيهَا ^(٥)، فَرَاغَهُ.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب المراجعة والتولية ق ٢٩٤/ب بتصرف.

(٢) ص ٣٢٥ - "در".

(٣) الموقلة [٢٢٥٧١] قوله: ((وَكَذَا الْهَيْئَةُ وَالصَّدَقَةُ)).

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها إلخ ٣٦/٢.

(٥) "البرزازية": كتاب البيوع - الباب الثاني عشر في قبض المبيع ٤/٥٠٠ - ٥٠١ (هامش "الفتاوى الهندية").

وَزَهَرَ الْمَبِيعُ مُسْتَأْجَرًا أَوْ مَرْهُونًا، "أشباه" مِنْ أَحْكَامِ الْفُسُوحِ.....

[٢٢٥٩٧] (قوله: وَزَهَرَ الْمَبِيعُ مُسْتَأْجَرًا أَوْ مَرْهُونًا) أَي: لَوْ اشْتَرَى دَارًا مَثَلًا، فَظَهَرَ أَنَّهَا مَرْهُونَةٌ أَوْ مُسْتَأْجَرَةٌ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَعَدْمِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ لَا يُخَيَّرُ، وَهُوَ قَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ"، وَقَالَا: يَتَخَيَّرُ وَلَوْ عَالِمًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(١)، وَفِي "حَاشِيَتِهِ" لـ "الرَّمْلِيِّ"^(٢): ((وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٣))). اهـ. وَكَذَا يُخَيَّرُ الْمُرْتَهَنُ وَالْمُسْتَأْجَرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَعَدْمِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٤)، لَكِنْ فِي "حَاشِيَتِهِ" لـ "الرَّمْلِيِّ"^(٥) عَنْ "الرَّزِيِّ"^(٦): ((أَنَّ الْمُرْتَهَنَ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ)). وَفِي "الْعِمَادِيَّةِ": ((أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ لَهُ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى عَدْمِهِ)) وَسَيَأْتِي^(٧) فِي فَصْلِ الْفُصُولِيِّ: ((أَنَّ مِنَ الْمَوْقُوفِ بَيْعَ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجَرِ وَالْأَرْضِ فِي مَزَارَعَةِ الْغَيْرِ عَلَى إِجَازَةِ مُرْتَهَنٍ وَمُسْتَأْجَرٍ وَمُزَارَعَةٍ)) اهـ، فَإِنْ أَجَازَ الْمُسْتَأْجَرُ أَوْ الْمُرْتَهَنُ فَلَا خِيَارَ لِلْمُسْتَشْتَرِي، وَإِنْ لَمْ يُجِزْ فَالْخِيَارُ لِلْمُسْتَشْتَرِي فِي الْإِنْتِظَارِ وَالْفَسْخِ، وَسَيَأْتِي^(٨) تَمَامُهُ فِي فَصْلِ الْفُصُولِيِّ. [٢٢٥٩٨] (قوله^(٩): "أشباه") قَالَ فِيهَا^(٩): ((وَكُلُّهَا يُبَاشِرُهَا الْعَاقِدَانِ إِلَّا التَّحَالُفَ،

(قوله: وَكَذَا يُخَيَّرُ الْمُرْتَهَنُ وَالْمُسْتَأْجَرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَعَدْمِهِ) أَي: بَيْنَ فُسْخِ الْبَيْعِ وَعَدْمِهِ.

- (١) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر إلخ ٦٧/٢.
- (٢) "اللائلي الدرية في الفوائد الخيرية": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر إلخ ٦٧/٢ (هامش "جامع الفصولين").
- (٣) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل التاسع في الاستبراء وإسقاطه وخيار الرؤية والشرط ق ١٨٦/أ.
- (٤) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر إلخ ٦٧/٢.
- (٥) "اللائلي الدرية في الفوائد الخيرية" على "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر إلخ ٦٧/٢ (هامش "جامع الفصولين").
- (٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ٨٤/٦.
- (٧) المقولة [٢٣٧٩٢] قوله: ((وَوَقَفَ بَيْعُ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجَرِ (إِلخ))).
- (٨) هذه المقولة مؤخرّة في "الأصل" و"ك" و"ل" عَنِ النَّبِيِّ تَلَاهَا، وَمَا أَتَيْنَاهُ مِنْ "ب" و"م" مِنْ تَقْدِيمِهَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِسِيَاقِ "الذَّرِّ".
- (٩) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - أحكام الفسوخ ص ٤٠٢ - بتصرف.

قَالَ: ((وَيُفْسَخُ بِإِقَالَةٍ وَتَحَالُفٍ))، فَبَلَغَتْ تِسْعَةَ عَشَرَ سَبْعًا^(١)، وَأَغْلِبَهَا ذَكَرَهُ^(٢) "المصنف"، يَعْرِفُهُ مَنْ مَارَسَ الْكِتَابَ. (صَحَّ شَرْطُهُ لِلْمُتَبَايِعِينَ) مَعًا.....

فَإِنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَفْسَخُهُ الْقَاضِي، وَكُلُّهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْفَسْخِ، وَلَا يَنْفَسِخُ شَيْءٌ^(٣) مِنْهَا بِنَفْسِهِ)) اهـ "ح" (٤).

[٢٢٥٩٩] (قَوْلُهُ: وَيُفْسَخُ بِإِقَالَةٍ وَتَحَالُفٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْخِيَارِ لَا فِي مَجَرَّدِ الْفَسْخِ، لَكِنْ قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَوْ أَقَالَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَالْآخَرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ، وَكَذَا يُخَيَّرُ كُلُّ مَنْهُمَا بَيْنَ الْحِلْفِ وَعَدَمِهِ، فَلَوْ اخْتَارَ عَدَمَ الْحِلْفِ يَلْزُمُهُ دَعْوَى صَاحِبِهِ. وَصُورَةُ التَّحَالُفِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي قَدَرِ ثَمَنِ أَوْ مَبِيعٍ أَوْ فِيهِمَا وَيَعْتَزَّا عَنِ الْبَيْتَةِ، وَلَمْ يَرْضَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِدَعْوَى الْآخَرِ تَحَالُفًا، وَفَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا، وَالْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ فِي بَابِ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ^(٥) مِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى^(٦).

[٢٢٦٠٠] (قَوْلُهُ: صَحَّ شَرْطُهُ) أَي: شَرْطُ الْخِيَارِ الْمَذْكُورِ، وَصَرَّحَ بِفَاعِلٍ ((صَحَّ)) إِنْشَارَةً إِلَى أَنَّ ضَمِيرَ ((صَحَّ)) الْوَاقِعَ فِي عِبَارَةِ "الْكَنْز"^(٧) وَغَيْرِهِ عَائِدٌ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي التَّرْجُمَةِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨): ((وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى الْخِيَارِ، وَفِي "الْوَقَايَةِ"^(٩) وَ"النُّقَايَةِ"^(١٠): صَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ، فَأَبْرَزَهُ، وَالْأَوَّلَى مَا فِي "الإِصْلَاحِ": صَحَّ شَرْطُ الْخِيَارِ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالصَّحَّةِ شَرْطُ الْخِيَارِ لَا نَفْسُ الْخِيَارِ)) اهـ. فَالضَّمِيرُ - عَلَى الْأَوَّلِ فِي كَلَامِ "الْبَحْرِ" - عَائِدٌ إِلَى الْمُضَافِ، وَعَلَى الْأَخِيرِ إِلَى الْمُضَافِ

(١) كَذَا فِي "ذ" وَ"و" وَالْأَشْبَاهُ، وَفِي "ط" وَ"ب": ((شَيْئًا)).

(٢) فِي "و": ((ذَكَرَهَا)).

(٣) فِي "الْأَصْل": ((كُلُّ)) بَدَلَ ((شَيْءٍ)).

(٤) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٢٨٢ / أ - ب.

(٥) بَلَّ هِيَ فِي بَابِ التَّحَالُفِ.

(٦) انْظُرْ "الدَّر" عِنْدَ الْمَقُولَةِ [٢٧٧٦٢] قَوْلُهُ: ((أَوْ وَصْفُهُ)).

(٧) انْظُرْ "شَرْحَ الْعَيْنِي عَلَى الْكَنْز": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ خِيَارِ الشَّرْطِ ٨/٢.

(٨) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣/٦.

(٩) انْظُرْ "شَرْحَ الْوَقَايَةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٧/٢ (هَامِشٌ "كَشَفَ الْحَقَائِقَ").

(١٠) انْظُرْ "شَرْحَ النَّقَايَةِ" لِمَلَا عَلِيِّ الْقَارِي: كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلٌ: صَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ ١١/٢.

إليه، وبه جزمَ في "النهر"^(١) فقال: ((الضمير في: ((صحَّ)) يعودُ إلى المضافِ إليه بقرينة: صحَّ، ولقد أفصحَ "المصنّف"^(٢) عنه في الخلع حيث قال^(٣): وصحَّ شرطُ الخيارِ لهما في الخلع لا لهُ. ومن غفلَ عن هذا قالَ ما قالَ)) اهـ.

قلتُ: فيه نظرٌ، فإنَّ الشرطَ الواقعَ في الترجمة عامٌّ بقرينة الإضافة، ولقولهم: إنَّه من إضافة الحكم إلى سببه، أي: الخيار الواقع بسبب الشرط؛ فلا يصحُّ عودُ الضمير إلى الشرط المذكور؛ لأنَّ الموصوفَ بالصحة شرطٌ خاصٌّ، وهو شرط الخيار الذي أفصحَ عنه في الخلع، وأين العامُّ من الخاصِّ؟! وما في "الإصلاح" لا يصلحُ دليلاً على عودِهِ إلى الشرط، بل هو تركيبٌ آخرٌ صحيحٌ في نفسه، والأحسنُ ما استظهره في "البحر"^(٤) من عودِهِ إلى الخيار لكن ب قيد وصفه بالمشروطية، فإنه في الأصل من إضافة الموصوف إلى صفته^(٥) أي: الخيار المشروط، وهذا لا ينافي كون الشرط سبباً للحكم كما أفاده "الحموي".

وقد يقال: إنَّ خيار الشرط مركَّبٌ إضافيٌّ صارَ علماً في اصطلاح الفقهاء على ما يثبت لأحد المتعاقدين من الاختيار بين الإمضاء والفسخ، وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب، كما صارَ الفاعلُ والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علماً في اصطلاح النحويين على شيء

٤٦/٤

(قوله: قلتُ: فيه نظرٌ، فإنَّ الشرطَ الواقعَ في الترجمة عامٌّ إلخ) فيه: أنَّ الإضافة كما تكون للعامِّ تكون للخاصِّ، فيقال: غلامٌ رجلٌ والرجُل، فلا تصلحُ قرينة على العموم، على أنَّ الإضافة إنما تدلُّ على عمومِ المضافِ في نفسه لا المضافِ إليه، ولا شكَّ أنَّ سبب الخيار بمعنى التخيير بين الإمضاء والفسخ

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط في ٣٦٦/١.

(٢) أي: مصنف "الكنز"، انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الطلاق ٢٠٥/١.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٦.

(٤) في "أ": ((الصفة)).

(وَلَا أَحَدِهِمَا) وَلَوْ وَصِيًّا،

خاصَّ عندهم، وعلى هذا يعود الضمير في ((صح)) إلى هذا المركب الإضافي، وهو ما أفصح عنه في "الوقاية" و"النقاية" كما مر^(١)، فكان ينبغي لـ"المُصنّف" متابعتُهُما لخلوّهُ من التكلّف والتعسف.

(٢٢٦٠١) (قوله: وَلَوْ وَصِيًّا) وكذا لو وكيلاً، قال في "البحر"^(٢): ((ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخيار له أو للآمر أو لأجنبي صحّاه، ولو أمره ببيع بخيار للآمر فشرطه لنفسه لا يجوز، ولو أمره بشراء بخيار للآمر فاشترأه بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الأمر للمخالفة، بخلاف ما إذا أمره ببيع بخيار فباع باتاً حيث يبطل أصلاً)). اهـ ملخصاً، "ط"^(٣). وسيدكر "الشارح"^(٤) الفرق بين الفرعين الأخيرين.

إنما هو الشرط الخاص الذي هو هذا الاشتراط الذي تعلّق به لا مطلق شرط؛ إذ لا معنى لثبوته بسببه، إلا أنه إذا شرط في العقد يكون ثابتاً به لا مطلق شرط، ولذا قال في "النهر": ((أي: خيار يثبت باشتراطه))، ويعود الضمير للمركب الإضافي يرّد عليه ما في "النهر": ((من أن الذي يتصف بالصحة هو الشرط لا الخيار؛ لما أن الموصوف بها فعل المكلف لا أثره))، تأمل. وبالجملة ما سلّكه هنا لا يخلو عن مناقشات.

(قوله: ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخيار له أو للآمر أو لأجنبي صحّاه) للمخالفة إلى خير؛ لما أن البيع بالخيار فيه رأي وتدير بخلافه بدونيه، تأمل.

(قوله: ولو أمره ببيع بخيار للآمر فشرطه لنفسه لا يجوز) وإن كان اشتراطه لنفسه اشتراطاً للآمر، إلا أنه يكون للآمر بطريق التبعية فيكون مخالفاً، كذا في "البحر".

(١) في هذه المقولة.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٤/٦.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٩/٣.

(٤) ص ٣١٨ - "در".

(وَلِغَيْرِهِمَا) وَلَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا قَبْلَهُ، "تَارِخَانِيَّةٌ" (فِي مَبِيعٍ) كُلُّهُ (أَوْ بَعْضُهُ) كَثْلُهُ أَوْ رُبْعُهُ وَلَوْ فَاسِداً، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي اشْتِرَاطِهِ.....

[٢٢٦٠٢] (قوله: وَلِغَيْرِهِمَا) وَيُثْبِتُ الْخِيَارُ لِهَما مَعَ ذَلِكَ الْغَيْرِ أَيْضاً كَمَا سَيَأْتِي^(١) فِي قَوْلِ "المُصَنَّفِ": ((وَلَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِغَيْرِهِ صَحَّ الْبَيْعُ)).

[٢٢٦٠٣] (قوله: وَلَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ) رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ اخْتِصَاصُهُ بِقَوْلِهِ: ((وَلِغَيْرِهِمَا))، مَعَ أَنَّهُ جَارٍ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، فَلَوْ قَدَّمَهُ وَقَالَ: صَحَّ شَرْطُهُ وَلَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ لَكَانَ أَوَّلَى. اهـ "ح"^(٢).
فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام: جعلتكم بالخيار ثلاثة أيام صح إجماعاً، "بحر"^(٣).

[٢٢٦٠٤] (قوله: لَا قَبْلَهُ) فَلَوْ قَالَ: جعلتكم بالخيار في البيع الذي نَعَقِدُهُ، ثُمَّ اشْتَرَيْ مطلقاً لَمْ يُثْبِتْ، "بحر"^(٣) عَنْ "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٤).

[٢٢٦٠٥] (قوله: أَوْ بَعْضُهُ) لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي، وَلَا بَيْنَ أَنْ يُفَصَّلَ الثَّمَنُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ نِصْفَ الْوَاحِدِ لَا يَتَفَاوَتُ، "ط"^(٥) عَنْ "النَّهْرِ"^(٦).

[٢٢٦٠٦] (قوله: كَثْلُهُ أَوْ رُبْعُهُ) مِثْلُهُ مَا إِذَا كَانَ الْمُبِيعُ مُتَعَدِّداً وَشَرَطَ الْخِيَارَ فِي مَعْيَنٍ مِنْهُ مَعَ تَفْصِيلِ الثَّمَنِ كَمَا يَأْتِي^(٧) فُقِيلَ خِيَارِ التَّعْيِينِ. اهـ "ح"^(٨).

[٢٢٦٠٧] (قوله: وَلَوْ فَاسِداً) أَي: وَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ الَّذِي شَرَطَ فِيهِ الْخِيَارُ فَاسِداً، وَكَانَ الْأَقْعَدُ

(١) ص ٣١٢ - وما بعدها "در".

(٢) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب.

(٣) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٦.

(٤) "التارخانية": كتاب البيوع - الفصل الثالث عشر في البيع بشرط الخيارات ٤/٦٤/ب.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٠.

(٦) "النهر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٣٦٦/ب.

(٧) ص ٣١٦ - "در".

(٨) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب.

فَالْقَوْلُ لِنَافِيهِ عَلَى الْمَذْهَبِ.....

في التركيب أن يقول: صَحَّ شَرْطُهُ وَلَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَوْ فَاسِداً كَمَا لَا يَخْفَى، "ح" (١). وفائدة اشتراطه في الفاسد - مع أن لكل منهما الفسخ بدونه - ما قيل: إنه يثبت لمن اشترطه (٢) ولو بعد القبض، ولا يتوقف على القضاء به أو الرضا اهـ.

قلت: وفيه نظر؛ لأنه إن كان الضمير في قوله: ((وَلَا يَتَوَقَّفُ الْبَيْعُ)) عائداً إلى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً، أو إلى فسخ البيع (٣) الفاسد فكذلك، نعم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع أو لهما وقبضه المشتري بإذن البائع لا يدخل في ملك المشتري، مع أنه لولا الخيار ملكه بالقبض، فافهم.

[٢٢٦٠٨] (قوله): فالقول لنافيه) لأنه خلاف الأصل كما في "البحر" (٤)، وهو مكرر مع ما يأتي (٥) متناً. اهـ "ح" (٦).

[٢٢٦٠٩] (قوله): على المذهب) وعند "محمد" القول لمُدَّعِيهِ وَالْبَيِّنَةُ لِلْآخِرِ، "ح" (٦) عن "البحر" (٧).

(قوله): فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً أي: في فسخ بفساد أو شرط، وقوله: ((فكذلك)) أي: الخيار، ولم يتعرض لقوله: ((ولو بعد قبض)) مع الاشتراك فيه بين الفسخ بالفساد والخيار، تأمل. ولا يخفى ما في كلامه من الخفاء وحمل الكلام على خلاف ظاهره.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب بتصرف.

(٢) في "ب" و"م": ((اشتراط)).

(٣) في "ك": ((المبيع)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٦.

(٥) ص ٣٢٨ - "در".

(٦) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب، بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٦.

(ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند إطلاق أو تأييد (لا أكثر) فيفسد،.....

[٢٢٦١٠] (قوله: ثلاثة أيام) لكن إن اشترى شيئاً ثمَّ يَسَارِعُ إليه الفسادُ ففي القياس لا يُجبر المشتري على شيء، وفي الاستحسان يقال له: إما أن تفسخ البيع أو تأخذ المبيع، ولا شيء عليك من الثمن حتى تجيز البيع أو يفسد المبيع عندك؛ دفعاً للضرر من الجانبين، "بحر" ^(١) عن "الحانية" ^(٢).
(تنبيه)

اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام إلا في الكفالة في قول "الإمام"، زاد في "البرازية" ^(٣): ((وللمحتال، وكذا في الوقف؛ لأنَّ حَوَازَه على قول "الثاني"، وهو غير مُقَيَّد عنده بالثلاث))، "در منتقى" ^(٤)، وتمامه في "النهر" ^(٥).

[٢٢٦١١] (قوله: وفسد عند إطلاق) أي: عند العقد، أما لو باع بلا خيار ثمَّ لَقِيَهُ بعد مُدَّةٍ فقال له: أنت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس، بمنزلة قوله: لك الإقالة كما في "البحر" ^(٦) عن "الولوالجية" ^(٧) وغيرها، وحمل عليه قول "الفتح" ^(٨): ((لو قال له: أنت بالخيار فله خيار المجلس فقط))، قال في [٣/٣١٤] "النهر" ^(٩): ((ولم أرَ مَنْ فرَّقَ بينهما، ويظهر لي أنَّ المفسدَ في الثاني - أي ^(١٠): الإطلاق وقت العقد - مُقَارَنٌ فَقَوِيَ عملُهُ، وفي الأوَّل بعد التَّمام فضَعُفَ،

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٥/٦.

(٢) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار ١٨٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) لم نعر عليها في مظانها من "البرازية".

(٤) "الدر المنتقى": كتاب البيوع - باب الخيارات ٢٤/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٥) انظر "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٣٦٧.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٤/٦.

(٧) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل التاسع في الاستبراء وإسقاطه وخيار الرؤية والشرط ٣/١٨٦/١ بتصرف.

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٤٩٩/٥.

(٩) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٣٦٦ ب توضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(١٠) في "م": ((وَأَنْ)) بدل ((أَي)).

فَلِكُلِّ فَسْخُهُ خِلَافًا لَهُمَا.....

وقد أمكن تصحيحه بإمكان^(١) الخيار له في المجلس اهـ.

(تنبيه)

قدمنا^(٢) عن "الدُّر": ((أنه لو قال: على أي بالخيار أياماً فهو فاسد))، واعترض في "الشَّرْئِئَلِيَّة"^(٣): ((بأن قولهم: لو حلف لا يكلمه أياماً يكون على ثلاثة، ومقتضاه أن يكون هنا كذلك تصحيحاً لكلام العاقل عن الإلغاء، وإلا فما الفرق؟!)).

قلت: قد يجاب بأن ((أياماً)) في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلاً، لكن اقتصر على الثلاثة؛ لأنها المتيقن، وذلك لا ينافي صحة إرادة ما فوقها، حتى لو نوى الأكثر حيث بخلافه هنا، فإن الثلاثة لازمة بالنص البتة، ولفظ ((أياماً)) صالح لما فوقها، وما فوقها مفسد للعقد، فلا ينفعنا حمّله على الثلاثة؛ لأنه لا يقطع الاحتمال.

[٢٢٦١٢] (قوله: فلكل فسخه) شمل من له الخيار منهما والآخر، وهذا - على القول بفساده - ظاهر، وكذا على القول الآتي^(٤) بأنه موقوف، قال في "الفتح"^(٥): ((وذكر الكرخي نصاً عن أبي حنيفة: أن البيع موقوف على إجازة المشتري، وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الإجازة؛ لأن لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف)) اهـ.

[٢٢٦١٣] (قوله: خلافاً لهما) فعندهما يجوز إذا سمى مدة معلومة، "فتح"^(٦).

(قوله: وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار إلخ) عبارة "الأصل": ((بإثبات الخيار إلخ)).

(قوله: قد يجاب بأن ((أياماً)) في الحلف يصح أن يراد إلخ) هذا الجواب لا يلاقي ما في السؤال.

(١) عبارة النهر: ((بإثبات)) بدل ((بإمكان))، وقد أشار إليه الرافعي رحمه الله تعالى.

(٢) المقولة [٢٢٥٨٥] قوله: ((مبين في "الدُّر")).

(٣) "الشَّرْئِئَلِيَّة": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٠/٢ بتصرف (هامش "الدُّر والغر").

(٤) في هذه المقولة.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٠١/٥.

(٦) بل هي عبارة "الهداية"، انظر "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٧/٣.

(غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ أَجَازَ) مَنْ لَهُ الْخِيَارُ (فِي الثَّلَاثَةِ) فَيَنْقَلِبُ صَحِيحاً عَلَى الظَّاهِرِ،
(وَصَحَّ) شَرْطُهُ أَيْضاً.....

[٢٢٦١٤] (قَوْلُهُ: غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ أَجَازَ فِي الثَّلَاثَةِ) وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدَ، أَوْ مَاتَ الْعَبْدُ أَوْ الْمُشْتَرِي، أَوْ أَحْدَثَ بِهِ مَا يُوجِبُ لِرُومِ الْبَيْعِ يَنْقَلِبُ الْبَيْعُ جَائِزاً عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(١) عَنْ "الْحَاثِمِ" ^(٢).

[٢٢٦١٥] (قَوْلُهُ: فِي الثَّلَاثَةِ) وَلَوْ فِي لَيْلَةٍ ^(٣) الرَّابِعِ، "قُهِسْتَانِي" ^(٤).

[٢٢٦١٦] (قَوْلُهُ: فَيَنْقَلِبُ صَحِيحاً إِنْ لَمْ يَزَلِ الْمُسْتَعِدُّ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَعِدَّ لَيْسَ هُوَ شَرْطُ الْخِيَارِ بَلْ وَصْلُهُ بِالرَّابِعِ، فَإِذَا أَسْقَطَهُ ^(٥) تَحَقَّقَ زَوَالُ الْمَعْنَى الْمُسْتَعِدِّ قَبْلَ بَيِّحِهِ، فَيَبْقَى الْعَقْدُ صَحِيحاً، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ هَذَا الْعَقْدِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَعِنْدَ مَشَايِخِ الْعِرَاقِ حُكْمُهُ الْفَسَادُ ظَاهِراً؛ إِذِ الظَّاهِرُ دَوَامُهُمَا عَلَى الشَّرْطِ، فَإِذَا أَسْقَطَهُ تَبَيَّنَ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيَنْقَلِبُ صَحِيحاً، وَقَالَ مَشَايِخُ خِرَاسَانَ وَالْإِمَامُ "السَّرْحَسِيُّ" ^(٦) وَ"فَخَرُ الْإِسْلَامِ" ^(٧) وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَشَايِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ: ((هُوَ مَوْقُوفٌ، وَبِالْإِسْقَاطِ قَبْلَ الرَّابِعِ يَنْعَقِدُ صَحِيحاً، وَإِذَا مَضَى جُزْءٌ مِنَ الرَّابِعِ فَسَدَ الْعَقْدُ الْآنَ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ))، كَذَا فِي "الْفُطُوحِ" ^(٨) وَ"الذَّخِيرَةِ"، "الْفَتْحِ" ^(٩) مُلَخَّصاً، وَتَمَامُهُ فِيهِ. وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ ظَاهِرٌ

٤٧/٤

(١) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٦/٦.

(٢) "الحاتمي": كتاب البيوع - باب الخيار ١٨١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((ليل)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل خيار الشرط ٧/٢ وفيه: ((ولو في الليل الرابع)).

(٥) في "الأصل": ((أسقط)).

(٦) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار في البيع ٦٣/١٣، وليس فيه: ((هو موقوف)).

(٧) أي: في شرحه على "الجامع الصغير" كما نصَّ عليه في "البناءة" ٧٧/٧.

(٨) أي: "الفوائد الفقهية" كما صرح به صاحب "البحر": ٦/٦، والمصنف في "المنح": ٦/٢ ق/ب.

(٩) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٠١/٥.

الرَّوَايَةُ، "بِحَرْ" ^(١) وَ"مَنْح" ^(٢).

وفي "الحَدَّادِي" ^(٣): ((فائدة الخلاف تَظْهَرُ فِي أَنَّ الْفَاسِدَ يُمْلِكُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْقَبْضُ، وَالْمَوْقُوفُ لَا يُمْلِكُ إِلَّا أَنْ يُحِيزَهُ الْمَالِكُ))، وَنُظِرَ فِيهِ بِأَنَّ الْفَاسِدَ أَيْضًا لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ كَمَا فِي "الْمَجْمَع"، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا تَظْهَرُ فِي حُرْمَةِ الْمُبَاشَرَةِ وَعَدَمِهَا، فَتَحَرُّمٌ عَلَى الْأَوَّلِ لَا عَلَى الثَّانِي، "نَهْر" ^(٤).

قُلْتُ: وَفِي التَّنْظِيرِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمِلْكَ فِي الْفَاسِدِ يَحْصُلُ بِقَبْضِ الْمُبِيعِ بِإِذْنِ الْبَائِعِ، فَالْمَوْقُوفُ فِيهِ عَلَى إِذْنِ الْبَائِعِ هُوَ الْقَبْضُ لَا نَفْسُ الْمِلْكِ، وَأَمَّا الْمَوْقُوفُ كَبَيْعِ الْفُضُولِيِّ فَإِنَّ الْمِلْكَ يَتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ الْبَائِعِ، فَتَبْقَى ثَمَرَةُ الْخِلَافِ ظَاهِرَةً، لَكِنْ مَا قَدَّمْنَاهُ ^(٥) قَرِيبًا عَنْ "الْخَانِيَّة": ((مِنْ أَنَّهُ لَوْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ بِنَقْلِ جَائِزًا)) يَشْمَلُ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((يَنْقَلِبُ جَائِزًا)) إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ فَاسِدٌ لَا مَوْقُوفٌ، فَيُفِيدُ حَصُولَ الْمِلْكِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ ^(٦) مِنْ أَنَّ حُكْمَهُ عِنْدَ مَشَايِخِ الْعِرَاقِ الْفَسَادُ ظَاهِرًا، فَيَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فُسَادَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٧): ((إِنَّ حَقِيقَةَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَا فُسَادَ قَبْلَ الرَّابِعِ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْخِلَافُ إِلَّا بِإِبْثَابِ الْفَسَادِ عَلَى وَجْهِ يَرْتَفِعُ شَرْعًا بِإِسْقَاطِ الْخِيَارِ قَبْلَ مَجِيءِ الرَّابِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ "الْهِدَايَةِ" ^(٨))).

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٦/٦.

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط ٢/٦/ب.

(٣) لم نعر عليها في مظانها من "الجواهر النيرة".

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٧/أ.

(٥) المقولة [٢٢٦١٤] قوله: ((غَيْرُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا أُجَازَ فِي الثَّلَاثَةِ)).

(٦) في هذه المقولة.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٠١/د. ينصرف.

(٨) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٨/٣.

(في) لازم^(١) يَحْتَمِلُ الفسخَ كَمُزَارَعَةٍ وَمُعَامَلَةٍ.....

مطلب: المواضع التي يصح فيها خيار الشرط والتي لا يصح

[٢٢٦١٧] (قوله: في لازم) أخرج به الوصية، فلا محل للخيار فيها؛ لأنَّ للموصي الرجوع فيها ما دام حيًّا، وللموصى له القبول وعدمه، أفاده "ط"^(٢). ومثلها العارية والوديعة.

[٢٢٦١٨] (قوله: يَحْتَمِلُ الفسخَ) أخرج ما لا يَحْتَمِلُهُ كِنكاحٍ وطلاقٍ وخلعٍ وصُلحٍ عن قَوْدٍ، واستشكل في "جامع الفصولين"^(٣) النكاح بفسخه بالردَّة ومِلْكٍ أحدهما الآخر، فإنه فسخٌ بعد التَّمَام، أمَّا فسخُه بعدمِ الكفاءة والعنق والبُلوغ فهو قبل التَّمَام.

قلت: قد يُجاب بأنَّ المراد بما يَحْتَمِلُ الفسخَ ما يَحْتَمِلُهُ بتراضي [٣١٥/٣] المتعاقدين قصداً، وفسخُ النكاح بالردَّة والمِلْك ثبتَ تبعاً.

[٢٢٦١٩] (قوله: كَمُزَارَعَةٍ وَمُعَامَلَةٍ) أي: مُساقاةٍ، وهذان ذَكَرَهُمَا في "البحر"^(٤) بحثاً فقال: ((وينبغي صحته في المزارعة والمعاملة لأنهما^(٥) إجارة))، مع أَنَّهُ حَزَمَ بذلك في "الأشباه"^(٦)، قال "الحُموي"^(٧): ((يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ظَفِرَ بالمنقول بعد ذلك، فإنَّ تصنيفَ "البحر" سابقاً)).

(قوله: قال "الحُموي": يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ظَفِرَ بالمنقول بعد ذلك إلخ) فيه: أنَّ عبارته في "الأشباه" تدلُّ على أَنَّهُ قال ذلك بطريق البحث حيث قال: ((الحاقاً لهما بالإجارة)) اهـ. ثم رأيتُ في "شرح هبة الله" قال ما نصُّه: ((وفي "البحر" ما يُصرِّح بأنَّ ثبوته فيهما على طريق البحث، وبه يُشعرُ كلامه هنا)).

(١) قوله: ((لازم)) من كلام الماتن في نسخة "ط".

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٠/٣.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٥/١ - ٢٤٦.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٤/٦.

(٥) في النسخ جميعها: ((بأنهما))، وفي "البحر": ((لأنها))، وما أثبتناه من "ط".

(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٦.

(٧) "عمر عيون البصائر": الفن الثاني: في الفوائد - كتاب البيوع ٢٨٠/٢.

و(إِجَارَةٍ وَقِسْمَةٍ وَصُلْحٍ عَنْ مَالٍ) وَلَوْ بَغَيْرِ عَيْنِهِ، (وَكِتَابَةٍ وَخُلْعٍ) وَرَهْنٍ (وَعِتْقٍ عَلَى^(١) مَالٍ) لَوْ شَرِطَ لَزُوجَةٍ وَرَاهِنٍ وَقِنٍ (وَنَحْوَهَا).....

[٢٢٦٢٠] (قوله: وإجارة) فلو فسّخ في اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين؟ أفتى "صط"^(٢) أنه لا يجب؛ لأنه لم يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار؛ لأنه لو انتفع يطل خياره، "جامع الفصولين"^(٣).

[٢٢٦٢١] (قوله: وقسم) لأنها بيع من وجه.

[٢٢٦٢٢] (قوله: وصلى عن مال) احتراز به عن صلح عن قود؛ لأنه لا يحتمل الفسخ كما مر^(٤).

[٢٢٦٢٣] (قوله: ورهن) كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخير^(٥) عن العتق؛ لأن قول "المتن": ((على مال)) راجع للخلع أيضاً، ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى، وكان ينبغي أن يذكر الطلاق على مال أيضاً؛ لأنه معاوضة من جانب المرأة كالخلع، وكما أن العتق على مال معاوضة من جانب العبد. اهـ "ح"^(٦).

[٢٢٦٢٤] (قوله: لزوجة وراهن وقن) لأن العقد في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد، فإن العقد من جانبهما وإن كان لازماً لكنه لا يحتمل الفسخ؛ لأنه يمين، وبخلاف المرتهن، فإن العقد من جانبه غير لازم أصلاً، وحينئذ فيجب ذكرهم في المقابل.

(قول "الشارح": وصلى عن مال إلخ) يظهر فيما إذا لم يكن بمعنى أخذ بعض حق وإسقاط الباقي، وإلا يقال فيه ما قيل في الإبراء على ما يأتي، كما أن إطلاقه الكتابة شامل لما إذا شرط الخيار للقن أو المولى.

(١) في "ط": ((عن)).

(٢) أي: صاحب "المحيط" كما في رموز "جامع الفصولين"، ولم نثر عليها في مظانها من "المحيط البرهاني"، ولعل المراد "محيط السرخسي".

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٢/١.

(٤) المقولة [٢٢٦١٨] قوله: ((يحتمل الفسخ)).

(٥) في "ح": ((وتأخيره)) بالواو.

(٦) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب.

ككفالةٍ وحوالةٍ وإبراءٍ وتسليمٍ شفعةٍ بعدَ الطلبين،.....

اهـ "ح" ^(١)، أي: فيما لا يصحُّ فيه الخيار، ويمكن أن يقال: إنَّ الخلعَ والعنقَ على مالٍ داخِلان في قوله الآتي ^(٢): ((ويعين))، تأمل. وقوله ^(٣): ((لازمٌ يَحْتَمِلُ الفسخَ)) أي: قبلَ تمامِهِ بالقَبول، أمَّا بعدَ القَبول من الزَّوجَةِ والرَّاهِنِ والقرنِ فلا يَحْتَمِلُهُ.

[٢٢٦٢٥] (قوله: ككفالةٍ) أي: بنفسٍ أو مال، وشَرَطُ الخيارِ للمكفولِ له أو للكفيل، "بحر" ^(٤). وقَدَمنا ^(٥) أنَّ الخيارَ في الكفالةِ والحوالةِ يَصِحُّ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

[٢٢٦٢٦] (قوله: وحوالةٍ) إذا شَرَطَ للمُحتالِ أو المُحالِ عليه؛ لأنَّه يُشترَطُ رضاهُ، "ط" ^(٦).
[٢٢٦٢٧] (قوله: وإبراءٍ) بأنَّ قال: أبرأتكَ على أنِّي بالخيار، ذكره "فخر الإسلام" ^(٧) من بحثِ الهزل، "بحر" ^(٨). قال "ط" ^(٩): ((لكنَّ نَقْلَ الشَّرِيفِ "الحَمَوِيِّ" ^(١٠) عن "العِمَادِيَّةِ": لو أبرأه

(قوله: أي: قبلَ تمامِهِ بالقَبول إلخ) فيه: أنَّه قَبْلُهُ لا يُقال: إنَّه لازمٌ يَحْتَمِلُ الفسخَ.
(قوله: وشَرَطُ الخيارِ للمكفولِ له إلخ) فيه: أنَّ الكفالةَ من جانبِهِ غيرُ لازمةٍ؛ إذ له إبطالُها متى أَرَادَ والظاهر أنَّه ليس كُلُّ المسائلِ مبنيةً على القاعدةِ اهـ.
(قولُ "الشَّارحِ": وتسليمٍ شفعةٍ إلخ) فيه: أنَّه لا يَحْتَمِلُ الفسخَ، فهو لازمٌ لا يَحْتَمِلُهُ، وكذلك يُقال في الإبراءِ.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب.

(٢) ص ٢٦٦ - "در".

(٣) أي: قول "ح".

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٤/٦.

(٥) المقولة [٢٢٦١٠] قوله: ((ثلاثة أيام)).

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣١/٣.

(٧) بل العبارة للبخاري شارح "أصول البيزوي"، وليست لـ "فخر الإسلام البيزوي"، انظر "كشف الأسرار":

باب العوارض المكتسبة ٥٩٨/٤.

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٤/٦.

(٩) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣١/٣.

(١٠) "عزم عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ٢٨٠/٢.

وَوَقَّفَ عِنْدَ "الثَّانِي"، "أَشْبَاهُ"^(١). وَإِقَالَةٍ، "بِرَازِيَّةُ"^(٢). فَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ، لَا فِي نِكَاحٍ، وَطَلَاقٍ، وَيَمِينٍ، وَتَنْذِيرٍ، وَصَرْفٍ، وَسَلَمٍ.....

من الدَّيْنِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فَالْخِيَارُ بَاطِلٌ؛ وَلَعَلَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا)) اهـ.

قُلْتُ: وبِالثَّانِي جَزَمَ "الشَّارِحُ" فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْهَبَةِ^(٣)، وَعَزَّاهُ إِلَى "الْخُلَاصَةِ".

[٢٢٦٢٨] (قَوْلُهُ: وَوَقَّفَ) فِيهِ: أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ، تَأْمَلْ.

[٢٢٦٢٩] (قَوْلُهُ: عِنْدَ "الثَّانِي") لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَا زِمَ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ خِيَارُ شَرْطٍ وَلَوْ مَعْلُومًا، وَقَدْ مَنَّا^(٤) فِي الْوَقْفِ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، فَلَوْ فِيهِ صَحَّ الْوَقْفُ وَبَطَلَ الْخِيَارُ.

[٢٢٦٣٠] (قَوْلُهُ: فَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ) أَي: مَعَ الْبَيْعِ.

[٢٢٦٣١] (قَوْلُهُ: لَا فِي نِكَاحٍ الْخ) لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْفَسْخَ.

[٢٢٦٣٢] (قَوْلُهُ: وَطَلَاقٍ) أَي: بِلَا مَالٍ لِمَا عَرَفْتُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخُلْعُ بِلَا مَالٍ

مِثْلُهُ. اهـ "ح"^(٥).

(قَوْلُهُ: فِيهِ: أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ) قَدْ يُقَالُ بِفَسْخِهِ إِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِعَدَمِ لُزُومِهِ تَبَعًا لِقَوْلِ "الإِمَامِ"، تَأْمَلْ.
(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَصَرْفٍ وَسَلَمٍ) لِأَنَّ شَرْطَهُمَا الْقَبْضُ، وَالشَّرْطُ يَمْنَعُ تَمَامَهُ الْمُسْتَحَقَّ بِالْعَقْدِ؛ إِذَا الْخِيَارُ اسْتِثْنَاءً لِحُكْمِ الْعَقْدِ - وَهُوَ الْمِلْكُ - عَنِ الْعَقْدِ، فَيَمْتَنِعُ الْمِلْكُ مَا بَقِيَ، وَإِذَا امْتَنَعَ الْمِلْكُ امْتَنَعَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّعْيِينُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ جَوَازِ هَذَا الْعَقْدِ، قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((هَذَا ظَاهِرٌ فِي رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، أَمَّا لَوْ شَرِطَ فِي الْمُسَلَمِ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ إِمْتَامَ الْقَبْضِ لِرَأْسِ الْمَالِ، فَيَنْظُرُ الْمَانِعُ مِنْ جَوَازِهِ)) اهـ "سِنْدِي".

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٥-٢٤٦ - بتصرف.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً - نوع في الإقالة ٣٧١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) انظر الدر عند المقولة [٢٩٠٨٣] قوله: ((فلو شرطه)).

(٤) المقولة: [٢١٢٧٩] قوله: ((ولا ذكر مع اشتراط بيعه))، والمقولة [٢١٣٣٠] قوله: ((ويجعل آخره لجهة قريبة لا تنقطع)).

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٢٨٢/ب.

وإقرار، إلا الإقرار بعقدٍ يقبلُهُ، "أشباه" ^(١). ووكالةٍ ووصيةٍ، "نهر". فهي تسعة، وقد كُنْتُ غَيَّرْتُ ما نَظَّمَهُ في "النهر"، فقلتُ: [رجز]

يأتي خيار الشرط في الإجارة
والبيع والإبراء والكفالة
والرهن والعنق وترك الشفعة
والصلح.....

[٢٢٦٣٣] (قوله: وإقرار إلخ) عبارته مع المتن في كتاب الإقرار ^(٢): ((أقر بشيء على أنه بالخيار ثلاثة أيام لزمه بلا خيار؛ لأن الإقرار إيجاب، فلا يقبل الخيار وإن صدقه المقر له في الخيار، إلا إذا أقر بعقد بيع وقَعَ بالخيار له فيصح باعتبار العقد إذا صدقه أو برهن إلخ)).

[٢٢٦٣٤] (قوله: وكالة وصية) فلا خيار فيهما؛ لعدم لزوم من الطرفين، ولزوم الوكالة في بعض الصور نادر، أفاده "ط" ^(٣). وهذان زادهما في "النهر" ^(٤) بحثاً أخذاً مما مر ^(٥) في قوله: ((في لازم)).

[٢٢٦٣٥] (قوله: فهي تسعة) يُزاد عاشر وهو الهبة؛ لما سيذكره "المصنف" ^(٦) في بابها: ((من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها إلخ)).

[٢٢٦٣٦] (قوله: وقد كُنْتُ غَيَّرْتُ ما نَظَّمَهُ في "النهر") فإن نظم "النهر" ^(٧) كان

(قوله: لأن الإقرار إيجاب إلخ) فعدم صحة شرط الخيار لذلك، وإلا فهو لازم يحتمل النسخ.

(قوله: فإن نظم "النهر" كان هكذا) فقد وقَعَ التغيير في الصدر الأول من البيت الثالث، وفي الشطر

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٦-.

(٢) انظر "الدر" عند الموقلة [٢٨١٨٤] قوله: ((في الجملة)) وما بعدها.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣١.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٣٦٦ أ - ب.

(٥) ص ٢٦٣ - "در".

(٦) انظر "الدر" عند الموقلة [٢٩٠٨٢] قوله: ((والقول)) وما بعدها.

(٧) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣/٣٦٦ ب.

..... والخلع كذا والقسمة

هكذا: [رجز]

..... والصُّلح والخُلْع مَعَ الحَوَالَةِ

..... والوقف والقسمة والإقالة

وليس في هذا التَّغْيِيرِ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ مَعَ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَوْفِيَا الْأَقْسَامَ كَمَا قَالَه "ح" ^(١)، أي: لأنَّهُمَا أَسْقَطَا مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الْمُرَارَعَةَ وَالْمُعَامَلَةَ وَالْكِتَابَةَ، وَمِنَ الثَّانِي الْوَصِيَّةَ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ إِسْقَاطَ الْكِتَابَةِ ذَهُولٌ، وَأَمَّا مَا عَدَاهَا ^(٢) فَلِكُونُهُ بَحْثًا كَمَا عَلَّمَتْهُ مِمَّا مَرَّ ^(٣).

قلت: وقد كُنْتُ نَظَّمْتُ جَمِيعَ مَسَائِلِ الْقِسْمَيْنِ مُشِيرًا إِلَى الْبَحْثِ مِنْهَا مَعَ زِيَادَةِ الْهَبَةِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ^(٤)، فقلت: [طويل]

يَصِحُّ خِيَارُ الشَّرْطِ فِي تَرْكِ شُفْعَةٍ وَيَبِيعُ وَإِبْرَاءُ وَوَقْفٌ كَفَالَةٌ

وَفِي قِسْمَةِ خُلْعٍ وَعَتَقٍ إِقَالَةٌ وَصُلْحٍ عَنِ الْأَمْوَالِ ثُمَّ الْحَوَالَةُ

مُكَاتَبَةٌ رَهْنٍ كَذَاكَ إِحَارَةٌ وَزَيْدٌ مُسَاقَاةٌ مُرَارَعَةٌ لَهُ

وَمَا صَحَّ فِي نَذْرِ نِكَاحِ أَلْيَةٍ ^(٥) وَفِي سَلَمٍ صَرْفٍ طَلَاقٍ وَكَالَةٌ

وَإِقْرَارُ إِبْهَابٍ وَزَيْدٌ وَصِيَّةٌ كَمَا مَرَّ بِحَثٍّ فَاغْتَنَمْتُ ذِي الْمَقَالَةِ [٢٢٣/٣]

[٢٢٣٧] قوله: (والخلع) بالرفع خبره ((كذا))، ولا يصحُّ جَعْلُ ((كذا)) خبراً عن القسمة؛

الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي، وَحَمَلَهُ عَلَى التَّغْيِيرِ كَوْنُ قَافِيَةِ الْبَيْتِ الْأَخِيرِ لَمْ تُوَافِقْ قَافِيَةَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، فَجَعَلَهَا أَرْجُوزَةً، لِكُلِّ بَيْتٍ قَافِيَةٌ. اهـ "سندي".

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٨٢/ب.

(٢) في "الأصل": ((عداهما))، وهو تحريف.

(٣) المقولة [٢٢٦١٩] قوله: ((كُمُرَارَعَةٍ وَمُعَامَلَةٍ)).

(٤) في "٣": ((الثالث))، وهو تحريف.

(٥) الألية: - على فعيلة: - اليمين، والجمع ألياء، والفعل آلى يولي إيلاء؛ حلف. "اللسان" مادة ((ألا)).

والوقف والحوالة الإقالة لا الصَّرف والإقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق والسَّلم نذر وأيمان فهذا يُغْتَنَم
(فإن اشترى شخص شيئاً (على أنه) أي: المشتري (إن لم ينقذ ثمنه إلى ثلاثة أيام
فلا يَبْعَ صح) استحساناً خلافاً لـ "زفر"، فلو لم ينقذ في الثلاث فسد،.....

لأنه مجرورٌ بالعطف على ما قبله، نعم يصحُّ جعله مُعلَّقاً بمحذوفٍ حالاً من ((الخلع)).

مطلب: خيار النَقْدِ

[٢٢٦٣٨] (قوله: على أنه، أي: المشتري (الخ) وكذا لو نقدَ المشتري الثمنَ على أنَّ البائعَ إن
ردَّ الثمنَ إلى ثلاثة فلا يَبْعُ بينهما صحَّ أيضاً، والخيارُ في مسألة "المتن" للمشتري؛ لأنه المتمكِّن من
إمضاء البيع وعديهِ، وفي الثانية للبائع، حتَّى لو أعتقه صحَّ، ولو أعتقه المشتري لا يَبْصَحُ، "نهر" (١).

(تنبيه)

ذكرَ في "البحر" (٢) هنا يَبْعُ الوفاءَ تبعاً لـ "الخانية" (٣) قائلاً: ((لأنه من أفراد مسألة خيار
النَقْدِ أيضاً))، وذكرَ (٤) فيه ثمانية أقوالٍ، وذكره "الشَّارحُ" آخرَ البيوعِ قُبيلَ كتابِ الكفالةِ،
وسياتي (٥) الكلامُ عليه هناك إن شاء الله تعالى.

[٢٢٦٣٩] (قوله: فلو لم ينقذ في الثلاث فسد) هذا لو بقي المبيعُ على حاله، قال
في "النهر" (٦): ((ثمَّ لو باعهُ المشتري ولم ينقذِ الثمنَ في الثلاث جاز البيعُ، وكان عليه الثمنُ،

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٧/أ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٨/٦.

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط المفسدة ١٦٤/٢ - ١٦٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٨/٦.

(٥) المقولة [٢٥٢٧٦] قوله: ((صَوْرَتُهُ (الخ))).

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٧/أ.

فَنَفَذَ عِتْقَهُ بَعْدَهَا لَوْ فِي يَدِهِ، فَلْيُحْفَظْ. (و) إِنْ اشْتَرَى كَذَلِكَ (إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ.....

وَكَذَا لَوْ قَتَلَهَا فِي الثَّلَاثِ أَوْ مَاتَ، أَوْ قَتَلَهَا أَحْنِيَّ خَطَأً وَغَرَمَ^(١) الْقِيَمَةَ، وَلَوْ وَطَّئَهَا وَهِيَ بَكْرٌ أَوْ ثَبْتُ، أَوْ حَتَّى عَلَيْهَا، أَوْ حَادَثَ بِهَا عِمْتَ لَا يَفْعَلُ أَحَدٌ: اسْمُ مَضَّتِ الْأَيَّامِ وَلَمْ يَنْقُذْ خَيْرَ الْبَائِعِ: إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا مَعَ النُّقْصَانِ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا وَأَخَذَ الثَّمَنَ، كَذَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٢) اهـ.

(٢٧٦٤٠) (قَوْلُهُ: فَنَفَذَ عِتْقَهُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ) أَيُّ: وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، "مَحْرَمٌ"^(٣) عَنْ "الْحَانِيَّةِ"^(٤). وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((مُسَدَّدٌ))، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ^(٦): ((فَلَا بَيْعَ)) يُفِيدُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ^(٧) فِي الثَّلَاثِ يَنْفَسِيخُ، قَالَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٨): وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ بَقْسُودٌ وَلَا يَنْفَسِيخُ، حَتَّى لَوْ أُعْتِقَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ نَفَذَ عِتْقَهُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ)) اهـ. وَأَمَّا عِتْقُهُ قَبْلَ مَضِيِّ الثَّلَاثِ فَيَنْفَذُ بِالْأَوَّلَى كَمَا لَوْ بَاعَهُ كَمَا مَرَّ^(٩)؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي خِيَارَ الشَّرْطِ.

(٢٧٦٤١) (قَوْلُهُ: وَإِنْ اشْتَرَى كَذَلِكَ) أَيُّ: عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذِ الثَّمَنَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ.

(قَوْلُهُ: أَوْ قَتَلَهَا أَحْنِيَّ خَطَأً إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ) وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَهَا أَحْنِيَّ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَلَمْ يَغْرَمْ الْقِيَمَةَ بِالْأَوَّلَى.

(١) عبارة "النهر": ((أَوْ مَاتَتْ، أَوْ قَتَلَهَا أَحْنِيَّ خَطَأً غَرَمَ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ)).

(٢) "الحانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط المفسدة ١٦٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٧/٦.

(٤) "الحانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط المفسدة ١٦٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٧/أ.

(٦) أي: قول "الكنز".

(٧) في "م": ((يَنْفَذُ)) بِالذَّالِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٨) "الحانية": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في الشروط المفسدة ١٦٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) في المقولة السابقة.

(لا) يصحُّ خلافاً لـ "محمد"، (فإن نقذ^(١) في الثلاثة جاز) اتفاقاً؛ لأنَّ خيارَ النقذِ ملحقٌ بخيارِ الشرط، فلو تركَ التفرُّيعَ لكان أولى.....

[٢٢٦٤٢] (قوله: لا يصحُّ) والخلافُ السابقُ في أنَّه فاسدٌ أو موقوفٌ ثابتٌ هنا، "نهر"^(٢)

عن "الدَّخِيرَةَ".

[٢٢٦٤٣] (قوله: خلافاً لـ "محمد") فإنه جَوَزَهُ إلى ما سَمَّيَاهُ.

[٢٢٦٤٤] (قوله: فلو تركَ التفرُّيعَ) أي: في قوله: ((فإن اشترى))، فإنَّ إلحاقَ يَتَقَضَى المغايرةَ،

والتفرُّيعَ يَتَقَضَى أَنَّهُ مِنْ فُرُوعِهِ، قال في "الدَّرر"^(٣): ((لم يذكُرْه بالفاءِ كما ذَكَرْه في "الوقاية"^(٤)

إشارةً إلى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صُورِ خِيَارِ الشَّرْطِ حَقِيقَةً لِيَتَفَرَّعَ عَلَيْهِ، بَلْ أَوْرَدَهُ عَقِيْبَهُ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِهِ

مَعْنَى)) اهـ. قال محشَّيةُ "خادمي أفندي"^(٥): ((أقول: الواقعُ في "الزَّيْلَعِي"^(٦) كَوْنُهَا مِنْ صُورِهِ، وَقَدْ

قال "صدر الشريعة"^(٧) في وَجْهِ إِدْخَالِ الْفَاءِ: إِنَّهُ قَرَعُ مَسْأَلَةِ خِيَارِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَرَعَ لِيُدْفَعَ^(٨)

(قوله: فإنه جَوَزَهُ إلى ما سَمَّيَاهُ) فـ "محمد" مرَّ على أَصْلِهِ مِنْ صَحَّةِ الزَّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثٍ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ،

و"الإمام" مرَّ على أَصْلِهِ أَيْضاً مِنْ عَدَمِ صَحَّتِهَا، و"أبو يوسف" خَالَفَ أَصْلَهُ هُنَا؛ لِمَا ذَكَرَهُ "الزَّيْلَعِي": مِنْ

أَخْذِهِ بِالنَّصِّ فِي هَذَا وَبِالْأَثَرِ فِي ذَلِكَ.

(١) في "د": ((نقذ))، وهو تصحيف.

(٢) "النهر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق ٣٦٧/أ.

(٣) "الدَّرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٢/٢.

(٤) انظر "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٧/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٥) "حاشية الخادمي على الدرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ص ٣١٧، وهي لأبي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الحسيني الخادمي (ت ١١٧٦هـ). ("هدية العارفين" ٣٣٣/٢، "معجم المؤلفين" ٧٢١/٣).

(٦) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٥/٤.

(٧) "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٧/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٨) في "شرح الوقاية": ((ليُدْفَعَ)).

(ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره).....

بالفسخ الضرر عن نفسه، سواء كان الضرر تأخير أداء الثمن أو غيره، على أن قوله: لأنه في حكمه يصلح أن يكون علةً مُصححة لدخول الفاء).

(٢٢٦٤٥) قوله: ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره لأنه يمنع الحكم، وفي قوله: ((عن ملك البائع)) إيماء إلى أن البائع هو المالك، فلو كان فضولياً كان اشتراط الخيار له مبطلاً للبيع؛ لأن الخيار له بدون الشرط^(١) كما في "فروق الكرايسي"^(٢)،

قوله: فلو كان فضولياً كان اشتراط الخيار له مبطلاً للبيع (الخ) نقل هذه المسألة في "النهر" نحو ما ذكره "المحشي"، وذكرها في "البحر" بقوله: ((إذا شرط الخيار في بيع الفضولي يبطّل البيع ولا يتوقف؛ لأن الخيار له بدون الشرط، فيكون الشرط مبطلاً له)) اهـ. وذكرها في "الأشباه" بقوله: ((خيار الشرط داخل على الحكم لا على البيع، فلا يبطّل إلا في بيع الفضولي إذا اشترط للمالك، فإنه يبطّل كما في "فروق

(١) في هامش "م": ((قوله: لأن الخيار له بدون الشرط))، فيه: أنه يكون حينئذ اشتراطاً لشيء من مقتضيات العقد، وهو لا يقتضي البطلان، وأجاب شيخنا بما حاصله: أنه لما كان الخيار ثابتاً له بدون الشرط تعين صرف ما ثبت بالشرط إلى نفس العقد، لا للحكم الذي هو المحل الأصلي للخيار؛ لشغله بالخيار الأول؛ صوناً لكلام العاقل عن الإلغاء، والعقد لا يقبل التعليق بالشرط اهـ.

(٢) كذا في النسخ جميعها و"النهر"، وصوابه: "فروق المحبوبي"، وأشار الراجعي رحمه الله تعالى إلى ذلك، ولعل صاحب "النهر" تبع أخاه صاحب "الأشباه" ص ٤٨٩. في أن "فروق الكرايسي" هو "فروق المحبوبي"، وهو وهم، كما تبع صاحب "الأشباه" أيضاً صاحب "كشف الظنون" فقال ١٢٥٨/٢: ((فروق الكرايسي): المسمى بـ"تلقيح المحبوبي"، ذكره صاحب "الأشباه" في أول فن الفروق))، وتبعه في ذلك البغدادي في "هدية العارفين" في ترجمة الكرايسي ٢٠٤/١. والغريب أن صاحب "كشف الظنون" أفرد "فروق المحبوبي" بالذكر أيضاً فقال ٤٨١/١: ((تلقيح العقول في فروق المنقول للمحبوبي))، ثم عاهد ففرّق بين "فروق الكرايسي" و"فروق المحبوبي"، فقال ١٢٥٧/٢: ((الفروق في فروع الحنفية" لجمال الدين والإسلام أبي المظفر أسعد بن محمد الكرايسي... وللإمام أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي النيسابوري، أولها... سماها: "تلقيح العقود").

وذكر بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي" ٧١٤/٣ "فروق المحبوبي"، وسماه: "تلقح العقول في الفروق بين أهل النقول". وسماه البغدادي في "هدية العارفين" عند ترجمته للمحبوبي ٩٥/١: "تلقح العقول في فروق النقول والأصول".

فَقَطَّ اتِّفَاقًا (فِيهِلِكَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ) أَيْ: بِدَلِّهِ؛ لِيُعْمَ الْإِثْلِي.....

وَلَا يَرُدُّ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ إِذَا بَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَالِكِ حَكَمًا، "نهر"^(١).

[٢٢٦٤٦] (قَوْلُهُ: فَقَطَّ) قَيْدٌ بِهِ - وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِهَـمَا - لِأَنَّ "الْمُصَنَّفَ"

سَيَذْكُرُهُ^(٢) صَرِيحًا، وَإِلَّا لَزِمَ التَّكَرُّارُ، فَافْهَمْ.

[٢٢٦٤٧] (قَوْلُهُ: فِيهِلِكَ) بِكَسْرِ اللَّامِ، "ط"^(٣).

[٢٢٦٤٨] (قَوْلُهُ: عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ) لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْفَسِخُ بِالْهَلَاكِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَوْقُوفًا، وَلَا نَفَازَ

بِدُونِ بَقَاءِ الْمَحَلِّ، فَبَقِيَ مَقْبُوضًا بِيَدِهِ عَلَى سَوَمِ الشَّرَاءِ وَفِيهِ الْقِيَمَةُ، كَذَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤). وَلَا فَرْقَ

فِي مَسْأَلَةِ "الْمُصَنَّفِ" بَيْنَ هَلَاكِهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ مَعَ بَقَائِهِ، أَوْ بَعْدَهَا فَمَسَخَ الْبَائِعُ الْبَيْعَ كَمَا فِي

٤٩/٤

الْكِرَائِسِيِّ^(٥))) أَهْدَى مِنَ الْبَيْعِ. وَقَالَ "أَبُو السَّعُودِ" فِي "حَاشِيَتِهِ": ((يَعْنِي: يَمْنَعُ وَقَوْعُ الْمَلِكِ))، وَقَالَ: ((عَلَّمُوا ذَلِكَ بِأَنَّ التَّصَرُّفَ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيلَ بِالشَّرْطِ كَالْبَيْعِ تَعَدَّرَ جَعْلُهُ مَعْلَقًا، فَقَلْنَا بِوُجُودِ السَّبَبِ فِي الْحَالِ، وَاعْتَبَرْنَا الشَّرْطَ دَاخِلًا فِي الْحُكْمِ))، وَقَالَ فِي تَعْلِيلِ الْبُطْلَانِ نَقْلًا عَنْ "الْمُحِبُّوبِيِّ": ((لَأَنَّ الْخِيَارَ لَهُ بِدُونِ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ الشَّرْطُ مُبْطِلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ دَاخِلًا عَلَى الْبَيْعِ وَهُوَ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ خِيَارَ الشَّرْطِ دَاخِلًا فِي غَيْرِ بَيْعِ الْفَضُولِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ دَاخِلًا عَلَى الْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ)) أَهْدَى. وَقَالَ: ((الصَّوَابُ كَمَا فِي "فُرُوقِ الْمُحِبُّوبِيِّ" لَا "الْكِرَائِسِيِّ"))، وَنَقَلَ عَنْ "شَرْحِ الْخِلَاطِيِّ": ((أَنَّ الْمَلِكَ يُبَيِّنُ بِالْإِجَازَةِ مَنْ وَقْتُ الْعَقْدِ)) أَهْدَى.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ إلخ) لَا وَجْهَ لَوُرُودِ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمُبْطِلِ فِي حَقِّهِ - وَهُوَ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ بِدُونِ الشَّرْطِ - فَلَا يَتَوَهَّمُ مِمَّا سَبَقَ وَرُودُهُ حَتَّى يُحْتَاجَ لِبَيَانِ أَنَّهُ كَالْمَالِكِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ بَعْدَهَا فَمَسَخَ الْبَائِعُ الْبَيْعَ) فِيهِ: أَنَّهُ بَفَسْخِ الْبَائِعِ الْبَيْعَ انْتَقَضَ جِهَةُ الْبَيْعِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ، فَكَيْفَ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ بِالْهَلَاكِ؟! وَأَيْضًا هُوَ مُنَافٍ لِمَا سَيَقُولُهُ عَنْ "الْمُنْتَقَى".

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٧/ب.

(٢) ص ٢٨٩ - "در".

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٢٢.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٢٨٠.

(إِذَا قَبَضَهُ إِذِنَ الْبَائِعُ يَوْمَ قَبْضِهِ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ،.....)

"جامع الفصولين" (١). وأما إذا هلك في يده بعد المدوّ بلا فسخ فيها فإنه يهلك بالثمن لسقوط الخيار. ولو ادّعى هلاكه في يد المشتري وجوب القيمة، وادّعى المشتري إبقائه من يده فالقول له بيمينه؛ لأنّ الظاهر حياته ويتم البيع. ولو ادّعى البائع الإباق والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه، كذا في "السراج"، "بجر" (٢).

[٢٢٦٤٩] (قوله: إذا قبضه إذن البائع) وكذا بلا إذن بالأولى، "ط" (٣). وأما إذا هلك في يد البائع (٣/٢٢٣/ب) انفسخ البيع ولا شيء عليهما كما في المطلق عنه (٤). وإن تعيب في يد البائع فهو على خياره؛ لأنّ ما انتقص بغير فعله لا يكون مضموناً عليه، ولكن المشتري يتخير: إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء فسخ كما في البيع المطلق، وإذا كان العيب بفعل البائع يتنقص المبيع فيه (٥) بقدره؛ لأنّ ما يحدث بفعله يكون مضموناً عليه، وتسقط به حصته من الثمن، "بجر" (٦) عن "الزيلعي" (٧)، ويأتي حكم تعيبه في يد المشتري.

[٢٢٦٥٠] (قوله: يوم قبضه) ظرف لـ ((قيمه))، "ح" (٩).

(قوله: ويتم البيع) لأنه بمضي الثلاثة يسقط خياره، "بجر".
(قوله: وإذا كان العيب بفعل البائع يتنقص المبيع إلخ) عبارة "البحر": ((يتنقص (١٠) البيع إلخ)).

(١) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٢/١.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٠/٦ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٢/٣ بتصرف.

(٤) أي: كما في البيع الصحيح المطلق، كما في "الزيلعي".

(٥) في "البحر": ((يتنقص البيع)) بالصاد المهملة، وفي "التيين": ((يتنقص البيع)) بالضاد المعجمة.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٠/٦.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٦/٤ باختصار.

(٨) المقولة [٢٢٦٥١] قوله: ((فإنه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة)).

(٩) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٨٣/أ.

(١٠) نقول: الذي في مطبوعة "البحر" ومخطوطته اللتين بين أيدينا: ((يتنقص)) بالصاد المهملة.

فإنه بعد بيان الثمن

مطلب في المقبوض على سؤم الشراء

[٢٢٦٥١] (قوله: فإنه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فشمّل بيان الثمن من البائع أو المساوم، وخَصّه "الطرّسوسي" في "أفنع الوسائل" ^(١) بالثاني، وردّه في "البحر" ^(٢): ((بأنّه خطأ؛ لما في "الحاتية" ^(٣)): طلب منه ثوباً ليشتريه، فأعطاه ثلاثة أثواب وقال: هذا بعشرة وهذا بعشرين

(قوله: وردّه في "البحر": بأنه خطأ (الخ) وقال "الزليعي": (ثمّ إذا كان خيار التعيين للمشتري وقبضهما، فهلك أحدهما أو تعيب لزمه البيع فيه بشميه؛ لامتناع الردّ بالعيب، وتعين الباقي للأمانة؛ لأنّ الدّاخل تحت العقد أحدهما، والذي لم يدخل تحت العقد قبضه بإذن مالكة لا على سؤم الشراء ولا بطريق الوثيقة، فكان أمانة في يده، وتعين الباقي للأمانة لما ذكرنا، بخلاف ما إذا طلق إحدى امرأتي أو أعتق أحد عبدي فهلك أحدهما، حيث يتعين الباقي للطلاق والعناق؛ لأنه حين أشرف على الهلاك لم يخرج من أن يكون محلاً للطلاق والعناق، ولا يعجز عن الإيقاع عليه قبل الهلاك، وبعد الهلاك لم يبق الهلاك محلاً للإيقاع، فتعين الباقي له بقاء المحلّة، وفيما نحن فيه حين أشرف على الهلاك عجز عن ردّه وهو قابل للبيع، ولم تبطل محلّته فتعين له، وهذا الفرق يرجع إلى أنهما استويا في بقاء المحلّة قبل الموت، غير أنّه في البيع حين أشرف على الهلاك عجز عن ردّه فتعين هو للبيع؛ لأنه قابل له، وفي الطلاق والعناق كذلك لا يخرج من أن يكون محلاً للإيقاع قبل الموت، غير أنّه لا يعجز عنه، فبقي مخيراً إلى الهلاك، فإذا هلك خرج من أن يكون محلاً، فلو وقع عليه لوقع بعد الموت، وهما لا يقعان بعده، فتعين الباقي ضرورة، هذا إذا هلك أحدهما قبل الآخر، وإن هلكا معاً يلزمه نصف ثمن كلّ واحد منهما؛ لشيوع البيع والأمانة فيهما؛ لعدم الأولوية بجعل أحدهما مبيعاً أو أمانة، ولا فرق بين أن يكون الثمن متفقاً أو مختلفاً، وكذا إذا هلكا على التعاقب (الخ)).

(قوله: لما في "الحاتية": طلب منه ثوباً ليشتريه (الخ) لكن ما في "الحاتية" في خيار التعيين لا في المقبوض على سؤم الشراء، ويظهر أنّ الحكم فيهما واحد).

(١) "أفنع الوسائل": مسألة المقبوض على سؤم الشراء ص ٢٥١-.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١١/٦.

(٣) "الحاتية": كتاب البيوع ١٣٢/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

وهذا بثلاثين فاحملها فأَيُّ ثوبٍ تَرْضَى بعته منك، فحملَ فهلكتَ عندَ المشتري قال الإمامُ "ابنُ الفضل": إِنْ هَلَكْتُ جُمْلَةً أَوْ مُتَعَايَا وَلَا يُدْرَى الْأَوَّلُ^(١) وما بعده ضَمِنَ ثَلَاثَ الْكُلِّ^(٢)، وَإِنْ عَرَفَ الْأَوَّلَ لَزِمَهُ ذَلِكَ الثَّوْبُ^(٣)، وَالثَّوْبَانِ أَمَانَةٌ، وَإِنْ هَلَكَ اثْنَانِ وَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا الْأَوَّلُ ضَمِنَ نِصْفَ كُلِّ مِنْهُمَا وَرَدَّ الثَّالِثَ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ، وَإِنْ نَقَصَ الثَّالِثُ ثَلَاثَةً أَوْ رُبْعَهُ لَا يَضْمَنُ النِّقْصَانَ، وَإِنْ هَلَكَ وَاحِدٌ فَقَطَّ لَزِمَهُ ثَمَنُهُ وَتُرِدُّ الثَّوْبَيْنِ)) اهـ ملخصاً. قال في "البحر"^(٤): ((فهذا صريحٌ في أنَّ بيانَ الثَّمَنِ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ يَكْفِي لِلضَّمَانِ)) اهـ، وَأَجَابَ الْعَلَامَةُ "المقدسي"^(٥): ((بأنَّ مُرَادَ "الطَّرَسُوسِيَّ" أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ حَقِيقَةً أَوْ حِكْمًا، أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبِأَن يُسَمَّى أَحَدُهُمَا وَيَصْدُرُ مِنَ الْآخِرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِهِ))، ثُمَّ قَالَ^(٦): ((وَمَنْ نَظَرَ عِبَارَةَ "الطَّرَسُوسِيَّ" وَجَدَهَا تُنَادِي بِمَا ذَكَرْنَاهُ)) اهـ.

قلت: وبيان ذلك: أَنَّ الْمَسَاوِمَ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ إِذَا رَضِيَ بِأَخْذِهِ بِالثَّمَنِ الْمُسَمَّى عَلَى وَجْهِ الشَّرَاءِ، فَإِذَا سَمَّى الثَّمَنَ الْبَائِعُ وَتَسَلَّمَ الْمَسَاوِمَ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِ الشَّرَاءِ يَكُونُ رَاضِيًا بِذَلِكَ؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا سَمَّى هُوَ الثَّمَنَ وَتَسَلَّمَ الْبَائِعُ يَكُونُ رَاضِيًا بِذَلِكَ، فَكَأَنَّ التَّسْمِيَةَ صَدَرَتْ مِنْهُمَا مَعًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَحَدُهُ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ رِضًا بِالشَّرَاءِ بِالْثَّمَنِ الْمُسَمَّى، قَالَ فِي

(قوله: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ إلخ) فِيهِ أَنَّ مَا يَأْتِي لَهُ عَنِ "الْقَنِيَةِ" يَدُلُّ عَلَى كِفَايَةِ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي بِلَوْنٍ أَنْ يُوجَدَ مِنَ الْبَائِعِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْمِيَةِ أَوْ الرِّضَا بِهِ، إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ بِمَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْبَائِعِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِمَا سَمَّاهُ الْمُشْتَرِي.

(١) أَي: الَّذِي هَلَكَ أَوَّلًا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" وَ"الْحَانِيَةِ".

(٢) عِبَارَةٌ مَطْبُوعَةٌ "الْحَانِيَةِ": ((ضَمِنَ الْمُشْتَرِي ثَمَنَ كُلِّ ثَوْبٍ))، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالَّذِي يُضْمَنُ هُوَ ثَلَاثُ كُلِّ ثَوْبٍ، وَعِبَارَةُ "الْحَانِيَةِ" كَمَا نَقَلْنَاهَا صَاحِبُ "الْبَحْرِ" وَ"النَّهْرِ" مُوَافِقَةٌ لِمَا فِي "الْحَاشِيَةِ" هُنَا بِلَفْظٍ: ((ثَلَاثُ كُلِّ ثَوْبٍ)) فَلْيَتَبَيَّنْهُ. انْظُرْ "الْبَحْرَ": بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١١/٦، وَ"النَّهْرَ": ٣/٣٦٨ أ.

(٣) أَي: لَزِمَهُ ثَمَنُ ذَلِكَ الثَّوْبِ كَمَا فِي "الْحَانِيَةِ".

(٤) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١١/٦.

(٥) أَي: فِي "شَرْحِ نَظْمِ الْكَتَرِ"، كَمَا فِي "حَاشِيَةِ مَنَحَةِ الْخَالِقِ": ١١/٦.

(٦) أَي: الْعَلَامَةُ الْمَقْدِسِي.

مَضْمُونٌ بِالْقِيَمَةِ.....

"القنية"^(١): (("سم" ^(٢) عن أبي حنيفة: قال له: هذا الثوب لك بعشرة دراهم، فقال: هاتيه حتى أنظر فيه، أو قال: حتى أريه غيري، فأخذه على هذا وضاع لا شيء عليه، ولو قال: هاتيه فإن رضيتُ أخذته فضاع فهو على ذلك الثمن)) اهـ.

قلت: ففي هذا وجدت التسمية من البائع فقط، لكن لما قبضه المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضياً بتسمية البائع، فكانها وجدت منهما، أمّا في الصورة الأولى والثانية فلم يُوجَد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره، فكان أمانة عنده فلم يضمنه. ثم قال في "القنية"^(٣): (("ط" ^(٤): أخذ منه ثوباً وقال: إن رضيتُ اشتريته، فضاع فلا شيء عليه، وإن قال: إن رضيتُ أخذته بعشرة فعليه قيمته، ولو قال صاحب الثوب: هو بعشرة، فقال الماسوم: هاتيه حتى أنظر إليه وقبضه على ذلك وضاع لا يلزمه شيء)) اهـ.

قلت: ووجهه أنه في الأول^(٥) لم يذكر الثمن من أحد الطرفين، فلم يصح كونه مقبوضاً على وجه الشراء وإن صرح الماسوم بالشراء، وفي الثاني لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضموناً، وفي الثالث وإن صرح البائع بالثمن لكن الماسوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضموناً، وبهذا ظهر الفرق بين المقبوض على سؤم الشراء والمقبوض على سؤم النظر، فافهم واغتم تحقيق هذا المحلّ.

[٢٦٦٥٢] قوله: مَضْمُونٌ بِالْقِيَمَةِ أي: إذا هلك، أمّا إذا استهلكه فمضمون بالثمن كما حققه

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب الضمان في القبض على سؤم الشراء ق ٩٨/أ.

(٢) يرمز صاحب "القنية" بـ "سم" لسيف الأمانة السائلي الحافظ. ذكره القرشي في "الجواهر المضية" ٢٢٦/٤، ٣٩٨.

(٣) "القنية": كتاب البيوع - باب الضمان في القبض على سؤم الشراء ق ٩٨/أ بتصرف.

(٤) في "الأصل" و"أ" و"ب": (("ط")) بالمعجمة، وليس في رموز "القنية": (("ط"))، وما أثبتناه من "ك" و"م" هو الموافق لما في "القنية"، وهو رمز لصاحب "المحيط".

(٥) كذا في "م"، وفي باقي النسخ: ((الأول)).

"الطَّرَسُوسِي"^(١) وإن رَدَّه في "البحر"^(٢): ((بأنَّه غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٣): إِذَا أَخَذَ ثَوْبًا عَلَى وَجْهِ الْمُسَاوَمَةِ بَعْدَ بَيَانِ الثَّمَنِ، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ كَانَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَكَذَا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ وَارِثُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ مَوْتِ الْمُشْتَرِي)) اهـ، قَالَ^(٤): ((وَالْوَارِثُ كَالْمُورِثِ))، فَقَدْ أَجَابَ فِي "النَّهْرِ"^(٥) بِقَوْلِهِ: ((لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذِ "الطَّرَسُوسِي" لَمْ يَذْكُرْهُ تَفْقُّهًا بَلْ نَقَلًا عَنِ الْمَشَايخِ، صَرَّحَ بِهِ فِي "الْمُنْتَقَى"، وَعَلَّلَهُ فِي "الْمُحِيطِ": بِأَنَّهُ صَارَ رَاضِيًا بِالْبَيْعِ حَمَلًا لِفَعْلِهِ^(٦) عَلَى الصَّلَاحِ وَالسُّدَادِ، وَعَزَاهُ فِي "الْخِزَانَةِ" أَيْضًا إِلَى "الْمُنْتَقَى"، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقِيَاسِ^(٧) تَجِبُ الْقِيَمَةُ)) اهـ كَلَامُ "النَّهْرِ".

قُلْتُ: وَمَا نَقَلَهُ فِي "البحر" عَنْ "الْحَانِيَّةِ" لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ، بَلْ فِيهِ مَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَوَكَذَا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ وَارِثُ الْمُشْتَرِي)) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَهْلَكَهُ الْمُشْتَرِي نَفْسُهُ كَانَ الْوَاجِبُ الثَّمَنُ لَا الْقِيَمَةُ، وَوَجْهُهُ أَيْضًا ظَاهِرٌ؛ لِمَا عَلِمْتَهُ مِنْ تَعْلِيلِ "الْمُحِيطِ"، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِهْلَاكِ الْوَارِثِ: أَنَّ الْعَاقِدَ هُوَ الْمُشْتَرِي، فَإِذَا اسْتَهْلَكَهُ كَانَ رَاضِيًا بِإِمضَاءِ عَقْدِ الشِّرَاءِ بِالثَّمَنِ الْمَذْكُورِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَهْلَكَهُ وَارِثُهُ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ غَيْرَ الْعَاقِدِ، بَلِ الْعَقْدُ انْفُسَخَ بِمَوْتِهِ، فَبَقِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْوَارِثِ، فَيَلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ دُونَ الثَّمَنِ، فَقَوْلُهُ فِي "البحر": ((وَالْوَارِثُ كَالْمُورِثِ)) غَيْرُ مُسَلِّمٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ "الطَّرَسُوسِي"^(٨) نَقَلَ عَنِ "الْمُنْتَقَى" مَا يُفِيدُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ: رَجَعْتُ عَمَّا قُلْتُ، أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي: رَضِيتُ انْتَقَضَ جِهَةُ الْبَيْعِ، فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ الْمُشْتَرِي

٥٠/٤

(١) "أنفع الوسائل": مسألة المقبوض على سوم الشراء ص ٢٥٥، نقلًا عن "المحيط".

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٢/٦.

(٣) "الحانية": كتاب البيع ١٣١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) أي: صاحب "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٢/٦.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١/٣٦٨.

(٦) في "النهر": ((بالمبيع دلالة حملاً لقوله)).

(٧) في "النهر": ((وفي القاموس))، وهو تحريف.

(٨) "أنفع الوسائل": مسألة المقبوض على سوم الشراء ص ٢٥٢.

بالغة ما بلغت، "نهر". ولو شرط المشتري عدم ضمانه، "بزازية"^(١). ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع إلا بأمره بالسوم، "خانية". أما^(٢) على سوم النظر فغير مضمون مطلقاً،

بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع، لو انتقض يبقى المبيع في يده مضموناً، فكذا هنا)) اهـ. فهذا صريح بانفساخ العقد بموته، فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه؟! فافهم واغتم.

[٢٢٦٥٣] (قوله: بالغة ما بلغت) رد على "الطرسوسي"^(٣) حيث قال: ((وظاهر كلام الأصحاب أنها تجب بالغة ما بلغت، ولكن ينبغي أن يقال: لا يزداد بها على المسمى كما في الإجارة الفاسدة))، قال في "النهر"^(٤): ((وفيه نظر، بل ينبغي أن تجب بالغة ما بلغت، وقد صرحوا بذلك في البيع الفاسد، فكذا هنا)) اهـ.

[٢٢٦٥٤] (قوله: ولو شرط المشتري) أي: مريد الشراء، وهو المساوم.

[٢٢٦٥٥] (قوله: ولو في يد الوكيل إلخ) قال في "البحر"^(٥) عن "الخانية"^(٦): ((الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم الشراء، فأراه الموكل فلم يرض به وردّه عليه، فهلك عند الوكيل قال الإمام "ابن الفضل": ضمن الوكيل قيمته، ولا يرجع بها على الموكل، إلا أن يأمره بالأخذ على سوم الشراء، فحينئذ إذا ضمن الوكيل رجع على الموكل)) اهـ.

مطلب: المقبوض على سوم النظر

[٢٢٦٥٦] (قوله: أما على سوم النظر) بأن يقول: هاتيه حتى أنظر إليه أو حتى أريه غيري،

(١) "البزازية": كتاب البيوع - الفصل الثاني فيما يكون بيعاً إلخ - نوع في المقبوض على السوم ٣٦٧/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "د" و"و": ((وأما)) بـ((الواو)).

(٣) "أنفع الوسائل": مسألة المقبوض على سوم الشراء ص ٢٥٦ - بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٨/١.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٢/٦.

(٦) "الخانية": كتاب البيوع - باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف إلخ - فصل في المقبوض على سوم الشراء

٢٦٥/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

ولا يقول: فَإِنْ رَضِيْتُهُ أَخَذْتُهُ، وقوله: ((مطلقاً)) أي: سَوَاءَ ذَكَرَ الثَّمَنَ أَوْ لَا. اهـ "ح" (١) عن "النهر" (٢). ولا يَخْفَى أَنَّ عَدَمَ ضَمَانِهِ إِذَا هَلَكَ، أَمَّا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ الْقَابِضُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، وَقَدَّمَ (٣) وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ، وَفِي حَكْمِهِ الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ، أَوْ مَاتَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ (٤) قَبْلَ الرِّضَا، أَوْ رَجَعَ عَمَّا قَالَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ (٥) آيْفَاءً عَنِ "الْمُنْتَقَى"، وَقَدَّمْنَا (٦) أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ مَا لَوْ قَبِضَ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَسَمِيَ ثَمَنٌ كُلٌّ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ لِيَشْتَرِيَ أَحَدَهَا فَهَلْكَ وَاحِدٌ مِنْهَا؟ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ دُونَ الْآخَرَيْنِ، وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ، وَهَلْ هَذَا خَاصٌّ بِمَا إِذَا كَانَتْ ثَلَاثَةٌ لِتَكُونَ مِمَّا فِيهِ خِيَارُ التَّعْيِينِ الْآتِي بَيَانُهُ أَوْ أَعْمُ؟ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي (٧)؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ أَكْثَرُ فَلَا شَكَّ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهَا مَقْبُوضٌ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا، وَالبَاقِي (٨) عَلَى سَوْمِ النَّظَرِ، فَهُوَ أَمَانَةٌ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، فَتَأَمَّلْ.

(قوله: وَالظَّاهِرُ الثَّانِي (الخ) يَحْتَاجُ لِنَقْلِ، وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَسَادِ بَعْدَ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ فَقِيلَ بَعْدَ الضَّمَانِ فِيهِ، وَبَيْنَهُ سَبَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي مَسْأَلَتِنَا؟ تَأَمَّلْ).

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشَّروط ق ٢٨٣/أ.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشَّروط ق ٣٦٨/ب. بتصرف.

(٣) المقولة [٢٢٦٥١] قوله: ((فإنه بعد بيان السَّبَبِ مضمون بالقيمة)).

(٤) في "٣": ((المتعاقدين)).

(٥) المقولة [٢٢٦٥٢] قوله: ((مضمون بالقيمة)).

(٦) المقولة [٢٢٦٥١] قوله: ((فإنه بعد بيان الثَّمَنِ مضمون بالقيمة)).

(٧) قوله: ((والظَّاهِرُ الثَّانِي)) قال شيخنا: يلزمه بيان الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ بِدُونِ بَيَانِ الثَّمَنِ، فَإِنَّهُ حَكَمَ فِيهَا بَعْدَ الضَّمَانِ مَعَ أَنَّهُ مَقْبُوضٌ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ الْفَاسِدِ كَهَذِهِ؛ إِذْ الظَّاهِرُ: أَنَّ عِلَّةَ عَدَمِ الضَّمَانِ فِيهَا هِيَ فَسَادُ الشَّرَاءِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ هُنَا. اهـ مصحح "م".

(٨) قوله: ((وإن كان فاسداً والباقي (الخ)) أي: لأنَّ خيارَ التَّعْيِينِ لَا يَصِحُّ فِي الرَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ؛ لِثُبُوتِهِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِيهَا فَيَتَقَيَّدُ بِالثَّلَاثِ؛ لَجَمْعِهِ الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ وَهِيَ الْأَعْلَى وَالْأَوْسَطُ وَالْأَدْنَى، وَمَا زَادَ يَكُونُ عَلَى أَصْلِهِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنْدَفَاعِ الْحَاجَةِ بِالثَّلَاثِ. اهـ مصحح "م".

وعلى سَوِّمِ الرَّهْنِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ، وَعَلَى سَوِّمِ الْقَرْضِ بَقْرَضٍ سَاوَمُهُ بِهِ،

[٢٢٦٥٧] (قوله: وعلى سَوِّمِ الرَّهْنِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ) أي: إذا سَمَّى قَدَرَ الدَّيْنِ،

فَلَا يُنَافِي مَا سَيَذْكُرُهُ "المُصَنَّفُ"^(١) فِي كِتَابِ الرَّهْنِ مِنْ قَوْلِهِ: ((الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوِّمِ الرَّهْنِ إِذَا

لَمْ يُبَيِّنِ الْمِقْدَارُ لَيْسَ بِمُضْمُونٍ عَلَى الْأَصَحِّ)) اهـ.

وَفِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٢): ((الرَّهْنُ بِالَّذِينَ الْمَوْعُودُ مَقْبُوضٌ عَلَى سَوِّمِ الرَّهْنِ، مُضْمُونٌ بِالْمَوْعُودِ بِأَنْ

وَعَدَهُ أَنْ يَقْرِضَهُ أَلْفًا فَأَعْطَاهُ رَهْنًا وَهَلَكَ قَبْلَ الْإِقْرَاضِ، يُعْطِيهِ الْأَلْفُ الْمَوْعُودُ جَبْرًا، فَإِنْ هَلَكَ هَذَا

فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلِ يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَالَّذِينَ *، وَعَنْ "الثَّانِي": أَقْرِضْنِي وَخُذْ هَذَا وَلَمْ

يُسَمِّ الْقَرْضَ، فَأَخَذَ الرَّهْنُ وَلَمْ يَقْرِضْهُ حَتَّى ضَاعَ يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الرَّهْنِ)) اهـ. وَمَا عَنْ "الثَّانِي" مُقَابِلُ

الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ.

[٢٢٦٥٨] (قوله: وعلى سَوِّمِ الْقَرْضِ الْيَخ) فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٤): ((وَمَا قُبِضَ عَلَى

سَوِّمِ الْقَرْضِ مُضْمُونٌ، بَمَا سَاوَمَ كَمَقْبُوضٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِمَنْزِلَةِ مَقْبُوضٍ عَلَى سَوِّمِ الْبَيْعِ، إِلَّا أَنَّ فِي الْبَيْعِ

يُضْمَنُ الْقِيَمَةَ، وَهَذَا يَهْلِكُ^(٥) الرَّهْنُ بَمَا سَاوَمَهُ مِنَ الْقَرْضِ)) اهـ. وَقَوْلُهُ: ((يَهْلِكُ الرَّهْنُ بَمَا سَاوَمَهُ مِنَ

الْقَرْضِ)) أَي: إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَ الرَّهْنِ لَا أَقْلَ، فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ^(٦) مِنْ أَنَّهُ يُضْمَنُ بِالْأَقْلَ. وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ

((مَّا)) - فِي قَوْلِهِ: ((وَمَا قُبِضَ)) - نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى الرَّهْنِ، فَتَكُونُ هَذِهِ عَيْنَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا

(قوله: فتكون هذه عين المسألة التي قبلها إلخ) وصَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ الْعَلَامَةُ "السَّنْدِيُّ" بِقَوْلِهِ: ((بَعْنِي: لَوْ قَالَ

إِنْسَانٌ لِأَخِي: أَقْرِضْنِي هَذِهِ الْعَشْرَةَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي لَكَ، أَوْ أَقْرِضْنِي هَذَا الثَّوبَ، وَهَبْهُ الْمُسْتَقْرِضُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ

(١) انظر الدر عند المقالة [٣٤١٠٤] قوله: ((إذا لم يُبَيِّنِ الْمِقْدَارُ)).

(٢) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي الضَّمَانِ ٦٠/٦ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

* قَوْلُهُ: ((وَالَّذِينَ)) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((قِيَمَتِهِ)) أَي: يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ وَالَّذِينَ يُضْمَنُ بِالْأَقْلَ مِنْهُمَا، اهـ مِنْهُ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٣/٦.

(٤) "جَامِعُ الْفُصُولِ"^١: الْفَصْلُ الثَّلَاثُونَ فِي التَّصْرِيفَاتِ الْفَاسِدَةِ وَأَحْكَامِهَا وَمَا يَكُونُ مُضْمُونًا بِالْقَبْضِ إلخ ٥٨/٢ - ٥٩.

(٥) عِبَارَةٌ "جَامِعُ الْفُصُولِ"^٢: ((وَهَذَا يَمْلِكُ الرَّهْنُ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٦) فِي الْمَقَالَةِ السَّابِقَةِ.

وَعَلَى سَوْمِ النِّكَاحِ لَأَمَةٍ بِقِيمَتِهَا، "نهر"^(١).....

كما يُعْلَمُ مِمَّا نَقَلْنَاهُ^(٢) عَنْ "الْبَزَازِيَّةِ" فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، فَافْهَمُ.

[٢٢٦٥٩] (قوله: وَعَلَى سَوْمِ النِّكَاحِ إلخ) يَعْنِي: لَوْ قَبِضَ [ب/٢٣٥/٢] أَمَةٌ غَيْرُهُ لَبِتَرَوَّجَهَا بِإِذْنِ مَوْلَاهَا فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ ضَمَنَ قِيمَتِهَا، "جامع الفصولين"^(٣). قَالَ مُحَشِّهِ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٤): ((أَقُولُ: تَقْدِمُ أَنَّ مَا بُعِثَ مَهْرًا بَعْدَ الْخِطْبَةِ وَهُوَ قَائِمٌ أَوْ هَالِكٌ يُسْتَرَدُّ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي أَنَّ مَا قَبِضَ عَلَى سَوْمِ النِّكَاحِ مِنَ الْمَهْرِ مَضْمُونٌ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ الْمَهْرُ)) اهـ.

(تنبيه)

ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُ قِيَمَةِ الْأَمَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسَمًّى، وَيُحْتَاجُ إِلَى وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ أَوْ سَوْمِ الرِّهْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُضْمَنُ إِلَّا بَعْدَ بَيَانِ الثَّمَنِ أَوْ بَيَانِ الْقَرْضِ، وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ "السَّيِّدُ الْحَمَوِيُّ" فِي "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ"^(٥) مِنَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَأْتِ بِطَائِلٍ.

يَرْضَى الْمُقْرِضُ بِذَلِكَ، أَوْ قَالَ الْمُقْرِضُ: أَنْظِرْنِي حَتَّى أَسْتَشِيرَ، فِضَاعٌ مِنْ يَدِ الْمُسْتَقْرِضِ الدَّرَاهِمُ أَوْ الثُّوبُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ الْقَرْضُ بَيْنَهُمَا يَضْمَنُ الْمُسْتَقْرِضُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ قِيَمَةَ الثُّوبِ كَمَقْبُوضٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَكَمَقْبُوضٍ عَلَى سَوْمِ الْبَيْعِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْبَيْعِ يَهْلِكُ بِالْقِيَمَةِ، وَهَذَا يَهْلِكُ بِمَا سَاوَمَهُ بِهِ مِنَ الْقَرْضِ)) اهـ.

(قوله: وَيُحْتَاجُ إِلَى وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ إلخ) وَلَا يُقَالُ: وَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّ الْمَقْبُوضَ عَلَى سَوْمِ النِّكَاحِ الْبَدَلُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ؛ لِصِحَّتِهِ بِدُونِ تَسْمِيَةٍ، فَكَأَنَّهُ مَذْكُورٌ لَفْظًا، بِخِلَافِ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ مَثَلًا، فَإِنَّ الصَّحَّةَ فِي الْبَيْعِ تَتَوَقَّفُ عَلَى تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ بَدَلُ التَّعَةِ، وَالْقِيَمَةُ بَدَلُ الْعَيْنِ، وَلَا تُوجِبُ تَسْمِيَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ، تَأَمَّلْ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٨/١ بتصرف.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وما يكون مضموناً بالقبض إلخ ٥٩/٢.

(٤) "اللائلي الدرعي في الفوائد الخيرية": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وما يكون مضموناً بالقبض

إلخ ٥٩/٢ (هامش "جامع الفصولين").

(٥) انظر "عزم عيون البصائر": كتاب النكاح ٩٨/٢ - ٩٩.

(وَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ) أَيِ: الْبَائِعِ (مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي) فَقَطُّ (فِيهِلِكَ يَبْدِهِ^(١)) بِالثَّمَنِ كَتَعْيِيهِ) فِيهَا بَعِيْبٌ.....

[٢٢٦٦٠] (قَوْلُهُ: وَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ، أَيِ: الْبَائِعِ) فَلَوْ أَعْتَقَهُ لَمْ يَصِحَّ عِتْقُهُ، وَلَوْ كَانَ حَلْفًا: إِنَّ بَعْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ لَمْ يَتَّقْ لَخُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ، "بِحَرْ" ^(٢).
[٢٢٦٦١] (قَوْلُهُ: مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي فَقَطُّ) شَمِلَ مَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا، وَأَسْقَطَ الْبَائِعَ خِيَارَهُ بَأَنْ أَجَازَ الْبَيْعَ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣). قَالَ "ح" ^(٤): ((وَمَثَلُهُ مَا إِذَا جَعَلَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِأَجْنَبِيٍّ)).
[٢٢٦٦٢] (قَوْلُهُ: فِيهِلِكَ يَبْدِهِ بِالثَّمَنِ) لِأَنَّ الْهَلَكَ لَا يَعْزَى عَنْ مُقَدِّمَةِ عَيْبٍ يَمْنَعُ الرَّدَّ، فِيهِلِكَ وَقَدْ انْتَرَمَ الْبَيْعُ فَيُزَمُّ الثَّمَنُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ تَعْيِيَهُ ^(٥) فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَمْنَعُ الرَّدَّ فِيهِلِكَ، وَالْعَقْدُ مَوْقُوفٌ فَيُطْلَقُ، "نَهْر" ^(٦).

مطلب في الفرق بين القيمة والثمن

وَإِذَا بَطَلَ الْعَقْدُ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ أَنَّ الثَّمَنَ مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْمُتَعَاقِدَانِ سَوَاءً زَادَ عَلَى الْقِيَمَةِ أَوْ نَقَصَ، وَالْقِيَمَةُ مَا قُوِّمَ بِهِ الشَّيْءُ. مِمَّنْزِلَةُ الْمِيعَارِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ. ٥١/٤
[٢٢٦٦٣] (قَوْلُهُ: كَتَعْيِيهِ فِيهَا) أَيِ: فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، وَهَذَا تَشْبِيهُ بِالْهَلَكَ فِي الصُّورَتَيْنِ، أَعْنِي: فِي صُورَةٍ مَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي، فَإِنَّ التَّعْيِبَ الْمَذْكُورَ كَالْهَلَكَ يُوجِبُ الْقِيَمَةَ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّمَنَ فِي الثَّانِيَةِ، "مَنْح" ^(٧). وَشَمِلَ مَا إِذَا عَيَّبَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ أَجْنَبِيٌّ، أَوْ تَعَيَّبَ بِأَقْفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ

(قَوْلُهُ: أَيِ: فِي يَدِ الْمُشْتَرِي) جَعَلَ "السَّنْدِي" ضَمِيرَ ((فِيهَا)) عَائِدًا لِلدَّخْلِ الْخِيَارِ، فَتَأْمَلْ، وَلَعَلَّهُ الْأَحْسَنُ.

(١) "د" و"و": ((فِي يَدِهِ)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٣/٦ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٥/٦.

(٤) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٢٨٣/أ.

(٥) فِي "النَّهْرِ": ((لَأَنَّ تَعْيِيَهُ)) بِالْوَاوِ يَدُلُّ ((تَعْيِيَهُ))، وَهُوَ تَصْغِيفٌ.

(٦) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٣٦٨/ب.

(٧) "الْمَنْح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ١/٧.

لَا يَرْتَفِعُ كَقَطْعِ يَدٍ، فَيَلْزُمُهُ قِيمَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - وَلِلْبَائِعِ فَسْخُ الْبَيْعِ^(١) وَأَخَذُ نَقْصَانَ الْقِيمِيِّ لَا الْإِثْنِيِّ؛.....

أو بفعل المبيع، وكذا بفعل البائع [عندهما، و]^(٢) عند "محمد" لا يسقط به خيار المشتري، فإن أجاز البيع ضمن البائع النقصان، وعندهما يلزم البيع، "بحر"^(٣)، أي: ويرجع بالأرض على البائع كما ذكره بعده^(٤).

(تنبيه)

ذَكَرَ حُكْمَ الْهَالِكِ وَالنَّقْصَانِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ الزِّيَادَةِ عِنْدَهُ. وَحَاصِلُهُ: أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُنْفَصِلَةٌ، وَمُتَوَلَّدَةٌ مِنَ الْأَصْلِ كَالْوَلَدِ وَالسَّمَنِ وَالْجَمَالِ وَالْبُرِّ مِنْ الْمَرَضِ، أَوْ غَيْرُ مُتَوَلَّدَةٍ كَالصَّبْغِ وَالْعُفْرِ وَالْكَسْبِ وَالْبِنَاءِ، فَيُمْتَنِعُ الْفَسْخُ إِلَّا فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْغَيْرِ الْمُتَوَلَّدَةِ، "بحر"^(٥) عن "التَّارُخَانِيَّةِ".

(٢٢٦٦٤) (قوله: لَا يَرْتَفِعُ) يَأْتِي^(٦) مُحْتَزَرَةً.

(٢٢٦٦٥) (قوله: فَيَلْزُمُهُ قِيمَتُهُ) أي: لو هلك، ولو قال: فللبائع في المسألة الأولى فَسْخُ الْبَيْعِ إِنْ كَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بَيَانُ مَا يَلْزَمُ بِالْتَّعْيِيبِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، أَمَّا مَا يَلْزَمُ بِالْهَالِكِ فِيهِمَا فَهُوَ

(قوله: وكذا بفعل البائع عند "محمد"، فلا يسقط إلخ) عبارة "ط": ((أو البائع عندهما، وقال "محمد": لَا يَسْقُطُ بِهِ إِنْ كَانَ فِي "الْبَحْرِ" نَقْلًا عَنْ "الْبَنَاءِ": ((التَّعْيِيبُ إِذَا كَانَ بِفِعْلِ الْبَائِعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ أَجَازَ الْبَيْعَ ضَمِنَ بِهِ الْبَائِعُ النَّقْصَانَ. اهـ، ولكنْ ذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ": أَنَّ هَذَا قَوْلُ "مُحَمَّدٍ"، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا إِذَا تَعَيَّبَ بِفِعْلِ الْبَائِعِ يَلْزَمُ الْبَيْعُ)).

(قوله: لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بَيَانُ مَا يَلْزَمُ بِالْتَّعْيِيبِ إِنْ كَانَ الْقَصْدُ بِقَوْلِهِ: ((فَيَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي هَذَا التَّشْبِيهُ

(١) في "ط": ((المبيع)).

(٢) في النسخ جميعها: ((وكذا بفعل البائع عند محمد، فلا يسقط به إلخ))، وما بين منكسرين أثبتناه من "ط" لإصلاح العبارة: حيث إن ابن عابدين رحمه الله اختصر عبارة "البحر" اختصاراً مغلاً، وقد تبه على ذلك الراجعي ومصحح "م" رحمهما الله.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٥/٦ بتصرف.

(٤) في "ب" و"م": ((بعد)) بغير هاء.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٥/٦ بتصرف.

(٦) المقولة [٢٢٦٦٨] قوله: ((ولو يرتفع)).

لشبهة الربا، "حدادي"^(١) - وثمته في الثانية،

مُصرَّح به في "المتن".

[٢٢٦٦٦] (قوله: لشبهة الربا) لأن الجودّة في المال الربوي غير مُعتبرة، لكن قال في "الخلاصة"^(٢) من الغصب: ((إذا غصب قلب فضة - وهو بالضّم: السّوار - إن شاء المالك أخذَه مكسوراً، وإن شاء تركَه وأخذَ قيمته من الذهب، قال في "العناية"^(٣): إذ لو أوجبنا مثلاً القيمة من جنسه أدى إلى الربا، أو مثلاً وزنه أبطلنا حق المالك في الجودّة والصنعة)) اهـ. وذكر "الزيلعي"^(٤) هناك فيما لو نقص المعضوب الربوي: ((يُخَيَّرُ المالك^(٥)) بين أن يُمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء، وبين أن يُسلمها ويضمن مثلاً أو قيمتها؛ لأن تضمين النقصان مُتَعَدٍّ؛ لأنه يُؤدّي إلى الربا)) اهـ. وبه عُلِمَ أنَّ الخيارَ للمالك بين إمساك العين بلارُجوع بالنقصان، وبين دفعها وتضمن مثلاً، أي: مثل وزنها؛ لأنه رَضِيَ بإبطالِ حقّه في الجودّة، ويَن تَضْمِينِ قيمتها، أي: مِن خِلافِ الجنس، وفي مسألتنا إذا كان الخيارُ للبائع في بيع الربوي وعيَّه المشتري واختارَ البائع الفسخَ ليس له أخذُ نقصانِ العيب؛ لأنه يُؤدّي إلى الربا، وينبغي أن يكونَ له الخيارُ المذكورة، تأمّل.

[٢٢٦٦٧] (قوله: في الثانية) أي: ما كان الخيارُ فيها للمُشتري.

في كلام المصنّف، وأنَّ العيبَ كالهلاك في المسألتين في لزوم القيمة في الأولى والثمن في الثانية، إلّا أنَّه نَبّه على حُكْم سَكَتَ عنه "المصنّف" في الثانية بقوله: ((وللبائع فسخُ الخ)) وبهذا تكونُ عبارة "المُتَّارِح" في غاية الاستقامة، تأمّل.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الغصب ٢٨/٢ بتصرف.

(٢) "الخلاصة": الفصل الثاني في انقطاع حق المالك إلخ ق ٢٩٤/أ بتصرف.

(٣) "العناية": كتاب الغصب - فصل فيما يزول به ملك المالك ٢٦٤/٨ بتصرف (هامش "فتح القدير").

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الغصب ٥/٢٢٩.

(٥) في "م": ((للمالك))، وهو خطأ.

ولو يَرْتَفِعُ كَمَرَضٍ فَإِنَّ زَالَ فِي الْمُدَّةِ فَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ، وَإِلَّا لَزِمَهُ الْعَقْدُ لَتَعَذُّرِ الرَّدِّ،
 "ابْنُ كَمَالٍ". (ولا يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي.....)

[٢٢٦٦٨] (قوله: ولو يَرْتَفِعُ) مقابل قوله: ((بَعَبٌ لَا يَرْتَفِعُ)).

[٢٢٦٦٩] (قوله: فهو على خياره) أي: فله الفسخ في مدة الخيار، ورد المبيع على بائعه لتعذر الرد^(١).

[٢٢٦٧٠] (قوله: وإلا أي: وإن لم يزل المرض في المدة لزم العقد؛ لأنه لا يمكنه رده في المدة معينا لتضرر البائع، ولو زال بعد مضي المدة لزم العقد بمضيها.

[٢٢٦٧١] (قوله: "ابن كمال") ومثله في "البحر"^(٢) و"الجوهرة"^(٣).

[٢٢٦٧٢] (قوله: ولا يملكه المشتري) أي: فيما إذا كان الخيار له فقط، لكن في "الخاتبة"^(٤):

((يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ وَيَكُونُ إِمْضَاءً))، وفي "السراج": ((تَجِبُ النَّقْطَةُ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ حَازَ تَصَرُّفَهُ وَيَكُونُ إِجَازَةً مِنْهُ))، وفي "جامع الفصولين"^(٥): ((لو رهن بالثمن رهنا جازا (الرهن به))، مع أنه ذكر فيه أيضا^(٦): ((أنه لو أبرأه البائع عن الثمن لم يحجز إبرأؤه عند "أبي يوسف") اهـ. فينبغي أن لا يصح الرهن أيضا. والجواب: أن الإبراء يعتمد الدين ولا دين له عليه؛ لأن الثمن باق على ملك المشتري بخلاف الرهن، بدليل صحته بالدين الموعود به،

(قوله: تَجِبُ النَّقْطَةُ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ (الخ) للملك على قولهما، وتعلقه على قوله.

(١) نقول: قول ابن عابدين رحمه الله: ((لتعذر الرد)) وهم منه؛ حيث إن العيب إن كان يرتفع كالمرض، وزال المرض في مدة الخيار لم تعذر الرد، ثم إن هناك تناقضا بين قوله: ((فله رد المبيع على بائعه)) وبين قوله: ((لتعذر الرد))، وقد نبه على ذلك مصحح "ب" رحمه الله، وانظر عبارة "البحر" و"الجوهرة" في العروين الآتين.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٥/٦.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٣٦/١.

(٤) "الخاتبة": كتاب البيوع - باب الخيار ١٧٨/٢ - ١٧٩.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٥/١.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٤/١.

خلافاً لهما) لِئَلَّا يَصِيرَ سَائِبَةً، قُلْنَا: السَّائِبَةُ هِيَ الَّتِي لَا مِلْكَ فِيهَا لِأَحَدٍ وَلَا تَعْلُقَ مِلْكٌ،

لَكِنْ فِي "المعراج": ((أَنَّ عَدَمَ صِحَّتِهِ^(١) قِيَاسٌ، وَالِاسْتِحْسَانُ صَحَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ وَهُوَ الْبَيْعُ))، وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٢)، وَفِيهِ^(٣) عَنِ "الْخُلَاصَةِ"^(٤): ((أَنَّ زَوَائِدَ الْمُبِيعِ مَوْقُوفَةٌ: إِنْ تَمَّ الْبَيْعُ كَانَتْ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ فُسِخَ كَانَتْ لِلْبَائِعِ)).

[٢٢٦٧٣] (قَوْلُهُ: خِلَافاً لَّهُمَا) حَيْثُ قَالَا: إِنَّهُ يَمْلِكُهُ.

[٢٢٦٧٤] (قَوْلُهُ: لِئَلَّا يَصِيرَ سَائِبَةً) أَي: شَيْئاً لَا مَالِكَ لَهُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْمِلْكِ، وَهَذَا دَلِيلٌ لِقَوْلِهِمَا: إِنَّهُ يَمْلِكُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مِلْكِ الْبَائِعِ، أَي: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ لَزِمَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مِلْكِ الْبَائِعِ لَا إِلَى مَالِكٍ فَيَكُونُ كَالسَّائِبَةِ، وَلَا عَهْدَ لَنَا بِهِ فِي الشَّرْعِ، يَعْنِي: فِي الْمَعَاوَضَاتِ؛ لِئَلَّا يَرِدَ نَحْوُ التَّرِكَةِ الْمُسْتَعْرِقَةِ بِالذَّيْنِ، فَإِنَّهَا تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْمُيْتِ، وَلَا تَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْوَرَثَةِ وَلَا الْغَرَمَاءِ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥) وَ"الْفَتْحِ"^(٦).

[٢٢٦٧٥] (قَوْلُهُ: قُلْنَا) أَي: مِنْ طَرَفِ "الإمام"، وَهُوَ جَوَابُ بِمَنْعِ كَوْنِهِ كَالسَّائِبَةِ.

(قَوْلُهُ: أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الرُّهْنِ إِنْخِ) عِبَارَةُ "البحر": ((أَنَّ عَدَمَ صِحَّتِهِ إِنْخِ))، يَعْنِي: الْإِبْرَاءُ لَا الرُّهْنَ. (قَوْلُهُ: وَلَا عَهْدَ لَنَا بِهِ فِي الشَّرْعِ، يَعْنِي: فِي الْمَعَاوَضَاتِ إِنْخِ) لَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الْعِنَايَةِ مَعَ تَفْسِيرِ السَّائِبَةِ بِمَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ"؛ لَوْجُودِ تَعْلُقِ الْمِلْكِ فِي التَّرِكَةِ الْمَذْكُورَةِ، نَعَمْ عَلَى تَفْسِيرِهَا بِمَا ذَكَرَهُ: مِنْ أَنَّهَا شَيْءٌ لَا مَالِكَ لَهُ إِنْخِ يَحْتَاجُ.

(١) أَي: عَدَمُ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ، وَقَوْلُهُ: فِي السَّخِّ جَمِيعًا: ((أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الرُّهْنِ يُلْزِمُ قِيَاسًا))، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ عِبَارَةِ "البحر" عَنْ "المعراج" هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الرُّهْنَ جَائِزٌ كَمَا نَقَلَ عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ"، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي عَدَمِ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ أَوْ فِي صِحَّتِهِ، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: ((وَالِاسْتِحْسَانُ صَحَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ وَهُوَ الْبَيْعُ))، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا فِي هَامِشِ "م"، وَالرَّافِعِيُّ فِي تَقْرِيرَاتِهِ.

(٢) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٤/٦ - ١٥.

(٣) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٤/٦.

(٤) "الخلاصة": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعُيُوبِ - جَنْسٌ فِيمَا يَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعُيُوبِ إِنْخِ ق ١٥٦/أ بِتَصْرِفٍ.

(٥) انْظُرِ "النَّهْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٦٨/أ - ب.

(٦) انْظُرِ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٥/د.

وَالثَّانِي مَوْجُودٌ هُنَا، وَيَلْزَمُكُمْ^(١) اجْتِمَاعُ الْبَدَلَيْنِ، وَالْعَوْدُ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ
بَشِيرَاءٍ قَرِيبِهِ.

(٢٢٦٧٦) (قَوْلُهُ: وَالثَّانِي مَوْجُودٌ هُنَا) وَهُوَ عُلُقَةٌ^(٢) الْمَلِكِ، أَيْ: لِلْبَائِعِ؛ إِذْ قَدْ يُرَدُّ عَلَيْهِ فَيَعُودُ
إِلَيْهِ حَقِيقَةً مِلْكِهِ، وَلِلْمُشْتَرِي أَيْضًا؛ إِذْ قَدْ يَسْقُطُ خِيَارُهُ فَيَكُونُ لَهُ، "ط"^(٣).

(٢٢٦٧٧) (قَوْلُهُ: وَيَلْزَمُكُمْ الْإِخ) اسْتِدْلَالٌ لـ "الْإِمَامِ"^(٤) بِطَرِيقِ النَّقْضِ الْإِجْمَالِيِّ لِلدَّلِيلِ
الْخَصْمِ بِاسْتِزَامِهِ الْفَسَادَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ مَا فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي مَعَ كَوْنِ الثَّمَنِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ
لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْبَدَلَيْنِ فِي حُكْمِ مِلْكِ أَحَدِ الْمُتَعَاذِلِينَ حُكْمًا لِلْمُعَاوَضَةِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ، يَعْنِي:
فِي بَابِ الْمُعَاوَضَةِ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ بَيْنَهُمَا فِي تَبَادُلِ^(٦) مِلْكَيْهِمَا، فَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ غَضِبَ الْمُدْبِرُ
وَأَبْقَى مِنْ يَدِهِ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، وَلَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ مِلْكِ الْمَالِكِ، فَيَجْتَمِعُ الْعَوْضَانِ فِي مِلْكٍ؛ لِأَنَّهُ
ضَمَانٌ حَتَايَةً لَا مُعَاوَضَةً)).

وَالثَّانِي مَا فِي "الْفَتْحِ"^(٧): ((مِنْ أَنَّ خِيَارَ الْمُشْتَرِي شُرْعًا نَظَرًا لَهُ لِيَتَرَوَى فَيَقِفَ عَلَى
الْمُصْلَحَةِ، فَلَوْ أَثْبَتْنَا الْمَلِكُ تَجَرُّدَ الْبَيْعِ مَعَ خِيَارِهِ أَلْحَقْنَاهُ نَقِيضَ مَقْصُودِهِ؛ إِذْ رُبَّمَا كَانَ الْمُبِيعُ مَنْ يَعْتَقُ

(قَوْلُهُ: لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْبَدَلَيْنِ الْإِخ) لِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِجْمَاعًا كَمَا فِي "الْبَحْرِ".

(١) فِي "و": ((وَيَلْزَمُ)).

(٢) فِي "ك": ((عِلَّةُ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٢٣/٣.

(٤) فِي "الأَصْلِ": ((اسْتَدْلَى الْإِمَامُ)).

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٦٨/١ - ب.

(٦) عِبَارَةٌ "النَّهْرُ": ((تَنَاقُلُ)) بِالنُّونِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٧) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٥/٥ بِتَصْرِيفٍ.

(ولا يخرُجُ شيءٌ منهما) أي: مِنْ مَبِيعٍ وَتَمَنٍّ مِنْ مِلْكٍ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ عَنْ مَالِكِهِ اتِّفَاقاً (إذا كَانَ الخِيَارُ لَهُمَا) وَأَيُّهُمَا فَسَخَ فِي الْمُدَّةِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ، وَأَيُّهُمَا أَجَازَ بَطَلَ خِيَارُهُ فَقَطُّ (و) هَذَا الْخِلَافُ (تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ فِي) عَشْرِ مَسَائِلَ جَمَعَهَا "العيني"^(١) فِي قَوْلِهِ:.....

عليه، فَيَعْتَقُ بِلَا اخْتِيَارِهِ، فَيَعُودُ شَرْعُ الْخِيَارِ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ؛ إِذْ^(٢) كَانَ مُفَوَّتاً لِلنَّظَرِ، وَذَلِكَ لَا يَحْزُرُ)).

٥٢/٤

[٢٢٦٧٨] (قَوْلُهُ: وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهُمَا إِنْ خَالَصَ الْبَائِعُ جَازَ وَكَانَ فَسْخًا، وَكَذَا إِنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي التَّمَنِّ إِنْ كَانَ عَيْنًا، وَتَصَرَّفَ كُلُّ مِنْهُمَا فِيمَا اشْتَرَاهُ بَاطِلًا، وَأَيُّهُمَا هَلَكَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ بَطَلَ الْبَيْعُ، فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَهُ بَطَلَ أَيْضًا وَلَزِمَ قِيَمَتُهُ، "منح"^(٣). [٢٢٦٧٩] (قَوْلُهُ: عَنْ مَالِكِهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، "ط"^(٤).

[٢٢٦٨٠] (قَوْلُهُ: وَأَيُّهُمَا أَجَازَ بَطَلَ خِيَارُهُ فَقَطُّ) أَي: وَصَارَ الْعَقْدُ بَاطِلًا مِنْ جَانِبِهِ وَالْآخَرُ عَلَى خِيَارِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُمَا إِجَازَةٌ وَلَا فَسْخٌ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ لَزِمَ الْبَيْعُ، وَلَوْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا وَفَسَخَ الْآخَرُ بَطَلَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا، سِوَاءَ سَبَقَ الْفَسْخُ أَوْ الْإِجَازَةُ أَوْ كَانَا مَعًا، وَلَا عِبْرَةَ لِلْإِجَازَةِ بِكُلِّ حَالٍ. اهـ "منح"^(٥).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِذَا أَجَازَ أَحَدُهُمَا فَالْآخَرُ عَلَى خِيَارِهِ، فَإِنْ أَجَازَ أَيْضًا تَمَّ الْعَقْدُ، وَإِنْ فَسَخَ بَطَلَ، وَإِنْ سَكَتَا حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ لَزِمَ الْعَقْدُ.

[٢٢٦٨١] (قَوْلُهُ: وَهَذَا الْخِلَافُ) أَي: الْمَذْكُورُ بَيْنَ "الإمام" و"صاحبیه" فِي مَسْأَلَةِ خِيَارِ

(١) "رمز الحقائق": كتاب في بيان أحكام البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط في البيع ١٠/٢ بتصرف.

(٢) في "ك": ((إذا))، وهو الموافق لعبارة "الفتح".

(٣) "المنح": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط ٢/٧ ق ١/٧.

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٣.

(٥) "المنح": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط ٢/٧ ق ١/٧.

(اسْحَقْ عَزَكَ فَحَمٌ) (الألف): مِنْ الْأَمَةِ، لَوْ اشْتَرَاهَا^(١) بِخِيَارٍ وَهِيَ زَوْجَتُهُ بَقِيَ النِّكَاحُ، (وَالسَّيْنُ): مِنَ الْاِسْتِبْرَاءِ، فَحَيْضُهَا فِي الْمُدَّةِ لَا يُعْتَبَرُ اسْتِبْرَاءً، (وَالْحَاءُ): مِنَ الْمَحْرَمِ، فَلَا يَعْتَقُ مَحْرَمُهُ، (وَالْقَافُ): مِنَ الْقَرْبَانِ لَمَنْكَوَحَتِهِ الْمُشْتَرَاةُ، فَلَهُ رَدُّهَا.....

المُشْتَرَى، وَهُوَ أَنَّ الْمَبِيعَ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى عِنْدَهُ وَيَدْخُلُ عِنْدَهُمَا، وَالتَّفْرِيعُ فِي الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ عَلَى قَوْلِهِ^(٢).

[٢٢٦٨٢] (قَوْلُهُ: بَقِيَ النِّكَاحُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا عِنْدَهُ، وَإِذَا سَقَطَ الْخِيَارُ بَطَلَ - أَيْ: النِّكَاحُ - لِلتَّنَافِي، أَيْ: بَيْنَ ثُبُوتِ الْمُتْعَةِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَبِالْعَقْدِ، وَعِنْدَهُمَا انْفِسَخَ النِّكَاحُ لِدُخُولِهَا فِي مِلْكِ الزَّوْجِ، فَإِذَا فُسَخَ الْمُشْتَرَى بَعْدَ رَجْعَتِهِ إِلَى مَوْلَاهَا بِلَا نِكَاحٍ عَلَيْهَا عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ تَسْتَمِيرُ زَوْجَتَهُ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٣)، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَعَلَى هَذَا لَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ فَاسِدًا وَقَبَضَهَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ، ثُمَّ إِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ لِلْفَسَادِ لَا يَرْتَفِعُ فُسَادُ النِّكَاحِ)).

[٢٢٦٨٣] (قَوْلُهُ: لَا يُعْتَبَرُ اسْتِبْرَاءً) أَيْ: عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يُعْتَبَرُ، وَلَوْ رُدَّتْ بِحُكْمِ الْخِيَارِ إِلَى الْبَائِعِ لَا يَجِبُ الْاِسْتِبْرَاءُ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ إِذَا رُدَّتْ بَعْدَ الْقَبْضِ، "بَحْرٌ"^(٥). وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَةُ^(٦) فِي رَمَزِ الْفَاءِ.

[٢٢٦٨٤] (قَوْلُهُ: فَلَا يَعْتَقُ مَحْرَمُهُ) أَيْ: إِذَا اشْتَرَى قَرِيْبَهُ الْمَحْرَمَ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ عِنْدَهُ ٣/٢٤؛ حَتَّى تَقْضِيَ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَفْسَخْ، وَعِنْدَهُمَا يَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ. [٢٢٦٨٥] (قَوْلُهُ: فَلَهُ رَدُّهَا) لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَمْلِكْهَا عِنْدَهُ كَانَ وَطْؤُهُ لَهَا فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِالنِّكَاحِ

(١) فِي "د" وَ"و": ((شَرَاهَا)).

(٢) أَيْ: عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٦/٥. بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٦/٦.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦.

(٦) الْمُقُولَةُ [٢٢٦٩٥] قَوْلُهُ: ((فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَى الْبَائِعِ)).

إِلَّا إِذَا نَقَصَهَا بِهِ،.....

لا يملك اليمين، فلا يمتنع الرد؛ لأنه لم يكن دليل الرضا بالبيع، بخلاف وطء غير منكوحته كما سيأتي^(١). وعندهما يمتنع؛ لأن الوطاء حصل في الملك وقد بطل النكاح، فكان دليل الرضا. [٢٢٦٨٦] (قوله: «إلا إذا نقصها») أي: الوطاء ولو تيسراً، فيمتنع الرد، "نهر"^(٢) و"فتح"^(٣)، ومقتضاه: أن دواعي الوطاء ليست كالوطء لعدم التنقيص بها، فلا يجري فيها الخلاف^(٤) المذكور بخلافها في غير المنكوحه، فإن دواعيه مثله، فتكون دليل الرضا بالبيع، فيمتنع الرد اتفاقاً كما سيأتي^(٥). وعلى هذا فيشكل^(٦) ما في "شرح منلا مسكين"^(٧): ((من أنه يمتنع الرد عند الإمام "البح" عبارة مع

(قوله: وعلى هذا فيشكل ما في "شرح منلا مسكين": من أنه يمتنع الرد عند الإمام "البح" عبارة مع

(١) في المقالة الآتية.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٨/ب بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٠٧/٥ بتصرف.

(٤) في هامش "م": ((قوله: فلا يجري فيها الخلاف)) صوابه: التفصيل؛ لأن الخلاف جارٍ وإن لم تنقص كالوطء الغير المنقوص.

(٥) المقالة [٢٢٧٣٤] قوله: ((ونظر إلى فرج البخ)).

(٦) قوله: ((وعلى هذا فيشكل ما في "شرح منلا مسكين" البخ))، عبارة "الشراح" المذكور: ((ولو اشترى منكوحته فوطئها له ردّها عند "أبي حنيفة"، خلافاً لهما، هذا لو تيسراً فلو بكرراً يمتنع الرد عنده أيضاً، وكذا لو قبلها أو مسّها أو مسّته بشهوة، وكذا لو وطئها غيره في يده)) اهـ. فقد فهم العلامة المحشّي أن قوله: ((وكذا لو قبلها البخ)) تابع لقوله: ((يمتنع الرد)) فاستشكل، وليس كذلك، بل هو معطوف على قوله: ((فوطئها)) الذي هو محل الخلاف، وعليه فلا إشكال، فأدّاه شيخنا. نعم يبقى الإشكال في عدّ صورة وطء الغير من محال الخلاف، مع أنه ليس فيها إلا إيجاب العقر، وهو زيادة منفصلة غير متولدة. والعجب من العلامة المحشّي كيف استظهر وجه امتناع الرد فيها مع تصريحه في التنبيه السابق عند قول "المصنّف": ((فيهلنك يسلوه بالثمن)) بعدم الرد في الزيادة المذكورة، وفيهذه "أبو السعود" في "حاشيته" على "منلا مسكين" بما إذا عيها الوطاء، وحينئذ يمتنع الرد قولاً واحداً أيضاً، فلا ينبغي عدّه في مسائل الخلاف. اهـ مصحح "م".

(٧) "شرح منلا مسكين": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ص ١٧١..

لو قَبَّلَهَا أو مَسَّهَا أو مَسَّتْهُ بشهوةٍ، وكَذَا لو وَطَّئَهَا غَيْرُ الزَّوْجِ فِي يَدِهِ)) اهـ. وَوَجْهُ الْأَخِيرِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ وَطْءَ غَيْرِهِ مُوجِبٌ لِلْعُقْرِ، وَهُوَ زِيَادَةُ مُنْفَصِلَةٍ مُتَوَلِّدَةٍ مِنَ الْمُبِيعِ بَعْدَ الْقَبْضِ، فَتَمْنَعُ الرَّدُّ كَمَا مَرَّ^(١) وَيَأْتِي^(٢).

(تنبيه)

قال في "البحر"^(٣): ((وَلَمْ أَرْ حُكْمَ حِلِّ وَطْءِ الْمُبِيعَةِ بِخِيَارٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَيَنْبَغِي

"الْمَنْ": ((فَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ بِالْخِيَارِ بَقِيَ النِّكَاحُ، وَإِنْ وَطَّئَهَا لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" خِلَافًا لَهَا، هَذَا إِذَا كَانَتْ ثَيِّبًا، وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا امْتَنَعَ الرَّدُّ عَنْهُ أَيْضًا، وَكَذَا إِذَا قَبَّلَهَا أو مَسَّهَا أو مَسَّتْهُ بشهوةٍ، وكَذَا لو وَطَّئَهَا غَيْرُ الزَّوْجِ فِي يَدِهِ)) اهـ. وَكَانَ "الْمَحْشَى" فَهَمَّ أَنْ يَقُولَ: ((وَكَذَا إِذَا قَبَّلَهَا إِيَّاهُ)) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ((وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا امْتَنَعَ الرَّدُّ عَنْهُ))، وَبَارِجَايِهِ لِقَوْلِهِ: ((وَإِنْ وَطَّئَهَا لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" إِيَّاهُ)) يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ: ((وَكَذَا لو وَطَّئَهَا غَيْرُ الزَّوْجِ))، يَعْنِي: بَدُونَ أَنْ يَنْقُصَهَا، فَلَا يَمْتَنَعُ الرَّدُّ عَنْهُ وَإِنْ وَجَبَ الْعُقْرُ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةُ مُنْفَصِلَةٍ غَيْرُ مُتَوَلِّدَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ لـ "الْمَحْشَى"، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ هُنَا مِنْ أَنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَسْأَلَةَ وَطْءِ غَيْرِ الزَّوْجِ اتِّفَاقِيَّةٌ، وَكُتِبَ فِي "حَاشِيَةِ مُسْكِينٍ" لـ "الْحَمَوِيِّ" مَا نَصَّهُ: ((قَوْلُهُ: وَكَذَا إِذَا قَبَّلَهَا إِيَّاهُ يَعْنِي: أَنَّ الْخِلَافَ فِي التَّقْيِيلِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ كَالْخِلَافِ فِي السَّوْطِ)) اهـ. وَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ الْأَخِيرَةُ هَلْ هِيَ خِلَافِيَّةٌ أَوْ لَا؟ تَأَمَّلْ. لَكِنْ مَا تَقَدَّمَ لَهُ: ((مَنْ أَرَادَ الْعُقْرَ غَيْرَ مُتَوَلِّدَةٍ)) ذَكَرَ "الْحَمَوِيُّ" فِي شَرْحِهِ مَا يَخَالِفُهُ وَأَنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ، وَنَصَّهُ: ((مِمَّا يَتِمُّ بِهِ الْعُقْدُ مَا إِذَا زَادَ الْمُبِيعُ زِيَادَةً مُتَوَلِّدَةً مُتَّصِلَةً كَالسَّمَنِ وَاجْتِلَاءِ بِيَاضِ الْعَيْنِ خِلَافًا لـ "عَمَّادٍ"، وَلَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِهِ مِنْ غَيْرِ الْمُتَوَلِّدَةِ كَالصَّبْغِ، وَكَذَا فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْمُتَوَلِّدَةِ كَالْعُقْرِ وَالثَّمَرِ إِيَّاهُ))، وَغَوْهُ فِي "شَرْحِ الْمَجْمَعِ"، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ الْأَخِيرُ رَاجِعًا لِأَصْلِي امْتِنَاعِ الرَّدِّ لَا إِلَيْهِ مَعَ الْخِلَافِ، وَذَكَرَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((أَنَّ الْعُقْرَ وَالْأَرْضَ فِي مَعْنَى الزَّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ الْمُتَوَلِّدَةِ)).

(١) المَقُولَةُ [٢٢٦٦٣] قَوْلُهُ: ((كَتَبْتُهُ مِنْهَا)).

(٢) المَقُولَةُ [٢٢٧٠٢] قَوْلُهُ: ((بَعْدَ الْفُسْخِ)).

(٣) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٦/٦.

(وَالْعَيْنُ): مَنْ الْوَدِيعَةُ عِنْدَ بَائِعِهِ، فَيَهْلِكُ عَلَى الْبَائِعِ؛ لَارْتِفَاعِ الْقَبْضِ بِالرَّدِّ لِعَدَمِ الْمِلْكِ، (وَالزَّايُ): مِنَ الزَّوْجَةِ الْمُشْتَرَاةِ، لَوْ وَلَدَتْ فِي الْمُدَّةِ فِي يَدِ الْبَائِعِ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ، وَلَوْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَرِمَ^(١) الْعَقْدُ؛.....

حُلَّهُ لَهُ لَا لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِلَّ لهما، وَقَلَّهٗ فِي "المعراج" عَنْ "الشَّافِعِيِّ" ((
اهـ. ولا يخفى أَنَّ هذا في غير منكوحته.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ^(١) الْمَسْأَلَةُ غَيْرُ مُكْرَرَةٍ مَعَ الْأَوَّلَى الْمُرْمُوزِ لَهَا بِالْأَلْفِ وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُهُمَا شَرَاءَ الْأُمَةِ الْمُنْكُوحَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَوَّلَى أَنَّ شَرَايَها لَا يُطِيلُ نِكَاحَها، وَمِنْ هَذِهِ أَنَّ وَطْءَ زَوْجِها لَا يَمْنَعُهُ مِنْ رَدِّها كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ "ط"^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

[٢٢٦٨٧] (قَوْلُهُ: مَنْ الْوَدِيعَةُ عِنْدَ بَائِعِهِ (الخ) أَي: إِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمُبِيعَ بِإِذْنِ الْبَائِعِ، ثُمَّ أَوْدَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ عِنْدَهُ؛ لَارْتِفَاعِ الْقَبْضِ بِالرَّدِّ لِعَدَمِ الْمِلْكِ، وَعِنْدَهُمَا مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي؛ لَصِحَّةِ الْإِيْدَاعِ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ الْمِلْكِ، وَتَمَامِهِ فِي "الْبَحْرِ"^(٣).

[٢٢٦٨٨] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ الْمِلْكِ) عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ.

[٢٢٦٨٩] (قَوْلُهُ: لَوْ وَلَدَتْ) أَي: بِالنِّكَاحِ، "بِحَرْ"^(٤).

[٢٢٦٩٠] (قَوْلُهُ: لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ) أَي: لِلْمُشْتَرِي؛ لِعَدَمِ الْمِلْكِ خِلَافًا لهما، "بِحَرْ"^(٥).

[٢٢٦٩١] (قَوْلُهُ: لَرِمَ الْعَقْدُ (الخ) أَي: اتَّفَقًا، وَتَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لِلْمُشْتَرِي إِذَا ادَّعَاهُ، "بِحَرْ"^(٦)

(١) فِي "و": ((لَزِمَهُ)).

(٢) ((هَذِهِ)) لَيْسَتْ فِي "الأَصْلِ".

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٤/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٤) انْظُرْ "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦.

(٥) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦.

(٦) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦ بِإِضَاحٍ مِنْ "ابْنِ عَابِدِينَ" رَحِمَهُ اللَّهُ.

لأنَّ الْوِلَادَةَ عَيْبٌ، "دُرَر" ^(١) و"ابنُ كمال". وفي "البحر" ^(٢) عن "الحائِية" ^(٣): ((إذا وَلَدَتْ بَطْلٌ خِيَارُهُ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مَيْتاً وَلَمْ تَنْقُصْهَا الْوِلَادَةُ لَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ))، وَأَقَرُّهُ "المُصَنِّف" ^(٤)، (والكاف): مِنْ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ فِي الْمُدَّةِ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ بَعْدَ الْفَسْخِ،

عن "ابن كمال"؛ لَأَنَّ تَعْيِبَ الْمَبِيعِ - فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بَعْدَ قَبْضِهِ لَهُ - مُبْطِلٌ لَخِيَارِهِ.

[٢٢٦٦٩٢] (قَوْلُهُ: إِذَا وَلَدَتْ إِبْنُ الْخ) أَي: فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، فَيُؤَافِقُ مَا قِيلَ، "ط" ^(٥).

[٢٢٦٦٩٣] (قَوْلُهُ: وَلَمْ تَنْقُصْهَا الْوِلَادَةَ) مُقْتَضَاهُ: أَنَّ الْوِلَادَةَ قَدْ لَا تَكُونُ نَقْصَاناً، وَهُوَ خِلَافُ

الْإِطْلَاقِ السَّابِقِ، وَيُؤَيِّدُ السَّابِقَ مَا فِي "الْبَزَازِيَّة" ^(٦): ((اشْتَرَاهَا وَقَبَضَهَا، ثُمَّ ظَهَرَ وَلَادَتُهَا عِنْدَ الْبَائِعِ لَا مِنْ الْبَائِعِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ: فِي رَوَايَةِ الْمَضَارَبَةِ: عَيْبٌ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ التَّكْسُرَ الْحَاصِلَ بِالْوِلَادَةِ لَا يَزُولُ أَبَداً، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَفِي رَوَايَةٍ: إِنَّ نَقْصَهَا الْوِلَادَةَ عَيْبٌ، وَفِي الْبَهَائِمِ لَيْسَتْ بِعَيْبٍ إِلَّا أَنْ تُوجِبَ نَقْصَاناً، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)) اهـ، وَسَيَذْكَرُ "الشَّارَحُ" فِي خِيَارِ الْعَيْبِ عَنِ "الْبَزَازِيَّة" خِلَافَ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ كَمَا سَنُوضِّحُهُ هُنَاكَ ^(٧).

[٢٢٦٦٩٤] (قَوْلُهُ: فَهُوَ لِلْبَائِعِ بَعْدَ الْفَسْخِ) لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَمْ يَحْدُثْ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي، وَعِنْدَهُمَا

(قَوْلُهُ: لَأَنَّ تَعْيِبَ الْمَبِيعِ - فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بَعْدَ قَبْضِهِ لَهُ - مُبْطِلٌ لَخِيَارِهِ) فِي "الْوَانِي": ((لَا يُقَالُ: قَدْ ظَهَرَ

إِبْتِدَاءُ هَذَا الْعَيْبِ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ بِالْعُلُوقِ الْحَاصِلِ مِنَ التَّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْعُلُوقَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَسْقُطَ مَا يَنْسَبُ لَهُ مِنْ وَضْعِ الْحَمْلِ، فَلَا يَكُونُ مَعِيناً لِلْعَلِيَّةِ)) اهـ "سِنْدِي".

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٣/٢.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٧/٦.

(٣) "الحائية": كتاب البيوع - باب الخيار ١٨٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط ١/٧.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٤/٣.

(٦) "البزازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب ٤٣٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة [٢٢٦٦٩١] قوله: ((واعتمده في "النهر")).

(والفناء): مِنْ الْفَسْخِ لِبَيْعِ الْأَمَةِ، فلا استبراءً عَلَى الْبَائِعِ، (وَالْحَفَاءُ): مِنَ الْخَمْرِ، فَلَوْ شَرَاهُ ذِمِّيٌّ مِنْ مِثْلِهِ بِالْخِيَارِ فَأَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ لِلْبَائِعِ، "عَيْنِي"^(١)، وَتَبِعَهُ "الْمُصْنَفُ"^(٢)، لَكِنْ عِبَارَةُ "ابْنِ الْكَمَالِ": ((وَأَسْلَمَ الْمُشْتَرِي))،.....

لِلْمُشْتَرِي؛ لِحُدُوثِهِ عَلَى مِلْكِهِ، "بِحَرْ" ^(٤). قَالَ "ط" ^(٥): ((وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُفْسَخْ فَالزَّوَادُ تَبَعٌ لِلْمَبِيعِ كَمَا سَلَفَ)).

[٢٢٦٩٥] (قَوْلُهُ: فلا استبراءً عَلَى الْبَائِعِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ بِتَحْدِيدِ الْمِلْكِ وَلَمْ يُوجَدْ، حَيْثُ لَمْ تَدْخُلْ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مِلْكُ الْبَائِعِ، "ابْنُ كَمَالٍ".

[٢٢٦٩٦] (قَوْلُهُ: لَكِنَّ عِبَارَةَ "ابْنِ الْكَمَالِ": وَأَسْلَمَ الْمُشْتَرِي) وَكَذَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٦) وَغَيْرِهِ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ ((أَحَدُهُمَا)) فِي عِبَارَةِ "الْعَيْنِي"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ الْبَائِعُ لَا تَظْهَرُ فِيهِ ثَمَرَةٌ لِاخْتِلَافِ؛ لِبَقَاءِ الْخِيَارِ إِجْمَاعًا كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" ^(٧) حَيْثُ قَالَ: ((لَوْ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ خَمْرًا عَلَى أَنَّهُ - أَيِ: الْمُشْتَرِي - بِالْخِيَارِ، ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُشْتَرِي فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ بَطَلَ الْخِيَارُ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا، فَلَا يَمْلِكُ تَمْلِيكَهَا بِالرَّدِّ وَهُوَ مُسْلِمٌ، وَعِنْدَهُ يَنْطَلُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا، فَلَا يَمْلِكُ تَمْلِكُهَا بِإِسْقَاطِ الْخِيَارِ وَهُوَ مُسْلِمٌ، وَلَوْ أَسْلَمَ الْبَائِعُ وَالْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي بَقِيَ عَلَى خِيَارِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ رَدَّهَا الْمُشْتَرِي عَادَتْ إِلَى مِلْكِ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ مِنْ جَانِبِ الْبَائِعِ بَاتَ، فَإِنْ أَجَازَهُ صَارَ لَهُ، وَإِنْ فَسَخَ صَارَ الْخَمْرُ لِلْبَائِعِ، وَالْمُسْلِمُ مِنْ أَهْلِ أَنْ يَتَمَلَّكَ الْخَمْرَ حُكْمًا كَمَا فِي الْإِرْثِ، وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَأَسْلَمَ هُوَ بَطَلَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ، وَالْمُسْلِمُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُمْلِكَ

٥٣/٤

(١) "رمز الحقائق": كتاب في بيان أحكام البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط في البيع ١٠/٢.

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط ٢/٧ ق ١.

(٣) الواو ليست في "د" و"و".

(٤) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٨/٦ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٤/٣.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٠٩/٥.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٧/٤ - ١٨.

(والميم): مِنَ الْمَآذُونِ، لَوْ أَبْرَأَهُ الْبَائِعُ مِنْ^(١) الثَّمَنِ صَحَّ اسْتِحْسَانًا، وَبَقِيَ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ يَلِي عَدَمَ التَّمَلُّكِ، كُلُّ ذَلِكَ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا.

قُلْتُ: وَزَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ مَسَائِلُ مِنْهَا: التَّاءُ لِلتَّلْعِيقِ^(٢) كَذَلِكَ: إِنْ مَلَكَتْهُ فَهُوَ حُرٌّ^(٣)، فَشَرَاهُ بِخِيَارٍ لَمْ يَعْتَقْ،.....

الخمر، ولو أَسْلَمَ الْمُشْتَرِي لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ، وَالْبَائِعُ عَلَى خِيَارِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي بَاتٌ، فَإِنْ أَجَازَ الْعَقْدَ صَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مِنْ أَهْلِ أَنْ يَمْلِكَ الْخَمْرَ حُكْمًا، وَإِنْ فُسِّخَ كَانَ لِلْبَائِعِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَبْضِ وَالْخِيَارِ لِأَحَدِهِمَا. فَلَوْ قَبَلَ الْقَبْضَ بَطُلَ الْبَيْعُ فِي الصُّورِ كُلِّهَا سِوَاهُ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا [٣٥٣/٣] أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِهَمَا؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ شَبَهًا بِالْعَقْدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفِيدُ مِلْكَ التَّصَرُّفِ، فَلَا يَمْلِكُهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ)) اهـ مُلْخَصًا.

[٢٢٦٩٧] (قوله: مِنَ الْمَآذُونِ (الخ) أي: إِذَا اشْتَرَى عَبْدٌ مَآذُونٌ شَيْئًا بِالْخِيَارِ وَأَبْرَأَهُ بِائِعُهُ عَنْ ثَمَنِهِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ بَقِيَ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَمْلِكْهُ كَانَ رَدُّهُ فِي الْمَدَّةِ امْتِنَاعًا عَنِ التَّمَلُّكِ، وَلِلْمَآذُونِ وَلَايَةٌ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِذَا وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ فَلَهُ وَلَايَةٌ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ، "دُر" (٤). وَعِنْدَهُمَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَلَكَهُ كَانَ الرُّدُّ مِنْهُ تَمْلِكًا بَعِيرَ عَوَاضٍ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الْإِبْرَاءِ، وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" قِيَامًا، وَيَصِحُّ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" اسْتِحْسَانًا، "بَحْر" (٥).

[٢٢٦٩٨] (قوله: كُلُّ ذَلِكَ) أي: الْمَذْكُورِ مِنْ أَحْكَامِ الْمَسَائِلِ الْعَشْرِ.

[٢٢٦٩٩] (قوله: لَمْ يَعْتَقْ) لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ فَلَمْ يُوجِدِ الشَّرْطَ، وَعِنْدَهُمَا وَجِدَ فَيَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ: إِنْ اشْتَرَيْتُ بَدَلَ قَوْلِهِ: إِنْ مَلَكَتُ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ اتِّفَاقًا؛ لَوْجُودِ الشَّرْطِ

(١) فِي "د" وَ"و": ((عَنْ)).

(٢) فِي "د" وَ"و": ((التَّلْعِيقُ)).

(٣) فِي "ط": ((حُرًّا)) بِالنَّصْبِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٤) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ وَالتَّعْيِينِ ١٥٣/٢.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦.

(وَالنَّاءُ): وَاسْتِدَامَةُ السُّكْنَى بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ لَيْسَ بِاخْتِيَارٍ^(١)، (وَالصَّادُ): وَصَيْدُ شِرَاهُ بِخِيَارٍ فَأَحْرَمَ بَطْلُ الْبَيْعِ.....

وَهُوَ الشِّرَاءُ، فَيَكُونُ كَالْمَنْشِئِ لِلْعِتْقِ بَعْدَهُ فَيَسْقُطُ الْخِيَارُ، "فَتْح"^(٢) و"بَحْر"^(٣).
[٢٢٧٠٠] (قَوْلُهُ: وَاسْتِدَامَةُ السُّكْنَى إِنْ لَمْ يَصُورَتْهَا: اشْتَرَى دَارًا عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ وَهُوَ سَاكِنُهَا بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ فَاسْتَدَامَ سُكْنَاهَا، قَالَ "خَوَاهِرُ زَادَهُ": اسْتَدَامَتْهَا اخْتِيَارًا عِنْدَهُمَا لِلْمَلِكِ الْعَيْنِ، وَعِنْدَهُ لَيْسَ بِاخْتِيَارٍ)، "فَتْح"^(٤). وَمَثَلُهُ خِيَارُ الْعَيْبِ وَخِيَارُ الشَّرْطِ فِي الْقِسْمَةِ، وَلَوْ ابْتَدَأَ السُّكْنَى بَطْلَ خِيَارِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥).

[٢٢٧٠١] (قَوْلُهُ: فَأَحْرَمَ) أَي: وَهُوَ فِي يَدِهِ بَطْلُ الْبَيْعِ عِنْدَهُ وَيُرَدُّهُ إِلَى الْبَائِعِ، وَعِنْدَهُمَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي، وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ يَتَقَبَّضُ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَأَحْرَمَ الْمُشْتَرِي لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ، "بَحْر"^(٦). وَعِبَارَةُ "الْفَتْح"^(٧): ((وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَأَحْرَمَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّهُ))،

(قَوْلُهُ: وَمَثَلُهُ خِيَارُ الْعَيْبِ وَخِيَارُ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَصُورَتْهَا) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ" بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ" مِنَ الْخِلَافِ فِي اسْتِدَامَةِ السُّكْنَى: ((وَفِي "التَّارِخِيَّةِ": أَنَّ "مَحْمَدًا" ذَكَرَ فِي الْبَيْعِ: أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ يَبْطُلُ بِالسُّكْنَى، وَفِي الْقِسْمَةِ ذَكَرَ: أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ، فَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ: فَعَيْنُهُمْ مَنْ حَمَلَ مَا فِي الْبَيْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمَا فِي الْقِسْمَةِ عَلَى النَّوَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْقَى مَا فِي الْبَيْعِ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَيَبْطُلُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالنَّوَامِ، وَأَبْقَى مَا فِي الْقِسْمَةِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُ الشَّرْطِ فِيهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالنَّوَامِ)) اهـ.

(١) فِي "ط": ((بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ لَيْسَ بِاخْتِيَارٍ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٧/٥ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٩/٥ بِتَصْرِفٍ.

(٥) انْظُرْ "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٨/٦.

(٦) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٨/٦ بِتَصْرِفٍ.

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٩/٥.

(والدَّالُّ): والزَّوَادُ الْحَادِثَةُ^(١) فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ الْفَسْخِ لِلْبَائِعِ، (وَالرَّاءُ): وَالْعَصِيرُ فِي بَيْعِ مُسْلِمَيْنِ، لَوْ تَخَمَّرَ فِي الْمُدَّةِ.....

وَهِيَ الصَّوَابُ.

[٢٢٧٠٢] (قَوْلُهُ: بَعْدَ الْفَسْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ: ((لِلْبَائِعِ))، أَي: تَثَبُّتُ لِلْبَائِعِ بَعْدَ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَحْدُثْ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي، وَعِنْدَهُمَا لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهَا حَدَثَتْ عَلَى مِلْكِهِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢). ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الزَّوَادَ تَعَمُّ الْمُنْفَصِلَةَ وَالْمُفَصَّلَةَ مُتَوَلِّدَةً أَوْ غَيْرَهَا، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ هُنَا؛ لِإِمَّا قَدَمْنَاهُ^(٣) عَنِ "التَّارِخَانِيَّةِ": ((مِنْ أَنَّ حُدُوثَهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي يَمْنَعُ الْفَسْخَ بِالْخِيَارِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُنْفَصِلَةً غَيْرَ مُتَوَلِّدَةٍ كَالْكَسْبِ))، فَهَذِهِ يَتَأْتَى فِيهَا إِجْرَاءُ الْخِلَافِ؛ لِإِمْكَانِ الْفَسْخِ فِيهَا، أَمَّا فِي بَقِيَّةِ الصُّوَرِ الثَّلَاثِ فَلَا، بَلْ هِيَ لِلْمُشْتَرِي قِطْعًا؛ لِحُدُوثِهَا عَلَى مِلْكِهِ حَيْثُ امْتَنَعَ بِهَا الْفَسْخُ وَلَزِمَهُ الْبَيْعُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٤) ذَكَرَ مَسَائِلَ الزِّيَادَةِ كَمَا قَدَّمْنَا^(٥) مِنْ امْتِنَاعِ الْفَسْخِ فِي الْكُلِّ إِلَّا فِي صُورَةِ الْمُنْفَصِلَةِ الْغَيْرِ الْمُتَوَلِّدَةِ، وَأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا فَقَطْ، وَحِينَئِذٍ فِإِطْلَاقُ الزَّوَادِ هُنَا لَيْسَ مِمَّا يَنْبَغِي، بَلِ الْمَرَادُ بِهِ الصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكَسْبِ الَّتِي رَمَزَ لَهَا بِالْكَافِ، فَكَانَ عَلَى "الشَّارِحِ" إِسْقَاطُ هَذِهِ؛

(قَوْلُهُ: وَهِيَ الصَّوَابُ) لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي "الْفَتْحِ" هُوَ الصَّوَابُ، بَلْ يَصِحُّ كُلُّ مِنَ التَّصْوِيرَيْنِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، نَعَمْ عَلَى تَصْوِيرِ "الْبَحْرِ" يَكُونُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِي صَدْرِ كَلَامِهِ، فَلَا مَعْنَى لِلزَّكْرِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلِذَا كَانَ الصَّوَابُ مَا فِي "الْفَتْحِ"، لَكِنْ هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّصْوِيبَ بِلِ الْأُولَوِيَّةِ لِدَفْعِ الشُّكْرِارِ.

(قَوْلُهُ: فَكَانَ عَلَى "الشَّارِحِ" إِسْقَاطُ هَذِهِ الْخِ) لَا يُنَاسِبُ الْقَوْلُ بِالْإِسْقَاطِ، فَإِنَّ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْكَسْبِ كَالْكَسْبِ، وَالَّذِي يُنَاسِبُ أَنْ يَقَعِدَ الزَّوَادَ بِالْمُنْفَصِلَةِ الْغَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ، وَكَسْبُ الْعَبْدِ ذِكْرَ أَوَّلًا، وَلَا يَشْمَلُ سَائِرَ الزَّوَادِ، فَمَا ذَكَرَ ثَانِيًا تَعْمِيمَ بَعْدَ تَخْصِصٍ.

(١) فِي "ط": ((بِالْحَادِثَةِ)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٠٩/٥.

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٢٦٦٣] قَوْلُهُ: ((كَتَبْنَاهُ فِيهَا)).

(٤) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٤/١.

(٥) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

فَسَدَّ خِلَافًا لَهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَرْمِزَ لَهَا لَفْظًا: ((تَصَدَّرُ))، وَيَضُمُّ الرَّمْزَ لِلرَّمْزِ، وَلَمْ أَرَهُ لِأَحَدٍ، فَلْيُحْفَظْ. (أَجَازَ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ).....

لَتَكَرَّارَهَا مَعَ إِيْهَامَا خِلَافَ الْمُرَادِ كَمَا ظَنَّهُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الزَّوَائِدَ تَعُمُّ الْمُتَّصِلَةَ وَالْمُنْفَصِلَةَ، فَيُسْتَعْنَى بِهَا عَنِ الْكَافِرِ الْمُشَارِ بِهَا إِلَى الْكَسْبِ. اهـ فافهم.

(٢٢٧٠٣) (قَوْلُهُ: فَسَدَّ) أَي: الْبَيْعُ عِنْدَهُ لِعَجْزِهِ عَنْ تَمْلِكِهِ بِإِسْقَاطِ خِيَارِهِ، وَيَتِمُّ عِنْدَهُمَا لِعَجْزِهِ عَنْ رَدِّهِ بِفَسْخِهِ، "فَتْح" (١).

(٢٢٧٠٤) (قَوْلُهُ: خِلَافًا لَهَا) رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الْمَزِيدَةِ، فافهم.

(٢٢٧٠٥) (قَوْلُهُ: وَيَضُمُّ الرَّمْزَ لِلرَّمْزِ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، أَي: يَضُمُّ الرَّمْزَ الْمَزِيدَ بِلَفْظِ ((تَصَدَّرُ)) لِلرَّمْزِ السَّابِقِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: ((وَيَضُمُّ لِرَّمْزِ الرَّمْزِ)) بِحَرْفِ الْأَوَّلِ بِاللَّامِ وَالشَّانِي بِالْإِضَافَةِ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ الطُّفُوفُ، وَعَلَيْهَا فَنِي ((يَضُمُّ)) ضَمِيرٌ يَعُودُ لِلرَّمْزِ الْمَزِيدِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالرَّمْزِ الْمَحْرُورِ بِاللَّامِ الرَّمْزُ السَّابِقُ (٢) عَنْ "الْعَيْنِي"، وَبِالرَّمْزِ الْمَحْرُورِ بِالْإِضَافَةِ "شَرْحُ الْكَثَرِ" لـ "الْعَيْنِي"، فَإِنَّ اسْمَهُ "الرَّمْزُ"، وَفِي "ط" (٣): ((فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: اسْتَحَقَّ عَزْلُكَ - أَي: امْتَحَقُّهُ بِتَوَاضُعِكَ - وَعَظَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِكَ؛ فَامْتَثِلْ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَعَظَّمَ النَّاسَ بِإِزَالِهِمْ مَنَزِلَتَهُمْ تَصَرُّ (٤) صَدْرًا، أَي: مُقَدِّمًا وَمُقَرَّبًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَعِنْدَ النَّاسِ)).

(٢٢٧٠٦) (قَوْلُهُ: وَلَمْ أَرَهُ لِأَحَدٍ) أَي: لَمْ يَرِ الرَّمْزُ بـ ((تَصَدَّرُ))، وَإِلَّا فَلِلْمَسَائِلِ فِي "الْمَنْحِ" (٥)

و"الْبَحْرِ" (٦)، "ط" (٧).

(٢٢٧٠٧) (قَوْلُهُ: أَجَازَ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ) أَي: أَجَازَ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ كَالِإِعْتِاقِ وَالْوُطْءِ وَنَحْوِهِمَا

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥/٥٠٩.

(٢) ص ٢٨٩ - وما بعدها "در".

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٤.

(٤) فِي النسخ جميعها: ((تَصِيرُ))، وَمَا أَثْنَاهُ مِنْ "ط" هُوَ الصواب؛ لِأَنَّهُا مَجْرُومَةٌ بِجَوَابِ الطَّلَبِ.

(٥) "المنح": كتاب البيوع - باب فِي بَيَانِ أَحْكَامِ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢/١٧٤.

(٦) انظر "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٧/٦.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٤.

ولو أجنبيًّا (صحَّ وَلَوْ مَعَ جَهْلٍ صَاحِبِهِ) إجماعاً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ لَهُمَا
وَفَسَخَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِلْآخَرِ الْإِجَارَةُ؛.....

كما يأتي^(١)، وفي "جامع الفصولين"^(٢): ((إِذَا قَالَ: أَجَزْتُ شِرَاءَهُ، أَوْ شِئْتُ أَخْذَهُ، أَوْ رَضِيتُ أَخْذَهُ
بَطَلَ خِيَارُهُ، وَلَوْ قَالَ: هَوَيْتُ أَخْذَهُ، أَوْ أَحْبَبْتُ، أَوْ أَرَدْتُ، أَوْ أَعْجَبَنِي، أَوْ أَفْقَنِي لَا يَبْطُلُ.

٥٤/٤

[مَنْ لَهُ الْخِيَارُ]^(٣) لَوْ اخْتَارَ الرَّدَّ أَوْ الْقَبُولَ^(٤) بَقَلْبِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لَتَعَلَّقَ الْأَحْكَامُ بِالظَّاهِرِ لَا بِالْبَاطِنِ)).

(٢٢٧٠٨) (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَعَ جَهْلٍ صَاحِبِهِ) أَي: الْعَاقِلُ مَعَهُ، أَمَّا لَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِيَيْنِ فَفَسَخَ
[٣٥٥/ب] أَحَدُهُمَا بَعْيِيَّةَ الْآخَرِ لَمْ يَجْزْ كَمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٥).

(٢٢٧٠٩) (قَوْلُهُ: لَهُمَا) أَي: لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ.

(٢٢٧١٠) (قَوْلُهُ: فَلَيْسَ لِلْآخَرِ الْإِجَارَةُ) أَي: إِلَّا إِذَا قَبِلَ الْأَوَّلُ إِجَارَتَهُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي

(قَوْلُهُ: وَلَوْ قَالَ: هَوَيْتُ أَخْذَهُ، أَوْ أَحْبَبْتُ، أَوْ أَرَدْتُ، أَوْ أَعْجَبَنِي، أَوْ أَفْقَنِي لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ) لَعَلَّ
الْفَرْقَ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ هُوَ الْعُرْفُ، وَالْأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْحُبِّ وَالرَّضَا مَثَلًا؟ تَأَمَّلْ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي "تَمِيمَةِ
الْفَتَاوَى" أَوَّلَ الْوَكَايَةِ مَا نَصَّه: ((فِي "الْمُنْتَقَى": "بَشِّرْ" عَنْ "أَبِي يُوسُفَ": إِذَا قَالَ لِآخَرَ: أَحْبَبْتُ أَنْ تَبِيعَ
عِبْدِي هَذَا، أَوْ هَوَيْتُ، أَوْ رَضِيتُ، أَوْ أَفْقَنِي، أَوْ شِئْتُ، أَوْ أَرَدْتُ فَهَذَا كُلُّهُ تَوَكُّيلٌ وَأَمْرٌ بِالْبَيْعِ)) أَهـ.
وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَبْطُلُ خِيَارُهُ فِي الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ كُلِّهَا.

(قَوْلُ الشَّارِحِ: "لَوْ مَعَ جَهْلٍ صَاحِبِهِ) لِأَنَّ الْخِيَارَ إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَمِنْ غَرَضِ الْبَائِعِ أَنْ يُؤَكِّدَ لَهُ
الْبَيْعَ، فَإِذَا أَجَارَهُ فَقَدْ فَعَلَ مُرَادَهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ فَمِنْ غَرَضِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَتِمَّ الْبَيْعُ، فَإِذَا أَجَارَهُ فَقَدْ أَكَّدَ لَهُ
مَا قَصَدَ. أَهـ "سِنْدِي" عَنْ "السَّرَاحِ".

(قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِيَيْنِ فَفَسَخَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ) الْكَلَامُ فِي الْإِجَارَةِ لَا فِي الْفَسْخِ؛ فَلَا يُنَاسِبُ ذِكْرُ
مَا فِي "الْفُصُولِ" هُنَا.

(١) ص ٣٠٧ - وما بعدها "در".

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٤/١.

(٣) ما بين متكسرين من "جامع الفصولين"، وهي مسألة مستقلة عن الأولى. انظر "جامع الفصولين": الفصل الخامس
والعشرون في الخيارات ٣٣١/١، نقلاً عن "المبسوط".

(٤) في "أ": ((والقبول)) بالواو، وهو الموافق لعبارة "جامع الفصولين".

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٢/١.

لَأَنَّ الْمَفْسُوخَ لَا تَلَحُّقُهُ الْإِجَازَةُ، (فَإِنْ فَسَخَ بِالْقَوْلِ (لَا) يَصِحُّ (إِلَّا إِذَا عَلِمَ) الْآخَرُ فِي الْمُدَّةِ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ لَزِمَ الْعَقْدُ. وَالْحِيلَةُ: أَنَّ يَسْتَوْثِقَ بِكَفِيلٍ مُحَافَةَ الْغَيْبَةِ،.....

"جامع الفصولين" (١): ((بَاعَهُ بِخِيَارٍ فَفَسَخَهُ فِي الْمُدَّةِ انْفَسَخَ، فَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ: أَجَزْتُ، وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي جَازَ اسْتِحْسَانًا، وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَأَجَازَ ثُمَّ فَسَخَ وَقَبِلَ الْبَائِعُ جَازَ، وَيَنْفَسِخُ) اهـ، فيكون الأولُ يَبْعًا آخَرَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ "الشارح" (٢)، والثاني إِقَالَةً.

[٢٢٧١١] (قوله: لَأَنَّ الْمَفْسُوخَ لَا تَلَحُّقُهُ الْإِجَازَةُ) فِيهِ إِشْكَالٌ سَيَذْكُرُهُ "الشارح" (٣)

مع جوابه.

[٢٢٧١٢] (قوله: لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا عَلِمَ الْآخَرُ) هَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ "أَبُو يَوْسُفَ": يَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ "الْأُتَمَّةِ الثَّلَاثَةِ"، قَالَ "الكرخي": وَخِيَارُ الرُّؤْيَةِ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، وَفِي الْعَيْبِ لَا يَصِحُّ فَسْخُهُ بَدُونِ عِلْمِهِ إجماعًا، وَلَوْ أَجَازَ الْبَيْعَ بَعْدَ فَسْخِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُشْتَرِي جَازَ وَبَطَلَ فَسْخُهُ، ذَكَرَهُ "الإسبيعي"، يَعْنِي: عِنْدَهُمَا، وَفِيهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْخِلَافَ، وَفِيمَا إِذَا بَاعَهُ بِشَرْطٍ أَنَّهُ إِذَا غَابَ فَسَخَ فَسَدَ الْبَيْعُ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لـ "أَبِي يَوْسُفَ"، وَرَجَّحَ قَوْلَهُ فِي "الفتح" (٤)، "نَهْر" (٥).

[٢٢٧١٣] (قوله: فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَيُّ: فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ، سَوَاءٌ عَلِمَ بَعْدَهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلًا.

[٢٢٧١٤] (قوله: أَنَّ يَسْتَوْثِقَ بِكَفِيلٍ) الَّذِي فِي "العين" (٦): ((أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ وَكِيلًا، يَعْنِي:

(قوله: الَّذِي فِي "العين": أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ وَكِيلًا إِيخ) لَعَلَّ مَا فِي "الشارح" وَقَعَ مِنْهُ اسْتِبْطَاءٌ، يَعْنِي: يَأْخُذُ مِنْهُ كَفِيلًا يُحْضِرُهُ فِي الْمُدَّةِ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ. اهـ "سندي".

(١) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٣٣٠/١ - ٣٣١.

(٢) ص ٣١٥ - "در".

(٣) ص ٣١٥ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥/١٣٠.

(٥) "النهر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٦٨/ب - ٣٦٩/أ بتصرف.

(٦) "رمز الحقائق": كتاب في بيان أحكام البيوع - باب في بيان خيار الشرط ٢/١٠.

أَوْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ لِيُنْصَبَ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، "عيني"^(١). قَيَّدْنَا بِالْقَوْلِ؛ لَصِحَّتِهِ
بِالْفِعْلِ بِلا عِلْمِهِ اتِّفَاقًا كَمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ:.....

إِذَا بَدَأَ لَهُ الْفَسْخُ رُدُّهُ عَلَيْهِ)) اهـ، ومثله في "البحر"^(٢) وَغَيْرِهِ، "ح"^(٣).

[٢٢٧١٥١] (قوله: أَوْ يَرْفَعُ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ لِيُنْصَبَ إِلَيْهِ) في "العمادية": ((وهذا أَحَدُ
قَوْلَيْنِ، وَقِيلَ: لَا يُنْصَبُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ أَخَذِ الْوَكِيلِ، فَلَا يَنْظُرُ الْقَاضِي إِلَيْهِ))،
وتمامه في "النهر"^(٤).

[٢٢٧١٦] (قوله: لَصِحَّتِهِ بِالْفِعْلِ بِلا عِلْمِهِ) مِثَالُ الْفَسْخِ بِالْفِعْلِ: أَنْ يَتَصَرَّفَ الْبَائِعُ فِي مُدَّةِ
الْخِيَارِ تَصَرَّفَ الْمُلَّاكِ، كَمَا إِذَا أَعْتَقَ الْمَبِيعُ أَوْ بَاعَهُ، أَوْ كَانَ جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ
الثَّمَنُ عَيْنًا فَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي تَصَرَّفَ الْمُلَّاكِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي، صَرَّحَ بِهِ
"الأكمل" في "العناية"^(٥) وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَشَايِخِ، "مَنْح"^(٦). وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ((أَنْ يَتَصَرَّفَ الْبَائِعُ إِلَيْهِ))
أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ لَهُ وَتَصَرَّفَ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ فُسْخًا حُكْمِيًّا؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ اسْتِبْقَاءِ الْمَبِيعِ عَلَى مِلْكِهِ،
وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَفَعَلَ مَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ يَتِمُّ الْبَيْعُ كَمَا يَأْتِي^(٧).

[٢٢٧١٧] (قوله: كَمَا أَفَادَهُ الْإِخ) أَي: أَفَادَ الْفِعْلُ الَّذِي يَصُحُّ بِهِ الْفَسْخُ، يَعْنِي: أَنَّ أَمَثْلَةَ
الْفَسْخِ بِالْفِعْلِ تُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَذْكُورُ مِنْ أَمَثْلَةِ الْفَسْخِ، بَلْ مِنْ أَمَثْلَةِ التَّمَامِ
وَالْإِجَازَةِ، قَالَ فِي "الفتح"^(٨): ((وَجَمِيعُ مَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ إِجَازَةٌ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْأَفْعَالِ فَهُوَ

(١) "رمز الحقائق": كتاب في بيان أحكام البيوع - باب في بيان خيار الشرط ١٠/٢ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٨/٦.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق/٢٨٣/أ.

(٤) انظر "النهر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ق/٣٦٨/ب.

(٥) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٠٩/٥ (هامش "فتح القدير").

(٦) "المنح": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشرط ق/٧/ب.

(٧) ص ٣١١ - "در".

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥١١/٥.

(وَتَمَّ الْعَقْدُ بِمَوْتِهِ).....

فَسَخَّ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْبَائِعِ)) اهـ. وَقَدْ أَفَادَ "الشَّارَحُ" ذَلِكَ بِقَوْلِهِ الْآتِي^(١): ((وَلَوْ فَعَلَ الْبَائِعُ ذَلِكَ كَانَ فَسْخًا))، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِعْتِنَاقُ وَمَا بَعْدَهُ، وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ غَلَطٌ، بَلْ هُوَ مِنْ رُمُوزِهِ الَّتِي تَخْفَى عَلَى الْمُعْتَرِضِينَ، فافهم.

[٢٢٧١٨] (قَوْلُهُ: وَتَمَّ الْعَقْدُ الْبَيْعُ) أَيُّ: تَحْصُلُ الْإِجَازَةُ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَ، وَهُوَ كَلَامٌ مُوَهِّمٌ، فَإِنَّ فِي بَعْضِهَا يَكُونُ إِجَازَةً سَوَاءً كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي وَهُوَ الْمَوْتُ وَمُضِيُّ الْمَدَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَهُوَ الْإِعْتِنَاقُ وَتَوَابِعُهُ، فَلَوْ لِلْبَائِعِ كَانَ فَسْخًا، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

[٢٢٧١٩] (قَوْلُهُ: بِمَوْتِهِ) أَيُّ: مَوْتُ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ بَائِعًا كَانَ أَوْ مُشْتَرِيًا؛ لِأَنَّ مَوْتَ غَيْرِهِ لَا يَتِمُّ بِهِ الْعَقْدُ، بَلِ الْخِيَارُ بَاقٍ لِمَنْ شَرِطَ لَهُ، فَإِنَّ أَمْضَى الْعَقْدِ مَضَى، وَإِنْ فَسَخَهُ انْفَسَخَ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٣)، "النَّهْرِ"^(٤). وَفِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٥): ((لَوْ الْخِيَارُ لَهُمَا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْبَيْعُ مِنْ جِهَتِهِ، وَالْآخَرُ عَلَى خِيَارِهِ))، وَفِيهِ^(٦) أَيْضًا: ((وَكَيْلُ الْبَيْعِ أَوْ الْوَصِيُّ بِاعٍ بِخِيَارٍ أَوْ الْمَالِكُ بِاعٍ بِخِيَارٍ لَغَيْرِهِ، فَمَاتَ الْوَكِيلُ أَوْ الْوَصِيُّ، أَوْ الْمُوَكَّلُ أَوْ الصَّبِيُّ، أَوْ مَنْ بَاعَ بِنَفْسِهِ، أَوْ مَنْ شَرِطَ لَهُ الْخِيَارُ قَالَ "مَحَمَّدٌ": يَتِمُّ الْبَيْعُ فِي كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمْ حَقًّا فِي الْخِيَارِ، وَالْجَنُونَ كَالْمَوْتِ)) اهـ، وَكَذَا الْإِعْمَاءُ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ"^(٧).

(قَوْلُهُ: وَالْجَنُونَ كَالْمَوْتِ) خِلَافُ التَّحْقِيقِ كَمَا يَأْتِي، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُسْقِطَ لِلْخِيَارِ مُضِيُّ الْمَدَّةِ.

(١) ص ٣١١ - "در".

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٩/٦.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥١٥/٥.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٩/أ.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٢/١.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٤/١.

(٧) انظر "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٩/أ.

وَلَا يَخْلُفُهُ الْوَارِثُ كَخِيَارِ رُؤْيَةٍ وَتَغْيِيرٍ وَنَقْدٍ.....

[٢٢٧٢٠] (قوله: وَلَا يَخْلُفُهُ الْوَارِثُ) لَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَشِئَةً وَإِرَادَةً وَلَا يُتَصَوَّرُ انْتِقَالُهُ، وَالْإِثْرُ فِيمَا يَقْبَلُ الْإِثْقَالَ، "هداية"^(١).

[٢٢٧٢١] (قوله: كَخِيَارِ رُؤْيَةٍ) نَصُّ عَلَى ذَلِكَ فِي "الْغُرَرِ"^(٢)، وَ"الْوَقَايَةِ"^(٣)، وَ"النَّقَايَةِ"^(٤)، وَ"مُخْتَصَرِهَا"^(٥)، وَ"الْمُلْتَقَى"^(٦)، وَ"الْإِصْلَاحَ"، وَ"الْبَحْرَ"^(٧)، وَ"النَّهْرَ"^(٨)، وَكَذَا فِي "الْهَدَايَةِ"^(٩) وَ"الْفَتْحِ"^(١٠) مِنْ بَابِ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ فِيهِ خِلَافًا، وَعَلَيْهِ فَمَا فِي فَرَائِضِ "شرح البيري" عَنْ "شرح المَجْمَعِ"^(١١) لـ "ابن الضَّيَاءِ" -: ((مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ يُورَثُ^(١٢))) - فَهُوَ غَرِيبٌ، وَلَعَلَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ: لَا يُورَثُ، تَأَمَّلْ.

[٢٢٧٢٢] (قوله: وَتَغْيِيرٍ وَنَقْدٍ) لَمْ يَذْكُرْهُمَا فِي "الدَّرَرِ"، بَلْ ذَكَرَ "المُصَنَّفُ" الْأَوَّلُ مِنْهُمَا فِي "الْمَنْعِ"^(١٣) بَحْثًا، وَذَكَرَ الشَّائِي فِي "النَّهْرِ"^(١٤) بَحْثًا أَيْضًا، وَوَجَّهَ ذَلِكَ: أَنَّ الْحَقَّوْقَ الْمَجْرَدَةَ لَا تُورَثُ، وَكَأَنَّ الْوَجْهَ لَمَّا قَوِيَ عِنْدَ [٢/٣٦٩] "الشَّارِحِ" حَزَمَ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ مَسْأَلَةَ النَّقْدِ

(١) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٣/٣٠.

(٢) "غرر الأذكار": كتاب البيع - ذكر خيار الشَّروط ١١٢/ب.

(٣) "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب خيار الشَّروط ٩/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٤) انظر "شرح ملا علي القاري": كتاب البيع - فصل: صحَّ خيار الشَّروط ١٦/٢.

(٥) نقول: قوله: ((ومختصرها)) كذا في النسخ جميعها، ومعلوم أنَّ "النقاية" هي "مختصر الوقاية"، ولم تذكر كتب التراجم التي بين أيدينا مختصرًا لـ "النقاية"، ولعلَّ صواب العبارة في "الحاشية": ((و"الوقاية" و"النقاية" مختصرها)) دون ولو عطف، فليتنبه.

(٦) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - باب الخيارات ١٢/٢.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشَّروط ١٩/٦، وباب خيار الرؤية ٣٦/٦.

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧٢/ب.

(٩) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٣٥/٣.

(١٠) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٤/٥.

(١١) المسمى "المُشْتَرَعُ" في شرح المَجْمَعِ "لأبي البقاء محمد بن أحمد، بهاء الدين المعروف بابن الضَّيَاءِ الْمَكِّي" (ت ٨٥٤ هـ).

(١٢) "كشف الظنون" ١٩٥٥/٢، "الضوء اللامع" ٨٤/٧، "هدية العارفين" ١٩٧/٢.

(١٣) في "٣": ((يورث عنه)).

(١٤) "المنع": كتاب البيوع - باب في بيان أحكام خيار الشَّروط ٧/٢.

(١٥) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشَّروط ٣٦٩/أ.

في "شرح البيري" عن "خزانة الأكملي" نصَّ علي: ((أَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ بَطَلَ الْبَيْعُ، وَلَيْسَ لَوَارِثِهِ نَقْدُهُ))، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّغْيِيرِ فَقَدْ وَقَعَ فِيهَا اضْطِرَابٌ فَنَقَلَ "الْشَّارَحُ"^(١) فِي آخِرِ بَابِ الْمُرَاجَعَةِ عَنْ "الْمُقَدِّسِيِّ": ((أَنَّهُ أَفْتَى بِمَثَلِ مَا بَحَثَهُ "الْمُصَنِّفُ" هُنَا))، ثُمَّ ذَكَرَ^(٢): ((أَنَّ "الْمُصَنِّفَ" ذَكَرَ فِي "شرح منظومته" الْفِقْهِيَّةِ^(٣): أَنَّ خِيَارَ التَّغْيِيرِ يُورَثُ كَخِيَارِ الْعَيْبِ، وَأَنَّ "ابْنَ الْمُصَنِّفِ" أَيَّدَهُ))، وَسَنَذَكُرُ^(٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا فِيهِ هُنَاكَ، نَعَمْ بَحَثَ "الْخَيْرِ الرَّمْلِيُّ" أَيْضًا فِي "حَاشِيَةِ الْبَحْرِ": ((أَنَّهُ يُورَثُ قِيَاسًا عَلَى خِيَارِ فَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ كَشَرَاءِ عَبْدٍ عَلَى أَنَّهُ حَبَازٌ))، وَقَالَ: ((إِنَّهُ بِهِ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَا^(٥) بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الْبَائِعِ، فَكَانَ شَارِطًا لَهُ اقْتِضَاءَ وَصْفٍ مَرْغُوبًا فَبَانَ بِخِلَافِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ تَفَقُّهُ الشَّيْخُ "عَلِيُّ الْمُقَدِّسِيِّ" وَالشَّيْخُ "عَمَّادُ الْغَزِّي" فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَرَيَاهَا مَنقُولَةً، وَمَالَ الشَّيْخُ "عَلِي" لِمَا قُلْتُهُ فَقَالَ: وَالَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ مِثْلُ خِيَارِ الْعَيْبِ، يَعْنِي: فَيُورَثُ)) اهـ. وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ "الْشَّارَحُ" عَنْ "الْمُقَدِّسِيِّ" مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنْهُ "الرَّمْلِيُّ"، لَكِنْ سَيَأْتِي^(٦) فِي الْمُرَاجَعَةِ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَهُ خِيَانَةٌ فِي الْمُرَاجَعَةِ لَهُ رَدُّهُ، وَلَوْ هَلَكَ الْمُبِيعُ قَبْلَ رَدِّهِ أَوْ حَدَثَ بِهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الرَّدِّ لِزِمِّهِ جَمِيعَ الثَّمَنِ وَسَقَطَ خِيَارُهُ، وَعَلَّلُوهُ هُنَاكَ: بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ خِيَارٍ لَا يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ كَخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَالشَّرْطِ، بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ فِيهِ جُزْءٌ فَائِتٌ فَيَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) هُنَاكَ: ((أَنَّ خِيَارَ ظُهُورِ الْخِيَانَةِ لَا يُورَثُ)) كَمَا سَنَذَكُرُهُ^(٨) هُنَاكَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّغْيِيرَ أَشْبَهُ بِظُهُورِ الْخِيَانَةِ فِي الْمُرَاجَعَةِ، فَكَانَ لِحَاقِقِهِ بِهِ أَوَّلَى مِنَ لِحَاقِقِهِ بِالْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ؛

٥٥/٤

(١) انظر الدر عند المقولة [٢٤١١٨] قوله: ((استظهر "المصنف": لا)).

(٢) انظر الدر عند المقولة [٢٤١١٩] قوله: ((قلت: وقدمناه (الخ)).

(٣) المسماة "مواهب الرحمن شرح منظومة تحفة الأقران"، كلاهما للمصنف التمرتاشي، ذكرهما ابن عابدين رحمه الله عند ترجمة التمرتاشي المصنف ٦٥/١.

(٤) المقولة [٢٤١١٩] قوله: ((قلت: وقدمناه)).

(٥) في "الأصل" و"ك" و"ز": ((اشترأ)) بالهمز.

(٦) المقولة [٢٤١١٠] قوله: ((بقي ما لو كان قيمتي)).

(٧) "البحر" - كتاب البيع - باب المراجعة والتولية ١٢٠/٦.

(٨) المقولة [٢٤٠٤٢] قوله: ((لزمه جميع الثمن)).

لَأَنَّ الْأَوْصَافَ لَا تُورَثُ، وَأَمَّا خِيَارُ الْعَيْبِ وَالتَّعِينِ وَفَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ.....

لَأَنَّ الْوَصْفَ الْمَرْغُوبَ، بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ، فَيُقَابَلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ حَيْثُ كَانَ الْوَصْفُ مَشْرُوطاً، فَإِذَا فَاتَ يَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهُ كخيار العيب، وليس في التغير شيء من ذلك، بل هو مُجَرَّدُ خيار لا يُقَابَلُهُ شيء من الثمن مثل خيار الحيانة في المراجعة، وبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَرْجَحَ أَنَّهُ لَا يُورَثُ، كَمَا حَزَمَ بِهِ "الشارح"، والله سبحانه أعلم.

(٢٢٧٢٣) (قوله: لَأَنَّ الْأَوْصَافَ لَا تُورَثُ) هذا التعليل إنما يناسب التعبير بأن خيار الشرط نحوه لا يورث كما وقع في "الدرر" ^(١) و"الوقاية" ^(٢)، و"الشارح" إنما عبر: ((بأنه لا يخلفه الوارث))؛ لأنه أضبط؛ لأن ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب، فكان الأولى التعليل بأن الأوصاف لا تنقل كما مر ^(٣) عن "الهداية"، أي: فإن خيار الشرط مُجَرَّدُ مشيئة وإرادة، وذلك وصف لصاحب الخيار، فلا يمكن انتقاله إلى الوارث لا بطريق الإرث ولا بطريق الخلافة، ومثله خيار الرؤية والتغير، ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في خيار النقد؛ لأن نقد الثمن ^(٤) فعل لا وصف، وهذا يوجب أنه كخيار العيب، تأمل.

(تتمة)

في "شرح البيري" عن "شرح المجموع" لـ "ابن الضياء": ((وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث، وكذا خيار الإجازة في بيع الفضولي)) اهـ. والمراد بخيار القبول خيار المجلس، وهو: أن يقبل في مجلس العقد بعد إيجاب الموجب.

(٢٢٧٢٤) (قوله: وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا غير موجود في "الدرر" ^(٥)، نعم ذكره

(قوله: لأن نقد الثمن فعل لا وصف) ليس الكلام في النقد بل في خياره، فما قاله متأني في خيار النقد أيضاً.

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعين ١٥٣/٢.

(٢) "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٩/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٣) الموقلة [٢٢٧٢٠] قوله: ((ولا يخلفه الوارث)).

(٤) في هامش "م": ((قوله: لأن نقد الثمن إلخ)) فيه: أن الكلام في الخيار المتعلق به، وهو وصف بلا ريب، فلا ينقل اهـ.

(٥) وهو غير موجود في نسختنا أيضاً.

فَيَحْلِفُهُ الْوَارِثُ فِيهَا، لَا أَنَّهُ يَرِثُ خِيَارَهُ، "دُرر"^(١)، فليَحْفَظْ. (وَمُضَيِّ الْمُدَّةِ) وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لِمَرَضٍ أَوْ إغْمَاءٍ (وَالِإِعْتَاقِ).....

في "البحر"^(٢) و"النهر"^(٣)، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَيْبِ.

[٢٢٧٢٥] (قَوْلُهُ: فَيَحْلِفُهُ الْوَارِثُ فِيهَا (الخ) لِأَنَّ الْمُوَرَّثَ اسْتَحَقَّ الْمَبْعَ سَلِيمًا مِنَ الْعَيْبِ، فَكَذَا الْوَارِثُ، وَكَذَا خِيَارُ التَّعْيِينِ يَثْبُتُ لِلْوَارِثِ ابْتِدَاءً؛ لِاخْتِلَافِ مَلِكِهِ بِمَلِكٍ غَيْرِهِ، لَا أَنَّ يُورَثَ الْخِيَارُ، "هِدَايَة"^(٤). وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِطَرِيقِ الْإِرْثِ مَا فِي "الدُّرر"^(٥): ((مِنْ أَنَّ الْوَارِثَ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ فِيمَا تَعَيَّبَ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُورَّثِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ لِلْمُوَرَّثِ)) اهـ. وَفِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخِيَارَ لِلْوَارِثِ غَيْرُ مَا كَانَ لِلْمُوَرَّثِ: أَنَّ الْمُشْتَرِيَ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ أَحَدَهُمَا أَوْ يَرُدَّهُمَا، وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ أَنْ يَرُدَّهُمَا، وَخِيَارُ الْمُشْتَرِيَ كَانَ مُوقَّتًا، وَلِلْوَرِثَةِ يَثْبُتُ غَيْرُ مُوقَّتٍ)) اهـ.

[٢٢٧٢٦] (قَوْلُهُ: وَمُضَيِّ الْمُدَّةِ) أَيُّ: مُدَّةُ الْخِيَارِ قَبْلَ الْقَسْخِ، أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ إِلَّا فِيهَا، فَلَا بَقَاءَ لَهُ بَعْدَهَا، "بَحْر"^(٦).

[٢٢٧٢٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) أَيُّ: بِمُضَيَّيْهَا.

[٢٢٧٢٨] (قَوْلُهُ: لِمَرَضٍ أَوْ إغْمَاءٍ) مَشَى عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ أَنَّ الْإِغْمَاءَ وَالْجَنُونَ لَا يُسْقِطَانِ الْخِيَارَ، إِنَّمَا [٣/٢٦٦ب] الْمُسْقِطُ لَهُ مُضَيُّ الْمُدَّةِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ، وَلِذَا لَوْ أَفَاقَ فِيهَا وَقَسَخَ جَازَ، "بَحْر"^(٦).

[٢٢٧٢٩] (قَوْلُهُ: وَالِإِعْتَاقِ) وَلَوْ بِشَرْطٍ وَجَدَ فِي الْمُدَّةِ، "بَحْر"^(٦).

(١) "الدُّرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٤/٢.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ١٩/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٩/أ.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٠/٣ بتصرف.

(٥) "الدُّرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٤/٢.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٠/٦.

ولو لبعضيه (وتَوَاعِيهِ) وَكَذَا كُلُّ تَصَرُّفٍ لَا يَنْفُذُ أَوْ لَا يَحِلُّ إِلَّا فِي الْمِلْكِ كِإِجَارَةٍ
وَلَوْ بِاتِّسَالِهِ فِي الْأَصَحِّ،.....

[٢٢٧٣٠] (قوله: ولو لبعضيه) أي: لبعض العبد المبيع، قال في "النهر"^(١): ((وَقَدْ أَغْفَلُوهُ هُنَا)).

[٢٢٧٣١] (قوله: وتَوَاعِيهِ) كالكتابة والتدبير.

[٢٢٧٣٢] (قوله: إِلَّا فِي الْمِلْكِ) أي: ملك المباشير للفعل بطريق الأصلية.

[٢٢٧٣٣] (قوله: كِإِجَارَةٍ) تمثيل لقوله: ((لَا يَنْفُذُ إِلَّا فِي الْمِلْكِ))، قال في "البحر"^(٢): ((وَأَشَارَ
بِالِإِعْتِاقِ إِلَى كُلِّ تَصَرُّفٍ لَا يُفْعَلُ إِلَّا فِي الْمِلْكِ، كَمَا إِذَا بَاعَهُ، أَوْ هَبَهُ وَسَلَّمَهُ، أَوْ رَهَنَ، أَوْ أَجَرَ
وإن لم يُسَلِّمْ عَلَى الْأَصَحِّ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنَ الْقَمَنِ، أَوْ اشْتَرَى بِهِ شَيْئاً، أَوْ سَاوَمَهُ بِهِ، أَوْ حَجَمَ الْعَبْدَ،
أَوْ سَقَاهُ دَوَاءً، أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ سَقَى زَرْعَ الْأَرْضِ، أَوْ حَصَدَهُ، أَوْ عَرَضَ الْمَبِيعَ لِلْبَيْعِ، أَوْ أَسْكَنَهُ
فِي الدَّارِ وَلَوْ بِلا أَجْرٍ، أَوْ رَمَّ مِنْهَا شَيْئاً، أَوْ بَنَى بِنَاءً، أَوْ طَيَّنَهُ، أَوْ هَدَمَهُ، أَوْ حَلَبَ الْبَقَرَةَ، أَوْ شَقَّ
أُودَاجَ الدَّابَّةِ، أَوْ بَرَّغَهَا^(٣)، لَا لَوْ قَصَّ حَوَافِرَهَا أَوْ أَخَذَ مِنْ عُرْفِهَا، أَوْ اسْتَحْدَمَ الْخَادِمَ مَرَّةً، أَوْ لَبَسَ
الثَّوبَ مَرَّةً، أَوْ رَكِبَ الدَّابَّةَ مَرَّةً، أَوْ أَمَرَ الْأَمَةَ بِإِرْضَاعِ وَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحْدَمَ، وَالْإِسْتِحْدَامُ ثَانِيًا
إِجَارَةٌ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي نَوْعٍ آخَرَ)) اهـ ملخصاً. وبقي ما لو زاد المبيع في يَدِ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ مَنَّا^(٤)

(قوله: أي: ملك المباشير للفعل إلخ) فيه: أَنَّ مِلْكَ الْأَمْرِ يَكْفِي لِلنَّفَازِ إِذَا كَانَ الْمُبَاشِيرُ وَكَيْلاً، تَأَمَّلْ.

(قوله: أَوْ هَبَهُ وَسَلَّمَهُ أَوْ رَهَنَ) يُنْظَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَبَةِ - حَيْثُ شَرِطَ التَّسْلِيمُ فِيهَا - وَبَيْنَ الرَّهْنِ

حَيْثُ لَمْ يُشَرِّطْ فِيهِ.

(قوله: لَا لَوْ قَصَّ حَوَافِرَهَا إلخ) يُنْظَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَ الْعَبْدِ، وَلَعَلَّ الْعُرْفَ.

(قوله: أَوْ أَخَذَ مِنْ عُرْفِهَا) شَعْرُ عُنُقِ الْفَرَسِ، "قاموس".

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٩/١.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٠/٦.

(٣) بَرَّغَ الْبَيْطَارُ وَالْحَاجِمُ بَرَّغًا مِنْ بَابِ قَتَلَ: شَرَطَ وَأَسَالَ الدَّمَ. اهـ "المصباح المنير" مادة ((برغ)).

(٤) المقلولة [٢٢٦٦٣] قوله: ((كَتَبِيهِ فِيهَا)).

وَنَظَرَ إِلَى فَرَجٍ دَاخِلٍ بِشَهْوَةٍ، وَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ الشَّهْوَةِ، "فَتَحَ"،

حُكْمُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((كَتَبِيهِ)).

[٢٢٧٣٤] (قَوْلُهُ: وَنَظَرَ إِلَى فَرَجٍ إلخ) تَمَثِيلٌ لِقَوْلِهِ: ((أَوْ لَا يَحِلُّ إِلَّا فِي الْمِلْكِ))، وَأُورِدَ أَنَّ مُقْتَضَى الضَّابِطِ تَعْمِيمُ النَّظَرِ إِلَى كُلِّ مَا لَا يَحِلُّ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّابِطَ فِي تَصَرُّفٍ لَا يَحِلُّ إلخ، لَا فِي فِعْلٍ، وَمُطْلَقُ النَّظَرِ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً لَكُنْهُ لَيْسَ بِتَصَرُّفٍ إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى الْفَرَجِ الدَّاخِلِ؛ فَإِنَّهُ تَصَرُّفٌ حُكْماً بِمَنْزِلَةِ الْوُطْءِ بِدَلِيلِ ثُبُوتِ حُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ بِهِ، فَافْهَمْ. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((وَأَعْلَمُ أَنَّ دَوَاعِيَ الْوُطْءِ كَالْوُطْءِ، فِإِذَا اشْتَرَى غَيْرَ زَوْجَتِهِ بِالْخِيَارِ، فَقَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ لَمَسَهَا بِهَا، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرَجِهَا بِهَا سَقَطَ خِيَارُهَا، وَحَدَّثَهَا^(٢) انْتِشَارَ آتِيهِ أَوْ زِيَادَتَهُ، وَقِيلَ: بِالْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَتَشَيَّرْ، فَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ لَمْ يَسْقُطْ فِي الْكُلِّ) اهـ. وَقَيَّدَ بِغَيْرِ زَوْجَتِهِ إِذْ لَوْ شَرَى زَوْجَتَهُ وَوُطِئَهَا لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهَا؛ لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الرِّضَا إِلَّا إِذَا نَقَصَهَا كَمَا قَدَّمَهُ "الْمُفَصِّلُ"^(٣).

[٢٢٧٣٥] (قَوْلُهُ: بِشَهْوَةٍ) فَلَوْ بِغَيْرِهَا لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحِلُّ فِي غَيْرِ الْمِلْكِ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَإِنَّ^(٤) الطَّبِيبَ وَالْقَابِلَةَ يَحِلُّ لِهَمَا النَّظَرُ، "فَتَحَ"^(٥).

[٢٢٧٣٦] (قَوْلُهُ: وَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ الشَّهْوَةِ) عِبَارَةٌ "الْفَتْحِ"^(٦): ((وَلَوْ أَنْكَرَ الشَّهْوَةَ فِي هَذِهِ - أَيْ: فِي الدَّوَاعِي - كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ سَقُوطُ خِيَارِهِ، وَكَذَا إِذَا فَعَلَتْ الْجَارِيَةُ ذَلِكَ سَقَطَ خِيَارُهَا

(قَوْلُهُ: وَكَذَا إِذَا فَعَلَتْ الْجَارِيَةُ ذَلِكَ سَقَطَ خِيَارُهَا إلخ) لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ تَبَيَّنَتْ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَكَانَتْ مُلْحَقَةً بِالْوُطْءِ، "نَهْرٌ".

(١) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦.

(٢) فِي "الْأَصْلِ": ((وَحَدَّثَهُ)).

(٣) ص ٢٩٠ - "دَرْ".

(٤) فِي "ب" وَ"م": ((لَأَنَّ))، وَمَا أُنتِشَاهُ مِنْ بَقِيَّةِ النُّسخِ هُوَ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ "الْفَتْحِ".

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥١٠/٥.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥١٠/٥ بِتَصْرِفٍ.

ومُفَادُهُ: أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهَا^(١) بِالْخِيَارِ عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ، فَوَطَّيْهَا لَعَلَّمَ أَهْيَ بَكْرٌ أَمْ لَا كَانَ إِجَارَةً، وَلَوْ وَجَدَهَا نَبِيًّا وَلَمْ يَلْبَثْ فَلَهُ الرَّدُّ بِهَذَا الْعَيْبِ، "نهر"^(٢)،

في قول "أبي حنيفة"، وقال "محمد": لَا يَكُونُ فِعْلُهَا أَلَبَةً إِجَارَةً لِلْبَيْعِ، وَالْمُبَاذَعَةُ - وَلَوْ مُكْرَهًا - اِخْتِيَارٌ^(٣)، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ سَقُوطُ الْخِيَارِ فِي غَيْرِ الْمُبَاذَعَةِ إِذَا أَقَرَّ بِشَهَوَتِهَا)) اهـ. وبه عُلِمَ أَنَّهُ فِي الْمُبَاذَعَةِ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ لَا يُصَدَّقُ فِي عَدَمِ الشَّهْوَةِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الشَّهْوَةِ فِي التَّقْيِيلِ فِي الْقَمِّ لَمْ يُقْبَلْ، أَيْ: لِأَنَّ التَّقْيِيلَ عَلَى الْقَمِّ لَا يَخْلُو عَنْ الشَّهْوَةِ عَادَةً، فَلِلمُبَاذَعَةِ بِالْأُولَى)).

[٢٢٧٣٧] (قَوْلُهُ: وَمُفَادُهُ) أَيْ: مُفَادُ مَا ذُكِرَ مِنَ الضَّاطِّطِ، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٥) بَعْدَ قَوْلِهِ: ((كَانَ إِجَارَةً)): ((لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَإِنْ اِخْتِيجَ إِلَيْهِ لِلَامْتِحَانِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ فِي غَيْرِ الْمُلْكِ بِحَالٍ)).

[٢٢٧٣٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ وَجَدَهَا نَبِيًّا إِنْ خ) أَيْ: لَوْ اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ فَوَطَّيْهَا فَوَجَدَهَا نَبِيًّا يَرُدُّهَا بِهَذَا الْعَيْبِ، أَيْ: عَيْبِ النُّبُوَّةِ؛ لَفَوَاتِ الْوَصْفِ الْمُرْعُوبِ وَهُوَ الْبَكَارَةُ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهَا فَلَا رَدَّ أَصْلًا كَمَا سَيَأْتِي^(٦) فِي خِيَارِ الْعَيْبِ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ اللَّبْثِ وَعَدَمِهِ خِلَافٌ مَا يُفِيدُهُ

(قَوْلُهُ: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ اللَّبْثِ وَعَدَمِهِ خِلَافٌ إِنْ خ) الْحَقُّ أَنَّهُ لَا مُحَالَفَةَ بَيْنَ الضَّاطِّطِ وَالْمُفَادِ؛ لِأَنَّ الضَّاطِّطَ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ وَالْمُفَادِ فِيهِ وَفِي خِيَارِ الْعَيْبِ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ اللَّبْثِ وَعَدَمِهِ فِيهِ فَقَطُّ لَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ، وَعِبَارَةُ "النَّهْرِ" مُسَاوِيَةٌ لـ "الْمُفَادِ"، وَالْقَصْدُ بِهَا بَيَانُ أَنَّ قَوْلَهُ: ((كَانَ إِجَارَةً)) إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لَخِيَارِ الشَّرْطِ لَا بِالنَّسْبَةِ لَخِيَارِ الْعَيْبِ، فَالْأَصُوبُ مَا قَالَهُ آخِرًا بِقَوْلِهِ: ((عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّاطِّطَ إِنْ خ))، وَالْقَصْدُ بَيَانُ أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ سَقَطَ بِوَطْئِهِ وَلَهُ خِيَارُ الْعَيْبِ، وَالْخِلَافُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ.

(١) فِي "و": ((شَرَاهَا)).

(٢) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٣٦٩/أ.

(٣) فِي "٣": ((اِخْتِيَارًا)) بِالنَّبْصِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ حَيْثُ إِنَّ الْكَلَامَ مُسْتَأْنَفٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى النَّفْيِ، وَعِبَارَةُ "الْفَتْحِ" صَرِيحَةٌ فِي الِاسْتِثْنَاءِ وَالْإِثْبَاتِ حَيْثُ قَالَ: ((وَأَمَّا الْمُبَاذَعَةُ مُكْرَهًا كَانَتْ أَوْ طَوْعًا اِخْتِيَارًا)).

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ١٧/٦.

(٥) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٣٦٩/أ.

(٦) ص ٥٠١ - وَمَا بَعْدَهَا "د".

وسيجيء في بابيه، ولو فعل البائع ذلك كان فسحاً (وطلب الشفعة) وإن لم يأخذها، "معراج" (بها) أي: بدار فيها خيار الشرط، بخلاف خيار رؤية وعيب، "معراج".....

الضابط؛ إذ لا شك أن الوطاء لا يحل في غير الملك سواء كانت ثيباً أو بكرًا، فلا فرق فيه بين الثيب وعديمه، وعبارة "النهر"^(١) لا غبار عليها، حيث قال: ((وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيباً (السخ))، فإن قوله: ((وقد قالوا)) استدراك على ما ذكره من المفاد، أي: ما قالوه من التفصيل خلاف هذا المفاد، وما استدرك به ذكره في "الفتية"^(٢)، ثم رمز بعده وقال: ((والوطاء يمنع الرد، وهو المذهب)) اهـ. وبه عليم أن مفاد الضابط هو المذهب، فلا وجه للاستدراك عليه، على أن هذا الضابط إنما هو في خيار الشرط، وهذه المسألة من مسائل خيار العيب.

[٢٢٧٣٩] (قوله: وسيجيء^(٣) في بابيه) أي: في باب خيار العيب، والذي سيجيء حكاية أقوال في المسألة، وقد علمت ما هو المذهب، وعليه مثنى "المصنف" هناك، [٢٢٧٣/٣] فافهم.

[٢٢٧٤٠] (قوله: ولو فعل البائع ذلك) أي: التصرف الذي لا ينفذ أو لا يحل إلا في الملك وكان الخيار له^(٤)، "ط"^(٥).

[٢٢٧٤١] (قوله: وطلب الشفعة بها) صورته: أن يشتري داراً بشرط الخيار له، ثم تباع دار بجوارها، فيطلب الشفعة بسبب الدار التي اشتراها، سقط خياره فيها وتم البيع.

[٢٢٧٤٢] (قوله: بخلاف خيار رؤية وعيب) فإنه إذا اشترى داراً ولم يرها، فبيعت دار بجنبها

(قوله: فإنه إذا اشترى داراً ولم يرها إلخ) وأما بعد الرؤية والإطلاع على العيب إذا طلب الشفعة يسقط خياره، كذا يفاد من "الرحمتي".

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٦٩/أ.

(٢) "الفتية": كتاب البيوع - باب في بيع الشيء على أنه كذا وكان بخلافه ق ١٠٥/ب.

(٣) ص ٥٠١ - وما بعدها "در".

(٤) ((له)) ساقطة من "الأصل".

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٦/٣.

(مِنَ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ) لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْإِجَارَةِ.
(وَلَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي) أَوِ الْبَائِعُ كَمَا يُقِيدُهُ كَلَامُ "الدَّرر" ^(١)،.....

فَأَحَدَهَا بِالشُّفْعَةِ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ الدَّارَ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ، "دُرر" ^(٢)، وَكَذَا بِخِيَارِ الْعَيْبِ.

[٢٢٧٤٣] (قَوْلُهُ: مِنْ الْمُشْتَرِي) مُتَعَلِّقٌ بـ ((طَلَبَ))، أَوْ بِهِ وَبـ ((الْإِعْتَاقِ)).

[٢٢٧٤٤] (قَوْلُهُ: إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ) ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْبَائِعِ ^(٣) يَبْقَى خِيَارُهُ بَعْدَ طَلَبِ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ بَاقٍ بِخِيَارِهِ بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ مَعَ خِيَارِهِ، فَطَلَبُهُ الشُّفْعَةَ دَلِيلُ التَّمْلُكِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا الْمَسْأَلَةَ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمِلْكِ، فَكَانَ دَلِيلَ الْإِجَارَةِ، فَتَضَمَّنَ سُقُوطَ الْخِيَارِ اهـ، فَافْهَمُ.

[مطلب: حكم ما لو شرط المشتري أو البائع الخيار لغيره]

[٢٢٧٤٥] (قَوْلُهُ: أَوِ الْبَائِعُ الْخ) هُوَ مَذْكُورٌ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" عَنِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" ^(٤)، وَعِبَارَتُهُ:

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا الْمَسْأَلَةَ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمِلْكِ الْخ) فِيهِ أَنَّهُمْ عَلَّلُوا أَيْضاً - كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" - : ((بِأَنَّ الشُّفْعَةَ شَرَعَتْ نَظَرًا لِلْمُلْكِ؛ لِذَلِكَ ضَرَّرَ يَلْزَمُهُمْ عَلَى الدَّوَامِ؛ فَكَانَ الْأَخْذُ بِهَا دَلِيلَ الْاسْتِبْقَاءِ، فَيَتَضَمَّنُ سُقُوطَ الْخِيَارِ سَابِقًا لَهَا))، فَهَذَا وَخَوْفُهُ يُقِيدُ أَنَّ الْبَائِعَ يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِطَلَبِهَا، ثُمَّ قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ": ((وَهَذَا التَّقْرِيرُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِمَا فِي حَنِيفَةٍ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِهِمَا فَإِنَّ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ يَمْلِكُ الدَّارَ؛ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّقْرِيرِ لِثُبُوتِ الْمِلْكِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِسُقُوطِ الْخِيَارِ لَا غَيْرَ، وَهَذَا لِأَنَّ خِيَارَهُ يَسْقُطُ بِهِ إِجْمَاعًا)) اهـ. وَأَيْضاً عِبَارَةُ "الْكَنْزِ" غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِالْمُشْتَرِي حَيْثُ قَالَ: ((وَالْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ وَكُلُّ مَا هُوَ إِجَارَةٌ مِنَ الْمُشْتَرِي يَكُونُ فَسْخًا مِنَ الْبَائِعِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ "النَّتِجِ").

(١) "الدَّرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٤/٢.

(٢) "الدَّرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٥/٢.

(٣) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْبَائِعِ الْخ)) فِيهِ: أَنَّ الشُّفْعَةَ إِنَّمَا شَرَعَتْ لِذَلِكَ ضَرَّرَ يَلْزَمُهُ الْمُلْكُ بِجَارِ السُّوَاءِ عَلَى الدَّوَامِ، فَطَلَبُ الشُّفْعَةِ مِنَ الْبَائِعِ يَكُونُ دَلِيلَ الْاسْتِبْقَاءِ؛ إِذْ لَوْلَا إِرَادَةُ اسْتِدْمَاكِ مِلْكِهِ مَا طَلَبَ الشُّفْعَةَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ أَرَادَ بِطَلَبِ الشُّفْعَةِ دَفْعَ الضَّرَرِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ؛ لِأَنَّهَا لَقِصَرُهَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهَا الضَّرَرُ، خَصْرُصًا وَقَدْ قَالُوا فِي تَعْلِيلِهِمْ: لِذَلِكَ ضَرَّرَ الْمُلْكُ عَلَى الدَّوَامِ، وَثُمَّ يُقِيدُ أَنَّ طَلَبَ الْبَائِعِ الشُّفْعَةَ فَسَخَ قَوْلُهُمْ: كُلُّ مَا كَانَ إِجَارَةً إِذَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرِي يَكُونُ فَسْخًا إِذَا فَعَلَهُ الْبَائِعُ، فَتَأَمَّلْ وَأَنْصَفْ اهـ.

(٤) "الْجَامِعُ الصَّغِيرُ": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية وخيار الشرط ص ٣٤٣- بتصرف.

وبِهِ جَزَمَ "البَّهَنَسِيُّ"^(١) (الخِيَارَ لغيرِهِ) عَاقِدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، "بَهَنَسِي".....

((اعْلَمْ أَنَّ أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ إِذَا اشْتَرَطَ الْخِيَارَ لِغَيْرِهِمَا كَانَ الْبَيْعُ^(٢) جَائِزًا بِهَذَا الشَّرْطِ)) اهـ، وَصَرَحَ بِهِ "مَنَّا مَسْكِين"^(٣) عَنْ "السَّرَاجِيَّةِ"^(٤) وَ"الكَافِي"، وَقَالَ: ((إِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُشْتَرِي اتِّفَاقِيَّ))، وَنَقَلَهُ "الْحَمَوِيُّ" عَنْ "الْمِفْتَاحِ"^(٥)، وَيَأْتِي^(٦) قَرِيبًا عَنْ "الْبَحْرِ".

[٢٢٧٤٦] (قَوْلُهُ: الْخِيَارُ) أَي: خِيَارَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْعَيْبِ وَالرُّؤْيَةِ لَا يَثْبُتُ لِغَيْرِ الْعَاقِدَيْنِ، "بَحْر"^(٧) عَنْ "الْمِعْرَاجِ".

[٢٢٧٤٧] (قَوْلُهُ: عَاقِدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ) تَعْمِيمٌ لِلْغَيْرِ، لَكِنْ قَالَ "ح"^(٨): ((الْأَوَّلَى أَنْ يُرَادَ بِالْغَيْرِ الْأَجْنَبِيُّ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ مَا إِذَا جَعَلَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ أَوْ الْعَكْسِ قَدْ ذُكِرَتْ أَوَّلَ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا أَحَدَهُمَا، وَ^(٩) أَيْضًا فِيمَا إِذَا جَعَلَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ لَا يَكُونُ الْخِيَارُ لِهَمَا بَلْ لِلْبَائِعِ فَقَطْ، وَفِي الْعَكْسِ يَكُونُ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطْ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ: فَإِنْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا الْخ؟ وَلِذَلِكَ قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١٠) وَلَوْ قَالَ "الْمُصَنِّفُ"^(١١): وَلَوْ شَرَطَ أَحَدُ الْمُتَعَاذِلَيْنِ الْخِيَارَ لِأَجْنَبِيٍّ صَحَّ لَكَانَ أَوَّلَى، لَيْشَمَلَ مَا إِذَا كَانَ الشَّارِطُ الْبَائِعَ أَوْ الْمُشْتَرِي، وَلِيُخْرِجَ اشْتِرَاطُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: لِغَيْرِهِ، صَادِقٌ بِالْبَائِعِ، وَلَيْسَ عَرَادٍ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْمِعْرَاجِ":

(١) محمد بن محمد بن رجب (ت ٩٨٦هـ) له شرح على "ملتنقى الأبحر"، وتقدمت ترجمته ٣١١/٢، ٣٦١/٣.

(٢) في "الأصل": ((البيع)).

(٣) "شرح منلا مسكين" على "الكنز": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ص ١٧١.

(٤) "الفتاوى السراجية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٧٤/٢ (هامش "فتاوى قاضي خان").

(٥) هو - والله أعلم - "مفتاح السعادة" لكمال الدين بن أسايش الشرواني (توفي قبل ٩٩٢هـ)، وتقدمت ترجمته ٦٩٨/١.

(٦) المقولة [٢٢٧٤٧] قوله: ((قَوْلُهُ: عَاقِدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ)).

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢١/٦ - ٢٢.

(٨) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٨٣/١.

(٩) الواو ساقطة من "م".

(١٠) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢١/٦ - ٢٢.

(١١) أي: النسفي صاحب "الكنز".

(صَحَّ) استحساناً، وَثَبَتَ الْخِيَارُ لَهُمَا (فَإِنْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا) مِنَ النَّائِبِ وَالْمُسْتَنْبِ
(أَوْ نَقَضَ صَحَّ) إِنْ وَافَقَهُ الْآخَرُ (وَإِنْ^(١)) أَجَازَ أَحَدُهُمَا وَعَكَسَ الْآخَرُ فَلَا سَبْقُ
أُولَى) لَعَدَمِ الْمَزَاجِمِ (وَلَوْ كَانَا مَعًا فَالْفَسْخُ أَحَقُّ).....

والمُرَادُ مِنَ الْغَيْرِ هُنَا غَيْرُ الْعَاقِدَيْنِ؛ لِيَتَأْتِيَ فِيهِ خِلَافُ "زُفَرٍ" اهـ.

قلت: ومثله في "الفتح"^(٢)، وبه زالَ تَرُدُّدُ صاحبِ "النهر" حيث قال^(٣): ((وَلَمْ أَرِ مَا لَوْ
اشْتَرَطَهُ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ هَلْ يَكُونُ نَائِبًا عَنْهُ أَيْضًا؟ مَحَلُّ تَرُدُّدٍ، فَتَدْبِيرُهُ)) اهـ.
(٢٢٧٤٨٦) (قوله: صَحَّ استحساناً) والقياسُ أَنْ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ "زُفَرٍ".

(٢٢٧٤٩٦) (قوله: إِنْ وَافَقَهُ الْآخَرُ) قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الصَّحَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ مُفَادُ
التَّفْصِيلِ الَّذِي بَعْدَهُ.

(٢٢٧٥٠١) (قوله: لَعَدَمِ الْمَزَاجِمِ) لِأَنَّ الْأَسْبَقَ ثَبَتَ حُكْمُهُ قَبْلَ الْمُتَأَخِّرِ؛ فَلَمْ يُعَارِضْهُ وَإِنْ كَانَ
الْمُتَأَخِّرُ أَقْوَى كَالْفَسْخِ.

(٢٢٧٥١٦) (قوله: وَلَوْ كَانَا مَعًا) بِأَنْ خَرَجَ الْكَلَامَانِ مَعًا كَمَا فِي "السَّرَاجِ"، وَهَذَا قَدْ يَتَعَسَّرُ،
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي عَدَمُ الْعِلْمِ بِالسَّابِقِ مِنْهُمَا، "نَهْر"^(٤).

(قوله: وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَصِحَّ الْبَيْعُ) وَجْهُهُ أَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ تَخْتَصُّ بِالْعَاقِدَيْنِ، فَاشْتِرَاطُهَا عَلَى غَيْرِهِ
يُفْسِدُهُ كَاشْتِرَاطِ الثَّمَنِ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِي، وَوَجْهُ الاستِحْسَانِ أَنَّ الْخِيَارَ لِعَلِ الْعَاقِدِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا نِيَابَةً عَنِ
الْعَاقِدِ، فَيُقَدِّمُ الْخِيَارَ لَهُ اقْتِضَاءً، ثُمَّ يُجْعَلُ هُوَ نَائِبًا عَنْهُ تَصْحِيحًا لِتَصْرِفِهِ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((فَإِنْ)).

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥١٦/٦.

(٣) نَقُولُ: ثُمَّ حُلِّلَ فِي نَسْخَةِ "النهر" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا؛ حَيْثُ ذُكِرَ طَرَفُ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ((وَلَمْ أَرِ مَا لَوْ اشْتَرَطَهُ
الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ....)) وَسَقَطَتْ تَمَتُّهَا. انْظُرْ "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٣٦٩/ب.

(٤) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٣٦٩/ب.

في الأصح، "زيلعي"^(١)؛ لأنَّ المجاز يُفسخ، والمفسوخ لا يُجاز، واعتُرض: بأنَّه يُجاز، لما في "المبسوط"^(٢): (لو) تَفَاسَخَا ثُمَّ (تَرَاضِيَا عَلَى) فَسَخِ الْفَسْخِ وَعَلَى (إِعَادَةِ الْعَقْدِ بَيْنَهُمَا جَازَ) إِذْ فَسَخَ الْفَسْخُ إِجَازَةً. وَأُجِيبُ: بِمَنْعِ كَوْنِهِ إِجَازَةً، بَلْ بَيْعٌ ابْتِدَاءً.

[٢٢٧٥٢] (قوله: في الأصح) صحَّحه "قاضي خان"^(٣) معرِّباً لـ "المبسوط"^(٤)، وفي روايةٍ تَرْجِيحُ تَصَرُّفِ الْعَاقِدِ لِقَوَّتِهِ؛ لأنَّ النَّائِبَ يَسْتَفِيدُ الْوِلَايَةَ مِنْهُ، وَقِيلَ: هُوَ قَوْلُ "مَحْمَدٍ"، وَمَا فِي "الْكَتَابِ"^(٥) قَوْلُ "أَبِي يُونُسَ"، "بِحَرْ" ^(٦).
[٢٢٧٥٣] (قوله: والمفسوخ لا يُجاز) أي: فَصَارَ الْفَسْخُ أَقْوَى؛ لَكَوْنِهِ لَا يُنْقَضُ بِالْإِجَازَةِ، فَلِذَا كَانَ أَحَقَّ.

[٢٢٧٥٤] (قوله: بل بَيْعٌ ابْتِدَاءً) وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: ((وإِعَادَةُ الْعَقْدِ))، مَعْنَى عَقْدِهِ ثَانِيًا بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ أَوْ بِالْتَّعَاطِي، أَفَادَهُ "ط"^(٧).

(قوله: وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِعَادَةُ الْعَقْدِ، مَعْنَى عَقْدِهِ ثَانِيًا إِلَيْهِ) يُخَالِفُ هَذَا مَا قَدَّمَهُ عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ"، فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ عَقْدٌ أَصْلًا، بَلِ الَّذِي وَجِدَ بَعْدَ الْفَسْخِ لَفْظٌ: أَجَزْتُ وَقَبُولُ الْمُشْتَرِي، وَإِذَا كَانَ الْقَصْدُ أَنَّهُ حَصَلَ إِعَادَةُ الْعَقْدِ كَمَا ذَكَرَهُ لَا وَجْهَ حِينَئِذٍ لَتَقْيِيدِ الْجَوَازِ فِيمَا سَبَقَ بِالِاسْتِحْسَانِ؛ إِذْ هُوَ حِينَئِذٍ قِيَاسٌ أَيْضًا.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ١٩/٢ - ٢٠ باختصار.

(٢) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار في البيع ٤٩/١٣.

(٣) في "شرح الجامع الصغير": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية وخيار الشرط ٦٢ق/٢.

(٤) أي: "الأصل" المعروف بـ "المبسوط" للإمام محمد رحمه الله كما نصَّ عليه قاضيخان في "شرح الجامع الصغير"، وأبو السعود في "فتح المعين" ٥٤٤/٢.

(٥) أي: في كتاب المأذون من "المبسوط" للإمام محمد رحمه الله تعالى كما نصَّ عليه الزيلعي في "التبيين" ١٩/٤، وأشار إليه منلا مسكين ص ١٧١.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٢/٦.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٦/٣.

(بَاعَ عَبْدَيْنِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا إِنْ فَصَّلَ تَمَنَّ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) (و^(١) عَيْنَ) الذي فِيهِ الْخِيَارُ (صَحَّ) الْبَيْعُ؛ لِلْعِلْمِ بِالْمَبِيعِ^(٢) وَالتَّمَنِّي.....

[٢٢٧٥٥] (قَوْلُهُ: بَاعَ عَبْدَيْنِ إلخ) أَرَادَ بِهِمَا الْقِيَمِيِّينِ احْتِرَازًا عَنْ قِيَمِيٍّ أَوْ مِثْلَيْنِ؛ إِذْ فِي الْقِيَمِيِّ الْوَاحِدِ إِذَا شُرِطَ الْخِيَارُ فِي نِصْفِهِ يَصِحُّ مُطْلَقًا، وَفِي الْمِثْلَيْنِ كَذَلِكَ لِعَدَمِ التَّفَاوُتِ، "بِحَرْ" (٣) عَنْ "الرِّبْلِيِّ"^(٤)، وَفِي "النَّهْرِ"^(٥): ((الظَّاهِرُ أَنَّ الْقِيَمِيِّينَ لَيْسَا بِقَبْدٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَا مِثْلَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا مِثْلًا وَالْآخَرُ قِيَمِيًّا وَفَصَّلَ وَعَيْنَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا يَنْبَغِي)) اهـ.

قلت: هذا لَا يَرِدُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ كَوْنِهِ قَبْدًا احْتِرَازِيًّا؛ إِذِ الْمُرَادُ الْإِحْتِرَازُ عَمَّا عَدَا الْقِيَمِيِّينَ؛ لَصِحَّتِهِ مَعَ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ وَبِدُونِهِمَا، وَلِذَا قَالَ: يَصِحُّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فِي الْقِيَمِيِّينِ لَا يَصِحُّ بِدُونِهِمَا؛ فَعِلْمُ أَنَّهُ مَعَ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ يَصِحُّ فِي الْقِيَمِيِّينِ وَغَيْرِهِمَا، فَتَدَبَّرْ. نَعَمْ يَنْبَغِي تَقْيِيدَ الْمِثْلَيْنِ بِمَا إِذَا كَانَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ إِذْ لَوْ تَفَاوُتَا كَبُرَ وَشَعِيرَ صَارَا كَالْقِيَمِيِّينِ فِي اشْتِرَاطِ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ؛ لَيَقَعَ الْعِلْمُ بِالْمَبِيعِ وَالتَّمَنِّي، تَأَمَّلْ.

[٢٢٧٥٦] (قَوْلُهُ: عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ) أَي: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَمَا فِي "الْهَدَايَةِ"^(٦).

[٢٢٧٥٧] (قَوْلُهُ: إِنْ فَصَّلَ إلخ) كَقَوْلِهِ: بَعْتُ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ بِخُمْسِمَائَةٍ

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: هَذَا لَا يَرِدُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ كَوْنِهِ قَبْدًا احْتِرَازِيًّا إلخ) لَا شَكَّ فِي وُرُودِ مَا فِي "النَّهْرِ"، فَإِنَّ الْمِثْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهِ لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ فِيهِمَا بِلَوْنِ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ إِذَا كَانَ الْمِثْلَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ بِعَدَمِ التَّفَاوُتِ الْوَاقِعِ فِي عِبَارَةِ "الرِّبْلِيِّ"، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِثْلًا وَالْآخَرُ قِيَمِيًّا.

(١) الواو ساقطة من "ط".

(٢) فِي "ط": ((بِالْبَيْعِ)).

(٣) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢٣/٦.

(٤) "مَبِينِ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢١/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٦٩/٣.

(٦) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٠/٣.

(وإلاَّ) يُعَيَّنْ ولا يُفَصَّلْ، أو عَيَّنَ فَقَطْ، أو فَصَّلَ فَقَطْ (لا) يَصِحُّ؛ لجهالة المبيع والتمنُّ أو أحدهما (وكذا لو كان الخيار للمشتري) تتأتى أيضاً الأنواع الأربع.

(فرغ)

وكله بيع بشرط الخيار، فباع^(١) بلا شرط.....

على أنني بالخيار في هذا ثلاثة أيام.

[٢٢٧٥٨] (قوله: وإلاَّ يُعَيَّنْ ولا يُفَصَّلْ) كقوله: بعثك هذين بألفٍ على أنني بالخيار في

أحدهما.

[٢٢٧٥٩] (قوله: أو عَيَّنَ فَقَطْ) أي: عَيَّنَ مَنْ فِيهِ الْخِيَارُ فَقَطْ، أي: ولم يُفَصَّلِ التَّمَنُّ كقوله:

بعثك هذين بألفٍ على أنني بالخيار في هذا.

[٢٢٧٦٠] (قوله: أو فَصَّلَ فَقَطْ) كقوله: بعثك هذين بألفٍ كلَّ واحدٍ بخمسمائة على

أنِّي بالخيار.

[٢٢٧٦١] (قوله: لجهالة المبيع والتمنُّ) أي: فيما إذا لم يُعَيَّنْ ولم يُفَصَّلْ؛ لأنَّ الذي فيه

الخيار لا يَتَعَقَّدُ الْبَيْعُ فِيهِ فِي حَقِّ الْحُكْمِ، فَكَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْبَيْعِ، وَالْبَيْعُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْآخِرِ وَهُوَ

مَجْهُولٌ؛ لجهالة مَنْ فِيهِ الْخِيَارُ، ثُمَّ تَمَنُّ الْمُبِيعِ مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّ التَّمَنُّ لَا يَنْقَسِمُ فِي مِثْلِهِ عَلَى الْمُبِيعِ

بِالْأَجْزَاءِ، كَذَا فِي "الْفَتْح"^(٢).

[٢٢٧٦٢] (قوله: أو أحدهما) أي: التَّمَنُّ فيما إذا^(٣) عَيَّنَ ولم يُفَصَّلْ، أو المبيع فيما إذا فَصَّلَ

ولم يُعَيَّنْ.

[٢٢٧٦٣] (قوله: الأنواع الأربع) أي: الصُّورُ، "ط"^(٤).

(١) في "د" و "و": ((فباعه)).

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥١٩/٥.

(٣) في "ب": ((إذ))، وهو خطأ.

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٧/٣.

لم يَحْزُرْ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِالشَّرَاءِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - نَفَذَ عَلَى الْوَكِيلِ. وَالْفَرْقُ: أَنَّ الشَّرَاءَ مَتَى لَمْ يَنْفُذْ عَلَى الْأَمْرِ يَنْفُذْ عَلَى الْمَأْمُورِ بخلافِ البيع، "فتح"^(١)، وَسَيَجِيءُ^(٢) فِي الْفُضُولِيِّ وَالْوَكَالَةِ، فَلْيَحْفَظْ. (وَصَحَّ خِيَارُ التَّعْيِينِ) فِي الْقِيَمَاتِ.....

[٢٢٧٦٤] (قوله: لَمْ يَحْزُرْ) لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِبَيْعِ لَا يُزِيلُ الْمَلِكُ بَدُونَ رِضَاهُ وَقَدْ خَالَفَ، "ط"^(٣).

مطلب في خيار التعيين

[٢٢٧٦٥] (قوله: وَصَحَّ خِيَارُ التَّعْيِينِ) أَي: بَأَنَّ يَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ بخلافِ المسألة السَّابِقَةِ، فَلَيْسَتْ مِنْ خِيَارِ التَّعْيِينِ؛ لَوْ قَوَّعَ الْبَيْعَ فِيهَا عَلَى الْعَبْدَيْنِ، وَأَمَّا قَوْلُ "الْهِدَايَةِ"^(٤) هُنَا: ((وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ)) فَلَمَّا رَأَى أَحَدَ ثَوْبَيْنِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي "الْعِنَايَةِ"^(٥) وَغَيْرِهَا، وَفِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((الْمُرَادُ أَنْ يَشْتَرِيَ أَحَدَ ثَوْبَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً غَيْرَ مَعْيْنٍ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ إِلَيْهَا شَاءَ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(٧) فِيمَا يَعْنِيهِ بَعْدَ تَعْيِينِهِ لِلْبَيْعِ، أَمَّا إِذَا قَالَ: بَعْتُكَ عَبْدًا مِنْ هَذَيْنِ مِائَةً، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي إِلَيْهِمَا شَيْئًا لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا كَقَوْلِهِ: بَعْتُكَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِي، وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدَ أَرْبَعَةٍ لَا يَجُوزُ)) اهـ.

وَقَدْ اسْتَفِيدَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أُمُورٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّ خِيَارَ التَّعْيِينِ إِنَّمَا يَكُونُ الْبَيْعُ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ لَا بَعِيْنَهُ، وَهُوَ مَا قُلْنَاهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ كَمَا يَأْتِي^(٨).

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥١٤/٥ ينصرف.

(٢) انظر "الدرر" عند المَقُولَةِ [٣١٦٩٠] قوله: ((فَالْقَوْلُ لَهُ))، وَعِنْدَ الْقَوْلَةِ [٢٣٨٤٠] قوله: ((اشْتَرَى مِنْ غَاصِبٍ عَبْدًا)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٧/٣.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣١/٣.

(٥) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢١/٥ (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢١/٥.

(٧) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ))، ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ يَكُونُ لَهُ خِيَارُ الشَّرْطِ ثَلَاثَةً مِنْ وَقْتِ التَّعْيِينِ أَيْضًا، لَكِنْ سَيَأْتِي لِلْمُحَشِّيِّ عِنْدَ قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ": ((وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ)) مَا يُفِيدُ أَنَّ ابْتِدَاءَ مُدَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ((وَلَوْ مَضَتْ الثَّلَاثَةُ قَبْلَ رَدِّ شَيْءٍ وَتَعْيِينِهِ بِطُلْ خِيَارِ الشَّرْطِ وَلَزِمَ الْبَيْعُ فِي وَاحِدٍ، وَحِينَئِذٍ يُقَدَّرُ مِضَافٌ قَلِيلٌ (ثَلَاثٌ)) هُوَ (تَمَامٌ))، وَيَكُونُ لِلْعَيْنِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ تَمَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)) اهـ.

(٨) ص ٣٢٠ - "در".

لا في المثليات؛ لَعَدَمِ تَقَاوُفِهَا، وَلَوْ لِلْبَائِعِ فِي الْأَصَحِّ، "كافي"؛

الثالث: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ: بَعُثْتُ أَحَدَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ: عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي إِلَيْهِمَا شِئْتَ، أَوْ عَلَى أَنْ تَأْخُذَ إِلَيْهِمَا شِئْتَ؛ لِيَكُونَ نَصًّا فِي خِيَارِ التَّعْيِينِ. وَقَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ يَكُونُ فَاسِدًا؛ لَجَهَالَةِ الْمُبِيعِ، فَإِنْ قَبِضَهُمَا وَمَاتَا عِنْدَهُ ضَمِنَ نِصْفَ قِيَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ لَزِمَهُ قِيَمَةُ الْآخَرِ^(٢)، كَذَا فِي "الْمَحِيطِ")) اهـ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ ذِكْرِ خِيَارِ الشَّرْطِ، بِأَنْ يَقُولَ: عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَيْ: إِذَا عَيَّنَ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِحُكْمِ خِيَارِ التَّعْيِينِ يَكُونُ لَهُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ، وَهَذَا الرَّابِعُ فِيهِ خِلَافٌ يَأْتِي^(٣).
[٢٢٧٦٦] (قَوْلُهُ: لَا فِي الْمِثْلِيَّاتِ) أَيْ: الَّتِي مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، "بَحْر"^(٤).

[٢٢٧٦٧] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لِلْبَائِعِ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ^(٥) عَلَى أَنْ تُعْطِنِي أَحَدَهُمَا، "نَهْر"^(٦). فَلَهُ أَنْ يُلْزِمَ الْمُشْتَرِي إِلَيْهِمَا شَاءَ إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ أَحَدَهُمَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُ الْمَعْبُوبَ إِلَّا بِرِضَاهُ، فَإِذَا أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُ الْآخَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَوْ هَلَكَ أَحَدُهُمَا فِي يَدِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُ الْبَاقِي، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَالْبَيْعُ لَازِمٌ فِي أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ خِيَارُ شَرْطٍ، وَالْمُبِيعُ مَظْمُونٌ بِالْثَمَنِ وَغَيْرُهُ أَمَانَةٌ، فَإِذَا هَلَكَ أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ هُوَ

(قَوْلُهُ: وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ لَزِمَهُ قِيَمَةُ الْآخَرِ) فَعَلَى هَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ، فَفِي الْفَاسِدِ يَتَعَيَّنُ الْهَالِكُ آخِرًا لِلْبَيْعِ فَلَزِمَ قِيَمَتُهُ وَالْأَوَّلُ لِلْأَمَانَةِ، وَعَلَى الْعَكْسِ الصَّحِيحُ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ ثَقُلَهُ عَنْ "الزَّيْلَعِيِّ".

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٤/٦.

(٢) نقول: ذكر في هامش "م" هنا أن صواب العبارة: ((قيمة الأول))، وهو خطأ، وصواب العبارة: ((قيمة الآخر)) كما في كسب المنهب، وأما ما يأتي في المقالة [٢٢٧٦٧] من قوله: ((ولو متعاقبا تعين الأول مبيعا)) فهذا في البيع الصحيح، وانظر تقارير الرافعي.

(٣) المقالة [٢٢٧٦٩] قوله: ((ومدته كخيار الشرط)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٥/٦.

(٥) في النسخ جميعها: ((الثنين))، وما أثبتناه من عبارة "النهر"، وهو الأول؛ حيث إنَّ الثَّوَيْنِ قد يكونان من المثليات فلا يدخلان في خيار التعيين، بخلاف العبدَيْنِ؛ فإنَّهُمَا من القيميات قولاً واحداً، والله أعلم.

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٣٦٩/ب.

لأنه قد يرث قيمياً ويقبضه وكيله ولا يعرفه، فيبيعه بهذا الشرط، فمست الحاجة إليه، "نهر" ^(١) (فيما دون الأربعة) لاندفاع الحاجة بالثلاثة؛ لوجود جيدٍ ورديٍّ ووسطٍ، ومُدته كخيار الشرط،

مبيعاً والآخر أمانة، ولو هلكا معاً ضمن نصف كل ^(٢)، ولو اختلفا في الهالك أولاً فالقول للمشتري بيمينه، وبيته البائع أولى، ولو تعيياً معاً فالخيار بحاله، ولو متعاقباً تعين الأول مبيعاً، ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه، وتماه في "البحر" ^(٣).

[٢٢٧٦٨] (قوله: لأنه قد يرث إلخ) جواب من صاحب "النهر" ^(٤) عما أوردته في "الفتح" ^(٥): ((من أن جواز خيار التعيين للحاجة إلى اختيار ما هو الأوفق والأرفق؛ فيختص بالمشتري؛ لأن المبيع كان مع البائع قبل البيع، وهو أدري بما لآمته منه)) اهـ. واعترض "الحموي" الجواب: ((بأن ما ذكر من صورة الإرث صورة نادرة، والأحكام لا تنأط بنادر)).

٥٨/٤

قلت: وقد يحاب أيضاً بأن الإنسان ما دام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه، وإنما يحتاج إلى التأمل بعد البيع، وأيضاً كثيراً ما يحتاج إلى رأي غيره، فافهم.

[مطلب في مدة خيار التعيين]

[٢٢٧٦٩] (قوله: ومُدته كخيار الشرط) أي: ثلاثة أيام، ظاهر كلام "البحر" ^(٦) أن هذا مبني على القول بأنه يشترط معه [٢٨٥/٣] خيار الشرط، فقد ذكر في "البحر" ^(٦): ((أن

(قوله: ظاهر كلام "البحر" أن هذا مبني على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط إلخ) فيما قاله تأمل،

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٧٠/أ.

(٢) في هامش "الأصل": ((قوله: ضمن نصف كل)) أي: نصف ثمن كل واحدٍ منهما كما صرح به في "البحر" في البيع الفاسد.

(٣) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٤/٦.

(٤) في "ب" و"م": ((البحر))، وما ابتناه من بقية النسخ هو الصواب؛ إذ النقل عن "النهر" كما صرح به في

"الدر". انظر "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٧٠/أ.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢٢/٥.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٤/٦.

"شمس الأئمة" (١) صحَّحَ الاشتراط، و"فخر الإسلام" (٢) صحَّحَ عَدَمَهُ، وَرَجَّحَهُ فِي "الفتح" (٣)، لَكِنْ ذَكَرَ "قاضي خان" (٤): أَنَّ الْاِشْتِرَاطَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، ثُمَّ قَالَ فِي "البحر" (٥): ((وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ خِيَارُ الشَّرْطِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْقِيتِ خِيَارِ التَّعْيِينِ بِالثَّلَاثِ عِنْدَهُ، وَبِأَيِّ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ كَانَتْ عِنْدَهُمَا، كَذَا فِي "الهداية" (٦))) اهـ. لَكِنْ قَوْلُهُ: ((عَلَى هَذَا الْقَوْلِ)) لَيْسَ فِي "الهداية" (٧)، وَالتَّبَادُرُ مِنْ كَلَامِ "الهداية" أَنَّ اِشْتِرَاطَ التَّوْقِيتِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ "فخر الإسلام"، وَيَأْتِي (٨) عَنْ "الفتح" مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ. ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ اِشْتِرَاطَ التَّوْقِيتِ نَازَعَ فِيهِ "الرَّيْلَعِي" (٩) فَقَالَ: ((إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ خِيَارُ الشَّرْطِ فَلَا مَعْنَى لِتَوْقِيتِ خِيَارِ التَّعْيِينِ، بِخِلَافِ خِيَارِ الشَّرْطِ، فَإِنَّ التَّوْقِيتَ فِيهِ يُفِيدُ زَوْماً وَالْعَقْدَ عِنْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَفِي خِيَارِ التَّعْيِينِ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَّ فِي أَحَدِهِمَا قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَهُ بِمُضِيِّ الْوَقْتِ بِدُونِ تَعْيِينِهِ، فَلَا فَائِدَةَ لَشَرْطِ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ التَّوْقِيتَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ)) اهـ. وَأَجَابَ فِي "الحواشي السعدية" (١٠): ((بِأَنَّ لَهُ فَائِدَةً هِيَ أَنْ يُجْبَرَ عَلَى التَّعْيِينِ بَعْدَ مُضِيِّ

وَكَاثَهُ فَهَمَّ أَنْ يَقُولَ "البحر" عَلَى هَذَا الْقَوْلِ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلِ بِاِشْتِرَاطِ ذِكْرِ خِيَارِ الشَّرْطِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلِ بَعْدَمِهِ؛ إِذْ عَلَى اِشْتِرَاطِ خِيَارِ الشَّرْطِ فِيهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ تَوْقِيتِ الْخِمْ مَعَ عَدَمِ ذِكْرِ خِيَارِ الشَّرْطِ؛ إِذْ هُوَ حِينَتُهُ بَاطِلٌ عَيْنٌ لَهُ مُدَّةٌ أَوْ لَا.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ قَالَ فِي "البحر": وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ الْخِمْ الْأَوَّلَى خَلَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَإِنَّ صَاحِبَ "البحر" ذَكَرَ جُمْلَةً: ((وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ خِيَارُ الْخِمْ)) عَقِبَ مَا نَقَلَهُ عَنْ "قاضيخان" بِلَا فَاصلٍ.

(١) نقول: صحَّحَ ذَلِكَ فِي شَرْحِهِمَا عَلَى "الجامع الصغير" كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ صَاحِبُ "الفتح".

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٢٢/٥ - ٥٢٣.

(٣) "شرح الجامع الصغير": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّوْيَةِ وَخِيَارِ الشَّرْطِ ٢/٦٤ ق.ب.

(٤) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢٤/٦ - ٢٥.

(٥) "الهداية": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣١/٣.

(٦) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٧) "تبين الحقائق": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢١/٤ - ٢٢.

(٨) "الحواشي السعدية": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥٢٢/٥ (هَامِشُ "فتح القدير").

ولا يُشترطُ معه خيارُ شرطٍ في الأصحَّ، "فتح" (١). (ولو اشترى شيئاً على أنهما بالخيار

الأيام الثلاثة))، وأقره في "النهر" (٢)، وهو معنى قوله في "الشرنبلالية" (٣): ((بل له فائدة هي دفع ضرر البائع؛ لما يلحقه من مظل المشتري التعيين إذا لم يُشترط، فيفوت على البائع نفعه وتصرفه فيما يملكه)) اهـ. وأبدى في "البحر" (٤) فائدة أخرى، وهي: ((أنه يمكن ارتفاع العقد فيهما - أي: في التوئين مثلاً - بمضي المدة من غير تعيين، بخلاف مضيها في خيار الشرط، فإنه إجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه)) اهـ.

قلت: لكنه لم يستند إلى نقل في ذلك، ولو كان كذلك لما خفي على "الزيلعي".

(٢٢٧٧٠) (قوله: ولا يُشترطُ معه خيارُ شرطٍ في الأصحَّ) غير أنهما إن تراضيا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه، وهو جواز رد كل من التوئين إلى ثلاثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع، ولو رد أحدهما كان بحكم خيار التعيين، وثبت البيع في الآخر بخيار الشرط، ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما، وعليه أن يُعين، ولو مات المشتري قبل الثلاثة تم بيع أحدهما، وعلى الوارث التعيين؛ لأن خيار الشرط لا يورث، والتعيين ينتقل إلى الوارث لتمييز ملكه عن ملك غيره على ما ذكرنا، وإن لم يراضيا على خيار الشرط معه لا بد من توقيته (٥) خيار التعيين بالثلاثة عند "أبي حنيفة"، "فتح" (٦)، ونمامه فيه. وقوله: ((وإن لم يراضيا إلخ)) معطوف على قوله: ((إن تراضيا))، وظاهره أن اشتراط توقيت خيار التعيين مبني على القول بأنه لا يُشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط، لا على القول بالاشتراط خلافاً

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢٢/٥ بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ٣٧٠/أ.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٥/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٥/٦ بتصرف.

(٥) في "م": ((توقيت))، وهو خطأ.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢٣/٥.

فَرْضِي أَحَدُهُمَا) بِالْبَيْعِ صَرِيحاً أَوْ دِلَالَةً (لَا يَرُدُّهُ الْآخَرُ) بَلْ بَطَلَ خِيَارُهُ خِلَافاً لَهُمَا (وَكَذَا) الْخِلَافُ (فِي خِيَارِ الرُّوْيَةِ وَالْعَيْبِ) فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الرُّدُّ بَعْدَ الرُّوْيَةِ، أَيْ: بَعْدَ رُوْيَةِ الْآخَرِ أَوْ رِضَاهُ بِالْعَيْبِ خِلَافاً لَهُمَا؛ لِضَرَرِ الْبَائِعِ بِعَيْبِ الشَّرْكَةِ،.....

لِما يُفِيدُهُ كَلَامُ "الْبَحْرِ" الْمَارُ^(١)، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ مُؤَقَّتٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَوْقِيتِ التَّعْيِينِ أَيْضاً.

[٢٢٧٧١] (قَوْلُهُ: فَرْضِي أَحَدُهُمَا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((ذَكَرَ الرِّضَا إِذْ لَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا لَا يُجِيزُهُ الْآخَرُ، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحاً، وَلَكِنْ قَوْلُهُمْ: لَوْ رَدَّهُ أَحَدُهُمَا لَرَدَّهُ مَعِيّاً يَدُلُّ عَلَيْهِ)) اهـ. [٢٢٧٧٢] (قَوْلُهُ: أَوْ دِلَالَةً) كَبِيعٍ وَإِعْتِاقٍ.

[٢٢٧٧٣] (قَوْلُهُ: بَعْدَ رُوْيَةِ الْآخَرِ) أَيْ: وَرِضَاهُ بِهِ؛ لِأَنَّ جِمْدَ الرُّوْيَةِ لَا يُوجِبُ تَمَامَ الْبَيْعِ، "ط"^(٣).

[٢٢٧٧٤] (قَوْلُهُ: لِضَرَرِ الْبَائِعِ الْإِلْحَ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الرُّدِّ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ، وَوَجْهُهُ كَوْنُ الشَّرْكَةِ

(قَوْلُهُ: فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَوْقِيتِ التَّعْيِينِ) رُبَّمَا أَفَادَ قَوْلُ "الْفَتْحِ" فِيمَا تَقَدَّمَ: ((عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِيمَا يُعَيِّنُهُ بَعْدَ تَعْيِينِ الْمُبِيعِ)) أَنَّ لَتَوْقِيتِ خِيَارِ التَّعْيِينِ فَائِدَةً، وَلَا يُغْنِي تَأْقِيتُ خِيَارِ الشَّرْطِ عَنْهُ؛ إِذْ خِيَارُ الشَّرْطِ يَثْبُتُ لَهُ بَعْدَ تَعْيِينِ الْمُبِيعِ.

(قَوْلُهُ: قَالَ فِي "الْبَحْرِ": ذَكَرَ الرِّضَا إِذْ لَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا الْإِلْحَ) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((وَقَوْلُهُ: — وَرَضِي أَحَدُهُمَا لَا يَرُدُّهُ الْآخَرُ — اتِّفَاقِي؛ إِذْ لَوْ رَدَّ الْإِلْحَ)).

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": خِلَافاً لَهُمَا) أَيْ: لِأَنَّ الْخِيَارَ لَهُمَا، وَرِضَا أَحَدِهِمَا لَا يُبْطِلُ حَقَّ الْآخَرِ، وَهَذَا بَعْدَ الْقَبْضِ، وَقَبْلَهُ لَيْسَ لَهُ اتِّفَاقٌ كَمَا فِي "الْبَنَاءِ". اهـ "سَنَدِي".

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": لِضَرَرِ الْبَائِعِ بِعَيْبِ الشَّرْكَةِ) وَلِأَنَّ الْمَشْرُوطَ خِيَارُهُمَا لَا خِيَارَ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ، فَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالرُّدِّ. اهـ "زَيْلَعِي". وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الْمُبِيعُ يَضُرُّهُ الشَّرْكَةُ كَالْقِيمَاتِ أَوْ لَا كَالْمَثَلِيَّاتِ.

(١) الْمُقُولَةُ [٢٢٧٦٩] قَوْلُهُ: ((وَمُثَّلُهُ كَخِيَارِ الشَّرْطِ)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢٥/٦ بِتَصْرِفٍ، نَقُولُ: وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ" فِي نَسَخَتِنَا مُوَافِقَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٧/٣.

(كما يَلْزَمُ البَيْعَ لو اشْتَرَى رَجُلٌ عَبْدًا مِنْ رَجُلَيْنِ صَفَقَةً واحدةً (على أَنَّ الخيارَ لهما) للبائعينِ (فَرْضِي أَحَدُهُما دُونَ الْآخَرِ) فَلَيْسَ لِأَحَدِهِما الانْفِرَادُ إِجَازَةً أَوْ رَدًّا خِلَافًا لهما،

عَبَّأً أَنَّهُ صَارَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْمَهَايَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" ^(١).
[٢٢٧٧٥] (قَوْلُهُ: صَفَقَةً واحدةً) قَيْدٌ بِهِ إِذْ لو كَانَ الْعَقْدُ صَفَقَتَيْنِ فَلِكُلِّ الرَّدِّ وَالْإِجَازَةِ مُخَالَفًا لِلْآخَرِ، لِرِضَا الْمُشْتَرِي بِغَيْبِ الشَّرْكَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، "ط" ^(٢).

[٢٢٧٧٦] (قَوْلُهُ: لِلْبَائِعَيْنِ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((لَهُمَا)).
[٢٢٧٧٧] (قَوْلُهُ: فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ إِجَازَةً) أَي: بَعْدَمَا رَدَّ الْآخَرُ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ رَدًّا)) أَي: لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ رَدًّا بَعْدَمَا أَجَازَهُ الْآخَرُ. اهـ "ح" ^(٣). ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ التَّفْرِيعَ غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَلَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَا يُجِزُهُ الْآخَرُ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْبَيْعُ، وَهَذَا ذِكْرُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤) بِقَوْلِهِ: ((لَوْ بَاعَا لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ إِجَازَةً أَوْ رَدًّا؛ لِمَا فِي "الْحَانِيَّةِ" ^(٥): اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ رَجُلَيْنِ صَفَقَةً واحدةً عَلَى أَنَّ الْبَائِعِينَ بِالْخِيَارِ، فَرْضِي أَحَدُهُمَا بِالْبَيْعِ وَلَمْ يُرِضَ الْآخَرُ لَزِمَهُمَا الْبَيْعُ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" ((اهـ. وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" لَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِ: ((أَوْ رَدًّا))، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَحَثٌ مِنْهُ كَمَا بَحَثَ مِثْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ.

(قَوْلُهُ: وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" لَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِ: أَوْ رَدًّا) إِذْ الْمَوْجُودُ فِي عِبَارَةِ "الْحَانِيَّةِ" إِجَازَةُ أَحَدِهِمَا ثُمَّ رَدُّ الْآخَرِ لَا الْعَكْسَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْقَصْدَ بِقَوْلِهِ: ((أَوْ رَدًّا)) أَنْ يُوجَدَ بَعْدَ الْإِجَازَةِ، وَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ" صَادِقٌ بِهِ وَعَكْسُهُ؛ إِذْ لَا تَرْتِيبَ فِيهِ، وَحِينَئِذٍ يَسْتَقِيمُ قَوْلُ "الْبَحْرِ": ((إِجَازَةٌ أَوْ رَدًّا))، تَأَمَّلْ.

(١) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥/٢٧٥.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٧.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٢٨٣.

(٤) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٦/٢٥٠.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار ٢/١٨٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

"جمع". (اشترى عبداً بشرط خبز أو كتبه) أي: جرفته كذلك (فظهر بخلافه) بأن لم يوجد معه^(١) أدنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة أو الخبز.....

[٢٢٧٧٨] (قوله: "جمع") لم أره فيه، نعم قال في "شرح" لـ "ابن ملك": ((قيّد بالمشتريين؛ لأنّ البائع لو اشترى والمشتري واحداً وفي البيع [٣٨٣/٣] خيار شرط أو عيب، فردّ المشتري نصيب أحدهما دون الآخر بحكم الخيار جاز اتفاقاً، كذا في "جامع المحبوبي") اهـ. ومثله في "شرح المنظومة"^(٢) و"غرر الأذكار"^(٣). ولا يخفى أنّ هذه المسألة غير ما في "المن"؛ لأنّ هذيه في ردّ المشتري وتلك في رضا أحد الباعين، وهذه وفاقة وتلك خلافية كما مرّ^(٤) عن "الخانية".

[٢٢٧٧٩] (قوله: بشرط خبز) أي: صريحاً أو دلالة كما يأتي^(٥) بيانه، وسيأتي^(٦) آخر الباب بيان الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح.

٥٩/٤

[٢٢٧٨٠] (قوله: أي: جرفته كذلك) لأنّه لو فعل هذا الفعل أحياناً لا يُسمّى خبازاً، "بحر"^(٧) عن "المعراج".

[٢٢٧٨١] (قوله: بأن لم يوجد إلخ) أي: ليس المراد النهاية في الجودة بل أدنى الاسم، بأن يفعل من ذلك ما يُسمّى به الفاعل خبازاً أو كاتباً؛ لأنّ كلّ واحد لا يعجز في العادة عن أن يكتب على وجه تبيين حروفه، وأن يخبز مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه، وبذلك لا يُسمّى خبازاً ولا كاتباً، "بحر"^(٧) عن "الذخيرة". وبه ظهر أنّ المناسب إبدال قول "الشارح": ((اسم الكتابة أو الخبز^(٨)))

(١) ((معه)) ليست في "ط".

(٢) "حقائق المنظومة": كتاب البيوع ق ٧٠/ب.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب البيع - باب خيار الشرط ق ١١١/ب.

(٤) في المقالة السابقة.

(٥) المقالة [٢٢٨٠١] قوله: ((لتغير المبيع قبل قبضه)).

(٦) ص ٣٤٠ - "در".

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الشرط ٢٦/٦.

(٨) في "الأصل" و"ك": ((والخبز)) بالواو.

(أَحَدَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ) إِنْ شَاءَ (أَوْ تَرَكَهُ) لِفَوَاتِ الوَصْفِ المرغوب فيه، وَلَوْ ادَّعى المُشْتَرِي أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْقَبْضِ حَتَّى يُعْلَمَ ذَلِكَ، وَكَذَا سَائِرُ الْحِرَافِ، "اختيار"^(١). وَلَوْ امْتَنَعَ الرَّدُّ بِسَبَبٍ مَا قُومَ كَاتِبًا وَغَيْرَ كَاتِبٍ وَرَجَعَ بِالتَّفَاوُتِ.....

بقوله: ((اسم الكاتب والحائز))، ولذا قَالَ فِي "الفتح"^(٢): ((أعني: الاسم المُشعر بالحرقة)).
[٢٢٧٨٢] (قوله: أَحَدَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ) لِأَنَّ الْأَوْصَافَ لَا يُقَابَلُهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ مَا لَمْ تَكُنْ مَقْصُودَةً، "دُرٌّ مُنْتَقَى"^(٣). وَقَصْدُ الْوَصْفِ بِإِفْرَادِهِ بِذِكْرِ الثَّمَنِ كَمَا مَرَّ^(٤) فِيمَا لَوْ بَاعَ الْمَذْرُوعُ كُلَّ ذِرَاعٍ بِكَذَا.

[٢٢٧٨٣] (قوله: لَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْقَبْضِ) لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ وَقَعَ فِي وَصْفٍ عَارِضٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَدَمُ، وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مِّنْ يَدْعِي الْأَصْلَ، وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي أَنَّهَا بِكَرٍّ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ أَصْلِيَّةٌ، وَالْوُجُودُ فِيهَا أَصْلٌ، وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٥).

[٢٢٧٨٤] (قوله: وَرَجَعَ بِالتَّفَاوُتِ) فَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ الْعُشْرِ رَجَعَ بَعْثَرِ الثَّمَنِ، "بحر"^(٦) عَنْ

(قوله: وَقَصْدُ الْوَصْفِ بِإِفْرَادِهِ بِذِكْرِ الثَّمَنِ إلخ) تَقَدَّمَ فِي "الشرح": ((أَنَّ الْوَصْفَ لَا يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِّنَ الثَّمَنِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاوُلِ)) اهـ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ قَصْدَهُ بِالتَّنَاوُلِ حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمًا، أَمَّا حَقِيقَةُ بَأْنِ قَطْعِ الْبَائِعِ يَدَ الْعَبْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ نِصْفُ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالْقَطْعِ، وَالْحَكْمِيُّ بِأَنْ يَمْتَنِعَ الرَّدُّ لِحَقِّ الْبَائِعِ كَمَا إِذَا تَعَيَّبَ الْمُبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، أَوْ لِحَقِّ الشَّارِعِ كَمَا إِذَا خَاطَأَ الْمُبِيعُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَالْوَصْفُ مَتَى صَارَ مَقْصُودًا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يَأْخُذُ قِسْطًا مِنَ الثَّمَنِ، كَذَا فِي "الفوائد الظهيرية".

(١) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات ١٣/٢.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢٩/٥.

(٣) "الدر المنقح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٣/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) ص ١٦١ - "در".

(٥) انظر "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٦/٦.

(٦) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٦/٦.

في الأصح بخلاف شرائه شاةً على أنها حاملٌ أو تحلبُ كذا رطلاً أو يخبزُ كذا صاعاً، أو يكتبُ كذا قدراً فسد؛ لأنه شرطٌ فاسدٌ لا وصفٌ، حتى لو شرطَ أنها حلوبٌ أو لَبُونٌ جازاً؛

"الذخيرة"، قال "ط"^(١): ((أي: يُعتبر التفاوتُ من الثمن، فإنَّ هذا البيعُ صحيحٌ لا نَظَرَ فيه للقيمة)).
[٢٢٧٨٥] (قوله: في الأصح) وهو ظاهرُ الرواية، وفي رواية: لا رُجوعُ بشيءٍ، "بحر"^(٢).
[٢٢٧٨٦] (قوله: شاةً على أنها حاملٌ) قيدٌ بالشاة؛ لأنَّ اشتراطَ الحملِ في الأمةِ فيه تفصيلٌ سيذكرُه "الشارح"^(٣) في الفروع الآتية.
[٢٢٧٨٧] (قوله: قدراً) بفتح القاف، أي: يكتبُ مقدارَ كذا من الورقِ أو من الأسطرِ مثلاً.
[٢٢٧٨٨] (قوله: فسدَ) أي: البيعُ.
[٢٢٧٨٩] (قوله: لأنه شرطٌ فاسدٌ) لأنه شرطٌ زيادةٌ مجهولةٌ لعدمِ العلمِ بها، "فتح"^(٤)، أي: لأنَّ ما في البطنِ والضرعِ لا تُعلمُ حقيقتهُ.
[٢٢٧٩٠] (قوله: جازاً) أي: على روايةِ "الطحاوي"^(٥)، ويفسدُ على روايةِ "الكرخي"، "شربلالية"^(٦). وحزمٌ بالأوّلِ في "الفتح"^(٧) و"الدُّر"^(٨).

(قوله: لأنه شرطٌ زيادةٌ مجهولةٌ إلخ) هذا التعليلُ غيرُ ظاهرٍ في مسألتَي الكتابَةِ والخَبزِ لِقَدْرِ مُعَيَّنٍ، وفي "السندي": ((وكونه يكتبُ ويخبزُ كذا كلَّ يومٍ يحتملُ عَدَمَ بقاءِهِ وعَدَمَ استمرارِهِ)) اهـ.

(١) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣/٣٨.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٢٦/٦ بتصرف.

(٣) ص ٣٤٠ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥/٥٢٨.

(٥) "مختصر الطحاوي": كتاب البيوع - باب المصرة وغيرها ص ٧٩-٨٠.

(٦) "الشربلالية": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ٢/١٥٦ (هامش "الدُّر والغرر").

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥/٥٢٨.

(٨) "الدُّر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ٢/١٥٦.

لأنَّهُ وَصَفَ. (والقول للمُنْكَرِ) لو اختلفا (في) شَرْطِ (الخيار) على الظَّاهِرِ (كما في دعوى الأجلِ والمُضِيِّ) والإجازة والزيادة. (اشترى جارية بالخيار فردَّ غيرها) بدلها...

[٢٢٧٩١] (قوله: لأنه وصف) الأولى أن يزيد: مرغوب؛ لأنه ليس كل وصف يصح اشتراطه كما سيذكره^(١) في الضابط آخر الباب.

مطلب فيما لو اختلفا في الخيار، أو في مُضِيِّ، أو في الأجلِ،

أو في الإجازة، أو في تعيين المبيع

[٢٢٧٩٢] (قوله: والقول للمُنْكَرِ إلخ) لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط فكان من العوارض، فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى الأجل، "در"^(٢).

[٢٢٧٩٣] (قوله: والمُضِيِّ) أي: إذا اختلفا في مُضِيِّ المدَّة فالقول للمُنْكَرِ؛ لأنهما تصادقا على ثبوت الخيار، ثم ادَّعى أحدهما السقوط بمُضِيِّ المدَّة فالقول للمُنْكَرِ، "در"^(٣).

[٢٢٧٩٤] (قوله: والإجازة) أي: إجازة البيع ممن له الخيار، كما إذا ادَّعى البائع على المشتري بالخيار أنه أجاز البيع وأنكر المشتري فالقول قوله؛ لأنَّ البائع يدَّعي سقوط الخيار وجوب الثمن وهو يُنْكَرُ، "ط"^(٤).

[٢٢٧٩٥] (قوله: والزيادة) أي: إذا اختلفا في قدر الأجل فالقول لمن يدَّعي أحصر الوقتين؛ لأنَّ الآخر يدَّعي زيادة شرط عليه وهو يُنْكَرُ، "در"^(٥). وتقدم^(٦) أوَّل البيوع عند قوله: ((وصح بمن حال ومؤجل)): أنه لو اختلفا في الأجل - أي: في أصله - فالقول لنافيه إلا في السلم، وسيأتي^(٦) في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول

(١) ص ٤٠٣ - "در".

(٢) "الدر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٦/٢.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٣٨/٣.

(٤) "الدر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط والتعيين ١٥٦/٢.

(٥) ص ١١١ - وما بعدها "در".

(٦) ص ٤٩٣ - "در".

للمشتري؛ لأنَّ القول للقباض مُطلقاً قَدْراً أو صفةً أو تعييناً، فلو جاء ليردُّه بخيار شرط أو رؤية، فقال البائع: ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه، ولو بخيار عيب فللبائع إلخ، وسيأتي^(١) الكلام عليه هناك، وكذا في آخر خيار الرؤية^(٢). وبقي ما إذا^(٣) اختلفنا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عند إجازة من له الخيار العقد، وقد ذكره في "البحر"^(٤) في آخر باب خيار الرؤية عن "الظهريّة"^(٥)، ثم قال^(٦): ((والحاصل: أنَّ السَّلعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع، وإلا فلو الخيار للمشتري فالقول للبائع، وعكسه فالقول للمشتري)).

مطلب: اشترى جارية على أنها بكرٌ ثم اختلفا

(تنبيه)

اشترى جارية على أنها بكرٌ، ثم اختلفا [٢٩٣/٣] قبل القبض أو بعده، فقال البائع: بكرٌ للحال، والمشتري: ثيبٌ فإن القاضي يريها النساء، فإن قلن: بكرٌ لزم المشتري بلا يمين البائع؛ لأنَّ شهادتهن تأيّدت هنا بأنَّ الأصل البكارة، وإن قلن: ثيبٌ لم يثبت حق الفسخ؛ لأنَّه حق قوي، وشهادتهن ضعيفة لم تتأيّد بمؤيّد، لكن يثبت حق الخصومة لتوجّه اليمين على البائع، فيخلف بالله: لقد سلّمتهما بحكم البيع وهي بكرٌ، فإن نكل ردّت عليه، وإلا لزم المشتري، وعنهما في رواية: أنها تردّ بشهادتهن قبل القبض بلا يمين البائع، ولو قال: سلّمتهما إليك وهي بكرٌ وزالت في يدك فالقول قوله؛ لأنَّ الأصل البكارة، ولا يريها القاضي النساء؛ لأنَّ البائع مُقرٌّ بزوال البكارة، "فتح"^(٧) ملخصاً. وسنذكر^(٨) لهذا مزيد تحقيق وبيان في خيار العيب عند قول "الشارح": ((واعلم

(١) المقالة [٢٣١٥٤] قوله: ((فالقول للبائع)).

(٢) ص ٣٧٥ - "در".

(٣) في "الأصل": ((ما لو اختلفا)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧/٦.

(٥) "الظهريّة": كتاب البيوع - القسم الثاني - الفصل الأول في الخيارات - نوع في خيار التعيين ق ٢٥٧/أ - ب.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧/٦ بتصرف.

(٧) "فتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥٢٩/٥ - ٥٣٠.

(٨) المقالة [٢٣١١٥] قوله: ((فيكفي قول الواحد)).

(قائلاً بأنها المشتراة، فقالَ البائعُ: ليستَ هي) ولا بَيِّنَةٌ لَهُ (فالقَوْلُ للمُشتري) بِمِثْلِهِ (وجازَ للبائعِ وطُوعاً) "ذُرر" ^(١)، وانعقدَ بيعاً بالتَّعاطي، "فتح" ^(٢). وكذا الرَّدُّ في الودِعة، فليُحفظ. (ولو قالَ البائعُ للمُشتري ^(٣) عندَ رَدِّهِ: كانَ يُحسِنُ ذلكَ.....

أَنَّ العُيُوبَ أَنْوَاعٌ))، وهذا إذا عُلِمَ أَنَّهَا تُبَّ بِغَيْرِ الوِطءِ، فَلَوْ بِهِ فَلَا يَرُدُّهَا، بَلْ يَرْجِعُ بِالتَّقْصَانِ ^(٤) كما سيأتي ^(٥) هناكَ عندَ قولِ "المُصَنَّفِ": ((اشترى جاريةً إلخ)).

٢٢٧٩٦٦ (قوله: قائلاً بأنها ضَمَنَ ((قائلاً)) معنى: ادَّعى، فعُدَّه بالبائع.

٢٢٧٩٧٧ (قوله: وجازَ للبائعِ وطُوعاً) لأنَّ المُشتريَ لَمَّا رَدَّهَا رَضِيَ بِتَمْلِكِهَا مِنَ البائعِ بذلكَ الثَّمَنِ، فَكَانَ للبائعِ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا، "ذُرر" ^(٦). وعلى هذا القياسُ القَصَارُ إذا رَدَّ الثَّوبُ الآخرَ على رَبِّ الثَّوبِ، وكذا الإسْكَافُ، "تتارخانية".

قلتُ: وهذا إذا لم يُعْلَمَ أَنَّ الثَّوبَ المردودَ ثوبُ غيرِ القَصَارِ.

٢٢٧٩٨٨ (قوله: وانعقدَ بيعاً بالتَّعاطي) أفادَ ذلكَ وجوبَ الاستِراءِ على البائعِ، "ط" ^(٧).

٢٢٧٩٩٩ (قوله: وَلَوْ قالَ البائعُ للمُشتري ^(٨) عندَ رَدِّهِ) هذه المسألةُ مُؤَخَّرَةٌ عَنْ مَوْضِعِهَا. اهـ "ح" ^(٩).

(قوله: أفادَ ذلكَ وجوبَ الاستِراءِ على البائعِ) وأفادَ أيضاً أَنَّهُ يُشْتَرَطُ رِضاهُ حَتَّى يَجِلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ، وإِلَّا فلا.

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشُّرط والتعيين ١٥٦/٢.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب الإقالة ١٢١/٦ بتصرف.

(٣) ((للمشتري)) ليست في "ذ" و"و".

(٤) في "م": ((بالقصان)) وهو خطأ.

(٥) المقولة [٢٣١٦٦] قوله: ((أو قَبَّلَهَا أو مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ)).

(٦) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الشُّرط والتعيين ١٥٦/٢.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الشُّرط ٣٨/٣.

(٨) ((للمشتري)) ليست في "الأصل" و"٦".

(٩) "ح": كتاب البيوع - باب خيار الشُّرط ٢٨٣/ب.

لَكُنْهُ نَسِيَّ عِنْدَكَ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخَبَرِ وَالْكِتَابَةِ، فَكَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لَهُ (وَلَوْ اشْتَرَاهُ مِنْ غَيْرِ اشْتَرَا بِكُتْبِهِ وَخَبَرِهِ وَكَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ، فَنَسِيَهُ فِي يَدِ الْبَائِعِ رَدًّا إِلَيْهِ^(١)) لِتَغْيِيرِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، "زَيْلَعِي"^(٢)، قَالَ: ((وَلَوْ اخْتَارَ أَخَذَهُ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ^(٣)))؛

[٢٢٨٠٠] (قَوْلُهُ: لَكُنْهُ نَسِيَّ عِنْدَكَ) أَي: وَقَدْ نَسِيَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، "بَحْر"^(٤). وَهَذَا الْقَيْدُ هُوَ عَمَلُ التَّوَهُُّمِ؛ إِذْ لَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ فَكَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى.

[٢٢٨٠١] (قَوْلُهُ: لِتَغْيِيرِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ) هَذَا التَّعْلِيلُ يُنَاسِبُ مَا لَوْ نَسِيَ بَعْدَ الْعَقْدِ، أَمَّا لَوْ قَبْلَهُ فَالْعِلَّةُ كَوْنُ الْوَصْفِ مَشْرُوطًا دَلَالَةً، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((وَاعْلَمْ أَنَّ اشْتِرَاكَ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً؛ لِمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٦) فِي خِيَارِ الْعَيْبِ: وَالْجَهْلُ بِالطَّبِخِ وَالْخَبَرُ فِي الْجَارِيَةِ لَيْسَ بِعَيْبٍ؛ لِكُونِهِ جُرْفَةً كَالْخِيَاطَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا وَكَانَتْ تُحَسِّنُ الطَّبِخَ وَالْخَبَرَ فِي يَدِ الْبَائِعِ، ثُمَّ نَسِيَتْ فِي يَدِهِ فَاشْتَرَاهَا لَهُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا رَغْبَةً فِي تِلْكَ الصِّفَةِ، فَصَارَتْ مَشْرُوطَةً دَلَالَةً، وَهُوَ كَالْمَشْرُوطِ نَصًّا)) اهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِتِلْكَ الصِّفَةِ، لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا فِي "الْحَاوِي الرَّاهِدِيَّ": ((لَوْ قَالَ: أَشْتَرِي مِنْكَ هَذِهِ الْبَقْرَةَ عَلَى أَنَّهَا ذَاتُ لَبَنٍ، وَقَالَ الْبَائِعُ: أَنَا أُبِيعُهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ بَاشَرَ الْعَقْدَ مُرْسَلًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، ثُمَّ وَجَدَهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ الرُّدُّ)) اهـ. فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الشَّرْطِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، وَلَا تَكْفِي الدَّلَالَةُ، وَلَعَلَّهُ قَوْلٌ آخَرُ، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "ذ" وَ"و": ((رَدُّهُ عَلَيْهِ)).

(٢) "تَبِينَ الْحَقَائِقُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢٤/٤ - بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي "ط": ((وَلَوْ اخْتَارَ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ)).

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢٦/٦.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٢٨/٦.

(٦) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - فَصْلٌ: وَأَمَّا حُكْمُ الْبَيْعِ الْإِلْخِ - خِيَارِ الْعَيْبِ ٢٧٥/٥ - بِتَصْرِفٍ.

لِما مرَّ^(١) أَنَّ الأوصافَ لَا يُقابِلُها شيءٌ مِنَ الثَّمَنِ).

(فُرُوعٌ)

بَاعَ دَارَهُ بِمَا فِيهَا مِنَ الْجَذُوعِ وَالْأَبْوَابِ وَالْخَشَبِ وَالنَّخْلِ؛ فَإِذَا لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي.

[٢٢٨٠٢] (قوله: أَنَّ الأوصافَ لَا يُقابِلُها شيءٌ مِنَ الثَّمَنِ) لَا يُنَافِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرَّحُوعِ بِالتَّفَاوُتِ عِنْدَ التَّقْوِيمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الرَّدُّ. اهـ "ح" ^(٢)، أَي: لَدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشْتَرِي، فَهُوَ ضَرُورِيٌّ.

[٢٢٨٠٣] (قوله: لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي) أَي: خِيَارٌ ^(٣) فَوَاتِ الوصفِ المرغوب؛ لِأَنَّ قوله: ((بِمَا فِيهَا)) لَمْ يَذْكُرْ عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي ثُبُوتَ خِيَارِ الرُّوْيَةِ وَثُبُوتَ خِيَارِ التَّغْيِيرِ، تَأْمَلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَشِّينَ نَقَلَ عَنِ "المحيط" ^(٤): ((أَنَّ وَجْهَ عَدَمِ الْخِيَارِ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ

(قوله: أَنَّهُ وَجْهَ عَدَمِ الْخِيَارِ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْخ) تَقَدَّمَ لَهُ فِي: ((فَصَلَ فِيمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَمَا لَا يَدْخُلُ)): ((أَنَّهُ إِنْ سُمِّيَ الزَّرْعُ وَالثَّمَرُ - بِأَنْ يَقُولَ: يَبْتَاعُ الْأَرْضَ بِزَرْعِهَا أَوْ الشَّجَرِ بِثَمَرِهِ - يَدْخُلُ، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ يَكُونَ زَرْعُهَا لَكَ الْخ))، فَعَلَى هَذَا هُوَ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنَّهُ سَمَّاهَا فَتَكُونُ دَاخِلَةً بِالتَّسْمِيَةِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ؟! بَلِ التَّسْمِيَةُ أَقْوَى مِنَ الشَّرْطِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ صَرَاخَةٍ كَوْنِهَا مَبِيعًا بِمَخْلَافِ الشَّرْطِ، تَأْمَلْ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي أَنَّهُ فَاسِدٌ لَا أَنَّهُ صَحِيحٌ بَدُونِ خِيَارٍ لَهُ، وَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي الْبَيْعِ الْخ بَعْدَ إِدْخَالِ الْبَاءِ عَلَيْهَا، بَلْ هُوَ شَرَطَ دُخُولَهَا فِيهِ مَعَ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِيهِ، فَدُخُولُهَا فِيهِ أَوَّلَى مِنْ دُخُولِ الثَّمَرِ يَقُولُ: بِثَمَرِهَا، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا نَقَلَهُ عَنِ "الفصولين"؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ فِيمَا إِذَا ذُكِرَ عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ، لَا فِيمَا إِذَا سُمِّيَ وَجُعِلَ مِنْ ضَمَنِ الْمَبِيعِ.

(١) ص - ١٦١ - "در".

(٢) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ق ٢٨٣/ب.

(٣) فِي "الأصل": ((أَي: فِي خِيَارِ)).

(٤) "المحيط البرهاني": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّابِعُ فِي الشَّرْطِ الَّتِي تَفْسِدُ الْبَيْعَ الْخ ٣/٦٤/أ.

شَرَى دَاراً عَلَى أَنْ بَنَاهَا بِالْأَجْرِ^(١) فَإِذَا هُوَ بَلَيْنٌ^(٢)، أَوْ أَرْضاً عَلَى أَنْ شَجَرَهَا كُلُّهَا مُثْمِرٌ^(٣) فَإِذَا وَاحِدَةٌ مِنْهَا لَا تُثْمِرُ، أَوْ ثَوْباً عَلَى أَنَّهُ مَصْبُوغٌ بَعْضُهُ فَإِذَا هُوَ بَزَعْفَرَانٍ

فِي الْبَيْعِ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا صِفَةً لِلْمَبِيعِ، بَلْ أَخْبَرَ عَنْ وُجُودِهَا فِيهِ، وَانْعِدَامِ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوطٍ فِي الْبَيْعِ^(٤) وَلَا صِفَةً لِلْمَبِيعِ لَا يُوجِبُ الْخِيَارَ. أَمَّا قَوْلُهُ: بِأَجْدَاعِهَا وَأُبُوأِهَا فَلَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا صِفَةً لِلدَّارِ، فَالْبَيْعُ يَتَنَاوَلُ الْمَوْصُوفَ بِصِفَتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ فَلَهُ الْخِيَارُ^(٥). اهـ. وَأَقَادَ أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ يَثْبُتَ لَهُ الْخِيَارُ الْآخَرُ أَيْضاً؛ لِمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٦): ((بَاعَ أَرْضاً عَلَى أَنْ فِيهِ نَخِيلٌ أَوْ دَاراً عَلَى أَنْ فِيهِ ثِيَوَاتٌ وَلَمْ يَكُنْ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْعَقْدُ، وَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي: أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ مَا يَدْخُلُ فِي الْعَقْدِ بِلَا شَرْطٍ إِذَا شَرِطَ وَعَدِمَ فَإِنَّ الْعَقْدَ يَجُوزُ، وَمَا لَا يَدْخُلُ بِلَا شَرْطٍ إِذَا شَرِطَ وَلَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَجْزُ)) اهـ، فَافْهَمْ.

[مطلب: حكم ما إذا شَرَطَ فِي الْمَبِيعِ مَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ وَوَجَدَهُ بِخِلَافِهِ]

[٢٢٨٠:٤] (قَوْلُهُ: شَرَى دَاراً الْخ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٧): ((وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا شَرِطَ فِي الْمَبِيعِ مَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ وَوَجَدَهُ بِخِلَافِهِ فَتَارَةً يَكُونُ [ب/٢٩٥/٣] الْبَيْعُ فَاسِداً، وَتَارَةً يَسْتَمِرُّ عَلَى الصَّحَّةِ وَيَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، وَتَارَةً يَسْتَمِرُّ صَاحِباً وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي، وَهُوَ مَا إِذَا وَجَدَهُ خَيْراً مِمَّا شَرَطَهُ. وَضَابِطُهُ: إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِنْ جِنْسِ الْمُسَمَّى فِيهِ الْخِيَارُ، وَالثَّيَابُ أَجْناسٌ، أَعْنِي: الْهَرَوِيُّ وَالْإِسْكَندَرِيُّ وَالْكُتَّانُ وَالْقُطْنُ، وَالذَّكْرُ مَعَ الْأُنْثَى فِي بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ، وَفِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَالضَّابِطُ فَحْشُ التَّفَاوُتِ فِي الْأَغْرَاضِ وَعَدَمُهُ)) اهـ،

(١) فِي "د": ((حَجَرُ))، وَفِي "و": ((أَجَرُ)).

(٢) فِي "د" وَ"و": ((فَإِذَا هُوَ لَيْنٌ)).

(٣) فِي "د" وَ"و": ((مُثْمِرَةٌ)).

(٤) فِي "الْأَصْل": ((الْمَبِيعُ)).

(٥) "جَامِعُ الْفُصُولِينَ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعَشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ١/٢٦٠ - ٢٦١.

(٦) فِي "م": ((شَرْطُ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥/٥٣٠.

فَسَدَ، وَلَوْ عَلَى أَنَّهَا نُغْلَةٌ مِثْلًا فَإِذَا هُوَ بَغْلٌ جَارٍ وَخَيْرٌ،.....

أي: ضابطُ اختلافِ الجنسِ وَعَدَمِهِ فُحْشُ التَّفَاوُتِ فِي الْمَقَاصِدِ وَعَدَمُهُ.

[٢٢٨٠٥] (قوله: فَسَدَ) أي: لِفُحْشِ التَّفَاوُتِ، فَيَكُونُ اخْتَلَفَ^(١) الجنسُ، وَعِنْدَ اخْتِلَافِ الجنسِ لَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ خَيْرًا مَّا شَرَطَهُ كَالْمَصْبُوغِ بِزَعْفَرَانٍ، وَلِذَا ذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) مِنْ أَمْثَلَةٍ الْفَاسِدِ: ((لَوْ اشْتَرَى دَارًا عَلَى أَنْ لَا بِنَاءَ وَلَا نَحْلَ فِيهَا فَإِذَا فِيهَا بِنَاءٌ أَوْ نَحْلٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ فَإِذَا هُوَ جَارِيَةٌ))، فَافْهَمْ. نَعَمْ عَلَّلَ فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٣) الْفَسَادَ فِي اشْتِرَاطِ أَنْ لَا بِنَاءَ فِيهَا: ((بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى النِّقْضِ))، وَيُشْكَلُ مَسْأَلَةُ الشَّجَرَةِ الَّتِي لَا تُثْمِرُ، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ اخْتِلَافُ الجنسِ فِيهَا، فَالظَّاهِرُ مَا فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٣): ((بِأَنَّ أَرْضًا عَلَى أَنَّ فِيهَا كَذَا شَجَرًا مُثْمِرًا بِثَمَرِهَا، فَوَجَدَ فِيهَا نَخْلَةً لَا تُثْمِرُ فَسَدَ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ لَهَا قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ بِالذِّكْرِ، وَسَقَطَ حِصَّةُ الْمَعْدُومِ، وَلَا يُعْلَمُ كَمْ الْبَاقِي مِنَ الثَّمَنِ، فَأَشْبَهَ شِرَاءَ شَاةٍ مَذْبُوحَةٍ إِذَا فُخِذَهَا مَقْطُوعَةً)) اهـ، تَأَمَّلْ.

[٢٢٨٠٦] (قوله: جَارٍ وَخَيْرٌ) أي: لِاتِّحَادِ الجنسِ؛ لَكَوْنِ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ جِنْسًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا خِيَرَهُ لَكَوْنِ الْأُنْثَى فِي الْحَيَوَانَاتِ خَيْرًا مِنَ الذِّكْرِ، فَقَدْ فَاتَ الْوَصْفُ الْمَرْغُوبَ فَيُخَيَّرُ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): ((وَكَذَا عَلَى أَنَّهُ نَاقَةٌ فَكَانَ جَمَلًا، أَوْ لَحْمٌ مَعَزٍ فَكَانَ لَحْمَ ضَبَانٍ

(قوله: وَعِنْدَ اخْتِلَافِ الجنسِ لَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ خَيْرًا مَّا شَرَطَهُ كَالْمَصْبُوغِ بِزَعْفَرَانٍ الْخ) فِي "الْحَانِيَّةِ": ((اشْتَرَى تَوْبًا عَلَى أَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِالْبُصْفَرِ فَإِذَا هُوَ أبيضٌ جَارٍ وَخَيْرٌ، وَفِي عَكْسِهِ يَفْسُدُ)) اهـ "سِنْدِي". (قوله: وَيُشْكَلُ مَسْأَلَةُ الشَّجَرَةِ الَّتِي لَا تُثْمِرُ الْخ) قَدَّمَ "الشَّارِحُ" مَسْأَلَةَ الشَّجَرِ، وَقَدَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ مُثْمِرٌ بِالْفِعْلِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ الثَّمَرَ لَهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ بِالذِّكْرِ الْخ، وَالْمُرَادُ: بِاعِهَا بِثَمَرِهَا، فَيُؤَافِقُ هَذَا مَا فِي "الْبَزَازِيَّةِ"، وَيَنْدِيعُ مَا قَالَهُ مِنَ الْإِشْكَالِ.

(١) فِي "لَا": ((اخْتِلَافٍ)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥/٥٣٠.

(٣) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ ٤/٤٢٨ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥/٥٣٠.

وبعكسيه جازَ بلا خيارٍ؛ لكونه على صفةٍ خيرٍ من المشروط، "مجتبى"، فليحفظ الضابطُ.

أو على عكسيه، فله الخيارُ)) اهـ، أي: لأن ذلك جنسٌ واحدٌ، ولذا لم يُفرَّق بينهما في الزكاة. [٢٢٨٠٧] (قوله: وبعكسيه) بأن اشترى على أنه بعلٌ فإذا هو بغلةٌ، وكذا على أنه حمارٌ أو بعيرٌ فإذا هو أتانٌ أو ناقصةٌ، أو حاريةٌ على أنها رتقاءٌ أو حبلَى أو تيّبٌ فإذا هو بخلافه جازَ ولا خيارَ له؛ لأنه صفةٌ أفضلٌ من المشروطة، ويتبعني في مسألة البعير والناقصة أن يكون في الغرب وأهل البوادي الذين يطلبون الدرَّ والنسل، أمّا أهل المدن والمكارية^(١) فالبعيرُ أفضلٌ، "فتح"^(٢). وذكر^(٣) في باب البيع الفاسد: ((أنَّ صاحبَ "الهداية"^(٤)) ذَكَرَ: أنَّه لو باعَ عبداً على أنه حَبَّازٌ فإذا هو كاتبٌ خَيْرٌ مع أنَّ صناعةَ الكتابةِ أشرفُ عندَ الناسِ، وكأنَّ صاحبَ "الهداية" من المشايخ الذين لا يُفرِّقون بين كونِ الصِّفةِ التي ظهرتْ أشرفَ أو لا، وذهب آخرونَ إلى أنَّ الخيارَ فيما إذا كانَ الموجودُ أنقصَ، وصَحَّحَ الأولُ لِقَوَاتِ غَرَضِ الْمُشْتَرِي، بخلاف ما إذا اشترى عبداً على أنه كافرٌ فإذا هو مسلمٌ فلا خيارَ له؛ لأنَّ الاستخدامَ لا يَتَفَاوَتُ بينَ مسلمٍ وكافرٍ، بخلافِ تعيينِ الخَبَرِ أو الكتابةِ، فإنه يُفِيدُ أنَّ حاجتهُ هذا الوصفُ)) اهـ ملخصاً. ومُفَادُهُ: تصحيحُ ثُبُوتِ الخيارِ وإنْ ظَهَرَ الوصفُ أَفْضَلَ مِنَ المشروطِ، إلّا إذا لم يحصلِ التَّفَاوُتُ بينَ الوصفينِ في الغَرَضِ المقصودِ للمُشْتَرِي كالعبدِ المسلمِ والكافرِ.

[٢٢٨٠٨] (قوله: فليحفظ الضابطُ) هو ما قدَّمناه^(٥) أولاً عَنِ "الفتح".

(قوله: أو على عكسيه، فله الخيارُ) بناءً على أنه لا فرق في الصِّفةِ التي ظهرتْ بين كونها أشرفَ أو لا.

(١) المَكْرِي: هو الذي يقتل الكراه ويؤاجر الإبل، وليس له إبلٌ ولا ظَهَرٌ يُحْمَلُ عليه. انظر "التعريفات" ص ٢٩٢، و"الصحاح" مادة ((كري)).

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٥/٥٣٠.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع ٦/٦٨.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣/٤٧ بتصرف.

(٥) الموقلة [٢٢٨٠٤] قوله: ((شَرَى داراً إلخ)).

البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً مذكورة في "الأشياء"^(١).....

مطلب: البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً

[٢٢٨٠٩] (قوله: البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً) هي: شرط رهين معلوم بإشارة أو تسمية، فإن أعطاه الرهن في المجلس جاز استحساناً. وشرط كفيل حاضر أو غائب^(٢) وحضر قبل الافتراق وكفيل، فلو غائباً وكفيل حين علم فسد. وشرط إحالة المشتري للبائع على غيره بالثمن استحساناً، وفسد لو على أن يحيل البائع بالثمن على المشتري. وشرط إشهاد على البيع. وشرط خيار الشرط إلى ثلاثة أيام. وشرط نقد على أنه إن لم يقدر الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما. وشرط تأجيل الثمن إلى أجل معلوم. وشرط البراءة من العيوب؛ ويرأ البائع من كل عيب. وشرط قطع الثمار المبيعة، أي: على المشتري، فإنه يقتضيه العقد تفرغاً لملك البائع عن ملكه. وشرط تركها على التخيل بعد إدراكها على المفتى به. وشرط وصف مرغوب فيه كما مر^(٣). وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن. وشرط رده بعيب وجد فيه. وشرط كون

(قول "الشرح": البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً) وذلك أن الشرط الذي شرط إن كان يقتضيه العقد - أي: يجب بدون شرط - لا يوجب الفساد، وإن كان لا يقتضيه إلا أنه يؤكد موجباً، أو الشرع ورد بجوازه كالخيار، أو متعارف كما إذا اشترى نعلًا على أن يحذوه فإنه يجوز استحساناً. اهـ "أبو السعود". (قوله: هي شرط رهين معلوم إلخ) البيع بشرط الرهن أو الكفيل مما يوجب البيع، فيكون ثلاثاً. (قوله: وشرط إحالة المشتري للبائع إلخ) لأنه يؤكد موجب العقد في الأول؛ إذ يتقوى دفع الثمن بتعدد المطالب على تقدير التوى وعدمه، ولم يوجد ذلك في الثاني، تأمل. (قوله: وشرط تركها على التخيل إلخ) للتعرف.

(١) "الأشياء والنظر": الفن الثاني - الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٦ -

(٢) في "٣": ((حاضراً أو غائباً)).

(٣) القول [٢٢٨٠٩] قوله: ((لتغير المبيع قبل قبضه)).

الطَّرِيقَ لِعَبْرِ الْمُشْتَرِي. وَشَرَطُ عَدَمِ خُرُوجِ الْمَبِيعِ عَنْ مِلْكِهِ فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ، أَمَّا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنْ لَا يَبِيعَهُ أَوْ لَا يُخْرِجَهُ عَنْ مِلْكِهِ فَسَدَ. وَشَرَطُ إِطْعَامِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَ (١/٤٠٣/٣) مَا يُطْعَمُ الْآدَمِيُّ، كَأَنْ شَرَطَ أَنْ يُطْعَمَ الْعَبْدَ الْمَبِيعَ خَبِيصًا فَيَفْسُدُ. وَشَرَطُ حَمْلِ الْجَارِيَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" بَعْدَ^(١). وَشَرَطُ كَوْنِهَا مُغْنِيَةً؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ شَرَعًا، فَيَكُونُ بَرَاءَةً مِنَ الْعَيْبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا مُغْنِيَةً فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَهَا سَالِمَةً مِنَ الْعَيْبِ، وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الرِّغْبَةِ فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لِشَرْطِهِ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ، وَنَظَرُهُ مَا فِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٢): ((لَوْ شَرَاهُ عَلَى أَنَّهُ فَحْلٌ فَإِذَا هُوَ خَصِيٌّ لَهُ الرَّدُّ، وَلَوْ عَكَسَ قَالَ "الْإِمَامُ": الْخِصَاءُ فِي الْعَبْدِ عَيْبٌ، فَإِذَا بَانَ فَحْلًا صَارَ كَأَنَّهُ شَرَطَ الْعَيْبَ فَبَانَ سَلِيمًا، وَقَالَ "الثَّانِي": الْخَصِيُّ أَفْضَلُ لِرَغْبَةِ النَّاسِ فِيهِ، فَيُخَيَّرُ)) اهـ. وَجَزَمَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣) بِقَوْلِ "الثَّانِي"، وَمُقْتَضَاهُ جَرَيَانُ ذَلِكَ فِي الْأَمَةِ الْمُغْنِيَةِ. وَشَرَطُ كَوْنِ الْبَقَرَةِ حَلُوبًا. وَشَرَطُ

(قوله: وَشَرَطُ عَدَمِ خُرُوجِ الْمَبِيعِ عَنْ مِلْكِهِ فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ) الْفَرْقُ: أَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ فَيُطَالَبُ بِمَقْتَضَى الشَّرْطِ، وَالْمَشْرُوطُ عَلَيْهِ يَمْتَنِعُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرَطَ إِلَّا مَا اسْتَيْتِي فَتَقَعَ الْمَنَازَعَةُ، وَكُلُّ عَقْدٍ آذَى إِلَيْهَا كَانَ فَاسِدًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ، فَإِنَّ الشَّرْطَ لَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْمَشْرُوطِ فِي حَقِّهِ، فَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَكَأَنَّهُ حَصَلَ بِذَوْنِ شَرْطٍ. اهـ "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ" مُخْتَصَرًا.

(قوله: وَمُقْتَضَاهُ جَرَيَانُ ذَلِكَ فِي الْأَمَةِ الْمُغْنِيَةِ) قَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّهُ فِي الْأَمَةِ إِذَا شَرَطَ أَنَّهَا مُغْنِيَةٌ عَلَى وَجْهِ الرِّغْبَةِ يَفْسُدُ الْبَيْعُ؛ لِاشْتِرَاطِهِ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَ أَنَّهُ فَحْلٌ أَوْ خَصِيٌّ فَبَانَ بِخِلَافِهِ، فَإِنَّ لَهُ الْخِيَارَ، وَالْمَعْصِيَةَ فِيهِ لَا بَقَاءَ لَهَا؛ إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ نَزْعِ الْخِصْيَيْنِ وَقَدْ انْقَضَى، وَالتَّغْنِي تَجَدُّدُ الْمَعْصِيَةِ فِيهِ، كَذَا يُفَادُ مِنْ "حَوَاشِي الْأَشْبَاهِ".

(١) ص ٣٤٠ - "در".

(٢) "الْبَزَازِيَةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ ٤/٢٨٨ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٥/٥٣٠.

كون الفرس هملجاً بكسر الهاء، أي: سهل السير بسرعة. وشرط كون الجارية ما ولدت، فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد.

قلت: وظاهره أنه لا يرد بدون هذا الشرط، مع أنه ذكر في "البرازية"^(١): ((أنه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلق؛ لأن التمسك بالحاصل بالولادة لا يزول أبداً))، وعليه الفتوى، وفي رواية: إن نقصتها الولادة عيب، وفي البهائم ليس بعيب إلا إن نقصها، وعليه الفتوى. وشرط إيفاء الثمن في بلد آخر، وهذا لو كان الثمن مؤجلاً إلى شهر مثلاً فالبيع جائز والشرط باطل، إلا أن يكون له مؤونة فيعين، أما لو غير مؤجل فالبيع فاسد؛ لأنه يصير أجلاً مجهولاً. وشرط الحمل إلى منزل المشتري فيما له

(قوله: وشرط الحمل إلى منزل المشتري إلخ) في "شرح الزبادات" لـ "قاضيخان" من الباب الأول من الوكالة ما نصه: ((لو قال: خذ هذه الألف بضاعة في الثياب أو في الرقيق، فاشتري المستبضع ذلك بجميع المال، وحمله إلى الأمر بحال نفسه من مصر إلى مصر كان متطوعاً لا يرجع بذلك على الأمر؛ لأن صاحب المال سلطه على التصرف في هذا المال خاصة، فإذا حمل من مال نفسه لو رجع بذلك كان ذلك استئانة عليه من غير أمره، فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء إذا اشترى في المصر ما له حمل ومؤونة وحمله بحال نفسه إلى منزل الأمر، فإنه لا يكون متطوعاً استحساناً. والفرق من وجهين: أحدهما: أن ذلك متعارف فكان مأذوناً فيه دلالة. والثاني: أن الكراء في المصر يقل، ومن مصر إلى مصر يكثر، فليحقه بذلك كثير ضرر، وهو نظير ما لو اشترى خطباً خارج المصر لم يكن عليه أن يحمله إلى منزل المشتري، ولو اشترى في المصر كان عليه أن يحمله إلى منزل المشتري استحساناً، ولو أن المستبضع اشترى ببعض المال ما أمره وحمله ببقية المال إلى الأمر جاز، وكذا لو اشترى ببعض المال الرقيق وأنفق الباقي عليهم جاز؛ لأنه ليس فيه استئانة على رب المال، وشراء الطعام والكسوة لهم واستئجار الدواب لحملهم من ضرورات ذلك، فكان مأذوناً فيه عرفاً)) اهـ. ومقتضاه عدم الفساد لو شرط الحمل على البائع في المصر إلى منزل المشتري.

(١) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الأول ما هو عيب وما لا ٤٣٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

حَمَلٌ لَوْ بِالْفَارِسِيَّةِ، أَمَّا فِي الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهُ يُفْرَقُ فِيهَا بَيْنَ الْإِبْقَاءِ وَالْحَمْلِ، وَالْعَقْدُ يَقْتَضِي الْأَوَّلَ لَا الثَّانِي فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ، وَشَرَطُ حَذْوِ النُّعْلِ. وَشَرَطُ نَحْزِ الْحَفِّ. وَشَرَطُ جَعْلِ رُقْعَةٍ عَلَى ثَوْبٍ اشْتَرَاهُ مِنْ خَلْقَانِي^(١). وَشَرَطُ كَوْنِ الثَّوْبِ سُدَّاسِيًّا؛ فَإِذَا وَجَدَهُ حَمَاسِيًّا أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ؛ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ نَوْعٍ لَا جِنْسٍ فَلَا يُفْسِدُ. وَشَرَطُ كَوْنِ السُّوَيْقِ مَلْتَوًّا بِمَنْ سَمِنَ. وَشَرَطُ كَوْنِ الصَّابُونِ مُتَّخِذًا مِنْ كَذَا جَرَّةً مِنَ الزَّيْتِ؛ فَفِيهِمَا لَوْ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى الْمُبِيعِ وَقَبَضَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ مُتَّخِذٌ مِنْ أَقْلٍ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ السَّمَنِ أَوْ الزَّيْتِ جَازَ الْبَيْعُ بِلَا خِيَارٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُعْرَفُ بِالْعِيَانِ، فَإِذَا عَايَنَهُ انْتَفَى الْغَرُّ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ اشْتَرَى قَمِيصًا عَلَى أَنَّهُ مُتَّخِذٌ مِنْ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَظَهَرَ مِنْ تَسَعَةٍ جَازَ بِلَا خِيَارٍ.

قلت: وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ السُّدَّاسِيِّ، عَلَى أَنَّ كَوْنَهُ مِمَّا يُعْرَفُ بِالْعِيَانِ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا إِذَا فَحَّشَ التَّفَاوُتُ. وَشَرَطُ بَيْعِ الْعَبْدِ إِلَّا إِذَا قَالَ: مِنْ فُلَانٍ، بَأَنَّ قَالَ: بَعْتُكَ الْعَبْدَ عَلَى أَنَّ تَبِيعَهُ مِنْ فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ؛ لِأَنَّ لَهُ طَلَبًا. وَشَرَطُ جَعْلِهَا بَيْعَةً وَالْمُشْتَرِي ذِمِّيًّا، بَأَنَّ اشْتَرَى دَارًا مِنْ مُسْلِمٍ عَلَى أَنَّ يَتَّخِذَهَا بَيْعَةً جَازَ الْبَيْعُ وَيَطْلُ الشَّرْطُ، وَكَذَا يَبِيعُ الْعَصِيرَ عَلَى أَنَّ يَتَّخِذَهُ حَمْرًا؛ وَإِنَّمَا جَازَ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطُ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَلَا مُطَالِبَ لَهُ، بِخِلَافِ اشْتِرَاطِ أَنْ يَجْعَلَهَا الْمُسْلِمُ مَسْجِدًا، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَجْعَلَهَا سَاقِيَةً أَوْ مَقْبَرَةً لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ أَنَّ يَتَصَدَّقَ بِالطَّعَامِ عَلَى الْفُقَرَاءِ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ. وَشَرَطُ رِضَا الْجِيرَانِ، بَأَنَّ اشْتَرَى دَارًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّ رِضَى الْجِيرَانِ أَخَذَهَا، قَالَ "الصَّفَّارُ": ((لَا يَجُوزُ))، وَقَالَ "أَبُو الْيَلْبِ"^(٢): ((إِنْ سَمِيَ الْجِيرَانُ وَقَالَ: إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ جَازَ)). اهـ "ط"^(٣) مَلْخَصًا مَعَ بَعْضِ زِيَادَةٍ.

(قوله: وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ السُّدَّاسِيِّ إلخ) حَيْثُ لَمْ يُفَصِّلْ فِيهِ بَلْ قُلْنَا بِالْخِيَارِ، وَقَدْ يُدْفَعُ الْإِشْكَالُ بَأَنَّ التَّفْصِيلَ فِيهِ مَعْلُومٌ بِالْأَوَّلَى مِنْ ذِكْرِهِ فِي مَسْأَلَةِ السُّوَيْقِ وَالصَّابُونِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمَا، عَلَى أَنَّهُ دَاخِلٌ فِيمَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" عَنْ "الْحَاثِمِيِّ"، فَأَمَّا:

(١) الْخَلْقَانِيُّ: بَالِغُ الثِّيَابِ الْمُسْتَعْمَلَةِ أَوْ الْبَالِيَةِ.

(٢) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي "الْخَزَانَةِ" وَلَا فِي "عَيُونِ الْمَسَائِلِ"، وَلَعَلَّهَا فِي "النَّوْزَلِ".

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ ٣٩/٣ - ٤٠.

شَرَطَ أَنَّهَا مُغْنِيَةٌ إِنْ لِلتَّبَرِّيِّ لَا يَفْسُدُ، وَإِنْ لِلرَّغَبَةِ فَسَدَ، "بدائع"^(١). ولو شَرَطَ حَبْلَهَا
 إِنْ الشَّرْطُ مِنَ الْمُشْتَرِي فَسَدَ، وَإِنْ مِنَ الْبَائِعِ جَازَ؛ لِأَنَّ حَبْلَهَا عَيْبٌ، فَذِكْرُهُ لِلْبَرَاءَةِ
 مِنْهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ يَرِغَبُونَ فِي شِرَاءِ الْإِمَاءِ لِلأَوْلَادِ فَسَدَ، "حاشية"^(٢). وَلَوْ
 شَرَطَ أَنَّهَا ذَاتُ لَبَنٍ جَازَ عَلَى الْأَكْثَرِ.

[مطلب: الضابط للأوصاف المشترطة في البيع]

قُلْتُ: وَالضَّابُّطُ لِلْأَوْصَافِ: أَنَّ كُلَّ وَصْفٍ لَا غَرَرَ فِيهِ فَاشْتَرَطُهُ جَائِزٌ؛ لَا مَا فِيهِ
 غَرَرٌ، إِلَّا أَنْ لَا يُرْغَبَ فِيهِ، وَفِي "الْحَاشِيَةِ"^(٣) فِي فَصْلِ الشُّرُوطِ الْمُفْسِدَةِ: ((مَتَى عَايَنَ
 مَا يُعْرِفُ بِالْعِيَانِ انْتَفَى الْغَرَرُ)).

[٢٢٨١٠] (قوله: شَرَطَ أَنَّهَا مُغْنِيَةٌ) هذه والتي بعدها تقدّمتا^(٤) في مسائل "الأشباه".

[٢٢٨١١] (قوله: ولو شَرَطَ حَبْلَهَا) أي: الأمانة بخلاف الشّاة؛ فَإِنَّهُ مُفْسِدٌ كَمَا قَدَّمَهُ

المُصَنِّفُ^(٥)؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ زِيَادَةٌ مَرْغُوبَةٌ وَأَنَّهَا مَوْهُومَةٌ لَا يُدْرَى وَجُودُهَا، فَلَا يَجُوزُ، "حاشية"^(٦). ٦٢/٤

[٢٢٨١٢] (قوله: على الأكثر) أي: على قول أكثر الفقهاء.

[٢٢٨١٣] (قوله: لَا مَا فِيهِ غَرَرٌ) كبيع الشّاة على أَنَّهَا حَامِلٌ.

[٢٢٨١٤] (قوله: إِلَّا أَنْ لَا يُرْغَبَ فِيهِ) لِأَنَّ اشْتِرَاطَهُ يَكُونُ بِمَعْنَى الْبَرَاءَةِ مِنْ وَجُودِهِ كَمَا فِي

حَبْلِ الْأَمَةِ.

[٢٢٨١٥] (قوله: مَا يُعْرِفُ بِالْعِيَانِ) كَمَسْأَلَةِ السَّوْقِ وَالصَّابُونَ كَمَا مَرَّ^(٧) فِي مَسَائِلِ "الأشباه".

[٢٢٨١٦] (قوله: انْتَفَى الْغَرَرُ) فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ إِذَا ظَهَرَ بِخِلَافِ مَا اشْتَرَطَ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما شرائط الصحة فأنواع إلخ ١٦٩/٥ بتصرف.

(٢) "الحاشية": كتاب البيوع - فصل في الشُّرُوطِ الْمُفْسِدَةِ ١٥٥/٢ - هامش "الفتاوى الهندية".

(٣) "الحاشية": كتاب البيوع ١٥٩/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في المقالة السابقة.

(٥) ص ٣٢٧ - "در".

(٦) "الحاشية": كتاب البيوع - فصل في الشُّرُوطِ الْمُفْسِدَةِ ١٥٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقالة [٢٢٨٠٩] قوله: ((البيع لَا يَتَطَّلُ بِالشَّرْطِ فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ مَوْضِعًا)).

﴿بابُ خيار الرُّؤية﴾

مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَبَّبِ إِلَى السَّبَبِ، وَمَا قِيلَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى شَرْطِهِ ظَاهِرٌ؛

﴿بابُ خيار الرُّؤية﴾

قَدَّمَهُ عَلَى خِيَارِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ تَمَامَ الْحُكْمِ وَذَلِكَ يَمْنَعُ لُزُومَهُ، وَاللُّزُومُ بَعْدَ التَّمَامِ. وَالرَّدُّ بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ [٤٠٣/ب] فَسَخَّ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءٍ وَلَا رِضَا الْبَائِعِ، وَيَنْفَسِخُ بِقَوْلِهِ: رَدَدْتُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّدُّ إِلَّا بِعِلْمِ الْبَائِعِ خِلَافًا لـ "الثَّانِي"، وَهُوَ يَثْبُتُ حُكْمًا لَا بِالشَّرْطِ، وَلَا يَتَوَقَّعُ^(١)، وَلَا يَمْنَعُ وَقُوعَ الْمَلِكِ لِلْمُشْتَرِي، حَتَّىٰ لَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ جَازَ تَصَرُّفُهُ وَبَطَلَ خِيَارُهُ وَلَزِمَهُ الثَّمَنُ، وَكَذَا لَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ صَارَ إِلَى حَالٍ لَا يَمْلِكُ فُسْخَهُ بَطَلَ خِيَارُهُ، كَذَا فِي "السَّرَاجِ"، "بَحْرُ"^(٢).

^(١) [٢٢٨١٧] (قَوْلُهُ: مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَبَّبِ إِلَى السَّبَبِ) الَّذِي ذَكَرَهُ^(٣) فِي "الْفَتْحِ"^(٤) وَ"الْبَحْرِ"^(٥): ((أَنَّ الرُّؤْيَةَ شَرْطُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ، وَعَدَمُ الرُّؤْيَةِ هُوَ السَّبَبُ لثُبُوتِ الْخِيَارِ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ)) اهـ.

[٢٢٨١٨] (قَوْلُهُ: ظَاهِرٌ) كَذَا فِي أَغْلَبِ النُّسخِ، وَلَا يُنَاسِبُهُ التَّعْلِيلُ بَعْدَهُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ:

﴿بابُ خيار الرُّؤية﴾

(قَوْلُهُ: أَنَّ الرُّؤْيَةَ شَرْطُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ) هَذَا مَا عَبَّرَ عَنْهُ "الشَّارِحُ" بـ ((قِيلَ))، وَمَا قِيلَ فِي جَوَابِ مَا يَرُدُّ عَلَى جَعْلِهِ سَبَبًا يُصْلِحُ جَوَابًا لِمَا يَرُدُّ عَلَى جَعْلِهِ شَرْطًا. اهـ، وَالظَّاهِرُ مَا فِي "الْفَتْحِ".

(١) فِي "ت": ((وَلَا يَتَوَقَّعُ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٢٨/٦.

(٣) فِي "م": ((ذَكَرَهُ)) بِغَيْرِ هَاءٍ.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٥٣٠/٥.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٢٨/٦.

لِمَا سَجَّيْءٌ^(١): أَنَّ لَهُ الرَّدَّ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ، (هُوَ يَثْبُتُ فِي) أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: (الشَّرَاءِ) لِلأَعْيَانِ (وَالْإِجَارَةِ)،.....

((ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ))، وَفِي بَعْضِهَا^(٢): ((غَيْرُ ظَاهِرٍ))، وَبِهِ عَبَّرَ فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٣)، وَعَزَاهُ مَعَ التَّعْلِيلِ بَعْدَهُ إِلَى "الْبَهَنَسِيِّ".

[٢٢٨١٩] (قَوْلُهُ: لِمَا سَجَّيْءٌ الْخ) يَعْنِي: وَالشَّيْءُ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ شَرْطِهِ، وَفِيهِ أَنَّ هَذَا يَرِدُ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى سَبَبِهِ، وَسَيَأْتِي^(٤) جَوَابُهُ قَرِيبًا، وَهُوَ أَنَّهُ بِسَبَبِ آخَرَ، وَبَيَانُهُ كَمَا قَالَ "ح"^(٥): ((أَنَّ حَقَّ الْفَسْخِ قَبْلُهَا لَيْسَ مِنْ نَتَائِجِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهُ، بَلْ بِحُكْمِ أَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مُنْبَرِمًا، فَجَازَ فَسْخُوهُ لضعْفِ فِيهِ كَمَا حَقَّقَهُ فِي "العناية"^(٦)، وَسَيَذْكُرُهُ "الشَّارَحُ"^(٧))) اهـ.

[٢٢٨٢٠] (قَوْلُهُ: فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ) أَي: لَا غَيْرَ هَا كَمَا فِي "الفتح"^(٨).

[٢٢٨٢١] (قَوْلُهُ: الشَّرَاءُ لِلأَعْيَانِ) أَي: الْإِلَازِمُ تَعْيِينُهَا، وَلَا تَثْبُتُ دَيْنًا فِي الذَّمَّةِ، وَالْمُرَادُ الشَّرَاءُ الصَّحِيحُ؛ لِمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٩) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(١٠): ((أَنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ وَخِيَارَ الْعَيْبِ لَا^(١١) يَثْبُتَانِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ)) اهـ، أَي: لَوْ جُوبِ فَسْخُوهُ بِلَوْنِهِمَا.

(١) ص ٣٥٠ - "در".

(٢) كما في نسخة "و".

(٣) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ فِي خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٣٤/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْاَنْهَر").

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٢٨٣٥] قَوْلُهُ: ((لَعْدِمُ لُزُومِ الْبَيْعِ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ق ٢٨٣/ب وَمَا بَعْدَهَا.

(٦) "العناية": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٥٣٢/٥ (هَامِشُ "فَتْحُ الْقَدِيرِ").

(٧) ص ٣٥٠ - "در".

(٨) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٥٣٣/٥.

(٩) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٢٩/٦.

(١٠) "جامع الفصولين": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٥/١.

(١١) ((لَا)) لَيْسَتْ فِي نَسَخَتِي "جامع الفصولين" اللَّتَيْنِ بَيْنَ أَيْدِينَا، وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا.

وَالْقِسْمَةَ وَالصَّلَاحَ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ عَلَى شَيْءٍ بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّهَا مِنْهَا مُعَاوَضَةٌ، فَلَيْسَ فِي دُيُونٍ وَنُقُودٍ.....

[٢٢٨٢٢] (قوله: وَالْقِسْمَةَ) فِي "الشَّرْئِئَلَاءِ"^(١) عَنْ "الْعُيُونِ"^(٢): ((أَنَّ قِسْمَةَ الْأَجْنَسِ الْمُخْتَلِفَةِ يَثْبُتُ فِيهَا الْخِيَارَاتُ الثَّلَاثُ: خِيَارُ الشَّرْطِ وَالْعَيْبِ وَالرُّؤْيَةِ، وَقِسْمَةُ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ كَالْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزَنَاتِ يَثْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الْعَيْبِ فَقَطْ، وَقِسْمَةُ غَيْرِ الْمِثْلِيَّاتِ كَالثِّيَابِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ يَثْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الْعَيْبِ، وَكَذَا الشَّرْطُ وَالرُّؤْيَةُ عَلَى رِوَايَةِ "أَبِي سُلَيْمَانَ"، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَعَلَى رِوَايَةِ "أَبِي حَفْصٍ": لا)). اهـ.

[٢٢٨٢٣] (قوله: فَلَيْسَ فِي دُيُونٍ وَنُقُودٍ) فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((فِي دُيُونِ الْقَوْدِ))، وَفِي بَعْضِهَا: ((فِي دَيْنِ الْعُقُودِ))، وَالْأُولَى أَوْلَى، وَعَطْفُ النُّقُودِ عَلَى الدُّيُونِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((وَعُرِفَ مِنْ هَذَا - أَيْ: قَصْرِهِ عَلَى الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ - أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الدُّيُونِ، فَلَا يَكُونُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَا فِي الْأَثْمَانِ الْخَالِصَةِ، أَيْ: كَالدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ إِنَاءً مِنْ أَحَدِ الثَّقَلَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ الْخِيَارَ)) اهـ. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَأَمَّا رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ إِذَا كَانَ عَيْنًا فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْخِيَارُ فِيهِ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ)).

(قوله: أَنَّ قِسْمَةَ الْأَجْنَسِ الْمُخْتَلَفَةِ يَثْبُتُ فِيهَا الْخِيَارَاتُ الثَّلَاثُ الْخ) وَقَدْ "السَّنْدِيُّ" نَقَلَ عَنْ "الرَّحْمَنِيِّ" الْقِسْمَةَ بِمَا إِذَا كَانَتْ بِالْأَرْضِ، وَقَالَ: ((وَإِذَا كَانَتْ بِقَضَاءٍ فَلَا خِيَارَ لَهُ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ)).
(قول "الشارح": لِأَنَّ كُلَّهَا مِنْهَا مُعَاوَضَةٌ) مُقْتَضَى هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ يَرَادَ بِالصَّلَاحِ مَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ، فَلَا يَكُونُ شَامِلًا لِمَا إِذَا صَالَحَ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ بَعْضُهُ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ، بَلْ هُوَ إِسْقَاطٌ، وَهَذَا هُوَ التَّبَادُّرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي "الْفَتْحِ": ((وَالصَّلَاحُ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ عَلَى عَيْنٍ)) اهـ.

(١) "الشَّرْئِئَلَاءِ": كِتَابُ الْقِسْمَةِ ٤٢١/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٢) نَقُولُ: الْعَزْوُ فِي "الشَّرْئِئَلَاءِ" لـ "الْفَتَاوَى الصَّغْرَى" لَا "الْعُيُونِ"، عَلَى أَنَّا لَمْ نَعْتَزْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي "عُيُونِ الْمَسَائِلِ" لِأَبِي الْيَاسَرِ السُّفَرْنَدِيِّ، وَلَا فِي "عُيُونِ الْمَذَاهِبِ" لـ "الْكَاسِي".

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٥٣٣/٥.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٢٨/٦.

وَعُقُودٌ لَا تَنْفَسِخُ بِالْفَسْخِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ، "فتح"^(١).

(صَحَّ الشَّرَاءُ وَالْبَيْعُ لِمَا لَمْ يَرَيَاهُ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ) أَي: الْمُبِيعُ (أَوْ إِلَى مَكَانِهِ شَرْطُ الْجَوَازِ) ..

[٢٢٨٢٤] (قَوْلُهُ: وَعُقُودٌ لَا تَنْفَسِخُ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(١): ((وَحُكْمُهُ: كُلُّ مَا كَانَ فِي عَقْدٍ يَنْفَسِخُ بِالْفَسْخِ، لَا فِيهِمَا لَا يَنْفَسِخُ كَالْمَهْرِ وَبَدَلِ الصَّلَاحِ عَنِ الْقِصَاصِ وَبَدَلِ الْخُلْعِ وَإِنْ كَانَتْ أَعْيَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ لَمَّا لَمْ يُوجِبِ الْإِنْفِسَاخَ بَقِيَ الْعَقْدُ قَائِمًا، وَقِيَامُهُ يُوجِبُ الْمَطَالَبَةَ بِالْعَيْنِ لَا بِمَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْقِيَمَةِ، فَلَوْ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ أَبَدًا)).

[٢٢٨٢٥] (قَوْلُهُ: لِمَا لَمْ يَرَيَاهُ) أَي: الْعَاقِدَانِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((أَرَادَ بِمَا لَمْ يَرَهُ مَا لَمْ يَرَهُ وَقْتَ الْعَقْدِ وَلَا قَبْلَهُ، وَالْمُرَادُ بِالرُّوْيَةِ: الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ مِنْ بَابِ عُمُومِ الْمَجَازِ، فَصَارَتِ الرُّوْيَةُ مِنْ أَفْرَادِ الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ؛ لِيَشْمَلَ^(٣) مَا إِذَا كَانَ الْمُبِيعُ مِمَّا يُعْرِفُ بِالشَّمِّ كَالْمِسْكِ، وَمَا اشْتَرَاهُ بَعْدَ رُؤْيَتِهِ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا، وَمَا اشْتَرَاهُ الْأَعْمَى، وَفِي "الْقَنِيَةِ"^(٤): اشْتَرَى مَا يُذَاقُ، فَذَاقَهُ لِيَلَّا وَلَمْ يَرَهُ سَقَطَ خِيَارُهُ)) اهـ.

[٢٢٨٢٦] (قَوْلُهُ: أَي: الْمُبِيعُ) أَي: الَّذِي لَمْ يَرَيَاهُ، بَأَنَّ كَانَ مُسْتَوْرًا.

(قَوْلُهُ: وَمَا اشْتَرَاهُ بَعْدَ رُؤْيَتِهِ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا) الْخ) لِأَنَّ تِلْكَ الرُّوْيَةَ غَيْرُ مُعْرِفَةٍ لِلْمَقْصُودِ الْآنَ، وَكَذَا شَرَاءُ الْأَعْمَى يَثْبُتُ فِيهِ الْخِيَارُ عِنْدَ الْوَصْفِ، فَأَقِيمَ فِيهِ الْوَصْفُ مُقَامَ الرُّوْيَةِ.

(قَوْلُهُ: اشْتَرَى مَا يُذَاقُ، فَذَاقَهُ لِيَلَّا وَلَمْ يَرَهُ سَقَطَ خِيَارُهُ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ تَخْتَلِفِ الْقِيَمَةُ عِنْدَ اخْتِلَافِ أَلْوَانِهِ، فَقِي السُّكَّرِ حَيْثُ اشْتَمَلَ عَلَى أَحْمَرَ وَأَبْيَضَ، ثُمَّ الْأَبْيَضُ مُخْتَلِفُ الْأَنْوَاعِ، وَكُلُّ نَوْعٍ مُخْتَلِفُ الْقِيَمَةِ، الظَّاهِرُ يَبْقَى الْخِيَارُ لَهُ حَتَّى يَرَاهُ، وَلَمْ أَرَهُ. اهـ "سِنْدِي".

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥/٥٣٣.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٦/٢٨ - ٢٩.

(٣) فِي "ب" وَ"م": ((فِي شَمَل)) بِالْفَاءِ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "البحر".

(٤) "القنية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ق ١٠٦/أ.

فلو لم يُشِرْ إلى ذلك لم يَحْزُ إجماعاً، "فتح" و"بحر"^(١)،

[٢٢٨٢٧] (قوله: فلو لم يُشِرْ إلى ذلك إلخ) عبارة "الفتح"^(٢) هكذا: ((وفي "المبسوط"^(٣)):

الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز؛ فلو لم يُشِرْ إليه ولا إلى مكانه لا يجوز بالإجماع انتهى. لكن إطلاق "الكتاب"^(٤) يقتضي جواز البيع، سواء سَمِيَ جنس المبيع أو لا، وسواء أشار إلى مكانه أو إليه وهو حاضرٌ مستورٌ أو لا، مثل أن يقول: بعْتُ منك ما في كُمِّي، بل عامة المشايخ قالوا: إطلاق الجواب يدلُّ على الجواز عنده، وطائفة قالوا: لا يجوز لجهالة المبيع من كُلِّ وجه، والظاهر أنَّ المراد بالإطلاق ما ذكره "شمس الأئمة" وغيره كـ "صاحب الأسرار" و"الذخيرة"؛ [٢/٤١٣/١] لبعْد القول بجواز ما لم يُعَلِّمْ جنسه أصلاً، كأن يقول: بعْتُ شيئاً بعشرة)) اهـ كلام "الفتح".

وحاصله: التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل إطلاق الجواب على ما قاله "شمس الأئمة" وغيره من لزوم الإشارة إليه أو إلى مكانه؛ إذ لا يصح بيع ما لم يُعَلِّمْ جنسه أصلاً، أي: لا بوصفٍ ولا بإشارة، ولذا قال "صاحب النهاية": ((يعني: شيئاً مسمى موصوفاً أو مُشاراً إليه أو إلى مكانه، وليس فيه غيره بذلك الاسم)) اهـ. فأفاد أنَّ لزوم الإشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف، فالتسمية كافية عن الإشارة، حتى لو قال: بعْتُ كُرَّ حنطيةً بَلَدِيَّةً بكذا - والكُرَّ في ملكه من نوع واحد في موضع واحد - جاز البيع، وكذا الإضافة في مثل: بعْتُ عبدي وليس له غيره، وذكر الحدود في مثل: بعْتُ الأرض الفلانية، والمدارُ على نفسي لجهالة الفاحشة ليصح البيع، كما حققنا ذلك بما لا مزيدَ عليه أوَّل البيوع عند قوله: ((وشرط لصحته

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٢٨/٦.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٣٠/٥.

(٣) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار بغير الشرط ٦٨/١٣.

(٤) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢٤٠/١.

وفي "حاشية أخيه زاده": ((الأصح الجواز)).....

معرفة قدر مبيع وتَمَنٍّ^(١)، فتذكره بالمراجعة، فإنه ينفعك هنا.

وبهذا التقرير سقط ما في "الحواشي السعدية"^(٢) من قوله: ((أقول: في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز - سيما بالإجماع - كلام، فليُتأمل))؛ اهـ؛ لما علمت من أن الإشارة ليست شرطاً دائماً؛ بل عند عدم معرف آخر رفع الجهالة، فافهم.

[٢٢٨٢٨] (قوله): وفي "حاشية أخيه زاده" أي: "حاشيته" على "صدر الشريعة"^(٣)، قال في "المنح"^(٤): ((وفي "حاشية أخيه زاده" ذكر هذا البحث، ثم قال: وقال عامة مشايخنا: إطلاق الجواب يدل على جوازه، وهو الأصح، وقال بعضهم: لا يجوز، وصحح، يؤيده ما في "جامع الفصولين"^(٥) من الفصل الثالث: يُشترط كون المبيع حاضراً موجوداً مهيئاً مقدوراً التسليم، وما في "المبسوط"^(٦): من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز، حتى لو لم يُشير إليه أو إلى مكانه لا يجوز بالإجماع اهـ. وفي "العناية"^(٧): قال "القدوري"^(٨): من اشترى شيئاً لم يره فاليجب جائز،

(قول "الشراح": وفي "حاشية أخيه زاده": الأصح الجواز) عبارته على ما قاله "السندي": ((وما في "المبسوط": من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز، حتى لو لم يُشير إليه أو إلى مكانه لم يحز بالإجماع، قيل عليه: إن ما ذكر في المعتبرات في باب الاعتكاف - : ويبيع ويشتري بلا إحضار المبيع - يدل صريحاً على أن حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط، ويرد عليه أن قضية تحكيم "جدير" بين "عثمان" و"طلحة" في بيع الأرض الكائنة ببصرة تدل صريحاً على عدم اشتراط حضور المبيع)) اهـ.

(١) المقولة [٢٢٣١٤].

(٢) "الحواشي السعدية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥/٣٠ (هامش "فتح القدير").

(٣) المسألة "ذخيرة العقبى"، وانظر ٨٨/١.

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢/٩ق/١.

(٥) "جامع الفصولين": من يصلح خصماً لغيره ومن لا يصلح إلخ ٢٨/١.

(٦) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار بغير الشرط ٦٨/١٣.

(٧) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥/٣٠ (هامش "فتح القدير").

(٨) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١/٢٤٠.

(ولَهُ) أي: للمُشتري (أَنْ يَرُدَّهُ إِذَا رَأَاهُ) إِلَّا إِذَا حَمَلَهُ الْبَائِعُ لِبَيْتِ الْمُشْتَرِي؛ فَلَا يَرُدُّهُ إِذَا رَأَاهُ، إِلَّا إِذَا أَعَادَهُ إِلَى الْبَائِعِ، "أَشْبَاه" (١).....

معناه: أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ الثَّوْبَ الَّذِي فِي كُمِّي هَذَا، أَوْ هَذِهِ الْجَارِيَةُ الْمُتَقَبَّةُ، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ الْغَائِبُ الْمُشَارُ إِلَى مَكَانِهِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ بِذَلِكَ الْأَسْمِ غَيْرُ مَا سَمِيَ، وَالْمَكَانُ مَعْلُومٌ بِاسْمِهِ وَالْعَيْنُ مَعْلُومَةٌ، قَالَ "صَاحِبُ الْأَسْرَارِ": لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي عَيْنٍ هِيَ بِحَالَةٍ لَوْ كَانَتْ الرُّيُوءُ حَاصِلَةً لَكَانَ الْبَيْعُ جَائِزًا) أَمْ مَا فِي "الْمَنْحِ" مَلْخَصًا.

وَلَا يَجْزِي أَنْ حَاصِلُهُ تَقْيِيدُ إِطْلَاقِ الْجَوَابِ بِمَا قَالَهُ فِي "الْمَبْسُوطِ" (٢) وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ (٣) عَنْ "فَتْحِ الْقَدِيرِ"، وَهُوَ مُحْمَلٌ إِطْلَاقِ الْمُتَوْنِ كَعِبَارَةِ "الْقُدُورِيِّ" الْمَذْكُورَةِ.

(قَوْلُهُ: أَي: لِلْمُشْتَرِي) كَانَ يَنْبَغِي لـ "الْمَصْنَفِ" التَّصْرِيحُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ مَعَ إِهْمَامِ عَوْدِ الضَّمِيرِ لِلْبَائِعِ وَإِنْ كَانَ يَرْتَفِعُ بِقَوْلِهِ الْآتِي (٤): ((وَلَا خِيَارَ لِبَائِعٍ)).

(قَوْلُهُ: إِذَا رَأَاهُ) أَي: عَلِمَ بِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ (٥).

(قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا حَمَلَهُ الْبَائِعُ إِلَيْهِ) فِي "الْبَحْرِ" (٦) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ" (٧): ((شَرَاهُ وَحَمَلَهُ الْبَائِعُ إِلَى بَيْتِ الْمُشْتَرِي، فَرَأَاهُ لَيْسَ لَهُ الرُّدُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَدَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْحَمْلِ، فَيَصِيرُ هَذَا كَعَيْبٍ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَمَوْنَةٌ رَدَّ الْمُبِيعِ بَعِيْبٍ أَوْ بَخْيَارٍ شَرْطُ أَوْ رُيُوءٍ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَلَوْ شَرَى مَتَاعًا وَحَمَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ فَلَهُ رَدُّهُ بَعِيْبٍ أَوْ رُيُوءٍ لَوْ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِ الْعَقْدِ، وَإِلَّا فَلَا)) أَمْ.

(١) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْبَيْعِ ص ٢٤٧.

(٢) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْخِيَارِ بِغَيْرِ الشَّرْطِ ٦٨/١٣.

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٢٢٢٧] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ لَمْ يُشِيرْ إِلَى ذَلِكَ إِلَيْهِ)).

(٤) ص ٣٥٤ - "دَرْ".

(٥) الْمَقُولَةُ [٢٢٢٢٥] قَوْلُهُ: ((لَيْسَ لَهُ رِيَاءٌ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّيُوءِ ٣٠/٦.

(٧) "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعَشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٧/١.

(وإن رضي) بالقول (قبله) أي: قبل أن يراه؛

وظاهره أنه إنما يردّه لو ردّه إلى موضع العقد فيما لو حمّله المشتري بخلاف البائع، وهو خلاف ما نقله "الشارح" عن "الأشباه"، والذي يظهر عدم الفرق، وأن ما ذكر^(١) - من قوله: ((لأنه لو ردّه إلخ)) - غير ظاهر؛ لأنه لا يُناسبه قوله^(٢) بعده: ((ومؤونة الردّ على المشتري))، فافهم. ثم رأيت صاحب "نور العين"^(٣) اعترض التعليل المذكور بما ذكرته. ثم إنه يستفاد من كلام "الفصولين": أن ما أنفقه البائع على تحميله إلى منزل المشتري لا يلزم المشتري إذا ردّ عليه المبيع إلى محلّ العقد؛ لأنّ البائع متبرّع بما أنفق، لأنّ الواجب عليه التسليم في محلّ العقد دون التحميل، وبه يظهر جواب حادثة الفتوى: اشترى حديدًا لم يره، وشرط على البائع تحميله إلى بلدة المشتري، ثمّ رآه فلم يرض به، وأراد فسخ البيع بخيار^(٤) الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور. والجواب: أنه يلزمه تحميله إلى بلدة البائع ليرده عليه وإن كان الردّ بسبب [ب/٤١٣/٣] الفساد؛ لما صرح به في "جامع الفصولين"^(٥) أيضًا: ((من أن مؤونة ردّ المبيع فاسدًا بعد الفسخ على القايض)). [٢٢٨٣٢] قوله: وإن رضي بالقول قبله (فيّد بالقول؛ لأنه لو أجازته بالفعل - بأن تصرف فيه - يزول خياره كما في "الشربلاية"^(٦)) عن "شرح المجمع".

[٢٢٨٣٣] قوله: أي: قبل أن يراه) أشار إلى أنّ الضمير المذكور في ((قبله)) عائذ إلى المعنى المصدرى لا إلى لفظ الرؤية المفهوم من قوله: ((إذا رآه))؛ لأنه مؤنث، تأمّل. وأجاب في "البحر"^(٧): ((بأنه ذكر الضمير للمعنى))، أي: لأنّ المراد من الرؤية العلم كما مر^(٨).

(١) في "م" و"م": ((ذكره)) بالهاء.

(٢) أي: قول صاحب "جامع الفصولين" المتقدم في هذه المقالة.

(٣) "نور العين": الفصل الرابع والعشرون في الخيارات - خيار الرؤية ق ٩٢/ب.

(٤) في "م": ((لخيار)) باللام.

(٥) لم نعر عليها في مظانها من "جامع الفصولين".

(٦) "الشربلاية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١٥٧/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٢٩/٦.

(٨) المقالة [٢٢٨٢٥] قوله: ((لما لم يرياه)).

لأنَّ خيارَهُ مُعلَّقٌ بالرُّؤية بالنَّصِّ،.....

[٢٨٣٤] (قوله: لأنَّ خيارَهُ مُعلَّقٌ بالرُّؤية بالنَّصِّ) أي: بحديث: ((مَنْ اشْتَرَى شيئاً لم يَرَهُ فهو بالخيارِ إذا رآه، إِنْ شاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شاءَ تَرَكَه))^(١)، قالَ في "الدرر"^(٢):

(١) رواه إسماعيل بن عيَّاش عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أبي مريم عن مكحول رفع الحديث إلى النبي ﷺ بهذا اللفظ. أخرجه الدارقطني ٤/٣، وابن أبي شيبة ٥/٥، والبيهقي ٥/٢٦٨. وقال: هذا مرسل. وابن أبي مريم ضعيف الحديث. وروى داود بن نوح عن عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي حدثنا وهب الشَّكْرِي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ اشْتَرَى شيئاً لم يَرَهُ فهو بالخيارِ إذا رآه)). قال عُمر الكردي: وأخبرني فضيل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثله. قال عُمر أيضاً: وأخبرني القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة عن الهشيم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثله.

أخرجه الدارقطني ٤/٣-٥، ثم قال: عمر بن إبراهيم يقال له الكردي يضع الأحاديث، وأخرجه البيهقي ٥/٢٦٨، ثم قال: وهذا باطل لا يصح لم يروها غيره، وإنما يُروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله، وداود بن نوح: قال ابن القطان: لا يُعرف ولعل الجنابة منه، قال ابن حجر في "التلخيص" ٦/٣ (١١٣٠): ونقل النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه، وطريق مكحول المرسلة تجعل ضعفها أمثل من الموصولة اهـ.

ورواه هشيم عن إسماعيل بن سالم عن الشعبي فيمن اشترى شيئاً لم ينظر إليه كائناً من كان: هو بالخيار، إن شاء أخذ وإن شاء ترك. ورواه هشيم عن يونس عن الحسن، وعن المغيرة عن إبراهيم مثله. وزاد جرير عن المغيرة ((وهو بالخيار)). ورواه ابن عُليَّة عن أيوب عن الحسن قال: ((مَنْ اشْتَرَى شيئاً لم يَرَهُ فهو بالخيارِ إذا رآه)).

أخرج ذلك كله ابن أبي شيبة ٥/٥، والدارقطني ٤/٣، والبيهقي ٥/٢٦٨. وخالفهم ابن سيرين كما رواه هشيم عن يونس وابن عون عن ابن سيرين قال: إذا وجده كما وصِفَ له فهو جائز ولا خيارَ له. وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة والدارقطني.

وما يُستدلُّ به بخيار الرؤية: ما رواه رباح بن أبي معروف المكي عن ابن أبي مُليكة عن علقمة بن وقاص الليثي قال: اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان بن عفان مائلاً، فقبل لعثمان: إنك قد غبنْتَ، وكان المائلاً بالكوفة وهو مائلاً آل طلحة الآن بها، فقال عثمان: لبي الخیار! لأنِّي بعْتُ ما لم أرَ، فقال طلحة: لبي الخیار لأنِّي اشتريتُ ما لم أرَ، فحكَّما بينهما جُبِرَ بن مُطْعِم، فقضِيَ أنَّ الخیارَ لطلحة ولا خيارَ لعثمان.

أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" ١٠/٤، والبيهقي ٥/٢٨٦. قال الطحاوي: والآثارُ في ذلك قد جاءت متواترة، وإن كان أكثرها منقطعاً فإنه منقطعٌ لم يضأه متصل.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الرُّؤية ١٥٧/٢.

ولا وجود للمعلق قبل الشرط (ولو فسخه قبلها) قبل الرؤية (صح) فسخه (في الأصح) "بحر"^(١)؛ لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع، فلم يقع منبرماً^(٢). (ويثبت الخيار للرؤية (مطلقاً غير مؤقت). ممددة،.....

((وفيه: أن هذا استدلال بمفهوم الشرط، ونحن لا نقول به)) اهـ.

قلت: وجوابه أن الأصل في العقد لزوم؛ فلا يثبت الخيار إلا بدليله، والنص إنما أثبت عند الرؤية، فيبقى ما وراءها على الأصل، فالحكم ثابت بدليل الأصل لا بمفهوم هذا الشرط، وهذا معنى قول "الشارح": ((ولا وجود للمعلق قبل الشرط))، وقال في "الفتح"^(٣): ((والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده، والإسقاط لا يتحقق قبل الثبوت)) اهـ، أي: إذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدماً قبلها، فلا يصح إسقاطه بالرضا، فافهم.

[٢٢٨٣٥] (قوله: لعدم لزوم البيع) بيان للفرق بين الفسخ والإجازة، فإنها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط في الحديث المار^(٤)، وذلك أن الفسخ له سبب آخر، وهو عدم لزوم هذا العقد، وما لا يلزم فللمشتري فسخه، ولم يثبت للإجازة سبب آخر فثبت على العدم.

وحاصله: أنه غير لازم قبل الرؤية لجهالة المبيع، وإذا رآه حدث له سبب آخر لعدم لزومه وهو الرؤية، ولا مانع من اجتماع الأسباب على مسبب واحد، أفاده في "البحر"^(٥).

[٢٢٨٣٦] (قوله: غير مؤقت ممددة) تفسير للإطلاق.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٢٩/٦.

(٢) في "ط": ((منبرها))، وهو خطأ.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٣٢/٥.

(٤) في المقالة السابقة.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٢٩/٦.

هو الأصح، "عناية"^(١)؛ لإطلاق النص ما لم يوجد مُبطلُهُ، وهو مُبطل خيار الشرط

(٢٢٨٣٧) (قوله: هو الأصح) وقيل: مُؤقتٌ بوقت إمكان الفسخ بعد الرؤية، حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره، "بحر"^(٢).

(٢٢٨٣٨) (قوله: وهو مُبطل خيار الشرط) كنعيب في يديه، وتعذر ردّ بعضيه، وتصرف لا يفسخ كالإعتاق وتوابيه، أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق، أي: عن شرط الخيار للبائع والرهن والإجارة قبل الرؤية وبعدها، وما لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار - أي: للبائع - والمساومة والهمة بلا تسليم يطل^(٣) بعدها لا قبلها، "ملتقى"^(٤). وفي "جامع الفصولين"^(٥): ((باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية إلا في رواية، وبخيار المشتري يطل، وكذا لو باع يبعاً فاسداً وهلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره؛ لأن خيار الرؤية يمنع تمام^(٦) الصفقة، فإذا تعذر ردّ بعضه بهلاكه أو عيب بطل خياره، ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع، أو قال: رضيت ببعضه بطل خياره، وكذا خيار العيب، وكذا لو رآه فقبضه رسوله)) اهـ. قال في "نور العين"^(٧): ((ومسألة عرض بعضه على البيع ليست وفائقة؛ لما في "الحائية"^(٨): لو عرض بعضه على البيع بعد الرؤية بطل خياره

(قوله: والرهن) الظاهر تقييده بالتسليم، فإنه حينئذ يوجب حقاً للغير، وبدونه لا، تأمل.

(قوله: والمساومة) أي: عرضه لبيع، وأما عرضه ليقوم فلا يطل خياره، "حوي".

(قوله: بطل الخ) لعله: يطل، ثم رأيت كذلك في "الملتقى".

(١) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٣٤/٥ (هامش "فتح القدير").

(٢) "البحر" - كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٢٩/٦.

(٣) في النسخ جميعها: ((بطل))، وما أئنتاه من عبارة "الملتقى"، وقد نبّه عليه الرافعي رحمه الله.

(٤) "ملتقى الأنهر": كتاب البيوع - فصل في خيار الرؤية ١٣/٢.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٦/١.

(٦) في "ل": ((من تمام)).

(٧) "نور العين": الفصل الرابع والعشرون في الخيارات - خيار الرؤية ق ٩٢/ب.

(٨) "الحائية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في خيار الرؤية ١٨٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

مطلقاً، ومُفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها، "دُرر".....

عند "حماد" لا عند "أبي يوسف" اهـ.

قلت: صاحب "الخاتبة" يُقدّم الأشهر، فتدبر.

[٢٢٨٣٩] (قوله: مطلقاً) أي: قبل الرؤية وبعدها كما علمت.

[٢٢٨٤٠] (قوله: ومُفيد الرضا) نقلٌ لعبارة "الدُرر" بالمعنى؛ لأنه قال^(١): ((ويُطلبه

ما لا يُوجب حقَّ الغيرِ كالبيع بالخيار، والمساومة والهيبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها؛ لأنَّ هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا، وهو إنما يُطلبه بعد الرؤية، وأمَّا التصرفات الأولى فهي أقوى؛ لأنَّ بعضها لا يقبل الفسخ، وبعضها أوجب حقَّ الغيرِ فلا يملك إبطاله))^(٢) اهـ.

ثمَّ أعلم أنَّه في "الكنز"^(٣) اقتصر على قوله: ((ويُطلب بما يُطلب به خيار الشرط))، فأوردَ عليه في "البحر"^(٤): ((الأخذ بالشفعة، والعرض على البيع، والبيع بخيار للبائع، والإجارة، والإسكان بلا أجر، والرضا بالمبيع قبل الرؤية، فإنَّها تُبطل خيار الشرط دون خيار الرؤية)) اهـ، لكنَّ الصواب إسقاط قوله: ((والإجارة))، فإنَّها تُوجب حقاً للغير، وقد علّمت أنَّ مسألة العرض خلافية. ثمَّ إنَّ ما أورده في "البحر" احتراز عنه "الشارح" بقوله: ((ومُفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها))، فإنَّ هذه

(قوله: وأمَّا التصرفات الأولى (الخ) هي ما يُطلب خيار الشرط.

(قوله: وقد علّمت أنَّ مسألة العرض خلافية) الخلافية عرض البعض لا الكل، فإنَّها بعد الرؤية محلُّ اتفاق على أنَّها تُبطل كما هو ظاهر ممَّا ذكره "الملتقى" من الضابط بقوله: ((وما لا يُوجب إلخ))، وإيراد "البحر" في المسألة الاتفاقية، تأمل.

(١) "الدُرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١٦٠/٢.

(٢) عبارة "الدُرر والغرر": ((فلا يُمكنُ إبطاله)).

(٣) "انظر شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١٣/٢.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٠/٦.

فَلَهُ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ ثُمَّ رَدُّ الْأَوَّلِ بِالرُّؤْيَةِ،.....

الأشياء لَا تُبْطِلُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُ^(١) الرِّضَا، وَصَرِيحُ الرِّضَا قَبْلَهَا لَا يُطِيلُهُ، فَلِذَا قَالَ: ((بَعْدَ الرُّؤْيَةِ لَا قَبْلَهَا))، لَكِنْ يَبْقَى إِيرَادُ "الْبَحْرِ" وَارِدًا عَلَى قَوْلِهِ: ((وَهُوَ مُبْطِلُ خِيَارِ الشَّرْطِ مُطْلَقًا))، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ [٢/٤٢٣/٣] تُبْطِلُ خِيَارَ الشَّرْطِ، فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهَا تُبْطِلُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا مَعَ أَنَّهَا لَا تُبْطِلُهُ قَبْلَهَا لِمَا عَلِمَتْ، وَلَا يُفِيدُ قَوْلُهُ: ((وَمُفِيدُ الرِّضَا إِلَيْهِ))؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَا يُبْطِلُ خِيَارَ الشَّرْطِ يُفِيدُ الرِّضَا كَالْعِتْقِ وَالتَّبِيعِ وَنَحْوَهُمَا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ، وَيُبْطِلُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا.

(تَبْيِيهِ)

عَدَّ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) مِمَّا يُبْطِلُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ قَبْضَ الْمُبِيعِ، وَنَقَدَ الثَّمَنَ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ - زَادَ فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٣): ((وَكَذَا لَوْ رَأَتْ فَقَبَضَتْهُ رَسُولُهُ)) اهـ - وَحَمَلَهُ إِلَى بَيْتِ الْمُشْتَرِي، فَإِذَا رَأَتْ لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ مَا لَمْ يَرُدَّهُ إِلَى مَوْضِعِ الْعَقْدِ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ^(٤)، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى أَرْضًا لَمْ يَرَهَا وَأَعَارَهَا فَزَرَعَهَا الْمُسْتَعِيرُ، وَكَذَا لَوْ شَرَى عِدْلًا ثِيَابٍ فَلَيْسَ وَاحِدًا بَطَلَّ خِيَارُهُ فِي الْكُلِّ اهـ.

[٢٢٨٤١] (قَوْلُهُ: فَلَهُ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ إِلَيْهِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((لَا قَبْلَهَا))، أَيْ: إِذَا كَانَ مُفِيدُ الرِّضَا لَا يُبْطِلُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ فَلَوْ شَرَى دَارًا وَلَمْ يَرَهَا فَبِيعَتْ دَارًا بَجَنِّهَا فَلَهُ أَخْذُ الثَّانِيَةِ بِالشُّفْعَةِ، وَلَا يُبْطِلُ خِيَارَهُ فِي الْأَوَّلَى، حَتَّى إِذَا رَأَاهَا وَلَمْ يُرَضَ بِهَا فَلَهُ رَدُّهَا بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ.

(قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى أَرْضًا لَمْ يَرَهَا وَأَعَارَهَا فَزَرَعَهَا الْمُسْتَعِيرُ لَتَعَلَّقَ حَقُّهُ بِالزَّرْعِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهَا مِنْ يَدِهِ، وَفِي "الرِّزَالِيِّ": ((وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضًا، فَأَذِنَ لِلْأَكْثَرِ أَنْ يَزْرِعَهَا قَبْلَ الرُّؤْيَةِ فَزَرَعَهَا بَطَلَّ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ بِأَمْرِهِ كَفَعْلِهِ)) اهـ.

(١) فِي "ك": ((لَا تُفِيدُ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٣٠/٦ - ٣١.

(٣) "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٦/١.

(٤) قَوْلُهُ: ((كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ)) مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، انْظُرِ الْمَقُولَةَ [٢٢٨٣١] قَوْلُهُ: ((لَا إِذَا حَمَلَهُ الْبَائِعُ إِلَيْهِ)).

"ذُر" ^(١) مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ، فَلْيُحْفَظْ. (وَيُسْتَرَطُّ لِلْفَسْخِ) ^(٢) عِلْمُ الْبَائِعِ بِالْفَسْخِ خَوْفَ الْغَرَرِ (وَلَا خِيَارَ لِبَائِعٍ مَا لَمْ يَرَهُ) فِي الْأَصَحِّ.

١٢٢٨٤٢١ (قوله: "ذُر" مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ) وَكَذَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" ^(٣) هُنَاكَ عَنْ "المِعْرَاجِ" بقوله: ((بِخِلَافِ خِيَارِ رُؤْيَةٍ وَعَيْبٍ)).

(تَبْيِيحٌ)

إِنَّمَا عَزَا ذَلِكَ إِلَى "الدَّرَرِ" مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ مَعَ أَنَّهُ فِي "الدَّرَرِ" ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٤) مَتْنًا بقوله: ((كَذَا طَلَّبَ الشُّفْعَةَ بِمَا لَمْ يَرَهُ))؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُبْطِلًا لَخِيَارِ الرُّؤْيَةِ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ. ٢٢٨٤٣ (قوله: خَوْفَ الْغَرَرِ أَيْ: غَرَرِ الْبَائِعِ بِسَبَبِ اعْتِمَادِهِ عَلَى شِرَائِهِ، فَلَا يَطْلُبُ لِسَلْعَتِهِ مُشْتَرِيًا آخَرَ، "ط" ^(٥)).

٢٢٨٤٤ (قوله: وَلَا خِيَارَ لِبَائِعٍ مَا لَمْ يَرَهُ فِي الْأَصَحِّ) بَأَنَّ وَرِثَ عَيْنًا فَبَاعَهَا لَا خِيَارَ لَهُ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ، "ذُرُّ مُتَقَى" ^(٦)، أَيْ: وَقَعَ الْحُكْمُ بِهِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَلَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ، فَكَانَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا كَمَا بَسَطَهُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٧)، وَهُوَ قَوْلُ

(قوله: وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ) فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ جَعَلَهُ هُنَا مُبْطِلًا بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا، وَنَصَّهُ: ((وَكَذَا طَلَّبَ الشُّفْعَةَ بِمَا لَمْ يَرَهُ، أَيْ: يُعْطَلُ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ لَا قَبْلَهَا)) اهـ. وَكَانَ "الْمَحْشَى" فَهَمَّ أَنْ مُرَادَ "الْغَرَرِ" ب: ((مَا لَمْ يَرَهُ)) وَقَدْ طَلَّبَ مَعَ أَنْ مُرَادَهُ: لَمْ يَرَهُ وَقَدْ الْبَيْعَ وَطَلَّبَ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ، كَمَا أَفْصَحَ عَنْهُ فِي "شَرْحِهِ"، تَأَمَّلْ.

(١) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ وَالتَّعْيِينِ ١٥٥/٢.

(٢) فِي "د" وَ"و": ((لِلْفَسْخِ)).

(٣) ص ٣١١ - "ذُر".

(٤) انْظُرْ "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ١٦٠/٢.

(٥) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٤٢/٣.

(٦) "الدَّرَرُ الْمُتَقَى": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ فِي خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٣٥/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ").

(٧) انْظُرْ "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٥٣٣/٥.

(وَكَفَى رُؤْيَا مَا يُؤْذِنُ بِالْمَقْصُودِ كَوَجْهِ صَبْرَةٍ.....)

"الإمام" المرجوع إليه كما في "البحر"^(١). وبه ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((في الأصح)) لا محلَّ له؛ لإيهامه أنَّ مُقَابَلَهُ صحيحٌ، مع أنَّ ما رَجَعَ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ لَمْ يَبْقَ قَوْلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْسُوخِ.

[مطلب: رؤية جميع المبيع غير مشروط]

[٢٢٨٤٥] (قوله): وَكَفَى رُؤْيَا مَا يُؤْذِنُ بِالْمَقْصُودِ لِأَنَّ رُؤْيَا جَمِيعِ الْمَبِيعِ غَيْرُ مَشْرُوطٍ لِتَعَذُّرِهِ، فَيُكَفَى بِرُؤْيَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، "هداية"^(٢). والمُرَادُ أَنَّ رُؤْيَا ذَلِكَ قَبْلَ الشِّرَاءِ كَافِيَةٌ فِي سُقُوطِ خِيَارِهِ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَى مَا رَأَى فَلَا خِيَارَ لَهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى قَبْلَ الرُّؤْيَا ثُمَّ رَأَى ذَلِكَ يَسْقُطُ خِيَارُهُ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ، فَاسْتَشْكَلَهُ بَأَنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَا غَيْرُ مُؤَقَّتٍ، وَأَنَّهُ إِذَا رَأَهُ بَعْدَ الشِّرَاءِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا، فَكَيْفَ يَسْقُطُ بِمَجْرَدِ رُؤْيَا مَا يُؤْذِنُ بِالْمَقْصُودِ؟! أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣)، وَسَيُشِيرُ^(٤) إِلَيْهِ "الشَّارِحُ"^(٥)، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ تَوَهَّمُ سَقَاطَهُ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّ لَا يَثْبُتَ خِيَارُ الرُّؤْيَا بَعْدَ الشِّرَاءِ إِلَّا قَبْلَ الرُّؤْيَا بَعْدَهُ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ مَعَ أَنَّ الرُّؤْيَا بَعْدَ الشِّرَاءِ شَرْطُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ عَلَى مَا مَرَّ^(٦).

[٢٢٨٤٦] (قوله): كَوَجْهِ صَبْرَةٍ الْمُرَادُ بِهَا مَا لَا تَتَفَاوَتْ أَحَادُثُهُ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٧): ((فَإِنْ دَخَلَ

(قوله): والمُرَادُ أَنَّ رُؤْيَا ذَلِكَ قَبْلَ الشِّرَاءِ كَافِيَةٌ (إِلْح) أَوِ الْمُرَادُ أَنَّ رُؤْيَا مَا ذَكَرَ كَافٍ فِي تَحَقُّقِ رُؤْيَا الْمَبِيعِ بِذَوْنِ تَعَرُّضٍ لَكُونِهَا مُسْقِطَةً لِلْخِيَارِ أَوْ لَا، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ آخَرٌ، وَبِذَوْنِ فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِ رُؤْيَا مَا ذَكَرَ قَبْلَ الشِّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٢٩/٦.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٣٣/٣.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧١/أ.

(٤) في "ك" و"ب" و"م": ((ويشير)).

(٥) ص ٣٥٩ - وما بعدها "در".

(٦) المقولة [٢٢٨٣٤] قوله: ((لأن خياره معلق بالرؤية بالنص)).

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٣٧/٥ - ٥٣٨ باختصار.

في البيع أشياء فإن كانت الأحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزون - وعلامته أن يعرض بالنموذج* - فيكتفى برؤية واحدٍ منها في سقوط الخيار^(١)، إلا إذا كان الباقي أردأ مما رأى فحينئذ يكون له الخيار، يعني^(٢): خيار العيب لا خيار الرؤية، ذكره في "البنائع"^(٣)، وعلل في "الكافي": بأنه إنما رضي بالصفة التي رآها لا بغيرها، ومفاده أنه خيار الرؤية، وهو مقتضى سوق كلام "المصنف"، أي: "صاحب الهداية"^(٤)، والتحقيق أنه خيار عيب^(٥) إذا كان اختلاف الباقي يؤصله إلى حدّ العيب، وخيار رؤية إذا كان لا يؤصله إلى اسم العيب بل الثبوت، وقد يجتمعان فيما إذا اشترى ما لم يره، فلم يقبضه حتى ذكر له البائع به عيباً ثم أراه المبيع في الحال)) اهـ، وأقره في "البحر"^(٦).

والحاصل: أنه إذا كان الباقي أردأ مما رأى لا تكفي رؤية بعضه، أي: لا يسقط بها الخيار مطلقاً، وإنما يسقط بها خيار الرؤية فقط، ويبقى خيار العيب على ما في "البنائع"، أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في "الكافي". **والتحقيق التفصيل،** وهو: أنه إن كان الباقي معيباً يبقى الخياران، وإلا فخيار الرؤية فقط.

(قوله: وعلامته أن يعرض بالنموذج) في "المصباح": ((الأَنُودَجُ بضمّ الهمزة: ما يدلّ على صفة الشيء، وهو معرّب، وفي لغة: نموذج بفتح النون والنّال المعجمة، وقال "الصّغاني": الصّوابُ النّموذج)) اهـ. قلت: وهو المسمّى في عرفنا الشيء الذي يعمل عليه)) اهـ من "البحر".

* قوله: ((النموذج)) في "المصباح": ((الأَنُودَجُ بضمّ الهمزة: ما يدلّ على صفة الشيء، وهو معرّب، وفي لغة: نموذج بفتح النون والنّال المعجمة، وقال "الصّغاني": الصّوابُ النّموذج)) اهـ. قلت: وهو المسمّى في عرفنا العائنة. اهـ منه. نقول: كذا في هامش "الأصل"، وانظر "تقريرات الرافعي".

(١) في "ب": ((الخيار)) بالياء، وهو خطأ.

(٢) في "ب" و"م": ((أي)) بدل ((يعني)).

(٣) "البنائع في معرفة الأصول والتفاريع": لأبي عبد الله محمد بن رمضان الرومي (كان حياً سنة ٦١٦هـ) شرح "مختصر القلوري". وتقدمت ترجمته ٤٤٩/١.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٣٣/٣.

(٥) أي: في بعض الصور كما في "الفتح".

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣١/٦، نقلاً عن "الفتح".

وبهذا التقريرِ سَقَطَ ما في "النهر"^(١) حيثُ قالَ: ((وعندي أنَّ ما في "الكافي" هو التحقيقُ، وذلك أنَّ هذه الرؤيةَ إذا لم تكنْ كافيةً فما الذي أسقطَ خيارَ رؤيتهِ حتَّى انتقلَ منه إلى خيارِ العيبِ؟! فندبرُهُ)) اهـ، وهذا اعتراضٌ على [ب/٤٢٣/٣] ما في "الينابيع". والجوابُ: أنَّها قد أسقطتْ خيارَ الرؤيةَ، وإنَّما لم تكنْ كافيةً في لزومِ المبيع؛ لأنَّه يَبْقَى معها خيارُ العيبِ كما قرَّنا به كلامَ "الينابيع"، وعلمتْ ما هو التحقيقُ، ثُمَّ قالَ في "الفتح"^(٢): ((ثمَّ السُّقُوطُ برؤيةِ البعضِ إذا كانَ في وعاءٍ واحدٍ، فلو في أكثرَ قليلٍ: كذلك، وقيل: لا بُدَّ من رؤيةِ كُلِّ وعاءٍ، والصَّحيحُ الأوَّلُ؛ لأنَّ رؤيةَ البعضِ تُعرِّفُ حالَ الباقي، هذا إذا ظَهَرَ أنَّ ما في الوعاءِ الآخرِ مثلهُ أو أجودُ، فلو أردأُ فهو على خيارِهِ)) اهـ.

(تنبيه)

قال في "جامع الفصولين"^(٣): ((فإنَّ قالَ المُشتري: لم أجدِ الباقيَ على تلكِ الصِّفَةِ، وقالَ البائعُ: هو على تلكِ الصِّفَةِ فالقولُ للبائعِ، والبيئةُ للمُشتري)) اهـ، ومثلهُ في "الخاتية"^(٤). ولا يخفى

(قوله: وهذا اعتراضٌ على ما في "الينابيع") الذي يَظْهَرُ أنَّ كلامَ "النهر" اعتراضٌ على ما في "الفتح" أيضاً، لا على ما في "الينابيع" فقط، وذلك أنَّ كلامَ "الفتح" يُفيدُ انفرادَ خيارِ العيبِ حيثُ قالَ: ((لأنَّ خيارَ عيبِ إلخ))، فهذه العبارةُ تُفيدُ أنَّ كُلَّاً منَ الخيارَيْنِ يَفْرَدُ، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فَيَرُدُّ عَلَيْهَا ما في "النهر": ((أنَّ هذه الرؤيةَ إذا لم تكنْ كافيةً فما الذي أسقطَ خيارَ رؤيتهِ؟!))، وقوله في الحاصل: ((والتحقيقُ التفصيلُ إلخ)) خلافُ ما يَدُلُّ عليه كلامُ "الفتح"، وحينئذٍ فلا يصحُّ نفي خيارِ الرؤيةِ كما وَقَعَ في عبارة "الينابيع" صراحةً، وكما يَدُلُّ عليه كلامُ "الفتح".

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧١/ب.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٣٨/٥.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٨/١ - ٢٤٩.

(٤) "الخاتية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في خيار الرؤية ١٩٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

ورقيق، (و) وَجْهٌ (دَابَّةٌ).....

أَنَّ هَذَا إِذَا^(١) هَلَكَ النَّمُودَجُ الَّذِي رَأَتْهُ، وَادَّعَى الْمُشْتَرِي مَخَالَفَةَ الْبَاقِي لَهُ^(٢)، أَمَّا لَوْ كَانَ موجوداً فَإِنَّهُ يُعْرَضُ عَلَى مَنْ لَهُ خِيَرَةٌ بِذَلِكَ فَيُتَضَحُّ الْحَالُ، لَكِنْ بَقِيَ شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ حَاضِراً مُسْتَوِراً بِكَيْسٍ أَوْ نَحْوِهِ، أَمَّا لَوْ كَانَ غَائِباً وَأَحْضَرَ لَهُ الْبَائِعُ النَّمُودَجَ وَهَلَكَ، ثُمَّ أَحْضَرَ لَهُ الْبَاقِي فَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي رَأَاهَا فِي النَّمُودَجِ فَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ ضِمْنًا كَوْنُ ذَلِكَ هُوَ الْمَبِيعُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ حَاضِراً؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُ الْمَبِيعُ، وَإِنَّمَا الْإِخْتِلَافُ فِي الصِّفَةِ. وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ مَا بَحَثَهُ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٣) فِي "حَوَاشِيهِ عَلَى الْفُصُولِينَ": ((مِنْ)) أَنَّهُ لَوْ هَلَكَ النَّمُودَجُ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِإِنْكَارِهِ كَوْنَ الْبَاقِي هُوَ الْمَبِيعُ ضِمْنًا)) مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَوْ كَانَ غَائِباً كَمَا قُلْنَا، وَإِلَّا خَالَفَهُ صَرِيحُ الْمَنْقُولِ كَمَا عَلِمْتَ، فَاعْتَمِدْ هَذَا التَّحْرِيرَ.

(٢٨٤٧) (قوله: ورقيق) أي: وَوَجْهٌ رَقِيقٌ أَوْ أَكْثَرُهُ^(٤) كما في "السَّرَاجِ"، عَبْدُ كَانَ أَوْ أَمَةٌ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ فِي الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ تَبَعٌ لِلْوَجْهِ، وَلِذَا تَفَاوَتْ الْقِيَمَةُ إِذَا فُرِضَ تَفَاوَتْ الْوَجْهَ مَعَ تَسَاوِيِ الْأَعْضَاءِ، وَدَلَّ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ نَظَرْنَا لِسَائِرِ أَعْضَائِهِ غَيْرَ الْوَجْهِ لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي "السَّرَاجِ"، "نَهْر"^(٥). وَلَا تُشْتَرَطُ رُؤْيَا الْكَفَيْنِ وَاللِّسَانِ وَالْأَسْنَانِ وَالشَّعْرِ عِنْدَنَا، "بَحْر"^(٦).

(قوله: وَوَجْهٌ رَقِيقٌ لَا يَظْهَرُ الْإِكْتِفَاءُ بِوَجْهِ الرَّقِيقِ فِي زَمْنِنَا، وَلَا بِوَجْهِ الدَّابَّةِ وَكَفَلَيْهَا، فَإِنَّ الْقَصْدَ لَا يُعْلَمُ بِرُؤْيَا مَا ذَكَرَ عَادَةً.

(قوله: أَوْ أَكْثَرُ) أي: أَكْثَرُ الْوَجْهِ كَمَا يُفِيدُهُ "ط".

(١) فِي "آ": ((فِيمَا إِذَا)).

(٢) ((لَهُ)) لَيْسَتْ فِي "م".

(٣) "اللَّاتِي الدَّرِيَّةُ فِي الْفَوَائِدِ الْخَيْرِيَّةِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٥/١ (هَامِشٌ "جَامِعُ الْفُصُولِينَ").

(٤) فِي "ك" وَ"ب" وَ"م": ((أَوْ أَكْثَرُ)) بِغَيْرِ هَاءٍ، وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنَ "الْأَصْلِ" وَ"آ" هُوَ الصَّوَابُ؛ حَيْثُ إِنَّ الْمُرَادَ أَكْثَرَ الْوَجْهِ، وَتَدَلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ "ط": ((وَكُنَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَكْثَرِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ كَرُؤْيَا جَمِيعِهِ)) اهـ. وَقَدْ نَبِهَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ق ٣٧١/ب.

(٦) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٣٢/٦.

تُرَكَّبُ، (وَكَفَّلَهَا) أَيْضاً فِي الْأَصَحِّ، (و) رُؤْيَا (ظَاهِرٍ ثَوْبٍ مَطْوِيٍّ).....

[٢٢٨٤٨] (قَوْلُهُ: تُرَكَّبُ) احْتِرَازٌ عَنْ شَاةِ اللَّحْمِ أَوْ الْقَنِيَةِ، وَالْبَقَرَةِ الْخُلُوبِ أَوْ النَّافَةِ كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(١)، وَيَأْتِي حُكْمُهَا.

[٢٢٨٤٩] (قَوْلُهُ: وَكَفَّلَهَا) أَيْ: مَعَ كَفَّلَهَا بِفَتْحَتَيْنِ. مَعْنَى الْعَجْزِ، وَأَفَادَ أَنَّ رُؤْيَا الْقَوَائِمِ غَيْرُ شَرْطٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، "نَهْر"^(٢).

[٢٢٨٥٠] (قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِّ) هُوَ قَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ"، وَكَتَفَى "مُحَمَّدٌ" بِرُؤْيَا الْوَجْهِ، "نَهْر"^(٣).
[٢٢٨٥١] (قَوْلُهُ: وَظَاهِرٍ ثَوْبٍ مَطْوِيٍّ إلَخ) لِأَنَّ الْبَادِيَ يُعْرَفُ مَا فِي الطَّيِّ؛ فَلِمَ شَرْطُ فَتْحِهِ لَتَضَرَّرَ الْبَائِعُ بِتَكْسُرِ ثَوْبِهِ وَنُقْصَانِ بَهْجَتِهِ، وَبِذَلِكَ يَنْقُصُ ثَمَنُهُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَجْهَانِ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَاهُمَا، أَوْ يَكُونَ فِي طَيِّهِ مَا يُقْصَدُ^(٤) بِالرُّؤْيَا كَالْعَلَمِ، قِيلَ: هَذَا فِي عُرْفِهِمْ، أَمَّا فِي عُرْفِنَا فَمَا لَمْ يَرِ بَاطِنُ الثَّوْبِ لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ اخْتِلَافُ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ فِي الثِّيَابِ، وَهُوَ قَوْلُ "زُفَرٍ"، وَفِي "الْمَبْسُوطِ"^(٥): ((الْجَوَابُ عَلَى مَا قَالِ "زُفَرٌ"))، "فَتْح"^(٦) وَ"بَعْر"^(٧).

قُلْتُ: وَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ الْأَخِيرِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخْتَلِفْ سَقَطَ الْخِيَارُ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ بَاطِنُهُ أَرَادَ مِنْ ظَاهِرِهِ فَلَهُ الْخِيَارُ عَلَى مَا مَرَّ^(٨).

[مطلب: البيع بالنموذج (المساطر) يُبْطِلُ خِيَارَ الرُّؤْيَا إِذَا لَمْ يَخْتَلِفْ]

وَبَقِيَ شَيْءٌ لَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ الْمُبِيعُ أَنْوَاباً مُتَعَدِّدَةً، وَهِيَ مِنْ نَمَطٍ وَاحِدٍ لَا تَخْتَلِفُ عَادَةً مَحِثُ يُبَاعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِثَمَنِ مُتَّحِدٍ، وَيُظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَكْفِي رُؤْيَا ثَوْبٍ مِنْهَا،

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧١/ب.

(٢) ص ٣٦٣ - "در".

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧١/ب.

(٤) فِي "ك": ((يَقْصَدُهُ)).

(٥) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار بغير الشَّروط ٧٧/١٣.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٣٧/٥.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٢/٦.

(٨) المَقُولَةُ [٢٢٨٤٦] قَوْلُهُ: ((كَوَجَّهْتُ صُبْرَةً)).

إلا إذا ظهر الباقي أردأ، وذلك لأنها تُباع بالتمودج في عادة التجار، فإذا كانت ألواناً مختلفة ينظرون من كل لون إلى ثوب واحد، بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الإصبع ويلصقون القطع في ورقة، فيعلم حال جميع الأثواب برؤية هذه الورقة، ويكون طول الثوب وعرضه معلوماً، فإذا وجدت الأثواب كلها على الحال^(١) المرئي والمعلوم بلا تفاوت بينهما^(٢) ينبغي أن يسقط خيار الرؤية؛ لأنها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجوز والبيض؛ إذ لا شك أنه قد حصل تفاوت بين جوزة وجوزة، ولكنه يسير لا ينقص الثمن، فإذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب اختلافًا ينقص الثمن عادةً كان كذلك، ولا سيما إذا كانت الثياب من سدى واحد؛ لأنه داخل تحت قول "الهداية"^(٣) وغيرها: ((إنه يكفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود))، وفي "الزليعي"^(٤): ((لو كان أشياء لا تتفاوت أحادها كالمكيل والموزون، ١٧/٤٣٣/٦٦ - وعلامته أن يعرض بالتمودج - يكفى برؤية بعضه؛ لجريان العادة بالاكْتفاء ببعض في الجنس الواحد، ولوقوع العلم به بالباقي، إلا إذا كان الباقي أردأ فله الخيار فيه وفيما رأى، وإن كان أحاده تتفاوت^(٥) - وهو الذي لا يُباع بالتمودج كالثياب والثواب والعييد - فلا بُدَّ من رؤية كل واحد من أفرادها؛ لأنه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت)) اهـ، أي: للتفاوت الفاحش بين عبد وعبد وثوب وثوب، لكنه جعل المناطق في الفرق تفاوت الأحاد وعدمه، وعرضه في العرف بالتمودج وعدمه، فيدل على أنه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت^(٦) أحاده، ويعرض بالتمودج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون، وذكر في "الهداية"^(٧):

(١) ((الحال)) ساقطة من "الأصل".

(٢) أي: بين التمودج والثوب، وفي "ك" و"ب" و"م": ((بينها))، أي: بين النماذج والأثواب.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٣٣/٣.

(٤) "مبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢٦/٤.

(٥) في "ك": ((متفاوت)).

(٦) في "ك": ((يتفاوت)).

(٧) "الهداية": كتاب البيوع - باب السلم ٧١/٣.

وقال "زُفرٌ": لا بُدَّ مِنْ نَشْرِهِ كُلِّهِ، وهو المختارُ كما في أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ، قاله "المصنّف" (١).

((أَنَّهُ يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْمَذْرُوعَاتِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ ضَبْطَهَا بِذِكْرِ الذَّرْعِ وَالصَّفَةِ وَالصَّنْعَةِ، لَا فِي الْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفَاوُتًا فَاحِشًا فِي الْمَالِيَّةِ بِاعْتِبَارِ الْمَعَانِي الْبَاطِنَةِ، فَيُفْضَى إِلَى الْمَنَازَعَةِ بِخِلَافِ النَّيَابِ؛ لِأَنَّهُ مَصْنُوعُ الْعِبَادِ، فَقَلِمًا يَتَفَاوَتُ الثَّوْبَانِ إِذَا نَسِجَا عَلَى مَنَوَالٍ وَاحِدَةٍ)) اهـ. ومُرَادُهُ أَنَّهُمَا يَتَفَاوَتَانِ قَلِيلًا كَمَا فِي "الْفَتْح" (٢)، أَي: بَحِثْ لَا يُعْتَبَرُ عَادَةً وَلَا يُفْضَى إِلَى الْمَنَازَعَةِ، فَقَدْ اغْتَفَرُوا (٣) التَّفَاوُتَ السَّيْرَ فِي السَّلَمِ الْوَاردِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَعْدُومَ، فَيَبْغِي أَنْ يُقَالَ هُنَا كَذَلِكَ، وَلِهَذَا اكْتَفَى فِي الْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ بِرُؤْيَا الْبَعْضِ فِي الصَّحِيحِ خِلَافًا لـ "الْكَرْخِي"، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي بَحْثًا.

(٢٢٨٥٢) (قوله: وقال "زُفرٌ" (الخ) قال في "النهر" (٤): ((قيل: هذا قول "زُفرٌ"، وهو الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَاكْتَفَى "الثَّلَاثَةُ" * بِرُؤْيَا خَارِجِهَا وَكَذَا بِرُؤْيَا صَحْنِهَا، وَالْأَصَحُّ أَنَّ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي الْكُوفَةِ أَوْ بَغْدَادَ، فَإِنَّ دَوْرَهُمْ لَمْ تَكُنْ مُتَفَاوِتَةً إِلَّا فِي الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَكَوْنِهَا حَدِيدَةً أَوْ لَا، فَأَمَّا فِي دِيَارِنَا فَهِيَ مُتَفَاوِتَةٌ، قَالَ الشَّارِحُ "الزَّيْلَعِيُّ" (٥): لِأَنَّ يَبُوتَ الشَّتْوِيَّةِ وَالصَّيْفِيَّةِ وَالْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ مَرَّاقُهَا وَمَطَايِجُهَا وَسُطُوحُهَا مُخْتَلِفَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا ذَلِكَ كُلِّهِ فِي الْأَظْهَرِ،

(قوله: قيل: هذا قول "زُفرٌ" أي: ما في "المتن" مِنْ الْإِكْتِفَاءِ بِرُؤْيَا الدَّاخِلِ.

(قوله: قَالَ الشَّارِحُ "الزَّيْلَعِيُّ": لِأَنَّ يَبُوتَ (الخ) عِبَارَتُهُ: ((وَقَالَ "زُفرٌ": لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا دَاخِلِ الْبُيُوتِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ يَبُوتَهَا (خ)).

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢/٩ق/أ.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب السلم ٦/٢١٠.

(٣) في "ك": ((اغتفر)).

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧١ق/ب.

* (قوله: وَاكْتَفَى الثَّلَاثَةُ) أَي: أَثْمَنُ الثَّلَاثَةِ "أَبُو حَنِيفَةَ" وَ"أَبُو يُونُسَ" وَ"مُحَمَّدٌ" رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. مِنْهُ، كَذَا فِي هَامِشِ "الْأَصْل".

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٤/٢٧.

وفي "الفتح"^(١): وهذا هو المُعْتَبَرُ في ديارِ مصرَ والشَّامِ والعراقِ، وبهذا عُرِفَ أنَّ كَوْنَ ما في "الكتاب"^(٢) قولَ "زُفَرٍ" - كما ظَنَّهُ بعضُهُم^(٣) - غَيْرُ واقعٍ مَوْقِعُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ في زَمَنِهم ولم^(٤) يَكْتَفِ بِرُؤْيَا الخارِجِ، فَكَانَ مَذْهَبُهُ عَدَمَ الاكْتِفَاءِ بِهِ مُطْلَقًا)) اهد كلام "النهر".

وحاصله: أنَّ "أَتَمَّتْنَا الثَّلَاثَةَ" اكْتَفَوْا بِرُؤْيَا خَارِجِ الْبُيُوتِ وَصَحْنِ^(٥) الدَّارِ؛ لَكَوْنِهَا غَيْرَ مُتَّفَاوِتَةٍ في زَمَنِهم، و"زُفَرٍ" كَانَ في زَمَنِهم وَقَدْ خَالَفَهُم، فَعَلِمَ أَنَّهُ قَائِلٌ بِاشْتِرَاطِ رُؤْيَا دَاخِلِهَا وَإِنْ لَمْ تَتَّفَاوَتْ، وَهَذَا خِلَافُ مَا صَحَّحُوهُ مِنْ اشْتِرَاطِ رُؤْيَا دَاخِلِهَا فِي دِيَارِنَا لِتَفَاوُثِهَا، فَيَكُونُ اخْتِلَافُ عَصْرِ زَمَانٍ، أَمَّا خِلَافُ "زُفَرٍ" فَهُوَ اخْتِلَافُ حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ لَا اخْتِلَافُ عَصْرِ زَمَانٍ.

(قوله: وبهذا عُرِفَ أنَّ كَوْنَ ما في "الكتاب" قولَ "زُفَرٍ" - كما ظَنَّهُ بعضُهُم - غَيْرُ واقعٍ مَوْقِعُهُ إلخ) أُنْتُ خَبِيرٌ أَنَّ مَا قَدَّمَهُ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ ما في "المُصَنَّفِ" قولَ "زُفَرٍ" غَيْرُ واقعٍ مَوْقِعُهُ؛ إِذْ غَايَةُ مَا يُقِيدُ سَابِقَ الْكَلَامِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ اكْتَفَوْا بِرُؤْيَا الْخَارِجِ أَوْ الصَّحْنِ، وَأَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى عَادَتِهِمْ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ رَدًّا عَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّ ما في "المتن" قولَ "زُفَرٍ"، فَإِنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ "الثَّلَاثَةِ"، فَإِنَّهُمْ قَائِلُونَ بِالْاِكْتِفَاءِ بِإِحْدَى الرُّؤْيَيْنِ، تَأَمَّلْ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِرُؤْيَا دَاخِلِ الدَّارِ عَلَى هَذَا رُؤْيَا دَاخِلِ بُيُوتِهَا لَا رُؤْيَا صَحْنِهَا، فَمَا نَسِيبُ لـ "زُفَرٍ" - مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: يَكْفِي رُؤْيَا دَاخِلِ الدَّارِ - لَا يُخَالِفُ ما في "الجوهرة": ((وَمِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا دَاخِلِ الْبُيُوتِ))، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ((لَا رُؤْيَا خَارِجِ دَارٍ وَصَحْنِهَا))، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَظْهَرُ صَحَّةُ الْقَائِلَةِ الْوَاقِعَةِ فِي "الشَّارِحِ" بِقَوْلِهِ: ((وَقَالَ "زُفَرٍ": لَا بُدَّ مِنْ إلخ)).

(قوله: فكان مذهبهم عدم الاكتفاء به مطلقاً) مُتَّفَاوِتَةٌ أَوْ لَا، وَأُنْتُ خَبِيرٌ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا مَسَائِلَ كَثِيرَةً، وَحَكَّوْا فِيهَا الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ "أَتَمَّتْنَا الثَّلَاثَةَ"، وَجَعَلُوهُ مِنْ اِخْتِلَافِ الزَّمَانِ لَا الْبُرْهَانِ؛ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي تَأَخُّرِ "أَبِي يُوسُفَ" مَثَلًا عَنْ "الإمام" وَفَادَةً، وَكَذَا "زُفَرٍ" عَنْهُمْ، فَيَحْتَمِلُ تَغْيِيرُ الْحَالِ بَعْدَ مَدَّةِ الْوَفَاءِ؛ وَعَلَى تَقْدِيرٍ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥/٥٣٨.

(٢) المراد بالكتاب هنا متن "الكنز".

(٣) أي: صاحب "البحر"؛ حيث قال: ((فالحاصل أنَّ المؤلف اختار قول زفر في الدار)) "البحر": ٦/٣٢.

(٤) في "أ": ((وإن لم)).

(٥) في "الأصل": ((وطحن))، وهو تحريف.

(وداخل دار) وقال "زفر": لا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةٍ دَاخِلِ الْبُيُوتِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "جوهرة"^(١). وهذا اختلافُ زمان لا بُرْهان، ومثله الْكَرْمُ وَالْبُسْتَانُ. (و) كَفَى (جَسُّ شاةٍ لحمٍ، ونَظَرُ) جَمِيعِ جَسَدٍ (شاةٍ فُنيَةٍ) لِلدَّرِّ وَالنَّسْلِ.....

[٢٢٨٥٣] (قوله: ومثله الْكَرْمُ وَالْبُسْتَانُ) فلا بُدَّ فِي الْبُسْتَانِ مِنْ رُؤْيَةٍ ظَاهِرَةٍ وَبَاطِنَةٍ، وَفِي الْكَرْمِ لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةِ الْعِنَبِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَيْئًا، وَفِي الرُّمَّانِ لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةِ الْحُلِيِّ وَالْحَامِضِ، وَفِي الثَّمَارِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْجَارِ تُعْتَبَرُ رُؤْيَةٌ جَمِيعُهَا بِخِلَافِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى الْأَرْضِ، "بحر"^(٢). وَذَكَرَ^(٣) فِي فَصْلِ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا: ((اشْتَرَى الثَّمَارَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْجَارِ، فَرَأَى مِنْ كُلِّ شَجَرَةٍ بَعْضَهَا يُبَيِّنُ لَهُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ^(٤))). اهـ. وهذا يُبَيِّنُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْكَرْمِ، وَلَعَلَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ مَا إِذَا اشْتَرَى الشَّجَرَ بِشَمَرِهِ فَيَكْفِي أَنْ يَرَى مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَيْئًا، وَبَيْنَ مَا إِذَا اشْتَرَى الثَّمَرَ مَقْصُودًا، فَتَأْمَلُ.

[٢٢٨٥٤] (قوله: شاةٍ فُنيَةٍ) هِيَ الَّتِي تُجَسُّ فِي الْبُيُوتِ لِأَجْلِ النَّسَاجِ، مِنْ: اقْتَنَيْتُهُ: اتَّخَذْتُهُ لِنَفْسِي فُنيَةً، أَيْ: لِلنَّسْلِ لَا لِلتَّجَارَةِ، "بحر"^(٥). فَقَوْلُهُ: ((لِلدَّرِّ وَالنَّسْلِ)) تَفْسِيرٌ لَهَا.

هو قائل باشتراط رؤية الداخل لبرهان قام عنده لا لتفاوتها، والتعليل به إنما هو لترجيح قوله في زماننا، وهذا لا ينبغي أن يكون قول "زفر".

(قوله: ولعله يفرق بين ما إذا اشترى الشجر بشمره إلخ) هذا الفرق بعيد من هاتين العبارتين، والظاهر في دفع المخافة: أن قوله في "البحر": ((فرأى بعضها يثبت له الخيار)) معناه أنه برؤية البعض لو أجاز أو ردَّ يصح منه ذلك، وإذا رأى الثمار على رؤوس الأشجار ثم اشتراها لا يُعتبر رؤيته السابقة إلا إذا رآها كلها، تأمل.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢٣٨/١.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٢/٦ - ٣٣ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمفاتيح إلخ ٣٢٦/٥ نقلاً عن "الحانية".

(٤) في هامش "م": ((قوله: يثبت له خيار الرؤية)) أي: وتكون رؤية البعض كافية، بخلاف المسألة السابقة، فإنه اشترط رؤية الجميع ولا يكفي رؤية البعض، وليس المراد أن رؤية البعض غير معتبرة، بل يكون له الخيار عند رؤية الجميع حتى لا يخالف العبارة السابقة اهـ.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٢/٦.

مَعَ ضَرَعِهَا، "ظَهِيرِيَّة" ^(١)، وَضَرَعَ بَقَرَةٍ حُلُوبٍ وَنَاقَةٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، "جَوْهَرَةٌ" ^(٢).
(و) كَفَى (ذَوْقُ مَطْعُومٍ) وَشَمُّ مَشْمُومٍ (لَا خَارِجُ دَارٍ وَصَحْنُهَا) عَلَى الْمُفْتَى بِهِ
كَمَا مَرَّ ^(٣)، (أَوْ رُؤْيَا دُهْنٍ فِي زُجَاجٍ) لَوْجُودِ الْحَائِلِ،

[٢٢٨٥٥] (قَوْلُهُ: مَعَ ضَرَعِهَا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤) بَعْدَ عَزْوِهِ لـ "الظَّهِيرِيَّة": ((فَلْيُحْفَظْ، فَإِنَّ فِي
بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مَا يُؤْهِمُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى رُؤْيَا ضَرَعِهَا)) اهـ، لَكِنْ فِي "النَّهْرِ" ^(٥): ((الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ
اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ كَفَاهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ)).

[٢٢٨٥٦] (قَوْلُهُ: وَشَمُّ مَشْمُومٍ) وَفِي دُفُوفِ الْمَغَازِي ^(٦) لَا بُدَّ مِنْ سَمَاعِ صَوْتِهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
بِالشَّيْءِ يَنْبَغُ بِاسْتِعْمَالِ آلَةٍ إِدْرَاكِه، وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ، "زِيلَعِي" ^(٧).

[٢٢٨٥٧] (قَوْلُهُ: لَوْجُودِ الْحَائِلِ) هُوَ لَمْ يَرِ الدُّهْنُ حَقِيقَةً، وَفِي "التَّحْفَةِ" ^(٨): ((لَوْ نَظَرُ فِي الْمِرْآةِ
فَرَأَى الْمَبِيعَ قَالُوا: لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا رَأَى عَيْنَهُ بَلْ مِثَالُهُ، وَلَوْ اشْتَرَى سَمَكًا فِي مَاءٍ يُمَكِّنُ

(قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "النَّهْرِ": الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ اِقْتَصَرَ الْإِخ) وَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ" جَزَمَ "الْقَهْطَانِيُّ"، وَفِي
"الذَّخِيرَةِ": ((وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ)) اهـ "سِنْدِي". وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبَقَرَةَ الْحُلُوبَ وَالنَّاقَةَ كَشَاءَ الْقَيْنَةِ لَا بُدَّ
مِنَ النَّظَرِ إِلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ وَالضَّرْعِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ يَظْهَرُ بَيْنَ الْكُلِّ.
(قَوْلُ "الْمَصْنَفِ": وَكَفَى ذَوْقُ مَطْعُومٍ) قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((أَي: مِمَّا لَا يَقْصُدُ بِهِ اللَّوْنُ؛ فَلَوْ كَانَ مَقْصُودًا
فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ أَيْضًا مَعَ الذَّوْقِ كَالْعَسَلِ)) اهـ "سِنْدِي".

(١) "الظَّهِيرِيَّة": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْقِسْمُ الثَّانِي - نَوْعٌ آخَرُ فِي خِيَارِ الرُّؤْيَا ق ٢٥٨/ب.

(٢) "الجَوْهَرَةُ النُّورِيَّة": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٢٣٨/١ بِتَصْرِفٍ.

(٣) ص ٣٦٣ - "دَرْ".

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٣٢/٦.

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ق ٣٧١/ب.

(٦) عِبَارَةٌ "التَّبَيِّنُ": ((الْمَغَازِي)) بَدَلُ ((الْمَغَازِي)).

(٧) "تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٢٧/٤.

(٨) "تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٨٨/٢ بِتَصْرِفٍ.

(وَكَفَى رُؤْيُهُ وَكِيلَ قَبْضٍ وَ) وَكِيلَ (شِرَاءٍ، لَا رُؤْيَا رَسُولِ الْمُشْتَرِي، وَبَيَانُهُ فِي "الدَّرَرِ".

أَخَذَهُ بِلَا اصْطِيَادٍ فَرَأَهُ فِيهِ قِيلَ: يَسْقُطُ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى عَيْنَ الْمُبِيعِ، وَقِيلَ: لَا^(١)؛ لِأَنَّهُ [ب/٤٣/٣] لَا يُرَى فِي الْمَاءِ عَلَى حَالِهِ، بَلْ يُرَى أَكْبَرَ مِمَّا كَانَ، فَهَذِهِ الرُّؤْيَا لَا تُعَرَّفُ الْمُبِيعَ))، "بَحْرُ"^(٢).

[٢٢٨٥٨] (قَوْلُهُ: وَكَفَى رُؤْيُهُ وَكِيلَ قَبْضٍ وَشِرَاءٍ) فَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا لِمُوكِّلِهِ، وَهَذَا لَوْ بِشِرَاءِ شَيْءٍ لَا بَعِيْهِ؛ فَفِي الْمَعْنَى لَيْسَ لِلْمُوكِّلِ خِيَارُ رُؤْيٍ^(٣)، وَإِذَا شَرَى مَا رَأَهُ مُوكِّلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُوكِّلُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا لَمْ يَرَهُ كَمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٤)، وَاحْتَرَزَ عَمَّا لَوْ وَكَّلَهُ بِالرُّؤْيَا مَقْصُودًا وَقَالَ: إِنَّ رَضِيَّتَهُ فَخْذُهُ لَا يَصْحَحُ، وَلَا تَصْيِيرُ رُؤْيَتِهِ كَرُؤْيَةٍ مُوكِّلِهِ، "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٥). قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦): ((لَأَنَّهُمَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى تَوَكُّلٍ إِلَّا إِذَا قَوَّضَ إِلَيْهِ الْفَسْخُ وَالْإِحَازَةُ؛ لِمَا فِي "الْمَحِيطِ": وَكُلَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا شَرَاهُ وَلَمْ يَرَهُ -: إِنَّ رَضِيَّ يَلْزَمُ الْعَقْدَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ يُفْسَخْ - يَصِحُّ^(٧)؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الرَّأْيَ وَالنَّظَرَ إِلَيْهِ، فَيَصِحُّ كَمَا لَوْ قَوَّضَ الْفَسْخُ وَالْإِحَازَةُ إِلَيْهِ فِي الْبَيْعِ بِشَرَطِ الْخِيَارِ)) اهـ. قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٨): ((وَدَلَّ كَلَامُهُ أَنَّ رُؤْيَتَهُ قَبْلَ التَّوَكُّلِ بِهِ لَا أَثَرَ لَهَا، فَلَا يَسْقُطُ بِهَا الْخِيَارُ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٩) وَغَيْرِهِ)).

[٢٢٨٥٩] (قَوْلُهُ: لَا رُؤْيَا رَسُولِ الْمُشْتَرِي) سَوَاءً كَانَ رَسُولًا بِالْقَبْضِ أَوْ بِالشِّرَاءِ، "زَيْلَعِي"^(١٠).

[٢٢٨٦٠] (قَوْلُهُ: وَبَيَانُهُ فِي "الدَّرَرِ") حَيْثُ قَالَ^(١١): ((اعْلَمْ أَنَّ هَهُنَا وَكِيلًا بِالشِّرَاءِ، وَوَكِيلًا

(١) فِي "النَّحْفَةِ": ((وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ))، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ".

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٣٣/٦ بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي "ب": ((رُؤْيَا)) بِالْبَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعَشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٦/١ - ٢٤٧ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٣٤/٦.

(٦) أَيْ: التَّوَكُّلُ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ".

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٣٧٢/١.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٥٣٩/٥.

(٩) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ٢٨/٤.

(١٠) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا ١٥٨/٢ بِتَصْرِفٍ.

بالقبض، ورسولاً. وصورة التوكيل بالشراء أن يقول: كُنْ وكيلاً عني بشراء كذا، وصورة التوكيل بالقبض أن يقول: كُنْ وكيلاً عني بقبض ما اشتريته وما رأيته، وصورة الرسالة أن يقول: كُنْ رسلاً عني بقبضه، فرؤية الوكيل الأول تسقط الخيار بالإجماع، ورؤية الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قبضه ناظرًا إليه، فحينئذ ليس له ولا للموكل أن يردّه إلا بغير، وأمّا إذا قبضه مستوراً، ثم رآه فأسقط الخيار فإنه لا يسقط؛ لأنه لما قبضه مستوراً انتهى التوكيل بالقبض الناقص، فلا يملك إسقاطه قصداً لصيرورته أجنبياً، وإن أرسل رسولاً بقبضه قبضه بعدما رآه فللمشتري أن يردّه، وقالوا: الوكيل بالقبض والرسول سواء في أن قبضتهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري)) اهـ "ح" (١). قال في "الشربلية" (٢): ((وفيه نظر؛ لأنه لا خلاف في هذه الحالة، وما الخلاف إلا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه، لا في نظره السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كما في "التبيين" (٣)) اهـ "ط" (٤).

(تنبيه)

نقل في "البحر" (٥) عن "الفوائد" (٦): ((أن صورة الرسالة أن يقول: كُنْ رسولاً عني في قبضه، أو: أمرتك بقبضه، أو: أرسلتك لتقبضه، أو: قل لفلان أن يدفع المبيع إليك. وقيل: لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمر، بأن قال: قبض المبيع، فلا يسقط الخيار)) اهـ. وذكر في "البحر" (٧)

(قوله: لا في نظره السابق على قبضه إلخ) فإنه في هاتين الحالتين لا يكفي رؤية الوكيل اتفاقاً.

(١) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٤/أ.

(٢) "الشربلية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١٥٨/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢٨/٤.

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٤٣/٣.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٤/٦.

(٦) لعلها "الفوائد الظهيرية" فكثيراً ما ينقل عنها صاحب "البحر"، وتقدم التعريف بها ٣١٠/٧.

(٧) "البحر" ١٤٠/٧.

(وَصَحَّ عَقْدُ الْأَعْمَى) وَلَوْ لغيرِهِ، وَهُوَ كَالْبَصِيرِ إِلَّا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً مَذْكُورَةً فِي "الْأَشْبَاه".

من كتاب الوُكَّالَةِ عَنِ "الْبِدَائِعِ"^(١): ((أَنَّ الْإِجْبَابَ مِنَ الْمُوَكَّلِ أَنْ يَقُولَ: وَكَلْتُكَ بِكَذَا، أَوْ: أَفْعَلْ كَذَا، أَوْ: أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَنَحْوَهُ^(٢))) اهـ. فهذا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَمْرَ وَالْإِذْنَ تَوَكِيلٌ، لَكِنْ ذَكَرَ هُنَاكَ^(٣) عَنِ "الرُّوْلُو الْجَيَّةِ"^(٤) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ تَوَكِيلٌ إِذَا دَلَّ عَلَى إِنَابَةِ الْمَأْمُورِ مُنَابِ الْأَمْرِ، وَسَيَأْتِي^(٥) تَحْرِيرُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكُتِبَتْ هُنَا فِي "تَنْقِيحِ الْحَامِدِيَّةِ"^(٦) بَعْضُ ذَلِكَ، فَراجِعْهُ.

٢٢٨٦١ (قَوْلُهُ: وَلَوْ لغيرِهِ) كَأَنْ يَكُونَ وَصِيًّا أَوْ وَكِيلاً.

مطلب: الأعمى كالبصير إلا في مسائل

٢٢٨٦٢ (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً) قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٧): ((وَهُوَ كَالْبَصِيرِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ، مِنْهَا: لَا جِهَادَ عَلَيْهِ وَلَا جُمُعَةَ وَلَا جَمَاعَةَ وَلَا حَجَّ وَإِنْ وَجَدَ قَائِدًا، وَلَا يَصْلُحُ لِلشَّهَادَةِ مُطْلَقًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَالْقَضَاءِ وَالْإِمَامَةِ الْعُظْمَى، وَلَا دِيَّةَ فِي عَيْنِهِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الْحُكُومَةُ، وَتُكَرَّهُ إِمَامَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ الْقَوْمِ، وَلَا يَصِحُّ عَقْدُهُ عَنْ كَفَّارَةٍ، وَلَمْ أَرَّ حُكْمَ ذَمِّهِ وَصِيْلِهِ وَحَضَانَتِهِ، وَرُؤْيَتُهُ لِمَا اشْتَرَاهُ بِالْوَصْفِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُكَرَّهُ ذَمُّهُ، أَمَّا حَضَانَتُهُ فَإِنْ أَمَكَّنَهُ حِفْظُ الْمُحَضَّنِ كَانَ أَهْلًا، وَإِلَّا فَلَا، وَيَصْلُحُ نَظَرًا وَوَصِيًّا، وَالثَّانِيَّةُ^(٨) فِي "مَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ"^(٩)،

(١) "الْبِدَائِعِ": كتاب الوكالة - فصل: وأما بيان ركن التوكيل ٢٠/٦.

(٢) فِي "ك": ((أَوْ نَحْوَهُ)).

(٣) أَي: صَاحِبُ "الْبَحْرِ" فِي كِتَابِ الْوُكَّالَةِ ١٤٠/٧.

(٤) "الرُّوْلُو الْجَيَّةُ": كِتَابُ الْوُكَّالَةِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِيْمَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِيْمَا لَا يَجُوزُ الْإِخْرَاقُ ٢٦٨/ب.

(٥) الْمَقُولَةُ [٢٧٢٣] قَوْلُهُ: ((التَّوَكُّلُ صَحِيحٌ)).

(٦) انْظُرْ "الْعُقُودَ الدَّرِيَّةَ" فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ: كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْخِيَارَاتِ ٢٦٦/١.

(٧) "الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": الْفَرْقُ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - أَحْكَامُ الْأَعْمَى ٣٧٣.

(٨) أَي: مَسْأَلَةُ الْوَصِيِّ، وَقَوْلُهُ الْآتِي: ((وَالْأَوَّلَى)) أَي: مَسْأَلَةُ النَّظَرِ.

(٩) "الْمَنْظُومَةُ الْوَهْبَانِيَّةُ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا ١٠٨-١.

(وَسَقَطَ خِيَارُهُ بِجَسٍّ مَبِيعٍ وَشَمِّهِ وَذَوْقِهِ) فيما يُعرَفُ بذلكَ (وَوَصَفِ عَقَارٍ) وَشَجَرٍ وَعَبْدٍ، وكذا كُلُّ ما لا يُعرَفُ بِجَسٍّ وَشَمٍّ وَذَوْقٍ، "حدادي"^(١)،.....

والأولى في "أوقافٍ هلال" كما في "الإسعاف"^(٢) اهـ. وقولُه: ((و^(٣) لا يَصْلُحُ للشَّهادةِ مُطلقاً)) أي: وَلَوْ فيما تُقبَلُ فيه الشَّهادةُ بالتَّسامُحِ، وقولُه: ((ولا يَصِحُّ عتقُه)) مُصدَّرٌ مُضافٌ لمفعولِه، أي: أنْ يَعتِقَه سيِّدُه عن كُفَّارَتِه، وقولُه: ((ولم أرَ إلخ)) عبارَتُه في "البحر"^(٤): ((ويُكرَهُ ذِمَّتُه، ولم أرَ حُكْمَ صَيِّدِه ورَمِيهِ واجتهادِه في القبلة))، وقولُه: ((ورؤيتُه لِمَا اشترَاهُ بالوصفِ)) ((رؤيتُه)) مُبتدأٌ خبرُه قولُه^(٥): ((بالوصفِ))، أي: عِلْمُه بالمبيعِ المحتاجِ للرُّؤيةِ بالوصفِ، وقولُه: ((ويصلحُ ناظرًا ووصيًا)) ليس مِنَ المُستثنَيَاتِ؛ لأنَّه وافقَ فيه البصيرَ.

[٢٢٨٦٣] (قولُه: وَسَقَطَ خِيَارُهُ بِجَسٍّ مَبِيعٍ إلخ) مَحْمُولٌ على ما إذا وُجِدَ مِنْهُ [١/٤٤٣/٣] الجَسُّ ونحوُه قَبْلَ الشَّرَاءِ، وأما إذا اشترى قَبْلَ أنْ يُوَجِدَ مِنْهُ ذلكَ لا يَسْقُطُ خِيَارُهُ بوجوده، بل يَثْبُتُ باتِّفاقِ الرُّوايَاتِ، ويمتدُّ إلى أنْ يُوَجِدَ مِنْهُ ما يَدُلُّ على الرِّضَا مِنْ قَوْلٍ أو فِعْلٍ في الصَّحِيحِ، "شُرْئِلائيَّة"^(٦) عن "الرَّيْلَعِي"^(٧).

[٢٢٨٦٤] (قولُه: وكذا كُلُّ ما لا يُعرَفُ بِجَسٍّ إلخ) ظاهرُه: أنَّ ما يُعرَفُ بالجَسِّ ونحوِه لا يَكْفِي فيه الوصفُ، وكذا عَكْسُه، وأنَّه لا يُشترَطُ اجتماعُ الوصفِ والجَسِّ، لكنَّ في "المعراج":

(قولُه: مَحْمُولٌ على ما إذا وُجِدَ مِنْهُ الجَسُّ إلخ) لا حاجةَ لذكرِ هذه العبارة؛ لأنَّها مُصرَّحٌ بها في كلامِ المصنِّف.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب خيار الرُّؤية ٢٣٩/١ بتصرف.

(٢) "الإسعاف في أحكام الأوقاف": باب الولاية على الوقف ص ٥٣٠.

(٣) الواو ليست في "الأصل" و"٢".

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرُّؤية ٣٤/٦.

(٥) ((قولُه)) ليست في "٢".

(٦) "الشُرْئِلائيَّة": كتاب البيوع - باب خيار الرُّؤية ١٥٩/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار الرُّؤية ٢٨/٤.

أَوْ بَنْظَرٍ وَكِيلِهِ، وَلَوْ أَبْصَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ. هَذَا كُلُّهُ (إِذَا وَجِدَتْ) الْمَذْكُورَاتُ كَشَمِّ الْأَعْمَى، وَكَذَا رُؤْيَا الْبَصِيرِ وَجَهَ الصُّبْرَةِ وَنَحْوَهَا، "نَهْر" ^(١) (قَبْلَ شَرَائِهِ، وَلَوْ بَعْدَهُ يَثْبُتُ ^(٢) لَهُ الْخِيَارُ بِهَا) أَي: بِالْمَذْكُورَاتِ، لَا أَنَّهَا مُسْقِطَةٌ.....

((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ" عَتَبَارُ الْوَصْفِ فِي غَيْرِ ^(٣) الْعَقَارِ، وَقَالَ أَثَمَةُ بَلَخ: يَمَسُّ الْحِيطَانُ وَالْأَشْجَارَ، وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": يُعْتَبَرُ اللَّمَسُ فِي الثِّيَابِ وَالْحَنْطَلَةِ))، ثُمَّ قَالَ ^(٤): ((وَبِالْجُمْلَةِ مَا يَقِفُ بِهِ عَلَى صِفَةِ الْمَبِيعِ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ، فَحِينَئِذٍ لَا تَخْتَلِفُ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ ثَابِتٌ لِلْأَعْمَى لَجَهْلِهِ بِصِفَاتِ الْمَبِيعِ، فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ يَسْقُطُ خِيَارُهُ)) اهـ.

(تَبْيِيهِ)

فِي "الْبَحْرِ" ^(٥) عَنْ "الْبِدَائِعِ" ^(٦): ((لَا بُدَّ فِي الْوَصْفِ لِلْأَعْمَى مِنْ كَوْنِ الْمَبِيعِ عَلَى مَا وَصِفَ لَهُ؛ لِيَكُونَ فِي حَقِّهِ مِمَّنْزَلَةُ الرُّؤْيَا فِي حَقِّ الْبَصِيرِ)).
[٢٢٨٦٥] (قَوْلُهُ: أَوْ بَنْظَرٍ وَكِيلِهِ) أَي: وَكِيلُ الشَّرَاءِ أَوْ الْقَبْضِ لَا وَكِيلُ النَّظَرِ، إِلَّا إِذَا فَوَّضَ إِلَيْهِ الْفَسْخَ وَالْإِجَازَةَ عَلَى مَا مَرَّ ^(٧).

[٢٢٨٦٦] (قَوْلُهُ: بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: مِنْ الْجَسِّ وَنَحْوِهِ، أَوْ الْوَصْفِ، أَوْ نَظَرِ الْوَكِيلِ.
[٢٢٨٦٧] (قَوْلُهُ: فَلَا خِيَارَ لَهُ) لِأَنَّهُ قَدْ سَقَطَ، فَلَا يَعُودُ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ اشْتَرَى الْبَصِيرُ ثُمَّ عَمِيَ انْتَقَلَ الْخِيَارُ إِلَى الْوَصْفِ، "بَحْر" ^(٨).

[٢٢٨٦٨] (قَوْلُهُ: لَا أَنَّهَا) أَي: الرُّؤْيَا بِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧١/أ.

(٢) فِي "د" وَ"و": ((ثَبِتَ)).

(٣) ((غَيْرِ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "أ".

(٤) أَي: صَاحِبُ "المعراج".

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٥/٦.

(٦) "البدائع": كتاب البيوع - فصل وأما حكم البيع ٢٩٨/٥.

(٧) الْمُقُولَةُ [٢٢٨٥٨] قَوْلُهُ: ((وَكَفَى رُؤْيَا وَكِيلٍ قَبْضٍ وَشِرَاءٍ)).

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٥/٦.

كما غَلَطَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، (فِيَمْتَدُّ) خِيَارُهُ فِي جَمِيعِ عُمُرِهِ عَلَى الصَّحِيحِ (مَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ) أَوْ يَتَعَيَّبُ أَوْ يَهْلِكُ بَعْضُهُ عِنْدَهُ وَلَوْ قَبْلَ الرُّوْيَةِ، وَلَوْ أَدْنَى لِلْأَكَارِ أَنْ يَزْرَعَهَا قَبْلَ الرُّوْيَةِ فَزَرَعَهَا بَطَلٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ بِأَمْرِهِ كَفِعْلِهِ، "عَيْنِي"^(١). وَلَوْ شَرَى نَافِجَةً مِيسَكٍ، فَأَخْرَجَ الْمِسْكَ مِنْهَا لَمْ يَرُدَّ^(٢) بِخِيَارِ رُوْيَةٍ وَلَا عَيْبٍ؛

[٢٢٨٦٩] (قَوْلُهُ: كَمَا غَلَطَ فِيهِ بَعْضُهُمْ) أَي: بَعْضُ الطَّلَبَةِ، وَقَدْ مَنَّا^(٣) بَيَانَهُ.

[٢٢٨٧٠] (قَوْلُهُ: أَوْ يَتَعَيَّبُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى مَدْحُولِ ((لَمْ))، وَهُوَ ((يُوجَدُ)) لَا عَلَى ((قَوْلٍ))؛ لِأَنَّ التَّعَيَّبَ وَالْهَلَكَ لَيْسَا مِنَ الْمُشْتَرَى أَلْبَنَةِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الرَّدُّ بِهَلَكَ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ كَمَا يَأْتِي^(٤).

[٢٢٨٧١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ قَبْلَ الرُّوْيَةِ) مِبَالِغَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((أَوْ يَتَعَيَّبُ أَوْ يَهْلِكُ بَعْضُهُ))، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمِنْهُ مَا يُسْقِطُ بَعْدَ الرُّوْيَةِ فَقَطْ، وَمِنْهُ مَا يُسْقِطُ مُطْلَقًا، وَمَرَّةً^(٥) بَيَانَهُ.

[٢٢٨٧٢] (قَوْلُهُ: وَلَا عَيْبٍ) لَمْ يَذْكُرْهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦) بَلْ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) عَنْ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٨)، وَبِهِ سَقَطَ مَا بَحَثَهُ "الْحَمَوِيُّ" فِي "شَرْحِهِ"^(٩): ((أَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مُنْقَطِعَ الرَّائِحَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ

(قَوْلُهُ: وَبِهِ سَقَطَ مَا بَحَثَهُ "الْحَمَوِيُّ" فِي "شَرْحِهِ": أَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ الْخ) الظَّاهِرُ مَا بَحَثَهُ "الْحَمَوِيُّ"، فَإِنَّ إِخْرَاجَ الْمِسْكِ الْمُنْقَطِعِ الرَّائِحَةِ لَا يُحْدِثُ بِهِ عَيْبًا حَتَّى يَمْتَنَعَ بِهِ الرَّدُّ، وَمَا بَحَثَهُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِ

(١) "رَمَزُ الْحَفَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْوعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّوْيَةِ ١٣/٢.

(٢) فِي "د": ((لَمْ يَرُدَّ)).

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٢٨٤٥] قَوْلُهُ: ((وَكَفَى رُوْيَةً مَا يُؤَدِّنُ بِالْمَقْصُودِ)).

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٢٨٧٤] قَوْلُهُ: ((لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ)).

(٥) الْمَقُولَةُ [٢٢٨٣٨] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ مُبْطِلُ خِيَارِ الشَّرْطِ)).

(٦) وَهُوَ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي نَسَخَتِنَا كَذَلِكَ.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الرُّوْيَةِ ٣٣/٦.

(٨) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْوعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْعُيُوبِ ق ١٨٥/١.

(٩) الْمُسَمَّى "كَشَفُ الرَّمْزِ عَنْ خَبَايَا الْكُتُبِ"، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١٦٩/٢.

لأنَّ الإخراج يُدخِلُ عليه عَيْباً ظاهراً، "نهر"^(١). (وَمَنْ رَأَى أَحَدَ تَوْبَيْنِ فاشْتَرَاهُمَا، ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ فَلَهُ رُدُّهُمَا) إِنْ شَاءَ (لَا رُدُّ الْآخَرِ وَحْدَهُ) لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، (وَلَوْ اشْتَرَى مَا رَأَى) حَالِ كَوْنِهِ (قاصِداً لشرائه) عِنْدَ رُؤْيِيهِ، فَلَوْ رَأَهُ لَا لِقَصْدِ شِرَاءٍ ثُمَّ شَرَاهُ قِيلَ: لَهُ الْخِيَارُ، "ظَهْرِيَّة"^(٢). وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَمَّلُ التَّأَمُّلُ الْمُفِيدَ، "بحر"^(٣)،

رَدَّهُ بِخِيَارِ الْعَيْبِ))؛ لِأَنَّهُ بَحْثُ مُخَالَفٍ لِلْمَنْقُولِ بِلِ وَلِلْمَعْقُولِ؛ إِذْ كَيْفَ يَسُوِّغُ الرَّدُّ بَعْدَ حُدُوثِ عَيْبٍ جَدِيدٍ؟!

٢٢٨٧٣] (قوله: يُدخِلُ عليه عَيْباً ظاهراً) حَتَّى لَوْ لَمْ يُدخِلْ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ بِخِيَارِ الْعَيْبِ وَالرُّؤْيِيَّةِ جَمِيعاً، "بحر"^(٤).

٢٢٨٧٤] (قوله: لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ) يَأْتِي^(٥) بَيَانُهُ، وَاسْتُفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُمَا فَرَضِيَ بِأَحَدِهِمَا أَنَّهُ لَا يَرُدُّ الْآخَرَ، "بحر"^(٦).

٢٢٨٧٥] (قوله: قاصِداً لشرائه عِنْدَ رُؤْيِيهِ) فَلَوْ قَصَدَ شِرَاءَهُ ثُمَّ رَأَهُ، لَكُنْهُ عِنْدَهَا لَمْ يَقْصِدِ الشِّرَاءَ ثُمَّ شَرَاهُ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، "ط"^(٧).

"البحر": ((حَتَّى لَوْ لَمْ يَدْخُلْ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِخِيَارِ الْعَيْبِ وَالرُّؤْيِيَّةِ)) اهـ. وَفِي "الْبَزَائِيَّةِ": ((أَخْرَجَ الْمُسْلِكَ مِنَ النَّافِعَةِ لَا يَرُدُّ لَا بِرُؤْيِيَّةٍ وَلَا بِعَيْبٍ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِخْرَاجِ ضَرَرٌ)) اهـ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي إِخْرَاجِ مُنْقَطِعِ الرَّائِحَةِ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧١/ب.

(٢) "الظهيرية": كتاب البيوع - القسم الثاني - نوع آخر في خيار الرؤية ق ٢٥٨/أ.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٦/٦ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٣/٦.

(٥) المقولة [٢٢٨٩٤] قوله: ((يُوجِبُ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ)).

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٦/٦.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٤٣/٣.

قَالَ "المُصَنَّفُ"^(١): ((وَلَقُودَةُ مُدْرِكِهِ عَوَّلَنَا عَلَيْهِ)). (عَالِمًا بِأَنَّهُ مَرِئُهُ) السَّابِقُ (وَقْتَ الشَّرَاءِ) فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ خَيْرٌ لَعَدِمَ الرِّضَا، "دَرر"^(٢) (فَلَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ) فَيُخَيَّرُ. (رَأَى ثِيَابًا، فَرَفَعَ الْبَائِعُ بَعْضَهَا ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِي وَلَا يَعْرِفُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ)،.....

[٢٢٨٧٦] (قَوْلُهُ: قَالَ "المُصَنَّفُ" (إِلخ) قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنَ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٣) أَيْضًا بِصِغَةِ قِيلَ، وَهِيَ صِغَةُ التَّمْرِضِ، فَكَيْفَ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي "مَتْنِهِ" وَالْمَتُونُ مَوْضُوعَةٌ لِمَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ؟! تَأَمَّلْ) اهـ. وَكَذَا رَدُّهُ "الْمُقَدَّسِي": ((بَأَنَّهُ مُنَافٍ لِاطْلَاقَاتِهِمْ)).

[٢٢٨٧٧] (قَوْلُهُ: فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) كَأَنَّ رَأْيَ جَارِيَةٍ ثُمَّ اشْتَرَى جَارِيَةً مُتَنَبِّئَةً لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا الَّتِي كَانَ^(٤) رَأَاهَا، ثُمَّ ظَهَرَتْ إِيَّاهَا فَإِنَّ لَهُ الْخِيَارَ؛ لَعَدِمَ مَا يُوجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالرِّضَا، أَوْ رَأَى ثَوْبًا فَلَفَّ فِي ثَوْبٍ وَبِيعَ، فَاشْتَرَاهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ ذَلِكَ، "فَتْح"^(٥).
[٢٢٨٧٨] (قَوْلُهُ: وَلَا يَعْرِفُهُ) أَي: الْبَاقِي، "بَحْر"^(٦).

(قَوْلُهُ: فَكَيْفَ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي "مَتْنِهِ" (إِلخ) تَقَدَّمَ فِي "رِسْمِ الْمُفْتَى": ((أَنَّهُ صَحَّحَ فِي "الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ" قُوَّةَ الْمُذْرَكِ - أَي: الدَّلِيلِ - فِي التَّرْجِيحِ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا - يَعْنِي: أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ - يَتَّبِعُ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا كَانَ أَقْوَى دَلِيلًا، وَإِلَّا اتَّبَعَ التَّرْتِيبَ السَّابِقَ)) اهـ. وَلَا شَكَّ أَنَّ "المُصَنَّفَ" لَهُ قُوَّةُ الْمُذْرَكِ، فَلِذَا جَرَى عَلَى مَا قَالَهُ.

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢/٩٠ ب.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢/١٥٩ بتصرف.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ١/٢٤٧.

(٤) ((كان)) ليست في "٦".

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥/٥٤٤.

(٦) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٦/٣٦.

وكذا لو كانا مَلْفُوفَيْنِ وَتَمَنُّهُمَا مُتَفَاوِتٌ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الْأَرْدُأُ بِالْأَكْثَرِ تَمَنًّا^(١). ...

[٢٢٨٧٩] (قوله: وكذا لو كانا مَلْفُوفَيْنِ إلخ) في "البحر"^(٢) عن "الظهيرية"^(٣): ((لو رأى ثوبين ثم اشتراهما بثمنٍ مُتَفَاوِتٍ مَلْفُوفَيْنِ فَلَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الْأَرْدُأُ بِأَكْثَرِ الثَّمَنِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ)) اهـ، أي: بأن اشترى أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه بعشرين مثلاً، فإنه لا يعلم وقت الشراء أن الذي قابله العَشْرُونَ جَيِّدٌ أو رديءٌ، أمّا لو شَرَى^(٤) أحدهما بعشرين ولم يُعَيِّنْهُ فَسَدَ الْبَيْعُ لَجَهَالَةِ الْمُبِيعِ، ولو اشترى كُلَّ وَاحِدٍ بِعَشْرَةٍ فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِأَوْصَافِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حَالَةَ الشَّرَاءِ حَيْثُ سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ تَسَاوِيهِمَا فِي الْوَصْفِ، فَيَكُونُ عَالِمًا بِأَوْصَافِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حَالَةَ الشَّرَاءِ، "ذخيرة". وبه عِلْمٌ أَنَّ عِلَّةَ الْخِيَارِ فِي الْأَوَّلَى هِيَ جَهْلُ وَصْفِ الْمُبِيعِ وَقَتَ الشَّرَاءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الثَّمَنَ الْأَدْنَى لِلْأَعْلَى، فَافْهَمُ. وأيضاً فيه احتمالُ دُخُولِ الضَّرَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي فِيمَا لَوْ ظَهَرَ الْأَحْسَنُ مُعَيَّناً وَكَانَ ثَمَنُهُ أَقْلَ، فإنه يَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ الْأَقْلَ، وَيَبْقَى عَلَيْهِ الْأَدْنَى بِالثَّمَنِ الْأَعْلَى.

(قوله: لأنه دليلُ تساويهما في الوصف إلخ) مَنظُورٌ فِيهِ لِلْعَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَتَسَاوَى الثَّمَنُ وَيَخْتَلِفُ الْمُبِيعُ حَمَلًا لِلأَرْدُأِ عَلَى الْجَيِّدِ، وَالْمُسْقُطُ لِلْخِيَارِ حَقِيقَةٌ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ قَدْ رَضِيَ بِشَرَاءِ أَيِّ الثَّيَابِ كَانَ بِالْعَشْرَةِ، عَلَى أَنَّ كَوْنَ تَسَاوِيِ الثَّمَنِ يُفِيدُ التَّسَاوِيَّ فِي الْوَصْفِ غَيْرَ مُوَافِقٍ لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ التَّخَالَفُ فِيهِ، تَأَمَّلْ.

(قوله: وإن تبيّن أن الثمن الأدنى للأعلى) الظاهر: وإن تبيّن الأعلى للأعلى؛ لَأَنَّ الْقَصْدَ بَيَانُ أَنَّ الْعِلَّةَ مَا ذَكَرَ، لَا مَا تَقَدَّمَ عَنْ "الظهيرية" بقوله: ((لأنه ربما إلخ))، فإنه يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الثَّمَنَ الْأَعْلَى لِلْأَعْلَى لَا يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ، تَأَمَّلْ.

(١) ((تَمَنًّا)) ساقطة من "د".

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٦/٦.

(٣) "الظهيرية": كتاب البيوع - القسم الثاني - نوع آخر في خيار الرؤية ق ٢٥٨/أ.

(٤) في "الأصل" و"ك": ((اشترى))، وفي "ت": ((أما لو قال: اشترى)).

(وَلَوْ سَمَّى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنَ الثَّيَابِ (عَشْرَةً لَا) خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ لَمَّا لَمْ يَخْتَلِفْ اسْتَوِيَا فِي الْأَوْصَافِ، "بجر"^(١)). (وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ يَمِينِهِ (إِذَا اخْتَلَفَا فِي التَّغْيِيرِ) هَذَا (لَوْ الْمُدَّةُ قَرِيبَةً، وَإِنْ بَعِيدَةً فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي) عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، وَفِي "الظَّاهِرِيَّةُ"^(٢)): ((الشَّهْرُ فَمَا فَوْقَهُ بَعِيدٌ))، وَفِي "الْفَتْحِ"^(٣)): ((الشَّهْرُ فِي مِثْلِ الدَّابَّةِ وَالْمَمْلُوكِ قَلِيلٌ)) (كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ لِلْمُشْتَرِي يَمِينِهِ...

[٢٢٨٨٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ سَمَّى (إِلخ) [٣/٤؛ ب/ب] هَذَا تَفْصِيلٌ لِمَسْأَلَةِ الثَّوْبَيْنِ الْمَلْفُوفَيْنِ الْمَذْكُورَةِ فِي "الشَّرْحِ" كَمَا ظَهَرَ لَكَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ^(٤) عَنْ "الدَّخِيرَةِ"، وَقَدْ جَعَلَهُ "المَصْنِفُ" تَفْصِيلًا لِقَوْلِهِ: ((رَأَى ثِيَابًا (إِلخ))، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا كَذَلِكَ، تَأَمَّلْ.

[٢٢٨٨١] (قَوْلُهُ: وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ (إِلخ) هَذَا مِنْ تَتَمُّةِ قَوْلِهِ: ((فَلَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ))، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ عَقِبَهُ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ حَتَّى فِي "الْهِدَايَةِ"^(٥) وَ"الْمُلْتَقَى"^(٦) وَ"الْكَنْزِ"^(٧) وَ"الْعُورِ"^(٨).

[٢٢٨٨٢] (قَوْلُهُ: عَمَلًا بِالظَّاهِرِ) فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَبْقَى الشَّيْءُ فِي دَارِ التَّغْيِيرِ - وَهِيَ الدُّنْيَا - زَمَانًا طَوِيلًا لَمْ يَطْرُقْهُ التَّغْيِيرُ، قَالَ "مُحَمَّدٌ": ((أَرَأَيْتَ لَوْ رَأَى جَارِيَةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ عَشْرِ سَنِينَ أَوْ عَشْرِينَ وَقَالَ: تَغَيَّرَتْ، أَلَا يُصَدِّقُ؟ بَلْ يُصَدِّقُ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ شَاهِدٌ لَهُ))، قَالَه^(٩) "شَمْسُ الْأُئِمَّةِ"،

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٦/٦.

(٢) "الظهيرية": القسم الثاني - نوع آخر في خيار الرؤية ٢٠٨/٢.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٥/٥.

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٣٥/٣.

(٦) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - فصل من اشترى ما لم يره جاز ١٤/٢.

(٧) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١٤/٢.

(٨) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ١٥٩/٢.

(٩) نقول: الذي في النسخ جميعها و"الفتح": ((قال))، وصواب العبارة ما أثبتناه؛ حيث إنَّ شمس الأئمة السرخسي ذكر - في "المبسوط" ٧٣/١٣ - المسألة المنقولة عن عماد والتعليل السابق فقط، على أنه يلزم على ما في نسخ الحاشية و"الفتح" أن يكون شمس الأئمة قد نقل إفتاء الصدر الشهيد والإمام المرغناني بهذه المسألة، وذلك غير ممكن؛ لأنَّ الإمامين المذكورين متأخران عن شمس الأئمة، فليتبناه.

(لو اختلفا في) أصل (الرؤية) لأنه يُنكرُ الرؤيةَ، وكذا لو أنكرَ البائع كونَ المرءود مبيعاً في بيع باتٍّ أو فيه خيار شرطٍ أو رؤية فالقول للمشتري، ولو فيه خيارٌ عيبٍ فالقول للبائع، والفرق: أنَّ المشتريَ ينفردُ بالقسح في الأول لا الأخير.....

وبه يُفتي "الصدرُ الشهيد" والإمام "المرغيناني"، فيقول: إنَّ كانَ لا يَتفاوتُ في تلك المدة غالباً فالقول للبائع، وإنَّ كانَ التَّفاوتُ غالباً فالقول للمشتري، مثاله: لو رأى دابةً أو مملوكاً، فاشتراه بعد شهرٍ وقال: تغيّرَ فالقول للبائع؛ لأنَّ الشَّهرَ في مثله قليلٌ، "فتح"^(١). والمرادُ التَّغيُّرُ بتقصانِ بعضِ الصِّفاتِ كنقصِ الحُسْنِ أو القوَّةِ لا بعروضِ عيبٍ؛ لأنَّ عرُوضَهُ قد يَكُونُ في أَقلِّ من شهرٍ، وبه يَثبُتُ خيارُ العيبِ.

[٢٢٨٨٣] (قوله: لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع: رأيت قبل الشراء، وقال المشتري: ما رأيته، وكذا لو قال له: رأيت بعد الشراء ثم رضيت، فقال: رضيت قبل الرؤية كما في "البحر"^(٢).

[٢٢٨٨٤] (قوله: لأنه يُنكرُ الرؤية) أي: وهي أمرٌ عارضٌ والأصل عدمه، وبقي ما لو رأى النموذج وهلك ثم ادَّعى مخالفتَه للباقِي، وقَدَّمنا^(٣) بيانه.

[٢٢٨٨٥] (قوله: في بيع باتٍّ) كذا في "النهر"^(٤) و"الفتح"^(٥)، والظاهرُ أنه أرادَ به اللزَمَ؛ وهو ما لا خيارَ فيه بقرينةِ المُقابَلَةِ، ولذا قال "ح"^(٦): ((الظاهرُ أنَّ الرَدَّ فيه بالإقالة)) اهـ، فافهم.

[٢٢٨٨٦] (قوله: والفرق) أي: يَبَيِّنُ ما القَوْلُ فيه للمُشتري وما القَوْلُ فيه للبائع من الخيارات

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٥/٥.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧/٦.

(٣) المقولة [٢٢٨٤٦] قوله: ((كَوَجْهٍ ضَبْرَةٍ)).

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧٢/ب.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٤/٥.

(٦) "ح": كتاب البيوع ق ٢٨٤/١.

(اشْتَرَى عِدْلًا) مِنْ مَتَاعٍ وَلَمْ يَرَهُ (وباع).....

الثلاث، وبيانه ما في "الفتح"^(١) و"النهر"^(٢): ((أَنَّ الْمُشْتَرِيَ فِي الْخِيَارِ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِفَسْخِهِ بِلا تَوْقُفٍ عَلَى رِضَا الْآخَرِ بَلْ عَلَى عِلْمِهِ، وَإِذَا انْفَسَخَ يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْمَقْبُوضِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ لِلْقَابِضِ ضَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا كَالْغَاصِبِ وَالْمُودِعِ، وَفِي الْعَيْبِ لَا يَنْفَرِدُ، لَكِنَّهُ يَدْعِي بُبُوتَ حَقِّ الْفَسْخِ فِيمَا أَحْضَرَهُ وَالْبَائِعُ يُنْكِرُهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ)) اهـ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْمِرْدُودِ عِنْدَ الْفَسْخِ، أَمَّا لَوْ اِخْتَلَفَا فِي تَعْيِينِ مَا فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ عِنْدَ الْاِجَازَةِ مِمَّنْ لَهُ الْخِيَارُ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنِ "الْظَهْرِيَّةِ"^(٤)، وَقَدْ مَنَّا^(٥) حَاصِلَهُ قُبِيلَ هَذَا الْبَابِ.

٦٩/٤

[٢٢٨٨٧] (قوله: اشْتَرَى عِدْلًا) بكسر العين: هُوَ أَحَدُ فِرْدَتِي الْحِمْلِ.

[٢٢٨٨٨] (قوله: مِنْ مَتَاعٍ) هُوَ مَا يُتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ ثِيَابٍ وَنَحْوِهَا، وَهَذَا مِنَ الْقِيَمَاتِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ الْمَثَلِيَّاتِ مِنْ مَكِيلٍ وَمُوزُونٍ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا^(٦) فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْمَثَلِيِّ أَيْضًا، كَمَا قَدْ مَنَّا^(٧) أَوَّلَ الْبَيُوعِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ))، وَسَيَأْتِي^(٨) حُكْمُ الرَّدِّ بِالْبَائِعِ فِي الْمَثَلِيَّاتِ فِي الْبَابِ الْآتِي عِنْدَ قَوْلِهِ: ((أَوْ كَانَ الْمَبِيعُ طَعَامًا فَأَكَلَهُ أَوْ بَعْضَهُ)).

[٢٢٨٨٩] (قوله: وَلَمْ يَرَهُ) قَيَّدَ بِهِ؛ لِيُمْكِنَ تَأْتِي خِيَارِ الرُّؤْيَةِ فِيهِ، وَلَا يُنَافِيهِ ذِكْرُ خِيَارِ الْعَيْبِ

(قوله: قَيَّدَ بِهِ لِيُمْكِنَ تَأْتِي خِيَارِ الرُّؤْيَةِ فِيهِ الْخ) فِيهِ: أَنَّ اعْتِرَاضَ "الطَّحْطَاوِيِّ": أَنَّ ذِكْرَ الْخِيَارَاتِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يُعْنِي عَنْ ذِكْرِهِ هُنَا، لَا أَنَّ الْخِيَارَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مُنَافِيَانِ لِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ، تَأَمَّلْ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٤/٥.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧٢/ب.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٧/٦.

(٤) "الظهريّة": كتاب البيوع - القسم الثاني - نوع آخر في خيار التعيين ٢٥٧/أ.

(٥) المقولة [٢٢٧٩٥] قوله: ((وَالرِّيَازَةُ)).

(٦) فِي "أ" ((بَيْنَهُمَا)).

(٧) المقولة [٢٢٢٩٢] قوله: ((كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ)).

(٨) المقولة [٢٣٠٤٩] قوله: ((أَوْ كَانَ الْمَبِيعُ طَعَامًا فَأَكَلَهُ)) وما بعدها.

أو لَيْسَ، "نهر"^(١) (مِنْهُ ثَوْبًا) بَعْدَ الْقَبْضِ، (أو وَهَبَ وَسَلَّمَ رَدَّهُ بِخِيَارِ عَيْبٍ لَا) بِخِيَارٍ (رُؤْيَا أَوْ شَرْطٍ) الْأَصْلُ: أَنَّ رَدَّ الْبَعْضِ يُوجِبُ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ.....

وَالشَّرْطُ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَجْتَمِعَانِ مَعَ خِيَارِ الرُّؤْيَا، فَافْهَمْ.

[٢٢٨٩٠] (قَوْلُهُ: أَوْ لَيْسَ) أَي: حَتَّى تَغَيَّرَ، "كَافِي الْحَاكِمِ". قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((وَكَذَا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ أَوْ هَلَكَ، أَوْ كَانَ عَبْدًا فَمَاتَ أَوْ أَعْتَقَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "التَّارُخَانِيَّةِ")) اهـ. وَفِي "الْحَاوِي"^(٢): ((اشْتَرَى أَرْبَعَةَ بُرُودٍ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهَا سِتَّةَ ذِرَاعَاتٍ، فَبَاعَ أَحَدَهَا ثُمَّ ذَرَعَ الْبَقِيَّةَ فَإِذَا هِيَ خَمْسٌ عَشْرَةَ فَلَهُ رَدُّ الْبَقِيَّةِ)).

[٢٢٨٩١] (قَوْلُهُ: بَعْدَ الْقَبْضِ) قَيَّدَ بِهِ فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٣)، وَكَأَنَّ "الْمُصَنِّفَ" اسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ((بَاعَ))؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يُقْبَضْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ، "نَهْر"^(٤)، أَي: لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ مَنَقُولًا، بِخِلَافِ الْعَقَارِ، وَأَفَادَ أَنَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخِيَارَاتِ الثَّلَاثِ فِي أَنَّهُ لَا يُرَدُّ الْبَاقِي كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي^(٥). [٢٢٨٩٢] (قَوْلُهُ: رَدَّهُ) أَي: الْبَاقِي مِنَ الْعَدْلِ.

[٢٢٨٩٣] (قَوْلُهُ: الْأَصْلُ أَنَّ رَدَّ الْبَعْضِ) أَي: بَعْضُ الْمَبِيعِ كَرَدَّ بَاقِي الْعَدْلِ، وَرَدَّ أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ فِيمَا لَوْ رَأَى أَحَدُهُمَا ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ فِي مَسْأَلَةِ "الْمَتْنِ" الْمَارَّةِ^(٦)، وَأَمْتَالِ ذَلِكَ.

[٢٢٨٩٤] (قَوْلُهُ: يُوجِبُ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ) أَي: تَفْرِيقَ الْعَقْدِ، بِأَنَّ يُوجِبُ الْمِلْكَ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ دُونَ الْبَعْضِ، وَقَدْ مَنَّا^(٧) أَوَّلَ الْبَيُوعِ مَا يُوجِبُ تَفْرِيقَهَا وَعَدَمَهُ، وَسُمِّيَ الْعَقْدُ صَفَقَةً لِلْعَادَةِ فِي

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧٢/ب.

(٢) لم نعر عليها في مظانها من "الحاوي القدسي".

(٣) "الجامع الصغير" - كتاب البيوع - باب خيار الرؤية وخيار الشرط ص ٣٤١..

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧٢/ب.

(٥) المقولة [٢٢٨٩٧] قوله: ((وهل يعود خيار الرؤية)).

(٦) ص ٣٧٢ - "در".

(٧) المقولة [٢٢٢٩٣] قوله: ((لئلا يلزم تفریق الصَّفَقَةِ)).

وهو بعد التمام جائز لا قبله، فخير الشَّرْطِ والرُّوْيَةِ يَمْنَعَانِ تَمَامَهَا، وخيار العيب يَمْنَعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لا بَعْدَهُ.

وهل يعود خيار الرُّوْيَةِ بعد سُقُوطِهِ؟ عن "الثاني": لا كخيار شرط، وصَحَّحَهُ "قاضي خان" ^(١) وعَبَّرَهُ.

(فروع) شَرَى شَيْئاً لَمْ يَرَهُ.....

أَنْ [أحد] ^(٢) المتبايعين يَصِفُوكُ كَفَّهُ فِي كَفِّ الْآخَرِ.

(٢٢٨٩٥) (قوله: يَمْنَعَانِ تَمَامَهَا) فَإِنَّ خِيَارَ الرُّوْيَةِ مَانِعٌ مِنَ التَّمَامِ، [٢٥٣/٣] أَمَّا خِيَارُ الشَّرْطِ فَإِنَّهُ مَانِعٌ ابْتِدَاءً، لَكِنْ مَا يَمْنَعُ الْإِبْتِدَاءَ يَمْنَعُ التَّمَامَ، وَأَطْلَقَهُ فَشْجَلٌ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ الْفَسْخَ بغير قَضَاءٍ وَلَا رِضَا، فَيَكُونُ فُسْخاً مِنَ الْأَصْلِ؛ لَعَدَمِ تَحْقِيقِ الرِّضَا قَبْلَهُ؛ لَعَدَمِ الْعِلْمِ بِصِفَاتِ الْمُبْعِ، وَلِذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا كَمَا فِي "الفتح" ^(٣).

(٢٢٨٩٦) (قوله: وخيار العيب يَمْنَعُهُ) أَي: يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ - وَلِذَا يَنْفَسِخُ بِقَوْلِهِ: رَدَدْتُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى رِضَا الْبَائِعِ وَلَا إِلَى الْقَضَاءِ - وَلَا يَمْنَعُهُ بَعْدَهُ، وَلِذَا لَوْ رَدَّهُ بَعْدَهُ لَا يَنْفَسِخُ إِلَّا بِرِضَا الْبَائِعِ أَوْ بِحُكْمٍ.

(٢٢٨٩٧) (قوله: وهل يعود خيار الرُّوْيَةِ إلخ) أَي: بَأَنَّ عَادَ الثَّوْبُ الَّذِي بَاعَهُ مِنَ الْعِدْلِ، أَوْ وَهَبَهُ بِسَبَبٍ هُوَ فَسَخَ مُحَضُّ كَالرَّدِّ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ أَوْ الشَّرْطِ أَوْ الْعَيْبِ بِالْقَضَاءِ أَوْ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ، فَهُوَ - أَي: مُشْتَرِي الْعِدْلِ - عَلَى خِيَارِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ الْكُلَّ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ؛ لِارْتِفَاعِ الْمَانِعِ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ، كَذَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ "السَّرْحَسِيُّ" ^(٤)، وَعَنْ "أبي يوسف": لَا يَعُودُ؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ لَا يَعُودُ كخيار الشَّرْطِ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ، وَصَحَّحَهُ "قاضي خان"، وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُ

(١) "الخانية": كتاب البيوع - فصل في خيار الرُّوْيَةِ ١٨٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في النسخ جميعها: ((أَنَّ المتبايعين يصفو كفه))، وَلَا تَتَسَقُّ الْعِبَارَةُ إِلَّا بِذِكْرِ مَا بَيْنَ الْمَكْسَرِينَ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مُصَحِّحاً "ب" وَ"م".

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرُّوْيَةِ ٥٤٣/٥.

(٤) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار بغير الشَّرْطِ ٧٤/١٣.

ليس للبائع مطالبة بالتسليم قبل الرؤية، ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار، "محتسبي".
شري جارية بعد ألف فتقاضا، ثم رد بائع الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل
البيع^(١) في الجارية بحصة الألف، "ظهيرية"^(٢)؛

"القدوري"^(٣)، وحققة الملاحظ مختلفة، ف"شمس الأئمة" لحظ البيع والهبة مانعا زالا، فيعمل
المقتضي - وهو خيار الرؤية - عمله، ولحظه "الثاني" مسقطا فلا يعود بلا سبب، وهذا أوجه؛ لأن
نفس التصرف يدل على الرضا، ويطل الخيار قبل الرؤية وبعدها، "فتح"^(٤). وادعى في "البحر"^(٥):
(أن الأول أوجه)، وردّه في "النهر"^(٦).

[٢٢٨٩٨] (قوله: ليس للبائع مطالبة بالتسليم قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها.
[٢٢٨٩٩] (قوله: فلهما الخيار) أي: باعتبار أن كلا منهما مشتري للعين التي باعها الآخر.
[٢٢٩٠٠] (قوله: لم يطل البيع في الجارية بحصة الألف) أي: بل يطل بحصة العبد، فإن
كانت قيمته خمسماية مثلا بطل البيع في ثلث الجارية، وبقي في حصة الألف وهي الثلثان منها.

(قوله: وادعى في "البحر": أن الأول أوجه، وردّه في "النهر") لكن قال "الحموي" بعد ذكر ما قاله
في "النهر": ((وفيه تأمل)).

(قوله: أي: بل يطل بحصة العبد الخ) مقتضى بطلان البيع في حصة العبد أن يصير مقدار حصة العبد
من الجارية لبائع الجارية، فتكون مشتركة بينهما، فيبطل الخيار لمشتري الجارية؛ لعيب الشرقة وتفرق الصفقة،
هذا ما تقتضيه القواعد الفقهية. اهـ "سندي"، وتأمله.

(١) في هامش "م": ((قول "الشارح": لم يطل البيع الخ)) مقتضى هذا: أن يصير الجارية مشتركة، فيبطل لمشتريها
الخيار؛ لتعيبها بالشرقة وتفرق الصفقة عليه. اهـ "سندي" أي: وتفرق الصفقة في العين الواحدة يوجب الخيار
وإن كان بعد التمام اهـ.

(٢) "الظهيرية": كتاب البيوع - القسم الثاني - نوع آخر في خيار الرؤية ق ٢٥٨/أ.

(٣) لم نثر عليها في "الكتاب" للقدوري، ولعلها في مؤلف آخر له.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٦/٥.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ٣٨/٦.

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الرؤية ق ٣٧٢/ب.

لِما مرَّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي الدَّيْنِ. أَرَادَ يَبِيعُ ضَيْعَةً^(١) وَلَا يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي خِيَارُ رُؤْيَةٍ فَالْحِيلَةُ: أَنْ يُقَرَّرَ بَثْوَبٍ لِإِنْسَانٍ، ثُمَّ يَبِيعُ الثَّوْبَ مَعَ الضَّيْعَةِ، ثُمَّ الْمَقْرُّ لَهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوْبَ الْمَقْرَّ بِهِ، فَيُطْلُ خِيَارُ الْمُشْتَرِي؛ لِلزُّومِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ،

[٢٢٩٠١] (قوله: لِما مرَّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي الدَّيْنِ) أي: مرَّ أَوَّلُ الْبَابِ^(٢) فِي قَوْلِهِ: ((فَلَيْسَ فِي دُيُونٍ وَتُقْرَدُ الْخِ))، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ فِي الْأَلْفِ يَبْقَى الْبَيْعُ لَا زَمًّا مِنَ الْجَارِيَةِ بِقَدْرِ الْأَلْفِ.

[٢٢٩٠٢] (قوله: ثُمَّ يَبِيعُ الثَّوْبَ مَعَ الضَّيْعَةِ) أي: وَيُسْلِمُهُمَا^(٣) لِلْمُشْتَرِي لَتَيْمِ الصَّفَقَةِ.

[٢٢٩٠٣] (قوله: ثُمَّ الْمَقْرُّ لَهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوْبَ) أي: بِإِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَى إِقْرَارِ الْبَائِعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِقْرَارَ يُفِيدُ الْمَلِكَ لِلْمَقْرِّ لَهُ، أَمَّا عَلَى الْمُتَمَسِّدِ مِنْ عَدَمِهِ فَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ دِيَانَةً، فَالْأَطْهَرُ فِي الْحِيلَةِ أَنَّ يَبِيعَ الثَّوْبَ لِإِنْسَانٍ ثُمَّ يَبِيعُهُ مَعَ الضَّيْعَةِ، تَأْمَلْ.

[٢٢٩٠٤] (قوله: لِلزُّومِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ) لِأَنَّهُ لَمَّا قَبِضَ الثَّوْبَ وَالضَّيْعَةَ^(٤) تَمَّتِ الصَّفَقَةُ، وَتَفْرِيقُهَا بَعْدَ التَّمَامِ لَا يَجُوزُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا لَهُ (قوله: وَيُسْلِمُهُمَا لِلْمُشْتَرِي لَتَيْمِ الصَّفَقَةِ) فِيهِ: أَنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ يَمْنَعُ التَّمَامَ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَعَدَمِهِ.

(قوله: لِأَنَّهُ لَمَّا قَبِضَ الثَّوْبَ وَالضَّيْعَةَ تَمَّتِ الصَّفَقَةُ الْخِ) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ تَيْمِ الصَّفَقَةُ، وَتَفْرِيقُهَا قَبْلَ التَّمَامِ الْخِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا قَدَّمَهُ، وَفِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ": ((اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَطْلَ الْبَيْعِ فِي قَدْرِ الْمُسْتَحَقِّ، وَيُحْزَرُ الْمُشْتَرِي فِي الْبَاقِي أَوْرَثَ الْإِسْتِحْقَاقِ عِيًّا فِي الْبَاقِي أَوْ لَا؛ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَحَقَّ بَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهِ، سَوَاءً اسْتَحَقَّ الْمَقْبُوضُ أَوْ غَيْرُهُ، وَلَوْ قَبِضَ كُلُّهُ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهُ بَطْلَ الْبَيْعِ بِقُدْرِهِ. ثُمَّ لَوْ أَوْرَثَ الْإِسْتِحْقَاقِ عِيًّا فِيمَا بَقِيَ يُحْزَرُ الْمُشْتَرِي، وَلَوْ لَمْ يُوْرَثْ عِيًّا فِيهِ يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي الْبَاقِي بِمَحْصِيهِ بِلَا خِيَارٍ)) اهـ. فـ "الْمَحْصِي" اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ بِمَسْأَلَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ.

(١) فِي "د": ((ضَيْعَتَهُ)).

(٢) ص ٣٤٣ - وما بعدها "در".

(٣) فِي "الْأَصْل" وَ"آ" وَ"ك": ((وَيُسْلِمُهُمَا))، وَمَا أَثْنَاهُ مِنْ "ب" وَ"م".

(٤) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَمَّا قَبِضَ الثَّوْبَ وَالضَّيْعَةَ الْخِ)) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ نَظَرُ ظَاهِرٌ لَا يَنْفِي عَلَى الْمَتَأَمَّلِ اهـ.

وهو لا يجوز إلا في الشفعة، "ولوالجية"^(١). شرى شيتين وبأحدهما عيب إن قبضهما

الخيار؛ لتفرقها^(٢) قبل التمام كما في "الفتح"^(٣)، وفي "الدّرر"^(٤) من فصل الاستحقاق: ((ولا يثبت له خيار العيب هنا؛ لأنّ استحقاق الثوب لا يورث عيباً في الضيعة، بخلاف ما إذا كان المعقود عليه شيئاً واحداً ممّا في تبعيضه ضرر كالدار والعبد؛ فإنه بالخيار: إن شاء رضي بمحضته من الثمن، وإن شاء ردّ، وكذا إذا كان المعقود عليه شيتين وفي الحكم كشيء واحد، فاستحقّق أحدهما كالسيف بالغمد والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي)) اهـ.

[٢٢٩٠٥] (قوله: إلا في الشفعة) ليس على إطلاقه؛ لأنّ الشفيع لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري؛ لضرر تفريق الصفقة، وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين بيعتا صفقة واحدة ليس لشفيعهما أخذ أحدهما فقط إلا على قول "زفر"، قيل: وبه يفتى، أمّا لو كان شفيعاً لإحدهما له أخذهما وحدهما إحياء لحقه كما سيأتي^(٥) في بابها إن شاء الله تعالى، ففي الفرع الأخير تفريق الصفقة للضرورة، وهذا هو المراد من قول "الشارح" في آخر الشفعة^(٦): ((لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لاصقه فقط ولو فيه تفريق الصفقة)) اهـ. فالمراد ببعض المبيع إحدى الدارين كما قيده محشّي الأشباه^(٧) وغيره، بخلاف الدار الواحدة، والعلة ما ذكرنا، فافهم.

[٢٢٩٠٦] (قوله: شرى شيتين) أي: قيمتين، وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الآتي^(٨).

(قوله: أي: قيمتين) مقتضى العلة الإطلاق.

(١) "الولوالجية": كتاب الحيل ٣٥٥ ب، وليس فيها قوله: ((وهو لا يجوز إلا في الشفعة)).

(٢) في "ت": ((لتفرقهما))، وفي "ك": ((لتفريقها))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ب" و"م" هو الموافق لعبارة "الفتح".

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٥٤٣/٥.

(٤) "الدّرر والغرر": كتاب البيوع - باب الاستحقاق ١٩٣/٢، بتصرف عن "شرح الطحاوي".

(٥) انظر الدر عند المقولة [٣١٨٩٩] قوله: ((لأحدهما)).

(٦) انظر الدر عند المقولة [٣١٩١٨] قوله: ((لكن في شرح "المجمع" ما يخالفه)).

(٧) "عمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الشفعة ١٨٢/٣.

(٨) ص ٤٢٥ - "در".

لَهُ رَدُّ الْمَعْيَبِ، وَإِلَّا لَا؛ لِمَا مَرَّ.

[٢٢٩٠٧] (قوله: لِمَا مَرَّ^(١)) أي: قريباً من أن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض

لا بعده، والله سبحانه وتعالى أعلم. [٤/٤٥٤/ب]

(١) ص ٣٧٨ - "در".

﴿باب خيار العيب﴾

هو لغة: ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة،

﴿باب خيار العيب﴾

تقدم وجه ترتيب الخيارات، والإضافة فيه إضافة الشيء إلى سببه. والعيب والعيبه والعاب معني واحد، يقال: عاب المتاع، أي: صار ذا عيب، وعابه زيد، يتعدى ولا يتعدى، فهو معيب ومعيوب أيضاً على الأصل. اهـ "فتح"^(١).

ثم إن خيار العيب يثبت بلا شرط، ولا يتوقف، ولا يمنع وقوع الملك للمشتري، ويورث، ويثبت في الشراء، والمهر، وبديل الخلع، وبديل الصلح عن دم العمد، وفي الإجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع، وفي القسمة والصلح عن المال، وبسط ذلك في "جامع الفصولين"^(٢).
(٢٢٩٨) (قوله: ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في "الفتح"^(٣): ((مما يعد به ناقصاً)) اهـ، أي: لأن ما لا ينقصه لا يعد عيباً، قال في "الشرئبالية"^(٤): ((والفطرة: الخلقة التي هي أساس الأصل^(٥)، ألا يرى أنه لو قال^(٦): بعثك هذه الخنطة، وأشار إليها فوجدتها المشتري رديئة لم يكن

﴿باب خيار العيب﴾

(قوله: ألا يرى أنه لو قال: بعثك هذه الخنطة إلخ) قال في "الشرئبالية" يعد سوق ما في "الفتح" وتفسير

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢/٦.

(٢) انظر "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٠/١.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢/٦.

(٤) "الشرئبالية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) في هامش "م": ((قوله: هي أساس الأصل)) الأساس والأصل بمعنى واحد، فالإضافة تباينة، والمذكور في عبارات

المشايخ: أساس الشيء، فكان الأولى له موافقتهم. اهـ.

(٦) في "م": ((ألا ترى)).

(٧) في هامش "م": ((قوله: ألا ترى أنه لو قال إلخ)) هذا من كلام "الشرئبالي"، وهو تنوير على ما في عبارته من

تعريف العيب وتقييده بما قاله "الكمال"، لا على ما ذكره "المحشي" من تعريف الفطرة فقط. اهـ.

وشرعاً: ما أفاده بقوله:

عَلِمَهَا لَيْسَ لَهُ خِيَارُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّ الْخُطَّةَ تُخْلَقُ جَيِّدَةً وَرَدِيَّةً وَوَسَطًا، وَالْعَيْبُ مَا يَخْلُو عَنْهُ أَصْلُ الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ عَنِ الْآفَاتِ الْعَارِضَةِ لَهَا، فَالْخُطَّةُ - الْمَصَابَةُ بِهَوَاءٍ مَنَعَهَا تَمَامَ بُلُوغِهَا الْإِدْرَاكَ حَتَّى صَارَتْ رَقِيقَةً الْحَبِّ - مَعِيَّةٌ كَالْعَيْنِ وَالْبَلَلِ وَالسُّوسِ)) اهـ.

قلت: وعن هذا قال في "جامع الفصولين"^(١): ((لَا يُرَدُّ الْبُرُّ بِرَدَائِعِهِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَيْبٍ، وَيُرَدُّ الْمُسُوسُ وَالْعَيْنُ، وَكَذَا لَا يُرَدُّ إِنَاءٌ فِضَّةً بِرَدَائِعِهِ بِلا غَشٍّ، وَكَذَا الْأُمَّةُ لَا تُرَدُّ بِقُبْحِ الْوَجْهِ وَسَوَادِهِ، وَلَوْ كَانَتْ مُحَرَّفَةً الْوَجْهَ لَا يَسْتَيْتِنُ لَهَا قُبْحٌ وَلَا جَمَالٌ فَلَهُ رَدُّهَا)) اهـ. وفيه^(٢) وإقعة: ((شَرَى فَرَسًا فَوَجَدَهُ كَبِيرَ السِّنِّ: قِيلَ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ الرَّدُّ إِلَّا إِذَا شَرَاهُ عَلَى أَنَّهُ صَغِيرُ السِّنِّ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ مَسْأَلَةِ جِمَارٍ وَجَدَهُ بَطِيءَ السَّيْرِ)) اهـ.

[مطلب: ضابط العيب الذي يُرَدُّ به المبيع في عرف أهل الشرع]

(٢٢٩١) (قوله: وشرعاً: ما أفاده (الخ) أي: المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يُرَدُّ به المبيع ما ينقص الثمن، أي: الذي اشترى به كما في "الفتح"^(٢)، قال: ((لأنَّ بُتُوتَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ لَتَضُرُّ الْمُشْتَرِي، وَمَا يُوجِبُ نَقْصَانَ الثَّمَنِ يَتَضَرَّرُ بِهِ)) اهـ. وعبارة "الهداية"^(٣): ((وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب؛ لأنَّ التضرُّرَ بنقصان المَالِيَّةِ، وَذَلِكَ بِانْتِقَاصِ الْقِيَمَةِ)) اهـ. ومُفَادُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْثَمَنِ الْقِيَمَةَ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ قَدْ يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ قِيَمَتِهِ بِحَيْثُ لَا يُؤَدِّي نَقْصَانُهَا بِالْعَيْبِ إِلَى نَقْصَانِ الثَّمَنِ بِهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الثَّمَنَ لَمَّا كَانَ فِي الْغَالِبِ مُسَاوِيًا لِلْقِيَمَةِ عَبَّرَوا بِهِ، تَأَمَّلْ.

الفطرة بما ذكرته: ((وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِأَنَّهُ مَا يَخْلُو عَنْهُ أَصْلُ الْفِطْرَةِ، لَا عَلَى زِيَادَةِ الْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي "الفتح"، وَوَجْهٌ صَحِيحٌ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ: أَنَّ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ مُرَاعَى فِيهِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ)).

(١) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٣/١.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤/٦.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٦/٣.

وَالضَّابِطُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(١): أَنَّهُ الْمُنْقِصُ لِلْقِيَمَةِ، أَوْ مَا يُفَوِّتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبُ فِي أَمْثَالِ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ، فَأَخْرَجُوا بِفَوَاتِ الْغَرَضِ الصَّحِيحِ مَا لَوْ بَانَ فَوَاتٌ قِطْعَةً يَسِيرَةً مِنْ فَحِذِهِ أَوْ سَاقِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُطِعَ مِنْ أُذُنِ الشَّاةِ مَا يَمْنَعُ التَّضْحِيَةَ فَلَهُ رَدُّهَا، وَبِالْغَالِبِ مَا لَوْ كَانَتْ الْأُمَةُ تَكِيًّا مَعَ أَنَّ الثِّيَابَةَ تَنْقُصُ الْقِيَمَةَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ الْغَالِبُ عَدَمَ الثِّيَابَةِ أَه. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَقَوَاعِدُنَا لَا تَأْبَاهُ لِلْمُتَامِلِ)) أَه.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "الْخَانِيَّةِ"^(٣): ((وَجَدَ الشَّاةَ مَقْطُوعَةَ الْأُذُنِ: إِنْ اشْتَرَاهَا لِلْأُضْحِيَةِ لَهُ الرَّدُّ، وَكَذَا كُلُّ مَا يَمْنَعُ التَّضْحِيَةَ، وَإِنْ لَغَرِيهَا فَلَا مَا لَمْ يَعِدَّهُ النَّاسُ عَيْبًا، وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي أَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِلْأُضْحِيَةِ لَوْ فِي زَمَانِهَا وَكَانَ مِنْ أَهْلِ أَنْ يُضْحِيَ)) أَه. وَكَذَا مَا فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٤): ((اشْتَرَى شَجَرَةً لِيَتَّخِذَ مِنْهَا الْبَابَ، فَوَجَدَهَا بَعْدَ الْقَطْعِ لَا تَصْلُحُ لَذَلِكَ رَجَعَ بِالنَّقْصِ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْبَائِعُ الشَّجَرَةَ كَمَا هِيَ)) أَه. فَقَدْ اعْتَبِرَ عَدَمُ غَرَضِ الْمُشْتَرِي عَيْبًا مُوجِبًا لِلرَّدِّ، وَلَكِنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّقْصِ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ مَانِعٌ مِنَ الرَّدِّ، وَفِيهَا^(٥) أَيْضًا: ((اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ خُفًّا أَوْ قَلَنْسُوَةً فَوَجَدَهُ صَغِيرًا لَهُ الرَّدُّ)) أَه، أَيْ: لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِعَرْضِهِ، وَفِيهَا^(٦): ((لَوْ كَانَتْ الدَّابَّةُ بِطَيِّبَةِ السَّيْرِ لَا يَرُدُّ إِلَّا إِذَا شَرَطَ أَنَّهَا عَجُولٌ)) أَه، أَيْ: لِأَنَّ بَطَاءَ السَّيْرِ لَيْسَ الْغَالِبُ عَدَمُهُ؛ فَإِنْ كَلَّا مِنْ الْبُطْءِ وَالْعَجَلَةِ يَكُونُ فِي أَصْلِ الْفِطْرَةِ

(قَوْلُهُ: فَأَخْرَجُوا بِفَوَاتِ الْغَرَضِ الصَّحِيحِ مَا لَوْ بَانَ فَوَاتٌ قِطْعَةً يَسِيرَةً إلخ) عِبَارَةٌ "الْبَحْرِ": ((قَالُوا: إِنَّمَا شَرَطْنَا فَوَاتَ غَرَضٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَانَ فَوَاتٌ قِطْعَةً يَسِيرَةً مِنْ فَحِذِهِ أَوْ سَاقِهِ لَا رَدَّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُطِعَ إلخ)).

(١) انظر "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج": كتاب البيع - باب الخيار - فصل في خيار النقص ٣٣/٤ - ٣٤.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٢/٦.

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ٢٠٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع في الرد به ٤٥٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٦٣/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الأول ما هو عيب وما لا ٤٣٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

السَّليمة، وفيها^(١): ((اشترى دابةً فوجدها كبيرة السن ليس له الردُّ إلا إذا شرطَ صغرَها))، وسأيتي^(٢) أنَّ الثبوتَ ليست بعيبٍ إلا إذا شرطَ عدمَها، أي: فله الردُّ لفقد الوصفِ المرغوبِ.

وبما ذكرنا^(٣) من الفروع ظهر أنَّ قولهم في ضابطِ العيب -: ما ينقصُ الثمنَ عندَ التَّجارِ - مبنيٌّ على الغالبِ، [١/٤٦٥/٣] وإلاَّ فهو غيرُ جامعٍ وغيرُ مانعٍ: أمَّا الأوَّلُ فلاَّنه لا يشملُ مسألةَ الشجرةِ والثوبِ والخفِّ والقلنسوةِ وشاةِ الأضحية؛ لأنَّ ذلك وإن لم يصلحْ لهذا المشتري يصلحُ لغيره، فلا ينقصُ الثمنَ مطلقاً. وأمَّا الثاني فلاَّنه يدخلُ فيه مسألةُ الدَّابةِ والأمةِ الثَّيبِ، فإنَّ ذلكَ ينقصُ الثمنَ مع أنَّه غيرُ عيبٍ، فعلم أنَّه لا بُدَّ من تقييدِ الضَّابطِ بما ذكره الشافعيُّ، والظاهرُ: أنَّهم لم يقصدوا حصرَ العيبِ فيما ذكر؛ لأنَّ عبارةَ "الهداية"^(٤) و"الكنز"^(٥): ((وما أوجبَ^(٦) نقصانُ الثمنِ عندَ التَّجارِ فهو عيبٌ))، فإنَّ هذه العبارة لا تدلُّ على أنَّ غيرَ ذلكَ

(١) أي: "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يقع الردُّ وما لا يمنع ٤/٤٦٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) المقولة [٢٣١٧٣] قوله: ((الثبوتُ ليست بعيبٍ إلخ)).

(٣) في هامش "م": ((قوله: وبما ذكرنا إلخ)) فيه: أنا لا نسلمُ ما استنتجته، بل التعريفُ جامعٌ ومانعٌ؛ إذ لا يُتصورُ غفلةُ المشايخ عنه من زمنِ الإمامِ إلى أن جاء وقَّده بكلامِ الغيرِ، أمَّا ما أوردته على عدمِ المنعِ فمدفوعٌ بما نقله "ط" من أنَّ التعريفَ اللَّغويَّ ملحوظٌ في الشرع؛ إذ كبرُ سنِّ الدَّابةِ وثبوتُ الأمةِ يوجدان في الفطرةِ الأصليَّة؛ إذ ليس المرادُ بقولهم: ((ما تخلو عنه الفطرةُ السَّليمة)) أنَّه يوجدُ حالياً من هذا الوصفِ، بل المرادُ أنه لا يُقالُ: إنَّه على الفطرةِ السَّليمةِ حيثُ كان متصفاً بهذا الوصفِ، ولا شكَّ أنَّه يُقالُ في الدَّابةِ الكبيرةِ والأمةِ الثَّيبَةِ: أنَّهما على الفطرةِ الأصليَّة، وأما ما أوردته على عدمِ الجمعِ من الفروع فلا نسلمُ أنَّ الردَّ فيها بخيارِ العيبِ، بل الردُّ بسببِ قوَّاتِ الوصفِ المرغوبِ، وقوله: ((والظاهرُ: أنَّهم لم يقصدوا حصرَ العيبِ)) غيرُ مسلمٍ، بل الحصرُ ملحوظٌ في التعاريفِ اللَّبَّة، وقوله: ((فإنَّ هذه العبارة إلخ)) ممنوعٌ بأنَّها جملةٌ متوصلةٌ وقَعَتْ خيراً على العيبِ المعرَّبِ بـ: ((أل)) العهديَّة، فكيف لا تُفيدُ الحصرَ؟ اهد.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣/٣٦١.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢/١٥٠.

(٦) في "م": ((أوجب)) بالخاء الممهلة، وهو خطأ.

(مَنْ وَجَدَ بِمَشْرِيهِ مَا يُنْقِصُ الثَّمَنَ).....

لا يُسَمَّى عَيْبًا، فَاغْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ؛ لِمَا فِي "الْحَانِيَّة" ^(١) وَغَيْرِهَا: ((رَجُلٌ بَاعَ سَكْنَى لَهُ فِي حَانُوتٍ لَغَيْرِهِ، فَأُخْبِرَ الْمُشْتَرِي أَنَّ أَجْرَةَ الْحَانُوتِ كَذَا، فَظَهَرَ أَنَّهَا أَكْثَرُ قَالُوا: لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ بِهَذَا السَّبَبِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ)) اهـ.

[مطلب تفسير الكَدِك]

قُلْتُ: الْمُرَادُ بِالسُّكْنَى مَا يَبْنِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فِي الْحَانُوتِ، وَيُسَمَّى فِي زَمَانِنَا بِالْكَدِكِ ^(٢) كَمَا مَرَّ ^(٣) أَوَّلَ الْبُيُوعِ، لَكِنَّهُ الْيَوْمَ تَخْتَلِفُ قِيَمَتُهُ بِكَثْرَةِ أَجْرَةِ الْحَانُوتِ وَقِلَّتِهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَيْبًا، تَأْمَلُ.

(١٢٢٩١٠) (قَوْلُهُ: مَنْ وَجَدَ بِمَشْرِيهِ (إِلخ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ، أَوْ حَدَثَ بَعْدَهُ فِي يَدِ الْبَائِعِ، "بَحْر" ^(٤)). بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ قَبْلَهُ وَزَالَ ثُمَّ عَادَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي؛ لِمَا فِي "الْبَزَارِيَّة" ^(٥):

(قَوْلُهُ: فَاغْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَسْأَلَةَ الشَّاةِ وَمَا بَعْدَهَا لَيْسَ الرَّدُّ فِيهَا أَوْ الرُّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ لِلْعَيْبِ حَتَّى يُحْتَاجَ لَتَقْيِيدِ تَعْرِيفِهِ. بَمَا ذَكَرَهُ "الشَّافِعِيَّةُ" - فَإِنَّهُ يَبْعُدُ كُلُّ الْبُعْدِ أَنَّ أَمْنَةَ الْمَذْهَبِ أَطْلُقُوا فِي تَعْرِيفِهِمْ - وَيَقِيدُ بِمَا قَالَهُ أَمْنَةُ مَذْهَبِ الْغَيْرِ، بَلْ لِقَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ الْمَذْكُورِ حُكْمًا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ مَسْأَلَةُ الدَّابَّةِ وَالْأَمَةِ النَّيِّبِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ الشَّرْعِيَّ مُرَاعَى فِيهِ التَّعْرِيفَ اللَّغَوِيَّ كَمَا فِي "ط". وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ "الْكَنْزِ" وَغَيْرِهِ - : ((مَا أَوْجَبَ نَقْصَانَ الثَّمَنِ (إِلخ)) - الْقَصْدُ مِنْهُ تَعْرِيفُ الْعَيْبِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ حَصْرَ الْعَيْبِ فِيهِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُ "الشَّارِحِ": ((وَشَرْعًا: مَا أَقَادَهُ بِقَوْلِهِ: (إِلخ))، فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ تَعْرِيفًا، تَأْمَلُ.

(قَوْلُهُ: فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَيْبًا) لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ بَعْدَ نَصِّهِمْ أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْعَيْبِ فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ.

(١) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ٢٠٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) الكَدِك: لفظ تركي الأصل: يطلق على ما هو ثابت في الحوانيت الموقوفة ومتصل بها اتصال قرار ودوام؛ لعلاقته الثابتة بالعمل الذي يمارس في هذا العقار، وقد جرت العادة أن ينشئ مستأجر عقار الوقف هذا الكَدِك فيه من ماله لنفسه على حسب حاجته بإذن متولي الوقف. "الفقه الإسلامي وأدلته" للدكتور وهبة الزحيلي ٢٢٨/٨.

(٣) المقولة [٢٢٢٧٥] قوله: ((وَيَلْزُومُ خُلُوهُ الْحَوَانِيتِ)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٣٩/٦.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٦٢/٤ بتصرف (هامش

"الفتاوى الهندية").

((لو كان به عَرَجٌ فَبَرَأَ بِمَعَالِجَةِ الْبَائِعِ، ثُمَّ عَادَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا يَرُدُّهُ، وَقِيلَ: يَرُدُّهُ إِنْ عَادَ بِالسَّبَبِ الْأَوَّلِ)).

(تنبيه)

لَا بُدَّ فِي الْعَيْبِ أَنْ لَا يُتِمَّكَ مِنْ إِزَالَتِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ - فَخَرَجَ إِحْرَامُ الْجَارِيَةِ وَنَحَاسَةُ ثَوْبٍ لَا يَتَقَصُّ بِالْغَسْلِ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ تَحْلِيلِهَا وَغَسْلِهِ - وَأَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْبَائِعِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ شَرْطَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ خَاصًّا أَوْ عَامًّا، وَلَمْ يَزُلْ قَبْلَ الْفَسْخِ كَيَاسُ أَنْجَلَى وَحُمَى زَالَتْ، "نَهْر"^(١)، فَالْقَبُودُ خَمْسَةٌ، وَجَعَلَهَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) سِتَّةً، فَقَالَ: ((الثَّانِي: أَنْ لَا يَعْلَمَ بِهِ الْمُشْتَرِي عِنْدَ الْبَيْعِ. الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَعْلَمَ بِهِ عِنْدَ الْقَبْضِ، وَهِيَ فِي "الْهَدَايَةِ"^(٣))) اهـ، لَكِنْ قَالَ فِي "الشَّرْئِيعَةِ"^(٤): ((إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ رِضًا، وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ "الرَّيْلِيِّ"^(٥): وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ الْمُشْتَرِي مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِهِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ اهـ. وَكَذَا قَوْلُ "الْمَجْمَعِ": وَلَمْ يَرْضَ بِهِ بَعْدَ رُؤْيَتِهِ)) اهـ.

قُلْتُ: صَرَّحَ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((بَأَنَّ قَبْضَ الْمَبِيعِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ رِضًا بِالْعَيْبِ))، فَمَا فِي "الرَّيْلِيِّ"^(٥) وَ"الْمَجْمَعِ" لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ^(٦) عَنِ "الْهَدَايَةِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَعَلَ نَفْسَ الْقَبْضِ بَعْدَ رُؤْيَةِ الْعَيْبِ رِضًا، وَمَا فِي "الرَّيْلِيِّ" صَادِقٌ عَلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ "الرَّيْلِيِّ" قَالَ^(٧): ((وَالْمُرَادُ بِهِ عَيْبٌ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَقَبْضُهُ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ الْمُشْتَرِي مَا يَدُلُّ عَلَى

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/١.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٣٩/٦.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٦/٣.

(٤) "الشريعة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣١/٤.

(٦) في هذه المقالة.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣١/٤.

ولو يسيراً، "جوهرة"^(١) (عند التجار) المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة، قاله "المصنف"^(٢) (أخذه بكل الثمن أو رده).....

الرضا به بعد العلم بالعيب))، قوله: ((وقبضه إلخ)) يدل على أنه لو قبضه عالماً بالعيب كان قبضه رضا، فقوله: ((ولم يوجد من المشتري إلخ)) أعم مما قبله، أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض.

(تَبَيُّنٌ)

في "جامع الفصولين"^(٣): ((لو علم المشتري إلا أنه لم يعلم أنه عيب، ثم علم ينظر: إن كان عيباً يئناً لا يخفى على الناس كالغدة ونحوها لم يكن له الرد، وإن خفي فله الرد، ويعلم منه كثير من المسائل)) اهـ. وفي "الخانية"^(٤): ((إن اختلف التجار - فقال بعضهم: إنه عيب، وبعضهم: لا - ليس له الرد إذا^(٥) لم يكن عيباً يئناً عند الكل)) اهـ.

[٢٢٩١١] قوله: ولو يسيراً) في "البرازية"^(٦): ((اليسير: ما يدخل تحت تقويم المقومين، وتفسيره: أن يقوم سليماً بالف، ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضاً. والفاحش: ما لو قوم سليماً بالف، وكل قومه مع العيب بأقل)) اهـ.

[٢٢٩١٢] قوله: بكل تجارة الأولى: من كل تجارة، قال "ح"^(٧): ((يعني: أنه يُعتبر في كل تجارة أهلها، وفي كل صناعة أهلها)).

[٢٢٩١٣] قوله: أخذه بكل الثمن أو رده) أطلقه فشمل ما إذا رده فوراً أو بعد مدة؛

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٤٠/١.

(٢) "المنح": كتاب في بيان أحكام البيوع - باب في بيان أحكام خيار العيب ٢/١٠ أ.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٣/١.

(٤) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ٢٠١/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "الأصل" و"ك" و"أ" و"ب": ((إذ))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة "الخانية".

(٦) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع اشترى تركية إلخ ٤٣٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٤/أ - ب.

لأنه على التراجي كما سيذكره "المصنف"^(١)، ونقل "ابن الشحنة"^(٢) عن "الخانية"^(٣): ((وَلَوْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَقَالَ: أَبْطَلْتُ الْبَيْعَ بَطَلْ لَوْ بِحَضْرَةِ الْبَائِعِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَوْ فِي غَيْبِهِ لَا يَبْطُلُ [الْبَيْعُ]، وَإِنْ عَلِمَ بَعِيْبٍ بَعْدَ الْقَبْضِ فَقَالَ: أَبْطَلْتُ الْبَيْعَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ^(٤) إِلَّا بِقَضَاءٍ أَوْ رَضَا)) اهـ. وفي "جامع الفصولين"^(٥): ((وَلَوْ رَدَّ بَعْدَ قَبْضِهِ لَا يَنْفَسِخُ إِلَّا بِرَضَا الْبَائِعِ أَوْ بِحُكْمٍ))، قَالَ "الرَّمْلِيُّ"^(٦): ((وَقَوْلُهُ: إِلَّا بِرَضَا الْبَائِعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَجِدَ الرُّضَا بِالْفِعْلِ كَتَسْلِيمِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي حِينَ طَلَبَهُ الرَّدَّ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَقْرَرِّ عِنْدَهُمْ أَنَّ الرُّضَا يَنْبُتُ تَارَةً بِالْقَوْلِ وَتَارَةً بِالْفِعْلِ، وَقَدْ م [٤٦٣/ب] فِي بَيْعِ التَّعَاطِي: لَوْ رَدَّهَا بِخِيَارِ عَيْبٍ وَالْبَائِعُ مُتَيَقِّنٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ، فَأَخَذَهَا وَرَضِيَ فَهِيَ بَيْعٌ بِالتَّعَاطِي كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٧)، وَفِيهِ^(٨) أَيْضًا: أَنَّ الْمَعْنَى يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ)) اهـ. وَأَمَّا مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ أَنَّهُ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ يَرُدُّ الْمَبِيعَ

(قَوْلُهُ: وَنَقَلَ "ابن الشحنة" عَنِ "الخانية": لَوْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ لَخ) هَكَذَا نَقَلَ عِبَارَةَ "الخانية" فِي "شَرْحِ الْوَهَابِيَّةِ" لـ "ابن الشحنة"، وَالْمَذْكُورُ فِيهَا مِنْ فَصْلِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ: ((رَجُلٌ اشْتَرَى شَيْئًا فَعَلِمَ بَعِيْبٍ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَقَالَ: أَبْطَلْتُ الْبَيْعَ بَطَلْ الْبَيْعُ إِنْ كَانَ بِحَضْرَةِ الْبَائِعِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْبَائِعُ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ فِي غَيْبَةِ الْبَائِعِ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ، وَإِنْ عَلِمَ بَعِيْبٍ بَعْدَ الْقَبْضِ فَقَالَ: أَبْطَلْتُ الْبَيْعَ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ إِلَّا بِقَضَاءٍ أَوْ رَضَا)) اهـ.

(١) ص ٤٨١ - "در".

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب البيع ٢٧٨/١. وانظر الهامش رقم (٤).

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في الرد بالعيب ٢١٨/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) نقول: ما بين منكرين زيادة من "الخانية" لإصلاح العبارة، والظاهر أن هذه الزيادة قد سقطت من بعض نسخ "ابن الشحنة" التي نقل منها ابن عابدين رحمه الله نص "الخانية"، ومنها النسختان اللتان بين أيدينا، ويدل عليه أنه في هامش "م" نقل عن نسخة لابن الشحنة نص "الخانية" كاملاً كما أتيته، وانظر تقريرات الراعي هنا.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٠/١.

(٦) لم نثر عليها في مظانها من "حاشية الرملي على جامع الفصولين" المسماة بـ "الآلئ الذرية في الفوائد الخيرية".

(٧) "الفتح": كتاب البيوع ٤٦٠/٥.

(٨) "الفتح": كتاب البيوع ٤٥٩/٥.

ما لم يَتَّعِنْ إمساكُهُ.....

إلى منزلِ البائع، ويقول: دُونِكَ دَابَّتْكَ لَا أُرِيدُهَا فَلَيْسَ بِرَدٍّ، وَتَهْلِكُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَوْ تَعَاهَدَهَا الْبَائِعُ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ بَيْنَهُمَا فَسَخَّ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا.

(قوله: ما لم يَتَّعِنْ إمساكُهُ) قَيْدٌ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَخْذِ وَالرَّدِّ، فَإِذَا وَجِدَ مَا يَمْنَعُ الرَّدَّ يَتَّعِنْ الْأَخْذَ، لَكِنْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ، وَفِي بَعْضِهَا لَا يَرْجِعُ كَمَا يَأْتِي ^(١) قَرِيبًا، وَكَذَا سَيَأْتِي ^(٢) عِنْدَ قَوْلِ "الْمُضْطَرِّ": ((حَدَّثَ عَيْبٌ آخَرُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ)). وَمِمَّا يَمْنَعُ الرَّدَّ مَا فِي "الدَّخِيرَةِ": ((اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عَبْدًا وَبَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ، فَرَأَى عَيْبًا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ ^(٣) الْأَوَّلِ لَمْ يَرُدَّهُ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ؛ إِذْ لَوْ رَدَّهُ الْآخَرُ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمِلْكَ غَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِنْ جِهَتِهِ)) اهـ. وَلَوْ وَهَبَهُ الْبَائِعُ الثَّمَنَ ثُمَّ وَجَدَ بِالْمَبِيعِ عَيْبًا قِيلَ: لَا يَرُدُّ، وَقِيلَ: يَرُدُّ، وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ يَرُدُّهُ اتِّفَاقًا، "خَانِيَةً" ^(٤)، ثُمَّ جَزَمَ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، وَجَزَمَ فِي "الْبِرَازِيَّةِ" ^(٥) بِالْأَوَّلِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ": ((اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَجَدَهَا بِهَا عَيْبًا، فَرَضِيَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ رَدُّهَا عِنْدَهُ، وَلَهُ رَدُّ حَصَّتِهِ عِنْدَهُمَا)).

٧٢/٤

(قوله: وَلَوْ وَهَبَهُ الْبَائِعُ الثَّمَنَ ثُمَّ وَجَدَ بِالْمَبِيعِ عَيْبًا قِيلَ: لَا يَرُدُّ، وَقِيلَ: يَرُدُّ) يُنْظَرُ تَوْجِيهُ الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَعَلَّ وَجْهَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي عَدَمِ الرَّدِّ، وَهُوَ إِنَّمَا شَرَعَ لِنَفْعِ الضَّرَرِ، وَوَجْهَ الثَّانِي تَحَقُّقُ السَّبَبِ، وَالْعِلَلُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا يَرَاغَى تَحَقُّقُهَا فِي غَالِبِ الْأَفْرَادِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ. (قوله: وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ يَرُدُّهُ اتِّفَاقًا) لِأَنَّهُ امْتِنَاعٌ عَنْ إِتِمَامِ الْعَقْدِ، "خَانِيَةً".

(١) ص ٣٩٦ - وما بعدها "در".

(٢) ص ٤٢٤ - "در".

(٣) تكررت كلمة ((البائع)) في "الأصل" مرتين، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ٢٠٤/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرَّدَّ وما لا يمنعه ٤٦١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

كَحَلَالَيْنِ أَحْرَمًا^(١) أَوْ أَحَدُهُمَا، وَفِي "الْمَحِيطِ": ((وَصِيٌّ أَوْ وَكِيلٌ أَوْ عَبْدٌ مَأْذُونٌ شَرَى شَيْئًا بَأَلْفٍ وَقِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ لَمْ يَرُدَّ^(٢) بَعِيْبٌ؛ لِلْإِضْرَارِ بَيْتِيْمٍ وَمُوْكَلٍّ وَمَوْلًى))،

[٢٢٩١٥] (قوله: كَحَلَالَيْنِ أَحْرَمًا أَوْ أَحَدُهُمَا) يَعْنِي: إِذَا اشْتَرَى أَحَدُ الْحَلَالَيْنِ مِنَ الْآخِرِ صَيْدًا، ثُمَّ أَحْرَمًا أَوْ أَحَدَهُمَا، ثُمَّ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِهِ عَيْبًا امْتَنَعَ رَدُّهُ وَرَجَعَ بِالنَّقْصَانِ. اهـ "ح" (٣) عن "الْبَحْرِ"^(٤). فَلَمَّا رَأَى تَبَعَيْنِ إِسْمَاكِه عَدَمَ رَدِّهِ عَلَى الْبَائِعِ، فَلَا يُنَافِي وَجُوبَ إِسْرَائِلِهِ كَمَا مَرَّ^(٥) فِي الْحَجِّ.

[٢٢٩١٦] (قوله: وَقِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ) الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي تَرَكُّهَا يَكُونُ مُضِرًّا. اهـ "ط" (٦).

[٢٢٩١٧] (قوله: لِلْإِضْرَارِ إلخ) قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ الْعَيْبُ مَرَضًا يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ، فَيَحْبُ أَنْ يُسْتَنَى، "مَقْدَسِي". وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا قِيمَتُهُ زَائِدَةٌ عَلَى تَمَنِّهِ مَعَ وَجُودِ ذَلِكَ الْعَيْبِ فِيهِ، وَمِثْلُهُ لَا يَكُونُ عَيْبُهُ مُفْضِيًّا إِلَى الْهَلَاكِ^(٧)، تَأَمَّلْ.

(قوله: وَفِيهِ نَظَرٌ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ مُفْضِيًّا لِلْهَلَاكِ وَلَهُ قِيَمَةٌ وَلَوْ قَلِيلَةً، فَيَشْتَرِيهِ الْوَكِيلُ مَثَلًا بِأَقْلٍ مِنْهَا، وَهَذَا لَا امْتِنَاعَ فِيهِ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((فَأَحْرَمَا)).

(٢) فِي "ط": ((لَمْ يَرُدَّ)).

(٣) "ح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٤/ب.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٩٦/٦.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٠٦٨١] قَوْلُهُ: ((وَجَبَ إِسْرَائِلُهُ)).

(٦) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٥/٣.

(٧) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ لَا يَكُونُ عَيْبُهُ مُفْضِيًّا إِلَى الْهَلَاكِ)) قَالَ شَيْخُنَا: ((قَدْ يَكُونُ عَيْبُهُ مُفْضِيًّا إِلَى الْهَلَاكِ، بِأَنْ يَكُونَ عَبْدٌ يُسَاوِي أَلْفًا، ثُمَّ اعْتَرَاهُ دَاءٌ يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ غَالِبًا، فَتَزَلَّتْ قِيَمَتُهُ إِلَى مِائَةِ مَثَلًا، وَيَبِيعُ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ بَعْدَ الْعَيْبِ، فَهَذَا قِيَمَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ تَمَنِّهِ وَدَاءِ مُفْضِيًّا إِلَى الْهَلَاكِ؛ إِذْ مَا دَامَ حَيًّا هُوَ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ لَتَوْهْمِ شِفَاؤِهِ، سَبْحَانَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ)).

بمخلاف خيار الشرط والرؤية، "أشباه"^(١). وفي "النهر"^(٢): ((وَيَبْغِي الرَّجُوعُ
بِالنَّقْصَانِ كَوَارِثِ اشْتَرَى^(٣) مِنَ التَّرِكَهْ كَفْنَا وَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا، وَلَوْ تَبَرَّعَ
بِالْكَفَنِ أَجْنَبِيٌّ.....

[٢٢٩١٨] (قوله: بخلاف خيار الشرط والرؤية) أي: حيث يكون لهم الرد؛ لعدم تمام
الصقفة كما في "البحر"^(٤)، "ح"^(٥).

[٢٢٩١٩] (قوله: ويبغي الرجوع بالنقصان) عبارة "النهر"^(٦): ((وفي مهر "فتح
القدير"^(٧): لو اشترى الذمي خمرا، وقبضها وبها عيب ثم أسلم سقط خيار الرد اهـ. وفي
"المحيط": وصي أو وكيل (الخ))، ثم قال في "النهر"^(٨): ((ويبغي الرجوع بالنقصان في
المسألتين)) اهـ، أي: مسألة مهر "الفتح" ومسألة "المحيط".

[٢٢٩٢٠] (قوله: كوارث (الخ) أي: فإنه يمتنع الرد ويرجع بالنقصان كما في
"البحر"^(٩)، "ح"^(١٠).

[٢٢٩٢١] (قوله: اشترى من التركة) أي: بتمن من تركة الميت.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٨ - بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/أ نقلاً عن "البرازية".

(٣) في "د" و"ز": ((شرى)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٠/٦ نقلاً عن "المحيط".

(٥) هذه العبارة ساقطة من نسخة "ح" التي بين أيدينا.

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/أ.

(٧) "الفتح": كتاب النكاح - فصل: وإذا تزوج (الخ) ٢٦٢/٣.

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/أ.

(٩) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٠/٦.

(١٠) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٤/ب.

لا يَرَجِعُ)).....

[٢٢٩٢٢] (قوله: لا يَرَجِعُ) أي: الأجنبيُّ على بائعه، قال في "السراج": ((لأنَّه لَمَّا اشْتَرَى الثَّوبَ مَلَكُهُ، وبِالتَّكْفِينِ يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ^(١))).....

(قوله: قال في "السراج": لأنَّه لَمَّا اشْتَرَى الثَّوبَ مَلَكُهُ، وبِالتَّكْفِينِ يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ) وقال "المقدسي": ((وَلَوْ اشْتَرَى كَفَنًا مِلْتِ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا لَا يَرُدُّهُ، كَذَا فِي "الخلاصة"، وفي "حاشيتها": لتعلّق حقّ المِلْتِ به، ولا يَرَجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَفْتَرِسَهُ سَبْعُ فِعْوَدٍ لِمَلِكِ الْمُشْتَرِي فَيَتِمَكَّنَ مِنَ الرَّدِّ، وما لم يقع يَأْسٌ مِنَ الرَّدِّ لَا يَرَجِعُ بِنَقْصِهِ)) اهـ مِنْ "السَّنْدِي" و"ط". وانظُرْ مَا قَالَهُ "المُحَشِّي" هُنَا: ((مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ الْكَفَنُ عَنْ مِلْكِ الْمُتَبَرِّعِ))، وَفَرَّغَ عَلَيْهِ فِي "النَّهْر" - كَمَا نَقَلَهُ "المُحَشِّي" -: ((أَنَّهُ لَوْ افْتَرَسَ الْمِلْتُ سَبْعَ كَانٍ لِلْمُتَبَرِّعِ)). وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمِلْكِ الْمِلْتِ الْكَفَنِ فِي تَكْفِينِ الْأَجْنَبِيِّ تَعَلُّقُ حَقِّهِ بِهِ لَا بِمِلْكِهِ حَقِيقَةً، وَقَالَ "السَّنْدِي": ((وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّدَّ مَمْنُوعٌ فِي الصُّورَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْوَارِثَ لَهُ الرَّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمِلْتِ، وَمِثْلُهُ الْوَصِيُّ، وَلَوْ كَانَ الْمِلْتُ حَيًّا كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ عِنْدَ تَعَدُّرِ رَدِّهِ، وَكَذَا مَنْ قَامَ مَقَامَهُ، وَأَمَّا الْأَجْنَبِيُّ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ الرَّدُّ مِنْهُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمِلْتِ بِالْكَفَنِ، وَلَا يَرَجِعُ بِالنَّقْصَانِ؛ لِاحْتِمَالِ الْعَوْدِ إِلَى رَبِّهِ، وَالْمِلْتُ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَمَا لَمْ يَتَعَدَّرِ الرَّدُّ لَا يَرَجِعُ بِالنَّقْصَانِ)) اهـ. لَكِنْ احْتِمَالُ افْتَرَاسِ السَّبْعِ مُتَحَقِّقٌ فِي تَكْفِينِ الْوَارِثِ فَلَمْ يَتَعَدَّرِ الرَّدُّ، وَمُتَبَاهِ عَدَمُ رُجُوعِ الْوَارِثِ أَيْضًا بِالنَّقْصَانِ مَا لَمْ يَقَعِ الْيَأْسُ مِنَ الرَّدِّ، تَأَمَّلْ. وَقَدْ ذَكَرَ فِي "المَحِيطِ" الْمَسْأَلَةَ كَمَا فِي "السَّرَاجِ" وَقَالَ: ((الْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي وَارِثًا أَدَّ الْمَلِكُ لَمْ يَنْبَغِ لِلْوَارِثِ، بَلْ هُوَ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْمُوَرَّثِ، فَبَقِيَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَوْجَبَهُ الْعَقْدُ، وَقَدْ تَعَدَّرَ

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قوله: وبِالتَّكْفِينِ يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ) نَاقِشُهُ شَيْخُنَا عَمَّا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْجَنَازَةِ: لَوْ تَبَرَّعَ بِالْكَفَنِ شَخْصٌ لَمْ يَخْرُجِ الْكَفَنُ بِالتَّكْفِينِ عَنْ مِلْكِ الْمُتَبَرِّعِ، حَتَّى لَوْ افْتَرَسَ الْمِلْتُ سَبْعَ فِعْوَدٍ فَالْكَفَنُ لِلْمُتَبَرِّعِ، فَيَنْبَغِي الْمَصِيرُ إِلَى مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ "ط"، وَبَعَارَتُهُ هَكَذَا: ((قوله: وَلَوْ تَبَرَّعَ بِالْكَفَنِ أَجْنَبِي لَا يَرَجِعُ، يَعْنِي: لَوْ اشْتَرَى أَجْنَبِي كَفَنًا مِنْ مَالِهِ تَبَرَّعًا لِلْمِلْتِ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا لَا يَرُدُّهُ وَلَا يَرَجِعُ، وَالتَّعْبِيرُ بِالْأَجْنَبِيِّ اتِّفَاقِي، قَالَ "المَقْدِسِيُّ" فِي "شَرْحِ الْكَفَنِ": وَلَوْ اشْتَرَى كَفَنًا لِمِلْتِ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا لَا يَرُدُّهُ، كَذَا فِي "الْخُلَاصَةِ"، وَفِي "حَاشِيَتِهَا": تَعَلُّقُ حَقِّ الْمِلْتِ، وَلَا يَرَجِعُ بِنَقْصِ الْعَيْبِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَفْتَرِسَهُ سَبْعُ فِعْوَدٍ لِلْمَلِكِ لِلْمُشْتَرِي فَيَتِمَكَّنَ مِنَ الرَّدِّ، وَمَا لَمْ يَقَعِ يَأْسٌ مِنَ الرَّدِّ لَا يَرَجِعُ بِنَقْصِهِ)) اهـ. فَهَذَا صَرِيحٌ أَيْضًا قَالَهُ شَيْخُنَا مِنْ عَدَمِ زَوَالِ مِلْكِ الْمُتَبَرِّعِ بِالتَّكْفِينِ اهـ.

وهذه إحدى سبب مسائل لا رجوع فيها بالنقصان المذكورة في "البرازية"،

وزوال الملك بفعل مضمون يسقط الأرض، وأما في الوجه الأول فإن مقدار الكفن لا يملكه الوارث من التركة، فإذا اشتراه وكفن به لم ينتقل بالتكفين عن الملك الذي أوجبه العقد، وقد تعذر فيه الرد فرجع بالأرض)) اهـ، ومثله في "الذخيرة".

[مطلب: مسائل لا رجوع فيها بالنقصان]

(١) [٢٢٩٢٣] (قوله: وهذه إحدى سبب مسائل إلخ) تبع في ذلك صاحب "النهر" (١) حيث قال: ((لا يرجع بالنقصان في مسائل))، ثم نقل (١) سبب مسائل عن "البرازية" (٢) ليس فيها التصريح بعدم الرجوع إلا في مسألة واحدة، وهي: ((لو باع الوارث من مورثه، فمات المشتري وورثه البائع، ووجد به عيباً رد إلى الوارث (٣) الآخر إن كان، فإن لم يكن له سواه لا يردده ولا يرجع بالنقصان))، فافهم. وزاد في "البحر" (٤) مسألة أخرى عن "المحيط":

الرد فیرجع بالأرض، بخلاف ما إذا تبرع أجنبي بالتكفين؛ لأن الكفن ملك المتبرع، وبالتكفين أزاله عن ملكه، فبطل حقه من كل وجه كما لو تبرع به على إنسان في حال حياته)) اهـ، ولعل هذه المسألة فيها طريقتان.

(قوله: وزوال الملك بفعل مضمون إلخ) أي: بخلاف غير المضمون، فإنه لا يوجب السقوط كالموت، فإنه معنى لا يتعلق به ضمان، فلا يمنع من الرجوع بالأرض، وكالعقبة بلا مال، فإن الاستحسان أنه لا يمنع؛ لأنه لا يوجب الضمان فأشبه الموت، بخلاف الأكل على قول "أبي حنيفة"، والبيع والقتل. اهـ من "السراج".

(قوله: بفعل مضمون إلخ) سيأتي توضيح هذه الجملة في هذا الباب.

(قوله: رد إلى الوارث الآخر إلخ) الأصوب حذف ((إلى)) كما هي عبارة الأصل.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/أ.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع في الرد به ٤٤٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في هامش "م": ((قوله: ووجد به عيباً رد إلى الوارث إلخ)) الصواب إسقاط ((إلى)) ووصل الضمير بالفعل، أي: رده الوارث الآخر على الوارث البائع اهـ. نقول: عبارة "البرازية" و"النهر": ((رده إلى الوارث الآخر)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٠/٦.

وَذَكَرْنَا فِي "شَرْحِنَا" لـ "الْمُلْتَقَى" ^(١) مَعَزِيًّا لـ "الْقَنِيَّة": ((أَنَّهُ قَدْ يَرُدُّ) بِالْعَيْبِ وَلَا يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ))

((لو اشترى المولى مِنْ مَكَاتِبِهِ فَوَجَدَ عَيْبًا لَا يَرُدُّ وَلَا يَرْجِعُ وَلَا يُحَاصِمُ بَاعُهُ؛ لَكُونَهُ عَبْدُهُ)) اهـ. وسِيَّاتِي ^(٢) مَسْأَلُ أُخْرُ فِي "الشَّرْحِ" وَ"الْمَنْ" عِنْدَ قَوْلِ "الْمُصْنَفِ": ((حَدَّثَ عَيْبٌ آخَرُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ إلخ))، وَذَكَرَ "الشَّارْحُ" ^(٣) فِي كِتَابِ الْغَصْبِ مَسْأَلَةَ أُخْرَى عِنْدَ قَوْلِ "الْمُصْنَفِ": ((حَرَقَ ثَوْبًا))، وَهِيَ: ((مَا لَوْ شَرَى حِيَاصَةً فِضَّةً مَوْهَةً بِالذَّهَبِ بوزنها فِضَّةً؛ فزالَ تَمْوِيهُهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا فَلَا رُجُوعَ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ؛ لِتَعْيِيْهَا بِزَوَالِ التَّمْوِيهِ، وَلَا بِالنُّقْصَانِ لِلزُّومِ الرَّبَا))، وَمِنْهَا مَا فِي "الْبَزَازِيَّة" ^(٤): ((كُلُّ تَصَرُّفٍ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ يَمْنَعُ الرَّدَّ وَالرُّجُوعَ بِالنُّقْصَانِ)) [٧/٤٧٣].

[٢٢٩٢٤] (قَوْلُهُ: مَعَزِيًّا لـ "الْقَنِيَّة") قَالَ فِيهَا ^(٥): ((وَفِي "تَتِمَّةِ الْفَتَاوَى الصُّغَرَى": بَاعَ عَبْدًا وَسَلَّمَهُ وَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَبْضِ ثَمَنِهِ، فَقَالَ الْوَكِيلُ: قَبَضْتُهُ فِضَاعًا، أَوْ دَفَعْتُهُ إِلَى الْآمِرِ وَجَدَ الْآمِرُ كُلَّهُ فَالْقَوْلُ لِلْوَكِيلِ مَعَ يَمِينِهِ، وَبَرئَ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ، فَلَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا وَرَدَّهُ لَا يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِغَدَمِ ثُبُوتِ الْقَبْضِ فِي زَعْمِهِ، وَلَا عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَقْدَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا هُوَ أَمِينٌ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ، وَإِنَّمَا يُصَدَّقُ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَغَرِفَ بِهِ أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَ الْآمِرُ الْوَكِيلَ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ بِالثَّمَنِ عَلَى الْآمِرِ دُونَ الْقَابِضِ)) اهـ "ح" ^(٦).

(قَوْلُهُ: لَوْ اشْتَرَى الْمَوْلَى مِنْ مَكَاتِبِهِ فَوَجَدَ عَيْبًا إلخ) إِنَّمَا يَظْهَرُ مَا قَالَهُ فِي "الْمَحِيطِ" فِيمَا إِذَا عَجَزَ نَفْسَهُ بَعْدَ الشُّرَاءِ، لَا فِيمَا إِذَا بَقِيَ عَلَى كِتَابَتِهِ، فَإِنَّهُ مَعَ الْمَوْلَى أَجْنَبِيَّانِ فِي الْحَقُوقِ.

(١) "الدر المنقى": كتاب البيوع - فصل في خيار العيب ٤١/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) في "ب": ((برد))، وهو خطأ.

(٣) ص ٤٢٤ - وما بعدها "در".

(٤) انظر الدر عند المقولة [٣١٣٠٩] قَوْلُهُ: ((حَرَقَ ثَوْبًا)) وما بعدها.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٥١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "القنية": كتاب البيوع - باب أحكام رده بالعيب ق ١٠٨/ب.

(٧) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨/ب.

(كالإباق) إلا إذا أبق من المشتري إلى البائع في البلدة.....

[٢٢٩٢٥] (قوله: كالإباق) بالكسر اسم، يقال: أبق أبقاً من باب تبع وقتل وضرب، وهو الأكثر كما في "المصباح" ^(١)، وفي "الجوهر" ^(٢) عن "الثعالبي" ^(٣): ((الابق: الهارب من غير ظلم السيد، فلو من ظلمه سمي هارباً، فعلى هذا الإباق عيب لا الهرب)). أطلقه فشمل ما لو كان من المولى، أو من مودعه، أو المستعير منه، أو المستأجر، وما إذا كان مسيرة سفر أو لا، خرج من البلدة أو لا، قال "الزيلعي" ^(٤): ((والأشبه أن البلدة لو كبيرة كالقاهرة كان عيباً، وإلا لا، بأن كان لا يخفى عليه أهلها أو يبوئها، فلا يكون عيباً))، "نهر" ^(٥): ويأتي أنه لا بد من تكرره، بأن يوجد عند البائع وعند المشتري.

[٢٢٩٢٦] (قوله: إلا إذا أبق من المشتري إلى البائع) وكذا لو أبق من الغاصب إلى المولى، أو إلى غيره إذا لم يعرف بيت المالك، أو لم يقو ^(٦) على الرجوع ^(٧) إليه، "نهر" ^(٨).
[٢٢٩٢٧] (قوله: في البلدة) قيد به لما في "النهر" ^(٨) عن "القنية" ^(٩): ((لو أبق من قرية

(قوله: أو لم يقف على الرجوع إلخ) عبارة "النهر": ((أو لم يقو إلخ)).

(١) "المصباح المنير": مادة ((أبق)).

(٢) "الجوهر النيرة": كتاب الإباق ٥٢/٢.

(٣) "فقه اللغة": الباب الثالث في الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها لاختلاف أحوالها - الفصل الثاني ص ٣١، والثعالبي: هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل المعروف بالثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، من أئمة اللغة والأدب. "طبقات النحويين واللغويين" ص ٣٨٧، "وفيات الأعيان" ١٧٨/٣، "سير أعلام النبلاء" ١٧/٤٣٧.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٢/٤.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٣٧٣/ب.

(٦) في "الأصل" و"ك" و"أ" و"ب" ونسختنا من "النهر": ((لم يقف))، والأولى ما أثبتناه من "م"، وهو الموافق لبعض نسخ "النهر" التي نقل عنها الرافعي هنا.

(٧) في هامش "م" قوله: ((أو لم يقو على الرجوع إلخ)) أي: بأن عظمت المسافة بينه وبين المولى مثلاً. اهـ.

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٣٧٣/ب.

(٩) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب ١٠٦/أ.

ولم يَخْتَفِ عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعِيْبٍ، وَاخْتُلِفَ فِي الثَّوْرِ، وَالْأَحْسَنُ أَنَّهُ عَيْبٌ، وَلَيْسَ
لِلْمُشْتَرِي مُطَالَبَةٌ بِالْبَائِعِ بِالثَّمَنِ قَبْلَ عَوْدِهِ مِنَ الْإِبَاقِ، "ابْنُ مَلِكٍ"، "قُتَيْبَةُ". (وَالْبَوْلُ
فِي الْفِرَاشِ وَالسَّرِقَةِ).....

الْمُشْتَرِي إِلَى قَرِيَةِ الْبَائِعِ يَكُونُ عَيْبًا).

[٢٢٩٢٨] (قَوْلُهُ: وَلَمْ يَخْتَفِ) فَلَوْ اخْتَفَى عِنْدَ الْبَائِعِ يَكُونُ عَيْبًا؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ التَّمَرُّدِ.

[٢٢٩٢٩] (قَوْلُهُ: وَالْأَحْسَنُ أَنَّهُ عَيْبٌ) وَقِيلَ: لَا مُطْلَقًا، وَقِيلَ: إِنْ دَامَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ فَعَيْبٌ
لَا لَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ غَيْرَ الثَّوْرِ مِنَ الْبَهَائِمِ كَالثَّوْرِ، "ط"^(١).

[٢٢٩٣٠] (قَوْلُهُ: قَبْلَ عَوْدِهِ مِنَ الْإِبَاقِ) وَمِثْلُهُ: قَبْلَ مَوْتِهِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢)، فَإِنْ مَاتَ آيَقًا
يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ كَمَا فِي "الْهِنْدِيَّةِ"^(٣). وَمَوْوَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي فِيمَا لَهُ حِمْلٌ وَمَوْوَنَةُ
"بَحْر"^(٤). وَيُرَدُّ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ زَادَتْ قِيَمَتُهُ أَوْ نَقَصَتْ، أَوْ فِي مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ لَوْ اخْتَلَفَ عَنْ
مَوْضِعِ الْعَقْدِ كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٥)، "سَائِحَانِي".

٧٣/٤

[٢٢٩٣١] (قَوْلُهُ: "ابْنُ مَلِكٍ"، "قُتَيْبَةُ"^(٦)) فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((و"قُتَيْبَةُ")): بزيادةِ وَاوٍ الْعَطْفِ،
وَهِيَ أَحْسَنُ، وَذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ أَيْضًا فِي "الْبَحْرِ"^(٧) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٨).

[٢٢٩٣٢] (قَوْلُهُ: وَالسَّرِقَةُ) سَوَاءٌ أَوْجَبَتْ قِطْعًا أَوْ لَا كَالنَّبَاشِ وَالطَّرَارِ، وَأَسْبَابُهَا فِي حُكْمِهَا

(١) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٦/٣.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٣/٦ نقلًا عن "الصغرى".

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب البيوع - الباب الثامن في خيار العيب - الفصل الثالث فيما يمنع الرد بالعيب إلخ ٨٣/٣.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٠/٦.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - باب السلم - فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز ١٢٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "القنية": كتاب البيوع - باب العيوب ١٠٦/١ أ يتصرف.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٣/٦.

(٨) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٢/١.

إِلَّا إِذَا سَرَقَ شَيْئًا لِلْأَكْلِ مِنَ الْمَوْلَى، أَوْ يَسِيرًا كَفْلَسٍ أَوْ فَلَسَيْنِ^(١)، وَلَوْ سَرَقَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي.....

كَمَا إِذَا نَقَبَ الْبَيْتَ، وَإِطْلُقَهُمْ يِعْمُ الْكُبْرَى كَمَا فِي "الظَّهْرِيَّة"^(٢)، "ح"^(٣) عَنِ "النَّهْرِ"^(٤).
[٢٢٩٣٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا سَرَقَ شَيْئًا لِلْأَكْلِ مِنَ الْمَوْلَى) أَي: فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَيْبًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَرَقَ لِسَبْعَةٍ أَوْ سَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَوْلَى لِأَكْلِهِ، فَإِنَّهُ عَيْبٌ فِيهِمَا، "بِحَرْ" ^(٥)، فَافْهَمْ. وَظَاهِرُهُ قَصْرُ ذَلِكَ عَلَى الْمَأْكُولِ، وَتُفِيدُهُ قَوْلُ "الْبِرَازِيَّة"^(٦): ((وَسَرِقَةُ النَّقْدِ مُطْلَقًا عَيْبٌ، وَسَرِقَةُ الْمَأْكُولَاتِ لِلْأَكْلِ مِنَ الْمَوْلَى لَا يَكُونُ عَيْبًا))، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ سَرَقَ مِنَ الْمَوْلَى زِيَادَةً عَلَى مَا يَأْكُلُهُ عُرْفًا يَكُونُ عَيْبًا)).

[٢٢٩٣٤] (قَوْلُهُ: أَوْ يَسِيرًا كَفْلَسٍ أَوْ فَلَسَيْنِ) جَزَمَ بِهِ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٨)، وَظَاهِرُهُ مَا فِي "المِعْرَاجِ" أَنَّهَا قَوْلِيَّةٌ، وَأَنَّ الْمَذْهَبَ الْإِطْلَاقَ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَا دُونَ الدَّرْهِمِ كَذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ فِيهِ، "بِحَرْ" ^(٩).

[٢٢٩٣٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ سَرَقَ الْخ) سَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَوَاخِرَ الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِ "المُصَنِّفِ":
(قُتِلَ الْمَقْبُوضُ أَوْ قُطِعَ الْخ) ^(١٠)، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي "الْهِدَايَةِ"^(١١).

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَفَلَسَيْنِ)) بِالْوَاوِ.

(٢) "الظَّهْرِيَّة": كِتَابُ الْبَيُوعِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْعَيُوبِ ٢٥٣/أ.

(٣) "ح": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٢٨٤/ب.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٧٤/أ.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٤/٦.

(٦) "الْبِرَازِيَّة": كِتَابُ الْبَيُوعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ - النَّوعُ الْأَوَّلُ مَا هُوَ عَيْبٌ وَمَا لَا ٤٣٧/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٧) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٧٤/أ.

(٨) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٢/٤.

(٩) "الْبَحْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٤/٦.

(١٠) ٥٠٨ - "دَرْ".

(١١) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤١/٣.

أَيْضاً قُطِعَ رَجَعَ بُرْعِ الثَّمَنِ، لِقَطْعِهِ بِالسَّرْقَتَيْنِ جَمِيعاً، وَلَوْ رَضِيَ الْبَائِعُ بِأَخْذِهِ رَجَعَ
بثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ ثَمَنِهِ، "عَيْنِي"^(١). (وَكُلُّهَا تَحْتَلِفُ صِغَرًا) أَي: مَعَ التَّمْيِيزِ، وَقَدَّرُوهُ
بِخُمْسِ سِنِينَ، أَوْ أَنَّ^(٢) يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ وَحَدَهُ،.....

[٢٢٩٣٦] (قَوْلُهُ: أَيْضًا) أَي: بَعْدَمَا سَرَقَ عِنْدَ الْبَائِعِ.

[٢٢٩٣٧] (قَوْلُهُ: رَجَعَ بُرْعِ الثَّمَنِ) سَوَاءٌ كَانَتْ السَّرِقَةُ مُتَكَرِّرَةً عِنْدَهُمَا، أَوْ اتَّحَدَتْ عِنْدَ
أَحَدِهِمَا وَتَكَرَّرَتْ عِنْدَ الْآخَرِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ، وَوَجْهُ الرُّجُوعِ بِالْبُرْعِ أَنَّ دِيَةَ الْيَدِ فِي الْحَرِّ نِصْفُ
دِيَةِ النَّفْسِ، وَفِي الرَّقِيقِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ، وَقَدْ تَلَفَ هَذَا النِّصْفُ بِسَبَبَيْنِ تَحَقَّقَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْبَائِعِ وَالْآخَرُ
عِنْدَ الْمُشْتَرِي، فَيَتَنَصَّفُ الْمُوجِبُ، فَيَرْجِعُ بِنِصْفِ النِّصْفِ وَهُوَ الْبُرْعُ. وَأُطْلِقَ فِيهِ فَشْحُلٌ مَا إِذَا طَلَبَ
رَبُّ الْمَالِ الْمَسْرُوقَ فِي السَّرْقَتَيْنِ أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يُفِيدُ اعْتِبَارَ الْقِيَمَةِ
[٧٣/٢ب] لَا الثَّمَنِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الثَّمَنَ قَدَّرُ الْقِيَمَةِ، "ط"^(٣).

[٢٢٩٣٨] (قَوْلُهُ: رَجَعَ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ ثَمَنِهِ) أَي: رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ رُبْعَ الثَّمَنِ
سَقَطَ عَنِ الْبَائِعِ بِالسَّرِقَةِ الثَّانِيَةِ.

[٢٢٩٣٩] (قَوْلُهُ: أَوْ أَنَّ يَأْكُلُ الْخ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((وَفَسَّرَهُ - أَي: التَّمْيِيزَ - بَعْضُهُمْ بِأَنْ
يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَسْتَنْجِي وَحَدَهُ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ابْنُ سَبْعٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدَّرُوهُ بِذَلِكَ فِي
الْحِضَانَةِ، لَكِنْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ بِتَقْدِيرِهِ بِخُمْسِ سِنِينَ فَمَا فَوْقَهَا، وَمَا دُونَ ذَلِكَ
لَا يَكُونُ عَيًّا)) اهـ.

قُلْتُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَائِنِ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى الْإِدْرَاكِ، وَهُنَاكَ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ
النِّسَاءِ، تَأَمَّلْ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢١/٢ باختصار.

(٢) ((أَنَّ)) ليست في "و".

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٦/٣.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٤/١.

وتمامه في "الجوهرية"، فلو لم يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيباً، "ابن ملَكٍ".
(وكبيراً) لأنها في الصَّغَر، لقُصُورِ عَقْلِ وَضَعْفِ مَثَانَةِ عَيْبٍ، وفي الكِبَرِ؛ لسُوءِ
اختيارٍ وداءٍ باطنٍ عَيْبٍ آخَرُ، فعند اتِّحَادِ الْحَالَةِ - بأنْ ثَبَتَ إِبَاقُهُ عِنْدَ بَائِعِهِ ثُمَّ
مُشْتَرِيهِ كِلَاهُمَا فِي صِغَرِهِ أَوْ كِبَرِهِ - لَهُ الرُّدُّ لِاتِّحَادِ السَّبَبِ، وَعِنْدَ الْاِخْتِلَافِ لَا؛
لِكَوْنِهِ عَيْباً حَادِثًا كَعَبْدٍ حُمَّ عِنْدَ بَائِعِهِ ثُمَّ حُمَّ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ،.....

[٢٢٩٤٠] (قوله: وتامه في "الجوهرية")^(١) لم أرَ فيها زيادةً على ما هنا، إلا أنه ذَكَرَ فيها^(٢)

التقدير الأول عند قوله: ((والبول في الفراش))، والثاني عند قوله: ((والسرقة))، وظاهر "البحر"^(٣)
وغيره عدم الفرق بين الموضعين.

[٢٢٩٤١] (قوله: لأنها) أي: هذه العيوب الثلاثة.

[٢٢٩٤٢] (قوله: لقُصُورِ عَقْلِ) يرجع إلى الإباق والسرقة، كما أن قوله بعده: ((السوءِ

اختيارٍ)) يرجع إليهما أيضاً، "ط"^(٤).

[٢٢٩٤٣] (قوله: فعند اتِّحَادِ الْحَالَةِ إلخ) تفرغ على اختلافها^(٥) صِغَرًا وَكِبَرًا.

[٢٢٩٤٤] (قوله: بأنْ ثَبَتَ إِبَاقُهُ) أي: أو بولُهُ أو سِرْقَتُهُ.

[٢٢٩٤٥] (قوله: عند بَائِعِهِ) أو عند بَائِعِهِ.

[٢٢٩٤٦] (قوله: ثُمَّ مُشْتَرِيهِ) أفاد أنه لو ثَبَتَ عِنْدَ الْبَائِعِ ولم يُعَدَّ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لا يَرُدُّ، وهو

الصَّحِيحُ كَمَا فِي "جامع الفصولين"^(٥).

(١) انظر "الجوهرية النيرة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٤٠/١ - ٢٤١.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٤/٦.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٦/٣.

(٤) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((اختلافهما)).

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥١/١ - ٢٥٢.

إِنْ مِنْ نَوْعِهِ لَهُ رَدُّهُ، وَإِلَّا لَا، "عَيْنِي"^(١). بَقِيَ لَوْ وَجَدَهُ يَبُولُ، ثُمَّ تَعَيَّبَ حَتَّى رَجَعَ
بِالنَّقْصَانِ ثُمَّ بَلَغَ هَلْ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ النَّقْصَانَ؛ لَزَوَالِ ذَلِكَ الْعَيْبِ بِالْبُلُوغِ؟ يَنْبَغِي:
نَعَمْ، "فَتَح".

[٢٢٩٤٧] (قوله: إِنْ مِنْ نَوْعِهِ) بِأَنْ حُمَّ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يُحْمُ فِيهِ عِنْدَ الْبَائِعِ كَمَا فِي
"النَّهْرِ"^(٢)، "ح"^(٣).

[٢٢٩٤٨] (قوله: لَوْ وَجَدَهُ يَبُولُ) أَي: وَهُوَ صَغِيرٌ، وَتَبَّتْ بَوْلُهُ عِنْدَ بَائِعِهِ أَيْضًا.

[٢٢٩٤٩] (قوله: حَتَّى رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ) أَي: نُقْصَانِ الْبَوْلِ؛ لِأَنَّهُ بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ امْتَنَعَ الرَّدُّ
فَتَعَيَّنَ الرُّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ غَيْرَ قَيِّدٍ، بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ أَرَادَ الرَّدُّ فَصَالِحُهُ
الْبَائِعُ عَنِ الْعَيْبِ عَلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "النَّهْرِ"^(٤) عَنْ "الْحَانِيَّةِ"^(٥): ((اشْتَرَى جَارِيَةً وَادَّعَى
أَنَّهَا لَا تَحِيضُ، وَاسْتَرَدَّ بَعْضَ الثَّمَنِ ثُمَّ حَاضَتْ، قَالُوا: إِنْ كَانَ الْبَائِعُ أَعْطَاهُ عَلَى وَجْهِ الصَّلْحِ عَنِ
الْعَيْبِ كَانَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ ذَلِكَ)) اهـ، وَسَيَأْتِي^(٦) آخِرُ الْبَابِ تَقْيِيدُ "الشَّارِحِ" ذَلِكَ بِمَا إِذَا زَالَ
الْعَيْبُ بِلا عِلَاجِهِ.

[٢٢٩٥٠] (قوله: يَنْبَغِي نَعَمْ) نَقَلَ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"^(٧) عَنْ وَالِدِ صَاحِبِ "الْفَوَائِدِ الظَّاهِرِيَّةِ"،

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": يَنْبَغِي: نَعَمْ) قَدْ يُقَالُ: يَنْبَغِي عَدَمُ الرُّجُوعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بِالْبُلُوغِ لَمْ يُثَبِّتْ بَزَوَالِ الْعَيْبِ؛
لَا حِمْيَالُ أَنَّهُ بِسَبَبِ ضَعْفِ الثَّمَانَةِ أَوْ الدَّاءِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ، وَلَا رُجُوعَ مَعَ الشُّكِّ فِي زَوَالِ الْعَيْبِ بِخِلَافِ
مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثُبِّقَ بِزَوَالِهِ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٥/٢ بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/ب.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٤/ب.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٣/ب.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - فصل في العيوب ١٩٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ص ٥٢٧ - "در".

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦/٦.

(والجنون) هو احتلال القوة التي بها إدراك الكليات، "تلويح". وبه عُلِمَ تعريف العقل أنه القوة المذكورة، ومعدنه القلب، وشعاعه في الدماغ، "درر"^(١)،.....

وأنه قال: ((لا رواية فيه))، وأنه استدلل لذلك بمسألتين^(٢): ((إحدهما: إذا اشترى جارية ذات زوج كان له ردّها، ولو تعيبت بعيب آخر رجّع بالنقصان، فلو أبانها زوجها كان للبائع أن يستردّ النقصان لزوال ذلك العيب، فكذا فيما نحن فيه. والثانية: إذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له الرد، ولو تعيبت بعيب آخر رجّع بالنقصان، فإذا رجّع ثم برئ بالمداواة لا يستردّ، وإلا استردّ، والبلوغ هنا لا بالمداواة، فينبغي أن يستردّ)) اهـ.

[مطلب في تعريف الجنون]

[٢٢٩٥١] (قوله: "تلويح") قال في "البحر"^(٣): ((وفي "التلويح"^(٤): الجنون: احتلال القوة المميزة بين الأشياء الحسنة والقيحة المدركة للعواقب، انتهى. والأخصر: احتلال القوة التي بها إدراك الكليات)) اهـ. وأشار بقوله: ((والأخصر)) إلى أن المؤدّى واحد، فما عزاه "الشارح" إلى "التلويح" نقل بالمعنى، فافهم.

[٢٢٩٥٢] (قوله: ومعدنه القلب إلخ) سئل "علي" رضي الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال: ((القلب، وإشراقه إلى الدماغ))^(٥)، وهو خلاف ما ذكره الحكماء، وقول "علي" أعلى عند العلماء، من "شرح بدء الأمالي" لـ "القاري"^(٦).

(قوله: وهو خلاف ما ذكره الحكماء إلخ) من أنه جوهر مضيء، خلقه الله تعالى في الدماغ، وجعل نوره في القلب، يدرك به الغائبات بالمحسوسات والمشاهدات.

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦١/٢.

(٢) في "٣" زيادة: ((ذكرهما)).

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٤/٦ - ٤٥.

(٤) "التلويح": باب المحكوم عليه - فصل في الأمور المعترضة على الأهلية ١٦٧/٢.

(٥) لم نثر على تخريج له فيما بين أيدينا من المصادر الحديثة.

(٦) المسمى "ضوء المعالي شرح بدء الأمالي": ص ١٣٠ - عند شرح قوله: ((وما عذر لذي عقل بجهل)).

(وهو لا يَخْتَلِفُ بِهِمَا) لَا تَحَادٍ سَبَبِهِ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ^(١)، وَقِيلَ: يَخْتَلِفُ، "عَيْنِي"^(٢).
ومقدارُهُ: فَوْقَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُعَاوَدَتِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي.....

[٢٢٩٥٣] (قوله: وهو لا يَخْتَلِفُ بِهِمَا) فَلَوْ جُنَّ فِي الصَّغَرِ فِي يَدِ الْبَائِعِ ثُمَّ عَاوَدَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فِي الصَّغَرِ أَوْ فِي الْكِبَرِ يَرُدُّهُ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجُنُونِ فِي حَالِ الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ مُتَّحِدٌ، وَهُوَ فَسَادُ الْبَاطِنِ، أَيْ: بِاطْنِ الدِّمَاغِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ "حَمْدٍ"^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ((وَالْجُنُونُ عَيْبٌ أَبَدٌ))، لَا مَا قِيلَ: إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الْمُعَاوَدَةُ لِلْجُنُونِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، فَيَرُدُّ بِعَجَرْدٍ وَجُودِهِ عِنْدَ الْبَائِعِ، فَإِنَّهُ غَلَطَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ بِإِزَالَةِ سَبَبِهِ وَإِنْ كَانَ قَلَمًا يَزُولُ، فَإِذَا^(٤) لَمْ يُعَاوَدْ جَازَ كَوْنُ الْبَيْعِ صَدَرَ بَعْدَ الْإِزَالَةِ، فَلَا يَرُدُّ بَلَا تَحَقُّقِ قِيَامِ الْعَيْبِ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُعَاوَدَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ [١/٤٨٣/٣] فِي "الْأَصْلِ"^(٥) وَ"الْجَامِعِ الْكَبِيرِ"^(٦)، وَاخْتَارَهُ "الإِسْبِيحَانِيُّ"، "فَتْح"^(٧).

[٢٢٩٥٤] (قوله: وقيل: يَخْتَلِفُ) فَيَكُونُ مِثْلَ مَا مَرَّ^(٨) مِنَ الْإِبَاقِ وَنَحْوِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِهِ فِي الصَّغَرِ أَوْ فِي الْكِبَرِ، وَهَذَا قَوْلٌ ثَالِثٌ.
[٢٢٩٥٥] (قوله: ومقدارُهُ فَوْقَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) جَزَمَ بِهِ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٩)، وَقِيلَ: هُوَ عَيْبٌ وَلَوْ سَاعَةً،

(١) ص ٤٠٠ - "در".

(٢) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦/٢ بتصرف.

(٣) "الجامع الصغير": كتاب البيع - باب في العيوب ص ٣٤٩-.

(٤) في "ب": ((فإذا)).

(٥) وعبارته: ((وإن طعن المشتري بإباق أو جنون ولا يعلم القاضي ذلك فإنه لا يستحيل البائع حتى يشهد شاهدان أنه قد أبق عند المشتري أو جنن)) اهـ فقد صرح في "الأصل" باشتراط المعاودة في الجنون، كذا في "فتح القدير" ٧/٦، وانظر "الأصل": كتاب البيوع والسلم - باب العيوب في البيوع كلها ١٧٨/٥.

(٦) لم نثر على المسألة في نسختنا من "الجامع الكبير".

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٧/٦.

(٨) ص ٤٠١ - "در".

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٢/٤.

في الأصح، وإلا فلا ردَّ إلَّا في ثلاث: زنى الجارية، والتَّوَلَّدَ مِنَ الزَّنى، والولادة،.....

وقيل: المطبَّق، "نهر"^(١)، والمطبَّق بفتح الباء، "بحر"^(٢)، ومَرَّ تعريفُهُ في الصَّوم^(٣).

[٢٢٩٥٦] (قوله: في الأصح) قد علمت أنَّ مُقَابِلَةَ غَلَطَ.

[٢٢٩٥٧] (قوله: إلَّا في ثلاث إلخ) فيه: أنَّ الكلامَ في مُعَاوَدَةِ الجنون، وهذه لَيْسَتْ مِنْهُ، وهي

مُستثناة^(٤) من اشتراطِ المُعَاوَدَةِ مُطْلَقاً، وعِبَارَةُ "البحر"^(٥): ((الأصل أنَّ المُعَاوَدَةَ عِنْدَ المُشْتَرِي بَعْدَ الوجودِ عِنْدَ البائع شَرْطٌ لِلرَّدِّ إلَّا في مسائل إلخ)).

[٢٢٩٥٨] (قوله: والتَّوَلَّدَ مِنَ الزَّنى) بأنَّ يَكُونَ الرَّقِيقُ مُتَوَلِّداً مِنَ الزَّنى، لكنَّ هذا ممَّا لَا تُمَكِّنُ

مُعَاوَدَتُهُ، "ط"^(٦).

[٢٢٩٥٩] (قوله: والولادة) قالَ في "الفتح"^(٧): ((إذا وَلَدَتِ الجاريةُ عِنْدَ البائعِ لَا مِنَ البائعِ

أَوْ عِنْدَ آخَرٍ فَإِنَّهَا تُرَدُّ عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِ المَضَارِيَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَإِنْ لَمْ تَلِدْ ثَانِياً عِنْدَ المُشْتَرِي؛

لأنَّ الولادةَ عَيْبٌ لَا زَمَّ، لِأَنَّ الضَّعْفَ الَّذِي حَصَلَ بِالْوِلَادَةِ لَا يَزُولُ أَبَداً، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَفِي

رِوَايَةِ كِتَابِ الْبُيُوعِ لَا تُرَدُّ)) اهـ. وقوله: ((لَا مِنَ البائعِ))؛ لِأَنَّهَا لَوْ وَلَدَتْ مِنْهُ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا، قَالَ فِي "الشَّرْنِبَالِيَّةِ"^(٨): ((وقوله: وَإِنْ لَمْ تَلِدْ: لَيْسَ الْمُرَادُ مَا يُوهِمُ الرَّدَّ بَعْدَ

وِلَادَتِهَا عِنْدَ المُشْتَرِي؛ لِامْتِنَاعِهِ بِتَعْيِيهَا عِنْدَهُ بِالْوِلَادَةِ ثَانِياً مَعَ الْعَيْبِ السَّابِقِ بِهَا)) اهـ.

قلت: هذا مُسَلَّمٌ إِنْ حَصَلَ بِالْوِلَادَةِ الثَّانِيَةِ عَيْبٌ زَائِدٌ عَلَى الْأَوَّلِ، فَتَأَمَّلْ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٢٧٤/١.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٥/٦.

(٣) لم نجده في الصوم، وإنما هو في الصلاة المقولة [٦٤١١] قوله: ((المطبَّق)).

(٤) في "ك": ((وهو استثناء)).

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٥/٦.

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٦/٣.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٧/٦.

(٨) "الشرنبلالية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

"فتح". قلت: لكن في "البرازية": ((الولادة ليست بعيب إلا أن توجب نقصاناً، وعليه الفتوى))، واعتمده في "النهر"، وفيه^(١): الحبل عيب في نبات آدم لا في البهائم.....

[٢٢٩٦٠] (قوله: "فتح") صوابه: "بحر"^(٢)؛ لأنه في "الفتح" لم يذكر إلا الأخيرة.

[٢٢٩٦١] (قوله: واعتمده في "النهر") حيث قال^(٣): ((وعندي أن رواية البيوع أوجه؛ لأن الله تعالى قادر على إزالة الضعف الحاصل بالولادة، ثم رأيت في "البرازية" عن "النهاية"^(٤): الولادة ليست بعيب إلا أن توجب نقصاناً، وعليه الفتوى اهـ. وهذا هو الذي ينبغي أن يعول عليه)) اهـ كلام "النهر".

أقول: الذي رأيته في نسختين من "البرازية"^(٥) - وكذا في غيرها نقلاً عنها - ما نصه: ((اشترأها وقبضها، ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم: في رواية "المضاربة": عيب مطلقاً؛ لأن التكرار الحاصل بالولادة لا يزول أبداً، وعليه الفتوى، وفي رواية: إن نقصتها الولادة عيب، وفي البهائم ليست بعيب إلا أن توجب نقصاناً، وعليه الفتوى)) اهـ. فقوله: ((وفي البهائم)) كأنه وقع في نسخة صاحب "النهر": ((وفي "النهاية"))، فظنه تصحيحاً للرواية الثانية في مسألة الجارية، وهو تصحيح من الكاتب بنى عليه ما زعمه، وليس كذلك، فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح، بل التصحيح الثاني لولادة الهيمية، فافهم.

[٢٢٩٦٢] (قوله: الحبل عيب إلخ) نص على هذا التفصيل في "كافي الحاكم"، فصار الحبل في حكم الولادة على ما عرفته، وعلمه في "السراج": ((بأن الجارية تراؤ للوطء، والتزويج والحبل يمنع

(١) هذا إيراد من "الشارح" على "النهر" معتمداً على عبارة "الجوهرة" المذكورة: ((الحبل عيب إلخ)).

(٢) "البحر" - كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٥/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٤/أ.

(٤) نقول: ليس في "البرازية" عزو لـ "النهاية"، بل عبارتهما: ((وفي البهائم ليست بعيب... إلخ))، والظاهر أن في نسخة "البرازية" التي بين يدي صاحب "النهر" تصحيحاً في هذا الموضع من الناسخ كما سببه عليه ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٥) وكذا في نسختنا، انظر "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع منه: اشترى تركية ٤٣٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

والجذام والبرص والعمى والعمور والحول والصمم والخرس والقروح والأمراض
غُيوب، وكذا الأدر^(١)، وهو انتفاخ الأنثيين، والعين والخصي عيب، وإن اشترى
على أنه خصي فوجده فحلاً.....

من ذلك، وأما في البهائم فهو زيادة فيها).

[٢٢٩٦٣] (قوله: وكذا الأدر^(٢)) يفتح الهمزة والدال مع القصر، أما ممدود الهمزة فهو من
به الأدر، وفعله ك: فرح، والاسم: الأدر بالضم، وقوله: ((الأنثيين)) غير شرط، بل انتفاخ
إحدهما^(٣) كاف فيما يظهر، ط^(٤).

[٢٢٩٦٤] (قوله: والعين) الظاهر أن الباء زائدة من النسخ، والأصل: والعن بنونين،
فيكون قوله: ((والخصي))^(٥) بكسر ففتح^(٦)، وعبارة "الخانية"^(٧): ((والعنة عيب، وكذا
الخصي^(٨) والأدر)).

[٢٢٩٦٥] (قوله: عيب) مصدر يصدق بالتعدد وغيره، فلا يُنافي جعله خبراً عن شئيين، وعلى
كون النسخة: ((العين والخصي)) بالتشديد فيهما يكون التقدير: ((دوا عيب)).

(قول "الشارح": والقروح) جمع قرحة بالفتح، وهي عند الأطباء عبارة عن كل جراحة مُفحِّحة، وقال
"القرشي": ((تفرق الاتصال اللحمي إذا كان حديثاً يُسمى جراحة، وإذا تقادم حتى اجتمع فيه القيح يُسمى
قرحة، والقرح بالضم ألم الجراحة، والمراد هنا الأعم المتفح وغيره)) اهـ "سيندي".

(١) في "د": ((الأدر)).

(٢) في "الأصل": ((الأدر))، وفي "أ": ((الأدرء)).

(٣) الذي في النسخ جميعها: ((أحدهما))، وما أثبتناه من "ط".

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٧/٣ بتصرف.

(٥) في "الأصل" و"أ": ((والخصي)).

(٦) قوله: ((فيكون قوله: والخصي بكسر ففتح)) يلزم عليه أنه مقصور مع أنه ممدود ككسائه كما في "المصباح"، وبه
تعلم ما في قوله بعد في عبارة "الخانية": وكذا الخصي، تأمل اهـ مصححاً "ب" و"م".

(٧) "الخانية": كتاب البيوع - فصل في العيوب ١٩٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) في "الأصل" و"أ": ((وكذا الخصي)).

فلا خيارَ لَهُ، "جوهرة"^(١). (والبخر) تَنْزُ الفَمِ (والدَفَرِ^(٢)) تَنْزُ الإِبْطِ،

[٢٢٩٦٦] (قوله: فلا خيارَ لَهُ) لأنَّ الحِصَاءَ عِنْدَ "الإمام" فِي الْعَبْدِ عَيْبٌ، فَكَأَنَّهُ شَرَطَ الْعَيْبَ فَبَانَ سَلِيمًا، وَقَالَ "الثاني": الْحَصِيُّ أَفْضَلُ لِرَغْبَةِ النَّاسِ فِيهِ فَيُخَيَّرُ، "بِرَازِيَّة"^(٣). وَجَزَمَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) بِقَوْلِ "الثاني"، وَمُقْتَضَاهُ جَرَيَانُ الْخِلَافِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ شَرَى الْجَارِيَةَ عَلَى أَنَّهَا مُغْنِيَةٌ؛ لِأَنَّ الْغِنَاءَ عَيْبٌ [٢/٤٨٣/ب] شَرْعًا كَالْحِصَاءِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٥) قُبِيلَ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ.

[٢٢٩٦٧] (قوله: والبخر) بِالْمَوْحِدَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ حَدِّ: تَعِبَ، أَمَّا بِالْجِيمِ فَانْتِفَاحٌ مَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَهُوَ عَيْبٌ فِي الْعُلَامِ أَيْضًا، وَفِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((الْبَخْرُ الَّذِي هُوَ الْعَيْبُ هُوَ^(٧) النَّاشِئُ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَعْدَةِ دُونَ مَا يَكُونُ لِقَلَحٍ فِي الْأَسْنَانِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَزُولُ بِتَنْظِيفِهَا)) اِهـ "نهر"^(٨). وَالْقَلَحُ بِالْقَافِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مُجْرَكًا: صَفْرَةُ الْأَسْنَانِ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٩)، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا قِيلَ: إِنَّهُ بِالْفَاءِ وَالْجِيمِ، وَهُوَ بَعْدُ مَا يَبْنَى الْأَسْنَانِ.

[٢٢٩٦٨] (قوله: والدفر) بَقَتَحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالْفَاءِ وَسُكُونِهَا أَيْضًا، أَمَّا بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ فَيَفْتَحُ الْفَاءَ لَا غَيْرَ، وَهُوَ حِلَّةٌ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ تَنْزٍ، قَالَ فِي "الْعِنَايَةِ"^(١٠): ((مِنْهُ قَوْلُهُمْ: مِسْكٌ أَذْفَرُ وَإِبْطٌ ذَوْرٌ، وَهُوَ مُرَادُ الْفُقَهَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ: الذَّفَرُ عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ)) اِهـ. وَأَصْلُهُ فِي "الْمَغْرِبِ"^(١١)، إِلَّا أَنَّ

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٤٢/١.

(٢) في "د": ((الذفر)) بالذال المعجمة.

(٣) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الخامس في البيع بشرط - نوع آخر ٤٢٨/٤ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٨/٦.

(٥) المقولة [٢٢٨٠٩] قوله: ((البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً)).

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٨/٦.

(٧) ((هو)) ليست في "م".

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٤/أ؛ وفيه: ((لَقَحٍ)) بدل ((لَقَحٍ)).

(٩) "القاموس": مادة ((قلح)).

(١٠) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٧/٦ (هامش "فتح القدير").

(١١) "المغرب": مادة ((دفر)).

وَكَذَا تَنْنُ الْأَنْفِ، "بِرَّازِيَّة" (١). (وَالزَّئِي وَالتَّوَلَّدَ مِنْهُ) كُلُّهَا عَيْبٌ (فِيهَا) لَا فِيهِ وَلَوْ
أَمَرَدٌ فِي الْأَصَحِّ، "خُلَاصَةٌ" (إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ الْأَوَّلَانِ فِيهِ) بِحَيْثُ يَمْنَعُ الْقُرْبَ مِنَ الْمَوْلَى
(أَوْ يَكُونُ الزَّئِي عَادَةً لَهُ) بِأَنْ يَتَكَرَّرَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّتَيْنِ، وَاللَّوَاظَةُ بِهَا عَيْبٌ مُطْلَقًا،

كَوْنُهُ مُرَادُ الْفُقَهَاءِ لَا غَيْرَ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِهِ عَيْبًا شِدَّتُهُ، فَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ بِالْمَهْمَلَةِ،
فَتَدْبُرُ، "نَهْر" (٢).

[٢٢٩٦٩] (قَوْلُهُ: وَكَذَا تَنْنُ الْأَنْفِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: ذَفَرَ بِالْمُعْجَمَةِ، وَتَنْنُ رِيحَ الْإِبْطِ

٧٥/٤

بِهِمَا، "نَهْر" (٢).

[٢٢٩٧٠] (قَوْلُهُ: كُلُّهَا عَيْبٌ فِيهَا لَا فِيهِ) أَي: فِي الْجَارِيَةِ لَا فِي الْغَلَامِ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ يُرَادُ
مِنْهَا الْاسْتِفْرَاشُ، وَهَذِهِ الْمَعَانِي تَمْنَعُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْغَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لِلْاسْتِخْدَامِ، وَكَذَا التَّوَلَّدَ مِنَ الزَّئِي؛
لِأَنَّ الْوَلَدَ يَغْيَرُ بِالْأُمِّ الَّتِي هِيَ وَلَدَ الزَّئِي كَمَا فِي "الْعَزْمِيَّة" عَنْ "المِرَاجِ".

[٢٢٩٧١] (قَوْلُهُ: "خُلَاصَةٌ") نَصُّ عِبَارَتِهَا (٣): ((وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَمْرَدَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ)) أَهـ. وَبِهِ
سَقَطَ مَا فِي "حَاشِيَةِ نُوْحِ أَفْنَدِي" وَ"الْوَانِي" (٤): ((أَنَّهُ فِي "الْخُلَاصَةِ" جَعَلَ الْبَخْرَ فِي الْغَلَامِ الْأَمْرَدِ
عَيْبًا))، فَتَدْبُرُ.

[٢٢٩٧٢] (قَوْلُهُ: بِأَنْ يَتَكَرَّرَ) لِأَنَّ اعْتِيَادَهُ (٥) مُخِلٌّ بِالْخُدْمَةِ، "ذُرَر" (٦).

[٢٢٩٧٣] (قَوْلُهُ: وَاللَّوَاظَةُ بِهَا) أَي: بِالْمَرَاةِ، بِأَنْ كَانَتْ تَطْلُبُ مِنَ النَّاسِ ذَلِكَ.

[٢٢٩٧٤] (قَوْلُهُ: عَيْبٌ مُطْلَقًا) أَي: مَحَاجًا أَوْ بِأَجْرٍ (٧)؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُ الْفِرَاشَ، "بَحْر" (٨).

(١) "اليزانية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الأول ما هو عيب وما لا ٤/٣٦٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٤/ب.

(٣) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيوب ق ١٥٣/ب.

(٤) أي: وإن قولني في حاشيته على "الدرر" المسماة "نقد الدرر".

(٥) في النسخ جميعها: ((لِأَنَّ اتِّبَاعَهُ مُخِلٌّ...))، وما أثبتناه من عبارة "الدرر".

(٦) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦١/٢.

(٧) في "٣" و"م": ((بِأَجْرَةٍ)).

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٦/٦.

وبه إِنْ مَجَانًّا؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْأُبْنَةِ، وَإِنْ بِأَجْرٍ لَا، "قُتِيَّة"^(١). وفيها^(٢): ((شَرَى حِمَارًا تَعْلُوهُ الْحُمْرُ إِنْ طَاوَعَ فَمَعِيبٌ، وَإِلَّا لَا))، وَأَمَّا التَّخَنُّثُ بِلَيْنِ صَوْتٍ وَتَكْسِيرُ مَشْيٍ فَإِنْ كَثُرَ رَدُّ لَا إِنْ قَلَّ، "بِرَازِيَّة"^(٣). (والكُفْرُ بِأَقْسَامِهِ، وَكَذَا الرِّقْضُ وَالاعْتِزَالُ، "بِحَرْ" بَحْثًا.....

١٢٢٩٧٥٦ (قوله: وبه إِنْ مَجَانًّا) الظاهر تقييده بما إذا تَكَرَّرَ.

١٢٢٩٧٦١ (قوله: لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْأُبْنَةِ) في "القاموس"^(٣): ((الْأُبْنَةُ بِالضَّمِّ: الْعُقْدَةُ فِي الْعُودِ، وَالْعَيْبُ)) اهـ. والمراد هنا عَيْبٌ خَاصٌّ، وهو دَاءٌ فِي الدُّبْرِ تَفْعُهُ اللَّوَاطَةُ^(٤).

١٢٢٩٧٧١ (قوله: وَالْكُفْرُ) لِأَنَّ طَبَعَ الْمُسْلِمِ يَنْفِرُ عَنْ صُحْبَتِهِ، وَلَئِنْ يَمْنَعُ صَرْفُهُ فِي بَعْضِ الْكَفَّارَاتِ فَتَحْتَالِ الرَّغْبَةُ، فَلَوْ اشْتَرَاهُ عَلَى أَنَّهُ كَافِرٌ فَوَجَدَهُ مُسْلِمًا لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّهُ زَوَالُ الْعَيْبِ، "هَدَايَةِ"^(٥). زَادَ فِي "الشُّرْبَانَالِيَّة"^(٦): ((أَي: وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي كَافِرًا، ذَكَرَهُ فِي "الْمَبْتَعِ شَرْحَ الْمَجْمَعِ" وَ"السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ"، كَذَا يَخْطُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ "عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ")) اهـ، أَي: لِأَنَّ الْإِسْلَامَ خَيْرٌ مَحْضٌ وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْكَافِرُ عَدَمَهُ.

١٢٢٩٧٨١ (قوله: "بِحَرْ" بَحْثًا) حَيْثُ قَالَ^(٧): ((وَلَمْ أَرْ مَا لَوْ وَجَدَهُ خَارِجًا عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ كَالْمُعْتَزِلِيِّ وَالرَّافِضِيِّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَالْكَافِرِ؛ لِأَنَّ السُّنَنِيَّ يَنْفِرُ عَنْ صُحْبَتِهِ، وَرُبَّمَا

(١) "القُتِيَّة": كتاب البيوع - باب في العيوب ق ١٠٦/١.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الأول ما هو عيب وما لا ٤٣٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "القاموس": مادة ((أَبْن)).

(٤) نقول: كان خيراً للعلامة ابن عابدين رحمه الله أن لا يذكر هذا الكلام؛ لظهور فساده، فقد أخرج البخاري في كتاب الأُشربة - باب شراب الخلاء والعسل، وأبو يعلى (٦٩٦٦)، وابن حبان (١٣٩١) عن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: ((إِنْ أَلَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً كَمْ فِيْمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)). على أننا نقرّر من حيث النُظَرُ الفقهي: أنَّ الفقهاء لما جعلوا اعتياده الرُّنَا عيباً فيه؛ لِأَنَّهُ خَلٌّ بِالْخِدْمَةِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلَ اللَّوَاطَةُ بِهِ عَيْبًا مُطْلَقًا - أَي: بِأَجْرٍ أَوْ مَجَانًا - لِأَنَّهُا خَلٌّ بِالْخِدْمَةِ أَيْضًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٥) "الهَدَايَةِ": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٦/٣.

(٦) "الشُّرْبَانَالِيَّة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦١/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٦/٦.

عَيْبٌ (فيهما) وَلَوْ الْمُشْتَرِي ذِمِّيًّا، "سراج".

قَتَلَ الرَّافِضِيُّ؛ لِأَنَّ الرَّافِضَةَ يَسْتَحِلُّونَ قَتْلَهَا)) اهد. وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَعْتَرَةِ وَالرَّافِضَةِ^(١) وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُبْتَدَعَةِ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِمْ وَإِنْ سَبُّوا الصَّحَابَةَ، أَوْ اسْتَحَلُّوا قَتْلَنَا بِشُبْهَةِ ذَلِيلٍ كَالْخَوَارِجِ الَّذِينَ اسْتَحَلُّوا قَتْلَ الصَّحَابَةِ، بِخِلَافِ الْعُلَاةِ مِنْهُمْ كَالْقَائِلِينَ بِالنَّبُوَّةِ لـ "علي" وَالْقَاضِينَ لـ "الصدِّيق"، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ شُبْهَةٌ ذَلِيلٍ، فَهُمْ كَفَّارٌ كَالْفَلَّاسِفَةِ كَمَا يَسْطَنَاهُ فِي كِتَابِنَا "نَتِيبَةُ الْوَلَاةِ وَالْحُكَّامِ عَلَى حُكْمِ شَاتِمِ خَيْرِ الْأَنْامِ"^(٢)، وَقَدَّمْنَا^(٣) بَعْضَهُ فِي بَابِ الرَّدِّ. وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ مُرَادَ "البحر" غَيْرَ الْكَافِرِ مِنْهُمْ، وَلِذَا شَبَّهَهُ بِالْكَافِرِ، وَبِهِ سَقَطَ اعْتِرَاضُ "النهر"^(٤): ((بَأَنَّ الرَّافِضِيَّ السَّابَّ لِلشَّيْخَيْنِ دَاخِلٌ فِي الْكَافِرِ))، وَكَذَا مَا أَحْبَابَ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ مُرَادَ "البحر" الْمُفَضَّلُ لَا السَّابَّ، فَافْهَمْ.

(٢٢٩٧٩) (قوله: عَيْبٌ فِيهِمَا) أَي: فِي الْجَارِيَةِ وَالْغَلَامِ.

(٢٢٩٨٠) (قوله: وَلَوْ الْمُشْتَرِي ذِمِّيًّا، "سراج") عِبَارَةُ "السَّراج" عَلَى مَا فِي "البحر"^(٥):

((الْكُفْرُ عَيْبٌ وَلَوْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ))، قَالَ فِي "البحر"^(٦): ((وَهُوَ غَرِيبٌ فِي الذَّمِّ)) اهد. وَكَذَا قَالَ فِي "النهر"^(٧): ((وَلَمْ أَرَهُ فِي كَلَامِ غَيْرِ "السَّراج"، كَيْفَ؟ وَلَا نَفْعٌ لِلذَّمِّ بِالْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى إِخْرَاجِهِ عَنْ مِلْكِهِ)) اهد، يَعْنِي: أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ مُشْرِي الذَّمِّ مُسْلِمًا لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٨)، مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنْ إِقْبَائِهِ عَلَى مِلْكِهِ، فَإِذَا ظَهَرَ كَافِرًا يَكُونُ عَدَمُ الرَّدِّ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى عَلَى مِلْكِهِ، فَهُوَ أَنْفَعُ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِ، فَكَيْفَ يَكُونُ كُفْرُهُ عَيْبًا فِي حَقِّ الذَّمِّ دُونَ إِسْلَامِهِ؟! هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ، فَافْهَمْ. وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْإِسْلَامَ نَفْعٌ مَحْضٌ شَرْعًا وَعَقْلًا، فَلَا يَكُونُ عَيْبًا فِي حَقِّ أَحَدٍ أَصْلًا بِخِلَافِ ٣/٤٩ق/١ الْكُفْرِ، فَإِنَّهُ أَقْبَحُ الْعُيُوبِ شَرْعًا وَعَقْلًا، فَهُوَ عَيْبٌ مَحْضٌ فِي حَقِّ

(١) فِي "الْأَصْل" وَ"أ" وَ"ك" وَ"ب": ((الرَّفِضَةُ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "م".

(٢) "نَتِيبَةُ الْوَلَاةِ وَالْحُكَّامِ عَلَى حُكْمِ شَاتِمِ خَيْرِ الْأَنْامِ": ٣٥٧/١ وَمَا بَعْدَهَا (ضَمْنِ "مَجْمُوعَ رِسَالَتِ ابْنِ عَابِدِينَ").

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٠٣٤٦] قَوْلُهُ: ((لَكِنْ فِي "النهر")).

(٤) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٤/ب.

(٥) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٦/٦.

(٦) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٤/ب.

(٧) الْمَقُولَةُ [٢٢٩٧٧] قَوْلُهُ: ((وَالْكُفْرُ)).

(وَعَدَمِ الْحَيْضِ) لَبِنَتِ سَبْعَةَ عَشَرَ، وَعِنْدَهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ.....

الْكُلِّ، وَلِذَا قَالَ "المُصَنِّفُ" فِي "الْمَنَحِ" ^(١) بَعْدَ مَا مَرَّ ^(٢) عَنْ "الْبَحْرِ": ((أَقُولُ: لَيْسَ بِغَرِيبٍ؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ الْعَيْبَ: مَا يَنْقُصُ الثَّمَنَ عِنْدَ التَّجَارِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكُفْرَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَنْفَرُ عَنْهُ ^(٣)، وَغَيْرُهُ لَا يَرَعِبُ فِي شِرَائِهِ؛ لَعَدَمِ الرَّغْبَةِ فِيهِ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ أَقْبَحُ الْعُيُوبِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَنْفَرُ عَنْ صُحْبَتِهِ، وَلَا يَصْلُحُ لِلْإِعْتِقَادِ فِي بَعْضِ الْكُفَرَاتِ، فَتَحْتَلُّ الرَّغْبَةُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتْ مَعْنِيَّةُ لَهُ الرَّدُّ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْفَسَقَةِ يَرَعِبُ فِيهَا وَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهَا؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ شَرَعًا، وَكَذَا لَوْ ظَهَرَ الْأَمْرُ بِالْجَرِّ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ، مَعَ أَنَّهُ عَيْبٌ عِنْدَ بَعْضِ الْفَسَقَةِ، لَكُنْهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ شَرَعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِالِاسْتِخْدَامِ وَإِنْ أَخْلَى بَعْرَضِ الْمُشْتَرِي الْفَاسِقِ، نَعَمْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" ^(٤): ((يَهُودِيٌّ بَاعَ يَهُودِيًّا زَيْتًا وَقَعَتْ فِيهِ قَطْرَاتُ خَمَرٍ جَازَ الْبَيْعَ، وَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَيْبٍ عِنْدَهُمْ)) اهـ، تَأَمَّلْ.

[٢٢٩٨١] (قَوْلُهُ: وَعَدَمِ الْحَيْضِ) لِأَنَّ ارْتِفَاعَ الدَّمِّ وَاسْتِمْرَارَهُ عِلَامَةُ الدَّاءِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ مُرَكَّبٌ فِي بَنَاتِ آدَمَ، فَإِذَا لَمْ تَحْضْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِدَاءٍ فِيهَا، وَذَلِكَ الدَّاءُ هُوَ الْعَيْبُ، وَكَذَا الْاسْتِحَاضَةُ لِدَاءٍ فِيهَا، "زَيْلَعِي" ^(٥).

[٢٢٩٨٢] (قَوْلُهُ: وَعِنْدَهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ) وَيَقُولُهُمَا يُفْتَى، "ط" ^(٦). فَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ لَا يَكُونُ

(قَوْلُهُ: نَعَمْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ": يَهُودِيٌّ بَاعَ الْخَمْرَ) يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ بِأَنَّ الْخَمْرَ فِي حَقِّهِمْ كَالْخَلِّ عِنْدَنَا، وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُقْرَوْنَ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْكُفْرَ خَيْرٌ.

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢/١٠ ب.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) في "٣": ((لَأَنَّ الْكُفْرَ يَنْفَرُ عَنْهُ الْمُسْلِمُ)).

(٤) "الحانية": كتاب البيوع - فصل في البراءة عن العيب ٢/٢١٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤/٣٣.

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣/٤٨.

وَيُعْرَفُ بِقَوْلِهَا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ نُكُولُ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَهُ، هُوَ الصَّحِيحُ،
 "مُلْتَقَى" ^(١).....

عَبَاءٌ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَوَانِهِ، أَمَّا انْقِطَاعُهُ فِي سِنَّ الصَّغَرِ أَوْ الْإِيَّاسِ فَلَا اتِّفَاقًا كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) عَنْ
 "المعراج"، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٣): ((وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: إِذَا اشْتَرَاهَا عَالِمًا بِذَلِكَ، وَفِي "المُحِيطِ":
 اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّهَا تَحِيضُ فَوَجَدَهَا لَا تَحِيضُ إِنْ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِيضُ بِسَبَبِ الْإِيَّاسِ فَلَهُ الرَّدُّ؛
 لِأَنَّهُ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِلْحَبْلِ، وَالْإِيَّاسَةُ لَا تَحْبِلُ)) اهـ.

قُلْتُ: مَا فِي "المُحِيطِ" ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ اشْتَرَطَ حَيْضُهَا كَانَ قَوَاتِ الوَصْفِ المرغوبِ،
 أَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تُرَدُّ؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٤) عَنْ "الْبَزَّازِيَّةِ" ^(٥): ((لَوْ وَجَدَ الدَّابَّةَ كَبِيرَةً
 السِّنِّ لَا تُرَدُّ إِلَّا إِذَا شَرَطَ صِغَرَهَا))، فَتَدَبَّرْ. وَفِي "الْقَنِيَّةِ" ^(٦): ((وَجَدَهَا تَحِيضُ كُلِّ مِائَةِ أَشْهُرٍ
 مَرَّةً فَلَهُ الرَّدُّ)).

[٢٢٩٨٣] (قوله: وَيُعْرَفُ بِقَوْلِهَا) (الخ) قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٧): ((وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْأُمَّةِ،
 فَتُرَدُّ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ نُكُولُ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَهُ، هُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي مَتْنِ "الْمُلْتَقَى" ^(٨)،
 وَذَكَرَ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٩) تَبَعًا لـ "النَّهَائِيَّةِ" وَغَيْرِهَا مِنْ شُرُوحِ "الْهِدَايَةِ" ^(١٠): ((أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ

٧٦/٤

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل في خيار العيب ١٥/٢.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٦/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٥/أ.

(٤) المقولة [٢٢٩٠٩] قوله: ((وَشَرَعًا: مَا أَفَادَهُ (الخ)).

(٥) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب ق ١٠٦/ب.

(٦) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٧/٣.

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل في خيار العيب ١٥/٢.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٣/٤.

(٩) انظر "البنية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٤٨/٧، و"العناية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٨/٦.

(هـامش "فتح القدير").

بأنه ارتفع حيضها إلا إذا ذكر سببه، وهو الداء أو الحبل، فما لم يذكر أحدهما لا تسمع دعواه، ويعرف ذلك بقول الأمة؛ لأنه لا يعرفه غيرها، ويستحلف^(١) البائع مع ذلك، فترد بنكوله لو بعد القبض، وكذا قبله في الصحيح، وعن أبي يوسف: "ترد بلا يمين البائع، قالوا: في ظاهير الرواية لا يقبل قول الأمة فيه"^(٢) كما في "الكافي"، والمرجع في الحبل إلى قول النساء، وفي الداء إلى قول الأطباء، واشترط لثبوت العيب قول عدلين منهم)) اهـ ملخصاً.

واعترضهم في "الفتح"^(٣): ((بأن اشتراط ذكر السبب منافي لتقرير "الهداية" بأنه يُعرف بقول الأمة، وكذا قال "العنابي" وغيره، وهو الذي يجب أن يعول عليه؛ إذ لو لزم دعوى الداء أو الحبل لم يتصور أن يثبت بقولها توجه اليمين على البائع، بل لا يرجع إلا إلى قول الأطباء أو النساء، ولذا لم يتعرض له فقيه النفس "قاضي خان"، فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطوهم)) اهـ ملخصاً.

واعترضه في "البحر"^(٤): ((بأن "قاضي خان"^(٥)) صرح أولاً بالاشتراط نقلاً عن الإمام

قوله: والمرجع في الحبل إلى قول النساء، وفي الداء إلى قول الأطباء ثم في الداء ترد بشهادة رجلين إذا شهدا أنه قديم، وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة، ولا ترد بشهادتهن.

(١) في "الأصل": ((ويستحلفه)).

(٢) في هامش "م": ((قوله: لا يقبل قول الأمة فيه)) الظاهر: أن مرجع الضمير هو الرد، وهو مقتضى جعله مقابلاً لقول "أبي يوسف"، وبهذا تعلم ما في قول "المحشي" الآتي، لكن ينافيه ما مر من قوله: ((قالوا إلخ))؛ إذ معنى الرجوع إلى قول الأمة الذي هو مقتضى كلام "النهر" إنما هو اعتبار قولها في توجه الخصومة على البائع، ولا منافاة بين هذا وبين قولهم: لا يعتبر قول الأمة فيه، أي: في الرد بمعنى أنها لا ترد بمجرد قولها: لم أحض، وحينئذ لا حاجة إلى حمل صيغة ((قالوا)) على الثبري المشعر بالضعف اهـ.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٠/٦.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٧/٦.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ١٩٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

"ابن الفضل"، ثُمَّ نَقَلَ عَنْهُ^(١) أَيْضاً بَعْدَ صَفْحَةٍ مَا عَزَاهُ صَاحِبُ "الْفَتْحِ"^(٢) إِلَى "الْحَانِئَةِ"^(٣)، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْأَمَةِ، وَقَوْلُهُمْ: وَالْمَرْجِعُ إِلَى النِّسَاءِ فِي الْحَبْلِ وَإِلَى الْأَطْبَاءِ فِي الدَّاءِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ انْقِطَاعِ الدَّمِّ لِتَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ إِلَى الْبَائِعِ، فَإِذَا تَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ بِقَوْلِهَا وَعَيْنَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ عَنْ حَبْلِ رَجَعْنَا إِلَى النِّسَاءِ الْعَالِمَاتِ بِالْحَبْلِ لِتَوَجُّهِ الْيَمِينِ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ عَيْنَ أَنَّهُ عَنْ دَاءٍ رَجَعْنَا إِلَى قَوْلِ الْأَطْبَاءِ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى)) اهـ، لَكِنْ قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((وَرَأَيْتُ فِي "المُحِيطِ": أَنَّ اشْتِرَاطَ ذِكْرِ السَّبَبِ رَوَايَةُ "النُّوَادِرِ"، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا فِي "الْحَانِئَةِ")) اهـ. وَمُقْتَضَاهُ: تَعْيِينُ الرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِ الْأَمَةِ، لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ^(٥) مِنْ قَوْلِهِ: ((قَالُوا: ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِ))، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَفْظًا: ((قَالُوا)) يُشِيرُ إِلَى الضَّعْفِ، وَنَقَلَ الْعَلَامَةُ "الْمَقْدِسِيُّ" عَنِ الرَّئِيسِ ٤٩٣/٣٦ ب/ الشَّيْخِ "قَاسِمٍ"^(٦): ((أَنَّهُ ذَكَرَ عِبَارَتِي "الْحَانِئَةُ" وَقَالَ: إِنَّ الثَّانِيَةَ - أَيْ: الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا فِي "الْفَتْحِ" - أَوْجَهُ)).

(تَنْبِيْهٌ)

قُلْتُ: وَهَذَا تَرْجِيحٌ مِنْهُ لِمَا اخْتَارَهُ فِي "الْفَتْحِ"، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ "النَّهْرِ" أَيْضاً فِي صِفَةِ الْخُصُومَةِ فِي ذَلِكَ، أَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشُّرَاحُ فَهِيَ: أَنَّهُ بَعْدَ بَيَانِ السَّبَبِ وَالرَّجُوعِ إِلَى النِّسَاءِ

(قَوْلُهُ: لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ: (لَخَ لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بَعْدَ قَبُولِ قَوْلِهَا فِي الْفَسْخِ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِرَوَايَةِ "أَبِي يُوسُفَ"، فَلَا يُنَافِي قَبُولَهُ لِتَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ.

(١) أَيْ: نَقَلَ قَاضِيخَانَ عَنْ ابْنِ الْفَضْلِ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٩/٦.

(٣) "الْحَانِئَةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْخِيَارِ - فَضْلٌ فِي الْعُيُوبِ ١٩٨/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٥/١.

(٥) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٦) أَيْ: فِي "شَرْحِهِ لِلنَّفَايَةِ"، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَتِهِ "مَنْحَةُ الْخَالِقِ" ٤٧/٦.

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند "الثاني".

أو الأطباء ومضي المدة الآتي بيانها^(١) يسأل القاضي البائع: فإن صدق المشتري ردها عليه، وإن قال: هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع؛ لتصادقهما على قيامه للحال، فللمشتري تحليفه، فإن حلف برئ، وإلا ردت عليه، وإن أنكر الانقطاع للحال لا يستحلف عنده، وعندهما يستحلف، قال في "النهاية": ((ويجب كونه على العلم: بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري))، وتعبه في "الفتح"^(٢): ((بأنه لو حلف كذلك لا يكون إلا باراً؛ إذ من أين يعلم أنها لم تحض عند المشتري؟!)) اهـ.

وأما صفتها على ما صححه في "الفتح" فقال^(٣): ((بأن يدعي الانقطاع للحال ووجوده عند البائع، فإن اعترف البائع بهما^(٤) ردت عليه، وإن اعترف به للحال وأنكر وجوده عنده استخبرت الجارية، فإن ذكرت أنها منقطة اتجهت الخصومة، فيحلف بالله ما وجد عنده، فإن نكل ردت عليه، وإن اعترف بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للحال، فاستخبرت فأنكرت الانقطاع لا يستحلف عنده، وعندهما يستحلف)) اهـ.

[٢٢٩٨٤] (قوله: ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند "الثاني") اعلم أن "الزيلعي"^(٥) ذكر هنا أيضاً تبعاً لشرائح "الهداية"^(٦): ((أنه لو ادعى انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعوته، وفي المديد تسمع، وأقلها ثلاثة أشهر عند "أبي يوسف"، وأربعة أشهر وعشر عند "حماد"، وعن "أبي حنيفة" و"زفر" أنها ستان)) اهـ. وفي رواية: تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام،

(١) في المقولة الآتية.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٠/٦.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٠/٦ باختصار.

(٤) في النسخ جميعها: ((به))، وما أثبتناه من عبارة "الفتح" أولى بدليل الكلام بعده.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٣/٤ - ٣٤.

(٦) انظر "النباية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٥٠/٧، و"العناية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٨/٦.

(هامش "فتح القدير").

وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ، "بِرَّازِيَّة" ^(١) وَغَيْرُهَا، وَذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٢): ((أَنَّ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ))، وَرَجَّحَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٣) مَا فِي "الْحَاثِيَةِ" ^(٤) مِنْ تَقْدِيرِهَا بِشَهْرٍ، وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥): ((بَأَنَّهُ خَطَأٌ عَجِيبٌ وَعَلَطٌ فَاخِشٌ؛ لِأَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِمَا فِي "الْحَاثِيَةِ" مَعَ صَرِيحِ النَّقْلِ عَنْ "أَيْمُنَا الثَّلَاثَةِ"))، وَأَقَرَّهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٦).

قُلْتُ: وَهُوَ مَدْفُوعٌ، فَقَدْ قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ": أَمَّا إِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي انْقِطَاعَ حَيْضِهَا، وَأَرَادَ رَدَّهَا بِهَذَا السَّبَبِ لَا يُوجَدُ لِهَذَا رَوَايَةٌ فِي الْمَشَاهِيرِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ: وَيُحْتَاجُ بَعْدَ هَذَا إِلَى بَيَانِ الْحَدِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْمُدَّةِ الْبَسِيرَةِ وَالْكَثِيرَةِ، قَالُوا: وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَمَسْأَلَةِ مُدَّةِ الْاسْتِبْرَاءِ إِذَا انْقَطَعَ الْحَيْضُ، وَالرَّوَايَاتُ فِيهَا مُخْتَلِفَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ الرِّوَايَاتِ السَّابِقَةَ، فَعُلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا مِنَ الْمُدَّةِ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ عَلَى مَسْأَلَةِ اسْتِبْرَاءِ مُمْتَدَّةِ الطَّهَرِ، وَقَدْ بَيَّنَّ عَلَى ذَلِكَ الْمُحَقِّقُ "صَاحِبُ الْفَتْحِ" ^(٧)، وَرَدَّ الْقِيَاسَ بِإِبْدَاءِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ نَقَلَ مَا فِي "الْحَاثِيَةِ" مِنْ تَقْدِيرِ الْمُدَّةِ بِشَهْرٍ ثُمَّ قَالَ ^(٨): ((وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ، وَمَا تَقَدَّمَ هُوَ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ فِي اسْتِبْرَاءِ مُمْتَدَّةِ الطَّهَرِ، وَالرَّوَايَةُ ^(٩))).

(١) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في الغيب، وفيه أربعة أنواع إلخ - نوع منه في الرد به ٤٤٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الغيب ٤٦/٦.

(٣) في "م": ((وقف))، وهو خطأ.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الغيب ٩/٦.

(٥) "الحاثية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ١٩٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الغيب ٤٧/٦.

(٧) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الغيب ٣٧٥/١.

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار الغيب ٩/٦.

(٩) في "م": ((الروايات)).

(والدَّيْنِ) الَّذِي يُطَالَبُ بِهِ فِي الْحَالِ لَا الْمُوَجَّلَ لِعِتْقِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ كَمَا نَقَلَهُ "مِسْكِينَ"^(١) عَنْ "الذَّخِيرَةِ"، لَكِنْ عَمَمَ "الْكَمَالُ"^(٢)، وَعَلَّلَهُ بِنُقْصَانِ وَلَائِهِ وَمِيرَاثِهِ..

[٢٢٩٨٧] (قَوْلُهُ: وَالدَّيْنِ) لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ تَكُونُ مَشْغُولَةً بِهِ، وَالْغُرْمَاءُ مُقَدَّمُونَ عَلَى الْمَوْلَى، وَكَذَا لَوْ فِي رَضَائِهِ جُنَايَةً، قَالَ فِي "السَّرَاجِ": ((لَأَنَّهُ يُدْفَعُ فِيهَا فُتْسَحَقَ رَقَبَتُهُ بِذَلِكَ، وَهَذَا يُتَصَوَّرُ فِيمَا لَوْ حَدَّثَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَلَوْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَيَالْبَيْعِ صَارَ الْبَائِعُ مُخْتَاراً لِلْفِدَاءِ^(٣)، وَلَوْ قَضَى الْمَوْلَى الدَّيْنَ قَبْلَ الرَّدِّ سَقَطَ الرَّدُّ؛ لِزَوَالِ الْمَوْجِبِ لَهُ)) اهـ. وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَهُ الْغَرِيمُ، "بِرَازِيَّةٍ"^(٤). وَفِي "الْقَنِيَّةِ"^(٥): الدَّيْنُ عَيْبٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَسِيراً لَا يُعَدُّ مِثْلَهُ نُقْصَاناً، "بِحَرْ"^(٦).

[٢٢٩٨٨] (قَوْلُهُ: لَا الْمُوَجَّلَ لِعِتْقِهِ) اللَّامُ تَمَعْنَى إِلَى، وَالْمُرَادُ الَّذِي تَتَأَخَّرُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ إِلَى مَا بَعْدَ عِتْقِهِ كَدَيْنٍ لِرَمَاهُ بِالْمُبَايَعَةِ بِلَا إِذْنِ الْمَوْلَى.

[٢٢٩٨٩] (قَوْلُهُ: لَكِنْ عَمَمَ "الْكَمَالُ") هُوَ بَحَثٌ مِنْهُ مُخَالَفٌ لِلنَّقْلِ، "بِحَرْ"^(٦).

[٢٢٩٩٠] (قَوْلُهُ: وَعَلَّلَهُ بِنُقْصَانِ وَلَائِهِ وَمِيرَاثِهِ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ نُقْصَانِ الْوَلَاءِ، إِلَّا أَنَّ يُرَادُ نُقْصَانُ الْوَلَاءِ بِنُقْصَانِ ثَمَرَتِهِ وَهِيَ الْمِيرَاثُ، تَأَمَّلْ. اهـ "ح"^(٧).

(قَوْلُهُ: فَلَوْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَيَالْبَيْعِ صَارَ الْبَائِعُ مُخْتَاراً لِلْفِدَاءِ) إِنَّمَا يَصِيرُ مُخْتَاراً لِلْفِدَاءِ إِذَا كَانَ عَالِماً بِالْجُنَايَةِ. (قَوْلُهُ: هُوَ بَحَثٌ مِنْهُ مُخَالَفٌ لِلنَّقْلِ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ وَإِنْ خَالَفَهُ لَكُنْهُ نَظَرٌ لِلْغُرْفِ، تَأَمَّلْ.

(١) "شرح مثلاً مسكين على الكثر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ص ١٧٣.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٨/٦.

(٣) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: مُخْتَاراً لِلْفِدَاءِ)) أَي: إِذَا كَانَ عَالِماً بِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ بِبَائِعٍ مُخْتَاراً لِلْفِدَاءِ اهـ.

(٤) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب وفيه أربعة أنواع إلخ - نوع ما هو عيب و ما لا ٤٣٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب ق ١٠٦/أ.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٨/٦.

(٧) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٥/أ.

(والشَّعْرِ والماءِ في العينِ، وكَذَا كُلُّ مَرَضٍ فيها) فَهُوَ عَيْبٌ، "مِعْراج"، كَسَبَلٍ وَحَوْصٍ وَكَثْرَةُ دُمْعٍ (والتَّوْلُولِ) مُثَلَّثَةٌ كَرَنْبُورٍ: بُثْرٌ صِغارٌ^(١) صُلْبٌ مُسْتَدِيرٌ عَلَى صُورِ شَتَّى، جَمْعُهُ تَأَلِيلٌ، "قاموس"^(٢). وَقِيْدُهُ بِالكَثْرَةِ بَعْضُ شُرَّاحِ "الهِدَايَةِ"^(٣). (وَكَذَا الْكَيِّ) عَيْبٌ (لَوْ عَنْ دَاءٍ، وَإِلَّا لَا) وَقَطْعُ الإِصْبَعِ عَيْبٌ، وَالْإِصْبَعَانِ عَيَّانٌ، وَالْأَصَابِعُ مَعَ الْكَفِّ عَيْبٌ وَاحِدٌ، وَالْعَسِيرُ، وَهُوَ مَنْ يَعْمَلُ بِسَارِهِ فَقَطْ،

[٢٢٩٩١] (قوله: كَسَبَلٍ) هُوَ دَاءٌ فِي الْعَيْنِ يُشْبِهُ غِشَاوَةً كَأَنَّهَا نَسَجَ الْعَنْكَبُوتُ بِعُرُوقِ حُمْرٍ. اهـ
"ح"^(٤) عَنْ "جامع اللغة".

[٢٢٩٩٢] (قوله: وَحَوْصٍ) بَفَتْحَيْنِ، وَالْحَاءُ وَالصَّادُ مُهْمَلَتَانِ: ضَيْقٌ فِي آخِرِ الْعَيْنِ، وَبِأَيْهِ: ضَرَبَ، "ح"^(٤) عَنْ "جامع اللغة"، وَنَحْوُهُ فِي "القاموس"^(٥) وَ"المصباح"^(٦)، وَفِي "الفتح"^(٧): ((أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْحَوْلِ)).

[٢٢٩٩٣] (قوله: بُثْرٌ) بَضَمُ الْبَاءِ وَتَسْكِينِ الْمُثَلَّثَةِ، يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ، وَيُذَكِّرُ لِكَوْنِهِ اسْمَ جِنْسٍ، وَيُؤَنَّثُ نَظَرًا إِلَى الْجَمْعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ وَضَعًا جَمْعِيٌّ اسْتِعْمَالًا عَلَى الْمُخْتَارِ، "ط"^(٨).

[٢٢٩٩٤] (قوله: وَالْإِصْبَعَانِ عَيَّانِ الْخ) أَي: قَطَعُوهما، فَلَوْ بَاعَهَا بِشَرَطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ عَيْبٍ وَاحِدٍ فِي يَدَيْهَا فَإِذَا هِيَ مَقْطُوعَةٌ إِصْبَعٍ وَاحِدَةٍ بَرِيءٌ لَا لَوْ إِصْبَعَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا عَيَّانِ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَصَابِعُ

(١) فِي "و": ((صَغِير)).

(٢) "القاموس": مَادَّةُ ((تَأَلِيل)).

(٣) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ شُرُوحِ "الهِدَايَةِ".

(٤) "ح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٥/أ.

(٥) "القاموس": مَادَّةُ ((حَوْص)).

(٦) "المصباح": مَادَّةُ ((حَوْص)).

(٧) "الفتح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٠/٦.

(٨) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٩/٣.

إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ بِالْيَمِينِ^(١) أَيْضًا كـ "عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ" رضي الله عنه^(٢)، وَالشَّيْبُ وَشُرْبُ خَمَرٍ جَهْرًا، وَقِمَارٌ إِنْ عُدَّ عَيْبًا.....

كُلُّهَا مَقْطُوعَةٌ مَعَ نَصْفِ الْكَفِّ فَهُوَ عَيْبٌ وَاحِدٌ، وَلَوْ مَقْطُوعَةُ الْكَفِّ لَا يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ الْبِرَاءَةَ عَنْ عَيْبِ الْيَدِ، وَالْعَيْبُ يَكُونُ حَالًا قِيَامِهَا لَا حَالًا عَدَمِهَا كَمَا فِي "الْحَانِثِ"^(٣)، وَمُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ: فِي يَدَيْهَا يَبْرَأُ لَوْ مَقْطُوعَةُ الْكَفِّ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ "الشَّارِحِ"، وَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا سَبَقَتْ^(٤) عِنْدَ ذِكْرِ اشْتِرَاطِ الْبِرَاءَةِ.

[٢٢٩٩٥] (قَوْلُهُ: وَالشَّيْبُ) وَمِثْلُهُ الشَّمْطُ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الْبَيَاضِ بِالسَّوَادِ، وَعَلْلُوهُ بِأَنَّهُ فِي أَوَانِهِ لِلْكَبِيرِ، وَفِي غَيْرِ أَوَانِهِ لِلدَّاءِ، قَالَ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٥): ((أَقُولُ: جُعِلَ الْكَبِيرُ هُنَا عَيْبًا لَا فِي عَدَمِ الْحَيْضِ، حَتَّى لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الْحَيْضِ لِلْكَبِيرِ لَمْ يَسْمَعْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَى عَدَمِ الْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ بِجَهْلٍ أَوْ دَاءٍ، وَيَنْهِيهَا مُنَافَاةً)) اهـ.

[٢٢٩٩٦] (قَوْلُهُ: وَشُرْبُ خَمَرٍ جَهْرًا) أَي: مَعَ الْإِدْمَانِ، فَلَوْ عَلَى الْكِتْمَانِ أحيانًا فَلَيْسَ بِعَيْبٍ كَمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٦)، أَي: لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ الثَّمَنُ وَإِنْ كَانَ عَيْبًا فِي الدِّينِ.

[٢٢٩٩٧] (قَوْلُهُ: إِنْ عُدَّ عَيْبًا) كَقِمَارٍ بَرْدٍ وَشِطْرَنْجٍ وَنَحْوَهُمَا، لَا إِنْ كَانَ لَا يُعَدُّ عَيْبًا عَرَفَا

(قَوْلُهُ: وَيَنْهِيهَا مُنَافَاةً) قَدْ يُقَالُ فِي دَفْعِ الْمُنَافَاةِ: إِنَّ الْقَصْدَ بِقَوْلِهِمْ -: ((لَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْيَخِّ)) - يَأْنِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ السَّبَبِ فِي دَعْوَى عَدَمِ الْحَيْضِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَصْرُهُ فِي الشَّيْبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، بَلْ مِثْلُهُمَا الشَّيْبُ، بِذَلِكَ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ عَيْبٌ، فَالْمَقْهَرُ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ؛ لَوْجُودِ النَّصِّ بِخِلَافِهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكَبِيرُ فِي السَّنِّ عَيْبًا فِي الْأَثَى. ثُمَّ إِنَّ الْمُنَافَاةَ الَّتِي ادَّعَاهَا إِنَّمَا تَأْتِي عَلَى اشْتِرَاطِ ذِكْرِ السَّبَبِ لَا عَلَى مَا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ" مِنْ عَدَمِ الْاشْتِرَاطِ.

(١) فِي "د": ((بِالْيَمِينِ)).

(٢) لَمْ يَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٣) "الْحَانِثِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْخِيَارِ - فَصْلُ فِي الْبِرَاءَةِ عَنِ الْعَيْبِ ٢/٢١٥ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) ص ٥١٠ - "د".

(٥) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ١/٢٥٣.

(٦) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ١/٢٥٢.

وَعَدَمُ خِتَانِهِمَا لَوْ كَبِيرَيْنِ مُؤَلَّدَيْنِ، وَعَدَمُ نَهَقِ حِمَارٍ، وَقِلَّةُ أَكْلِ دَوَابٍّ، وَنِكَاحٌ..

كَيْفَارٍ بِجَوَازٍ وَيَطِيخُ، "جامع الفصولين"^(١)، فَالْمَدَارُ عَلَى الْعُرْفِ.
[٢٢٩٩٨] (قوله: لو كبيرين مؤلدين) بخلافه في الصغيرين، وفي الجليب من دار الحرب لا يكون عيباً مطلقاً، قال في "الخانية"^(٢): ((وهذا عندهم، يعني: عدم الختان في الجارية المؤلدة، أما عندنا: عدم الخفض^(٣) في الجارية لا يكون عيباً))، "بحر"^(٤).

[٢٢٩٩٩] (قوله: وعدم نهق حمار) لأنه يدل على عيب فيه، "ط"^(٥).
[٢٣٠٠٠] (قوله: وقلة أكل دواب) احتراز عن الإنسان، فكثرته فيه عيب، وقيل: في الجارية عيب لا الغلام، ولا شك أنه لا فرق إذا أفرط، "فتح"^(٦).

[٢٣٠٠١] (قوله: ونكاح) أي: في العبد والجارية، "خانية"^(٧)؛ لأن العبد يلزمه نفقة الزوجة، والجارية يحرم وطؤها على السيد، قال في "الخانية"^(٨): ((وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن طلاق بائن، والإحرام ليس بعيب فيها، وكذا لو كانت محرمة عليه^(٩)

(قوله: وكذا لو كانت محرمة عليه إلخ) لأنه يقدر على الانتفاع بتزويجها، وإذا كانت مطلقة بائناً

(١) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٢/١.

(٢) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ١٩٥/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في نسختنا من "الخانية": ((الحيض)) بدل ((الخفض))، وهو تعريف، والخفض للجارية كالختان للغلام، قال في "القاموس" مادة ((خفض)): ((وخفضت الجارية كختن الغلام)) اهـ.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٠/٦.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٩/٣.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١١/٦ بتصرف.

(٧) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ١٩٥/٢ - ١٩٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) في هامش "م": ((قوله: وكذا لو كانت محرمة عليه)) أي: لا تكون معيبة، فليس له الرّد؛ لأن له الانتفاع بتزويجها، وإذا كانت مطلقة بائناً ليس للزوج سبيل عليها، قال شيخنا: والظاهر: أنّ الحرمة لرضاع أو مصاهرة عيب إذا كان الشراء للتسري، فليأتمل.

وَكَذِبٌ، وَنَمِيمَةٌ، وَتَرَكُ صَلَاةً، لَكِنْ فِي "الْقَنِيَةِ"^(١): ((تَرَكُهَا فِي الْعَبْدِ لَا يُوجِبُ الرَّدَّ))، وَفِيهَا^(٢): ((لَوْ ظَهَرَ أَنَّ الدَّارَ مَشْهُومَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَرْعَبُونَ فِيهَا))، وَفِي "الْمَنْظُومَةِ الْمُحِبَّةِ"^(٣): ((وَالْحَالُ^(٤) عَيْبٌ.....

بِرَضَاعٍ أَوْ صِهْرِيَّةٍ)).

[٢٣٠٠٢] (قَوْلُهُ: وَكَذِبٌ، وَنَمِيمَةٌ) يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُمَا بِالكَثِيرِ الْمُضِرِّ.

[٢٣٠٠٣] (قَوْلُهُ: وَتَرَكُ صَلَاةً) وَكَذَا غَيْرُهَا مِنَ الذُّنُوبِ^(٥)، "بِحَرْ"^(٦).

[٢٣٠٠٤] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْقَنِيَةِ" (الْخ) يُؤَيِّدُهُ مَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٧) رَامِزاً إِلَى "الْأَصْلِ": ((الزَّيْنُ فِي الْقِنْ لَيْسَ بِعَيْبٍ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ فَسَقِي، فَلَا يُوجِبُ خُلَافاً كَكُونِهِ أَكِيلَ الْحَرَامِ أَوْ تَارِكاً الصَّلَاةَ)) اهـ، فَافْهَمْ.

[٢٣٠٠٥] (قَوْلُهُ: يَنْبَغِي أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الرَّدِّ (الْخ) أَقْرَأَهُ [٥٠٣/١٠٠] فِي "الْبَحْرِ"^(٨) وَ"النَّهْرِ"^(٩)،

وَفِي "الْوَالُوَلِيَّةِ"^(١٠): ((وَالْهُتُوعُ عَيْبٌ، وَهُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الْهَتَعَةِ، وَهِيَ دَائِرَةٌ بَيِّضَاءُ تَكُونُ فِي صَدْرِ

لَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ سَبِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْحُرْمَةُ عَارِضَةٌ كَحُرْمَةِ الْحَائِضِ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُحْرَمَةَ بِرَضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ إِذَا أَخَذَهَا لِلتَّسْرِي يَكُونُ لَهُ رَدُّهَا، تَأَمَّلْ.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب ق ١٠٦/ب.

(٢) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب ق ١٠٦/ب بتصرف.

(٣) "المنظومة المحببة": كتاب البيع ص ١٥٠ - بتصرف.

(٤) قال في "القاموس" مادة ((خيل)): الخال: شامة في البدن. وفي "المغرب" مادة ((خيل)): الخال: بفرة إلى السواد تكون في الوجه.

(٥) قوله: ((وَكَذَا غَيْرُهَا مِنَ الذُّنُوبِ)) هَكَذَا بِحُطْبِهِ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى: وَكَذَا غَيْرُهُ، أَيْ: التَّرَكُّ، أَوْ: وَكَذَا غَيْرُهَا مِنْ

الْفَرَائِضِ مَثَلًا، تَأَمَّلْ اهـ مُصَحَّحًا "ب" و"م".

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤٩/٦.

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٢/١.

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥١/٦ بتصرف.

(٩) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٥/ب.

(١٠) "الولولجية": كتاب البيوع - الفصل الثامن في العيوب وما لا يمنع الرد إلخ ق ١٧٩/ب.

لَوْ عَلَى الذَّقْنِ أَوْ الشَّقَةِ لَا الْحَدَّ))، وَالْعُيُوبُ كَثِيرَةٌ بَرَأْنَا اللَّهَ مِنْهَا. (حَدَّثَ عَيْبٌ
آخَرَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي).....

الْحَيَوَانَ إِلَى جَانِبِ نَحْرِهِ يُتَشَاعَمُ بِهِ، فَيُوجِبُ نَقْصَانًا فِي الثَّمَنِ بِسَبَبِ تَشَاؤُمِ النَّاسِ)) اهـ.

[٢٣٠٠٦] (قَوْلُهُ: لَوْ عَلَى الذَّقْنِ الْإِخْ) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ"^(١): ((وَكَذَا الْخَالُ إِنْ كَانَ قَبِيحًا مُنْقَصًا)) اهـ.

وَفِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٢): ((وَالْخَالُ وَالتَّوَلُّوْلُ لَوْ فِي مَوْضِعٍ مُخِلٍّ بِالزَّيْتَةِ، أَمَا فِي مَوْضِعٍ لَا يُخِلُّ بِهَا كَتَحَسَبِ
الْإِيطِ وَالرُّكْبَةِ لَا)).

[٢٣٠٠٧] (قَوْلُهُ: وَالْعُيُوبُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: الْأُدْرَةُ فِي الْعُلَامِ، وَالْعَقْلَةُ - وَهِيَ وَرَمٌ فِي فَرْجِ
الْجَارِيَةِ - وَالسِّنُّ السَّاقِطَةُ وَالْخَضْرَاءُ وَالسُّودَاءُ ضَرْسًا أَوْ لَا، وَاحْتِلِيفٌ فِي الصُّفْرِ، وَمِنْهَا: الظُّفْرُ
الْأَسْوَدُ إِنْ نَقَصَ الْقِيَمَةَ، وَعَدَمُ اسْتِمْسَاكِ الْبَوْلِ، وَالْحَرْنُ فِي الدَّابَّةِ، وَهُوَ أَنْ تَقِفَ وَلَا تَنْقَادَ،
وَالْجُمُوحُ، وَهُوَ أَنْ لَا تَقِفَ عِنْدَ الْإِلْجَامِ، وَخَلْعُ الرَّسَنِ وَالنَّجَامِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى كَرْمًا فَوَجَدَ فِيهِ
مَمَرًا أَوْ مَسِيلًا لِلْغَيْرِ، أَوْ كَانَ مُرْتَفِعًا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمَاءُ إِلَّا بِالسَّكْرِ^(٣) أَوْ لَا شَرِبَ لَهُ، "بَزَازِيَةِ"^(٤).
وَذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، فَرَأِجُهُ.

[٢٣٠٠٨] (قَوْلُهُ: حَدَّثَ عَيْبٌ آخَرَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي) مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا اشْتَرَى حَدِيدًا لَيْتَعَجَدَ مِنْهُ

(قَوْلُ "الْمُصَنَّفِ": حَدَّثَ عَيْبٌ آخَرَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ فِعْلِ الْبَائِعِ الْإِخْ) فِيهِ: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الْمُصَنَّفُ"
مِنْ امْتِنَاعِ الرَّدِّ وَالرُّجُوعِ بِالنَّقْصَانِ مُتَحَقِّقٌ فِيمَا إِذَا حَدَّثَ الْعَيْبُ بِفِعْلِ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا حَاجَةَ لَتَقْيِيدِ
كَلَامِ "الْمُصَنَّفِ"، بَلْ يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ يَرْجِعُ بِالْأَرْضِ أَيْضًا، لَكِنْ يُسْتَنَى مِنْ عُمُومِ
"الْمُصَنَّفِ" مَا لَوْ حَدَّثَ بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ عَلَى مَا يَأْتِي عَنِ "الْبَحْرِ".

(١) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٨/٦.

(٢) "الْبَزَازِيَةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ الْإِخْ - نَوْعٌ مِنْهُ مَا هُوَ عَيْبٌ وَمَا لَا ٤٣٦/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) السَّكْرُ: سُدُّ الشَّقِّ وَمُنْفَجِرُ الْمَاءِ، "اللسان" مادة (سكرك).

(٤) "الْبَزَازِيَةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ الْإِخْ - نَوْعٌ مِنْهُ اشْتَرَى تَرْكِيمَةً الْإِخْ ٤٤٠/٤
بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٥) انظر "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٩/٦ وما بعدها.

بغير فعلِ البائع، فلو به بعد القبض رجع بحصته من الثمن ووجب الأرض، وأمّا قبله فله أخذه أو رده.....

آلات النجارين، وجعله في الكور ليجريه^(١) بالنار، فوجد به عيباً ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالتقصان ولا يردّه^(٢)، ومنه أيضاً بل الجلود أو الإبريسم، فإنه عيب آخر يمنع الرد، وتماؤه في "البحر"^(٣).

[٢٣٠٩] (قوله: بغير فعلِ البائع) ومثله الأجنبي، فبقي كلام "المصنف" شاملاً لما إذا كان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه أو بأفة سماوية، ففي هذه الثلاث لا يردّه بالعيب القديم؛ لأنه يلزم رده بعين، وإنما يرجع بحصة العيب، إلا إذا رضي البائع به ناقصاً، أفاده في "البحر"^(٤).

[٢٣٠١٠] (قوله: فلو به) أي: بفعل البائع، ومثله الأجنبي، وقوله: ((بعد القبض)) يعني عنه قول "المصنف": ((عند المشتري))، لكنه صرح به ليقابله بقوله: ((وأمّا قبله))، فافهم. [٢٣٠١١] (قوله: رجع بحصته) أي: حصة العيب الأول، وامتنع الرد، "بحر"^(٤).

[٢٣٠١٢] (قوله: ووجب الأرض) أي: أرض العيب الحادث بفعل البائع، فحينئذ يرجع على البائع بشيئين: الأول حصة العيب الأول من الثمن، والثاني أرض العيب الثاني، "ط"^(٥). ولو كان العيب الثاني بفعل أجنبي رجع بالأرض عليه.

[٢٣٠١٣] (قوله: وأمّا قبله إلخ) أي: وأمّا إذا كان حدوث العيب^(٦) الثاني بفعل البائع قبل

(١) في "م": ((ليجريه)).

(٢) في هامش "م": ((قوله: ولا يردّه إلخ)) أي: لأن الحديد ينقص بالوضع في النار، والفضة مثله، بخلاف الذهب، أقول: الذهب ينقص بالنار إذا ذاب، اللهم إلا أن يكون قبل الذوب، ولو حدث سبكناً فرأى عيبه: فإن حدثه بحجر فله الرد لا لو حدثه بغيره؛ لأنه ينقص منه اهـ.

(٣) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٣/٦.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٢/٦.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٠/٣. بتصرف.

(٦) في "٣": ((البيع))، وهو تحريف.

بِكُلِّ الثَّمَنِ.....

الْقَبْضِ خَيْرُ الْمُشْتَرِي سَوَاءً وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَوْ لَا يَبِينُ أَخْذَهُ - أي: مَعَ طَرَحِ حِصَّةِ النُّقْصَانِ مِنَ الثَّمَنِ - وَيَبِينُ رَدُّهُ وَأَخْذُ كُلِّ الثَّمَنِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِأَقْفِ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ بِفِعْلِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ يَأْخُذُهُ وَيَطْرَحُ عَنْهُ حِصَّةَ جِنَايَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ فَإِنَّهُ يُخَيِّرُ، وَلَكِنَّهُ إِنْ اخْتَارَ الْأَخْذَ يَرْجِعُ بِالْأَرْضِ عَلَى الْجَانِي، وَإِنْ كَانَ بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي لَرَمَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُمَسِّكَهُ وَيَطْلُبَ النُّقْصَانَ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١). وَقَوْلُهُ: ((وَيَطْرَحُ عَنْهُ حِصَّةَ جِنَايَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ)) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُطْرَحُ عَنْهُ شَيْءٌ لَوْ النُّقْصَانُ بِأَقْفِ سَمَاوِيَّةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ" قَالَ^(٢): ((وَلَوْ بِأَقْفِ سَمَاوِيَّةٍ: فَإِنْ كَانَ النُّقْصَانُ قَدْرًا يُطْرَحُ عَنِ الْمُشْتَرِي حِصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْبَاقِي أَخْذَهُ بِحِصَّتِهِ أَوْ تَرْكَهُ، كَكَوْنِ الْمَبِيعِ كَيْلِيًّا أَوْ وَزْنِيًّا أَوْ عَدَدِيًّا مُتَقَارِبًا وَفَاتَ بَعْضُ مِنَ الْقَدْرِ، وَإِنْ كَانَ النُّقْصَانُ وَصْفًا لَا يُطْرَحُ عَنِ الْمُشْتَرِي شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ مُخَيَّرٌ أَخْذَهُ بِكُلِّ ثَمَنِهِ أَوْ تَرْكَهُ، وَالْوَصْفُ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ^(٣) بَلَا ذِكْرِ كَشْحَرٍ وَبِنَاءٍ فِي الْأَرْضِ، وَأَطْرَافٍ فِي الْحَيَوَانِ، وَجُودَةٍ فِي الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ؛ إِذَا الْأَوْصَافُ لَا قِسْطَ لَهَا مِنَ الثَّمَنِ إِلَّا إِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الْجِنَايَةُ أَوْ الْقَبْضُ، يَعْنِي: إِذَا قُبِضَ ثُمَّ اسْتُحِقَّ شَيْءٌ مِنَ الْأَوْصَافِ يَرْجِعُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ)) اهـ.

[٢٣٠١٤٦] (قَوْلُهُ: بِكُلِّ الثَّمَنِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((أَوْ رَدُّهُ))، وَلَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: ((فَلَهُ

(قَوْلُهُ: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُطْرَحُ عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا لِكِنَّ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ: ((وَكَذَا لَوْ كَانَ بِأَقْفِ سَمَاوِيَّةٍ)) يُغَيِّدُ أَنَّهُ يُطْرَحُ عَنْهُ حِصَّةُ النُّقْصَانِ إِذَا أَخْذَهُ فِي هَذِهِ كَالَّتِي قَبْلَهَا، وَيُؤَافِقُهُ مَا قَالَهُ "الْمُقَدِّسِيُّ"^(٤): ((وَإِنْ كَانَ بِأَقْفِ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ بِفِعْلِ الْمَبِيعِ يَرُدُّهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ، أَوْ يَأْخُذُهُ وَيُطْرَحُ عَنْهُ حِصَّةَ جِنَايَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْأَقْفِ)).

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٢/٦.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون ٢٦٠/١، وفيه: ((البيع)) بدل ((المبيع)).

(٣) في "الأصل" و"ك": ((البيع)).

مُطْلَقًا، ولو بَرَهَنَ البَائِعُ عَلَى حُدُوثِهِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى قِدَمِهِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَالْبَيِّنَةُ
لِلْمُشْتَرِي، وَلَا يُرَدُّ جَبْرًا مَا لَهُ حِمْلٌ وَمَوْنَةٌ إِلَّا فِي بَلَدِ الْعَقْدِ، "بحر" (١) (رَجَعَ بِنَقْصَانِهِ)

أَحْذَهُ))، أَفَادَهُ "ح" (٢).

(٢٣٠١٥) (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَوْ لَا، "ح" (٣). وَمِثْلُهُ مَا مَرَّ (٤) عَنْ "الْبَحْرِ"،
وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعَيْبَ الْقَدِيمَ، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ حُدُوثَهُ قَبْلَ
الْقَبْضِ بِفِعْلِ كَافٍ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَخْذِ وَالرَّدِّ سَوَاءٌ كَانَ بِهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ أَوْ لَا، فَافْهَمْ.

(٢٣٠١٦) (قَوْلُهُ: فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ) لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ بَرَهَنَ الْخ))، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ
[١/٥١ق/٣] أَوَّلًا: ((وَلَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ حُدُوثَهُ الْخ))، أَفَادَهُ "ح" (٥).

(٢٣٠١٧) (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي بَلَدِ الْعَقْدِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ؛ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ نَقَلَهُ
إِلَى بَيْتِهِ فِي بَلَدِ الْعَقْدِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ تَحْمِيلَهُ بِمَنْزِلَةِ حُدُوثِ عَيْبٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَوْنَةٍ الرَّدِّ إِلَى مَوْضِعِ
الْعَقْدِ، لَكِنَّ هَذَا الْعَيْبَ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِأَنَّ مَوْنَةَ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي، فَلَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ، وَقَدْ مَنَّا (٦)
الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوَّلَ بَابِ خِيَارِ الرُّوْيَةِ.

(٢٣٠١٨) (قَوْلُهُ: رَجَعَ بِنَقْصَانِهِ) بَأَنْ يُقَوِّمَ بِلَا عَيْبٍ ثُمَّ مَعَ الْعَيْبِ وَيُنْظُرَ فِي التَّفَاوُتِ، فَإِنْ
كَانَ مِقْدَارُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ رَجَعَ بِعُشْرِ الثَّمَنِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرَ فَعَلَى هَذَا الطَّرِيقِ، حَتَّى لَوْ
اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ وَقِيَمَتُهُ مِائَةٌ وَقَدْ نَقَصَهُ الْعَيْبُ عَشْرَةَ رَجَعَ بِعُشْرِ الثَّمَنِ وَهُوَ دِرْهَمٌ، قَالَ "الْبَزْازِيُّ" (٧):

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٢/٦ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٥/ب.

(٣) هذه العبارة ساقطة من نسخة "ح" التي بين أيدينا.

(٤) المقولة [٢٣٠١٣] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا قَبْلَهُ الْخ)).

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٥/ب.

(٦) المقولة [٢٢٨٣١] قَوْلُهُ: ((إِلَّا إِذَا حَمَلَهُ الْبَائِعُ الْخ)).

(٧) "البرزازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب، وفيه أربعة أنواع - نوع منه فيما يمنع الرد وما لا يمنعه

إِلَّا فِيمَا اسْتُثْنِيَ،.....

((وفي المَقَايِصَةِ إِنْ كَانَ النُّقْصَانُ عَشَرَ الْقِيَمَةِ رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ مَا جُعِلَ ثَمَنًا، يَعْنِي: مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْبَاءُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُقَوِّمُ الثَّانِي يُخِيرَانِ بَلْفِظِ الشَّهَادَةِ بِحُضْرَةِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، وَالْمُقَوِّمُ: الْأَهْلُ فِي كُلِّ حِرْفَةٍ))، وَلَوْ زَالَ الْحَادِثُ كَانَ لَهُ رَدُّ الْمَبِيعِ مَعَ النُّقْصَانِ، وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بَدَلُ النُّقْصَانِ قَائِمًا رَدًّا، وَإِلَّا لَا، كَذَا فِي "الْقُنْيَةِ"^(١)، وَالْأَوَّلُ بِالْقَوَاعِدِ أَلِيْقٌ، "نَهْر"^(٢).

٧٩/٤

[٢٣٠١٩١] (قوله: إِلَّا فِيمَا اسْتُثْنِيَ) أَي: مِنَ الْمَسَائِلِ السَّتِّ الْمُتَقَدِّمَةِ أَوَّلُ الْبَابِ^(٣)، "ط"^(٤)، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهَا، وَكُنَّا هُنَاكَ مَسَائِلَ أُخَرَ، مِنْهَا مَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي كَلَامِ "الْمُصَنَّفِ" مِنْ مَسْأَلَةِ الْبَعِيرِ وَغَيْرِهَا، وَفِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٥): ((ثُمَّ الرَّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ الرَّدُّ بِفِعْلِ مَضْمُونِ^(٦) مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي، أَمَّا إِذَا كَانَ يَفْعَلُ مِنْ جِهَتِهِ كَذَلِكَ - كَأَنْ قُتِلَ الْمَبِيعُ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ وَهَبَهُ وَسَلَّمَهُ، أَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ كَاتَبَهُ - ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ، وَكَذَا إِذَا قُتِلَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي خَطَأً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَلَ الْبَدَلُ إِلَيْهِ صَارَ كَأَنَّهُ مَلَكَهُ مِنَ الْقَاتِلِ بِالْبَدَلِ، فَكَانَ لَوْ بَاعَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ

(قوله: رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ) لَعَلَّ حَقَّهُ: بَعْثُ الْخ.

(قوله: ثُمَّ الرَّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ الرَّدُّ بِفِعْلِ مَضْمُونِ الْخ) مَثَلًا: الْقَتْلُ بِفِعْلِ مَضْمُونٍ، وَلِهَذَا لَوْ بَاشَرَهُ فِي مِلْكِهِ غَيْرَهُ كَانَ مَضْمُونًا، وَإِنَّمَا اسْتِفَادَ الْبَرَاءَةَ عَنِ الضَّمَانِ بِمَلَكَهُ فِيهِ، فَيُجْعَلُ سُقُوطُ الضَّمَانِ عَنْهُ بِسَبَبِ الْمِلْكِ وَقَدْ زَالَ عَنْهُ الْمِلْكُ بِالْقَتْلِ اِعْتِيَاظًا عَنِ الْمِلْكِ، وَلِذَا يَأْتُمُّ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ كَانَ خَطَأً، وَيَضْمَنُ إِنْ كَانَ مَدْيُونًا، وَإِلَّا لَا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَصَارَ الضَّمَانُ كَاللَّازِمِ لَهُ، وَفِي "الْهِدَايَةِ": ((فَيَصِيرُ كَالْمُسْتَقْدِ

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب - فصل فيما يمنع الرد بالعيوب ق ١٠٦/ب.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٥/ب.

(٣) المقولة [٢٢٩٢٣] قوله: ((وهذه إحدى سبب مسائل الخ)).

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥١/٣ بتصرف.

(٥) ص ٤٣٦ - "در".

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٢/٣.

(٧) في هامش "م": ((قوله: بفعل مضمون)) أَي: لَوْ حَصَلَ فِي مِلْكِهِ الْغَيْرِ كَمَا لَوْ غَضِبَ مَالٌ شَخْصٍ وَوَهَبَهُ أَوْ بَاعَهُ مَثَلًا يَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِأَنْ يُقَالَ: تَصَرَّفَ الْإِنْسَانُ فِي مِلْكِهِ مَضْمُونٌ أَوْ غَيْرَ مَضْمُونٍ أهد.

ومنه ما لو شراه^(١) تولية،.....

على عيب لم يكن له حق الرجوع، ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان، ولا يرد المبيع).

[٢٣٠٢٠] (قوله: ومنه ما لو شراه تولية) هذه إحدى مسألتين ذكّرهما في "البحر"^(٢) بقوله: ((يُسْتَنَى مَسْأَلَتَانِ: إِحْدَاهُمَا بَيْعُ التَّوْلِيَةِ، لَوْ بَاعَ شَيْئًا تَوْلِيَةً، ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَبِهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ لَا رُجُوعَ وَلَا رَدَّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ صَارَ الثَّمَنُ الثَّانِي أَنْقَصَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَضِيَّةُ التَّوْلِيَةِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْأَوَّلِ. الثَّانِيَةُ: لَوْ قَبِضَ الْمُسْلِمُ فِيهِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا كَانَ عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، وَحَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ رَبِّ السَّلَمِ قَالَ "الإمام": يُخَيَّرُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ: إِنْ شَاءَ قَبْلَهُ مَعِيًّا بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَلَا مِنْ نَقْصَانِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ غَرِمَ نَقْصَانُ الْعَيْبِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ

به عوضاً))، أي: يصير المشتري كالمستفيد بملك العبد عوضاً، وهو سلامة نفسه على اعتبار العمد، وسلامة الدية للمولى على اعتبار الخطأ، فصار المشتري يقتله استفاد سلامة نفسه أو ماله، فصار كأنه أخذ عوضاً بإزاء ملكه بالقتل كما لو باع وأخذ الثمن، وكذا في "المبسوط"، بخلاف الإعتاق، فإنه لا يوجب الضمان عليه لو فعله في ملك غيره؛ لعدم النفاذ من أحد الشريكين؛ لأنه تصرف شرعي لا يمكن إلا في الملك، بخلاف القتل فإنه حسي يتصور في غيره، وكذا يقال في الأكل واللبس: إنهما يوجبان الضمان في ملك الغير، وإنما استفاد البراءة باعتبار ملكه في المحل، فذلك بمنزلة عوض سلّم له. اهـ من "شرح المنع".

(قوله: لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال إلخ) هذه العلة موجودة في غير مسألة السلم، فإن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن، مع أنهم علّلوا الرجوع بالنقصان - عند امتناع الرد - بأن الأوصاف إذا صارت مقصودة يقابلها شيء، وأنها تصير مقصودة بأحد شيئين: بالإتلاف حقيقة أو بالمنع حكماً، كما إذا امتنع الرد لحقه أو لحق الشرع، إلى آخر ما قالوه. وإذا نظر إلى أن هذا التعليل في المال الربوي لا تكون مسألة السلم قيّداً، بل جميع مال الربا كذلك، تأمل. وقد علّل بأنه لو قيل بالرجوع بالنقصان في مسألة السلم لزم عليه أخذ عوض

(١) في "و": ((اشتراه)).

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٣/٦.

أو خاطئه لطفله، "زيلي" ^(١)،

كَانَ اعْتِيَاظًا عَنِ الْجَوْدَةِ ^(٢)، فَيَكُونُ رَبًّا)) اهـ مُلْخَصًا.

[٢٣٠٢١] (قوله: أو خاطئه لطفله) الأولى أَنْ يَقُولَ: ((أَوْ قَطَعَهُ لَطْفِلِهِ))؛ لِأَنَّ مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَقَطَعَهُ لِإِسَاءِ لَطْفِلِهِ وَخَاطَهُ صَارَ مُمْلِكًا لَهُ بِالْقَطْعِ قَبْلَ الْخِيَاطَةِ، فَإِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا لَا يَرْجِعُ بِنَقْصَانِهِ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْوَلَدُ كَبِيرًا يَرْجِعُ بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا لَهُ إِلَّا بِقَضِيهِ، فَإِذَا خَاطَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ امْتَنَعَ الرَّدُّ بِالْخِيَاطَةِ، فَإِذَا حَصَلَ التَّمْلِيكُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّسْلِيمِ لَا يَمْتَنِعُ الرَّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي ^(٣)، مِنْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لِلْبَائِعِ أَخْذُهُ مَعْيَا لَا يَرْجِعُ بِإِخْرَاجِهِ عَنْ مِلْكِهِ، وَإِلَّا رَجَعَ، فَفِي الْأَوَّلِ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ امْتِنَاعِ الرَّدِّ، وَفِي الثَّانِي بَعْدَهُ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْبَائِعِ أَخْذُهُ مَعْيَا بَعْدَ الْخِيَاطَةِ كَمَا يَأْتِي ^(٤)، وَتَمَامُهُ فِي "الزَّيْلِيِّ" ^(٥). وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ ظَهَرَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْخِيَاطَةِ - نَبْعًا لـ "الْهِدَايَةِ" ^(٦) - احْتِرَازِيٌّ فِي الْكَبِيرِ، اتِّفَاقِيٌّ فِي الصَّغِيرِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي "الْبَحْرِ" ^(٧).

الوصف في السلم، وفيه لا يحوز الاعتياض عن السلم فيه قبل قبضه ولو للمسلم إليه، فكذا عن وصفه بالأولى وإن كان مقصوداً، تأمل.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٥/٤.

(٢) في هامش "م": ((قوله: كان اعتياضاً عن الجودة)) أي: وهي وصف، والأوصاف لا يُقابلها شيء من الثمن ما لم تُقصد، وفيه: أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا بِالرُّجُوعِ، مَثَلًا: لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَوَجَدَهُ يَمُوتُ وَامْتَنَعَ الرَّدُّ بِسَبَبِ حَدُوثِ عَيْبٍ عِنْدَ الْمُشْتَرِي قُلْنَا: لَهُ الرُّجُوعُ بِمَحْصَنِهِ مِنَ الثَّمَنِ، فَفِي هَذَا: مَا يَبْغُزُهُ الْبَائِعُ إِنَّمَا هُوَ فِي مَقَابِلَةِ الْوَصْفِ وَهُوَ السَّلَامَةُ، فَلَمْ يَكُنِ السَّلَامُ مُتَمَيِّزًا عَنْ غَيْرِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِلَّةِ، وَأَجَابَ شَيْخُنَا بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الرُّجُوعَ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ فِي مَعْنَى تَمْلِيكِ الْوَصْفِ الْفَائِتِ لِلْبَائِعِ، وَالْوَصْفُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْمَبِيعِ فَيَكُونُ تَصَرُّفًا فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ لَا يَحْزُورُ فِي السَّلَامِ وَلَوْ مَنَّ هُوَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ، فَتَبَتِ السَّلَامُ مُتَمَيِّزًا عَنْ غَيْرِهِ بِذَلِكَ اهـ.

(٣) ص ٤٥٥ - "در".

(٤) المقولة [٢٣٠٣٣] قوله: ((لِحَازِ رَدِّهِ مَقْطُوعًا لَا مَخِيطًا)).

(٥) انظر "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٥/٤ - ٣٦.

(٦) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٧/٣.

(٧) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٥/٦.

أو رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ، "جوهره"^(١). (وَلَهُ الرَّدُّ بِرِضَا الْبَائِعِ).....

[٢٣٠٢٢] (قوله: أو رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ) يعني: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الرَّجُوعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ وَرَضِيَ الْبَائِعُ بِأَخْذِهِ مِنْهُ مَعِيًا امْتَنَعَ رُجُوعَ الْمُشْتَرِي بِالنَّقْصَانِ، بَلْ إِمَّا أَنْ يُمَسِّكَهُ بِلَا رُجُوعٍ، وَإِمَّا أَنْ يَرُدَّهُ، لَا يُقَالُ: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ قَوْلِ "الْمَتْنِ": ((وَلَهُ الرَّدُّ بِرِضَا الْبَائِعِ))؛ لِأَنَّ مَا فِي "الْمَتْنِ" لَبَيَانٌ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الرَّجُوعِ بِالنَّقْصَانِ وَالرَّدِّ بِرِضَا الْبَائِعِ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رِضَا الْبَائِعِ بِالرَّدِّ يُبْطِلُ اخْتِيَارَ الْمُشْتَرِي الرَّجُوعَ بِالنَّقْصَانِ، فَلِذَا ذَكَرَ "الْمُتَّحَرِّجُ" هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي مُبْطَلَاتِ [٣/١٥١ق/ب] الرَّجُوعِ، فَلِلَّهِ دُرَّةٌ، بِمَا حَوَاهُ^(٢) دُرَّةٌ، فَافْهَمُ.

[٢٣٠٢٣] (قوله: وَلَهُ الرَّدُّ بِرِضَا الْبَائِعِ) لِأَنَّ فِي الرَّدِّ إِضْرَارًا بِالْبَائِعِ؛ لَكَوْنِهِ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ سَالِمًا عَنِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ، فَتَعَيَّنَ الرَّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالضَّرَرِ، فَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ بِنَقْصَانٍ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُسْتَفَادُ مِنَ "الْمَتْنِ"، فَلَوْ قَالَ: ((وَلَمْ يَرْجِعْ بِنَقْصَانٍ)) لَكَانَ أَوَّلَى، "نَهْر"^(٣).

قُلْتُ: وَقَدْ أَفَادَ "الْمُتَّحَرِّجُ" هَذَا الْمَعْنَى بِذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ^(٤) أَنْفَاءً. ثُمَّ إِنَّ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ: ((إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالضَّرَرِ)) أَنَّ الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَجْمِيعِ الثَّمَنِ كَامِلًا، وَبِهِ صَرَّحَ "الْقُهِسْتَانِيُّ"^(٥) حَيْثُ قَالَ: ((غَيْرَ طَالِبٍ - أَيِ: الْبَائِعِ - لِحَصَّةِ النَّقْصَانِ)) اهـ. فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ لَيْسَ لَهُ طَلَبُ حَصَّةِ النَّقْصَانِ الْحَادِثِ فَيَرُدُّ كُلَّ الثَّمَنِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ أَيْضًا فِي "حَاشِيَةِ نُوحِ أَفْنَدِي" حَيْثُ قَالَ: ((لَسُقُوطُ حَقِّهِ بِرِضَاهُ بِالضَّرَرِ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ)) اهـ.

(١) "الجوهره النيرة": كتاب البيوع - باب خيار الرؤية ٢٤٢/١ بتصرف.

(٢) في "م": ((حوار))، وهو خطأ.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٥/ب.

(٤) في المعلقة السابقة.

(٥) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: صح شراء ما لم يره ١٥/٢.

وَلِيُظَهِّرَ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا قَدَّمَهُ "الشَّارْحُ"^(١) عَنِ "الْعَيْنِي" عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَالسَّرِقَةُ)).

(تَبْيِيحُ)

أشار "المُصَنَّفُ" باشتراطِ رِضَا الْبَائِعِ إِلَى فَرْعٍ فِي "الْقُنْيَةِ"^(٢): ((لَوْ رَدَّ الْمَبِيعَ بِعَيْبٍ بَقَضَاءٍ أَوْ بغيرِ قَضَاءٍ أَوْ تَقَايَلًا، ثُمَّ ظَفِرَ الْبَائِعُ بِعَيْبٍ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَلِلْبَائِعِ الرَّدُّ)) اهـ، يَعْنِي: لَعَدِمَ رِضَاهُ بِهِ أَوَّلًا. وَفِي "الْبَزَائِيَةِ"^(٣): ((رَدُّهُ الْمُشْتَرِي بِعَيْبٍ وَعَلِمَ الْبَائِعُ بِمُحْدُوثِ عَيْبٍ آخَرَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، رُدَّ عَلَى الْمُشْتَرِي مَعَ أَرْضِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ، أَوْ رَضِيَ بِالْمَرْدُودِ وَلَا شَيْءَ بِهِ، وَإِنْ حَدَثَ فِيهِ عَيْبٌ آخَرُ عِنْدَ الْبَائِعِ رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِأَرْضِ الْعَيْبِ الثَّانِي، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَنْ يَقْبَلَهُ بِعَيْبِهِ (الثَّالِثُ أَيْضًا)) اهـ "الْبَحْرُ"^(٤). هَذَا، وَسَيَذْكُرُ "المُصَنَّفُ"^(٥): ((أَنَّهُ يَعُودُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ)).

(قَوْلُهُ: وَلِيُظَهِّرَ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا قَدَّمَهُ "الشَّارْحُ" عَنِ "الْعَيْنِي" عِنْدَ قَوْلِهِ: وَالسَّرِقَةُ) مَا تَقَدَّمَ عَنْ "الْعَيْنِي" الرَّجُوعُ لَا لِلْعَيْبِ، بَلْ لِأَنَّهُ قَطَعَ الْيَدَ مِنْ بَابِ الْاسْتِحْقَاقِ حُكْمًا، لَا مِنْ بَابِ الْعَيْبِ كَمَا يَأْتِي فِي "الشَّرْحِ" عِنْدَ قَوْلِ "المُصَنَّفِ": ((قُتِلَ الْمُتَبَوِّضُ أَوْ قُطِعَ بِسَبَبٍ عِنْدَ الْبَائِعِ))، فَانْظُرْهُ اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "زُبْدَةِ الدَّرَايَةِ" مَا نَصَّهُ: ((فَإِنْ قِيلَ: إِذَا حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ، ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ عِنْدَ الْبَائِعِ فَقَبِلَهُ الْبَائِعُ رَجَعَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، فَلَمْ يَكُنْ هَهُنَا كَذَلِكَ؟! يَعْنِي: فِي مَسْأَلَةِ الْقَطْعِ أُجِيبَ: بَأَنَّ هَذَا عَلَى قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" نَظَرًا لِحَرَايَاهُ مَحَرَّجِ الْاسْتِحْقَاقِ، وَمَا ذَكَرْتُمْ لَا يَتُصَوَّرُ فِيهِ. فَإِنْ قِيلَ: أَمَا تَذَكَّرُونَ أَنَّ حُكْمَ الْعَيْبِ وَالْاسْتِحْقَاقِ مُسْتَوِيَانِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَهُ فِي غَيْرِ الْمَكْبِلِ وَالْمُوزُونِ؟ فَمَا الَّذِي أَوْجَبَ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا هُنَا؟! أُجِيبَ: بَلَى،

(١) ص ٣٩٨ - وما بعدها "در".

(٢) "القُنْيَةُ": كتاب البيوع - باب أحكام الرد بالعيب ق ١٠٨/١.

(٣) "الْبَزَائِيَةُ": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤/٤٦٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الْبَحْرُ": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٣/٦.

(٥) ص ٥٠٧ - "در".

إِلَّا لِمَانَعٍ عَيْبٍ، أَوْ زِيَادَةٍ.....

[٢٣٠٢٤] (قوله: إِلَّا لِمَانَعٍ عَيْبٍ) أي: إِلَّا لِعَيْبٍ مَانِعٍ مِنَ الرَّدِّ، كَمَا لَوْ قَتَلَ الْمُبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي رَجُلًا خَطَأً، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ قَتَلَ آخَرَ عِنْدَ الْبَائِعِ، فَقَبِلَ الْبَائِعُ بِالْجَنَائِيَّتَيْنِ لَا يُجْبَرُ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ عَلَى الْجَنَائَةِ الْأُولَى دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ كَانَ مُحْتَارًا لِلْفِدَاءِ فِيهِمَا، وَكَمَا لَوْ اشْتَرَى عَصِيرًا فَتَحَمَّرَ بَعْدَ قَبْضِهِ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ^(١) عَيْبًا لَا يَرُدُّهُ وَإِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ، كَذَا فِي "النَّهْرِ"^(٢)، "ح"^(٣).

مَطْلَبٌ فِي أَنْوَاعِ زِيَادَةِ الْمُبِيعِ

[٢٣٠٢٥] (قوله: أَوْ زِيَادَةٍ) أي: أَوْ إِلَّا لَزِيَادَةٍ مَانِعَةٍ كَمَا سَيَأْتِي^(٤) فِي نَحْوِ الْخِيَاطَةِ، "ح"^(٥).
ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْمُبِيعِ إِذَا قَبِلَ الْقَبْضَ أَوْ بَعْدَهُ، وَكُلُّ مِنْهُمَا نَوْعَانِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ، وَالمُتَّصِلَةُ نَوْعَانِ:

٨٠/٤

لَكِنْ لَيْسَ كَلَامُنَا الْآنَ فِيهِمَا، بَلْ فِيمَا يَكُونُ مَنَزَلَةُ الْاسْتِحْقَاقِ وَالْعَيْبِ، وَمَا يُنْزَلُ مَنَزَلَةَ الشَّيْءِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ)) اهـ.

(قوله: أي: إِلَّا لِعَيْبٍ مَانِعٍ مِنَ الرَّدِّ إلخ) لَكِنَّ اسْتِثْنَاءَ الْعَيْبِ الْمَانِعِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ عِبَارَةَ "النَّهْرِ" لَا عِبَارَةَ "المُصَنَّفِ"، تَأَمَّلْ. نَعَمْ يُنَاسِبُ قَوْلَ "الشَّارِحِ": ((أَوْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ)).

(قوله: وَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ عَلَى الْجَنَائَةِ الْأُولَى إلخ) عِبَارَةُ "الأصل": ((بِنَقْصَانِ الْجَنَائَةِ الْأُولَى)).

(قوله: وَكَمَا لَوْ اشْتَرَى عَصِيرًا فَتَحَمَّرَ بَعْدَ قَبْضِهِ، ثُمَّ وَجَدَ فِيهِ عَيْبًا لَا يَرُدُّهُ) الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الرَّدِّ هُنَا لِحَقِّ الشَّرْعِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَمْلِيكِ الْحَمْرِ وَتَمْلِكِهَا، فَلَا يَرْتَفِعُ بِرَاضِي الْمُتَعَاقِلَيْنِ.

(١) فِي "ب" وَ"م": ((فِيهِ)).

(٢) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٥/ب.

(٣) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٤/ب - ق ٢٨٥/أ.

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٣٠٣٣] قَوْلُهُ: ((لِخَوَازِ رَدِّهِ مَقْطُوعًا لَا مَخِيطًا)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٥/ب.

مُتَوَلِّدَةً كَسِيمَيْنِ وَجَمَالَ^(١)، فَلَا تَمْنَعُ الرَّدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَلِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ بِالنَّقْضِ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ قَبُولُهُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "عَمَّادٍ" لَهُ ذَلِكَ.

وغيرُ مُتَوَلِّدَةٍ كَعَرَسٍ وَبَنَاءٍ وَصَبْعٍ وَخِيَاطَةٍ، فَتَمْنَعُ الرَّدَّ مُطْلَقًا.

وَالْمُنْفَصِلَةُ نَوْعَانِ: مُتَوَلِّدَةٌ كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرِ وَالْأَرْضِ، فَقَبْلَ الْقَبْضِ لَا تَمْنَعُ، فَإِنْ شَاءَ رَدَّهُمَا أَوْ رَضِيَ بِهِمَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَبَعْدَ الْقَبْضِ يَمْتَنَعُ الرَّدُّ وَيَرْجِعُ بِحِصَّةِ الْعَيْبِ.

وغيرُ مُتَوَلِّدَةٍ كَكَسْبٍ وَغَلَّةٍ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ، فَقَبْلَ الْقَبْضِ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ، فَإِذَا رَدَّ فِيهِ لِلْمُشْتَرِي بِلَا ثَمَنِ عِنْدَهُ وَلَا تَطْيِيبُ لَهُ، وَعِنْدَهُمَا: لِلْبَائِعِ وَلَا تَطْيِيبُ لَهُ، وَبَعْدَ الْقَبْضِ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ أَيْضًا وَتَطْيِيبُ لَهُ الرِّيَادَةُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنْ "الْقَنِيَةِ"^(٣).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ يَمْتَنَعُ الرَّدُّ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْغَيْرِ الْمُتَوَلِّدَةِ مُطْلَقًا، وَفِي الْمُنْفَصِلَةِ الْمُتَوَلِّدَةِ لَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ كَمَا فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٤) وَغَيْرِهَا، وَوَقَعَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((أَنَّ الْمُنْفَصِلَةَ الْمُتَوَلِّدَةَ تَمْنَعُ الرَّدَّ))،

(قَوْلُهُ: وَكَذَا بَعْدَهُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ (إِلَخ) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((وَأَمَّا الرِّيَادَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً مُتَوَلِّدَةً تَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ عِنْدَهُمَا وَيَرْجِعُ بِنَقْضِ الْعَيْبِ، وَعِنْدَ "عَمَّادٍ" لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَلِلْمُشْتَرِي طَلَبُ نَقْضِ الْعَيْبِ، فَإِنْ طَلَبَ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَقُولَ: أَنَا أَقْبَلُهُ كَذَلِكَ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "عَمَّادٍ" لَهُ ذَلِكَ)) اهـ. (قَوْلُهُ: يَمْتَنَعُ الرَّدُّ فِي مَوْضِعَيْنِ (إِلَخ) بَقِيَ مَوْضِعٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْمُنْفَصِلَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: وَالْمُنْفَصِلَةُ نَوْعَانِ الْمُتَوَلِّدَةُ كَسِيمَيْنِ وَجَمَالَ (إِلَخ)) حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي الرِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ الْمُتَوَلِّدَةِ أَنَّهُ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ قَوْلًا وَاحِدًا، وَأَمَّا بَعْدَ الْقَبْضِ فَقَالَ "عَمَّادٍ": هِيَ كَذَلِكَ، وَقَالَ "الشَّيْخَانُ": هِيَ مَانِعَةٌ مِنَ الرَّدِّ، فَعَلَى هَذَا لَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي الرُّجُوعَ بِالنَّقْضِ فَقَالَ الْبَائِعُ: أَنَا أَقْبَلُ الْمَبِيعَ بِكَوْنِهِ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ "عَمَّادٍ" خِلَافًا لَهُمَا، هَذَا حَاصِلُ مَا فِي "الْبَحْرِ"، وَبِهِ تَعَلَّمْ مَا فِي عِبَارَةِ "الْمُحَشَّى" مِنْ الْإِحْتِصَارِ الْمُحَلِّ اهـ.

(٢) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٦/٦.

(٣) "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب - فصل فيما يمنع الرد بالعيب ق ١٠٧/١.

(٤) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٥٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٤/٦.

(كَانَ اشْتَرَى ثَوْبًا.....)

لَكِنَّهُ قَالَ بَعْدَهُ^(١): ((إِنَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ يُخَيَّرُ كَمَا مَرَّ، وَبَعْدَ الْقَبْضِ يَرُدُّ الْمُبِيعَ وَحْدَهُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ))، واعتراضه في "البحر"^(٢): ((بِأَنَّهُ سَهْوٌ؛ إِذْ هَذَا التَّفْصِيلُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ: تَمْنَعُ الرَّدَّ، وَإِنَّمَا يُنَاسِبُ الرَّدَّ))، وهو بخلاف ما مرَّ^(٣) عن "القنية" و"البرازية" وغيرهما، وذكر نحوه في "نور العين"^(٤)، وأجاب في "النهر"^(٥): ((بِأَنَّ قَوْلَ "الفتح": تَمْنَعُ الرَّدَّ مَعْنَاهُ: تَمْنَعُ رَدَّ الْأَصْلِ وَحْدَهُ)).

قلت: ولا يخفى ما فيه، فإن قول "الفتح": - ((وَبَعْدَ الْقَبْضِ يَرُدُّ الْمُبِيعَ وَحْدَهُ)) - ينفيه، وقد صرح في "الذخيرة" أيضاً: ((بِأَنَّهُ لَا يَرُدُّهُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَصِيرُ رِبًّا؛ لَكَوْنِهِ صَارَ لِلْمُشْتَرِي بِلَا عَوَضٍ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُتَوَلَّدَةِ كَالْكَسْبِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَوَلَّدْ مِنَ الْمُبِيعِ بَلْ مِنْ مَنَافِعِهِ، فَلَمْ تَكُنْ مَبِيعَةً، فَأَمَّا أَنْ تَسْلَمَ لِلْمُشْتَرِي مَحَنًا، أَمَا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ مَبِيعٌ مِنْ ١/٥٢٣-٣)) وجه لتولده من المبيع، فله صِفَتُهُ، فَلَوْ سَلِمَ لِلْمُشْتَرِي مَحَنًا كَانَ رِبًّا))، ونحوه في "الزليعي"^(٦).

[٢٣٠٢٦] (قوله: كَانَ اشْتَرَى ثَوْبًا) تمثيل لأصل المسألة لا للزيادة، قال في "البحر"^(٧): ((وَهُوَ تَكَرُّرٌ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهُ وَجَوَازَ رَدِّهِ بَرَضًا بَائِعِهِ فِي الثَّوْبِ مِنْ أَفْرَادٍ مَا قَدَّمَهُ، وَلَمْ تَظْهَرْ فَائِدَةُ إِفْرَادٍ

(قوله: قَالَ فِي "البحر": وَهُوَ تَكَرُّرٌ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهُ الْخ) عبارة "الكثر" ليس فيها التمثيل كعبارة "المُصَنَّف"، بل قال: ((فَلَوْ حَدَّثَ آخَرُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ وَرَدَّ بَرَضًا بَائِعِهِ، وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَقَطَعَهُ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا رَجَعَ بِالْعَيْبِ)) اهـ، فلا يرد على "المُصَنَّف" ما ورد عليه.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٤/٤ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٦/٦ باختصار.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "نور العين": الفصل الرابع والعشرون في الخيارات - خيار العيب - ما يمنع الرد وما لا يمنع ق ٩٩/ب.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٦/أ.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٥/٤.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٣/٦.

فَقَطَّعَهُ، فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ^(١) رَجَعَ بِهِ) أَي: بِنُقْصَانِهِ؛ لَتَعَذُّرِ الرَّدِّ بِالْقَطْعِ، (فَإِنْ قَبِلَهُ الْبَائِعُ كَذَلِكَ لَهُ ذَلِكَ) لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ، (وَلَوْ اشْتَرَى بَعِيرًا فَنَحَرَهُ فَوَجَدَ أَمْعَاءَهُ فَاسِدًا لَا) يَرْجِعُ؛ لِإِفْسَادِ مَالِيَّتِهِ،

التَّوْبِ إِلَّا لِيُرْتَبَ^(٢) عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ مَا إِذَا خَاطَهُ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ الرَّدَّ وَلَوْ بِرِضَاهُ)) اهـ "ط"^(٣).
[٢٣٠٢٧] (قَوْلُهُ: فَقَطَّعَهُ) وَوَضَعَ الْجَارِيَةَ كَالْقَطْعِ بِكُرًّا كَانَتْ أَوْ تَيْيًّا، "نَهْر"^(٤). وَسَتَأْتِي^(٥) مَسْأَلَةُ الْجَارِيَةِ فِي "الْمَتْنِ".

[٢٣٠٢٨] (قَوْلُهُ: فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ) ذَكَرَ الْفَاءَ يُفِيدُ أَنَّ الْقَطْعَ لَوْ كَانَ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ لَا يَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ، فَلَمَّا رَاجَعَ. اهـ "ح"^(٦). وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ "الْمُصَنِّفِ" الْآتِي^(٧):
(وَالنَّبَسُ وَالرُّكُوبُ وَالْمُدَاوَاةُ رِضًا بِالْعَيْبِ (إِلَخ)).
[٢٣٠٢٩] (قَوْلُهُ: فَاسِدًا) الْأُولَى: فَاسِدَةٌ.

[٢٣٠٣٠] (قَوْلُهُ: لَا يَرْجِعُ؛ لِإِفْسَادِ مَالِيَّتِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا قَبْلَهَا، وَهُوَ أَنَّ النَّحْرَ إِفْسَادٌ لِلْمَالِيَّةِ؛ لِصِرُورَةِ الْمَبِيعِ بِعَرْضَةٍ لِلتَّنِ وَالْفَسَادِ، وَلِذَا لَا يُقْطَعُ السَّارِقُ بِهِ، فَاخْتَلَّ مَعْنَى قِيَامِ الْمَبِيعِ كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٨)، "ح"^(٩). وَعَدَمُ الرَّجُوعِ قَوْلُ "الْإِمَامِ"، وَفِي "الْحَاثِيَةِ"^(١٠)

(١) (قَدِيمٌ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"ط".

(٢) فِي "م": ((لِيُرْتَبَ)).

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٥١/٣.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٥/ب بِاخْتِصَارٍ.

(٥) ص ٥٠١ - "دَرْ" وَمَا بَعْدَهَا.

(٦) "ح": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٦/أ.

(٧) ص ٤٨٢ - ٤٨٣ - "دَرْ".

(٨) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٥/ب.

(٩) "ح": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٦/أ.

(١٠) "الْحَاثِيَةِ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْخِيَارِ - فَصْلُ فِي الْعُيُوبِ ٢١١/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(كما) لا يرجع (لو باع المشتري الثوب) كله.....

و"جامع الفصولين"^(١): ((لو اشترى بغيراً، فلمَّا أدخله داره سقط فذبحه، فظهر عيبه يرجع بقصائه عندهما، وبه أخذ المشايخ، كما لو أكل طعاماً فوجد به عيباً، ولو علم عيبه^(٢) قبل الذبح فذبحه لا يرجع)) اهـ. قال في "البحر"^(٣): ((وفي "الواقعات": الفتوى على قولهما في الأكل، فكذا هنا)) اهـ. قال "الخير الرملي": ((ويجب تقييد المسألة بما إذا نحره وحياته مرجوة، أما إذا أيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند "الإمام" أيضاً، لأن النحر في هذه الحالة ليس إفساداً للمال، تأمل)) اهـ.

[٢٣٠٣١] قوله: كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب (الخ) أي: أخرجه عن ملكه، والبيع مثال، فعم ما لو وهبه أو أقر به لغيره، ولا فرق بين ما إذا كان بعد رؤية العيب أو قبلها^(٤) كما في "الفتح"^(٥)، وسواء كان ذلك لحوف تلفه أو لا، حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة، وغاب البائع بحيث لو انتظرت لفستد فباعها لم يرجع أيضاً بشيء كما في "الفتنية"^(٦)، "نهر"^(٧).

ثم أعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان، سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله، إلا إذا كان بعد زيادة كخياطة ونحوها كما يأتي^(٨)، ولذا قال في "المحيط": ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى لملكه أثر - بأن باعه، أو وهبه، أو أقر به لغيره - ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان، وكذا لو باع بعضه، وإن تصرف تصرفاً لا يخرج عنه ملكه - بأن أجزه، أو رهنه، أو كان طعاماً فطبخه، أو سويقاً فلتنه بسمن، أو بنى في العرصة أو نحوه - ثم

(١) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٧/١.

(٢) في "١": ((ولو علم عيبه المشتري)).

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٨/٦.

(٤) في النسخ جميعها: ((أو قبله))، وما أثبتناه أولاً؛ إذ الضمير راجع إلى (رؤية العيب)، وقد أشار إلى هذا مصححنا "ب" و"م".

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٢/٦.

(٦) "الفتنية": كتاب البيوع - باب الخصومة بالبيع وما يمنع الرجوع ١/١٠٨.

(٧) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٣٧٦/ب، وفيه: ((العية)) بدل ((المبيعة))، وهو تحريف.

(٨) المقولة [٢٣٠٣٣] قوله: ((لجواز ردّه مَقْطوعاً لا مَخِيطاً)).

أَوْ بَعْضُهُ، أَوْ وَهَبَهُ (بَعْدَ الْقَطْع)؛.....

عَلِمَ بِالْعَيْبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ^(١) بِالنَّقْصَانِ إِلَّا فِي الْكِتَابَةِ، "بِحِر"^(٢). لَكِنْ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٣): ((شَرَاهُ فَأَجَرَهُ، فَوَجَدَ عَيْبَهُ فَلَهُ نَقْضُ الْإِجَارَةِ وَرُدُّهُ بَعِيْهِ، بِخِلَافِ رَهْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ بَعْدَ فَكِّهِ)) اهد. وَالظَّاهِرُ^(٤): أَنَّ مَا فِي "الْمَحِيطِ" - مِنْ عَدَمِ رُجُوعِهِ بِالنَّقْصَانِ بَعْدَ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ - الْمُرَادُ بِهِ إِذَا رَضِيَهِ الْبَائِعُ مَعِيًّا، فَحِينَئِذٍ لَا يَرْجِعُ بَلْ يَرُدُّهُ، تَأَمَّلْ.

[٢٣٠٣٢] (قَوْلُهُ: أَوْ بَعْضُهُ) ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ؛ لِتَعْيِيهِ بِالْقَطْعِ أَوْ الشَّرْكَةِ، وَكَذَا لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ بِنَقْصَانِ الْبَاقِي كَمَا يُفِيدُهُ مَا تَقْلَنَاهُ^(٥) عَنِ "الْمَحِيطِ"، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْقُهِسْتَانِي"^(٦): ((لَوْ بَاعَ بَعْضُهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالنَّقْصَانِ بِحَصَّةٍ مَا بَاعَ، وَكَذَا بِحَصَّةٍ مَا بَقِيَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَرُدَّهُ عِنْدَهُ كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"^(٧))) اهد. وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ أَتَوَابًا فَبَاعَ بَعْضَهَا فَإِنَّ لَهُ رَدَّ الْبَاقِي

(قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ إِلَّا فِي الْكِتَابَةِ) نُسَخَةُ "الْبَحْرِ": ((يَرْجِعُ)) بِالْإِثْبَاتِ كَمَا نَقَلَهُ "ط"، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَبِهَذَا لَا يَكُونُ مُخَالَفَةً بَيْنَ مَا فِي "الْمَحِيطِ" وَ"الْفُصُولِينَ"، وَيَكُونُ مَا "الْفُصُولِينَ" مُقَيِّدًا لِمَا فِي "الْمَحِيطِ" بَأَنَّ يُقَالُ: إِنَّ الرُّجُوعَ بُو فِي الْإِجَارَةِ إِذَا لَمْ يَنْقُضْهَا، وَفِي الرَّهْنِ إِذَا لَمْ يَرُدَّهُ بَعْدَ فَكِّهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ أَنَّهَا تَنْقُضُ بِالْأَعْدَادِ بِخِلَافِهِ.

(١) نَقُولُ: فِي النسخ جميعها: ((لا يرجع))، والضوابط ما أثبتناه من عبارة "البحر"؛ حيث إنَّ هذا القسم مقابلٌ للقسم الأول، وفي القسم الأول إذا أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملكه أثرٌ قال: ((لا يرجع بالنقصان))، ففي القسم الثاني وهو إذا تصرف تصرفاً لا يخرجه عن ملكه ينبغي أن يرجع بالنقصان، وبدلٌ على ذلك بداية الفقرة حيث قال: ((ثم أعلم أنَّ البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان.... إلا إذا كان بعد زيادة كخياطة ونحوها))، وهذا القسم منه فيرجع بالنقصان، والله أعلم، وقد نبّه على طرفٍ من هذا الراعي رحمه الله.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٤/٦.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٤/١.

(٤) في هامش "م": ((قوله: والظاهر الخ)) لاجابة إلى هذه التكاليفات بعدما نقل "ط" عبارة "المحيط" بالإثبات، قال شيخنا: ((وعلى الإثبات يكون في "جامع الفصولين" تقييداً لما في "المحيط"، فإنه سكت فيه عن الرد، وأنت خيرٌ بأنَّ عبارة "المحيط" لا يصحُّ تقييدها إلا بالنسبة لمسألة الرهن والإجارة كما وقع في "الفصولين"، تأمل)) اهد.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل: صحَّ شراء ما لم يره ١٦/٢.

(٧) "المحيط البرهاني": كتاب البيع - الفصل الرابع عشر في العيوب ٩٧/٣.

لِحَاجَزِ رَدِّهِ مَقْطُوعاً لَا مَحِيْطاً كَمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ: (فَلَوْ قَطَعَهُ) الْمُشْتَرِي (وَحَاطَهُ أَوْ صَبَّغَهُ) بِأَيِّ صَبْغٍ كَانَ، "عَيْنِي"^(١)،

كَمَا مَرَّ^(٢) مَتْنًا قَبْلَ هَذَا الْبَابِ، وَسَيَأْتِي^(٣) أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ((اشْتَرَى عَبْدَيْنِ إِنْخَ))، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ طَعَامًا، وَيَأْتِي^(٤) الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

٨١/٤

[مطلب: كل موضع للبائع أخذه معيًّا لا يرجع بإخراجه عن ملكه، وإلا رجع]

[٢٣٠٣٣] (قوله: لِحَاجَزِ رَدِّهِ مَقْطُوعاً لَا مَحِيْطاً) يعني: أَنَّ الرَّدَّ بَعْدَ الْقَطْعِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بَرَضًا الْبَائِعِ، فَلَمَّا بَاعَهُ الْمُشْتَرِي صَارَ حَاسِبًا لِلْمَبِيعِ بِالْبَيْعِ، فَلَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ؛ لَكَوْنِهِ صَارَ مُفَوَّتًا لِلرَّدِّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ حَاطَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ ثُمَّ بَاعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَطْلُ الرُّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ؛ لِأَنَّ الْحِيَاطَةَ مَانِعَةٌ مِنَ الرَّدِّ كَمَا يَأْتِي^(٥)، فَبَيْعُهُ بَعْدَ [ب/٥٢٣/٣] امْتِنَاعِ الرَّدِّ لَا تَأْثِيرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ حَاسِبًا لَهُ بِالْبَيْعِ كَمَا أَفَادَهُ "الزَّلِيلِيُّ"^(٦) وَغَيْرُهُ^(٧). وَالْأَصْلُ - كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ" -: ((أَنَّهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمَكَّنَ الْمُشْتَرِي رَدَّ الْمَبِيعِ الْقَائِمِ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْبَائِعِ بَرَضًا أَوْ بِذَوْنِهِ فَإِذَا أَرَادَهُ عَن مِلْكِهِ بَيْعَ أَوْ شِبْهَهُ لَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُهُ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ فَإِذَا أَرَادَهُ عَن مِلْكِهِ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ))، وَنَحْوُهُ فِي "الزَّلِيلِيِّ"^(٨)، وَبَنَى عَلَيْهِ^(٩) مَسْأَلَةً مَا لَوْ حَاطَ الثَّوبَ لَطِفْلِهِ، وَقَدْ مَرَّتْ^(١٠).

[٢٣٠٣٤] (قوله: وَحَاطَهُ) أَشَارَ بِهِ مَعَ مَا عَطِيفَ عَلَيْهِ إِلَى الرِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ الْغَيْرِ الْمُتَوَلِّدَةِ،

وَقَدْ لَمَّنَّا^(١١) بَيَانَهَا.

[٢٣٠٣٥] (قوله: بِأَيِّ صَبْغٍ كَانَ) وَلَوْ أَسْوَدَ، وَعِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ": السَّوَادُ نُقْصَانٌ، فَيَكُونُ

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٨/٢.

(٢) ص ٣٧٧ - "در".

(٣) ص ٤٩٧ - "در".

(٤) المقولة [٢٣٠٤٩] قوله: ((أَوْ كَانَ الْمَبِيعُ طَعَامًا فَالْكَلَّة)).

(٥) المقولة [٢٣٠٣٩] قوله: ((بَسَبَبِ الرِّيَادَةِ)).

(٦) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٥/٤.

(٧) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٥/٦.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٥/٤.

(٩) المقولة [٢٣٠٢١] قوله: ((أَوْ حَاطَهُ لِطِفْلِهِ)).

(١٠) المقولة [٢٣٠٢٥] قوله: ((أَوْ زِيَادَةً)).

(أَوْ لَتَّ السُّوَيْقَ بِسَمْنٍ) أَوْ خَبَزَ الدَّقِيقَ أَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى (ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ)؛ لَامْتِنَاعِ الرَّدِّ بِسَبَبِ الزِّيَادَةِ لِحَقِّ الشَّرْعِ؛ لِحُصُولِ الرَّبَا.....

للبائع أخذه، وهو اختلافُ زَمَانٍ. اهـ "ح" (١).

[٢٣٠٣٦] (قوله: أَوْ لَتَّ السُّوَيْقَ بِسَمْنٍ) أي: خلطه به، ومثله لو اتَّخَذَ الزَّيْتُ الْمَيْعَ صَابُونًا، وهي واقعة الحال، "رملِي" (٢).

[٢٣٠٣٧] (قوله: أَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى) أي: في الأرضِ المبيعة، "ط" (٣).

[٢٣٠٣٨] (قوله: ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ) أي: في السُّوَيْقِ أَوْ الثَّوْبِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، "منح" (٤).
قال "ح" (٥): ((وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَوْ كَانَتْ بَعْدَ الْأَطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ لَا يَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُ "مُسْكِينٍ" (٦): وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا وَقْتَ الصَّبْغِ وَاللَّتْ)) اهـ.

[٢٣٠٣٩] (قوله: بِسَبَبِ الزِّيَادَةِ) لَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْفَسْخِ فِي الْأَصْلِ دُونَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَفْلُكُ عَنْهُ، وَلَا وَجْهَ إِلَيْهِ مَعَهَا لِحَقِّ الشَّرْعِ إلخ.

[٢٣٠٤٠] (قوله: لِحُصُولِ الرَّبَا) فَإِنَّ الزِّيَادَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ فَضْلًا مُسْتَحَقًّا فِي عَقْدِ الْمَعَاوِضَةِ بِلَا مُقَابِلٍ، وَهُوَ مَعْنَى الرَّبَا أَوْ شُبْهَتِهِ، وَلِشُبْهَةِ الرَّبَا حُكْمَ الرَّبَا، "فتح" (٧). وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي

(قَوْلُ "الشَّارَحِ": أَوْ خَبَزَ الدَّقِيقَ إلخ) فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ": ((فِي كَوْنِ الطَّحْنِ وَالشَّيْءِ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ تَأْمُلُ)) اهـ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يُقَالُ كَذَلِكَ فِي خَبَزِ الدَّقِيقِ.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/أ.

(٢) "الفتاوى الخيرية": كتاب البيوع ٢٢٤/١.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٢/٣.

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ١١/أ.

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/أ.

(٦) "شرح منلا مسكين": كتاب البيوع - باب خيار العيب ص ١٧٤-.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٣/٦.

حَتَّى لو تَرَضِيَ عَلَى الرَّدِّ لَا يَقْضِي الْقَاضِي بِهِ^(١)، "دُرر"^(٢) و"ابنُ كَمَالٍ" (كَمَا) يَرْجِعُ (لو بَاعَهُ) أَي: الْمُتَمَتِّعُ رَدُّهُ (فِي هَذِهِ الصُّورِ)^(٣).....

"الدَّرُّ الْمُتَمَتِّعُ"^(٤) عَنِ "الْوَانِي" مِنْ قَوْلِهِ: ((وَفِيهِ: أَنَّ حُرْمَةَ الرَّبَا بِالْقَدْرِ وَالْجِنْسِ، وَهُمَا مَفْقُودَانِ هَهُنَا، فَتَأَمَّلْ)) اهـ. وَيُوضَحُ الدَّفْعُ قَوْلُهُ فِي "الْعَزْمِيَّةِ": ((إِنَّهُ كَلَامٌ غَيْرُ مُحَرَّرٍ، فَإِنَّ الرَّبَا لَيْسَ مُنْخَصَرًّا عِنْدَهُمْ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الشُّرُوطَ الْفَاسِدَةَ مِنَ الرَّبَا، وَهِيَ فِي الْمُعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا^(٥)؛ لِأَنَّ الرَّبَا هُوَ الْفَضْلُ الْخَالِي عَنِ الْعِوَضِ، وَحَقِيقَةُ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ هِيَ زِيَادَةُ مَا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَائِمُهُ، فَفِيهَا فَضْلٌ خَالٍ عَنِ الْعِوَضِ، وَهُوَ الرَّبَا كَمَا فِي "الرِّبْلِيِّ"^(٦) وَغَيْرِهِ قُبِيلَ كِتَابِ الصَّرْفِ)).

[٢٣٠٤١] (قَوْلُهُ: أَي: الْمُتَمَتِّعُ رَدُّهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ) أَي: صُورِ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ مِنْ خِيَاطَةِ وَنَحْوِهَا، وَأَفَادَ أَنَّ امْتِنَاعَ الرَّدِّ سَابِقٌ عَلَى الْبَيْعِ بِسَبَبِ الزِّيَادَةِ، فَتَقَرَّرَ بِهَا الرُّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ قَبْلَ الْبَيْعِ، فَيَبْقَى لَهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْبَيْعِ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ بَعْدَ رُؤْيَةِ الْعَيْبِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٧):

(قَوْلُهُ: وَهِيَ فِي الْمُعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ وَغَيْرِهَا (إِلخ) فِي "الرِّبْلِيِّ" - عِنْدَ قَوْلِ "الْكُتْر": ((مَا يَطْلُبُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ)) كَمَا نَقَلَهُ "السَّنْدِيُّ" -: ((أَنَّ الشُّرُوطَ الْفَاسِدَةَ مِنَ بَابِ الرَّبَا، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْمُعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ وَالتَّبَرُّعَاتِ؛ لِأَنَّ الرَّبَا هُوَ الْفَضْلُ الْخَالِي عَنِ الْعِوَضِ، وَحَقِيقَةُ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ هِيَ زِيَادَةُ مَا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَائِمُهُ، فَيَكُونُ فِيهَا فَضْلٌ خَالٍ عَنِ الْعِوَضِ، وَهُوَ الرَّبَا بَعَيْنِهِ)) اهـ.

(١) فِي "د": ((لَا يَقْضَى بِهِ)).

(٢) "الدَّرُّ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٢/٢ - ١٦٣ بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي "ط" وَ"و": ((الصُّورَةُ)).

(٤) "الدَّرُّ الْمُتَمَتِّعُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْخِيَارَاتِ - فَصْلُ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ ٤٥/٢ (هَامِشٌ "بِجَمْعِ الْأَنْهَرِ").

(٥) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((فِي الْمُعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ وَغَيْرِهَا))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "الرِّبْلِيِّ" هُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ "الرَّافِعِي" وَمَصْصُوحٌ "م" رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

(٦) "بَيِّنُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْمُتَفَرِّقَاتِ ١٣١/٤.

(٧) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٣/٦.

بَعْدَ رُؤْيَةِ الْعَيْبِ) قَبْلَ الرِّضَا بِهِ صَرِيحاً أَوْ دِلَالَةً، (أَوْ مَاتَ الْعَبْدُ).....

((وإذا امتنع الرُّدُّ بالقسخ فلو باعه المشتري رجع بالنقصان؛ لأنَّ الرَّدَّ لَمَّا امتنع لم يكن المشتري يبيعه حابساً له)).

[٢٣٠٤٢] (قوله: بَعْدَ رُؤْيَةِ الْعَيْبِ) وَكَذَا قَبْلَهَا بِالْأُولَى، "ح" (١).

[٢٣٠٤٣] (قوله: قَبْلَ الرِّضَا بِهِ صَرِيحاً أَوْ دِلَالَةً) لَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ هُنَا بَعْدَ مُرَاجَعَةِ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَإِنَّمَا رَأَيْتُهُ فِي "حَوَاشِي الْمَنِيحِ" لـ "الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ" ذِكْرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((أَوْ مَاتَ الْعَبْدُ))، وَهُوَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا تَعْرِفُهُ قَرِيباً^(٢)، أَمَّا هُنَا فَلَا مَحَلَّ لَهُ^(٣)؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ رِضَاً بِالْعَيْبِ كَمَا سَيَأْتِي^(٤)، وَهُنَا وَجَدَ الْبَيْعَ حَقِيقَةً وَلَمْ يَمْتَنِعِ الرَّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ؛ لِتَقَرُّرِ الرَّجُوعِ قَبْلَهُ كَمَا عَلَّمَتْهُ آيَاتُهُ، فَكَانَ "الشَّارَحُ" رَأَى هَذَا الْقَيْدَ فِي حَوَاشِي شَيْخِهِ، فَسَبَقَ قَلَمُهُ فَكَتَبَهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فَتَأَمَّلْ.

[٢٣٠٤٤] (قوله: أَوْ مَاتَ الْعَبْدُ) لِأَنَّ الْمَلِكَ يَنْتَهِي بِالْمَوْتِ، وَالشَّيْءُ بِانْتِهَائِهِ يَتَقَرَّرُ، فَكَانَ بَقَاءُ

(قوله: أَمَّا هُنَا فَلَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ الْإِخ) مَا قَالَهُ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَبَحَثُ "الرَّمْلِيِّ" جَارِ هُنَا؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ صَرِيحَ الرِّضَا أَوْ دِلَالَتَهُ - كَأَن سَلَّمَ جَمِيعَ الثَّمَنِ - لَا يَكُونُ لَهُ الرَّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ، فَبَرَأَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هُنَا مَا يُنَاسِيهِ، وَالْعَرَضُ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّبَيُّعُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى الرِّضَا؛ إِذْ تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِي عَيْنِ الْمُبِيعِ، فَاسْتَوَى الْبَيْعُ وَالْعَرَضُ وَعَدَمُهُمَا فِيهَا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلتَّمَامِلِ، فَتَدَبَّرْ.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/أ.

(٢) في المقالة الآتية.

(٣) في هامش "م": ((قوله: أَمَّا هُنَا فَلَا مَحَلَّ لَهُ الْإِخ)) غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ هُوَ قَيْدٌ مُفِيدٌ، أَلَا تَرَى لَوْ قَالَ بَعْدَ مَا خَاطَبَهُ: رَضِيتُ بِالْعَيْبِ ثُمَّ بَاعَهُ لَا يَكُونُ لَهُ الرَّجُوعُ قَطْعاً، وَلَوْ لَا هَذَا الْقَيْدُ لَمْ يُعْلَمِ الْحُكْمُ، وَكَذَا لَوْ وَجَدَ الرِّضَا دِلَالَةً كَأَن سَلَّمَ الثَّمَنَ بِتَمَامِهِ بَعْدَ مَا اطَّلَعَ عَلَى الْعَيْبِ، وَأَمَّا قَوْلُ "الْمُحْتَشِي": ((لَا الْعَرَضُ عَلَى الْبَيْعِ الْإِخ)) فَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّرٍ؛ لِأَنَّهُ بِالْخِطَابَةِ تَقَرَّرَ مِلْكُهُ فِيهِ، وَتَأَكَّدَ بِنَتْلِكَ الزِّيَادَةِ حَقُّهُ فِي حِصَّةِ الْعَيْبِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْبَيْعُ رِضَاً فِيمَا يُعْكِفُ فِيهِ الرُّدُّ عَلَى الْبَائِعِ أَهـ.

(٤) المقالة [٢٣١٣٢] قوله: ((ومنه العَرَضُ عَلَى الْبَيْعِ)).

المُرَادُ: هَلَاكُ الْمُبِيعِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي (أَوْ أُعْتَقَهُ) أَوْ ذُبَرَ، أَوْ اسْتَوْلَدَ.....

الْمَلِكُ قَائِماً وَالرَّدُّ مُتَعَدِّراً، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِلرُّجُوعِ، وَتَمَامُهُ فِي "ح" ^(١) عَنِ "الْفَتْحِ" ^(٢). قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٣): ((وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا - أَي: مَوْتِ الْعَبْدِ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ أَوْ قَبْلَهَا)) اهـ. لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الرِّضَا بِهِ صَرِيحاً أَوْ دَلَالَةً كَمَا ذَكَرَهُ "الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ"، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الْعَيْبَ وَقَالَ: رَضِيتُ بِهِ، أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ، أَوْ اسْتَحْدَمَهُ مَراراً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى الرِّضَا امْتَنَعَ رَدُّهُ وَالرُّجُوعُ بِتَقْصَايِهِ لَوْ بَقِيَ الْعَبْدُ حَيًّا، فَكَذَا لَوْ مَاتَ بِالْأَوَّلَى.

[٢٣٠٤٥] (قَوْلُهُ: الْمُرَادُ: هَلَاكُ الْمُبِيعِ إلخ) قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٤): ((وَلَوْ قَالَ: أَوْ هَلَكَ الْمُبِيعُ لَكَانَ أَفْوَدًا إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي "الْفُصُولِينَ" ^(٥): ذَهَبَ إِلَى بَائِعِهِ لِيَرُدَّهُ بَعِيهِ فَهَلَكَ فِي الطَّرِيقِ هَلَكَ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَيَرْجِعُ بِتَقْصِيهِ، وَفِي "الْقَنِيَةِ" ^(٦): اشْتَرَى حِذَاراً مَائِلاً فَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَتَّى سَقَطَ فَلَهُ الرُّجُوعُ بِالْإِقْصَانِ)) اهـ. وَفِي "الْحَاوِي" ^(٧): ((اشْتَرَى أَثْوَاباً ١٧٠٣/٣١ عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا سِتَّةَ عَشَرَ ذِرَاعاً، فَبَلَغَ بِهَا إِلَى بَعْدَادٍ فَإِذَا هِيَ ثَلَاثَةُ عَشْرَةٍ، فَرَجَعَ بِهَا لِيَرُدَّهَا وَهَلَكَتْ فِي الطَّرِيقِ يَرْجِعُ بِتَقْصَانِ الْقِيَمَةِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ)).

[٢٣٠٤٦] (قَوْلُهُ: أَوْ أُعْتَقَهُ) قَالَ فِي "الْهَدَايَةِ" ^(٨): ((وَأَمَّا الْإِعْتَاقُ فَالْقِيَاسُ فِيهِ أَنْ لَا يَرْجِعَ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ بِفِعْلِهِ، فَصَارَ كَالْقَتْلِ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِنْهَاءُ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ الْآدَمِيَّ مَا خُلِقَ

(١) انظر "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/أ.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٤٦/١٥.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٦/أ.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٦/أ - ب.

(٥) في "الأصل" و"٣" و"ب" و"م" و"النهر": ((الفصول))، وما أثبتناه من "ك"، والمسألة في "جامع الفصولين": الفصل

الخامس والعشرون في الخيارات ٣٤٤/١ - ٣٤٥. بتصرف.

(٦) "القنية": كتاب البيوع - باب الخصومة بالعيب وما يمنع الرجوع ق ١٠٨/أ.

(٧) لم نعر عليها في مظانها من "الحاوي القدسي".

(٨) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٧/٣.

أَوْ وَقَفَ قَبْلَ عَلَيْهِ بِعِيهِ،.....

في الأصل مَحَلًّا لِلْمَلِكِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ الْمَلِكُ فِيهِ مُوقِفًا إِلَى الْإِعْتَاقِ إِنِّهَاءُ كَالْمَوْتِ، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّيْءَ يَتَقَرَّرُ بَانْتِهَائِهِ، فَيُجْعَلُ كَأَنَّ الْمَلِكَ بَاقٍ وَالرَّدُّ مُتَعَدِّرٌ، وَالتَّدْبِيرُ وَالِاسْتِيلَادُ بِمَنْزِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ النَّقْلُ مَعَ بَقَاءِ الْمَحَلِّ بِالْأَمْرِ الْحُكْمِيِّ)) اهـ "ح" (١).

٨٢/٤

[٢٣٠٤٧] (قوله: أَوْ وَقَفَ) فَإِذَا وَقَفَ الْمُشْتَرِي الْأَرْضَ ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ، وَفِي جَعْلِهَا مَسْجِدًا اخْتِلَافٌ، وَالْمُخْتَارُ الرَّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ كَمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ" (٢)، وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ" (٣): ((وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَمَا رَجَعَ بِهِ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّقْصَانَ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْوَقْفِ)) اهـ "نهر" (٤).

[٢٣٠٤٨] (قوله: قَبْلَ عَلَيْهِ) ظَرَفَ لـ ((أَعْتَقَهُ)) وَمَا بَعْدَهُ. اهـ "ح" (٥).
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَلَاكَ الْمَبِيعِ لَيْسَ كِإِعْتَاقِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ سَوَاءً كَانَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ أَوْ قَبْلَهُ، وَأَمَّا الْإِعْتَاقُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ فَمَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ بِنَقْصَانِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ إِعْتَاقُهُ كَاسْتِهْلَاكِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَكَهُ فَلَا رُجُوعَ مُطْلَقًا إِلَّا فِي الْأَكْلِ عِنْدَهُمَا، "بَحْر" (٦)، "ط" (٧).

(قوله: وَإِنَّمَا ثَبَتَ الْمَلِكُ فِيهِ مُوقِفًا إِلَى الْإِعْتَاقِ إِنِّهَاءُ كَالْمَوْتِ) عِبَارَةُ "الْهَدَايَةِ": ((فَكَانَ إِنِّهَاءُ، فَصَارَ كَالْمَوْتِ)).

(قوله: وَالتَّدْبِيرُ وَالِاسْتِيلَادُ بِمَنْزِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ النَّقْلُ الْخ) عِبَارَةُ "الزَّيْلَعِيِّ": ((وَالْتَّدْبِيرُ وَالِاسْتِيلَادُ كَالْعَيْتِ؛ لَتَعَدَّرَ الرَّدُّ فِيهِمَا بِالْأَمْرِ الْحُكْمِيِّ مَعَ بَقَاءِ الْمَلِكِ حَقِيقَةً)) اهـ.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/ب.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٧/١.

(٣) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٦٠/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٦/ب.

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/ب.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٨/٦.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٣/٣.

(أو كانَ) المبيع (طعاماً فأكلَهُ أو بعضَهُ)، أو أطعمَهُ عبدهُ أو مُدبِّرهُ أو أُمَّ وَلَدِهِ،

[٢٣٠٤٩] (قوله: أو كانَ المبيعُ طعاماً فأكلَهُ) احتَرَزَ بالأكلِ عَنِ اسْتِهْلَاكِهِ بغيرِهِ، ففِي "الدَّخِيرَةِ": ((قالَ "القُدُورِيُّ"^(١): وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْباً أَوْ طَعَاماً، وَأَحْرَقَ الثَّوبَ أَوْ اسْتَهْلَكَ الطَّعَامَ، ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ لَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ بِلَا خِلَافٍ)) اهـ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ إِجْماعاً كَمَا فِي "السَّرَاحِ"، لَكِنْ فِي بَيْعِ بَعْضِهِ الْخِلَافُ الْآتِي^(٢)، وَأَرَادَ بِالطَّعَامِ الْمَكِيلَ وَالْمُوزُونَ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ "الدَّخِيرَةِ" وَ"الْحَانِيَةِ"^(٣).

مَطْلَبٌ فِيْمَا لَوْ أَكَلَ بَعْضَ الطَّعَامِ

[٢٣٠٥٠] (قوله: فأكلَهُ أو بعضَهُ) أَي: ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّجُوعَ - فِيْمَا إِذَا أَطْعَمَهُ عَبْدُهُ أَوْ مُدبِّرُهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ، أَوْ لَيْسَ الثَّوبَ حَتَّى تَخْرُقَ - مُقَيَّدٌ بِمَا قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ، فَلَوْ أَخْرَجَ "النَّارُخُ" قَوْلَهُ: ((قَبْلَ عِلْمِهِ بِعَيْبِهِ)) عَنْ قَوْلِهِ: ((أَوْ لَيْسَ الثَّوبَ حَتَّى تَخْرُقَ)) - لَيَكُونُ قَيْدًا فِي الْمَسَائِلِ الْعَشْرَةِ - لَكَانَ أَوَّلَى، "ح"^(٥).

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٦) قَالَ بَعْدَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ: ((وَفِي "الْكِفَايَةِ"^(٧): كُلُّ تَصَرُّفٍ يُسْقِطُ خِيَارَ الْعَيْبِ إِذَا وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرْشَ؛ لِأَنَّهُ كَالرَّضَا بِهِ)).

(تَنْبِيْهٌ)

وَقَعَ فِي "الْمُنْحِ"^(٨): ((أَوْ أَكَلَهُ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ))، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ "الرَّمْلِيُّ". [٢٣٠٥١] (قوله: أو أطعمَهُ عبدهُ أو مُدبِّرهُ أو أُمَّ وَلَدِهِ) إِنَّمَا يَرْجِعُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ لِأَنَّ مِلْكَهُ

(١) لم نعثَر على النقل في "مختصر القدوري".

(٢) المقالة [٢٣٠٥٣] قوله: ((وعنهما يَرُدُّ ما بَقِيَ وَيَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ ما أَكَلَ)).

(٣) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد ٢/٢٠٩ هامش "الفتاوى الهندية".

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣/٣٨.

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/ب.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦/١٧ - ١٨.

(٧) لعلها "كفاية الفقهاء" ل"اليهقي" (ت ٤٠٢هـ)، كما صرَّح بذلك في "الفتح" في غير موضع، وتقدمت ترجمتها ٦/١١٧.

(٨) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢/١١/ب.

أَوْ لَيْسَ الشُّوبَ حَتَّى تَحْرَقَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ اسْتِحْسَانًا عِنْدَهُمَا، وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى، "بجر" (١)،

باق كما في "البحر" (٢)، يعني: أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُدَبِّرَ وَأُمَّ الْوَلَدِ إِنَّمَا أَكَلُوا الطَّعَامَ عَلَى مِلْكِ
السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ وَإِنْ مُكِّوْا، فَكَانَ مِلْكُهُ بَاقِيًا فِي الطَّعَامِ، وَالرَّدُّ مُتَعَذِّرٌ كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي
الْإِعْتَاقِ (٣)، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْعَمَهُ طِفْلَهُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مِمَّا سَيَّأَتْهُ (٤)، حَيْثُ لَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ فِيهِ
حَبْسَ الْمَبِيعِ بِالتَّمْلِيكِ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلْكِ. اهـ "ح" (٥).

[٢٣٠٥٢] (قوله: فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ اسْتِحْسَانًا عِنْدَهُمَا) الَّذِي فِي "الْهَدَايَةِ" (٦)
وَالْعِنَايَةِ (٧) وَالْفَتْحِ (٨) وَالتَّبْيِينِ (٩): ((أَنَّ الِاسْتِحْسَانَ عَدَمُ الرَّجُوعِ، وَهُوَ قَوْلُ "الْإِمَامِ")،
فَلْيُحَرِّزْ. اهـ "ح" (١٠).

(قوله: لِأَنَّ فِيهِ حَبْسَ الْمَبِيعِ بِالتَّمْلِيكِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْخ) مُقْتَضَى هَذَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دَفْعِ الْمَطْعُومِ إِلَى الْمَرَاةِ
وَمَا بَعْدَهَا حَتَّى يَتَحَقَّقَ التَّمْلِيكُ لَهُمْ؛ إِذْ بَدُونُهُ يَكُونُ إِبَاحَةً لَا تَمْلِكُهَا، فَيُوكَّلُ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي، وَلَا بُدَّ
أَيْضًا مِنَ التَّمْلِيكِ مِنَ الطِّفْلِ، وَإِلَّا أَكَلَهُ عَلَى مِلْكِ أَبِيهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ هُنَا لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَإِنَّمَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَكَلَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ أَطْعَمَهُ عَبْدَهُ أَوْ مُدَبِّرَهُ أَوْ أُمَّ وَلَدِهِ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْعَمَهُ طِفْلَهُ أَوْ
وَلَدَهُ الْكَبِيرَ أَوْ امْرَأَتَهُ أَوْ مَكَاتِبَتَهُ أَوْ ضَيْفَهُ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٨/٦ - ٥٩.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٩/٦.

(٣) الموقلة [٢٣٠٤٦] قوله: ((أَوْ أَعْتَقَهُ)).

(٤) ص ٤٥٤ - "در".

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٦/ب.

(٦) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٣.

(٧) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٥/٦ (هامش "فتح القدير").

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦/٦.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٦/٤.

(١٠) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/أ.

قلت: ما ذكره الشارح: ((من أن الاستحسان قولهما)) ذكره في "الاختيار"^(١)، وتبعه في "البحر"^(٢)، وكذا نقله عنه العلامة "قاسم"^(٣)، ونبه على أنه عكس ما في "الهداية"، وسكت عليه، فلذا مثني عليه "المصنف" في "متممه"، وذكر في "الفتح"^(٤) عن "الخلاصة"^(٥): ((أن عليه الفتوى، وبه أخذ الطحاوي^(٦)))، لكن قال في "الفتح"^(٧) بعده: ((إن جعل الهداية قول الإمام استحساناً مع تأخير جوابه عن دليلهما يفيد مخالفته في كون الفتوى على قولهما)) اهـ.

قلت: ويؤيده أنه في "الكنز"^(٨) و"الملقى"^(٩) وغيرهما مشوا على قول الإمام، وفي "الذخيرة": ((ولو لبس الثوب حتى تحرق^(١٠) من اللبس، أو أكل الطعام لا يرجع عنده، هو الصحيح خلافاً لهما)) اهـ.

[مطلب: لفظ الفتوى أكد ألفاظ التصحيح]

والحاصل: أنهم قولان مصححان، ولكن صححوا قولهما بأن عليه الفتوى، ولفظ الفتوى أكد ألفاظ التصحيح، ولا سيما هو أرفق بالناس كما يأتي^(١١)؛ فلذا اختاره "المصنف"

(١) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢٠/٢.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٨/٦.

(٣) "التصحيح والترجيح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ص ٢٤٩.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦/٦.

(٥) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيوب ق ١٥٦/ب.

(٦) "مختصر الطحاوي": كتاب البيوع - باب المصرة وغيرها ص ٨٠.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٧/٦.

(٨) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٨/٢.

(٩) "ملقى الأثر": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل في خيار العيب ١٦/٢.

(١٠) في "ب" ((تحرق)) بالحاء المهملة، وهو خطأ.

(١١) القولة ٢٣٠٥٣: قوله: ((وعنهما يرد ما نقي ويرجع نقصان ما أكل)).

وعنهما: يَرُدُّ ما بَقِيَ وَيَرْجِعُ بِنَقْصَانِ ما أَكَلَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "اختيار"^(١) و"فُهَيْسْتَانِي"^(٢)،

في "مُتْنِهِ"، وهذا في الأَكْلِ، [٢/٥٣٣ب] أَمَّا الْبَيْعُ وَنَحْوُهُ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ إِجْمَاعاً كَمَا عَلِمْتُ، وَيَأْتِي^(٣) وَجْهَ الْفَرْقِ.

(تَنْبِيْهٌ)

ظَاهِرُ كَلَامِ "الشَّارِحِ" أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرَهَا، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ إِلَّا فِي أَكْلِ الطَّعَامِ وَلُبْسِ الثَّوْبِ، أَفَادَهُ "ح"^(٤).

قُلْتُ: الظَّاهِرُ^(٥) جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِي مَسَائِلِ الْإِطْعَامِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ لَا يَرْجِعُ عِنْدَ "الإِمَامِ"، فَكَذَا إِذَا أَطْعَمَهُ عَبْدُهُ بِالْأَوَّلَى، تَأَمَّلْ.

(٢٣٠٥٣) (قَوْلُهُ: وَعَنْهُمَا يَرُدُّ ما بَقِيَ وَيَرْجِعُ بِنَقْصَانِ ما أَكَلَ) هَذِهِ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ عَنْهُمَا فِي صُورَةِ أَكْلِ الْبَعْضِ، وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ فِي الْكُلِّ، فَلَا يَرُدُّ ما بَقِيَ، هَكَذَا نَقَلَ عَنْهُمَا "الْقُدُورِيُّ" فِي "التَّقْرِيبِ"^(٦)، وَتَبِعَهُ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٧)، وَذَكَرَ فِي "شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ": ((أَنَّ الْأَوَّلَى قَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ"، وَالثَّانِيَةُ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ")) كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٨)، وَأَمَّا عِنْدَ "الإِمَامِ" فَلَا يَرُدُّ ما بَقِيَ، وَلَا يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ ما أَكَلَ وَلَا ما بَقِيَ كَمَا^(٩) فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" كَمَا نَقَلَهُ

(١) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢٠/٢.

(٢) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل: صحَّ شراء ما لم يره ١٥/٢.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/أ.

(٥) في "ك": ((العلة))، بديل ((الظاهر)).

(٦) "التقريب": اسم لكتابين للإمام القدوري، أحدهما في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه مجرداً عن الدلائل، والثاني ذكر فيه المسائل بأدلتها، وتقدم الكلام عليهما ١٣٦/٢.

(٧) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٣.

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٧/٦.

(٩) ((كما)) ساقطة من "م".

في "البحر" ^(١) عن "الاختيار" ^(٢) و"الخلاصة" ^(٣)، ومثله في "النهاية" و"غاية البيان" و"جامع الفصولين" ^(٤) و"الحانية" ^(٥) و"المجتبى"، فلذا اقتصَرَ عليه "الشارح"، وهذا كله في أكل البعض، أما لو باع بعض المكيل والموزون ففي "الذخيرة": ((أنَّهُ عندهما: لا يردُّ ما بقي ولا يرجع بشيءٍ، وعن "محمد": يردُّ ما بقي ولا يرجع بنقصانٍ ما باع، هكذا ذكر في "الأصل" ^(٦)، وكان الفقيه "أبو جعفر" و"أبو الليث" يُفْتِيَانِ في هذه المسائل بقول "محمد" رفقاً بالناس، واختاره "الصدر الشهيد")) اهـ.

وفي "جامع الفصولين" ^(٧) عن "الحانية" ^(٨): ((وعن "محمد": لا يرجع بنقص ما باع، ويردُّ الباقي بحصته من الثمن، وعليه الفتوى)) اهـ، ومثله في "الولوالجية" ^(٩) و"المجتبى" و"المواهب".

(قوله: فلذا اقتصَرَ عليه "الشارح") فيه: أنه لم يقتصر على قول "محمد" - من ردَّ ما بقي والرجوع بنقصانٍ ما أكل - بل ذكر أيضاً: ((أنَّ الرجوع بالنقصان استحسانٌ عندهما)).

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٩/٦.

(٢) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢٠/٢.

(٣) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيوب ق ١٥٦/ب.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٧/١.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يردُّ ٢٠٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) لم نعر على المسألة في نسخة "الأصل" التي بين أيدينا.

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٧/١.

(٨) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يردُّ ٢٠٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الثامن: في العيوب وما لا يمنع الردَّ بالعيب ق ١٨٠/أ.

والحاصل: أن المفتى به أنه لو باع البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا بنقص ما باع، والفرق - كما في "الولوالجية"^(١) -: ((أنه بالأكلي تقرر العقد فتتقرر أحكامه، وبالبيع ينقطع الملك فتقطع أحكامه))، قال^(٢): ((فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين، فقبضتهما وباع أحدهما، ثم وجد بهما عيباً يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالإجماع، فكذا هنا عند "محمد") اهـ.

قلت: لكن سيدكر "المصنف"^(٣) تبعاً لغيره من المتون: ((ولو وجد بعض المكيل أو الموزون عيباً له رد كله أو أخذه))، فإن مقتضاه أنه ليس له رد المكيب وحده، إلا أن يقال: إنه محمول على ما إذا كان كله باقياً في ملكه لم يتصرف في شيء منه بقرينة قوله: ((له رد كله))، فيفرق بين ما إذا بقي كله وبين ما إذا تصرف ببعضه يبيع أو أكل، أو يقال: هو مبني على قول غير "محمد"، تأمل.

(تنبيه)

الطعام في عرفهم الثبر، والمراد به هنا هو وما كان مثله من مكيل وموزون كما عليم مما نقلناه^(٤) أنفاً عن "الذخيرة"، وفي "البحر"^(٥) عن "القنية"^(٥): ((ولو كان غزلاً فنسجه، أو قيلقاً^(٦)

❖ (قوله: والحاصل إلخ) أقول: قد نظمت هذه المسألة والتي قبلها ليسهل حفظهما، فقلت:

وإن يبيع كل المكيل أو أكل	نم رأى عيباً فلا رجوع بل
يرجع إن كان لبعض أكل	بنقصه وإن يبيع بعضاً فلا
وما بقي عن أكل أو يبيع يرد	عند محمد وذاك المعتمد اهـ منه.

(١) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الثامن في العيوب وما لا يمنع الرد بالعيب ق ١٨٠/أ يتصرف.

(٢) ص ٥٠١ - "در".

(٣) المقولة [٢٣٠٤٩] قوله: ((أو كان المبيع طعاماً فأكله)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٩/٦.

(٥) "القنية": كتاب البيوع - باب الخصومة بالعيب وما يمنع الرجوع ق ١٠٨/أ.

(٦) القيلق: لما يتخذ منه القز، تعريب ((يبله))، انظر "المغرب": مادة ((قلق)).

ولو كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقاً، "ابن كمال" و "ابن مَلِكٍ"،

فجعلهُ إبريسماً، ثم ظهر أنه كان رطباً وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب، بخلاف ما إذا باع)) اهـ. وبه علم أن الأكل غير قيد، بل مثله كل تصرف لا يخرجهُ عن ملكه كما يعلم مما قلّمناه^(١)، عن "المحيط"، وتقدم^(٢) حكم القيمي عند قوله: ((كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب إلخ)).

[٢٣٠٥٤] قوله: "ابن كمال" حيث قال: ((والخلاف فيما إذا كان الطعم في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء، فإن كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم، كذا في "الحقائق"^(٣) و "الخانية"^(٤)) اهـ.

قلت: ولفظ "الخانية"^(٣): ((فإن كان في وعاءين فأكل ما في أحدهما أو باع، ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم؛ لأن المكيل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة، فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدَيْن والثوَيْن ونحو ذلك)) اهـ.

ومقتضاه: أنه لا خلاف في ثبوت رد المبيع وحده، نعم نقل العلامة "قاسم" في "تصحيحه"^(٤) عن "الذخيرة": ((أن من المشايخ من قال: لا فرق بين الوعاء والأوعية، ليس له

(قول "الشارح": فله رد الباقي بحصته من الثمن) لم يبين حكم الرجوع بالنقصان في غير الباقي، والظاهر أن له الرجوع.

(١) الموقلة: [٢٣٠٣١] قوله: ((كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب إلخ)).

(٢) "حقائق المنظومة": كتاب البيوع ق ٢٤١/٢ بتصرف نقلاً عن "الخانية".

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد ٢٠٩/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "التصحيح والترحيج": كتاب البيوع - باب خيار العيب ص ٢٥١..

وَسَيَجِيءُ. قُلْتُ: فعلى ما في "الاختيار" و"القَهْستاني"^(١) يَرْجَحُ الْقِيَاسُ، فَتَنْبَهُ^(٢).....

أَنْ يَرُدَّ الْبَعْضَ بِالْعَيْبِ، وَإِطْلَاقُ "مَحْمَدٍ" فِي "الأَصْلِ"^(٣) يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى شَمْسُ الْأُتَمَّةِ "السَّرْحَسِي"^(٤)، ثُمَّ قَالَ الْعَلَّامَةُ "قَاسِمٌ"^(٥): ((وَالأَوَّلُ أَقْبَسُ وَأَرْفَقُ)).

[٢٣٠٥٥] (قَوْلُهُ: وَسَيَجِيءُ^(٦)) أَي: قُبِيلَ قَوْلِهِ: ((اشْتَرَى جَارِيَةً))، لَكِنِ الَّذِي سَيَجِيءُ^(٦) هُوَ تَرْجِيحُ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوِعَاءِ وَالْأَكْثَرِ.

مَطْلَبُ: يُرَجَّحُ الْقِيَاسُ

[٢٣٠٥٦] (قَوْلُهُ: فعلى ما في "الاختيار"^(٧) إلخ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ: ((وَعَنْهُمَا: يَرُدُّ مَا بَقِيَ وَيَرْجِعُ إلخ))، فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُ قِيَاسٌ؛ لِذِكْرِهِ لَهُ $\frac{1}{3}$ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((إِنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ اسْتِحْسَانًا عِنْدَهُمَا)).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْهُمَا اسْتِحْسَانٌ وَالثَّانِيَّةُ قِيَاسٌ، فَيَكُونُ تَرْجِيحُ الثَّانِيَةِ كَمَا وَقَعَ فِي "الاختيار" و"القَهْستاني"^(٨) مِنْ تَرْجِيحِ الْقِيَاسِ عَلَى الْاسْتِحْسَانِ، هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِ "الشَّارَحِ"، وَبِهِ انْدَفَعَ مَا قِيلَ: إِنَّ "الشَّارَحَ" وَافَقَ هُنَا مَا فِي "الهِدَايَةِ"^(٩) وَغَيْرِهَا: ((مِنْ أَنَّ الْقِيَاسَ قَوْلُهُمَا))، فَافْهَمْ. نَعَمْ مَا فَهَمَهُ "الشَّارَحُ" عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ خِلَافَ الْمَفْهُومِ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَقَدْ قَالَ فِي "الهِدَايَةِ"^(١٠): ((وَأَمَّا الْأَكْلُ فَعَلَى الْخِلَافِ، عِنْدَهُمَا: يَرْجِعُ، وَعِنْدَهُ: لَا يَرْجِعُ اسْتِحْسَانًا، وَإِنْ أَكَلَ بَعْضَ الطَّعَامِ ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ فَكَذَا الْجَوَابُ عِنْدَهُ، وَعَنْهُمَا: أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ

(١) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل: صحَّ شراء ما لم يره ١٥/٢.

(٢) فِي "ب" وَ"ط": ((قَنِيَّةً))، وَهُوَ خَطَأً.

(٣) "الأصل": كتاب البيوع والسلم - باب العيوب فِي البيوع كلها ١٧٢/٥.

(٤) "المبسوط": كتاب البيوع - باب الخيار بغير شرط ٧٦/١٣.

(٥) "التنصيح والترجيح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ص ٢٥١..

(٦) ص ٥٠١ - "در".

(٧) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢٠/٢.

(٨) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٨٣/٣.

(ولو أعتقه على مال) أو كاتبه،.....

في الكلّ، وعنهما أنه يرُدُّ ما بقي). اهـ. وقال في "الاختيار"^(١): ((عندهما يرجع استحساناً، وعنده لا يرجع إلخ))، فإنَّ المفهوم من هذا أنه في "الهداية" جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياساً، وعندهما عنده استحساناً، وفي "الاختيار" بالعكس.

وحاصله: أنَّ الرجوع بالنقصان عندهما قيل: إنَّه قياس، وقيل: إنَّه استحسان، ثمَّ بعد قولهما بالرجوع بالنقصان ففي صورة أكل البعض عنهما روايتان: الأولى يرجع بنقصان الكلِّ فلا يرُدُّ الباقي، والثانية يرجع بنقصان ما أكل فقط ويرُدُّ ما بقي، وأنت خير بأنَّه ليس في هذا ما يفيد أنَّ إحدى هاتين الروايتين قياس والأخرى استحسان كما فهمه "الشارح"، بل كلُّ منهما قياس على ما في "الهداية"، والاستحسان قول "الإمام" بعدم الرجوع بشيء أصلاً، وكلُّ منهما استحسان على ما في "الاختيار"، والقياس قول "الإمام" المذكور، فتنه.

[٢٣٠٥٧] (قوله: ولو أعتقه على مال) أي: لا يرجع؛ لأنَّه حبس بدله، وحس البدل كحبس المبدل، وعنه: أنه يرجع؛ لأنَّه إنهاء للملك وإن كان بعوض، "ح"^(٢) عن "الهداية"^(٣). وعند أبي يوسف: "يرجع في هذه المسائل.

[٢٣٠٥٨] (قوله: أو كاتبه) هي بمعنى الإعتاق على مال كما في "البحر"^(٤)، والكلام فيه مغلَّب عن الكلام فيها، "ح"^(٥).

(قوله: قوله: ولو أعتقه على مال) وإن لم يقبض البدل.

(١) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢/٢٠٠.

(٢) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/١.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣/٣٨.

(٤) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦/٥٧.

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/١.

(أو قَتَلَهُ) أو أَتَى^(١)، أو أَطْعَمَهُ طِفْلَهُ أو امْرَأَتَهُ أو مُكَاتَبَهُ أو ضَيْفَهُ - "مُجْتَبَى" - بعدَ
اطْلَاعِهِ عَلَى عَيْبٍ، كَذَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ" تَبَعًا لـ "العَيْنِي" فِي "الرَّمْزِ"،

[٢٣٠٥٩] (قوله: أو قَتَلَهُ) هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يُعْهَدْ شَرْعًا إِلَّا
مُضْمُونًا، وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنِ الْمَوْلَى بِسَبَبِ الْمُلْكِ، فَصَارَ كَالْمُسْتَفِيدِ بِهِ عَوَضًا، وَهُوَ سَلَامَةُ نَفْسِهِ عَنِ
الْقَتْلِ إِنْ كَانَ عَمْدًا، أَوِ الدِّيَّةِ إِنْ كَانَ خَطَأً، فَكَانَتْ بَاعُهُ، "نَهْر"^(٢).

[٢٣٠٦٠] (قوله: طِفْلَهُ) لَيْسَ بِقَيْدٍ، بَلِ الْمُصْرَحُ بِهِ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) وَ"الْفَتْحِ"^(٤) الْوَلَدُ الصَّغِيرُ
وَالْكَبِيرُ، وَالْعِلَّةُ - وَهِيَ أَهْلِيَّةُ الْمُلْكِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٥) - تَشْمَلُهُمَا. اهـ "ح"^(٦).

[٢٣٠٦١] (قوله: كَذَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ") حَيْثُ قَالَ^(٧): ((فَلَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى مَسَالٍ، أَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ
اطْلَاعِهِ عَلَى عَيْبٍ))، وَقَالَ مُحَشِّيهِ "الرَّمْلِيُّ": ((صَوَابُهُ: قَبْلَ اطْلَاعِهِ؛ إِذْ هُوَ مُحَلُّ الْخِلَافِ؛
إِذْ بَعْدَهُ لَا يَرْجِعُ إِجْمَاعًا، وَلِهَذَا لَمْ يُعَيِّدْ بِهِ "الرَّيْلِيُّ"^(٨) وَكَأَكْثَرُ الشُّرَاحِ^(٩)، وَكَانَتْ تَبَعُ "العَيْنِي"
فِيهِ، وَهُوَ سَهْوٌ)).

[٢٣٠٦٢] (قوله: فِي "الرَّمْزِ") أَيْ: شَرَحَ "الْكَنْزِ"^(١٠).

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُ الشَّارِحِ: أَوْ أَتَى إِيَّاهُ)) قَالَ "ط": ((ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ مُطْلَقًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ
لِصَاحِبِ "النَّهْرِ" فِي ذِكْرِ الْإِبَاقِ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ عَوْدِهِ أَوْ مَوْتِهِ،
وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ فِي إِبَاقِ ثَبَتِ عِنْدَهُمَا، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الرَّجُوعَ أَوِ الرَّدَّ، وَمَا هُنَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا حَصَلَ
عِنْدَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ تَحَقُّقِ عَيْبٍ فِيهِ آخَرٌ قَدِيمٌ عِنْدَ الْبَائِعِ)) اهـ.

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٦/ب بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٥٩/٦.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٧/٦.

(٥) الْمَقُولَةُ [٢٣٠٥١] قَوْلُهُ: ((أَوْ أَطْعَمَهُ عَبْدَهُ أَوْ مُدَبَّرَهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ)).

(٦) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٧/أ.

(٧) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ خِيَارِ الْعَيْبِ ١١/٢ ق ١١/ب.

(٨) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٦/٤.

(٩) انْظُرْ "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٥٩/٦، وَ"النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٦/ب.

(١٠) انْظُرْ "رِزْمُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٨/٢.

لكن ذكر في "المجمّع" في الجميع: ((قبل الرؤية))، وأقره شراحه حتى "العيني"،
فيفيد البعدية بالأولية، فتنبه (لا) يرجع بشيء؛ لامتناع الرد بفعله، والأصل: أن كل
موضع للبائع أخذه معيلاً لا يرجع بإخراجه عن ملكه، وإلا رجع، "اختيار"^(١)،

[٢٣٠٦٣] (قوله: لكن ذكر في "المجمّع" في الجميع) أي: في جميع المسائل المذكورة، وهي:
العقود على مال، والكتابة، والإباق، وهذا هو الصواب؛ لما علمت من أنه لا رجوع إجماعاً لو بعد
الاطلاع على العيب، لا لما قيل: من أنه يلزم أن لا يبقى فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة، فإنه
ممنوع؛ إذ الفرق واضح، وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه إجماعاً، فافهم.
[٢٣٠٦٤] (قوله: حتى "العيني") أي: في "شرحه" على نظم "المجمّع"، أي: فاقص
كلامه في "الرمز"^(٢).

[٢٣٠٦٥] (قوله: بالأولية) أي: لأنه إذا امتنع الرجوع إذا كانت هذه الأشياء قبل
الاطلاع على العيب يمتنع بعد الاطلاع بالأولى، لأنها دليل الرضا.
[٢٣٠٦٦] (قوله: والأصل إلخ) قدمنا^(٣) بيانه عند قوله: ((لجواز ردّه مقطوعاً لا محيطاً))،

(قوله: إذ الفرق واضح، وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة إلخ) ثبوت الرجوع في المسائل
المتقدمة بعد العلم ليس عاماً فيها جميعها، بل في بعضها لا في كلها، تأمل.
(قوله: والأصل إلخ) الشيخ "الرحماني" و"الحلي" لم يختارا إلا ما في "الزيلعي" في بناء هذه المسائل،
وهو: (أن الرد متى امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتملك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان، ومتى
امتنع لا من جهته، أو من جهته بفعل غير مضمون كالهلاك بأفة سماوية، أو انتقص، أو ازداد بزيادة مائة من الرد
أو الإعتاق وتوايعه لا يمتنع الرجوع بالنقصان))، ونقل ذلك في "البحر"، وما أدري وجه اختيار ما في "الاختيار"
على ما في "الزيلعي" مع أنه مطلق على جميع المسائل المتقدمة بخلافه، ولعله لقصور أذهاننا. اهـ "سيندي".

(١) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢٠/٢.

(٢) نقول: كذا في النسخ جميعها، و"شرح العيني" إنما هو على "المجمّع" نفسه، لا على "نظمه"، وسماه: "المستجمع".

شرح "المجمّع"، وتقدم التعريف به ٢٣٦/١، وعبارة "ط" ٥٣/٣: ((أي: في "شرح المجمّع"))، فليتبه.

(٣) قال "ط" ٥٣/٣: ((قال الحلي: وما في "المجمّع" هو الحق، وإلا لم يبق فرق بين هذه المسائل والمسائل التي قبلها)).

(٤) المقولة [٢٣٠٣٣].

وفيه^(١): ((الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْأَكْلِ))، وأقره "القَهْستاني"^(٢).
 (شَرَى نَحْوَ بَيْضٍ وَبَطِيخٍ) كَحَزْزٍ وَقَثَاءٍ، (فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِداً يُنْتَفَعُ بِهِ) وَلَوْ عَلَفاً
 لِلدَّوَابِّ (فَلَهُ) إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئاً بَعْدَ عِلْمِهِ^(٣) بَعِيْبِهِ.....

وَقَدَّمْنَا هُنَاكَ بِنَاءَهُ عَلَى أَصْلِ آخَرَ.

[٢٣٠٦٧] (قَوْلُهُ: وَفِيهِ الْخ) مُكْرَّرٌ مَعَ مَا قَدَّمَهُ^(٤) قَرِيباً، "ح"^(٥).

[٢٣٠٦٨] (قَوْلُهُ: فَوَجَدَهُ فَاسِداً الْخ) لَوْ قَالَ: فَوَجَدَهُ مَعِيّاً لَكَانَ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ مِنْ عَيْبِ الْجُوزِ
 قِلَّةَ لُبِّهِ وَسَوَادَهُ كَمَا فِي "الْبَزَازِيَّة"^(٦)، وَصَرَّحَ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((بَأَنَّهُ عَيْبٌ لَا فَسَادٌ))، وَاحْتَرَزَ
 بِقَوْلِهِ: ((فَوَجَدَهُ)) - أَي: الْمَبِيعَ - عَمَّا إِذَا كَسَرَ الْبَعْضَ فَوَجَدَهُ فَاسِداً، فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ أَوْ يَرْجِعُ بِنَقْصِهِ
 فَقَطْ، وَلَا يُقْبَلُ الْبَاقِي عَلَيْهِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((وَلَا يَرُدُّ الْبَاقِي إِلَّا أَنْ يُبْرَهَنَ أَنَّ الْبَاقِيَ
 فَاسِدٌ)) اهـ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧). وَقَوْلُهُ: ((فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ الْخ)) أَي: يَرُدُّ مَا كَسَرَهُ لَوْ غَيْرَ مُنْتَفَعٍ بِهِ،
 ((أَوْ يَرْجِعُ بِنَقْصِهِ فَقَطْ)) لَوْ يُنْتَفَعُ بِهِ.

[٢٣٠٦٩] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئاً) فَلَوْ [٣/ق:ه/ب] كَسَرَهُ فَذَاقَهُ، ثُمَّ تَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئاً
 لَمْ يَرْجِعْ بِنَقْصَانِهِ لِرِضَاهُ بِهِ، وَيَنْبَغِي جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ، "بِحْر"^(٨). وَأَصْلُ الْبَحْرِ

(قَوْلُهُ: وَيَنْبَغِي جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ) عِبَارَةٌ "الْبَحْرِ": ((وَيَنْبَغِي جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيهَا كَمَا
 لَوْ الْخ))، وَالْمُرَادُ مَا إِذَا عَلِمَ بَعْدَ الْأَكْلِ فِي هَذِهِ كَالسَّابِقَةِ لَا مَا إِذَا عَلِمَ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهَا.

(١) أَي: فِي "الْإِخْتِيَارِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلُ مَطْلُوقِ الْبَيْعِ يَقْتَضِي سَلَامَةَ الْمَبِيعِ ٢٠/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٢) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلُ: صَحَّ شَرَاءُ مَا لَمْ يَرَهُ ١٥/٢.

(٣) فِي "ط": ((إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهِ)).

(٤) ص ٤٤٨ - "دَر".

(٥) "ح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٧/أ.

(٦) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ ٤٦١/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٧) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦٠/٦.

(٨) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٥٩/٦.

(نُقْصَانُهُ) إِلَّا إِذَا رَضِيَ الْبَائِعُ بِهِ، وَلَوْ عَلِمَ بَعِيهِ قَبْلَ كَسْرِهِ فَلَهُ رَدُّهُ.....

لـ "الزَّلِيلِي" ^(١)، واعتَرَضَهُ "ط" ^(٢): ((بَأَنَّ الْخِلَافَ فِي الطَّعَامِ إِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْأَكْلِ لَا قَبْلَهُ)).
[٢٣٠٧٠] (قَوْلُهُ: نُقْصَانُهُ) أَي: لَهُ نُقْصَانٌ عِيْبُهُ لَا رَدُّهُ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ عَيْبٌ حَادِثٌ، "بِحَرْ" ^(٣)
وغيرُهُ.

قُلْتُ: الْكَسَرُ فِي الْجَوْزِ ^(٤) يَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ، فَهُوَ زِيَادَةٌ لَا عَيْبٌ، تَأْمَلُ.
[٢٣٠٧١] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا رَضِيَ الْبَائِعُ بِهِ) أَي: بِأَخْذِهِ مَعِيًّا بِالْكَسْرِ، فَلَا رُجُوعَ لِلْمُشْتَرِي
بِنُقْصَانِهِ.

[٢٣٠٧٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَلِمَ) أَي: الْمُشْتَرِي بَعِيَهُ قَبْلَ كَسْرِهِ، أَي: وَلَمْ يَكْسِرْهُ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٥):
((فَلَوْ كَسَرَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ رَاضِيًّا)) اهـ. وَتَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ "الزَّلِيلِي" ^(٦) أَيْضًا فَقَالَ:
((لَا يَرُدُّهُ وَلَا يَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ؛ لِأَنَّ كَسْرَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ دَلِيلُ الرِّضَا)) اهـ، لَكِنَّ "الزَّلِيلِي" ذَكَرَ هَذَا
بَعْدَ قَوْلِهِ: ((وَأِنْ لَمْ يُتَّفَعْ بِهِ أَصْلًا))، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ مُحَلَّهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُتَّفَعْ بِهِ أَصْلًا يَرُدُّهُ ^(٧)
وَيَرْجِعُ بِكُلِّ الثَّمَنِ.

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: الْكَسَرُ فِي الْجَوْزِ يَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ إلخ) فِيهِ: أَنَّ الْكَسَرَ إِنَّمَا يَزِيدُ بِالثَّمَنِ إِذَا كَانَ الْمَكْسُورُ سَلِيمًا،
وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا وَجِدَ مَعِيًّا، تَأْمَلُ.

(١) انظر "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٦/٤.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٤/٣.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٩/٦.

(٤) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: قُلْتُ: الْكَسَرُ فِي الْجَوْزِ إلخ)) فِيهِ: أَنَّ مَوْضِعَ الْمَسْأَلَةِ فِي الَّذِي وَجِدَ فَاسِدًا، وَهُوَ إِذَا كُسِرَ
يَنْكَشِفُ حَالُهُ فَلَا يَرْغَبُ فِيهِ، وَأَمَّا قَبْلَ الْكَسْرِ فَيَرْغَبُ فِيهِ لِتَوَهُُّمِ عَدَمِ الْفَسَادِ اهـ.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٦/ب.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٧/٤.

(٧) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: يَرُدُّهُ)) أَي: وَلَوْ بَعْدَ كَسْرِهِ، فَلَا يَصُحُّ تَقْيِيدُهُ بِمَا قَبْلَ الْكَسْرِ كَمَا فَعَلَ "الزَّلِيلِي" اهـ.

(وإن لم يُنتفع به أصلاً فله كل الثمن)،.....

[٢٣٠٧٣] (قوله: وإن لم يُنتفع به أصلاً) بأن كان البيض مُتَبَنًى، والقضاء مُرّاً، والجوزُ حاوياً، وما في "العيني"^(١): ((أو مُزِنِحاً)) - ففيه نظر؛ لأنه يأكله الفقراء، "نهر"^(٢).

قلت: وكذا يُنتفع به باستخراج دهنه، لكن هذا لو كان كثيراً، بل قد يُقال: ولو قليلاً؛ لأنه يُباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة، إلا أن يكون جوزه أو جوزتين مثلاً.

[٢٣٠٧٤] (قوله: فله كل الثمن إلخ) لأنه تبين بالكسر أنه ليس بمال، فكان البيع باطلاً، قبل^(٣): هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره، أما إذا كان له قيمة - بأن كان في موضع يُباع فيه قشره - يرجع حصّة اللب فقط، وقيل: يؤدّه ويرجع بكل الثمن؛ لأن ماله به باعتبار اللب، وظاهر "الهداية"^(٤) يفيد ترجيحَهُ، وكذا في البيض، أما يبيض النعامة إذا وجد فاسداً بعد الكسر فإنه يرجع بقصان العيب، قال في "النعاية"^(٥): ((وعليه جرى في "الفتح"^(٦): أن هذا يجب أن يكون بلا خلاف؛ لأن ماله يبيض النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعاً))، قال "ابن وهبان": ((وينبغي أن يُفصل بأن يُقال هذا في موضع يُقصد فيه الانتفاع بالقشر، أما إذا كان لا يُقصد

(قوله: وما في "العيني": أو مُزِنِحاً - ففيه نظر) استظهر "السندي" ما قاله "العيني"، وقال: ((الجوز بأقسامه الثلاثة: الهنديّ والشاميّ وجوز الطيب إذا صار مُزِنِحاً يورث الغنيان في الأول، والثاني بعد تغيره يكون سماً، والثالث يُخرج عن الدوائية، ولا يخلو استعماله عن ضرر)) اهـ. لكن يرُدُّ على "العيني" ما قاله: ((ومن أنه يُنتفع به باستخراج دهنه)).

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٩/٢.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٧/أ.

(٣) في "م": ((قيل)) بالباء الموحدة، وهو خطأ.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٣.

(٥) "النعاية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٨/٦ (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٨/٦.

لِبُطْلَانِ الْبَيْعِ، وَلَوْ كَانَ^(١) أَكْثَرُهُ فَاسِداً جَازَ بِحَصَّتَيْهِ عِنْدَهُمَا، "نهر"^(٢).

الانْتِفَاعُ إِلَّا بِالْمَحْ - بَأَنَّ كَانَ فِي بَرِيَّةٍ وَالْقِشْرُ لَا يَنْتَقِلُ - كَانَ كَغَيْرِهِ))، قَالَ الشَّيْخُ "عَبْدُ الْبَرِّ"^(٣): ((وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ فَسَادُ هَذَا التَّفْصِيلِ، فَإِنَّ هَذَا الْقِشْرَ مَقْصُودٌ بِالشَّرَاءِ فِي نَفْسِهِ يُتَنَفَّعُ بِهِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَنْهَضُ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يَتَّفِقُ^(٤) فِي كَثِيرٍ مِمَّا اتَّفَقُوا عَلَى صِحَّةِ بَيْعِهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُوجِباً لِفَسَادِ الْبَيْعِ)) اهـ "نهر"^(٥).

[٢٣٠٧٥] (قوله): وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُهُ فَاسِداً جَازَ بِحَصَّتَيْهِ أَي: بِحَصَّةِ الصَّحِيحِ مِنْهُ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٦)، وَكَذَا فِي "النَّهْرِ"^(٧) عَنِ "النَّهَائَةِ". أَمَّا عِنْدَهُ فَلَا يَصِحُّ فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْحَرِّ وَالْعَبْدِ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَوَجْهُ الْأَصَحِّ - كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٨) - : ((أَنَّهُ عَمَزَلَةٌ مَا لَوْ فَصِّلَ ثَمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْقَسِمُ ثَمَنُهُ عَلَى أَجْزَائِهِ كَالْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ، لَا عَلَى قِيَمَتِهِ)) اهـ، أَي: بِخِلَافِ الْحَرِّ مَعَ الْعَبْدِ.

(تَبْيِيهِ)

عَبَّرَ بِالْأَكْثَرِ تَبْعاً لـ "الْعَيْنِيِّ"^(٩)، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مُخْتَلٌ، وَالصَّوَابُ تَعْيِيرُ "النَّهْرِ"^(١٠) وَغَيْرِهِ بِالْكَثِيرِ.

(قوله): وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مُخْتَلٌ، وَالصَّوَابُ تَعْيِيرُ "النَّهْرِ" وَغَيْرِهِ بِالْكَثِيرِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَثِيرِ فِي عِبَارَاتِهِمْ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فِي قَدْرِ الْمَائَةِ، لَا الْكَثِيرُ الَّذِي هُوَ الزَّائِدُ عَلَى النِّصْفِ. اهـ "فَتَال".

(١) فِي "ذ" وَ"و": ((وَجَدَ)) بَدَلَ ((كَانَ)).

(٢) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٧/أ.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ٢٧٣/١.

(٤) عِبَارَةٌ "ابن الشحنة": ((قَدْ يَتَّصِرُ)).

(٥) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٧/أ.

(٦) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٩/٦.

(٧) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٧/أ.

(٨) "تبين الحقائق": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٧/٤.

(٩) "رمز الحقائق": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٩/٢.

(١٠) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٧/أ.

قِيلَتْ: وهو مدفوع؛ لأنه إذا صحَّ فيما يكون أكثره فاسداً يصحُّ فيما يكون الكثير منه فاسداً بالأولى، فافهم. نعم الأولى التغير بالكثير؛ ليفيد صحة البيع في الكل إذا كان الفاسد منه قليلاً؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه؛ إذ لا يخلو عن قليل فاسد، فكان كقليل الثراب في الحنطة، فلا يرجع بشيء أصلاً، وفي القياس يفسد كما في "الفتح"^(١)، قال في "النهر"^(٢): ((والقليل ما لا يخلو عنه الجوز عادة كالواحد والاثنتين في المائة، كذا في "الهداية"^(٣)، وهو ظاهر في أنَّ الواحد في العشرة كثير، وبه صرح في "القنية"^(٤)، وقال "السرْحسي"^(٥): الثلاثة عفو، يعني: في المائة)) اهـ.

وفي "البحر"^(٦): ((القليل الثلاثة وما دونها في المائة، والكثير ما زاد)) اهـ. وفي "الفتح"^(٧): ((وجعل الفقيه "أبو الليث" الخمسة والستة في المائة من الجوز عفواً)) اهـ.

مَطْلَبٌ: وَجَدَ فِي الْحِنْطَةِ تُرَاباً

(فَرَعٌ)

اشترى أفقره حنطة أو سمسيم، فوجد فيه تراباً إن كان يوجد مثله في ذلك عادة لا يردُّ، وإلاَّ فإنَّ أمكنه ردُّ كلِّ المبيع يردُّه، ولو أراد حبس الحنطة وردَّ التراب أو المبيع مُميّزاً ليس له ذلك، فإنَّ مميّز التراب وأراد أن يخلطه ويردَّ إنَّ أمكنه الردُّ على ذلك الكيل ردُّ، وإلاَّ - بأنَّ نقص من ذلك الكيل شيء - لا، ورجع بنقصان الحنطة، إلاَّ أن يرضى البائع بأخذها ناقصة، "بزازية"^(٨). وفي "الخانية"^(٩):

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٩/٦.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٧/أ.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٣.

(٤) لم نعر على المسألة في مظانها من نسخة "القنية" التي بين أيدينا.

(٥) عبارة السرْحسي في "المبسوط": كتاب البيع - باب العيوب في البيع ١١٥/١٣: ((إلاَّ أنِّي في الجوز إذا كان الفاسد منه مقداراً ما لا يخلو الجوز منه عادة كالواحدة والاثنتين في كل مائة فليس له أن يخاصم البائع لأجله...)).

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٠/٦.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٩/٦.

(٨) "البزازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب ٤٤١/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ١٩٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

وفي "المحتبى": ((لو كان سَمْنًا ذَائِبًا فَأَكَلَهُ، ثُمَّ أَقْرَبَ بَائِعُهُ بِوُقُوعِ فَأَرَةٍ فِيهِ رَجَعَ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ عِنْدَهُمَا، وَبِهِ يُفْتَى)).
(بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ، فَرَدَّ) الْمُشْتَرِي الثَّانِي (عَلَيْهِ بَعِيْبٌ رَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ.....)

((لَوْ لَمْ يُعَدِّ ذَلِكَ التُّرَابَ عَيْبًا فَلَا رَدَّ، وَإِلَّا ١٧/٥٥٥/٣٦ فَإِنْ لَمْ يَفْحَشْ يَرُدُّ، وَإِنْ فَحَشَ خُيِّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَخْذِ الْخَطِئَةِ بِحَصَّتِهَا مِنَ الثَّمَنِ أَوْ رَدِّهَا وَأَخْذِ كُلِّ الثَّمَنِ)).
(٢٣٠٧٦) (قَوْلُهُ: فِي "المحتبى" (إِلخ) هَذِهِ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ الْأَكْلِ السَّابِقَةِ، "ط" (١). فَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرَهَا هُنَاكَ.

(٢٣٠٧٧) (قَوْلُهُ: رَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ) مَعْنَاهُ: أَنَّ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ الْأَوَّلَ وَيَفْعَلَ مَا يَجِبُ أَنْ يُفْعَلَ عِنْدَ قَصْدِ الرَّدِّ، وَلَا يَكُونُ الرَّدُّ عَلَيْهِ رَدًّا عَلَى بَائِعِهِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ، حَيْثُ يَكُونُ الرَّدُّ عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ بِقَضَاءِ رَدٍّ عَلَى مُوَكِّلِهِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَاحِدٌ، فَإِذَا ارْتَفَعَ رَجَعَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، "بِحَر" (٢)، وَتَمَامُهُ فِيهِ، وَبِخِلَافِ السَّابِقِ، فَإِنَّهُ إِذَا حُكِمَ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي الْأَخِيرِ يَكُونُ حُكْمًا عَلَى كُلِّ الْبَاعَةِ كَمَا

(قَوْلُ "الشَّارَحِ": فِي "المحتبى": "لو كان سَمْنًا ذَائِبًا فَأَكَلَهُ (إِلخ) فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ "المحتبى" قِيُودٌ يَنْبَغِي مُلَاحَظَتُهَا، مِنْهَا: أَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يُخَيَّرْ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ أَكْلِهِ، فَلَوْ أَخْبَرَهُ قَبْلَ أَكْلِهِ كُلَّهُ رَدَّهُ اتِّفَاقًا إِنْ شَاءَ، وَبَعْدَ بَعْضِهِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ عِنْدَهُ، وَرَجَعَ عِنْدَهُمَا بِنَقْصَانٍ مَا أَكَلَ وَيَرُدُّ الْبَاقِيَ عَلَى الْقَوْلِ الْمَفْتَى بِهِ كَمَا سَبَقَ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ ذَائِبًا، فَلَوْ كَانَ حَامِدًا وَأَخْبَرَهُ قَبْلَ أَكْلِهِ قَوَّرَ مِنْهُ مَوْضِعَ وَقُوعِ الْفَأَرَةِ وَرَدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَصَحَّ الْبَيْعُ فِي الْبَاقِي بِحَصَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَالثَّمَنُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْأَجْزَاءِ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ بَعْدَ أَكْلِهِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، لَكِنْ جَاوَزَ مَوْضِعَ الْفَأَرَةِ فَرَجَعَ بِنَقْصَانٍ مَا كَانَ حَوْلَهَا مِنَ الثَّمَنِ، وَلَوْ أَكَلَ مِنْ نَاحِيَةٍ لَمْ تَكُنْ فِيهَا الْفَأَرَةُ ثُمَّ أَخْبَرَهُ الْبَائِعَ قَوَّرَ مَوْضِعَ الْفَأَرَةِ وَرَدَّهَا، وَصَحَّ الْبَيْعُ فِيمَا أَكَلَهُ وَمَا بَقِيَ، هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ مَفْهُومُ مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ "سِنْدِي".

(١) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٤/٣.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٢/٦ بتصرف.

لو رُدَّ عَلَيْهِ بِقَضَاءٍ).....

سَيَأْتِي^(١) فِي بَابِهِ. قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((وَهَذَا الْإِطْلَاقُ قِيْدُهُ فِي "الْمَبْسُوطِ"^(٣))). بَمَا إِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ عِنْدَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ، أَمَّا إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّ الْعَيْبَ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَشْهَدْ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ أَنْ يَرُدَّهُ إِجْمَاعًا، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤) تَبَعًا لَ "الدَّرَائِيَةِ"^(٥)))، وَافْرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) أَيْضًا.

قُلْتُ: وَهُوَ مُقَيَّدٌ أَيْضًا بَمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الرَّدِّ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((لَوْ قَالَ بَعْدَ الرَّدِّ: لَيْسَ بِهِ عَيْبٌ لَا يَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بِاتِّفَاقٍ)).

[٢٣٠٧٨] (قَوْلُهُ: لَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِقَضَاءٍ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَقَرَّ بِالْعَيْبِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْقَبُولِ فَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي جَبْرًا، كَمَا إِذَا أَنْكَرَ الْعَيْبَ فَأَثْبَتَهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ النُّكُولِ عَنِ اليمينِ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى إِقْرَارِ الْبَائِعِ

(قَوْلُهُ: وَهَذَا الْإِطْلَاقُ قِيْدُهُ فِي "الْمَبْسُوطِ" بَمَا إِذَا ادَّعَى الْخ) لَا يَظْهَرُ هَذَا التَّقْيِيدُ إِلَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَعْنَى رَدِّهِ عَلَى بَائِعِهِ أَنَّهُ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ بِدُونِ مُحَاصَصَةٍ عَلَى خِلَافِ مَا قَدَّمَهُ، فَيُقَالُ: حِينَئِذٍ: إِنَّ مَحَلَّ رَدِّهِ عَلَى بَائِعِهِ إِذَا ثَبَتَ الْعَيْبَ عِنْدَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَظْهَرُ وَجْهٌ لِعَدَمِ رَدِّ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ عَلَى بَائِعِهِ إِذَا اثْبَتَهُ عِنْدَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي. ثُمَّ ظَهَرَ تَوْجِيهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ" تَعْلِيلًا لَهَا بِقَوْلِهِ: ((لَأَنَّ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلَ لَمْ يَصِرْ مُكَذِّبًا فِيمَا أَقَرَّ بِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا قَضَاءٌ عَلَى خِلَافِ مَا أَقَرَّ بِهِ، فَيَبْقَى إِقْرَارُهُ بِكَوْنِ الْجَارِيَةِ سَلِيمَةً؛ فَلَا يَثْبُتُ لَهُ (الرَّدُّ) لَهُ، أَمَّا لَكِنْ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّعْلِيلِ نَظَرٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَارَ مُكَذِّبًا شَرْعًا بِالْقَضَاءِ فِيمَا أَقَرَّ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ سَلِيمًا، فَلَهُ دَعْوَى الْعَيْبِ عِنْدَ بَائِعِهِ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ.

(١) الْمَقُولَةُ [٢٤٥٣٢] قَوْلُهُ: ((فَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ مِنْهُمْ)).

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٧٧/أ.

(٣) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْإِقْرَارِ - بَابُ الْإِقْرَارِ بِالْبَيْعِ وَالْعَيْبِ فِيهِ ١٣٥/١٨.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٩/٦.

(٥) "الدَّرَائِيَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦١/٦.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٩/٦ - ٢٠.

لأنَّه فُسِّخَ ما لم يحدثْ به عيبٌ آخرُ عندهُ، فيرجعُ بالتقصانِ.....

بالعيبِ مع إنكاره الإقرار به، فإنه يرُدُّ على بائعه في الصُّورِ الأربع؛ لكونِ القضاءِ فسخاً فيها، "شُرْبُلاية" (١).

(تنبيه)

للبائع أن يمتنع عن القبول مع علمه بالعيب حتى يُقضى عليه ليتعدى إلى بائعه، "بحر" (٢) عن "البرازية" (٣).

[٢٣٠٧٩] (قوله: لأنه فُسِّخَ) أي: لأنَّ الرَّدَّ بالقضاءِ فُسِّخَ مِنَ الأصلِ، فجُعِلَ البيعُ كأنَّ لم يكنْ، غاية الأمرِ أنه أنكر قيامَ العيبِ، لكنه صارَ مكذباً شرعاً بالقضاءِ، "هداية" (٤). والمرادُ أنه فُسِّخَ فيما يُستقبلُ لا في الأحكامِ الماضية، بدليل أنَّ زوائد المبيع للمشتري ولا يرُدُّها مع الأصلِ، وتأماته في "البحر" (٥)، وسيدُكر "الشارح" (٦) آخرَ الباب: ((أنَّه فُسِّخَ في حقِّ الكلِّ إلا في مسألتينِ إلخ))، ويأتي (٧) تمامه.

مَطْلَبٌ: لا يرجعُ البائعُ على بائعه بتقصانِ العيبِ

[٢٣٠٨٠] (قوله: ما لم يحدثْ به عيبٌ آخرُ عندهُ) أي: عندَ البائعِ الثاني، قيَّدَ لقوله: ((رَدُّه على بائعه))، وقوله: ((فيرجعُ)) تفرُّعٌ على مفهومِ القيدِ المذكورِ، أي: فإنَّ حَدَثَ عيبٍ آخرُ عندَ البائعِ الثاني، ثُمَّ رَدُّه عليه المشتري منه بالعيبِ القديمِ فلا يرُدُّه على بائعه، بل يرجعُ عليه بتقصانِ

(١) "الشربلاية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٣/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٧/٦.

(٣) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب ٤٤٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٣.

(٥) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٠/٦.

(٦) ص ٥٣١ - وما بعدها "در".

(٧) المقولة [٢٣٢٤٢] قوله: ((فسخٌ في حقِّ الكلِّ)) وما بعدها.

وهذا (لو بعد قبضه) فلو قبله ردّه مطلقاً في غير العقار كالردّ بخيار الرؤية أو الشرط^(١)، "دُرر"^(٢).....

العيب القديم؛ لأنّ العيب الحادث عنده يمنع من الردّ، وما قلناه - من إرجاع ضمير ((عنده)) إلى البائع الثاني - أصوب من إرجاعه إلى المشتري الثاني؛ لئلاّ يخالف قول "الإمام"؛ لِمَا في "البحر"^(٣): ((لو باعه فاطنَ مُشترّيه على عيبٍ قديمٍ به لا يحدث مثله، وحدث عنه عيبٌ ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم، وعندهما يرجع، كذا ذكره "الإسبيجاني"، ومثله في "الصغرى") اه، فافهم.

[٢٣٠٨١] (قوله: وهذا) أي: اشتراط القضاء للردّ. اه "ح"^(٤).

[٢٣٠٨٢] (قوله: لو بعد قبضه) أي: قبض المشتري الثاني المبيع، "ط"^(٥).

[٢٣٠٨٣] (قوله: فلو قبله إلخ) أي: فلو كان الردّ قبل قبضه فلمُشترّي الأول أن يرده على البائع الأول مطلقاً، سواء كان ردّه عليه بقضاء أو برضى المشتري الأول الذي هو البائع الثاني؛ لأنّ بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز، فلا يمكن جعله بيعاً جديداً في حقّ غيرهما، فجعل

(قوله: وما قلناه من إرجاع ضمير ((عنده)) إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري الثاني إلخ) غاية ما يُفيدُه الكلامُ على هذا الاحتمال أنّ المشتري الثاني يرجع على الأول بالنقصان، وليس فيه تعرضٌ للمسألة الخلافية بالكليّة، وكأنّه فهم أنّ ضمير ((يرجع)) عائدٌ إلى المشتري الأول، وهو غير متعين في الكلام، ويكون قوله: ((ما لم يحدث إلخ)) على هذا - كما في "ط" - كالاستثناء من معلوم من المقام، تقديره: ولّه - أي: للثاني - الردّ ما لم يحدث عيب آخر عنده، نعم المتبادر ما قاله "المحشي".

(١) في "د" و"و": ((بخيار رؤية أو شرط)).

(٢) "الدُرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٣/٢ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٢/٦.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/أ.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٤/٣.

وهذا إذا باعته قبل اطلاعه على العيب، فلو بعده فلا رد مطلقاً، "بحر"^(١). وهذا في غير النقدين؛ لعدم تعيينهما، فله الرد مطلقاً، "شرح جمیع".

فَسَحًا مِنَ الْأَصْلِ فِي حَقِّ الْكُلِّ؛ فَصَارَ كَمَا لَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ لِلثَّانِي بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ أَوْ يَبْعًا فِيهِ خِيَارٌ رُؤْيَ، فَإِنَّهُ إِذَا فَسَخَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي بِحُكْمِ الْخِيَارِ كَانَ لِلأَوَّلِ أَنْ يَرُدَّهُ مُطْلَقًا، وَالْفَسْخُ بِالْخِيَارَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَضَاءٍ، قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢): ((وَفِي الْعَقَارِ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ عَلَى قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ يَبْعُ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَقَارَ يَحْجُوزُ يَبْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ عِنْدَهُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بَعْدَمَا بَاعَهُ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" فَسْخٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ يَبْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ "أَبِي يُونُسَ" يَبْعُ فِي حَقِّ الْكُلِّ)) أَه مِنْ "حَاشِيَةِ نُوحِ أَفْنَدِي".

[٢٣٠٨٤] (قوله: وهذا) الإشارةُ إلى قوله: ((ردّه على بائعه)).

[٢٣٠٨٥] (قوله: فلا رد مطلقاً) أي: لا بقضاء ولا رضا؛ لأنّ بيعه بعد رؤية العيب دليل

[٣/٥٥٥ب] الرضا به.

[٢٣٠٨٦] (قوله: وهذا) أي: اشتراط القضاء للردّ.

مَطْلَبٌ مِهِم: قَبْضَ مِنْ غَرَمِهِ دَرَاهِمَ فَوَجَدَهَا زُبُوفًا فَرَدَّهَا عَلَيْهِ بِلا قَضَاءٍ

[٢٣٠٨٧] (قوله: في غير النقدين) قال في "البحر"^(٣): ((وَقَيْدٌ بِالْبَيْعِ - وَهُوَ الْعَيْنُ - احْتِرَازًا عَنِ الصَّرْفِ، فَإِنَّهُ يُجْعَلُ فَسْحًا إِذَا رُدَّ بِعَيْبٍ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالرِّضَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ بَيْعًا جَدِيدًا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَارَ هُنَا لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْعُقُودِ، فَإِذَا اشْتَرَى دِينَارًا بِدَرَاهِمَ ثُمَّ بَاعَ الدَّيْنَارَ مِنْ آخَرَ، ثُمَّ وَجَدَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي بِالدَّيْنَارِ عَيْبًا وَرَدَّهُ الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ قَضَاءٍ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ لِمَا ذَكَرْنَا. وَوَجَّهُهُ فِي "الْكَافِي": بِأَنَّ الْمَعِيبَ لَيْسَ بِمَبِيعٍ، بَلِ الْمَبِيعُ السَّلِيمُ، فَيَكُونُ الْمَبِيعُ مِلْكُ الْبَائِعِ، فَإِذَا رَدَّهُ عَلَى الْمُشْتَرِي يَرُدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ، أَمَّا هُنَا الْمَبِيعَانِ مَوْجُودَانِ. وَذَكَرَ فِي

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٢/٦ بتصرف.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٤.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦١/٦ بتصرف.

"الظهيرية"^(١): وعلى هذا إذا قبض رجلٌ دراهم على رجلٍ وقضاها من غريمه، فوجدها الغريم زُيُوفاً فردّها عليه بلا قضاءٍ فلّه ردّها على الأوّل)) اهـ. وما ذكره في "الظهيرية" أفتى به "الخير الرّملي"^(٢) تبعاً لما في "فتاوى قارئ الهداية"^(٣) و"فتاوى ابن نجيم"^(٤)، وهذا إذا لم يكن أقرّ بقبض حقه أو الثمن أو البدن، فلو أقرّ بذلك ثم جاء ليردّه لم يقبل منه لتناقضه كما أوضح ذلك العلامة "الطرسوسي" في "أنفع الوسائل"^(٥)، ولخصّت ذلك في "تنقيح الحامدية"^(٦).

وبقي ما إذا تصرف فيه القابض بعد علمه بعيه فإنه لا يرده إذا ردّ عليه؛ لما في "الفتنية"^(٧) برمز القاضي "عبد الجبار"^(٨): ((إذا أخذ من دينه ديناً فجعله في الروث ليروج^(٩)؛ أو جعل الدرهم في البصل ونحوه ليس له الرد، كما لو داوى عيب مشريه^(١٠) ليس له الرد)) اهـ، فليحفظ. لكن سيد كُرّ الشارح^(١١) من موانع الردّ العرض على البيع، إلا الدرهم إذا وجدها زُيُوفاً فعرضها

(١) "الظهيرية": كتاب البيوع - القسم الأول - الفصل الخامس في العيوب ق ٢٥٥/أ.

(٢) "الفتاوى الخيرية": كتاب الدعوى ٧٥/٢.

(٣) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في سداد الدين دراهم مزيفة ص ٦٦.

(٤) "فتاوى ابن نجيم": كتاب البيع ص ١٠٠ - (هامش "الفتاوى الغيائية").

(٥) "أنفع الوسائل": مسألة قبض الثمن أو الأجرة بدون نقدها ص ٢٧١ - ٢٧٢ ..

(٦) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب البيوع - باب الخيارات ٢٦٧/١.

(٧) نقول: لم نثر على المسألة في "الفتنية" للرازي، وإنما هي في كتابه "الحاوي" كما صرح بذلك صاحب "الفتاوى الحامدية" في كتاب المداينات ٢/٢٨٨، وقد وجم العلامة "ابن عابدين" رحمه الله في "تنقيحه للفتاوى الحامدية" ١/٢٦٨ حيث قال: ((وقد ذكر المؤلف [أي: صاحب "الفتاوى الحامدية"] في المداينات عن "الفتنية" برمز القاضي عبد الجبار: إذا أخذ من دينه... إلخ)). مع أن صاحب "الفتاوى الحامدية" عزا المسألة في المداينات إلى "حاوي الرازي"، فما وقع فيه "ابن عابدين" هناك في "تنقيح الحامدية" وقع فيه هنا، فليتمل.

(٨) قال عنه صاحب "الجواهر المضية" ٢/٦٣٢: ((أخذ من عزا إليه صاحب "الفتنية"، لا أدري أهو أحد المذكورين

قبله أم غيرهم؟))، نقول: ولم نثقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

(٩) في "الأصل": ((ليروث))، وهو تحريف.

(١٠) في "الأصل": ((مشتهر))، وهو تحريف.

(١١) ص ٨٥ - وما بعدها "در".

(وَلَوْ رَدَّهُ بِرِضَاهُ) بِلا قَضَاءٍ (لا) وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ مِثْلُهُ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ إِقَالَ:

(أَدْعَى عَيْبًا) مَوْجِبًا لِفَسْخٍ.....

على البيع فليس برضا، وسيذكره^(١) أيضاً في آخر مُتَفَرِّقَاتِ الْبُيُوعِ، وَعَلَّلَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((بَأَنَّ حَقَّهُ فِي الْجَيَادِ، فَلَمْ تَدْخُلِ الرِّبُوفُ فِي مِلْكِهِ))، لَكِنْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ تَحَوَّرَ بِهَا مَلَكُهَا وَصَارَتْ عَيْنَ حَقِّهِ، فَصَارَ الْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَوْ رَضِيَ بِهَا امْتَنَعَ الرَّدُّ، وَإِلَّا فَلَهُ رَدُّهَا وَإِنْ عَرَضَهَا عَلَى الْبَيْعِ. وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ عَرَضَهَا عَلَى الْبَيْعِ لَا يَكُونُ دَلِيلَ الرِّضَا بِهَا، فَيَحْمَلُ مَا مَرَّ^(٣) عَنِ "الْقَنِيَةِ" عَلَى مَا إِذَا رَضِيَ بِهَا صَرِيحًا، فَلْيَتَأَمَّلْ. وَسَيَأْتِي^(٤) فِي مُتَفَرِّقَاتِ الْبُيُوعِ مَتْنًا وَشَرْحًا: ((لَوْ قَبِضَ زَيْفًا بَدَلًا جَيِّدًا كَانَ لَهُ عَلَى آخَرٍ جَاهِلًا بِهِ - فَلَوْ عَلِمَ وَأَنْفَقَهُ كَانَ قَضَاءً اتِّفَاقًا - وَنَفَقَ أَوْ أَنْفَقَهُ فَهُوَ قَضَاءٌ لِحَقِّهِ، فَلَوْ قَالِمًا رَدَّهُ اتِّفَاقًا، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": إِذَا لَمْ يَعْلَمْ يَرُدُّ مِثْلَ زَيْفِهِ وَيَرْجِعُ بِجَيِّدِهِ اسْتِحْسَانًا، كَمَا لَوْ كَانَتْ سَتْوَقَةً أَوْ تَبَهَّرَجَةً، وَاخْتَارُوهُ لِلْفَتَوَى)) اهـ.

[٢٣٠٨٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ رَدَّهُ بِرِضَاهُ الْخ) أَي: لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِرِضَاهُ لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ، سِوَاءَ كَانَ الْعَيْبُ يَحْدُثُ مِثْلُهُ فِي الْمُدَّةِ كَالْمَرَضِ، أَوْ لَا كَالِإِصْبَعِ الزَّائِدِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْقَبْضِ إِقَالَ، وَهِيَ بَيِّعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ وَفَسَخٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ، وَبِالْبَائِعِ الْأَوَّلِ ثَلَاثُهُمَا، فَصَارَ فِي حَقِّهِ كَأَنَّ الْمُشْتَرِيَ الْأَوَّلَ اشْتَرَاهُ مِنَ الثَّانِي؛ فَلَا خُصُومَةَ لَهُ مَعَ بَائِعِهِ لَا فِي الرَّدِّ

(قَوْلُهُ: فَيَحْمَلُ مَا مَرَّ عَنِ "الْقَنِيَةِ" عَلَى مَا إِذَا رَضِيَ بِهَا صَرِيحًا) لَيْسَ فِي عِبَارَةِ "الْقَنِيَةِ" مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْحَمْلِ، وَالْمَقْهُومُ مِنْهَا أَنَّ مُجَرَّدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا كَافٍ فِي مَنَعِ الرَّدِّ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا التَّشْبِيهُ بِمَسْأَلَةِ الْمُدَاوَةِ، وَالظَّاهِرُ تَحَقُّقُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ إِذِ الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ مِمَّا لَا دَلِيلَ فِي كَلَامِ "الْقَنِيَةِ" عَلَيْهِ.

(١) انظر الدر عند المقولة [٢٤٩٩٧] قوله: ((فَقَبِلَهُ وَلَمْ يُنْفِقْهُ)).

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧٠/٦.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) انظر الدر عند المقولة [٢٤٩٤٥] قوله: ((وَلَوْ قَبِضَ زَيْفًا)).

أَوْ حَطَّ ثَمَنٍ (بَعْدَ قَبْضِهِ الْمَبِيعِ).....

ولا في الرجوع بالثقصان، بخلاف الرد بقضاء القاضي، فإنه فسح في حق الكل لعموم ولايته، فيصير كأن البائع الأول لم يبعه، فأذه "نوح أفندي".

(تنبيه)

الوكيل بالبيع على هذا التفصيل، فإذا رد عليه المبيع بقضاء لزم الموكل، ولو بدونه لزمه دون الموكل، وليس له أن يخصم الموكل وإن كان العيب لا يحدث مثله، هو الصحيح؛ لأن الرد بلا قضاء في حق الموكل بمنزلة الإقالة، وتأممه في "الحائية"^(١).

[٢٣٠٨٩] (قوله: أَوْ حَطَّ ثَمَنٍ) فيما إذا حدث عنه عيب آخر فإنه يحط من الثمن نقصان العيب كما مر^(٢).

[٢٣٠٩٠] (قوله: بَعْدَ قَبْضِهِ الْمَبِيعِ) قيد اتفاقي؛ لأن البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع، فإذا ادعى المشتري عيباً لم يجبر، فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً، "بحر"^(٣). واعتراض بأنه لا يجبر وإن ثبتت المطالبة.

(قوله: فيصير كأن البائع الأول لم يبعه) لعل حقه: الثاني.

(قوله: الوكيل بالبيع على هذا التفصيل) إلا أنه إذا رد بقضاء على الوكيل بينة أو نكول لزم الموكل، وإن بإقراره لزمه، وله أن يخصم الموكل كما في "البحر" عن "البرازية"، لكن اعتماداً ما في "الحائية" أولى. (قوله: واعتراض بأنه لا يجبر وإن ثبتت المطالبة) تنمى عبارة "ط" بعد قوله: ((المطالبة))؛ ((والثاني لا يبقى إلا حيث يمكن ثبوته، أي: شرعاً (الخ)). ثم إنه لم يتضح وجه ورود هذا الاعتراض على ما في "البحر".

(١) انظر "الحائية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك ٢٢١/٢ (هامش الفتاوى الهندية).

(٢) المقولة [٢٣٠٨٠] قوله: ((ما لم يحدث به عيب آخر عنده)).

(٣) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦٣/٦.

لم يُجْبَرْ (المُشْتَرِي) (على دَفْعِ الثَّمَنِ) للبائع (بل يُبْرَهَنُ) المُشْتَرِي لِإثباتِ الْعَيْبِ
(أو يُحْلَفُ بِائِعُهُ) على نفيه، وَيَدْفَعُ الثَّمَنَ إِنْ لم يَكُنْ شَهِودٌ.....

قلت: وهو ممنوع، وإلا فما فائدة المطالبة؟! فافهم.

[٢٣٠٩١] (قوله: لم يُجْبَرْ المُشْتَرِي) لاحتمال صِدْقِهِ، "عَيْسَى" (١). والأولى لـ "الشارح" ذكرُ
(المُشْتَرِي) عَقِبَ قَوْلِهِ: ((ادْعَى))؛ لَتَسَجِبَ الضَّمائرُ كُلُّها عَلَيْهِ.

[٢٣٠٩٢] (قوله: لِإثباتِ الْعَيْبِ) أي: إثبات وجوده عنده وعند البائع، فإذا أثبتته كذلك رَدَّ
المبيع على البائع، أو قَبِلَهُ ودَفَعَ ثَمَنَهُ.

[٢٣٠٩٣] (قوله: أو يُحْلَفُ بِائِعُهُ على نفيه) أي: نفي العيب عنه، أي: عند البائع، وقوله:
(ويَدْفَعُ الثَّمَنَ)) أي: المُشْتَرِي بَعْدَ أَنْ حَلَفَ البائع، وقوله: ((إِنْ لم يَكُنْ شَهِودٌ)) مُرْتَبِطٌ بقوله:
(أو يُحْلَفُ بِائِعُهُ)) (٢)، أو بقوله: [٥٦٣/٣] ((ويَدْفَعُ))، والأولى إسقاطُهُ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ عَطْفٍ: ((أو
يُحْلَفُ)) على ((يُبْرَهَنُ)).

ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ لَهُ تَحْلِيلَ الْبَائِعِ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى قِيَامِ الْعَيْبِ لِلْحَالِ، وَهَذَا
قَوْلُهُمَا وَرَوَايَةُ ضَعِيفَةٌ عَنِ "الإمام"، والصَّحِيحُ عنده ما ذَكَرَهُ عَقِبَهُ فِي مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْإِسْبَاقِ: ((مِنْ
أَنَّهُ لَا يُحْلَفُ بِائِعُهُ حَتَّى يُبْرَهَنَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ أَتَى عَنْده)) كَمَا يَأْتِي (٣) بَيَانُهُ.

وَعَنْ هَذَا أَوَّلُ "الزَّيْلَعِيِّ" (٤) قَوْلُ "الكَنْزِ": ((أو يُحْلَفُ بِائِعُهُ)) بقوله: ((أي: بَعْدَ إِقَامَةِ
المُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ وَجَدَ فِيهِ عَيْبَهُ، أي: عِنْدَ الْمُشْتَرِي))، وَأَوَّلُهُ فِي "الْبَحْرِ" (٥): ((بِمَا إِذَا أَقَرَّ الْبَائِعُ

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٩/٢ بتصرف.

(٢) في النسخ جميعها: ((وبحلفه))، وعبارته في المتن على ما أثبتنا، وقد أشار إلى ذلك مصححاً "ب" و"م".

(٣) المقولة [٢٣١٠٠] قوله: ((لم يُحْلَفُ بِائِعُهُ)) وما بعدها.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٩/٤.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٣/٦.

(وإن ادَّعى غَيْبَةً شُهُودَهُ دَفَعَ) الثَّمَنَ (إِنْ حَلَفَ بِائِثَةٍ)، ولو قال: أُحْضِرُهُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَجَلُهُ، ولو قال: لَا بَيِّنَةَ لِي، فَحَلَفَهُ ثُمَّ أَتَى بِهَا تَقْبُلُ^(١) خِلَافًا لَهُمَا، "فتح".....

بِقِيَامِ الْعَيْبِ بِهِ وَلَكِنْ أَنْكَرَ قِدَمَهُ))، واعتَرَضَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((بِأَنَّهُ مِمَّا لَا دَلِيلَ فِي كَلَامِهِ عَلَيْهِ))، ثُمَّ قَالَ^(٣): ((وَقَدْ ظَهَرَ لِي أَنَّ مَوْضِعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي عَيْبٍ لَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ كَالْوِلَادَةِ، فِإِذَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي وَلَا بُرْهَانَ لَهُ حَلَفَ بِائِثَةٍ. وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ: ((وَلَوْ ادَّعَى إِبَاقًا)) بَيَانٌ لِمَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ، وَإِلَّا كَانَ الثَّانِي حَشَوًا، فَتَدْبَرُهُ، فَإِنِّي لَمْ أَرْ مَنْ عَرَّجَ عَلَيْهِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَأَشَارَ إِلَيْهِ "الشَّارِحُ" بِقَوْلِهِ الْآتِي^(٤): ((مِمَّا يُشْتَرَطُ الْخ)).

٢٣٠٩٤ | قَوْلُهُ: وَإِنْ ادَّعى غَيْبَةً شُهُودَهُ أَي: عَدَمَ حُضُورِهِمْ فِي الْمِصْرِ، أَمَا لَوْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَمَهْلَةً الْقَاضِي إِلَى الْمَجْلِسِ الثَّانِي؛ إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ، "بَحْر"^(٥).

٢٣٠٩٥ | قَوْلُهُ: تَقْبُلُ خِلَافًا لَهُمَا، "فتح" عِبَارَةٌ "الفتح"^(٥): ((تَقْبُلُ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" لَا تَقْبُلُ، وَلَا يُحْفَظُ فِي هَذَا رَوَايَةً عَنْ "أَبِي يُوسُفَ")) اهـ. وَذَكَرَ قَبْلَهُ^(٦): ((أَنَّهُ لَوْ قَالَ: [لَيْسَ]^(٧) لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ، ثُمَّ أَتَى بِهَا تَقْبُلُ بِلَا خِلَافٍ)).

قَوْلُهُ: ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ ظَهَرَ لِي أَنَّ مَوْضِعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (الْخ) لَا دَلِيلَ عَلَى كَوْنِ الْمَوْضِعِ مَا ذَكَرَهُ، بَلْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَامَّةٌ، وَالْقَصْدُ مِنْهَا عَدَمُ جَبْرِ الْمُشْتَرِي عَلَى دَفْعِ الثَّمَنِ عِنْدَ دَعَاؤِهِ أَيْ عَيْبٍ كَانَ، وَأُطْلِقَ فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ يُحْلَفُ بِائِثَةٍ)) اعْتِمَادًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ وَنَحْوِهِ، وَبِهَذَا لَا يَكُونُ الثَّانِي حَشَوًا؛ لِاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ فِي كُلٍّ، إِذْ فِي الْأَوَّلِ الْقَصْدُ بَيَانُ عَدَمِ الْجَبْرِ، وَالثَّانِيَةُ بَيَانُ وَقْتِ تَوَجُّهِ الْحُصُومَةِ فِي دَعْوَى الْإِبَاقِ مَثَلًا، تَأْمُلْ.

(١) فِي "و": ((قُبِلَتْ)).

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٧/ب.

(٣) ص ٤٧١ - "دَرْ".

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦/٦٣.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦/٢٤ نَقْلًا عَنْ "أَدَبِ الْقَاضِي".

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦/٢٤.

(٧) نَقُولُ: قَوْلُهُ: ((لَيْسَ)) سَاقِطٌ مِنَ النِّسْخِ جَمِيعُهَا، وَأُنْشِئَ مِنْ "الْفَتْحِ" لِإِصْلَاحِ الْعِبَارَةِ؛ حَيْثُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي "الْفَتْحِ": فِيمَا إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: لِي بَيِّنَةٌ غَائِبَةٌ، أَوْ قَالَ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ فَهِيَ تَقْبُلُ بِلَا خِلَافٍ، وَأَمَا إِذَا قَالَ: لَا بَيِّنَةَ لِي فَحَلَفَ خَصْمَهُ، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ فَهِيَ مُورِدُ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ.

(وَلَزِمَ الْعَيْبُ بُنْكَوْلُهُ) أي: البائع عن الحلف. (ادَّعَى) المشتري (إِبَاقًا) وَنَحْوَهُ مِمَّا يُشْتَرَطُ لِرَدِّهِ وَجُودَ الْعَيْبِ عِنْدَهُمَا كِبُولٌ وَسَرَقَةٌ وَجُنُونٌ.....

[٢٣٠٩٦] (قوله: وَلَزِمَ الْعَيْبُ بُنْكَوْلُهُ) أي: لَزِمَهُ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّ النُّكُولَ حُجَّةٌ فِي الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ أَوْ إِقْرَأَ.

[٢٣٠٩٧] (قوله: إِبَاقًا وَنَحْوَهُ الْخ) احترازٌ عمَّا لَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ، وَهُوَ ثَلَاثٌ: زِنَى الْجَارِيَةِ، وَالتَّوَلَّدَ مِنَ الزَّانِي، وَالْوِلَادَةُ كَمَا قَدَّمَهُ^(١) أَوَّلَ الْبَابِ، فَفِيهَا لَا يُشْتَرَطُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى وَجُودِهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي، بَلْ يُحْلَفُ عَلَيْهَا الْبَائِعُ ابْتِدَاءً كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

[٢٣٠٩٨] (قوله: عِنْدَهُمَا) أي: عِنْدَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

[٢٣٠٩٩] (قوله: وَجُنُونٌ) قيل: هَذَا عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الْمَنْقُولِ عَنْ "الْعَيْنِي" فِيمَا تَقَدَّمَ^(٣) اهـ.

قُلْتُ: الَّذِي تَقَدَّمَ^(٤) هُوَ أَنَّ الْجُنُونَ مِمَّا يَخْتَلِفُ صِغَرًا وَكِبَرًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فِي يَدِ الْبَائِعِ فِي الصَّغَرِ وَفِي يَدِ الْمُشْتَرِي فِي الْكِبَرِ لَا يَكُونُ عَيْبًا كَالْإِبَاقِ وَأَخْوِيهِ^(٥)، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي اشْتِرَاطِ الْمَعَاوَدَةِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَصَحُّ كَمَا قَدَّمَهُ "الشَّارَحُ"^(٦)، وَهَذَا غَيْرُ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى، وَتَبَّ عَلَيْهِ "ط"^(٧) أَيْضًا، فَافْهَمْ^(٨).

(قوله: وَتَبَّ عَلَيْهِ "ط" أَيْضًا) فِيهِ: أَنَّ عِبَارَةَ "ط" هَكَذَا: ((قوله: وَجُنُونٌ، فِيهِ: أَنَّ الْجُنُونَ يُشْتَرَطُ وَجُودُهُ عِنْدَهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا الضَّعِيفُ جَعَلَهُ مُخْتَلِفًا صِغَرًا وَكِبَرًا)) اهـ. ثُمَّ إِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ كَلَامَ "الشَّارَحِ" مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ "الْعَيْنِي"^(٩)، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي اشْتِرَاطِ الْمَعَاوَدَةِ هُنَا، فَإِنَّهُ فِيمَا تُشْتَرَطُ فِيهِ قَسَمَةُ قِسْمَيْنِ فِي كَيْفِيَّةِ

(١) ص ٤٠٥ - "در".

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦/٦٤.

(٣) هذا الكلام بنصه في "ح" ق ٢٨٧/ب.

(٤) المقولة [٢٢٩٥٣] قوله: ((وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ بِهِمَا)).

(٥) أي: البول والسرقة.

(٦) ص ٤٠٤ - ٤٠٥ - "در".

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣/٥٥.

(٨) هذا الكلام بنصه في "ح" ق ٢٨٧/ب.

(لم يُحْلَفَ بِائِئِهِ) إِذَا أَنْكَرَ قِيَامَهُ لِلْحَالِ (حَتَّى يُبْرِهِنَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ) قَدْ (أَبْقَى عِنْدَهُ، فَإِنْ بَرَهَنَ حَلَفَ بِائِئِهِ) عِنْدَهُمَا.....

[٢٣١٠٠] (قَوْلُهُ: لَمْ يُحْلَفَ بِائِئِهِ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((أَي: إِذَا ادَّعَى عَيًّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ وَيُمْكِنُ حُلُوثُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ أَوَّلًا عَلَى قِيَامِهِ بِالْبَيْعِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَدَمِهِ وَحُلُوثِهِ لِيَنْتَضِبَ الْبَائِعُ خَصْمًا، فَإِنْ لَمْ يُبْرِهِنْ لَا يَمِينَ عَلَى الْبَائِعِ عِنْدَ "الإِمَامِ" عَلَى الصَّحِيحِ، وَعِنْدَهُمَا يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[٢٣١٠١] (قَوْلُهُ: إِذَا أَنْكَرَ قِيَامَهُ لِلْحَالِ) أَمَّا لَوْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ يُسَالُ عَنْ وُجُودِهِ عِنْدَهُ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ رَدَّهُ عَلَيْهِ بِالْتِمَاسِ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ أَنْكَرَ طُولِبَ الْمُشْتَرِي بِالْبَيِّنَةِ عَلَى أَنْ الْإِبَاقَ وَجِدَ عِنْدَ الْبَائِعِ، فَإِنْ أَقَامَهَا رَدَّهُ وَإِلَّا حَلَفَ، "نَهْر"^(٢).

[٢٣١٠٢] (قَوْلُهُ: أَنَّهُ قَدْ أَبْقَى عِنْدَهُ) أَي: عِنْدَ الْمُشْتَرِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ وَإِنْ كَانَ قَوْلَ الْبَائِعِ لَكِنْ إِنْكَارُهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ قِيَامِ الْعَيْبِ بِهِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، وَمَعْرِفَتُهُ تَكُونُ بِالْبَيِّنَةِ، "دُرر"^(٣).

[٢٣١٠٣] (قَوْلُهُ: فَإِنْ بَرَهَنَ) أَي: الْمُشْتَرِي عَلَى قِيَامِهِ لِلْحَالِ، "نَهْر"^(٤).

[٢٣١٠٤] (قَوْلُهُ: حَلَفَ بِائِئِهِ عِنْدَهُمَا) صَوَابُهُ: اتَّفَاقًا؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي تَحْلِيفِ الْبَائِعِ إِنَّمَا هُوَ قَبْلَ بُرْهَانِ الْمُشْتَرِي كَمَا عَلِمْتَ، أَمَّا بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ اتَّفَاقًا؛ لِأَنَّهُ انْتَضَبَ خَصْمًا حِينَ اثْبَتَ

التَّحْلِيفُ: فَفِيمَا يَحْتَلِفُ صِغَرًا وَكِبَرًا يَحْلِفُ فِي حَالَةِ الصَّغَرِ: بِاللَّهُ مَا أَبْقَى قَطُّ الْبَيْعَ، وَفِي حَالَةِ الْكِبَرِ يَحْلِفُ: مَا فَعَلَ كَذَا مُذْ بَلَغَ، وَ"الشَّارْحُ" جَعَلَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ الْجُنُونَ حَيْثُ قَالَ: ((وَمَا جُنَّ قَطُّ الْبَيْعَ))، وَهَذَا لَا يُؤَافِقُ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ عَنِ "الْعَيْنِي"، وَعَلَى إِسْقَاطِهِ - كَمَا يَأْتِي لَهُ - لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦/٦٣.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٧/ب.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢/١٦٤.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٧/ب.

(بِاللَّهِ مَا أَتَى) وَمَا سَرَقَ.....

المُشْتَرِي قِيَامَ الْعَيْبِ عِنْدَهُ عِنْدَ "الإمام"، فَكَذًا عِنْدَهُمَا بِالْأُولَى.

[٢٣١٠٥] (قَوْلُهُ: بِاللَّهِ مَا أَتَى قَطُّ) عَدَلَ عَنْ قَوْلِ "الْكَنْزِ" ^(١) وَغَيْرِهِ: ((بِاللَّهِ مَا أَتَى عِنْدَكَ قَطُّ)) بِزِيَادَةِ الظَّرْفِ، لِمَا قَالَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٢): ((مِنْ أَنَّ فِيهِ تَرْكَ النَّظَرِ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَاعَهُ وَقَدْ كَانَ أَتَى عِنْدَ غَيْرِهِ، وَبِهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَالْأَحْوَطُ أَنْ يَحْلِفَ: مَا أَتَى قَطُّ، أَوْ: مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ الرَّدُّ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ، أَوْ: لَقَدْ سَلَّمَهُ وَمَا بِهِ هَذَا الْعَيْبُ))، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٣): ((إِلَّا أَنْ كَوَّنَ حَذْفَ الظَّرْفِ؛ أَحْوَطَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُشْتَرِي مُسَلِّمًا، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْبَائِعِ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنَّهُ أَتَى عِنْدَ الْغَاصِبِ وَلَمْ يَعْلَمْ ^(٤) بِمَنْزِلِ الْمَوْلَى وَلَمْ يَقْتَرِ عَلَيْهِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ، فَالْأَحْوَطُ: بِاللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ الرَّدُّ إلخ وما بعده، وَفِي "الْبَزَائِيَّةِ" ^(٥): وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى الْمَرْوِيِّ عَنِ "الثَّانِي": بِاللَّهِ مَا لِهَذَا الْمُشْتَرِي قَبْلَكَ حَقُّ الرَّدِّ بِالْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعِيهِ تَحْلِيفًا عَلَى الْحَاصِلِ اهـ. وَلَا يَحْلِفُ: بِاللَّهِ لَقَدْ بَاعَهُ وَمَا بِهِ هَذَا الْعَيْبُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَرْكَ النَّظَرِ لِلْمُشْتَرِي؛ لِحُجُوزِهِ بَعْدَ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَيَكُونُ بَارًا مَعَ أَنَّهُ يُوجِبُ الرَّدَّ، قِيلَ: كَيْفَ يَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتَاتِ مَعَ أَنَّهُ فَعَلَ الْغَيْرَ، وَالتَّحْلِيفُ فِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْعِلْمِ؟! وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ فَعَلَ نَفْسِهِ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ تَسْلِيمُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ سَلِيمًا كَمَا التَّزَمَهُ، قَالَهُ "السَّرْحَسِيُّ" ^(٦). قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٧): وَمِمَّا تَطَارَحَنَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ

(قَوْلُهُ: سَلِيمًا كَمَا التَّزَمَهُ، قَالَهُ "السَّرْحَسِيُّ") فِي "النَّهْرِ" عَقِبَ مَا نَقَلَهُ عَنْ "السَّرْحَسِيِّ" مَا نَصَّهُ: ((وَعُجِّلْهُ:))

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢/٢٠٠.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤/٤٠.

(٣) "النهر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٧٧ب/١/٣٧٨.

(٤) "البرزازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب ٤٤٣/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

(٥) "المبسوط": كتاب البيوع - باب العيوب في البيوع ١١٠/١٣ بتصرف.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦/٢٧.

وما جُنَّ (قَطُّ)، وفي الكبير: بالله ما أَبَقَ مُذْ بَلَغَ مَبْلَغَ الرَّجَالِ؛ لاختلافِهِ صِغَرًا وَكِبَرًا.

يَأْبَقُ عِنْدَ الْبَائِعِ وَأَبَقَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَكَانَ أَبَقَ عِنْدَ آخَرَ قَبْلَ هَذَا الْبَائِعِ وَلَا عِلْمَ لِلْبَائِعِ بِذَلِكَ، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَأَثْبَتَهُ يَرُدُّهُ بِهِ، وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِثْبَاتِهِ لَهُ أَنْ يُحْلِفَهُ عَلَى الْعِلْمِ، وَكَذًا فِي كُلِّ عَيْبٍ يَرُدُّ فِي تَكَرُّرِهِ^(١) اهـ. والمطارحة: إلقاء المسائل، وهي هنا ليست في أصل الردِّ كما ظنَّه في "البحر"^(٢) فقال: إِنَّهُ مَنْقُولٌ فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٣)، بَلْ فِي تَحْلِفِهِ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ؛ لِادِّعَائِهِ الْعِلْمَ بِهِ، وَالْغَرَضُ هُنَا أَنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَتَدْبِرُهُ)) اهـ ما في "النهر" مُلَخَّصًا، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[٢٣١٠٦] (قوله: وما جُنَّ) الأولى إسقاطه كما تعرفه.

[٢٣١٠٧] (قوله: وفي الكبير إلخ) عطف على محذوف تقديره: هذه الكيفية في إباق الصَّغِيرِ، وفي الكبير إلخ، "ط"^(٤).

[٢٣١٠٨] (قوله: لاختلافِهِ صِغَرًا وَكِبَرًا) فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَبَقَ عِنْدَهُ فِي الصَّغَرِ فَقَطُّ، ثُمَّ أَبَقَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ الرَّدَّ؛ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَلَوْ أَلْزَمْنَاهُ الْحَلْفَ عَلَى: مَا أَبَقَ عِنْدَهُ قَطُّ أَضَرَّرْنَا بِهِ وَالْزَمْنَاهُ مَا لَا يَلْزِمُهُ، وَلَوْ لَمْ يَحْلِفْ أَصْلًا أَضَرَّرْنَا بِالْمُشْتَرِي فَيَحْلِفُ كَمَا ذَكَرَ، وَكَذًا فِي كُلِّ عَيْبٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ الْحَالُ فِيمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَقَبْلَهُ، بِخِلَافِ

مَا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، أَمَا لَوْ ادَّعَى الْخَالِفُ الْعِلْمَ بِهِ كَمَا هُنَا حَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُدَّعِيَ لَوْ ادَّعَى قَبْضَ رَبِّهَا لَهَا حَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ وَإِنْ كَانَ الْقَبْضُ فَعَلَ الْغَيْرَ؟ قَالَ فِي "الفتح": وهذا أوجه؛ لِأَنَّ مَعْنَى تَسْلِيمِهِ سَلِيمًا: سَلَمْتَهُ^(٥) وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ السَّرِقَةَ عِنْدِي، فَيَرْجِعُ إِلَى الْخَلِيفِ عَلَى فَعْلِ الْغَيْرِ)) اهـ.

(١) في "الأصل": ((تكراره)).

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦/٦٤.

(٣) انظر "القنية": كتاب البيوع - باب في العيوب - فصل فيما يمنع الردُّ بالبيع ١٠٧/١.

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٦/٣.

(٥) في مطبوعة "التقريرات": ((تسلمته))، وما أثبتناه من "عبارة الفتح" أوضح.

واعْلَمَنَّ أَنَّ الْعُيُوبَ أَنْوَاعٌ: حَقِيقِي كِبَاقٍ وَعِلْمٌ حُكْمُهُ، وَظَاهِرٌ كَعَوْرٍ وَصَمَمٍ وَإِصْبَعٍ زَائِدَةٍ أَوْ نَاقِصَةٍ، فَيَقْضَى بِالرَّدِّ بِلَا يَمِينٍ لِلتَّقِينِ بِهِ إِذَا لَمْ يَدْعِ الرِّضَا بِهِ،.....

مَا لَا يَخْتَلِفُ كَالْجُنُونِ، "فَتْح" ^(١). فَعَلَى هَذَا كَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطَ قَوْلِهِ: ((وَمَا جُنَّ))؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ: ((وَفِي الْكَبِيرِ إِنْخَ)).

[مطلب: العيوب أنواع]

[٢٣١٠٩] (قَوْلُهُ: نَحْفِي كِبَاقٍ) أَي: مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالتَّجَرِبَةِ وَالِاخْتِبَارِ كَالسَّرِقَةِ، وَالْبَوْلِ فِي الْفِرَاشِ، وَالْجُنُونِ، وَالزَّنَى، "فَتْح" ^(١).

[٢٣١١٠] (قَوْلُهُ: وَعِلْمٌ حُكْمُهُ) أَي: حُكْمٌ رَدُّهُ مِمَّا ذَكَرَهُ "الْمُصَنِّفُ" ^(٢) إِنْفَاءً.

[٢٣١١١] (قَوْلُهُ: لِلتَّقِينِ بِهِ) أَي: فِي يَدِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، "فَتْح" ^(٣).

[٢٣١١٢] (قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يَدْعِ الرِّضَا بِهِ) أَي: رِضَا الْمُشْتَرِي بِهِ، أَوْ الْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ الشَّرَاءِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ، فَإِنْ ادَّعَاهُ سَأَلَ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ اعْتَرَفَ امْتَنَعَ الرَّدُّ، وَإِنْ أَنْكَرَ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَجَزَ يُسْتَحْلَفُ: مَا عَلِمَ بِهِ وَقَتَ الْبَيْعِ أَوْ مَا رَضِيَ وَنَحْوَهُ، فَإِنْ حَلَفَ رَدَّهُ، وَإِنْ نَكَلَ امْتَنَعَ الرَّدُّ، "فَتْح" ^(٣).

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَظَاهِرٌ إِنْخَ) أَي: لِلْقَاضِي أَوْ أَمِينِهِ، فَفِي "الْبَحْرِ" مِنْ شَتَّى الْقَضَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ عَبْدًا لِلْغُرْمَاءِ إِنْخَ))؛ ((عَنْ "الْبَدَائِعِ": أَنَّ الْعَيْبَ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا يَرُدُّ الْمُبْعُ بِهِ بِنَظَرِ الْقَاضِي أَوْ أَمِينِهِ)) اهـ.

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": كَعَوْرٍ) إِنْ سَلِمَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَالِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ كَوْنِهِ قَدِيمًا قَبْلَ الشَّرَاءِ، وَالَّذِي فِي "الْبَحْرِ" وَ"النَّهْرِ": ((وَالْعَمَى))، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ وَلَدَ اكْمَةٍ، وَأَمَّا مَا يُمَكِّنُ حُدُوثَهُ فَلَا يَصِحُّ التَّمَثِيلُ بِهِ. اهـ "سِنْدِي" عَنْ "الرُّحْمَتِي".

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٨/٦.

(٢) ص ٤٧١ - وما بعدها "ذر".

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٨/٦.

وما لا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَطِبَّاءُ كَكَيْدٍ، فَيَكْفِي قَوْلُ عَدْلٍ، وَإِلْثَابَتِهِ عِنْدَ بَائِعِهِ عَدْلَيْنِ،
وما لا يَعْرِفُهُ إِلَّا النِّسَاءُ كَرَتَقٍ،.....

[٢٣١١٣] (قوله: كَكَيْدٍ) أي: كَوَجَعِ كَيْدٍ وَطَحَالٍ، "فتح" (١). وفي بعض النسخ (٢):
(كَكَيْدِي)) بِيَاءِ النَّسَبِ، أي: كَدَاءٍ مَسْئُوبٍ إِلَى الْكَيْدِ.

[٢٣١١٤] (قوله: فَيَكْفِي قَوْلُ عَدْلٍ) أي: لَتَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ، قَالَ فِي "الْفَتْح" (٣): ((فَإِنْ
اعْتَرَفَ بِهِ عِنْدَهُمَا رَدَّهُ، وَكَذَا إِذَا أَنْكَرَهُ فَأَقَامَ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ أَوْ حُلْفَ الْبَائِعِ فَتَنَكَّلَ، إِلَّا إِنْ
ادَّعَى الرِّضَا فَيُعْمَلُ مَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ أَنْكَرَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي يُرِيهِ طَبِيبَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ، وَالوَاحِدُ
يَكْفِي، وَالْإِثْنَانِ أَحْوَطُ، فَإِذَا قَالَ: بِهِ ذَلِكَ يُخَاصِمُهُ فِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ)) اهـ. واشترط
العَدْلَيْنِ مِنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ لِلرَّدِّ، وَالوَاحِدُ لَتَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ، فَيُحْلَفُ الْبَائِعُ كَمَا فِي "الْبَدَائِع" (٤).

٨٨/٤

ولكن في "أَدَبِ الْقَاضِي" مَا يُحَالِفُهُ، "بِحَرْ" (٥). قَالَ فِي "الْبَزَازِيَّة" (٦): ((وَفِي "أَدَبِ الْقَاضِي" (٧):
الَّذِي يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْأَطِبَّاءِ لَا يُثَبَّتُ فِي حَقِّ تَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ مَا لَمْ يَتَّفِقْ عَدْلَانِ، بِخِلَافِ مَا لَا يَطَّلِعُ
عَلَيْهِ الرِّجَالُ، حَيْثُ يُثَبَّتُ بِقَوْلِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي حَقِّ الْخُصُومَةِ لَا فِي حَقِّ الرَّدِّ)) اهـ.

(قوله: أي: لَتَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ إلخ) فِي "السَّنَدِي": ((إِنَّمَا يَحْتَاجُ الْقَاضِي إِلَى قَوْلِ الْأَطِبَّاءِ عِنْدَ عَدَمِ
عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْقَاضِي مِنَ الْأَطِبَّاءِ يَنْظُرُ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي "الْبَزَازِيَّة"، وَنَظَرَ أَمِينَهُ كَنَظَرِهِ كَمَا فِي
"الْبَدَائِع")) اهـ. لَكِنْ يَظْهَرُ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَقْضِي بَعْلَمِيهِ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٩/٦.

(٢) كما في نسخة "د".

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٩/٦.

(٤) "البدائع": كتاب البيوع - فصل وأما حكم البيع إلخ ٢٨٠/٥.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٧/٦.

(٦) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوع في الرد به ٤٤٣/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "شرح أدب القاضي" للصدر الشهيد: الباب الرابع والسبعون في الرد بالعيب ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ بتصرف.

فَيَكْفِي قَوْلُ الْوَاحِدَةِ، ثُمَّ يُحْلَفُ الْبَائِعُ، "عَيْنِي"^(١).....

قُلْتُ: الْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْعَلَيْنَ يُكْفَى بِهِمَا لِلْإِثْبَاتِ، فَيَكْفِي الْوَاحِدُ لِتَوْجُّهِ الْخُصُومَةِ، وَلِذَا جَزَمَ بِهِ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٢) حَيْثُ قَالَ: ((إِنْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ وَاحِدٌ يَثْبُتُ الْعَيْبُ فِي حَقِّ الْخُصُومَةِ وَالِدَعْوَى، وَإِنْ شَهِدَ عِدْلَانِ أَنَّهُ قَدِيمٌ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ بُرْدُهُ عَلَى الْبَائِعِ)).

مَطْلَبٌ فِيمَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ

٢٣١١٥١ (قوله: فَيَكْفِي قَوْلُ الْوَاحِدَةِ) أَي: لِإِثْبَاتِ الْعَيْبِ فِي حَقِّ الْخُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، "حَانِيَّةً"^(٣). وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: ((فَيُحْلَفُ^(٤) الْبَائِعُ))؛ إِذْ لَوْ ثَبَتَ الرَّدُّ بِقَوْلِهَا لَمْ يَحْتَاجَ إِلَى التَّحْلِيفِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ بِالتَّافِقِ كَمَا فِي "شَرْحِ الْجَامِعِ" لـ "قَاضِي خَانَ"^(٥)، فَلَوْ قَبْلَهُ فَفِيهِ اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ، فَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٦): ((أَنَّ أَخِيرَ مَا رُوِيَ عَنْ "مُحَمَّدٍ" وَ"أَبِي يُوسُفَ" أَنَّهُ يَرُدُّ بِشَهَادَتَيْهِ إِلَّا فِي الْحَبْلِ، فَلَا تُرَدُّ بِشَهَادَتَيْهِ))، وَفِي "الدَّخِيرَةِ": ((الْوَاحِدَةُ الْعَدْلَةُ تَكْفِي، وَالثَّنَائَانِ أَحْوَطُ، فَإِذَا قَالَتْ وَاحِدَةٌ ١١/٥٧٣/٣ عَدْلَةٌ أَوْ ثِنْتَانِ: إِنَّمَا حُبْلَى يَثْبُتُ الْعَيْبُ فِي حَقِّ تَوْجُّهِ الْخُصُومَةِ، ثُمَّ إِنْ قَالَتْ أَوْ قَالَتَا: كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَائِعِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا تُرَدُّ بَلْ يُحْلَفُ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ، وَالْعَقْدُ بَعْدَ الْقَبْضِ قَوِيٌّ، وَلَا يُمْسَخُ الْعَقْدُ الْقَوِيُّ بِحُجَّةٍ ضَعِيفَةٍ، وَإِنْ قَبِلَ الْقَبْضُ فَكَذَلِكَ لَا رَدَّ بِقَوْلِ الْوَاحِدَةِ، أَمَّا الْمُثْنَى فَثَقِيلٌ: عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ لَا تُرَدُّ، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا تُرَدُّ، وَذَكَرَ "الْخَصَافُ"^(٧): أَنَّهَا لَا تُرَدُّ فِي ظَاهِرِ رِوَايَةِ أَصْحَابِنَا^(٨)، وَفِي "الْقُدُورِيِّ"^(٩): أَنَّهُ الْمَشْهُورُ مِنْ

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٠/٢ بتصرف.

(٢) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل في العيوب ١٩٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) عبارة الشارح: ((ثُمَّ يُحْلَفُ)).

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب البيوع - باب العيوب ٦٩/٢ ب.

(٥) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل: في العيوب ١٩٧/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) انظر "شرح أدب القاضي" للصَّدرِ الشَّهيد: الباب الرابع والسبعون في الرد بالعيب ٤٨٤/٣.

(٧) في "ن": ((عن أصحابنا)).

(٨) لم يصرح به في "مختصره"، ولعله في مؤلف آخر له.

قُلْتُ: وَبَقِيَ خَامِسٌ: مَا لَا يَنْظُرُهُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَفِي "شَرْحِ قَاضِي خُثَان" ^(١):
 ((شَرَى جَارِيَةً وَادَّعَى أَنَّهَا خُنْتَنِي حُلْفَ الْبَائِعِ)).....

قَوْلُهُمَا ^(٢): لِأَنَّ ثُبُوتَ الْعَيْبِ بِشَهَادَتِهِنَّ ضَرُورِيٌّ، وَمِنْ ضَرُورَةِ ثُبُوتِهِ تَوَجُّهُ الْخُصُومَةِ دُونَ الرَّدِّ،
 فَيُحْلَفُ الْبَائِعُ، فَإِنْ نَكَلَ تَأَيَّدَتْ شَهَادَتُهُنَّ بِنُكُولِهِ، فَيُبَيِّنُ الرَّدَّ، وَرَوَى "الْحَسَنُ" عَنْ "الإِمَامِ" ثُبُوتَ
 الرَّدِّ بِشَهَادَتِهِنَّ إِلَّا فِي الْحَبْلِ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - تَوَلَّى عِلْمَهُ بِنَفْسِهِ ((أَهْ مَا فِي "الذَّخِيرَةِ" مُلَخَّصًا، ثُمَّ
 ذَكَرَ رَوَايَاتٍ أُخَرَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ ^(٣) شَهَادَةَ الْوَاحِدَةِ أَوْ الثَّانِيَيْنِ يَثْبُتُ بِهَا الْعَيْبُ الْمَذْكُورُ فِي حَقِّ تَوَجُّهِ
 الْخُصُومَةِ لَا فِي حَقِّ الرَّدِّ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ عُلَمَائِنَا
 الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، فَكَانَ هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ اقْتَصَرَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ عَلَى خِلَافِهِ،
 وَقَدْ مَنَّا ^(٤) مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ عَنْ "الْفَتْحِ" فِي آخِرِ خِيَارِ الشَّرْطِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ
 الْمُتُونِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الشَّهَادَةِ مِنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْبَكَارَةِ وَالْعُيُوبِ الَّتِي لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهَا
 إِلَّا النِّسَاءُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ الْعَيْبَ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِنَّ لِيُحْلَفَ الْبَائِعُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٥)
 هُنَاكَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ هُنَا: يَثْبُتُ فِي حَقِّ تَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ، فَاعْتَنِمَ تَحْقِيقَ هَذَا الْمَحَلِّ، فَإِنَّكَ
 لَا تَجِدُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ.

[٢٣١١٦] (قَوْلُهُ: قُلْتُ: وَبَقِيَ خَامِسٌ إلخ) هَذَا الْفَرْعُ مَذْكُورٌ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦) وَ"الْبَحْرِ" ^(٧)

(١) لم نعر على المسألة في مظأنها من "شرح قاضيهان على الجامع الصغير"، ولعلها في "شرحه على الجامع الكبير"،
 والله أعلم، وقد ذكرها قاضيهان في "الخاتمة" كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ٢٠٦/٢ - ٢٠٧
 (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "م": ((قَوْلُهُمَا))، وهو خطأ.

(٣) في "الأصل" و"ك" و"أ": ((أَنَّهُ)).

(٤) المقولة [٢٢٧٩٥] قوله: ((وَالرِّبَاذَةُ)).

(٥) "الهداية": كتاب الشهادات ١١٧/٣.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٩/٦.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٦/٦.

والنهر^(١)، لكنهم اقتصروا على عدِّ الأنواع أربعة، فلمَّا رأى "الشَّارحُ" مُخَالَفَةَ حُكْمِهِ لهذه الأربعة جعله نوعاً خامساً، فكانَ مِنْ زِيَادَتِهِ الحَسَنَةِ، فافهم.

قلتُ: وَمِنْ هذا النوع ما لو ادَّعى ارتفاعَ حَيْضِ الجارية، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا، وَتَوَجَّهَ الْخُصُومَةُ بِقَوْلِهَا عَلَى ما اختاره في "الفتح"، نَعَمْ عَلَى ما اختاره غَيْرُهُ - مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ عَنْ دَاءٍ فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى شَهَادَةِ الْأَطْبَاءِ، أَوْ عَنْ حَبْلِ فَيُرْجَعُ إِلَى شَهَادَةِ النِّسَاءِ - لَا يَكُونُ مِنْ هذا النوع، بَلْ مِنْ أَحَدِ النَّوَاعِنِ قَبْلَهُ.

مَطْلَبٌ فِيمَا^(٢) يُحْلَفُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مُسْقِطاً لِخِيَارِ الْعَيْبِ

(فُرُوعٌ)

لَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي الرَّدَّ وَلَمْ يَدَّعِ الْبَائِعُ عَلَيْهِ مُسْقِطاً لَمْ يُحْلَفِ الْمُشْتَرِي، وَعِنْدَ "الثَّانِي": يُحْلَفُ، وَفِي "الْخُلَاصَةِ"^(٣) وَ"الْبَزَازِيَةِ"^(٤): ((أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَسْتَحْلِفُ الْخَصَمَ بِلَا طَلَبِ الْمُدَّعِي إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا خِيَارُ الْعَيْبِ))، وَفِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٥): ((لَوْ أَخْبَرَتْ امْرَأَةُ الْحَبْلِ أَمْرَاتَانِ بَعْدِمِهِ صَحَّتِ الْخُصُومَةُ،

(قَوْلُهُ: وَعِنْدَ "الثَّانِي": يُحْلَفُ) وَفِي "الدَّرَايَةِ": ((أَرَادَ الْمُشْتَرِي الرَّدَّ وَلَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ الْبَائِعُ شَيْئاً يُسْقِطُهُ لَا يُحْلَفُ، وَعِنْدَ "الثَّانِي": يُحْلَفُ صِيَانَةُ الْقَضَاءِ، وَكَثُرَ الْقَضَاءُ يُحْلَفُونَ: بِاللَّهِ مَا سَقَطَ حَقُّكَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَدَّعِيهِ نَصّاً وَلَا دِلَالَةً، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْبَائِعُ، وَإِنْ ادَّعَاهُ حَلَفَ اتِّفَاقاً)) انتهى. اهـ "سيندي".

(١) "النهر" - كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٨/١.

(٢) (فيما) ليست في "الأصل" و"ب".

(٣) "الخلاصة": كتاب القضاء - الفصل السابع في اليمين ق ٢٠٦/١.

(٤) "البرازية": كتاب أدب القاضي - الفصل السابع في اليمين ١٩٩/٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في النسخ جميعها: ((وفي "البدائع"))، وهو وهم من ابن عابدين رحمه الله؛ حيث إنَّ عبارة "البحر" بعد ذكر

"البرازية": ((وفيها))، أي: البرازية، والمسألة فيها كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - نوعٌ في الرد به ٤٤٥/٤

(هامش "الفتاوى الهندية").

(استُحِقَّ بَعْضُ الْمَبِيعِ فَإِنْ كَانَ^(١) اسْتِحْقَاقُهُ (قَبْلَ الْقَبْضِ) لِلْكُلِّ (خَيْرٌ فِي الْكُلِّ)؛ لَتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ، وَإِنْ بَعْدَهُ خَيْرٌ فِي الْقِيَمِيِّ لَا فِي غَيْرِهِ) لِأَنَّ تَبْعِيضَ الْقِيَمِيِّ عَيْبٌ لَا الْمِثْلِيُّ.....

وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ النَّافِيَةِ))، وَفِي "التَّهْذِيبِ"^(٢): ((بَرَهَنَ الْبَائِعُ أَنَّهُ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَبَرَهَنَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ كَانَ مَعِيًّا فِي يَدِ الْبَائِعِ تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي))، "بِحَرْ" ^(٣) مُلْخَصًا.

[٢٣١١٧] (قَوْلُهُ: قَبْلَ الْقَبْضِ لِلْكُلِّ) ذِكْرُ ((الْكُلِّ)) غَيْرُ قَيِّدٍ، فَإِنَّ قَبْضَ الْبَعْضِ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا إِذَا لَمْ يُقْبَضِ الْكُلُّ كَمَا ذَكَرَهُ "المُصَنَّفُ" عَقِبَهُ، وَلَكِنْ لَمَّا أُرِدَ "المُصَنَّفُ" الْبَعْضَ بِالذِّكْرِ عَلِمَ أَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي الْكُلِّ، فَلِذَا صَرَّحَ بِهِ "الشَّارِحُ"، نَعَمْ لَوْ قَالَ "المُصَنَّفُ": ((قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَوْ لِلْبَعْضِ)) لَاسْتَفْنَى عَنْ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ((وَإِنْ قَبْضَ أَحَدَهُمَا^(٤))).

[٢٣١١٨] (قَوْلُهُ: خَيْرٌ فِي الْكُلِّ) أَي: فِي الْقِيَمِيِّ وَغَيْرِهِ بَقَرِينَةً قَوْلُهُ: ((وَإِنْ بَعْدَهُ خَيْرٌ فِي الْقِيَمِيِّ لَا فِي غَيْرِهِ))، فَالْمُرَادُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِي الْبَاقِي بَعْدَ الْاسْتِحْقَاقِ بَيْنَ إِسْمَاكِهِ وَرَدِّهِ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْكُلِّ كُلِّ الْمَبِيعِ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْبَيْعَ فِي الْبَعْضِ الْمُسْتَحَقُّ بَاطِلٌ، فَافْهَمْ.

[٢٣١١٩] (قَوْلُهُ: لَتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ) أَي: تَفَرُّقُهَا عَلَى الْمُشْتَرِي قَبْلَ تَمَامِهَا؛ لِأَنَّهَا^(٥) قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ تَتِمَّ، فَلِذَا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ.

[٢٣١٢٠] (قَوْلُهُ: وَإِنْ بَعْدَهُ الْبَيْعُ) أَي: وَإِنْ كَانَ اسْتِحْقَاقُ الْبَعْضِ بَعْدَ الْقَبْضِ ((خَيْرٌ فِي الْقِيَمِيِّ لَا فِي غَيْرِهِ))؛ إِذْ لَا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ.

(قَوْلُهُ: ذِكْرُ ((الْكُلِّ)) غَيْرُ قَيِّدٍ الْبَيْعُ) بِزِيَادَةِ "الشَّارِحِ" لَفْظَ ((لِلْكُلِّ)) صَيَّرَ كَلَامَ "المُصَنَّفِ" شَامِلًا لِمَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ قَبْضٌ لَشَيْءٍ أَصْلًا، وَمَا إِذَا وَجِدَ قَبْضُ الْبَعْضِ.

(١) ((كَانَ)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٢) أَي: تَهْذِيبُ الْقَلَانِسِيِّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ"، وَتَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ١٣٣/١٣.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦٦/٦ - ٦٧.

(٤) عِبَارَةٌ "المُصَنَّفِ" ص ٤٨١-: ((فَقَبْضَ أَحَدَهُمَا)).

(٥) فِي "الأَصْلِ": ((لَأَنَّ)).

كما سيجيء. (وإن شَرَى شَيْئَيْنِ فَقَبَضَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا قَبِلَ قَبْضَهُمَا) فَلَوْ اسْتَحَقَّ أَوْ تَعَيَّبَ أَحَدَهُمَا خَيْرٌ، (وهو) أي: خيار العيب بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتَمِدِ،

[٢٣١٢١] (قوله: كما سيجيء) لم أره في هذا الباب صريحاً، تأمل.

[٢٣١٢٢] (قوله: فَلَوْ اسْتَحَقَّ) بيان لقوله: ((فحُكْمُهُ حُكْمُ مَا قَبِلَ قَبْضَهُمَا))، وقوله: ((أو تعيب)) زيادة بيان، وإلا فالكلام في الاستحقاق، وأما تعيب أحد الشئين فسيذكره "المُصنّف" (١).

في قوله: ((اشترى عبدان إلخ)).

مطلب في تخيير المشتري إذا استحق بعض المبيع

(تنبيه)

حاصل ما ذكره "المُصنّف" في هذه [٥٧٣/٣] المسائل ما في "جامع الفصولين" (٢) عن "شرح الطحاوي": ((لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق، ويخير المشتري في الباقي سواء أورت الاستحقاق عيباً في الباقي أو لا؛ لتفرق الصفقة قبل التمام، وكذا لو استحق بعد قبض بعضه - سواء استحق المقبوض أو غيره - يخير؛ لما مر من التفرق، ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره، ثم لو أورت الاستحقاق عيباً فيما بقي يخير المشتري، ولو لم يورث عيباً فيه كتوين، أو قنين استحق أحدهما، أو كيلي أو وزني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار)) اهـ. وفي "النهر" (٣) عن "العناية" (٤): ((حكم العيب والاستحقاق سببان قبل القبض في جميع الصور - يعني: فيما يكال ويوزن وغيرهما - وحكمهما

٨٩/٤

(١) ص ٤٩٧ - وما بعدها "در".

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٩/١ بتصريف.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٩/١.

(٤) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٣/٦ (هامش "فتح القدير").

وما في "الحاوي" غريب، "بجر"^(١). (فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد) ما لم يوجد مبطله كدليل الرضا، "فتح"^(٢)، وفي "الخلاصة": ((لو لم يجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان)). (واللبس والرُكوب.....)

بعد القبض كذلك إلا في المكيل والموزون).

[٢٣١٢٣] (قوله: وما في "الحاوي"^(٣)) أي: من أنه إذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضا. اهـ "ح"^(٤).

[٢٣١٢٤] (قوله: كدليل الرضا) مما يأتي قريباً، وصريحه بالأولى.

[٢٣١٢٥] (قوله: وفي "الخلاصة" (الخ) حيث قال^(٥): ((وجد به عيباً ولم يجد البائع لسببه، فأطمعه وأمسكه ولم يتصرف فيه تصرفاً يدل على الرضا فإنه يردّه على البائع لو حضر، ولو هلك يرجع بالنقصان)) اهـ، أي: ولا يرجع على بائعه بالثمن، وهذا إذا لم يرفع الأمر إلى القاضي كما سيذكره "المصنف"^(٦).

[٢٣١٢٦] (قوله: واللبس والرُكوب (الخ) أي: لو اطلع على عيب في المبيع، فلبسه أو ركبته لحاجته فهو رضا دلالة ولو كان ركوبه للدابة لينظر إلى سيرها، ولبسه الثوب لينظر إلى قدره كما في "النهر"^(٨) وغيره.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٤١/٦.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٩/٦ بتصرف.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ١١٤/ب.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/ب.

(٥) الموقلة [٢٣١٢٨] قوله: ((رضا بالعمير الذي يُداويه فقط)).

(٦) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيوب ق ١٥٧/أ.

(٧) ص ٥٠٧ - وما بعدها "در".

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٩/أ.

والمداواة) لَهُ أَوْ (١) بِهِ، "عَيْنِي" (٢) (رِضًا بِالْعَيْبِ) الَّذِي يُدَاوِيهِ فَقَطْ.....

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ فِعْلَ ذَلِكَ لَا يُطِيلُ خِيَارَ الشَّرْطِ فَكَذَا خِيَارُ الْعَيْبِ. قُلْتُ: فَرَّقَ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((بَاءُ) خِيَارَ الشَّرْطِ مَشْرُوعٌ لِلِاخْتِيَارِ (٣)، وَالنَّبَسُ وَالرُّكُوبُ مَرَّةً يُرَادُّ بِهِ ذَلِكَ بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَيْبِ، فَإِنَّهُ شُرِعَ لِلرَّدِّ لِيَصِلَ إِلَى رَأْسِ مَالِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْفَائِثِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَخْتَارَ الْمُبِيعُ)).

(تَنْبِيْهُ)

أشارَ إِلَى أَنَّ الرِّضَا بِالْعَيْبِ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ بِالْقَوْلِ، ثُمَّ إِنَّ الرِّضَا بِالْقَوْلِ لَا يَصِحُّ مُعْلَقًا؛ لِمَا فِي "الْبَحْرِ" (٤) عَنِ "الْبَزْازِيَّةِ" (٥): ((عُتِّرَ عَلَى عَيْبٍ فَقَالَ لِلْبَائِعِ: إِنَّ لَمْ أَرَدْ إِلَيْكَ الْيَوْمَ رَضِيتُ بِهِ قَالَ "مُحَمَّدٌ": الْقَوْلُ بَاطِلٌ، وَلَهُ الرَّدُّ)).

[٢٣١٢٧] (قَوْلُهُ: وَالمُدَاوَاةُ لَهُ أَوْ بِهِ) أَي: أَنَّهُ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ الْمُبِيعُ عَبْدًا مَثَلًا فِدَاوَاهُ مِنْ عَيْبِهِ، أَوْ كَانَ دَوَاءً فِدَاوَى بِهِ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى عَيْبٍ فِيهِ.

مَطْلَبٌ فِيمَا يَكُونُ رِضًا بِالْعَيْبِ

[٢٣١٢٨] (قَوْلُهُ: رِضًا بِالْعَيْبِ الَّذِي يُدَاوِيهِ فَقَطْ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٦): ((المُدَاوَاةُ إِنَّمَا تَكُونُ رِضًا بِعَيْبٍ دَاوَاهُ، أَمَّا إِذَا دَاوَى الْمُبِيعُ مِنْ عَيْبٍ قَدْ بَرَأَ مِنْهُ الْبَائِعُ وَبِهِ عَيْبٌ آخَرُ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ رَدُّهُ كَمَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ" (٧)) اهـ. وَفِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ" (٨): ((شَرَى مَعِيًّا فَرَأَى عَيْبًا آخَرَ، فَعَالَجَ

(١) فِي "د" وَ"و": ((لَهُ وَبِهِ)).

(٢) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٢/٢١٠.

(٣) فِي "م": ((لِلِاخْتِيَارِ)).

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٤١/٦.

(٥) "الْبَزْازِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ - النُّوعُ الثَّانِي فِي الرَّدِّ بِهِ ٤٦١/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧٠/٦.

(٧) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي الْعُيُوبِ وَمَا لَا يَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ وَمَا يَمْنَعُ الْبَيْعَ ق ١٨٤/ب.

(٨) "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٥٨/١.

ما لم ينقصه، "يرجندي". وكذا كل مفيد^(١) رضا بعد العلم بالعيب.....

الأول مع علمه بالثاني لا يرده، ولو علج الأول ثم علم عيباً آخر فله رده)) اهـ.

قلت: بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه، فدأواه ثم اطلع على عيب آخر، وظاهر كلام الشارح "أنه يرده، وهو الظاهر، كما لو رضى بالأول صريحاً ثم رأى الآخر؛ إذ قد رضى بعيب دون عيب أو بعيب واحد لا بعينين، تأمل. ثم رأيت في "الذخيرة" عن "المتقى": ((عن أبي يوسف: "وجدت بالجارية عيباً فدأوها فإن كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضا، وإلا فلا، إلا أن ينقصها)) اهـ.

(قوله: ما لم ينقصه) كما إذا داوى يده الموجوعة فشلت، أو عينه من يياض بها فاعورت فإنه يمتنع رده بعيب آخر؛ لما حدث فيه من النقص عند المشتري، "ط"^(٢).

(قوله: بعد العلم بالعيب) أي: علمه بكون ذلك عيباً، ففي "الحانية"^(٣): ((لو رأى

(قوله: وظاهر كلام الشارح "أنه يرده إلخ) هو صريح ما في "الفصولين" حيث قال: ((ولو علج الأول ثم علم عيباً آخر فله رده)) كما نقله عنه، كما أن صدر عبارته يخالف ظاهر عبارة الشارح، فإن مقتضاها أنه لو كان فيه حيلة عيوب فدأوه من أحدها ولو مع علمه بالباقي يكون له الرد بالباقي، وجرى على ظاهر عبارة الشارح "السندي"، نعم على جعل عبارة "الفصولين" محمولة على ما إذا شرأه عالماً بعيبه لا تكون صريحة فيما استظهره، وبمحمل كلام الشارح "على ما إذا داواه بدون علمه بالعيب الآخر لا يكون مخالفاً لما في "الفصولين".

(قول "الشارح": بعد العلم إلخ) احتراز عما إذا كان قبل الإطلاع فله الرد ما لم ينقصه أو يزد فيه كالحياطة، فيعد ذلك له الرجوع بالنقصان كما تقدم، وقوله: ((والأرض)) احتراز عما يمنع الرد ولا يمنع الأرض، كما إذا جامعتها وقد اشتراها بكرة فبانت ثيباً فإن له المطالبة بالأرض كما ذكره "السندي"،

(١) في "ط": ((مفيد))، وهو خطأ.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٧/٣.

(٣) "الحانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في العيوب ١٩٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

يَمْنَعُ الرَّدَّ وَالْأَرْضَ، وَمِنْهُ الْعَرَضُ عَلَى الْبَيْعِ،.....

بِالْأَمَةِ قَرَحَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَيْبٌ، فَشَرَاهَا ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا عَيْبٌ لَهُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّهُ تَمَّا يَشْتَبِهُ عَلَى النَّاسِ، فَلَا يُنْبِتُ الرِّضَا بِالْعَيْبِ)) اهـ. وَقَدَّمْنَا^(١) أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمَّا لَا يَشْتَبِهُ عَلَى النَّاسِ كَوْنُهُ عَيْبًا لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ، وَفِي "نُورِ الْعَيْنِ"^(٢) عَنِ "الْمُنْيَةِ": ((قَالَ الْبَائِعُ بَعْدَ تَمَامِ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ: تَعَيَّبَ الْمُبْتَاعُ، فَاتَّهَمَهُ الْمُشْتَرِي فِي إِخْبَارِهِ وَيَقُولُ: إِنَّ غَرَضَهُ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْهِ، فَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي لَا يَكُونُ رِضًا بِالْعَيْبِ، وَلَا تَصَرُّفَهُ إِذَا لَمْ يَصْدُقْ، لَكِنَّ الْاِحْتِيَاظَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: لَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَأَنَا لَا أَرْضَى بِالْعَيْبِ، فَلَوْ ظَهَرَ عِنْدِي أَرَدُّهُ عَلَيْكَ)) اهـ.

[٢٣١٣١] (قَوْلُهُ: وَالْأَرْضُ) أَي: تَقْصَانِ الْعَيْبِ.

[٢٣١٣٢] (قَوْلُهُ: وَمِنْهُ الْعَرَضُ عَلَى الْبَيْعِ) [١/٥٨٣/٣] وَلَوْ بِأَمْرِ الْبَائِعِ، بِأَنْ قَالَ لَهُ: اعْرِضْهُ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنْ لَمْ يُشْتَرِ مِنْكَ رَدُّهُ عَلَيَّ، وَلَوْ طَلَبَ مِنَ الْبَائِعِ الْإِقَالَةَ فَأَبَى فَلَيْسَ بِعَرَضٍ، فَلَهُ الرَّدُّ، وَلَوْ عَرَضَ بَعْضُ الْمُبْتَاعِ عَلَى الْبَيْعِ، أَوْ قَالَ: رَضِيتُ بِبَعْضِهِ بَطْلَ خِيَارِ الرُّوْيَةِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ، "جَامِعُ الْفُصُولِ"^(٣). وَقَدَّمْنَا^(٤) عَنِ "الدَّخِيرَةِ": ((أَنْ قَبِضَ الْمُبْتَاعُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ رِضًا بِالْعَيْبِ))، وَفِي "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٥): ((قَبِضَ بَعْضُهُ رِضًا))، ثُمَّ نَقَلَ^(٦): ((لَيْسَ بِرِضًا حَتَّى لَا يَسْقُطَ^(٦) خِيَارُهُ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ")) اهـ.

فَإِذَا وَجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بَعْدَ الْجَمَاعِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالْأَرْضِ، وَمَا فَسَّرَ بِهِ "الْمُحَشِّي" كَلَامَ "الشَّارِحِ" غَيْرُ الْمَفْهُومِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي ذَاتِهِ.

(١) الْمُقُولَةُ [٢٢٩١٠] قَوْلُهُ: ((مَنْ وَجَدَ بِمُشْتَرِيهِ الْخَ)).

(٢) "نُورُ الْعَيْنِ": الْفَصْلُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ — خِيَارُ الْعَيْبِ ق ١٠٠/أ، نَقُولُ: اخْتَلَفَ رَقْمُ الْفَصْلِ عَمَّا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِ" الْآخِي؛ لِأَنَّ صَاحِبَ "نُورِ الْعَيْنِ" لَمْ يَلْقَ عَلَى الْفَصْلِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ".

(٣) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٣٣٥/١.

(٤) الْمُقُولَةُ [٢٢٩١٠] قَوْلُهُ: ((مَنْ وَجَدَ بِمُشْتَرِيهِ الْخَ)).

(٥) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٤٦/١.

(٦) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((حَتَّى يَسْقُطَ خِيَارُهُ)) بِالْإِثْبَاتِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ"؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ رِضًا لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قلت: وهذا في غير المثلثي؛ لما في "البحر" ^(١) عن "البرازية" ^(٢): ((لَوْ عَرَضَ نِصْفَ الطَّعَامِ عَلَى الْبَيْعِ لَزِمَهُ النِّصْفُ، وَيُرَدُّ النِّصْفَ كَالْبَيْعِ)) اهـ. وسيدكر "الشَّارَحُ" ^(٣) الكلام في الاستيخدام.

مَطْلَبٌ فِيمَا يَكُونُ رِضًا بِالْعَيْبِ وَيَمْنَعُ الرَّدَّ
(تِمَّةٌ)

نَقَلَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤): ((مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ الْإِجَارَةُ، وَالْعَرَضُ عَلَيْهَا، وَالْمُطَالَبَةُ بِالْعَلَّةِ، وَالرَّهْنُ، وَالْكِتَابَةُ، أَمَّا لَوْ أَجَرَهُ ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ فَلَهُ نَقْضُهَا لِلْعُذْرِ وَيُرَدُّهُ، بِخِلَافِ الرَّهْنِ فَلَا يُرَدُّهُ إِلَّا بَعْدَ الْفِكَالِ، وَمِنْهُ إِسْرَافُ وَلَدِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا لَيَرْتَضِعَ مِنْهَا،

(قوله: بخلاف الرهن فلا يردُّه إلا بعد الفكاك) إلا أن يرضى المُرْتَهِنُ بِرَدِّهِ إِلَى الرَّاهِنِ قَبْلَ قَضَاءِ دَيْنِهِ، فَلِلرَّاهِنِ أَنْ يَرُدَّهُ بِالْعَيْبِ الَّذِي وَجَدَهُ، وَلَمْ أَرَهُ، فَلْيُرَاجَعِ. اهـ "سِنْدِي".

(قوله: ومنه إرسال ولد البقرة عليها الخ) يُنْظَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ إِسْرَافِ وَلَدِ الْبَقَرَةِ الْخ وَبَيْنَ أَكْلِ ثَمَرِ الشَّجَرِ الْخ، وَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْمَنْعِ" تَعْلِيلَ عَدَمِ الرَّدِّ فِي مَسْأَلَةِ اللَّبَنِ بِقَوْلِهِ: ((لَأَنَّ اللَّبْنَ الَّذِي حَدَّثَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي مَخْلُوطٌ بِاللَّبَنِ الَّذِي كَانَ حَدَّثَ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ، فَلَوْ رَدَّ كُلَّ الْحَلِيبِ يَلْزِمُ الرَّبَا فِي حَقِّ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَبِيعَهُ وَمَالًا آخَرَ، وَهُوَ الَّذِي حَدَّثَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ الزِّيَادَةَ الْمُنْفَصِلَةَ تَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ)) اهـ. ومقتضاه: أَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُنْفَصِلَةَ تَمْنَعُ فِي صُورَةِ الْاخْتِلَاطِ مَعَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِطْلَاقُ مَنَعِهَا، فَيَكُونُ مَا هُنَا رَوَايَةً أُخْرَى، فَتَأَمَّلْ. وفي "البحر": ((وَلَيْسَ مِنْهُ - يَعْنِي: ثَمَّا يَمْنَعُ الرَّدَّ - جَزْءٌ صَوْفٍ الْغَنَمِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ فَلَهُ الرَّدُّ، وَكَذَا قَطْعُ الثَّمَارِ، وَاسْتَشْكَلُهُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ": بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُرَدَّ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ مُتَوَلَّدَةٌ وَهِيَ تَمْنَعُ الرَّدَّ، وَلَمْ أَرْ فِيهَا خِلَافًا، وَلَكِنْ يَظْهَرُ مِنْ هَذَا أَنَّ فِيهَا خِلَافًا)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧١/٦.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الرابع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٥٥/٤ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) ص ٤٨٧ - "در".

(٤) عن "جامع الفصولين"، انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧١/٦.

إِلَّا الدَّرَاهِمَ إِذَا وَجَدَهَا زُيُوفًا فَعَرَضَهَا عَلَى الْبَيْعِ فَلَيْسَ بِرِضًا.....

وَحَلَبَ لَيْبَهَا أَوْ شَرَبَهُ، وَهَلْ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ؟ قَوْلَانِ، وَابْتِدَاءُ سُكْنَى الدَّارِ لَا الدَّوَامَ عَلَيْهَا، وَسَقَى الْأَرْضَ وَزَرَعْتُهَا، وَكَسَحَ الْكَرَمَ، وَالْبَيْعُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَالْإِعْتِاقُ، وَالْهَبَةُ وَلَوْ بِلاَ تَسْلِيمٍ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ الْعَرَضِ، وَدَفَعَ بَاقِيَ الثَّمَنِ، وَجَمَعَ غَلَاتِ الضَّيْعَةِ، وَكَذَا تَرَكَهَا؛ لِأَنَّهُ تَضْيِيعٌ، وَلَيْسَ مِنْهُ أَكْلٌ ثَمَرِ الشَّجَرِ، وَغَلَّةُ الْقِنْ وَالِدَارِ، وَإِرْضَاعُ الْأُمَةِ وَلَدِ الْمُشْتَرِي، وَضَرْبُ الْعَبْدِ إِنْ لَمْ يُؤْتَرِ الضَّرْبُ فِيهِ)) أَهْدَ مُلْحَصًا. وَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((إِذَا أَطْلَاهُ^(١) بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ، أَوْ حَجَمَهُ، أَوْ جَزَّ رَأْسَهُ فَلَيْسَ بِرِضًا))، ثُمَّ ذَكَرَ تَفْصِيلًا فِي الْحِجَامَةِ بَيْنَ كَوْنِهَا دَوَاءً لِلذَّكَاءِ الْعَيْبِ فَهُوَ رِضًا، وَإِلَّا فَلَا، وَفِيهَا: ((أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِهِ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ بِهِ عَيْبًا فَإِنْ بَاعَهُ الْوَكِيلُ بِحَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ^(٢) وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا فَهُوَ رِضًا بِالْعَيْبِ)).

[٢٣١٣٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا الدَّرَاهِمَ الْخ) ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي "الذَّخِيرَةِ" وَ"جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٣) وَغَيْرِهِمَا، وَسَيَذْكُرُهَا "الشَّارْحُ"^(٤) فِي آخِرِ مُتَفَرِّقَاتِ الْبُيُوعِ عَنِ "الْمُلْتَقَطِ". ثُمَّ إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ هُنَا أَيْضًا مَا امْتَنَعَ رَدُّهُ قَبْلَ الْبَيْعِ بِزِيَادَةِ وَنَحْوِهَا، كَمَا لَوْ لَتَ السُّوْقُ أَوْ خِطَاطُ الثُّوبِ، ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ ثُمَّ بَاعَهُ، فَإِنْ بَيَّعَهُ بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ لَا يَكُونُ رِضًا، وَلَهُ الرَّجُوعُ بِنَقْصَانِهِ كَمَا مَرَّ^(٥)، فَكَذَا لَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ بِالْأَوَّلَى.

[٢٣١٣٤] (قَوْلُهُ: فَلَيْسَ بِرِضًا) فَلَا يَمْنَعُ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ رَدَّهَا لَكَوْنِهَا خِلَافَ حَقِّهِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْحَيَادِ، فَلَمْ تَدْخُلِ الزُّيُوفُ فِي مِلْكِهِ، بِخِلَافِ الْمُبَّيعِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ مِلْكُهُ، فَالْعَرَضُ رِضًا بِعَيْبِهِ، "بَحْرُ"^(٦). وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ بَاعَهَا ثُمَّ رُدَّتْ عَلَيْهِ بِلاَ قَضَاءٍ، فَلَهُ رَدُّهَا عَلَى بَائِعِهِ

(١) قَوْلُهُ: ((إِذَا أَطْلَاهُ)) هَكَذَا يَخْطِئُ بِالْأَلْفِ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ ((طَلَاهُ)) بِدُونِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ مِنَ "الْقَامُوسِ" وَ"الْمَصْبَاحِ". أَهْدَ مَصْطَحًا "ب" وَ"م".

(٢) فِي "٣" زِيَادَةٌ: ((وَهُوَ سَاكِتٌ)).

(٣) "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٥٤/١.

(٤) انْظُرِ الدَّرَجَةَ عِنْدَ الْقَوْلَةِ [٢٤٩٩٨] قَوْلُهُ: ((بِخِلَافِ جَارِيَةِ الْخ)).

(٥) الْقَوْلَةُ [٢٣٠٤١] قَوْلُهُ: ((أَيُّ: الْمُنْتَمِعِ رَدُّهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧٠/٦.

كَعَرَضِ ثَوْبٍ عَلَى خِيَاطٍ لَيَنْظُرَ أَيْكَفِيهِ أَمْ لَا؟ أَوْ عَرَضِهِ عَلَى الْمُقَوِّمِينَ لِيَقُومَ. وَلَوْ قَالَ لَهُ الْبَائِعُ: أَتَبِيعُهُ؟ قَالَ: ((نَعَمْ)) لَزِمَ، وَلَوْ قَالَ: ((لَا)) لَا؛ لِأَنَّ ((نَعَمْ)) عَرَضٌ عَلَى الْبَيْعِ، و((لَا)) تَقْرِيرٌ لِلْمَلِكِ، "بِرَازِيَّة" (١).....

كَمَا قَدَّمَهُ "الشَّارَحُ" (٢) عِنْدَ قَوْلِهِ: ((بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ الْخُ))، وَقَدَّمْنَا (٣) تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

[٢٣١٣٥] (قَوْلُهُ: كَعَرَضِ ثَوْبٍ الْخُ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: ((عَلَى الْبَيْعِ))، وَالتَّشْبِيهُ فِي عَدَمِ الرِّضَا.

[٢٣١٣٦] (قَوْلُهُ: قَالَ: نَعَمْ) الْأَوَّلَى: فَقَالَ: ((نَعَمْ)) عَطْفًا عَلَى ((قَالَ)) الْأَوَّلَى.

[٢٣١٣٧] (قَوْلُهُ: لَزِمَ) جَوَابُ ((لَوْ))، أَيْ: لَزِمَ الْبَيْعُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ رَدُّهُ بِالْعَيْبِ، قَالَ فِي "نُورِ الْعَيْنِ" (٤): ((وَهَذِهِ تَصْلُحُ حِيلَةً مِنَ الْبَائِعِ لِإِسْقَاطِ خِيَارِ الْعَيْبِ عَنْ مُشْتَرِيهِ)).

[٢٣١٣٨] (قَوْلُهُ: و((لَا)) تَقْرِيرٌ لِلْمَلِكِ) لَفْظُ ((لَا)) مُبْتَدَأٌ، و((تَقْرِيرٌ)) خَبَرُهُ، وَالضَّمِيرُ فِي ((وَلِلْمَلِكِ)) لِلْبَائِعِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا أَيْبَعُهُ لَكُونِهِ مَلِكًا؛ لِأَنِّي أَرُدُّهُ عَلَيْكَ، وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ" (٥): ((وَيَبْغِي أَنْ يَقُولَ بَدَلَ قَوْلِهِ: نَعَمْ، لَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: نَعَمْ الْخُ))، يُرِيدُ بِذَلِكَ تَنْبِيَهَ الْمُشْتَرِي عَلَى لَفْظِ يَتِمَكَّنُ بِهِ مِنَ الرَّدِّ، وَهُوَ لَفْظُ: ((لَا))، وَيُحَذِّرُهُ مِنْ مَانِعِ الرَّدِّ وَهُوَ: ((نَعَمْ))، "ط" (٦). وَبِهِ انْدَفَعَ تَوَقُّفُ "الْمُحَشِّي" (٧) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَكَأَنَّهُ فَهِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((وَيَبْغِي أَنْ يَقُولَ الْخُ)) أَيْ: يَقُولَ النَّاقلُ لِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: وَلَوْ قَالَ لَهُ الْبَائِعُ: أَتَبِيعُهُ؟ فَقَالَ: لَا لَزِمَ، فَيُنَاقِ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ ضَمِيرُ ((يَقُولُ)) لِلْمُشْتَرِي، أَيْ: يَبْغِي لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَقُولَ: ((لَا)) بَدَلَ قَوْلِهِ: ((نَعَمْ))؛

(١) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الرابع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٥٧/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ص ٤٦١ - وما بعدها "در".

(٣) المقولة [٢٣٠٧٧] قوله: ((ردّه على بائعه)).

(٤) "نور العين": الفصل الرابع والعشرون في الخيارات ق ١٠٠/أ.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب - النوع الرابع فيما يمنع الرد وما لا يمنعه ٤٥٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٧/٣.

(٧) أي: "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٧/ب.

(لا) يَكُونُ رِضًا (الرُّكُوبُ لِلرَّدِّ) عَلَى الْبَائِعِ (أَوْ لِشِرَاءِ الْعَلْفِ) لَهَا (أَوْ لِلتَّقْيِي) وَ الْحَالُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ (لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ) أَي: الرُّكُوبُ؛ لِعَجْزٍ^(١) أَوْ صُعُوبَةٍ، وَهَلْ هُوَ قَيْدٌ لِلْأَخِيرِينَ أَوْ لِلثَّلَاثَةِ؟ اسْتَظْهَرَ "الْبِرْجَنْدِيُّ" الثَّانِي، وَاعْتَمَدَهُ "المُصَنِّفُ" تَبَعًا لـ "الدُّرَرِ" وَ "الْبَحْرِ"^(٢) وَ "الشُّمْنِيِّ"، وَغَيْرُهُمُ الْأَوَّلَ، وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ: رَكِبْتُهَا لِحَاجَتِكَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: بَلْ لَأُرَدُّهَا

لِفَلَا يَلْزَمُ الْبَيْعُ، فَيَكُونُ تَحْذِيرًا لِلْمُشْتَرِي، فَافْهَمُ. ثُمَّ إِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْبِرَازِيَّةِ" وَغَالِبِ نُسْخِ "الْبَحْرِ" نَقْلًا عَنْهَا: ((وَلَا) تَقْرِيرٌ لِمَكِينَتِهِ^(٣)))، أَي: تَمْكِينُهُ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ، وَعَلَيْهِ فَالضَّمِيرُ لِلْمُشْتَرِي. [٢٣١٣٩] (قَوْلُهُ: الرُّكُوبُ لِلرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ) وَكَذَا لَوْ رَكِبَهُ لِرَدِّهِ فَعَجَزَ عَنِ الْبَيْتَةِ فَرَكِبَهُ جَائِيًا فَلَهُ الرَّدُّ، "بِحَرِّ"^(٤) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٥)، أَي: لَهُ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ بَيْتَةً عَلَى كَوْنِ الْعَيْبِ قَدِيمًا؛ لِأَنَّ رُكُوبَهُ بَعْدَ الْعَجْزِ لَيْسَ دَلِيلَ الرِّضَا.

[٢٣١٤٠] (قَوْلُهُ: أَوْ لِشِرَاءِ الْعَلْفِ لَهَا) فَلَوْ رَكِبَهَا لِعَلْفٍ دَائِبَةٍ أُخْرَى فَهُوَ رِضًا كَمَا فِي "الدَّخِيرَةِ".

[٢٣١٤١] (قَوْلُهُ: لِعَجْزٍ أَوْ صُعُوبَةٍ) أَي: لِعَجْزِهِ عَنِ الْمَشْيِ، أَوْ صُعُوبَةِ الدَّائِبَةِ بِكَوْنِهَا [٣/٥٨٠ب] لَا تَتَقَادُ مَعَهُ.

[٢٣١٤٢] (قَوْلُهُ: وَهَلْ هُوَ) أَي: قَوْلُهُ: ((وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ)).

[٢٣١٤٣] (قَوْلُهُ: وَاعْتَمَدَهُ "المُصَنِّفُ" [إِلَخ] الَّذِي فِي "شرح المصنف"^(٦) وَ "الدُّرَرِ"^(٧))

(١) فِي "و": ((بِعَجْزٍ)) بِالْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧٠/٦.

(٣) نَقُولُ: وَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي نَسَخَتَنَا مِنْ "الْبَحْرِ" أَيْضًا، وَلَكِنْ الَّذِي فِي نَسَخَتَنَا مِنْ "الْبِرَازِيَّةِ": ((وَلَا) تَقْرِيرٌ يُمْكِنُهُ))، أَي: يُمَكِّنُ الْمُشْتَرِيَ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ. وَهَذَا أَوْفَقُ بِالسِّيَاقِ. انْظُرْ "الْبِرَازِيَّةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ - النُّوعُ الرَّابِعُ فِيمَا يَمْنَعُ الرَّدَّ وَمَا لَا يَمْنَعُهُ ٤٥٧/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ"). "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧١/٦.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧٠/٦.

(٥) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٥٤/١، نَقْلًا عَنْ "فَوَائِدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بَرَهَانَ الدِّينِ".

(٦) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ ١٢/٢ب.

(٧) "الدُّرَرُ وَالْغُرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٦/٢.

و"السُّمْنِيَّ" و"الْبَحْرِ"^(١) جَعَلَهُ قَيْدًا لِلْآخِرَيْنِ فَقَطُّ، وَلَكِنْ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ: ((واعتَمَدَ "المُصَنِّفُ")) بلا ضَمِيرٍ، وَهِيَ الصَّوَابُ، فَقَوْلُهُ: ((وغيرهم)) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَجْرورِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: ((تَبَعًا لِدُرَرٍ^(٢) إِيخ))، وَقَوْلُهُ: ((الْأَوَّلُ)) بِالنَّصْبِ مَفْعُولُ ((اعتَمَدَ))، أَمَّا عَلَى نُسَخَةٍ: ((اعْتَمَدُهُ)) بِالضَّمِيرِ يَكُونُ قَوْلُهُ: ((وغيرهم)) مَرْفُوعًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَاعْتَمَدَ غَيْرُهُمُ الْأَوَّلَ، وَمَشَى فِي "الْفَتْحِ"^(٣) عَلَى الْأَوَّلِ، وَفِي "الدَّخِيرَةِ" عَلَى الثَّانِي، قَالَ: ((وَيَذُلُّ لَهُ مَا ذَكَرَهُ "مُحَمَّدٌ" فِي "السِّيَرِ الْكَبِيرِ"^(٤): أَنَّ جَوَالِقَ الْعَلْفِ لَوْ كَانَ وَاحِدًا فَرَكِبَ لَا يَكُونُ رِضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ إِلَّا بِالرُّكُوبِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ اثْنَيْنِ)) اِهـ. لَكِنْ قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((إِنَّ الْعُدْرَ الْمَذْكُورَ فِي السَّقْيِ يَجْرِي

قَوْلُهُ: قَالَ: وَيَذُلُّ لَهُ مَا ذَكَرَهُ "مُحَمَّدٌ" فِي "السِّيَرِ الْكَبِيرِ": أَنَّ جَوَالِقَ الْعَلْفِ إِيخ) هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي "الدَّخِيرَةِ"، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بَأَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ لَا يَصْلُحُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى جَعْلِ الْقَيْدِ لِلثَّلَاثَةِ؛ إِذْ هُوَ خَاصٌّ بِمَسْأَلَةِ شِرَاءِ الْعَلْفِ، فَهِيَ أَخْصَصُ مِنَ الْمَدْعَى الَّذِي جَعَلَهُ قَيْدًا لِلثَّلَاثَةِ، تَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: لَكِنْ قَالَ فِي "الْفَتْحِ": إِنَّ الْعُدْرَ الْمَذْكُورَ فِي السَّقْيِ يَجْرِي إِيخ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ": ((والتَّشْيِيدُ بِحَاجَتِهِ لِأَنَّهُ لَوْ رَكِبَهَا لَيْسَقِيهَا، أَوْ يَرُدُّهَا عَلَى بَائِعِهَا، أَوْ يَشْتَرِي لَهَا عِلْفًا وَيُسَّ لَهَا عِلْفٌ فَلَيْسَ بِرِضًا، وَلَهُ الرُّدُّ بَعْدَ ذَلِكَ، أَمَّا الرُّكُوبُ لِلرَّدِّ فَإِنَّهُ سَبَبُ الرَّدِّ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَرَكِبْهَا احْتِاجَ إِلَى سَوْقِهَا، فَرُبَّمَا لَا تَتَفَادَى أَوْ تُتْلِفُ مَالًا فِي الطَّرِيقِ، وَلَا يَحْفَظُهَا عَنْ ذَلِكَ إِلَّا الرُّكُوبُ. وَالْجَوَابُ فِي السَّقْيِ وَشِرَاءِ الْعَلْفِ مَحْمُولٌ عَلَى حَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ صُعْبَةً، فَفِي قَوْدِمِهَا لَيْسَقِيهَا أَوْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا عِلْفُهَا مَا ذَكَرْنَا مَعَ كَوْنِهِ قَدْ يَكُونُ عَاجِزًا عَنْ

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧٠/٦.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٦/٢.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٤/٦.

(٤) انظر "شرح السِّيَرِ الْكَبِيرِ" للسرْحَمِي: باب ما يحمل عليه الفيء وما يركبه الرجل من الدواب ١٠٤٦/٣.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٤/٦ بتصرف.

فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي، "بمجر"^(١). وفي "الفتح"^(٢): ((وَجَدَ بِهَا عَيْبًا فِي السَّفَرِ فَحَمَلَهَا.....

فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَلْفُ فِي عِدْلَيْنِ، فَلَا يَنْبَغِي إِطْلَاقُ امْتِنَاعِ الرَّدِّ فِيهِ)) اهـ. وَبَقِيَ قَوْلُ ثَالِثٍ هُوَ ظَاهِرُ "الكَزْز"^(٣)، وَهُوَ أَنَّهُ غَيْرُ قَيْدٍ فِي الثَّلَاثَةِ، وَظَاهِرُ "الرَّيْلَعِي"^(٤)، اعْتِمَادُهُ، حَيْثُ عَبَّرَ عَنِ الْقَوْلَيْنِ بـ ((قِيلَ))، وَفِي "الشَّرْئِئَالِيَّةِ"^(٥) عَنِ "الْمَوَاهِبِ": ((الرُّكُوبُ لِلرَّدِّ أَوْ لِلسَّقْيِ أَوْ لِشِرَاءِ الْعَلْفِ لَا يَكُونُ رِضًا مُطْلَقًا فِي الْأَطْهَرِ)) اهـ، فَافْهَمْ.

١٣٣١٤٤ (قوله): فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي) لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لَهُ، "ط"^(٦). وَكَذَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ^(٧): رَكِبْتُهَا لِلسَّقْيِ بِلَا حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهَُا تَنْقَادُ وَهِيَ ذَلُولٌ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَعَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مُسَوِّغَ الرُّكُوبِ بِلَا إِبْطَالِ الرَّدِّ هُوَ خَوْفُ الْمُشْتَرِي مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا، لَا حَقِيقَةُ الْجُمُوحِ وَالصُّعُوبَةِ، وَالنَّاسُ يَحْتَلِفُونَ فِي تَخْيِيلِ أَسْبَابِ الْخَوْفِ، فَرُبَّ رَجُلٍ لَا يَخْطُرُ بِخَاطَرِهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ وَآخَرٌ بِخِلَافِهِ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٨).

الْمَشْيِ، أَوْ يَكُونُ الْعَلْفُ فِي عِدْلٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ رَاكِبًا. فَتَقْيِيدُهُ بِعِدْلٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي عِدْلَيْنِ فَرَكِبَهَا يَكُونُ رِضًا، ذَكَرَهُ "قَاضِيحَان" وَغَيْرُهُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَحْتِمَالَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي رُكُوبِهَا لِلسَّقْيِ أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ مَعَهَا تَحْرِي فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَلْفُ فِي عِدْلَيْنِ فَرَكِبَهَا؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ امْتِنَاعُ الرَّدِّ إِذَا كَانَ الْعَلْفُ فِي عِدْلَيْنِ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٤/٦ بتصرف.

(٢) انظر "شرح العيني على الكز": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢١/٢.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٢/٤.

(٤) "الشَّرْئِئَالِيَّة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٦/٢ (هامش "الدرر والغر").

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٧/٣.

(٦) ((البائع)) ليست في "ب" و"م".

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٤/٦.

فهو عُذْرٌ)).

[٢٣١٤٥] (قوله: فهو عُذْرٌ) قَالَ فِي "الشَّرْئِيعَةِ"^(١) بَعْدَ نَقْلِهِ^(٢): ((وَيُخَالَفُهُ مَا فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٣): لَوْ حَمَلَ عَلَيْهِ فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الطَّرِيقِ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي الطَّرِيقِ يَتَلَفُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الرَّدِّ، وَقِيلَ: يَتِمَكَّنُ قِيَاسًا عَلَى مَا إِذَا حَمَلَ عَلَيْهِ عَاقِبُهُ. قُلْتُ: الْفَرْقُ وَاضِحٌ، فَإِنَّ عَاقِبَهُ مِمَّا يَقُومُهُ؛ إِذْ لَوْلَاهُ لَا يَبْقَى، وَلَا كَذَلِكَ الْعَدْلُ، فَكَانَ مِنْ ضَرُورَةِ الرَّدِّ. أَمَّا مَا فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٤)))، وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَا فِي "الْفَتْحِ" ضَعِيفٌ أَمَّا "ط"^(٥).

قُلْتُ: وَذَكَرَ الْفَرْقَ أَيْضًا فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٦)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "الذَّخِيرَةِ" عَنْ "السَّيْرِ الْكَبِيرِ"^(٧): ((اشْتَرَى دَابَّةً فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَغَزَا عَلَيْهَا، فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا فِي دَارِ الْحَرْبِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَرَكِبَهَا؛ لِأَنَّ الرُّكُوبَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ رِضًا مِنْهُ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ رَدِّهَا، فَلْيَحْتَرِزْ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ دَابَّةً غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ الَّذِي لَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِيمَا يَرَجِعُ إِلَى الْبَائِعِ، وَالرُّكُوبُ لِحَاجَتِهِ ذَلِيلُ الرِّضَا)) أَمَّا مُلْخَصًا.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الرُّكُوبَ ذَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ؛ لِأَنَّ عُذْرَهُ أَلَزَمَهُ الرِّضَا بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْبَائِعِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا مُحَالِفٌ لِلْقَوْلِ الثَّلَاثِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" وَغَيْرُهُ كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٨) أَنْفَاءً. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْعُذْرَ فِي رُكُوبِهَا لِلسَّقْيِ وَالْعَلْفِ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ الْبَائِعِ؛ إِذْ فِيهِ

(قوله: وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْعُذْرَ فِي رُكُوبِهَا إلخ) هَذَا الْجَوَابُ لَا يَدْفَعُ الْمُخَالَفَةَ لِلْقَوْلِ الثَّلَاثِ، إِنَّمَا يَدْفَعُ

(١) "الشَّرْئِيعَةُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٦/٢ بِتَصْرِفِ (هَامِشِ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٢) أَي: بَعْدَ نَقْلِهِ مَا فِي "الْفَتْحِ".

(٣) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ - النَّوْعُ الرَّابِعُ فِيمَا يَنْسَعُ الرَّدُّ وَمَا لَا يَنْسَعُ ٤٦٣/٤ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٤) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٥٧/٣.

(٥) "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٥٤/١.

(٦) انْظُرْ "شَرْحَ السَّيْرِ الْكَبِيرِ" لِلشَّرْحِيِّ: بَابُ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْفِيءُ وَمَا يَرَكِبُهُ الرَّجُلُ مِنَ الدُّوَابِّ ١٠٤٦/٣ - ١٠٤٧.

(٧) الْمَقُولَةُ [٢٣١٤٣] قَوْلُهُ: ((وَاعْتَمَدَهُ الْمُصَنِّفُ إلخ)).

(اختلفا بعد التّقابض في عدد المبيع) أو احدى أم^(١) متعدّد؟ ليتوزّع الثمن على تقدير الرّد (أو في) عدد المقبوض فالقول للمشتري لأنّه قابض،.....

حياتها، بخلاف العذر في مسألة "السّر الكبير" والتي قبلها.

مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو صفته

[٢٣١٤٦] (قوله: اختلفا بعد التّقابض إلخ) أي: لو اشترى جارية مثلاً فقبضها وأقبض الثمن، ثم جاء ليردها بعيب، واعترف به البائع إلا أنه قال: بعثك هذه وأخرى معها فلك عليّ ردّ حصّة هذه فقط من الثمن لا كله، وقال المشتري: بعثتها وحدها فارده كلّ الثمن ولا بينة لهما فالقول للمشتري؛ لأنّه قابض يكثر زيادة يدعيها البائع، ولأنّ البيع انفسخ في الردود بالرّد، وذلك مسقط للثمن عنه، والبائع يدعي بعض الثمن بعد ظهور سبب السقوط والمشتري يكثر، وتأمّله في "الفتح"^(٢).

[٢٣١٤٧] (قوله: ليتوزّع الثمن إلخ) علة لدعوى البائع وبيان لفائدتها على تقدير الرّد، أي: ردّ الثمن؛ لأنّه على دعواه يلزمه ردّ بعضه كما قررنا.

[٢٣١٤٨] (قوله: أو في عدد المقبوض) أي: بأن اتفقا على مقدار المبيع أنّه الجاريتان وقبض البائع ثمنهما، ثم جاء المشتري ليردّ إحداهما، فقال البائع: قبضتھما وإنما تستحقّ حصّة هذه، وقال المشتري: لم أقبض سيواها.

المخالفة لغيره، حيث اعتبر العذر فيما تقدّم ولم يُعتبر في مسألتني "الشّرح" و"السّر"، وإنما الدّافع لها - على ما اختاره "الزّيّلي" - : ((هو أنّه إنّما يجعل الرّكوب في المسائل الثلاث غير مانع للرّد لعذر أو لا، وهذا لا ينافي أنّه في غيرها مانع ولو لعذر))، فلم تتحقّق المخالفة بين ما في "الزّيّلي" وبين هاتين المسألتين. (قوله: ولأنّ البيع انفسخ في الردود إلخ) هذا التعليل إنّما يظهر فيما إذا لم يقبض البائع الثمن، لا فيما إذا قبضه.

(١) في "ب" و"ط": ((واحد أو)).

(٢) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٩/٦.

وَالْقَوْلُ لِلْقَابِضِ مُطْلَقًا قَدْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ تَعْيِينًا.....

[٢٣١٤٩] (قوله: والقول للقابض) وتقبلُ بَيِّنَتُهُ لِإِسْقَاطِ الْيَمِينِ عَنْهُ كَالْمُودَعِ إِذَا ادَّعَى الرَّدَّ أَوْ الْهَلَكَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً تُقْبَلُ مَعَ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ، وَالبَيِّنَةُ لِإِسْقَاطِ الْيَمِينِ مَقْبُولَةٌ، كَذَا فِي "الدَّخِيرَةِ" مِنْ بَابِ الصَّرْفِ، "بِحَرْ" (١).

[٢٣١٥٠] (قوله: مُطْلَقًا) فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ.

[٢٣١٥١] (قوله: قَدْرًا) أَي: قَدَّرَ الْمُبِيعُ أَوْ الْمَقْبُوضُ كَمَا مَرَّ (٢)، [١/٥٩٣/٣] وَمِنْهُ مَا فِي "النَّهْرِ" (٣) عَنْ صَلَاحٍ "الْخُلَاصَةِ" (٤): ((لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ قَبْضِ الْمُبِيعِ مُوزُونًا: وَجَدْتُهُ نَاقِصًا، إِلَّا إِذَا سَبَقَ مِنْهُ إِقْرَارُ بَقْيُضِ مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ)).

[٢٣١٥٢] (قوله: أَوْ صِفَةً) تَبِعَ فِي ذَلِكَ "الْبَحْرُ" (٥) عَنْ "الْعِمَادِيَّةِ"، وَيُخَالِفُهُ مَا فِي "الظَّهْرِيَّةِ" (٦) حَيْثُ قَالَ: ((وإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِ الْمُبِيعِ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ عَلَى أَنَّهُ كَاتِبٌ أَوْ خَبَازٌ، وَقَالَ الْبَائِعُ: لَمْ أَشْتَرِطْ شَيْئًا فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ، وَلَا يَتَحَالَفَانِ)) هـ. وَمِثْلُهُ فِي "الدَّخِيرَةِ" وَ"التَّارِخَانِيَّةِ"، وَفِي "فَتَاوَى قَارِئِ الْهَدَايَةِ" (٧): ((اِخْتَلَفَا

(قوله: وَيُخَالِفُهُ مَا فِي "الظَّهْرِيَّةِ" حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْوَصْفِ) مَا نَقَلَهُ عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ" وَغَيْرِهَا فِي الصَّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ، وَإِذَا حُمِلَ كَلَامُ "الْعِمَادِيَّةِ" عَلَى غَيْرِهَا يَزُولُ التَّنَاقُضُ، كَانَ اشْتَرَى أُمَةً ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهَا بِغَيْبِ السَّرْقَةِ مَثَلًا، ثُمَّ اِخْتَلَفَا فَقَالَ الْبَائِعُ: كَانَتْ بِكَرًّا وَهِيَ الْآنَ تَيْبٌ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: هِيَ تَيْبٌ وَقَدْ بَاعْتُهَا، وَكَالْمُودَعِ أَوْ الْغَاصِبِ إِذَا اِخْتَلَفَ مَعَ الْمَالِكِ فِي الصَّفَةِ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦/٦٨.

(٢) المقلوبة: [٢٣١٤٦] قوله: ((اِخْتَلَفَا بَعْدَ التَّقَابُضِ فِي الْوَصْفِ)).

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٨/١.

(٤) "الخلاصة": كتاب الصلح - الفصل الثالث في الصلح في الدين ق ٢٥٧/١ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦/٦٧.

(٦) "الظهيرية": القسم الثاني - الفصل الثالث في الاختلافات الواقعة بين المتعاقدين ق ٢٦١/١.

(٧) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في خيار الوصف ص ١١٩-.

فلو جاء ليردّه بخيار شرطٍ أو رؤية، فقال البائع: ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه، ولو جاء ليردّه بخيار عيبٍ فالقول للبائع،

في وصف المبيع، فقال المشتري: ذكرت لي أنّ هذه السلعة شامية، فقال البائع: ما قلت إلا: إنها بلدية. أحاب: القول للبائع بيمينه؛ لأنه يُنكر حقّ الفسخ، والبينة للمشتري؛ لأنه مُدّعٍ)) اهـ. وفي "النهر" ^(١) عن "الظهري" ^(٢): ((اشترى عبدان أحدهما بألفٍ حالّةٍ والآخر بألفٍ إلى سنةٍ صفقةٍ أو صفقتين، فردّ أحدهما بعيبٍ ثم اختلفا، فقال البائع: ردّدت مؤجّل الثمن، وقال المشتري: بل مُعجله فالقول للبائع، سواء هلّك ما في يد المشتري أو لا، ولا تحالّف)) اهـ. ويؤيّدُه قوله الآتي ^(٣): ((كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه)) على خلافٍ ما في "النهر" كما تعرفه ^(٤)، فافهم.

[٢٣١٥٣] (قوله: فلو جاء ليردّه إلخ) تفريع على قوله: ((تعييناً))، ومثله ما في "البحر" ^(٥) وغيره: ((لو اختلفا في الرّقّ فالقول للمشتري)).

[٢٣١٥٤] (قوله: فالقول للبائع) والفرق: أنّ المشتري في خيار الشرط والرؤية يفسخ العقد

(قول "الشّارح": ولو جاء ليردّه بخيار عيبٍ فالقول للبائع إلخ) وكذا القول للبائع لو استحقّ المبيع فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه، فإنكر أن يكون هو المبيع وقال: هو غيره، كما يظهر من الفرق الذي ذكره عن "الفتح" بين خيار الشرط والرؤية وبين خيار العيب، وقد صرح بذلك في "الخلاصة" من الفصل الخامس عشر في الاستحقاق، ونصّه: ((استحقّ الفرس من يد رجل، فلما أراد أن يرجع بالثمن على البائع وبين صفة الفرس فقال: ديزه ذلك مع الكي، وقال البائع: الذي بعته كميت بدون كي فبيته المشتري أولى)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٨ أ.

(٢) "الظهري": القسم الثاني - الفصل الثالث في الاختلافات الواقعة بين المتعاقدين ق ٢٦١ أ.

(٣) ص ٤٩٦ - "در".

(٤) في المقولة [٢٣١٥٥] قوله: ((كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه)).

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٧/٦.

كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه، "فتح".....

بفسخه بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه على الخلاف، وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلافاً في المقبوض، فالقول فيه قول القابض، بخلاف الفسخ بالغيب^(١) لا ينفرد المشتري بفسخه، ولكنه يدعي ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره، كذا في "الفتح"^(٢) من آخر خيار الرؤية.

قلت: ومقتضى هذا التعليل أنه لو كان البيع فاسداً يكون القول في تعيين المبيع للمشتري؛ لأن العقد يفسخ بفسخه بلا توقف على رضا الآخر، وهي واقعة الفتوى.

[٢٣١٥٥] (قوله: كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه) لم أر هذا في "الفتح"^(٣)، وإنما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه، نعم ذكره في "البحر"^(٤) عن "الظهيرية"^(٥) مصرحاً: ((بأن القول للبائع)).

قلت: وهو الذي رأته في "الظهيرية" و"منتخبها"^(٦) لـ "العيني"، وكذا في "الذخيرة" و"التتارخانية"، فما نقله في "النهر"^(٧) عن "الظهيرية": ((من أن القول للمشتري)) تحريف أو سبق قلم، فافهم. ونص "الظهيرية"^(٨): ((ابن سماعه عن محمد: رجل باع من آخر ثوباً مروياً،

(١) في هامش "م": ((قوله: بخلاف الفسخ بالغيب الخ)) قال شيخنا: ومقتضاه أيضاً أن يكون القول للمشتري إذا حصل الاختلاف بعد اتفاقهم على الفسخ في مسألة خيار الغيب اهـ.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع ٥/٥٤٤.

(٣) ولم نعر عليه أيضاً في نسختنا من "الفتح".

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار الغيب ٦/٦٨.

(٥) "الظهيرية": كتاب البيوع - الفصل الثالث في الاختلافات الواقعة بين المتعاقدين ق ٢٦١/ب.

(٦) "منتخب الظهيرية" المسمى بـ "المسائل البدرية المتخية من الفتاوى الظهيرية": لأبي محمد محمود بن أحمد، بدر الدين العيني الحلبي ثم القاهري (ت ٨٥٥ هـ). ("كشف الظنون" ٢/١٢٢٦، "الضوء اللامع" ١٠/١٣١، "الغوائد البهية" ص ٢٠٧).

(٧) "النهر": كتاب البيع - باب خيار الغيب ق ٣٧٨/أ.

(٨) "الظهيرية": كتاب البيوع - الفصل الثالث في الاختلافات الواقعة بين المتعاقدين ق ٢٦١/ب.

(اشترى عبدان) أي: شيعين ينتفع بأحدهما وحده.....

فقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا، فقال البائع: بعته على أنه سيء في سبع، وقال المشتري: اشتريته على أنه سيء في ثمان، فالقول قول البائع مع يمينه)) اهـ.

(تتمة)

قال: بعثها وبها قرحة في موضع كذا، فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك، فأنكر البائع أنها هذه القرحة، بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري.

والحاصل: أن البائع إذا نسب العيب إلى موضع وسماه فالقول للمشتري، وإن ذكره مطلقاً فالقول للبائع، وتماؤه في "الدخيرة".

(خاتمة)

باع ألف رطل من القطن، ثم ادعى أنه لم يكن في ملكه يوم البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف رطل من القطن يقول: أصبته بعد البيع كان القول قوله يمينه كما في "الخاتمة" (١).

٩٢/٤

(٢٣١٥٦) (قوله: اشترى عبدان إلخ) اعلم أن المبيع لا يخلو من كونه شيئاً واحداً، أو شيعين كواحد حكماً من حيث لا يقوم أحدهما بلا صاحبه كمصراعي باب^(٢) وزوجي خفف، أو شيعين بلا اتحاد حكماً كثنوين وعبدان. ثم الحادث في المبيع نوعان: عيب واستحقاق، والأحوال ثلاثة: قبل القبض، وبعده، وبعد قبض بعضه فقط، أما لو وجد في بعضه عيباً قبل قبض كله وكان العيب موجوداً وقت البيع، أو حدث بعده قبل قبضه فالمشتري مخير بين أخذ الكل بثمنه أو ردّ كله لا المعيب وحده بحصته من الثمن، وكذا ليس للبائع أن يقبل المعيب خاصة إلا إذا تراضيا على ردّ المعيب فقط وأخذ الباقي بحصته من الثمن فلهما ذلك؛ إذ الصفقة لا تتم قبل القبض

(١) "الخاتمة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٤٢/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ((باب)) ساقطة من "الأصل".

بدليل انفساخ العيب برده بلا رضا [٥٩٣/ب] ولا قضاء، ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي فحكمه حكم الفصل الأول في كل ما مر؛ إذ الصفقة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحداً أو أشياء، ولو قبض كله فوجد ببعضه عيباً قديماً أو حادثاً بين شرائه وقبضه فإن كان المبيع واحداً كدارٍ وكرمٍ وأرضٍ وثوبٍ، أو كيلياً أو وزنياً في وعاءٍ واحدٍ، أو صبرةٍ واحدةٍ أو شئين كشيءٍ واحدٍ حكماً يُخبر بين أخذٍ كله وردَّ كله دون ردِّ بعضه فقط؛ إذ فيه زيادة عيبٍ هو الاشتراك في الأعيان، وإن كان شئين أو أكثر بلا اتحادٍ حكماً ككتابٍ وعبيدٍ، أو كيلياً أو وزنياً في أوعيةٍ مختلفةٍ فللمشتري الرضا به بكلِّ ثمنه أو ردُّ المبيع فقط، ولا يردُّ كله إلا بتراضٍ، ولا يردُّ المبيع إلا برضا أو قضاء؛ إذ الصفقة تمت فيصيحُ تفريقها، فيردُّ المبيع بحضه من الثمن غير معيبٍ؛ إذ المبيع المبيع دخل في البيع سليماً، وفي خيارٍ شرطٍ ورويةٍ ليس له ردُّ بعضه فقط وإن قبض الكل؛ لأنهما يمتنعان تمام الصفقة، فهي قبل تمامها لا تحتمل^(١) التفريق، وإنما قلنا: إنه يمتنع تمام الصفقة لأنه يردُّ بلا قضاء ولا رضا ولو قبض الكل، ومتى عجز عن ردِّ البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحداً أو أكثر، "جامع الفصولين"^(٢) عن "شرح الطحاوي". ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق، وقد مرَّت^(٣).

والحاصل: أنه لو وجد العيب قبل قبض شيءٍ من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له ردُّ المبيع وحده بلا رضا البائع، وكذا لو بعد قبض الكل إلا إذا كان متعدداً غير متحدٍ حكماً، كتوينٍ وطعامٍ في وعاءين على ما ذكرنا، بخلاف ما لو كان في وعاءٍ واحدٍ فإنه بمنزلة المبيع الواحد،

(قوله: بدليل انفساخ العيب) حقه: البيع.

(١) في "ب": ((لا تحتمل))، وهو خطأ.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٥٩/١ بتصرف.

(٣) المقولة [٢٣١٢٢] قوله: ((فلو استحق)).

صَفَقَةً واحدةً (وَقَبَضَ أَحَدَهُمَا، وَوَجَدَ بِهِ أَوْ بِالْآخَرِ عَيْبًا) لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ (أَخَذَهُمَا أَوْ رَدَّهُمَا، وَلَوْ قَبَضَهُمَا رَدَّ الْمَعِيبَ) بِحَصَّتِهِ سَالِمًا (وَحَدَهُ)؛ لِحَوَازِ التَّفْرِيقِ بَعْدَ التَّمَامِ.....

وهذا ظاهرٌ لو كان الطَّعامُ كُلُّهُ باقياً، فلو باعَ بَعْضَهُ أَوْ أَكَلَ بَعْضَهُ فَقَدَّمْنَا^(١) في هذا الباب أنَّ الْمُفْتَى بِهِ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ": "إِنَّ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْبَاقِي وَيَرْجِعَ بِنُقْصَانٍ مَا أَكَلَ لَا مَا باعَ، وَمَرَّ^(٢) بَيَانُهُ هُنَاكَ. [٢٣١٥٧] (قَوْلُهُ: صَفَقَةً واحدةً) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ((اشْتَرَى))؛ لِتَأْوِيلِهِ بِالْمُشْتَقِّ، أَي: صَافِقًا. مَعْنَى عَاقِدًا، أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، أَي: بِصَفَقَةٍ، أَي: عَقْدٍ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْدَ عَلَى جِدَةٍ فَهُوَ مِنْ قِسْمٍ مَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ وَاحِدًا، وَقَدْ عَلِمْتُهُ.

[٢٣١٥٨] (قَوْلُهُ: وَقَبَضَ أَحَدَهُمَا) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقْبِضْهُمَا كَمَا مَرَّ^(٣).

[٢٣١٥٩] (قَوْلُهُ: رَدَّ الْمَعِيبَ^(٤)) احْتِرَازٌ عَمَّا فِيهِ خِيَارٌ شَرْطِيٌّ أَوْ رُؤْيِيَّةٌ كَمَا مَرَّ^(٥).

[٢٣١٦٠] (قَوْلُهُ: لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ إِلَّا مَا إِذَا وَجَدَ الْعَيْبَ فِي الْمَقْبُوضِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ "ح"^(٦).

قُلْتُ: بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ "الشَّارِحِ" يَصْدُقُ عَلَى مَا إِذَا قَبِضَ السَّلِيمَ وَلَمْ يَعْلَمْ

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ الْخ) فِيهِ: أَنَّ مُرَادَ "الْخَلِيبِيِّ" أَنَّ قَوْلَ "الشَّارِحِ": ((لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْخ)) قِيدَ إِذَا قَبِضَ الْمَعِيبَ، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ لِرَدِّهِمَا عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ إِذْ لَوْ عَلِمَ بِهِ أَوَّلًا لَمْ يَقْبِضْهُ لَزِمَاهُ مُخْلَافٌ مَا لَوْ قَبِضَ السَّلِيمَ، فَلَهُ رَدُّهُمَا بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ عِلْمِهِ بِهِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، أَمَّا الثَّانِي فظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلِمَا نَقَلَهُ عَنِ "الْبَحْرِ" بِقَوْلِهِ: ((لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِزَامَ الْبَيْعَ الْخ)).

(١) المَقُولَةُ [٢٣٠٥٣] قَوْلُهُ: ((وَعِنْمَا يَرُدُّ مَا بَقِيَ وَيَرْجِعُ بِنُقْصَانٍ مَا أَكَلَ)).

(٢) ص ٤٨١ - "در".

(٣) نقول: حَقُّ هَذِهِ الْمَقُولَةِ التَّأخِيرُ عَنِ الْمَقُولَةِ الَّتِي تَلِيهَا وَفَقِ سِيَاقِ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ، خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ النُّسخ.

(٤) المَقُولَةُ [٢٣١٥٦] قَوْلُهُ: ((اشْتَرَى عَبْدَيْنِ الْخ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٧/ب.

(كَمَا لَوْ قَبَضَ كَيْلِيًّا أَوْ زَنْتِيًّا) أَوْ زَوْجِي خُفٍّ وَنَحْوَهُ كَزَوْجِي ثَوْرٍ أَلْفَ أَحَدِهِمَا
الْآخَرَ بَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ بِدُونِهِ.....

بَعِيْبِ الْآخَرِ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الْمَقْبُوضِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((قَيَّدَ بِتَرَاحِي ظُهُورِ الْعَيْبِ عَنْ
الْقَبْضِ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبًا قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّ قَبْضَ الْمَعِيْبِ^(٢) مِنْهُمَا لَزِمَاهُ، أَمَّا الْمَعِيْبُ
فَلَوْ جُودَ الرِّضَا بِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلِأَنَّهُ لَا عَيْبَ بِهِ، وَلَوْ قَبْضَ السَّلِيمِ مِنْهُمَا أَوْ كَانَا مَعْيَيْنَ وَقَبْضَ
أَحَدِهِمَا لَهُ رَدُّهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِزَامَ الْبَيْعِ فِي الْمَقْبُوضِ دُونَ الْآخَرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْرِيقِ
الصَّفَقَةِ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطَ حَقِّهِ فِي غَيْرِ الْمَقْبُوضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ، كَذَا
فِي "الْمَحِيطِ")، فَافْهَمُ.

[٢٣١٦١] (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ قَبَضَ الْخ) تَشْبِيهُ بِقَوْلِهِ: ((أَحَدُهُمَا أَوْ رَدَّهُمَا))، وَالْأَوَّلَى عَدَمُ التَّقْيِيدِ
هُنَا بِالْقَبْضِ كَمَا فِي "الْكَنْزِ"^(٣) لِيَشْمَلَ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَمَا وَقَعَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٥))
مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَإِنَّمَا هُوَ لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَمَاتِ وَالْمِثْلِيَّاتِ)) اهـ. فَإِنَّ الْقِيَمَاتِ
كَعَبْدَيْنَ لَهُ رَدُّ الْمَعِيْبِ مِنْهُمَا بَعْدَ قَبْضِهِمَا بِخِلَافِ الْمِثْلِيَّاتِ كَطَعَامٍ فِي وِعَاءٍ، أَمَّا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَيْسَ
لَهُ رَدُّ الْمَعِيْبِ فِي الْكُلِّ، لَكِنَّ هَذَا الْاِعْتِدَارَ لَا يَتَأْتِي فِي عِبَارَةِ "الْمُصَنَّفِ"، حَيْثُ أَتَى بِكَافٍ التَّشْبِيهِ.
[٢٣١٦٢] (قَوْلُهُ: وَنَحْوَهُ) أَي: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لَا يُنْتَفَعُ بِأَحَدِهِمَا بِدُونِ الْآخَرِ، وَلَهُ أَحْكَامُ

(قَوْلُهُ: لَكِنَّ هَذَا الْاِعْتِدَارَ لَا يَتَأْتِي فِي عِبَارَةِ "الْمُصَنَّفِ" الْخ) لَكِنَّ يُفْهَمُ مِنْهُ حُكْمُ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ
بِالْأَوَّلَى، فَإِنَّ الصَّفَقَةَ تَتِمُّ بِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: لَيْسَ لَهُ التَّفْرِيقُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَقَبْلَهُ
كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٨/٦ - ٦٩.

(٢) فِي "ك" وَ "ق": ((البيع))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢١/٢.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٩/٦.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٠/٣.

(وَوَجَدَ بَعْضُهُ عَيْبًا فَإِنَّ لَهُ رَدَّ كُلَّهُ أَوْ أَخَذَهُ) بَعِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَشَىءٍ وَاحِدٍ وَلَوْ فِي وَعَائِينَ عَلَى الْأَطْهَرِ، "عناية"^(١). وهو الْأَصَحُّ، "برهان"^(٢).
 (اشْتَرَى جَارِيَةً فَوُطِئَهَا أَوْ قَبَّلَهَا أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا.....)

ذَكَرَهَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنِ "الْمَحِيطِ"، فَرَاغَهُ.

[٢٣١٦٣] (قَوْلُهُ: فَإِنَّ لَهُ رَدَّ كُلَّهُ أَوْ أَخَذَهُ) أَي: دُونَ اخْتِيارِ الْعَيْبِ وَاحِدَهُ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ التَّشْبِيهُ، وَعَلِمَتْ أَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ كُلُّهُ بَاقِيًا، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ أَوْ أَكَلَهُ.

[٢٣١٦٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ فِي وَعَائِينَ) أَي: إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَتَمَرٍ بَرْنِيٍّ أَوْ صَيْحَانِيٍّ^(٤)، أَوْ لُبَانِيٍّ، أَوْ حِنْطَةٍ صَعِيدِيَّةٍ أَوْ بَحْرِيَّةٍ، فَإِنَّهُمَا جِنْسَانِ يَتَفَاوَتَانِ فِي الثَّمَنِ وَالْعَجِينِ، كَذَا حَرَرُهُ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٥).

[٢٣١٦٥] (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَطْهَرِ) وَقِيلَ: إِذَا كَانَ فِي وَعَائِينَ يَكُونُ مَمْنُولَةً عَبْدَيْنِ، حَتَّى يَرُدَّ الْوِعَاءُ [١/٦٠٣/٦] الَّذِي وَجَدَ فِيهِ الْعَيْبَ وَاحِدَهُ، "زَيْلَعِي"^(٦). وَقَدَمْنَا^(٧) عَنِ الْعَلَامَةِ "قَاسِمٍ": ((أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَرْفَقُ وَأَقْيَسُ)) اهـ، وَلِذَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ" كَمَا عَلَّمَتْهُ آيَفَا^(٨).

[٢٣١٦٦] (قَوْلُهُ: أَوْ قَبَّلَهَا أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ) قَالَ فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٩): ((قَالَ "التَّمْرَتَاشِيُّ": قَوْلُ

٩٣/٤

(١) "العناية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣١/٦ (هامش "فتح القدير").

(٢) هو "البرهان شرح مواهب الرحمن"، كلاهما للطرابلسي (ت ٩٢٢هـ)، وتقدمت ترجمته ٢٤٩/١.

(٣) انظر "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٩/٦.

(٤) فِي "ك" وَ"و": ((وَصَيْحَانِيَّ)) بِالزَّو. وَ((الْبَرْنِيَّ)): نَوْعٌ مِنْ أَجْوَدِ التَّمْرِ، وَنَقَلَ "السَّهْلِيُّ" أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ، وَمَعْنَاهُ جَمْلٌ مِبَارَكٌ، قَالَ: ((بَرٍّ)) جَمْلٌ وَ((بَرْنِيَّ)) جَيِّدٌ، وَأَدْخَلْتُهُ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا وَتَكَلَّمْتُ بِهِ. انظر "المصباح المنير":

مادة ((بَرْنٍ)). وَ((الصَّيْحَانِيَّ)): ثَمَرٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ، وَيُقَالُ: كَانَ كِبِشُ اسْمِهِ ((صَيْحَانٍ)) شَدَّ بِخَلَّةٍ فَنَسَبَ إِلَيْهِ

وَقِيلَ: ((صَيْحَانِيَّةٍ)). انظر "المصباح المنير": مادة ((صيح)).

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٢/٦.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤١/٤.

(٧) المَقُولَةُ [٢٣٠٥٤] قَوْلُهُ: ((ابْنُ كَمَالٍ)).

(٨) المَقُولَةُ [٢٣١٥٦] قَوْلُهُ: ((اشْتَرَى عَبْدَيْنِ إِيَّيَّ)).

(٩) "البرزازية": كتاب البيوع - الفصل السادس فِي الْعَيْبِ ٤٦٠/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

لم يَرُدَّهَا مُطْلَقًا) وَلَوْ تَبَيَّنَ خِلَافًا لـ "الشَّافِعِي" ^(١) و"أَحْمَد" ^(٢)، ولنا: أَنَّهُ اسْتَوْفَى مَاءَهَا، وَهُوَ جُزْؤُهَا،

"السَّرْحَسِي" ^(٣): التَّقْبِيلُ بِشَهْوَةٍ يَمْنَعُ الرَّدَّ - مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ))، "شَرْنَبَالِيَّة" ^(٤).
 قُلْتُ: يُخَالِفُ هَذَا الْجَمْلُ مَا فِي "الذَّخِيرَةِ": ((وَإِذَا وَطَّئَهَا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ لَمْ يَرُدَّهَا وَيَرْجِعْ بِالنَّقْصَانِ، سَوَاءً كَانَتْ بَكْرًا أَوْ نَبِيًّا، إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهَا الْبَائِعُ كَذَلِكَ، وَكَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ، فَإِنْ وَطَّئَهَا أَوْ قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَهُوَ رِضًا بِالْعَيْبِ، فَلَا رَدَّ وَلَا رُجُوعَ بِنَقْصَانٍ)) اهـ. وَكَذَا مَا فِي "الْخَانِيَّة" ^(٥): ((لَوْ قَبَضَهَا فَوَطَّئَهَا أَوْ قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَا يَرُدُّهَا، بَلْ يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ إِلَى الْخِ))، وَلَا يَرُدُّ قَوْلُهُ الْآتِي: ((لَأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَاءَهَا))؛ لِأَنَّ دَوَاعِيَ الْوَطْءِ تَأْخُذُ حُكْمَهُ فِي مَوَاضِعَ كَمَا فِي حُرْمَةِ الْمَصَاهِرَةِ، فَافْهَمْ.

[٢٣١٦٧] (قَوْلُهُ: وَلَنَا: أَنَّهُ اسْتَوْفَى مَاءَهَا وَهُوَ جُزْؤُهَا) أَي: فَإِذَا رَدَّهَا صَارَ كَأَنَّهُ أَمْسَكَ بَعْضَهَا، "شَرَحَ الْمُجْمَع". وَعَلَّلَ فِي "شَرْحِ دُرَرِ الْبَحَارِ" ^(٦) ((بَأَنَّ الرَّدَّ بِعَيْبٍ فَسَخَّ الْعَقْدَ مِنْ أَصْلِهِ، فَيَكُونُ وَطْؤُهُ فِي غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ، فَيَكُونُ عَيْبًا يَمْنَعُ الرَّدَّ، وَهَذَا فِي الثَّيِّبِ، فَالْبِكْرُ يَمْتَنِعُ رَدُّهَا بِالْعَيْبِ اتِّفَاقًا)) اهـ.

- (١) انظر "تحفة المحتاج بشرح المنهاج": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في خيار النقيضة ٣٨٧/٤ (هامش "خواشي التحفة").
 (٢) انظر "المغني لابن قدامة": كتاب البيوع - باب المصراة وثبوت الخيار فيها ٦٠١/٥.
 (٣) "المبسوط": كتاب البيوع - باب العيوب في البيوع ٩٨/١٣.
 (٤) "الشرنبلالية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٥/٢ (هامش "الدرر والغرر").
 (٥) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد ٢١٢/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

- (٦) "غرر الأذكار": كتاب البيع - ذكر خيار العيب ق ١١٤/ب.
 (٧) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: وَعَلَّلَ فِي "شَرْحِ دُرَرِ الْبَحَارِ" إِلَى)) فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ فَسَخَّ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا فِي الْمَاضِي مِنْهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحْتَسِلُ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى الْفُرُوعِ آخِرَ الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ: ((رَدُّ الْمُبْعِ بِعَيْبٍ بِقَضَاءِ فَسَخِ الْخِ))، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ الْوَطْءُ فِي الْمُلْكِ فَلَا يَكُونُ عَيْبًا اهـ.

ولو الواطئُ زَوْجَهَا إِنْ تَبَيَّأَ رَدَّهَا، وَإِنْ بَكَرًا لَا، "بحر"^(١).....

قلتُ: وهذا التعليلُ أظهرُ؛ لأنَّهُ يَشْمَلُ دَوَاعِيَ الْوَطْءِ.

[٢٣١٦٨] (قوله: ولو الواطئُ زَوْجَهَا) أي: الزَّوْجُ الَّذِي كَانَ مِنْ عِنْدِ الْبَائِعِ، أَمَّا لَوْ زَوَّجَهَا الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا وَطِئَهَا أَوْ لَا وَإِنْ رَضِيَ بِهَا الْبَائِعُ؛ لِحُصُولِ الزَّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ وَهِيَ الْمَهْرُ، وَأَنَّهُ تَمَنَعُ الرَّدِّ كَمَا مَرَّ^(٢)، كَمَا لَوْ وَطِئَهَا أَجْنَبِيٌّ بِشِبْهَةٍ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي؛ لَوْجُوبِ الْعُقْرِ عَلَى الْوَاطِئِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ زَنَى بِهَا فَلَا رَدَّ وَيرجعُ بالنقصانِ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِهَا الْبَائِعُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِعَيْبِ الزَّوْنِ، كَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ".

[٢٣١٦٩] (قوله: إِنْ تَبَيَّأَ رَدَّهَا) أي: إِذَا لَمْ يَنْقُصْهَا الْوَطْءُ وَكَانَ الزَّوْجُ وَطِئَهَا عِنْدَ الْبَائِعِ أَيْضًا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَطِئَهَا إِلَّا عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَذْكُرْهُ "مَحْمَدٌ" فِي "الْأَصْلِ"، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَرُدُّهَا، "ذَخِيرَةٌ".

(قوله: وهذا التعليلُ أظهرُ؛ لأنَّهُ يَشْمَلُ دَوَاعِيَ الْوَطْءِ) فِيهِ أَنَّ تَعْلِيلَهُ بِأَنَّهُ يَكُونُ وَطْؤُهُ فِي غَيْرِ مَعْلُومَةٍ، فَيَكُونُ غَيْبًا يَمْنَعُ الرَّدَّ لَا يَشْمَلُ الدَّوَاعِيَ، فَالتَّعْلِيلُ مَا زَالَ قَاصِرًا، وَأَيْضًا فَسَخُ الْعَقْدِ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا مَضَى، تَأَمَّلْ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧١/٦.

(٢) المقولدة [٢٣٠٢٥] قوله: ((أَوْ زِيَادَةً)).

(٣) فِي هَامِشِ "م": ((قوله: وَأَنَّهُ تَمَنَعُ الرَّدِّ كَمَا مَرَّ إِلَيْهِ)) الَّذِي مَرَّ لَهُ - فِي التَّنْبِيهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: ((وَيَعْرِجُ عَنْ مَلِكِهِ بِخِيَارِ الْمُشْتَرِي فِيهِلِكَ بِيَدِهِ بِالْمَنْ كَيْفِيَّةُ الزَّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ الْغَيْرِ الْمُتَوَلَّدَةِ)) - لَا تَمَنَعُ الرَّدَّ، وَذَكَرَ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ عَنْ "الْبَحْرِ" - عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ: ((وَلَهُ الرَّدُّ بِرِضَا الْبَائِعِ إِلَّا لِعَيْبٍ أَوْ زِيَادَةٍ)) - أَنَّهَا لَا تَمَنَعُ الرَّدَّ مُطْلَقًا، يَعْنِي: قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ، وَقَوْلُهُ: ((كَمَا لَوْ وَطِئَهَا أَجْنَبِيٌّ إِلَيْهِ)) مَبْنِيٌّ عَلَى مَا فَهَمْتُ فِي عِبَارَةِ مِثْلَا مُسْكِنِ الَّتِي نَقَلَهَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ، وَنَقَلْنَا هُنَاكَ عَنْ شَيْخِنَا تَخَطُّبَتَهُ فِيهَا، ثُمَّ قَالَ شَيْخُنَا فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ: إِنَّ الْعُقْرَ مِنَ الزَّيَادَةِ الْمُتَوَلَّدَةِ وَهِيَ تَمَنَعُ الرَّدَّ، وَضَعَفَ مَا نَقَلَهُ الْمُحَشِّي فِي التَّنْبِيهِ السَّابِقِ عَنْ "التَّارُخَانِيَّةِ" مِنْ عَدْوٍ مِنَ الزَّيَادَةِ الْغَيْرِ الْمُتَوَلَّدَةِ، وَصَحَّحَ مَا هُنَا بِأَنَّ عِبَارَاتِ الْمَشَايخِ مُصَرِّحَةٌ بِأَنَّهُ مِنَ الزَّيَادَةِ الْمُتَوَلَّدَةِ، قَالَ: لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَانَهَا، وَهِيَ جُزْءٌ حَقِيقَةٌ، وَلِلْبَدَلِ حُكْمُ الْمُبْدَلِ إِيَّاهُ.

(وَرَجَعَ بِالنَّقْصَانِ) لَامْتِنَاعِ الرَّدِّ، وَفِي "الْمَنْظُومَةِ الْمُحِبَّةِ"^(١): ((لَوْ شَرَطَ بَكَارَتِهَا...))

[٢٣١٧٠] (قَوْلُهُ: وَرَجَعَ بِالنَّقْصَانِ) كَذَا فِي "الدَّرَرِ"^(٢)، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ"^(٤) عِنْدَ قَوْلِ "الْكُتْرِ"^(٥): ((وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَقَطَعَهُ (لِلسَّخِّ))، وَعَزَاهُ فِي "الشَّرْئِیَّالِیَّةِ"^(٦) إِلَى "الْبِدَائِعِ"^(٧) وَغَيْرِهَا، وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا ذَكَرْنَاهُ^(٨) أَيْفَاءً عَنِ "الذَّخِيرَةِ" وَ"الْحَائِيَّةِ"، وَفِي "كَافِي الْحَاكِمِ": ((وَطَئَهَا الْمُشْتَرِي ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَا يُرَدُّهَا بِهِ، وَلَكِنْ تُقَوِّمُ وَبِهَا الْعَيْبُ وَتُقَوِّمُ وَلَيْسَ بِهَا عَيْبٌ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ يَنْقُصُهَا الْعُشْرَ يَرْجِعُ بِعُشْرِ الثَّمَنِ)) اهـ مُلَخَّصًا. وَقَالَ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٩): ((وَفِي "الْأَصْلِ"^(١٠): رَجُلٌ اشْتَرَى حَارِيَّةً وَلَمْ يَرَأْ مِنْ عُيُوبِهَا، فَوَطَّئَهَا ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَا يَمْلِكُ رَدَّهَا، سِوَاةَ كَانَتْ بِكَرًا أَوْ نَبِيًّا، نَقَصَهَا الْوَطْءُ أَوْ لَا، بِخِلَافِ الْإِسْتِخْدَامِ، وَكَذَا لَوْ قَبَّلَهَا أَوْ لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ، وَيَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ: أَنَا أَقْبَلُهَا)) اهـ.

مَطْلَبٌ: "الْأَصْلُ" لِلْإِمَامِ "مُحَمَّدٍ" مِنْ كُتُبِ "ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ"، وَ"كَافِي الْحَاكِمِ" جَمَعَ فِيهِ كُتُبَ

ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ

فَهَذَا نَصُّ الْمَذْهَبِ، فَإِنَّ "الْأَصْلَ" لِلْإِمَامِ "مُحَمَّدٍ" مِنْ كُتُبِ "ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ"، وَ"كَافِي الْحَاكِمِ" جَمَعَ فِيهِ كُتُبَ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِلْإِمَامِ "مُحَمَّدٍ" كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ" وَ"الْبَحْرِ" فِي مَوَاضِعَ

(١) "المنظومة المحبة": فصل من كتاب البيع ص ٤٥-٤٦- بتصرف.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٦/٢.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٥٣/٦.

(٤) "الظهريّة": كتاب البيوع - الفصل الخامس في العيوب ق ٢٥٤/أ.

(٥) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٨/٢.

(٦) "الشريئاليّة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما بيان ما يرفع حكم البيع إلخ ٢٨٩/٥.

(٨) المقولة [٢٣١٦٦] قوله: ((أو قبّلها أو مسّها بشهوة)).

(٩) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيوب ق ١٥٥/أ.

(١٠) "الأصل": كتاب البيوع - باب العيوب في البيوع كلّها ١٦٩/٥ - ١٧٠.

فَبَانَتْ نَيْبًا لَمْ يَرُدَّهَا،.....

مُتَعَدِّدَةٍ، وَبِهِ سَقَطَ مَا فِي "الشَّرْئِئَالِيَّةِ"^(١) حَيْثُ قَالَ: ((وَفِي "الْبَزَائِيَّةِ"^(٢)) مَا يُخَالِفُهُ، حَيْثُ حَوَّرَ الرُّجُوعَ بِالنَّقْصِ مَعَ الْمَسِّ وَالنَّظَرِ وَمَنَعَهُ مَعَ الْوُطْءِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَسَقَطَ بِهِ أَيْضًا مَا فِي "الْبَزَائِيَّةِ"^(٣) أَيْضًا: ((مِنْ أَنْ وَطِئَ الشَّيْبَ يَمْنَعُ الرُّدَّ وَالرُّجُوعَ بِالنَّقْصَانِ، وَكَذَا التَّقْبِيلُ وَالْمَسُّ بِشَهْوَةٍ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ وَبَعْدَهُ))، وَكَذَا مَا يَأْتِي^(٤) قَرِيبًا عَنْ "الْحَانِيَّةِ"، فَافْهَمُ.

١٢٣١٧١ (قَوْلُهُ: فَبَانَتْ نَيْبًا) أَي: بِوُطْءِ الْمُشْتَرِي، وَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٥) مِنْ أَوَّلِ فَصْلِ الْعُيُوبِ: ((وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ، ثُمَّ قَالَ: هِيَ تَيْبٌ يُرِيهَا الْقَاضِي النِّسَاءَ، إِنْ قُلْنَا:

(قَوْلُهُ: وَفِي "الْحَانِيَّةِ" مِنْ أَوَّلِ فَصْلِ الْعُيُوبِ: وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً إِنْ لَخ) وَفِي "مَجْمَعِ الْفَتَاوَى": ((اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ وَقَالَ: لَمْ أَجِدْهَا بَكْرًا، وَقَالَ الْبَائِعُ: كَانَتْ بَكْرًا فَذَهَبَتْ عُذْرَتُهَا عِنْدَكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ بِاللَّهِ لَقَدْ بَاعَهَا وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي وَهِيَ بَكْرٌ)) انتهى. اهـ "سندي".

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ، ثُمَّ قَالَ: هِيَ تَيْبٌ إِنْ لَخ) الَّذِي فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" - عَلَى مَا نَقَلَهُ "السَّنْدِيُّ" -: ((اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: لَيْسَتْ بِبَكْرٍ، وَقَالَ الْبَائِعُ: هِيَ بَكْرٌ فِي الْحَالِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُرِيهَا النِّسَاءَ، فَإِنْ قُلْنَا: هِيَ بَكْرٌ لَزِمَ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ يَمِينِ الْبَائِعِ، لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ تَأَيَّدَتْ بِمُؤَيِّدٍ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْبَكَارَةُ، وَإِنْ قُلْنَا: هِيَ تَيْبٌ لَمْ يَنْبُتْ حَقُّ الْفَسْخِ لِلْمُشْتَرِي بِشَهَادَتِهِنَّ؛ لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ، وَحَقُّ الْفَسْخِ قَوِيٌّ، وَبَشَاهِدَتَهُنَّ يَنْبُتُ لِلْمُشْتَرِي حَقُّ الْخُصُومَةِ فِي تَوْجِيهِ الْيَمِينِ عَلَى الْبَائِعِ، فَيَحْلِفُ بِاللَّهِ لَقَدْ سَلَمَهَا بِحُكْمِ الْبَيْعِ وَهِيَ بَكْرٌ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَيَحْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّهَا بَكْرٌ، وَرَوَى عَنْ "مُحَمَّدٍ": أَنَّهَا تُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ بِشَهَادَتِهِنَّ مِنْ غَيْرِ يَمِينِ الْبَائِعِ)) اهـ.

(١) "الشَّرْئِئَالِيَّة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "الْبَزَائِيَّة": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب ٤٥١/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٤) "الْحَانِيَّة": كتاب البيوع ١٩٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

بل يرجع بأربعين درهماً نقصان هذا العيب^(١)، وفي "الحاوي"^(٢) و"الملتقط"^(٣):
 ((الثبوت ليس بعيب إلا إذا شرط البكارة، فيردها لعدم المشروط))، (إلا إذا قبلها
 البائع)؛ لأن الامتناع لحقه، فإذا رضي زال الامتناع.....

بكر كان القول للبائع بلا يمين، وإن قلن: ثيب فالقول للمشتري بيمينه، وإن وطئها المشتري فإن
 زالها كما علم أنها ليست بكرًا بلا لبث، وإلا لزمته، هكذا ذكر الشيخ "أبو القاسم"^(٤) اهـ.
 ومثنى "الشارح"^(٥) على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول "المصنف": ((وتم العقد بموته
 إلخ))، لكن علمت نص المذهب، ولهذا ذكر في "القنية"^(٦) التفصيل المذكور عن "أبي القاسم"، ثم
 رمز لكتاب آخر^(٧): ((الوطء يمنع الرد، وهو المذهب)) اهـ.

[٢٣١٧٢] (قوله: بل يرجع بأربعين درهماً) فيه: أن هذا العيب قد ينقص القيمة أقل من هذا
 القدر وقد ينقصها أكثر منه، فما وجه هذا التعيين؟! [٣/٦٠٠ ب] "ط"^(٨).
 قلت: قد يجاب بأن نقصان الثبوت كان كذلك في زمانهم.

[٢٣١٧٣] (قوله: الثبوت ليس بعيب إلخ) لأنه ليس الغالب عدمها، فصارت كما لو شري دابة
 فوجدها كبيرة السن كما حققناه أول الباب^(٩)، نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد، لأنه
 من باب فوات الوصف المرغوب، كما لو شري العبد على أنه كاتب أو خباز، وهذا لو وجدها
 ثيباً غير الوطاء، وإلا فالوطء يمنع الرد ولو نزع بلا لبث على المذهب كما علمت، فافهم.
 [٢٣١٧٤] (قوله: إلا إذا قبلها البائع) أي: رضي أن يأخذها بعدما وطئها المشتري،

(١) "الحاوي القدسي": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ١٤/١١.

(٢) لم نثر عليها في نسخة "الملتقط" التي بين أيدينا.

(٣) هو - والله أعلم - أبو القاسم الصفار (ت ٣٢٦هـ)، وتقدمت ترجمته ٥٨/٢.

(٤) ص ٣٠٣ - "در".

(٥) "القنية": كتاب البيوع - باب في بيع الشيء على أنه كذا وكان بخلافه ق ١٠٥/ب.

(٦) الرمز في "القنية" لـ "المحيط".

(٧) "ط" - كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٩/٣.

(٨) الموقلة [٢٢٩٠٩] قوله: ((وشرعاً ما أفاده إلخ)).

(ويعودُ الرُّدُّ بالعيبِ القديم) بعدَ زوالِ العيبِ (الحادث)؛ لَعَوْدِ الممنوعِ بزوالِ المانعِ، "دُرر" (١)، فِيرُدُّ المَبْعَ مَعَ النُقْصَانِ عَلَى الرَّاجِحِ، "نهر" (٢).
(ظَهَرَ عَيْبٌ بِمَشْتَرِيٍّ) البائعِ (الغائبِ) وَأَثْبَتَهُ (عِنْدَ الْقَاضِي، فَوَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ)،
فَإِذَا هَلَكَ (هَلَكَ عَلَى الْمُشْتَرِي، إِلَّا إِذَا قَضَى الْقَاضِي (بِالرُّدِّ عَلَى بَائِعِهِ)؛.....

وهذا استثناءٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَرَجَعَ بِالنُقْصَانِ)).

[٢٣١٧٥] (قَوْلُهُ: وَيَعُودُ الرُّدُّ إِلَيْهِ) مَحَلُّ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ قَوْلِ "المُصَنِّفِ" سَابِقاً (٣): ((حَدَّثَ عَيْبٌ آخَرَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ))، "ط" (٤).

[٢٣١٧٦] (قَوْلُهُ: لَعَوْدِ الممنوعِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الرُّدَّ لَمْ يَسْقُطْ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ سَاقِطاً لَمَا عَادَ، "ط" (٤).

[٢٣١٧٧] (قَوْلُهُ: مَعَ النُقْصَانِ) أَي: الَّذِي رَجَعَ بِهِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ حِينَ كَانَ الرُّدُّ مَمْنُوعاً، "ط" (٤).

[٢٣١٧٨] (قَوْلُهُ: عَلَى الرَّاجِحِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ زَوَالِ الْمَانِعِ، وَقِيلَ: لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ الرُّدَّ يَسْقُطُ (٥)، وَالسَّاقُطُ لَا يَعُودُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بَدَلَ النُقْصَانِ قَائِماً ثَبَتَ لَهُ الرُّدُّ، وَإِلَّا لَا، "ط" (٦).

[٢٣١٧٩] (قَوْلُهُ: بِمَشْتَرِيٍّ الْبَائِعِ) الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى: مِنْ، أَي: بِمَشْتَرِيٍّ مِنْهُ.

[٢٣١٨٠] (قَوْلُهُ: وَأَثْبَتَهُ) أَي: الْمُشْتَرِي.

[٢٣١٨١] (قَوْلُهُ: فَوَضَعَهُ) أَي: الْقَاضِي ((عِنْدَ عَدْلٍ))، أَي: عِنْدَ أَمِينٍ يَحْفَظُهُ لِبَائِعِهِ، وَفِي "حَاشِيَةِ الْبَحْرِ" لـ "الرَّمْلِيِّ": ((وَقَدْ سُئِلْتُ عَنْ نَفَقَةِ الدَّائِبَةِ وَهِيَ عِنْدَ الْعَدْلِ عَلَى مَنْ تَكُونُ؟

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٦/٢.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ق ٣٧٥/ب.

(٣) ص ٤٢٤ - وما بعدها "در".

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٩/٣.

(٥) في "ط": ((سَقَطَ)).

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٩/٣.

لأنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ بِلا خَصْمٍ يَنْفُذُ عَلَى الْأَطْهَرِ، "دُرَر" ^(١). (قُتِلَ الْعَبْدُ الْمَقْبُوضُ، أَوْ قُطِعَ بِسَبَبٍ) كَانَ (عِنْدَ الْبَائِعِ).....

فَأَجَبْتُ أَخْذًا مِمَّا فِي "الذَّخِيرَةِ" فِي آخِرِ النَّفَقَاتِ: أَنَّهُ لَا يَفْرَضُ الْقَاضِي لَهَا عَلَى أَحَدٍ نَفَقَةٌ؛ لِأَنَّ الدَّائِيَّةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ، وَالْمُشْتَرِي هُوَ الْمَالِكُ، وَالْمَالِكُ يُقْتَى عَلَيْهِ دِيَانَةٌ بِأَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا، وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي)).

[٢٣١٨٢] (قَوْلُهُ: يَنْفُذُ عَلَى الْأَطْهَرِ) أَي: لَوْ كَانَ الْقَاضِي يَرَى ذَلِكَ كَشَافِعِيٍّ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ الْحَنَفِيِّ كَمَا حَرَّرَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) وَقَدَّمَاهُ ^(٣) فِي كِتَابِ الْمَقْقُودِ، وَسَيَأْتِي ^(٤) تَمَامُهُ فِي الْقَضَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٢٣١٨٣] (قَوْلُهُ: قُتِلَ الْعَبْدُ الْمَقْبُوضُ أَوْ قُطِعَ) قَيَّدَ بِكَوْنِهِ مَقْبُوضًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُتِلَ بَعْدَ الْبَيْعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِكُلِّ الثَّمَنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ قُطِعَ عِنْدَ الْبَائِعِ ثُمَّ بَاعَهُ، فَمَاتَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بِسَبَبِ الْقَطْعِ قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥): ((يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ اتِّفَاقًا، وَقَيَّدَ بِالْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهُ مَرِيضًا فَمَاتَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، أَوْ عَبْدًا زَنَى عِنْدَ الْبَائِعِ فَجُلِدَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَمَاتَ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ اتِّفَاقًا أَيْضًا))، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥).

[٢٣١٨٤] (قَوْلُهُ: بِسَبَبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ) أَي: فَقَطْ، أَمَّا لَوْ سَرَقَ عِنْدَهُمَا فَقُطِعَ بِالسَّرِقَتَيْنِ فَعِنْدَهُمَا يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ السَّرِقَةِ الْأُولَى، وَعِنْدَهُ لَا يَرُدُّهُ بِلَا رِضَا الْبَائِعِ لِلْعَيْبِ الْحَادِثِ وَهُوَ السَّرِقَةُ

(قَوْلُهُ: رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ إِلَيْهِ) لِأَنَّ الْمَرِيضَ وَالْمَقْطُوعَ عِنْدَ الْبَائِعِ إِنَّمَا مَاتَا بِزِيَادَةِ الْأَلَامِ وَتَرَادُفِهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَهِيَ لَمْ تُوجَدْ عِنْدَ الْبَائِعِ، وَزَنَى الْعَبْدُ يُوجِبُ الْحَدَّ، وَالْمَوْتُ غَيْرُهُ.

(١) "الدُّرَرُ وَالْغُرَرُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٦/٢.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْقَضَاءِ - بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي ٣/٧.

(٣) الْمُقُولَةُ [٢٠٨٨٤] قَوْلُهُ: ((يَعْنِي لَوْ الْقَاضِي يَحْتَدُّ)).

(٤) الْمُقُولَةُ [٢٦٣٩٢] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ قَضَى عَلَى غَائِبٍ إِلَيْهِ)).

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧٢/٦.

كَقَتْلٍ أَوْ رَدَّةٍ (رَدَّ الْمَقْطُوعَ)، أَوْ أَمْسَكَهُ^(١) وَرَجَعَ بِنَصْفِ ثَمَنِهِ، "جَمَعَ" (وَأَخَذَ ثَمَنَهُمَا) أَيْ: ثَمَنَ الْمَقْطُوعِ وَالْمَقْتُولِ، وَلَوْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي، فَقُطِعَ عِنْدَ الْأَخِيرِ أَوْ قُتِلَ رَجَعَ الْبَاعَةُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَإِنْ عَلِمُوا بِذَلِكَ؛.....

الثَّانِيَةُ، فَإِنْ رَضِيَهِ رَدُّهُ الْمُشْتَرِي وَرَجَعَ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الثَّمَنِ، وَإِلَّا أَمْسَكَهُ وَرَجَعَ بِرُبْعِهِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ مِنَ الْآدَمِيِّ نِصْفُهُ وَقَدْ تَلَفَتْ بِالسَّرِقَتَيْنِ، فَيَنْزَعُ نِصْفَ الثَّمَنِ بَيْنَهُمَا، فَيَسْقُطُ مَا أَصَابَ الْمُشْتَرِي وَيَرْجِعُ الْبَاقِي، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢). وَقَدْ لَمْ "الْشَّارْحُ"^(٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنِ "الْعَيْنِي" أَوَّلَ الْبَابِ.

[٢٣١٨٥] (قَوْلُهُ: كَقَتْلٍ أَوْ رَدَّةٍ) أَيْ: كَمَا لَوْ قُتِلَ الْعَبْدُ رَجُلًا عَمْدًا أَوْ ارْتَدَّ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: كَقَتْلٍ وَسَرِقَةٍ؛ لِيَكُونَ بَيَانًا لِسَبَبِ الْقَتْلِ وَالْقَطْعِ.

[٢٣١٨٦] (قَوْلُهُ: رَدَّ الْمَقْطُوعَ وَأَخَذَ ثَمَنَهُمَا) قَالَ فِي "الْمَبْسُوطِ"^(٤): ((فَإِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْقَطْعِ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا بِنِصْفِ الثَّمَنِ))، "فَتْحِ"^(٥).

[٢٣١٨٧] (قَوْلُهُ: أَوْ أَمْسَكَهُ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ((وَأَخَذَ ثَمَنَهُمَا))، بَأَنَّهُ يَقُولُ: وَلَهُ أَنْ يُمْسِكَ الْمَقْطُوعَ وَيَرْجِعَ بِنِصْفِ ثَمَنِهِ، "ط"^(٦).

[٢٣١٨٨] (قَوْلُهُ: "جَمَعَ") عِبَارَتُهُ: ((وَلَوْ وَجَدَ الْعَبْدُ مَبَاحَ الدِّمِّ فَقُتِلَ عِنْدَهُ فَلَهُ كُلُّ الثَّمَنِ، وَلَوْ قُطِعَ بِسَرِقَةٍ فَهُوَ مُخَيَّرٌ: إِنْ شَاءَ رَدَّ وَاسْتَرَدَّ، أَوْ أَمْسَكَ وَاسْتَرَدَّ النِّصْفَ، وَقَالَا: يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ فِيهِمَا))، وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ "الْمُصْنَفِ".

[٢٣١٨٩] (قَوْلُهُ: رَجَعَ الْبَاعَةُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) أَيْ: بِكُلِّ الثَّمَنِ كَمَا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ عِنْدَ

(١) فِي "و" ((أَمْسَكَهَا))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) انْظُرِ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٧/٦.

(٣) ص ٣٩٩ - وَمَا بَعْدَهَا "دَر".

(٤) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْعُيُوبِ فِي الْبَيُوعِ ١١٧/١٣.

(٥) "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٥/٦.

(٦) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٥٩/٣.

لَكَوْنِهِ كَالِاسْتِحْقَاقِ لَا كَالْعَيْبِ خِلَافًا لَهُمَا. (وَصَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ..

"أبي حنيفة؛" لَأَنَّهُ أَجْرَاهُ مُجْرَى الْاسْتِحْقَاقِ، وَهَذَا إِنْ اخْتَارَ الرَّدَّ، فَإِنْ أَمْسَكَهُ يَرْجِعُ يَنْصِفُ الثَّمَنَ، فَيَرْجِعُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَنْصِفُ الثَّمَنَ، وَعِنْدَهُمَا: يَرْجِعُ الْأَخِيرُ بِالنَّقْصَانِ عَلَى بَائِعِهِ، وَلَا يَرْجِعُ بَائِعُهُ عَلَى بَائِعِهِ؛ لَأَنَّهُ تَمْتَزِلُ الْعَيْبِ، أَمَّا رُجُوعُ الْأَخِيرِ فَلَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَبِعْهُ لَمْ يَصِرْ حَابِسًا لِلْمَبِيعِ فَلَا مَانِعَ مِنَ الرُّجُوعِ، وَأَمَّا بَائِعُهُ فَلَا يَرْجِعُ؛ لَأَنَّهُ بِالْبَيْعِ صَارَ حَابِسًا لَهُ مَعَ إِمْكَانِ الرَّدِّ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ بَيْعَ الْمُشْتَرِي لِلْمَبِيعِ حَسْبٌ لِلْمَبِيعِ سَوَاءً عَلِمَ أَوْ لَا، فَلَا [١/٦١٣/٣] يُمَكِّنُهُ الرَّدُّ بَعْدَ ذَلِكَ، "فتح" (١).

[٢٣١٩٠] (قوله: لَكَوْنِهِ كَالِاسْتِحْقَاقِ) وَالْعِلْمُ بِالِاسْتِحْقَاقِ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ، "بحر" (٢).

مَطْلَبُ فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ

[٢٣١٩١] (قوله: وَصَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ) بَأَنَّ قَالَ: بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَوَقَعَ فِي "الْعَيْنِ" (٣) لَفْظُ: ((فِيهِ))، وَهُوَ سَهْوٌ لِمَا يَأْتِي (٤)، "نهر" (٥).

مَطْلَبُ: بَاعَهُ عَلَى أَنَّهُ كَوْمٌ تُرَابٍ أَوْ حَرَّاقٌ عَلَى الزَّنَادِ أَوْ حَاضِرٌ خِلَالَ

قُلْتُ: وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِهَذَا اللَّفْظِ، بَلْ مِثْلُهُ كُلُّ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ، وَمِنْهُ مَا تُعَوِّفُ فِي زَمَانِنَا فِيمَا إِذَا بَاعَ دَارًا مَثَلًا فَيَقُولُ: بَعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى أَنَّهَا كَوْمٌ تُرَابٍ، وَفِي بَيْعِ الدَّابَّةِ يَقُولُ: مُكْسَّرَةٌ مُحَطَّمَةٌ، وَفِي نَحْوِ التُّوبِ يَقُولُ (٦): حَرَّاقٌ عَلَى الزَّنَادِ، وَيُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمِيعِ الْعُيُوبِ، فَإِذَا رَضِيَهِ الْمُشْتَرِي لَا خِيَارَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ قَبِلَهُ بِكُلِّ عَيْبٍ يَظْهَرُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: بَعْتُهُ عَلَى أَنَّهُ حَاضِرٌ خِلَالَ، وَبُرَادُ بَيْعِ هَذَا الْحَاضِرِ بِمَا فِيهِ مِنْ أَيِّ عَيْبٍ كَانَ سِوَى عَيْبِ الْاسْتِحْقَاقِ، أَي: لَوْ ظَهَرَ غَيْرُ خِلَالَ، أَي: مَسْرُوقًا أَوْ مَعْصُوبًا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي، فَهَذَا كُلُّهُ

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٨/٦.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٧٢/٦ نقلًا عن "الهداية".

(٣) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢١/٢.

(٤) (حيث إنَّ زيادة ((فِيهِ)) لَا تُدْخِلُ الْعَيْبَ الْحَادِثَ إِجْمَاعًا كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَقُولَةِ [٢٣١٩٧].

(٥) "النهر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٣٧٩/ب.

(٦) فِي "": ((أَنْ يَقُولَ)).

وإن لم يُسمَّ خلافًا لـ "الشَّافعي"؛ لأنَّ البراءةَ عَنِ الحقوقِ المَجْهُولَةِ لا تَصِحُّ عِنْدَهُ، وَتَصِحُّ عِنْدَنَا؛ لَعَدَمِ إِفْضَائِهِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ، (وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَوْجُودُ وَالْحَادِثُ) بَعْدَ الْعَقْدِ (قَبْلَ الْقَبْضِ، فَلَا يَرُدُّ^(١) بَعِيْبٍ)، وَخَصَّصَ "مَالِكٌ" وَ"مُحَمَّدٌ".....

بَعْنَى الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَنَظِيرُهُ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((لَوْ قَبِلَ الثَّوْبُ بُعْيُوبَهُ يَبْرَأُ مِنَ الْخُرُوقِ، وَتَدْخُلُ الرَّقْعُ وَالرَّفْوُ)) اهـ، أَي: لَوْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ لَا يَرُدُّهُ، وَكَذَلِكَ وَجَدَهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَرْفُوعًا، وَهُوَ مِنْ: رَفَوْتُ الثَّوْبَ رَفْوًا، مِنْ بَابِ قَتَلَ، أَي: أَصْلَحْتُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحْشَيْنِ^(٣) ذَكَرَ: ((أَنَّ الْعَلَامَةَ "إِبْرَاهِيمَ الْبَيْرِيَّ" سُئِلَ عَمَّنْ بَاعَ أَمَةً وَقَالَ: أَبِيعُكَ الْحَاضِرَ الْمَنْظُورَ، يُرِيدُ بِذَلِكَ جَمِيعَ الْغُيُوبِ، فَأَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي رَدُّ الْأَمَةِ الَّتِي أَبْرَأَهُ عَنْ جَمِيعِ غُيُوبِهَا)) اهـ مُلَخَّصًا.

(٢٣١٩٢) (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ أَي: لَمْ يَذْكُرْ أَسْمَاءَ الْغُيُوبِ.

(٢٣١٩٣) (قَوْلُهُ: خِلَافًا لـ "الشَّافعي"^(٤)) حَيْثُ قَالَ: لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَعُدَّ الْغُيُوبَ؛ لِأَنَّ فِي الْإِبْرَاءِ مَعْنَى التَّمْلِيكِ، وَتَمْلِيكِ الْمَجْهُولِ لَا يَصِحُّ، "زَيْلَعِي"^(٥).

(٢٣١٩٤) (قَوْلُهُ: لَعَدَمِ إِفْضَائِهِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ) الْأَوَّلَى: لَعَدَمِ إِفْضَائِهَا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لِلْبَرَاءَةِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((وَلَنَا: أَنَّ الْإِبْرَاءَ إِسْقَاطٌ، حَتَّى يَتِمَّ بِلا قَبُولٍ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ نِسْوَتَهُ أَوْ أَعْتَقَ عَبِيدَهُ وَلَا يَدْرِي كَمْ هُمْ وَلَا أَعْيَانَهُمْ، وَالْإِسْقَاطُ لَا تَبْطُلُهُ جَهَالَةُ السَّاقِطِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(٢٣١٩٥) (قَوْلُهُ: فَلَا يَرُدُّ بَعِيْبٍ) أَي: مَوْجُودٍ أَوْ حَادِثٍ.

(١) في "و": ((فلا يرد)).

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧٣/٦.

(٣) هو العلامة جمال الدين محمد بن محمد الأنصاري في "حاشيته" على "الدَّرِّ الْمُخْتَارِ" كما صرَّح بذلك العلامة أحمد أبو الخير الميزدادي في "نشر النور والزهر". وقال: كما علمت ذلك بالتبع. انظر كتاب "محمد عابد السندي" للدكتور سائد بكداش ص ٣٨٧.

(٤) انظر "تحفة المحتاج بشرح المنهاج": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في خيار النقيصة ٣٦١/٤ (هامش "حواشي التحفة")، و"نهاية المحتاج": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في خيار النقيصة ٣٦/٤.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٢/٤ بتصرف.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٩/٦.

بالموجود كقولهِ: مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: مِمَّا يَحْدُثُ صَحَّ عِنْدَ "الثاني"، وَقَسَدَ عِنْدَ "الثالث"، "نهر"^(١). (أَبْرَأَهُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ فَهُوَ عَلَى الْمَرَضِ،.....)

[٢٣١٩٦] (قوله: بالموجود) لأنَّ البراءة تتناول الثابت، وهو الموجود وقت العقد فقط، ولهما أنَّ الملاحظ هو المعنى، والغرض من هذا الشرط إلزام العقد بإسقاط المشتري حقَّه عن وصف السلامة ليلزم على كُلِّ^(٢) حال، ولا يُطالب البائع بحال، وذلك بالبراءة عن كُلِّ عيبٍ يُوجب للمشتري الردَّ، والحادث بعد العقد كذلك، فاقضى الغرض المعلوم دُحوْلُهُ، "فتح"^(٣).

[٢٣١٩٧] (قوله: كقولهِ: مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بِهِ) فإنه لا يدخل فيه الحادث إجماعاً، "بحر"^(٤).
[٢٣١٩٨] (قوله: وَلَوْ قَالَ: مِمَّا يَحْدُثُ) أي: باع بشرط البراءة مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وما يحدث بعد البيع قبل القبض، "فتح"^(٥).

[٢٣١٩٩] (قوله: صَحَّ عِنْدَ "الثاني" إلخ) هذا على رواية "المبسوط"^(٦)، أما على رواية "شرح الطحاوي" فلا يصحُّ بالإجماع، وأورد على الثانية أنه لو أبرأه عن كُلِّ عيبٍ يدخل الحادث عند "أبي يوسف" بلا تنصيص، فكيف يُطله مع التنصيص؟!

(قوله: أي: باع بشرط البراءة مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إلخ) كذلك الحكم لو اقتصر على قوله: ((مِمَّا يَحْدُثُ))، وما ذكره عن "النهر" موافق لما ذكره "الزَّليعي" حيث قال: ((باعه بشرط البراءة مِنْ كُلِّ عَيْبٍ يَحْدُثُ بِهِ بعد البيع قبل القبض لا يصحُّ عند "حماد"، ويصحُّ عند "أبي يوسف" إلخ)).

(١) "النهر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٣٧٩/ب بتصرف.

(٢) ((كل)) ليست في "الأصل".

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٠/٦ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٧٢/٦.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٠/٦.

(٦) "المبسوط": كتاب البيوع - باب العيوب في البيوع ٩٤/١٣.

وقيل: على (ما في الباطن)،.....

وأجيب: يمنع الإجماع؛ لما عُلِمَتْ مِنْ رِوَايَةِ "المبسوط"، وَلَيْتِنْ سُلِّمَ فَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَادِثَ يَدْخُلُ تَبَعًا؛ لِتَقْرِيرِ غَرَضِهِمَا، وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ لَا يَثْبُتُ مَقْصُودًا وَيُثْبِتُ تَبَعًا، أَفَادَهُ فِي "الفتح"^(١). وَنَقَلَ "ط"^(٢) عَنْ "الحموي"^(٣) عَنْ "شرح المجمع": ((أَنَّ الْأَصَحَّ - وَبِهِ قَطَعَ الْأَكْثَرُونَ - أَنَّهُ فَاسِدٌ)) اهـ. فَهَذَا تَصْحِيحٌ لِرِوَايَةِ "شرح الطحاوي"، لَكِنِّي لَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي "شرح المجمع الملكي"^(٤)، فَلَعَلَّهُ فِي شَرْحِ آخَرٍ، فَلْيُرَاجَعْ. نَعَمْ فِي "البحر"^(٥) عَنِ "البدائع"^(٦): ((أَنَّ الْبَيْعَ بِهَذَا الشَّرْطِ فَاسِدٌ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ [لِأَنَّهُ]^(٧) وَإِنْ كَانَ إِسْقَاطُ فَيَعْنَى التَّمْلِيكَ، وَلِهَذَا لَا يَقْبَلُ^(٨) الرَّدُّ^(٩)، فَلَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ نَصًّا كَالْتَعْلِيْقِ، فَكَانَ شَرْطًا فَاسِدًا فَأُفْسِدَ الْبَيْعَ)) اهـ. وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: ((عِنْدَنَا)) أَنَّهُ قَوْلُ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثِ مُوَافِقًا لِمَا فِي "شرح الطحاوي"، فَقَوْلُ "النهر"^(١٠): ((أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ "محمد") - غَيْرُ ظَاهِرٍ. [٢٣٢٠٠] قَوْلُهُ: وَقِيلَ: عَلَى مَا فِي الْبَاطِنِ مِنْ طِحَالٍ أَوْ فَسَادٍ حَيْضٍ، "منح"^(١١)).

قَوْلُهُ: وَأَجِبَ: يَنْتَعِ الْإِجْمَاعُ (إِلَخ) فِيهِ تَأْمُلٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَرِضَ إِنَّمَا بَنَى كَلَامَهُ عَلَى رِوَايَةِ الْإِجْمَاعِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجَابَ بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى.
قَوْلُهُ: وَلِهَذَا لَا يَقْبَلُ الرَّدُّ (إِلَخ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ حَذْفُ ((لَا)) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَعِبَارَةُ "البحر" كَمَا ذَكَرَهُ "المُحَشِّي".

- (١) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٠/٦.
- (٢) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦٠/٣.
- (٣) نقول: نقله "ط" عن "الحموي" عن "شرح المجمع" بواسطة أبي السعود، والمسألة في "فتح المعين": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٥٦٥/٢.
- (٤) أي: "شرح ابن ملك" على "مجمع البحرين" لابن الساعاتي.
- (٥) "البحر": كتاب البيوع - باب خيار الشرط ٧٢/٦.
- (٦) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وَأَمَّا حُكْمُ الْبَيْعِ (إِلَخ) ٢٧٧/٥ بتصرف.
- (٧) ما بين منكسرين من "البدائع".
- (٨) عبارة "البدائع": ((ولهذا لا يحتمل الارتداد بالردة)).
- (٩) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: وَلِهَذَا لَا يَقْبَلُ الرَّدُّ)) لَعَلَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ ((لَا)) كَمَا لَا يَحْفَى، تَأْمُلْ. وانظر "التقارير".
- (١٠) "النهر": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٣٧٩/ب.
- (١١) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٣/ب.

واعتمده "المُصنّف" تبعاً لـ "الاختيار"^(١) و"الجوهرة"^(٢)؛ لأنه المعروف في العادة (وما سيواه) في العرف (مرض)، ولو أبرأه من كل غائلة فهي السرقة والإباق والزنا. (اشترى عبداً فقال لمن ساومه إياه: اشتره فلا عيب به، فلم يتفق بينهما البيع، فوجدَ مُشتريه (به عيباً) فله (ردُّه على بائعه) بشرطه، (ولا يمنعُه) من الردِّ عليه (إقراره)^(٣) السابق) بعدم العيب؛

[٢٣٢٠١] (قوله: واعتمده "المُصنّف") حيث قال^(٤): ((وهذا ما عولنا عليه في "المختصر"^(٥) اعتماداً على ما هو معروف في العادة، وإلا فالشهور من المذهب الأول، وإنما قيّدنا بالعادة؛ لأنّ الداء في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره)) اهـ. قلت: لكن عرّفنا الآن موافق للغة^(٦).

[٢٣٢٠٢] (قوله: فهي السرقة والإباق والزنا) هكذا روي عن ١١٣/٣١١ بـ "أبي يوسف"، "فتح"^(٧). وفي "المصباح"^(٨): ((غائلة العبد: فحوره وإباقه ونحو ذلك)). [٢٣٢٠٣] (قوله: بشرطه) أي: بالبيّنة أو بإقرار البائع أو نكوله. اهـ "ح"^(٩). ومن شروط الردّ أن لا يزيد زيادة مائة من الردّ، ولا يوجد ما هو دليل الرضا بالعيب ممّا مرّ^(١٠)، ولا برئ البائع من عيوبه.

(١) "الاختيار": كتاب البيوع - باب الخيارات - فصل في أنّ مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع ٢١/٢.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٢٤٣/١.

(٣) في "ط": ((إقرار)).

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٣/٢ ب.

(٥) أي: "تنوير الأبصار".

(٦) في "ط": ((اللغة))، وفي "م": ((في اللغة)).

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٤٠/٦.

(٨) "المصباح المنير": مادة ((غول)).

(٩) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق ٢٨٨/١.

(١٠) ص ٤٨٢ - "در".

لأنه مجاز عن الترويح (ولو عينه) أي: العيب، فقال: لا عور به أو لا شلل (لا) يرده؛ لإحاطة العلم به، إلا أن لا يحدث مثله ك: لا أصبع به زائدة ثم وجدها، فله رده؛ للتيقن بكذبه. (قال) لآخر: (عبدى) هذا (أبق فاشتره مني، فاشتره وباع) من آخر (فوجده) المشتري (الثاني أبقاً لا يرده بما سبق من إقرار البائع الأول (ما لم يبرهن أنه أبق عنده)؛ لأن إقرار البائع الأول ليس بمحجة على البائع الثاني الموجود منه الشكوت.

[٢٣٢٠٤] (قوله: لأنه مجاز عن الترويح) رواج المتاع: نفاقه، أي: أنه أراد رواجه ونفاقه عند المشتري، قال في "المنح" ^(١): ((الظهور أنه لا يحلو عن عيب ما، فيتقن القاضي بأن ظاهره غير مراد له)) اهـ. وفي "الشرنبلالية" ^(٢) عن "المحيط" ^(٣): ((وهذا كمن قال لجاريته: يا زانية، يا مجنونة، فليس بإقرار بالبعب، ولكنه للشبهة، حتى قيل: لو قال ذلك في الثوب - أي: قال لآخر: اشتريه فلا عيب به - يكون إقراراً بنفي العيب؛ لأن غيوب الثوب ظاهرة)) اهـ.

[٢٣٢٠٥] (قوله: عبدى هذا أبق) أفاد باسم الإشارة أن العبد حاضر، وأن قوله: ((أبق)) بمعنى الماضي، وهذا بخلاف ما إذا قال: بعثك على أنه أبق، أو على أنني بريء من إباقي، وقيل ^(٤) المشتري الأول، فإن الثاني يرده عليه كما سنوضحه ^(٥) عند قوله: ((باع عبداً)).

[٢٣٢٠٦] (قوله: فوجده المشتري الثاني أبقاً) بأن أبق عنده أيضاً؛ لأن الإباق لا يكون عيباً إلا بتكرره.

[٢٣٢٠٧] (قوله: لا يرده) أي: على البائع الثاني.

[٢٣٢٠٨] (قوله: أنه أبق عنده) أي: عند البائع الأول المقر.

[٢٣٢٠٩] (قوله: الموجود منه الشكوت يعني: والشكوت ليس تصديقاً منه لباعه فيما أقر به،

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٣/٢ ب.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب البيوع - باب خيار العيب ١٦٧/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) لم نعر عليها في مظانها من "المحيط البرهاني".

(٤) في "٦": ((وفيل)).

(٥) المقولة [٢٣٢١٧] قوله: ((فله الرد الخ)).

(اشترى جارية لها لبن، فأرضعت صبياً له، ثم وجد بها عيباً كان له أن يردها) لأنه استخدم، بخلاف الشاة المصرة، فلا يردها مع لبنها أو صاع تمر^(١)، بل يرجع بالنقصان على المختار، "شروح مجمع"، وحررناه فيما علقناه على "المنار"^(٢).....

فأما إذا قال البائع الثاني: وجدته أبقاً الآن صار مصدقاً للبائع في إقراره بكونه أبقاً، "شرنبلية"^(٣).

(٢٣٢١٠) (قوله: اشترى جارية إلخ) قال في "شرح الوهبائية"^(٤) وفي "البرازية"^(٥): (اشترى مريضاً، ثم أطلع بها على عيب، ثم أمرها بالإرضاع له الرذ؛ لأنه استخدم، ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرده؛ لأن اللبن جزء منها، فاستيفاءه دليل الرضا، وفي الفتوى: الحلب بلا أكل أو بيع لا يكون رضا، وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا).

(٢٣٢١١) (قوله: لأنه استخدم) والاستخدام لا يكون رضا، "حاشية"^(٦)، أي: في المرة الأولى، ويكون رضا في الثانية كما يأتي^(٧) قريباً، ومقتضاه: أنه لو أمرها به ثانياً كان رضا، لا لو أرضعته مرات بالأمر الأول، تأمل.

مطلب في مسألة المصرة

(٢٣٢١٢) (قوله: بخلاف الشاة المصرة) روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد

(١) في "و": ((من تمر)).

(٢) "إفاضة الأنوار": باب بيان أقسام السنة ص ١٢٤ - وما بعدها (هامش "حاشية نسعات الأسحار").

(٣) "الشرنبلية": كتاب البيوع - باب حيار العيب ١٦٧/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب البيع ٢٧٧/١.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب ٤٥٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الحاشية": كتاب البيوع - باب الحيار - فصل في العيوب ٢٠١/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) ص ٥١٩ - وما بعدها "در".

أَنْ يَحْبُهَا: فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)،

(١) روى مالكٌ وسفيانٌ وعبيدُ الله بن عمر، كلُّهم عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: ((لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِلْبَادِ، وَلَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالغَنَمَ، فَمَنْ ابْتاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِيَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنَ التَّمْرِ))، بِالْفَاظِ مُتَقَابِرَةً، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ مُقْطَعًا، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ مُخْتَصَرًا. وزاد عبيدُ الله: ((فَإِنْ صَاحَبَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ))، وزاد سفيانٌ: ((وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمَرَاءَ)).

أخرجه مالكٌ في "الموطأ" ٦٨٣/٢، والبخاري (٢١٥٠) في البيوع - باب النهي للبائع ألا يُخْفَلَ، ومسلم (١٥١٥) في البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وأبو داود (٣٤٤٣) في البيوع - باب من اشترى مُصْرَةً فكَرَّهَا، والنسائي في "المجتبى" ٢٥٣/٧، ٢٥٦، و"الكبرى" (٦٠٧٩) في البيوع - النهي عن التصرية، (٦٠٨٧) في بيع الحاضر للبادي، وأحمد ٢٤٢/٢، ٣٧٩، ٤٦٥، والشافعي في "المسند" ١٤١/٢، ١٤٢-١٤١، والحميدي (١٠٢٨)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٨/٤، والدارقطني ٧٥/٣، وأبو يعلى (٦٢٦٧)، وابن حبان (٤٩٧٠)، والبيهقي في "الكبرى" ١١٨/٥، ٣٤٨، و"المعرفة" ١١٦-١١٥/٨، وابن عبد البر في "المهيد" ٢١٠/١٨، والبخاري في "شرح السنة" (٢٠٩٢).

وأخرجه البخاري (٢١٤٨)، وأبو عوَّانة (٤٩٤٩)، والبيهقي في "الكبرى" ٣٢٠/٥-٣٢١، من طريق جعفر بن ربيعة (ح) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٨/٤، عن ابن أبي ليلى، كلاهما عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه به. وهكذا رواه أيوبٌ وقرَّةٌ وهشامٌ بن حسان وعونٌ وحبيبٌ ويونس بن عبيد، كلُّهم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه. وفي بعض الروايات زيادةٌ عبيدُ الله وسفيانٌ حيث قال: ((فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ))، وقال: ((صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ))، وقال: ((شَاةٌ)) لَمْ يَذْكَرْ ((الْإِبِلَ)).

أخرجه مسلم (١٥١٤)، وأبو داود (٣٤٤٤)، والترمذي (١٢٥٢) في البيوع - باب المصرة، والنسائي في "المجتبى" ٢٥٤/٧، و"الكبرى" (٦٠٨٠)، وابن ماجه (٢٢٣٩) في التجارات - باب في المصرة، وأحمد ٢٤٨/٢، ٢٥٨، ٢٧٤، ٥٠٧، وعبد الرزاق (١٤٨٥٨) و(١٤٨٥٩)، والحميدي (١٠٢٩)، والدارقطني (٢٥٥٣)، وابن الجارود (٥٦٥) و(٥٦٦) و(٦٢١)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١٧/٤، ١٨، ١٩، والدارقطني ٧٤/٣، وأبو يعلى (٦٠٦٥)، وأبو عوَّانة (٤٩٥٥) و(٤٩٥٧) و(٤٩٥٨) و(٤٩٦٠-٤٩٦٣)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٨/٥، ٣١٩ و٣٢٠، وابن عبد البر ٢١١/١٨، ٢١٣.

ووقع في رواية للطحاوي: هشامٌ بن عروة بدل ابن حسان، وهو وهم.

ورواه عوفٌ أيضًا عن جلاس بن عمرو ومحمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه. ولم يسمع جلاس من أبي هريرة.

أخرجه أحمد ٢٥٩/٢، وإسحاق بن راهويه (٤٩٨)، والطحاوي ١٧/٤، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٨/٥.

ورواه حمادٌ وشعبةٌ عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه أحمد ٣٨٦/٢، ٤٣٠، ٤٦٩، ٤٨١، والترمذي

(١٢٥١)، وقال: حسنٌ صحيحٌ. والطحاوي ١٧/٤، والطبراني (٢٤٩٢)، وأبو عوَّانة (٤٩٥٩).

"شرح التحرير"^(١). و«تَصْرُؤًا» بضمّ التاءِ وفتح الصادِ مِنَ التَّصْرِيَةِ، وهي: رَبَطُ صَرْعِ النَّاقَةِ أَوْ

قَوْلُهُ: و«تَصْرُؤًا» بضمّ التاءِ وفتح الصادِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى، وَالْفِعْلُ مَعْلُومٌ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقَالَ "الطَّحَاوِيُّ": ((هَذَا مَنْسُوخٌ بِآيَةِ الرَّبَا وَآيَةِ الْإِعْتِدَاءِ بِالْمِثْلِ، وَكَانَ ذَلِكَ حِينَ يَغْرُمُ الْجَانِي وَالْمَخَاوِغُ زَجْرًا لَا عَلَى وَجْهِ التَّضْمِينِ)) انتهى مِنْ "المنيع".

= ورواه داود وغيره عن موسى بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه. أخرجه مسلم (١٥٢٤)، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٨٠)، وأحمد ٤٦٣/٢، وعبد الرزاق (١٤٨٦٢)، والطحاوي ١٨/٤، وأبو عَوَانَةَ (٤٩٥١) - (٤٩٥٣)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٨/٥، وابنُ عبد البر في "التمهيد" ٢١٣/١٨ و٢١٤.

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هَمَّام بن مَثَبَة عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه مسلم، وأحمد ٣١٢/٢، وأبو عَوَانَةَ (٤٩٥٣)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٨/٥، والبخاري (٢١٠٠).

وكذلك رواه مجاهد وأبو صالح والشَّعْبِيُّ وعبد الرحمن بن سعد وعكرمة وأبو إسحاق والوليد بن رباح وثابت مولى عبد الرحمن بن زيد ويعقوب بن أبي يعقوب، كلُّهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه البخاري (٢١٥١)، ومسلم (١٥٢٤)، وأبو داود (٣٤٤٥)، وأحمد ٤١٧/٢ و٣٩٤ و٤٦٠ و٤٨٣، والدارقطني ٧٤/٣، والطحاوي ١٩/٤، وابن الجارود (٥٩٣)، وابنُ عبد البر في "التمهيد" ٢١٤/١٨.

ورواه عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن التَّلْقِي، وعن... وعن التَّصْرِيَةِ)). أخرجه مسلم (١٥١٥)، والنسائي في "المجتبى" ٢٥٥/٧، و"الكبرى" (٦٠٨٢).

ورواه ليث عن مجاهد عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم. أخرجه الدارقطني ٧٤/٣. ورواه منصور وغيره عن إبراهيم النَّخَعِيِّ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا مُرْسَلٌ. أخرجه عبد الرزاق (١٤٨٦١)، وأحمد ٤١٠/٢ و٤٢١.

أما حديث ابن عمر: فرواه صدقة بن سعيد عن حميد بن عُمَيْر التَّيْمِي سمعتُ عبدَ الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ ابْتَاغَ مُحَقَّلَةً فَهِيَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا مِثْلُ أَوْ مِثْلِي لَيْبَهَا قَمَحًا)). أخرجه أبو داود (٣٤٤٦)، وابن ماجه (٢٢٤٠)، والبيهقي (٣١٩/٥)، وضعَّفه بجميد بن عُمر، قال البخاري: فيه نظر، وقال في "الفتح": إسناده ضَعِيفٌ.

وفي الباب: عن رجلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وعن أنس. أخرجه البيهقي في "الكبرى" ٣١٩/٥، وعن الحسنِ مُرْسَلًا وقال: وهو المَحْفُوظُ. وعن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود قَوْلُهُ: أخرجه البخاري (٢١٤٩)، وعبد الرزاق (١٤٨٦٦)، وأحمد ٤٣٠/١، وأبو يعلى (٥٢٥٤)، والبيهقي في "الكبرى" ٣١٩/٥، وبعضهم يرويه عن ابن مسعود مرفوعاً.

(١) التقرير والتحرير - المقالة الثانية - الباب الثالث: السُّنَّة - فصل في شرائط الرَّاوِي ٢٠٥/٢.

(كَمَا لَوْ اسْتَحْدَمَهَا) فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَفِي "المبسوط" ^(١): ((الاستخدام بعد العلم بالعيب ^(٢)

الشاة وترك حليها اليومين أو الثلاثة حتى يجتمع اللبن، قال "الشارح" في "شرح على المنار" ^(٣): ((وهو مخالف للقياس الثابت بالكتاب والسنة والإجماع من أن ضمان العدوان بالمثل أو القيمة، والتمر ليس منهما فكان مخالفاً للقياس، ومخالفته مخالفة للكتاب والسنة وإجماع المتقدمين، فلم يعمل به لِمَا مرَّ، فبرُد قيمة اللبن عند أبي يوسف، وقال "أبو حنيفة": ويرجع على البائع بأرضها)). اهـ. وفي "شرح التحرير" ^(٤): ((وقد اختلف العلماء في حكمها، فذهب إلى القول بظاهر الحديث "الثلاثة" وأبو يوسف على ما في "شرح الطحاوي" لـ "الإسبيعي" نقلاً عن أصحاب "الألماني" عنه، والمذكور عنه لـ "الخطابي" ^(٥) و"ابن قدامة" ^(٦) أنه يردها مع قيمة اللبن، ولم يأخذ "أبو حنيفة" و"محمد" به؛ لأنه خبر مخالف للأصول)). اهـ.

٩٦/٤

والحاصل - كما في "الحقائق" ^(٧) -: ((أنه إذا اشتراها فحلبها فوجدتها قليلة اللبن ليس له أن يردها عندنا، وعند "الشافعي" وغيره: له أن يردها مع اللبن لو قائماً، أو مع صاع تمر لو هالكاً))، وهل يرجع بالنقصان عندنا؟ فعلى رواية "الأسرار": لا، وعلى "رواية الطحاوي": نعم، قال في "شرح المجمع": ((وهو المختار؛ لأن البائع يفعل التصرية غر المشتري، فصار كما إذا غره بقوله: إنها لبون)).

[٢٣٢١٣] (قوله: في غير ذلك) أي: في غير الإرضاع.

(١) "المبسوط": كتاب البيوع - باب العيوب في البيوع ٩٩/١٣ بتصرف.

(٢) في "ط": ((بالعيب)) بالغين المعجمة، وهو خطأ.

(٣) "إفاضة الأنوار": باب بيان أقسام السنة ص ١٢٤-١٢٥ (هامش "حاشية نسيمات الأسرار").

(٤) التقرير والتحجير: المقالة الثانية - الباب الثالث: السنة - فصل في شرائط الراوي ٢٥٠/٢.

(٥) "معالم السنن": كتاب البيوع والإجازات - باب من اشترى مصراً فكرهها ٧٢٤/٣، وتقدم ترجمة الخطابي ٦٧٩/١.

(٦) نقول: في "الأصل": ((وأبي قدامة))، وفي "ل": ((وإن قدامة))، وفي "ا": ((قدمة)) دون ((ابن))، وفي "ب" و"م": ((ابن قدامة))، والصواب ما أثبتناه من "التقرير والتحجير"، والمسألة في "المنهاج": كتاب البيوع - باب المصرة

وثبوت الخيار فيها ٥٩٣/٥، لأبي محمد عبد الله بن أحمد، موفق الدين الشهير بابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ). ("سير أعلام النبلاء" ١٦٥/٢٢، "المنهاج لأحمد" ١٤٨/٤).

(٧) "حقائق المنظومة": كتاب الصيد ق ١٣٥/١.

لَيْسَ بِرِضًا اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَوَسَّعُونَ فِيهِ، فَهُوَ ^(١) لِلْإِخْتِيَارِ))،
 وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ" ^(٢): ((الصَّحِيحُ أَنَّهُ رِضًا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي نَوْعٍ آخَرَ))،
 وَفِي "الصُّغْرَى": ((أَنَّهُ مَرَّةٌ لَيْسَ بِرِضًا إِلَّا عَلَى كُرْهِ مِنَ الْعَبْدِ))، "بِحَرْ" ^(٣). (قَالَ
 الْمُشْتَرِي: لَيْسَ بِهِ) بِالْمَبِيعِ (إِصْبَعٌ زَائِدَةٌ أَوْ نَحْوُهَا مِمَّا لَا يَحْدُثُ) مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ،
 (ثُمَّ وَجَدَ بِهِ ذَلِكَ كَانَ لَهُ الرَّدُّ) بِلَا يَمِينٍ لِمَا مَرَّ. (بَاعَ عَبْدًا وَقَالَ) لِلْمُشْتَرِي:
 (بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بِهِ إِلَّا الْإِبَاقَ، فَوَجَدَهُ آتِبًا فَلَهُ الرَّدُّ)،.....

[٢٣٢١٤] (قَوْلُهُ: فَهُوَ لِلْإِخْتِيَارِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، أَي: لِأَجْلِ أَنْ يَخْتِيرَهُ وَيَمْتَحِنَهُ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَعَ الْعَيْبِ يَصْلُحُ لَهُ أَمْ لَا؟

[٢٣٢١٥] (قَوْلُهُ: إِلَّا عَلَى كُرْهِ مِنَ الْعَبْدِ) مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ مَا مَرَّ ^(٤) أَنَّهُ الْاسْتِحْسَانُ مَعَ أَنَّ وَجْهَهُ خَفِيٌّ، تَأَمَّلْ.

[٢٣٢١٦] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ ^(٥)) أَي: قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ: ((لَلثَّقِينَ بِكَذِبِهِ)).

[٢٣٢١٧] (قَوْلُهُ: فَلَهُ الرَّدُّ الْخ) كَذَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٦)، وَاسْتَشْكَلَهُ فِي "الشَّرْئِئَالِيَّةِ" ^(٧)، بِمَا فِي

(قَوْلُهُ: مَعَ أَنَّ وَجْهَهُ خَفِيٌّ) قَدْ يُقَالُ: وَجْهُهُ أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ مَعَ كُرْهِ الْعَبْدِ لَا يَصْلُحُ لِلِامْتِحَانِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَلَامَةً عَلَى الصَّلَاحَةِ لَهُ مَعَ الْعَيْبِ، فَكَانَ رِضًا كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.
 (قَوْلُهُ: وَاسْتَشْكَلَهُ فِي "الشَّرْئِئَالِيَّةِ" الْخ) عِبَارَتُهَا: (قَوْلُهُ: قَالَ لِآخَرَ: عَبْدِي هَذَا أَتَى الْخ، كَذَا لَوْ قَالَ:

(١) فِي "و": ((وَهُوَ)).

(٢) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْعَيْبِ ٤/٤٥٦ - ٤٥٩ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦/٧٠.

(٤) ص ١٩ - وَمَا بَعْدَهَا "دَر".

(٥) ص ٥١٥ - "دَر".

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦/٤٠.

(٧) "الشَّرْئِئَالِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٢/١٦٧ (هَامِشُ "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ").

"المحيط"^(١): ((لَوْ قَالَ: عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ إِبَاقِهِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ آبِقٌ، وَقَبِلَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ عَلَى ذَلِكَ يَرُدُّهُ الثَّانِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا وَصْفًا لِلْإِيجَابِ أَوْ شَرْطًا فِيهِ، وَالْإِيجَابُ يَفْتَقِرُ إِلَى

عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِبَاقِ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ إِبَاقِهِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ آبِقٌ، وَقَبِلَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ عَلَى ذَلِكَ يَرُدُّهُ الثَّانِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا وَصْفًا لِلْإِيجَابِ أَوْ شَرْطًا فِيهِ، وَالْإِيجَابُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْجَوَابِ، وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةً مَا فِي الْخِطَابِ، فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: قَبِلْتُ ذَلِكَ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: اشْتَرَيْتُ عَلَى أَنَّهُ آبِقٌ، فَيَكُونُ اعْتِرَافًا بِكَوْنِهِ آبِقًا مُقْتَضَى الْجَوَابِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِبَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضِيفِ الْإِبَاقَ إِلَى الْعَبْدِ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ، فَلَمْ يَكُنْ اعْتِرَافًا بِوُجُودِ الْإِبَاقِ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَمَا يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيَّ عَنْ إِبَاقٍ مَوْجُودٍ مِنَ الْعَبْدِ يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيَّ عَنْ إِبَاقٍ سَيَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا يَصِيرُ مُقَرَّرًا بِكَوْنِهِ آبِقًا لِلْحَالِ بِالشَّكِّ؛ فَلَا يُنْبِتُ حَقَّ الرَّدِّ بِالشَّكِّ، كَذَا فِي "الْمُحِيط"، فَلْيَنْظُرْ مَعَ مَا قَالَهُ "الْكَمَالُ": لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا إِبَاقَهُ بَرِيءٌ مِنْ إِبَاقِهِ، وَلَوْ قَالَ: إِلَّا الْإِبَاقَ فَلَهُ الرَّدُّ بِالاتِّفَاقِ)) اهـ. وَكُتِبَ فِي هَامِشِهِ: ((لَعَلَّ حَقَّ الْبَيَانَةِ: لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا إِبَاقَهُ لَا يَبْرَأُ مِنْ إِبَاقِهِ فَيَرُدُّ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: إِلَّا الْإِبَاقَ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ. وَالْفَرْقُ: أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ الْإِبَاقَ إِلَى الْعَبْدِ بِقَوْلِهِ: إِلَّا إِبَاقَهُ كَانَ اعْتِرَافًا بِوُجُودِ الْإِبَاقِ لِلْحَالِ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِلَّا الْإِبَاقَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضِيفِ الْإِبَاقَ إِلَى الْعَبْدِ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ، فَلَمْ يَكُنْ اعْتِرَافًا بِوُجُودِ الْإِبَاقِ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيَّ عَنْ إِبَاقٍ مَوْجُودٍ لِلْحَالِ يَحْتَمِلُهُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا يُنْبِتُ الرَّدُّ بِالشَّكِّ فِي إِرَادَةِ آيِهِمَا، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ شَيْئًا، أَمَّا عَلَى قَوْلِ "مَحْمُودٍ" وَ"زَفَرٍ" فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْعَيْبُ الْحَادِثُ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ "أَبِي يَوْسُفَ" فَقَدْ تَرَجَّحَ احْتِمَالُ إِرَادَةِ الْحَالِ، وَهُوَ: لَوْ بَرِئَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بِهِ لَا يَدْخُلُ الْحَادِثُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ حَصَصَ الْمَوْجُودَ، وَإِذَا اسْتَنْتَى مِنْهُ إِبَاقَهُ صَحَّ، فَيَرُدُّ بِهِ اهـ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي بَحْثًا)) اهـ مِنْهُ. وَكُتِبَ الشَّيْخُ "عَبْدُ الْحَيِّ الشَّرَنْبُلَالِيُّ" عَلَى قَوْلِهِ: ((فَلْيَنْظُرْ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ (إِلَخ)) مَا نَصَّهُ: ((اشْتِبَاهٌ وَانْتِقَالٌ مِنْ مَسْأَلَةٍ مُكَرَّرٍ فِيهَا الْبَيْعُ مَسْأَلَةً لَمْ يَتَكَرَّرْ فِيهَا))، وَجَنِّدِيهِ فَكَلَامُ "الْكَمَالِ" فِي غَايَةِ الْاسْتِقَامَةِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِ "الْمُحَشِّي" فِي الْبَيَانَةِ الَّتِي بِالْهَامِشِ: ((لَعَلَّ حَقَّ الْبَيَانَةِ (إِلَخ))، فَإِنَّ كَلَامَ "الْمُحِيطِ" فِيهَا إِذَا تَكَرَّرَ الْبَيْعُ، وَكَلَامُ "الْكَمَالِ" فِيهَا إِذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ اهـ. وَمَا قَالَهُ "الْمُحَشِّي" سَبَقَهُ بِهِ الشَّيْخُ "عَبْدُ الْحَيِّ"، فَإِنَّهُ بَعْدَهُ.

وَلَوْ قَالَ: إِلَّا إِبَاقَهُ لَا؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يُضَيَّفِ الْإِبَاقَ لِلْعَبْدِ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ، فَلَمْ يَكُنْ إِقْرَاراً بِإِبَاقِهِ لِلْحَالِ، وَفِي الثَّانِي أَضَافَهُ إِلَيْهِ، فَكَانَ إِخْبَاراً بِأَنَّهُ آبِقٌ، فَيَكُونُ رَاضِياً بِهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ، "حَاشِيَةً"^(١).

وَفِيهَا^(٢): ((لَوْ بَرِئَ مِنْ كُلِّ حَقٍّ لَهُ قَبْلَهُ دَخَلَ الْعَيْبُ لَا الدَّرَكُ)).

الْجَوَابُ، وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي الْخِطَابِ^(٣)، فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: قَبِلْتُ ذَلِكَ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: اشْتَرَيْتُ عَلَى أَنَّهُ آبِقٌ، فَيَكُونُ اعْتِرَافاً بِكَوْنِهِ آبِقاً بِخِلَافِ قَوْلِهِ: عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِبَاقِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُضَيَّفِ الْإِبَاقَ إِلَى الْعَبْدِ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ، فَلَمْ يَكُنْ اعْتِرَافاً بِوُجُودِ الْإِبَاقِ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَمَا يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيُّ عَنْ إِبَاقٍ مَوْجُودٍ مِنَ الْعَبْدِ يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيُّ عَنْ إِبَاقٍ سَيَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا يَصِيرُ مُقَرَّراً بِكَوْنِهِ آبِقاً لِلْحَالِ بِالشُّكِّ، فَلَا يَثْبُتُ حَقُّ الرَّدِّ بِالشُّكِّ)) اهـ. وَكَسَبَ "الشُّرْبُلَالِيُّ" فِي هَامِشِ "الشُّرْبُلَالِيَّةِ": ((إِنَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ فِي كَلَامِ "الْفَتْحِ": لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا إِبَاقَهُ لَا يَبْرَأُ مِنْ إِبَاقِهِ، فَيَرُدُّ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: إِلَّا الْإِبَاقَ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ)) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ عِبَارَةَ "الْمُصَنَّفِ" وَ"الْفَتْحِ" مَقْلُوبَةٌ؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِمَا فِي "الْمُحِيطِ".

أَقُولُ: لَا مُخَالَفَةَ وَلَا قَلْبَ أَصْلًا، وَذَلِكَ أَنَّ مَا فِي "الْمُحِيطِ" فِيمَا إِذَا اشْتَرَاهُ كَذَلِكَ ثُمَّ بَاعَهُ لآخرَ، فَلِلْمُشْتَرِي الآخرَ رَدُّهُ عَلَى الْأَوَّلِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ "الْمُصَنَّفِ"، وَبَيَانُهُ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْبَائِعُ: إِلَّا إِبَاقَهُ بِإِضَافَةِ الْإِبَاقِ إِلَيْهِ يَكُونُ إِخْبَاراً بِإِبَاقِهِ، وَيَكُونُ الْمُشْتَرِي رَاضِياً بِهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ، فَلَا يَرُدُّهُ بِإِبَاقِهِ عِنْدَهُ، بِخِلَافِ: إِلَّا الْإِبَاقَ بِلَا إِضَافَةٍ وَلَا وَصْفٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِقْرَارٌ بِإِبَاقِهِ لِلْحَالِ، فَلَمْ يُوجَدْ رِضَا الْمُشْتَرِي بِهِ فَلَهُ رَدُّهُ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا الْمُشْتَرِي بَاعَهُ لآخرَ فَلَا خَيْرَ رَدُّهُ عَلَيْهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَا فِي الثَّانِيَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي "الْمُحِيطِ"، فَتَدْبَرُ.

٢٣٢١٨ (قَوْلُهُ: لَوْ بَرِئَ مِنْ كُلِّ حَقٍّ لَهُ قَبْلَهُ دَخَلَ الْعَيْبُ لَا الدَّرَكُ) لِأَنَّ الْعَيْبَ حَقٌّ لَهُ قَبْلَهُ

(١) "الحاشية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في البراءة عن العيب ٢١٦/٢ - ٢١٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الحاشية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في البراءة عن العيب ٢١٥/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في "أ": ((ما في السؤال الخطاب)).

(مُشْتَرٍ لِعَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ (قَالَ: أَعْتَقَ الْبَائِعُ الْعَبْدَ (أَوْ دَبَّرَ، أَوْ اسْتَوْلَدَ) الْأَمَةَ (أَوْ هُوَ حُرٌّ الْأَصْلُ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ خُلْفَ؛ لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنِ الْإِثْبَاتِ (فَإِنْ حَلَفَ قُضِيَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا قَالَهُ) مِنَ الْعِتْقِ وَنَحْوِهِ؛ لِإِقْرَارِهِ بِذَلِكَ، (وَرَجَعَ بِالْعَيْبِ إِنْ عَلِمَ بِهِ)؛ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لِلرُّجُوعِ إِزَالَتُهُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ بِإِنْشَائِهِ،.....

للحال، والدَّرَكُ لَا، كَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ". وَبَيَانُهُ: لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ: أُرِئْتُكَ مِنْ كُلِّ حَقٍّ لِي قَبْلَكَ، ثُمَّ ظَهَرَ فِي الْمُبْعِ عَيْبٌ لَيْسَ لَهُ دَعْوَى الرَّدِّ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ مِنْ جُمْلَةِ الْحَقُوقِ الثَّابِتَةِ لَهُ وَقَدْ أُرَاهُ مِنْهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ عَبْدًا مَثَلًا فَضَمَّنَ لَهُ آخَرَ الدَّرَكِ، أَيْ: ضَمَّنَ لَهُ الثَّمَنَ إِذَا ظَهَرَ الْعَبْدُ مُسْتَحَقًّا، ثُمَّ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلضَّامِنِ: أُرِئْتُكَ مِنْ كُلِّ حَقٍّ لِي قَبْلَكَ لَا يَدْخُلُ الدَّرَكُ، فَلَوْ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى الضَّامِنِ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَقْتُ الْإِبْرَاءِ حَقُّ الرُّجُوعِ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الِاسْتِحْقَاقِ ثُمَّ عَلَى الْقَضَاءِ لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّ مُعْجَرِدَ الِاسْتِحْقَاقِ لَا يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ مَا لَمْ يُقْضَ لَهُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْأَصِيلِ رَدُّ الثَّمَنِ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْكَفِيلِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(١) مِنَ الْكَفَالَةِ، فَحَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ الْحَقُّ فِي الْحَالِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِبْرَاءِ الْمَذْكُورِ.

(٢٣٢١٩): (قَوْلُهُ: لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنِ الْإِثْبَاتِ) اللَّامُ لِلتَّوَقُّفِ، أَيْ: حَلَفَ الْبَائِعُ وَقْتُ عَجْزِ الْمُشْتَرِي، أَمَّا لَوْ بَرَهَنَ الْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ.

(٢٣٢٢٠): (قَوْلُهُ: إِنْ عَلِمَ بِهِ) أَيْ: عَلِمَ أَنَّ بِهِ عَيْبًا بَعْدَ قَوْلِهِ مَا ذَكَرَ.

(٢٣٢٢١): (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لِلرُّجُوعِ إِزَالَتُهُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ بِإِنْشَائِهِ) أَيْ: بِأَنْ بَاعَهُ، أَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ كَاتَبَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ حَاسِبًا لَهُ بِحَبْسِ بَدَلِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَعْتَقَهُ بِلَا مَالٍ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ الْأَمَةَ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ الرُّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

(قَوْلُهُ: ثُمَّ عَلَى الْقَضَاءِ لِلْمُسْتَحَقِّ) (لِخ) حَقُّهُ: لِلْمُشْتَرِي.

أو إقراره ولم يُوجد (حتى لو قال: باعه وهو ملكُ فلان وصَدَقَهُ) فلان (وأخذَه لا يرجعُ بالنقصان، لإزالةِ إقراره، كأنه وهبه). (وَجَدَ الْمُشْتَرِي لَغْنِيْمَةً مُحرَّرَةً) بدارنا أو غير مُحرَّرَةٍ لَوِ الْبَيْعِ (مِنَ الْإِمَامِ أَوْ أَمِينِهِ) "بحر". قَالَ "المُصَنَّفُ": ((فَقِيْدُ: مُحرَّرَةٍ غَيْرُ لَازِمٍ)).

إِنهَاءً لِلْمِلْكِ كَمَا مَرَّ^(١) تَقْرِيرُ ذَلِكَ، لَكِنْ قَدْ يَطْلُ الرُّجُوعُ بِذُنْ إِزَالَةٍ عَنِ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ، فَكَلَامُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ، فَافْهَمْ.

٢٣٢٢٢ | (قوله: أو إقراره) مثاله ما فَرَعَهُ عَلَيْهِ بقوله: ((حتى لو باع الخ)).

٢٣٢٢٣ | (قوله: وصَدَقَهُ فلان) فلو كَذَبَهُ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ؛ لِبُطْلَانِ إقراره بتكذيبه، "عزيمة"

عَنِ "الكافي".

٢٣٢٢٤ | (قوله: كأنه وهبه) قَالَ فِي "الكافي": ((وَلَا نَعْنِي بِهِ أَنَّهُ تَمْلِيْكٌ، لَكِنَّ التَّمْلِيْكَ

يُثْبِتُ مُقْتَضَى الْإِقْرَارِ ضَرْوَرَةً، فَجُعِلَ كَأَنَّهُ مَلَكُهُ بَعْدَ الشَّرَاءِ ثُمَّ أَقْرَبَهُ)) اهـ "عزيمة".

٢٣٢٢٥ | (قوله: لَغْنِيْمَةً أَي: لشيءٍ مَغْنُومٍ مِنَ الْكُفَّارِ.

٢٣٢٢٦ | (قوله: "بحر") وَنَصُّهُ^(٢): ((ثُمَّ أَعْلِمَ أَنَّ الْإِمَامَ يَصِيْحُ بَيْعُهُ لِلْغَنَائِمِ وَلَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ

كَمَا فِي التَّلْخِيصِ" وَ"شَرْحِهِ"^(٣)، وَقَوْلُهُمْ: لَا يَصِيْحُ بَيْعُهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامِ وَأَمِينِهِ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ قِيْدٌ فِي "الذَّخِيْرَةِ" بَيْعِ الْإِمَامِ بِقَوْلِهِ: ((لِمَصْلَحَةِ رَأْيَا))، فَأَفَادَ قِيْدًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ

لَا يَبِيْعُ لَغَيْرِ مَصْلَحَةٍ.

٢٣٢٢٧ | (قوله: قَالَ "المُصَنَّفُ"^(٤) إلخ) رَدُّ عَلَى "صَاحِبِ الدُّرَرِ"^(٥).

(١) المَقُولَةُ [٢٣٠٥٧] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى مَالٍ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦/٦٤.

(٣) "تَلْخِيصُ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ" لِلْخَلَّاطِيِّ وَ"شَرْحُهُ" لِلْفَارِسِيِّ، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١٣٦/٣.

(٤) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ ٢/١٤٤ أ.

(٥) فَإِنَّهُ قِيْدُ الْغَنِيْمَةِ بِ: ((الْمُحَرَّرَةِ)). انْظُرْ "الدُّرَرُ وَالْغُرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٨/٢.

(عياً لا يَرُدُّ عليهما)؛ لأنَّ الأَمِينَ لا يَنْتَصِبُ خَصَماً (بَلْ) يَنْصِبُ لَهُ الإِمَامُ خَصَماً فَيَرُدُّ على مَنْصُوبِ الإِمَامِ، ولا يُحْلِفُهُ؛ لأنَّ فائِدَةَ الحَلْفِ النُّكُولُ، ولا يَصِحُّ نُكُولُهُ وإِقْرَارُهُ،

(قوله: [٢٣٢٢٨]) لأنَّ [ب/١٢٣/٣] الأَمِينَ لا يَنْتَصِبُ خَصَماً المرادُ بالأَمِينَ ما يَعْمُ الإِمَامُ لِيُوافِقَ الدَّلِيلَ المُدَّعى؛ لأنَّ الإِمَامَ نَفْسَهُ أَمِينُ بَيْتِ المَالِ، "عَزْمِيَّةٌ". وَبَيَّنَ في "الدَّخِيرَةِ" وَجَهَ كَوْنِهِ لا يَنْتَصِبُ خَصَماً: ((بأنَّ بَيْعَ الإِمَامِ خَرَجَ على وَجْهِ القَضَاءِ بالنَّظَرِ للغائِبِينَ، فَلَوْ صارَ خَصَماً خَرَجَ بَيْعُهُ عَنِ أنْ يَكُونَ قَضَاءً؛ لأنَّ القاضِيَ لا يَصْلُحُ خَصَماً)) اهـ.

(قوله: [٢٣٢٢٩]) ولا يُحْلِفُهُ أي: لا يُحْلِفُ مَنْصُوبَ الإِمَامِ لَوْ لم يَكُنْ عِنْدَ المُشْتَرِي بَيِّنَةٌ، قالَ في "الْبَحْرِ"^(١): ((ولا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالْعَيْبِ، ولا يَمِينُ عَلَيْهِ لَوْ أنْكَرَ، وإِنَّمَا هُوَ خَصَمٌ لِإِثْبَاتِهِ بِالْبَيِّنَةِ كالأَبِ وَوَصِيِّهِ في مالِ الصَّغِيرِ، بخلافِ الوَكِيلِ بالخُصُومَةِ إِذَا أَقَرَّ على مُوَكَّلِهِ في غَيْرِ مَجْلِسِ القَضَاءِ، فَإِنَّهُ وإنْ لم يَصِحَّ لِكُنْهَ يَنْعَزِلُ بِهِ)) اهـ.

قلت: لَكِنْ في "الدَّخِيرَةِ": ((فلَوْ أَقَرَّ مَنْصُوبُ الإِمَامِ لم يَصِحَّ إِقْرَارُهُ، ويُخْرِجُهُ القاضِي عَنِ الخُصُومَةِ، وَيَنْصِبُ لِلْمُشْتَرِي خَصَماً آخَرَ)) اهـ.
وَمُقْتَضَاهُ^(٢): أَنَّهُ مِثْلُ الوَكِيلِ بالخُصُومَةِ، تَأَمَّلْ.

(قوله: [٢٣٢٣٠]) (قوله: ولا يَصِحُّ نُكُولُهُ وإِقْرَارُهُ) المُناسِبُ أنْ يَقُولَ: ولا يَصِحُّ نُكُولُهُ؛ لأنَّهُ إِما بَذَلَ أو إِقْرَارَ، ولا يَصِحُّ بَذْلُهُ ولا إِقْرَارُهُ. اهـ "ح"^(٣).

(قوله: وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ مِثْلُ الوَكِيلِ بالخُصُومَةِ) الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا هُوَ مَذْكَورٌ في بابِ الوَصِيِّ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦٤/٦.

(٢) في هامش "م": ((قوله: ومقتضاه الخ))، لعلَّ المُثَالَّةَ في العَرَلِ بالإِقْرَارِ لا في جَمِيعِ أَحكامِهِ؛ لأنَّ الوَكِيلَ بالخُصُومَةِ إِذَا أَقَرَّ في مَجْلِسِ الحُكْمِ يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ على مُوَكَّلِهِ، بخلافِ المَنْصُوبِ؛ فَإِنَّ ظاهِرَ قَوْلِ "الدَّخِيرَةِ": ((لم يَصِحَّ إِقْرَارُهُ ويُخْرِجُهُ القاضِي عَنِ الخُصُومَةِ)) أَنَّ الإِقْرَارَ كانَ أَمَامَ القاضِي اهـ.

نقول: عبارة هامش "م" هنا: ((بخلاف المَنْصُوبِ))، والصَّوابُ ما أثبتناه.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب خيار العيب ق/٢٨٨ أ.

(فإذا ردَّ عليه) المَعيَبَ (بعد ثبوته يُباع^(١)) ويُدفع الثَّمَنُ إليه، ويُردُّ النقصُ والفضلُ إلى محلِّه؛ لأنَّ الغرمَ بالغنم، "ذرر"^(٢). (وَجَدَ) المشتري (بِمُشْرِيهِ عَيْباً) وأراد الردَّ به، فاصطَلَحَا على أنْ يَدْفَعَ البائعُ الدَّراهمَ إلى المشتري ولا يردُّ عليه حازرٌ ويُجعلُ خطأً مِنَ الثَّمَنِ^(٣) (وعلى العكس) وهو أنْ يَصْطَلِحَا على^(٤) أنْ يَدْفَعَ المشتري الدَّراهمَ إلى البائع ويَرُدُّ عليه (لا) يَصِحُّ؛

[٢٣٢٣١] (قوله): ويُردُّ النقصُ والفضلُ إلى محلِّه أي: إنْ نَقَصَ الثَّمَنُ الآخرُ عَنِ الأوَّلِ إنْ كَانَ المَبِيعُ مِنَ الأربَعَةِ أَمْحَاسٍ يُعْطَى مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ مِنَ الخُمْسِ يُعْطَى مِنْهُ، وَكَذَا الزِّيَادَةُ تُوضَعُ فِيمَا كَانَ المَبِيعُ مِنْهُ، "ح"^(٥) عَنِ "الذَّرَرِ"^(٦).
[٢٣٢٣٢] (قوله): لأنَّ الغرمَ بالغنمِ المرادُ به هُنَا أنَّ الغرمَ - وهو ردُّ النقصِ إلى المشتري - بسببِ الغنمِ، وهو ردُّ الفضلِ إلى محلِّه.

[٢٣٢٣٣] (قوله): الدَّراهمَ الأولى: ((دراهم)) بالتَّكْثِيرِ، "ط"^(٧).
[٢٣٢٣٤] (قوله): لا يَصِحُّ إلا إذا حَدَثَ به عَيْبٌ عِنْدَ المُشْتَرِي كَمَا بَحَثَهُ "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٨).

مَطْلَبٌ فِي الصُّلْحِ عَنِ الْعَيْبِ^(٩)

قُلْتُ: وَيُسْتَنَى أَيْضاً مَا إِذَا لَمْ يُقَرَّ البَائِعُ بِالْعَيْبِ؛ لِمَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(١٠): ((شَرَاهُ مِائَةً

(١) في هامش "م": ((قَوْلُ الشَّارِحِ: بَعْدَ ثُبُوتِهِ يُبَاعُ (يُخ)، أَي: بِالْبَيِّنَةِ، وَقَوْلُهُ: ((يُبَاعُ))، أَي: يَبِيعُهُ الْإِمَامُ لَا الْمَنْصُوبُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَصَبَهُ الْإِمَامُ لِيُرَدَّ عَلَيْهِ اهـ "ط". نقول: وهو قول "المصنف" لا "الشارح".

(٢) "الذَّرَرُ والغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٨/٢.

(٣) في "ب": ((لِثَمَنِ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) ((عَلَى)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٢٨٨/١.

(٦) "الذَّرَرُ والغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ١٦٨/٢.

(٧) "ط": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦٠/٣.

(٨) "اللائلُ الدَّرِيَّةُ فِي الْفَوَائِدِ الْخَيْرِيَّةِ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٦١/١ (هَامِشُ "جَامِعِ الْفُصُولِينَ").

(٩) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنَ "الأَصْلِ" وَ"ب".

(١٠) "جَامِعِ الْفُصُولِينَ": الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِيَارَاتِ ٢٦١/١.

لأنه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز، وفي "الصغرى": ((ادعى عيباً فصالحه على مال، ثم برأ أو ظهر أن لا عيب فللبائع أن يرجع بما أدى، ولو زال بمعالجة المشتري لا))، "قنية"^(١).....

وقبضه فطن بعيب، فصالحا على أن يأخذه البائع ويرد مائة إلا واحداً، قال: إن أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن، وإلا ملك الباقي، وهو قول "أبي يوسف"^(٢) اهـ.
 (٢٣٢٣٥) قوله: لأنه لا وجه له غير الرشوة في "جامع الفصولين"^(٣): ((لأنه ربا))،
 ولصاحب "البحر" رسالة في الرشوة^(٤) ذكر "ط"^(٥) هنا حاصلها، ومحل الكلام عليها في القضاء،
 وسند كره^(٦) هناك إن شاء الله تعالى.

(٢٣٢٣٦) قوله: ولو زال بمعالجة لا^(٦) أي: لا يرجع، وعبر عنه في "جامع الفصولين"
 بـ ((قيل))، حيث قال^(٧): ((ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب رد بدل الصلح، وقيل: هذا لو زال بلا علاجه، فإن زال بعلاجه لا يرد)) اهـ.

(قول "الشراح": لأنه لا وجه له غير الرشوة إلخ) وذلك لأن البائع على تقدير سلامة المبيع إنما يستحق الثمن، وعند ظهور العيب له استرداده أو تنقيص الثمن برضا المشتري، وليس له استرداد ذراهه أخرى بسبب ما حصل بينهما من مجرد العقد؛ لأنه لا يكون حينئذ إلا رشوة. اهـ "سيندي". وهذا ظاهر أيضاً فيما إذا أقر البائع بالعيب.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما إذا وجد بيع المشتري عيباً والصلح عن العيوب ق ١٠٨/ب بتصرف.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٦١/١.

(٣) "رسائل ابن نجيم": الرسالة الحادية عشرة في بيان الرشوة وأقسامها ص ١١٠.

(٤) "ط" كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦٠/٣ - ٦١.

(٥) المقولة [٢٥٩٩٣] قوله: ((أخذ القضاء برشوة)).

(٦) كذا في النسخ، وعبارة "الدر": ((ولو زال بمعالجة المشتري لا)).

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٦١/١.

(رَضِيَ الْوَكِيلُ بِالْعَيْبِ لَزِمَ الْمُوَكَّلَ إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَعَ الْعَيْبِ) الذي به (يُسَاوِي الثَّمَنَ) الْمُسَمَّى (وِإِلَّا) يُسَاوِيهِ (لَا) يَلْزَمُ الْمُوَكَّلَ اهـ.

(فرغ)

لو شَرَّيَاهُ فَوَجَدَا عَيْبًا، فَصَالَحَ أَحَدُهُمَا الْبَائِعَ مِنْ حَصَّتِهِ فَلَيْسَ لِلْآخَرِ أَنْ يُخَاصِمَ، وَهَذَا فَرَعُ مَسْأَلَةٍ أَنَّ رَجُلَيْنِ لَوْ شَرَّيَا فَوَجَدَا عَيْبًا لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِدُونِ الْآخَرِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا لِكُلِّ مِنْهُمَا رَدُّ حَصَّتِهِ، "جامع الفصولين" (١).

[٢٢٢٣٧] (قوله: رَضِيَ الْوَكِيلُ بِالْعَيْبِ) أي: الْوَكِيلُ بِالشُّرَاءِ.

[٢٢٢٣٨] (قوله: يُسَاوِي الثَّمَنَ الْمُسَمَّى) أي: الذي اشْتَرَاهُ بِهِ كَمَا فِي "الْخَانِيَّة" (٢) عَنْ "الْمُنْتَقَى" بَعْدَمَا ذَكَرَ (٣) قَوْلًا آخَرَ، وَهُوَ: ((أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ قَبْضِ الْمُبِيعِ لَزِمَ الْمُوَكَّلَ لَوْ الْعَيْبُ يَسِيرًا، وَإِلَّا فَيَلْزَمُ الْوَكِيلَ، وَأَنَّ الْيَسِيرَ مَا لَا يُفَوِّتُ جِنْسَ الْمَنْفَعَةِ كَقَطْعِ يَدٍ وَاحِدَةٍ وَفَقْدِ عَيْنٍ، بِخِلَافِ قَطْعِ الْيَدَيْنِ وَفَقْدِ الْعَيْنَيْنِ، فَهُوَ فَاحِشٌ))، وَذَكَرَ (٤) ((أَنَّ "السَّرْحَسِيَّ" قَالَ (٥): "إِنَّ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ فَاحِشٌ، بَأَنَّ لَا يَقُومُهُ أَحَدٌ مَعَ الْعَيْبِ بِقِيَمَةِ الصَّحِيحِ، وَأَنَّ مَا فِي "الْمُنْتَقَى" قَرِيبٌ مِنْ هَذَا))، ثُمَّ قَالَ (٦): ((وَفِي "الزِّيَادَاتِ": "إِنْ رَضِيَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَزِمَ الْمُوَكَّلَ،

(قَوْلُ "الْمُصَنَّفِ": رَضِيَ الْوَكِيلُ بِالْعَيْبِ لَزِمَ الْمُوَكَّلَ إِنْ كَانَ لَمْ يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ نَقْصَانٌ، "سِنْدِي".

(قوله: بَعْدَمَا ذَكَرَ قَوْلًا آخَرَ إِنْ كَانَ) فِي "الْكَافِي" وَ"الْفَيْضِ" مَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ الْآخَرَ الْمُقَابِلَ لِمَا فِي "الْمُصَنَّفِ" كَمَا فِي "السَّنَدِي"، وَذَكَرَ عَنْ "الْفَيْضِ" أَيْضًا: ((أَنَّ الْوَكِيلَ بِالشُّرَاءِ لَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمُوَكَّلِ اسْتِحْسَانًا، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رِضَا الْمُوَكَّلِ، كَمَا لَا يَمِينُ عَلَى الْمُوَكَّلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ)) اهـ.

(١) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٦١/١.

(٢) "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في الرَّدِّ بالعيب وَمَنْ لَهُ حَقُّ الْخُصُومَةِ فِي ذَلِكَ ٢٢٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "المبسوط": كتاب النكاح - باب المهور ٧٠/٥.

(٤) أي: صاحب "الخانية": كتاب البيوع - باب الخيار - فصل في الرَّدِّ بالعيب وَمَنْ لَهُ حَقُّ الْخُصُومَةِ فِي ذَلِكَ ٢٢٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(فُرُوعُ)

لَا يَحِلُّ كِتْمَانُ الْعَيْبِ فِي مَبِيعٍ أَوْ ثَمَنِ؛ لِأَنَّ الْغِشَّ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:.....

وإنَّ بَعْدَهُ لَزِمَ الْوَكِيلَ. وَلَمْ يُفَصِّلْ بَيْنَ الْيَسِيرِ وَالْفَاحِشِ، وَالصَّحِيحُ مَا فِي "الْمُنْتَقَى" سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ، فَإِنْ كَانَ لَا يُسَاوِي ذَلِكَ الثَّمَنَ لَا يَلْزَمُ الْأَمْرَ)) اهـ، فافهم.

مَطْلَبٌ فِي جُمْلَةٍ مَا يَسْقُطُ بِهِ خِيَارُ الْعَيْبِ^(١)

(تَنْبِيْهٌ)

قال في "البحر"^(٢): ((وإلى هنا ظهر أنَّ خيارَ العيبِ يسقطُ بالعلمِ به وقتَ البيعِ أو وقتَ القبضِ، أو الرضاَ به بعدهما، أو اشتراطِ البراءةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، أو الصِّلَحِ على شَيْءٍ، أو الإقرارِ بأنَّ لا عيبَ به إذا عيَّنه كَقَوْلِهِ: لَيْسَ بَأَبْقٍ، فَإِنَّهُ إِقْرَارٌ بَانْتِفَاءِ الْإِبَاقِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: لَيْسَ بِهِ عَيْبٌ كَمَا مَرَّ)) اهـ مُلْخَصًا.

[مطلب: الغشُّ حرامٌ إلا في مسألتين]

{٢٣٢٣٩} (قوله: لِأَنَّ الْغِشَّ حَرَامٌ) ذَكَرَ فِي "البحر"^(٣) أَوَّلَ الْبَابِ بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ "الْبَزَازِيَّةِ"^(٤) عَنِ "الْفَتَاوَى": ((إِذَا بَاعَ سِلْعَةً مَعِيْبَةً عَلَيْهِ الْبَيَّانُ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ قَالَ بَعْضُ مَشَائِكُنَا: يَفْسُقُ وَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ^(٥)، قَالَ "الصَّدْرُ": لَا نَأْخُذُ بِهِ)) اهـ. قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٦): ((أَي:

(١) فِي "م": ((يَسْقُطُ بِهِ الْخِيَارُ)).

(٢) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٧٣/٦ - ٧٤.

(٣) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٨/٦.

(٤) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ فِي الْخَطْرِ وَالْإِبَاحَةِ - النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمُنْفَرَقَاتُ ٥٢١/٤ (هَامِشُ

"الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٥) فِي "م": ((شَهَاتُهُ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٦) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ق ٣٧٣/١.

الأولى: الأسيرُ إذا^(١) شَرَى شيئاً ثَمَّةً وَدَفَعَ الثَّمَنَ مَغْشُوشاً جَازٍ إِنْ كَانَ حُرّاً
لَا عَبْدًا.....

لَا نَأْخُذُ بِكَوْنِهِ يَفْسُقُ مُجَرَّدَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ صَغِيرَةٌ)) اهـ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّ الْعِشَّ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ فَكَيْفَ يَكُونُ صَغِيرَةً؟! ١/٦٣٣/٣١
بَلِ الظَّاهِرُ فِي تَعْلِيلِ كَلَامِ "الصَّدْر" أَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ مَرَّةً بَلَا إِعْلَانٍ لَا يَصِيرُ بِهِ مَرْدُودَ الشَّهَادَةِ وَإِنْ
كَانَ كَبِيرَةً كَمَا فِي شَرْبِ الْمُسْكِرِ.

[مطلب: يجوز للمرء أن يلتبس مخلصاً له من أداء الجاية التي تُفرضُ عليه ظُلماً]

١٣٣٢٤٠ (قوله: الأولى: الأسيرُ إذا شَرَى شيئاً إلخ) عبارة "الأشباه"^(٢) عَنِ
"الْوَلَوَالِيَّةِ"^(٣): ((اشْتَرَى الْأَسِيرُ الْمُسْلِمُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَدَفَعَ الثَّمَنَ إِلَخ))، وَالتَّبَادُرُ مِنْهُ أَنَّ
الْأَسِيرَ فَاعِلُ الشِّرَاءِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَةِ "الشَّارِح"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَفْعُولُهُ؛ لِأَنَّ نَصَّ
عِبَارَةِ "الْوَلَوَالِيَّةِ"^(٤) هَكَذَا: ((رَجُلٌ اشْتَرَى الْأَسِيرَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَعْطَاهُمُ الزُّيُوفَ
وَالسُّتُوقَةَ، أَوْ اشْتَرَى بَعْرُوضٍ وَأَعْطَاهُمُ الْعُرُوضَ الْمَغْشُوشَةَ جَازٍ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ الْأَحْرَارِ لَيْسَ
بَشِرَاءٍ لِيَجِبَ عَلَيْهِ الْمَالُ الْمُسَمَّى، لَكِنَّهُ طَرِيقٌ لِتَخْلِيصِهِمْ، فَكَيْفَمَا اسْتَطَاعَ تَخْلِيصَهُمْ لَهُ أَنْ
يَفْعَلَ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: إِذَا اضْطُرَّ الْمَرْءُ إِلَى إِعْطَاءِ جُعْلٍ الْعَوَانِ أَجْزَأُهُ أَنْ يُعْطِيَ^(٥) الزُّيُوفَ
وَالسُّتُوقَةَ وَيَنْقُصَ الْوَزْنَ بِذَلِكَ مَسْأَلَةَ الْأَسِيرِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْأَسْرَاءُ أَحْرَاراً، فَإِنْ كَانُوا عَبِيداً
لَا يَسَعُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَ بِأَمَانٍ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "الْخَانِيَّةِ"^(٦): ((رَجُلٌ اشْتَرَى
الْأَسْرَاءَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ جَازٍ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الزُّيُوفَ وَالْمَغْشُوشَ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ الْأَحْرَارِ لَا يَكُونُ

٩٨/٤

(١) فِي "و": ((لَوْ)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَرْقُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْبُيُوعِ ص ٢٤٩ -.

(٣) "الْوَلَوَالِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ السَّابِعُ فِيْمَا يَكْرَهُ لِلْمَشْتَرِي أَوْ لِلْبَائِعِ إِلَخ ١٧٦ ق/ب.

(٤) فِي "ب" وَ"م": ((يُعْطِيهِ))، وَمَا أَتَيْنَاهُ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "الْوَلَوَالِيَّةِ".

(٥) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الصَّرْفِ - فَصْلُ فِيْمَا يَخْرُجُهُ عَنِ الضَّمَانِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْبَيْعِ الْمَكْرُوهِ ٢٨٢/٢

(هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

الثَّانِيَةُ: يَحْجُوزُ إِعْطَاءُ الزُّيُوفِ وَالنَّاقِصِ فِي الْجَبَايَاتِ، "أَشْبَاهُ"^(١). وَفِيهَا^(٢): ((رَدُّ الْمُبِيعِ بَعِيبٍ بِقَضَاءٍ فَسَخَ فِي حَقِّ الْكُلِّ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:.....

شِرَاءً حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ الْأَسْرَاءُ عَبِيدًا لَا يَسَعُهُ ذَلِكَ)) اهـ.

(٢٣٢٤١) {قَوْلُهُ: فِي الْجَبَايَاتِ} جَمْعُ جَبَايَةٍ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، قَالَ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٣): ((الْجَبَايَاتُ الْمُؤْتَفَقَةُ عَلَى النَّاسِ بِبِلَادِ فَارَسَ عَلَى الضِّيَاعِ^(٤) وَغَيْرِهَا لِلسُّلْطَانِ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنَّهَا ظُلْمٌ))، "يِيرِي". وَنَقَلَ قَبْلَهُ مَا قَدَّمَاهُ^(٥) أَنْفَسًا عَنِ "الْوَلُولِجِيَّةِ" مِنْ مَسْأَلَةٍ جُعِلَ الْعَوَانِ.

[مطلب: حكم ما لو رد المبيع بعيب بقضاء]

(٢٣٢٤٢) {قَوْلُهُ: فَسَخَ فِي حَقِّ الْكُلِّ} أَي: الْمُتَبَاعِينَ وَغَيْرَهُمَا، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عِنْدَ قَوْلِ "الْكَنْزِ": ((وَلَوْ بَاعَ الْمُبِيعُ فَرْدًا عَلَيْهِ الْخِ))، ثُمَّ أَوْرَدَ^(٧) عَلَى ذَلِكَ مَسَائِلَ، مِنْهَا مَسْأَلَةُ الْحَوَالَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَمِنْهَا: ((أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُبِيعُ عَقْرًا فَرَدَّ بَعِيبٍ لَمْ يَبْطُلْ حَقُّ الشَّفْعِ فِي الشَّفْعَةِ، وَلَوْ كَانَ فَسَخًا لَبْطُلَتِ الْحَوَالَةُ وَالشَّفْعَةُ))، ثُمَّ ذَكَرَ^(٨): ((أَنَّهُ أَجَابَ فِي "الْمِعْرَاجِ": بِأَنَّهُ فَسَخَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ لَا فِي الْأَحْكَامِ الْمَاضِيَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ زَوَائِدَ الْمُبِيعِ لِلْمُشْتَرِي وَلَا يَرُدُّهَا مَعَ الْأَصْلِ)).

قلت: وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره "الشارح"، تأمل.

{قَوْلُهُ: فَلَا مَحَلَّ لِلِاسْتِثْنَاءِ الْإِخِ} بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَقَطْ لَا الثَّانِيَةَ.

(١) "الأشياء والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٩ -.

(٢) "الأشياء والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤١ - وما بعدها.

(٣) "الفتح": كتاب الكفالة - فصل في الضمان ٦/٣٣٢.

(٤) عبارة "الفتح": (...بِلَادِ فَارَسَ عَلَى الْحَيَاطِ وَالصَّبَاغِ وَغَيْرِهِمْ...).

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب خيار العيب ٦/٦٠.

إحداهما: لو أحال البائع بالثمن، ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة،
الثانية: لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري.....

[٢٣٢٤٣] (قوله: لو أحال البائع بالثمن) صورة المسألة - كما في "الذخيرة" -: ((بإع عبداً من رجل بألف درهم، ثم إنَّ البائع أحال غريباً على المشتري حوالةً مُقَيَّدةً بالثمن، فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن، أو ردَّ العبد بخيار رؤية، أو بخيار شرط، أو خيار عيب قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحساناً؛ لأنها تعتبر متعلقةً بمثل ما أُضيفت الحوالة إليه من الدين، فلا تكون متعلقةً بعين ذلك الدين، وتعتبر مطلقةً إذا ظهر أنَّ الدين لم يكن واجباً وقت الحوالة)).
وقيد بما إذا أحال البائع؛ لأنه إذا أحال المشتري البائع، ثم ردَّ المشتري بالعيب بقضاء فإنَّ القاضي يُبطل الحوالة، "يبري".

قلت: ولم يذكر أنَّ المشتري أحال البائع على آخر حوالةً مُقَيَّدةً، فظاهرها أنها مطلقة، مع أنَّه صرح في "الجوهرة"^(١) من الحوالة: ((بأنَّ المطلقة لا تبطل بحال ولا تنقطع فيها المطالبة))، مع أنَّ المُقَيَّدة هنا بقيت والمطلقة بطلت، لكنَّ بقاء المُقَيَّدة هنا استحساناً كما علمت، والقياس بطلانها إذا ظهر بطلان المال الذي قيِّدت به وهو الثمن هنا، وإنما بطلت المطلقة هنا لبطلان المال الذي كان للمحتال وهو البائع، وإنما لا تبطل المطلقة بطلان ما على المحال عليه، تأمل.

[٢٣٢٤٤] (قوله: ثم ردَّ المبيع) بالبناء للمجهول، أي: ردَّه المشتري على البائع.

[٢٣٢٤٥] (قوله: من غير المشتري) أمَّا لو باعه منه ثانياً جاز، "ط"^(٢). ولا يردُّ عليه ما سيذكره "المصنّف"^(٣) في فصل التصرف في المبيع والثمن: ((من أنه لو باع المنقول من بائعه قبل

(قوله: ولا يردُّ عليه ما سيذكره "المصنّف" في فصل التصرف في المبيع (الخ) في "الأشباه": ((لو باعه بعد

(١) "الجوهرة النيرة": ٣٨٠/١.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦٢/٣.

(٣) انظر "الدر" عند الموقلة [٢٤١٣٣] قوله: ((ويبيع منقول)).

وَكَانَ مَقُولًا لَمْ يَحْزُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَجَازَ))، وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(١):
 ((شَرَى عَبْدًا فَضَمَّنَ لَهُ رَجُلٌ عُيُوبَهُ، فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ وَرَدَّهُ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ
 ضَمَّانُ الْعَهْدَةِ،.....

الْقَبْضُ لَمْ يَصِحَّ))؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ بَاقِيًا، بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرَهُ^(٢) فِي بَابِ الْإِقَالَةِ:
 ((مِنْ أَنَّهُمَا فَسَخَ فِي حَقِّهِمَا))، فَيَجُوزُ لِلْبَائِعِ بَيْعُهُ مِنَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِهِ.
 [٢٣٢٤٦] (قَوْلُهُ: وَكَانَ مَقُولًا) احْتِرَازٌ عَنِ الْعَقَارِ؛ لِجَوَازِ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ خِلَافًا لـ "مُحَمَّدٍ"
 وَ"زُفَرٍ"، أَفَادَهُ "ط"^(٣).

[٢٣٢٤٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ ضَمَّانُ الْعَهْدَةِ) وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ "الْإِمَامِ" لِلِاشْتِيَائِهِ [٦٣٥/٣] بِمَا كَمَا
 سَيَأْتِي^(٤) فِي الْكِفَالَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُنَا لَمَّا ضَمَّنَ عُيُوبَهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُدَاوِيهِ مِنْهَا،
 وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَضْمَنْ لَهُ النُّقْصَانَ، أَوْ أَنَّهُ يَضْمَنْ لَهُ الرَّدَّ عَلَى الْبَائِعِ مِنْ غَيْرِ مُنَازَعَةٍ، فَلِذَا كَانَ
 الضَّمَّانُ فَاسِدًا، "ط"^(٥).

الرَّدُّ بِعَيْبٍ بِقَضَاءٍ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي وَكَانَ مَقُولًا لَمْ يَحْزُ، وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَجَازَ كَمَا قَالَ الْفَقِيهُ "أَبُو جَعْفَرٍ": كُنَّا
 نَنْظُرُ أَنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي وَغَيْرِهِ؛ لَكُونِهِ فَسْخًا فِي حَقِّ الْكُلِّ قِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ حَتَّى
 رَأَيْنَا نَصَّ "مُحَمَّدٍ" عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ مُطْلَقًا، كَذَا فِي يُوعِ "الدَّخِيرَةِ" اهـ. وَقَالَ "الْحَمَوِيُّ" فِي تَفْسِيرِ
 الْإِطْلَاقِ: ((أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ الْبَيْعُ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ؛ لِصِدْقِ بَيْعِ الْمَقُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ عَلَيْهِ)) اهـ. وَحِينَئِذٍ لَا يَظْهَرُ
 فَرْقٌ بَيْنَ الْبَيْعِ مِنَ الْمُشْتَرِي وَغَيْرِهِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ، لَكِنْ يُخَالَفُهُ مَا فِي الْإِقَالَةِ.

(١) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس في العيب، وفيه أربعة أنواع - نوع في الرد به ٤٤٧/٤ (هامش
 "الفتاوى الهندية").

(٢) انظر الدرر عند المقلوبة [٢٣٩٠٧] قوله: ((وَحُكْمُهَا أَنَّهَا فَسَخٌ لِلْخ)).

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦٢/٣.

(٤) انظر "الدرر" عند المقلوبة: [٢٥٦٠٢] قوله: ((وَلَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالْعَهْدَةِ)).

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب خيار العيب ٦٢/٣.

وَضَمَّنَهُ "الثاني"؛ لَأَنَّهُ ضَمَانُ الْعُيُوبِ، وَإِنْ ضَمِنَ السَّرِقَةَ أَوْ الْحُرْبَةَ أَوْ الْجُنُونَ أَوْ الْعَمَى، فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ ضَمِنَ الثَّمَنَ))، وفي "جواهر الفتاوى": ((شَرَى ثَمْرَةَ كَرِّمْ وَلَا يُمَكِّنُ قِطَافَهَا لَعَلَّيْهِ الزَّنَائِيرُ إِنْ بَعْدَ الْقَبْضِ لَمْ يَرُدَّهُ، وَإِنْ قَبْلَهُ فَإِنْ انْتَقَصَ الْمَبِيعُ بَتَّأُولِ الزَّنَائِيرِ فَلَهُ الْفَسْخُ؛ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ))^(١).

مَطْلَبٌ فِي ضَمَانِ الْعُيُوبِ

[٢٣٢٤٨] (قوله: لَأَنَّهُ ضَمَانُ الْعُيُوبِ) أي: وَهُوَ عِنْدَهُ ضَمَانُ الدَّرَكِ كَمَا فِي "الهنديّة"^(٢)، فَهُوَ كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدُ، "ط"^(٣).

[٢٣٢٤٩] (قوله: ضَمِنَ الثَّمَنَ) أي: لِلْمُشْتَرِي، وَلَوْ مَاتَ عِنْدَهُ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّهُ وَقُضِيَ عَلَى الْبَائِعِ بِتُقْصَانِ الْعَيْبِ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الضَّامِنِ، وَلَوْ ضَمِنَ لَهُ بِحِصَّةٍ مَا يَجِدُ مِنَ الْعُيُوبِ فِيهِ مِنَ الثَّمَنِ فَهُوَ جَائِزٌ فِي قَوْلِ "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"، فَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الضَّامِنِ بِذَلِكَ كَمَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ، "ذخيرة".

[٢٣٢٥٠] (قوله: لَمْ يَرُدَّهُ) لَأَنَّهُ عَيْبٌ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، "ط"^(٣).

[٢٣٢٥١] (قوله: وَإِنْ قَبْلَهُ) أي: وَإِنْ حَصَلَتِ الْغَلْبَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ، "ط"^(٣).

[٢٣٢٥٢] (قوله: لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ) أي: بِهَلَاكِ بَعْضِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِأَقْصَى سَمَاوِيَّةٍ، وَقَدْ مَنَّا^(٤) عَنْ "جامع الفصولين": ((أَنَّهُ يُطْرَحُ عَنِ الْمُشْتَرِي حِصَّةُ التُّقْصَانِ مِنَ الثَّمَنِ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْبَاقِي بَيْنَ أَخْذِهِ بِحِصَّتِهِ أَوْ تَرْكِهِ))، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُ "الشارح": لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ)) قَالَ "ط": ((بِذَهَابِ مَا تَنَاوَلَهُ الزَّنَائِيرُ، أَوْ بِالْعَجْزِ عَنْ جَزِّ مَا غَلَبَتْ عَلَيْهِ)) اهـ.

(٢) "الفتاوى الهنديّة": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْبَابُ الثَّامِنُ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعُيُوبِ وَالضَّمَانِ عَنْهَا ٩٦/٣.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ ٦٢/٣.

(٤) الْمُقُولَةُ [٢٣١٥٦] قَوْلُهُ: ((اشْتَرَى عَبْدُ اللَّهِ خ...)).

﴿بابُ البيعِ الفاسدِ﴾

﴿بابُ البيعِ الفاسدِ﴾

أُخِّرُهُ عَنْ الصَّحِيحِ لِكَوْنِهِ عَقْدًا مُخَالَفًا لِلَّذِينَ كَمَا أَوْضَحَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(١)، وَسَيَأْتِي^(٢) أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ يَجِبُ رَفْعُهَا، وَسَيَأْتِي^(٣) فِي بَابِ الرَّبَا أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ فَاسِدٍ فَهُوَ رَبِّي، يَعْنِي: إِذَا كَانَ فَسَادُهُ بِالشَّرْطِ الْقَامِدِ.

[مطلب في بيان الفاسد والباطل والمكروه تحريماً]

وَفِي "الْقَامُوسِ"^(٤): ((فَسَدَ: ك: نَصَرَ وَعَقَدَ^(٥) وَكَرَّمْ - فَسَادًا وَفُسُودًا: ضِدُّ صَلَحَ، فَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ، وَلَمْ يُسَمَّ: انْفَسَدَ)) اهـ. وَنَقَلَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((أَنَّهُ يُقَالُ لِلْحِمِّ الَّذِي لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِدَوْدٍ وَنَحْوِهِ: بَطْلٌ، وَإِذَا أَتَنَّا وَهُوَ بَحِثٌ يُنْتَفَعُ بِهِ: فَسَدَ اللَّحْمُ))، وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَهُوَ مَا كَانَ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ لَا بِوَصْفِهِ، وَمُرَادُهُمْ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ أَصْلِهِ كَوْنُهُ مَا لَا مُتَقَوِّمًا لَا جَوَازُهُ وَصِفَتُهُ؛ لِأَنَّ فَسَادَهُ يَمْنَعُ صَحَّتَهُ، أَوْ أَطْلَقُوا الْمَشْرُوعِيَّةَ عَلَيْهِ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُ لَوْ خَلَا عَنِ الْوَصْفِ لَكَانَ مَشْرُوعًا. وَأَمَّا الْبَاطِلُ فَفِي "المَصْبَاحِ"^(٧): ((بَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بَطْلًا وَبُطُولًا وَبُطْلَانًا بِضَمِّ الْأَوَائِلِ: فَسَدَ أَوْ سَقَطَ حُكْمُهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَالْجَمْعُ بَوَاطِلٌ أَوْ أَبَاطِلٌ)) اهـ. وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا لَا بِأَصْلِهِ وَلَا بِوَصْفِهِ.

وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ فَهُوَ لَعَةً: خِلَافُ الْمَحْبُوبِ، وَاصْطِلَاحًا: مَا نُهِيَ عَنْهُ لِمُجَاوِرِ كَالْبَيْعِ عِنْدَ أَذَانِ الْجَمْعَةِ، وَعَرَفَهُ فِي "الْبَنَاءِ"^(٨) بِمَا كَانَ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ لَكِنْ نُهِيَ عَنْهُ لِمُجَاوِرِ، وَيُمْكِنُ إِدْخَالُهُ تَحْتَ الْفَاسِدِ أَيْضًا عَلَى إِرَادَةِ الْأَعْمِّ، وَهُوَ مَا نُهِيَ عَنْهُ، فَيَشْمَلُ الثَّلَاثَةَ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٩).

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٢/٦.

(٢) ص ٦٨٢ - "در".

(٣) المَقُولَةُ: [٢٤٣١٤] قَوْلُهُ: ((وَالْبَيْعُ الْفَاسِدُ الْخُ)).

(٤) "القاموس": مادة ((فسد)).

(٥) فِي النسخ جميعها: ((عقد))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "القاموس" هُوَ الصواب؛ حَيْثُ إِنَّ ((قَعَدَ)) كَرَّرَ ((نَصَرَ)) وَزَنًا، فَلَا يَبْقَى فَائِدَةٌ لِلْعَطْفِ.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٢/٦.

(٧) "المصباح": مادة ((بطل)).

(٨) "البناء": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٨٨/٧.

(٩) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٤/٦ - ٧٥.

المراد بالفاسد الممنوع مجازاً عرفياً^(١)، فيعم الباطل والمكروه، وقد يُذكر فيه بعض الصحيح تبعاً.....

[٢٣٢٥٣] (قوله: المراد بالفاسد الممنوع إلخ) قد عُلِّمَتْ أَنَّ الفاسدَ مُبايِنٌ للباطل؛ لأنَّ ما كان مشروعاً بأصله فقط يُبايِنُ^(٢) ما ليس مشروعاً أصلاً، وأيضاً حُكِمَ الفاسدُ أَنَّهُ يُفِيدُ المِلْكَ بالقَبْضِ، والباطل لا يُفِيدُهُ أصلاً، وتبايُنُ الحَكَمَيْنِ دليلُ تبايُنِهِمَا، فإِطلاقُ الفاسدِ في قولهم: ((بابُ البيعِ الفاسدِ)) على ما يَشْمَلُ الباطلَ لا يَصِحُّ على حَقِيقَتِهِ، فإِما أَن يكونَ لفظُ الفاسدِ مُشْتَرَكاً بَيْنَ الأَعْمِّ والأَخْصِّ، أو يُحْعَلْ مجازاً عرفياً في الأَعْمِّ؛ لأنَّه خَيْرٌ مِنَ الاشتراكِ، وتماثُهُ في "الفتح"^(٣).

مطلب في أنواع البيع

ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ البيعَ جائزٌ - وقد مرَّ^(٤) بأقسامِهِ - وغيرُ جائزٍ، وهو ثلاثة: باطلٌ وفاسدٌ وموقوفٌ، كذا في "الفتح"^(٥)، وأرادَ بالجائزِ النَّافِذَ، ومُتقابِلُهُ غَيْرُهُ لا الحَرَامَ؛ إِذ لو أُريدَ ذلك لَخَرَجَ الموقوفُ؛ لِما قالُوهُ مِن أَنَّ بَيْعَ مالِ الغَيْرِ بلا إِذْنِهِ بدُونِ تسليمٍ ليس بمَعْصِيَةٍ، على أَنَّهُ في "المستصفى" جَعَلَهُ مِن قِسْمِ الصَّحِيحِ حيث قال: ((البيعُ نوعان: صحيحٌ وفاسدٌ، والصَّحِيحُ نوعان: لازمٌ وغيرُ لازمٍ))، "نهر"^(٦). وذكرَ في "البحر"^(٧): ((أَنَّ البيعَ المنهيَّ عنه ثلاثة: باطلٌ وفاسدٌ ومكروهٌ تحريمًا - وقد مرَّتْ - وما لا نَهْيَ فِيهِ ثلاثةٌ أيضاً: نافذٌ لازمٌ، ونافذٌ ليس بلازمٌ، وموقوفٌ، فالأوَّلُ: ما كان مشروعاً بأصلِهِ ووصفِهِ ولم يَتعلَّقْ به حقُّ الغَيْرِ ولا خِيَارٌ فِيهِ، والثَّاني: ما لم يَتعلَّقْ به حقُّ الغَيْرِ وفيهِ خِيَارٌ، والموقوفُ ما تعلقَ به حقُّ الغَيْرِ، وحَصَرَهُ في

(١) في هامش "م": (قولُ "الشَّارحِ": مجازاً عرفياً) أي: باعتبارِ عرفِ الفقهاءِ، فإنَّهم المرفُوقونَ بينهما، ولم يكن لغريباً لعدم التفرقة عند أهل اللغة. اهـ "ط".

(٢) في "م": ((بيان))، وهو خطأ.

(٣) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيعِ الفاسدِ ٤٢/٦.

(٤) المقولة [٢٣١٦٧] قوله: ((أنواعاً أربعة)).

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيعِ الفاسدِ ٤١/٦.

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب البيعِ الفاسدِ ٣٨٠/أ.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب البيعِ الفاسدِ ٧٥/٦.

وَكُلُّ مَا أُوْرَثَ خَلَاءً فِي رُكْنِ الْبَيْعِ فَهُوَ مُبْطِلٌ.....

"الخلاصة" (١) في خمسة عشر)).

قلت: بل أوصله في "النهر" (٢) إلى ثلثين وثلاثين كما سيأتي (٣) في باب بيع الفضولي.

مطلب: البيع الموقوف من قسم الصحيح

ثم قال في "البحر" (٤): ((والصحيح يشمل الثلاثة؛ لأنه ما كان مشروعاً بأصله ووصفه، والموقوف كذلك، فهو قسم منه، وهو الحق؛ لصديق التعريف [١/٤: ٣/٣] وحكمه عليه، فإن حكمه إفادة الملك بلا توقف على القبض، ولا يضرب توقفه على الإجازة كتوقف ما فيه خيار على إسقاطه)) اهـ.

قلت: ينبغي استثناء بيع المكره، فإنه موقوف على إجازته مع أنه فاسد كما حققناه أول البوع (٥)، وحررنا هناك (٦) أيضاً أن بيع الهزل فاسد لا باطل وإن كان لا يفيد الملك بالقبض؛ لكونه أشبه البيع بالخيار، وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سيأتي (٧).

[مطلب: كل ما أورث خلأ في ركن البيع أو محله فهو مبطل]

[٢٣٢٥٤١] (قوله: في ركن البيع) هو الإيجاب والقبول، بأن كان من مجنون أو صبي لا يعقل،

﴿باب البيع الفاسد﴾

(قوله: بأن كان من مجنون إلخ) قد يقال: المراد بخلل الركن صدوره عن غير الأهل أو تعلقه بغير المحل - بأن كان المبيع غير مال في دين من الأديان أو في بعضها - أو بضمن ليس مالاً في دين من الأديان، فالحلل حينئذ ظاهر؛ لعدم تحقق معنى البيع الذي هو مبادلة مال بمال، وحينئذ لا حاجة للزيادة التي زادها "المحشي"، ولا لما في الضابط الثاني من الزيادة باعتبار الثمن.

(١) "الخلاصة": كتاب البوع - الفصل الرابع في البيع الفاسد وأحكامه ق ١٤٦/ب.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٠/أ.

(٣) المقلوبة [٢٣٨١٢] قوله: ((إلى ثلثين وثلاثين)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٦/٦.

(٥) المقلوبة [٢٢١٧٨] قوله: ((مرغوب فيه)).

(٦) المقلوبة [٢٢٢٠٤] قوله: ((ولم يتعد مع الهزل إلخ)).

(٧) المقلوبة [٢٣٢٨٧] قوله: ((فإن بيع هؤلاء باطل)).

وما أوردته في غيره فمُفسدٌ.....

وكان عليه أن يزيد: ((أو في محلّه)) - أعني: المبيع - فإنَّ الحَلَلَ فيه مُبطلٌ، بأنَّ كان المبيع مَيْتَةً أو دَمًا أو حُرًّا أو حَمْرًا كما في "ط" ^(١) عن "شرح البديع" ^(٢).

(٢٣٢٥٥) قوله: وما أوردته في غيره أي: في غير الرُّكن، وكذا في غير المحلِّ، وذلك بأنَّ كان في الثَّمَنِ بأنَّ يكونَ حَمْرًا مثلاً، أو بأنَّ كان من جهة كونه غيرَ مَقْدُورِ التَّسْلِيمِ، أو فيه شَرْطٌ مُخَالِفٌ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ، فيكونُ البَيْعُ بهذه الصِّفَةِ فاسداً لا باطلاً؛ لسلامة رُكْبِهِ ومَحَلِّهِ عن الحَلَلِ كما في "ط" ^(٣) عن "شرح البديع" ^(٤)، وبه ظَهَرَ أنَّ الوَصْفَ ما كان خارجاً عن الرُّكنِ والمَحَلِّ.

(تسوية)

في "شرح مسكين" ^(٥): ((ثمَّ الضَّابِطُ في تَمْيِيزِ الفاسدِ مِنَ الباطِلِ أنَّ أَحَدَ الْعَوَظَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالاً فِي دَيْنٍ سَمَاوِيٍّ فَالْبَيْعُ باطلٌ؛ سواءً كان مَبِيعاً أو ثَمَنًا، فَبَيْعُ المَيْتَةِ والدِّمِّ والحُرِّ باطلٌ، وكذا البَيْعُ به، وإنَّ كان في بعضِ الأديانِ مَالاً دُونَ البعضِ إِنْ أَمَكَّنَ اعتباره ثَمَنًا فَالْبَيْعُ فاسدٌ، فَبَيْعُ العبدِ بالخمرِ أو الخمرِ بالعبدِ فاسدٌ، وإِنْ تَعَيَّنَ كونه مَبِيعاً فَالْبَيْعُ باطلٌ، فَبَيْعُ الخمرِ بالدَّراهمِ أو الدَّراهمِ بالخمرِ باطلٌ)) اهـ.

قلت: وهذا الضَّابِطُ يَرْجِعُ إلى الفَرْقِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ المَحَلُّ فَقَطْ، وما مرَّ ^(٦) مِنْ حَيْثُ الرُّكْنُ والمَحَلُّ، فهو أَعَمُّ، فافهم.

(قوله: وهذا الضَّابِطُ يَرْجِعُ إلى الفَرْقِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ المَحَلُّ فَقَطْ، وما مرَّ مِنْ حَيْثُ الرُّكْنُ والمَحَلُّ، فهو أَعَمُّ) هذا إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى زِيَادَةِ: ((أو في محلّه)) وهو لَمْ يَزِدْهَا، بَلْ نَبَّهَ "المَحْشِي" أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَزِيدَهَا.

(١) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٣/٣.

(٢) في النسخ جميعها: ((شرح البدائع))، وما أثبتناه من "ط" هو الصواب؛ إذ ليس للبدائع شروحٌ، وللبديع شروح كثيرة، ولم يتبين لنا المراد هنا. انظر "كشف الظنون" ٢٣٥/١، وانظر ترجمة "البديع" المقدمة ٤٨٥/٢.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٣/٣.

(٤) انظر التعليق السابق رقم (٢).

(٥) "شرح من لا مسكين": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ص ١٧٦.

(٦) في المقولة السابقة.

(بَطَلَ بَيْعٌ مَا لَيْسَ بِمَالٍ) والمال^(١) ما يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبْعُ، وَيَحْرِي فِيهِ الْبَذْلُ وَالْمَنْعُ،
"در" (٢).

[٢٣٢٥٦] (قَوْلُهُ: بَطَلَ بَيْعٌ مَا لَيْسَ بِمَالٍ) أَي: مَا لَيْسَ بِمَالٍ فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ^(٣):
(وَالْبَيْعُ بَيٌّ)، فَإِنَّ مَا يُبْطَلُ - سِوَاءَ كَانَ مَبِيعاً أَوْ ثَمَناً - مَا لَيْسَ بِمَالٍ أَصْلاً، بِخِلَافِ نَحْوِ
الْخَمْرِ، فَإِنَّ بَيْعَهُ بَاطِلٌ إِذَا تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مَبِيعاً، أَمَا لَوْ أُمِكنَ اعتباره ثَمَناً فَبَيْعُهُ فَاسِدٌ كَمَا عَلِمْتَهُ
مِنَ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ آخِفاً^(٤)؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَإِنْ كَانَ مَبْنَاهُ عَلَى الْبَدَلَيْنِ لَكِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْمَبِيعُ دُونَ
الثَّمَنِ، وَلِذَا يَنْفَسِيخُ الْبَيْعُ بِهَلَاكِ الْمَبِيعِ دُونَ الثَّمَنِ، وَلِأَنَّ الثَّمَنَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، بَلْ هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى
الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْإِنتِفَاعُ بِالْأَعْيَانِ.

مطلب في تعريف المال [والمال المتقوم]

[٢٣٢٥٧] (قَوْلُهُ: وَالْمَالُ) أَي: مِنْ حَيْثُ هُوَ، لَا الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ الْمَذْكُورَ
يَدْخُلُ فِيهِ الْخَمْرُ، فَهِيَ مَالٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَقَوِّمَةً، وَلِذَا قَالَ بَعْدَهُ^(٥): ((وَبَطَلَ بَيْعٌ مَا لَيْسَ بِمَالٍ غَيْرِ
مُتَقَوِّمٍ كَخَمْرِ وَخِنْزِيرٍ))، فَإِنَّ الْمُتَقَوِّمَ هُوَ الْمَالُ الْمَبَاحُ الْإِنتِفَاعُ بِهِ شَرْعاً، وَقَدْ مَنَّا^(٦) أَوَّلَ الْبُيُوعِ
تَعْرِيفَ الْمَالِ بِمَا يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبْعُ وَيُمْكِنُ ادِّخَارُهُ لَوَقْتِ الْحَاجَةِ، وَأَنَّهُ خَرَجَ بِالْإِدْخَارِ الْمُنْفَعَةُ،
فَهِيَ مِلْكٌ لَا مَالٌ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يُتَصَرَّفَ فِيهِ بِوَصْفِ الْإِخْتِصَاصِ كَمَا فِي "التَّلْوِيحِ"،

وَعَلَى تَقْدِيرِ الزِّيَادَةِ قَدْ وُجِدَ فِي الضَّابِطِ الثَّانِي مَا لَمْ يُوجَدَ فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ بَيَانُ مَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ غَيْرَ
مَالٍ فِي دِينٍ مِنَ الْأَدْيَانِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ حِينَئِذٍ لَمْ يُوجَدْ؛ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ.

(١) فِي "د" وَ"و" وَ"ط": ((الْمَالُ)) بِدُونِ وَاو.

(٢) "الدرر والغرر": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٦٨/٢.

(٣) ص ٥٤٢ - "در".

(٤) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٥) ص ٥٥٤ - "در".

(٦) الْمَقُولَةُ [٢٣١٦٩] قَوْلُهُ: ((مَالاً أَوْ لَا لَيْتَ)).

فَخَرَجَ الثَّرَابُ وَنَحْوُهُ (كَالدَّمِ) الْمَسْفُوحِ، فَجَازَ بَيْعُ كَبِدٍ وَطِحَالٍ (وَالْيَتَةِ) سِوَى سَمَكٍ وَجَرَادٍ، وَلَا فَرْقَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ بَيْنَ.....

فَالأَوَّلَى مَا فِي "الدَّرر" ^(١) مِنْ قَوْلِهِ: ((الْمَالُ مَوْجُودٌ يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّيْعُ إِلَخَ))، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ بِالْمَوْجُودِ الْمُنْفَعَةِ، فَافْهَمُ. وَلَا يَرِدُ أَنَّ الْمُنْفَعَةَ تُمْلِكُ بِالْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَمْلِكُ لَا يَبِيعُ حَقِيقَةً، وَلِذَا قَالُوا: إِنَّ الْإِجَارَةَ يَبِيعُ الْمَنَافِعَ حُكْمًا، أَيْ: أَنَّ فِيهَا حُكْمَ الْبَيْعِ - وَهُوَ التَّمْلِكُ - لَا حَقِيقَتَهُ، فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ.

١٠٠/٤

[٢٣٢٥٨] (قَوْلُهُ: فَخَرَجَ الثَّرَابُ) أَيْ: الْقَلِيلُ مَا دَامَ فِي مَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَعْرِضُ لَهُ بِالنَّقْلِ مَا يَصِيرُ بِهِ مَالًا مُعْتَبَرًا، وَمِثْلُهُ الْمَاءُ، وَخَرَجَ أَيْضًا نَحْوُ حَبَّةٍ مِنْ حِنْطَةٍ، وَالْعَذِيرَةُ الْخَالِصَةُ، بِخِلَافِ الْمَحْلُوطَةِ بِنَرَابٍ، وَلِذَا جَازَ بَيْعُهَا كَسِرْفَيْنِ كَمَا يَأْتِي ^(٢)، وَخَرَجَ أَيْضًا الْمُنْفَعَةُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا آنفًا ^(٣).

[٢٣٢٥٩] (قَوْلُهُ: وَالْيَتَةِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْيَاءِ: الَّتِي مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا لَا بِسَبَبٍ، وَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ: الَّتِي لَمْ تَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهَا، بَلْ بِسَبَبٍ غَيْرِ الذَّكَاءِ كَالنُّخْنَقَةِ وَالْمَوْفُودَةِ، "نُوحُ أَفْنَدِي"، وَلَمْ أَرْ هَذَا الْفَرْقَ فِي "الْقَامُوس" ^(٤) وَلَا فِي "الْمَصْبَاح" ^(٥) وَلَا غَيْرَهُمَا ^(٦)، فَارْجِعْهُ.

[٢٣٢٦٠] (قَوْلُهُ: وَلَا فَرْقَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ إِلَخَ) أَمَّا فِي حَقِّ الذَّمِّ فَيُرَادُ بِهَا الْأَوَّلُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَاخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِيهِ، فَفِي "التَّجْنِيسِ" جَعَلَهُ قِسْمًا مِنَ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُمْ يَذِنُونَهُ، وَلَمْ يَحْكُ خِلَافًا، وَجَعَلَهُ فِي "الْإِبْصَاحِ" قَوْلَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" لَا يَجُوزُ، وَحَزَمَ

(١) "الدَّرر والغرر": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٦٨/٢.

(٢) ص ٥٦٣ - "در".

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) انْظُرْ "الْقَامُوسَ": مَادَّةُ ((مُوت)).

(٥) انْظُرْ "الْمَصْبَاحَ": مَادَّةُ ((مُوت)).

(٦) نَقُولُ: وَلَمْ نَقِفْ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْفَرْقِ فِي "الْعَيْنِ" وَ"تَهْذِيبِ اللُّغَةِ" وَ"الْمَغْرِبِ" وَ"اللسان" وَ"تَاغِ الْعُرُوسِ".

التي ماتت حَتَفَ أَنْفِهَا أَوْ بَخِنَتْ وَنَحْوَهُ (وَالْحُرُّ،)

في "الدَّخِيرَةُ" بفساده، وجعلته في "البحر" من اختلاف الروائين، "نهر" (١). وعبارة "البحر" (٢): ((وحاصله: [٢/٦٤ب] أنَّ فيما لم يمت حَتَفَ أَنْفِهِ بل بسبب غير الذِّكَاةِ رَوَّائِينَ بالنسبة إلى الكافر: في رواية الجواز، وفي رواية الفساد، وأما البطلان فلا، وأما في حقنا فالكلُّ سواء)) اهـ. وذكر "ط" (٣): ((أنَّ عدمَ الفرقِ في حقنا في المنخِقةِ مثلاً إذا قُوبِلَتْ بدراهمَ حتَّى تَعَيَّنَ كونُها مَبِيعاً، أمَّا إذا قُوبِلَتْ بعَيْنٍ أَمَكَّنَ اعتبارُها ثَمناً فكان فاسداً بالنظرِ إلى العوضِ الآخرِ (٤) باطلاً بالنظرِ إليها، وهذا ما اقتضاه الضابطُ السابق)) اهـ.

[٢٣٢٦١] (قوله: التي ماتت حَتَفَ أَنْفِهَا) الحَتَفُ: الهلاك، يقال: مات حَتَفَ أَنْفِهِ إذا ماتَ بِغَيْرِ ضَرْبٍ وَلَا قَتْلِ، ومعناه: أنْ يَمُوتَ على فِرَاشِهِ، فَيَتَنَفَّسَ حتَّى يَنْقَضِيَ رَمَقُهُ، ولهذا حُصِّ الْأَنْفُ، "مصباح" (٥).

[٢٣٢٦٢] (قوله: أَوْ بَخِنَتْ) مِثْلُ كَتَفٍ، وَيُسَكَّنُ خَفِيفاً، "مصباح" (٦).

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٠/أ.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٧/٦.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٣/٣.

(٤) في هامش "م": ((قوله: فكان فاسداً بالنظرِ إلى العوضِ الآخرِ)) أي: العين التي هي مالٌ عندنا، وقوله: ((باطلاً بالنظرِ إليها)) أي: المنخِقة، ووجه ذلك: أنَّ المبيعَ والثمنَ إذا كان كُلُّ منهما عَيْناً يَصِحُّ أنْ يَكُونَ كُلُّ منهما ثَمناً ومَبِيعاً؛ حتَّى يَنْبُتَ خيارُ الرجوعِ فيهما، فباعتبارِ كونِ العينِ - التي هي مالٌ عندنا - مَبِيعاً يَكُونُ البَيْعُ فاسداً؛ لحصولِ الخللِ في الثمنِ، وباعتبارِ كونِ المنخِقةِ هي المبيعُ يَكُونُ البَيْعُ باطلاً؛ لحصولِ الخللِ في المحلِّ. قال شيخنا: وإنما يتمُّ ما قاله "ط" إذا ثبتَ مالِيَّةُ المنخِقةِ في شرعهم بأن تَدَيَّنَ ذلك نبيٌّ، ولا نَظَرُ لاعتقادهم أصلاً؛ لأنَّهم ربَّما يعتقدون غيرَ دينِ أنبيائهم، ألا تَرَى أنَّهم يعتقدون نبوَّةَ عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ولم يَدَيَّنْ ذلك نبيٌّ قطُّ اهـ.

(٥) "المصباح": مادة ((حَتَفَ)) بتصرف.

(٦) "المصباح": مادة ((بَخِنَتْ)).

والبيع به) أي: جعله تمناً بإدخال الباء عليه؛ لأن ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد..

(تنبيه)

لم يذكروا حكم دودة القرمز، أما إذا كانت حية فينبغي حرمان الخلاف الآتي^(١) في دود القز وبزروه ويضيه، وأما إذا كانت ميتة - وهو الغالب، فإنها على ما بلغنا تخنق في الكلس أو الخل - فمقتضى ما مر^(٢) بطلان بيعها بالدرهم؛ لأنها ميتة، وقد ذكر سيدي "عبد الغني النابلسي" في رسالة^(٣): ((أن بيعها باطل، وأنه لا يضمن متلفها؛ لأنها غير مال)).

قلت: وفيه أنها من أعز الأموال اليوم، ويصدق عليها تعريف المال المتقدم^(٤)، ويحتاج إليها الناس كثيراً في الصباغ وغيره؛ فينبغي جواز بيعها كبيع السرقة والغزوة المختلطة بالتراب كما يأتي^(٥)، مع أن هذه الدودة إن لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتة طاهرة كالذباب والعوض وإن لم يحز أكلها، وسيأتي^(٦) أن جواز البيع يدور مع حيل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للحاجة مع أنه من الهوام ويبيعها باطل، وكذا بيع الحيات للتداوي، وفي "القنية"^(٧): ((ويبيع غير السمك من دواب البحر لو له تمن كالسقفور وجلود الحز ونحوها يجوز، وإلا فلا، وحمل الماء قيل: يجوز حياً لا ميتاً، و"الحسن" أطلق الجواز)) اهـ، فتأمل. ويأتي^(٨) له مزيد بيان عند الكلام على بيع دود القز والعلق.

[٢٣٢٦٣] (قوله: والبيع به) أي: بما ليس بمال.

(١) ص ٥٩٩ - وما بعدها "در".

(٢) ص ٥٤٠ - "در".

(٣) لم نهند لعرفتها.

(٤) المقلدة [٢٣٢٥٧] قوله: ((والمال)).

(٥) ص ٥٦٥ - وما بعدها "در".

(٦) ص ٦٠١ - وما بعدها "در".

(٧) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ق ١٠٢/أ.

(٨) المقلدة [٢٣٤٠٤] قوله: ((أي: الإبريسم)) وما بعدها.

(والمعدوم كَيْبَعِ حَقَّ التَّعْلِي) أي: غُلُو سَقَطَ؛ لَأَنَّهُ معدومٌ،.....

[٢٣٢٦٤] (قوله: والمعدوم كَيْبَعِ حَقَّ التَّعْلِي) قال في "الفتح"^(١): ((وإذا كان السُّفْلُ لرجلٍ وغلوه لآخر، فسقطا أو سقط الغلو وحده، فباع صاحب الغلو غلوه لم يحز؛ لأنَّ المبيع حينئذٍ ليس إلَّا حقَّ التَّعْلِي، وحقُّ التَّعْلِي ليس بمال؛ لأنَّ المالَ عَيْنٌ يُمَكِّنُ إحرازها وإمساكها، ولا هو حقُّ متعلِّقٍ بالمال، بل هو حقُّ متعلِّقٍ بالهواء، وليس الهواء مالاً يُباع، والمبيع لا بدَّ أن يكون أحدهما، بخلاف الشَّرْبِ حيث يجوزُ بَيْعُهُ تبعاً للأرض، فلو باعه قبل سقوطه جاز، فإن سقط قبل القبض بطلَّ البَيْع؛ لهلاك المبيع قبل القبض)) اهـ.

والحاصل: أنَّ بَيْعَ الغلو صحيحٌ قبل سقوطه لا بعده؛ لأنَّ بَيْعَهُ بعدَ سقوطه يَبْعُ حَقَّ التَّعْلِي وهو ليس بمال، ولذا عبَّرَ في "الكنز"^(٢) بقوله: ((وغلُو سَقَطَ))، وعبَّرَ في "الدُّرر"^(٣) بِحَقِّ التَّعْلِي؛ لَأَنَّهُ المرادُ من قول "الكنز": ((وغلُو سَقَطَ)) كما عَلِمْتَهُ مِنْ عبارة "الفتح"؛ فالمرادُ مِنَ الْبَيَارَتَيْنِ واحدٌ؛ فلذا فُسِّرَ "الشَّارْحُ" إحداهما بالأخرى دَفْعاً لِمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ اختلافِ المرادِ مِنْهُمَا، فافهم.

(تنبيه)

لو كان الغلو لصاحب السُّفْلِ فقال: بَعْتُكَ غُلُوَ هَذَا السُّفْلِ بكذا صَحَّ، ويكونُ سَطْحُ السُّفْلِ لصاحب السُّفْلِ وللمُشْتَرِي حَقُّ الْقَرَارِ، حتَّى لو انهدَمَ الغلُو كان له أن يَبْنِي عليه غُلُوًّا آخرَ مثلَ الأوَّلِ؛ لأنَّ السُّفْلَ اسمٌ لمَبْنًى مُسَقَّفٍ، فكان سَطْحُ السُّفْلِ سَقْفًا للسُّفْلِ، "خاتية"^(٤).

[٢٣٢٦٥] (قوله: لَأَنَّهُ معدومٌ) يُغْنِي عَنْهُ قولُ "المصنِّفِ": ((والمعدومُ))، أفادَهُ "ط"^(٥).

(قوله: ولا هو حقُّ متعلِّقٍ بالمال) بخلافِ حَقِّ الْمُرُورِ على رِوَايَةِ جَوَازِ بَيْعِهِ؛ لَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِرَقَبَةِ الْأَرْضِ وهي مالٌ، "زيلعي".

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٤/٦ - ٦٥ يتصرف.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٧/٢.

(٣) "الدُّرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢.

(٤) "الخاتية": كتاب البيوع - باب ما يدخل في البيع من غير ذكره إلخ ٢٣٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٤/٣.

وَمِنْهُ يَبَّعُ مَا أَصْلُهُ غَائِبٌ كَحَزَرَ وَفَجَلٍ، أَوْ بَعْضُهُ مَعْدُومٌ^(١) كَوَرْدٍ وَيَاسَمِينٍ وَوَرَقٍ فِرْصَادٍ، وَجَوَزُهُ "مَالِكٌ"^(٢) لَتَعَامَلِ النَّاسُ، وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُ مَشَائِكُنَا.....

[٢٣٢٦٦] (قوله: وَمِنْهُ) أي: من يَبَّعِ المَعْدُومَ.

[٢٣٢٦٧] (قوله: يَبَّعُ مَا أَصْلُهُ غَائِبٌ) أي: مَا يَنْبُتُ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ لَمْ يَنْبُتْ، أَوْ نَبَتَ وَلَمْ يُعْلَمْ وَجُودُهُ وَقَتَ الْبَيْعِ، وَإِلَّا جَازَ يَبَّعُهُ كَمَا يَأْتِي^(٣) قَرِيبًا.

[٢٣٢٦٨] (قوله: وَفَجَلٍ) بَضْمُ الْفَاءِ وَبِضْمَتَيْنِ، "قَامُوس"^(٤).

[٢٣٢٦٩] (قوله: كَوَرْدٍ وَيَاسَمِينٍ) فَإِنَّهُ يُخْرَجُ بِالتَّدرِجِ، "ط"^(٥).

[٢٣٢٧٠] (قوله: وَوَرَقٍ فِرْصَادٍ) قِيلَ: هُوَ التَّوْتُ الْأَحْمَرُ، وَقَالَ "أَبُو عُبَيْدٍ"^(٦): ((هُوَ

التُّوتُ))، وَفِي "التَّهْذِيبِ"^(٧): ((قَالَ "الَلِيثُ"^(٨) الْفِرْصَادُ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ))، "مُصْبَاح"^(٩).

[٢٣٢٧١] (قوله: وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُ مَشَائِكُنَا) بِالْيَاءِ فِي ((مَشَائِكُ)) لَا بِالْهَمْزَةِ^(١٠)، قَالَ

(قوله: أَوْ نَبَتَ وَلَمْ يُعْلَمْ وَجُودُهُ) (إِلخ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمَ، فَكَانَ مَعْدُومًا حُكْمًا، "سِينْدِي". لَكِنْ

سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا سَهَّلَ الْإِطْلَاحُ عَلَيْهِ بِجَوَازٍ، بِخِلَافِ مَا لَا يَسْهُلُ كَالْحَمْلِ كَمَا ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَيَبَّعُ الْحَمْلُ)).

(قوله: فَإِنَّهُ يُخْرَجُ بِالتَّدرِجِ، "ط") فَالْبَيْعُ فِي الْمَعْدُومِ بَاطِلٌ لِكُونِهِ مَعْدُومًا، وَفِي الْمَوْجُودِ لِكُونِهِ يَبَّعًا

بِالْخِصَّةِ ابْتِدَاءً، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَاسِدًا فِي الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ لَوْصِفُوهُ. انْتَهَى "رَحْمَتِي". اهـ "سِينْدِي".

(١) فِي "و": ((أَوْ بَعْضُهُ تَبَّعًا مَعْدُومًا))، بِزِيَادَةِ ((تَبَّعًا)).

(٢) "النَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٩٤/٤ (هَامِشُ "مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ").

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٣٢٧٢] قَوْلُهُ: ((هَذَا إِذَا نَبَتَ (إِلخ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((فَجَلٍ)).

(٥) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٤/٣.

(٦) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ٥٥١/١.

(٧) "تَهْذِيبُ اللُّغَةِ": بَابُ الرَّبَاعِيِّ مِنْ حَرْفِ الْمَصَادِ - مَادَّةُ ((فِرْصَادٍ)) ٢٦٨/١٢.

(٨) هُوَ الْلَيْثُ بْنُ الْمَطْفَرِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْلَيْثُ بْنُ نَصْرٍ، وَاللَيْثُ بْنُ رَافِعٍ، وَتَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ٣٣٨/١.

(٩) "الْمُصْبَاحُ": مَادَّةُ ((فِرْصَادٍ)).

(١٠) انْظُرْ "الرَّفْعُ وَالتَّكْمِيلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ" بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ "عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو غَدَةَ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ص ٤٦ - وَمَا بَعْدَهَا،

فَقَدْ حَقَّقَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَأَفَادَ وَأَجَادَ.

عَمَلًا بِالِاسْتِحْسَانِ، هَذَا ^(١) إِذَا نَبَتَ وَلَمْ يُعْلَمْ وَجُودُهُ، فَإِذَا ^(٢) عَلِمَ حَازَ وَلَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ، وَتَكْفِي رُؤْيَةِ الْبَعْضِ عِنْدَهُمَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "شرح مجمع".....

"الْفَهْستَانِي" ^(٣): ((وَأَفْتَى "الْفَضْلِي" ^(٤) وَغَيْرُهُ بِمَجَاوِزِهِ بِتَبْعِيَّةِ الْمَوْجُودِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ الْمَعْدُومِ)). أَهـ "ط" ^(٥). [١/٦٥٣/٣]

١٠١/٤

قُلْتُ: وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ "حَمَّادٍ"، وَقَدْ مَنَّا الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ مَا يَدْخُلُ تَبَعًا ^(٦).

مَطْلَبٌ فِي بَيْعِ الْمَغِيبِ فِي الْأَرْضِ

[٢٣٢٧٢] (قَوْلُهُ: هَذَا إِذَا نَبَتَ الْخ) الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ: ((مَا أَصْلُهُ غَائِبٌ))، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا إِذَا لَمْ يَنْبِتْ أَوْ نَبَتَ وَلَمْ يُعْلَمْ وَجُودُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فِيهِمَا كَمَا فِي "ط" ^(٧) عَنْ "الْهَنْدِيَّة" ^(٨).

[٢٣٢٧٣] (قَوْلُهُ: وَلَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ الْخ) قَالَ فِي "الْهَنْدِيَّة" ^(٩): ((إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي الْأَرْضِ مِمَّا يَكَالُ أَوْ يُوزَنُ بَعْدَ الْقَلْعِ كَالثَّوْمِ وَالْجَزْرِ وَالْبَصْلِ، فَقَلَعَ الْمُشْتَرِي شَيْئًا بِإِذْنِ الْبَائِعِ أَوْ قَلَعَ الْبَائِعُ إِنْ كَانَ الْمَقْلُوعُ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ إِذَا رَأَى الْمَقْلُوعَ وَرَضِيَ بِهِ لَزِمَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ، وَتَكُونُ ^(١٠) رُؤْيَةُ الْبَعْضِ كَرُؤْيَةِ الْكُلِّ إِذَا وَجَدَ الْبَاقِيَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْلُوعُ شَيْئًا يَسِيرًا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَزْنِ لَا يَطْلُ خِيَارُهُ)). قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(١١): ((وِإِنْ كَانَ يُبَاعُ

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَهَذَا)) بِالْوَاوِ.

(٢) فِي "د": ((فَإِنْ)).

(٣) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٦/٢.

(٤) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((الْعَقِيلِي))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "الْفَهْستَانِي" وَ"ط"، وَتَقَدَّمتُ تَرْجُمَةَ الْفَضْلِيِّ ٤٣٠/١.

(٥) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٤/٣.

(٦) الْمَقُولَةُ [٢٢٤٨٨] قَوْلُهُ: ((وَلَا يَدْخُلُ الزَّرْعُ الْخ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٤/٣.

(٨) "الْفَتَاوَى الْهَنْدِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِيْمَا تَكُونُ رُؤْيَةُ بَعْضِهِ كَرُؤْيَةِ الْكُلِّ الْخ ٦٥/٣.

(٩) "الْفَتَاوَى الْهَنْدِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِيْمَا تَكُونُ رُؤْيَةُ بَعْضِهِ كَرُؤْيَةِ الْكُلِّ الْخ ٦٤/٣.

(١٠) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ": ((وَيَكُونُ)) بِالْبَاءِ، وَكَذَا فِي "ط"، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "ب" وَ"م" هُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي "الْهَنْدِيَّةِ".

(١١) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْل: يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيحُ فِي بَيْعِ الدَّارِ ٣٢٦/٥ - بِتَصْرِفٍ.

(والمضامين) ما في ظهور الآباء من المني (والملاقيح) جمع ملقوحة: ما في البطن من الجنين

بعد القلع عدداً كالفحل، فقلع البائع أو قلّع المشتري بإذن البائع لا يلزمه الكل؛ لأنه من العدديات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد، وإن قلعه بلا إذن البائع لزمه الكل إلا أن يكون ذلك شيئاً سيراً، وإن أتى كل القلع تبرعاً متبرعاً بالقلع أو فسخ القاضي العقد اهـ "ط"^(١).

مطلب في بيع أصل الفيصصة

قلت: بقي شيء لم أر من نبه عليه، وهو ما يكون أصله تحت الأرض ويتقى سين متعددة مثل: الفيصصة، تررع في أرض الوقف وتكون كالكردار^(٢) للمستاجر في زماننا، فإذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده في الأرض صح بيعه، لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه؛ لأنه أعد للبقاء، فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية؟ الظاهر: نعم؛ لأن خيار الرؤية ثبت قبل الرؤية، تأمل.

٢٣٢٧٤١ (قوله: ما في ظهور الآباء من المني) موافق لما في "الدرر"^(٣) و"المنح"^(٤)، وعبارة "البحر"^(٥): ((المضامين جمع مضمونة: ما في أصلاب الإبل، والملاقيح جمع ملقوح: ما في بطونها، وقيل بالعكس)).

٢٣٢٧٥١ (قوله: والملاقيح إلخ) يجب أن يحملها هنا على ما سيكون^(٦)، وإلا كان حملاً، وسيأتي أن بيع الحمل فاسد لا باطل، "درر"^(٧).

قلت: وفي فساد كلام سيأتي^(٨).

(١) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٤/٣.

(٢) الكردار: هو أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كينساً بالتراب، وقد مر بيانه ٥٢٩/١٣.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦٨/٢.

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٤٢/ب.

(٥) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٦.

(٦) في هامش "م": ((قوله: على ما سيكون)) أي: ما سيكون من المني الواقع في الرحم قبل أن يكون علقاً أو مضغة مما لا يصدق عليه اسم الحمل، وإلا كان حملاً اهـ.

(٧) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦٨/٢، وفيه: ((وإلا ما كان حملاً))، بزيادة ((ما))، وهو خطأ.

(٨) المقولة [٢٣٣٥٣] قوله: ((جزم في "البحر" بطلانه)).

(والتَّاج) بكسر النون: حَبْلُ الحَبْلَةِ، أي: نِتَاجُ النَّتَاجِ لدَابَّةٍ أو آدميٍّ (وَيَبِّعُ أُمَّةً تَبَيَّنَ أَنَّهُ) ذَكَرَ الضَّمِيرَ لتذكير الخبرِ (عَبْدٌ وَعَكْسُهُ).....

[٢٣٢٧٦] (قوله: والتَّاج بكسر النون) كذا ضبطه "النووي"^(١)، واختاره المصنفُ - يعني: "صاحب الدرر"^(٢) - و ضبطه "الكاكي" بفتح النون، وهو مصدر: نَبَّجَتِ النَّاقَةُ على البناءِ للمفعول، والمرادُ به هنا المتَّوَجُّ، وفسره "الزبيلي"^(٣) و"الرازي"^(٤) و"مسكين"^(٥) بحَبْلِ الحَبْلَةِ، وتبعهم المصنفُ، "نوح". [٢٣٢٧٧] (قوله: حَبْلُ الحَبْلَةِ) بالفتحتين فيهما، قال في "المغرب"^(٦): ((مصدرُ حَبَلَتِ المرأةُ حَبْلًا فهي حُبْلَى، سُمِّيَ به المَحْمُولُ كما سُمِّيَ بالحَمَلِ، وإنما أُدْخِلَ عليه التَّاءُ للإشعارِ بمعنى الأنوثة؛ لأنَّ معناه النَّهْيُ عن يَبِّعَ ما سوفَ يَحْمِلُهُ الجنينُ إنَّ كانَ أُنْثَى، وَمَنْ رَوَى: الحَبْلَةَ بكسرِ الباءِ فقد أخطأ)) اهـ "نوح".

[٢٣٢٧٨] (قوله: وَيَبِّعُ أُمَّةً لِبَخٍ) عَلَّلَهُ في "الدرر"^(٧): ((بأنه يَبِّعُ مَعْدُومٌ))، ومقتضاهُ أنَّ يكونَ معطوفاً على قوله^(٨): ((حَقُّ التَّعْلِي)) أو قوله: ((والتَّاج))، فكان الواجبُ إسقاطُ لفظِ ((يَبِّعُ))، "نوح".

[٢٣٢٧٩] (قوله: ذَكَرَ الضَّمِيرَ) أي: أتى به مُذَكِّراً مع أنَّ الأُمَّةَ مُؤَنَّثَةٌ مُراعاةً لتذكيرِ الخبرِ وهو ((عَبْدٌ))، أو باعتبارِ الواقع. [٢٣٢٨٠] (قوله: وعكسُهُ) بالرفْعِ عطفاً على قوله: ((يَبِّعُ)) وبالجرِّ عطفاً على ((أُمَّةٍ))، "ط"^(٩).

(١) نقول: نقله شراح "المهاج" عن خط المصنف "النووي" رحمه الله. انظر "حواشي تحفة المحتاج": باب في البيوع المنهي عنها ٢٩٣/٤، و"نهاية المحتاج": ٤٤٨/٣.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦٨/٢.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٤.

(٤) هو يوسف بن محمود بن محمد جمال الدين - وقيل: عز الدين - الطُّهْرَانِي الرَّازِي (ت ٧٩٤هـ)، له مختصر شرح الزيلعي على "كنز الدقائق"، سماه "كشف الدقائق". ("كشف الطنون" ١٥١٦/٢، "الأعلام" ٢٥٣/٨).

(٥) "شرح منلا مسكين": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ص ١٧٦.

(٦) "المغرب": مادة ((حبل)).

(٧) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦٨/٢.

(٨) ص ٥٤٣ - "در".

(٩) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٤/٣.

بخلاف البهائم. والأصل: أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنْ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ حُكْمًا فَيَبْطُلُ،
وفي سائر الحيواناتِ جِنْسٌ واحدٌ، فيصحُّ ويتخيرُّ؛ لفوات الوصفِ (ومتروكُ
التَّسميةِ عَمْدًا).....

[٢٣٢٨١] قوله: بخلاف البهائم) كما إذا باع كَبْشًا فإذا هو نَعَجَةٌ، حيث يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ
وَيَتَخَيَّرُ، "بحر" (١).

مطلب فيما إذا اجتمعت الإشارة مع التسمية

[٢٣٢٨٢] قوله: والأصل إلخ) قال في "الهداية" (٢): ((والفرقُ يَتَنَبَّهُ على الأصلي الذي
ذَكَرْنَاهُ فِي النِّكَاحِ لـ "محمَّد" رحمه الله تعالى، وهو أَنَّ الإِشَارَةَ مع التَّسمية إذا اجتمعتا ففي
مُخْتَلِفِي الجِنْسِ يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بِالْمُسَمَّى وَيَبْطُلُ لَانْعِدَامِهِ، وفي مُتَّحِدِي الجِنْسِ يَتَعَلَّقُ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ
وَيَنْعَقِدُ لَوْجُودِهِ، ويتخيرُّ لفوات الوصف، كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ حَبَّازٌ فَإِذَا هُوَ كَاتِبٌ، وفي
مَسَائِلِنَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى مِنْ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ لِلتَّفَاوُتِ فِي الْأَعْرَاضِ، وفي الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ
وَاحِدٌ لِلتَّقَارُبِ فِيهَا)) اهـ. قال في "البحر" (٣): ((والأصل المذكورُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ هُنَا، وَيَجْرِي
فِي سَائِرِ الْعُقُودِ مِنَ النِّكَاحِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالصَّلَاحِ عَنْ ذِمِّ الْعَمْدِ، وَالْخَلْعِ، وَالْعِشْقِ عَلَى مَالٍ. وَبِهِ
ظَهَرَ أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى فِي الْآدَمِيِّ جِنْسَانِ فِي الْفَقْهِ وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا فِي الْمَنْطِقِ؛ لِأَنَّهُ الذَّاتِي الْمَقُولُ
عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِمُمَيِّزٍ دَاخِلٍ، وفي الْفَقْهِ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرَيْنِ لَا يَتَفَاوَتُ الْغَرَضُ [٦/٦٥٣/ب]

(قوله: وفي الفقه: المَقُولُ إلخ) وقال في "النهر" من المهر: ((الجِنْسُ عِنْدَ "أبي حنيفة" هُوَ: الْكُلِّيُّ
الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُتَّحِدِي الصُّورَةِ وَالْمَعْنَى، وَعِنْدَ "أبي يوسف": الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ
بِالْأَحْكَامِ، وَعِنْدَ "محمَّد": مُخْتَلِفَيْنِ بِالْمَقَاصِدِ)) اهـ، وَتَمَامُ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي "الفتح" مِنَ الْمَهْرِ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٩/٦.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣ - ٤٧.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٩/٦ يتصرف.

ولو من كافرٍ، "بِرَّازِيَّةٍ"^(١). وكذا ما ضُمَّ إليه؛.....

مِنْهَا فَاحِشًا))، قال في "الفتح"^(٢): ((وَمِنْ الْمُخْتَلَفِي الْجَنَسِ مَا إِذَا بَاعَ فَصًّا عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ فَإِذَا هُوَ زُجَاجٌ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَلَوْ بَاعَهُ لَيْلًا عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ أَحْمَرٌ فَظَهَرَ أَصْفَرٌ صَحَّ الْبَيْعُ وَيُخَيَّرُ)).
[٢٣٢٨٣] (قوله: ولو من كافرٍ) نَقَلَهُ في "البحر"^(٣) أَيْضًا عَنْ "الْبِرَّازِيَّةِ" وَأَقْرَأَهُ.

قُلْتُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَارُّ^(٤)، فِيمَا مَاتَتْ بِسَبَبِ غَيْرِ الذَّبْحِ مِمَّا يَلِدِينَ بِهِ أَهْلُ الذَّمَّةِ، بَلْ هَذَا بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَلِدِينَ بِهِ بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ، وَكَوْنُ حُرْمَتِهِ بِالنَّصِّ لَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ بَيْعِهِ بَيْنَ أَهْلِ الذَّمَّةِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُتَخَيِّقَةِ بِالنَّصِّ أَيْضًا، وَلَمَّا اعْتَقَدُوا جُلُهَا لَمْ نَحْكُمْ بِبُطْلَانِ بَيْعِهَا بَيْنَهُمْ، نَعَمْ لَوْ بَاعَ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا مُسْلِمٌ يَقُولُ بِجُلِّهِ كِشَافِي نَحْكُمُ بِبُطْلَانِ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَلَزِمٌ لِأَحْكَامِنَا وَمُعْتَقِدٌ لِبُطْلَانِ مَا خَالَفَ النَّصَّ، فَتَلَزَمَ بُطْلَانُ الْبَيْعِ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ أَهْلِ الذَّمَّةِ؛ لِأَنَّا أَمَرْنَا بِتَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، فَيَكُونُ بَيْعُهُ بَيْنَهُمْ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا لَا بَاطِلًا كَمَا مَرَّ^(٥)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ^(٥) فِي شُرُكَةِ الْمَفَاوِضَةِ مِنْ عَدَمِ صِحَّتِهَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ؛ لِعَدَمِ التَّسَاوِي فِي التَّصَرُّفِ، وَتَصَحُّحِ بَيْنِ حَنَفِيٍّ وَشَافِعِيٍّ وَإِنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِي مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّ وَلَايَةَ الْإِلْزَامِ قَائِمَةٌ، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا، فَتَدْبِرُ.

١٠٢/٤

[٢٣٢٨٤] (قوله: وكذا ما ضُمَّ إليه) قال في "النهر"^(٦): ((وَمَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا كَالَّذِي مَاتَ

(قوله: وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَارُّ الْظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ "الشَّارِحِ": ((وَلَوْ مِنْ كَافِرٍ)) أَنَّ الْمُسْلِمَ بَاعَهُ مِنْ كَافِرٍ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّرُ مُعْتَقَدُهُ جَوَازُهُ.

(١) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ٣٧٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٨/٦.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٧/٦.

(٤) المقولة [٢٣٢٦٠] قوله: ((ولا يفرق في حق المسلم (الخ))).

(٥) ٢٨٠/١٣ "در".

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٠/١.

لأنَّ حُرْمَتَهُ بالنَّصِّ (وَبَيْعُ الْكِرَابِ وَكَرْيُ الْأَنْهَارِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ، بِخِلَافِ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ، فَيَصِحُّ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ تَرْكُهَا، "وَلَوْلَا حَيَّةٌ". (وَمَا فِي حُكْمِهِ) أَي: حُكْمُ مَا لَيْسَ بِمَالٍ (كَأَمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتَبِ وَالْمُدَبِّرِ الْمُطْلَقِ).....

حَتَّى أَنْفِيهِ، حَتَّى يَسْرِى الْفَسَادُ إِلَى مَا ضُمَّ إِلَيْهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَسْرِى؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهَدٌ فِيهِ كَالْمُدَبِّرِ، فَيُعَقَّدُ فِيهِ الْبَيْعُ بِالْقَضَاءِ، وَأَجَابَ فِي "الْكَافِي": بِأَنَّ حُرْمَتَهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، فَلَا يُعْتَبَرُ خِلَافُهُ، وَلَا يَنْفَذُ بِالْقَضَاءِ)).

[٢٣٢٨٥] (قَوْلُهُ: وَبَيْعُ الْكِرَابِ وَكَرْيُ الْأَنْهَارِ) فِي "الْمَصْبَاحِ"^(١): ((كَرَبْتُ الْأَرْضَ مِنْ بَابِ قَتَلَ كِرَابًا بِالْكَسْرِ: قَلَبْتُهَا لِلْحَرْتِ))، وَفِيهِ^(٢) أَيْضًا: ((كَرَى النَّهْرَ كَرِيًّا مِنْ بَابِ رَمَى: حَصَرَ فِيهِ حُفْرَةً جَدِيدَةً)).

[٢٣٢٨٦] (قَوْلُهُ: "وَلَوْلَا حَيَّةٌ") قَالَ فِيهَا^(٣): ((وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عِمَارَةٌ فِي أَرْضِ رَجُلٍ فَبَاعَهَا إِنْ كَانَ بِنَاءً أَوْ أَشْجَارًا جَازَ بَيْعُهُ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ تَرْكُهَا، وَإِنْ كِرَابًا أَوْ كَرِيًّا الْأَنْهَارِ وَنَحْوَهُ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَالٍ وَلَا بِمَعْنَى مَالٍ لَا يَجُوزُ)) أَهـ، يَعْنِي: يَبْطُلُ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِنَا: يَبْطُلُ بَيْعُ مَا لَيْسَ بِمَالٍ كَمَا لَا يَخْفَى، وَبَعْدَ الْجَوَازِ فِي الْكِرَابِ وَكَرْيِ الْأَنْهَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ صَرَّحَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤) مُعَلَّلًا: ((بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ))، "مَنْعٌ"^(٥). وَتَقَدَّمَتِ الْمَسْأَلَةُ أَوَّلَ الْبَيُوعِ^(٦) مَعَ الْكَلَامِ عَلَى مَسَدِّ الْمُسْكَةِ وَبَيْعِ الْبَرَاءَاتِ^(٧) وَالْجَامِئِيَّةِ^(٨) وَالتَّزْوِيلِ عَنِ الْوُظَائِفِ،

(١) "المصباح": مادة ((كرب)).

(٢) "المصباح": مادة ((كرى)).

(٣) لم نعر على المسألة في مظانها من مخطوطة "الولولاجية" التي بين أيدينا، ولا في مطبوعتها.

(٤) "الحانية": كتاب البيوع - فصل في بيع الزروع والثمار ٢/٢٥١.

(٥) "المنع": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٤٤ ب.

(٦) ص ٥٧ - "در".

(٧) في "الأصل" و"ك" و"آ" و"ب": ((البراءات)) بالواو، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لما تقدّم في المقولة

[٢٢٢٦٢]، وشرحها ابن عابدين هناك.

(٨) تقدّم بيانها ١٣/٦٥٤.

فَإِنَّ يَبَّعَ هَؤُلَاءِ بَاطِلٌ، أَي: بَقَاءٌ - فَلَمْ يُمْلَكُوا بِالْقَبْضِ^(١) - لَا ابْتِدَاءً، فَصَحَّ يَبَّعُهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ^(٢)، وَيَبَّعَ قِنْ ضَمَّ إِلَيْهِمْ، "درر"^(٣).....

وَأَشْبَعْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ.

[٢٣٢٨٧] (قوله: فَإِنَّ يَبَّعَ هَؤُلَاءِ بَاطِلٌ) كَذَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤)، وَأُورِدَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَاطِلًا لَسَرَى الْبُطْلَانُ إِلَى مَا ضَمَّ إِلَيْهِمْ كَالْمُضْمُونِ إِلَى الْحُرِّ، وَسَيَأْتِي^(٥) أَنَّهُ لَا يَسْرِي، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَاسِدٌ، وَأُورِدَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يُمْلَكُوا بِالْقَبْضِ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يُمْلَكُوا بِهِ اتِّفَاقًا، وَأُجِيبَ عَنْهُمَا بِادِّعَاءِ التَّخْصِيسِ، وَهُوَ أَنَّ مِنَ الْبَاطِلِ مَا لَا يَسْرِي حُكْمُهُ إِلَى الْمُضْمُونِ لَضَعْفِهِ، وَمِنَ الْفَاسِدِ مَا لَا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَلَا تَخْصِصَ؛ لَجَوَازِ تَحْلُفِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ لِخُصُوصِيَّةٍ)).

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": فَصَحَّ يَبَّعُهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ إِنْ خَالَ قَالَ "الْبَرْجَنْدِيُّ": ((لَيْسَ ذَلِكَ يَبَّعَ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ إِعْتَاقٌ عَلَى مَالٍ، فَلَا يَرِدُ نَقْضًا أَتَاهِيَ)) اهـ "سِنْدِي".

(قوله: وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ": أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ بَاطِلٌ إِنْ خَالَ قَالَ فِي "الْفَتْحِ" جَوَابًا عَنِ الْإِيرَادِ الْأَوَّلِ الْوَارِدِ عَلَى قَوْلِ "الْهِدَايَةِ" بِالْبُطْلَانِ: ((وَأُجِيبَ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: بَاطِلٌ أَنَّهُمْ لَا يُمْلَكُونَ بِالْقَبْضِ كَمَا لَا يُمْلِكُ الْحُرُّ، فَكَانَ مِثْلَهُ؛ فَلَوْ قَالَ: فَاسِدٌ ظَنُّ أَنَّهُمْ يُمْلَكُونَ، وَأَمَّا تَمَلُّكُ الْقِنْ الْمُضْمُونِ إِلَيْهِمْ فَلِذَلِكَ لِهَمِّهِمْ فِي الْبَيْعِ لِصَلَاتِهِمْ لَدَلِّكَ، بِدَلِيلِ جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ مِنْ نَفْسِهِ، وَلِذَا لَوْ قَضَى قَاضٍ بِجَوَازِ بَيْعِهِ نَقَذَ، وَكَذَا أُمُّ الْوَلَدِ عِنْدَ "الشَّيْخَيْنِ"

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُ "الشَّارِحِ": فَلَمْ يُمْلَكُوا بِالْقَبْضِ)) أَي: لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعَقْدِ قَدْ تَبَيَّنَ فِي حَقِّ أُمِّ الْوَلَدِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((أَعْقَبَهَا وَلِذَلِكَ))، وَسَبَبُ الْحُرِّيَةِ اتِّعَاقُ فِي حَقِّ الْمُدَبِّرِ فِي الْحَالِ لِبُطْلَانِ الْأَهْلِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْمَكَاتِبُ اسْتَحَقُّ يَدًا عَلَى نَفْسِهِ لِإِزْمَةٍ فِي حَقِّ الْمَوْلَى، وَلَوْ تَبَيَّنَ الْمَلِكُ بِالْبَيْعِ لِبُطْلَانِ ذَلِكَ كُلِّهِ. اهـ عَنْ "أَبِي السُّعُودِ".

(٢) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُ "الشَّارِحِ": فَصَحَّ يَبَّعُهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)) قَالَ "الْبَرْجَنْدِيُّ" فِي "شَرْحِ النَّقَايَةِ": ((وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا يَبَّعُ الْمُدَبِّرِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ يَبَّعُ أُمُّ الْوَلَدِ مِنْ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَبَّعًا حَقِيقَةً بَلْ إِعْتَاقٌ عَلَى مَالٍ، فَلَا يَرِدُ نَقْضًا)) اهـ.

(٣) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٦٨/٢ - ١٦٩ بَتَصَرَّفَ.

(٤) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٢/٣.

(٥) الْقَوْلَةُ [٢٣٤٩٤] قَوْلُهُ: ((وَلِمَكَانِ الْإِحْتِهَادِ)).

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٧/٦.

وقول "ابن الكمال": ((يَبْعُ هَوْلَاءِ بَاطِلٌ مَوْقُوفٌ)) ضَعْفُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((بَأَنَّ الْمَرْجَحَ اشْتِرَاطُ رِضَا الْمُكَاتَبِ قَبْلَ الْبَيْعِ، وَعَدَمُ نَفَاذِ الْقَضَاءِ بَيْعٌ أَمُّ الْوَلَدِ^(٢)))،.....

قلت: وما ذَكَرَهُ "الشارح" يَصْلُحُ بَيَانًا لِلْخُصُوصِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الْحُرِّ بَاطِلٌ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً؛ لِعَدَمِ مَحَلِّيَّتِهِ لِلْبَيْعِ أَصْلًا بُنُوْتُ حَقِيقَةِ الْحُرِّيَّةِ، وَبَيْعُ هَوْلَاءِ بَاطِلٌ بَقَاءً لِحَقِّ الْحُرِّيَّةِ - فَلِذَا لَمْ يَمْلِكُوا بِالْقَبْضِ - لَا ابْتِدَاءً؛ لِعَدَمِ حَقِيقَتِهَا، فَلِذَا جَازَ بَيْعُهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَلِزَمُ بَطْلَانُ بَيْعٍ قَبْلَ ضَمِّ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي الْبَيْعِ ابْتِدَاءً؛ لَكُونِهِمْ مَحَلًّا لَهُ فِي الْجُمْلَةِ، ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ لِعَلْقِ حَقِّهِمْ، فَبَقِيَ الْقَبْضُ بِمَحْصِيَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ"^(٣).

[٢٣٢٨٨] (قَوْلُهُ) وَقَوْلُ "ابْنِ الْكَمَالِ" (عِبَارَتُهُ: ((الْبَيْعُ فِي هَوْلَاءِ بَاطِلٌ مَوْقُوفٌ: يَنْقَلِبُ جَائِزًا بِالرِّضَا فِي الْمُكَاتَبِ، وَبِالْقَضَاءِ فِي الْآخَرِينَ؛ لِقِيَامِ الْمَالِيَّةِ)) اهـ.

[٢٣٢٨٩] (قَوْلُهُ: قَبْلَ الْبَيْعِ) وَتَفْسِيخُ الْكِتَابَةِ فِي ضَمْنِهِ؛ لِأَنَّ الزُّوْمَ كَانَ لِحَقِّهِ وَقَدْ رَضِيَ بِإِسْقَاطِهِ، أَمَّا إِذَا بَاعَهُ بِغَيْرِ رِضَا فَاُجَارَهُ لَمْ يَجْزُ رَاوِيَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ إِجَارَتَهُ لَمْ تَتَضَمَّنْ فَسْخَ

فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ، وَهَذَا الْجَوَابُ رُبَّمَا يُوْهِمُ أَنَّهُ يَبْعُ فَاسِدًا، وَلَكِنَّهُ خَصَّ حُكْمَ الْفَاسِدِ بِعَدَمِ الْمَلِكِ بِالْقَبْضِ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحُكْمِ بِالتَّخْصِصِ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَحُكْمُهُ كَحُكْمِهِ، وَجَازَ أَنْ يَتَخَلَّفَ أَفْرَادُ نَوْعٍ شَرْعِيٍّ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِحُصُوصِيَّةٍ)) اهـ، فَتَأَمَّلْ.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٨/٦ بتصرف.

(٢) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُ "الْشَّارِحِ": وَعَدَمُ نَفَاذِ الْقَضَاءِ بَيْعٌ أَمُّ الْوَلَدِ)) قَالَ "الْبَدْرُ الْعَلَنِي": ((هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ مُخْتَلَفًا فِيهَا فِي الصَّدَرِ الْأَوَّلِ، وَكَانَ "عُمَرُ" لَا يَحْجِزُ بَيْعَهَا، وَكَانَ "عَلِيٌّ" يَحْجِزُ بَيْعَهَا، ثُمَّ أَجْمَعَ التَّابِعُونَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهَا، فَبِإِذَا قَضَى قَاضٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِجَوَازِ بَيْعِهَا هَلْ يَقَعُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ؟ وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمَأْخُذَ هَلْ يَرْفَعُ الْخِلَافَ السَّابِقَ أَوْ لَا، فَعِنْدَ الْبَعْضِ: لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ السَّابِقَ، وَعِنْدَنَا: يَتَعَقَّدُ وَيَرْفَعُ الْخِلَافَ السَّابِقَ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ صَاحِبُ "التَّقْوِيمِ" عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: وَقَدْ رَوَى "عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ" عَنْهُمْ جَمِيعًا: أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا قَضَى بَيْعَ أَمِّ الْوَلَدِ لَمْ يَجْزِ، وَفِي "فُصُولِ الْأَمْشُورِيِّ": وَفِي قَضَاءِ الْقَاضِي بَيْعَ أَمِّ الْوَلَدِ رَوَايَتَانِ أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَنْفَذُ، وَفِي قَضَاءِ "الْجَامِعِ": أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِمْضَاءِ قَاضٍ آخَرَ، إِنْ أَمَضَاهُ نَفَذَ، وَإِنْ أَبْطَلَهُ بَطَلَ، وَهَذَا أَوْجَهُ الْأَقْوَالِ)) اهـ. "ط" عَنْ "أَبِي السُّعُودِ".

(٣) انظر: "الدَّرَرُ وَالْعَرَرُ": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦٩/٢.

وَصَحَّحَ فِي "الْفَتْح" ^(١) نَفَاذَهُ.

قُلْتُ: الْأَوْجَهُ تَوْفُّقُهُ عَلَى قِضَاءِ آخَرَ إِمْضَاءً أَوْ رَدًّا، "عَيْنِي" ^(٢).....

الكتابية قَبْلَ الْعَقْدِ، كَذَا فِي "السَّرَاجِ"، وَفِي "الْحَانِئَةِ" ^(٣): ((لَوْ بَاعَ بَعْضُ رِضَاهُ فَأُجَارَ بَيْعَ مَوْلَاهُ لَمْ يَنْفُذْ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الرِّوَايَةِ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْمَشَايِخِ))، "نَهْر" ^(٤).

قُلْتُ: لَكِنْ ذَكَرَ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٥) آخِرَ الْبَابِ فِيمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ عَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ - وَتَبَعَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٦) وَ"الْفَتْح" ^(٧) -: ((أَنَّ الْبَيْعَ فِي هَؤُلَاءِ مَوْقُوفٌ، وَقَدْ دَخَلُوا تَحْتَ الْعَقْدِ؛ لِقِيَامِ الْمَالِيَّةِ، وَلِهَذَا يَنْفُذُ فِي الْمُكَاتَبِ بِرِضَاهُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْمُدَبِّرِ بِقِضَاءِ الْقَاضِي، وَكَذَا فِي أُمِّ الْوَلَدِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ")) اهـ. فَقَوْلُهُ: ((مَوْقُوفٌ)) [١/٦٦٣/٣] مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ هُنَا: ((بَاطِلٌ))، وَقَوْلُهُ: ((يَنْفُذُ فِي الْمُكَاتَبِ بِرِضَاهُ فِي الْأَصَحِّ)) مُخَالِفٌ لِلْمَذْكُورِ عَنْ "السَّرَاجِ" وَ"الْحَانِئَةِ"، وَبِهَذَا يَتَأَيَّدُ مَا ذَكَرَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ"، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: ((يَنْفُذُ فِي الْمُكَاتَبِ بِرِضَاهُ فِي الْأَصَحِّ)) أَي: رِضَاهُ وَقْتَ الْبَيْعِ، فَيَكُونُ مَوْقُوفًا فِي الْإِبْتِدَاءِ عَلَى رِضَاهُ، فَلَوْ لَمْ يَرْضَ كَانَ بَاطِلًا، وَبِهَذَا تَنْتَفِي الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ كَلَامِيهِ، لَكِنْ هَذَا الْجَوَابُ لَا يَتَأْتِي فِي عِبَارَةِ "ابْنِ الْكَمَالِ"، فَتَأَمَّلْ.

[٢٣٢٩٠] (قَوْلُهُ: قُلْتُ: الْأَوْجَهُ (إِلْح) أَي: إِذَا قَضَى بِنَفَاذِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ قَاضٍ يَرَاهُ لَا يَنْفُذُ

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٧/٦.

(٢) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣٠/٢ بتصرف.

(٣) "الحانية": كتاب الدعوى واليئنان - باب ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء أو بعده - فصل فيما يقضى في المجتهديات إلخ ٤٥٧/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٠/ب.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٠/٣.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٨/٦.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦.

و"نهر"^(١)، فليكن التوفيق. وفي "السراج": ((وَلَدَ هَؤُلَاءِ كَهْمٌ، وَيَبُوعُ مَبْعُضُ كَحْرٍ)).
(و) بَطَلَ (يَبُوعُ مال غير مُتَقَوِّمٍ) أي: غير مُباح الانتفاع به، "ابن كمال"، فليحفظ.
(كحمرٍ وخنزيرٍ وميتةٍ لم تَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهَا) بل بالحق.....

فإذا رُفِعَ إلى قاضٍ آخرَ فَأَمْضَاهُ نَفَذَ الْأَوَّلُ، وإن رَدَّهُ ارْتَدَّ، وقَدَّمنا^(٢) تحقيق ذلك في باب الاستيلاء.
(٢٣٢٩١) (قوله: فليكن التوفيق) يحمل ما في "البحر" على ما قبل الإمضاء، وما في "الفتح" على ما بعده.

[مطلب: إدخال الكاف على الضمير المنفصل قليل]

(٢٣٢٩٢) (قوله: وَلَدَ هَؤُلَاءِ كَهْمٌ) أي: وَلَدَ أُمُّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا، بِأَنَّ زَوْجَهَا فَوَلَدَتْ
بعدها وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، وكذا وَلَدَ الْمُدَبِّرِ أَوْ الْمَكَاتِبِ^(٣) المولود بعد التدبير والكتابة، وقوله:
(كَهْمٌ)) أي: في حكمهم، وفيه إدخال الكاف على الضمير، وهو قليل^(٤).

(٢٣٢٩٣) (قوله: وَيَبُوعُ مَبْعُضُ كَحْرٍ) أي: مُعْتَقُ الْبَعْضِ كَبَيْعِ الْحُرِّ.
(٢٣٢٩٤) (قوله: "ابن كمال") ونصه: ((التَّقْوَمُ - على ما ذَكَرَ في "التلويح"^(٥) - ضَرْبان:
عُرْيٌ: وهو بالإحراز، فغيرُ الْمَحْرَزِ كَالصَّيْدِ وَالْحَشِيشِ لَيْسَ بِمُسْتَقْوَمٍ، وَشَرْعِيٌّ: وهو بِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ
بِهِ، وهو المرادُ هَاهُنَا مَتَقِيًّا)) اهـ، أي: هو المرادُ بِالتَّقْوَمِ الْمُنْفِي هُنَا.

(٢٣٢٩٥) (قوله: كَحْمَرٍ قَيْدَ بَهَا لِأَنَّ يَبُوعَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ الْمَحْرَمَةِ جَائِزٌ عِنْدَهُ خِلَافاً
لِهَا، كَذَا فِي "البدائع"^(٦))، "نهر"^(٧).

(٢٣٢٩٦) (قوله: وميتةٍ لم تَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهَا) هذا في حَقِّ الْمُسْلِمِ، أَمَّا الذَّمِيُّ ففِي رِوَايَةٍ يَبُوعُهَا

(١) "النهر" - كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٠/ب.

(٢) المقولة [١٧٠١٢] قوله: ((لَمْ يَنْفَذْ)).

(٣) في "ك" و"ت": ((وَالْمَكَاتِبِ)) بِالْوَاوِ بَدَلِ ((أَو)).

(٤) سيأتي في المقولة [٢٣٩٨٠] من كلام "ابن عابدين" نقلاً عن "الحَمَوِيِّ" أنه مختص بالضرورة، وانظر "شرح ابن

عقيل" ١٠/٢ - ١٤.

(٥) لم نعثَر على النصِّ في مظانِّه من نسخة "التلويح" التي بين أيدينا.

(٦) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما الذي يرجع إلى نفس المعقود عليه إلخ ١٤٤/٥.

(٧) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٠/ب.

ونحوه، فإنَّها مالٌ عندَ الذَّمِّيِّ كخَمَرٍ وخِنْزِيرٍ. وهذا إنَّ يَبَعْتُ (بِالثَّمَنِ) - أي: بالذَّيْنِ كدراهمٍ ودنانيرٍ ومكيلٍ وموزونٍ - بَطَلَ في الكلِّ،.....

صحيحٌ، وفي أخرى: فاسدٌ كما قدَّمناه^(١) عن "البحر"، وظاهره أنَّ اختلافَ الروايةِ في المِثَّةِ فقط، أمَّا الخمرُ فصحيحٌ.

[٢٣٢٩٧] (قوله: ونحوه) كالخمرِ والضَّرْبِ من أسبابِ الموتِ سوى الذَّكَاةِ الشرَّعيةِ.

[٢٣٢٩٨] (قوله: فإنَّها) أي: المِثَّةُ المذكورة، أمَّا التي ماتت حتفَ أنفِها فهي غيرُ مالٍ عندَ الكلِّ، فلذا بَطَلَ يَبَعُها في حقِّ الكلِّ كما مرَّ^(٢).

[٢٣٢٩٩] (قوله: وهذا) أي: الحُكْمُ المذكورُ يبطلانِ البيعُ بلا تفصيلٍ.

[٢٣٣٠٠] (قوله: أي: بالذَّيْنِ) أي: ما يصحُّ أنْ يَبَعَ دَيْنًا في الذَّمَّةِ، قال "ابنُ كمالٍ": ((إنَّما قال: بالذَّيْنِ دونَ الثَّمَنِ لأنَّ الذَّيْنَ أَعَمُّ منه، والمُعْتَبَرُ المُقَابِلُ به دونَ الثَّمَنِ)).

[٢٣٣٠١] (قوله: بَطَلَ في الكلِّ) لأنَّ المبيعَ هو الأصلُ، وليس مَحَلًّا للتَّمْلِيكِ فَبَطَلَ فيه، فكذا في الثَّمَنِ، بخلافِ ما إذا كان الثَّمَنُ عَيْنًا، فإنه مَبِيعٌ مِنْ وَجْهِه مَقْصُودٌ بالتَّمْلِكِ^(٣)، ولكنْ فَسَدَتِ التَّسْمِيَةُ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ دونَ الخمرِ المُسَمَّى.

(قوله: قال "ابنُ كمالٍ": إنَّما قال: بالذَّيْنِ دونَ الثَّمَنِ إلخ) عبارة "ابنُ الكمالِ": ((ويُباعُ مالٌ غيرُ مُتَقَوِّمٍ كخمرٍ وخِنْزِيرٍ بالذَّيْنِ. إنَّما قال: بالذَّيْنِ دونَ الثَّمَنِ لأنَّ الذَّيْنَ أَعَمُّ منه، والمُعْتَبَرُ المُقَابِلُ به دونَ الثَّمَنِ على ما أفصحَ عنه "صاحبُ الهدايةِ" حيث قال: وأمَّا يَبَعُ الخمرِ والخِنْزِيرِ فإنَّ كان قُوبِلَ بالذَّيْنِ كالدَّراهمِ والدَّنانيرِ فالْبَيْعُ باطلٌ، وإنَّ كان قُوبِلَ بَعَيْنٍ مُعَيَّنٍ فالْبَيْعُ فاسدٌ، حتَّى يَمْلِكُ ما قابَلَهُ وإنَّ كان لا يَمْلِكُ عَيْنَ الخمرِ والخِنْزِيرِ)) اهـ.

(١) المَقُولَةُ [٢٣٢٦٠] قوله: ((ولا فَرْقٌ في حقِّ المسلمِ إلخ)).

(٢) ص ٥٤٠ - وما بعدها "در".

(٣) في "ك": ((بالتَّمْلِكِ)).

وإن بيعت بعين كعروض بطل في الخمر وفسد في العرض، فيملكه بالقبض بقيمته،
ابن كمال".

(و) بطل (بيع) فن ضم إلى حر، وذكية ضمت إلى ميتة ماتت حتف أنفها) قيد به
لتكون كالحر (وإن سمى ثمن كل) أي: فصل الثمن خلافاً لهما، ومبنى الخلاف
أن الصفة لا تتعدّد بمجرد تفصيل الثمن،.....

[٢٣٣٠٢] (قوله: بطل في الخمر) أي: وفي أخويه كما يستفاد من المتن
والزيلي^(١)، "سائحاني". قال في "البحر"^(٢): ((والحاصل أن بيع الخمر باطل مطلقاً،
وإنما الكلام فيما قبله، فإن دينا كان باطلاً أيضاً، وإن عرضاً كان فاسداً))، ثم قال^(٣):
((وقدنا بالمسلم لأن أهل الذمة لا يمتنعون من بيعها؛ لا اعتقادهم الحيل والتمويل، وقد
أمرنا بتركهم وما يدينون، كذا في "البدائع"^(٤)) اهـ ملخصاً. وظهر الحكم بصحة
بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثمن، ويشهد له فروع ذكرها بعده.

[٢٣٣٠٣] (قوله: بقيمته) لم يذكر "ابن الكمال"^(٥) القيمة وإن كانت مرادة، "ط"^(٦).

[٢٣٣٠٤] (قوله: ضم إلى حر) ولو مبعوضاً كمعتق البعض كما مر^(٧) في باب عتق البعض.

[٢٣٣٠٥] (قوله: لتكون كالحر) أي: فلا تكون مالا أصلاً، أما لو ماتت بجني أو نحوه فهي
مال غير متقوم كما مر^(٨) أنفاً، فينبغي أن يصح البيع فيما ضم إليها كبيع فن ضم إلى مدبر، تأمل.

(١) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٤/٤.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٧/٦.

(٣) "البدائع": كتاب البيوع - فصل: وأما الذي يرجع إلى نفس المعقود عليه إلخ ١٤٣/٥.

(٤) في "ب" و"م": ((ابن كمال))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"أ" هو الموافق لما في "ط".

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٣.

(٦) المقولة [١٦٦٣١] قوله: ((نظر فيهما)).

(٧) المقولة [٢٣٢٦٠] قوله: ((ولا فرق في حق المسلم إلخ)) وما بعدها.

بل لا بُدَّ من تكرار^(١) لفظِ الْعَقْدِ عندهُ خلافاً لهما، وظاهرُ "النهاية" يُفيدُ أنه فاسِدٌ.

[٢٣٣٠٦] (قوله: خلافاً لهما) فعندهُما إذا فَصَّلَ تَمَنَّ كُلُّ حَازٍ فِي الْقِنِّ وَالذِّكِّيَّةِ بِحِصَّتَيْهِمَا^(٢) مِنْ التَّمَنِّي؛ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ^(٣) تَصِيرُ مُتَعَدِّدَةً مَعْنًى، فَلَا يَسْرِي الْفَسَادُ مِنْ إِحْدَاهُمَا^(٤) إِلَى الْأُخْرَى. [٢٣٣٠٧] (قوله: وظاهرُ "النهاية" يُفيدُ أنه فاسِدٌ) أي: ما ضُمَّ إِلَى الْحُرِّ وَالْمَيْتَةِ، وَهُوَ الْقِنُّ وَالذِّكِّيَّةُ، وَعَزَاهُ "الْفَهْستَانِي"^(٥) لـ "المُحِيطِ"^(٦) وَ"المَبْسُوطِ"^(٧) وَغَيْرِهِمَا. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْفَاسِدِ الْبَاطِلُ، فَيُؤَافِقُ مَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٨) وَغَيْرِهَا مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْبُطْلَانِ، تَأْمَلُ.

(قوله: والظاهرُ أنَّ المرادَ بالفاسِدَ الباطِلُ إلخ) التَّعْلِيلُ لِلْمَسْأَلَةِ بِأَنَّهُ يَبْعَا بِالْحِصَّةِ ابْتِدَاءً، وَأَنَّ قَبُولَ الْعَقْدِ فِي الْحُرِّ وَالْمَيْتَةِ شَرْطُ الْجَوَازِ فِي الْعَبْدِ وَالذِّكِّيَّةِ يَقْضِي بِحُمُلِ الْبُطْلَانِ الْمَصْرَحِ بِهِ فِي "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرِهَا عَلَى الْفَسَادِ، وَأَيْضاً الْحُلُّ هُنَا فِي الذِّكِّيَّةِ وَالْعَبْدِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ خَارِجٍ عَنْهُمَا، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ الْفَسَادُ لَا الْبُطْلَانُ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الضَّابِطِ، تَأْمَلُ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((تَكَرَّرَ)).

(٢) فِي "م": ((بِحِصَّتَيْهِ)).

(٣) فِي هَامِشِ "م": ((قوله: لِأَنَّ الصَّفَقَةَ إلخ))، وَلِلْإِمَامِ: أَنَّ الصَّفَقَةَ مُتَّجِدَةٌ، وَالْحُرُّ وَالْمَيْتَةُ لَا يَدْخُلَانِ تَحْتَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَالٍ، فَكَانَ الْقَبُولُ فِي الْحُرِّ وَالْمَيْتَةِ شَرْطاً لِلْبَيْعِ فِي الْقِنِّ وَالذِّكِّيَّةِ، وَهُوَ شَرْطُ فَاسِدٍ، فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي الْقِنِّ وَالذِّكِّيَّةِ، أَهـ "ط" عَنْ الْعَلَامَةِ "نُوحِ أَفَنْدِي"، لَكِنْ مُقْتَضَى قَوْلِهِ: ((فَكَانَ الْقَبُولُ إلخ)) أَنَّ يَكُونَ الْبَيْعُ فَاسِداً لَا بَاطِلاً، فَيُؤَافِقُ ظَاهِرَ "الْهِدَايَةِ"، وَلَعَلَّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى حُمُلِ "الْمَحْثِيِّ" الْفَسَادُ فِي عِبَارَةِ "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرِهَا عَلَى الْبُطْلَانِ، عَلَى أَنَّ تَعْلِيلَهُمُ الْبُطْلَانُ - بِأَنَّهُ يَبْعُ بِالْحِصَّةِ ابْتِدَاءً - يَقْتَضِي الْفَسَادَ أَيْضاً؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْحِصَّةِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحُلُّ فِي التَّمَنِّي، وَهُوَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، فَالظَّاهِرُ: أَنَّ يُحْمَلُ الْبُطْلَانُ عَلَى الْفَسَادِ لَا الْعَكْسِ أَهـ.

(٤) فِي "ك" وَ"ز": ((أَحْدَاهُمَا)).

(٥) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ ١٩/٢.

(٦) "الْمُحِيطُ الْبَرْهَانِي": كِتَابُ الْبَيْعِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِيمَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ٥٨/٣ أ.

(٧) "المَبْسُوطُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٣/١٣.

(٨) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٢/٣.

(بِخِلَافٍ يَبْعُ قِنْ ضَمُّ إِلَى مُدْبِرٍ أَوْ نَحْوِهِ^(١))، فَإِنَّهُ يَصَحُّ.....

[٢٣٣٠٨] (قوله: بِخِلَافٍ يَبْعُ قِنْ ضَمُّ إِلَى مُدْبِرٍ كُمُكَاتَبٍ وَأُمٍّ وَلِدٍ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢))، أي: فَيَصَحُّ فِي الْقِنْ بِحِصَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُدْبِرَ مَحَلٌّ لِلْبَيْعِ عِنْدَ الْبَعْضِ، فَيَدْخُلُ فِي الْعَقْدِ ثُمَّ يَخْرُجُ، فَيَكُونُ الْبَيْعُ بِالْحِصَّةِ فِي الْبَقَاءِ^(٣) دُونَ الْإِبْتِدَاءِ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ تَصْحِيحُ كَلَامِ الْعَاقِلِ مَعَ رِعَايَةِ حَقِّ الْمُدْبِرِ، "ابن كمال".

قلت: ومعنى الْبَيْعِ بِالْحِصَّةِ بَقَاءُ [ب/٦٦٥/٢] أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ الْمُدْبِرُ صَارَ الْقِنْ مَبِيعاً بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، بَأَن يُقَسَمَ الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَتِهِ وَقِيَمَةِ الْمُدْبِرِ، فَمَا أَصَابَ الْقِنْ فَهُوَ ثَمَنُهُ، وَهَذَا بِخِلَافٍ ضَمِّ الْقِنْ إِلَى الْحُرِّ، فَإِنَّ فِيهِ الْبَيْعَ بِالْحِصَّةِ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ الْحُرَّ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعَقْدِ لِعَدَمِ مَالِيَّتِهِ.

(تنبيه)

تَقَدَّمَ^(٤) أَنَّ بَيْعَ الْمُدْبِرِ وَنَحْوِهِ بَاطِلٌ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ، وَهَاهُنَا إِنَّمَا دَخَلَ لِتَصْحِيحِ الْعَقْدِ فِيمَا ضَمُّ إِلَيْهِ، قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٥) هُنَاكَ: ((فَصَارَ كَمَالِ الْمُشْتَرِي، لَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ عَقْدِهِ بِانْفِرَادِهِ، وَإِنَّمَا يُثَبِّتُ حُكْمَ الدُّخُولِ فِيمَا ضَمُّ إِلَيْهِ))، اهـ أي: إِذَا ضَمَّ الْبَائِعُ إِلَيْهِ مَالَ نَفْسِهِ وَبَاعَهُمَا لَهُ صَفَقَةً وَاحِدَةً يَجُوزُ الْبَيْعُ فِي الْمَضْمُونِ بِالْحِصَّةِ مِنَ الثَّمَنِ الْمُسَمًّى عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَصَحُّ أَصْلًا فِي شَيْءٍ، "فتح"^(٦).

مطلبٌ فيما إذا اشترى أحد الشريكين جميع الدار المشتركة من شريكه

قلت: عُلِمَ مِنْ هَذَا مَا يَقَعُ كَثِيرًا، وَهُوَ أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ فِي دَارٍ وَنَحْوِهَا يَشْتَرِي مِنْ شَرِيكِهِ

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَنَحْوِهِ)) بِالْوَاوِ.

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٧/٦.

(٣) فِي "ك": ((الْبَاقِي))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) ص ٥٥٠ - "در".

(٥) "الهداية": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٣/٣.

(٦) "الفتح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٩/٦.

(أو قِنَّ غَيْرِهِ، وَمِلْكٌ ضُمَّ إِلَى وَقْفٍ) غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْعَامِرِ فَإِنَّهُ كَالْحَرِّ، بِخِلَافِ الْغَايِرِ - بِالْمُعْجَمَةِ - الْخَرَابِ^(١) فَكُمْدَبِرٍ، "أَشْبَاه"^(٢) مِنْ قَاعِدَةٍ: إِذَا اجْتَمَعَ الْحَرَامُ وَالْحَلَالُ..

جَمِيعِ الدَّارِ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَلَى الْأَصَحِّ بِمَحْصَةِ شَرِيكِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَهِيَ حَادِثَةُ الْفَتْوَى، فَلْتَحْفَظْ. وَأَصْرَحُ مِنْ ذَلِكَ مَا سَيَأْتِي^(٣) فِي الْمُرَابَحَةِ فِي مَسْأَلَةِ شِرَاءِ رَبِّ الْمَالِ مِنَ الْمُضَارِبِ مَعَ أَنَّ الْكُلَّ مَالُهُ.

(٢٣٣٠٩) (قَوْلُهُ: أَوْ قِنَّ غَيْرِهِ) مَعْطُوفٌ عَلَى ((مُدَبِّرٍ)).

(٢٣٣١٠) (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ) أَيِ: الْمَسْجِدِ الْعَامِرِ.

(٢٣٣١١) (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْغَايِرِ - بِالْمُعْجَمَةِ - الْخَرَابِ) بِحَرِّ ((الْخَرَابِ)) عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ

((الْغَايِرِ))، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَغَيْرِهِ، أَيِ: مِنْ سَائِرِ الْأَوْقَافِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَسْجِدَ قَبْلَ خَرَابِهِ كَالْحَرِّ لَيْسَ بِمَالٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بِخِلَافِهِ بَعْدَ خَرَابِهِ؛ لِحَوَازِ بَيْعِهِ إِذَا خَرِبَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَصَارَ مُحْتَجِدًا فِيهِ كَالْمُدَبِّرِ، فَيَصِحُّ بَيْعُ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهُ سَائِرُ الْأَوْقَافِ وَلَوْ عَامِرَةً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهَا عِنْدَ الْخِتَابَةِ^(٤) لِيُشْتَرَى بِثَمَنِهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا كَمَا فِي "الْمَعْرَاجِ".

مَطْلَبٌ فِي بُطْلَانِ بَيْعِ الْوَقْفِ وَصَحَّةِ بَيْعِ الْمَلِكِ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِ

(٢٣٣١٢) (قَوْلُهُ: فَكُمْدَبِرٍ) أَيِ: فَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا، قَالَ فِي "الشَّرْئِئَالِيَّةِ"^(٥): ((صَرَّحَ - رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى - بِبُطْلَانِ بَيْعِ الْوَقْفِ، وَأَحْسَنَ بِذَلِكَ إِذْ جَعَلَهُ فِي قِسْمِ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ؛ إِذْ لَا خِلَافَ

(قَوْلُهُ: أَيِ: فَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا) لَكِنَّ الْمُرَادَ لَ "الشَّارِحِ": أَنَّ الْمَسْجِدَ الْغَايِرَ حُكْمُهُ كَالْمُدَبِّرِ مِنْ جِهَةِ أَنْ يَبْعَهُ

مُحْتَجِدًا فِيهِ، فَإِذَا ضُمَّ إِلَى مِلْكٍ فِي الْبَيْعِ لَا يَبْطُلُ فِي الْمَلِكِ كَمَا إِذَا ضُمَّ إِلَى مُدَبِّرٍ فِيهِ.

(١) ((الْخَرَابِ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ط".

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَرْقُ الْأَوَّلُ: الْقَوَاعِدُ الْكَلِمَةُ، الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلِبَ الْحَرَامُ ص-١٢٦.

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٤٠٦٥] قَوْلُهُ: ((وَكَذَا عَكْسُهُ)).

(٤) انْظُرِ "الْمَغْنِي" لِابْنِ قِدَامَةَ: ٦٠٥/٧ وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) "الشَّرْئِئَالِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٦٩/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(ولو محكوماً به) في الأصحّ، بخلافاً لما أفتى به المتلا "أبو السعود"،.....

في بطلان بيع الوقف؛ لأنه لا يقبل التملك والتملك، وغلط من جعله فاسداً وأفتى به من علماء القرن العاشر، وردّ كلامه بجملة رسائل، ولنا فيه رسالة هي "حسام الحكام"^(١) متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان فتواه. اهـ. والغلط المذكور هو قاضي القضاة "نور الدين الطرابلسي"^(٢) والعلامة "أحمد بن يونس الشلبي"^(٣) كما ذكره "الشربلالي" في "رسالته" المذكورة.

[٢٣١٣] (قوله: ولو محكوماً به إلخ) قال في "النهر"^(٤): ((تكميل: قد علمت أنّ الأصحّ في الجمع بين الوقف والملك أنه يصحّ في الملك، وفيده بعض موالى الروم - هو مولانا "أبو السعود" جامع أشتات العلوم تعمده الله تعالى برضوانه - بما إذا لم يحكم بلزومه؛ فأفتى بفساد البيع في هذه الصورة، ووافقه بعض علماء العصر من المصريين، ومنهم شيخنا "الأخ"^(٥)، إلا أنه قال في "شرحيه"^(٦) هنا: يرّد عليه ما صرح به "قاضي خان"^(٧) من أنّ الوقف بعد القضاء

(قوله: إلا أنه قال في "شرحيه" هنا: يرّد عليه ما صرح به "قاضيخان" من أنّ الوقف إلخ) قال في "حاشية البحر" نقلاً عن "الرملّي": ((يمكن حمل القضاء في كلام "قاضيخان" على القضاء بصحته لا بلزومه،

- (١) رسالة "حسام الحكام المحقّق لصّد البغاة المعتدين عن أوقاف المسلمين". انظر "إيضاح المكون" ٤٠٢/١.
(٢) هو من علماء القرن العاشر، أخذ عنه الفقه جماعة منهم الشيخ بشر المصري (ت بعد ٩٦٠هـ) والشيخ حسن الشّهاوي المصري، والشيخ محمد الإمام المصري (توفي بعد ٩٩٣هـ)، وحضّر جنازة الشيخ محمد أبي السعود الجارحي المصري (ت ٩٢٩هـ). وتقدم [٢١٨٨٢] أنّ الشلبي أحمد بن يونس (ت ٩٤٧هـ) تلميذه. وانظر "الكواكب السائرة" ٤٩/١، ١٢٨/٢، ١٤٣، ٨٢/٣.

(٣) لم نعر عليها في "حاشية الشلبي" على "تبيين الحقائق".

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٦/أ.

(٥) "فتاوى ابن نجيم": كتاب البيع ص ١٠٢ - (هامش "الفتاوى الغيائية").

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٨/٦ بتصرف.

(٧) "الحانية": كتاب الدعوى والبيّنات - باب ما يطلّ دعوى المدعي قبل القضاء أو بعده ٤٤١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

فَيَصِحُّ بِحَصَّتِهِ فِي الْقِنِّ وَعَبْدِهِ وَالْمِلْكِ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَوْ بَاعَ قَرِيَةً وَلَمْ يَسْتَشِنْ الْمَسَاجِدَ وَالْمَقَابِرَ.....

تُسَمَّعُ دَعْوَى الْمَلِكِ فِيهِ، وَلَيْسَ هُوَ كَالْحُرِّ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ ضُمَّ إِلَى مِلْكٍ لَا يَفْسُدُ^(١) الْبَيْعُ فِي الْمَلِكِ، وَهَكَذَا فِي "الظَّاهِرِيَّةِ"^(٢)، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلُهُ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ^(٣) إِلَى الْحَقِّ وَهُوَ إِطْلَاقُ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَإِنْ صَارَ لَازِمًا بِالْإِجْمَاعِ لَكُنْهُ يَقْبَلُ الْبَيْعَ بَعْدَ لُزُومِهِ إِمَّا بِشَرْطِ اسْتِدَالِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ مِنْ قَوْلِ "أَبِي يُونُسَ"، أَوْ بِوُرُودِ غَضَبٍ عَلَيْهِ وَلَا يُمَكِّنُ انْتِزَاعُهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُتُّ) اهـ.

١٠٤/٤

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَاهُنَا مَسْأَلَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّ بَيْعَ الْوَقْفِ بَاطِلٌ وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ خِلَافًا لِمَنْ أَفْتَى بِفَسَادِهِ، لَكِنَّ الْمَسْجِدَ الْعَامِرَ كَالْحُرِّ وَغَيْرَهُ كَالْمُدَبَّرِ.

المسألة الثانية: أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَالْمُدَبَّرِ يَكُونُ بَيْعُ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ صَحِيحًا وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُحْكَمًا بِلُزُومِهِ، خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْمُفْتَى "أَبُو السُّعُودِ".

(٢٣٣١٤) (قَوْلُهُ: فَيَصِحُّ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ "الْمَصْنُفِ": ((فَيَصِحُّ الْإِخ)) عَلَى وَجْهِ التَّرْتِيبِ.

(٢٣٣١٥) (قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا) أَيِ: الْمُدَبَّرِ وَقَنَّ الْغَيْرِ وَالْوَقْفَ.

فَلَا يَرِيدُ مَا أَفْتَى بِهِ مِفْتَاحُ الرُّومِ. قُلْتُ: هُوَ مُطْلَقٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْكَامِلِ، وَهُوَ الْقَضَاءُ بِلُزُومِهِ، وَلَئِنْ فِي حَمْلِهِ عَلَى الْقَضَاءِ بِلُزُومِهِ فَائِدَةٌ، بِخِلَافِ حَمْلِهِ عَلَى الْقَضَاءِ بِالصَّحَّةِ، فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ بِدُونِهِ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ "الْمَصْنُفِ": فَيَصِحُّ الْإِخ عَلَى وَجْهِ التَّرْتِيبِ) الْأَنْسَبُ أَنَّهُ يَقُولُ: تَفْرِيعٌ عَلَى

قَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ قِنِّ ضُمِّ الْإِخ))^(٤)، وَقَوْلُهُ: ((فَيَصِحُّ الْإِخ)) تَفْرِيعٌ عَلَى وَجْهِ الْإِخ.

(١) فِي "٣": ((إِلَى مِلْكٍ غَيْرٍ لَا يَفْسُدُ)).

(٢) "الظَّاهِرِيَّةُ": كِتَابُ الدَّعَاوِي وَالْبَيِّنَاتِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ فِي بَيَانِ مَا يَقَعُ بِهِ التَّنَاقُضُ وَتَنْدَفِعُ بِهِ الدَّعْوَى ق ٣٠٩/٦ - ب.

(٣) فِي "٣": ((الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَى)).

(٤) عِبَارَةُ "الدَّرِّ": ((بِخِلَافِ بَيْعِ قِنِّ ضُمِّ)).

لم يَصِحَّ، "عني" ^(١). (كما بَطَلَ بَيْعُ صَبِيٍّ لَا يَعْقِلُ وَبُحْنُونٍ شَيْئًا، وَيَبُولُ وَرَجِيعٌ آدَمِيٍّ لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ التُّرَابُ).....

(٢٣٣١٦) (قوله: لم يَصِحَّ) لِمَا مَرَّ ^(٢) مِنْ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْعَامِرَ كَالْحُرِّ؛ فَيَبْتَطُلُ بَيْعُهُ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ، لَكِنْ نَقَلَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) عَنْ "الْمَحِيطِ": ((أَنَّ الْأَصْحَ الصَّحَّةَ فِي الْمِلْكِ؛ لِأَنَّ مَا فِيهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ وَالْمَقَابِرِ مُسْتَثْنَى عَادَةً)) اهـ، أَي: فَلَمْ يُوجَدْ ضَمُّ الْمِلْكِ إِلَى الْمَسْجِدِ، بَلِ الْبَيْعُ وَقَعَ عَلَى الْمِلْكِ وَحْدَهُ.

(٢٣٣١٧) (قوله: لَا يَعْقِلُ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّ الصَّبِيَّ الْعَاقِلَ إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى انْعَقَدَ بَيْعُهُ وَشَرَاؤُهُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةِ وَلِيِّهِ إِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ، وَنَافِذًا بَلَا عَهْدَةٍ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ ^(٤)، "ط" ^(٥) عَنْ "الْمَنْحِ" ^(٦). وَهَذَا إِذَا بَاعَ الصَّبِيُّ الْعَاقِلُ مَالَهُ أَوْ اشْتَرَى بَدُونِ غَبْنٍ فَاجِشٍ، ١/٦٧٣/٣، وَإِلَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ مِنْ وَلِيِّهِ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي ^(٧)، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ بِالْأَوَّلِ.

(٢٣٣١٨) (قوله: شَيْئًا) قُدْرَةُ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي بَيْعِ صَبِيٍّ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، "ط" ^(٨).

(قوله: بِطَرِيقِ الْوَلَايَةِ الْخ) عبارة "ط": ((الوكالة)).

- (١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣٠/٢.
- (٢) المقولة [٢٣٣١٠] قوله: ((فإنه)).
- (٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٨/٦.
- (٤) في النسخ جميعها: ((الولاية))، وما أئنتناه من "ط" و"المنح" هو الصواب؛ حيث إنَّ الفرض أنه باع أو اشترى لغيره لا لنفسه، فلا معنى للولاية، وقد أشار الرافعي إلى ذلك.
- (٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٣.
- (٦) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٥٢/٢.
- (٧) المقولة [٢٣٧٧١] قوله: ((بخلاف ما لو طلق مثلاً)).
- (٨) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٣.

فلو مَغْلُوبًا به جازَ^(١) كسِرْفَيْنِ وَبَعْرٍ، واكْتَفَى في "البحرِ" مُجَرَّدَ خَلْطِهِ بِتَرَابٍ
(وَشَعْرِ الْإِنْسَانِ) لِكْرَامَةِ الْآدَمِيِّ وَلَوْ كَافِرًا.....

[٢٣٣١٩] (قوله: جازَ) أي: يَبِيعُهُ، "ط"^(٢).

[٢٣٣٢٠] (قوله: كسِرْفَيْنِ وَبَعْرٍ) في "القاموس"^(٣): ((السَّرْفَيْنِ وَالسَّرْفَيْنُ بكسرهما: مُعْرَبَا سَرَفَيْنِ بِالْفَتْحِ))، وَفَسَّرَهُ في "المصباح"^(٤) بِالزُّبْلِ، قَالَ "ط"^(٥): ((وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا وَلَوْ خَالِصَيْنِ)) اهـ. وفي "البحرِ"^(٦) عَنْ "السَّراجِ": ((وَيَجُوزُ بَيْعُ السَّرْفَيْنِ وَالبَعْرِ وَالانْتِفَاعُ بِهِ وَالْوَقُودُ بِهِ)).

[٢٣٣٢١] (قوله: واكْتَفَى في "البحرِ") حيث قال^(٧) - كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ في "المنح"^(٨) - : ((وَلَمْ يَتَعَقَّدْ بَيْعُ النَّحْلِ وَدُودِ الْقَرْزِ إِلَّا تَبَعًا، وَلَا يَتَّبَعُ الْعَذِيرَةُ خَالِصَةً، بِخِلَافِ بَيْعِ السَّرْفَيْنِ وَالْمَحْلُوطَةِ بِتَرَابٍ)) اهـ.

[٢٣٣٢٢] (قوله: وَشَعْرِ الْإِنْسَانِ) وَلَا يَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِهِ؛ لِحَدِيثٍ: ((لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ

(قَوْلُ الشَّارِحِ: "وَاكْتَفَى في "البحرِ" (الْخ) لَكِنْ يَحْمَلُ إِطْلَاقَ "البحرِ" عَلَى مَا إِذَا غَلَبَ التُّرَابُ تَزُولُ الْمُحَالِفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا في "المَصْنُفِ"، إِلَّا أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ في تَوْجِيهِ صِحَّةِ الْبَيْعِ مَعَ الْخَلْطِ يُفِيدُ إِطْلَاقَ الْجَوَازِ مِنْ أَنَّ جَوَازَ الْبَيْعِ يَتَّبَعُ جُلَّ الْانْتِفَاعِ، وَبِالْخَلْطِ يَحِلُّ الْانْتِفَاعُ بِهِ.

(١) في هامش "م": ((قَوْلُ الشَّارِحِ: "فَلَوْ مَغْلُوبًا بِهِ جَازَ") فِيهِ: أَنَّ الْعَذِيرَةَ وَحَدَّهَا وَالتُّرَابَ وَحَدَّهُ لَيْسَا بِمَالٍ، فَكَيْفَ حَدَثَ الْمَالِيَّةُ بِاجْتِمَاعِهِمَا؟ قُلْتُ: إِنَّ جَوَازَ الْبَيْعِ يَتَّبَعُ جُلَّ الْانْتِفَاعِ، وَبِالْخَلْطِ يَحِلُّ الْانْتِفَاعُ وَبِدُونِهِ لَا. اهـ "ط".

(٢) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٦/٣.

(٣) "القَامُوسُ": مَادَّةُ ((سَرْجَنْ))، وَانْظُرْ مَادَّةَ ((سَرْج)).

(٤) "المَصْبَاحُ": مَادَّةُ ((سَرْج)).

(٥) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٦/٣.

(٦) "البحرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٧/٦.

(٧) "البحرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ ٢٨٠/٥.

(٨) "المنح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٥٠/٢.

والمستوصلة^(١)، وإنما يُرخص^(٢) فيما يتخذ من الوبر، فيزيده في قُرُونِ النساءِ وذَوَائِبِهِنَّ،

(١) روى عمرو بن مرة وإبراهيم بن نافع وأبان بن صالح، كلهم عن الحسن بن مسلم بن ثنّاق عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها أنَّ جارية من الأنصار تزوّجت، وأنها مرّضت فتمعّط شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال: ((لعن الله الواصلة والمستوصلة)).

أخرجه البخاري (٥٩٣٤) في اللباس باب وصل الشعر، ومسلم (٢١٢٣) في اللباس باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، والنسائي في "المجتبى" ١٤٦/٨ في الزينة - المستوصلة، وأحمد ١١١/٦ و٢٢٨ و٢٣٤، والطبراني في "مسنده" (١٥٦٤)، وابن أبي شيبة ٧٦/٦ في اللباس والزينة - في واصله الشعر، والبخاري في "الجلديات" (١١٤)، والطحاوي في "بيان المشكل" (١٢٩)، وابن حبان (٥٥١٤) و(٥٥١٦)، والبيهقي في "الكبرى" ٤٢٦/٢.

وروى خوات بن صالح عن عمته أم عمرو بنت خوات أنَّ امرأة قالت لعائشة... فذكرت نحو ما تقدّم إلا أنه موقوف على عائشة. أخرجه أحمد ١١٦/٦، والطبراني في "الأوسط" (٤٩٦٠)، و"الدعاء" (٢١٥٧).

وروى أبان بن صمعة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((نهى رسول الله ﷺ عن الواصلة والمستوصلة، والواصلة والمستوصلة، والثامصة والمتنصصة)). أخرجه أحمد ٢٥٧/٦، والنسائي في "المجتبى" ١٤٧/٨، و"الكبرى" (٩٣٨٣) و(٩٣٨٨)، والطبراني في "الدعاء" (٢١٦٠).

وروت ذلك أم نهار بنت دُعّاع، حدثني أمينة [أو أمية] بنت عبد الله عن عائشة غوّه، وزادت: ((والقائصة والمقشورة)). أخرجه أحمد ٢٥٠/٦، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٤١٠)، والطبراني في "الدعاء" (٢١٥٨).

أمّا شريك النخعي فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به. أخرجه أحمد ١١١/٦، وكأنه روى هذا عن هشام بعد اختلاطه، فقد رواه أيضاً عن هشام عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، وهو الصواب عن هشام، وكذلك رواه الأئمة عنه؛ شعبة ووكيع وسفيان بن عيينة ومعمّر وأبو معاوية وعبد بن سليمان وعبد الله بن نعيم ويحيى بن سالم وأنس بن عياض وغيرهم.

أخرجه البخاري (٥٩٣٦) و(٥٩٤١) باب الموصولة، ومسلم باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة (٢١٢٢)، والنسائي في "المجتبى" ١٤٥/٨، و"الكبرى" (٩٣٧٤) في الزينة - الواصلة، وابن ماجه (١٩٨٨) في النكاح باب الواصلة والواشمة، وأحمد ١١١/٦، والشافعي في "مسنده" ١٨٧/٢، والحميدي (٣٢١)، وعبد الرزاق (٥٠٩٧)، وابن أبي شيبة ٧٥/٦ في اللباس والزينة - في واصله الشعر، والبخاري في "الجلديات" (١٥٩٨) و(٢٢٩٨)، والطحاوي في "بيان المشكل" (١١٣٠) و(١١٣١)، والطبراني في "الكبير" ٣٠٦/٢٤ - (٣١١)، وفي "الدعاء" (٢١٦٢ - ٢١٦٦)، و"الأوسط" (٨٦٨٨)، والبيهقي في "السنن" ٤٢٦/٢.

وكذلك رواه ابن إسحاق عن فاطمة عن أسماء به. أخرجه الطحاوي في "بيان المشكل" (١١٣٢)، والطبراني ٣٤٧/٢ - (٣٤٩)، و"الدعاء" (٢١٦٧)، وأكثر المحققين على صحة سماع ابن إسحاق من فاطمة بنت المنذر.

وفي الباب عن ابن عمر وجابر ومعاوية وأبي هريرة وابن عباس وأبي أمامة رضي الله عنهم.
(٢) في هامش "م": ((قوله: وإنما يُرخص إلخ)) كالاستثناء من الحديث؛ إذ ظاهرة عموم اللعنة للواصلة والمستوصلة، فاستثنى منه الواصلة بما يتخذ من وبر الإبل فإنه جائز أهد.

ذَكَرَهُ "المصنّف" وغيرُهُ في بحثِ شَعْرِ الْخِنْزِيرِ (وَيَبِّعُ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ).....

"هداية"^(١).

(فرغ)

لَوْ أَخَذَ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ عِنْدَهُ وَأَعْطَاهُ هَدِيَّةً عَظِيمَةً لَا عَلَى وَجْهِ الْبَيْعِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، "سائِحاني" عَنْ "الفتاوى الهندية"^(٢).

مطلب: الآدمي مُكْرَمٌ شَرْعاً ولو كافرًا

[٢٣٣٢٣] (قوله: "ذَكَرَهُ" "المصنّف") حيث قال^(٣): ((وَالْآدَمِيُّ مُكْرَمٌ شَرْعاً وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، فَإِذَا الْعَقْدُ عَلَيْهِ وَابْتِذَالُهُ بِهِ وَإِلْحَاقُهُ بِالْجَمَادَاتِ إِذْلالٌ لَهُ)) اهـ، أي: وهو غير جائر، وبعضُهُ في حُكْمِهِ، وَصَرَّحَ فِي "فتح القدير"^(٤) بِبُطْلَانِهِ، "ط"^(٥).

قلت: وفيه أَنَّهُ يجوزُ اسْتِرْقَاقُ الْحَرْبِيِّ وَبَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الاسْتِرْقَاقِ، إِلَّا أَنَّ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ تَكْرِيمَ صُورَتِهِ وَخِلْقَتِهِ، وَلِذَا لَمْ يَحْزُ كَسْرُ عِظَامٍ مَيِّتٍ كَافِرٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ الاسْتِرْقَاقِ وَالبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، بَلْ مَحَلُّهُ النَّفْسُ الْحَيَوَانِيَّةُ؛ فَلِذَا لَا يَمْلِكُ بَيْعُ لَبَنٍ أَمْتِهِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ كَمَا سَيَأْتِي^(٦)، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[٢٣٣٢٤] (قوله: وَيَبِّعُ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ) فِيهِ أَنَّهُ يَشْمَلُ بَيْعَ مِلْكِ الْغَيْرِ بِوَكَالَةٍ أَوْ بَدُونِهَا، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ صَحِيحٌ نَافِذٌ وَالثَّانِي صَحِيحٌ مُوقُوفٌ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بَيْعَ مَا سَمِلَكُهُ قَبْلَ مِلْكِهِ لَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي "الفتح"^(٧) فِي أَوَّلِ فَصْلِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ،

(١) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب البيوع - الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز فيه - الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع المحرمات ١١٦/٣، نقلاً عن "السراجية".

(٣) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٥ أ.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٣/٦.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٣.

(٦) المقولة [٢٣٤٤٠] قوله: ((عَلَى الْأَطْهَرِ)).

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - فصل في بيع الفضولي ١٨٨/٦.

لبطلان بيع المدوم وما له خطر العدم (لا بطريق السلم) فإنه صحيح؛ لأنه عليه الصلاة والسلام «نهي عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخص في السلم»^(١).
(و) بطل (بيع صرح بنفي الثمن فيه).....

وذكر^(٢): ((أن سبب النهي في الحديث^(٣) ذلك)).

٢٣٣٢٥ | (قوله: لبطلان بيع المدوم) إذ من شرط المعقود عليه أن يكون موجوداً مالمّا متقوماً معلوكاً في نفسه، وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه، وأن يكون مقدور التسليم، "منح"^(٤).
٢٣٣٢٦ | (قوله: وما له خطر العدم) كالحمل واللبن في الضرع^(٥)، فإنه على احتمال عدم الوجود، وأما بيع نتاج النجا فهو من أمثلة المدوم، فافهم.
٢٣٣٢٧ | (قوله: لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز، وكذا لو باع ما غصبه ثم أذى ضمانه كما قدمناه^(٦) أول البيوع.

(قوله: وذكر: أن سبب النهي في الحديث ذلك) الأولى أن يقول: يفيد ذلك، كما هو عبارة "الفتح"، وذلك أنه في "الفتح" قال: ((وقال الشافعي: لا ينعقد، أي: بيع الفضولي؛ لأنه لم يصدر عن ولاية شرعية؛ لأنها بالملك أو إذن المالك وقد فُقد، ولا اعتقاد إلا بالقدرة الشرعية، فصار كبيع الأبق والطير في الهواء في عدم القدرة على التسليم، وطلاق الصبي العاقل في عدم الولاية، وقال عليه الصلاة والسلام لحكيم بن حزام: «لا تبع ما ليس عندك». قلنا: المراد البيع الذي تجري فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ، والمراد أنه يبيعه ثم يشتريه فيسلمه بحكم ذلك العقد)). ثم قال: ((وسبب النهي يفيد هذا، وهو قول حكيم: «يا رسول الله، إن الرجل يأتيني فيطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه، ثم أدخل السوق فأشترىها فأسلمها»، فقال: «لا تبع ما ليس عندك»)). اهـ.

(١) تقدم تخريجه في المقالة [٢٢٥٠٥].

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - فصل في بيع الفضولي ١٨٨/٦.

(٣) أي: المتقدم في المقالة [٢٣٣٢٢] قوله: ((وشعر الإنسان)).

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٥٢/ب.

(٥) في هامش "م": ((قوله: واللبن في الضرع)) أي: وكذا التمر والزرع قبل الظهور، والبزري في البطيخ، والسوى في التمر، واللحم في الشاة الحية، والشحم والألية فيها، وأكارعها ورأسها، والشيرج في السمسم. اهـ "ط".

(٦) المقالة [٢٢١٨٧] قوله: ((وشرطه: أهلية المتعاقدين)).

لانعدام الركن وهو المال.

(و) البَيْعُ الْبَاطِلُ (حُكْمُهُ عَدَمُ مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِيَّاهُ) إِذَا قَبِضَهُ (فَلَا ضَمَانَ لَوْ هَلَكَ) الْمُبِيعُ (عِنْدَهُ) لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ، وَصَحَّحَ فِي "الْقَنِيَّةِ"^(١) ضَمَانَهُ، قِيلَ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى،

[٢٣٣٢٨] (قَوْلُهُ: لَإِعْدَامِ الرُّكْنِ وَهُوَ الْمَالُ) أَيْ: مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، فَلَمْ يَكُنْ بَيْعًا، وَقِيلَ: يَتَعَقَّدُ لِأَنَّهُ نَفْيُهُ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ نَفَى الْعَقْدَ، فَصَارَ كَأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ، وَفِيهِ يَتَعَقَّدُ الْبَيْعُ وَيَتَبَيَّنُ الْمِلْكُ بِالْقَبْضِ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا، أَفَادَهُ فِي "الدَّرَرِ"^(٢).
[٢٣٣٢٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْعَقْدُ إِذَا بَطَلَ بَقِيَ مُجَرَّدُ الْقَبْضِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ، وَهُوَ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ، "دَرَر"^(٣).

[٢٣٣٣٠] (قَوْلُهُ: وَصَحَّحَ فِي "الْقَنِيَّةِ" ضَمَانَهُ الْخ) قَالَ فِي "الدَّرَرِ"^(٤): ((وَقِيلَ: يَكُونُ مَضمونًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوَاءِ الشَّرَاءِ، وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ فَيَقُولُ: اذْهَبْ بِهَذَا، فَإِنْ رَضِيتَ بِهِ اشْتَرَيْتَهُ بِمَا ذَكَرْتُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُسَمَّ فَذَهَبَ بِهِ فَهَلْكَ عِنْدَهُ لَا يَضْمَنُ، نَصَّ عَلَيْهِ الْفَقِيهُ "أَبُو اللَّيْثِ"^(٥))، قِيلَ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَذَا فِي "الْعَنَاءِ"^(٦)) اهـ. قَالَ فِي "الْعَزْمِيَّةِ": ((الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ "شُرُوحِ الْهَدَايَةِ"^(٧)) عَوْدُ الضَّمِيرَيْنِ فِي: ((عَلَيْهِ)) وَ((عَلَيْهِ)) إِلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوَاءِ الشَّرَاءِ ذَلِكَ تَعْوِيلًا عَلَى كَلَامِ "الْفَقِيهِ"، إِلَّا^(٨) أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ فِي مَسْأَلَتِنَا مُرْجَّحٌ عَلَى الْقَوْلِ

(قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ فِي مَسْأَلَتِنَا مُرْجَّحٌ الْخ) لَعَلَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ: لَا أَنَّ الْخ؛ لِئَنبَاسِ الْإِسْتِدْرَاكِ بِمَا قَالَهُ "الْهَر"، وَلِتَلْظُرَ عِبَارَةُ "الْعَزْمِيَّةِ"، ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ "الْعَزْمِيَّةِ" هَكَذَا: ((لَا أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ فِي مَسْأَلَتِنَا مُرْجَّحٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ))، وَفِي بَعْضِ نُسَخِهَا: ((لَاَنَّ الْقَوْلَ الْخ)).

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد وأحكامه ق ١٠٤/أ.

(٢) "الددر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦٩/٢.

(٣) "عيون المسائل": المسألة (٦٧٩) ١٣٣/٢ بتصرف.

(٤) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٤/٦ (هامش "فتح القدير").

(٥) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٤/٦، و"النباية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٩٠/٧.

(٦) في "الأصل" و"آ" و"ك": ((لَا أَنَّ))، وهو خطأ.

وفيها^(١): ((يَبْعُ الْحَرْبِيُّ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ قِيلَ: بَاطِلٌ، وَقِيلَ: فَاسِدٌ))، وفي وصاياها^(٢): ((يَبْعُ الْوَصِيِّ مَالَ الْيَتِيمِ بَعْبَيْنِ فَاحِشٍ بَاطِلٌ، وَقِيلَ: فَاسِدٌ، وَرُجِحَ))، وفي "الثَّنْفِ"^(٣):

الأوَّلُ)) اهـ، لكنَّ في "النَّهْرِ"^(٤): ((وَاخْتَارَ "السَّرْحَسِيُّ"^(٥) وَغَيْرُهُ أَنْ^(٦) يَكُونَ مَضْمُونًا بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَدْنَى حَالًا مِنَ الْمَقْبُوضِ عَلَى سَوِّ الشَّرَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ "الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ"، وَفِي "الْقَنِيَةِ"^(٧): أَنَّهُ الصَّحِيحُ؛ لَكُونِهِ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ، فَشَابَهُ الْغَضَبُ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَالثَّانِي قَوْلُهُمَا))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[٢٣٣٣١] (قوله: بَعْبَيْنِ فَاحِشٍ) المشهور في تفسيره أَنَّهُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ.

[٢٣٣٣٢] (قوله: وَرُجِحَ) رُجِحَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨) حَيْثُ قَالَ: ((يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ الْقَوْلَانِ فِي يَبْعِ الْوَقْفِ الْمَشْرُوطِ اسْتِبْدَالُهُ أَوْ الْخَرَابِ الَّذِي جَازَ اسْتِبْدَالُهُ إِذَا يَبْعُ بَعْبَيْنِ فَاحِشٍ، وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُ الثَّانِي فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ بِالْقَبْضِ وَجَبَتْ قِيَمَتُهُ، فَلَا ضَرَرَ عَلَى الْيَتِيمِ وَالْوَقْفِ)) [٢٦٧/٣١] بـ اهـ.

قُلْتُ: وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَزِمَ الضَّرَرُ^(٩)، بَأَنَّ كَانَ الْمُشْتَرِيَ مُفْلِسًا أَوْ مُمَاطِلًا، تَأَمَّلْ.

١٠٥/٤

(١) نقول: نَقَلَ صَاحِبُ "النَّهْرِ" هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ أَوَّلِ سَبْرِ "الْقَنِيَةِ"، وَلَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي "الْقَنِيَةِ" فِي كِتَابِ السَّيْرِ وَلَا فِي مَطَائِنِهَا الْأُخْرَى، عَلَى أَنَّ صَاحِبَ "الْبَحْرِ" نَقَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ أَوَّلِ سَبْرِ "الْيَتِيمَةِ" لَا "الْقَنِيَةِ"، فَلْيَتَأَمَّلْ، انْظُرْ "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٨/٦، وَ"النَّهْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٣٨١/أ.

(٢) "الْقَنِيَةِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - بَابُ تَصَرُّفِ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْوَصِيِّ فِي مَالِ الصَّغِيرِ ق ١٧٠/ب.

(٣) "الثَّنْفُ": الْعُقُودُ الْمُسَمَّاةُ - عُقُودُ التَّمْلِيكِ - عَقْدُ الْبَيْعِ - أَنْوَاعُ الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ ٤٦٨/١ بِاخْتِصَارٍ.

(٤) "النَّهْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٣٨٠/ب.

(٥) "شرح السَّيْرِ الْكَبِيرِ": بَابُ شَرَاءِ الْعَبْدِ الَّذِي يُوعَدُ بِالْقِيَمَةِ ١٣٧٤/٤ - ١٣٧٥.

(٦) فِي "الْأَصْلِ" وَ"كَ" وَ"أَ": ((أَنَّهُ)).

(٧) "الْقَنِيَةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ ق ١٠٤/ب بِتَصَرُّفٍ.

(٨) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠٠/٦.

(٩) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: حَيْثُ لَزِمَ الضَّرَرُ))، أَي: إِذَا تَبَيَّنَ لِرُؤْمِ الضَّرَرِ بِإِفْلَاسِ الْمُشْتَرِي أَوْ مَطْلَعِهِ، فَيَكُونُ هَذَا تَقْيِيدًا لَتَرْجِيحِ الْعَلَامَةِ صَاحِبِ "الْبَحْرِ" اهـ.

((بَيْعُ الْمُضْطَرِّ وَشِرَاؤُهُ فَاسِدٌ)).

((وَفَسَدَ بَيْعٌ (مَا سَكَّتَ) أَي: وَقَعَ السُّكُوتُ (فِيهِ عَنِ الثَّمَنِ) كَبَيْعِهِ بِقِيَمَتِهِ (و) فَسَدَ بَيْعٌ عَرَضٌ) هُوَ الْمَتَاعُ الْقِيَمِيُّ، "ابن كمال" (بِخَمَرٍ))

مطلب: بَيْعُ الْمُضْطَرِّ وَشِرَاؤُهُ فَاسِدٌ

[٢٣٣٣٣] (قوله: بَيْعُ الْمُضْطَرِّ وَشِرَاؤُهُ فَاسِدٌ) هُوَ أَنْ يُضْطَرَّ الرَّجُلُ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ لِبَاسٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَلَا يَبِيعُهَا الْبَائِعُ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ تَمَنِّيْهَا بِكَتِيرٍ، وَكَذَلِكَ فِي الشِّرَاءِ مِنْهُ، كَذَا فِي "الْمَنْح" ^(١). اهـ "ح" ^(٢). وَفِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَكَذَا فِي الشِّرَاءِ مِنْهُ)) - أَي: مِنَ الْمُضْطَرِّ - مِثَالُ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، أَي: بِأَنْ اضْطُرَّ إِلَى بَيْعِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَلَمْ يَرْضَ الْمُشْتَرِي إِلَّا بِشِرَائِهِ بِثَوْنِ تَمَنِّيِ الْمِثْلِ بِغَيْرِ فَاجِشٍ. وَمِثَالُهُ: مَا لَوْ أُلْزِمَهُ الْقَاضِي بَيْعَ مَالِهِ لِإِقْيَاءِ ذَنْبِهِ، أَوْ أُلْزِمَ الذَّمِّيُّ بَيْعَ ^(٣) مُصْحَفٍ أَوْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَكِنْ سَيَذْكُرُ "المصنف" ^(٤) فِي الْإِكْرَاهِ: ((لَوْ صَادَرَهُ السُّلْطَانُ وَلَمْ يُعَيِّنْ بَيْعَ مَالِهِ فَبَاعَ صَحًّا))، قَالَ "الشارح" هناك ^(٤): ((وَالْحِيلَةُ أَنْ يَقُولَ: مِنْ أَيْنَ أُعْطِيَ؟ إِذَا قَالَ الظَّالِمُ: بَعِ كَذَا فَقَدْ صَارَ مُكْرَهًا فِيهِ)) اهـ. فَأَفَادَ أَنَّهُ تَجَرَّدَ الْمَصَادَرَةُ لَا يَكُونُ مُكْرَهًا، بَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ بِالْبَيْعِ مَعَ أَنَّهُ بَدُونِ أَمْرِ مُضْطَرٍّ إِلَى الْبَيْعِ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ هَذَا لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ بَاعَ بِغَيْرِ فَاجِشٍ عَنْ تَمَنِّيِ الْمِثْلِ، نَعَمْ الْعِبَارَةُ مُطْلَقَةٌ، فَيُمْكِنُ تَقْيِيدُهَا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ بَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ غَيْرِهِ بِسِيرٍ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ، فَتَأْمَلْ.

مطلب في البيع الفاسد

[٢٣٣٣٤] (قوله: وَفَسَدَ الْبَيْعُ) شُرُوعٌ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْبَاطِلِ وَحُكْمِهِ.

[٢٣٣٣٥] (قوله: مَا سَكَّتَ فِيهِ عَنِ الثَّمَنِ) لِأَنَّ مُطْلَقَ الْبَيْعِ يَقْتَضِي الْمُعَاوَضَةَ، فَإِذَا سَكَّتَ كَانَ غَرَضُهُ الْقِيَمَةُ، فَكَأَنَّهُ بَاعَ بِقِيَمَتِهِ، فَيَفْسُدُ وَلَا يَبْطُلُ، "درر" ^(٥)، أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا صَرَّحَ

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٥ ب.

(٢) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٨٨ ق/ب.

(٣) فِي "ب": ((بَيْع)).

(٤) انظر الدر عند المَقُولَةِ [٣٠٧٥٩] قَوْلُهُ: ((صَادَرَهُ السُّلْطَانُ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٦٩.

وعكسُهُ) فَيَنْعَقِدُ فِي الْعَرَضِ لَا الْخَمْرِ كَمَا مَرَّ. (و) فَسَدَ (بَيْعُهُ) أَي: الْعَرَضِ (بِأَمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتِبِ وَالْمُدَبِّرِ، حَتَّى لَوْ تَقَابَضَا مَلَكَ الْمُشْتَرِيَ) لِلْعَرَضِ (الْعَرَضُ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ.

(و) فَسَدَ (بَيْعُ سَمَكٍ لَمْ يُصَدِّ) لَوْ بِالْعَرَضِ، وَإِلَّا فَبَاطِلٌ لِعَدَمِ الْمِلْكِ،.....

بَنَفِي الثَّمَنِ كَمَا قَدَّمَهُ^(١) قَرِيبًا.

[٢٣٣٣٦] (قَوْلُهُ: وَعَكْسُهُ) أَي: يَبْعُ الْخَمْرَ بِالْعَرَضِ، بَأَنْ أَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَى الْعَرَضِ، فَيَنْعَقِدُ فِي الْعَرَضِ، أَي: لِأَنَّهُ أُمِكنَ اعْتِبَارُ الْخَمْرِ ثَمَنًا وَهِيَ مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ، بِخِلَافِ بَيْعِ الْعَرَضِ بِدَمٍ أَوْ مِثْقَةٍ. [٢٣٣٣٧] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ^(٢): ((وَأَنْ يَبْعَتْ بَعِينَ كَعَرَضٍ بَطُلٌ فِي الْخَمْرِ وَفَسَدَ فِي الْعَرَضِ، فَيَمْلِكُهُ بِالْقَبْضِ بِقِيَمَتِهِ))، وَهَذَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٣).

[٢٣٣٣٨] (قَوْلُهُ: مَلَكَ الْمُشْتَرِيَ لِلْعَرَضِ) قَبِلَ بِهِ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ لِأَمِّ الْوَلَدِ وَأُخْوَيْهَا لَا يَمْلِكُهُمْ بِالْقَبْضِ؛ لِبُطْلَانِ يَبْعُهُمْ بَقَاءً كَمَا مَرَّ^(٤).

[٢٣٣٣٩] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ^(٥) أَنَّهُمْ مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ) أَي: فَيَدْخُلُونَ فِي الْعَقْدِ، وَلِذَا لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيمَا ضُمَّ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَيَبْعُ مَعَهُمْ، وَلَوْ كَانُوا كَالْخُرِّ لَبَطُلَ كَمَا فِي "الدَّرَرِ"^(٦).

[٢٣٣٤٠] (قَوْلُهُ: وَفَسَدَ بَيْعُ سَمَكٍ لَمْ يُصَدِّ لَوْ بِالْعَرَضِ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَاسِدَ يَبْعُ السَّمَكِ وَأَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ، وَفِيهِ أَنَّ بَيْعَ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ^(٧)؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ الْمَعْدُومَ، وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِمَالٍ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَبْعُهُ بَاطِلًا، وَأَنْ يَكُونَ الْفَاسِدُ هُوَ بَيْعُ الْعَرَضِ؛ لِأَنَّهُ مَبْعٌ مِنْ وَجْهِهِ وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ، وَيَكُونُ السَّمَكُ ثَمَنًا، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ بَاغٍ الْعَرَضَ

(١) ص ٥٦٦ - "در".

(٢) ص ٥٥٦ - "در".

(٣) المَقُولَةُ [٢٣٣٠٢] قَوْلُهُ: ((نَطْلُ فِي الْخَمْرِ)).

(٤) ص ٥٥٠ - وما بعدها "در".

(٥) ص ٥٦١ - "در".

(٦) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧٠/٢.

(٧) ص ٥٦٥ - "در".

"صدر الشريعة" (أو صيّد ثم أُلقيَ في مكان لا يُؤخذ منه إلا بجملَةٍ للعجز عن التسليم (وإن أُحِذَ بدونها صحَّ) وله خيارُ الرؤية.....

وَسَكَتَ عَنِ الثَّمَنِ أَوْ بَاعَهُ بِأَمِّ الْوَلَدِ، بَلْ يُمْكُنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بَيْعَ الْعَرَضِ أَيْضاً بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ السَّمَكَ لَيْسَ بِمَالٍ، فَيَكُونُ كَبَيْعِ الْعَرَضِ بَمِثْلِهِ أَوْ دَمٍ، لَكِنْ جَعَلَهُ كَأَمِّ الْوَلَدِ أَظْهَرَ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ صَادَهُ بَعْدَهُ مَلَكُهُ، نَعَمْ هَذَا يَظْهَرُ لَوْ بَاعَ سَمَكَةً بَعَيْنَهَا قَبْلَ صَيْدِهَا، أَمَّا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ صَادَ سَمَكَةً لَمْ تَكُنْ عَيْنَ مَا جُعِلَتْ ثَمَنَ الْعَرَضِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا مِلْكٌ بِالصَّيْدِ.

والحاصل: أنه لو باع سمكةً مُطلقةً بعرضٍ ينبغي أن يكون البيع باطلاً من الجانبين، كبيع مِثْثَةٍ بعرضٍ أو عكسِهِ، ولو كانت السَّمَكَةُ مُعَيَّنَةً بَطَلَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ، وَفَسَدَ فِي الْعَرَضِ؛ لِأَنَّ السَّمَكَةَ مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِثْلُهَا مَا لَوْ كَانَ الْبَيْعُ عَلَى لَحْمِ سَمَكٍ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَلَوْ بَاعَهَا بِدَرَاهِمٍ بَطَلَ الْبَيْعُ؛ لِتَعَيُّنِ كَوْنِهَا مِيعَةً وَهِيَ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ، وَلَمْ أَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لَشَيْءٍ مِنْهُ.

[٢٣٣٤١] (قوله: "صدر الشريعة") حيث قال^(١): ((السَّمَكُ)^(٢) الذي لم يُصَدَّ ينبغي أن يكون البيع باطلاً^(٣) إذا كان بالدرهم والدنانير، ويكون فاسداً إذا كان بالعرض؛ لأنه مالٌ غيرٌ مُتَقَوِّمٌ؛ لِأَنَّ التَّقَوُّمَ بِالْإِحْرَازِ وَالْإِحْرَازُ مُتَنَفِّذٌ)).

[٢٣٣٤٢] (قوله: وله خيارُ الرؤية) ولا يُعتدُّ برؤيته وهو في الماء؛ لأنه يَتَفَاوَتْ فِي الْمَاءِ وَخَارِجَهُ، "شُرْئِيَالِيَّةً"^(٤).

(١) "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٢) في "م": ((ففي السمك)).

(٣) في "أ": ((باطلاً فيه)).

(٤) "الشُرْئِيَالِيَّة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٠/٢ (هامش "الذرر والغرر")، نقلاً عن "تبين الحقائق".

((إِلَّا إِذَا دَخَلَ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَسُدَّ مَدْخَلَهُ)) فَلَوْ سَدَّهُ مَلَكُهُ^(١)، وَلَمْ تَجْزُ إِجَارَةُ بَرَكَةٍ لِيُصَادَ مِنْهَا السَّمَكُ، "مَجْر"^(٢).....

[٢٣٣٤٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا دَخَلَ بِنَفْسِهِ إلخ) اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَأِنْ أَخَذَ بِلُونِهَا صَحَّ))، يَعْنِي: أَنَّهُ لَوْ صِيدَ فَأُلْقِيَ فِي مَكَانٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِلُونٌ حَيْلَةً كَانَ صَحِيحاً، وَأَمَّا إِذَا دَخَلَ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَسُدَّ مَدْخَلَهُ يَكُونُ بَاطِلاً؛ لِعَدَمِ الْمَلِكِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: ((فَلَوْ سَدَّهُ مَلَكُهُ))، فَافْهَمْ.

[٢٣٣٤٤] (قَوْلُهُ: فَلَوْ سَدَّهُ مَلَكُهُ) أَي: فَيَصِحُّ بَيْعُهُ إِنْ أَمَكَّنَ أَخْذَهُ بِلَا حَيْلَةٍ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ.

والْحَاصِلُ - كَمَا فِي "الْفَتْح"^(٣) - : ((أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ السَّمَكُ فِي حَظِيرَةٍ فِيمَا أَنْ يُعْدهَا لِذَلِكَ أَوْ لَا، فَفِي الْأَوَّلِ يَمْلِكُهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَخْذُهُ، ثُمَّ إِنْ أَمَكَّنَ أَخْذَهُ بِلَا حَيْلَةٍ جَازَ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ مَقْدُورٌ [١/١٨٣/٣] التَّسْلِيمِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ، وَفِي الثَّانِي لَا يَمْلِكُهُ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِعَدَمِ الْمَلِكِ، إِلَّا أَنْ يَسُدَّ الْحَظِيرَةَ إِذَا دَخَلَ؛ فَحِينَئِذٍ يَمْلِكُهُ، ثُمَّ إِنْ أَمَكَّنَ أَخْذَهُ بِلَا حَيْلَةٍ جَازَ بَيْعُهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ لَمْ يُعْدهَا لِذَلِكَ لَكِنَّهُ أَخْذَهُ وَأَرْسَلَهُ فِيهَا مَلَكُهُ، فَإِنْ أَمَكَّنَ أَخْذَهُ بِلَا حَيْلَةٍ جَازَ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ التَّسْلِيمِ، أَوْ بِحَيْلَةٍ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكاً فَلَيْسَ مَقْدُورٌ التَّسْلِيمِ)) اهـ.

مطلب في حكم إيجار البرك للصياد

[٢٣٣٤٥] (قَوْلُهُ: وَلَمْ تَجْزُ إِجَارَةُ بَرَكَةٍ إلخ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((اعْلَمْ أَنَّ فِي مِصْرَ بَرَكاً صَغِيرَةً كَبِيرَةً الْفَهَادَةُ تَجْتَمِعُ فِيهَا الْأَسْمَاكُ، هَلْ تَجُوزُ إِجَارَتُهَا لِصَيِّدِ السَّمَكِ مِنْهَا؟

(١) فِي هَامِش "م": ((قَوْلُ "الشَّارَحِ": فَلَوْ سَدَّهُ مَلَكُهُ)) أَي: لِأَنَّ السَّدَّ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ مُوجِبٌ لِلْمَلِكِ، كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي شَبْكِهِ، وَفِي "شَرْحِ الرِّوَايِ": ((لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّ السَّدَّ لَيْسَ بِإِحْرَازٍ، فَصَارَ كَطَيْرٍ وَقَعَ فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ فَسَدَّ الْبَابَ وَالْكُوَّةَ، فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ حَرَزاً لَهُ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ)) اهـ. "ط" عَنْ "نُوحِ أَفَنْدِي".

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٠/٦ - بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٩/٦.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٣٨١/١، وَفِيهِ: ((اعْلَمْ أَنَّ فِي الْمِصْرِ (...)).

نَقَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) عَنْ "الإيضاح" عَدَمَ جَوَازِهَا، وَنَقَلَ أَوَّلًا عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" فِي كِتَابِ "الْخَرَجِ"^(٢) عَنْ "أَبِي الزُّنَادِ" قَالَ: «كَتَبْتُ إِلَى "عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ"^(٣) فِي بُحَيْرَةٍ يَجْتَمِعُ فِيهَا

(قَوْلُهُ: وَنَقَلَ أَوَّلًا عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" فِي كِتَابِ "الْخَرَجِ" عَنْ "أَبِي الزُّنَادِ" إلخ) الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ فَقْهَائِنَا أَنَّ كَلَامًا مِنْ إِجَارَةِ الْبَرْكِ لِلْأَصْطِيَادِ وَيَبِيعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ غَيْرُ حَائِزٍ شَرْعًا، وَمَا نَقَلَهُ فِي كِتَابِ "الْخَرَجِ" عَنْ "عُمَرَ" وَ"عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ" مِنَ الْجَوَازِ فِيهِمَا مُقَابِلٌ لِلْمَذْهَبِ وَمُبَایْنٌ لَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ "أَبُو يُوسُفَ" فِي كِتَابِ "الْخَرَجِ" عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمَذْهَبُ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ مُقَابِلٌ لَهُ، وَعِبَارَتُهُ: «(وَسَأَلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ بَيْعِ السَّمَكِ فِي الْآحَامِ وَمَوْضِعِ مُسْتَقْعِ الْمَاءِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، وَهُوَ الَّذِي يَصِيدُهُ، فَإِنْ كَانَ يُؤْخَذُ بِالْيَدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصْطَادَ فَلَا بَأْسَ بَبَيْعِهِ، وَمَثَلُهُ إِذَا كَانَ يُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ صَيْدٍ كَمَثَلِ سَمَكٍ فِي جُبٍّ، وَإِلَّا إِذَا كَانَ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِصَيْدٍ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ ظُلَيْفٍ فِي الْبَرِّيَّةِ أَوْ طَيْرٍ فِي السَّمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، وَهُوَ الَّذِي صَادَهُ. وَقَدْ رَخَّصَ فِي بَيْعِ السَّمَكِ فِي الْآحَامِ أَقْوَامٌ، فَكَانَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ مَنْ كَرِهَهُ. حَدَّثَنَا "الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَبِّبِ" عَنْ "الْحَارِثِ" عَنْ "عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ». وَحَدَّثَنَا "يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ" عَنْ "الْمُسَبِّبِ بْنِ رَافِعٍ" عَنْ "عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ" أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ غَرَرٌ». قَالَ: وَحَدَّثَنَا "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ عَلِيٍّ" عَنْ "إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ" عَنْ "أَبِي الزُّنَادِ" قَالَ: «كَتَبْتُ إِلَى "عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ" فِي بُحَيْرَةٍ يَجْتَمِعُ فِيهَا السَّمَكُ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ أَنْوَاجُهَا؟ فَكُتِبَ: أَنْ أَفْعَلُوا». قَالَ: وَحَدَّثَنَا "أَبُو حَنِيفَةَ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ "حَمَّادٍ" قَالَ: طَلَبْتُ إِلَى "عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ"، فَكُتِبَ إِلَيَّ "عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ" يَسْأَلُهُ عَنْ بَيْعِ صَيْدِ الْآحَامِ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ "عُمَرُ": «(أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ)، وَسَمَاءُ الْخَيْسِ. قَالَ: وَحَدَّثَنَا "الْحَسَنُ بْنُ عِمْرَانَ" عَنْ "الْحَكَمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ" قَالَ: «(إِنْ اشْتَرَيْتَهُ صَيْدًا مُحْضُورًا وَرَأَيْتَ بَعْضَهُ فَلَا بَأْسَ). وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ "عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (وَضَعَ عَلَى أَحْمَةِ بُرْسٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا، وَكُتِبَ لَهُمْ كِتَابًا فِي قِطْعَةِ أَدَمٍ)، وَإِنَّمَا دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ عَلَى مُعَامَلَةٍ فِي قَصَبِهَا.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٠/٦.

(٢) "الخراج": فصل في بيع السمك في الآحام ص ٨٧ -.

(٣) نقول: الذي في النسخ و"البحر" و"النهر": ((عمر بن الخطاب))، وما أثبتناه من كتاب "الخراج" هو الصواب، وقد أشار إليه الرافي رحمه الله.

(٤) في مطبوعة التقريرات: ((الحكم بن إبراهيم))، ومثله في كتاب "الخراج" طبعة بولاق، وما أثبتناه من مطبوعة "الخراج" التي بين أيدينا هو الصواب، والحكم هو: ابن عُتْبَةَ، وإبراهيم هو: النخعي.

السَّمْلُ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ أَنْ يُوجَرَهَا^(١)، فَكَتَبَ إِلَيَّ: أَنْ أَفْعُلُوا. وما في "الإيضاح" بالقواعد الفقهية (الْيَقُ) اهـ. ونقل في "البحر"^(٢) أيضاً عن "أبي يوسف" عن "أبي حنيفة" عن "حماد" عن "عبد الحميد بن عبد الرحمن": ((أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى "عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ" يَسْأَلُهُ عَنْ بَيْعِ صَيِّدِ الْأَجَامِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ "عُمَرُ": أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَسَمَّاهُ الْحَسَنَ)) اهـ، ثُمَّ قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّمْلِ فِي الْأَجَامِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ بَيْتِ الْمَالِ، وَيُلْحَقُ بِهِ أَرْضُ الْوَقْفِ))، وَقَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((أَقُولُ: الَّذِي عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَدَمُ جَوَازِ الْبَيْعِ مُطْلَقًا؛ سِوَا مَا كَانَ فِي بَحْرٍ أَوْ نَهْرٍ أَوْ أَجْمَةٍ، وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ أَعْمٌ مِمَّنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَرْضِ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ أَرْضِ الْوَقْفِ، وَمَا تَقَدَّمَ عَنْ كِتَابِ "الْخَرَجِ" غَيْرُ بَعِيدٍ أَيْضًا عَنِ الْقَوَاعِدِ، وَمَرَجَعُهُ إِلَى إِجَارَةِ مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ لِمَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ هِيَ الْأَصْطِيَادُ، وَمَا حَدَّثَ بِهِ "أَبُو حَنِيفَةَ" عَنْ "حَمَادٍ مُشْكِلٌ،

قَالَ "أَبُو يُونُسَ": حَدَّثَنَا "ابْنُ أَبِي لَيْلَى" عَنْ "عَامِرِ الشَّعْبِيِّ" قَالَ: ((نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ)) اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ مَا نَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" عَنْ كِتَابِ "الْخَرَجِ" عَنْ "الْعُمَرَيْنِ"، فَمَا ذَكَرَهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى أَنَّهُ مُقَابِلٌ لِمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، لَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمَذْهَبُ، فَتَأَمَّلْ. وَيُقَالُ: مَنْ أَجَارَ الْبَيْعَ يُجِيرُ الْإِجَارَةَ أَيْضًا، لَكِنْ مَا عَزَاهُ فِي "الْبَحْرِ" لـ "عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ" عَزَاهُ فِي كِتَابِ "الْخَرَجِ" لـ "عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ". وَقَالَ فِي "شرح الملتقى": ((مَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ" مِنْ جَوَازِ الْإِجَارَةِ لِصَيِّدِ السَّمْلِ يُنَافِيهِ مَا فِي إِجَارَاتِ الْبِرَازَةِ)) حيث قال: الْإِجَارَةُ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْعَيْنِ لَا تَجُوزُ، فَلَا يَصِحُّ إِجَارَةُ الْأَجَامِ وَالْخِيَاضِ لِصَيِّدِ السَّمْلِ وَرَفَعَ الْقَصَبَ وَقَطَعَ الْحُطْبَ، أَوْ لَسَقِيَ أَرْضِيهِ أَوْ غَنَمِهِ، وَكَذَا إِجَارَةُ الْمَرْعَى، وَالْحَيْلَةُ فِي الْكَلِّ: أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَوْضِعًا مَعْلُومًا لِعَطَنِ الْمَاشِيَةِ وَسَبِّحِ الْمَاءِ وَالْمَرْعَى)) اهـ. وَهَكَذَا ذَكَرَهُ "قَاضِيحَان" أَيْضًا، وَقَالَ: ((لَأَنَّ الْإِجَارَةَ مَا وَضِعَتْ لِمَلِكِ الْعَيْنِ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: أَنْ يُوجَرَهَا إلخ) عبارة كتاب "الخراج": ((أَنْتَوَجَرَهَا إلخ)).

(١) في "م": ((أَنْتَوَجَرَهَا))، وما أثبتناه من سائر النسخ موافق لما في "البحر" و"النهر"، وعبارة الخراج: ((أَنْتَوَجَرَهَا))، وأشار إليه الرافعي رحمه الله.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٠/٦.

(و) يَبَّعُ (طَيْرٌ فِي الْهَوَاءِ^(١)) لَا يَرْجِعُ) بَعْدَ إِرْسَالِهِ مِنْ يَدِهِ، أَمَّا قَبْلَ صَيِّدِهِ فَبَاطِلٌ أَصْلًا^(٢)؛ لَعَدَمِ الْمِلْكِ (وَأِنْ) كَانَ (يُطَيَّرُ وَيَرْجِعُ) كَالْحَمَامِ.....

فَإِنَّهُ يَبَّعُ السَّمَكِ قَبْلَ الصَّيْدِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ فِي آجَامٍ هَيَّئَتْ لَذَلِكَ وَكَانَ السَّمَكُ فِيهَا مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ، فَتَأَمَّلْ وَاعْتَنِ بِهَذَا التَّحْرِيرِ، فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَيَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْهَا)) اهـ. لَكِنْ قَوْلُهُ: ((غَيْرُ بَعِيدٍ (إِلْح)) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِحَارَةَ وَاقِعَةٌ عَلَى اسْتِهْلَاكِ الْعَيْنِ، وَسَيَأْتِي^(٣) التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِجَارَةُ الْمَرَاعِي، وَهَذَا كَذَلِكَ، وَلِذَا حُزِمَ "الْمَقْدَسِيُّ" بَعْدَ الصَّحَةِ وَاعْتَرَضَ "الْبَحْرُ" بِمَا قُلْنَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[٢٣٣٤٦] (قَوْلُهُ: وَيَبَّعُ طَيْرٍ) جَمَعَ طَائِرٍ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَالْجَمْعُ طُيُورٌ وَأَطْيَارٌ، "بَحْرُ"^(٤) عَنْ "الْقَامُوسِ"^(٥).

[٢٣٣٤٧] (قَوْلُهُ: لَا يَرْجِعُ بَعْدَ إِرْسَالِهِ مِنْ يَدِهِ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُ، وَلَكِنْ عِلَّةُ الْفَسَادِ كَوْنُهُ غَيْرَ مَقْدُورٍ التَّسْلِيمِ، فَلَوْ سَلَّمَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ لَا يَعُودُ إِلَى الْحَوَازِ عِنْدَ مَشَايِخِ بَلْخٍ، وَعَلَى قَوْلِ "الْكِرْخِيِّ" يَعُودُ، وَكَذَا عَنْ "الطَّحَاوِيِّ"، وَأُطْلِقَهُ فَشَجِلَ مَا إِذَا كَانَ الطَّيْرُ مَبِيعًا أَوْ ثَمَنًا، "بَحْرُ"^(٦).

[٢٣٣٤٨] (قَوْلُهُ: أَمَّا قَبْلَ صَيِّدِهِ فَبَاطِلٌ أَصْلًا) يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^(٧) فِي السَّمَكِ.

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُ "الشَّارَحِ": فِي الْهَوَاءِ)) هُوَ بِالْمَدِّ: الْجِسْمُ الْمُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالْجَمْعُ أَهْوِيَّةٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ الدُّنْيَا، وَيُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ الْحَالِيِّ، وَالْهَوَى بِالْقَصْرِ: مَيْلُ النَّفْسِ نَحْوَ الشَّيْءِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي مَيْلٍ مَذْمُومٍ، يُقَالُ: اتَّبَعَ هَوَاهُ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْهَوَى. اهـ "نُوحُ أَفْنَدِي".

(٢) فِي "د" وَ"و": ((أَصْلًا فَبَاطِلٌ)).

(٣) ص ٥٩٣ - "دَرْ".

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٠/٦.

(٥) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((طَيْرٍ)).

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٠/٦.

(٧) انْظُرِ الْمَقُولَةَ [٢٣٣٤٠] قَوْلُهُ: ((وَقَسَدَ بَيْعُ سَمَكٍ لَمْ يُصَدِّ لَوْ بِالْغَرَضِ (إِلْح))).

(صَحَّ) وقيل: لا، وَرَجَحَهُ في "النَّهْرِ"^(١).....

[٢٣٣٤٩] (قوله: صَحَّ) ذَكَرَهُ في "الهِدَايَةِ"^(٢) و"الْحَانِئَةِ"^(٣)، وكذا في "الذَّخِيرَةِ" عن "الْمُنْتَقَى"، "بَحْر"^(٤). قال في "الْفَتْحِ"^(٥): ((لأنَّ المَعْلُومَ عَادَةً كَالْوَاقِعِ، وَتَحْوِيزُ كَوْنِهَا لَا تَعُودُ أَوْ عُرُوضُ عَدَمِ عَوْدِهَا لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الْبَيْعِ كَتَحْوِيزِ هَلَاكِ الْمُبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ، ثُمَّ إِذَا عَرَضَ الْهَلَاكُ انْفَسَخَ، كَذَا هُنَا إِذَا فُرِضَ وَقُوعُ عَدَمِ الْمُعْتَادِ مِنْ عَوْدِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ انْفَسَخَ)) اهـ. [٢٣٣٥٠] (قوله: وقيل: لا) في "الْبَحْرِ"^(٦) و"الشَّرْئِیْلَالِيَّةِ"^(٧): ((أَنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ)).

[٢٣٣٥١] (قوله: وَرَجَحَهُ في "النَّهْرِ") حَيْثُ ذَكَرَ مَا مَرَّ^(٨) عَنْ "الْفَتْحِ"، ثُمَّ قَالَ: ((وَأَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ الْبَيْعِ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ عَقِبَهُ، وَلِذَا لَمْ يَحْزُ يَبْعُ الْآتِيَّ)) اهـ. قَالَ "ح"^(٩): ((أَقُولُ: فَرَّقَ مَا بَيْنَ الْحَمَامِ وَالْآتِيَّ، فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَقْضِ بِعَوْدِهِ غَالِبًا بِخِلَافِ الْحَمَامِ، وَمَا ادَّعَاهُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ عَقِبَهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْقُدْرَةَ حَقِيقَةً فَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَإِلَّا لَاشْتِرَاطَ حُضُورِ الْمُبِيعِ بِمَجْلَسِ الْعَقْدِ، وَأَحَدٌ لَا يَقُولُ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْقُدْرَةَ حُكْمًا - كَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ هَذَا - فَمَا نَحْنُ فِيهِ كَذَلِكَ؛ لِحُكْمِ الْعَادَةِ بِعَوْدِهِ)) اهـ.

قلت: وَهُوَ وَجِيهٌ، فَهُوَ نَظِيرُ الْعَبْدِ الْمُرْسَلِ فِي حَاجَةِ الْمَوْلَى، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَعَلْلُوهُ بِأَنَّهُ مَقْدُورُ التَّسْلِيمِ وَقْتَ الْعَقْدِ حُكْمًا؛ إِذَا الظَّاهِرُ عَوْدُهُ، وَلَوْ أَبْقَى بَعْدَ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ خَيْرَ الْمُشْتَرِي فِي فُسْخِ الْعَقْدِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(١٠)، وَهَذَا كَذَلِكَ، لَكِنْ لِنُظَرٍ مَتَى يُحْكَمُ بِفُسْخِ الْعَقْدِ لِعَدَمِ عَوْدِ ذَلِكَ الطَّائِفِ؟ فَإِنَّهُ مَا دَامَ مُحْتَمَلُ الْحَيَاةِ يُحْتَمَلُ عَوْدُهُ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨١/أ.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٥/٣.

(٣) "الحانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٥٢/٢ - ١٥٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٠/٦.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٨/٦ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٠/٦، وعبارته: ((وهو الظاهر)).

(٧) "الشرييلالية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) في المقالة السابقة.

(٩) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٨٩/أ.

(١٠) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦.

(و) يَبْعُ (الْحَمَلُ) أَي: الْجَنَيْنَ، وَجَزَمَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) بِبُطْلَانِهِ كَالْتَّاجِ.....

(تنبيه)

في "الدَّخِيرَةُ": ((بَاعَ بُرْجَ حَمَامٍ فَلِئْلَ جَارَ، وَلَوْ نَهَاراً فَلَا؛ لَأَنَّ بَعْضَهُ يَكُونُ خَارِجَ الْبَيْتِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَخْذَهُ إِلَّا بِالْإِحْتِيَالِ)) اهـ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، تَأَمَّلْ. وَفِيهِ أَلْغَزَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: [خَفِيف]

يا إماماً في فقه نعمان أضحى حائز السبق مفرداً لا يُجَارَى [ب/٦٨٥/٣]
أَيُّ بَيْتٍ يَجُورُ يَبْعُكَ إِيَّاهُ هُ بَلِيلٌ وَلَا يَجُورُ نَهَاراً

[٢٣٣٥٢] (قوله: وَيَبْعُ الْحَمَلُ) بِسُكُونِ الْمِيمِ.

[٢٣٣٥٣] (قوله: وَجَزَمَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) بِبُطْلَانِهِ) لَنْتَهِيهِ ﷺ عَنِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ^(٢)،

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٠/٦.

(٢) روى عمر بن قيس وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: أخرجه الزائر كما في "كشف الأستار" (١٢٦٨)، وذكره الدارقطني في "العلل" ١٨٣/٩، ثم قال الزائر: لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا صالح ولم يكن بالحافظ، وقال في "المجمع": فيه صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف، وخالفهما معمر ومالك والريدي والأوزاعي فرووه عن الزهري عن ابن المسيب أنه سئل عن الحيوان بالحيوان نسبة فقال: ((لا ربا في الحيوان، وقد نهي عن المضامين والملاقيح وحبل الحبل)).

أخرجه عبد الرزاق (١٤١٣٧)، والمروزي في "السنة" (٢٠٦) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٢)، ومالك في "الموطأ" ٦٥٤/٢ - وعنه الشافعي في "الأم" ٣٧/٣، والبيهقي في "الكبرى" ٢٨٧/٥ و٣٤١.

قال الدارقطني: والصحيح غير مرفوع من قول سعيد غير متصل، بل رواه يوسف بن الماجشون عن الزهري مرسلاً عن النبي ﷺ. أخرجه المروزي (٢٠٩).

ورواه إبراهيم بن إسماعيل بن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَاقِيحِ وَالْمَضَامِينِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ)). أخرجه الزائر كما في "كشف الأستار" (١٢٦٨)، والطبراني في "الكبير" (١٥٨١). قال الزائر: لا نعلمه عن ابن عباس رضي الله عنهما إلا بهذا الإسناد. قال الهيثمي في "المجمع": فيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وثقه أحمد وضعفه جمهور الأئمة. ورواه عيسى بن أبي عيسى الحنط [متروك] عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده. أخرجه ابن عدي في "الكامل" ٢٤٧/٥.

أما النهي عن بيع حبل الحبلَةِ: فقد روي من غير طريق عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٤١٤٠) أخبرنا معمر وابن عتبة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما مثل حديث ابن المسيب السابق.

بينما أخرجه البَغَوِي في "المجدييات" (١٢١٢) من طريق مَعْمَرِ بْنِ عُيَيْنَةَ وَهَيْبِ، كُلُّهُم عن أَيُّوبَ بهذا إِلَّا أَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا على ((نَهَى عن حَبْلِ الْحَبْلَةِ))، وهو الذي أخرجه أحمد ١٠/٢ - ١١، والحميدي (٦٨٩)، والنسائي في "المجتبى" ٢٩٣/٧، و"الكبرى" (٦٢١٧)، وابن ماجه (٢١٩٧)، والبيهقي في "المعرفة" (١١٤٦١)، كُلُّهُم عن سفيان بن عُيَيْنَةَ عن أَيُّوبَ بهذا الإسناد، ولم يَدْكُرْ سوى ((حَبْلِ الْحَبْلَةِ)).

وكذلك رواه حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عن أَيُّوبَ. أخرجه أبو يعلى (٥٦٥٣)، ورواه عبد الواحد بن غياث عن حماد ابن سَلَمَةَ عن أَيُّوبَ عن سعيد ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه البغوي في "الجلديات" (١٢١٣). وقال الترمذي: وروى عبد الوهاب الثقفي وغيره عن أَيُّوبَ عن سعيد ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. وهذا أصح. ورواه ابن عُثَيْم عن أَيُّوبَ عن سعيد ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه الشافعي في "السنن" (٢٣٣)، وابن جِبَّان (٤٩٤٦)، وكذا المروزي في "السنن" (٢١٦) إلا أنه عن نافع فقط.

أما حماد بن زيد: فأخرجه الترمذي (١٢٢٩) في البيوع باب بيع حَبْلِ الْحَبْلَةِ، والمروزي في "السنن" (٢١٣) عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال البغوي: ورواه حماد بن زيد عن أَيُّوبَ بالشك، ثم أخرجه (١٢٠٩) عن أحمد بن إبراهيم الموصلي عن حماد عن أَيُّوبَ عن سعيد، قال حماد: ولا أدري عن ابن عباس أم لا؟ ورواه (١٢١٠) عن أبي الربيع عنه عن أَيُّوبَ عن سعيد مرسلًا. وكذلك أخرجه المروزي في "السنن" (٢١٥) عن محمد بن عُبيد بن جَسَّاب عن حماد رضي الله عنه. ورواه البَغَوِي في "الجلديات" (١٢١١) عن غارم عنه عن أَيُّوبَ عن سعيد عن ابن عباس. ولم يسل. وكذلك رواه عَفَّان عن حماد جفطي عن أَيُّوبَ رضي الله عنه. وأخرجه المروزي (٢١٤) عن أبي كامل عن حماد عن أَيُّوبَ عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنه. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٩٩٩) عن موسى بن هارون عنه عن حماد عن سِيَّامِ بْنِ عَطِيَّة عن أَيُّوبَ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال: لم يروه عن حماد إلا أبو كامل! ولعل هذا الخطأ من قبل موسى، والله أعلم.

أما شعبة: فرواه عنه عثمان بن عَمْرٍو عن أَيُّوبَ عن سعيد عن ابن عمر. أخرجه البَغَوِي (١٢٠٨)، والخفطوب في "تاريخه" ٤٣٢/٨. ورواه غَدَرٌ عنه عن أَيُّوبَ عن سعيد عن ابن عباس. أخرجه أحمد ١/٢٤٠، والنسائي في "المجتبى" ٢٩٣/٧، و"الكبرى" (٦٢١٦)، والبَغَوِي (١٢٠٧)، وابن أبي حاتم في "العلل" ٣٩١/١، وقال: وهو الصحيح.

هذا، ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه في "الموطأ" ٣٠/٢ - ٣١، وعنه أحمد ١/٥٦٦ - ٦٣/٢، و١٠٨، والشماع في "السنن المأثورة" (٢٣٢)، والبخاري (٢١٤٣) في البيوع باب بيع الغرر وحَبْلِ الْحَبْلَةِ، وأبو داود (٣٣٨٠) في البيوع باب في بيع الغرر، والنسائي في "المجتبى" ٢٩٣/٧، و"الكبرى" (٦٢٢١) في البيوع - تفسير حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وابن الجارود في "النتقي" (٥٩١)، والمروزي في "السنن" (٢١٩)، وأبو يعلى (٥٨٢١)، وابن جِبَّان (٤٩٤٧)، وأبو نُعَيْم في "الحلية" ٣٥٢/٦، وأبو عَوَّانَةَ (٤٨٨٤) و(٤٨٨٥)، والبيهقي في "الكبرى" ٣٤٠/٥، و"معرفة السنن" (١١٤٥٨).

وكذلك رواه عُبيد الله وجُورِيَّةُ والليث وعُمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ويونس بن عُبيد كُلُّهُم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((كان أهل الجاهلية يتنازعون لحم الجَزُورِ إلى حَبْلِ الْحَبْلَةِ))، قال: وحَبْلُ الْحَبْلَةِ أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تنتج التي تحت، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، هذا لفظ عُبيد الله. ولفظ جُورِيَّة: وفَسَّرَه نافع إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها.

أخرجه أحمد ١٥٢/٢ و٧٦ و٨٠ و١٤٤ و١٥٥، والبخاري (٢٢٥٦) في السلم باب السلم إلى أن تنتج الناقة (٣٨٤٣) في مَنَابِ الْأَنْصَارِ باب أيام الجاهلية، ومسلم (١٥١٤) في البيوع باب تحريم بيع حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وأبو داود (٣٣٨١)، والنسائي في "المجتبى" ٢٩٣/٧، و"الكبرى" (٦٢٢٠) باب بيع حَبْلِ الْحَبْلَةِ، والمروزي في "السنن" (٢١٨) و(٢٢٠)، وعبد بن حميد (٧٤٦)، وأبو عَوَّانَةَ (٤٨٨٢) و(٤٨٨٦)، وابن جِبَّان في "المجروحين" ١٥٩/١، والبيهقي =

(وَأَمَّةٌ إِلَّا حَمَلَهَا) لفساده بالشَّرْطِ،

ولما فيه من الغَرَر، وتقدَّم^(١) أَنَّ بَيْعَ الثَّلَاثَةِ باطل^(٢)، واعتَرَضَ في "الْبَيْعَوِيَّةِ"^(٣) التَّعْلِيلَ بِالغَرَرِ - وهو الشُّكُّ في وُجُودِهِ -: ((بأنه ينبغي عليه أن لا يجوزَ بَيْعُ الشَّيْءِ الْمَلْفُوفِ الْمَوْصُوفِ - لأنه يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُوْجَدَ شَيْءٌ - أو وصفه المذكورُ مع تصرُّبِهِمْ بِجَوَازِهِ)) اهـ.

قلت: فيه أنه لا غَرَرَ فيه؛ لأنه يسهلُ الاطِّلاعُ عليه بخلافِ الحَمَلِ، فندبَّر. وفي "الْبَحْرِ"^(٤) عن "السَّراج": ((فلو باعَ الحَمَلُ وولَدَتْ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ وَسَلَّمْ لَا يَجُوزُ)).

مطلب: اسْتِثْنَاءُ الحَمَلِ فِي الْعُقُودِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ

١٢٣٥٤١ (قوله: لفساده بالشَّرْطِ) لأنَّ ما لا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ منه، والحَمَلُ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ بِالْبَيْعِ فَكَذَا اسْتِثْنَاؤُهُ؛ لأنه بمنزلةِ الأطرافِ، فصار شَرْطاً فاسِداً، وفيه مَنْفَعَةٌ لِلْبَائِعِ فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ. ثُمَّ اسْتِثْنَاءُ الحَمَلِ فِي الْعُقُودِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: فِي وَجْهِ يَفْسُدُ الْعَقْدُ وَالْاِسْتِثْنَاءُ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ؛ لِأَنَّهَا تُبْطِلُهَا الشُّرُوطُ الْفَاسِدَةُ. وَفِي وَجْهِ الْعَقْدُ جَائِزٌ وَالْاِسْتِثْنَاءُ بَاطِلٌ كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالصِّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ.

وَفِي وَجْهِ يَجُوزَانِ وَهُوَ الْوَصِيَّةُ، كَمَا لَوْ أَوْصَى بِجَارِيَةٍ إِلَّا حَمَلَهَا، وَكَذَا لَوْ أَوْصَى بِحَمَلِهَا لِآخَرَ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ أَخْتِ الْمِيرَاثِ، وَالْمِيرَاثُ يَجْرِي فِي الحَمَلِ فَكَذَا الْوَصِيَّةُ، بِخِلَافِ الْخِدْمَةِ،

(قوله: والميراثُ يَجْرِي فِي الحَمَلِ إلخ) فَإِنَّهُ فِي الْمَثَالِ قَبْلَ هَذَا يَكُونُ الحَمَلُ مِيرَاثاً.

= ١/٥/٣٤، والخطيبُ في "التَّارِيخِ" ١٣٢/١٤. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ التُّوْدَكْسِيِّ عَنْ جُوَيْرِيَةَ (ح) وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْخَبْلَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي بَطْنِ الْأَنْعَامِ فَتَنْتَجِ ثُمَّ تَنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا)). هَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عُزَيْدٍ فِي "الْكَامِلِ" ١٥٥/٤، وَالْخَطِيبُ فِي "الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ" ٣٨٧-٣٨٦/١ فَأُدْرَجَا هَذَا. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ تَفْسِيرِ نَافِعٍ عَلَى رِوَايَةِ جُوَيْرِيَةَ.

وَاسْتَدَلَّ ابْنُ حَجَرٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ. انْظُرْ "فَتْحُ الْبَارِي" ٣٥٧/٤.

(١) ص ٥٤٧ - "در".

(٢) فِي هَامِشٍ "م" ((قوله: وَتَقَدَّمَ أَنَّ بَيْعَ الثَّلَاثَةِ بَاطِلٌ)) أَيْ: فِي قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ": ((وَالْمُضَامِينَ وَالْمَلَايِقِ وَالنَّشَاجِ))، وَفَسَّرَ "النَّشَاجُ" هُنَاكَ الْمَلَايِقَ. بِنَا فِي الْبَطْنِ، فَيُخَالَفُ مَا هُنَا، لَكِنْ تَقَدَّمَ حَمْلُهُ عَلَى مَا فِي الْبَطْنِ مِنَ الْمُنِيِّ قَبْلَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الحَمَلِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا مُخَالَفَةَ؛ لِاخْتِلَافِ الْمَوْضُوعِ اهـ.

(٣) هِيَ حَاشِيَةُ يَعْقُوبَ بَاشَا (ت ٨٩١هـ) عَلَى شَرْحِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عَلَى "الْوَقَايَةِ"، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا ٥٧٤/١.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٠/٦.

بخلاف هبة ووصية (ولبن في ضرع) وحزم "البرجندي" بطلانه (ولو لو في صدق)

"زيلي" (١) ملخصاً، أي: لو أوصى له بأمة إلا خدمتها لا يصح الاستثناء؛ لأن الميراث لا يجري فيها، والغلة كالخدمة، "بحر" (٢).

[٢٣٣٥٥] (قوله: بخلاف هبة ووصية) أي: حيث يصح العقد فيهما، لكن الاستثناء باطل في الهبة جائز في الوصية كما علمت، فافهم.

[٢٣٣٥٦] (قوله: وحزم "البرجندي" بطلانه) قال "صدر الشريعة" (٣): ((ذكروا في فساده عيلتين: إحداهما: أنه لا يعلم أنه لبن أو دم أو ريح، وهذه تقتضي بطلان البيع؛ لأنه مشكوك الوجود فلا يكون مالاً. والأخرى: أن اللبن يوجد شيئاً فشيئاً، فيختلط ملك المشتري بملك البائع)) اه، أي: وهذه تقتضي الفساد، "ط" (٤).

قلت: مقتضى الفساد لا ينافي مقتضى البطلان بل بالعكس؛ لأن ما يقتضي البطلان يدل

(قوله: لكن الاستثناء باطل في الهبة إلخ) وأما هبة الحمل وحده بدون الأم لا تصح إلا إذا سلم إلى الموهوب إليه مع الأم كما في "السراج". اه "سيندي". وفي "الفتاوى الخيرية": ((والحيلة في حواز بيع اللبن في الضرع: أن يقرض طالب اللبن مالكيه دراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه إذا وقعت فيه المبادلة، ويقول مالك اللبن: ما يأتي من دأبي الفلانية أو دوابي حذه قرضاً، فإذا استوفاه يجعل هذا بهذا؛ فيحل لهذا المال ولهذا اللبن؛ لوقوع المقاصة بينهما بذلك)) اه.

قلت: ويرد عليه أن هذا لا يسمى بيعاً مع أن اللبن مثلي، وربما لا يرضى صاحب اللبن إلا بدفع مثله، فالأولى أن يقال: إن طالب اللبن يقرض صاحب اللبن درهماً، ثم يحلب صاحب الماشية اللبن ويبيعه بذلك الدرهم الذي في ذمته. اه "سيندي".

(قوله: بل بالعكس؛ لأن ما يقتضي البطلان يدل إلخ) إذا نظرنا لكون مقتضى الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف بدون تعرض لمشروعية الأصل وعدمها لا ينافي مقتضى الفساد لمقتضى البطلان، وإذا نظرنا لكون الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف والمشروعية في الأصل - ومقتضى البطلان عدم المشروعية

(١) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٨/٤.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٥/٦.

(٣) "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٨/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٨/٣.

لِلْغَرَرِ (وَصُوفٍ عَلَى ظَهَرٍ غَنَمٍ) وَحَوَّزَهُ "الثَّانِي" وَ"مَالِكٌ"، وَفِي "السَّرَّاجِ": ((لَوْ سَلَّمَ الصُّوفَ وَاللَّبَنَ بَعْدَ الْعَقْدِ.....

على عدم المشروعية أصلاً^(١)، فلذا حَزَمَ بِبُطْلَانِهِ، فتأمل.

[٢٣٣٥٧] (قوله: للغرر) لأنه لا يُعلم وجوده، وينبغي أن يكون باطلاً للعلّة المذكورة، فهو مثل اللبن، "رملّي".

قلت: ويُزيده ما في "التحسيس": ((رجلٌ اشترى لؤلؤةً في صدقٍ قال "أبو يوسف": البيع جائز، وله الخيار إذا رآه، وقال "محمد": البيع باطل^(٢)، وعليه الفتوى)) اهـ. قال "الزَيْلَعِيُّ"^(٣): ((بخلاف ما إذا باع تراب الذهب والخوب في غلافها حيث يجوز؛ لكونها معلومة، ويمكن تجربتها بالبعض أيضاً)) اهـ. قال في "النهر"^(٤): ((وينبغي أن يكون من ذلك الجوز الهندي)).

[٢٣٣٥٨] (قوله: وصوفٍ على ظهر غنمٍ) للنهي عنه، ولأنه قبل الجزّ ليس بمال مُتَقَوِّمٍ في نفسه؛ لأنه بمنزلة وصف الحيوان؛ لقيامه به كسائر أطرافه، ولأنه يزيد من أسفل فيختلط المبيع بغيره كما قلنا في اللبن، "زيلعي"^(٥).

[٢٣٣٥٩] (قوله: وحوزة "الثاني") هو رواية عنه كما في "الهداية"^(٦).

فيهما - تنافى كل من مقتضى الفساد ومقتضى البطلان، والذي قدّمه أوّل الباب أن الباطل ما لا يكون مشروعاً لا بأصله ولا بوصفه، والفاسد ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه، وبهذا تعلّم ما في كلام "المحشّي".

(١) في هامش "م": ((قوله: أصلاً)) أي: ووصفاً، والفساد يقتضي عدم مشروعية الوصف، فهو يؤكّد مقتضى البطلان من جهة إفادته عدم مشروعية الوصف، ولا ينافيه، هذا معنى كلام "المحشّي"، وفيه: أن الفساد كما يقتضي عدم مشروعية الوصف كذلك يقتضي مشروعية الأصل، والبطلان يقتضي عدم تلك المشروعية، فكيف لا ينافيه؟ ولعلّ "المحشّي" نظر إلى أن مشروعية الأصل في الفساد مسكوت عنها، لكن يعكز عليه ملاحظتها في الشق الثاني، فتأمل اهـ.

(٢) في هامش "م": ((قوله: باطلاً)) أي: للجهل وعدم القدرة على الاطلاع؛ إذ لا يمكن الاطلاع إلا بكسر الصدق، وفي ذلك ضررٌ على صاحبه؛ إذ يتحمل أن لا يوافق رغبة المشتري، وقال "أبو يوسف": لا ضرر في كسر الصدق؛ إذ لا يتفق به إلا بالكسر، فكان مثل غلاف الخوب اهـ.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤/٤٦.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨١/ب.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤/٤٦.

(٦) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٣/٣.

لَمْ يَنْقَلِبْ صَاحِبًا)). وكذا كُلُّ مَا اتَّصَلَهُ خَلْقِيٌّ كَجُلْدِ حَيَّوَانٍ وَنَوَى تَمَرٍ وَبِزْرِ
بَطِيخٍ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَعْدُومٌ عُرْفًا، وَإِنَّمَا صَحَّحُوا بَيْعَ الْكُرَاتِ.....

[٢٣٣٦٠] (قوله: لَمْ يَنْقَلِبْ صَاحِبًا) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ وَقَعَ بِاطِلًا^(١)، وَإِلَّا لَصَحَّ بِزَوَالِ
الْمُفْسِدِ كَمَا سَيَتَضَحَّى فِي بَيْعِ الْآبِقِ^(٢)، وَهُوَ أَيْضًا مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَالٍ مُتَقَوِّمٍ؛
فَكَانَ عَلَى "المُصَنِّفِ" ذِكْرُهُ فِي الْبَاطِلِ.

[٢٣٣٦١] (قوله: وكذا كُلُّ مَا اتَّصَلَهُ خَلْقِيٌّ) بِخِلَافِ اتِّصَالِ الْجَذَعِ وَالثَّوْبِ، فَإِنَّهُ
بِصُنْعِ الْعِبَادِ، "ابن ملِّك".

[٢٣٣٦٢] (قوله: لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَعْدُومٌ عُرْفًا) أَي: مَرَّ^(٣) فِي فَصْلِ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا
عِنْدَ قَوْلِهِ: ((كَيْفَ بُرِّ فِي سُنْبِلِهِ))، وَبَيَّنَّا هُنَاكَ بِأَنَّهُ يُقَالُ: هَذَا تَمَرٌ وَقُطْنٌ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا
نَوَى فِي تَمَرِهِ، وَلَا حَبٌّ فِي قُطْنِهِ، وَيُقَالُ: هَذِهِ حِنْطَةٌ فِي سُنْبِلِهَا، وَهَذَا لَوْزٌ وَفُسْتُقٌ فِي
قَشْرِهِ، وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ قَشُورٌ فِيهَا لَوْزٌ.

[٢٣٣٦٣] (قوله: وَإِنَّمَا صَحَّحُوا إلخ) جَوَابٌ عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ "أَبُو يُوسُفَ" مِنْ جَوَازِ بَيْعِ
الصُّوفِ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ كَمَا فِي الْكُرَاتِ وَقَوَائِمِ الْخِلَافِ بِالْكَسْرِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ: نَوْعٌ مِنْ
الصَّمْغِ، أَي: مَعَ أَنَّهَا تَزِيدُ، وَالْجَوَابُ - كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٤) - : ((أَنَّهُ أُجِيزَ فِي الْكُرَاتِ وَالْقَوَائِمِ
لِلتَّعَامُلِ؛ إِذْ لَا نَصَّ فِيهِ، فَلَا يُلَحِظُ بِهِ الْمَصْصُوعُ عَلَيْهِ)) اهـ. وَأَيْضًا فَالْقَوَائِمُ تَزِيدُ مِنْ أَعْلَاهَا، أَي:
فَلَا يَحْصُلُ اخْتِلَاطُ الْمَبِيعِ بغيرِهِ بِخِلَافِ الصُّوفِ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْخِصَابِ كَمَا أَفَادَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٥)،

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قوله: مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ وَقَعَ بِاطِلًا)) فِيهِ: أَنَّهُ نَقَلَ الْخِلَافَ بَيْنَ "الْكَرْحِيِّ" وَ"الْبَلْعِيِّ" فِي عَوْدِ بَيْعِ الطَّيْرِ
الْمُرْسَلِ صَاحِبًا لِتَسْلِيمِهِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى فُسَادِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْقَوْلُ بَعْدَ الْإِنْقِلَابِ إِلَى الصَّحَةِ مُقْتَضًى لِلْبُطْلَانِ
حَتَّى يَنْفَرَعَ الْإِزَامُ "المُصَنِّفُ" بِذِكْرِهِ فِي الْبَاطِلِ؟! نَعَمْ، هَذَا يَنْفَرَعُ عَلَى التَّعْلِيلِ: بِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَالٍ مُتَقَوِّمٍ؛ إِذْ مُقْتَضَاهُ
الْبُطْلَانُ اهـ.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٣٤٣٥] قَوْلُهُ: ((عَلَى الْقَوْلِ بِقَسَادِهِ)).

(٣) ص ٢٢٦ - ٢٢٧ - "در".

(٤) "بَيِّنِ الْحَقَائِقَ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤/٤٦.

وفي "البحر"^(١) من ((فصل فيما يدخل في البيع)) تبعاً عن "الظهيري"^(٢): ((اشترى رطباً من البقول أو قثاءً ١/٦٩٣/٣) أو شيئاً ينمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف، ويبيع قوائم الخلاف يجوز وإن كان ينمو؛ لأن نموها من الأعلى، بخلاف الرطبات إلا الكراث للتعامل، وما لا تعامل فيه لا يجوز)) اهـ.

قلت: وقوله: ((للتعامل)) علة لقوله: ((إلا الكراث)) فقط، وإلا فكأن قوائم الخلاف تنمو من الأعلى بخلاف الرطبات فيجوز الجواز بلا حاجة إلى التعليل بالتعامل، وذكر في "البحر"^(٣) هنا عن "الفضلي" تصحيح عدم الجواز في قوائم الخلاف؛ لأنه وإن كان ينمو من أعلاه فموضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز؛ لجهالة موضع القطع، لكن في "الفتح"^(٤): ((أن منهم من منع؛ إذ لا بُد للقطع من حفر الأرض، ومنهم من أجاز للتعامل، وفي "الصغرى": القياس في بيع القوائم المنع، لكن جاز للتعامل، ويبيع الكراث يجوز وإن كان ينمو من أسفله للتعامل أيضاً، وبه يحصل الجواب عما استدلل به "الفضلي" على المنع في القوائم لمن تأمل))، "نهر"^(٥).

قوله: يُفِيدُ الجَوَازَ بلا حاجة إلى التعليل بالتعامل (الخ) فيه: أنَّ التعليل بالتعامل محتاج إليه في غير الكراث أيضاً؛ لدفع ما يُقال من عدم الجواز بعلّة أنَّ المبيع بمنزلة وصّفٍ. قوله: وبه يحصل الجواب عما استدلل به "الفضلي" على المنع (الخ) لو قيل: إنَّ الكلام فيما إذا كان موضع القطع معلوماً. كما أفاده ما نقله "الشارح" عن "الفتية" - لكان أوجه في دفع كلام "الفضلي".

(١) "البحر": كتاب البيع ٣٢٦/٥.

(٢) "الظهيري": كتاب البيوع - القسم الثاني - الفصل الثاني في بيع ما يخرج من الأرض ق ٢٦٠/أ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨١/٦.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥١/٦.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨١/ب.

وشجر الصَّفْصَافِ وأوراقِ الثَّوتِ بأغصانها للتَّعامل. وفي "القنية": ((بَاعَ أوراقَ ثُوتٍ لم تَقْطَعْ قَبْلَهُ بَسَنَةً جازَ، وَبَسَنَتَيْنِ لا؛ لِأَنَّهُ يَشْتَبِهُ مَوْضِعَ قَطْعِهِ عُرْفًا)).
(وَجِذْعٌ) مُعَيَّنٌ (فِي سَقْفٍ) أَمَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ.....

[٢٣٣٦٤] (قوله: وشجر الصَّفْصَافِ) أي: قوائم شجره، أي: أغصانه.
[٢٣٣٦٥] (قوله: وفي "القنية": بَاعَ أوراقَ ثُوتٍ) أي: مع أغصانها، قال في "القنية"^(١):
((اشْتَرَى أوراقَ الثَّوتِ ولم يُبَيِّنْ مَوْضِعَ القَطْعِ لَكُنْهُ مَعْلُومٌ عُرْفًا صَحَّ، ولو تَرَكَ الأَغْصَانُ لَهُ أَنْ يَقْطَعَهَا فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، ولو بَاعَ أوراقَ ثُوتٍ لم يَقْطَعْ قَبْلَ بَسَنَةٍ^(٢) يَجُوزُ، وَبَسَنَتَيْنِ لا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بَسَنَةٌ^(٣) يُعْلَمُ مَوْضِعَ قَطْعِهَا عُرْفًا)) اهـ.
[٢٣٣٦٦] (قوله: وَجِذْعٌ) هو القِطْعَةُ مِنَ النَّخْلِ أو غَيْرِهِ تَوْضَعُ عَلَيْهَا الأَخْشَابُ، "نهر"^(٤)؛ لِأَنَّهُ لا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ إِلَّا بَضْرَرٍ، ولو لم يكن مُعَيَّنًا لا يَجُوزُ أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَا وَلِلْحَالَةِ أَيْضًا، "هَدَايَة"^(٥). فقوله: ((مُعَيَّنٌ)) ليس للاحتراز عن الفساد، بل لِمَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ.
[٢٣٣٦٧] (قوله: أَمَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ إلخ) الأولى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((فَلَوْ قُطِعَ وَسَلِّمَ))،
ط" (٦).

(قوله: فقوله: مُعَيَّنٌ ليس للاحتراز عن الفساد إلخ) بل يَظْهَرُ أَنَّهُ للاحتراز عن البُطْلَانِ لا عن الفساد.

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب فيما يتعلق ببيع الأشجار والثمار والأغصان إلخ ق ١٠١/ب - ١٠٢/أ يتصرف.

(٢) في "٦": ((لم تقطع قبل سنة)).

(٣) في "الأصل" و"ك" و"٦": ((لجنة)) باللام.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨١/ب.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٣/٣ - ٤٤.

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٩/٣.

فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحاً، "ابن كمال". (وَذِرَاعٍ مِنْ ثَوْبٍ يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ) فَلَوْ قُطِعَ
وَسُلِّمَ قَبْلَ فَسْخِ الْمَشْتَرِي عَادَ صَحِيحاً، وَلَوْ لَمْ يَضُرَّهُ الْقَطْعُ كَكَرْبَاسٍ.....

[٢٣٢٦٨] (قوله: فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحاً) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(١): ((وَذَكَرَ "الرَّاهِدِيُّ" عَنْ "شَرْحِ

الطَّحَاوِيِّ": أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْمُعَيَّنِ لَا يَنْقَلِبُ بِالتَّسْلِيمِ صَحِيحاً، وَجَزَمَ بِهِ فِي "إِبْصَاحِ الْإِصْلَاحِ"، وَهُوَ
ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْمُعَيَّنِ مُعَلَّلٌ بِالزُّوْمِ الضَّرَرِ وَالْجَهَالَةِ، فَإِذَا تَحَمَّلَ الْبَائِعُ الضَّرَرَ وَسَلَّمَهُ زَالَ
الْمُفْسِدُ وَارْتَفَعَتِ الْجَهَالَةُ أَيْضاً، وَمِنْ ثَمَّ جَزَمَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) بِأَنَّهُ يَعُودُ صَحِيحاً)) أَهـ.

قُلْتُ: وَالَّذِي نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ "نُوحٌ" عَنْ "الرَّاهِدِيِّ" عَنْ "شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ" عَكْسُ
مَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي "النَّهْرِ"، فَلْيُرَاجَعْ. نَعَمْ عِبَارَةُ "ابْنِ كَمَالٍ" فِي "إِبْصَاحِ الْإِصْلَاحِ": ((أَنَّ غَيْرَ
الْمُعَيَّنِ لَا يَعُودُ صَحِيحاً))، وَعَرَاهُ إِلَى "الرَّاهِدِيِّ" فِي "شَرْحِ الْقُدُورِيِّ".

[٢٣٢٦٩] (قوله: يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ) كَالثَّوْبِ الْمُهَيَّأِ لِلْبَسِ، "زَيْلَعِي"^(٣). وَأَشَارَ "الْمُصَنِّفُ" إِلَى عَدَمِ

جَوَازِ بَيْعِ حِلْيَةٍ مِنْ سَيْفٍ، أَوْ نَصْفِ زُرْعٍ لَمْ يُدْرِكْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمُهُ إِلَّا بِقَطْعِ جَمِيعِهِ، وَكَذَا
يَبْعُ قَصَّ خَاتَمٍ مُرَكَّبٍ فِيهِ، وَكَذَا نَصِيئَهُ مِنْ ثَوْبٍ مُشْتَرَكٍ مِنْ غَيْرِ شَرِيكِهِ، وَذِرَاعٍ مِنْ خَشَبَةٍ
لِلضَّرَرِ فِي تَسْلِيمِ ذَلِكَ، وَلَا عِتْبَارَ بِمَا التَّزَمَهُ مِنَ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا التَّزَمَ الْعَقْدَ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ،

(قوله: وَالَّذِي نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ "نُوحٌ" (إِلَخ) عِبَارَتُهُ: ((وَإِطْلَافُهُمْ فَيَعِدُ أَنَّهُ يَنْقَلِبُ صَحِيحاً بِالتَّسْلِيمِ

سِوَاءَ كَانَ مُعَيَّناً أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَقَالَ "الرَّاهِدِيُّ" فِي "شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ": إِنَّ الْفَسَادَ فِي غَيْرِ الْمُعَيَّنِ
مُعَلَّلٌ بِالزُّوْمِ الضَّرَرِ وَالْجَهَالَةِ، فَإِذَا تَحَمَّلَ الْبَائِعُ الضَّرَرَ وَسَلَّمَهُ إِلَى الْمَشْتَرِي زَالَ الْمُفْسِدُ وَانْتَفَتِ الْجَهَالَةُ
أَيْضاً)) أَهـ. وَفِي "إِصْلَاحِ الْإِبْصَاحِ" مَا يُؤَافِقُ مَا نَقَلَهُ فِي "النَّهْرِ"، وَنَصَّهُ: ((وَجِدْعٌ فِي سَفَفٍ، يَعْنِي:
الْجِدْعُ الْمُعَيَّنُ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُعَيَّنِ يَبْعُهُ لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحاً، ذَكَرَهُ "الرَّاهِدِيُّ" فِي "شَرْحِ الْقُدُورِيِّ")) أَهـ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨١/ب بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٢/٦.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٧/٤.

جَازَ لَا تِنْفَاءَ الْمَانِعِ (وَضَرْبَةُ الْقَانِصِ) بِقَافٍ وَنُونٍ: الصَّائِدُ (وَالْغَائِصُ) بَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ: الْغَوَاصُ، وَالْبَيْعُ فِيهِمَا بَاطِلٌ لِلْعَرَرِ، "بَحْر" ^(١) و"نَهْر" ^(٢) و"الْكَمَال" ^(٣) و"ابن الكمال". قَالَ "المُصَنَّف" ^(٤): ((وَقَدْ نَظَّمَهُ "مُتَلَا حُسْرُو" فِي سِلْكِ الْفَاسِدِ فَتَبِعْتُهُ فِي "المُخْتَصَرِ"،.....

"بَحْر" ^(٥) و"فَتْح" ^(٦). وَفِي بَيْعِ نِصْفِ الزَّرْعِ وَنَحْوِهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ قَدَّمَاهُ ^(٧) أَوَّلَ كِتَابِ الشَّرْكَةِ.

[٢٣٣٧٠] (قَوْلُهُ: جَازَ) كَمَا يَجُوزُ بَيْعُ قَفِيرٍ مِنْ صُبْرَةٍ، "بَحْر" ^(٨).

[٢٣٣٧١] (قَوْلُهُ: لَا تِنْفَاءَ الْمَانِعِ) عِلَّةٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ.

[٢٣٣٧٢] (قَوْلُهُ: وَضَرْبَةُ الْقَانِصِ) مِنْ قَنَصٍ قَنَصًا عَلَى حَدِّ ضَرْبٍ: صَادَ كَمَا فِي

"الصَّحَاح" ^(٩)، بَأَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ الْقَاءِ هَذِهِ الشَّبَكَةُ مَرَّةً بِكَذَا، "نَهْر" ^(١٠).

[٢٣٣٧٣] (قَوْلُهُ: وَالْغَائِصُ) بَأَنْ يَقُولَ: أَعْوَصُ غَوْصَةً، فَمَا أَخْرَجْتُهُ مِنَ اللَّالِي فَهُوَ لَكَ

بِكَذَا كَمَا فِي "تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ" ^(١١). وَمَقْتَضَاهُ: الْمُبَايَنَةُ بَيْنَ الْقَانِصِ بِالْقَافِ، وَالْغَائِصِ بِالْغَيْنِ،

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٣/٦.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨١/ب.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٣/٦.

(٤) "الملح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ١٦/ب بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٢/٦.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٢/٦.

(٧) المقولة [٢٠٩٤٥] قوله: ((وفيها بعد وَرَقَتَيْنِ: أَنَّ الْمِطْعَةَ كَذَلِكَ)) وما بعدها.

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٥/٦.

(٩) "الصحاح": مادة ((قنص)).

(١٠) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨١/ب بتصرف.

(١١) "تهذيب اللغة": مادة ((غوص)) ١٥٨/٨.

وَيَجِبُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْبَاطِلُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ كَمَا مَرَّ). (وَالْمُزَانَنَةُ هِيَ يَبْعُ الرُّطْبَ عَلَى النَّخْلِ بَتَمْرٍ^(١) مَقْطُوعٍ مِثْلَ كَيْلِهِ تَقْدِيرًا، "شُرُوحٌ مُجْمَعٌ".

وَفَسَّرَ "الزَّلِيلِيُّ"^(٢) ضَرْبَةَ الْقَانِصِ - بِالْقَافِ - بِمَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّيْدِ بِضَرْبَةِ الشَّبَكَةِ أَوْ بَعْوَصِ الصَّائِدِ فِي الْمَاءِ.

قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَهَذَا يُوهِمُ شُمُولَ الْقَانِصِ بِالْقَافِ لِلْغَائِصِ، وَالْوَاقِعُ مَا قَدْ عَلِمْتُهُ، وَجَعَلَ فِي "السَّرَاجِ" الْقَانِصَ صَيَادَ الْبَرِّ، وَالْغَائِصَ صَيَادَ الْبَحْرِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الصَّائِدَ بِالْآلَةِ - وَهُوَ الْقَانِصُ بِالْقَافِ - أَعْمُ مِنْ كَوْنِهِ فِي الْبَحْرِ أَوْ الْبَرِّ بِخِلَافِ الْغَائِصِ)) اهـ. وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْقَانِصَ بِالْقَافِ مَنْ يَصْطَادُ^(٤) الصَّيْدَ بَرًّا أَوْ بَحْرًا، وَأَمَّا الْغَائِصُ بِالْغَيْنِ فَهُوَ مَنْ يَغْوِصُ لَاسْتِخْرَاجِ اللَّائِي مَثَلًا.

[٢٣٣٧٤] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ أَي: فِي قَوْلِ الْمَصْنَفِ"^(٥)): ((وَيَبْعُ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ)).
[٢٣٣٧٥] (قَوْلُهُ: وَالْمُزَانَنَةُ مِنَ الزَّيْنِ وَهُوَ الدَّفْعُ؛ لِأَنَّهَا [ب/٦٩٣/٣] تُؤَدِّي إِلَى النِّزَاعِ وَالْمُدَافَعَةِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "الْفَائِقِ"^(٧)).

[٢٣٣٧٦] (قَوْلُهُ: مِثْلَ كَيْلِهِ تَقْدِيرًا) أَي: بِأَنْ يُقَدَّرَ الرُّطْبُ الَّذِي عَلَى النَّخْلِ بِمَقْدَارِ مَائَةِ صَاعٍ مَثَلًا بِطَرِيقِ الظَّنِّ وَالْحَزَرِ فَيَبِيعُهُ بِقَدَرِهِ مِنَ التَّمْرِ.

(١) فِي "ط": ((بَشْر)).

(٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤/٤٧.

(٣) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٣٨١/ب بِتَصْرِفٍ.

(٤) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: مَنْ يَصْطَادُ [إِلَخ] أَي: بِالْآلَةِ، وَقَوْلُهُ: ((مَنْ يَغْوِصُ)) أَي: بِنَفْسِهِ، فَفِيهِمَا التَّبَايُنُ.

(٥) ص ٥٦٥ - "دَرْ".

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٢/٦.

(٧) "الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ": حَرْفُ الزَّاي - الزَّايُ مَعَ الْبَاءِ ١٠٤/٢.

ومِثْلُهُ الْعَبُّ بِالزَّيْبِ "عناية"^(١)؛ لِلنَّهْيِ وَلشُبْهَةِ الرَّبَا، قَالَ "المصنّف"^(٢): ((فلو لم يكن رُطْبًا جازًا؛ لاختلاف الجنس)). (والمَلَامَسَةُ) لِلسَّلْعَةِ (والمُنَابَذَةُ) أَي: نَبَذَهَا لِلْمُسْتَرِي (وَالِإِقَاءِ الْحَجَرِ) عَلَيْهَا، وَهِيَ مِنْ يُيُوعِ الجَاهِلِيَّةِ، فَهِيَ عَنْهَا كُلُّهَا، "عيني"^(٣)؛

٢٣٣٧٧ | (قوله: ومِثْلُهُ الْعَبُّ) أَي: على الْكَرْمِ.

٢٣٣٧٨ | (قوله: ولشُبْهَةِ الرَّبَا) لَأَنَّهُ يُبْعُ مَكِيلٍ مَكِيلٍ مِنْ جَنْسِهِ مَعَ احْتِمَالٍ عَدَمِ الْمَسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا بِالْكَيْلِ.

٢٣٣٧٩ | (قوله: فلو لم يكن أَي: مَا يُبْعَ بِالثَّمَرِ الْمُقْطُوعِ، قَالَ فِي "البحر"^(٤): ((ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ تَعْرِيفَ الْمُرَابَنَةِ بِأَنَّهَا يُبْعُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ - أَي: بِالثَّمَلَةِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّمَلَةُ فِي الثَّانِي - خِلَافُ التَّحْقِيقِ، وَالْأَوَّلُ أَنَّ يُقَالَ: يُبْعُ الرُّطْبُ بِثَمَرِ الْخ؛ لَأَنَّ الثَّمَرَ بِالثَّمَلَةِ حَمَلَ الشَّجَرِ رُطْبًا أَوْ غَيْرَهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ رُطْبًا جازًا لاختلاف الجنس، وَلَوْ كَانَ الرُّطْبُ عَلَى الْأَرْضِ كَالثَّمَرِ لَمْ يَجُزْ يُبْعُهُ مُتَسَاوِيًا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا "أَبَا حَنِيفَةَ"؛ لِمَا سَأَلْتِي فِي بَابِ الرَّبَا)) اهـ.

٢٣٣٨٠ | (قوله: فَهِيَ عَنْهَا كُلُّهَا) فِي "الصَّحِيحَيْنِ" مِنْ حَدِيثِ "أَبِي هُرَيْرَةَ" رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ))^(٥)،

(قول "الشارح": فلو لم يكن رُطْبًا إلخ) بَأَنَّ كَانَ بُسْرًا.

(١) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٣/٦ (هامش "فتح القدير").

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٦ق/٢ ب/ بتصرف.

(٣) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥/٢ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٣/٦.

(٥) رَوَى هَذَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْفَاظِ مُتَفَرِّقَةً، تَذَكَّرْ أَهَمُّ الطَّرِيقِ إِلَيْهَا.

أَمَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَرَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ؛ الْأَعْرَجُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ وَ حَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ وَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَ هَمَّامٌ وَ الشَّعْبِيُّ وَ عَطَاءُ بْنُ مَيْثَانَ وَ غَيْرُهُمْ، بِالْفَاظِ مُتَقَابِرَةٍ يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

فَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" ٦٦٦/٢ فِي الْبَيْعِ بَابِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ((وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ))، وَرَوَاهُ ٩١٧/٢ فِي الْبِلَاسِ بَابِ لَيْسَ الثَّيَابُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْهُ بَلْفُظٍ: ((نَهَى عَنِ لَيْسَتَيْنِ وَعَنِ يَبْعَتَيْنِ؛ عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَعَنِ الْمُنَابَذَةِ، =

= وعن أن يَحْتَبِيَ الرجلُ في ثوبٍ واحدٍ ليس على فَرْجِهِ منه شيءٌ، وعن أن يَشْتَمِلَ الرجلُ الثوبَ الواحدَ على أحدِ شِقَيْهِ)).
ورواه سفيانُ الثوريُّ عن أبي الزناد وحده بمعناه مختصراً ومُطَوَّلًا.

أخرجه مالك، والبخاري (٣٦٨) في الصلاة باب ما يستمر من العورة (٢١٤٦) في البيوع باب بيع المنابذة (٥٨٢١) في اللباس باب الاحتباء في ثوب واحد، ومسلم (١٥١١) في البيوع باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة، والترمذي (١٣١٠) في البيوع باب الملامسة والمنابذة، والنسائي في "المجتبى" ٢٥٩/٧، والكبرى (٦١٠٠) في البيوع - بيع الملامسة، والشافعي في "السنن المأثورة" (٢٣٥)، وأحمد ٣٧٩/٢ و٤٦٤ و٤٨٠ و٥٢٩، وعبدُ الرزاق (٤٩٨٩)، وابنُ أبي شيبة، والمروزي في "السنن" (٢٢٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٦٠/٤، وأبو عَوَانة (٤٨٧٣) و(٤٨٧٥) و(٤٨٧٦) و(٤٨٧٧)، وابنُ جَيَّان (٤٩٧٥)، والبيهقي ٣٤١/٥.

ورواه عُبيد الله بنُ عمرَ العُمري عن حُبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة موطَّوَّلًا.
أخرجه البخاري (٥٨٤) في موافقت الصلاة باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (٥٨١٩) في اللباس باب اشتغال الصماء، ومسلم (١٥١١)، وأحمد ٤٩٦/٢ و٥١٠، والنسائي في "المجتبى" ٢٦١/٧، والكبرى (٦١٠٨)، باب تفسير بيع المنابذة، وابنُ ماجه (٢١٦٩) في التجارات باب النهي عن الملامسة والمنابذة، وابنُ أبي شَيْبَةَ ٧٤/٦ في اللباس - ما كره من اللباس، وأبو عَوَانة (٤٨٧٨).

ورواه الأعمش وشهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة موطَّوَّلًا. أخرجه مسلم، وأبو داود (٤٠٨٠) مختصراً، والترمذي (١٢٢٤) و(١٧٥٨) مختصراً، وأحمد ٣٨٠/٢ و٣٩١ و٤١٩، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٦٠/٤، و"بيان المشكل" (٥٤٧٥) و(٥٤٧٦)، وأبو عَوَانة (٤٨٧٩).

ورواه أيوب وهشام بنُ حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه. أخرجه البخاري (٢١٤٥) باب بيع الملامسة، والنسائي في "الكبرى" (٩٧٥٠) و(٩٧٥٣)، وأحمد ٤٩١/٢ و٥٢١، وأبو عَوَانة (٤٨٧٤)، والطحاوي في "بيان المشكل" (٥٤٧٧).

بينما رواه أبو الأَخُوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن محمد بن عُمر عن أبي هريرة رضي الله عنه ((نَهَى رسول الله ﷺ عن بيعتين أن يقول الرجل للرجل: انبذ إليَّ ثوبك وأنبذ إليك ثوبي من غير أن يقلبا ويتراضيا، ويقول: دأبتني بدأبتك من غير أن يقلبا أو يتراضيا)). أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٧٥٠)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٦٣/٤. قال المزني في "تحفة الأشراف" ٣٦٥/١٠: قال النسائي: هذا منكرو محمد بن عُمر مجهول.

ورواه عبدُ الرزاق [في "المصنف" (٧٨٨٠)] عن معمر و[[١٤٩٩١]] عنه وعن هشام بن يوسف عن ابن جريج أخبرني عمرو بنُ دينار عن عطاء بنِ ميثاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((ينهى عن صيامين وبيعتين: الفطر والنحر، واللامسة والمنابذة)).

أخرجه البخاري (١٩٩٣) في الصوم باب صوم يوم النحر، ومسلم، وأبو عَوَانة (٤٨٧٠)، والبيهقي ٣٤١/٥.
وأخرجه إسحاق بن راهوية (٥٠٤) عن حماد بن سلمة عن عمرو بن رجل عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

- ورواه هَمَّامٌ مَطْوًلاً ثم قال: ((وَنَهَى عَنِ اللَّمْسِ وَالنَّحْسِ)). أخرجه أحمد ٣١٩/٢. وكذلك رواه سَيَّار عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: ((ولا تبايعوا بالملامة)). أخرجه أحمد ٤٦٠/٢.

أما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فقال الدارقطني في "العلل": رواه الزهري واختلف عنه؛ فرواه صالح بن كيسان ويونس وعُقَيْل وابن جُرَيْج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبي سعيد رضي الله عنه به ((نَهَى عَنِ يَبَعَتَيْنِ وَعَنِ لَيْسَتَيْنِ ...)) مَطْوًلاً. وقيل: عن ابن جُرَيْج عن الزهري عن عمر بن سعد عن أبي سعيد رضي الله عنه، ولا يَصِحُّ، والصَّحِيحُ عامر بن سعد. أخرجه البخاري في "الصحيح" (٢١٤٤) و(٥٨٢٠)، و"الأدب المفرد" (١١٧٥)، ومسلم (١٥١٢)، وأبو داود (٣٣٧٩)، والنسائي في "المجتبى" (٢٦٠/٧ و٢٦١)، و"الكبرى" (٦١٠١ و٦١٠٢) و(٦١٠٥)، وأحمد ٩٥/٣، والمروزي في "السنة" (٢٢٨) و(٢٢٩)، وأبو عَوَّانة (٤٨٦٦ - ٤٨٦٩)، والطحاوي ٣٦٠/٤، والبيهقي في "الكبرى" ٣٤١/٥ و٣٤٢، و"الشعب" (٧٧٥٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" ١٦٩/١٢، من طُرُقٍ عن صالح وعُقَيْل ويونس عن الزهري عن عامر به.

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٨٨٤) و(١٤٩٩٠) أخبرني ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن عمرو ابن سعد بن أبي وقاص [كذا قال! والصواب عمر بن سعد] أنه قال: سمعت أبا سعيد رضي الله عنه به. وعنه أخرجه أحمد ٩٥/٣، ووقع في "أطراف المسند" ٢٦٠/٦، و"إنحاف المهرة" ٢٦٠/٥: (مَعَرٌ يَدُلُّ (ابْنَ جُرَيْجٍ)، وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ). قال الدارقطني: ورواه مَعَرٌ وابن عيينة ومحمد بن أبي حفصة وعبد الله بن بُذَيْل عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد رضي الله عنه، ويُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبِينَ.

أخرجه البخاري (٢١٤٧) و(٦٢٨٤) في الاستئذان باب الجلوس كما تيسر، وأبو داود (٣٣٧٧) و(٣٣٧٨)، والنسائي في "المجتبى" ٢٦٠/٧ و٢٦١ و٢١٠/٨، و"الكبرى" (٦١٠٣)، وابن ماجه (٢١٧٠) و(٣٥٥٩)، وعبد الرزاق (٧٨٨٢) و(١٤٩٨٧)، وأحمد ٦٣/٦ و٦٦ و٩٥، والحيمدي (٧٣٠)، والدارمي (٢٥٦٢)، وابن أبي شيبة ٧٤/٦ في اللباس - ما كره من اللباس، وابن الجارود في المنتقى (٥٩٢)، والمروزي (٢٢٦) و(٢٢٧)، وأبو عَوَّانة (٤٨٧١) و(٤٨٧٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٦٠/٤، وأبو يعلى (٩٧٦) و(١١١٦)، وابن جِبَّان (٤٩٧٦)، والبيهقي ٣٤٢/٥، والذهلي في "الزُّهريات" كما في "فتح الباري" ٩٥/١١، و"تغليق التعليق" ١٣١/٥. ورواه الزُّبَيْدِي عن الزهري سمعت سَعِيداً عن أبي هريرة رضي الله عنه به. أخرجه النسائي ٢٦٠/٧، والكبرى (٦١٠٤).

ورواه جعفر بن بُرْقَانٌ بلغني عن الزُّهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه قال: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ لَيْسَتَيْنِ وَعَنِ يَبَعَتَيْنِ عَنِ الْمَائِذَةِ وَالْمَلَامَةِ، وَهِيَ بَيُوعٌ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ)). أخرجه النسائي في "المجتبى" ٦١/٧، و"الكبرى" (٦١٠٧)، وابن أبي شيبة ٧٥/٦، والرُّوْيَانِي (١٤٠٧)، والعُقَيْلِي في "الضعفاء" ١٨٤/١، وقال النسائي: هذا خطأ، وجعفر بن بُرْقَانٌ ليس بقوي في الزهري خاصة وفي غيره لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" ٤٩١/١: إِنْما هُوَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ عَامِرِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

أما حديث أنس رضي الله عنه، فرواه عنه عمر بن يونس بن القاسم اليمامي عن أبيه عن إسحاق بن عبد الله عنه. أخرجه الدارقطني ٧٤/٣، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٦٠/٤.

لَوْجُودِ الْقِمَارِ، فَكَانَتْ فَاسِدَةً إِنْ سَبَقَ ذِكْرُ الثَّمَنِ، "بجر".....

زاد "مسلم"^(١)^(٢). أما الملامسة: فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بغير تأمل؛ لِيَلْزِمَ اللّامِسَ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِ خِيَارٍ لَهُ عِنْدَ الرُّوْيَةِ، وَهَذَا بِأَنْ يَكُونَ مَثَلًا فِي ظُلْمَةٍ، أَوْ يَكُونَ الثَّوْبُ مَطْوًى مَرِيئًا يَتَفَقَّانَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمَسَهُ فَقَدْ بَاعَهُ مِنْهُ، وَفَسَادُهُ لِتَعْلِيْقِ التَّمْلِيكِ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمَسَهُ وَحَبَّ الْبَيْعِ وَسَقَطَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ. وَالمُتَابَذَةُ: أَنْ يَبْذُلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبُهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَا يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ عَلَى جَعْلِ النَّبْذِ بَيْعًا، وَهَذِهِ كَانَتْ بَيوعًا يَتَعَارَفُونَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَكَذَا الْإِقَاءُ الْحَجَرِ: أَنْ يُلْقِيَ حَصَاةً وَثَمَةً أَوْ ثَوْبًا، فَأَيُّ ثَوْبٍ وَقَعَ عَلَيْهِ كَانَ الْمَبِيعَ بِلَا تَأْمُلٍ وَرَوْيَةٍ، وَلَا خِيَارَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ تَرَاوُضُهُمَا عَلَى الثَّمَنِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَبِيعِ مُعَيَّنًا أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ. وَمَعْنَى النَّهْيِ: مَا فِي كُلِّ مِنَ الْجَهَالَةِ وَتَعْلِيْقِ التَّمْلِيكِ بِالْخَطَرِ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى: إِذَا وَقَعَ حَجَرِي عَلَى ثَوْبٍ فَقَدْ بَعْتُهُ مِنْكَ أَوْ بَعْتَنِيهِ بِكَذَا، أَوْ إِذَا نَبَذْتُهُ أَوْ لَمَسْتُهُ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٣)، وَذَكَرَ فِي "الدَّرِّ"^(٤): ((أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِقَاءِ الْحَجَرِ أُلْحِقَ بِالْأَوَّلَيْنِ دِلَالَةً)).

[٢٣٣٨١] (قَوْلُهُ: لَوْجُودِ الْقِمَارِ) أَي: بِسَبَبِ تَعْلِيْقِ التَّمْلِيكِ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ. اهـ "ح"^(٥).

[٢٣٣٨٢] (قَوْلُهُ: إِنْ سَبَقَ ذِكْرُ الثَّمَنِ) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ"^(٦): ((وَلَا بُدَّ فِي هَذِهِ الْبَيُوعِ أَنْ يَسْبِقَ الْكَلَامُ مِنْهُمَا عَلَى الثَّمَنِ)) اهـ، أَي: لِتَكُونَ عَلَّةُ الْفَسَادِ مَا ذُكِرَ، وَإِلَّا كَانَ الْفَسَادُ لِعَدَمِ ذِكْرِ الثَّمَنِ إِنْ سَكَتَا عَنْهُ؛ لِمَا مَرَّ^(٧) أَنَّ الْبَيْعَ مَعَ نَفْيِ الثَّمَنِ بَاطِلٌ، وَمَعَ السُّكُوتِ عَنْهُ فَاسِدٌ.

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: زَادَ مُسْلِمٌ)) أَي: أَشْيَاءٌ أُخَرُ ذَكَرَهَا فِي "الْفَتْحِ"، فَمَفْعُولُ ((زَادَ)) مَحْذُوفٌ، وَقَوْلُهُ: ((أَمَّا الْمُلَامَسَةُ الْإِلْحَ)) تَفْسِيرٌ لِمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ، لَا مَفْعُولُ ((زَادَ)) كَمَا وَجَّهَ اهـ.

(٢) هَذِهِ الزِّيَادَةُ تَقْدِمُ تَحْرِيجُهَا ص ٥٨٨ - تَعْلِيْقُ رَقْم (٥) مِنْ رَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ مَيْثَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٥٥/٦.

(٤) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧١/٢.

(٥) "ح": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٢٨٩/أ.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٣/٦.

(٧) ص ٥٦٦ - ٥٦٩ - "د".

(و) يَبْعُ (ثوبٍ مِنْ ثَوْبَيْنِ) أَوْ عَبْدٍ مِنْ عِبْدَيْنِ؛ لَجَهَالَةِ الْمُبِيعِ، فَلَوْ قَبَضَهُمَا وَهَلَكَ مَعًا ضَمِنَ نِصْفَ قِيَمَةِ كُلِّ؛ إِذَا الْفَاسِدُ مُعْتَبَرٌ بِالصَّحِيحِ، وَلَوْ مُرَّتَيْنِ قِيَمَةَ الْأَوَّلِ لِتَعَذُّرِ رَدِّهِ، وَالْقَوْلُ لِلضَّامِنِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ خِيَارَ التَّعْيِينِ، فَلَوْ شَرَطَ أَحَدُ أَيَّهِمَا شَاءَ جَازًا؛

[٢٣٣٨٣] (قوله: وَثوبٍ مِنْ ثَوْبَيْنِ) فَبَدَّ بِالْقِيَمِيِّ إِذْ يَبْعُ الْمُبِيعُ فِي الْمِثْلِيِّ جَائِزٌ كَقَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ.
[٢٣٣٨٤] (قوله: ضَمِنَ نِصْفَ قِيَمَةِ كُلِّ) لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَضمُونٌ بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَقْبُوضٌ بِحُكْمِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَالْآخِرُ أَمَانَةٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخِرِ، فَشَاعَتْ الْأَمَانَةُ وَالضَّمَانُ، "بِحَرْ" (١).

[٢٣٣٨٥] (قوله: إِذَا الْفَاسِدُ مُعْتَبَرٌ بِالصَّحِيحِ) أَي: مُلْحَقٌ بِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْبَيْعُ صَحِيحًا - بِأَنْ يَقْبِضَ ثَوْبَيْنِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِيهِمَا - صَحَّ، فَإِذَا هَلَكَ ضَمِنَ نِصْفَ ثَمَنِ كُلِّ وَاحِدٍ، وَالْقِيَمَةُ فِي الْفَاسِدِ كَالثَمَنِ فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (١).
[٢٣٣٨٦] (قوله: لِتَعَذُّرِ رَدِّهِ) أَي: رَدًّا مَا هَلَكَ أَوَّلًا، فَتَعَيَّنَ مَضمُونًا، "بِحَرْ" (١).

[٢٣٣٨٧] (قوله: وَالْقَوْلُ لِلضَّامِنِ) أَي: فِي تَعْيِينِ الْهَالِكِ، وَذَلِكَ بِأَنْ اخْتَلَفَ الثَّوْبَانِ أَوْ الْعِبْدَانِ، وَادَّعَى الضَّامِنُ أَنَّ الْهَالِكَ هُوَ الْأَقْلُ قِيَمَةً وَعَكْسَ الْآخَرِ، وَلَوْ بَرَهْنَا فَبُرْهَانُ الْبَائِعِ أَوَّلَى فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا قَدَّمْنَا (٢) التَّصْرِيحُ بِهِ فِي خِيَارِ التَّعْيِينِ.
[٢٣٣٨٨] (قوله: وَهَذَا) أَي: الْفَسَادُ فِيمَا إِذَا بَاعَ ثَوْبَيْنِ مِثْلًا.

[٢٣٣٨٩] (قوله: إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ خِيَارَ التَّعْيِينِ) أَي: فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلُ "الْبَحْرِ" (٣): ((فِيمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ)) فِيهِ قُصُورٌ.

[٢٣٣٩٠] (قوله: فَلَوْ شَرَطَ أَحَدُ أَيَّهِمَا شَاءَ) بِنَصْبٍ ((أَخَذَ)) مُصَدِّرًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٣/٦.

(٢) المقولة [٢٢٧٦٧] قوله: ((ولو للبائع)).

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٣/٦.

لِإِمْرَءٍ (وَالْمَرَاغِي) أَي: الْكَالُ (وِاجَارَتَهَا) أَمَّا بَطْلَانُ بَيْعِهَا.....

لـ (شَرْطَ)، بَأَنَّ قَالَ: بَعْتُكَ وَاحِدًا مِنْهُمَا عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ تَأْخُذُ أَيُّهُمَا شِئْتَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِحْسَانًا، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ بِفُرُوعِهَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ، "فَتْح" ^(١).

[٢٣٣٩١] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ ^(٢)) أَي: فِي بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَالتَّعْيِينِ.

[٢٣٣٩٢] (قَوْلُهُ: وَالْمَرَاغِي) فِي "المصباح" ^(٣): ((الرَّغْيُ بِالْكَسْرِ وَالْمَرَعَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ،

وَهُوَ: مَا تَرَعَاهُ الدَّوَابُّ، وَالْجَمْعُ: الْمَرَاغِيُّ))، "بَحْر" ^(٤).

[٢٣٣٩٣] (قَوْلُهُ: أَي: الْكَالُ) فَسَرَّهَا بِالْكَالِ دَفْعًا لَوْ هُمُ أَنْ يُرَادَ مَكَانَ الرَّغْيِ، فَإِنَّهُ

جَائِزٌ، "فَتْح" ^(٥)، أَي: إِذَا كَانَ $\frac{1}{7}$ ق. $\frac{3}{7}$ مَمْلُوكًا لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى. وَالْكَالُ كَجَبَلٍ: الْعُشْبُ

رَطْبُهُ وَيَابِسُهُ، "قَامُوس" ^(٦). قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٧): ((وَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ مَا تَرَعَاهُ الْمَوَاشِي

رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا، بِخِلَافِ الْأَشْجَارِ؛ لِأَنَّ الْكَالَ مَا لَا سَاقَ لَهُ، وَالشَّجَرُ لَهُ سَاقٌ،

فَلَا تَدْخُلُ فِيهِ، حَتَّى يَجُوزَ بَيْعُهَا إِذَا نَبَتَتْ فِي أَرْضِهِ؛ لِكُونِهَا مِلْكُهُ، وَالْكَمَاءُ كَالْكَالِ) اهـ.

[٢٣٣٩٤] (قَوْلُهُ: أَمَّا بَطْلَانُهَا ^(٨)) هَذَا مُخَالَفٌ لِسَوْقِ كَلَامِ "المصنف"؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي

ذِكْرِ الْفَاسِدِ، فَمُرَادُهُ أَنْ يَبْعَهَا فَاسِدًا، وَبِهِ صَرَّحَ فِي "شرح" ^(٩)، نَعَمْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ:

((وَصَرَّحَ "مَنْ لَا خُسْرُو" ^(١٠) بِفَسَادِ هَذَا الْبَيْعِ، وَصَرَّحَ فِي "شرح الوَقَايَةِ" ^(١١) بِبُطْلَانِهِ، وَعَلَّلَهُ

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٥/٦.

(٢) المقولة [٢٢٧٦٧] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ لِلْبَّائِعِ)).

(٣) "المصباح": مادة ((رَعَى)) بِتَصْرِفٍ.

(٤) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٤/٦.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٥/٦.

(٦) "القاموس": مادة ((كَالَ)).

(٧) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٤/٦.

(٨) (قَوْلُهُ: أَمَّا بَطْلَانُهَا) هَكَذَا بِخَطِّهِ، وَالَّذِي فِي نَسْخِ "الشَّارَحِ": ((أَمَّا بَطْلَانُ بَيْعِهَا))، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمُقَابِلَةِ قَوْلِهِ

بَعْدُ: ((وَأَمَّا بَطْلَانُ إِجَارَتِهَا))، وَلِيُجَرِّزَ. اهـ مُضَحَّحًا "ب" وَ"م".

(٩) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧/٢.

(١٠) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧١/٢.

(١١) "شرح الوَقَايَةِ": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٨/٢ - ١٩ هامش "كشف الحقائق".

فَلِعَدَمِ الْمِلْكِ؛ لحديث: ((النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ)).....

بعدم الإحراز)) اهـ. فكان المناسِبُ شَرَحَ كَلَامِهِ عَلَى وَفْقِ مَرَامِهِ مَعَ بَيَانِ الْقَوْلِ الْآخِرِ، وَكَأَنَّ "الشَّارَحَ" لَمَّا رَأَى الْقَوْلَ بِالْفَسَادِ مُعْلَلًا بِعَدَمِ الْمِلْكِ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّ يَبْعَ مَا لَا يُمْلِكُ بَاطِلٌ كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ^(١)، لَكِنَّهُ لَا يُوَافِقُ غَرَضَ "المُصَنِّفِ" كَمَا عَلِمَتْ.

[٢٣٣٩٥] (قَوْلُهُ: فَلِعَدَمِ الْمِلْكِ) لَا اشْتِرَاكَ النَّاسِ فِيهِ اشْتِرَاكَ إِبَاحَةٍ لَا مِلْكٍ، وَلِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لِلْمُشْتَرِي فِيهِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَمَلَّكُهُ^(٢) بِدُونِ يَبْعٍ، "فَتَح"^(٣).

[٢٣٣٩٦] (قَوْلُهُ: لِحَدِيثِ: النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ) أَخْرَجَهُ "الطَّبْرَانِيُّ" بِلَفْظٍ: ((الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ))، إلخ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ "ابْنُ مَاجَهَ"^(٤)، وَفِي آخِرِهِ: ((وَتَمَنُّهُ حَرَامٌ))، أَيْ: تَمَنُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَأَخْرَجَهُ "أَبُو دَاوُدَ" وَ"أَحْمَدُ" وَ"ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ" وَ"ابْنُ عَدِي"^(٥). قَالَ الْحَافِظُ

(١) المَقُولَةُ [٢٣٣٢٤] قَوْلُهُ: ((وَيَبْعُ مَا لَيْسَ فِي يَدِكَ)).

(٢) فِي "م": ((لَا يَتَمَلَّكُهُ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٥٥/٦ - ٥٦ بِتَصْرِفٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (١١١٠٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٧٢) فِي الرَّهْونِ بَابُ الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ، وَابْنُ عَدِي فِي "الْكَامِلِ" ٢٠٩/٤، مَنْ طَرَقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ حَوْشَبِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ الْعُرَافِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ بَجَاهِدِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا بِهِ.

وَابْنُ خِرَاشٍ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي "الثَّقَاتِ" وَقَالَ: رُِمَا أخطأ. وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: مَنَكَرَ الْحَدِيثَ. وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ: ذَاهِبَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَاتَّهَمَهُ ابْنُ عَمَّارٍ وَالسَّاجِيُّ بِالْوَضْعِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَتْرُوكٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ!

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧) فِي الْبَيْعِ بَابُ فِي مَنَعَ الْمَاءِ، وَأَحْمَدُ ٣٦٤/٥، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٩١/٥ فِي الْبَيْعِ - حَمَى الْكَأِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْعِلَلِ" ٣٢٢/٢ - ٣٢٣، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي "الْأَمْوَالِ" (٧٣٩)، وَابْنُ عَدِي فِي "الْكَامِلِ" ٤٥١/٢، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْعِلَلِ" ١٥٠/٦، وَالْخَطِيبُ فِي "مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ" ٦٩/٢ - ٧٠، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي "الْكُتُبِ" كَمَا فِي "الإِصَابَةِ" ٥٦/٤، مَنْ طَرَقَ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الْكَلَاعِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ وَعَيْسَى بْنِ يُونُسَ وَمَعَاذِ ابْنِ مَعَاذٍ وَبُزَيْدِ بْنِ هَارُونَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ رِجَاءِ الرُّبَيْدِيِّ وَأَبِي الْيَمَانِ عَزْرِيَّزَ بْنِ عُثْمَانَ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي جَدَّاشٍ جَبَانَ بْنِ زَيْدِ الشَّرْعَفِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثًا - أَوْ سَبْعًا - أَسْمَعُهُ يَقُولُ: ((الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ)).

هذا هو الصحيح عن ثور، رواه عنه وكيع ويحيى. قال البيهقي: أرسله الثوري عن ثور، وإنما أخذه ثور عن حريز. أخرجه يحيى بن آدم في "الخراج" (٣١٥)، وعنه البيهقي ١٥٠/٦، عن الثوري عن ثور يرفعه إلى النبي ﷺ.

ورواية علي بن الجعد (رجل من قرْن). أما رواية عيسى بن يونس فهذا هو الصواب عنه إلا أنه قال: (رجل من المهاجرين). وأخرجه الخطيب في "الموضح" عن عيسى عن حريز عن أم خديش عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، ولعله خطأ. ورواية يزيد (عن جَبَان أو حَيَّان). قال البيهقي في "المعرفة" كما في "نصب الراية" ٢٩٤/٤: وأصحابُ النبي ﷺ كلُّهم يُقَات، وتركُ ذكرِ أسمائهم في الإسناد لا يُضُرُّ إن لم يُعَارَضه ما هو أَصَحُّ منه.

ورواه معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن رجلٍ من أهل الشام عن أبي عثمان عن أبي خديش قال: كُنَّا في غَزٍ فنزل منزلاً، فقطعوا الطريق ومدُّوا الحبال على الكَلأ، فلما رأى ما صنعوا قال: سبحان الله! لقد غرّوت مع النبي ﷺ غرّوات سمعته يقول: ((الناسُ شركاء...)).

أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (٤٤٨) و(٦٣٠)، وعنه أبو نعيم في "معركة الصحابة" (٦٧٦٤)، والخطيب ٦٩/٢، وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" ثم قال: سألت أبي عنه فقال: هذا الرجل من أهل الشام هو عندي بقية بن الوليد، وإنما لم يُسمَّ أبو إسحاق؛ لأنه كان حيًّا في ذلك الوقت، وأبو خديش لم يُدرِك النبي ﷺ إنما حكى عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، كذلك حدثنا أبو اليَمَان وعليُّ بنُ الجعد عن حريز كما وصفت، قال أبو نعيم: وهو الصَّواب. قال ابنُ عبد البر في "الاستيعاب": وهذا هو الصحيح، وأبو خديش: شاميٌّ لا تصحُّ له صحبة، ذكره بعضهم في الصحابة لحديث رواه عن ابن مُخَيَّر عن أبي خديش رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ.

قال العلاني: في "جامع التحصيل" ص ٣٠٨: هذا الحديث حَصَلَ فيه الغَلَط من وجوه: أخذها: قوله (ابن عمير) وإنما هو حريز، والثاني: قوله (السلمي) وإنما هو الشَّرْعِي، وهما قبيلتان متباعدتان جداً. قال ابن حجر في "الإصابة" ٥٦/٤: فوضَّح أن أبا خديش تابعي، وأنه حدَّث عن صحابيٍّ غيرِ مسَمَّى، واختلف في نسبته فقبل: شَرْعِي، وقبل: قَرَنِي، وقبل: غير ذلك.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" كما في "نصب الراية" ٢٩٤/٤ من طريق يحيى الجُمَاني عن قيس بن الربيع عن زيد بن جُبَيْر عن ابن عمر ... وسنَّده حسنٌ كما في "التلخيص" ٦٥/٣. وأخرجه النسائي في "الضعفاء" وعنه الدارقطني في "غرائب مالك"، والخطيب في "الرواة عن مالك" كما في "لسان الميزان" ٣٩٤/٣ من طريق أبي يحيى عبد الحكم المرزوي - وكان ضعيفاً - عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: ((الناسُ شركاءُ في الماءِ والكَلأِ والملحِ والنَّارِ)). قال النسائي: عبد الحكم يُحدِّث بما لا يُتَابَع عليه.

"ابن حجر"^(١)؛ ((ورجأله ثقات))^(٢)، "نوح أفندي". ومعنى الشَّرْكَة في النَّار: الاصطِلَاءُ بِهَا وَتَحْفِيفُ الثَّيَابِ لَا أَخْذَ الْجَمْرِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ. وفي الماءِ: الشَّرْبُ وَ"سَقَى الدَّوَابَّ وَالْإِسْتِيقَاءُ

(١) في "الدرية" ٢/٢٤٦. وقال ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" ١١٣/٢: إسناده جيد، قاله الضياء المقدسي أحد.

(٢) ويشهد له ما رواه محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ((ثَلَاثٌ لَا يَمْنَعُنَّ: الْمَاءُ وَالْكَأُ وَالنَّارُ)). أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٣) في الرهون باب المسلمون شركاء في ثلاث.

أما الشَّافِعِيُّ وأحمد وابنُ المقرئ وهشام بنُ عمار وأبو حنيفة وغيرهم فَرَوَوْه عن سفيان به بلفظ: ((لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ فَضْلَ الْكَأ)).

أخرجه الشَّافِعِيُّ في "السنن المأثورة" (٥٠٩)، وأحمد ٢/٢٤٤، والحميدي (١١٢٤)، وابن ماجه (٢٤٧٨)، وابن الجارود في "المنقني" (٥٩٦)، وأبو عوَّانة (٥٢٥٨)، وأبو يعلى (٦٢٥٧).

وكذلك رواه مالك والبيهقي وورقاء وعبد الرحمن بن أبي الزناد كلهم عن أبي الزناد به.

أخرجه مالك في "الموطأ" ٤/٧٤٤، والبخاري (٢٣٥٣) في المساقاة باب صاحب الماء أحق به و(٦٩٦٢) في الحيل باب ما يكره من الاحتيايل في البيوع، ومسلم (١٥٦٦) في المساقاة باب تحريم بيع فضل الماء، والنسائي في "الكبرى" (٥٧٧٤) في إحياء الموات باب المنافع فضله، والترمذي (١٢٧٢) في البيوع باب بيع فضل الماء، والشافعي في "السنن" (٥١٠)، وأبو عوَّانة (٥٢٥٨)، وأبو يعلى (٦٢٨٥)، وابن حبان (٤٩٥٣)، والبيهقي ١٥١/٦.

وكذلك رواه غُفَيْلٌ ويونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكذلك رواه هلال ابن أسامة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة. ورواه هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه المسعودي عن عمران بن عُمر عنه قال: شكوتُ إلى عبید الله بن عبد الله قوماً منعوني ماء، فقال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه - قال المسعودي: ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم - قال: ((لَا يَمْنَعُ فَضْلُ مَاءٍ بَعْدَ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ وَلَا فَضْلُ مَرْعَى)).

ورواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: ((ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ؛ رَجُلٌ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ فَضْلَ مَاءٍ عَنْهُ...)).

ورواه حيوة عن أبي هانئ حميد بن هانئ عن أبي سعيد مولى غفار عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ، وَلَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْكَأ؛ فَيَهْزِلَ الْمَالُ، وَيَجُوعَ الْعِيَالُ)). ورواه عوف عن رجلٍ حدثه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

انظر هذه الطرقة مُفَرَّقةً عند أحمد ٢/٢٧٣ و٣٠٩ و٤٢٠ و٤٨٢، والبخاري (٢٣٥٤) و(٢٣٥٨)، ومسلم (١٥٦٦)، وأبي داود (٣٤٧٣) في البيوع باب في منع الماء، وأبي عوَّانة (٥٢٥٦) و(٥٢٥٧) و(٥٢٥٩) - (٥٢٦٤)، وابن حبان (٤٩٥٦)، والبيهقي ١٥١/٦ و١٥٢.

وفي الباب عن جابر وعائشة وعبد الله بن عمرو وعبادة بن الصَّامِتِ وعبد الله بن سرجس وأبي بَهِيسَةَ وإياس بن عبدِ المزنِ رضي الله عنهم.

(٣) ((الشَّرْبُ وَ)) ساقط من "م".

وَأَمَّا بُطْلَانُ إِجَارَتِهَا فَلِأَنَّهَا عَلَى اسْتِهْلَاكِ عَيْنٍ، "ابن كمال". وهذا^(١) إذا نَبَتْ بنفسِهِ، وَإِنْ أَبْنَتْ بِسَقْيٍ وَتَرْبِيَةٍ مَلَكُهُ وَجَارَ بَيْعُهُ، "عَيْنِي"^(٢). وقيل: لا،

من الآبارِ والحِياضِ والأنهارِ المملوكة. وفي الكَلَاءِ: الاحتِشاشُ ولو في أرضٍ مملوكة، غير أنَّ لصاحب الأرض المنعَ من دُخُولِهِ، ولغيره أن يقول: إنَّ لي في أرضِكَ حقًا، فإمَّا أنْ تُوصِلَنِي إليه أو تُحِثَّنِي أو تُسَقِّيَ وتُدْفَعُهُ لي، وصار كسوبِ رَجُلٍ وَقَعَ في دارِ رَجُلٍ؛ إمَّا أنْ يَأْذَنَ للمالكِ في دُخُولِهِ لِيَأْخُذَهُ، وإمَّا أنْ يُخْرِجَهُ إليه، "فتح"^(٣) مُلْخِصًا.

(٢٣٣٩٧) (قوله: وَأَمَّا بُطْلَانُ إِجَارَتِهَا) ما ذَكَرَهُ عن "ابن الكمال" مِنْ بُطْلَانِ إِجَارَتِهَا مُخَالِفٌ لِسَوْقِ كَلَامِ "المصنّف" أَيْضًا، وقال في "فتح القدير"^(٤): ((وهل الإجارة فاسدة أو باطلة؟ ذَكَرَ في الشَّرْبِ أَنَّهَا فاسِدةٌ، حَتَّى يَمْلِكُ الْآجِرُ الْأَجْرَةَ بِالْقَبْضِ، وَيَنْفُذُ عِتْقُهُ فِيهِ)) اهـ. قال في "النهر"^(٥): ((فِيحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ)) اهـ.

(٢٣٣٩٨) (قوله: وهذا) أي: بُطْلَانُ بَيْعِ الْكَلَاءِ.

(٢٣٣٩٩) (قوله: وقيل: لا) أي: لا يَمْلِكُهُ، وهو اختِيارُ "القُدوري"^(٦)؛ لِأَنَّ الشَّرْكَةَ ثابِتَةٌ، وَإِنَّمَا تَنْقَطِعُ بِالْحِيَازَةِ، وَسَوَّقُ الْمَاءِ لِنَسٍ بِحِيَازَةٍ، وَعَلَى الْجَوَازِ أَكْثَرُ الْمَشَايِخِ، وَاخْتَارَهُ "الشَّهِيدُ". قال في "الفتح"^(٧): ((وعليه فَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: يَنْبَغِي أَنْ حَافِرَ الْبَيْرِ يَمْلِكُ الْمَاءَ بِتَكْلُفِهِ الْحَفَرِ وَالطَّيِّ لِتَحْصِيلِ الْمَاءِ، كَمَا يَمْلِكُ الْكَلَاءُ بِتَكْلُفِهِ سَوَّقَ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ لِنَبْتِ، فَلَهُ مَنْعُ الْمُسْتَقِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ)) اهـ.

(١) في "د" و"و": ((هذا)) دون واو.

(٢) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥/٢.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٦/٦.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٧/٦.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٢/أ.

(٦) قال العلامة البريلوي في "جدّ المختار" ٩٤/٤: ((وبه جزم في "الذخيرة" و"المحيط" و"النوازل" كما في "الهنديّة" عن "البحر)). وقوله: ((اختاره "الشَّهِيدُ")) هو "الشَّهِيدُ الصدر"، وهو المختار كما في "الهنديّة" عن "جواهر الخلاط" اهـ.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٦/٦.

قال: ((وَيَبْعُ الْقَصِيلَ وَالرُّطْبَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: إِنْ لَيَقَطَعَهُ أَوْ لِيُرْسِلَ دَابَّتَهُ فَنَأْكُلَهُ حَازَ، وَإِنْ لَيَتْرُكُهُ لَمْ يَحْزَرْ^(١)،))

مطلب: صاحب البئر لا يملك الماء

وأقول: يُمكنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنْ سَقَى الْكَلَأُ كَانَ سَبَباً فِي إِنْبَاتِهِ فَبِتَّ بِخِلَافِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ موجودٌ قَبْلَ حِفْرِهِ، فَلَا يَمْلِكُهُ بِالْحَفْرِ، "نهر"^(٢). وقال "الرَّمْلِيُّ": ((إِنَّ صَاحِبَ الْبَيْرِ لَا يَمْلِكُ الْمَاءَ كَمَا قَدَّمَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣)) فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَانْتِفَاخِ حَيَّوَانٍ عَنْ "الْوَلُولِ الْجِيَّةِ"^(٤)، فَرَاغَهُ. وَهَذَا مَا دَامَ فِي الْبَيْرِ، أَمَّا إِذَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِالِاحْتِيَالِ كَمَا فِي السَّوَانِي^(٥) فَلَا شَكَّ فِي مِلْكِهِ لَهُ؛ لِجِازِئِهِ لَهُ فِي الْكَيْرَانِ ثُمَّ صَبَّ فِي الْبِرْكِ بَعْدَ حِيَاظِهِ، تَأَمَّلْ. ثُمَّ حَرَّرَ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا فِي الْبَيْرِ وَمَا فِي الْحِيَابِ^(٦) وَالصَّهَارِيحِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الْبُيُوتِ لَجَمْعِ مَاءِ الشَّيْءِ بِأَنَّهَا أُعِدَّتْ لِاحْرَازِ الْمَاءِ فَيُملِكُ مَا فِيهَا، فَلَوْ أَجَرَ الدَّارَ لَا يُبَاحُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مَآؤُهَا إِلَّا بِإِبَاحَةِ الْمُؤَجَّرِ)) اهـ ملخصاً.

[٢٣٤٠٠] (قوله: قال أي: "العيني"^(٧)).

[٢٣٤٠١] (قوله: وَيَبْعُ الْقَصِيلَ وَالرُّطْبَةَ فِي "المصباح"^(٨)): ((قَصَلْنَاهُ قَصْلاً مِنْ بَابِ ضَرَبَ: قَطَعْتُهُ، فَهُوَ قَصِيلٌ وَمَقْصُولٌ، وَمِنْهُ الْقَصِيلُ، وَهُوَ الشَّعِيرُ يُحْزَرُ إِذَا اخْضَرَ لَعْلَفَ الدَّوَابِّ. وَالرُّطْبَةُ: الْقَضْبَةُ^(٩) خَاصَّةٌ قَبْلَ أَنْ تَحِفَّ^(١٠)، وَالْجَمْعُ رِطَابٌ مِثْلُ كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ، وَالرُّطْبُ

(١) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُ "الْشَّارِحِ": فَتَأْكُلُهُ حَازَ)) أَي: لَاقْتِضَاءُ الْعَقْدِ هَذَا الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ: ((وَإِنْ لَيَتْرُكُهُ لَمْ يَحْزَرْ)) أَي: لِعَدَمِ اقْتِضَاءِ الْعَقْدِ لَهُ. اهـ "ط".

(٢) "النهر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٣٨٢/أ.

(٣) "البحر": ١٢٩/١.

(٤) "الولولة الجيئة": كِتَابُ الطَّهَّارَةِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْحِيَاظِ وَالْأَبَارِ ق ٢/أ.

(٥) السَّوَانِي: جَمْعُ السَّائِيَةِ، وَهِيَ النَّاضِحَةُ، وَالنَّاقَةُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا. اهـ "اللسان" مَادَّةُ ((سني)).

(٦) الْحِيَابُ: جَمْعُ الْحَبِّ، وَهِيَ الْجُرَّةُ الْمُضْحَمَةُ وَالْحَابِيَّةُ. اهـ "اللسان" مَادَّةُ ((حب)).

(٧) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٢٥/٢. يَنْتَصِرُ.

(٨) "المصباح": مَادَّةُ ((قَصِلَ)) يَنْتَصِرُ، وَمَادَّةُ ((رَطِبَ))، وَعِبَارَتُهُ: ((الرُّطْبَةُ: الْقَضْبَةُ خَاصَّةً))، لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَادَّةِ ((قَضِبَ)): ((أَنَّ الْقَضْبَ هُوَ الرُّطْبَةُ، وَهِيَ الْفِصْصَةُ))، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ مُصَحِّحُ "ب" وَ"م" عِنْدَ الْمَقُولَةِ [٢٤٧١٦].

(٩) نَقُولُ: فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((الْقَضْبَةُ)) بِالْفَاءِ، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "المصباح" هُوَ الْمَوْفَقُ لِمَا فِي الْمَعْجَمَاتِ، وَانْظُرِ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ.

(١٠) فِي "٣" وَ"م" ((يَجِفُّ)).

وحِيلَتُهُ: أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْأَرْضَ لَضَرْبِ فُسْطَاطِهِ، أَوْ لِإِيفَافِ دَوَابِّهِ أَوْ لِمَعْمِهِ أُخْرَى كَمَثَلِ: لِي (ومُراجٍ)، وَنِجْمَتُهُ فِي وَقْفٍ "الْأَشْبَاهُ"^(١). (وَيُبَيِّنُ دَوْدُ الْقَزَّ).....

وَزَانَ قُفْلُ: الْمَرْعَى الْأَخْضَرُ مِنْ بُقُولِ الرَّبِيعِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الرُّطْبَةُ وَرَأَى غُرْفَةً. الْحَلَالُ، وَهُوَ الْغَضُّ مِنَ الْكَلَالِ).

(٢٣٤٠٢) (قَوْلُهُ: وَحِيلَتُهُ) أَي: حِيلَةُ جَوَازِ بَيْعِ الْكَلَالِ، وَكَذَا إِجَارَتُهُ. فَسَالُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَالْحِيلَةُ فِي جَوَازِ إِجَارَتِهِ: أَنْ يَسْتَأْجِرَهَا أَرْضًا لِإِيفَافِ [٢/٣، ٢/٤] الدَّوَابِّ، فِيهَا أَوْ لِمَنْفَعَةٍ أُخْرَى بِقَدَرٍ مَا يُرِيدُ صَاحِبُهَا مِنَ الثَّمَنِ أَوْ الْأَجْرَةِ، فَيَحْصُلُ بِهِ غَرَضُهُمَا)) اهـ. وَفِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((وَالْحِيلَةُ: أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْأَرْضَ لِيَضْرِبَ فِيهَا فُسْطَاطَهُ أَوْ لِيَجْعَلَهُ حَظِيرَةً لْغَنَمِهِ، ثُمَّ يَسْتَبِيحَ الْمَرْعَى، فَيَحْصُلُ مَقْصُودُهُمَا)).

(٢٣٤٠٣) (قَوْلُهُ: كَمَثَلِ وَمُراجٍ) الْمَقِيلُ: مَكَانُ الْقِيلُولَةِ، وَهِيَ النَّوْمُ نِصْفَ النَّهَارِ، وَالْمُراجُ بِالضَّمِّ^(٤): حَيْثُ تَأْوِي الْمَاشِيَةُ بِاللَّيْلِ، وَبِالْفَتْحِ: اسْمُ الْمَوْضِعِ.

(قَوْلُهُ: وَالْمُراجُ بِالضَّمِّ السَّخ) فِي "الْقَامُوسِ": ((أَرَوْحَ الْإِبِلِ: رَدَّهَا إِلَى الْمَرَاكِ بِالضَّمِّ، أَي: الْمَأْوَى. وَالْمَاءُ^(٥)))، وَفِي "الصَّحاحِ": ((أَرَأَحَ إِلَهُهُ أَي: رَدَّهَا إِلَى الْمَرَاكِ))، وَفِي "المصباح": ((الرَّوْاحُ: رَوَّاحُ الْعَشِيِّ، وَهُوَ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيْلِ. وَالْمَرَاكِ بِالضَّمِّ: حَيْثُ تَأْوِي الْمَاشِيَةُ بِاللَّيْلِ، وَالْمَنَاخُ وَالْمَأْوَى بَيْتُهُ، وَفَتْحَ الْمِيمِ بِهِذَا الْمَعْنَى خَطَأً؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ، وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ مِنْ أَفْعَلَ بِالْأَلْفِ مُفَعَّلٌ بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ. وَأَمَّا الْمَرَاكِ بِالْفَتْحِ فَاسْمُ الْمَوْضِعِ، مِنْ: رَاحَتْ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَاسْمُ الْمَكَانِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ بِالْفَتْحِ. وَالْمَرَاكِ بِالْفَتْحِ أَيْضًا: الْمَوْضِعُ الَّذِي يَرُوحُ الْقَوْمُ مِنْهُ وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ)) انتهى. اهـ "أشباه".

(١) انظر "الأشباه والنظائر": القرن الثاني: الفوائد - كتاب الوقف ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٤/٦.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٧/٦.

(٤) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: وَالْمُراجُ بِالضَّمِّ)) أَي: مِنْ أَرَأَحَ إِلَهُهُ: رَدَّهَا لِلْمَأْوَى، وَفَتْحَ الْمِيمِ بِهِذَا الْمَنْسَى سَطَأً، بَلْ هُوَ اسْمُ مَكَانٍ مِنْ رَاحَ يَدُونُ أَلْفًا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْحَدَثِ مِنْ أَرَأَحَ ((مُفَعَّلٌ)) بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ، وَدَوْنَ الْفَتْحِ بِالْفَتْحِ اهـ. وَبِهِذَا تَعْلَمُ مَا فِي عِبَارَةِ "الْمَحْشَى" اهـ.

(٥) أَي: أَرَوْحُ الْمَاءِ إِذَا أَتَتْ، كَمَا هِيَ تَمَتُّةٌ عِبَارَةُ "الْقَامُوسِ" مَادَّةُ ((رُوح)).

أي: الإبريسم (ويُضْه) أي: بزره، وهو بزر الفيلق الذي فيه الدود (والنحل)
المحرز، وهو دود العسل،.....

[٢٣٤٠٤] (قوله: أي: الإبريسم) في "المصباح" ^(١): ((القرُّ مُعَرَّبٌ، قال "الليث": هو ما يُعْمَلُ منه الإبريسم، ولهذا قال بعضهم: القرُّ والإبريسم مثلُ الحنْطَةِ والدَّقِيقِ)) اهـ.
وأما الحزُّ فاسمٌ دَائِيٌّ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الثَّوْبِ الْمُتَّخِذِ مِنْ وَبَرِهَا، "بجر" ^(٢).

[٢٣٤٠٥] (قوله: أي: بزره) أي: البزر الذي يكونُ منه الدود، "فَهِسْتَانِي" ^(٣). وهو بالزَّاي، قال في "المصباح" ^(٤): ((بَذَرْتُ الْحَبَّ بَذْرًا، أي: بالذَّلِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ بَابِ قَتْلٍ إِذَا أَلْقَيْتَهُ فِي الْأَرْضِ لِلزَّرْعَةِ، وَالْبَذْرُ، الْمَبْدُورُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: الْبَذْرُ فِي الْحُبُوبِ كَالْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْبَزْرُ -أي: بالزَّاي- فِي الرِّيَاحِينِ وَالْبُقُولِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ، وَنُقِلَ عَنْ "الْخَلِيلِ" ^(٥): كُلُّ حَبٍّ يَبْذُرُ فَهُوَ بَذْرٌ وَبَزْرٌ))، ثُمَّ قَالَ فِي اجْتِمَاعِ الْبَاءِ مَعَ الزَّاي ^(٦): ((الْبَزْرُ مِنَ الْبَقْلِ وَنَحْوِهِ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحُ لَغَةٌ، وَقَوْلُهُمْ لَيَبُضُّ الدُّودُ: بَزْرُ الْقَرِّ بِحَاذٍ عَلَى التَّشْبِيهِ بِبَزْرِ الْبَقْلِ لَصِغَرِهِ)).

[٢٣٤٠٦] (قوله: وهو بزر الفيلق) هو الْمُسَمَّى الْآتِ بِالشَّرَائِقِ.
[٢٣٤٠٧] (قوله: المحرز) قال في "البحر" ^(٧): ((وهو معنى ما في "الدَّحْمِرَةِ" إِذَا كَانَ مَجْمُوعًا؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ مُتَنَفِّعٌ بِهِ حَقِيقَةً وَشَرْعًا؛ فَيَحْزُرُ يَبْعُهُ وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْكَلُ كَالْبَغْلِ وَالْجِمَارِ)).

(قول "النَّارِخ": بَزْرُ الْفَيْلَقِ) فِي "الْمَغْرِبِ": ((الْفَيْلَقُ: اسْمٌ لِمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الْقَرُّ، مُعَرَّبٌ)) اهـ،
فَالِإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ. اهـ "سِنْدِي".

(١) "المصباح": مادة «قرز».

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٥/٦.

(٣) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢١/٢ بتصرف.

(٤) "المصباح": مادة «بذر» بتصرف.

(٥) "كتاب العين": مادة «بذر».

(٦) "المصباح": مادة «بزر» بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٤/٦.

وهذا عند "محمد"، وبه قالت "الثلاثة"، وبه يُفتى، "عيني"^(١) و"ابن ملئ" و"خلاصة"^(٢) وغيرها. وجوز "أبو الليث" بيع العلق، وبه يُفتى للحاجة، "مجتبى".
 (بخلاف غيرهما.....)

[٢٣٤٠٨] (قوله: وهذا) أي: ما ذكره "المصنف" من جواز بيع الثلاث، وأما اقتصار صاحب "الكنز"^(٣) على جواز الأولين دون النحل فلعل وجهه - كما أفاده "الخير الرملي" - ((أن إحرازه متعسر))، فترجح عنده قولهما، ولذا قال بعضهم: يجوز بيعه ليلاً لا نهاراً؛ لتفرقه حال النهار في المراعي، وأما اعتذار "البحر"^(٤) عنه: ((بأنه لعله لم يطلع على أد الفتوى على قول "محمد")) فهو بعيد.

[٢٣٤٠٩] (قوله: بيع العلق) في "المصباح"^(٥): ((العلق: شيء أسود شبيه الدود يكون في الماء، يعلق بأفواه الإبل عند الشرب)).

[٢٣٤١٠] (قوله: وبه يُفتى للحاجة) في "البحر"^(٦) عن "الذخيرة": ((إذا اشترى العلق الذي يُقال له بالفارسية: مرغل يجوز، وبه أخذ "الصدر الشهيد"؛ حاجة الناس إليه لتمول الناس له)) اهـ.

(قوله: العلق: شيء أسود إلخ) وإذا سحق مع دهن البنفسج وقطير في الإحليل يرفع خرقة البول وخرقة المثانة، مجرب، ويُقال: إن مسحوقه مع الصبر يُخفف البواسير، ولعوقه مع الصبر يُحلل الخناق، ومطبوخه في الزيت إذا طلي على القصب قواه، وضماد محروقه مع الحل يُنبث الشعر الجيد بعد تنف الروي. اهـ "سندي".

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥/٢.

(٢) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز - جنس المنفقات ق ١٤٦/ب بتصرف.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥/٢.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٥/٦.

(٥) "المصباح": مادة ((علق)).

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٥/٦.

..... (من الهوام).

مطلب في بيع دودة القرمز

أقول: العلق في زماننا يُحتاج إليه للتداوي. يَخَصُّ الدَّم، وحيث كان مُتَمَوِّلاً لمجرّد ذلك دَلَّ على جواز بيع دودة^(١) القرمز، فإنَّ تَمَوُّلَهَا الآنَ أعظم؛ إذ هي من أعزِّ الأموال، ويُباع منها في كلِّ سنة فَنَاطِيرُ بَثْمَنٍ عَظِيمٍ، ولعلَّها هي المُرَادَةُ بِالْعَلَقِ في عبارة "الدَّخِيرَةُ" بقرينة التعليل، فتكون مُسْتَثْنَاةً من بَيْعِ الْمَيْتَةِ كما قَدَّمْنَاهُ^(٢). وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْاِحْتِيَاجَ إِلَيْهِ لِلتَّداوِي لَا يَقْتَضِي جَوَازَ بَيْعِهِ كما في لَبَنِ الْمَرَأَةِ، وكالاحتياج إلى الْخَرْزِ بِشَعْرِ الْخِنْزِيرِ، فإنه لَا يُسَوِّغُ بَيْعَهُ كما يَأْتِي^(٣)، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَلَقٌ خَاصٌّ مُتَمَوِّلٌ عِنْدَ النَّاسِ، وذلك مُتَحَقِّقٌ فِي دُودِ الْقِرْمِزِ، وهو أَوْلَى مِنْ دُودِ الْقَرِّ وَيَبِضُّهُ، فإنه يُنْتَفَعُ بِهِ^(٤) في الْحَالِ، ودُودُ الْقَرِّ فِي الْمَالِ، واللَّهِ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[٢٣٤١١] (قوله: من الهوام) جمع هامة، مثل دابة ودواب، وهي ما له سم يقتل كالحية، قاله "الأزهري"^(٥)، وقد يُطْلَقُ عَلَى مَا يُؤْذِي وَلَا يَقْتُلُ كالحشرات، "مصباح"^(٦).

(قوله: بقرينة التعليل) التعليل لَا يُفِيدُ إِلَّا أَنَّهَا مُتَمَوِّلَةٌ، وهذا مُتَحَقِّقٌ فِيهِمَا، وما ذَكَرَهُ مِنْ التَّائِيلِ لَا يَدُلُّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ جَوَازِ التَّداوِي بَلَيْنَ الْمَرَأَةِ لِكُونِهِ جُزْءَ آدَمِيٍّ، وَعَدَمُ الْاِنْتِفَاعِ بِشَعْرِ الْخِنْزِيرِ لِنَحَاسَتِهِ، تَأْمَلْ.

(١) في "ك": ((دود)).

(٢) المقولة: [٢٣٢٦٢] قوله: ((أَوْ بِخَبَرٍ)).

(٣) ص ٦١٢ - وما بعدها "در".

(٤) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((مُتَنَفِّعٌ بِهِ)).

(٥) "تهذيب اللغة": ٣٨١/٥، مادة ((هَمَمٌ)) بتصرف.

(٦) "المصباح": مادة ((هَمَم)).

فلا يجوزُ اتِّفَاقاً كَحَيَاتٍ وَضَبٍّ، وما في بَحْرِ كَسَرَطَانٍ، إِلَّا السَّمَكُ وما جازَ
الانْتِفَاعُ بِجِلْدِهِ أو عَظْمِهِ.....

والمرادُ هنا ما يَشْمَلُ المُوَذِّيَ وَغيرَهُ مِمَّا لا يُنْتَفَعُ بِهِ بِقَرِينَةٍ ما بَعْدَهُ.

[٢٣٤١٢] (قوله: فلا يجوزُ) وَيَبْعُهَا باطِلٌ، ذَكَرَهُ "قاضي خان" ^(١)، "ط" ^(٢).

[٢٣٤١٣] (قوله: كَحَيَاتٍ) في "الحاوي الزَّاهِدِيَّ": ((يجوزُ يَبْعُ الحَيَاتِ إِذَا كان يُنْتَفَعُ بِهَا لِلأَدْوِيَةِ)).

❖ [٢٣٤١٣] (قوله ^(٣)): وما جازَ الانتِفَاعُ بِجِلْدِهِ أو عَظْمِهِ) أَي: مِنْ حَيَوَانَاتِ البَحْرِ أو غيرِها، قال في "الحاوي": ((ولا يجوزُ يَبْعُ الهَوَامَّ كالحَيَّةِ والفَأْرَةِ والوَرَعَةِ والضَّبِّ والسُّلْحَفَةِ والقَنْفِذِ، وكلُّ ما لا يُنْتَفَعُ بِهِ ولا بِجِلْدِهِ. وَيَبْعُ غيرَ السَّمَكِ مِنْ دَوَابِّ البَحْرِ إِنْ كانَ لَهُ ثَمَنٌ كَالسَّقَنْقُورِ ^(٤) وَجُلُودِ ^(٥) الخَزْ ^(٦) وَخَوِها بِجُوزٍ، وإِلَّا فلا كَالضَّفْدِيعِ والسَّرَطَانِ))، وَذَكَرَ قَبْلَهُ: ((وَيَبْطُلُ يَبْعُ الأَسَدِ والذَّنَبِ وَسائِرِ الهَوَامِّ والحَشَرَاتِ، ولا يَضْمَنُ مُتْلِفُها، ويجوزُ يَبْعُ البازِي والشَّاهِينِ والصَّقَرِ وأَمْثِلِها، والهَرَّةُ - وَيَضْمَنُ مُتْلِفُها - لا يَبْعُ الحِدَاةَ والرَّحْمَةَ ^(٧) وَأَمْثِلِهما، ويجوزُ يَبْعُ ريشِها)) اهـ. لَكِنْ في "الخَانِيَّة" ^(٨): ((يَبْعُ الكَلْبِ المُعْلَمَ عِنْدَنَا جائِزٌ، وكذا السَّنُورُ

(قوله: يجوزُ يَبْعُ الحَيَاتِ) هي وَإِنْ كانَ فيها نَفْعٌ إِلَّا أَنَّهُ بِجَرْمٍ أَكَلِها، فليُحَرَّرَ، "حموي". اهـ
"ميندي".

(١) "الخانية": كتاب البيوع - فصل في البيع الباطل ١٣٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧١/٣.

(٣) لفظة ((قوله)) ليست في "ب" و"م".

(٤) السَّقَنْقُور: دَابَّةٌ تَشَأُ بِشَاطِئِ بَحْرِ النِّيلِ، لَحْمُها باهِيٌّ. اهـ "القاموس" مادة ((سقر)).

(٥) في "الأصل": ((وخلود)) بالخاء.

(٦) الخَزْ: اسْمُ دَابَّةٍ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الثَّوبِ المُتَخَذِ مِنْ وَرَها. اهـ "المصباح" مادة ((خز)).

(٧) الرَّحْمَةُ: طَائِرٌ أَبْقَعَ عَلَى شَكْلِ النِّسْرِ خِلْفَةٌ إِلَّا أَنَّهُ مُبْتَعٌ بِسِوَا دِيبَاضٍ. اهـ "اللسان" مادة ((رخم)).

(٨) "الخانية": كتاب البيوع - فصل في البيع الباطل ١٣٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

والحاصل: أنَّ جوازَ البيعِ يَدُورُ مع جِلِّ الانتِفَاعِ، "مجتبى"، واعتمَدَهُ "المصنّف"، وسيجيءُ^(١) في المتفرّقاتِ.

(فرغ) إنّما تجوزُ الشَّرْكَةُ في القَرِّ إذا كان البَيْضُ منهما والعَمَلُ منهما، وهو بينهما أنصافاً لا أثلاثاً، فلو دَفَعَ بَزْرُ القَرِّ أو بَقَرَةٌ أو دَجَاجاً لآخر.....

وسبأغ الوحش والطير جائزٌ معلماً [١/٧١٣/٣] أو غير معلّم، ويَبِعُ الفيلِ جائزٌ، وفي القِرْدِ روايتان عن "أبي حنيفة" (أهـ). ونَقَلَ "السَّائِحَانِي" عن "الهندية"^(٢): ((ويجوزُ بَيْعُ سائرِ الحيواناتِ سوى الخنزيرِ، وهو المختارُ)) أهـ. وعليه مَشَى في "الهداية"^(٣)، وغيرها من بابِ المتفرّقاتِ كما سيأتي^(٤).

[٢٣٤١٤] (قوله: والحاصلُ إلخ) يَرِدُ عليه شَعْرُ الخنزيرِ^(٥)، فَإِنَّهُ يَجِلُّ الانتِفَاعُ به ولا يجوزُ بَيْعُهُ كما يأتي^(٦)، وقد يُجَابُ بأنَّ جِلَّ الانتِفَاعِ به للضَّرورةِ والكلامُ عندَ عديمها.

[٢٣٤١٥] (قوله: واعتمَدَهُ "المصنّف") حيث قال^(٧): ((وهذا^(٨) ظاهرٌ، فليُكُنِ المَعُولُ عليه)).

[٢٣٤١٦] (قوله: وهو بينهما أنصافاً) الضَّميرُ عائِدٌ إلى القَرِّ الخارجِ مِنَ البَيْضِ.

(١) انظر "الدر" عند المَقولة [٢٤٨٨٤] قوله: ((عُلِّمَتْ أَوْ لَا)) وما بعدها.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب البيوع - الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز - الفصل الرابع في بيع الحيوانات ١١٤/٣.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب السَّلَم - مسائل مثورة ٧٩/٣.

(٤) المَقولة [٢٤٨٨٤] قوله: ((عُلِّمَتْ أَوْ لَا)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: يَرِدُ عليه شَعْرُ الخنزيرِ إلخ)) كذلك يَرِدُ عليه ما أوردَهُ صاحبُ "النَّهْرِ" على عبارة "الكمال بن الهمام" الماثلة لهذه من أنَّ الصَّحِيحَ عندَ "الإمام" جَوَازُ الانتِفَاعِ بِالْعَذِيرَةِ الْخَالِصَةِ مع عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهَا بِذَوْنِ الْخَلْطِ أهـ.

(٦) ص ٦١٣ - ٦١٤ - "در".

(٧) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٢/١٧.

(٨) في "ب" و"م" و"و" ((وهو))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" هو الموافق لما في "المنح".

بِالْعَلْفِ مُنَاصَفَةً فَالْخَارِجُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ؛ لِخُدُوثِهِ مِنْ مِلْكِهِ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَلْفِ
وَأَجْرُ مِثْلِ الْعَامِلِ، "عَيْنِي"^(١) مُلْحَصًا.
ومثله دَفْعُ الْبَيْضِ كَمَا لَا يَخْفَى.....

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ بَيْنَهُمَا أَنْصَافًا إِذَا كَانَ الْبَيْضُ مِنْهُمَا كَذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ ثُلُثَهُ
مِنْ وَاحِدٍ وَالثُّلَاثَانِ مِنْ آخَرَ يَكُونُ الْقَرْ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا عَتَبَارًا بِأَصْلِ الْمِلْكِ، كَمَا لَوْ زَرَعَا
أَرْضًا بِبَذَرٍ مِنْهُمَا فَالْخَارِجُ عَلَى قَدْرِ الْبَذَرِ وَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ.

[٢٣٤١٧] (قَوْلُهُ: بِالْعَلْفِ مُنَاصَفَةً مُتَعَلِّقٌ بـ ((دَفْعٌ))، أَي: دَفَعَ لَهُ ذَلِكَ لِيَكُونَ الْخَارِجُ مِنْ
الْبِزْرِ وَالْبَقَرَةِ وَالْدَّجَاجِ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً بِشَرْطِ أَنْ يَعْلِفَ ذَلِكَ مِنْ وَرَقِ الثَّوْتِ وَنَحْوِهِ.

[٢٣٤١٨] (قَوْلُهُ: فَالْخَارِجُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ) أَي: الْخَارِجُ — وَهُوَ الْقَرْ وَاللَّبَنُ وَالسَّمْنُ
وَالْبَيْضُ — كُلُّهُ لِلْمَالِكِ، فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ الْعَامِلُ ضَمِنَهُ.

[٢٣٤١٩] (قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَلْفِ) أَي: إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا.

[٢٣٤٢٠] (قَوْلُهُ: وَأَجْرُ مِثْلِ الْعَامِلِ) الظَّاهِرُ: أَنَّ لَهُ الْأَجْرَ بِالْعَامِ مَا بَلَغَ؛ لِحَالَةِ
التَّسْمِيَةِ، وَانْظُرْ مَا كَتَبْنَاهُ فِي إِجَارَاتِ "تَنْقِيحِ الْحَامِدِيَّةِ"^(٢).

[٢٣٤٢١] (قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ دَفْعُ الْبَيْضِ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَالْمُتَعَارَفُ فِي أُرْيَافِ مِصْرَ

(قَوْلُهُ: الظَّاهِرُ: أَنَّ لَهُ الْأَجْرَ بِالْعَامِ مَا بَلَغَ الْخ) وَجُوبُ الْأَجْرِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْبِزْرُ
مِنْ أَحَدِهِمَا، وَإِذَا كَانَ مِنْهُمَا مُتَفَاضِلًا وَالْحَاصِلُ مُتَسَاوِيًا لَا أَجْرَ لِلْعَامِلِ؛ لِعَمَلِهِ فِي الْمُسْتَرْكَ،
وَالشَّرِيكُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ، "سِنْدِي" عَنْ "الرَّحْمَتِيِّ".

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٦/٢.

(٢) "العقود الدَّرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": ١٢٣/٢.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٢/ب.

«الآتي» ولو أطلقه أو ألتزم في حجره.....

دفع البض لكونه الخارج منه النصف مثلاً، وهو على وزان دفع القرّ بالنصف، فالخارج كله لصاحب البض، والداخل أجر مثله)) اهـ.

قلت: ويُعارف الآن أيضاً دفع المهر أو العجل أو الحش ليرثيه بنصفه، فيبقى على باقي النافع، والداخل أجر مثله وقيمة عاقبه. والخيلة فيه: أن يبيعه نصف المهر بشم يسير فيصير مشتركا بينهما، ويُعارف أيضاً ما سذكره "المصنف"^(١) في كتاب المساقاة، وهو: ((دفع الأرض مدة معلومة ليغير سها وتكون الأرض والشجر بينهما فإنه لا يصح، والثمر والغرس أرب الأرض تبعاً لأرضه، وللآخر قيمة غرسه يوم غرسه، وأجر مثل عمله)) اهـ.

(٢٣٤٢٧) (قوله: والآتي) أي: المطلق^(٢)، وهو الذي أبق من يد مالكيه ولم يزعم المشتري أنه عنده، فهذا تبعه فاسيد أو باطل على الخلاف الذي حكاه "المصنف" بعد^(٣)، أما لو أبق من يد غاصبه وباعه المالك منه، أو من يد مالكيه وباعه ممن يزعم أنه عنده فبيعه صحيح كما يأتي^(٤)،

(قوله: ويُعارف أيضاً ما سذكره "المصنف" إلخ) سيأتي له تعليل ذلك بما في "العناية" من أنه نفل من استأجر صاعاً لتصع ثوبه بصنع نفسه على أن يكون نصفه للصاع، فإن الغراس آلة تجعل بها الأرض مستأناً، فإذا فسدت الإحارة فسدت الآلة متصلة بملك صاحب الأرض، وهي متقومة فيلزم قيمتها كما يجب على صاحب الثوب ما رآه الصنع في ثوبه وأجر عمله.

(١) انظر الدر عند الموقلة [٣٢٢٩٧]، قوله: ((بضاً)) وما بعدها.

(٢) في هامش "م": ((قوله: أي: المطلق إلخ)) أي: الآتي في حقهما، أي: البائع والمشتري، وأما في الصور المستثنيات فالإباق ليس بمطلق؛ لعدم إباقه في حق المشتري، وهذا معنى قول "المحشي": ((وهو - أي: المطلق - الذي أبق من يد مالكيه ولم يزعم المشتري أنه عنده))، ويتبعني أن يراود أيضاً: ما لو زعم المشتري أنه عنده غيره، فإن حكمه مخالف المطلق، للاتفاق على فساده ببيع، بخلاف ذلك؛ لحصول الخلاف في بطلانه وفساده اهـ.

(٣) ص ٦١١ - وما بعدها "در".

(٤) الموقلة [٢٣٤٢٥] قوله: ((الأ ممن يزعم أنه عنده)) وما بعدها.

ولو وَهَبَهُ لهما صَحَّ، "عيني"^(١). وما في "الأشباه" تحريف، "نهر"^(٢).....

وأما لو باعَهُ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ففي "النهر"^(٣): ((أَنَّ بَيْعَهُ فَاسِدٌ اتِّفَاقًا))، وَعَلَّلَهُ فِي "الفتح"^(٤): ((بِأَنَّ تَسْلِيمَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ))، وَفِي "النهر"^(٥) أَيْضًا: ((خَرَجَ بِالْأَبْقِ الْمُرْسَلِ فِي حَاجَةِ الْمَوْلَى، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورُ التَّسْلِيمِ وَقَبَّتِ الْعَقْدُ حُكْمًا؛ إِذِ الظَّاهِرُ عَوْدُهُ)).

[٢٣٤٢٣] (قوله: ولو وَهَبَهُ لهما صَحَّ) والفرق: أَنَّ شَرْطَ الْبَيْعِ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ عَقِبَ الْبَيْعِ وَهُوَ مُتَنَفٍ، وَمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الْيَدِ يَصْلُحُ لِقَبْضِ الْهَبَةِ لَا لِقَبْضِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ قَبْضٌ بِإِزَاءِ مَالٍ مَقْبُوضٍ مِنَ مَالِ الْإِبْنِ، وَهَذَا قَبْضٌ لَيْسَ بِإِزَائِهِ مَالٌ مِنَ الْوَلَدِ؛ فَكَفَّتْ تِلْكَ الْيَدُ لَهُ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَادَ عَادَ إِلَى مِلْكِ الصَّغِيرِ، هَكَذَا فِي "الفتح"^(٦) وَ"التبيين"^(٧)، "بحر"^(٨). وفيه^(٩) عن "الذخيرة" تَقْيِيدُ صِحَّةِ الْهَبَةِ بِمَا دَامَ الْعَبْدُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

[٢٣٤٢٤] (قوله: وما في "الأشباه" تحريف، "نهر") اعترضَ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ مَا فِي "الأشباه" مُوَافِقٌ لِمَا هُنَا، وَهَذَا نَصُّهُ^(١٠): ((بَيْعُ الْآبِقِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَهُ وَلَوْ لَوْلَدِهِ^(١١)

(قوله: وأما لو باعَهُ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ففي "النهر" أَنَّ بَيْعَهُ فَاسِدٌ اتِّفَاقًا) بخلافِ بَيْعِ الْآبِقِ الْمُطْلَقِ فِيهِ الْخِلَافُ فِي الْبَطْلَانِ وَالْفَسَادِ. اهـ "سِنْدِي".

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٦/٢.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٢/ب.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٩/٦.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٢/ب.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٩/٦.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٠/٤.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦.

(٨) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٣، وعبارتها: ((ولولده)) دون ((ولو))، وهي

موافقة لنسخة ابن عابدين رحمه الله كما سيأتي.

(إِلَّا مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ) أَي: الْآبِقُ.....

الصَّغِيرِ كَمَا فِي "الْحَانِيَّة"^(١))).

الثَّانِي: أَنَّهُ فِي "النَّهْرِ" لَمْ يَتَعَرَّضْ لـ "الْأَشْبَاهِ"، بَلْ حَكَّمَ بِالْتَّحْرِيفِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ نَسَخِ "الْحَانِيَّةِ" الْمُنْقُولِ فِي "الْبَحْرِ"^(٢)، وَهُوَ جَوَازُ بَيْعِ الْآبِقِ لَطْفِلِهِ لَا هَيْبَةَ لَهُ، وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ النُّسْخَةُ الْأُخْرَى.

[مطلب: "الأشباه" أكثر تداولاً في أيدي الطلبة من "الحانية"]

قُلْتُ: الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْأَشْبَاهِ": ((وَلَوْلِدِهِ)) بِدُونِ ((لَوْ))، وَعَلَيْهَا كَتَبَ "الْحَمَوِيُّ"^(٣) وَاعْتَرَضَهَا بِمَا مَرَّ^(٤) عَنْ "الْفَتْحِ" وَ"التَّبْيِينِ"، وَلَمَّا كَانَ مَا فِي "الْأَشْبَاهِ" مَعْرِيًّا إِلَى "الْحَانِيَّةِ" وَرَدَّ عَلَيْهَا مَا وَرَدَ عَلَى "الْحَانِيَّةِ"، فَسَاعَ ذِكْرُهَا بِدَلٍّ "الْحَانِيَّةِ"؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ تَدَاوُلًا فِي أَيْدِي الطُّلُبَةِ [٧١٥/٣ ب] مِنْ "الْحَانِيَّةِ"، فَافْهَمُ.

ثُمَّ أَعْلَمْتُ أَنَّ فِي عِبَارَةِ "الْبَحْرِ" هُنَا تَنَاقُضًا، فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَسْخَةَ "الْحَانِيَّةِ" الْمَحْرُفَةَ وَقَالَ^(٥): ((إِنَّهُ عَكْسُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُونَ))، ثُمَّ قَالَ^(٦): ((إِنَّ الْحَقَّ مَا ذَكَرَهُ "قَاضِي خَانَ"^(٧)) لِمَا فِي "الْمَعْرَاجِ": لَوْ بَاعَهُ لَطْفِلِهِ لَا يَجُوزُ، وَلَوْ وَهَبَهُ لَهُ جَازَ الْخِ))، وَالصَّوَابُ أَنَّ يَقُولَ: وَالْحَقُّ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ "قَاضِي خَانَ"، فَتَبَّهَ.

(٢٣:٢٥٥) (قَوْلُهُ: إِلَّا مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَهُ) مُفَادُهُ: أَنَّ النَّظَرَ لَزَعْمِ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْآبِقَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ التَّسْلِيمَ حَاصِلٌ فَاتَّفَقَى الْمَانِعُ، وَهُوَ عَدَمُ قُدْرَةِ الْبَائِعِ عَلَى التَّسْلِيمِ عَقِبَ الْبَيْعِ.

(١) "الحانية": كتاب الهبة - فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير ٢٧٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦.

(٣) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع وفيه أحكام الحمل ٢٧٠/٢.

(٤) المقولة [٢٣٤٢٣] قوله: ((ولو وهبه لهما صح)).

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦ بتصرف.

(٦) "الحانية": كتاب الهبة - فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير ٢٧٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(عنده) فحينئذ يجوز؛ لعدم المانع،.....

[٢٣٤٢٦] (قوله: عنده) شامل لما إذا كان في منزله أو كان يقدر على أخذه ممن هو عنده، فإن كان لا يقدر على الأخذ إلا بخصوصية عند الحاكم لم يجز بيعه كما في "السراج"، "نهر" ^(١). وهذا مخالف لما قدمناه ^(٢) عن "النهر": ((من أنه لو باعه ممن يزعم أنه عند غيره فهو فاسد اتفاقاً))، وأجاب "ط" ^(٣) بحمل ما تقدم على ما إذا لم يقدر على أخذه إلا بخصوصية أحد.

قلت: راجعت عبارة "السراج" فلم أر فيها قوله: ((ممن هو عنده))، ومثله في "الجوهرية" ^(٤)، وحينئذ فقوله ^(٥): ((أو كان يقدر على أخذه)) أي: في حال إيقاعه قبل أن يأخذه أحد، أما إذا أخذه أحد فلا يجوز؛ لما علمته من تعليل "الفتح" السابق، وقد صور المسألة في "الفتح" ^(٦) بما إذا كان ذلك الأخذ له معتبراً بأخذه، فافهم.

(قوله: أو كان يقدر على أخذه ممن هو عنده) في شمول كلام "المصنف" لهذه الصورة تأمل ظاهر. (قوله: وقد صور المسألة في "الفتح" بما إذا كان ذلك الأخذ له إلخ) وكذلك صورها "المقدس"، وكذلك نقلها في "زبدة الدراية" عن "الجامع الصغير"، وحينئذ يستقيم جواب "ط"، ولا يتعين جواب "المحشي".

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٢/ب.

(٢) المقولة [٢٣٤٢٢] قوله: ((والأب)).

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧١/٣.

(٤) "الجوهرية النيرة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٤٥/١ وليس فيها قوله: ((ممن هو عنده)).

(٥) في هامش "م": ((قوله: وحينئذ فقوله إلخ)) لكن يعكز عليه قول "السراج": ((فإن كان لا يقدر على أخذه إلا بخصوصية))، فإنه يقتضي خصماً، وما هو إلا من عنده الأب، إلا أن يقال بخصوصية مع الأب نفيه بأن كان متمرداً، وأنكر شراؤه وسبق نذر البائع عليه، فحينئذ يحتج لرفعهِ للحاكم حتى يلزمه بالانقياد معه أحد.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٩/٦.

وهل يصير قابضاً؟ إِنْ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ قَبَضَهُ وَلَمْ يُشْهَدْ نَعَمْ، وَإِنْ أَشْهَدَ لَا؛
لأنَّ قَبْضَ أَمَانَةٍ، فلا ينوبُ عن قَبْضِ الضَّمانِ؛ لأنَّه أقوى، "عناية"،

[٢٣٤٢٧] (قوله: وهل يصير قابضاً إلخ) أي: لو اشترأه مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عنده هل يصير

قابضاً في الحال؟ حتَّى لو رَجَعَ فَوَجَدَهُ هَلْكَ بَعْدَ وَقْتِ الْبَيْعِ يَتِمُّ الْقَبْضُ وَالْبَيْعُ أَمْ لَا؟

[٢٣٤٢٨] (قوله: إِنْ قَبَضَهُ) أي: قَبْضُ الْآبِقِ حِينَ وَجَدَهُ ((لِنَفْسِهِ)) لا لِيَرُدَّهُ عَلَى

سَيِّدِهِ، وهذا يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: ((أَوْ قَبَضَهُ وَلَمْ يُشْهَدْ))، أي: على أَنَّهُ قَبَضَهُ لِسَيِّدِهِ.

[٢٣٤٢٩] (قوله: نَعَمْ) أي: يصير قابضاً؛ لأنَّ قَبْضَهُ هَذَا قَبْضُ غَصْبٍ، وهو قَبْضُ

ضَمَانٍ كَقَبْضِ الْبَيْعِ كما في "الفتح" ^(١).

[٢٣٤٣٠] (قوله: وَإِنْ أَشْهَدَ لَا إلخ) أي: لا يصير قابضاً؛ لأنَّ قَبْضَهُ هَذَا قَبْضُ

أَمَانَةٍ، حتَّى لو هَلَّكَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى سَيِّدِهِ لَا يَضْمَنُهُ، "فتح" ^(١).

[٢٣٤٣١] (قوله: فلا ينوبُ عن قَبْضِ الضَّمانِ) أي: عن قَبْضِ الْبَيْعِ، فإنَّه مضمونٌ

بِالْثَّمَنِ. قال في "الفتح" ^(١): ((فَإِنْ هَلَّكَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِالثَّمَنِ)) اهـ.

وأشار بهذا إلى ما في "البحر" ^(٢) عن "الذَّخِيرَةِ": ((إِذَا اشْتَرَى مَا هُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ مِنْ وَدِيعَةٍ

أَوْ عَارِيَةٍ لَا يَكُونُ قابِضاً، إِلَّا إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْعَيْنِ إِلَى مَكَانٍ يَتِمُّكُنْ مِنْ قَبْضِهَا فَيَصِيرُ

الآنَ قابِضاً بِالتَّخْلِيَةِ، فَإِذَا هَلَّكَ بَعْدَهُ هَلَّكَ مِنْ مَالِهِ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حَبْسُ الْعَيْنِ بِالثَّمَنِ؛

١١٢/

(قوله: وهذا يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: أَوْ قَبَضَهُ إلخ) لا يُعْتَرَضُ بِالتَّأَخُّرِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ لَوُقُوعِهِ فِي مَرَكَزِهِ.

(قوله: وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حَبْسُ الْعَيْنِ بِالثَّمَنِ إلخ) عبارة "البحر": ((فَإِذَا فَعَلَ الْمُشْتَرِي فِي فَصْلِ الْوَدِيعَةِ

وَالْعَارِيَةِ مَا يَكُونُ قَبْضاً، ثُمَّ أَرَادَ الْبَائِعُ أَنْ يَحْبِسَهَا بِالثَّمَنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ لأنَّه لَمَّا بَاعَهُ مِنْهُ مَعِ عِلْمِهِ أَنَّهُ

فِي يَدِهِ، وَهُوَ مُتِمِّكُنْ مِنَ الْقَبْضِ يَصِيرُ رَاضِياً بِقَبْضِهِ ذِلاًةً)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٩/٦.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦.

وإلا إذا أبقى من الغاصب فباعه المالك منه فإنه يصح؛ لعدم لزوم التسليم، "ذخيرة".
(ولو باعه ثم عاد) وسلمه (يتم البيع) على القول بفساده.....

لأنه صار راضياً بقبض المشتري (دلالة) اهـ ملخصاً.

[٢٣٤٣٢] (قوله: وإلا إذا أبقى إلخ) عطف على قوله: ((إلا ممن يزعم أنه عنده)).

[٢٣٤٣٣] (قوله: "ذخيرة") قال فيها: ((والأصل أن الإباق إنما يمنع جواز البيع إذا كان التسليم محتاجاً إليه، بأن أبقى من يد المالك ثم باعه المالك، فأما إذا لم يكن محتاجاً إليه - كما في مسألتنا - يجوز البيع)) اهـ.

[٢٣٤٣٤] (قوله: يتم البيع) هو رواية عن "أبي حنيفة" و"محمد"؛ لقيام الملك والمالئة في الأبق، ولذا صح عققه، وبه أخذ "الكرخي" وجماعة من المشايخ، حتى أجبر البائع على تسليمه؛ لأن صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ، بخلاف ما إذا رجع بعد أن فسخ القاضي البيع أو تحاصماً^(١)، فلا يعود صحيحاً اتفاقاً، "فتح"^(٢).

[٢٣٤٣٥] (قوله: على القول بفساده) قال في "الفتح"^(٣): ((والحق أن الاختلاف فيه بناءً على الاختلاف في أنه باطل أو فاسد، وأنك علمت أن ارتفاع المفسد في الفاسد يرده صحيحاً؛

(قول "الشارح": وسلمه غير قيد، بل المدار للتمام على ظهور الأبق قبل الفسخ على هذه الرواية، كما يدل عليه ما نقله "المحشي" عن "الفتح"، وكأنه أخذ هذا التقييد من التأويل الذي نقله "المحشي" عن "البحر"، والظاهر عدم اعتماده لمن أخذ بهذه الرواية.

(١) في هامش "م": (قوله: أو تحاصماً) قال شيخنا: ((ظاهره: أن مجرد التحاصم قبل الفسخ مانع من انقلاب البيع صحيحاً، ويجوز؛ إذ لا وجه له يظهر)) اهـ.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٩/٦.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٩/٦ - ٦٠.

وَرَجَحَهُ "الكمال" ^(١) (و قيل: لا يَتِمُّ (على) القولِ بِبُطْلَانِهِ، وهو (الأظهر) من الرواية، واختارَهُ في "الهداية" ^(٢) وغيرها، وبه كان يُفتي "البُلْخِيُّ" وغيرُهُ، "بحر" و"ابن كمال". (ولَئِنْ أَمَرْتُ).....

لأنَّ البَيْعَ قائمٌ مع الفسادِ، ومع البُطْلانِ لم يكن قائماً بصفةِ البُطْلانِ بل معدوماً، فوجهُ البُطْلانِ عدمُ قدرةِ التَّسْلِيمِ، ووجهُ الفسادِ قيامُ المَالِيَّةِ (وَالْمَلِكِ)).

[٢٣٤٣٦] (قوله: وَرَجَحَهُ "الكمال") حيث قال ^(٣): ((وَالوجهُ: عِنْدِي أَنَّ عَدَمَ

القدرةِ عَلَى التَّسْلِيمِ مُفْسِدٌ لَا مُبْطِلٌ))، وَأَطَالَ فِي تَحْقِيقِهِ.

[٢٣٤٣٧] (قوله: وهو الأظهرُ مِنَ الروايةِ) قال في "البحر" ^(٤): ((وَأَوَّلُوا تِلْكَ

الرَّوَايَةَ بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْهَا انْعِقَادُ الْبَيْعِ بِالتَّعَاطِي (الآن)) اهـ.

قلت: وهذا يُنَافِي ما تَقَدَّمَ ^(٥) أَوَّلَ الْبَيُوعِ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْعَقِدُ بَعْدَ بَيْعٍ بَاطِلٍ أَوْ

فَاسِدٍ إِلَّا بَعْدَ مُتَارَكَةِ الْأَوَّلِ.

[٢٣٤٣٨] (قوله: وبه كان يُفتي "البُلْخِيُّ") الذي في "الفتح" ^(٦): ((وهو مُخْتَارُ مَشَايِخِ

بُلْخٍ و"الثلثي")) بِالتَّاءِ [١/٧٢٣/٣] والجِيمِ، "ط" ^(٧).

قلت: وَالْأَوَّلُ هُوَ "أَبُو مُطِيعِ الْبُلْخِيُّ" مِنْ أَصْحَابِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، تُوُفِّيَ سَنَةَ (١٩٧) ^(٨)،

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦/٦٠.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣/٤٥.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦/٦٠.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٦/٨٦.

(٥) ص ٥٠ - وما بعدها "در".

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦/٥٩.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣/٧٢.

(٨) انظر ترجمته في "الجواهر المضية" ٤/٨٧، و"الفوائد البهية" ص ٦٨، وحلِّ المصادر على أَنَّ وفاته كانت سنة ١٩٩ هـ.

ولو (في وعاء ولو أمة) على الأظهر؛ لأنه جزء آدمي، والرقُّ مُختَصٌّ بالحي، ولا حياة في اللبن، فلا يحلُّه الرقُّ (وشعر الخنزير).....

والثاني هو "محمد بن شجاع اللّخمي"^(١) من أصحاب "الحسن بن زياد"، توفي وهو ساجد سنة (٢٣٦). [٢٣٤٣٩] قوله: ولو في وعاء أتى بـ ((لو)) إشارة إلى أنه غير قيد، وما في "البحر"^(٢): ((من أن الأولى تقيده بذلك؛ لأن حكم اللبن في الضرع تقدم)) - دفعه في "النهر"^(٣): ((بأن الضرع خاص بذوات الأربع كاللّدي للمرأة، فالأولى عدم التقييد ليعم ما قبل الانفصال وما بعده)).

مطلب: في التداوي بلبن البنت للرمد قولان

[٢٣٤٤٠] قوله: على الأظهر أي: ظاهر الرواية، وعن "أبي يوسف" جواز بيع لبن الأمّة؛ لجواز إيراد البيع على نفسها فكذا على جزئها. قلنا: الرقُّ حلّ نفسها، فأما اللبن فلا رق فيه؛ لأنه يختصُّ بحلّ تحقق فيه القوة التي هي ضده وهو الحي، ولا حياة في اللبن، فلا يكون محلاً للعق ولا للرق، فكذا البيع. وأشار إلى أنه لا يضمن مثله لكونه ليس بمال، وإلى أنه لا يحلّ التداوي به في العين الرمداء، وفيه قولان: قيل بالمنع، وقيل بالجواز إذا عُلِمَ فيه الشفاء كما في "الفتح" هنا^(٤)، وقال في موضع آخر^(٥): ((إن أهل الطب يثبتون نفعاً للبن البنت للعين))، وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالمحرّم للتداوي كالخمر، واختار في "النهاية" و"الحانية"^(٦)

(قوله: لكونه ليس بمال) إلخ) مقتضى هذا التعليل أن هذا البيع باطل؛ فلا يصح نظمه في سبيل الفاسد.

(١) انظر ترجمته في "الجواهر المضية" ١٧٣/٣، ١٦٧/٤، و"توضيح المشتبه" ٥٨٨/١، و"الفوائد البهية" ص ١٧١-، وجلّ المصادر على أن وفاته كانت سنة ٢٦٦ هـ.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٣/١ يتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦١/٦.

(٥) "الفتح": كتاب الرضاع ٣١٠/٣ يتصرف.

(٦) "الحانية": كتاب الحظر والإباحة ٤٠٤/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

لنجاسة عينه، فيبطل^(١) بيعه^(٢)، "ابن كمال". (و) إن (جاز الانتفاع به) لضرورة الخرز، حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز الشراء للضرورة.....

الجواز إذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره، "بهر"^(٣). وسيأتي^(٤) إن شاء الله تعالى تمامه في متفرقات البيوع، وكذا في الخبز والإباحة^(٥).

٢٣٤٤١] (قوله: لنجاسة عينه) أي: عين الخنزير أي: بجميع أجزائه. وأورد^(٦) في "الفتح"^(٧) على هذا التعليل بيع السرقة، فإنه جائز للانتفاع به مع أنه نجس العين اهـ. قال في "النهر"^(٨): ((بل الصحيح عن الإمام "أن الانتفاع بالعذرة الخالصة جائز كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الكراهية)) اهـ، أي: مع أنه لا يجوز بيعها خالصة كما مر^(٩).

٢٣٤٤٢] (قوله: فيبطل بيعه) نقله في "الشرنبلالية"^(١٠) أيضاً عن "البرهان"، وفيه تورك على "المصنف" حيث عده في الفاسد، لكن قد يقال: إنه مال في الجملة، حتى قال "محمد" بطهارته لضرورة الخرز به للنعال والأخفاف، تأمل.

٢٣٤٤٣] (قوله: لضرورة الخرز) فإن في مبدأ شعره صلابة قدر إصبع، وبعده كين

(١) في "و": ((فإنه يبطل)).

(٢) في "ط": ((بعينه)) بدل ((بيعه))، وهو خطأ.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦.

(٤) المقولة: [٢٤٨٩٦] قوله: ((ورده في "البدائع" إلخ)).

(٥) المقولة: [٣٣١٧٤] قوله: ((كره بيع العذرة)).

(٦) في هامش "م": ((قوله: وأورد في "الفتح")) حيث قال: ((لا ينبغي أن يعلل بطلان البيع بالنجاسة أصلاً، فإن بطلان البيع دائر مع حرمة الانتفاع - أي: وصحته مع حله - وإن كان المبيع نجساً، فإن بيع السرقة جائز وهو نجس العين للانتفاع به)) اهـ. ورد في "النهر" التعليل بالانتفاع وعدمه لصحة البيع وبطلانه: ((بحل الانتفاع بالعذرة مع عدم جواز بيعها)) اهـ.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٢/٦.

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٣/أ.

(٩) في هذه المقولة.

(١٠) "الشرنبلالية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧١/٢ (هامش "الدرر والغرر").

وَكُرِّهَ الْبَيْعُ، فَلَا يَطِيبُ ثَمَنُهُ، وَيُفْسِدُ الْمَاءَ عَلَى الصَّحِيحِ خِلَافًا لـ "مُحَمَّدٍ"،

يَصْلُحُ لَوْصَلِ الْخَيْطُ بِهِ، "فَهِسْتَانِي" ^(١)، "ط" ^(٢).

[مطلب: يجوز للإنسان أن يدفع الرِّشوةَ لإحياء حقِّه إذا اضطرَّ إلى ذلك]

[٢٣٤٤٤] (قوله: وَكُرِّهَ الْبَيْعُ) لَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِلْبَائِعِ، "زَيْلَعِي" ^(٣). وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ، وَفِيهِ: أَنَّ جَوَازَ إِقْدَامِ الْمُشْتَرِي ^(٤) عَلَى الشِّرَاءِ لِلضَّرُورَةِ لَا يُفِيدُ صِحَّةَ الْبَيْعِ، كَمَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى دَفْعِ الرِّشوةِ لإحياء حقِّه جَازَ لَهُ الدَّفْعُ وَحُرْمٌ عَلَى الْقَابِضِ، وَكَذَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى شِرَاءِ مَالِهِ مِنْ غَاصِبٍ مُتَغَلِّبٍ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ صِحَّةَ الْبَيْعِ، حَتَّى لَا يَمْلِكَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ، فَتَأْمَلْ.

[٢٣٤٤٥] (قوله: فَلَا يَطِيبُ ثَمَنُهُ) مُفْتَضًى مَا بَحَثْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ.

[٢٣٤٤٦] (قوله: عَلَى الصَّحِيحِ) أَي: عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"؛ لِأَنَّ حُكْمَ الضَّرُورَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا وَهِيَ فِي الْخَرْزِ، فَتَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَقَطْ كَذَلِكَ، وَمَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ جَوَازِ صَلَاةِ الْخَرَازِينَ مَعَ شَعْرِ الْخِنْزِيرِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ يَنْبَغِي أَنْ يُخْرِجَ عَلَى الْقَوْلِ بِطَهَارَتِهِ فِي حَقِّهِمْ، أَمَّا عَلَى قَوْلِ "أَبِي يُوسُفَ" فَلَا، وَهُوَ الْوَجْهُ؛ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ لَمْ تَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَلْعَقَ بِهِمْ بَحِثٌ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ، وَيَجْتَمِعُ فِي ثِيَابِهِمْ هَذَا الْمَقْدَارُ، "فَتْح" ^(٥).

[٢٣٤٤٧] (قوله: خِلَافًا لـ "مُحَمَّدٍ") رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((وَيُفْسِدُ الْمَاءَ))، أَي: فَإِنَّهُ لَا يُفْسِدُ

(قوله: وَفِيهِ: أَنَّ جَوَازَ إِقْدَامِ الْمُشْتَرِي إِلَيْهِ) مَا قَبِلَ مِنْ كِرَاهَةِ الْبَيْعِ ذَكَرَهُ فِي "الْعِنَايَةِ"، وَأَصْلُهُ فِي "الْحَاثِيَةِ" كَمَا فِي "السَّنَدِيِّ".

(١) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل البيع الباطل والفاسد ٢١/٢.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٢/٣.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥١/٤.

(٤) فِي هَامِشِ "م": ((قوله: وَفِيهِ: أَنَّ جَوَازَ إِقْدَامِ الْمُشْتَرِي إِلَيْهِ)) قَالَ شَيْخُنَا: ((هَذَا بَحْثٌ مُضَادٌّ لِلْمَقُولِ فِي الْكِتَابِ فَلَا يَمَعْلُ بِهِ، فَإِنَّ صَاحِبَ "الْعِنَايَةِ" نَقَلَ الْحُكْمَ هَكَذَا عَنْ "قَاضِي خَانَ"، وَكَذَا وَجَدَ الْحُكْمَ فِي غَيْرِهِ مِنْ مُعْتَبَرَاتِ الْمَذْهَبِ)) اهـ.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٢/٦.

قيل: هذا في المتوف، أما المجزؤ فطاهر، "عناية"^(١). وعن "أبي يوسف": "يكره الخرز به؛ لأنه نجس، ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخف، ذكره"^(٢) "القهستاني"^(٣)،

عنده، قال "الزيلي"^(٤): ((لأن إطلاق الانتفاع به دليل طهارته)) اهـ. وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة، ويفيد جواز بيعه، ولذا قال في "النهر"^(٥): ((وينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول "محمد")).

[٢٣٤٤٨] (قوله: قيل: هذا) أي: الخلاف المذكور في نجاسته وطهارته، وأشار بـ ((قيل)) إلى ضعفه؛ إذ المتوف يفسد الماء ولو من غير الخنزير؛ لاتصال اللحم النجس محل التنف منه، ولو قيل: إن الخلاف في المجزؤ، أما المتوف فغير طاهر – لكان له وجه^(٦).

[٢٣٤٤٩] (قوله: وعن "أبي يوسف" إلخ) مقابل قول "المتن": ((وجاز الانتفاع به)). قال "الزيلي"^(٧): ((والأول هو الظاهر؛ لأن الضرورة تبيح حمله، فالشعر أولى)) اهـ. [٢٣٤٥٠] (قوله: لأنه نجس) فيه: أن النجاسة لا تنافي حل الانتفاع عند الضرورة كما علمت، لكن علل "الزيلي"^(٨) لذكره: ((بأن الخرز يتأتى بغيره))، ومثله ٣٦/٧٢٣ ب في "الفتح"^(٩)، وحيث تأتي بغيره فلا ضرورة، فلا يحل الانتفاع بالنجس، قال في "الفتح"^(١٠): ((إلا أن يقال: ذلك فرد تحمل مشقة في خاصة نفسه؛ فلا يجوز أن يلزم العموم حرجاً مثله)) اهـ.

(١) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٢/٦ (هامش "فتح القدير").

(٢) في "و": ((ذكر هذا)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل البيع الباطل والفاسد ٢١/٢.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥١/٤.

(٥) "النهر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣٨٣/أ.

(٦) في "أ": ((لكن أوجه)).

(٧) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥١/٤.

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٢/٦.

ولعلَّ هذا في زمانهم، أمَّا^(١) في زماننا فلا حاجة إليه كما لا يخفى. (وجلد مَيْتَةٍ قبل الدَّيْع) لو بالعَرَضِ، ولو بالثَّمَنِ فباطِلٌ، ولم يُفَصِّلْ هاهنا.....

وحاصله: أنَّ تَأْتِيَ الْخَرْزَ بغيرِهِ من شخصٍ حَمَلَ نَفْسَهُ مَشَقَّةً في ذلك لا تَرُؤُلُ به ضرورة الاحتياج إليه من عَامَّةِ النَّاسِ.

[٢٣٤٥١] (قوله: ولعلَّ هذا) أي: حِلُّ الانتفاع به لضرورة الخَرْزِ.

[٢٣٤٥٢] (قوله: أمَّا في زماننا فلا حاجة إليه) للاستغناء عنه بالمَحَارِزِ والإِبْرِ. قال في "البحر"^(٢): ((ظاهر كلامهم مُنْعُ الانتفاع به عند عدم الضَّرورة، بأنَّ أَمَكْنَ الْخَرْزُ بغيرِهِ))، "ط"^(٣).

[٢٣٤٥٣] (قوله: وجلد مَيْتَةٍ) قَيَّدَ بها لأنَّها لو كانت مَذْبُوحَةً فباعَ لحمها أو جلدَها جاز؛ لأنَّه يَطْهَرُ بالذَّكَاءِ إِلَّا الْخِنْزِيرَ، "حَنِائِيَّة"^(٤).

[٢٣٤٥٤] (قوله: لو بالعَرَضِ^(٥) إلخ) أي: أنَّ يَبْعُهُ فاسِدٌ لو يَبْعُ بالعَرَضِ، وذكرَ في "شرح المجمع" قولَين في فسادِ البَيْعِ وبطلانِهِ.

قلتُ: وما ذَكَرَهُ "الشارح" من التَّفْصِيلِ يَصْلُحُ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، لَكِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ كَوْنِهِ مَالًا فِي الْجُمْلَةِ كَالْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ لَا يَحْتَفِزُ أَنْفِهَا مَعَ أَنَّ "الرَّيْلَعِي"^(٦) عَلَّلَ عَدَمَ حَوَازِ يَبْعِهِ: ((بأنَّ نَجَاسَتَهُ مِنَ الرُّطُوبَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ فَصَارَ كُلُّهُمِ الْمَيْتَةَ))^(٧).

(١) في "د" و"و": ((وَأَمَّا)) بِالْوَاوِ.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٢/٣.

(٤) "الحَنِائِيَّة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٥٣/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "ك": ((بِالْعَرُوضِ)).

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥١/٤.

(٧) نقول: في النسخ جميعها: ((فصار حكم الميتة))، وما أثبتناه من "تبيين الحقائق".

اعتماداً على ما سبق، قاله "الواني"، فليحفظ. (وبعدَهُ) أي: الدَّبْعُ (يُباع) إلَّا جِلْدَ إنسانٍ وخِزِيرٍ وَحْيَةٍ^(١) (ويُتَنَفَّعُ به) لطهارته حيثُ (لغير الأكل) ولو جِلْدَ مأكولٍ على الصَّحيح، "سراج"؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا جزؤها. وفي "المجمع":

زَادَ فِي "الفتح"^(٢): ((فَيَكُونُ نَجَسَ الْعَيْنِ بِخِلَافِ الثَّوبِ أَوْ الدُّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ، حَيْثُ جَازَ بَيْعُهُ لِعُرُوضِ نَجَاسَتِهِ))، وهذا يُفِيدُ بَطْلَانَ بَيْعِهِ مُطْلَقاً، ولذا ذَكَرَ فِي "الشَّرْئِيلِيَّةِ"^(٣) عن "البرهان": ((أَنَّ الْأَظْهَرَ الْبُطْلَانَ))، تَأَمَّلْ.

[٢٣٤٥٥١] (قوله): اعتماداً على ما سبق أي: في قول "المصنّف"^(٤) تبعاً لـ "الدُّرِّ"^(٥): ((وَبَطْلَ بَيْعِ مَالٍ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ كَخِمَرٍ وَخِزِيرٍ وَمَيْتَةٍ لَمْ تَمُتْ حَتَّى أَنْفَهَا بِالثَّمَنِ)).

[٢٣٤٥٦١] (قوله): إلَّا جِلْدَ إنسانٍ إلخ) فلا يُباعُ وإنْ دُبِغَ لكرامته، وفي الباقي لإهانتِهِ ولعدمِ عَمَلِ الدِّبَاغَةِ فِيهِ كَمَا مَرَّ^(٦) فِي مَحَلِّهِ.

[٢٣٤٥٧١] (قوله): وَيُتَنَفَّعُ بِهِ) أي: بِالْجِلْدِ بَعْدَ دُبْغِهِ.

[٢٣٤٥٨١] (قوله): وَلَوْ جِلْدَ مأكولٍ على الصَّحيح) وقال بعضهم: يَجُوزُ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ^(٧) كَجِلْدِ الشَّاةِ الْمَذَكَّاةِ، أَمَّا جِلْدُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ كَالْحِمَارِ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ إجماعاً؛ لِأَنَّ الدَّبْعَ فِيهِ لَيْسَ بِأَقْوَى مِنَ الذَّكَاءِ، وَذَكَائِهِ لَا تُبَيِّحُهُ فَكَذَا دُبْغُهُ، أَفَادَهُ "المصنّف"^(٨)، "ط"^(٩).

(١) فِي هَاشِمِ "م": ((قَوْلُ "الشَّارَحِ": وَحْيَةٍ)) قَالَ "ط": ((يَتَّبَعِي تَقْيِيدَهُ بِالْحَيَّةِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَهَا دَمٌ - فَإِنَّ جِلْدَهَا لِرُقْسَةٍ لَا يَحْتَمِلُ الدَّبْعَ - وَمَا لَا دَمَ لَهَا طَاهِرَةٌ؛ لِعَدَمِ خُلُوفِ الْحَيَاةِ فِيهَا، وَالْكَبِيرَةِ يَنْبَغِي طَهَارَةُ جِلْدِهَا بِالدَّبْعِ حَيْثُ احْتَمَلَهُ، وَجُوزَ بَيْعُهُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الطَّهَارَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الدَّبْعِ، وَحَرَرَهُ)) اهـ.

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٣/٦ - بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الشَّرْئِيلِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧٢/٢ (هَاشِمُ "الدُّرِّ وَالْغَرَرُ").

(٤) ص ٥٥٤ - وَمَا بَعْدَهَا "دَرْ".

(٥) "الدُّرِّ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٦٩/٢.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٨٩] قَوْلُهُ: ((بِدَبَاغٍ)).

(٧) فِي "أ" وَ"م": ((ظَاهِرٌ)) بِالْظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ.

(٨) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٥٠/٢ ق ١٥٠ ب.

(٩) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٢/٣.

((وَنُجِيزُ بَيْعِ الدَّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ وَالِاتْتِفَاعَ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ بِخِلَافِ الْوَدَكِ^(١))). (كما يُنْتَفَعُ بِمَا لَا تَحِلُّهُ حَيَاةُ مِنْهَا).....

[٢٣٤٥٩] (قوله: وَنُجِيزُ بَيْعِ الدَّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ) عبارة "المجمع": ((النَّجِسُ))، لكنَّ مرادَهُ الْمُتَنَجِّسُ، أي: ما عَرَضَتْ لَهُ النَّجَاسَةُ. وَأَشَارَ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُسْنَدِ لِضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ إِلَى خِلَافِ "الشَّافِعِيَّ" كما هو اصطلاحُهُ.

[٢٣٤٦٠] (قوله: فِي غَيْرِ الْأَكْلِ) كالِاسْتِصْبَاحِ وَالدَّبَاغَةِ وَغَيْرِهِمَا، "ابن ملك". وَقَيَّدُوا الْاسْتِصْبَاحَ بِغَيْرِ الْمَسْحِدِ.

[٢٣٤٦١] (قوله: بِخِلَافِ الْوَدَكِ) أي: دُهْنِ الْمَيْتَةِ؛ لِأَنَّهُ جُزْؤُهَا؛ فَلَا يَكُونُ مَالًا، "ابن ملك"، أي: فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ اتِّفَاقًا، وَكَذَا الْإِتِّفَاعُ بِهِ؛ حَدِيثُ "الْبُخَارِيِّ": ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟ فَإِنَّهُ يُطْبَى بِهَا السُّقْنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ. قَالَ: لَا، هُوَ حَرَامٌ))^(٢) الْحَدِيثُ.

(١) فِي "و": ((خِلَافِ وَدَكٍ)).

(٢) رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ ... فَذَكَرَهُ، وَزَادَ: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: ((قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ! إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَحَرِّمْ شُحُومَهَا حَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا مِنْهُ))، وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ ثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَثَبٍ إِلَيَّ عَطَاءُ سَمِعْتُ جَابِرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. لَمْ يَقُلْ: ((هُوَ حَرَامٌ))، وَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَلَمْ يَقُلْ: (كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءُ) بَلْ (عَنْ عَطَاءُ) كَمَا قَالَ اللَّيْثُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٣٦) فِي الْبَيْعِ بَابُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ، وَ(٤٦٣٣) فِي التَّفْسِيرِ بَابُ قَوْلِهِ ﴿عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُلْفٍ﴾، مَقْتَصِرًا عَلَى الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ بِدُونِ (فَأَكَلُوا مِنْهَا)، وَ(٤٢٩٦) فِي الْمَغَازِي بَعْدَ بَابِ مَثَلِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ [مَخْتَصَرًا عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ فَقَطْ]، وَمُسْلِمٌ (١٥٨١) فِي الْبَيْعِ بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ ...، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٨٦) وَ(٣٤٨٧) فِي الْبَيْعِ بَابُ فِي ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٧) فِي الْبَيْعِ بَابُ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ، قَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالتَّسَنُّيُّ فِي "الْمَحْتَبَى" ١٧٧/٧، وَ"الْكَبِيرَى" (٤٥٨٢) فِي الْفَرَعِ - النَّهْيُ عَنِ الْإِتِّفَاعِ بِشُحُومِ الْمَيْتَةِ، وَفِي "الْمَحْتَبَى" ٣٠٩/٧، وَ"الْكَبِيرَى" (٦٢٦٥) فِي الْبَيْعِ - بَيْعُ الْخَنَزِيرِ، وَابْنُ مَاجَةٍ (٢١٦٧) فِي التَّجَارَاتِ بَابُ مَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ، وَأَحْمَدُ ٣٢٤/٣ وَ٣٢٦، وَابْنُ الْحَارَوْدِيِّ فِي "الْمَتَقَنَّى" (٥٧٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٧/٥ وَ١٨٩ مَخْتَصَرًا، ٥٤١/٨، وَأَبُو يَعْلَى (١٨٦٨)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٣٧)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ١٢/٦، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٣٥٥ - ٣٥٤/٩، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٢٠٠.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ ... فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ، وَزَادَ: (فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ)، أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٢٢٠٩).

وَرَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ مَخْتَصَرًا عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٤٠/٣.

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ وَهَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ...)) فَذَكَرَهُ مَخْتَصَرًا. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٧/٣، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي "الْمَجْلَدِيَّاتِ" (٣٣١٩)، ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الْمُهَيْدِ" ٤٠٣/١٧.

ورواه سفيان بن عيينة وروّاه عن القاسم وروّاه عن عمر بن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس قال: بلغ عمر عليه السلام أن سمرّة (وفي رواية أن رجلاً باع خمرًا، فقال: قاتل الله سمرّة! ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: ((قاتل الله [وفي رواية] لعن اليهود! حرّمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها))، وزاد بعضهم عن سفيان: (وأكلوها أثمانها) قال سفيان: يعني أذابوها. أخرجه البخاري (٢٢٢٣) في البيوع - باب لا يُذاب شحم الميتة، و(٣٤٦٠) في الأنبياء - باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ومسلم (١٥٨٢) واللفظ له، والنسائي في "المجتبى" (١٧٧/٧)، دون (فباعوها)، و"الكبرى" (١١١٧٢) في "التفسير" [الأنعام/١٤٦]، وابن ماجه (٣٣٨٣)، وأحمد (٢٥٠/١)، والحُمَيدِي (١٣)، والشَّافِعِي (١٤١/٢)، وعبد الرزاق (١٤٨٥٤) وابن أبي شيبة (١٨٧/٥)، وابن الجارود في "المتقى" (٥٧٧)، يعقوب بن شيبة في "مسند عمر" (٤٥)، والدارمي (٢١٠٤)، وزاد (فأكلوها ثمنها)، وأبو يعلى (٢٠٠)، واليزار في "البحر الزخار" (٢٠٧)، وابن حبان (٦٢٥٣) والبيهقي (١٢/٦، ٢٨٦/٨)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٠١/١٧)، وذكره الدارقطني في "العلل" (٨١/٢). وأخرجه الحميدي (١٤) وعبد الرزاق (١٤٨٥٥) عن ابن عيينة حدثنا مسعر حدثنا عبد الملك بن عمير أخبرني فلان عن ابن عباس قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول بيده هكذا؛ يحركها يمينًا وشمالًا: عُيَسِلْ لَنَا بِالْعِرَاقِ خَلَطٌ فِي فِي الْمُسْلِمِينَ أَثْمَانُ الْخَمْرِ وَالْخَنَازِيرِ، فِيهِ حَرَامٌ وَثَمْنُهَا حَرَامٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ((لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ...)) قال الدارقطني: وخالفهم حماد بن زيد وعبد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن طلوس - مرسلًا - عن عمر، ورواه حنظلة بن أبي سفيان عن طلوس مرسلًا، وقول روح وابن عيينة هو الصواب لأنهما حافظان. أخرجه يعقوب بن شيبة في "مسند عمر" (٣٦) من طريق حماد. ورواه الثوري وإسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة قال: ((بلغ عمر رضي الله عنه أن عماله يأخذون الخمر في الخزينة فنشدتهم ثلثًا، فقل: إنهم ليفعلون ذلك، فقال: فلا تفعلوا ولكن ولوهم يمينها؛ فإن اليهود حرّمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها)) أخرجه عبد الرزاق (١٤٨٥٣) وأبو عبيد في "الأموال" (١٢٨) و(١٢٩) مختصرًا. ورواه جرير عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا نحوه. ورواه خالد الحذاء عن أبي الوليد بركة ابن الغرياني المجاشعي عن ابن عباس رفعه نحو ما تقدم، وزاد ((إن الله إذا حرّم عليهم أكل شيء حرّم عليهم ثمنه)). أخرجه أحمد (٢٤٧/١، ٢٩٣، ٣٢٢)، وابن أبي شيبة (٤٦/٥)، وأبو داود (٣٤٨٨)، وابن حبان (٤٩٣٨)، والطبراني في "الكبير" (١٢٨٨٧)، والبيهقي (١٣/٦)، وابن عبد البر (٤٠٢/١٧، ٤٠٣)، وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٤٧/٢). قال البخاري: تابعه جابر وأبو هريرة رضي الله عنهما.

روى يونس وابن جريج عن ابن شهاب سمعت سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((قاتل الله اليهود...)) به مختصرًا، أخرجه البخاري (٢٢٢٤)، ومسلم (١٥٨٣).

وخالفهما معمر فرواه عن ابن شهاب عن سعيد عن النبي ﷺ مرسلًا. أخرجه عبد الرزاق (١٦٩٧١) وأخرجه أحمد (٥١٢/٢) عن ابن جريج أخبرنا ابن شهاب عن سعيد أنه حدثه عن أبي هريرة لم يرفعه.

ورواه إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة ذكره. أخرجه أحمد (٣٦٢/٢).

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣٠٦/٨) من طريق مسلم بن سلام حدثنا أبو بكر بن عيش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه. وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش، لم يروه عنه إلا أبو بكر. ورواه أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمعت النبي ﷺ عام الفتح وهو بمكة... فذكر نحوه. أخرجه أحمد (٢١٣/٣)، والبيهقي (٣٥٥/٩).

كَعَصَبِهَا وَصُوفِهَا كَمَا مَرَّ^(١) فِي الطَّهَّارَةِ. (و) فَسَدَ (شِرَاءُ مَا بَاعَ نَفْسِهِ
أَوْ بَوَكِيلِهِ) مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ.....

[٢٣٤٦٢] (قوله: كَعَصَبِهَا وَصُوفِهَا) أَدَخَلَتِ الْكَافُ عَظْمَهَا وَشَعْرَهَا وَرِيشَهَا وَمِنَقَارَهَا
وْظِلْفَهَا وَحَافِرَهَا، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ طَاهِرَةٌ لَا تَحُلُّهَا الْحَيَاةُ فَلَا يَحُلُّهَا الْمَوْتُ، وَيجوزُ بَيْعُ عَظْمِ
الْفِيلِ وَالِاتِّفَاعُ بِهِ فِي الْحِمْلِ وَالرُّكُوبِ وَالْمُقَاتَلَةِ، "منح"^(٢) مُلْحَصًا، "ط"^(٣).

[٢٣٤٦٣] (قوله: وَفَسَدَ شِرَاءُ مَا بَاعَ الْخ) أَي: لَوْ بَاعَ شَيْئًا وَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَقْبِضِ
الْبَائِعُ الثَّمَنَ فَاشْتَرَاهُ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ، "زَيْلَعِي"^(٤)، أَي: سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ الْأَوَّلُ
حَالًا أَوْ مُوَجَّلاً، "هَدَايَةُ"^(٥). وَقَدْ بَقِيَ: ((وَقَبَضَهُ)) لِأَنَّ بَيْعَ الْمُنْقُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَجُوزُ وَلَوْ
مِنْ بَائِعِهِ كَمَا سَيَأْتِي^(٦) فِي بَابِهِ، وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ الْفَسَادِ بِالشِّرَاءِ بِالْأَقْلِ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ، قَالَ فِي
"الْبَحْرِ"^(٧): ((وَشَمِلَ شِرَاءُ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ)).

[٢٣٤٦٤] (قوله: نَفْسِهِ أَوْ بَوَكِيلِهِ) تَنَازَعَ فِيهِ كُلُّ مَنْ ((شَرَاهُ)) وَ ((بَاعَ)). قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨):
((وَأُطْلِقَ فِيمَا بَاعَ فَشَمِلَ مَا بَاعَهُ نَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ، وَمَا بَاعَهُ أَصَالَةً أَوْ وَكَالَةً، كَمَا شَمِلَ الشِّرَاءُ لِنَفْسِهِ
أَوْ لِغَيْرِهِ إِذَا كَانَ هُوَ الْبَائِعُ)) اهـ. فَأَقَادَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ شَيْئًا أَصَالَةً نَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ، أَوْ وَكَالَةً عَنْ غَيْرِهِ
لَيْسَ لَهُ شِرَاؤُهُ بِالْأَقْلِ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ بَيْعَ وَكِيلِهِ يَإْذِنُهُ كَبَيْعِهِ نَفْسِهِ، وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ أَصِيلٌ فِي
حَقِّ الْحَقُوقِ؛ فَلَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ - لِأَنَّهُ شِرَاءُ الْبَائِعِ مِنْ وَجْهِ - وَلَا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ [١/٧٣/٣] الشِّرَاءُ
وَأَقَعُ لَهُ مِنْ حَيْثُ الْحَقُوقُ، فَكَانَ هَذَا شِرَاءً مَا بَاعَ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهِ، كَذَا يُقَادُ مِنَ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٩) أَيْضًا.
[٢٣٤٦٥] (قوله: مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مُتَعَلِّقٌ بـ ((شِرَاءِ))، وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي

(١) ٦٨٦/١ "در".

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٥٠/٢ ب.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٢/٣.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٣/٤.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٧/٣ بتصرف.

(٦) المقولة [٢٤١٤٥] قوله: ((وَنَقَى الصَّحَّةَ)).

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦، نقلًا عن "القنية".

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٤/٤.

ولو حُكِّمًا كوارثه (بالأقل) من قَدَرِ الثَّمَنِ الأوَّلِ (قبلَ نَقْدِ) كلِّ (الثَّمَنِ) الأوَّلِ. صورته: باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن، ثم شراه بخمسة لم يحجز.....

لرَجُلٍ أو وهبَه له أو أوصى له به، ثم اشترَاه البائع الأوَّلُ من ذلك الرَّجُلِ فإنه يجوز؛ لأنَّ اختلافَ سببِ الملكِ كاختلافِ العَيْنِ، "زيلي" (١). ولو خرَّجَ عن ملكِ المشتري ثم عادَ إليه بحُكْمِ ملكٍ جديدٍ كإقالة أو شراء أو هبة أو إرث، فشراء البائع منه بالأقلَّ جائزٌ، لا إن عادَ إليه بما هو فسَخَ بخيارِ رؤية أو شرطٍ قبلَ القبضِ أو بعده، "بحر" (٢) عن "السراج".

[٢٣٤٦٦] (قوله: ولو حُكِّمًا) تعميمٌ لقوله: ((من الذي اشترَاه)).

[٢٣٤٦٧] (قوله: كوارثه) أي: وارث المشتري، أي: فلو اشترى من وارثٍ مُشتريه بأقلَّ ممَّا اشترى به المورث لم يحجز؛ لقيامِ الوارثِ مقامَ المورثِ بخلافِ ما إذا اشترى وارثُ البائعِ بأقلَّ ممَّا باعَ به مورثه، فإنه يجوزُ إن كانَ مِنَّ (٣) تجوزُ شهادتهُ له. والفرق: أنَّ وارثَ البائعِ إنما يقومُ مقامه فيما يورث، وهذا ممَّا لا يورث، ووارثُ المشتري قامَ (٤) مقامه في ملكِ العينِ، أفادَه "البحر" (٥).

[٢٣٤٦٨] (قوله: بالأقلَّ من قَدَرِ الثَّمَنِ الأوَّلِ) وكالقدرِ الوصفِ كما لو باعَ بألفٍ إلى سنةٍ فاشترَاه به إلى سنتين، "بحر" (٦).

[٢٣٤٦٩] (قوله: قبلَ نَقْدِ كلِّ الثَّمَنِ الأوَّلِ) قيَّدَ به لأنَّ بعده لا فسادَ، ولا يجوزُ قبلَ النَّقْدِ وإن بقيَ درهمٌ، وفي "القنية" (٧): ((لو قبضَ نصفَ الثمنِ ثم اشترى النصفَ

(١) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٤/٤.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦ - ٩١ بتصرف.

(٣) في "الأصل" و"أ": ((مما)).

(٤) في "الأصل": ((قائم)).

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦ بتصرف.

(٧) "القنية": كتاب البيع - باب البيع الفاسد وأحكامه ١٠٣/ب.

وإن رخصَ السعرُ للرّبا خلافاً لـ "الشّافعي" (وشراءٌ من لا تجوزُ شهادتهُ له) كابنيه وأبيه (كشرايئه بنفسه) فلا يجوزُ أيضاً خلافاً لهما.....

بأقلّ من نصفِ الثّمنِ لم يَجْزْ^(١)، "بحر"^(٢).

قلتُ: وبه يظهرُ أنّ إدخالَ "الشّارح" لفظةً ((كلّ)) لا محلّ له؛ لأنّه يُفهمُ أنّه قبلَ تقدُّمِ البعضِ لا يفسدُ، وهو خلافُ الواقعِ.
والحاصلُ: أنّ تقدُّمَ كلّ الثّمنِ شرطٌ لصحّةِ الشّراءِ لا لفساده؛ لأنّه يفسدُ قبلَ تقدُّمِ الكلِّ أو البعضِ، فتأمّل.

[٢٣٤٧٠] (قوله: وإن رخصَ السعرُ) لأنّ تغيّرَ السعرِ غيرُ مُعتبرٍ في حقِّ الأحكامِ كما في حقِّ الغاصِبِ وغيره، فعادَ إليه المبيعُ كما خرّجَ عن ملكه فيظهُرُ الرّبحُ، "زيلعي"^(٣).

[٢٣٤٧١] (قوله: للرّبا) علّةُ قولِهِ: ((لم يَجْزْ))، أي: لأنّ الثّمنَ لم يَدخلْ في ضمانِ البائعِ قبلَ قبْضِهِ، فإذا عادَ إليه عيّنَ مالَهُ بالصفّةِ التي خرّجَ عن ملكه، وصارَ بعضُ الثّمنِ قصاصاً ببعضِ بقيّ له عليه فضلٌ بلا عَوْضٍ، فكان ذلك ربحاً ما لم يضمنْ، وهو حرامٌ بالنّصِّ، "زيلعي"^(٣).

[٢٣٤٧٢] (قوله: كابنيه وأبيه) وكعبديهِ ومكاتبِهِ؛ لأنّ شراءَ هؤلاءِ كثيرٍ البائعِ بنفسه؛ لاتّصالِ منافعِ المالِ بينَهُم، وهو نظيرُ الوكيلِ في البيعِ إذا عقّدَ مع هؤلاءِ، "زيلعي"^(٤)، أي: نظيرُ ما لو باعَ الوكيلُ من ابنه ونحوه. ثمّ لا يخفى أنّ المرادَ شراءَ هؤلاءِ بالأقلِّ لأنفسِهِم، أمّا لو اشتَرَوْا بالوكالةِ عن البائعِ لا يجوزُ ولو كانوا أجانبَ عنه كما

(قوله: وبه يظهرُ أنّ إدخالَ "الشّارح" لفظةً ((كلّ)) لا محلّ له) الشرطُ في الفسادِ تقدُّمُ الشّراءِ على نقْضِ كلّ الثّمنِ، فإذا نقْضَ البعضُ ثمّ اشترى بالأقلِّ يتحقّقُ الفسادُ، وفي "السندي" عن "السراج": ((لا يجوزُ أن يشتريه بأقلّ من الثّمنِ، ولو بقيَ درهمٌ، ولا بدّ من تقدُّمِ جميعِ الثّمنِ)) اهـ. وما فهمهُ المحشّي وقاله مُندِفِع، تأمّل.

(١) نقول: علّةُ صاحبِ "الفتاوى" بقوله: ((لأنّه شرى ما باع بأقلّ مما باع)).

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٥/٤.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٤/٤ باختصار.

في غير عبده ومكاتبه (ولا بُدَّ) لعدم الجواز (من اتحاد جنس الثمن) وكون المبيع بحاله (فإن اختلف) جنس الثمن أو تعيب المبيع (جاز مطلقاً) كما لو شراه بأزيد أو بعد النقد.....

مر^(١) في قول "المصنف": ((أو بوكيله)).

[٢٣٤٧٣] قوله: في غير عبده ومكاتبه) فشرأؤهما متفق على عدم جوازه، قال "الزيلعي"^(٢): ((لأن كسب العبد لسيده، وله في كسب مكاتبه حق المِلْك، فكان تصرفه كتصرفه)).

[٢٣٤٧٤] قوله: (جاز مطلقاً) أي: سواء كان الثمن الثاني أقل من الأول أو لا؛ لأنَّ الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس. اهـ "منح"^(٣). ولأنَّ المبيع لو انتقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما نقص منها أو بأكثر منه، بجر"^(٤) عن "الفتح"^(٥).

[٢٣٤٧٥] قوله: (كما لو شراه إلخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله: ((مطلقاً)).

[٢٣٤٧٦] قوله: بأزيد أو بعد النقد) ومثل الأزيد المساوي كما في "الزيلعي"^(٦)، وهذا قول "المصنف"^(٧): ((بالأقل قبل نقد الثمن)).

قوله: وهذا قول "المصنف" إلخ) لعله محترز قول "المصنف" إلخ.

(١) ص ٦٢١ - "در".

(٢) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٤/٤.

(٣) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧/ق ٢ ب.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٠/٦ بتصرف.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب في البيع الفاسد ٧٢/٦ - ٧٣ باختصار.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٣/٤.

(٧) ص ٦٢٢ - "در".

(والدِّراهمُ والدَّنَانِيرُ جِنْسٌ وَاحِدٌ) في ثمانِي مسائل: مِنْهَا (هَنا)، وفي قَضَاءِ دَيْنٍ،

مطلب: الدِّراهمُ والدَّنَانِيرُ جِنْسٌ وَاحِدٌ في مسائل

[٢٣٤٧٧] (قوله: والدِّراهمُ والدَّنَانِيرُ جِنْسٌ وَاحِدٌ) حتَّى لو كان العَقْدُ الأوَّلُ بالدِّراهمِ، فاشْتَرَاهُ بالدَّنَانِيرِ وَقيَّمْتُهَا أَقلُّ مِنَ الثَّمَنِ الأوَّلِ لم يَجُزْ استحساناً؛ لأنَّهُما جِنْسَانِ صُورَةٌ، وَجِنْسٌ وَاحِدٌ معنًى؛ لأنَّ المقصودَ بهما وَاحِدٌ، وهو الثَّمَنِيَّةُ، فبالنَّظَرِ إلى الأوَّلِ يصحُّ، وبالنَّظَرِ إلى الثَّانِي لا يصحُّ، فغلَّبنا المحرَّم على المبيح، "زيلعي"^(١) مُلَخَّصًا.

[٢٣٤٧٨] (قوله: في ثمانِي مسائل) الذي في "المنح"^(٢) عن "العماديَّة": ((أَنَّ المسائلَ سَبْعَ غَيْرِ الأربعةِ المَزِيدَةِ)) اهـ "ح"^(٣). وزاد "الشارح" مسألةَ المُضَارَبَةِ ابتداءً.

[٢٣٤٧٩] (قوله: مِنْهَا هَنا) ((من)) اسمٌ معنًى ((بعضٍ))، مبتدأ مضافٌ إلى الضَّمِيرِ، و((هَنا)) اسمٌ مكانٍ مجازيٌّ مبنيٌّ على السُّكُونِ؛ لتضمُّنِهِ معنى الإشارةِ في محلِّ نصبٍ محذوفٍ خبراً لمبتدأ، ولا يصحُّ جَعْلُ ((مِنْهَا)) خبراً [ب/٧٣/٣] عن ((هَنا))؛ لأنَّهُ لتضمُّنِهِ معنًى غَيْرَ مُستَقِلٍّ لا يصحُّ الابتداءُ به، ولو قال: مِنْهَا ما هَنا لكان أوَّلًى. اهـ "ح"^(٤).

قلتُ: ما ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ صحَّةِ الابتداءِ بـ ((هَنا)) صحيحٌ، ولكنَّ عِلَّتَهُ أَنَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ التي لا تتصرَّفُ - كما في "المغني"^(٥) - لا ما ذَكَرَهُ، وإلَّا لَزِمَ أَنْ لا يصحَّ الابتداءُ بأسماءِ الإشارةِ كُلِّهَا، فافهم.

[٢٣٤٨٠] (قوله: وفي قَضَاءِ دَيْنٍ صُورَتُهُ: عليه دَيْنٌ دراہمٌ وقد امتنعَ من القضاةِ، فوقعَ مِنْ مالِهِ في يَدِ القاضي دنانيرٌ كان له أَنْ يَصْرِفَهَا بالدِّراهمِ حتَّى يقضِيَ غَرَبَهُ، ولا يُفَعَّلُ ذلكُ في غَيْرِ الدَّنَانِيرِ عِنْدَ "الإمام"، وعندَهُما غَيْرُ الدَّنَانِيرِ كذلك، "ط"^(٦)).

(١) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٣/٤.

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧/٢ ب.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٨٩/أ - ب.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٨٩/أ.

(٥) لم نَعثر على النقل في "معني اللبيب" لابن هشام.

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٣/٣.

وشُفَعَةٍ، وإِكْرَاهٍ، ومُضَارَبَةٍ ابتداءً وانتهاءً وبقاءً،

[٢٣٤٨١] (قوله: وشُفَعَةٍ) صورته: أَخْبَرَ الشَّفِيعُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ اشْتَرَى الدَّارَ بِأَلْفِ درهمٍ فَسَلَّمَ الشُّفَعَةَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَدْ اشْتَرَاهَا بِدَنَانِيرٍ فِيمَتُهَا أَلْفُ درهمٍ أَوْ أَكْثَرُ لَيْسَ لَهُ طَلِبُهَا، وَسَقَطَتِ بِالتَّسْلِيمِ الْأَوَّلِ، "ط" (١).

[٢٣٤٨٢] (قوله: وإِكْرَاهٍ) كما لو أَكْرَهَ عَلَى بَيْعِ عَبْدِهِ بِأَلْفِ درهمٍ، فَبَاعَهُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا فِيمَتُهَا أَلْفُ درهمٍ كَانَ الْبَيْعُ عَلَى حُكْمِ الْإِكْرَاهِ، لَا لَوْ بَاعَهُ بِكَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ أَوْ عَرْضٍ، وَالْقِيَمَةُ كَذَلِكَ.

[٢٣٤٨٣] (قوله: ومُضَارَبَةٍ ابتداءً وانتهاءً وبقاءً) لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ التَّقْسِيمَ فِي "الْعِمَادِيَّةِ"، وَإِنَّمَا ذَكَرَ صُورَتَيْنِ فِي الْمُضَارَبَةِ إِحْدَاهُمَا: ((مَا إِذَا كَانَتِ الْمُضَارَبَةُ دَرَاهِمَ فَمَاتَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ عَزَلَ الْمُضَارِبُ عَنِ الْمُضَارَبَةِ وَفِي يَدَيْهِ دَنَانِيرُ لَمْ يَكُنْ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا شَيْئًا، وَلَكِنْ يَصْرِفُ الدَّنَانِيرَ بِالْأَرَاهِمِ، وَلَوْ كَانَ مَا فِي يَدَيْهِ عُرُوضًا أَوْ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا^(٢) لَهُ أَنْ يُحَوِّلَهُ إِلَى رَأْسِ الْمَالِ، وَلَوْ بَاعَ الْمَتَاعَ بِالدَّنَانِيرِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا إِلَّا الدَّرَاهِمَ)). ثَانِيَتُهُمَا: ((لَوْ كَانَتِ الْمُضَارَبَةُ دَرَاهِمَ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ، فَاشْتَرَى مَتَاعًا بِكَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ لَزِمَهُ، وَلَوْ اشْتَرَى بِالدَّنَانِيرِ فَهُوَ عَلَى الْمُضَارَبَةِ اسْتِحْسَانًا عِنْدَهُمَا)) اهـ مُلَخَّصًا. فَالصُّورَةُ الْأُولَى تَصْلُحُ مَثَالًا لِلانْتِهَاءِ وَالثَّانِيَةِ لِلْبَقَاءِ، لَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِي كَوْنُ الْأُولَى مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ

١١٥/٤

(قوله: لَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِي كَوْنُ الْأُولَى مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ إلخ) مَا أوردَهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَارِدٌ بَعِيْنَهُ عَلَى صُورَةِ قَضَاءِ الدَّيْنِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ بِالْمُضَارَفَةِ الْمَذْكُورَةِ كَأَنَّهُ لَمْ يُبَدَّلْ أَحَدُ التَّقْدِيرَيْنِ بغيرِهِ، بَلْ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ حُكْمًا، وَالتَّصْوِيرُ عَلَى وَجْهِ الْمَسْطُورِ نَقْلُهُ فِي "النَّحْ" وَ"الْبَحْر" أَوَّلَ الْبُيُوعِ عَنِ "الْعِمَادِيَّةِ"، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((الدَّرَاهِمُ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الدَّنَانِيرِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ: الْأُولَى: بَيْعُ الْقَاضِي دَنَانِيرَهُ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ الدَّرَاهِمَ وَعَكْسُهُ، الثَّانِيَةُ: يَصْرِفُهَا الْمُضَارِبُ إِذَا مَاتَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ عَزَلَ لِتَصِيرَ كَرَأْسِ الْمَالِ إلخ)).

(١) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٣/٣.

(٢) فِي النسخ جميعها: ((عروض أو مكيل أو موزون)) بالرفع، وما أثبتناه هو الصواب؛ حيث إن هذه الثلاثة خير (كان)، وقد نبه على ذلك مصحح "ب" و"م".

وامتناع مُرابحة.....

الدَّراهِمُ والدَّنَانِيرُ فِيهَا جِنْسًا وَاحِدًا مَا كَانَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَصْرِفَ الدَّنَانِيرَ بِالدَّراهِمِ، تَأْمَلْ.
ثُمَّ رَأَيْتُ "الشَّارَحَ" فِي بَابِ الْمُضَارَبَةِ جَعَلَهُمَا جِنْسَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا عَيْنُ مَا
فَهِمَّتُهُ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُضَارَبَةِ ابْتِدَاءً فَقَدْ زَادَهَا "الشَّارَحُ"، وَقَالَ "ط" ^(١):
((صُورَتُهُ: عَقَدَ مَعَهُ الْمُضَارَبَةَ عَلَى أَلْفِ دِينَارٍ وَبَيْنَ الرَّبْحِ، فَدَفَعَ لَهُ دِرَاهِمَ فِيمَتُهَا مِنْ
الدَّهَبِ تِلْكَ الدَّنَانِيرُ صَحَّتِ الْمُضَارَبَةُ وَالرَّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا أَوَّلًا، كَذَا ظَهَرَ لِي ^(٢))).

[٢٣٤٨٤] (قَوْلُهُ: وَامْتِنَاعُ مُرَابِحَةٍ) صُورَتُهُ: اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَبَاعَهُ مُرَابِحَةً
بِاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَيْضًا بِدَنَانِيرٍ لَا يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَحُطَّ مِنَ
الدَّنَانِيرِ رِبْحُهُ، وَهُوَ دِرْهَمَانِ فِي قَوْلِ "الإِمَامِ"، وَلَا يُدْرِكُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَزْرِ وَالظَّنِّ، وَلَوْ
اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَيْلِيِّ أَوْ الْوَزْنِيِّ أَوْ الْعُرُوضِ بَاعَهُ مُرَابِحَةً عَلَى الثَّمَنِ الثَّانِي أَدَّ.
وَقَوْلُهُ: ((وَلَا يُدْرِكُ الْإِخ)) أَيُّ: لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْوِيمِ الدَّنَانِيرِ بِالدَّراهِمِ وَهُوَ بِمَجْرَدِ ظَنْ،
وَمَبْنَى الْمُرَابِحَةِ كَالْتَوَلِيَةِ وَالْوَضِيعَةِ عَلَى الْيَقِينِ، بِمَا قَامَ عَلَيْهِ لَتَنْتَفِي شُبْهَةُ الْخِيَانَةِ. أَدَّ "ح" ^(٣).

(قَوْلُهُ: وَقَالَ "ط": صُورَتُهُ: عَقَدَ مَعَهُ الْمُضَارَبَةَ الْإِخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا هُوَ فِي تَقْرِيرِ "عَبْدِ الْبَرِّ" أَنَّهُ إِذَا
كَانَ رَأْسُ الْمَالِ دَنَانِيرَ فَاشْتَرَى بِهَا الْمُضَارِبَ دِرَاهِمَ يَمْلِكُ رَبُّ الْمَالِ نَهْيَهُ عَنْ شِرَاءِ الْأَعْيَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ فَسَخَ
الْمُضَارَبَةَ بِغَيْرِ رِضَا الْمُضَارِبِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ إِطْلَالَ حَقِّ الْمُضَارِبِ فَكَأَنَّ الدَّنَانِيرَ بَاقِيَةً بَعَيْنِهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى
بِهَا عُرُوضًا فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَهْيَهُ، كَذَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ نُسَخِ "ط" مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ.

(١) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٣/٣.

(٢) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: كَذَا ظَهَرَ لِي)) قَالَ "ط": ((وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهَا بِمَا رَأَيْتُ فِي بَعْضِ التَّفَاوِيرِ عَنِ الْعَلَامَةِ "عَبْدِ الْبَرِّ"
أَنَّهُ إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ فِي الْمُضَارَبَةِ دَنَانِيرَ، فَاشْتَرَى الْمُضَارِبَ بِهَا دِرَاهِمَ يَمْلِكُ رَبُّ الْمَالِ نَهْيَهُ عَنْ شِرَاءِ الْأَعْيَانِ، وَذَلِكَ
لِأَنَّهُ رَبُّ الْمَالِ لَوْ فَسَخَ الْمُضَارَبَةَ بِغَيْرِ رِضَا الْمُضَارِبِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ إِطْلَالَ حَقِّ الْمُضَارِبِ، أَيُّ: فَكَأَنَّ الدَّنَانِيرَ بَاقِيَةً بَعَيْنِهَا،
بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بِهَا عُرُوضًا، فَإِنَّ حَقَّ الْمُضَارِبِ يَبْقَى فِيهَا، فَلَا يَمْلِكُ نَهْيَهُ إِلَّا إِذَا صَارَ الْمَالُ نَقْصًا، أَيُّ: نُقُودًا)) أَدَّ.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٨٩/ب - ٢٩٠/أ.

ويزادُ زكاةً، وشركاتٍ، وقيمُ المتلفاتِ، وأروشُ جنایاتٍ كما بسَطَهُ "المصنّف"^(١) مَعَزِيًّا لـ "العماديّة". وفي "الخلاصة"^(٢):

[٢٣٤٨٥] (قوله: ويزادُ زكاةً) فإنه يَضُمُّ أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ إِلَى الْآخَرِ وَيُكْمَلُ بِهِ النَّصَابُ، وَيُخْرِجُ زَكَاةَ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ مِنَ الْآخَرِ، "ط"^(٣).

[٢٣٤٨٦] (قوله: وشركاتٍ) أي: إذا كان مالُ أحدهما دراهمَ ومالُ الآخرِ دنانيرَ فَإِنَّهَا تَتَعَقَّدُ شِرْكَةً الْعِنَانِ بَيْنَهُمَا، "ط"^(٣).

[٢٣٤٨٧] (قوله: وقيمُ المتلفاتِ) يعني: أَنَّ الْمُقَوِّمَ إِنْ شَاءَ قَوِّمَ بِدَرَاهِمٍ، وَإِنْ شَاءَ قَوِّمَ بِدَنَانِيرٍ، وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُ الْجِنْسَيْنِ، "ط"^(٣).

[٢٣٤٨٨] (قوله: وأروشُ جنایاتٍ) كالموضحةِ يَجِبُ فِيهَا نِصْفُ عَشْرِ الدَّيْنَةِ، وَفِي الْهَاشِيَةِ الْعُشْرُ، وَفِي الْمُقَلَّةِ عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدَّيْنَةِ، وَالدَّيْنَةُ أَمَّا أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرِقِ؛ فَيَحْزُرُ التَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ أَيْ الْجِنْسَيْنِ، "ط"^(٣).

[٢٣٤٨٩] (قوله: وفي "الخلاصة" إلخ) لا محلَّ لهذه الجملة هنا، وستأتي^(٤) بَعِيْنُهَا فِي مَحَلِّهَا، وَهُوَ فَصْلُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ عَقِبَ بَابِ الْمُرَابَحَةِ، "ح"^(٥).

(قوله: لا محلَّ لهذه الجملة هنا إلخ) قد يُقَالُ: ذَكَرَهَا لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْفَسَادَ فِي كَلَامِ "المصنّف" إِنَّمَا هُوَ لِلشَّرَاءِ بِالْأَقْلَى كَمَا قَيَّدَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" بِقَوْلِهِ: ((وَقَبْضُهُ إِنْ لَمْ يَلِغْ))، وَلِيَبَيِّنَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((حَازَ مُطْلَقًا)) مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَعْدَ الْقَبْضِ، تَأَمَّلْ.

(١) "المنج": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ١٨/أ.

(٢) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الرابع في البيع الفاسد وأحكامه ق ١٤٧/أ، نقلًا عن "التحريد".

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٤/٣.

(٤) انظر "الدر" عند المقولة [٢٤١٣٩] قوله: ((وَالأَصْلُ إِنْ لَمْ يَلِغْ)).

(٥) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩/أ.

((كُلُّ عَوْضٍ مُلْكٌ بَعْدَ أَنْ يَنْفَسَخَ بِهَلَاكِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَحْزِرِ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ)). (وَصَحَّ الْبَيْعُ (فِيمَا ضُمَّ إِلَيْهِ) كَأَنْ بَاعَ بَعِشْرَةً وَلَمْ يَقْبِضْهَا^(١))، ثُمَّ اشْتَرَاهُ^(٢) مَعَ شَيْءٍ آخَرَ بَعِشْرَةً فَسَدَ فِي الْأَوَّلِ وَجَازَ فِي الْآخِرِ، فَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى قِيمَتَيْهِمَا^(٣))، وَلَا يَشِيْعُ الْفَسَادُ؛.....

[٢٣٤٩٠] (قوله: كُلُّ عَوْضٍ مُلْكٌ) كالمنقول إذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالبيع، بخلاف ما إذا اعتقه أو دبره أو وهبه أو تصدق به أو أقرضه من غير بائعه فإنه يصح على ما سياتي^(٤). وقوله: ((ينفسخ)) أي: العقد ((بهلاكه)) أي: هلاك العوض، والجملة صفة ((عقد))، قال "ط"^(٥): ((أخرج به الثمن، فإنه يجوز التصرف فيه بهية أو بيع أو غيرهما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين كمكبل أو لا كتقود؛ لأن العقد لا ينفسخ بهلاكه؛ لأن الأصل - وهو المبيع - موجود، [١/٧٤ق/٣] ويأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في محله^(٦))).

[٢٣٤٩١] (قوله: وَصَحَّ الْبَيْعُ فِيمَا ضُمَّ إِلَيْهِ) أي: إلى شراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن، "منح"^(٧).

[٢٣٤٩٢] (قوله: ثُمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ بَعِشْرَةً) وكذا لو اشترأهما بخمسة عشر كما في "النهر"^(٨) و"الفتح"^(٩).

(١) في "ب": ((يقبضها))، وهو خطأ.

(٢) في "د" و"و": ((شراه)).

(٣) في "ط": ((قيمتها)).

(٤) انظر "الدر" عند المقولة [٢٤١٣٣] قوله: ((ويبيع منقول)).

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٤/٣.

(٦) انظر "الدر" عند المقولة [٢٤١٦٦] قوله: ((وجاز التصرف في الثمن الخ)) وما بعدها.

(٧) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٨ق/٢.

(٨) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٤ق/١.

(٩) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧١/٦ - ٧٢.

لأنَّه طارئ^(١)،

ويظهرُ منه أنه لو اشتَرَاهُما بخمسة مثلاً - أي: بأقلِّ مِنَ الثَمَنِ الأوَّل - فهو كذلك بالأوَّل، فافهم.

(قوله: [٢٣٤٩٣] لأنَّه طارئ) لأنَّه يظهرُ بانقسامِ الثَمَنِ أو المُقاصَّةِ فلا يسري، "زيلعي"^(٢).

(قوله: وَيُظْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهُمَا بِخَمْسَةٍ مَثَلًا، أَيْ: بِأَقْلَ مِنْ الثَّمَنِ الأوَّلِ فَهُوَ كَذَلِكَ بِالأوَّلِ) تَوْقُفُ "ط" إِنَّمَا هُوَ فِي فَسَادِ الْمُضْمُومِ لَا فِي صِحَّةِ الْمَبِيعِ الأوَّلِ، وَمَسْأَلَةُ "الْفَتْحِ" فِيهَا طُرُوبُ الْفَسَادِ لَا فِي مَسْأَلَةِ "ط" لِمُقَارِنَتِهِ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْهَا، بَلْ هِيَ نَظِيرُ مَسْأَلَةِ "الشَّارْحِ"، فَهِيَ مَفْهُومُهُ مِنْهَا بِالأوَّلِ، تَأَمَّلْ. وَعِبَارَةُ "ط" فِي وَجْهِ الطُّرُوبِ: ((لأنَّه قَابِلُ الثَّمَنِ بِالْمَبِيعَيْنِ، وَهِيَ مُقَابِلَةٌ صَحِيحَةٌ إِذْ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بِإِزَاءِ مَا بَاعَهُ أَقْلُ مِنَ الثَّمَنِ الأوَّلِ، لَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ انْقِسَمَ الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا فَظَهَرَ الْبَعْضُ بِإِزَاءِ مَا بَاعَ وَالْبَعْضُ بِإِزَاءِ مَا لَمْ يَبْعَ؛ فَفَسَدَ بِإِزَاءِ مَا بَاعَ، وَلَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ طَارِئًا فَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَى الْآخِرِ)) اهـ. وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ طُرُوبَ الْفَسَادِ لَا يَشْمَلُ مَا إِذَا بَاعَهُمَا بِأَقْلَ مِنَ الثَّمَنِ الأوَّلِ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّهُ اشْتَرَطَ بِإِزَاءِ مَا بَاعَهُ أَقْلَ مِنَ الثَّمَنِ الأوَّلِ ابْتِدَاءً، وَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّعْلِيلُ لَا يَشْمَلُ جَمِيعَ صُورِ الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثِ عِلْلُهُ بِقَوْلِهِ: ((وَلَمْكَانِ الْإِخ)) تَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الرُّبُودَةِ" مَا يُوضِحُ الْمَسْأَلَةَ حَيْثُ قَالَ: ((لأنَّ الْفَسَادَ لَيْسَ بِمَقَارِنٍ؛ لأنَّه لَيْسَ فِي صَلَاحِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا فِي الْبَيْعِ مَا يُوجِبُ فُسَادَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ شِبْهِةِ الرِّبَا، وَهِيَ أَمْرٌ خَفِيَ ظَهَرُ بَعْدَ

(١) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُ "الشَّارْحِ": لأنَّه طَارِئٌ)) أَيْ: لِأَنَّ الْفَسَادَ طَارِئٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَابِلُ الثَّمَنِ بِالْمَبِيعَيْنِ، وَهِيَ مُقَابِلَةٌ صَحِيحَةٌ؛ إِذْ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بِإِزَاءِ مَا بَاعَهُ أَقْلُ مِنَ الثَّمَنِ الأوَّلِ، لَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ انْقَسَمَ الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا فَصَارَ الْبَعْضُ بِإِزَاءِ مَا بَاعَ وَالْبَعْضُ بِإِزَاءِ مَا لَمْ يَبْعَ، فَفَسَدَ الْبَيْعُ بِإِزَاءِ مَا بَاعَ، وَلَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ طَارِئًا، فَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَى الْبَعْضِ الْآخِرِ. اهـ "ح" عَنِ "الْعِنَايَةِ". اهـ "ط". قَالَ شَيْخُنَا: ((هَذَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي صُورَةِ شِرَاءِ الثَّوْبَيْنِ بِرِيَادَةِ عَنِ الثَّمَنِ الأوَّلِ؛ إِذْ هِيَ الَّتِي يُكْبَنُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا: الْمُقَابِلَةُ صَحِيحَةٌ فِي أوَّلِ الْأَمْرِ، وَالْفَسَادُ إِنَّمَا جَاءَ مِنَ التَّقْسِيمِ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَى الْمَبِيعَ وَالْمُضْمُومَ تَمَثَّلَ الثَّمَنُ الأوَّلُ بِكَوْنِ الثَّمَنِ فِي مُقَابِلَتَيْهِمَا جُزْأً، فَيَكُونُ الْمَبِيعُ مُقَابَلًا بِأَقْلَ مِنْ ثَمَنِهِ مِنَ أوَّلِ الْأَمْرِ، فَلَا يَكُونُ الْفَسَادُ طَارِئًا، وَلَعَلَّ "الشَّارْحَ" لَمَّا رَأَى التَّعْلِيلَ بِالطُّرُوبِ غَيْرَ مُحْزٍ لِعَدَمِ شُمُولِهِ جَمِيعَ الْمَسَائِلِ أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ: وَلَمْكَانِ الْاجْتِهَادُ)) اهـ.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٦/٤.

وَلِمَكَانِ الاجْتِهَادِ. (و) يَبِيعُ (زَيْتٍ عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ وَيَطْرَحَ عَنْهُ بِكُلِّ ظَرْفٍ كَذَا رِطْلًا) لِأَنَّ مُقْتَضَى الْعَقْدِ طَرَحُ مِقْدَارِ وَزْنِهِ كَمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ: (بِخِلَافِ شَرْطِ طَرَحِ وَزْنِ الظَّرْفِ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ.....

[٢٣٤٩٤] (قَوْلُهُ: وَلِمَكَانِ الاجْتِهَادِ) أَي: فَكَانَ الْفَسَادُ فِيمَا يَبِيعُ أَوَّلًا ضَعِيفًا لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، فَلَا يَسْرِي، كَمَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدَيْنِ فَإِذَا أَحَدُهُمَا مُدَبِّرٌ لَا يَفْسُدُ فِي الْآخِرِ لَذَلِكَ، بِخِلَافِ الْجَمْعِ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(١)، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا مُنْعَ فِي الْأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ شُبْهَةِ الرِّبَا، فَلَوْ اعْتَبِرَتْ فِي الْمَضْمُونِ لَكَانَ اعْتِبَارًا لَشُبْهَةِ الشُّبْهَةِ وَهِيَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ، "دُرَر"^(٢).

[٢٣٤٩٥] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ مُقْتَضَى الْعَقْدِ الْإِخ) أَي: وَهَذَا الشَّرْطُ لَيْسَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَيَفْسُدُ بِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفْعًا لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَكْثَرُ مِمَّا شَرَطَ أَوْ أَقَلُّ. قَالَ "ط"^(٣): ((وَالْحِيلَةُ فِي جَوَازِهِ: أَنْ لَا يَعْقِدَ الْعَقْدَ إِلَّا بَعْدَ وَزْنِهِ تَحْرِيًّا لِلصَّحَّةِ، يَقُولُ بَعْدَ الْوَزْنِ بَعْتُكَ مَا فِي هَذَا الظَّرْفِ بِكَذَا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَيْعِ الْجُزْأَفِ، وَهُوَ صَحِيحٌ، "حَمَوِي" عَنْ "شرح ابنِ الشَّلْبِيَّ").

[٢٣٤٩٦] (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ) فَلَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِي السَّلْعَةَ قَبْلَ أَنْ يَزِنَ الظَّرْفَ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُشْتَرِي، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": يَجُوزُ، "خَانِيَّة"^(٤).

الْعَقْدُ إِمَّا بِانْقِسَامِ الثَّمَنِ عَلَى قِيمَتَيْهِمَا أَوْ الْمَقَاصَّةِ، أَعْنِي: مُقَاصَّةَ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ الثَّانِي بِمِقْدَارِ ذَلِكَ مِنْ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ الْأَوَّلِ، فَبَقِيَ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ فَضْلٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَابَلَهُ عَوَضٌ فَكَيْفَمَا كَانَ يَظْهَرُ الْفَضْلُ لِلْبَائِعِ (الْأَوَّلِ)) اهـ. وَبِهَذَا يَصِحُّ جَعْلُ تَعْلِيلِ الْفَسَادِ بِالطَّرْوِ شَامِلًا لْجَمِيعِ الْمَسَائِلِ.

(١) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٢/٦.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٢/٢.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٤/٣.

(٤) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - الفصل الأول ١٤٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

كما لو عُرفَ قَدْرُ وَزْنِهِ (ولو اختلفا في نفسِ الظَّرْفِ وَقَدْرِهِ فالقولُ للمُشتري) بيمينه؛ لأنَّه قابِضٌ أو مُنكِرٌ.

[٢٣٤٩٧] (قوله: كما لو عُرفَ قَدْرُ وَزْنِهِ) ببناء ((عُرفَ)) للمجهول، أي: لو عَرَفَهُ وَشَرَطَا طَرَحَ قَدْرِهِ، فإنه مُقتَضَى العَقْدِ فيجوزُ.
[٢٣٤٩٨] (قوله: وَقَدْرِهِ) الواو بمعنى أو، "ط" ^(١).

[٢٣٤٩٩] (قوله: لأنَّه قابِضٌ أو مُنكِرٌ) لفَّ وَنَشَرَ مُرْتَبٌ. قال في "البحر" ^(٢): ((لأنَّه إن اعتبرَ اختلافاً في تعيينِ الرِّقِّ المقبوضِ فالقولُ للقابِضِ ضَمِيناً كان أو أَمِيناً، وإن اعتبرَ اختلافاً في الزَّيْتِ فهو في الحقيقةِ اختلافٌ في الثَّمَنِ، فيكونُ القولُ للمُشتري؛ لأنَّه يُنكِرُ الزَّيَادَةَ، وإذا برهنَ البائعُ قُبُلْتَ بَيِّنَتُهُ. وأوردَ عليه مسألتان:

إحدهما: لو باعَ عبدانِ وماتَ أحدهما عندَ المُشتري، وجاءَ بالآخرِ يَرُدُّهُ بَعِيْبٍ واختلفا في قِيَمَةِ المِيتِ فالقولُ للبائع. والثانية: أنَّ الاختلافَ في الثَّمَنِ يُوجِبُ التَّحَالُفَ. وأجيبَ عن الأول: بأنَّ القولَ فيه للبائع؛ لإنكارِهِ الزَّيَادَةَ أيضاً. وعن الثاني: بأنَّ التَّحَالُفَ على خلافِ القياسِ عندَ الاختلافِ في الثَّمَنِ قَصْداً، وهنا الاختلافُ فيه تَبَعٌ لاختلافهما في الرِّقِّ المقبوضِ أهوَ هذا أم لا؟ فلا يُوجِبُ التَّحَالُفَ، كذا في "الفتح" ^(٣).
والرِّقُّ بالكسر: الظَّرْفُ)).

(قوله: لفَّ وَنَشَرَ مُرْتَبٌ) الأَسْبَبُ جَعْلُ أو للتَّخْيِيرِ. بمعنى أنَّكَ إذا نَظَرْتَ لجهةِ كَوْنِهِ قابِضاً فالقولُ قولُ المُشتري في نفسِ الظَّرْفِ أو قَدْرِهِ إذا كان غائِباً، وكذلك إذا نَظَرْتَ لكَوْنِهِ مُنكِراً، كما يُفِيدُ ذلك عبارةُ "البحر".

(١) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٤/٣.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٩١/٦ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٤/٦.

(وصَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ).....

مطلب في بيع الطريق

[٢٣٥٠٠] (قوله: وصَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ) ذَكَرَ فِي "الهداية"^(١): ((أَنَّهُ يَحْتَمِلُ بَيْعَ رَقَبَةِ الطَّرِيقِ وَيَبْعُ حَقَّ المَرُورِ، وَفِي الثَّانِي رَوَاتَيْنِ)) اهـ. وَلَمَّا ذَكَرَ "المصنّف" الثَّانِي فِيمَا يَأْتِي^(٢) عُلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ هُنَا الْأَوَّلُ. ثُمَّ فِي "الدُّرَرِ"^(٣) عَنِ "التَّارِخَانِيَّةِ": ((الطَّرِيقُ ثَلَاثَةٌ: طَرِيقٌ إِلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ، وَطَرِيقٌ إِلَى سَبْكَةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ، وَطَرِيقٌ خَاصٌّ فِي مِلْكٍ إِنْسَانٍ، فَالْأَخِيرُ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بَلَا ذِكْرِهِ أَوْ ذِكْرِ الْحُقُوقِ أَوْ الْمَرَافِقِ، وَالْأَوَّلَانِ يَدْخُلَانِ بِلَا ذِكْرٍ)) اهـ مُلَخَّصًا. وَحَاصِلُهُ: لَوْ بَاعَ دَارًا مِثْلًا دَخَلَ فِيهَا الْأَوَّلَانِ تَبَعًا بِلَا ذِكْرِ بَخْلَافِ الثَّالِثِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا هُوَ الثَّالِثُ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بَيْعُ رَقَبَةِ الطَّرِيقِ لَا حَقَّ المَرُورِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي يَأْتِي^(٤) فِي كَلَامِ "المصنّفِ"، فَإِذَا كَانَتْ دَارُهُ دَاخِلَ دَارِ رَجُلٍ، وَكَانَ لَهُ طَرِيقٌ فِي دَارِ ذَلِكَ الرَّجُلِ إِلَى دَارِهِ فَمَا أُنْ يَكُونُ لَهُ فِيهَا حَقَّ المَرُورِ فَقَطْ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ رَقَبَةُ الطَّرِيقِ، فَإِذَا بَاعَ رَقَبَةَ الطَّرِيقِ صَحَّ، فَإِنْ حُدَّ فِظَاهُ، وَإِلَّا فَلَهُ بِقَدْرِ عَرَضِ بَابِ الدَّارِ الْعُظْمَى كَمَا يَأْتِي^(٥). وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الطَّرِيقِ وَالثَّانِي - وَهُوَ مَا يَكُونُ فِي

(قوله: وَالْأَوَّلَانِ يَدْخُلَانِ بِلَا ذِكْرٍ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُدْفَعُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الطَّرِيقَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِذِكْرِ نَحْوِ: كُلِّ حَقٍّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ، فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ شَرْحُ نَبَالِيَّةٍ. وَنَقَلَ "المُحَشِّي" عَنِ "الْفَتْحِ" فِيمَا يَأْتِي مَا يُؤْفِقُ "التَّارِخَانِيَّةَ" حَيْثُ قَالَ: ((وَفِي "الْفَتْحِ" عَنِ "المُحِيطِ": الْمُرَادُ الطَّرِيقُ الْخَاصُّ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ، فَأَمَّا طَرِيقُهَا إِلَى سَبْكَةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ أَوْ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَيَدْخُلُ، وَكَذَا مَا كَانَ لَهُ مِنْ حَقٍّ تَسْيِيلِ الْمَاءِ وَإِلْقَاءِ التَّلَجِّ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ خَاصَّةً)) اهـ مِنْ فَصْلِ الْحُقُوقِ.

(١) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٢) ص ٦٤٠ - "در".

(٣) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٢/٢ - ١٧٣.

(٤) ص ٦٤٠ - "در".

(٥) ص ٦٣٨ - "در".

وفي "الشُرْبِلَالِيَّة" عن "الحانيَّة": ((لا يصحُّ)).....

سِكَّةٌ غير نافذة - أنَّ هذا مِلْكٌ للبائع وحده، ولذا سُمِّيَ خاصًّا بخلافِ الثاني، فإنَّه مُشْتَرَكٌ بين جميع أهل السكَّة، وفيه أيضاً حقٌّ للعامة كما يأتي^(١) بيانه قريباً، وقد اشتبه ذلك على "الشُرْبِلَالِي"^(٢)، فراجعهُ يَظْهَرُ لك ما فيه بعدَ فَهْمِكَ ما قرَّرناه، والحمدُ لله.

[٢٣٥٠١] (قوله): وفي "الشُرْبِلَالِيَّة" عن "الحانيَّة": لا يصحُّ نقلٌ في "الشُرْبِلَالِيَّة" عن

"الحانيَّة" الصَّحَّة عن مشايخ بلخ، فما هنا بناءٌ عليه. اهـ "ح"^(٣).

قلت: عبارة "الشُرْبِلَالِيَّة"^(٤) هكذا: ((قوله: وصَحَّ يَبْعُ الطَّرِيقَ يُخَالِفُهُ ما قال في

"الحانيَّة"^(٥)): ولا يجوزُ يَبْعُ مَسِيلِ الماءِ وَهَيْتُهُ، ولا يَبْعُ الطَّرِيقَ بَدُونِ الأرضِ، وكذلك يَبْعُ الشَّرْبِ. وقال مشايخ بلخ: جائزٌ، ويُخَالِفُهُ أيضاً قوله [٣/٧٤ب] الآتي [و]^(٦) في رواية

"الزيادات") اهـ كلام "الشُرْبِلَالِيَّة". والمتبادرُ من قول "الحانيَّة": ((وقالَ مشايخُ بلخِ جائزٌ))

أنَّ خلافتهم في يَبْعِ الشَّرْبِ - أي: بدونِ أرضٍ - لا في جميع المسائلِ المذكورة، بدليلِ فَصْلِهِ بقوله: ((وكذلك إلخ))، وقد ذَكَرَ في "الدَّر" ^(٧) خلافتهم في مسألةِ الشَّرْبِ فقط، ولم أرَ مَنْ ذَكَرَ خلافتهم في يَبْعِ الْمَسِيلِ والطَّرِيقِ، فافهم.

(قوله: قوله الآتي في رواية "الزيادات" إلخ) عبارة "الشُرْبِلَالِي": ((وفي إلخ)) بإثبات الواو.

(١) المقولة [٢٣٥٠٣] قوله: ((وليس لهم إلخ)).

(٢) "الشُرْبِلَالِيَّة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢ (هامش "الدَّر والغر").

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩٠/٢.

(٤) "الشُرْبِلَالِيَّة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢ (هامش "الدَّر والغر").

(٥) "الحانيَّة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - الفصل الأول ١٥٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ما بين منكسرين من عبارة "الشُرْبِلَالِيَّة"، وانظر "تقريرات الراعي".

(٧) "الدَّر والغر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢.

ومن قِسْمَةِ "الوهابية"^(١): [طويل].....

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا ادَّعَاهُ فِي "الشُّرْبَالِيَّةِ" مِنَ الْمُخَالَفَةِ غَيْرُ مُسْلَمٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ "المُصَنِّفِ":
 ((وَصَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ)) مُرَادُهُ بِهِ رَقَبَةُ الطَّرِيقِ بِدَلِيلِ تَعْلِيلِ "الدُّرِّ": ((بِأَنَّهُ عَيْنٌ مَعْلُومٌ))،
 وَبِدَلِيلِ ذِكْرِهِ بَيْعَ حَقِّ الْمُرُورِ بَعْدَهُ، وَإِلَّا كَانَ تَكَرُّارًا، وَقَدْ تَابَعَهُ "المُصَنِّفُ" هُنَا. وَمُرَادُ
 "الْخَانِيَّةِ" بِبَيْعِ الطَّرِيقِ بَيْعَ حَقِّ الْمُرُورِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ((بِدُونِ الْأَرْضِ))، وَقَوْلُهُ: ((وَيُخَالَفُهُ
 أَيْضًا إِنْ لَمْ يَكُنْ)) غَيْرُ مُسْلَمٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ "الزِّيَادَاتِ" إِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي "الدُّرِّ" فِي بَيْعِ حَقِّ
 الْمُرُورِ لَا فِي بَيْعِ الطَّرِيقِ، فَمِنْ أَيْنَ الْمُخَالَفَةُ؟! وَمَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ" مِنْ جَوَازِ بَيْعِ الطَّرِيقِ
 وَهَيْئَتِهِ مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْمُلْتَقَى"^(٢) أَيْضًا بِلا ذِكْرِ خِلَافٍ، وَكَذَا فِي "الْهَدَايَةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا،
 وَإِنَّمَا ذَكَرُوا اخْتِلَافَ الرِّوَايَةِ فِي بَيْعِ حَقِّ الْمُرُورِ كَمَا يَأْتِي^(٤).

(تَنْبِيْهٌ)

بَاعَ رَقَبَةُ الطَّرِيقِ عَلَى أَنَّ لَهُ - أَيْ: لِلْبَائِعِ - حَقَّ الْمُرُورِ، أَوْ السُّفْلَ عَلَى أَنَّ لَهُ قَرَارَ^(٥)
 الْعُلُوِّ حَازَ، "فَتْح"^(٦) قُبِيلَ قَوْلِهِ: ((وَالْبَيْعُ إِلَى التَّيْرُوزِ)).
 [٢٣٥٠٢] {قَوْلُهُ: وَمِنْ قِسْمَةِ "الوهابية"} خَبَرٌ مُقَدِّمٌ، وَالْبَيْتُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أَيْ:
 هَذَا الْبَيْتُ مَنْقُولٌ مِنْهَا، "ط"^(٧).

(قَوْلُهُ: بَيْعَ حَقِّ الْمُرُورِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: بِدُونِ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَكُنْ) لَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ إِلَّا إِذَا أُريدَ بِالْأَرْضِ أَرْضُ
 الطَّرِيقِ لَا الْأَرْضَ الَّتِي يُتَوَصَّلُ مِنَ الطَّرِيقِ لَهَا.

(١) هذا البيت ساقط من مطبوعة "الوهابية" التي بين أيدينا، وهو في شرحها "تفصيل عقد الفرائد"، فصل من كتاب
 القسمة والحيطان ١١٦/٢.

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢١/٢.

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٤) ص ٦٤٠ - "در".

(٥) في "م": ((إقرار))، وهو خطأ.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦.

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٥/٣.

وليس لهم - قال "الإمام" - تَقَاسُمٌ بِدَرَبٍ وَلَمْ يَنْفُذْ كَذَا الْبَيْعِ يُذَكَّرُ

(٢٣٥٠٣) (قوله: وليس لهم إلخ) جملة ((قال "الإمام")) مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ بَعْضِ الْمَقُولِ - وهو خبر ((ليس)) الْمُقَدَّمُ - واسمُهَا الْمُؤَخَّرُ، والواو في ((وَلَمْ يَنْفُذْ)) لِلْحَالِ، أي: والحال أَنَّ الدَّرَبَ ليس بنافذ. قال "ابن الشَّحْنَةِ"^(١): ((وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ "التَّمَتَّةِ" عَنْ "نَوَادِرِ ابْنِ رُسْتَمٍ": قَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ" فِي سِيكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ: لَيْسَ لِأَصْحَابِهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يَقْسِمُوهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ الْأَعْظَمَ إِذَا كَثَرَ النَّاسُ فِيهِ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا هَذِهِ السَّكَّةَ حَتَّى يَخِيفَ هَذَا الرَّحَامُ. قَالَ "الطَّاطِفِيُّ": وَقَالَ "شَدَادٌ" فِي دُورٍ بَيْنَ خَمْسَةٍ: بَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنَ الطَّرِيقِ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ، وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الْمُرُورُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ دَارَ الْبَائِعِ، وَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَنْصَبُوا عَلَى رَأْسِ سِيكَّتِهِمْ ذَرْبًا وَيَسُدُّوا رَأْسَ السَّكَّةِ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُلْكًا لَهُمْ ظَاهِرًا لَكِنْ لِلْعَامَّةِ فِيهَا نَوْعٌ حَقٌّ)) أَهْدَ مُلْخَصًا. ثُمَّ أَفَادَ أَنَّ مَا تَوَهَّمَهُ "الطَّاطِفِيُّ" فِي "شَرْحِهِ" مِنْ اخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ مَدْفُوعٌ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ "ابْنُ رُسْتَمٍ" فِي بَيْعِ الْكُلِّ، وَمَا ذَكَرَهُ "شَدَادٌ" فِي بَيْعِ الْبَعْضِ. وَالْفَرْقُ: أَنَّ الثَّانِي^(٢) لَا يُفْضِي إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ الْعَامَّةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ. هَذَا، وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا قَرَرْنَا سَابِقًا^(٣) أَنَّ مَا فِي "الْوَهَابِيَّةِ" غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ"؛ لِأَنَّ مَرَادَ "المُصَنِّفِ" الطَّرِيقَ الْخَاصَّ الْمَمْلُوكَ لِوَاحِدٍ، وَهَذَا طَرِيقٌ مُشْتَرَكٌ فِي سِيكَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ.

(قوله: فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ "ابْنُ رُسْتَمٍ" فِي بَيْعِ الْكُلِّ إلخ) الظَّاهِرُ مَا قَالَهُ النَّاطِقُ؛ فَإِنَّ قَوْلَ "ابْنِ رُسْتَمٍ" - : لَيْسَ لِأَصْحَابِهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ - يُفِيدُ مَنَعَ الْبَيْعِ مِنَ الْبَعْضِ كَمَنْعِهِ مِنَ الْكُلِّ.

(١) "تفصيل عقد الفراءد": فصل من كتاب القسمة والخيطان ١١٦/٢.

❖ ابن رستم هو أبو بكر المروزي أحد الأعلام، تفقه على محمد بن الحسن، وروى عنه "النوادر"، وشداد هو ابن حكيم، من أصحاب زفر، مات سنة عشر ومائتين، "تراجم العلامة قاسم"، اهـ منه.

نقول: وتقدّمت ترجمة "نوادير ابن رستم" ٢٧٨/١٢، وشداد بن حكيم ٥٢٣/٩.

(٢) ((الثاني)) ساقطة من "الأصل".

(٣) أي: في هذه المقولة.

وفي مُعَايَاَتِهَا^(١) - وارتضاهُ في الغارِ "الأشباه" - : [الطويل]

ومالكُ أرضٍ ليس يملكُ بيعَها لغيرِ شريكٍ ثم لو منه يُنظرُ

[٢٣٥٠٤] (قوله: وفي مُعَايَاَتِهَا) خيرٌ مُقدِّمٌ، والبيتُ مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وجملةُ ((وارتضاهُ إلخ)) مُعترضةٌ، والضَّميرُ لـ ((الوهبانية)). وهي مُفاعلةٌ من: عاياهُ إذا سألَهُ عن شيءٍ يَظُنُّ عَجْزَهُ عن جوابِهِ، مِن قولهم: عَيَّ عن جوابِهِ إذا عَجَزَ، وتماثُلهُ^(٢) في "ط"^(٣) عن "ابنِ الشَّحْنَةِ"^(٤). قال "السَّائِحَانِي"^(٥): ((والمُعَايَاةُ عِنْدَ الْفَرَضِيِّينَ كَالْأَلْغَازِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَالْأَحَاكِامِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّ مَا يُسْتَخْرَجُ بِالْحَزْرِ يُقَوِّي الْحِجَا^(٦)، أَي: الْعَقْلَ. وَالْأَلْغَازُ: جَمْعُ لَغَزٍ بِضَمِّ اللَّامِ - وَقِيلَ: بِفَتْحِهَا - وَبِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ)).

[٢٣٥٠٥] (قوله: وارتضاهُ في الغارِ "الأشباه")^(٧) حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ عِنْدَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ الَّذِي فِي الْغَارِ "الأشباه"^(٧) هَكَذَا: ((أَيُّ شُرَكَاءٍ فِيمَا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ إِذَا طَلَبُوهَا لَمْ يُقَسِّمْ؟ فَقُلْ: السَّكَّةُ الْغَيْرُ النَّافِذَةُ، لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقْتَسِمُوهَا^(٨) وَإِنْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ)) اهـ.

[٢٣٥٠٦] (قوله: ومالكُ أرضٍ إلخ) هي الأرضُ المملوكةُ مِنَ السَّكَّةِ الْغَيْرِ النَّافِذَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا مِنْ غَيْرِ شَرِيكِهِ، قَالَ: ((وَلَوْ بَاعَهَا لِبَعْضِ الشُّرَكَاءِ هَلْ يَجُوزُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الْجَوَابِ فِيهِ)) اهـ.

(١) "الوهبانية": فصل في المعاياة ص ١١٧..

(٢) في هامش "م": ((قوله: وتماثُلهُ في "ط")) حيث قال: ((وهو مُباحٌ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ مِنْهُ تَشْجِيعَ الْأَذْمَانِ وَاسْتِعْمَالَ الْقَرَائِعِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: سُؤْلُهُ ﷺ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ عَنِ الشَّجَرَةِ الَّتِي لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ "عَبْدُ الْبَرِّ") اهـ.

(٣) انظر "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٥/٣.

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل في المعاياة ٢٣٤/٢.

(٥) في "ب": ((السائحاتي)) بالمتناة الفوقية، وهو خطأ.

(٦) في "ب": ((الحجاء)).

(٧) "الأشباه والنظائر": الفن الرابع - الألغاز - كتاب القسمة ص ٤٧٥..

(٨) في "ك": ((أَنْ يَقْسِمُوهَا)).

(حُدَّ) أي: بُيِّنَ له طُولٌ وَعَرَضٌ (أَوْ لَا، وَهَيْتُهُ) وإذا لم يُبَيَّنْ يُقَدَّرُ بِعَرَضِ بَابِ الدَّارِ الْعُظْمَى.....

قلتُ: ظاهرُ قولهم: ((لأنه لا يجوزُ بَيْعُ الطَّرِيقِ)) يقتضي المنعَ مُطلقاً حالةَ الانفراد، وإنما يجوزُ بالتَّبَعِيَّةِ فيما إذا باعَ الدَّارَ وطريقَها، قاله "عبد البر بن الشَّحْنَةِ"^(١).

قلتُ: الذي تقدَّمَ^(٢) عن "شَدَّادٍ" جوازُ البَيْعِ، ثمَّ عدمُ الجوازِ إنما هو على ما في "الخَائِنِيَّةِ"، وقال مشايخُ بُلْغٍ بالجوازِ، "ط"^(٣).
قلتُ: قدَّمتُ^(٤) الكلامَ على ما في "الخَائِنِيَّةِ"، فافهم.

[٢٣٥٠٧] (قوله: وإن^(٥) لم يُبَيَّنْ إلخ) بيانٌ لقوله: ((أَوْ لَا))، وكان الأولى تقدِّمُهُ على قوله: ((وَهَيْتُهُ)) كما فَعَلَ في "الدَّرَرِ"^(٦).

[٢٣٥٠٨] (قوله: يُقَدَّرُ بِعَرَضِ بَابِ الدَّارِ الْعُظْمَى) عَزَاهُ في "الدَّرَرِ"^(٧) إلى "النَّهَائِيَّةِ"، ومثْلُهُ في "الْفَتْحِ"^(٨) بزيادةِ قوله: ((وَطُولُهُ إِلَى السَّكَّةِ النَّافِذَةِ))، ثمَّ قال في "الدَّرَرِ"^(٩): ((وعلى التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ عَيْنًا مَعْلُومًا فَيَصَحُّ بَيْعُهُ وَهَيْتُهُ)) اهـ.

قلتُ: وَالظَّاهِرُ [٧٥٥/٣] أَنَّ ((الْعُظْمَى)) صِفَةٌ لـ ((بَابِ))، وَأَنْتَهَا لِاِكْتِسَابِ الْبَابِ الثَّانِيَّتَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى ((الدَّارِ)) الْمُؤَنَّثَةِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ دَارٌ فِي دَاخِلِ دَارٍ جَارِهِ مِثْلًا

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل في المعاينة ٢٤٦/٢.

(٢) المقالة [٢٣٥٠٣] قوله: ((وليس لهم إلخ)).

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٥/٣.

(٤) المقالة [٢٣٥٠١] قوله: ((وفي "الشَّرْئِلائيَّةِ" عن "الخَائِنِيَّةِ" لا يصحُّ)).

(٥) كذا في النسخ جميعها، وعبارة "الدَّرَرِ": ((وإذا)).

(٦) "الدَّرَرِ والغَرَرِ": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٢/٢.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٦.

(٨) "الدَّرَرِ والغَرَرِ": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٢/٢.

(لا يَبْعُ مَسِيلِ الْمَاءِ وَهَيْئَتِهِ) لَجَهَالَتِهِ؛ إِذْ لَا يُدْرَى قَدْرُ مَا يَشْعَلُهُ مِنَ الْمَاءِ.....

وطريق في دار الجار، فباع الطريق وحده ولم يبين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب دار البائع، فلو كان لها بابان الأول أعظم من الثاني كان له بقدر الباب الأعظم، هذا ما ظهر لي. وفي "المهستاني"^(١): ((وطريق الدار: عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها، وطوله منه إلى الشارع)) اهـ. وفي "الفتح"^(٢) عند قوله: ((ولو اشترى جارية إلا حملها إلخ)): ((ولو قال: بعثك الدار الخارجة على أن تجعل لي طريقاً إلى داري هذه الداخلة فسد البيع، ولو قال: إلا طريقاً إلى داري الداخلة جاز، وطريقه بعرض باب الدار الخارجة)) اهـ.

(فرغ)

في "الخانية"^(٣): ((باع نخلة في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين موضع الطريق قال "أبو يوسف": يجوز، وله أن يذهب إلى النخلة من أي النواحي شاء)) اهـ. فأفاد جواز بيع الطريق تبعاً وإن لم يكن له ما يُقدر به، تأمل.

مطلب في بيع المسيل

[٢٣٥٠٩] (قوله: لا يَبْعُ مَسِيلِ الْمَاءِ) هذا أيضاً يحتمل بيع ربة المسيل وبيع حق التسيل كما في "الهداية"^(٤)، ولكن لما قال "المصنف"^(٥) بعده: ((لا يَبْعُ حَقَّ التَّسِيلِ)) عُلِمَ أنَّ مُرادَه هنا يَبْعُ رَبَّةَ الْمَسِيلِ، وَوَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَبْعِ رَبَّةِ الطَّرِيقِ - كما في "الهداية"^(٦) - : ((أَنَّ الطَّرِيقَ مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّ لَهُ طُولاً وَعَرْضاً مَعْلُوماً - كما مرَّ^(٧) - وَأَمَّا الْمَسِيلُ فَمَجْهُولٌ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل: عدم جواز المنقول قبل قبضه ٣٧/٢.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٤/٦.

(٣) "الخانية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - الفصل الأول ١٣٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٨٤/٢ ب.

(٦) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٧) ص ٦٣٨ - "در"، وقوله: ((كما مرَّ)) من كلام ابن عابدين رحمه الله.

(وَصَحَّ بَيْعُ حَقِّ الْمُرُورِ تَبَعًا) لِلأَرْضِ (بِلا خِلَافٍ، وَ) مَقْصُودًا (وَحَدَهُ فِي رِوَايَةٍ) وَهِيَ أَخَذَ عَامَّةُ الْمُشَايِخِ، "شُمْنِي". وَفِي أُخْرَى: لَا، وَصَحَّحَهُ "أَبُو اللَّيْثِ".....

يُدْرَى قَدْرُ مَا يَشْغَلُهُ مِنَ الْمَاءِ)) اهـ. قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(١): ((وَمِنْ هُنَا عُرِفَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا إِذَا لَمْ يُبَيَّنْ مَقْدَارُ الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلِ، أَمَّا لَوْ بَيَّنَّ حَدَّ مَا يَسِيلُ فِيهِ الْمَاءُ، أَوْ بَاعَ أَرْضَ الْمَسِيلِ مِنْ نَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ حَقِّ التَّسِيلِ فَهُوَ جَائِزٌ بَعْدَ أَنْ يُبَيَّنَّ حُدُودَهُ)) اهـ.

(٢٣٥١٠) (قَوْلُهُ: تَبَعًا لِلأَرْضِ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: تَبَعًا لِلأَرْضِ الطَّرِيقِ بِأَنْ بَاعَ الطَّرِيقَ وَحَقَّ الْمُرُورِ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ إِلَى أَرْضِهِ فَبَاعَ أَرْضَهُ مَعَ حَقِّ مُرُورِهَا الَّذِي فِي أَرْضِ الْغَيْرِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْصِيفِ عَلَيْهِ، وَلِقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِذِكْرِهِ أَوْ بِذِكْرِ كُلِّ حَقٍّ لَهَا، وَهَذَا خَاصٌّ بِالثَّانِي كَمَا لَا يَخْفَى.

(٢٣٥١١) (قَوْلُهُ: وَهِيَ أَخَذَ عَامَّةُ الْمُشَايِخِ) قَالَ "السَّاحَنَانِي": ((وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "مُضْمَرَاتُ")) اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّ التَّعْلِي - حَيْثُ لَا يَجُوزُ - هُوَ أَنَّ حَقَّ الْمُرُورِ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِرَقِيقَةِ الْأَرْضِ، وَهِيَ مَالٌ هُوَ عَيْنٌ، فَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لَهُ حُكْمُ الْعَيْنِ، أَمَّا حَقُّ التَّعْلِي فَمُتَعَلِّقٌ بِالْهَوَاءِ، وَهُوَ لَيْسَ بِعَيْنٍ مَالٍ. اهـ "فَتْحُ"^(٢).

(٢٣٥١٢) (قَوْلُهُ: وَفِي أُخْرَى: لَا) قَالَ فِي "الدَّرَرِ"^(٣): ((وَفِي رِوَايَةِ "الرِّبَادَاتِ": لَا يَجُوزُ. وَصَحَّحَهُ الْفَقِيهَ "أَبُو اللَّيْثِ" بِأَنَّهُ حَقٌّ مِنَ الْحَقُوقِ، وَيَبْعُ الْحَقُوقُ بِانْفِرَادِهِ لَا يَجُوزُ)) اهـ. وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي تَوَهَّمُ فِي "الشَّرْئِئِلَالِيَّةِ"^(٤) مُخَالَفَتَهَا لِقَوْلِ "الْمَصْنَفِ" وَ"الدَّرَرِ": ((وَصَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ))، وَقَدْ مَنَّا^(٥) مَا فِيهِ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٦.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٦.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢.

(٤) "الشَّرْئِئِلَالِيَّة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) المقولة [٢٣٥٠٠] قَوْلُهُ: ((وَصَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ)).

(وكذا) يَبْعُ (الشَّرْب) وظاهرُ الروايةِ فسادُهُ إِلَّا تَبَعًا، "حائِثَةً" و"شرح وهبانية" (١)،

مطلب في بيع الشَّرْب

[٢٣٥١٣] (قوله): وكذا يَبْعُ الشَّرْب) أي: فإنه يجوزُ تَبْعًا للأرضِ بالإجماع، ووحدةُ في روايةٍ، وهو اختيارُ مشايخِ بَلْخ؛ لأنَّه نصَّبَ مِنَ الماءِ، "درر" (٢). ومحلُّ الاتفاقِ ما إذا كان شربُ تلك الأرضِ، فلو شربَ غيرها ففيه اختلافُ المشايخِ كما في "الفتح" (٣) و"النهر" (٤). [٢٣٥١٤] (قوله): وظاهرُ الروايةِ فسادُهُ إِلَّا تَبَعًا) وهو الصَّحيحُ كما في "الفتح" (٥)، وظاهرُ كلامهم أنَّه باطلٌ، قال في "الحائِثَةِ" (٦): ((وينبغي أن يكونَ فاسدًا لا باطلًا؛ لأنَّ يَبْعَهُ يجوزُ في روايةٍ، وبه أخذَ بعضُ المشايخِ، وحرَّتِ العادةُ ببيعِهِ في بعضِ البلدانِ، فكان حُكْمُهُ حُكْمَ الفاسِدِ يُمْلِكُ بالقَبْضِ، فإذا باعَهُ بعدَهُ - أي: مع أرضٍ له - ينبغي أن يجوزَ، ويُؤيِّدُهُ ما في "الأصل" (٧): لو باعَهُ بعدَ قبْضِ العبدِ وأعتقَهُ جازَ عتْقُهُ، ولو لم يَكُنِ الشَّرْبُ مَحَلًّا للبيعِ لَمَّا جازَ عتْقُهُ، كما لو اشترى بَعْتَةً أو دمٍ فأعتقَهُ لا يجوزُ)) اهـ. وأما ضَمَانُهُ بالإتلافِ - بأنَّ يَسْقِيَ أرضَهُ بشربٍ غيرِهِ - فهو إحدى الروايتينِ، والفتوى على عَدَمِهِ كما في "الدَّخِيرَةِ"، وهو الأصحُّ كما في "الظَّهيريَّة" (٨)، وتَمَامُهُ في "النهر" (٩).

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الشرب والأشربة ١٧٧/٢.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٥-٦٤/٦.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٣/ب.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٥/٦.

(٦) "الحائِثَةِ": كتاب الأشربة - فصل في الأنهار ٢١٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) لم نعر على هذا النص في القسم المطبوع من "الأصل" الذي بين أيدينا بعد بحث طويل.

(٨) لم نعر عليها في مظانها من نسخة "الظَّهيريَّة" التي بين أيدينا.

(٩) انظر "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٣/ب.

وسنحققه في إحياء الموات. (لا) يصحُّ بَيْعُ حَقِّ التَّسْيِيلِ وَهَيْئَتُهُ سواءَ كان على الأرضِ لجهالةِ محلِّهِ كما مرَّ^(١) أو على السَّطْحِ؛ لأنَّه حَقُّ التَّعْلِيِّ، وقد مرَّ بطلانهُ

[٢٣٥١٥] (قوله: وسنحققه في إحياء الموات) حيث قال هو والمصنّف "هناك"^(٢): ((ولا يُباعُ الشَّرْبُ، ولا يُوهَبُ، ولا يُوجَرُ، ولا يُتَصَدَّقُ بِهِ؛ لأنَّه ليس بمالٍ مُتَقَوِّمٍ في ظاهرِ الروايةِ، وعليه الفتوى))، ثم نقل^(٣) عن "شرح الوهبانية" ((أنَّ بعضهم حوَّزَ بيعه)) ثم قال^(٤): ((وينفذ الحكمُ بصحَّةِ بيعه)) اهـ "ط"^(٥).

[٢٣٥١٦] (قوله: لا يصحُّ بَيْعُ حَقِّ التَّسْيِيلِ^(٥) إلخ) أي: باتفاق المشايخ، ووجه الفرق بينه وبين حَقِّ المُرُورِ على رواية [٧٥٣/٣] حوازيه: أنَّ حَقَّ المُرُورِ معلومٌ، لتعلقه بمحلٍّ معلومٍ وهو الطريقُ، أمَّا التَّسْيِيلُ^(٦) فإنَّ كان على السَّطْحِ فهو نظيرُ حَقِّ التَّعْلِيِّ، وبَيْعُ حَقِّ التَّعْلِيِّ لا يجوزُ باتِّفاقِ الرواياتِ، ومرَّ وجهه، وهو أنَّه^(٧) ليس حقًّا متعلقًا بما هو مالٌ بل بالهواءِ وإنَّ كان على الأرضِ - وهو أنَّ يُسِيلَ الماءَ عن أرضيه كيلا يفسدها فيمِرَّه على أرضٍ لغيره - فهو مجهولٌ؛ لجهالةِ محلِّهِ الذي يأخذه، وتأمُّه في "الفتح"^(٨).
[٢٣٥١٧] (قوله: لأنَّه حَقُّ التَّعْلِيِّ) أي: نظيره.

(١) ص ٦٣٩ - "در".

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [٣٣٧٦٥] قوله: ((ولا يُباعُ الشَّرْبُ)).

(٣) أي: شارح "الوهبانية"، كما صرح بذلك ابنُ عابدين رحمه الله تعالى، انظر "الدر" عند المقولة [٣٣٧٨٨] قوله: ((قال)).

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٦/٣.

(٥) في "م": ((التسبيل))، وهو خطأ.

(٦) في "م": ((التسبيل)) بالباء الموحدة بعد السين المهملة، وهو خطأ.

(٧) ((أنه)) ليست في "م".

(٨) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٦.

(و) لا (الْبَيْعُ) بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ (إِلَى النَّيْرُوزِ) هُوَ^(١) أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الرَّبِيعِ، تَحُلُّ فِيهِ الشَّمْسُ بُرْجَ الْحَمَلِ، وَهَذَا نَيْرُوزُ السُّلْطَانِ، وَنَيْرُوزُ الْمَحُوسِ يَوْمٌ تَحُلُّ فِي الْحَوْتِ، وَعَدَّةُ "الْبَرَجَنْدِيِّ" سَبْعَةٌ.....

[٢٣٥١٨] (قَوْلُهُ: بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ) أَي: ثَمَنٍ دَيْنٍ، أَمَّا تَأْخِيلُ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ الْعَيْنِ فَمُفْسِدٌ مُطْلَقًا كَمَا سَيَذْكُرُهُ "الشَّارَحُ"^(٢).

[٢٣٥١٩] (قَوْلُهُ: إِلَى النَّيْرُوزِ) أَصْلُهُ: نَوْرُوزٌ، غُرَبَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بِهِ "عَمْرٌ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَقَالَ: ((كُلُّ يَوْمٍ لَنَا نَوْرُوزٌ))^(٣)، حِينَ كَانَ الْكُفَّارُ يَيْتَهِيحُونَ بِهِ، "فَتَح"^(٤).

[٢٣٥٢٠] (قَوْلُهُ: فِي الْحَوْتِ) الَّذِي فِي "الْحُمُوي"^(٥) عَنْ "الْبَرَجَنْدِيِّ": ((الْجَنْدِيُّ))، "ط"^(٦).

قُلْتُ: وَهَذَا أَوَّلُ فَصْلِ الشِّتَاءِ، وَمَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" مَذْكُورٌ فِي "الْقَهْصَتَانِي"^(٧).

(١) فِي "و": ((وَهُوَ)).

(٢) ص ٦٤٧ - "د".

(٣) لَمْ أَجِدْهُ عَنْ سَيِّدِنَا عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنَّمَا رَوَى أَبُو أَسَامَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سِيرِينَ قَالَ: ((أَتَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَدِيَّةٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! هَذَا يَوْمُ النَّيْرُوزِ، قَالَ: فَاصْنَعُوا كُلَّ يَوْمٍ فَيْرُوزَ)). قَالَ أَبُو أَسَامَةَ: كَرِهَ أَنْ يَقُولَ نَيْرُوزَ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْكَبَرَى" ٢٣٥/٩. وَابْنُ سِيرِينَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي "نَوَادِرِ الْأَصُولِ" ١٦٥/١ - الْأَصْلُ الثَّلَاثُ وَالْعِشْرُونَ: وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى بِفَالْوَدَّحِ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: إِنَّهُ يَوْمُ نَيْرُوزِ، وَذَلِكَ بَارِضُ الْعِرَاقِ قَالَ: نَوْرُوزُوا كُلَّ يَوْمٍ، كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا يَغَيَّبَهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: ذَكَرَ سَفِيَّانٌ عَنْ عَوْفٍ عَنْ الْوَلِيدِ أَوْ أَبِي الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((مَنْ بَنَى بِلَادَ الْأَعَاجِمِ وَصَنَعَ نَيْرُوزَهُمْ وَمِهْرَجَانَهُمْ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ كَذَلِكَ خَيْرٌ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

وَقَالَ أَبُو أَسَامَةَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي الْغَفِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((مَنْ بَنَى فِي بِلَادِ الْأَعَاجِمِ وَصَنَعَ نَيْرُوزَهُمْ وَمِهْرَجَانَهُمْ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ كَذَلِكَ خَيْرٌ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))، وَهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَغُنْدَرٌ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ عَوْفٍ عَنْ أَبِي الْغَفِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ قَوْلِهِ.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٦/٦.

(٥) لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهَا فِي مَطَانِنِهَا مِنْ "عَمَزَ عَيُونَ الْبَصَائِرِ".

(٦) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٦/٣.

(٧) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ: الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ ٢٤/٢.

فإذا لم يُبينَا فالعقدُ فاسدٌ، "ابن كمال". (والمهرجان) هو أولُ يومٍ من الخريف، تحلُّ فيه الشمسُ بُرجَ الميزانِ (وصومُ النَّصارى) وفطرُهم (وفطرُ اليهود) وصومُهم، فاكْتَفَى بذكرِ أحدهما، "سراج" (إذا لم يَدْرِ^(١) المتعاقدانِ التَّيروزَ وما بعده،.....

[٢٣٥٢١] (قوله: فإذا لم يُبينَا إلخ) أي: إذا لم يُبينِ العاقدانِ واحداً من السَّبعةِ فسَدَ، أمَّا إذا بَيَّنَّا اعتُبرَ معرفةُ وقتِهِ، فإنَّ عَرَفَاهُ^(٢) صَحَّ، وإلَّا فسَدَ، وهو ما ذكرَهُ "المصنّف".

[٢٣٥٢٢] (قوله: والمهرجان) بكسر الميم وسكون الهاء، "ط"^(٣) عن "المفتاح"^(٤). وفي "القَهْستاني"^(٥): ((أنَّهُ نوعانِ^(٦): عامَّةٌ: وهو أولُ يومٍ من الخريف، أعني: اليومُ السَّادسُ عشرَ من مَهْرماه^(٧). وخاصَّةٌ: وهو اليومُ السَّادسُ والعشرونِ مِنْه))^(٨).

[٢٣٥٢٣] (قوله: فاكْتَفَى بذكرِ أحدهما) ولكنَّ إِنَّمَا عَبَّرَ "المصنّف" بذلك كغْيَرِهِ لِمَا قَالَهُ في "السَّراج"^(٩) أيضاً: ((أَنَّ صَوْمَ النَّصارى غَيْرُ معلومٍ، وفطرُهم معلومٌ، واليهودُ بعكسِهِ)) اهـ.

(قوله: لِمَا قَالَهُ في "السَّراج" أيضاً أَنَّ صَوْمَ النَّصارى غَيْرُ معلومٍ وفطرُهم معلومٌ إلخ) عبارة: ((فإن قيل:

(١) في "ب" و"ط": ((لم يَدْرِهِ)).

(٢) في "م": ((عرف)).

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٦/٣.

(٤) لم نعر على النقل في "مفتاح العلوم" لـ "السَّكَّانِي".

(٥) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٤/٢.

(٦) في هامش "م": ((قوله: نوعان)) فهو مجهولٌ فيفسدُ، وفي "ط": ((التَّيروزُ في مصرَ زَمَنٌ معلومٌ عندهم مُنفَرِدٌ ليس مُتَعَدِّدٌ، فيصَحُّ التَّاجِلُ إليه على ما يَظْهَرُ)) اهـ.

(٧) في "مواهب الجليل" من كتب المالكية: كتاب السَّلَم ٥٢٩/٤: ((مهرماه: سابع أشهر السنة الفارسية)).

(٨) عبارة "جامع الرموز": ((وهو اليوم الحادي والعشرون مِنْه)).

(٩) في هامش "م": ((قوله: لِمَا قَالَهُ في "السَّراج" إلخ)) هكذا ذكرَهُ في "السَّراج" أولاً ب: ((قيل)) جواباً عن مُصنِّفِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ وأجاب بما نقلَهُ "الشَّارَح" عَنْهُ، وعبارة: ((فإن قيل: لم خَصَّ صَوْمَ النَّصارى بالذكرِ دُونَ فطرِهِمْ وفطرِ اليهودِ دُونَ صومِهِمْ قيل: لأنَّ صَوْمَ النَّصارى)) إلى آخر ما ذكرَهُ "المَحْشِي"، ثُمَّ رَدَّهُ بأنَّهُ: لو أُجِّلَ إلى صومِ اليهودِ يَكُونُ الحكمُ كذلك لا يَتَفَاوَتُ صومُهُمْ وفطرُهُمْ، ثُمَّ أجاب بما ذكرَهُ "الشَّارَح" إذا عَلِمْتَ ذلكَ تَعَلَّمَ أَنَّ صَتِيعَ "المَحْشِي" غَيْرُ مَرْضِي حَيْثُ جَعَلَ أَحَدَ الجَوَائِزِ اسْتِدْرَاكاً على الآخرِ خصوصاً، والمستدرَكُ به ضَعِيفٌ كما عَلِمْتَ اهـ.

فلو عَرَفَاهُ جاز (بخلافِ فِطْرِ النَّصَارَى بعدما شَرَعُوا فِي صَوْمِهِمْ) لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ خَمْسُونَ يَوْماً، (و) لَا (إِلَى قُدُومِ الْحَاجِّ).....

والحاصل: أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ كَمَا أَفَادَهُ "المُصَنَّفُ" بِقَوْلِهِ: ((إِذَا لَمْ يَذَرِ الْمُتَعَاقِدَانِ)).

[٢٣٥٢٤] (قَوْلُهُ: فَلَوْ عَرَفَاهُ جاز أَي: عَرَفَهُ كُلُّ مَنَّهُمَا، فَلَوْ عَرَفَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا، أَفَادَهُ "الرَّمْلِيُّ".

[٢٣٥٢٥] (قَوْلُهُ: لِلْعِلْمِ بِهِ) قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(١): ((لَأَنَّ مَدَّةَ صَوْمِهِمْ بِالْأَيَّامِ، فَهِيَ

مَعْلُومَةٌ فَلَا جَهَالَةَ)) اهـ. وَمُقَادَةُ: أَنَّ صَوْمَ الْيَهُودِ لَيْسَ كَذَلِكَ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢):

((وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَفْسِدَةَ الْجَهْلَةَ، فَإِذَا انْتَقَتْ بِالْعِلْمِ بِخُصُوصِ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ جاز)).

[٢٣٥٢٦] (قَوْلُهُ: وَهُوَ خَمْسُونَ يَوْماً)^(٣) كَذَا فِي "الدَّرَرِ"^(٤) عَنْ "التُّمْرَتَاشِيِّ"^(٥)،

لَمْ خَصَّ الصَّوْمَ بِالنَّصَارَى وَالْفِطْرَ بِالْيَهُودِ؟ قِيلَ: لِأَنَّ صَوْمَ النَّصَارَى غَيْرُ مَعْلُومٍ وَفِطْرُهُمْ مَعْلُومٌ، وَالْيَهُودُ بَعَكْسِهِ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا بَاعَ إِلَى صَوْمِ الْيَهُودِ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ لَا يَتَوَاتَرُ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ إِلَى صَوْمِ النَّصَارَى وَفِطْرِهِمْ وَإِلَى فِطْرِ الْيَهُودِ وَصَوْمِهِمْ؛ فَكَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي شُرَاحِ "الْهِدَايَةِ"، وَبِهَذَا تَعَلَّمَ مَا فِي عِبَارَةِ "الْحَشَنِيِّ".

(قَوْلُهُ: وَمُقَادَةُ: أَنَّ صَوْمَ الْيَهُودِ لَيْسَ كَذَلِكَ الْخ) ذَكَرَ الشَّيْءَ بِحُكْمٍ لَا يُدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَفِي "الْقَهْطِسْتَانِيِّ": ((أَنَّ الْيَهُودَ يَصُومُونَ بَصَّ الثَّوْرَةِ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ يَوْماً؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ صَوْمُهُمْ مُخَالَفًا لَصَوْمِ النَّصَارَى))، تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: كَذَا فِي "الدَّرَرِ" عَنِ "التُّمْرَتَاشِيِّ") الظَّاهِرُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ النَّصَارَى طَوَائِفُ،

(١) "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٤٩/٣.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٦/٦.

(٣) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: قَوْلُ الشَّرَاحِ: وَهُوَ خَمْسُونَ يَوْماً)) قَالَ "ط": ((هَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ رَمَضَانَ كَتَبَ عَلَى عَمْسَى فَعَبَّرَ فَرَقَةً مِنْ قَوْمِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ تَقَعَّ فِي الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ الشَّدِيدِ، وَكَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ فِي أَسْفَارِهِمْ وَيَضْرِبُهُمْ فِي مَعَابِشِهِمْ؛ فَاجْتَمَعَ عُلَمَاؤُهُمْ وَرُؤَسَاؤُهُمْ عَلَى أَنْ يَجْعَلُوا صَوْمَهُمْ فِي فَصْلِ مِنَ السَّنَةِ بَيْنَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فَجَعَلُوهُ فِي الرَّبِيعِ وَزَادُوا عَلَيْهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ كَفَّارَةً لِمَا صَنَعُوا فَضَارَ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ إِنَّ مَلِكَهُمْ شَكَا مَرَضًا نَزَلَ بِفَمِهِ فَجَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ إِنَّ هُوَ يَرَى مِنْ وَجَعِهِ أَنْ يَزِيدَ فِي صَوْمِهِمْ أَسْبُوعًا فَبَرَأَ فَزَادَ أَسْبُوعًا، ثُمَّ مَاتَ ذَلِكَ الْمَلِكُ وَلِلَّهِمْ مَلِكٌ آخَرُ فَقَالَ: أَلَمْؤُهُ خَمْسِينَ يَوْماً، وَقِيلَ: أَصَابَهُمْ مَوْتُ، أَي: مَوْتُ كَثِيرٌ فَقَالُوا: زِيدُوا فِي صَوْمِكُمْ فَزَادُوا عَشْرًا قَبْلَ وَعَشْرًا بَعْدَ، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلُ "النَّحَّاسُ" اهـ "ط".

(٤) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧٣/٢.

(٥) أَي: الْإِمَامُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (ت ٦١٠هـ)، وَأَشْهَرُ كَتَبِهِ شَرْحُهُ عَلَى "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"، وَتَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ٥١٦/١.

وَالْحَصَادِ) لَلزَّرْعِ (وَالدِّيَّاسِ) لِلحَبِّ (وَالْقَطَافِ) لِلْعَنْبِ؛ لِأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ
وَتَتَأَخَّرُ.....

وفي "الفتح" ^(١) و"النهر" ^(٢): ((خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا)).

وفي "القَهْستاني" ^(٣): ((صَوْمُ النَّصَارَى سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا فِي مُدَّةٍ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِنَّ
ابْتِدَاءَ صَوْمِهِمْ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الَّذِي يَكُونُ قَرِيبًا مِنْ اجْتِمَاعِ النَّبَرَيْنِ الْوَاقِعِ [بَيْنَ] ^(٤) ثَانِي شُبَاطٍ
[وَتَامِنِ] ^(٥) آذَارِ ^(٥)، وَلَا يَصُومُونَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَلَا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَوْمَ السَّبْتِ الثَّامِنِ
وَالْأَرْبَعِينَ، وَيَكُونُ فِطْرُهُمْ - يَعْنِي: يَوْمَ عِيدِهِمْ - يَوْمَ الْأَحَدِ بَعْدَ ذَلِكَ)).

[٢٣٥٢٧] (قَوْلُهُ: وَالْحَصَادِ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكسْرِهَا، وَمِثْلُهُ الْقَطَافِ وَالْدِّيَّاسُ، "فَتْح" ^(٦)).

[٢٣٥٢٨] (قَوْلُهُ: وَالْدِّيَّاسِ) هُوَ دَوْسُ الْحَبِّ بِالْقَدَمِ لِيَنْقَشِرَ، وَأَصْلُهُ: الدَّوَّاسُ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ
مِنَ الدَّوَسِ، قُلِّبَتْ بَاءٌ لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا، "فَتْح" ^(٦)).

[٢٣٥٢٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا) أَي: الْمَذْكُورَاتِ مِنْ قَوْلِهِ: ((إِلَى قُدُومِ)) وَمَا بَعْدَهُ.

وَكُلُّ طَائِفَةٍ لَهَا مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ فِي الصَّوْمِ مُغَايِرَةٌ لِغَيْرِهَا فِيهَا وَإِنْ كَانَ مَا فِي "الشَّارِحِ" مُوَافِقًا لِلْمَنْقُولِ فِي
كُتُبِ السَّنَةِ، كَمَا نَقَلَهُ "السَّنَدِيُّ" عَنْ "الْبُخَارِيِّ" فِي "تَارِيخِهِ" وَعَنْ غَيْرِهِ.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٥/ب.

(٣) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٤/٢.

(٤) ما بين منكرين في الموضعين من عبارة "القَهْستاني"، وهو الصواب، وليس في النسخ جميعها.

(٥) في "الأصل" و"ك" و"ث" و"ب": ((آذَار)) بالذال المهملة، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لما في "جامع الرموز".

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٦/٦.

(ولو باع مُطلقاً عنها) أي: عن هذه الآجالِ (ثمَّ أَجَلَ الثَّمَنِ) الدَّيْنِ، أمَّا تَأْجِيلُ المبيعِ أو الثَّمَنِ العَيْنِ^(١) فمُفْسِدٌ ولو إلى معلومٍ، "شُئِنِي" (إليها صَحَّ) التَّأْجِيلُ (كما لو كَفَلَ إلى هذه الأوقاتِ) لأنَّ الجهالةَ اليسيرةَ مُتَحَمِّلَةٌ^(٢) في الدَّيْنِ.....

[٢٣٥٣٠] (قوله: ولو باع إلخ) أفاد أنَّ ما ذُكِرَ مِنَ الفسادِ بهذه الآجالِ إنما هو إذا ذُكِرَتْ في أصلِ العَقْدِ، بخلافِ ما إذا ذُكِرَتْ بعده كما لو أَلْحَقَا بعدَ العَقْدِ شرطاً فاسداً، ويأتِي^(٣) تصحيحُ أَنَّهُ لا يَلْتَحِقُ.

[٢٣٥٣١] (قوله: "شُئِنِي") ومثله في "الفتح"^(٤).

[٢٣٥٣٢] (قوله: صَحَّ التَّأْجِيلُ) كذا جَزَمَ به في "الهداية"^(٥) و"الملتقى"^(٦) وغيرهما^(٧)، وقَدَّمنا^(٨) تمامَ الكلامِ عليه أوَّلَ البَيُوعِ عندَ قوله: ((وَصَحَّ بَثْمَنِ حَالٌ وَمُؤَجَّلٌ إِلَى مَعْلُومٍ))، فراجعهُ.

[٢٣٥٣٣] (قوله: مُتَحَمِّلَةٌ في الدَّيْنِ) راجعٌ إلى قوله: ((ولو باع مُطلقاً إلخ))، يعني:

(قولُ "الشَّارِحِ": لأنَّ الجهالةَ اليسيرةَ مُتَحَمِّلَةٌ في الدَّيْنِ إلخ) ذَكَرَ "السَّنْدِيُّ" تَمَثِيلَ الجَهَالَةِ في الدَّيْنِ بما إذا اشْتَرَى عَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ وَلَمْ يُسَلِّمِ الثَّمَنَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّ ثَمَنَ الْحَيِّ يَكُونُ مَجْهُولاً، ولا يَفْسُدُ العَقْدُ بهذا المَعْنَى اهـ.

(١) في "ط": ((العيني)).

(٢) في "و": ((محتملة))، وهو خطأ.

(٣) المَقُولَةُ [٢٤٠٨٦] قوله: ((اشْتَرَاهُ بِأَلْفٍ نَسِيئَةً)).

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦ - ٨٨.

(٥) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٠/٣.

(٦) "ملتقى الأبحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥/٢.

(٧) في "الأصل" و"ك" و"ب": ((وغيرها)).

(٨) المَقُولَةُ [٢٢٣٢٥] قوله: ((لئلاَّ يُفْضَى إِلَى التَّرَاعِ)).

والكفالة لا الفاحشة (أو أسقطَ المشتري (الأجلَ) في الصَّورِ المذكورة (قبلَ حُلُولِهِ)

أَنَّ التَّاجِيلَ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ تَأْجِيلُ دَيْنٍ مِنَ الدُّيُونِ، فَتَحْمَلُ فِيهِ الْجَهَالَةُ الْيَسِيرَةُ، بِخِلَافِهِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ قَبُولَ هَذِهِ الْأَجَالِ شَرْطٌ فَاسِدٌ، وَالْعَقْدُ يَفْسُدُ بِهِ، أَفَادَهُ فِي "الْفَتْح" ^(١).

[٢٣٥٣٤] (قوله: والكفالة) فَإِنَّهَا تَحْمَلُ جَهَالَةَ الْأَصْلِ كَالْكَفَالَةِ، مَا ذَابَ لَكَ عَلَى فُلَانٍ، وَالذُّبُوبُ غَيْرُ مَعْلُومِ الْوُجُودِ، فَتَحْمَلُ جَهَالَةَ الْوَصْفِ - وَهُوَ الْأَجَلُ - أَوَّلَى، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" ^(٢).

[٢٣٥٣٥] (قوله: لا الفاحشة) ك: إِلَى هُبُوبِ الرِّيحِ وَنَحْوِهِ كَمَا يَأْتِي ^(٣). قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٤): ((وَهَذَا يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْيَسِيرَةَ مَا كَانَتْ فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ، وَالْفَاحِشَةَ مَا كَانَتْ فِي الْوُجُودِ كَهُبُوبِ الرِّيحِ، كَذَا فِي "الْعَنَاءِ" ^(٥)) اهـ.

(تنبيه)

فِي "الرَّاهِدِيِّ" ^(٦): ((بَاعَهُ بِمَنْ نَصَفَهُ نَقْدًا وَنَصَفَهُ إِذَا رَجَعَ مِنْ بِلَادٍ كَذَا فَهُوَ فَاسِدٌ)).
[٢٣٥٣٦] (قوله: أو أسقطَ المشتري الأجلَ) وَجْهُ الصَّحِّهِ أَنَّ الْفَسَادَ كَانَ لِلتَّنَازُعِ وَقَدْ ارْتَفَعَ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ. وَأَفَادَ أَنَّ مَنْ لَهُ الْحَقُّ يَسْتَبِدُّ بِإِسْقَاطِهِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّهِ، [٧٦٦/٣] وَأَمَّا قَوْلُ "الْقُدُورِيِّ" ^(٧): ((تَرْضَايَا عَلَى إِسْقَاطِهِ)) فَهُوَ قَيْدُ اتِّفَاقِيٍّ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٨).
[٢٣٥٣٧] (قوله: قبلَ حُلُولِهِ) قَيْدٌ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ أَسْقَطَهُ بَعْدَ حُلُولِهِ لَا يَتَقَلَّبُ جَائِزًا،

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٨/٦.

(٢) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦.

(٣) ص ٦٤٩ وما بعدها "در".

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/ب.

(٥) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٧/٦ (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد وأحكامه ق ١٠٣/ب/ب تصرف.

(٧) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥٤/١.

(٨) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٠/٣.

وقبل فسخه (و) قبل (الافتراق) حتى لو تفرقا قبل الإسقاط تأكد الفساد، ولا ينقلب جائزاً^(١) اتفاقاً، "ابن كمال" و"ابن ملك"، كجهالة فاحشة كهبوب الريح ومجيء مطر،

"منح"^(٢)، أي: لو قال: أبطلت التأجيل الذي شرطته في العقد لا يبطل ويبقى الفساد؛ لتقرره بمضي الأجل، وليس المراد إسقاط الأجل الماضي، فافهم.

[٢٣٥٣٨] (قوله: وقبل فسخه) أي: فسخ العقد، أما لو فسخه للفساد ثم أسقط الأجل لا يعود العقد صحيحاً؛ لارتفاعه بالفسخ.

[٢٣٥٣٩] (قوله: وقبل الافتراق) هذا في الأجل المجهول جهالة متفاحشة كما يأتي^(٣)، فلا محل لذكره هنا، ولذا اعترضه "الرملي": ((بأن إطباق المتون على عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه، وقول "الزيلعي"^(٤)): لو أسقط المشتري الأجل قبل أخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج حاز البيع صريحاً بانقلابه جائزاً ولو بعد أيام، ولو شرطنا قبل الافتراق لما صح قوله: قبل أخذ الناس إلخ، وإذا تبعت كلامهم جميعاً وجدته كذلك)) اهـ ملخصاً.

[٢٣٥٤٠] (قوله: "ابن كمال" و"ابن ملك") أقول: عزاه "ابن كمال" إلى "شرح الطحاوي"، وعزاه "ابن ملك" إلى "الحقائق" عن "شرح الطحاوي"، وهو غير صحيح، فإن الذي رأيته في "الحقائق"^(٥) — وهو شرح "المنظومة النسفية" — في باب ما اختص به "زفر" هكذا: ((علم أن البيع بأجل مجهول لا يجوز إجماعاً سواء كانت الجهالة مقاربة

١١٩/٤

(١) في "ب": ((جائز)) بالرفع، وهو خطأ.

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٨ ب.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤/٦٠.

(٥) "حقائق المنظومة": كتاب البيوع ٢٦٨ ب - ٢٦٩ أ.

كالخِصَادِ والدِّيَاسِ مثلاً، أو مُتَفَاوِتَةً كَهَيُوبِ الرِّيحِ وَقُدُومِ وَاحِدٍ مِنْ سَفَرِهِ، فَإِنْ أَبْطَلَ الْمُشْتَرِي الْأَجَلَ الْمَجْهُولَ الْمُتَقَارِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ وَقَبْلَ فُسْخِ الْعَقْدِ بِالْفَسَادِ انْقِلَبَ الْبَيْعُ جَائِزاً عِنْدَنَا، وَعِنْدَ "زَفَرٍ": لَا يَنْقَلِبُ، وَلَوْ مَضَتْ الْمَدَّةُ قَبْلَ إِبْطَالِ الْأَجْلِ تَأَكَّدَ الْفَسَادُ، وَلَا يَنْقَلِبُ جَائِزاً إِجْمَاعاً، وَإِنْ أَبْطَلَ الْمُشْتَرِي الْأَجَلَ الْمَجْهُولَ الْمُتَفَاوِتَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَنَقْدِ الثَّمَنِ انْقَلَبَ جَائِزاً عِنْدَنَا، وَعِنْدَ "زَفَرٍ": لَا يَنْقَلِبُ جَائِزاً، وَلَوْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْإِبْطَالِ تَأَكَّدَ الْفَسَادُ وَلَا يَنْقَلِبُ جَائِزاً إِجْمَاعاً، مِنْ "شرح الطحاوي" فِي أَوَّلِ السَّلَمِ. قُلْتُ: ذَكَرَ "أَبُو حَنِيفَةَ" الْأَجَلَ الْمَجْهُولَ مُطْلَقاً^(١)، وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ إِسْقَاطَ كُلِّ وَاحِدٍ مُؤَقَّتٍ بِوَقْتٍ عَلَى حِدَةٍ ((أَهْ مَا فِي "الْحَقَائِقِ"، وَقَدْ مَنَّا^(٢)) مِثْلَهُ أَوَّلَ الْيُبُوعِ عَنِ "الْبَحْرِ" عَنِ "السَّرَاحِ"، وَرَأَيْتُهُ مَنْقُولاً أَيْضاً عَنِ "الْبَدَائِعِ"^(٣)).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ اعْتِبَارَ إِبْطَالِ الْأَجْلِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَجْلِ الْمَجْهُولِ الْمُتَفَاوِتِ - أَيْ: الْمَجْهُولِ جِهَالَةً مُتَفَاحِشَةً - لَا فِي الْمَجْهُولِ الْمُتَقَارِبِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ فِيهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ "ابْنَ كَمَالٍ" تَابَعَ "ابْنَ مَلِكٍ"، وَأَنَّ نَسْخَةَ "الْحَقَائِقِ" الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا "ابْنُ مَلِكٍ" فِيهَا سَقَطَ، وَتَبَعَهُ أَيْضاً "الْمَصْنَفُ" وَ"الشَّارْحُ"، وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَمْ أَرْ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهَا، وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

(قَوْلُهُ: ذَكَرَ "أَبُو حَنِيفَةَ" الْأَجَلَ الْمَجْهُولَ مُطْلَقاً إِنْج) عِبَارَةُ "الْحَقَائِقِ": ((وَذَكَرَ إِسْقَاطَ الْأَجْلِ مُطْلَقاً)). (قَوْلُهُ: وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَمْ أَرْ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهَا إِنْج) رَأَيْتُ حَاشِيَةً عَلَى بَعْضِ نُسَخِ "ابْنِ مَلِكٍ" بِثُبُونِ عَزْوٍ: أَنَّ "الْحَقَائِقِ" ذَكَرَ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْمَجْهُولِ جِهَالَةً مُتَقَارِبَةً وَمُتَفَاوِتَةً، وَذَكَرَهُ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ "الْمُحَشِّي"، وَذَكَرَ أَنَّ كَلَامَ "الشَّارِحِ" يُؤْهِمُ خِلَافَهُ.

(١) عِبَارَةُ "الْحَقَائِقِ": ((وَذَكَرَ إِسْقَاطَ الْأَجْلِ مُطْلَقاً))، وَقَدْ نَبَّهَ الرَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٢٣٣٦] قَوْلُهُ: ((صَارَ مُؤَجَّلاً)).

(٣) انْظُرِ "الْبَدَائِعِ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - فَصْلٌ: وَأَمَّا شُرَايِطُ الصَّحَّةِ إِنْج ١٧٤/٢.

فلا يَنْقَلِبُ جائِزاً وإنْ أَبْطَلَ الأَجَلَ، "عيني"^(١). (أو أَمَرَ المسلمُ بِبَيْعِ خَمْرٍ أو خِنْزِيرٍ أو شِرائِهِما) أي: وَكَلَّ المسلمُ (ذِمِّيًّا، أو أَمَرَ المُحَرِّمُ غَيْرَهُ) أي: غَيْرَ المُحَرِّمِ (بِبَيْعِ صِدِّهِ).....

(تنبيه)

قول "الحقائِقُ": ((وَنَقْدُ الثَّمَنِ^(٢))) غَيْرُ شَرْطٍ فِي المَحَلِّسِ؛ لِمَا فِي التَّاسِعِ وَالثَّلَاثِينَ مِنَ "جامعِ الفُصُولِ"^(٣): ((أَبْطَلَ المُشْتَرِي الأَجَلَ الفاسِدَ وَنَقْدَ الثَّمَنِ فِي المَحَلِّسِ أو بَعْدَهُ حَازَ البَيْعُ عِنْدَنَا اسْتِحْساناً، وَقَالَ "زُفَرٌ" وَ"الشَّافِعِيُّ": لَمْ يَجُزْ))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[٢٣٥٤١] (قَوْلُهُ: فَلَا يَنْقَلِبُ جائِزاً وإنْ أَبْطَلَ الأَجَلَ) هَذَا يُوْهِمُ أَنَّ المَرَادَ: وإنْ أَبْطَلَ الأَجَلَ قَبْلَ الاِفْتِرَاقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ صَرِيحِ النُّقُولِ أَنَّهُ يَنْقَلِبُ جائِزاً، وَلِأَنَّ "العَيْنِيَّ" لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: ((قَبْلَ الاِفْتِرَاقِ))، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المَرَادَ: وإنْ أَبْطَلَهُ قَبْلَ حُلُولِهِ.

[٢٣٥٤٢] (قَوْلُهُ: أو أَمَرَ المسلمُ الخ) عَطَفَ عَلَى ((كَفَلٍ)) مِنْ قَوْلِهِ: ((كَمَا لو كَفَلَ))، "ط"^(٤).

[٢٣٥٤٣] (قَوْلُهُ: بِبَيْعِ خَمْرٍ أو خِنْزِيرٍ) أي: مَمْلُوكَيْنِ لَهُ، بِأَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُزِيلَهُمَا وَلَهُ وَارِثٌ مُسْلِمٌ، فَيَرِثُهُمَا، "فَتْح"^(٥).

(قَوْلُهُ: قولُ "الحقائِقِ": ((وَنَقْدُ الثَّمَنِ)) غَيْرُ شَرْطٍ فِي المَحَلِّسِ الخ) لَا يَظْهَرُ كَلَامُ "المُحَشِّي" إِلَّا إِذَا قُرِئَ: ((وَنَقْدُ الثَّمَنِ)) بِصَغِيغَةِ الفِعْلِ، وَإِذَا قُرِئَ مُصَدِّراً كَمَا هُوَ المُتَبَايِدُ يَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ لِاشْتِرَاطِ كَوْنِ الإِبْطَالِ قَبْلَ النُّقْدِ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَهُ لَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحاً بِهِ، تَأَمَّلْ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٩/٢ بتصرف.

(٢) ((وَنَقْدُ)) ساقطة من "م".

(٣) "جامع الفصولين": الفصل التاسع والثلاثون في المتفرقات في العتق وحرية الأصل ٢٣٦/٢.

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٦/٣.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٥/٦ بتصرف.

يعني: صحَّ ذلك عند "الإمام" مع أشدَّ كراهةٍ كما صحَّ ما مرَّ؛ لأنَّ العاقدَ يتصرَّف بأهليَّته، وانتقالُ الملكِ إلى الأمرِ أمرٌ حُكْمِيٌّ،.....

- [٢٣٥٤٤] (قوله: يعني: صحَّ ذلك) أي: التوكيلُ ويَعُ الوكيلُ وشراؤه، "بخر" (١).
- [٢٣٥٤٥] (قوله: مع أشدَّ كراهةٍ) أي: مع كراهةِ التحريمِ، فيجبُ عليه أنْ يُخلَّلَ الخمرَ أو يُريقها ويُسيبَ الخنزيرَ، ولو وكلَّه ببيعهما يجبُ عليه أنْ يتصدَّقَ بَئِمَهما، "نهر" (٢) وغيره. وانظر: لمَ لم يقولوا: ويقتلُ الخنزيرَ؟! مع أنَّ تسييبَ السَّوائِبِ لا يحلُّ.
- [٢٣٥٤٦] (قوله: كما صحَّ ما مرَّ) (٣) وهو المعطوفُ عليه، "منح" (٤)، أي: الكفالةُ وإسقاطُ الأجلِ. وأفادَ بهذا أنَّ قوله: ((أو أمرَ)) معطوفٌ على قوله: ((كفَّلَ))؛ لئلاَّ يتوهَّم عطفه على ما لا يصحُّ، وهو ((البيعُ إلى الثَّيروز)).
- [٢٣٥٤٧] (قوله: لأنَّ العاقدَ إلخ) أي: أنَّ الوكيلَ في البيعِ يتصرَّف بأهليَّةٍ نفسه لنفسه، حتَّى لا يلزمه أنْ يضيفَ العقدَ إلى المُوكِّل، وترجعُ حقوقُ العقدِ إليه، وهو أهلٌ لبيعِ الخمرِ وشرائها شرعاً، فلا مانعٌ شرعاً من توكُّله، "فتح" (٥).
- [٢٣٥٤٨] (قوله: أمرٌ حُكْمِيٌّ) أي: يحكُمُ الشرعُ بانتقالِ ما ثبتَ للوكيلِ من الملكِ

(قوله: مع أنَّ تسييبَ السَّوائِبِ لا يحلُّ) قد يُقالُ: إنَّ حرمةَ تسييبِ السَّوائِبِ لما فيه من إتلافِ المالِ المتَّوَقَّع، والخنزيرُ ليس بمالٍ في حقِّنا، فلا يمتنعُ تسييبُه حينئذٍ، ويُعلمُ حلُّ قتلِه من ذكرهم حلُّ إراقةِ الخمرِ مع إمكانِ الانتفاعِ بها بالتَّحليلِ بالأوَّلَى، تأمَّل.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩١/٦.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٤/ب.

(٣) ص ٦٤ - وما بعدها "در".

(٤) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٨ق/٢/ب.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٥/٦ - ٧٦.

وقالا: لا يصحُّ، وهو الأظهر، "شُرْبُ النَّالِيَّةِ"^(١) عن "البرهان".

(و) لا (يَبْعُ بِشَرْطٍ).....

إليه، فَيَثْبُتُ لَهُ كُتُوبُ الْمَلِكِ الْجَبَرِيِّ لَهُ بِمَوْتِ مُورَثِهِ.

[٢٣٥٤٩٦] (قوله: وقالوا: لا يصحُّ) أي: يبطلُ كما في "البرهان".

[٢٣٥٥٠] (قوله: وهو الأظهر) لعلَّ وجهه ما قاله في "الفتح"^(٢): ((مَنْ أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ

الْوَكَالَةِ فِي الْبَيْعِ أَنَّ لَا يَنْتَفِعَ بِالثَّمَنِ، وَفِي الشِّرَاءِ أَنَّ يُسَمَّى الْخَنْزِيرَ وَيُخْلَلُ الْخَمْرُ أَوْ يُرِيقَهَا، فَيَقْبِي تَصَرُّفًا بِلَا فَائِدَةٍ، فَلَا يُشْرَعُ مَعَ كَوْنِهِ مَكْرُوهًا تَحْرِيمًا، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الصَّحَّةِ؟!)).

وَأَجَابَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((بَأَنَّ لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الْمَشْرُوعِيَّةِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ طِبْطِيبِ الثَّمَنِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الصَّحَّةِ كَمَا فِي شَعْرِ الْخَنْزِيرِ، إِذَا لَمْ يُوجَدْ مُبَاحُ الْأَصْلِ جَازَ بَيْعُهُ وَإِنْ لَمْ يَطْبِطِبْ ثَمَنُهُ، وَأَمَّا فِي الشِّرَاءِ فَلَهُ فَائِدَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ تَحْلِيلُ الْخَمْرِ)) اهـ. وتأمَّلْ ذلك مع ما قَدَّمْنَاهُ^(٤) عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَشَعْرِ الْخَنْزِيرِ الْخ)).

مطلب في البيع بشرط فاسد

[٢٣٥٥١] (قوله: ولا يَبْعُ بِشَرْطٍ) شُرُوعٌ فِي الْفَسَادِ الْوَاقِعِ فِي الْعَقْدِ بِسَبَبِ الشَّرْطِ؛

لَنَهْيِهِ ﷺ^(٥) عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ^(٦)، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ شَرْطٍ يُفْسِدُ الْبَيْعَ،.....

(١) "الشربلالية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٤/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٦/٦ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٣٨٤/ب.

(٤) المقولة [٢٣٤٤١] قوله: ((لنحاسة عين)).

(٥) في هامش "م": ((قوله لنهيه ﷺ)) قال في "الدرر": ((وإنما فسد البيع بهذا الشرط لأنهما إذا قصدا المبالغة بين المبيع والشرط فقد خلا الشرط عن العوض، وقد وجب البيع بالشرط فيه، فكان شرطاً مستحقاً بعقد معاوضة خالية عن العوض فيكون ربا، وكل عقد بشرط الربا يكون فاسداً)). اهـ "ط".

(٦) روى عبد الله بن أيوب الضرير عن محمد بن سليمان الذهلي حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال: ((قَدِمْتُ مَكَّةَ فَوَجَدْتُ بِهَا أَبَا حَنِيفَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى وَابْنَ شُرْمَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ: قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا وَشَرَطَ شَرْطًا فَقَالَ: الْبَيْعُ بَاطِلٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ، ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ، ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ شُرْمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ جَائِزٌ، قُلْتُ: يَا سَيِّحَانُ اللَّهُ! ثَلَاثَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ اخْتَلَفَتْ عَلَيَّ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ؟ =

فأتيت أبا حنيفة فأخبرته فقال: لا أدري ما قال! حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عليه السلام: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ)) البيع باطلٌ والشَّروط باطلٌ، ثم أتيت ابنَ أبي ليلى فأخبرته فقال: لا أدري ما قال! حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((أمرني رسولُ الله ﷺ أَنْ أَشْتَرِيَ بَرِيَّةً فَأَعْتَقَهَا)) البيع جائزٌ والشَّروط باطلٌ، ثم أتيت ابنَ شُرَيْمَةَ فأخبرته، فقال: ما أدري ما قال! حدثني يسعُرُ بنُ كَيْدَمٍ عن مُحَارِبِ بنِ دِثَارٍ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ((بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ نَاقَةً وَشَرَطَ لِي حِمْلَانَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ)) البيع جائزٌ والشَّروط جائزٌ.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٦١)، وأبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" ص ١٦٠-٢٦٧، والحاكم في "علوم الحديث" ص ١٢٨، وابن حزم في "المحلّى" (٨٤١٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" ١٨٦/٢٢، والخطّابي في "معالم السنن" كما في "تلخيص الجبير" ١٢/٣، وقال: ((وَرَوَيْنَاهُ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ "مَشِيخَةِ بَغْدَادَ" لِلدَّيْلَمِيَّاتِ، وَنَقَلَ فِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي الْفَوَارِسِ أَنَّهُ قَالَ: غَرِيبٌ)). وقال الطبراني: ((لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى إِلَّا عَبْدُ الْوَارِثِ)).

قال الهيثمي: ((وفيه يحيى بن صالح الأثيني، قال الذهبي: روى عنه يحيى بن يُكَيْرٍ مناكير، قلت: ولم أجد لغير الذهبي فيه كلاماً، وبقي رجاله رجال الصحيح)) اهـ. مع أنَّ عبد الله بن أيوب قال فيه الدارقطني: متروكٌ. وروى الضَّحَّاكُ وأيوبُ وعَمَدُ بنُ عَجَلَانَ وحسَنُ المُعَلِّم ومطرُ المُرَّائِي وعبدُ الملك بنُ أبي سليمان والأوزاعيُّ وداودُ بن أبي هِنْدٍ وعامرُ الأَحْوَل، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرٍو بنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام مرفوعاً: ((لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ)).

أخرجه أحمد ١٧٤/٢، ١٧٩، ٢٠٥، والطَّيَالِسِيُّ (٢٢٥٧)، وأبو داود (٣٥٠٤) في البيوع - باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، والترمذي (١٢٣٤) في البيوع - باب كراهية بيع ما ليس عندك، والنسائي في "المجتبى" ٢٨٨/٧، و٢٩٥، و"الكبرى" (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٢٥) و(٢٢٧) في البيوع - يبيع ما ليس عند البائع، وابنُ الجارود (٦٠١)، والدارمي (٢٥٦)، والدارقطني ٧٤/٣-٧٥، والطَّحَاوِيُّ في "شرح معاني الآثار" ٤/٤٦، وابنُ عَدِي في "الكامل" ١١٥/٥، والطبراني في "الأوسط" (١٥٢١)، والبيهقي في "الكبرى" ٣٤٠/٥، وابنُ عبد البر في "التمهيد" ٣٨٤/٢٤.

وفي رواية ابن عُلَيَّة عن أيوب، حدثنا عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو. وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث على شرط جملة من أئمة المسلمين صحيح. وقال أبو عبد الرحمن الأذرمي [كذا في "الكامل" ولعله الدارمي]: ليس يصحُّ من حديث عمرو إلّا هذا، أو هذا أصحُّها.

وأخرجه الحاكم ١٧/٢ من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ عن عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه عبد الله بن عمرو به. ورواه الوليد عن ابن جُرَيْجٍ أخبرني عطاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما... [حين استأذن في الكتابة] وفيه (لا يجوزُ شرطان في بيع واحد، ولا بيعٌ وسَلَفٌ جميعاً، ولا بيعٌ مالم يضمن...)). أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٠٢٤)، وابنُ حبان (٤٣٢١)، وعطاء: هو في رواية عبد الرزاق الخراساني.

ونقل المُرِّي في "التحفة" ٣٦٢/٦ قال النسائي: هذا الحديث منكّرٌ وهو عندي خطأٌ والله أعلم. نعم، رواه عبد الرزاق (١٤٢٢٢) عن ابن جُرَيْجٍ عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن عمرو به.

وأخرجه البيهقي في "الكبرى" ٣٢٤/١٠ عن هشام بن سليمان عن ابن جُرَيْجٍ عن عبد الله بن عمرو به. ثم قال: كذا وجدته! ولا أراه محفوظاً.

"نهر" (١).

مطلب في الشرط الفاسد إذا ذكر بعد العقد أو قبله

وأشار بقوله: ((بشرط)) إلى أنه لا بد من كونه مقارناً للعقد؛ لأن الشرط الفاسد لو التحق بعد العقد قيل: يلتحق عند "أبي حنيفة"، وقيل: لا، وهو الأصح كما في "جامع الفصولين" (٢) في التاسع والثلاثين (٣)، لكن في "الأصل" (٤): ((أنه يلتحق عند "أبي حنيفة" وإن كان الإلحاق بعد الافتراق عن المجلس))، وتماه في "البحر" (٥).

قلت: هذه الرواية الأخرى عن "أبي حنيفة"، وقد علمت تصحيح مقابليها وهي قولهما، ويؤيده ما قدمه "المصنف" (٦) تبعاً لـ "الهداية" وغيرها: من أنه ((لو باع مطلقاً عن هذه الآجال ثم أجل الثمن إليها صح))، فإنه في حكم الشرط الفاسد كما أشرنا إليه (٧) هناك (٨)، ثم ذكر في "البحر" (٩): ((أنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يقصد، وصورته - كما في "الولوالجية" (١٠) - : قال: اشتر حتى أبنى الحوائط)) اهـ. قال في "النهر" (١١) بعدما ذكر عبارة "جامع الفصولين": ((وبهذا ظهر خطأ بعض حنفية العصر؛ إذ أفنى في رجل باع لآخر قصب سكر قدر معيناً، وأشهد على نفسه بأنه يسقيه ويقوم عليه بأن البيع فاسد؛ لأنه شرط تركه على الأرض، نعم الشرط غير لازم)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٤/ب.

(٢) "جامع الفصولين": الفصل التاسع والثلاثون في المتفرقات في العتق إلخ ٢٣٦/٢.

(٣) في النسخ جميعها: ((٣٩)) رقماً، وأنتهت كتاباً نفعاً للئس.

(٤) لم نعر عليها في مظانها من "الأصل".

(٥) انظر "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٤/٦.

(٦) ص ٦٤٧ - "در".

(٧) في "م": ((ليه))، وهو خطأ.

(٨) المقولة [٢٣٥٣٣] قوله: ((مُتَحَمِّلَةٌ فِي الدَّيْنِ)).

(٩) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٤/٦.

(١٠) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الثاني في الشروط التي تُفسد العقد إلخ ق ١٦٨/أ.

(١١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/أ.

قلتُ: وفي "جامع الفصولين" ^(١) أيضاً: ((لو ذكراً ^(٢) البيع بلا شرط، ثم ذكر ^(٣) الشرط على وجه العدة جاز البيع ولم يوفاء بالوعد؛ إذ المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازماً، لحاجة الناس. تباعاً بلا ذكر شرط الوفاء، ثم شرطه يكون بيع الوفاء؛ إذ الشرط اللاحق يلتحق بأصل العقد عند "أبي حنيفة")، ثم رمز ^(٤): ((أنه يلتحق عنده لا عندهما، وأن الصحيح أنه لا يشترط لالتحاقه بمجلس العقد)) اهـ. وبه أفتى في "الخيرية" ^(٥) وقال: ((فقد صرح علماؤنا بأنهما لو ذكراً ^(٥) البيع بلا شرط؛ ثم ذكر ^(٥) الشرط على وجه العدة جاز البيع ولم يوفاء بالوعد)) اهـ.

قلتُ: فهذا أيضاً مبني على خلاف ما مر ^(٦) تصحيحه، والظاهر أنهما قولان مصححان.

(تنبيه)

في "جامع الفصولين" ^(٧) أيضاً: ((لو شرطاً شرطاً فاسداً قبل العقد ثم عقداً لم يطل العقد)) اهـ.

(قوله: والظاهر أنهما قولان مصححان) ما نقله لا يُعبد تصحيح القول بالالتحاق، غاية أنه ذكر أقوالاً بالالتحاق.

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه إلخ ١/١٧١.

(٢) في "ك" و"و": ((ذكر)) بالإنفراد، وكذا في "جامع الفصولين".

(٣) أي: صاحب "جامع الفصولين": الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه إلخ ١/١٧١.

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١/٢٣٨.

(٥) في "ك": ((ذكر)) بالإنفراد في الموضوعين، وفي "ب": الأولى بالتنية، والثاني بالإنفراد.

(٦) في هذه المقولة.

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه إلخ ١/١٧١.

عطفٌ على ((إلى^(١) النِّيرِوزِ))، يعني: الأصلُ الجامعُ في فسادِ العَقْدِ بسببِ شَرَطٍ

قلتُ: وينبغي الفسادُ لو اتَّفَقَا على بناءِ العَقْدِ عليه كما صرَّحُوا به في بَيْعِ الهَزْلِ كما سيأتي^(٢) آخرُ البيوعِ. وقد سئِلَ "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٣) عن رَجُلَيْنِ تَوَاضَعَا على بَيْعِ الوَفَاءِ قَبْلَ عَقْدِهِ وَعُقْدِ^(٤) البَيْعِ خَالِيًا عَنِ الشَّرْطِ، فَأَجَابَ: ((بأنَّه صَرَّحَ في "الخلاصة"^(٥) و"الفيض" و"التَّارِخَانِيَّةُ" وغيرها: بأنَّه يَكُونُ على ما تَوَاضَعَا)).

[٢٣٥٥٢] قوله: عطفٌ على: إلى النِّيرِوزِ كذا في "الدُّرَرِ"^(٦)، لكنَّ هذا ظاهرٌ لو كان لفظَةُ ((بَيْعٍ)) ليست من "المتن" كعبارةِ "الدُّرَرِ"، أمَّا على كونها من "المتن" فالحِطُّ على ((البَيْعِ)) في قوله: ((والبَيْعُ إلى النِّيرِوزِ)).

[٢٣٥٥٣] قوله: الأصلُ الجامعُ مبتدأ، وقوله: ((بسببِ شَرَطٍ)) خبرُهُ. اهـ "ح"^(٧). والجملةُ في محلِّ نصبٍ بـ ((يعني))، ويَحْتَمِلُ نَصْبُ ((الأصل)) على أَنَّهُ مفعولٌ ((يعني))، أي: يعني "المصنَّفُ" الأصلُ الجامعُ في فسادِ العَقْدِ إلخ، "ط"^(٨).

قوله: بأنَّه يَكُونُ على ما تَوَاضَعَا ظاهرُهُ: أَنَّهُ يَكُونُ على ما تَوَاضَعَا عليه من بَيْعِ الوَفَاءِ وإنَّ لم يَتَّفَقَا على بناءِ العَقْدِ عليه؛ ولِيَنْظُرَ الفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ "الفُصُولَيْنِ" السَّابِقَةِ، وَلَعَلَّهُ هُوَ أَنَّ ما في "الفُصُولَيْنِ" لَمَّا كَانَ ما تَوَاضَعَا عليه مِنَ الْأُمُورِ الْغَيْرِ الْجائِزَةِ شَرْعًا لَمْ يُحْمَلْ عَقْدُهُمَا عَلَيْهِ حَمَلًا لِحَالِهِمَا على الصَّلَاحِ، وهذا غَيْرُ مَوْجُودٍ في الثَّانِيَةِ فَلَا مانِعَ مِنَ الْبِنَاءِ على ما تَوَاضَعَا عليه بِقَرِينَةٍ سَبَقَهُ مِنْهُمَا.

(١) ((إلى)) ساقطة من "و".

(٢) المقولة [٢٥٢٦٤] قوله: ((زَلُّ كَالهَزْلِ)).

(٣) "الفتاوى الخيرية": كتاب البيوع ٢٢٧/١.

(٤) في "الأصل" و"ب" و"م": ((عَقْدًا)) بالثنية، وما أثبتناه من "ك" و"ق" هو الموافق لما في "الفتاوى الخيرية".

(٥) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الرابع: في البيع الفاسد وأحكامه ق ١٤٩/أ.

(٦) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢.

(٧) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩٠/ب.

(٨) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٦/٣.

((لا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَائِمُهُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا أَوْ) فِيهِ نَفْعٌ (لِمَبِيعٍ) هُو.....

قلتُ: وفي كُلِّ مِنَ التَّوَجِيهَيْنِ خَفَاءٌ، وَكَانَ الْأَوْضَحُ أَنْ يَزِيدَ "الشَّارِحُ" لَفْظَةً ((مَا)) قَبْلَ قَوْلِهِ: ((لَا يَقْتَضِيهِ)) فَتَكُونُ هِيَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((بِسَبَبٍ)) مُتَعَلِّقٌ بِـ ((فَسَادٍ))، وَهَذَا يُنَافِي كَوْنَهُ خَبَرًا عَنْ ((الْأَصْلِ))، وَلِأَنَّ مَرَادَهُ أَنْ يَصِيرَ قَوْلُهُ: ((لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ الْبَيْعَ)) أَصْلًا وَضَابِطًا، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِمَا قُلْنَا، نَعَمْ يُحْتَمَلُ كَوْنُ الْخَبَرِ ((بَيْعٍ)) بِشَرْطٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُ مَا قَبْلَهُ هُوَ الْخَبَرُ؛ لِاقْتِرَانِهِ بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ.

[٢٣٥٥٤] (قَوْلُهُ: لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَائِمُهُ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((مَعْنَى كَوْنِ الشَّرْطِ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ أَنْ يُجِبَّ بِالْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَمَعْنَى [١/٧٧٣/٣] كَوْنُهُ مُلَائِمًا أَنْ يُؤَكِّدَ مُوجِبَ الْعَقْدِ، كَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَفِي "السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ": أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى صِفَةِ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ كَاشِرَاتِ الْخَبَرِ وَالطَّبُخِ وَالْكِتَابَةِ)) أَهْدَى مَا فِي "الْبَحْرِ".

[٢٣٥٥٥] (قَوْلُهُ: وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا) الْأَوَّلَى قَوْلُ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٢): ((وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَهْلِ الاسْتِحْقَاقِ))، فَإِنَّهُ أَشْمَلُ وَأَخْصَرُ؛ لِشُمُولِهِ مَا فِيهِ نَفْعٌ لِأَجْنَبِيٍّ فَيُؤَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي^(٣): ((وَلَا نَفْعَ فِيهِ لِأَحَدٍ))، وَلَا اسْتِغْنَائِهِ عَنْ قَوْلِهِ: ((أَوْ لِمَبِيعٍ)).

(تَنْبِيْهٌ)

المرادُ بالنَّفْعِ مَا شَرَطَ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَلَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ لَا يُفْسِدُ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) عَنْ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٥): ((بِعَتُّكَ الدَّارَ بِالْفِ عَلى أَنْ يُقْرِضَنِي

(قَوْلُهُ: أَهْدَى مَا فِي "الْبَحْرِ") فَعَلَى مَا نَقَلَهُ عَنِ "الذَّخِيرَةِ" وَ"السَّرَاجِ" يُفَسِّرُ بِهِمَا لَا بِأَحَدِهِمَا.

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٢/٦ - ٩٣.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٧/٤.

(٣) ص ٦٦٣ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨١/٦.

(٥) "الولوالجية": كتاب البيوع - الفصل الثاني في الشروط التي تفسد العقد إلخ ق ١/٦٩ أ.

(من أهل الاستحقاق) للنفع بأن يكون آدمياً، فلو لم يكن كشرط أن لا يركب الذابة المبيعة لم يكن مُفسِداً كما سيحي^(١) (ولم يجرِ العرف به و) لم (يرد الشرع بجوازِه) أما لو جرى العرف به كبَّع نعلٍ مع شرطٍ تشريكه، أو وردَ الشرع به^(٢) كخيارٍ شرطٍ فلا فساد (كشرط أن يقطعهُ) البائع (ويخيطهُ قباءً)...

فلان الأجنبي عشرة دراهم، فقبل المشتري لا يفسد البيع؛ لأنه لا يلزم الأجنبي، ولا خيار للبائع)) اهـ ملخصاً. وفي "البحر"^(٣) عن "المنتقى": ((قال "حمّد": كلُّ شيءٍ يشترطهُ المشتري على البائع يفسد به البيع، فإذا شرطهُ على أجنبي فهو باطل، كما إذا اشترى دابةً على أن يهبهُ فلان الأجنبي كذا، وكلُّ شيءٍ يشترطهُ على البائع لا يفسد به البيع فإذا شرطهُ على أجنبي فهو جائز وهو بالخيار، كما إذا اشترى على أن يحطّ عنه فلان الأجنبي كذا جاز البيع، فإن شاء أخذه بجميع الثمن أو تركه)) اهـ.

[٢٣٥٥٦] (قوله: من أهل الاستحقاق) أي: ممن يستحق حقاً على الغير وهو الآدمي،

"بحر"^(٣).

[٢٣٥٥٧] (قوله: فلو لم يكن إلخ) صرح بمحترز هذا القيد والذي بعده وإن كان يأتي

لزيادة البيان.

[٢٣٥٥٨] (قوله: كشرط أن يقطعهُ) أي: يقطع المبيع من حيث هو الصادق على

(١) ص ٦٦٦ - "در".

(٢) في هامش "م": ((قول "الشَّارح": أو وردَ الشرع به)) فإنه لما ورد به الشرع دلّ على أنه من باب المصلحة دون المفسدة، وهذا جواب الاستحسان، والقياس: أن يفسد لكونه شرطاً مخالفاً لمقتضى العقد، وهو ثبوت الملك حالاً في العوضين، "منع". اهـ "ط".

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٣/٦.

مثال لما لا يقتضيه^(١) العقد وفيه نفع للمشتري،.....

الثوب أو العبد أو غيرهما، وبهذا ساء عود الضمير عليه في قوله: ((أو يُعْتَقَهُ إلخ)).
[٢٣٥٥٩] (قوله: مثال لما لا يقتضيه العقد) أي: ولا يُلائمه. ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يُلائمه، قال في "البحر"^(٢): ((وخرج عن الملائم للعقد ما لو اشترى أمة بشرط أن يطأها أو لا يطأها فابيع فاسد؛ لأن الملائم للعقد الإطلاق؛ وعن "أبي يوسف": يجوز في الأول؛ لأنه ملائم، وعند "حماد" يجوز فيهما؛ لأن الثاني إن لم يقتضيه العقد لا نفع فيه لأحد، فهو شرط لا طالب له)) اهـ.

[٢٣٥٦٠] (قوله: وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على البائع طحن الحنطة أو قطع الثمرة، وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع إليه قبل دفع الثمن، أو على أن يدفع الثمن

(قوله: ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يُلائمه إلخ) الظاهر: أنه لا يوجد مثال لما يقتضيه ولا يُلائمه، ولو كان لذكره، وما نقله عن "البحر" لا يدل على أن شرط الوطء من مقتضياته ولا يُلائمه؛ إذ الوطء بالفعل لا يثبت بالعقد، ثم رأيت في "الزيلعي" ما نصه: ((شرى جارية بشرط أن يطأها المشتري أو لا يطأها فسد البيع عند "أبي حنيفة"؛ لأنه لا يقتضيهما؛ لأن قضيته إطلاق الانقاع لا الحجر عنه، ولا الإلزام، وقال "أبو يوسف": صح في الأول لأنه يقتضيه، وفسد في الثاني لأنه لا يقتضيه، وعند "حماد" صح فيهما إلخ)).

(قوله: وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع إليه إلخ) هذا وما بعده خرج عن الإقباض كما هو ظاهر، وعبارة "البحر" صريحة في ذلك حيث قال: ((وخرج عن الإقباض ما في "المجتبى": شراه على أن يدفعه قبل دفع الثمن أو على أن إلخ)).

(١) في "و": ((مثال لما يقتضيه العقد)) بالإثبات، وهو خطأ.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٤/٦.

(أو يَسْتَحْدِمُهُ) مثال لما فيه نفع للبائع، وإنما قال: (شهرًا) لما مرَّ أنَّ الخيارَ إذا كان ثلاثة أيامٍ جازَ أنْ يُشْتَرَطَ فيه الاستِخدامُ، "درر"^(١). (أو يُعْتَقَهُ)،

في بَلَدٍ آخَرَ، أو على أنْ يَهَبَ البائعُ مِنْهُ كَذَا، بخلافِ: على أنْ يَحُطَّ مِنْ ثَمَنِهِ كَذَا؛ لأنَّ الحَطَّ مُلْحَقٌ بما قَبْلَ الْعَقْدِ، ويكونُ الْبَيْعُ بما وراءَ المحْطوطِ، "بجر"^(٢).

[٢٣٥٦١] (قوله: مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرطَ البائعُ أنْ يَهَبَهُ المشتري شيئاً أو يُقْرِضَهُ أو يَسْكُنَ الدَّارَ شهرًا، أو أنْ يَدْفَعَ المشتري الثَّمَنَ إلى غَريمِ البائع؛ لَسُقُوطِ مَوْوَنَةِ الْقَضَاءِ عَنْهُ، ولأنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ في الاستِيفاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُسَامِحُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُمَاقِصُ، أو على أنْ يَضْمَنَ المشتري عنه ألفاً لغَريمِهِ، "بجر"^(٣).

[٢٣٥٦٢] (قوله: لما مرَّ (الخ) قال في "العَزْمِيَّة" على "الدُّرَرِ": ((لم يَسْبِقْ مِنْهُ شيءٌ مِثْلُ هَذَا في بابِ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ولا في غَيرِهِ، ولو سُلِّمَ فلا مِساسَ لَهُ، بِمِثْلِنَا)).

[٢٣٥٦٣] (قوله: أو يُعْتَقَهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ^(٤) فِيهِ وَفِيهِمَا بَعْدُهُ عَائِدٌ عَلَى الْمَشْتَرِي.

(قوله: ولو سُلِّمَ فلا مِساسَ لَهُ، بِمِثْلِنَا) إذْ لَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لَشَرْطِ الْخِيَارِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّهْرِ وَمَا دُونَهُ فِي الْفَسَادِ، وَقَدْ يُقَالُ: لَهُ مِساسٌ بِمِثْلِنَا فِيمَا إِذَا شَرَطَ مَعَ الْإِسْتِخْدَامِ الْخِيَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَكَانَ كُلُّ مِثْلِنَا لِلْبَائِعِ؛ لَعَدَمِ خُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ، بخلافِ ما إِذَا كَانَ لِلْمَشْتَرِي فَإِنَّ الْعَقْدَ حَيْثُذِ فَاسِدٌ؛ لَعَدَمِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ عِنْدَهُ فَيَكُونُ اسْتِخْدَامُ مَا لَا يَمْلِكُهُ، وَعِنْدَهُمَا: وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا رَدَّ الْعَقْدَ كَانَ الْإِسْتِخْدَامُ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ فَيَقْسُدُ، تَأْمَلْ.

(١) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٣/٢ - ١٧٤.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٤-٩٣/٦ - بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٣/٦.

(٤) في "ب": ((المستتر)) بناءً واحدة.

فَإِنْ أَعْتَقَهُ صَحَّ إِنْ بَعْدَ قَبْضِهِ، وَلَزِمَ الثَّمَنُ عِنْدَهُ، وَإِلَّا لَا، "شرح مجمع". (أو يُدَبِّرُهُ، أو يُكَاتِبُهُ، أو يَسْتَوْلِدُهَا، أو يُخْرِجُ الْقِنْنَ عَنْ مِلْكِهِ) مثال لما فيه نفع لمبيع يَسْتَحِقُّهُ،

(٢٣٥٦٤) (قوله: فَإِنْ أَعْتَقَهُ صَحَّ) أي: انقلب جائراً عنده خلافاً لهما، حتى يجب على المشتري الثمن، وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه؛ لأنَّ شرط العتق بعد وجوده يصير مُلَاجِئاً لِلْعَقْدِ؛ لأنَّه مِنْهُ لِلْمِلْكِ، وَالْفَاسِدُ لَا تَقَرُّرُ لَهُ فَيَكُونُ صَحِيحاً، وَلَا كَذَلِكَ التَّدْبِيرُ وَنَحْوُهُ؛ جَوَازُ أَنْ يَحْكُمَ قَاضٍ بِصَحَّةِ بَيْعِهِ فَيَتَقَرَّرَ الْفَسَادُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَّقَى إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ الْبَائِعُ^(١) بِالْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَبْضُ الْمُسْتَرِي سَابِقاً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ سَلَطَهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ هَلَكَ فِي يَدِ الْمُسْتَرِي قَبْلَ الْعِتْقِ أَوْ بَاعَهُ أَوْ هَبَّهُ يَلْزُمُهُ الْقِيَمَةُ، "نهر"^(٢) مُلْخَصاً.

(٢٣٥٦٥) (قوله: مثال لما فيه نفع لمبيع يَسْتَحِقُّهُ) لأنَّ العبد آدمي، والآدمي من أهل

(قوله: يَلْزَمُهُ الْقِيَمَةُ، "نهر" مُلْخَصاً) عبارة "النهر": ((وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَّقَى، وَأَفَادَ فِي "الْظَهْرِيَّةِ": أَنَّ الْمُسْتَرِيَّ لَوْ أَمَرَ الْبَائِعَ بِالْعِتْقِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَأَعْتَقَ جَائِزاً، فَقَدْ مَلَكَ الْمَأْمُورُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْأَمْرُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُ بِالْعِتْقِ فَقَدْ طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يُسَلِّطَهُ عَلَى الْقَبْضِ، فَإِذَا أَعْتَقَ بِأَمْرِهِ صَارَ قَبْضُ الْمُسْتَرِي سَابِقاً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ سَلَطَهُ عَلَيْهِ)) اهـ بلفظه.

(١) في هامش "م": ((قوله: إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ الْبَائِعُ)) الصُّوَابُ حَذَفَ الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ "البحر" فِيهَا التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْعِتْقِ الْمُسْتَرِي لَا الْبَائِعَ، وَعِبَارَتُهُ: ((وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَّقَى، وَأَفَادَ فِي "الْظَهْرِيَّةِ" أَنَّ الْمُسْتَرِيَّ لَوْ أَمَرَ الْبَائِعَ بِالْعِتْقِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَأَعْتَقَ جَائِزاً فَقَدْ مَلَكَ الْمَأْمُورُ مَا لَمْ يَمْلِكِ الْأَمْرُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُ بِالْعِتْقِ فَقَدْ طَلَبَ مِنْهُ تَسْلِيْطَهُ عَلَى الْقَبْضِ، فَإِذَا أَعْتَقَ بِأَمْرِهِ صَارَ قَبْضُ الْمُسْتَرِي سَابِقاً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ سَلَطَهُ عَلَيْهِ)) اهـ. نقول: بل هذه عبارة "النهر" لا "البحر".

(٢) في "ك": ((بحر))، وهو تحريف، والمسألة في "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/أ.

ثُمَّ فَرَّعَ عَلَى الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ: (فِيصَحُّ) الْبَيْعُ (بشَرَطِ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَشَرَطِ الْمَلِكِ لِلْمُشْتَرِي) وَشَرَطِ حَبْسِ الْمَبِيعِ لاسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ (أَوْ لَا يَقْتَضِيهِ وَلَا نَفْعَ فِيهِ لِأَحَدٍ).....

الاستحقاق، ومنه اشتراط أن لا يبيعه أو لا يهبه؛ لأن المملوك يسره أن لا تتداوله الأيدي، وكذا بشرط أن لا يخرج من مكة. وفي "الخلاصة"^(١): ((اشترى عبداً على أن يبيعه جاز، وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز؛ لأن له طالباً))، وفي "البرازية"^(٢): ((اشترى عبداً على أن يطعمه لم يفسد، وعلى أن يطعمه خبيصاً فسد)) اهـ "بحر"^(٣). ونقل في "الفتح"^(٤) أيضاً عبارة "الخلاصة" وأقرها. والظاهر أن وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له، فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان [٧٧٣/٣] وهو من أهل الاستحقاق فيفسد. ووجهه^(٥) ما في "البرازية" أن إطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف إطعامه نوعاً خاصاً كالخبيص.

[٢٣٥٦٦] (قوله: ثُمَّ فَرَّعَ عَلَى الْأَصْلِ) أي: ذَكَرَ فُرُوعاً مَبْنِيَّةً عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ^(٦) فِي آخِرِ بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ: أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعاً، فَرَاغَهَا. [٢٣٥٦٧] (قوله: يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ) أي: يَجِبُ بِهِ بِلَا شَرْطٍ.

[٢٣٥٦٨] (قوله: وَلَا نَفْعَ فِيهِ لِأَحَدٍ) أي: مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ لِلنَّفْعِ، وَإِلَّا فَالْدَابَّةُ تَنْتَفِعُ بِبَعْضِ الشُّرُوطِ. وَشَمِلَ مَا فِيهِ مَضَرَّةٌ لِأَحَدِهِمَا، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((كَأَنَّ كَانَ ثَوْباً

(١) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الخامس في البيع إذا كان فيه شرط ق ١٤٩ ب/١.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الخامس في البيع بشرط ٤/٤٣٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٣/٦.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٨/٦.

(٥) في "ت": ((وروجه))، وهو خطأ.

(٦) المقولة [٢٢٨٠٩] قوله: ((البيع لا يطل بالشروط في اثنين وثلاثين موضعاً)).

(٧) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥ أ.

ولو أجنبيًا، "ابن ملك". فلو شرط أن يسكنها فلان، أو أن يُقرضه البائع أو المشتري كذا

على أن يخرقه^(١)، أو جارية على أن لا يطأها، أو داراً على أن يهدمها، فعند "محمد": البيع جائز والشرط باطل، وقال "أبو يوسف": البيع فاسد، كذا في "الجوهره"^(٢). ومثّل في "البحر"^(٣) لما فيه مضرة بما إذا اشترى ثوباً على أن لا يبيعه ولا يهبه، والبيع في مثله جائز عندهما خلافاً لـ "أبي يوسف" اهـ.

قلت: فإطلاق "المصنف" مبني على قولهما. وشمل أيضاً ما لا مضرة فيه ولا منفعة، قال في "البحر"^(٤): ((كأن اشترى طعاماً بشرط أكله، أو ثوباً بشرط لبسه فإنه يجوز)) اهـ، تأمل.

[٢٣٥٦٩] (قوله: ولو أجنبيًا) تعميم لقوله: ((لأحد))، وبه صرح "الزيلعي"^(٥) أيضاً.
[٢٣٥٧٠] (قوله: فلو شرط إلخ) تفريع على مفهوم التعميم المذكور، فإن مفهومه أنه لو كان فيه نفع لأجنبي يفسد^(٦) البيع كما لو كان لأحد المتعاقدين.
[٢٣٥٧١] (قوله: أو أن يُقرضه) أي: أن يُقرض فلاناً أحد العاقدین كذا، بأن شرط المشتري على البائع أن يُقرض زيداً الأجنبي كذا من الدراهم، أو شرط البائع على المشتري ذلك.

(قوله: كأن اشترى طعاماً بشرط أكله إلخ) الظاهر جريان الخلاف فيها نظير ما لو شرى أمة بشرط أن يطأها؛ للعلّة المذكورة سابقاً.

(١) في مخطوطة "النهر" التي بين أيدينا: ((على أن لا يخرقه)) بزيادة ((لا))، وهو خطأ.

(٢) "الجوهره النيرة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٤٧/١.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٣/٦.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٣/٦.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٧/٤.

(٦) في "ك": ((لا يفسد)) بزيادة ((لا))، وهو خطأ.

فالأظهر الفساد، ذكره "أخي زاده"^(١)، وظاهر "البحر" ترجيح الصحة.....

[٢٣٥٧٢] (قوله: فالأظهر الفساد) وبه جزم في "الفتح"^(٢) بقوله: ((وكذا إذا كانت المنفعة لغير العاقدَيْن، ومنه إذا باع ساحة على أن يبنى بها مسجداً، أو طعاماً على أن يتصدق به فهو فاسد)) اهـ. ومفاده: أنه لا يلزم أن يكون الأجنبي مُعِيناً، وتأمله مع ما قدّمناه^(٣) آنفاً عن "الخلاصة"، إلا أن يُجاب بأن المسجد والصدقة يُراد بهما التقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيهما لعباده، فصار المشروط له مُعِيناً بهذا الاعتبار، تأمل.

[٢٣٥٧٣] (قوله: وظاهر "البحر" ترجيح الصحة) حيث قال^(٤): ((وخرج أيضاً ما إذا شرط منفعة لأجنبي، كأن يُقرض البائع أجنبياً فالبيع صحيح كما في "الذخيرة" عن "الصدر الشهيد"، وفيها: وذكر "القدوري"^(٥): أنه يفسد كأن يقول: اشتريت منك هذا على أن تقرضني أو تقرض فلاناً)) اهـ. وفي "القهيستاني"^(٦) عن "الاختيار"^(٧) جواز البيع وبطلان الشرط. وفي "المنح"^(٨): ((واختار "صاحب الوقاية"^(٩) تبعاً لـ "صاحب الهداية"^(١٠) عدم الفساد)) اهـ.

(١) ويُعرف أيضاً بـ: أخي جلبي (ت ٩٠٢ هـ)، له "ذخيرة العقبى"، وهي حاشية على شرح صدر الشريعة الأصغر على "الوقاية"، وتقدّمت ترجمته ١/٤٥٧، ٢/٢٠٠.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦/٧٨.

(٣) المقولة [٢٣٥٦٦] قوله: ((مثال لما فيه نفع لمبيح يستحقه)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٦/٩٣.

(٥) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٧٧.

(٦) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفساد ٢/٢٣.

(٧) "الاختيار": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٥٢.

(٨) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/١٩٠.

(٩) انظر "شرح الوقاية": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٢/٢٠٠ (هامش "كشف الحقائق").

(١٠) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣/٤٨.

(كشَرَطَ أَنْ لَا يَبِيعَ) عَبَّرَ "ابنُ الكَمَالِ" بِ: ((يَرْكَبُ)) (الدَّابَّةَ الْمَبِيعَةَ) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ
بَأَهْلٍ لِلنَّفْعِ (أَوْ لَا يَقْتَضِيهِ لَكِنْ) يُلَاثِمُهُ.....

وبه جَرَمَ في "الحاشية" ^(١).

قلتُ: لكنْ قد عَلِمْتَ أَنَّ ما نَقَلَهُ "الشَّارَحُ" عَنْ "ابنِ مَلِكٍ" مِنَ التَّعْمِيمِ لِلأَجْنَبِيِّ صَرَّحَ
بِهِ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٢)، وَبِهِ جَرَمَ فِي "الْفَتْحِ"، وَكَذَا فِي "الْخُلَاصَةِ" كَمَا قَدَّمَاهُ ^(٣) آتِفاً.
وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُمَا قَوْلَانِ فِي الْمَذْهَبِ.

٢٣٥٧٤٦ (قوله: عَبَّرَ "ابنُ الكَمَالِ" بِ: يَرْكَبُ الدَّابَّةَ) وَهُوَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ:
((وَلَا نَفْعَ فِيهِ لِأَحَدٍ)) أَيْ: مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ، فَالتَّقْيِيدُ بِأَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ لِلإِحْتِرَازِ عَمَّا فِيهِ
نَفْعٌ لغيرِهِمْ كالدَّابَّةِ فِي بَيْعِهَا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَرْكَبَهَا، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُفْسِدٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَهْلٍ
لِاِسْتِحْقَاقِ النَّفْعِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ أَنْ لَا يَبِيعَهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْعٌ لَهَا عَادَةً وَلَا لغيرِهَا، وَذَلِكَ
لَيْسَ مَحَلَّ التَّوَهُّمِ لِيَحْتَرِزَ عَنْهُ بِخِلَافِ مَا فِيهِ نَفْعُهَا.

٢٣٥٧٥٣ (قوله: لَكِنْ يُلَاثِمُهُ) عَبَّرَ بِذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٤) عَمَّا يَتَضَمَّنُ التَّوَقُّعَ بِالثَّمَنِ، وَهُوَ
قَرِيبٌ مِمَّا قَدَّمَاهُ ^(٥) عَنْ "الدَّخِيرَةِ" مِنْ تَفْسِيرِ الْمُلَائِمِ عَمَّا يُؤَكِّدُ مُوجِبَ الْعَقْدِ، فَإِنَّ الثَّمَنَ

(قَوْلُ "الشَّارَحِ" ^(٦)): كَشَرَطَ أَنْ لَا يَبِيعَ الدَّابَّةَ الْمَبِيعَةَ إلخ) الظَّاهِرُ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا
بَعْدَهَا الَّذِي عَبَّرَ بِهِ "ابنُ الكَمَالِ" نَظِيرَ ما مَرَّ.

(١) "الحاشية": كتاب البيوع - فصل في الشروط المفسدة ١٥٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٥٧/٤.

(٣) المَقُولَةُ [٢٣٥٦٥] قَوْلُهُ: ((مِثَالٌ لِمَا فِيهِ نَفْعٌ لِمُبِيعٍ يَسْتَحِقُّهُ)).

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٨/٦، وعبارته: ((أَوْ لَا يَقْتَضِيهِ لَكِنْ ثُبْتُ تَصْحِيحَهُ شَرْعاً عَمَّا لَا مَرَدَّ لَهُ)).

(٥) المَقُولَةُ [٢٣٥٥٤] قَوْلُهُ: ((لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَاثِمُهُ)).

(٦) بل هو قول "المصنف".

كشَطَرِ رَهْنٍ مَعْلُومٍ وَكَفِيلٍ حَاضِرٍ، "ابن ملك". أو (جَرَى العُرْفُ بِهِ كَبَيْعِ نَعْلِ) أَي: صَرَمَ، سَمَّاهُ بِاسْمِ مَا يُؤُولُ، "عيني"^(١) (على أَنْ يَحْذُوهُ) البائع (ويُشْرِكُهُ) أَي: يَضَعُ عَلَيْهِ الشَّرَاكَ، وَهُوَ السَّيِّرُ،

مِنْ مُوجِبَاتِ الْعَقْدِ.

[٢٣٥٧٦] (قَوْلُهُ: كَشَطَرِ رَهْنٍ مَعْلُومٍ) أَي: بِالْإِشَارَةِ أَوِ التَّسْمِيَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا بِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ إِلَّا إِذَا تَرَاضَا عَلَى تَعْيِينِهِ فِي الْمَجْلَسِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يُعْجَلَ الثَّمَنَ وَيُطِيلَانَ الرَّهْنِ، وَإِذَا كَانَ مُسَمًّى فَاِمْتَنَعَ عَنْ تَسْلِيمِهِ لَمْ يُجْبَرْ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِدَفْعِ الثَّمَنِ، فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهُمَا خُيِّرَ الْبَائِعُ فِي الْفَسْخِ، "بحر"^(٢).

[٢٣٥٧٧] (قَوْلُهُ: وَكَفِيلٍ حَاضِرٍ) أَي: وَقَبْلَ الْكَفَالَةِ، وَكَذَا لَوْ غَائِبًا فَحَضَرَ وَقَبْلَهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، فَلَوْ بَعْدَهُ أَوْ كَانَ حَاضِرًا فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَجْزُ، وَاشْتِرَاطُ الْحَوَالَةِ كَالْكَفَالَةِ، "بحر"^(٣).

قُلْتُ: فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤): ((وَلَوْ بَاعَ عَلَى أَنْ يُجِيلَ الْبَائِعُ رَجُلًا بِالثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرِي فَسَدَ الْبَيْعُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا، وَلَوْ بَاعَ عَلَى أَنْ يُجِيلَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى غَيْرِهِ بِالثَّمَنِ فَسَدَ قِيَاسًا وَجَازَ اسْتِحْسَانًا)) اهـ.

[٢٣٥٧٨] (قَوْلُهُ: أَي: صَرَمَ) بَفَتْحِ الصَّادِ [١/٧٨٣/٣] الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ الْأَدِيمُ، أَي: الْجِلْدُ. [٢٣٥٧٩] (قَوْلُهُ: سَمَّاهُ بِاسْمِ مَا يُؤُولُ) أَي: كَتَمْتُمُ الْعَصِيرِ خَمْرًا، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((على أَنْ يَحْذُوهُ)) - أَي: يَقْطَعُهُ - لَا يُنَاسِبُ النَّعْلَ، وَإِنَّمَا يُنَاسِبُ الْجِلْدَ، فَإِنَّهُ يُقْطَعُ ثُمَّ يَصِيرُ نَعْلًا، وَجَوَزَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً، أَي: اشْتَرَى نَعْلَ رَجُلٍ وَاحِدَةٍ عَلَى أَنْ يَحْذُوَهَا،

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٩٢/٦.

(٣) "الحانية": كتاب البيوع - فصل في الشروط المفسدة ١٥٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٥/٦.

..... ومثله تَسْمِيرُ الْقَتَابِ

أَي: يَجْعَلُ مَعَهَا مِثْلًا أَوْ آخَرَ لِيَتِمَّ نَعْلًا لِلرَّجُلَيْنِ، وَمِنْهُ: حَدَّثْتُ النُّعْلَ بِالنُّعْلِ: قَدَّرْتُه بِمِثَالٍ قِطْعَتِهِ، قَالَ: ((وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ^(١): أَوْ يُشْرِكُهُ، فَحَصْلُهُ مُقَابَلًا لِقَوْلِهِ^(٢): نَعْلًا، وَلَا مَعْنَى لِأَنْ يُشْتَرِي أَدِيمًا عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ شِرَاكًا؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يُرَادَ حَقِيقَةُ النُّعْلِ)) اهـ. وَأَحَابٌ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالنُّعْلِ الصَّرْمُ، وَضَمِيرُ: يُشْرِكُهُ لِلنُّعْلِ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ)) اهـ.

قلت: إرادته الحقيقة أظهر في عبارة "الهداية" حيث قال: ((على أن يحدوها أو يُشركها)) بضمير التائيد^(٣)؛ لأنَّ التعلُّ مؤنَّته، أمَّا على عبارة "المصنّف" كـ "الكنز"^(٤) من تذكير الضمير فالأظهر إرادته المجاز وهو الجلد.

[٢٣٥٨] (قوله: ومثله تسمير القَبَابِ) أصله للمحقق "ابن الهمام" حيث قال (٥):
 ((ومثله في ديارنا شراء القَبَابِ على أن يُسَمَّرَ له سِيراً)).

(قوله: فَجَعَلَهُ مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ نَعْلًا إلخ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ أَنْ يَقُولَ: فَجَعَلَهُ مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ: ((اشْتَرَى نَعْلًا عَلَى أَنْ يَحْذُوهُ))، إِذِ الْمُقَابَلَةُ بَيْنَ الْحَذِّ وَالتَّشْرِيكِ، وَبِعَارَةِ "الْفَتْح" كَمَا ذَكَرَهُ "المُحْشِي".

(قوله: وَأَجَابَ فِي "النَّهْرِ": بِأَنَّهُ يَحْزُو أَنْ يُرَادَ بِاللَّعْلِ الصَّرْمُ إلخ) فِي "الْحَمَوِيِّ": ((عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، لَمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ اللَّعْلَ مُؤَنَّثٌ سَمَاعِيٌّ، فَتَأَمَّلْهُ))

اهـ "سِنْدِي".

(١) أى: قول صاحب "الهداية".

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/ب.

(٣) نقول: وقع الضمير مذكراً في مطبوعة "الهداية" كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٩/٣، ووقع مؤنثاً في مخطوطة "الهداية" التي بين أيدينا ق ٥٢/ب.

(٤) انظر "شرح العيني عنى الكنز": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٩/٢.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٥/٦.

(استحساناً) للتَّعاملِ بلا نكيرٍ،.....

[٢٣٥٨١] (قوله: استحساناً للتَّعاملِ) أي: يصحُّ البَيْعُ وَيَلْزَمُ الشَّرْطُ استحساناً للتَّعاملِ، والقياسُ فسادُهُ؛ لأنَّ فيه نفعاً لأحدهما، وصار كصنِّعِ الثَّوبِ، مُقتَضَى القياسِ مَنْعُهُ؛ لأنَّه إجارةٌ عَقِدَتْ على استهلاكِ عَيْنِ الصَّنِيعِ مع المنفعة، ولكنْ جَوَزَ للتَّعاملِ، ومثله إجارةُ الظَّفرِ، وللتَّعاملِ جَوَزْنَا الاستصناعَ مع أَنَّهُ يَبِيعُ المعدومَ، ومن أنواعِهِ شِراءُ الصُّوفِ الْمَنسُوجِ على أَنْ يَجْعَلَهُ البائعُ قَلَنْسُوءَ، أو قَلَنْسُوءَ بشرطِ أَنْ يَجْعَلَ البائعُ لها بِطَانَةً مِنْ عِنْدِهِ، ونِمامُهُ في "الفتح" ^(١). وفي "البرازيَّة" ^(٢): ((اشترى ثوباً أو خُفّاً خَلَقَها على أَنْ يَرَقَعَهُ البائعُ وَيُسَلِّمَهُ صَحَّ)) اهـ، ومثله في "الخانيَّة" ^(٣). قال في "النَّهْر" ^(٤): ((بِخلافِ خِيَاطةِ الثَّوبِ؛ لَعَدَمِ التَّعارُفِ)) اهـ. قال في "المنح" ^(٥): ((فَبِأَن قُلْتُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعٍ وَشَرَطٍ ^(٦)، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ العُرْفُ قاضياً على الحديث!

قلت: ليس بقاضٍ عليه بل على القياس؛ لأنَّ الحديثَ مَعْلُومٌ بِوُقُوعِ النِّزاعِ الْمُحَرِّجِ لِلْعُقْدِ عن المقصود به وهو قَطْعُ الْمُنازَعَةِ، والعُرْفُ يَنْفِي النِّزاعَ، فكان مُوافِقاً لمعنى الحديث، فلم يَبْقَ مِنَ الموانعِ إِلَّا القياسُ، والعُرْفُ قاضٍ عليه)) اهـ مُلَخَّصاً.

قلت: وتدلُّ عبارة "البرازيَّة" و"الخانيَّة" - وكذا مسألةُ القَبْقَابِ - على اعتبارِ العُرْفِ الحادِثِ، ومُقْتَضَى هذا أَنَّهُ لو حَدَثَ عُرْفٌ في شَرَطٍ غَيْرِ الشَّرْطِ في النِّعْلِ والثَّوبِ والقَبْقَابِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَبِراً إِذَا لم يُؤدَّ إِلَى المُنازَعَةِ، وانْظُرْ ما حَرَّرْنَاهُ في رسالتنا

(١) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٥/٦.

(٢) "البرازيَّة": كتاب البيوع - الفصل الخامس في البيع بشرط ٤/٢٩٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الخانيَّة": كتاب البيوع - فصل في الشروط المفسدة ١٥٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/ب.

(٥) "المنح": كتاب البيوع - باب الفاسد ٢/١٩/ب.

(٦) تقدم تخريجُه في المقالة [٢٣٥٨١].

هذا إذا عَلَّقَهُ بكلمة ((على))، وإن بكلمة ((إن)) بطلَ البيعُ إلّا في: بعتُ إن رَضِيَ فلانٌ، ووقَّتهُ.....

المسمّاة "نَشْرُ العَرَفِ" في بناءِ بعضِ الأحكامِ على العَرَفِ^(١) التي شَرَحْتُ بها قولِي:

والعَرَفُ في الشرع له اعتبارٌ لذا عليه الحكمُ قد يُدارُ

[٢٣٥٨٢] (قوله: وهذا^(٢)) أي: التفصيلُ السابقُ.

[٢٣٥٨٣] (قوله: إنّما هو إذا^(٣)) عَلَّقَهُ بكلمة (على) والظاهرُ من كلامهم أنّ قوله:

((بشرط كذا)) بمنزلة ((على))، "نهر"^(٤).

قلت: يُؤَيِّدُهُ ما في "القَهْستاني"^(٥)، حيث قيّد الشرطَ بكونِ حَرْفِهِ ((الباء))

و((على)) دونَ ((إن)) اهـ. قال في "النهر"^(٦): ((ولا بدّ أن لا يقولها بالواو، حتّى

لو قال: يَبْعُتْكَ بكذا وعلى أن تُقرضني كذا فالبيعُ جائزٌ، ولا يكونُ شرطاً، وأن يكونَ

الشرطُ في صُلْبِ العَقْدِ إلخ))، وقدّمنا^(٧) الكلامَ على الأخيرِ.

[٢٣٥٨٤] (قوله: بطلَ البيعُ) ظاهرة: ولو كان مُضَيِّراً لا نفعَ فيه لأحدٍ، وبه صرَّحَ

"القَهْستاني"^(٨).

[٢٣٥٨٥] (قوله: ووقَّتهُ) بصيغة الماضي من التَّوقُّيتِ، "ط"^(٩).

(١) انظر الرسالة المذكورة ضمن "مجموع رسائل ابن عابدين" ١١٤/٢.

(٢) نقول: كذا في "النسخ جميعها، وعبارة "الشارح" - على ما بين أيدينا من النسخ -: ((هذا)) من دون واو، فليتنه.

(٣) نقول: كذا في "النسخ جميعها، وعبارة "الشارح" - على ما بين أيدينا من النسخ -: ((هذا إذا عَلَّقَهُ))، وقد أشار مصحح "م" إلى ذلك.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/أ.

(٥) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٣/٢.

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥/أ.

(٧) المقولة [٢٢٨٠١] قوله: ((لتغيّر المبيع قبل قبضه)).

(٨) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٣/٢.

(٩) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٧/٣.

كخيار الشرط، "أشباه"^(١) من الشرط والتعليق، و"بحر" من مسائل شتى.

(وإذا قبض المشتري المبيع برضا).....

[٢٣٥٨٦] (قوله: كخيار الشرط) أي: كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة أيام، وهذا منه، فإن خيار الشرط يصح لغير العاقلين.

[٢٣٥٨٧] (قوله: و"بحر" من مسائل شتى) أي: متفرقة، جمع شئيت، والمسألة مذكورة في "البحر" في هذا الباب أيضاً^(٢)، وكذا في "النهر"^(٣) و"الفهستاني"^(٤).

[مطلب في بيان أحكام البيع الفاسد]

[٢٣٥٨٨] (قوله: وإذا قبض المشتري المبيع إلخ) شروع في بيان أحكام البيع الفاسد. وشمل قبض وكيله والقبض الحكمي؛ لما قدمناه^(٥) من أن أمر البائع بالعتق قبله صحيح لاستلزامه القبض، وهل التحلية قبض هنا؟ صحح في "المجتبى" و"الإعادية" عدمه، وصحح في "الخانية"^(٦) ((أنها قبض))، واختاره في "الخلاصة"^(٧)، من "البحر"^(٨) و"النهر"^(٩). وطحن البائع الحنطة بأمر المشتري كالعتق كما سيذكره "الشارح"^(١٠)، ويأتي^(١١) تمامه.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - القول في الشرط والتعليق - ما يقبل التعليق وما لا يقبله ص ٤٣٦-٤٣٧..

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٢/٦، وباب المتفرقات ١٩٥/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ق ٣٨٥ أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٣/٢.

(٥) المقالة [٢٣٥٦٤] قوله: ((فإن أعتقه صح)).

(٦) "الخانية": كتاب البيوع - باب الصرف - باب في قبض المبيع إلخ ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الرابع في البيع الفاسد وأحكامه ق ١٤٨ أ.

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٩٩/٦.

(٩) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٦/٣.

(١٠) ص ٦٨٩ - "در".

(١١) المقالة [٢٣٦٤٤] قوله: ((فيصير المشتري قابضاً اقتضاء)).

عَبَّرَ "ابنُ الكمال" ب: ((إِذْنُ)) (بائعِهِ صريحاً أو دِلالةً) بأن قَبَضَهُ في مجلسِ العَقْدِ بحضورِهِ (في المبيع^(١) الفاسِدِ)،

[٢٣٥٨٩] (قوله: عَبَّرَ "ابنُ الكمال" ب: إِذْنُ) أي: لِيَعْمَ بَيْعُ الْمَكْرُوهِ؛ إذ هو فاسِدٌ ولا رِضاءَ فيه كما [٧٨٣/٣] حَرَّرْنَاهُ أَوَّلَ الْبُيُوعِ^(٢).
[٢٣٥٩٠] (قوله: صريحاً) بأن يَأْمُرُهُ بِالْقَبْضِ^(٣)، أي: وَقَبَضَهُ بِحُضْرَتِهِ أو غَيْبَتِهِ، "ط"^(٤) عن "الإِثْنَانِي".

[٢٣٥٩١] (قوله: بأن قَبَضَهُ في مجلسِ العَقْدِ بِحُضْرَتِهِ) تصويرٌ لِلإِذْنِ دِلالةً، أمّا بَعْدَ المجلسِ فلا بدَّ من صريحِ الإِذْنِ، إلّا إذا قَبِضَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ وهو مِمَّا يُمْلِكُ به فَإِنَّهُ يَكُونُ إِذْنًا بِالْقَبْضِ دِلالةً اهـ "ح"^(٥) عن "النَّهْر"^(٦). فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ كَالْخَمْرِ

(قوله: لِيَعْمَ بَيْعُ الْمَكْرُوهِ (إِلخ) نَقَلَ "السَّنْدِي" تَوَقَّفَ "الرَّحْمَتِي" فِي جَعْلِ سُكُوتِ الْمَكْرُوهِ مَعَ قِيَامِ الْإِكْرَاهِ إِذْنًا دِلالةً، قال: ((وَفِي "النَّهْر": وَلَمْ يَقُلْ بِرِضَاهُ لِيَعْمَ الْمَكْرُوهَ غَيْرَ أَنَّهُمَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ اكْتَفَى بِهِ وَلَوْ دِلالةً اهـ. فَهَذَا يَمْتَضِي أَنَّ سُكُوتَ الْمَكْرُوهِ يَكُونُ إِذْنًا بِالدِّلَالَةِ)) اهـ بَلْفَظِهِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ "الشَّارِحِ" الْاِكْتِفَاءُ بِالدِّلَالَةِ فِي الْمَكْرُوهِ فَيُجْعَلُ سُكُوتُهُ مَعَ قِيَامِ الْإِكْرَاهِ إِذْنًا دِلالةً، تَأَمَّلْ.

(قوله: ولا رِضاءَ فيه (إِلخ) عِنْدَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عِنْدَ الْبَيْعِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ بَيْعَ مَكْرُوهٍ، أَوْ عِنْدَ التَّسْلِيمِ يَكُونُ إِجَارَةً فَيَلْزَمُ الثَّمَنُ لَا الْمَثْلُ أَوْ الْقِيَمَةُ، فَالْمَادُّ عَلَى كَوْنِهِ مَكْرُوهًا عِنْدَهُمَا.
(قوله: قوله: بأن يَأْمُرُهُ بِالْقَبْضِ (إِلخ) كَتَبَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ "ط" عَلَى قَوْلِ "المُصَنِّفِ": ((صريحاً)).

(١) فِي "د" وَ"و": ((الْبَيْعِ)).

(٢) الْمُقُولَةُ [٢٢١٧٨] قَوْلُهُ: ((مَرْغُوبٌ فِيهِ)).

(٣) نَقُولُ: الَّذِي فِي التَّخْصُّصِ جَمِيعُهَا: ((قَوْلُهُ: بِأَنْ يَأْمُرُهُ بِالْقَبْضِ)) بَدَلَ قَوْلِهِ: ((صريحاً))، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ "الشَّارِحِ" وَلَا "الْمَاتَنِ"، بَلْ هِيَ عِبَارَةُ "ط" ذَكَرَهَا تَعْلِيقًا عَلَى قَوْلِ "المُصَنِّفِ": ((صريحاً))، وَقَدْ نَبَّهَ "الرَّاغُفِي" عَلَى ذَلِكَ.

(٤) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٨/٣، وَنَقَلَهُ عَنِ الْإِثْنَانِيِّ بِوَسْطَةِ الثَّلَاثِيِّ.

(٥) "ح": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٢٩٠/ب.

(٦) "النَّهْر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٣٨٦/ب.

وبه خرَجَ الباطِلُ وتقدَّمَ مع حُكْمِهِ، وحينئذٍ فلا حاجةَ لقولِ "الهداية" ^(١) و"العناية" ^(٢): ((وَكُلُّ مِّنْ عَوَظِيهِ مَالٌ)) كما أفادَهُ "ابنُ الكمال"، لكن أجابَ "سعدِي" ^(٣): ((بأنَّهُ لَمَّا كَانَ الْفَاسِدُ يُعْمُ الْبَاطِلَ بِمَازٍ - كَمَا مَرَّ - حَقَّقَ إِخْرَاجَهُ بِذَلِكَ، فَتَنَبَّهَ)).....

والخنزير فلا بدَّ من صريحِ الإِذْنِ كما أفادَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٤).

[٢٣٥٩٢] (قوله: وتقدَّمَ ^(٥) مع حُكْمِهِ) أي: في قوله: ((وَالْبَيْعُ الْبَاطِلُ حُكْمُهُ عَدَمُ مِلْكٍ الْمُشْتَرِي إِيَّاهُ إِذَا قَبَضَهُ إِلَيْهِ)).

[٢٣٥٩٣] (قوله: وحينئذٍ) أي: حينَ إِذْ خَرَجَ الْبَاطِلُ بِقَيْدِ الْفَاسِدِ.

١٢٣/٤

[٢٣٥٩٤] (قوله: كما مَرَّ ^(٦)) أي: في أَوَّلِ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ ^(٧): ((وَالْمَرَاؤُ بِالْفَاسِدِ إِلَيْهِ الْمَمْنُوعُ بِمَازٍ عَرَفِيًّا، فَيُعْمُ الْبَاطِلَ وَالْمَكْرُوهَ)).

[٢٣٥٩٥] (قوله: حَقَّقَ إِخْرَاجَهُ) أي: إِخْرَاجَ الْبَاطِلِ ((بذلك))، أي: بقوله: ((وَكُلُّ مِّنْ عَوَظِيهِ مَالٌ))، وتَعَقُّبُهُ "الحموي": ((بأنَّ مِنْ أَفْرَادِ الْبَاطِلِ مَا لَا يَخْرُجُ بِهَذَا الْقَيْدِ، وَهُوَ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ بِالْدَّرَاهِمِ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِّنْ عَوَظِيهِ مَالٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ هَذَا الْقَيْدِ؛ لِاقْتِضَائِهِ أَنَّ هَذَا الْفَرْدَ مِنَ الْبَاطِلِ يَكُونُ فَاسِدًا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ))، "ط" ^(٧).

(١) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥١/٣.

(٢) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٩٣/٦ (هامش "فتح القدير").

(٣) "الحواشي السعدية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٢/٦ (هامش "فتح القدير").

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل: قبض المشتري المبيع إلخ ٦١/٤.

(٥) ص ٦٧ - "در".

(٦) ص ٣٦ - "در".

(٧) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٨/٣ معزياً إلى أبي السُّعُود.

(ولم ينهه) البائع عنه، ولم يكن فيه خيار شرط.....

قلت: المراد المال المتقوم كما قيده به في "النهر"^(١)، ولا شك أن الخمر ونحوه غير متقوم، ويدل على هذا أنه في أول الباب قال^(٢): ((وبطل بيع ما ليس بمال والبيع به))، فإن المراد به ما ليس بمال في سائر الأديان، والخمر والخنزير مال عند أهل الذمة، ولذا قال بعده^(٣): ((وبطل بيع مال غير متقوم كخمر وخنزير))، فعلم أن المراد بالمال هنا المتقوم، وهو المال في سائر الأديان، فلا يدخل فيه الخمر ونحوه، فافهم.

[٢٣٥٩٦] (قوله: ولم ينهه) قيد لقوله: ((أو دلالة)) كما هو صريح "الهداية"^(٤) وغيرها، أي: أن الرضا بالقبض دلالة - كما مر^(٥) - تصويره - مقيده بما إذا لم ينهه عن القبض؛ لأن الدلالة تلغو مع النهي الصريح، فافهم.

[٢٣٥٩٧] (قوله: ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول "الخانية"^(٦): ((ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما يثبت في البيع الجائر، حتى لو باع عبداً بألف درهم ورطل خمر على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ إعتاقه، ولولا خيار الشرط للبائع نفذ إعتاق المشتري بعد القبض)) اهـ "سائحاني". ومفاده صحة إعتاقه بعد مضي المدة لزوال الخيار، وهو ظاهر.

(قوله: قلت: المراد المال المتقوم إلخ) لكن على تقدير أن المراد بالمال المتقوم يخرج بيع الثوب بخمر مثلاً، فإنه ليس كل من العوضين مالاً متقوماً، ومقتضى هذا القيد أن المبيع لا يملك بالقبض مع أنه يملك به كما تقدم، وحينئذ فلا بد من حذفه، فتأمل.

(قوله: وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ إلخ) وإذا كان الخيار للمشتري لا يمتنع العتق، ويملكه بالقبض كما يظهر.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٦/ب.

(٢) ص ٥٣٩ وما بعدها "در".

(٣) ص ٥٥٤ "در".

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥١/٣.

(٥) المقولة [٢٣٥٩١] قوله: ((بأن قبضه في مجلس العقد محضرته)).

(٦) "الخانية": كتاب البيوع - فصل في أحكام البيع الفاسد ١٧٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(مَلَكَهُ) إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: فِي بَيْعِ الْهَازِلِ، وَفِي شَرَاءِ الْأَبِ مِنْ مَالِهِ لَطْفِيهِ.....

[٢٣٥٩٨] (قَوْلُهُ: مَلَكَهُ) أَي: مَلَكًا حَبِيشًا حَرَامًا، فَلَا يَجِلُّ أَكْلُهُ وَلَا يُبْسُهُ إِلَّاخ، "فَهِسْتَانِي"^(١). وَأَفَادَ أَنَّهُ يَمْلِكُ عَيْنَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ خِلَافًا لِقَوْلِ الْعِرَاقِيِّينَ: إِنَّهُ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ دُونَ الْعَيْنِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

[٢٣٥٩٩] (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي ثَلَاثٍ) قُلْتُ: يُزَادُ مِثْلُهَا، وَهِيَ: بَيْعُ الْمَكَاتِبِ، وَالْمَدْبَرِ، وَأُمُّ الْوَلَدِ عَلَى الْقَوْلِ بِفَسَادِهِ كَمَا مَرَّ^(٣) الْخِلَافُ فِيهِ.

[٢٣٦٠٠] (قَوْلُهُ: فِي بَيْعِ الْهَازِلِ) أَي: عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ "الْبَزْدَوِيُّ"^(٤) وَ"صَاحِبُ الْمَنَارِ"^(٥): ((مِنْ أَنَّهُ فَاسِدٌ))، وَذَكَرَ فِي "الْقَنِيَّةِ": ((أَنَّهُ بَاطِلٌ))، فَلَا اسْتِثْنَاءَ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٦)، وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ أَوَّلَ الْبَيُوعِ^(٧)، وَحَقَّقْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِ "الْحَاثِيَّةِ" وَ"الْقَنِيَّةِ": ((أَنَّهُ بَاطِلٌ)) أَي: فَاسِدٌ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَوْ أَجَازَهُ جَازٌ، وَبِالْبَاطِلِ لَا تَلَحُّقُهُ الْإِجَازَةُ، وَأَنَّهُ مُنْعَقِدٌ بِأَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ لَا بِوَصْفِهِ، فَافْهَم.

[٢٣٦٠١] (قَوْلُهُ: وَفِي شَرَاءِ الْأَبِ مِنْ مَالِهِ لَطْفِيهِ إِلَّاخ) وَقَعَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ كَذَلِكَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨)

(قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ") وَفِيهِ: ((وَقَوْلُهُمْ مَنْقُوضٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ وَصِيًّا يَتِيمًا بَاعَ عَبْدَهُ فَاسِدًا فَأَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ يَصِحُّ، وَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّسْلِيطِ لَا يَصِحُّ، كَذَا فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ" ((. اهـ "سِنْدِي".

(١) "جامع الرموز": كتاب البيوع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢/٢٤.

(٢) انظر "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٠/٦.

(٣) المَقُولَةُ [٢٣٢٨٧] قَوْلُهُ: ((فَإِنَّ بَيْعَ هَؤُلَاءِ بَاطِلٌ)).

(٤) انظر "كشف الأسرار": باب العوارض المكتسبة - فصل الهزل ٥٨٣/٤.

(٥) انظر "كشف الأسرار شرح المصنف على المنار": فصل: الأمور المعترضة على الأهلية - الهزل ٥٤٢/٢.

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ٩٩/٦.

(٧) المَقُولَةُ: [٢٢٢٠٤] قَوْلُهُ: ((وَلَمْ يَنْعَقِدْ مَعَ الْهَزْلِ إِلَّاخ)).

(٨) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ٩٩/٦.

أَوْ يَبِيعُهُ لَهُ كَذَلِكَ فَايْدًا لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى يَسْتَعْمِلَهُ، وَالْمَقْبُوضُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمَانَةٌ

و"الأشياء"^(١) عن "المحيط"، وصوابها: ((وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسيداً أو يبيعه من ماله لطفله كذلك))؛ لأنَّ عبارة "المحيط" - على ما في "الفتح"^(٢) و"النهر"^(٣) - هكذا: ((باع عبداً من ابنه الصغير فاسيداً، أو اشترى عبده لنفسه فاسيداً لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله)) اهـ، وبه اندفع توقُّفُ "المحشِّي"^(٤).

[٢٣٦٠٢] (قوله: حتى يستعمله) لأنَّ قبض الأب حاصل، فلا بدَّ من الاستعمال حتى يتحقَّق قبضٌ حادث، ولذا جمَعَ في "المحيط" بين القبض والاستعمال، وعلى هذا فلا يلزم في صورة الشراء لطفله أن يكون الاستعمال في حاجة طفله، فافهم.

(قوله: وصوابها: وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسيداً أو يبيعه من ماله إلخ) بإرجاع الضمير في ((بيعه)) وفي ((ماله)) للأب، وجعل قوله: ((كذلك)) أي: بماله، أي: الصغير تستقيم هذه العبارة وتوافق عبارة "المحيط".

(قوله: فلا يلزم في صورة الشراء لطفله أن يكون إلخ) وكتب "السندي" ما نصه: ((حتى يستعمله الطفل؛ إذ القبض غير مأذون فيه شرعاً فلم يكن قبضه نائباً عن قبض طفله إلا بالاستعمال، وكذلك إذا باع شيئاً مملوكاً لطفله من نفسه فإنه لا يكون قابضاً إلا بالاستعمال إلخ))، فاشترط الاستعمال لا لأجل تحقُّق القبض؛ لتحقيقه بذونه، خلافاً لما يفيدُه تعليلُ "المحشِّي"؛ بل لأنَّ قبضه غير مأذون فيه، فلم يُعتبر، فلذا شرط أمرُ زائد عليه وهو الاستعمال، والأظهر من هذا كله أن يراد أنه يستعمله في حاجة طفله إذا وقع الشراء للطفل، وفي حاجة نفسه إذا وقع الشراء له، فإنه لا بدَّ من قبض حادث، وذا لا يوجد إلا بالاستعمال في حاجة مَنْ وَقَعَ لَهُ الشراء، وبذونه هو مقبوضٌ بالقبض الأول، وليُنظر الفرق بين هذين المسألتين وبين مسألة الأمانة حيث لم يشترط فيها الاستعمال.

(١) "الأشياء والنظر": الفرغ الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٤.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٩٦/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ٣٨٦/ب.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩٠/ب.

لا يَمْلِكُهُ به، وإذا مَلَكَه تَثَبَّتْ كُلُّ أَحْكَامِ الْمَلِكِ إِلَّا خَمْسَةٌ: لَا يَحِلُّ لَهُ أَكْلُهُ، وَلَا لُبْسُهُ، وَلَا وَطْؤُهَا،.....

[٢٣٦٠٣] (قوله: لا يَمْلِكُهُ به) أي: بالقَبْضِ. وفي "الفتح" ^(١) عن "جَمْعِ التَّفَارِقِ": ((لو كان وديعةً عنده وهي حاضرة مَلَكَها))، قال في "النهر" ^(٢): ((أقول: يجب أن يكون مُخرَجاً على أن التَّخْلِيَةَ قَبْضٌ، ولذا قِيلَ بكونها حاضرةً، وإلا فقد مرَّ أنَّ قَبْضَ الأمانة لا يَنُوبُ عن قَبْضِ المبيع)) اه، أي: لأنَّ قَبْضَ المبيع مضمونٌ بالثَّمَنِ أو بالقيمة لو فاسداً، وقَبْضُ الأمانة غيرُ مضمون، وهو أضعفُ من المضمون فلا يَنُوبُ عنه، وقَدَّمنا ^(٣) قريباً اختلافَ التَّصْحِيحِ في كونِ التَّخْلِيَةِ قَبْضاً في البَيْعِ الفاسدِ.

[٢٣٦٠٤] (قوله: وإذا مَلَكَه) مُرتبطٌ بقول "المصنّف": ((مَلَكَه))، "ط" ^(٤).

[٢٣٦٠٥] (قوله: تَثَبَّتْ كُلُّ أَحْكَامِ الْمَلِكِ) فيكونُ المشتري خَصْماً لِمَنْ يَدَّعِيهِ؛ لأنَّه يَمْلِكُ رَقَبَتَهُ، [١/٧٩٣/٣] نَصَّ عليه "محمَّد" ^(٥) رحمه الله، ولو باعَهُ كان الثَّمَنُ له، ولو أعتَقَهُ صَحَّ والولاءُ له، ولو أعتَقَهُ البائعُ لم يَعتِقْ، ولو بَيعَتْ دارٌ إلى جَنِّها فالشُّفْعَةُ للمشتري، وتمامُها في "البحر" ^(٦).

[٢٣٦٠٦] (قوله: ولا وَطْؤُها) ذَكَرَ "العِمَادِيُّ" في "فُصُولِهِ" خلافاً في حُرْمَةِ وَطْئِها، فقيل: يُكْرَهُ ولا يَحْرُمُ، وقيل: يَحْرُمُ، "بجر" ^(٧)، أي: لأنَّ فيه إِعْراضاً عن الرَّدِّ الواجبِ،

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٩٦/٦.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٦/أ.

(٣) المقولة ٢٣٥٨٨ | قوله: ((وإذا قَبِضَ المشتري المبيع إلخ)).

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٩/٣.

(٥) لم نعر عليه فيما ين أيدنا من كتب الإمام محمد.

(٦) انظر "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٠/٦.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠١/٦.

ولا أن يتزوجها منه البائع، ولا شفعة لجارِهِ لو عقاراً، "أشباه"^(١). وفي "الجوهرة" و"شرح المجمع":

وفي "حاشية الحموي"^(٢): ((قيل: وهل إذا زوجهَا يحلُّ للزوج وطؤها؟ الظاهر: نعم، وهل يطيبُ المهرُ للمشتري أم لا؟ محلُّ نظر)).

[٢٣٦٠٧] (قوله: ولا أن يتزوجها منه البائع) المراد: لا يصح؛ لأنها بصدِّ أن تعودَ إلى البائع نظراً إلى وجوب الفسخ، فيصيرُ ناكحاً أمته، "حموي"^(٣).

[٢٣٦٠٨] (قوله: ولا شفعة لجارِهِ لو عقاراً) أي: لو اشترى داراً شراءً فاسداً وقبضها لا يثبتُ للجارِ حقُّ الشفعة. قال "ط"^(٤) عن "حاشية الأشباه" للسَّيِّدِ "أبي السَّعُودِ": ((ولا لحليطِهِ في نفسِ المبيعِ وشريكِهِ في حقِّ المبيعِ؛ لأنَّ حقَّ البائعِ لم يقطعْ؛ لأنه على شرفِ الفسخ والاسترداد^(٥) نفياً للفساد، حتى إذا سقطَ حقُّ الفسخ - بأنْ بَنَى المشتري فيها - يثبتُ

(قوله: المراد: لا يصح؛ لأنها بصدِّ أن تعودَ إلخ) ولو لم يقبضها منه المشتري فزوجهَا البائعُ له صحَّ، كذا في "القنية"، أقول: ويشكُلُ ما في "السراج": ((أنَّهُ لو سرقَهُ البائعُ بعدَ القبضِ قطعَ به، فإنَّ القطعَ يقتضي أن لا ملكَ له ولا شبهةَ ملكٍ، وقولهم بعدمِ صحَّةِ نكاحِها للبائعِ يقتضي الملكَ أو شبهته، فينبغي أن لا يُقطعَ للشبهة)) اهـ. وقال "المقدسِي": ((أقول: يُفرَّقُ بأنْ تزوَّجَ البائعُ تقريرَ للعقدِ وهو مأمورٌ برفعهِ، بخلافِ تزوُّجِ المشتري؛ لتضمينه فسخَ البيعِ، وأمَّا سرقَةُ البائعِ لما كانت خفيةً لم يحلَّ ذلك فسخاً له، ولم يجعل ذلك شبهةً في إسقاطِ الحدِّ؛ لأنه لا يسقطُ بأيِّ شبهةٍ كانت، وإلا لانسَدَّ بابُهُ)) اهـ "سيندي".

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٤.

(٢) "عزم عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ٢/٢٧٥.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣/٧٩.

(٤) "ب": ((والاسترداد)) بزيادة ألف بعد الراء، وهو خطأ.

((ولا شفعةَ بها))، فهي سادسةٌ (مِثْلُهُ إِنْ مِثْلِيًّا، وَإِلَّا فَبِقِيَمَتِهِ) يعني: إِنْ بَعْدَ هَلَاكِهَ.....

حَقُّ الشُّفْعَةِ)) اهـ.

[٢٣٦٠٩] (قوله: ولا شفعةَ بها) هذا سَبَقُ نَظَرٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١) هَكَذَا: ((وَإِذَا كَانَ الْمُشْتَرَى دَارًا فَبِيعَتْ دَارٌ إِلَى جَنْبِهَا تَبَتَّ الشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي)) اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ^(٢) الْمَسْأَلَةَ الْمَارَّةَ فَقَالَ: ((وَلَا تَجِبُ فِيهَا شُفْعَةٌ لِلشَّفِيعِ)) اهـ. وَفِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٣) وَ"الْبَحْرِ"^(٤) وَ"جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٥): ((لَوْ اشْتَرَى دَارًا شَرَاءً فَاسِدًا فَبِيعَتْ بِجَنْبِهَا دَارٌ أَخَذَهَا الْمُشْتَرَى بِالشُّفْعَةِ)) اهـ. نَعَمْ فِي "شرح المجمع": ((لَوْ اشْتَرَى دَارًا لَا تَجُوزُ الشُّفْعَةُ بِهَا)) اهـ. وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ بِمَعْنَى ((فِي)) لِتُؤَافِقَ كَلَامَ غَيْرِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلُ كَلَامِ "الشَّارِحِ" بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَصِيرٌ عَيْنُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

[٢٣٦١٠] (قوله: مِثْلُهُ إِنْ مِثْلِيًّا) وَإِنْ انْقَطَعَ الْمِثْلُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْخُصُومَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ "الرَّمْلِيُّ"^(٦)، وَعَلَيْهِ الْمَتُونُ فِي كِتَابِ الْعَصَبِ.

[٢٣٦١١] (قوله: وَإِلَّا فَبِقِيَمَتِهِ) يُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَبِيعُ بِشَرْطِ أَنْ يُعْتَقَهُ الْمُشْتَرَى، فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْقَبْضِ يَلْزَمُهُ الثَّمَنُ كَمَا قَدَّمَهُ "الشَّارِحُ"^(٧).

[٢٣٦١٢] (قوله: يعني: إِنْ^(٨) بَعْدَ هَلَاكِهِ الْخ) تَقْيِيدٌ لِمِثْلَانِهِ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٤٩/١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل: قبض المشتري المبيع إلخ ٦٢/٤.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٠/٦.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في تصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض وما لا يكون ٣٥/٢.

(٥) "الفتاوى الخيرية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٣٥/١ - ٢٣٦.

(٦) ص ٦٦٢ - "در".

(٧) ((إِنَّ)) ليست في "الأصل" و"ك" و"ت".

أو تُعْذَرُ رَدُّهُ (يَوْمَ قَبْضِهِ) لِأَنَّ بِهِ يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ، فَلَا تُعْتَبَرُ زِيَادَةُ قِيَمَتِهِ كَالْمَغْصُوبِ، (وَالْقَوْلُ فِيهَا لِلْمُشْتَرِي) لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ. (و) يَجِبُ (عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ

قَائِمًا بِحَالِهِ كَانَ الْوَاجِبُ رَدُّ عَيْنِهِ.

[٢٣٦١٣] (قَوْلُهُ: أَوْ تُعْذَرُ رَدُّهُ) عَطْفُ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ؛ لِأَنَّ تُعْذَرُ الرَّدُّ يَكُونُ بِالْهَلَاكِ وَبِتَصَرُّفِ قَوْلِيٍّ أَوْ حِسِّيٍّ مِمَّا يَأْتِي^(١).

[٢٣٦١٤] (قَوْلُهُ: يَوْمَ قَبْضِهِ مُتَعَلِّقٌ بـ) ((قِيَمَتِهِ))، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": قِيَمَتُهُ يَوْمَ أَتْلَفَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِتْلَافِ يَنْقَرُّ، "بَحْر"^(٢) عَنْ "الْكَافِي".

[٢٣٦١٥] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ بِهِ) أَي: بِالْقَبْضِ، وَالْأَوَّلَى: لِأَنَّهُ، "ط"^(٣).

[٢٣٦١٦] (قَوْلُهُ: فَلَا تُعْتَبَرُ الْإِلْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى اعْتِبَارِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ لَا يَوْمَ الْإِتْلَافِ، أَي: لَوْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ فِي يَدِهِ فَأَتْلَفَهُ لَمْ تُعْتَبَرِ الزِّيَادَةُ كَالْعَصَبِ.

[٢٣٦١٧] (قَوْلُهُ: وَالْقَوْلُ فِيهَا) أَي: فِي الْقِيَمَةِ، "مَنْح"^(٤). وَفِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَ"الْجَوْهَرَةِ"^(٦):

((فِيهِمَا)) بَضْمِيرِ التَّشْبِيهِ، أَي: فِي الْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ.

[٢٣٦١٨] (قَوْلُهُ: لِلْمُشْتَرِي) أَي: مَعَ يَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ لِلْبَائِعِ، "بَحْر"^(٧).

[٢٣٦١٩] (قَوْلُهُ: لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ) أَي: الزِّيَادَةُ فِي الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ الَّتِي يَدَّعِيهَا الْبَائِعُ.

[٢٣٦٢٠] (قَوْلُهُ: وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ الْإِلْخ) عَدَلَ عَنْ قَوْلِ "الْكَنْزِ"^(٨)

(١) الْمُقُولَةُ [٢٣٦٥٧] قَوْلُهُ: ((وَكَذَا كُلُّ تَصَرُّفٍ قَوْلِيٍّ)).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠١/٦.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٧٩/٣.

(٤) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٢/٢٠١.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠١/٦.

(٦) "الْجَوْهَرَةُ الثَّيْرَةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٢٤٩/١.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠١/٦.

(٨) انْظُرْ "شَرْحَ الْعَيْنِ عَلَى الْكَنْزِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - فَصْلُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ تَصَرُّفَاتِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي إلخ ٣٠/٢.

منهما فسخه قبل القبض).....

و"الهداية"^(١): ((ولكل منهما فسخه)) لأن اللام تفيد التخيير مع أن الفسخ واجب وإن أحجب بأن اللام مثلها في ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء - ٧]، أو أن المراد بيان أن لكل منهما ولاية الفسخ رفعا لتوهم أنه إذا ملك بالقبض لزِمَ؛ لأن الآية تقتضي كون اللام بمعنى ((على)) بخلافها هنا، ولأن كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم منه ترك بيان الوجوب مع أنه مراد أيضا، والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان أولى.

[٢٣٦٢١] (قوله: فسخه) أي: فسخ البيع الفاسد.

قلت: وهذا في غير بيع المكره، فإنهم صرحوا بأنه فاسد، وبأنه مخير بين الفسخ والإمضاء، نعم، يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر.

[٢٣٦٢٢] (قوله: قبل القبض أو بعده) لكن إن كان قبله فلكل الفسخ بعلم صاحبه لا برضاه، وإن كان بعده فإن كان الفساد في صلب العقد بأن كان راجعا إلى البدلين: المبيع والثمن - كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخمير أو الخنزير - فكذاك، وإن كان بشرط زائد كالبيع إلى أجل مجهول، أو بشرط فيه نفع لأحدهما فكذاك عندهما لعدم اللزوم، وعند "محمد" لمن له منفعة الشرط، واقتصر في "الهداية"^(٢) على قول "محمد" ولم يذكر خلافا، "بجر"^(٣). وأفاد أن من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء أو الرضا على ما قال^(٤) "محمد"، "قهستاني"^(٥).

(١) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥١/٣.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥١/٣.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٢/٦.

(٤) في "أ": ((ما قاله)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٥/٢.

ويكون امتناعاً عنه، "ابن ملك". (أو بعده ما دام) المبيع بحالِهِ، "جوهرة"^(١). (في يد المشتري) إعداماً للفساد؛ لأنّه معصية فيجب رفعها، "بحر"^(٢). (و) لذا (لا) يُشترطُ فيه قضاء قاضٍ لأنّ الواجب شرعاً لا يحتاج للقضاء، "درر"^(٣).....

[٢٣٦٢٣] (قوله: ويكون امتناعاً عنه) أي: عن الفساد. قال في "الهداية"^(٤): ((وهذا قبل القبض ظاهر؛ لأنّه لم يُقدِّ حُكمه، [٧٩٣/٢] فيكون الفسخ امتناعاً منه)) اهـ. فقوله: ((منه)) يُحتملُ عودُه على الفساد، أو على حكم البيع وهو الملك، تأمل.

[٢٣٦٢٤] (قوله: ما دام المبيع بحالِهِ) متعلق بقوله: ((وعلى كل واحدٍ منهما فسخه))، واحترز به عمّا إذا عرَضَ عليه ما تعذر به ردُّه ممّا يمنع الفسخ كما يأتي^(٥) بيانه.

[٢٣٦٢٥] (قوله: ولذا) أي: لوجوب رفع المعصية، والأولى عدمُ زيادة التعليل والاقتصارُ على عبارة "المُصنّف" ليصحَّ التعليل بعده، وإلا كان التعليل الثاني عيّن الأول،

(قوله: أي: عن الفساد) عبارة "ابن ملك" مع متن "المجمّع": ((ففسخه كُلٌّ مِنَ العاقدين ولو بعد القبض، قيّد به لأنّ البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يُغَيِّد الملك ففسخه يكون امتناعاً عنه، وأمّا بعد القبض فيفسخ العقد مع إفادته الملك إعداماً للفساد المجاور له)) اهـ. فالظاهر من عبارته عود الضمير في ((عنه)) للملك لا للفساد، كما هو واضح من لفظ: ((امتناع)) أيضاً، وكونه إعداماً للحكم لا يُباني أنّ فيه أيضاً إعدام الفساد، تأمل.

(قوله: والأولى عدمُ زيادة التعليل (إخ) جعل "السندي" الضمير في قوله: ((لأنّه معصية)) راجعاً لتعاطي البيع فاسداً، واسم الإشارة في قوله: ((ولذا)) راجعاً لكونه معصيةً، وبهذا تستقيم عبارته، تأمل.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٤٩/١ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٤/٦.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٥/٢.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥١/٣.

(٥) ص ٦٩١ - وما بعدها "در".

(وإذا أصرَّ أحدهما (على إمساكه وعلم به القاضي فله فسخه) جبراً عليهما حقاً للشرع، "بزازية"^(١)). (وكلُّ مبيعٍ فاسدٍ رَدُّه المشتري على بائعه بهبةٍ أو صدقةٍ أو يَبِعْ أو بوجهٍ من الوجوه) كإعارة وإجارة وغصبٍ (ووقع في يدِ بائعه فهو مُتَارِكَةٌ) للبيع..

إلا أن يُفَرَّقَ بَأْنُ اللَّائِي أَعْمٌ مِنَ الْأَوَّلِ، تَأَمَّلْ.

[٢٣٦٢٦] (قوله: وإذا أصرَّ أحدهما) عبارة "المُصَنَّفِ" في "المنع"^(٢): ((أي: البائع والمشتري))، وظاهره أنَّ ((أصرَّ)) بضمير التثنية، وهو الموافق لما في "البزازية" ولما قدَّمناه^(٣) قريباً من أنَّ لكلَّ الفسخ بعلم الآخر لا برضاه، فإصرار أحدهما لا يحتاج معه إلى فسخ القاضي.

[٢٣٦٢٧] (قوله: وكلُّ مبيعٍ فاسدٍ) وصف المبيع بالفاسد لكونه محلَّة.

[٢٣٦٢٨] (قوله: كإعارة) وكوديعة ورهن، "بحر"^(٤).

[٢٣٦٢٩] (قوله: وغصب) فيه: أنَّ الكلام في رَدُّ المشتري، والجواب أنَّ المراد بالردِّ وقوعه في يدِ البائع كما أفاده ما بعده، "ط"^(٥).

مطلب: رَدُّ المشتري فاسداً إلى بائعه فلم يقبله

[٢٣٦٣٠] (قوله: ووقع في يدِ بائعه) الظاهر: أنَّ هذا شرط في الردِّ الحكمي كما في المسائل

(قوله: فإصرار أحدهما لا يحتاج معه إلى فسخ القاضي) يحتاج إلى فسخ القاضي إذا أصرَّ أحدهما ولم يفسخ الآخر بل سكَّت بذون تعرضٍ لفسخ أو إصرار، ويمكن إصلاح "الشارح" بحمله على هذا، تأمَّل.

(١) "البزازية": كتاب البيوع - الفصل الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه ٣٩٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "المنع": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٠ أ.

(٣) المقولة [٢٣٦٢٢] قوله: ((قبل القبض أو بعده)).

(٤) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠١/٦ - ١٠٢.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٧٩/٣ بتصرف معزباً إلى أبي السعود.

المذكورة، أما لو رُدَّه عليه قَصْداً فلا؛ لما في "الحاشية"^(١): ((رَدُّهُ المشتري للفساد فلم يَقْبَلْهُ فأعادَهُ إلى منزله فهلْكَ لا يَضْمَنُهُ، وقال بعضهم: هذا لو الفساد مُتَّفَقاً عليه، فلو مُخْتَلَفاً فيه ضَمَنَهُ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْرَأُ فِيهِمَا، إِلَّا إِذَا وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ فَذَهَبَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ)) اهـ. وذكرَ في "البحر"^(٢) عن "القنية"^(٣): ((أَنَّ الْأَشْبَهَ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ^(٤) مِنْ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ)).

[مطلب: تصحيح قاضيخان مُقَدِّمٌ؛ لأنه فقيه النَّفس]

قلت: لكن لا يخفى أنَّ تصحيح "قاضي خان" مُقَدِّمٌ؛ لأنه فقيه النَّفس.

والحاصل: أنَّ الرَّدَّ صَحَّ مُطْلَقاً وإنَّ لَمْ يَقَعْ فِي يَدِ الْبَائِعِ؛ لكونِ الرَّدِّ قَصْداً لا ضَمَنِيّاً، وبه يَخْرُجُ عن الضَّمان؛ لأنه فَعَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، لكنَّ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْ الْبَائِعِ حَصَلَ الْقَبْضُ أَيْضاً بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّخْلِيَةَ قَبْضٌ، وهو ما مرَّ^(٥) تصحيحه عن "قاضي خان" أيضاً، فإذا ذَهَبَ بِهِ بِلَا إِذْنِهِ صَارَ غَاصِباً فَيَضْمَنُهُ، بخلافِ ما إِذَا ذَهَبَ بِهِ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لعدمِ حُصُولِ الْقَبْضِ مِنَ الْبَائِعِ، فلم يَصِرْ غَاصِباً بِالذَّهَابِ؛ ولم يَضْمَنُهُ؛ لَوْجُودِ الرَّدِّ الْوَاجِبِ^(٦) عَلَيْهِ كَمَا قُلْنَا.

(قوله): وهو ما مرَّ تصحيحه عن "قاضيخان" (إلخ) الذي مرَّ في قَبْضِ الْمُشْتَرِي شِرَاءَ فَاسِداً لا في قَبْضِ الْبَائِعِ عِنْدَ الرَّدِّ عَلَيْهِ.

(١) "الحاشية": كتاب البيوع - باب في بيع مال الربا بعضه ببعض - فصل فيما يخرج عن الضمان عن البيع الفاسد والبيع المكروه ٢٨٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٢/٦.

(٣) "القنية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد وأحكامه ١٠٤/أ.

(٤) هو "ابن سلام" كما في "القنية"، وتقدّمت ترجمته ١٢٢/٢.

(٥) المَقُولَةُ [٢٣٥٨٨] قوله: ((وَإِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ (إِلخ))).

(٦) في "ب": ((الوجب))، وهو خطأ.

(وَبَرِيَّ الْمُشْتَرِي مِنْ ضَمَانِهِ) "قنية"^(١). وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بِجَهَةِ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ بِجَهَةٍ أُخْرَى اعْتَبِرَ وَاصِلًا بِجَهَةٍ مُسْتَحَقَّةٍ^(٢) إِنْ وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَتَمَامُهُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِينَ". (فَإِنْ بَاعَهُ) أَي: بَاعَ الْمُشْتَرِي الْمُسْتَرَى فَاسِدًا (بَيْعًا صَحِيحًا بَاتًا)،.....

وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ الْمَرَادَ بِوُقُوعِهِ فِي يَدِهِ وَوُقُوعُهُ^(٣) فِيهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا كَالْتَّحْلِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي الرَّدِّ الْحُكْمِيِّ لَا الْقَصْدِيِّ كَمَا عَلِمْتَهُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، فَاعْتِنَهُ.

[٢٣٦٣١] (قَوْلُهُ: أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بِجَهَةٍ) كَالرَّدِّ لِلْفَسَادِ هُنَا، فَإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَمِثْلُهُ رَدُّ الْمَغْضُوبِ عَلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ.

[٢٣٦٣٢] (قَوْلُهُ: بِجَهَةٍ أُخْرَى) كَالْهَبَةِ وَنَحْوِهَا.

[٢٣٦٣٣] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَصِلْ مِنْ جَهَةِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بَلْ وَصَلَ مِنْ جَهَةٍ غَيْرِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ، حَتَّى إِنَّ الْمُشْتَرِي فَاسِدًا إِذَا وَهَبَ الْمُسْتَرَى مِنْ غَيْرِ بَائِعٍ، أَوْ بَاعَهُ لِرَجُلٍ فَوَهَبَهُ الرَّجُلُ مِنَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ وَسَلَّمَهُ لَا يَبْرَأُ الْمُشْتَرِي عَنْ قِيَمَتِهِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ الْعَيْنُ وَاصِلًا إِلَى الْبَائِعِ بِالْجَهَةِ الْمُسْتَحَقَّةِ لَمَّا وَصَلَ مِنْ جَهَةٍ أُخْرَى، "جَامِعِ الْفُصُولِينَ"^(٤).

[٢٣٦٣٤] (قَوْلُهُ: فَإِنْ بَاعَهُ إِنْ خ) مُحْتَزُّ قَوْلِهِ^(٥): ((مَا دَامَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي)). وَقَيَّدَ بَيْعَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْبَائِعَ لَوْ بَاعَهُ بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي، وَادَّعَى أَنَّ الثَّانِيَّ كَانَ قَبْلَ فُسْخِ الْأَوَّلِ وَقَبْضِهِ، وَزَعَمَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الْفُسْخِ وَالْقَبْضِ مِنَ الْأَوَّلِ فَالْقَوْلُ لَهُ لَا لِلْبَائِعِ،

(١) "القنية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد وأحكامه ق ١٠٤/أ.

(٢) في "ب": ((مستحقته)) بالهاء.

(٣) في "الأصل": ((وقوعها))، وهو خطأ.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا

يكون ٣٧/٢ يتصرف.

(٥) صد٦٨٢- "در".

فلو فاسداً أو بخيارٍ لم يمتنع الفسخُ (لغير بائعه) فلو منه كان نقضاً للأول.....

وَيَفْسِخُ الْأَوَّلُ بِقَبْضِ الثَّانِي، "بجر" ^(١) عن "البرازية" ^(٢)، ومثله في "جامع الفصولين" ^(٣). ولعل وجه انفساخ الأول أن المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه، فصار كأنه وقع في يد البائع، تأمل. وأفاد أن البيع ثابت، أما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل، وللبائع أخذه، ولو صدقه فله القيمة كما في "جامع الفصولين" ^(٤).

[٢٦٣٥] (قوله: لم يمتنع الفسخ) لأن البيع فيهما ليس بلازم، ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار، "ط" ^(٥).

(قوله: وَيَفْسِخُ الْأَوَّلُ بِقَبْضِ الثَّانِي الخ) هذه مسألة أخرى موضوعها ما إذا باعه وهو في يد المشتري الأول قبل الفسخ، فيقبض الثاني يفسخ الأول.

(قوله: ولو صدقه فله القيمة) كما في "جامع الفصولين" قال "محمد" في "الجامع": ((رجل اشترى أمة من آخر شراء فاسداً وقبضها بإذن البائع، فأراد ردّها للفاسد فبرهن المشتري أنه باعها من فلان بكذا، فإن صدقه البائع ضمنه قيمتها، وإن كذبه فله استردادها، فإن استردّها ثم حضر الغائب كان للذي حضر أن يستردّها من البائع، وإن كان البائع صدّق المشتري وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول استردادها سواء صدقه الذي حضر أو كذبه، ولو قال: بعته من رجل ولم يسمه وكذبه البائع فللبائع أن يستردّها، فإن استردّها ثم جاء رجل فقال المشتري: إنما عني هذا، فإن كذب الرجل المشتري فالاسترداد ماض، وكذا إن صدقه))، قال في "الكتاب": ((وهذا نظير ما لو قال المشتري: إنها ليست لي لا يطل حن الاسترداد))، هكذا نقله "المقدس" اهـ "سيندي". (قوله: ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار) أفاد "الشيخ الرحمتي": ((أن المراد من الخيار

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٣/٦.

(٢) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه ٤٠٤/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٣٧/٢.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير المقضي عليه ٤٢/١.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٣.

كما علمت (وفسادُهُ بغير الإكراه) فلو به يُنْقَضُ^(١) كلُّ تصرُّفاتِ المشتري (أو وهبه وسلم، أو اعتقه) أو كاتبه أو استولدها، ولو لم تحبل ردها مع عقرها اتفاقاً، "سراج".

(تنبيه)

عبر في "النقاية"^(٢) بقوله: ((فإن حرج عن ملك المشتري))، وهو أحسن من قول "المصنف": ((فإن باعه))؛ لأنه يستغنى به عما ذكره بعده.

[٢٣٦٣٦] (قوله: كما علمت) من قول "المصنف"^(٣): ((وكل مبيع فاسد))، "ط"^(٤).

[٢٣٦٣٧] (قوله: وفساده) أي: فساد البيع الأول.

[٢٣٦٣٨] (قوله: يُنْقَضُ كلُّ تصرُّفاتِ المشتري) أي: التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالإعتاق، فإنه يتعين فيه أخذ القيمة من المكره بالكسر، فافهم.

[٢٣٦٣٩] (قوله: وسلم) قال في "البحر"^(٥): ((شرط في ٨٠/٣) "الهداية"^(٦) التسليم

في الهبة لأنها لا تفيد الملك إلا به بخلاف البيع)).

[٢٣٦٤٠] (قوله: أو استولدها) أفاد أنه لا يلزمه مع القيمة العقر، وقيل: عليه عقرها أيضاً.

في كلام "الشارح" خيار المشتري الأول الذي هو البائع الثاني؛ لأنه يقدّر على فسخ البيع ودفع الفساد، بخلاف ما إذا باع بدون شرط وشرط المشتري منه الخيار، فإن البائع لا يقدّر على نقض البيع؛ للزوم من جهته، والمانع الذي هو حق العبد الذي هو المشتري متحقق فيتبغى أن يمتنع الفسخ، فليراجع. (اهـ). اهـ "سبدي".

(١) في "د" و"و": ((ينقض)).

(٢) في النسخ جميعها: ((الوقاية))، وما أثبتناه هو الصواب؛ إذ هي عبارة "النقاية"، وسيصرح به ابن عابدين في المعلقة: [٢٣٦٥٧]. انظر "النقاية" شرح القاري: كتاب البيع - فصل: بطل ما ليس بمال ٤١/٢.

(٣) ص ٦٨٣ - "در".

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٣.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٣/٦.

(٦) "الهداية": كتاب الهبة ٢٢٤/٣.

(بعد قبضه) فلو قبله لم يعتق بعقيقه، بل يعتق البائع بأمره،.....

"جامع الفصولين" (١). قال "ط" (٢): ((وظاهره - أي: ظاهر ما في "المتن" - أن المراد استيلاء حادث، فلو كانت زوجته أولاً واستولدها ثم اشتراها فاسداً وقبضها هل يكون كذلك لملكه إياها؟ فليحرر)) اهـ.

قلت: الظاهر بقاء الفسخ؛ لأنه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حادث يمنع.

(تنبيه)

نقل في "النهر" (٣) عن "السراج": ((أن التدبير كالاستيلاء))، ومثله في "القهستاني" (٤)، ولم يره في "البحر" منقولاً فذكره بحثاً (٥).

[٢٣٦٤١] (قوله: بعد قبضه) الأولى ذكره آخر المسائل، "ط" (٦).

[٢٣٦٤٢] (قوله: فلو قبله لم يعتق بعقيقه) تخصيصه التفریع على العتق يؤهم أن قوله:

((بعد قبضه)) متعلق بقوله: ((أو أعتقه)) فقط، وليس كذلك، فكان الأظهر أن يقول: فلو قبله لم تنفذ تصرفاته المذكورة إلا إذا أعتقه البائع بأمر المشتري.

(قوله: الظاهر بقاء الفسخ إلخ) الظاهر امتناع الفسخ؛ إذ الاستيلاء كالعتق لا يقبل الفسخ بعد تحقيقه، وقد تحقق بعد ملكه لها.

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٣٥/٢.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٣.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل البيع الفاسد ق ٣٨٧/١.

(٤) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاسد ٢٥/٢.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٤/٦.

(٦) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٣.

وكذا لو أمره بطحن الخنطة أو ذبح الشاة، فيصير المشتري قابضاً اقتضاءً، فقد ملك المأمور ما لا يملكه الأمر،

[٢٣٦٤٣] (قوله: وكذا لو أمره إلخ) وفي "جامع الفصولين" ^(١): ((ولو برأ فخلطه البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضاً، وعليه مثله))، "بحر" ^(٢).

[٢٣٦٤٤] (قوله: فيصير المشتري قابضاً اقتضاءً) الاقتضاء: ما يُقدَّر لتصحيح الكلام، ك: أعتق عبدك عني بألف، فإنه يقتضي سبق البيع ليصح العتق عن الأمر، وهنا كذلك، فإن صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضي أن يُقدَّر القبض سابقاً عليه، ولهذا قال في "المنح" ^(٣) عن "الفصول العمدية": ((وإنما كان كذلك لأنه لما أمر البائع بالعتق فقد ^(٤) طلب أن يُسلطه على القبض، وإذا أعتق البائع بأمره صار المشتري قابضاً قبضاً سابقاً عليه)) اهـ، فافهم.

مطلب: يملك المأمور ما لا يملكه الأمر

[٢٣٦٤٥] (قوله: ما لا يملكه الأمر) فإن الأمر - وهو المشتري - لا يصح إعتاقه بنفسه، ولا يجوز له الطحن والذبح، لكن الظاهر أن المأمور - وهو البائع في مسألة الطحن والذبح - لا يجوز له أيضاً؛ لأن الواجب عليه الفسخ رفعا للمعصية كما مر ^(٥)، وفي فعله ذلك تقريرها، فقد استوى الأمر والمأمور في ذلك، ولذلك ذكر في "البحر" ^(٦) مسألة الأمر

(قوله: قال في "المنح" عن "الفصول العمدية": وإنما كان كذلك لأنه إلخ) الثابت اقتضاء إنما هو طلب التسليط، وسبق القبض ثابت حكماً لطلب التسليط، هذا ما تفيدُه عبارة "المنح"، فالظاهر ما قاله "ط": ((أن الأولى أن يقول: حكماً بذل: اقتضاء))، تأمل.

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٣٦/٢.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٠/٦.

(٣) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٠/ق ٢/ب.

(٤) في "م": ((فقط))، وهو خطأ.

(٥) المحقولة [٢٣٦٢٠] قوله: ((ويجب على كل واحد إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ٩٩/٦.

وما في "الخائنية" على خلاف هذا إما رواية أو غلطٌ من الكاتب كما بسطه "العمادي" (أو وقفه) وفقاً صحيحاً؛ لأنه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه، وما في "جامع الفصولين" على خلاف هذا.....

بالعق فقط، ثم قال^(١): ((وهذه عجيبة، حيث ملك المأمور ما لم يملك الأمر)). اهـ.
والظاهر: أن البائع يأنم بالعق أيضاً لما قلنا، ولكن الذي ملكه هو دون الأمر إنما هو نفاذ العتق مع قطع النظر عن الإنم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض، هذا ما ظهر لي، فتدبره.

(تنبيه)

لهذه المسألة نظير يملك المأمور فيه ما لا يملكه الأمر، وهو ما مر^(٢) في قول "المعني":
((أو أمر المسلم ببيع خمر أو خنزير أو شرائهما ذمياً، أو أمر المحرم بغيره ببيع صيده)).
[٢٣٦٤٦] قوله: وما في "الخائنية"^(٣) إلخ أي: حيث جعل العتق عن البائع والدقيق والشاة له أيضاً، ومثله في "البرازية"^(٤) أيضاً.
[٢٣٦٤٧] قوله: كما بسطه "العمادي" وأقره في "جامع الفصولين"^(٥).
[٢٣٦٤٨] قوله: وفقاً صحيحاً فلو فاسداً - كأن اشترط فيه بيعه عند الحاجة - لا يمنع الفسخ، ط^(٦).

[٢٣٦٤٩] قوله: وأخرجه عن ملكه عطف لازم على قوله: ((وقفه)).
[٢٣٦٥٠] قوله: وما في "جامع الفصولين" حيث قال^(٧): ((ولو وقفه أو جعله مسجداً

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ٩٩/٦.

(٢) ص ٦٥١ - "در".

(٣) "الخائنية": كتاب البيوع - فصل في أحكام البيع الفاسد ١٦٧/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الرابع في الفاسد - نوع آخر في بيع الشيء في الشيء ٤٠٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٣٦/٢.

(٦) ط: "كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٣".

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٣٦/٢.

غير صحيح كما بسطه "المصنف"^(١). (أو رهنه أو أوصى) أو تصدق (به نفذ) البيع الفاسد في جميع ما مر.....

لا يطل حق الفسخ ما لم يبين ((اهـ "ح"^(٢)، أي: فالمانع من الفسخ هو البناء. [٢٣٦٥١] (قوله: غير صحيح) حملة في "النهر"^(٣) على إحدى روايتين، وهو أولى من التعليل^(٤)، "ح"^(٥). وحملة في "البحر"^(٦) على ما إذا لم يقض به، أما إذا قضى به فإنه يرتفع الفساد لزومه.

قلت: لكن المسجد يلزم بدون القضاء اتفاقاً، فافهم. [٢٣٦٥٢] (قوله: أو رهنه) أي: وسلمه؛ لأن الرهن لا يلزم بدونه. [٢٣٦٥٣] (قوله: أو أوصى به) أي: ثم مات؛ لأنه يتقبل من ملكه إلى ملك الموصى له، وهو ملك مبتدأ فصار كما لو باعه، "منح"^(٧). [٢٣٦٥٤] (قوله: أو تصدق به) أي: وسلمه؛ لأنه لا يخرج عن ملك المتصدق بدون تسليم. [٢٣٦٥٥] (قوله: نفذ البيع الفاسد) أي: لزِم، وإلا فالأصل أن النافذ ما قابل الموقوف، واللازم ما لا خيار فيه، وهذا فيه خيار الفساد، وبهذه التصرفات لزِم، تأمل.

- (١) انظر "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٠٠ ب.
- (٢) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٩١ نقلاً عن "النهر".
- (٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ٣/٣٨٧ ب.
- (٤) قال صاحب "جذ المتار" ١٩٩/٤: ((با سبحانه الله!! قد نص محمد في كتاب الشفعة على ما ذكره في "جامع الفصولين"، وأفاد الإمام الحاكم الشهيد أنه الأصح، وفي "الحانية": أنه هو ظاهر الرواية)) اهـ.
- نقول: وقد رجعنا إلى "الحانية" ١٦٩/٢، فرأينا فيها التصريح بأنه ظاهر الرواية كما في "جامع الفصولين"، ومثله في "المبسوط" كتاب الشفعة ١٤٩/١٤، بعد أن نقل في المسألة خلافاً نقل عن هلال في كتاب الوقف: ((أن حق البايع في القيمة عندهم جميعاً؛ لأن المسجد يتحرر عن حق العباد ويصير خالصاً لله تعالى)) اهـ. فتبين أن ثم كيناً في المذهب تؤيد ما في "جامع الفصولين"، بل وتذكر أنه ظاهر الرواية، فتأمل.
- (٥) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٩١ أ.
- (٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٤/٦.
- (٧) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٠٠ ب.

وامتنع الفسخ؛ لتعلق حق العبد به إلا في أربع مذكورة في "الأشياء"،.....

ثم إنَّ "الشارح" تبع "المصنّف" ^(١) حيث جعلَ فاعلَ ((نَفَذَ)) هو البيعُ الفاسدُ، والمفهومُ من "الهداية" ^(٢) أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ إلى ما ذُكرَ من التصرفاتِ، وقال في "الفتح" ^(٣): ((فإذا أعتقه أو باعه أو وهبه وسلمه فهو جائز، وعليه القيمة؛ لما ذكرنا من أنه ملكه بالقبض فننفذ تصرفاته فيه، وإنما وجبت القيمة لأنه انقطع حق الاسترداد؛ لتعلق حق العبد به، والاسترداد حق الشرع، وحق العبد مقدم لفقره، فقد قوت المكنة بتأخير التوبة)) اهـ مُلخصاً، أي: أنَّ الواجب عليه [ب/٨٠ق/٣] كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد، وتأخيرهِ إلى وجودِ هذه التصرفاتِ التي تعلق بها حقُّ عبدٍ يكونُ قد قوتَ مكنته من الاسترداد فتعيَّن لزومُ القيمة، ومقتضاه: أنَّ المعصية تقررَت عليه فلا يخرجُ عن عهدها إلا بالتوبة، وأنَّ الفسخ قبلَ هذه التصرفاتِ توبةٌ كما يُشيرُ إليه قولُ "الشارح" رفعاً ^(٤) للمعصية.

[٢٣٦٥٦] {قوله: (إلا في أربع إلخ) عبارة "الأشياء" ^(٥): ((العقدُ الفاسدُ إذا تعلقَ به حقُّ عبدٍ لزمَ وارتفعَ الفسادُ إلا في مسائل: أجزَ فاسداً فأجزَ المستأجرُ صحيحاً، فلأولِ

{قوله: فلا يخرجُ عن عهدها إلا بالتوبة إلخ} التوبة تتوقفُ أيضاً على العزمِ على أن لا يعودَ لمثلِ هذه المعصية.

{قوله: لزمَ وارتفعَ الفسادُ إلخ} قال "البيري": ((وجهُ لزومِ ظاهرٍ، وأمّا ارتفاعُ الفسادِ فلا، قال في "الذخيرة": لو تصرفَ المشتري نفذَ تصرفه لمصادفته ملكه، وبطلَ به حقُّ البائع في الاسترداد إلا بالإجارة)) اهـ.

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٠٠ ب.

(٢) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٣/٥٢.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٦/٩٩.

(٤) في "٦": ((دفعاً)).

(٥) "الأشياء والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٩.

وكذا كلُّ تصرفٍ قولِيٍّ غيرِ إجارةٍ ونكاحٍ،

نَقَضُهَا. المشتري من المَكْرَه لو باع صحيحاً فللمُكْرَه نَقَضُهُ. المشتري فاسداً إذا أحرَّ فللبائع نَقَضُهُ، وكذا إذا زَوَّجَ)) اهـ. وأنت خبيرٌ بأنَّ كلامَ "المتن" في تصرفِ المشتري فاسداً، فلا يصحُّ استثناءُ الأولى لعدمِ دُخُولِهَا، وكذا الثانية لاحترازِ "المتن" عنها، والصُّورَةُ الثَّالِثَةُ والرَّابِعَةُ ذَكَرَهُمَا "الشَّارِحُ" حيث قال: ((غيرِ إجارةٍ ونكاحٍ)). اهـ "ح" (١).

قلت: والضمائرُ في ((نَقَضُهُ)) للعَقْدِ الأوَّلِ بقرينةِ الاستثناءِ، وعليه فقوله: ((وكذا إذا زَوَّجَ)) أي: يكونُ للبائعِ نَقْضُ البَيْعِ لا التَّزْوِيجِ، فلا يُنَافِي ما يأتي (٢) تحريره.

[٢٣٦٥٧] (قوله: وكذا كلُّ تصرفٍ قولِيٍّ) عطفٌ على قوله: ((في جميع ما مرَّ))، وأراد به نحوَ التَّدييرِ وما لو جعله مهراً أو بدلَ صلحٍ أو إجارةٍ أو غيرَ ذلك ممَّا يُخْرِجُهُ عَنْ مِلْكِهِ كما تُفِيدُهُ عبارةُ "النَّقَايَةِ" التي نقلناها عندَ قوله: ((فإنَّ باعَهُ)) (٣).

[٢٣٦٥٨] (قوله: غيرِ إجارةٍ ونكاحٍ) أي: فلا يَمْنَعَانِ الفَسْخَ؛ لأنَّ الإجارةَ تُفْسَخُ بالأعذارِ، ورُفِعَ الفسادُ مِنَ الأعذارِ، والنِّكَاحُ ليس فيه إخراجٌ عن المِلْكِ، "بحر" (٤).

وهذا ناطقٌ بِبُطْلَانِ حَقِّ الاسْتِرْدَادِ الْبُذِي هو حَقُّ الْعَبْدِ لَا الْحَقُّ الَّذِي وَجَبَ لِلشَّرْعِ. اهـ "سِنْدِي" باختصارٍ، ثم قال: ((قلت: ونازَعُ الرَّحْمَتِي" في تَعَلُّقِ حَقِّ الْعَبْدِ فِي الْوَقْفِ، أَمَّا عَلَى قَوْلِهِ فظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِهِمَا فَلَا تُهْمُ حَبْسٌ عَلَى مِلْكِهِ تَعَالَى فَهُوَ مِنْ حُقُوقِهِ سُبْحَانَهُ لَا مِنْ حُقُوقِهِمْ)) اهـ. وأنت خبيرٌ بأنَّ الزُّورَ فيه ليس إلا؛ لأنَّه خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ كما يُفِيدُهُ تَعْلِيلُ "الشَّارِحِ"، تأمل.

(قوله: فلا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَوَّلِ إلخ) قد يُقَالُ: إِنَّ اسْتِثْنَاءَ فِي كَلَامِ "الشَّارِحِ" بِالنَّظَرِ لَمَّا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: ((لَتَعْلُقَ حَقَّ الْعَبْدِ))، تأمل.

(١) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩١/أ.

(٢) المقولة [٢٣٦٥٨] قوله: ((غيرِ إجارةٍ ونكاحٍ)).

(٣) نقول: بل نقلها عن "الرقابة" في المقولة [٢٣٦٣٥]، قوله: ((لم يمتنع الفسخ)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٤/٦.

وهل يبطل نكاح الأمة بالفسخ؟ المختار: نعم، "ولوالجية".....

[٢٣٦٥٩] (قوله: وهل يبطل نكاح الأمة) لما ذكر: ((أن النكاح لا ينعى البائع من فسخ البيع)) أراد أن يبين أنه هل يفسخ النكاح الذي عقده المشتري كما تفسخ الإجارة أم لا؟

[٢٣٦٦٠] (قوله: المختار: نعم، "ولوالجية") مخالف لما صرح به في "الفتح" ^(١) من عدم الانفصاح، وكذا في "الزيلي" ^(٢) و"غاية البيان" عن "التحفة" ^(٣)، وقال في "المحتبى": ((إلا الإجارة وتزويج الأمة، لكن الإجارة تفسخ بالاسترداد دون النكاح))، وفي "التارخانية" ^(٤) عن "نوادير ابن سماعه" ^(٥): ((لو فسخ البيع للفساد وأخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج، ثم طلقها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ^(٦) ما أخذه من النقصان))، وفي "السراج": ((لا يفسخ النكاح؛ لأنه لا يفسخ بالأعذار، وقد عقده المشتري وهي على ملكه))، وقد نقل في "البحر" ^(٧) عبارة "السراج" ثم قال: ((ويشكل عليه ما ذكره "الولوالجية" ^(٨) في الفصل الأول من كتاب النكاح: لو زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فإن النكاح يبطل في قول "أبي يوسف"، وهو المختار؛ لأن البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الأصل معنى فصار كأنه لم يكن، فكان النكاح باطلاً أهد. إلا أن يحمل ما في "السراج" على قول "محمد" أو يظهر بينهما فرق)). أهد ما في "البحر"، وتبعه في "النهر" ^(٩).

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٠/٦.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل قبض المشتري المبيع إلخ ٦٤/٤.

(٣) "تحفة الفقهاء": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - الفصل الثاني: حكم البيع الفاسد ٦١/٢.

(٤) "التارخانية": كتاب البيع - الفصل التاسع في بيان أحكام الشراء الفاسد ٤/٤٥٥ أ/ب تصرف.

(٥) تقدمت ترجمتها ٤٢٤/٨.

(٦) في "ب": ((المشتري))، وهو خطأ.

(٧) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٤/٦ - ١٠٥.

(٨) "الولوالجية": كتاب النكاح - الفصل الأول في إذن المولى وإجازته النكاح ٤٥٥ ق ١/أ.

(٩) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٧/أ.

و"المنح"^(١).

وكتبتُ فيما علّقته على "البحر"^(٢): ((أَنَّ الْفَرْقَ موجودٌ؛ لأنَّ كَلَامَ "الولولاجي" فيما قبلَ الْقَبْضِ، وكَلَامَ "السَّرَاجِ" فيما بعدَ الْقَبْضِ الْمُنْفِي لِلْمِلْكِ))، ثمَّ رأيتُ "ط"^(٣) ثَبَّهَ على ذلكَ الْفَرْقِ، وكذلكَ ثَبَّهَ عليه "الخيرُ الرَّمْلِيُّ" في "حاشيةِ المنح" حيثُ قال: ((الْعَجَبُ مِنْ ذَلِكَ معَ أَنَّ ما في "السَّرَاجِ" فيما عَقِدَ بعدَ الْقَبْضِ، وما في "الولولاجيةِ" قبلَ الْقَبْضِ كما هو صريحُ كُلِّ مِنَ الْعَبَارَتَيْنِ، فكيفُ يُسْتَشْكَلُ بإحداهما على الأُخْرَى؟! ولئنْ كانَ كَلَامُ "السَّرَاجِ" في الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وكَلَامُ "الولولاجي" في مُطْلَقِ الْبَيْعِ فقد تَقَرَّرَ أَنَّ فَاسِدَ الْبَيْعِ كحائِزُهُ في الْأَحْكَامِ، فَتَأَمَّلْ)) اهـ.

قلتُ: وَيَكْفِينِي ما أَسْمَعُكَ نَقْلُهُ عن كَتَبِ الْمَذْهَبِ، على أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ كَلَامَ "الولولاجيةِ" لا يُمْكِنُ حُمْلُهُ على مُطْلَقِ الْبَيْعِ، بل مُرَادُهُ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ؛ لأنَّ الْبَيْعَ الصَّحِيحَ صُورَةٌ إمَّا أَنْ يَنْتَقِضَ بِالاستِحْصاقِ أو بِالْخِيَارِ أو بِهَلَاكِ الْمُبْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، ولا فَرْقَ في الْأَوَّلَيْنِ بَيْنَ ما قَبْلَ الْقَبْضِ وما بَعْدَهُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ أَصْلًا، فَتَخْصِيصُهُ الْحُكْمَ بما قَبْلَ الْقَبْضِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ أَرَادَ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ، فَإِذَا زَوَّجَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ ثُمَّ فُسِخَ الْعَقْدُ يَظْهَرُ بَطْلَانُ النِّكَاحِ

(قَوْلُهُ: أَنَّ الْفَرْقَ موجودٌ (إلخ) الْحَقُّ فِي دَفْعِ الْمُنَافَاةِ ما قالَهُ "السَّنْدِي": ((أَنَّ صَرِيحَ عِبَارَةِ "الولولاجي" فيما إذا زَوَّجَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِهَا ثُمَّ فُسِخَ الْبَيْعُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ لا فِي الْفَاسِدِ؛ لِعَدَمِ مِلْكِ الْمُبْعِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، فَلَا يَنْفَعُ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي بَلْ يَتَوَقَّفُ على إِجَارَةِ مَالِكِهِ))، وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

(قَوْلُهُ: لأنَّ الْبَيْعَ الصَّحِيحَ صُورَةٌ إمَّا أَنْ يَنْتَقِضَ بِالاستِحْصاقِ أو بِالْخِيَارِ (إلخ) فِيهِ: أَنَّهُ قد يَنْتَقِضُ بغيرِ ما ذَكَرَهُ كَالْإِفَالَةِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ "الولولاجي".

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢٠ ب.

(٢) "حاشية منحة الخالق": كتاب البيع - فصل في البيع الفاسد ١٠٥/٦.

(٣) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٠/٣.

ومتى زال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن عاد حق الفسخ لو قبل
القضاء بالقيمة لا بعده،.....

لكونه قبل الملك، بخلاف ما إذا زوجها بعده؛ لأنه زوجها وهي في ملكه، فلا يفسخ
النكاح بفسخ البيع، وأما إذا ماتت الحارية قبل قبضها في يد البائع فقد صرح في متفرقات
بيوع البحر^(١) عن "الفتح"^(٢): ((بأنه لا يبطل النكاح وإن بطل البيع)).

[٢٣٦٦١] قوله: كرجوع هبة أي: رجوع واهب في هبته بقضاء أو بدونه كما في
البحر^(٣) عن "الفتح"^(٤).

[٢٣٦٦٢] قوله: عاد حق [١/٨١/٣] الفسخ لأن هذه العقود لم توجب الفسخ من كل
وجه في حق الكل، "فصولين"^(٥). وكذا لو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فللبائع حق
الفسخ لو لم يقض بقيمة زوال المانع، ولو رد بعيب بلا قضاء لا يعود حق الفسخ كما لو
اشترأ ثانياً "بجر"^(٦)؛ لأن رده بلا قضاء عقد جديد في حق ثالث.

[٢٣٦٦٣] قوله: لا بعده أي: لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حق

(قوله: لأن هذه العقود لم توجب الفسخ من كل وجه إلخ) عبارة "ط" عن "المنح": ((لأن هذه
العقود كأنها لم توجد؛ لكنهن فسخاً من كل وجه في الكل)) اهـ. ونص عبارة "الفصولين": ((ثم
الأصل المانع إذا زال كفك رهن ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع على المشتري بعيب بعد قبضه بقضاء

(١) "البحر": كتاب البيع - باب المتفرقات ١٨٩/٦.

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب السلم - مسائل مثورة ٢٥٢/٦.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٣/٦.

(٤) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٠/٦ بتصرف.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا
يكون ٣٥/٢، وذكر الرافعي نص عبارة "الفصولين".

(٦) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٣/٦.

(ولا يَبْطُلُ حَقُّ الْفَسَخِ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) فَيَحْلُفُهُ الْوَارِثُ، بِهِ يُفْتَى (و) بَعْدَ الْفَسَخِ (لا يأخذُهُ) بَائِعُهُ (حَتَّى يَرُدَّ ثَمَنُهُ) الْمُنْقُودَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَرَى مِنْ مَدْيُونِهِ بِدَيْنِهِ شَرَاءً فَاسِدًا فَلَيْسَ لِلْمَشْتَرِي حَبْسُهُ؛ لَاسْتِيفَاءَ دَيْنِهِ كَالْجَارَةِ وَرَهْنٍ وَعَقْدٍ صَحِيحٍ،.....

الْفَسَخِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ أَبْطَلَ حَقَّ الْبَائِعِ فِي الْعَيْنِ وَنَقَلَهِ إِلَى الْقِيَمَةِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ، فَلَا يَعُودُ حَقُّهُ إِلَى الْعَيْنِ وَإِنْ ارْتَفَعَ السَّبَبُ، كَمَا لَوْ قُضِيَ عَلَى الْغَاصِبِ بِقِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ بِسَبَبِ الْإِبَاقِ ثُمَّ عَادَ الْعَبْدُ، "ذَخِيرَةٌ". وَمُرَادُهُ بِالْقِيَمَةِ مَا يَعُمُّ الْمِثْلَ.

(٢٣٦٦٤) (قَوْلُهُ: بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) وَكَذَا بِالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ كَمَا عَلِمْتَهُ^(١).

(٢٣٦٦٥) (قَوْلُهُ: حَتَّى يَرُدَّ ثَمَنُهُ) أَي: مَا قَبِضَهُ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِ أَوْ قِيَمَةٍ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢).

(٢٣٦٦٦) (قَوْلُهُ: الْمُنْقُودَ) لِأَنَّ الْمَبِيعَ مُقَابِلٌ بِهِ، فَيَصِيرُ مَحْبُوسًا بِهِ كَالرَّهْنِ، "فَتْح"^(٣).

وَالْمُرَادُ بِالْمُنْقُودِ الْمَقْبُوضُ احْتِرَازًا عَنِ الدَّيْنِ.

(٢٣٦٦٧) (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا لَوْ شَرَى) أَي: بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُنْقُودِ كَمَا لَوْ شَرَى الْخ.

(٢٣٦٦٨) (قَوْلُهُ: كَالْجَارَةِ وَرَهْنٍ) أَي: فَاسِدَيْنِ. اهـ "ح"^(٤). وَقَوْلُهُ: ((وَعَقْدٌ صَحِيحٌ))

قِيلَ: صَوَابُهُ: بِخِلَافِ عَقْدٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مُنْقُودًا - كَمَا إِذَا

فَلِلْبَائِعِ حَقُّ الْفَسَخِ لَوْ لَمْ يَقْبُضْ بِقِيَمَتِهِ، كَأَنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ لَمْ تُوجَدْ بِفَسَخٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فِي حَقِّ الْكُلِّ)).

(قَوْلُهُ: وَالرَّهْنُ) لَعَلَّهُ وَالنِّكَاحُ فَإِنَّهُ الَّذِي مَرَّ.

(قَوْلُهُ: أَوْ قِيَمَةٍ) أَي: تَرْضَايَا عَلَيْهَا.

(١) ص ٦٩٣ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠١/٦.

(٣) نقول: هذه عبارة "الهداية"، وليست عبارة "الفتح"، انظر "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥٢/٣.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩١/١.

(٥) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٧/ب.

اشترى من مدينيه عبداً بدين سابقٍ شيراً فاسيداً وقبضه بالإذن، فأراد البائع أخذه بحكم الفساد ليس للمشتري حيمه؛ لاستيفاء ما له عليه من الدين، والإجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا، بخلاف ما إذا كان العقد صحيحاً في الأبواب الثلاثة)) اهـ.

قلت: هذا بناء على ما فهمه المعترض، وهو غير متعين؛ لأنه يمكن حمل كلام "الشراح" على وجه صحيح، وهو أن قوله: ((كإجارة ورهن)) راجع لأصل المسألة، وهو قوله: ((لا يأخذه حتى يرُد الثمن^(١) المنقود))، فيكون المراد ما إذا كان بدل الإجارة والرهن منقودين. قال في "البحر"^(٢): ((وأشار المؤلف إلى أنه لو استأجر إجارة فاسدة ونقد الأجرة، أو ارتهن رهناً فاسداً أو أقرض قرضاً فاسداً وأخذ به رهناً كان له أن يحبس ما استأجر وما ارتهن حتى يقبض ما نقد اعتباراً بالعقد الجائر إذا تفاسخا)) اهـ، ونحوه في "الفتح"^(٣). وعليه فقوله: ((وعقد صحيح)) قصد بذكره أن هذه العقود مثله إذا كان البدل فيها منقوداً، فإنه إذا كان منقوداً لا فرق بين العقد الصحيح والفاسد في ثبوت حق الحبس بعد الفسخ في الكل، بل الفرق بينهما في غير المنقود، قال في "جامع الفصولين"^(٤) برمز "الخاتمة"^(٥): ((شركى من مديونية فاسداً ففسخ ليس له حبس المبيع؛ لاستيفاء دينه، وكذا لو أجز من دائيه إجارة فاسدة، ولو كان عقد البيع أو الإجارة جائزاً فله الحبس لدينه)) اهـ.

(قوله: لأنه يمكن حمل كلام "الشراح" على وجه صحيح، وهو أن قوله إلخ) هذا الحمل وإن كان صحيحاً في ذاته إلا أنه لا فائدة لقوله حينئذ: ((والفرق في "الكافي")) فإنه فيما إذا كان الثمن غير منقود فرق بين الصحيح والفاسد.

(١) عبارة "الدر": ((ثمن)).

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٥/٦.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠١/٦.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٣٦/٢.

(٥) "الخاتمة": كتاب البيع - فصل في أحكام البيع الفاسد ١٧٠/٢ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

والفَرْقُ في "الكافي". (فإن مات) أحدهما أو المؤجَّر.....

فأفاد أن له الحبسَ في العقدِ الجائرِ إذا كان البدلُ غيرَ دينٍ بالأولى، فافهم.

[٢٣٦٦٩] (قوله: والفَرْقُ في "الكافي") أي: الفَرْقُ بينَ الفاسِدِ والصَّحِيحِ إذا كان البدلُ غيرَ منقودٍ - حيث يَمْلِكُ الحبسَ في الصَّحِيحِ دونَ الفاسِدِ - هو ما ذكره في "كافي النَّسْفِي"، وحاصله: ((أنه لما وجب للمدَّيُونِ على المشتري مثلُ الدينِ صار الثَّمَنُ قِصاصاً لاستوائهما قدراً ووصفاً، فاعتبر بما لو استوفيا حقيقةً، فكان له حقُّ الحبسِ، وفي الفسادِ لم يَمْلِكِ الثَّمَنُ، بل تجبُ قيمةُ المبيعِ عندَ قبْضِ، وهي قبله غيرُ مُقرَّرةٍ؛ لاحتمالِها السَّقُوطَ بالفسخِ، ودينُ المشتري^(١) مُقرَّرٌ، والمقاصَّةُ إنما تكونُ عندَ الاستواءِ وصفاً، فلم يكنْ له حقُّ الحبسِ)) اهـ.

[٢٣٦٧٠] (قوله: فإن مات أحدهما) عبارة "العيني"^(٢) و "الزَّيْلَعِي"^(٣): ((فإن مات البائعُ))، وهي أنسبُ لقول "المصنِّف": ((فالمشتري أحقُّ)).

(قوله: وهي قبله غيرُ مُقرَّرةٍ (الخ) لعله: بعده؛ إذ قبلَ قبْضِ لا تجبُ شيءٌ على المشتري، وبعدهُ تجبُ القيمةُ غيرُ مُقرَّرةٍ.

(قوله: عبارة "العيني" و "الزَّيْلَعِي": فإن مات البائعُ، وهي أنسبُ (الخ) ضميرُ ((مات)) بالنظرِ لكلامِ "المصنِّف" وقطعَ النظرَ عن كلامِ "الشارح" راجعَ للبائعِ، إلا أن "الشارح" لما نظرَ أن موتَ المشتري كموتهِ حاولَ الكلامَ، وجعلَ الفاعلَ لفظاً: ((أخذ))، وزاد: ((ونحوه)) لئيمَ ما قصدهُ من ذكرِ الحكمِ مُتَّجِداً فيهما، وكتبَ "السَّنْدِي" على قوله: ((أحدهما)): ((أي: البائعُ أو المشتري قبلَ أداءِ الثَّمَنِ، فالبائعُ أحقُّ، ويَحْتَمِلُ أن يُقالَ: ماتَ المشتري بعدَ ما نقدَ الثَّمَنَ فيما شراهُ فاسداً وتفلَّسَ البائعُ وأحاطتْ به الغُرماءُ فورَّثةُ المشتري أحقُّ بذلكَ المبيعِ من سائرِ الغُرماءِ، ولهم أن يَحْسِبُوهُ حتَّى يَسْتَوْفُوا ثَمَنَهُ)) اهـ.

(١) في "الأصل": ((المشتري))، وهو خطأ.

(٢) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٣٢/٢.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل: قبض المشتري المبيع إلخ ٦٥/٤ - ٦٦.

أَوْ الْمُسْتَقْرِضُ أَوْ الرَّاهِنُ فَاسِيداً - "عَيْنِي" وَ "زَيْلَعِي" - بَعْدَ الْفَسْخِ (فَالْمُشْتَرِي) وَنَحْوُهُ (أَحَقُّ بِهِ) مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ،.....

[٢٣٦٧١] (قوله: أَوْ الْمُسْتَقْرِضُ^(١)) بِأَنْ اسْتَقْرِضَ قَرْضاً فَاسِيداً وَأَعْطَى بِهِ رَهْناً،

"بجر"^(٢).

[٢٣٦٧٢] (قوله: فَاسِيداً) حَالٌ مِنَ الْكُلِّ، وَفِيهِ وَصْفُ الْعَاقِدِ بِصِفَةِ عَقْدِهِ بِمَجَازٍ؛ لِأَنَّهُ

مَحَلُّهُ.

[٢٣٦٧٣] (قوله: بَعْدَ الْفَسْخِ) نَصٌّ عَلَى الْمُتَوَهَّمِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ قَبْلَ الْفَسْخِ

بِالْأَوَّلَى، "ط"^(٣).

[٢٣٦٧٤] (قوله: فَالْمُشْتَرِي وَنَحْوُهُ) أَي: الْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُقْرِضُ وَالْمُرْتَهِنُ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْحَيَّ الَّذِي يَبْدُو عَنْهُ الْمَبِيعُ أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ أَوْ الرَّهْنُ أَحَقُّ بِمَا فِي يَدِهِ مِنْ

الْعَيْنِ مِنَ غُرَمَاءِ الْآخِرِ أَمَّا حَتَّى يَقْبِضَ مَا نَقَدَ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): ((لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ فِي

حَيَاتِهِ، فَكَذَا عَلَى وَرَثَتِهِ وَغُرَمَائِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، إِلَّا أَنَّ الرَّهْنَ مَضمُونٌ بِقَدْرِ الدَّيْنِ وَالْمُشْتَرَى

بِقَدْرِ مَا أُعْطِيَ، فَمَا فَضَلَ فَلِلْغُرَمَاءِ)) اهـ. قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ"^(٥): ((لَكِنْ سَيَأْتِي فِي [١/٣١٣/٨١ب]

كِتَابِ الْإِجَارَةِ أَنَّ الْمُرْتَهِنَ^(٥) فَاسِيداً أَسْوَأَ الْغُرَمَاءِ، وَسَيَأْتِي آخِرَ الرَّهْنِ مِثْلُ مَا هُنَا،

(قوله: سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ أَنَّ الرَّاهِنَ إلخ) لَعَلَّهُ الْمُرْتَهِنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، تَأَمَّلْ.

(١) الَّذِي فِي نَسْخِ الْحَاشِيَةِ جَمِيعُهَا: ((وَالْمُسْتَقْرِضُ)) بِالْوَاوِ، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "الدَّر".

(٢) "البحر": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠٥/٦.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨١/٣.

(٤) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي أَحْكَامِهِ ١٠١/٦.

(٥) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((الرَّاهِنُ))، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَابِدِينَ آخِرَ الرَّهْنِ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ

الرَّافِعِيُّ وَمُصَحِّحُ "م".

بل قبل تجهيزه، فله حق حبسه حتى يأخذ ماله (فيأخذ) المشتري (دراهم الثمن بعينها لو قائمة ومثلها لو هالكة) بناءً على تعيين الدراهم في البيع الفاسد، وهو الأصح.....

ووفقنا بأن ما هنا وما يأتي في الرهن إذا كان الرهن سابقاً على الدين، وما في الإجارة إذا كان الدين متقدماً على الرهن)) اهـ. وسيأتي^(١) توضيحه في آخر الرهن إن شاء الله تعالى.

(تنبيه)

لم يذكر ما إذا مات المشتري فاسداً، وفي "الخلاصة"^(٢) و"البرازية"^(٣): ((ولو مات المشتري فالبائع أحق من سائر الغرماء بمالته، فإن زاد شيء فهو للغرماء)) اهـ. ومعناه أنه لو اشترى عبداً فاسداً وتقاضا، ثم مات المشتري وعليه ديون وفسخ البائع البيع مع الورثة فالبائع أحق بمالته العبد، وهي ما قبضه من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كما لو مات البائع، فإن كانت قيمة العبد أكثر مما قبض فالزائد للغرماء، هذا ما ظهر لي، فتأمل.

[٢٣٦٧٥] (قوله: بل قبل تجهيزه) أي: تجهيز البائع أو المؤجر وما بعده، بمعنى أنه لو مات وكان المبيع ثوباً مثلاً احتيج لتكفيته به فللمشتري حبه حتى يأخذ ماله، قال "ط"^(٤): ((والأولى أن يقول: بل من تجهيزه)).

مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد

[٢٣٦٧٦] (قوله: بناءً على تعيين الدراهم) المراد بها ما يشمل الدنانير، وفي "الأشباه"^(٥):

(قوله: لم يذكر ما إذا مات المشتري) قد علمت أنه بزيادة "الشراح" ما زاده يكون مذكوراً.
(قول "الشراح": بناءً على تعيين الدراهم في البيع الفاسد، وهو الأصح) وفي "حاشية الحموي":

(١) المقولة [٣٤٦٨٠] قوله: ((فهو الحكم في الرهن الفاسد)).

(٢) "الخلاصة": كتاب البيوع - الفصل الرابع في البيع الفاسد وأحكامه ق ١٤٨/١.

(٣) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه - نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد ٤٠٦/٤

(هامش الفتاوى الهندية).

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨١/٣.

(٥) في "م": ((تعين)).

(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - أحكام النقد ص ٣٧٥.

((النقدُ لا يتعينُ في المعاوضاتِ، وفي تعيينه في العقدِ الفاسدِ روايتان، ورجحَ بعضُهم تفصيلاً بأنَّ ما فسَدَ من أصله - أي: كما لو ظهرَ المبيعُ حُرّاً أو أُمّ ولدٍ - يتعينُ فيه لا فيما انتَقَضَ بعدَ صحّته، أي: كما لو هلكَ المبيعُ قبلَ التَّسليمِ، والصَّحيحُ تعيينُهُ في الصَّرْفِ بعدَ فسادهِ وبعدَ هلاكِ المبيعِ وفي الدَّينِ المشتركِ، فيؤمَّرُ برَدِّ نصفٍ ما قبَضَ على شريكِهِ، وفيما إذا تبيَّنَ بطلانُ القضاءِ، فلو ادَّعى على آخرٍ مالاً وأخذَهُ ثمَّ أقرَّ أَنَّهُ لم يكنْ له على خصمِهِ حقٌّ فعلى المدَّعي رُدُّ عَيْنٍ ما قبَضَ ما دام قائماً، ولا يتعينُ في المهرِ ولو بعدَ الطَّلاقِ قبلَ الدُّخولِ، فترُدُّ مثلَ نصفِهِ، ولذا لزمَها زكاته لو نصاباً حَوَلياً عندها، ولا في النَّذْرِ والوكالةِ قبلَ التَّسليمِ، وأمَّا بعدهُ فالعامَّةُ كذلك، وتتعيَّنُ في الأماناتِ

((ذَكَرَ في "غَايَةِ الْبَيَانِ": أَنَّ الْمُخْتَارَ عَدَمُ التَّعْيِينِ)) اهـ. وفي "الْبَعْلِيَّ": ((قَالُوا: يَنْبَنِي عَلَى هَذَا أَنَّهُ إِذَا رُبِحَ الْبَائِعُ هَلْ يَطِيبُ لَهُ أَوْ لَا؟ فَعَلَى التَّعْيِينِ لَا، وَعَلَى عَدَمِهِ نَعَمْ، وَهَذَا الَّذِي حَزَمَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ" وَ"الْعِنَايَةِ")) اهـ. وَيُعْلَمُ مِنْ هَذَا جَوَابُ إِشْكَالِ "صَدْرِ الشَّرِيعَةِ" وَغَيْرِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ "الْمَحْشِيُّ"، وَانْظُرْ مَا قَالُوهُ فِي كِتَابِ الْغَصْبِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ فِي ذَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ أَوْ الْغَصْبِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا وَتَقَدَّهَا لَا يَطِيبُ.

(قَوْلُهُ: وَأَمَّا بَعْدُهُ فَالْعَامَّةُ كَذَلِكَ الْإِخ) ثَمَرَةُ الْخِلَافِ جَوَازُ أَخْذِهَا مِنَ الْوَكِيلِ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا لِلْبَائِعِ وَدَفْعِ غَيْرِهِ عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَمَنْعُهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، تَأَمَّلْ، "رَمْلِي"، وَفِي "الْبَزَارِيَّةِ": ((النَّقْدُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْوَكِيلِ لَا تَتَعَيَّنُ، وَبَعْدُهُ، قِيلَ: لَا تَتَعَيَّنُ، حَتَّى لَا تَبْطُلَ الْوَكَالَةُ بِالْهَلَاكِ، وَقَالَ أَكْثَرُ مَشَائِقِنَا: تَتَعَيَّنُ وَتَبْطُلُ بِهِمَا كِلَاهُمَا)) اهـ. لَكِنْ مَا فِي "الْبَزَارِيَّةِ" يُخَالِفُهُ مَا فِي "الْفُصُولَيْنِ" حَيْثُ قَالَ: ((وَأَمَّا بَعْدَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْوَكِيلِ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ؟ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَائِخُ، بَعْضُهُمْ قَالُوا: يَتَعَيَّنُ، حَتَّى تَبْطُلَ الْوَكَالَةُ بِهِمَا كِلَاهُمَا، وَعَاشَتْهُمْ عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَتَعَيَّنَا، وَفَائِدَةُ النَّقْدِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى قَوْلِ الْعَامَّةِ شَتَانٍ: أَحَدُهُمَا: تَوَقَّتْ بَقَاءُ الْوَكَالَةِ بِبَقَاءِ النَّقْدِ، فَإِنَّ الْعُرْفَ ظَاهِرٌ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا دَفَعَ النَّقْدَ إِلَى الْوَكِيلِ

(و) إِنَّمَا (طَابَ لِلْبَائِعِ مَا رَبِحَ) فِي الثَّمَنِ.....

وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ وَالْغَصْبِ، وَتَمَامُهُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(١) اهـ.
[٢٣٦٧٧] (قَوْلُهُ^(٢)): وَطَابَ لِلْبَائِعِ مَا رَبِحَ لَا لِلْمُشْتَرِي) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ
"مُحَمَّدٌ" فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٣): ((رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةً بَيْعًا فَاسِدًا بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ
وَتَقَابُضًا، وَرَبِحَ كُلُّ مِنْهُمَا فِيمَا قَبِضَ يَتَصَدَّقُ الَّذِي قَبِضَ الْجَارِيَةَ بِالرَّبْحِ، وَيَطِيبُ الرَّبْحُ
لِلَّذِي قَبِضَ الدَّرَاهِمَ)) اهـ. وَقَوْلُ "الشَّارِحِ": ((وَإِنَّمَا طَابَ إِنْ لَمْ يَرُدَّ فِي صَوْرَةِ
جَوَابٍ عَمَّا اسْتَشْكَلَهُ "صَدْرُ الشَّرِيعَةِ"^(٤) وَصَاحِبُ "الْعَنَايَةِ"^(٥) وَ"الْفَتْحِ"^(٦) وَ"الدُّرَرِ"^(٧))

يُرِيدُ شِرَاءَهُ حَالِ قِيَامِ النَّقْدِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ، وَالثَّانِي: قَطَعَ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ فِيمَا وَجِبَ لِلْمُوَكَّلِ
عَلَى الْمُوَكَّلِ، فَحِينَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ بِمَا نَقَدَ، ثُمَّ مَا نَقَدَ لَوْ صَلَحَ لِاسْتِيفَاءِ مَا وَجِبَ لِلْمُوَكَّلِ
عَلَى الْمُوَكَّلِ صَحَّ الْأَمْرُ بِالْاسْتِيفَاءِ، وَلَوْ لَمْ يَصْلَحْ يَبْطُلُ الْأَمْرُ بِالْاسْتِيفَاءِ وَيَبْقَى الْأَمْرُ بِالشَّرَاءِ عَلَى
حَالِهِ، وَيَصِيرُ وُجُودُ النَّقْدِ وَعَدَمُهُ سَوَاءً كَأَنَّهُ أَمْرُهُ بِشِرَاءِ وَلَمْ يَنْقُدْ لَهُ شَيْئًا، وَلَوْ سُرِقَ مِنْ يَدِ
الْمُوَكَّلِ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، فَلَوْ شَرَى بَعْدَهُ أَمَةً بِأَلْفٍ نَقَدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ وَكِيلًا بَعْدَ هَلَاكِ
تِلْكَ الدَّرَاهِمِ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَايِخِ، وَلِتَوْفُّقِ بَقَاءِ الْوَكَالَةِ بَقَاءً تِلْكَ الدَّرَاهِمِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ، أَقُولُ:
عَلَى هَذَا لَا تُمَرَّةٌ لَعَدَمِ تَعَيُّنِهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ)) اهـ. قَالَ "الرَّمْلِيُّ": ((أَقُولُ: قَدْ
يُقَالُ: ثَمَرَتُهُ جَوَازُ إِنْجَاءٍ)).

(قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ") انْظُرْ مَا فِي "الْفُصُولَيْنِ" وَ"حَاشِيَتِهِ" مِنَ الْفَصْلِ السَّابِعِ عَشَرَ.

(١) عبارة مطبوعة "الأشباه" التي بين أيدينا: ((وتمامه في "فصول العمادي"))، وانظر "جامع الفصولين": الفصل

السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها النقود والتي لا تتعين فيها ٢٢٧/١ - ٢٣٠.

(٢) في "ك" و"ب" و"م": ((قَوْلُ الْمُصَنِّفِ)).

(٣) "الجامع الصغير": كتاب البيوع - باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز ص ٣٣٣.

(٤) "شرح الوقاية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٤/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٥) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٤/٦ (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٤/٦.

(٧) "الدرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٥/٢.

لا على الراوية الصحيحة المقابلة للأصح، بل على الأصح أيضاً؛ لأنَّ الثَّمَنَ في العقد الثاني غير مُتَعَيَّنٍ،.....

و"البحر" (١) و"المنح" (٢) وغيرهم: ((من أنَّ المذكورَ في المتونِ من أنَّ الرِّبْحَ يَطِيبُ للبائعِ في الثَّمَنِ النَّقْدِ هو الموافقُ للرَّوايةِ المنصوصةِ في "الجامعِ الصَّغِيرِ")، وهو صريحٌ في أنَّ الدَّرَاهِمَ لا تَعَيَّنُ في البَيْعِ الفاسِدِ، فَيُنَاقِضُ قولهم: إِنَّ تَعَيُّنَهَا فِيهِ هُوَ الْأَصَحُّ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَطِيبُ الرِّبْحُ للبائعِ فيما قَبَضَ. وقد أَجَابَ الْعَلَامَةُ "سَعْدِي جَلَبِي" في "حاشيةِ الْعِنَايَةِ" (٣) بما أَشارَ إِلَيْهِ "الْشَّارْحُ"، وهو: ((أَنَّهُ يَطِيبُ عَلَى كُلِّ مِّنَ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّعْيِينِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي الصَّحِيحِ لَا فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ الْفَاسِدِ)) اهـ.

وبيانُهُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ فَاسِداً وَقَبَضَ دَرَاهِمَ الثَّمَنِ ثُمَّ فَسَخَ الْعَقْدَ يَجِبُ رَدُّ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ بَعَيْنِهَا عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ تَعَيُّنُهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَلَوْ اشْتَرَى بِهَا عَبْدًا مَثَلًا شِرَاءً صَحِيحاً طَابَ لَهُ مَا رِبَحَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعَيَّنُ فِي هَذَا الْعَقْدِ الثَّانِي لِكُونِهِ عَقْداً صَحِيحاً، حَتَّى لَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا وَقَتَ الْعَقْدِ لَهُ دَفْعُ غَيْرِهَا، فَعَدَمُ تَعَيُّنِهَا فِي هَذَا الْعَقْدِ الصَّحِيحِ لَا يُنَاقِضُ كَوْنَ الْأَصَحَّ تَعَيُّنَهَا فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ. وقد أَجَابَ الْعَلَامَةُ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" بمثلِ مَا أَجَابَ الْعَلَامَةُ "سَعْدِي" قَبْلَ إِطْلَاعِهِ عَلَيْهِ وَقَالَ: ((إِنِّي فِي عَجَبٍ عَجِيبٍ مِنْ فَهْمِ هَؤُلَاءِ الْأَجَلَاءِ التَّنَاقُضَ مِنْ مِثْلِ هَذَا مَعَ ظُهُورِهِ)).

[٢٣٦٧٨] (قوله: لا على الراوية الصحيحة) أي: القائلة بعدم تعيّن الدّراهم في العقد

الفاسد. اهـ "ح" (٤).

(١) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٦/٦.

(٢) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٠٣/٢.

(٣) "الحواشي السعدية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٤/٦ (هامش "فتح القدير").

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٩١/ب.

ولا يَصْرُ تَعْيِينُهُ^(١) في الأول كما أفاده "سعدى"، (لا) يَطِيبُ (للمشتري) ما ربحَ في بَيْعٍ^(٢) يَتَعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ بأن باعَهُ بأزِيدَ؛ لتعلقِ الْعَقْدِ بَعَيْنِهِ، فتمكَّنَ الْخُبْتُ فِي الرِّبْحِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ،.....

[٢٣٦٧٩] (قوله: في بَيْعٍ يَتَعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ) أرادَ بالْبَيْعِ المبيعَ، وأشار بقوله: ((يَتَعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ)) - كالعبدِ مثلاً - إلى وجهِ الفرقِ بينَ طَيِّبِ الرِّبْحِ للبائعِ للمشتري، وهو أنَّ ما يَتَعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ يتعلَّقُ الْعَقْدُ به فتمكَّنَ الْخُبْتُ فيه، والنَّقْدُ لا يَتَعَيَّنُ في عُقُودِ الْمُعَاوَضَةِ، فلم يتعلَّقِ الْعَقْدُ الثَّانِي بَعَيْنِهِ فلم يَتَمَكَّنِ الْخُبْتُ، فلا يَجِبُ التَّصَدُّقُ كما في "الهداية"^(٣)، وإنَّما لم يَتَعَيَّنِ النَّقْدُ؛ لأنَّ ثَمَنَ المبيعِ يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ بخلافِ نفسِ المبيعِ؛ لأنَّ الْعَقْدَ يتعلَّقُ بَعَيْنِهِ. ومُفَادُ هَذَا الْفَرْقِ [١/٨٢٣/٣] أَنَّهُ لو كان يَبِيعُ مُقَابِضَةً^(٤) لا يَطِيبُ الرِّبْحُ لهما؛ لأنَّ كُلًّا مِنْ الْبَادِلَيْنِ مَبِيعٌ مِنْ وَجْهِ، ولو كان عَقْدٌ صَرَفٍ يَطِيبُ لهما، لَكِنْ قَدَّمْنَا^(٥) أَنْفَاءً عَنِ "الأشباه": ((أَنَّ الصَّحِيحَ تَعْيِينُهُ فِي الصَّرْفِ بَعْدَ فُسَادِهِ))، وفي "شرح البيري" عن "الخلاطى": ((أَنَّهُ الصَّحِيحُ الْمَذْكُورُ فِي عَامَّةِ الرَّاويَاتِ)) اهـ، فافهم.

[٢٣٦٨٠] (قوله: بأن باعَهُ بأزِيدَ) تصويرٌ لظُهُورِ الرِّبْحِ، فلا يَطِيبُ لَهُ ذَلِكَ الرَّائِدُ عَمَّا اشْتَرَى بِهِ،

(قوله: لَكِنْ قَدَّمْنَا أَنْفَاءً عَنِ "الأشباه": أَنَّ الصَّحِيحَ تَعْيِينُهُ فِي الصَّرْفِ إلخ) ما هنا لا يُنَافِي ما تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ فِي الصَّرْفِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسَبَةِ لذاتِ عَقْدِهِ، فلا يُنَافِي عَدَمَ تَعْيِينِهِ بِالنَّسَبَةِ لِعَقْدٍ آخَرَ فَيَطِيبُ لهما الرِّبْحُ الْخَاصِلُ فِيهِ كَمَا طَابَ لِلْبَائِعِ مَا رَبِحَ.

(١) في "د" و"و": ((تعيينه)).

(٢) في "د" و"و": ((مبيع)).

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ٥٣/٣.

(٤) في "م": ((مقايضة)) بالباء الموحدة، وهو خطأ.

(٥) المقولة [٢٣٦٧٦] قوله: ((بناءً على تَعْيِينِ الدَّرَاهِمِ)).

(كما طابَ رِبْحُ مالٍ ادَّعَاهُ) على آخَرَ فَصَدَّقَهُ على ذلك (فَقَضِيَ لَه^(١)) أي: أوفاهُ إِيَّاهُ (ثُمَّ ظَهَرَ عَدَمُهُ بِتَصَادُقِهِمَا) أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الْمُسْتَحَقِّ مَمْلُوكاً^(٢) فَاسِداً، وَالْحُبْتُ لِفَسَادِ الْمَلِكِ إِنَّمَا يَعْمَلُ.....

وَأَفَادَ أَنَّ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ عَقْدٍ، وَأَمَّا إِذَا أَخَذَ الثَّمَنَ وَاتَّجَرَ وَرَبِحَ بَعْدَهُ أَيْضاً يَطِيبُ لَهُ؛ لِعَدَمِ التَّعَيُّنِ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ "ط"^(٣)، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ^(٤).

[٢٣٦٨١] (قَوْلُهُ: كَمَا طَابَ الْخ) صَوْرَتُهُ مَا فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٥) أَيْضاً: ((لَوْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ مَالاً فَقَضَاهُ، ثُمَّ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَقَدْ رَبِحَ الْمُدَّعِي فِي الدَّرَاهِمِ الَّتِي قَبَضَهَا عَلَى أَنَّهَا دَيْنُهُ يَطِيبُ لَهُ الرِّبْحُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَجِبَ بِالْإِقْرَارِ عِنْدَ الدَّعْوَى ثُمَّ اسْتَحَقَّ بِالتَّصَادُقِ، وَكَانَ الْمَقْبُوضُ بَدَلَ الْمُسْتَحَقِّ وَهُوَ الدَّيْنُ، وَبَدَلَ الْمُسْتَحَقِّ مَمْلُوكٌ مَلِكاً فَاسِداً، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِنِجَارِيَّةٍ أَوْ ثَوْبٍ ثُمَّ أَعْتَقَ الْعَبْدَ وَاسْتَحَقَّتِ الْجَارِيَةُ يَصِحُّ عِتْقُ الْعَبْدِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَدَلَ الْمُسْتَحَقِّ مَمْلُوكاً لَمْ يَصِحَّ الْعِتْقُ؛ إِذْ لَا عِتْقَ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ))، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٦).

[٢٣٦٨٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ بَدَلَ الْمُسْتَحَقِّ مَمْلُوكاً) كَذَا فِيمَا رَأَيْتُهُ فِي عَدَّةٍ نُسَخِ بِنَصْبِ ((مَمْلُوكاً))، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ نُسَخِ "النَّهْرِ"^(٧)، وَفِي بَعْضِهَا بِالرَّفْعِ، وَهُوَ الصَّوَابُ عَلَى اللَّغَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي رَفْعِ خَبَرٍ (لِأَنَّ).

(١) ((لَه)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) فِي "و": ((مَمْلُوكٌ)) بِالرَّفْعِ.

(٣) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨١/٣.

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٣٦٧٧] قَوْلُهُ: ((قَوْلُهُ: وَطَابَ لِلْبَائِعِ مَا رِبِحَ لَا لِلْمُشْتَرِي)).

(٥) "الْجَامِعُ الصَّغِيرُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ ص ٣٣٣.

(٦) انْظُرِ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي أَحْكَامِهِ ١٠٦/٦.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٣٨٨/١، وَالَّذِي فِي نَسَخَتَنَا مِنْ "النَّهْرِ" بِالنَّصْبِ أَيْضاً.

فيما يتعينُ لا فيما لا يتعينُ، وأمّا الحُبْتُ لعدمِ^(١) الملِكِ كالغَصْبِ فَيَعْمَلُ فِيهِمَا
كما بَسَطَهُ "خسرو" و"ابنُ الكمال". وقال "الكمال"^(٢): ((لو تعمَّدَ الكذبَ في
دَعْوَاهُ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُهُ أَصْلًا))، وَقَوَاهُ فِي "النَّهْرِ"،.....

[٢٣٦٨٣] (قوله: فيما يتعينُ) كالْعُرُوضِ ((لا فيما لا يتعينُ)) كالنَّقُودِ، وَمَرَّ^(٣) بَيَانُهُ.

[٢٣٦٨٤] (قوله: كالغَصْبِ) وكالوديعة، فإذا تصرف الغاصبُ أو المودعُ في العَرَضِ
أو النَّقْدِ يتصدقُ بالربح؛ لتعلقِ العقدِ بمالِ غيره، وتماثُهُ في "الذَّررِ"^(٤).

[٢٣٦٨٥] (قوله: وقال "الكمال" إلخ) تقييدٌ لما في "المتن".

[٢٣٦٨٦] (قوله: لَا يَمْلِكُهُ أَصْلًا) لِأَنَّهُ مُتَقَيَّنٌ أَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ، "فتح"^(٥)، أي: فلا
يُطِيبُ لَهُ مَا رَبِحَ مُطْلَقًا سِوَاءَ تَعَيَّنَ أَوْ لَا.

[٢٣٦٨٧] (قوله: وَقَوَاهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦)) بتصريحيهم في الإقرار: ((بأنَّ المُقَرَّرَ لَهُ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ
أَنَّ المُقَرَّرَ كَاذِبٌ فِي إِقْرَارِهِ لَا يَجِلُّ لَهُ أَخْذُهُ عَنْ كَرِّهِ مِنْهُ، أَمَّا لَوْ اشْتَبَهَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ حَلٌّ لَهُ
الْأَخْذُ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" خِلَافًا لـ "أَبِي يُوسُفَ"، وَحِينَئِذٍ لَا يُطِيبُ لَهُ رِبْحُهُ، وَيُحْمَلُ الْكَلَامُ
هَاهُنَا^(٧) عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا بِإِلَارِثٍ مِنْ أَبِيهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ وَكِيلَهُ أَوْفَاهُ لِأَبِيهِ،
فَتَصَادَقَا عَلَى أَنَّ لَا دَيْنَ، فَحِينَئِذٍ يُطِيبُ لَهُ، وَهَذَا فَقَعٌ حَسَنٌ، فَتَدَبَّرْهُ)) اهـ. ونقله عنه
"الرَّمْلِيُّ" وَأَقَرَّهُ.

(١) في "د": ((بعدم)).

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٦/٦ يتصرف.

(٣) المقولة [٢٣٦٧٩] قوله: ((يَبِيعُ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعَيَّنِ)).

(٤) انظر "الذرر والغرر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ١٧٦/٢.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٦/٦.

(٦) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ٣٨٨/١.

(٧) في "الأصل" و"النهر": ((هنا)).

وفيه الحرام يَنْتَقِلُ^(١)، فلو دَخَلَ بأمانٍ وأَحَذَ مَالَ حَرَبِيٍّ بِلا رِضاهُ وأَخْرَجَهُ إلينا ملكَهُ وَصَحَّ بَيْعُهُ، لكن لا يَطِيبُ له ولا للمشتري مِنْه بِخِلافِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنَّهُ لا يَطِيبُ له لِفَسَادِ عَقْدِهِ، وَيَطِيبُ للمشتري مِنْه لَصِحَّةِ عَقْدِهِ.....

وبه اندفع ما في "البحر"^(٢): ((من أن ظاهر إطلاقهم خلاف ما في "الفتح")).
[٢٣٦٨٨] (قوله: الحرام يَنْتَقِلُ) أي: تَنْتَقِلُ حُرْمَتُهُ وَإِنْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي وَتَبَدَّلَتْ الْأَمْلاكُ، وَيَأْتِي^(٣) تَمَامُهُ قَرِيباً.

[٢٣٦٨٩] (قوله: ولا للمشتري مِنْه) فَيَكُونُ بِشِرَائِهِ مِنْهُ مُسَيِّئاً؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ بِكَسْبِ حَبِيبٍ، وَفِي شِرَائِهِ تَقْرِيرٌ لِلْخَبَثِ، وَيُؤْمَرُ بِمَا كَانَ يُؤْمَرُ بِهِ الْبَائِعُ مِنْ رَدِّهِ عَلَى الْحَرَبِيِّ؛ لِأَنَّ وَجوبَ الرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ إِنَّمَا كَانَ لِمُرَاعَاةِ مِلْكِ الْحَرَبِيِّ وَلِأَجْلِ غَدْرِ الْأَمَانِ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي كَمَا فِي مِلْكِ الْبَائِعِ الَّذِي أَخْرَجَهُ، بِخِلافِ الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِداً إِذَا بَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ بَيْعاً صَحِيحاً، فَإِنَّ الثَّانِي لا يُؤْمَرُ بِالرَّدِّ وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ مَأْمُوراً بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِلرَّدِّ قَدْ زَالَ بِبَيْعِهِ؛ لِأَنَّ وَجوبَ الرَّدِّ بِفَسَادِ الْبَيْعِ حُكْمُهُ مَقْصُورٌ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَقَدْ زَالَ مِلْكُهُ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ، كَذَا فِي "شرح السير الكبير"^(٤) لـ "السرخسي" مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ بَعْدَ الْمِائَةِ.

مَطْلَبُ: الْبَيْعُ الْفَاسِدُ لا يَطِيبُ له وَيَطِيبُ للمُشْتَرِي مِنْه

[٢٣٦٩٠] (قوله: وَيَطِيبُ للمشتري مِنْه لَصِحَّةِ عَقْدِهِ) فِيهِ: أَنَّ عَقْدَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى صَحِيحٌ أَيْضاً، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْحُكْمَ فِي "البحر"^(٥) مَعْزِياً لـ "الإسبيحاني" بِذُنُونِ هَذَا التَّعْلِيلِ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُهُ.

(١) قال العلامة التِّرْثَلَوِيُّ فِي "جَدِّ الْمَتَارِ" ٢٠٤/٤: ((وبه يعلم حرمة شراء المنهوب وطعام الغصب ولو استهلكه بطنه إلا أن يؤدي قيمته أو يضمها أو يسامح منها، طحطاوي)) وانظر "ط": ٨٢/٣.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٧/٦.

(٣) المقولة [٢٣٦٩١] قوله: ((الحرمة تعدد إلخ)).

(٤) نقول: المسألة في "شرح السير الكبير" من الباب الرابع عشر بعد المائة لا من الباب الخامس بعد المائة، باب: المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال إلخ ١١٨/٤ - ١١٩.

(٥) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٣/٦ - ١٠٤.

وفي حَظَرِ "الأشباه" ^(١): ((الْحُرْمَةُ تَتَعَدَّدُ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا))

ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي "شرح السَّيَرِ الْكَبِيرِ" ^(٢) فِي الْبَابِ الثَّانِي وَالسِّتِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ: ((أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِينَ شِرَاؤُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ خَبِيثٌ. عَمَلُ الْمُشْتَرِي فَاسِدًا إِذَا أَرَادَ بَيْعَ الْمُشْتَرَى بَعْدَ الْقَبْضِ يُكْرَهُ شِرَاؤُهُ مِنْهُ وَإِنْ نَفَذَ فِيهِ بَيْعُهُ وَعَتَقَهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ حَصَلَ لَهُ بِسَبَبِ حَرَامٍ شَرْعًا)) اهـ. فَهَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: ((وَيَطِيبُ لِلْمُشْتَرِي))، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمَّا وَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّهُ عَلَى الْحَرْبِيِّ لِبَقَاءِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ عَلَى الْبَائِعِ رَدُّهُ تَمَكَّنَ الْخَبِثُ فِيهِ، فَلَمْ يَطِيبْ لِلْمُشْتَرِي أَيْضًا كَالْبَائِعِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنْ رَدَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْبَائِعِ قَبْلَ الْبَيْعِ لَا عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لَعَدَمِ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلرَّدِّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٣)، فَلَمْ يَتِمَّ الْخَبِثُ فِيهِ، فَلِذَا طَابَ لِلْمُشْتَرِي، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ نَفْسَ الشِّرَاءِ مَكْرُوهَةٌ؛ لِحَصُولِهِ لِلْبَائِعِ بِسَبَبِ حَرَامٍ، وَلَئِنْ فِيهِ إِعْرَاضٌ عَنِ الْفَسْخِ [ب/٨٢/٣] الْوَاجِبِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

مَطْلَبُ: الْحُرْمَةُ تَتَعَدَّدُ

[٢٣٦٩١] (قَوْلُهُ: الْحُرْمَةُ تَتَعَدَّدُ) (لِخ) نَقَلَ "الْحَمَوِيُّ" ^(٤) عَنْ سَيِّدِي "عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ" أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ "الْمَنَنِ" ^(٥): ((وَمَا نُقِيلُ عَنْ بَعْضِ الْخَنْفِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَدَّى ذِمَّتَيْنِ سَأَلْتُ عَنْهُ "الشَّهَابُ بْنُ الشُّلْبِيِّ" ^(٦) فَقَالَ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ ^(٧)

(١) "الأشباه والظواهر": المجلد الثاني: الفوائد - كتاب الحظر والإباحة ص ٣٤٤، وعبارته: ((الحرمة تعدد في الأموال...)).

(٢) نقول: المسألة في "شرح السَّيَرِ الْكَبِيرِ": في الباب الرابع عشر بعد المائة لا في الباب المذكور، باب: المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال إلخ ١١١٧/٤ - ١١١٨.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) "عزم عيون البصائر": كتاب الحظر والإباحة ٢٣٤/٣.

(٥) "لطائف المنن والأخلاق" في بيان وجوب التحدث بنعمة الله سبحانه وتعالى على الإطلاق: الباب السادس في جملة من الأخلاق - مطلب في تعظيمه لمشايخه وإمامه إلخ ١٦٥/١، وهو لأبي محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشَّعْرَانِيِّ الشافعي (٩٧٣هـ)، (كشف الظنون ١٥٥٥/٢، الكواكب السائرة ١٧٦/٣، شذرات الذهب ٥٤٤/١٠).

(٦) هو أبو العباس أحمد بن يونس المعروف بابن الشُّلْبِيِّ (٩٤٧ هـ)، وتقدمت ترجمته ٤٣٩/١٣.

(٧) ((لم))، ساقطة من "الأصل".

إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ)) وَقِيْدَهُ فِي "الْظَّهْرِيَّة"^(١) بِأَنْ لَا يَعْلَمَ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ،.....

يَعْلَمُ بِذَلِكَ، أَمَّا لَوْ رَأَى الْمَكَاسَ مَثَلًا يَأْخُذُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا مِنَ الْمَكْسِ ثُمَّ يُعْطِيهِ آخَرَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ مِنْ ذَلِكَ الْآخَرَ آخَرُ فَهُوَ حَرَامٌ)) اهـ.

مَطْلَبُ فِيمَنْ وَرِثَ مَالًا حَرَامًا

(٢٣٦٩٢) (قوله: إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ (الخ) أي: فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ كَسْبَ مُورِثِهِ حَرَامٌ يَحِلُّ لَهُ، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ الْمَالِكُ بَعِيْنِهِ فَلَا شَكَّ فِي حُرْمَتِهِ وَوُجُوبِ رَدِّهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ((وَقِيْدَهُ فِي "الْظَّهْرِيَّة" (الخ))، وَفِي "مُنْيَةِ الْمُفْتَى": ((مَاتَ رَجُلٌ وَيَعْلَمُ الْوَارِثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَكْسِبُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحِلُّ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ الطَّالِبُ بَعِيْنَهُ لِيُرَدَّ عَلَيْهِ حَلُّ لَه الْإِرْثُ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَوَرَّعَ وَيَتَصَدَّقَ بِنَيَّْةِ خُصْمَاءِ أَبِيهِ)) اهـ. وَكَذَا لَا يَحِلُّ إِذَا عَلِمَ عَيْنَ الْغَضَبِ مَثَلًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَالِكُهُ؛ لِمَا فِي "الْبَزَائِيَّة"^(٢): ((أَخَذَ مُورِثُهُ رِشْوَةً أَوْ ظُلْمًا إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ بَعِيْنَهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَخْذُهُ، وَإِلَّا فَلَهُ أَخْذُهُ حُكْمًا، أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ بِنَيَّْةِ إِرْضَاءِ الْخُصْمَاءِ)) اهـ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ وَجَبَ رَدُّهُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَإِنْ عَلِمَ عَيْنَ الْحَرَامِ لَا يَحِلُّ لَهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ بِنَيَّْةِ صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ مَالًا مُخْتَلِطًا مُجْتَمِعًا مِنَ الْحَرَامِ وَلَا يَعْلَمُ أَرْبَابَهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ بَعِيْنَهُ حَلُّ لَهُ حُكْمًا، وَالْأَحْسَنُ دِيَانَةُ التَّنَزُّهِ عَنْهُ، فَفِي "الدَّخِيرَةِ": ((سُئِلَ الْفَقِيْهُ "أَبُو جَعْفَرٍ" عَنْ كَسْبِ مَالِهِ^(٣) مِنْ أُمَرَاءِ السُّلْطَانِ وَمِنْ الْغَرَامَاتِ الْمُحْرَمَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ يَحِلُّ لِمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ طَعَامِهِ؟ قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ فِي دِينِهِ أَنْ لَا يَأْكُلَ، وَيَسْعُهُ حُكْمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الطَّعَامُ غَضَبًا أَوْ رِشْوَةً)). وَفِي "الْحَانِيَّة"^(٤): ((امْرَأَةٌ زَوْجُهَا فِي أَرْضِ

(١) "الظهيرية": كتاب الكراهية - الفصل الأول في تعليم العلوم الإسلامية إلخ ق ١٧٤/أ.

(٢) "البزائية": كتاب الكراهية - النوع الرابع في الهدية والميراث ٣٦٠/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) فِي "الْأَصْل": ((مَالًا)).

(٤) "الحانية": كتاب الحظر والإباحة - فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل ٤١٦/٣ (هامش "الفتاوى

وَسُنِّحَتْهُ ثَمَّةٌ.

(بَنَى أَوْ غَرَسَ فِيمَا اشْتَرَاهُ فَاسِداً) شُرُوعٌ فِيمَا يَقْطَعُ حَقَّ الاسْتِرْدَادِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْحِسِّيَّةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقَوْلِيَّةِ (لَزِمَهُ قِيَمَتُهُمَا) وَامْتَنَعَ الْفَسْخُ، وَقَالَا: يَنْقُضُهُمَا وَيُرُدُّ الْمُبِيعَ،.....

الْجَوْرَ إِنْ أَكَلْتَ مِنْ طَعَامِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَيْنُ ذَلِكَ الطَّعَامِ غَصْباً فَهِيَ فِي سَعَةٍ مِنْ أَكْلِهِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى طَعَاماً أَوْ كِسُوءَةً مِنْ مَالٍ أَصْلُهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ فَهِيَ فِي سَعَةٍ مِنْ تَنَاوُلِهِ، وَإِنْ تَمَّ عَلَى الزَّوْجِ)) اهـ.

[٢٣٦٩٣] (قَوْلُهُ: وَسُنِّحَتْهُ ثَمَّةٌ) أَي: فِي كِتَابِ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ، قَالَ هُنَاكَ^(١) بَعْدَ ذِكْرِهِمَا هُنَا: ((لَكِنْ فِي "الْمَحْتَبَى": مَاتَ وَكَسَبَهُ حَرَامٌ فَالْمِيرَاثُ حَلَالٌ، ثُمَّ رَمَزَ وَقَالَ: لَا نَأْخُذُ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَهُوَ حَرَامٌ مُطْلَقاً عَلَى الْوَرْتَةِ، فَتَنَّبَهُ)) اهـ "ح"^(٢). وَمُفَادَةُ الْحَرْمَةِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَرْبَابُهُ، وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بَمَا إِذَا كَانَ عَيْنَ الْحَرَامِ؛ لِيُؤَفِّقَ مَا نَقَلْنَاهُ؛ إِذْ لَوْ اخْتَلَطَ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ يَمْلِكُهُ مِلْكاً حَيثُ، لَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ مَا لَمْ يُؤَدَّ بِدَلِّهِ كَمَا حَقَّقْنَاهُ فُقِيلَ بِأَبِ زَكَاءِ الْمَالِ^(٣)، فَتَأَمَّلْ.

[مَطْلَبُ فِيمَا يَقْطَعُ حَقَّ الاسْتِرْدَادِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْحِسِّيَّةِ]

[٢٣٦٩٤] (قَوْلُهُ: بَنَى أَوْ غَرَسَ فِيمَا اشْتَرَاهُ فَاسِداً) وَكَذَا لَوْ شَرَى^(٤) فَاسِداً قُضْبَانٍ نَخِلٍ فَغَرَسَهُ وَأَطْعَمَهُ، وَإِنْ شَرَاهُ مُطْعِماً فَغَرَسَهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ "الثَّانِي" يَقْلَعُهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْأَرْضَ، "ذَخِيرَةً".

[٢٣٦٩٥] (قَوْلُهُ: لَزِمَهُ قِيَمَتُهُمَا) أَي: قِيَمَةُ الدَّارِ وَالْأَرْضِ، "مِنْح"^(٥). وَالْأَوَّلَى إِفْرَادُ

(١) انظر "الدر" عند المقالة [٣٣١٨٦] قوله: ((وهو حرام مطلقاً على الورثة)).

(٢) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩١/ب.

(٣) المقالة [٨١١٦] قوله: ((لا يُكْفَرُ)) وما بعدها.

(٤) "ي" في "١": ((اشترى)).

(٥) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/ق ٢١/أ.

ورجحه "الكمال"^(١)، وتعقبه في "النهر" لحصولهما بتسليط البائع،.....

الضَّمِير؛ لأنَّ العَطْفَ بـ ((أو))، وعلَّله "الكرخي" في "مختصره": ((بأنَّ البناء استهلاك عند الإمام، أي: ومثله الغرس؛ لأنَّ البناء والغرس يُقصد بهما الدَّوام، وقد حصل بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع)).

[٢٣٦٩٦] (قوله: ورجحه "الكمال"^(٢)) حيث قال: ((وقولهما أوجه، وكون البناء يُقصد للدَّوام يُمنع؛ للاتفاق في الإجارة على إيجاب القلع، فظهر أنه قد يُراد للبقاء وقد لا، فإن قال: إنَّ المُستأجر يعلم أنه يُكلفُ القلع، ففعله مع ذلك دليل على أنه لم يُردِّ البقاء، قلنا: المُشتري فاسداً أيضاً يُكلفُ القلع عندنا)) اهـ.

[٢٣٦٩٧] (قوله: وتعقبه في "النهر" إلخ) حيث قال^(٣): ((أقول: البناء الحاصل بتسليط البائع إنما يُقصد به الدَّوام بخلاف الإجارة، وبهذا عُرِف^(٤) أنَّ محط الاستدلال إنما هو التسليط من البائع، وكلُّ ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد)) اهـ.

قلت: وفيه: أنَّ المؤجر أيضاً سَلَطَ المُستأجر على الانتفاع بأرضه والمُستأجر يملك البناء، فالأحسنُ الجواب بالفرق بين التسليطين بأنَّ البائع سَلَطَهُ على المبيع على وجه قد ينقطع به حق الاسترداد بأنَّ يُخرجه عن ملكه ببيع ونحوه، أو بأنَّ يفعل فيه ما يُقصد به

(قوله: وفيه: أنَّ المؤجر أيضاً سَلَطَ المُستأجر على الانتفاع إلخ) فيه: أنَّ "النهر" لم يعتبر مجرد التسليط، بل تسليطاً على بناء يُقصد به الدَّوام، بخلاف الإجارة فإنَّ التسليط الحاصل فيها لا على بناء يُقصد به الدَّوام، فما قاله لا يخرج عما قاله "المحشي"، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكامه ١٠٢/٦.

(٢) ((الكمال)) ليست في "ب" و"م".

(٣) "النهر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٧/ب.

(٤) في "الأصل": ((علم)).

وكذا كلُّ زيادةٍ مُتَّصِلَةٍ بِغَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ كَصَبْخٍ، وَخِيَاطَةٍ، وَطَحْنِ حِنْطَةٍ، وَلَتْ سَوِيْقٍ، وَغَزَلِ قُطْنٍ، وَجَارِيَةٍ عَلَقَتْ مِنْهُ، فَلَوْ مُنْفَصِلَةٌ كَوَلَدٍ أَوْ مُتَوَلِّدَةٍ كَسِمْنٍ فَلَهُ الْفَسْخُ،.....

الدَّوَامُ؛ جَوَازُ أَنْ لَا يُطْلَبَ الْبَائِعُ الْفَسْخَ قَبْلَهُ بِخِلَافِ الْمُؤَجَّرِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَلَّطَهُ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ. وَأَمَّا كَوْنُ الْفَسْخِ حَقًّا لِلشَّرْعِ فَلَا يُطْلَبُ بِتَسْلِيْطِ الْبَائِعِ فَيُنْقَضُ بِأَنَّهُ قَدْ بَطُلَ بِإِخْرَاجِهِ عَنْ مِلْكِهِ بِبَيْعٍ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ بِتَسْلِيْطِ الْبَائِعِ، فَكَذَا هُنَا تَقْدِيمًا لِحَقِّ الْعَبْدِ لِقَرْوِهِ، وَكَوْنُ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ فَيُقَدِّمُ، وَهُنَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَاقِلِ الْعَاصِي فَلَا يُقَدِّمُ، قَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّ الْعَاصِي لَمْ يُطْلَبِ [٢/٨٣٣/٣] الشَّرْعُ حَقُّهُ كَمَنْ غَصَبَ حَجَرًا وَجَعَلَهُ أَسْ حَائِطُهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، وَلَا يُكَلَّفُ بِنَقْضِ الْحَائِطِ، فَافْهَمْ.

مَطْلَبٌ فِي أَحْكَامِ زِيَادَةِ الْمَبِيعِ فَاسِدًا^(١)

[٢٣٦٩٨] (قَوْلُهُ: وَكَذَا) أَي: وَمِثْلُ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فِي امْتِنَاعِ الْفَسْخِ كُلِّ زِيَادَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْمَبِيعِ غَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ مِنْهُ.

[٢٣٦٩٩] (قَوْلُهُ: وَجَارِيَةٍ عَلَقَتْ مِنْهُ) جَعَلَهُ مِنَ الزِّيَادَةِ^(٢) الْغَيْرِ الْمُتَوَلِّدَةِ نَظَرًا لِمَاءِ الرَّجُلِ، "ط"^(٣).

[٢٣٧٠٠] (قَوْلُهُ: فَلَوْ مُنْفَصِلَةٌ كَوَلَدٍ إلخ) أَي: بِأَنَّ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي، وَفِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٤): ((لَوْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مُتَّصِلَةً غَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ كَالصَّبْغِ وَالْخِيَاطَةِ انْقِطَعَ حَقُّ الْفَسْخِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَلِّدَةً - أَي: كَالسِّمَنِ - لَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ، وَكَذَا مُنْفَصِلَةٌ مُتَوَلِّدَةٌ كَالْوَلَدِ وَالْعَقْرِ

(١) ((فاسدًا))، لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) فِي "١": ((الزِّيَادَاتِ)).

(٣) "ط": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٨٢/٣.

(٤) "الْجَوْهَرَةُ النِّيرَةُ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٢٤٩/١.

وَيَضْمَنُهَا بِاسْتِهْلَاكِهَا سِوَى مُنْفَصِلَةٍ غَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ، "جوهره". وفي "جامع الفصولين"^(١): ((لو نَقَصَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُبِيعِ أَوْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ أَخَذَهُ الْبَائِعُ مَعَ الْأَرْضِ، وَلَوْ بِفِعْلِ الْبَائِعِ.....

والأرض، ولو هَلَكَتْ هَذِهِ الزَّوَادُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَا يَضْمَنُهَا، وَإِنْ اسْتَهْلَكَهَا ضَمِنَ، وَإِنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ فَقَطَّ فَلِلْبَائِعِ أَخَذَهَا وَأَخَذَ قِيمَةَ الْمُبِيعِ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً غَيْرَ مُتَوَلِّدَةٍ كَالْكَسْبِ وَالْهَبَةِ فَلِلْبَائِعِ أَخَذَ الْمُبِيعَ مَعَهَا، وَلَا تَطِيبُ لَهُ وَتَصَدَّقُ بِهَا، وَإِنْ هَلَكَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَا يَضْمَنُ، وَكَذَا لَوْ اسْتَهْلَكَهَا عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا: يَضْمَنُ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَ الْمُبِيعُ فَقَطَّ ضَمِنَهُ، وَالزَّوَادُ لَهُ لَتَقَرَّرَ ضَمَانُ الْأَصْلِ)) اهـ مُلْخَصًا.

وبه عُلِمَ أَنَّ الزِّيَادَةَ بِأَقْسَامِهَا الْأَرْبَع لَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ إِلَّا الْمُتَّصِلَةَ الْغَيْرَ الْمُتَوَلِّدَةَ، أَمَّا الْمُتَّصِلَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ كَالسَّمَنِ، وَالْمُنْفَصِلَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ كَالْوَلَدِ، وَالْغَيْرُ الْمُتَوَلِّدَةُ كَالْكَسْبِ فَإِنَّهَا لَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ، وَأَنَّهُ يَضْمَنُ الْمُنْفَصِلَةَ الْمُتَوَلِّدَةَ بِالاسْتِهْلَاكِ لَا بِالْهَلَاكِ، وَكَذَا غَيْرَ الْمُتَوَلِّدَةَ عِنْدَهُمَا لَا عِنْدَهُ، وَهَذَا التَّقْرِيرُ مُوَافِقٌ أَيْضًا^(٢) لِمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٤).

[٢٣٧٠١] (قَوْلُهُ: سِوَى مُنْفَصِلَةٍ غَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ) أَي: كَالْكَسْبِ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ:

((وَيَضْمَنُهَا بِاسْتِهْلَاكِهَا))، فَإِنَّ هَذِهِ لَا تُضْمَنُ بِالاسْتِهْلَاكِ عِنْدَ "الإِمَامِ" كَمَا عَلِمْتُهُ.

مَطْلَبٌ: أَحْكَامُ نَقْصَانِ الْمُبِيعِ فَاسِدًا

[٢٣٧٠٢] (قَوْلُهُ: لَوْ نَقَصَ الْخ) شُرُوعٌ فِي حُكْمِ نَقْصَانِ الْمُبِيعِ فَاسِدًا بَعْدَ بَيَانِ زِيَادَتِهِ.

[٢٣٧٠٣] (قَوْلُهُ: أَخَذَهُ الْبَائِعُ مَعَ الْأَرْضِ) أَي: أَرْضِ النِّقْصَانِ، وَجَبَرُ عَلَى ذَلِكَ لَوْ أَرَادَهُ

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس إلخ ٣٦/٢.

(٢) في "ب" و"م": ((وهذا التقرير أيضاً موافق)).

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٥/٦.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس إلخ ٣٦/٢.

صار مُسْتَرَدًّا، ولو بفعلٍ أجنبيٍّ خَيْرَ البائع)). (وَكُرِهَ) تحريماً مع الصَّحَّةِ.....

المُشْتَرِي؛ لِمَا فِي "جامع الفصولين"^(١): ((لَوْ قَطَعَ ثَوْبًا شَرَاهُ فَاسِيدًا وَلَمْ يَحِطْهُ حَتَّى أَوْدَعَهُ عِنْدَ بَائِعِهِ يَضْمَنُ نَقْصَ الْقَطْعِ لَا قِيَمَتَهُ؛ لَوْصُولِهِ إِلَى رَبِّهِ إِلَّا قَدَّرَ نَقْصَهُ فَوْقَ عَنِ الرَّدِّ الْمُسْتَحَقِّ، قَالَ: هَذَا التَّعْلِيلُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَبِيعَ فَاسِيدًا إِذَا نَقَصَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ فِي الرَّدِّ؛ إِذْ لَوْ بَطَلَ لَمَا كَانَ الرَّدُّ مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ)) اهـ. فَهُوَ كَمَا تَرَى نَاطِقٌ بِمَا قُلْنَا، "رَمَلِي".

(تَنْبِيْهٌ)

لَوْ زَالَ الْعَيْبُ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالْأَرْضِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ ابْيَضَّتْ عَيْنُ الْجَارِيَةِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَاسِيدًا، وَرَدَّهَا مَعَ نِصْفِ الْقِيَمَةِ ثُمَّ ذَهَبَ الْبَيَاضُ فَعَلَى الْبَائِعِ رَدُّ الْأَرْضِ كَمَا فِي "التَّارِخَانِيَّةِ"، وَمِثْلُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٢) عَنْهَا فِيمَا لَوْ زَوَّجَ الْمُشْتَرِي الْأَمَةَ ثُمَّ فَسَخَ الْبَيْعَ وَأَحْذَ الْبَائِعُ نَقْصَانَ التَّرْوِيجِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا أَخَذَ.

[٢٣٧٠٤١] (قَوْلُهُ: صار مُسْتَرَدًّا) حَتَّى لَوْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ حَبْسٌ عَنْ الْبَائِعِ هَلَكَ عَلَى الْبَائِعِ، "جامع الفصولين"^(٣).

[٢٣٧٠٥١] (قَوْلُهُ: خَيْرَ البائع) إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْجَانِي، وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْجَانِي وَهُوَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، "جامع الفصولين"^(٤).

مَطْلَبٌ فِي الْبَيْعِ الْمَكْرُوهِ^(٥)

[٢٣٧٠٦١] (قَوْلُهُ: وَكُرِهَ) تحريماً مع الصَّحَّةِ أَشَارَ إِلَى وَجْهِ تَأْخِيرِ الْمَكْرُوهِ عَنِ الْفَاسِدِ مَعَ

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس الخ ٣٧/٢.

(٢) (المقولة [٢٣٦٦٠] قوله: ((الْمُخْتَارُ نَعَمْ وَلَوْ الْجَانِيَّ)).

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس الخ ٣٦/٢.

(٤) هذا المطلب ليس في "م".

(الْبَيْعُ عِنْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ) إِلَّا إِذَا تَبَايَعَا يَمْشِيَانِ فَلَا بِأَسَبِهِ؛ لِتَعْلِيلِ النَّهْيِ بِالْإِخْلَالِ بِالسَّعْيِ، فَإِذَا انْتَفَى انْتَفَى،.....

اشترَاكُهُمَا فِي حُكْمِ الْمَنْعِ الشَّرْعِيِّ وَالْإِنِّمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دُونُهُ مِنْ حَيْثُ صِحَّتُهُ وَعَدَمُ فَسَادِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى مُجَاوِرٍ لِلْبَيْعِ لَا فِي صُلْبِهِ وَلَا فِي شَرَائِطِ صِحَّتِهِ، وَمِثْلُ هَذَا النَّهْيِ لَا يُوجِبُ الْفَسَادَ بَلِ الْكَرَاهِيَّةُ كَمَا فِي "الدَّرَرِ"^(١). وَفِيهَا أَيْضاً^(٢): ((أَنَّهُ لَا يَجِبُ فُسْخُهُ، وَيُمْلِكُ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَجِبُ الثَّمَنُ لَا الْقِيَمَةُ)) اهد. لَكِنْ فِي "النَّهْرِ"^(٣) عَنِ "النَّهَائَةِ": ((أَنْ فُسْخُهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَيْضاً صَوْنًا لِهَمَا عَنِ الْمَحْفُورِ))، وَعَلَيْهِ مَشَى "الشَّارِحُ" فِي آخِرِ الْبَابِ^(٤)، وَيَأْتِي تَمَامُهُ.

١٣١/

[٢٣٧٠٧] (قَوْلُهُ: عِنْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ السَّعْيُ عِنْدَهُ.
[٢٣٧٠٨] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا تَبَايَعَا يَمْشِيَانِ الْخ) قَالَ "الرَّزَيْلِيُّ"^(٥): ((هَذَا مُشْكِلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ نَهَى عَنِ الْبَيْعِ مُطْلَقًا، فَمَنْ أَطْلَقَهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ يَكُونُ تَخْصِيصًا، وَهُوَ نَسْخٌ، فَلَا يَجُوزُ بِالرَّأْيِ))، "شَرْنَبَلَالِيَّةٌ"^(٦). وَالْجَوَابُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ "الشَّارِحُ" مِنْ أَنَّ النَّصَّ مُعْلَّلٌ بِالْإِخْلَالِ بِالسَّعْيِ وَمُخَصَّصٌ، لَكِنْ مَا مَشَى عَلَيْهِ "الشَّارِحُ" هُنَا مَشَى عَلَى خِلَافِهِ فِي الْجُمُعَةِ^(٨)

(قَوْلُهُ: فَمَنْ أَطْلَقَهُ) أَي: جَوَزَهُ.

(١) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧٨/٢.

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٣٨٨/ب.

(٣) ص ٧٣٧ - "دَر".

(٤) الْمَقُولَةُ [٢٣٧٥١] قَوْلُهُ: ((أَيْضًا)).

(٥) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ: قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ٦٨/٤.

(٦) ((قَدْ)) لَيْسَتْ فِي "الْأَصْلِ".

(٧) "الشَّرْنَبَلَالِيَّةُ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٧٧/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ").

(٨) انْظُرْ بَابَ الْجُمُعَةِ ٨١/٥.

وقد خُصَّ منه مَنْ لا جمعةَ عليه، ذَكَرَهُ "المصنّف" ^(١).....

تَبَعًا لـ "البحر" و"الزَّيْلَعِي".

[٢٣٧٠٩] (قوله: وقد خُصَّ منه إلخ) جواب ثانٍ، أي: والعامُّ إذا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ صَارَ ظَنًّا، فَيَجُوزُ تَخْصِصُهُ ثَانِيًا بِالرَّأْيِ، أي: بِالاجْتِهَادِ، وَبِهَ انْدَفَعَ قَوْلُ [ب/٨٣ق/٣] "الزَّيْلَعِي" ^(٢): ((فَلا يَجُوزُ بِالرَّأْيِ)).

قلت: وفيه نظرٌ، فَإِنَّ إِشْكَالَ "الزَّيْلَعِي" مِنْ حَيْثُ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة - ٩] مُطْلَقٌ عَنِ التَّقْيِيدِ بِحَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ، فَإِنَّ مُفَادَ الْآيَةِ الْأَمْرُ بِتَرْكِ الْبَيْعِ عِنْدَ النَّدَاءِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِحَالَةِ الْمَشْيِ، وَالَّذِي خُصَّ مِنْهُ مَنْ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ هُوَ السَّوَاوُ فِي ﴿فَاسْعُوا﴾، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَخْصِصٌ مَنْ ذُكِرَ أَيْضًا فِي ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾؛ لِأَنَّ الْقِرَانَ فِي النِّظْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَشَارَكَةُ فِي الْحُكْمِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ، نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة - ٤٣]، فَإِنَّ الْخُطَابَ عَامٌّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، لَكِنْ خُصَّ الدَّلِيلُ مِنَ الْأَوَّلِ جَمَاعَةُ كَالْمَرِيضِ الْعَاجِزِ، وَمِنَ الثَّانِي جَمَاعَةُ كَالْفَقِيرِ، مَعَ أَنَّ الْمَرِيضَ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ وَالْفَقِيرَ تَلَزَمَهُ الصَّلَاةُ.

والحاصل: أَنَّ الدَّلِيلَ خُصَّ مِنْ وَجُوبِ السَّعْيِ جَمَاعَةُ كَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، وَلَمْ يَرِدِ الدَّلِيلُ بِتَخْصِصِ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجُوبِ تَرْكِ الْبَيْعِ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ شَامِلًا لَهُمْ، إِلَّا أَنْ يُعْلَلَّ بِتَرْكِ الْإِحْلَالِ بِالسَّعْيِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ، فَلَمْ يُقَدِّمِ الثَّانِي شَيْئًا، فَتَأَمَّلْ.

(قوله: والذي خُصَّ منه مَنْ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ هُوَ السَّوَاوُ فِي: فَاسْعُوا إلخ) فيه نظرٌ، فَإِنَّهُ قَدْ خُصَّ مِنْ كُلِّ مِنَ الرَّوَينِ مَنْ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ مِنْ مُسَافِرٍ وَمَرِيضٍ وَأَعْمَى وَامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ وَعَبْدٍ، لَا مِنْ ضَمِيرٍ: ((فَاسْعُوا)) فَقَطَّ حَتَّى يَرِدَ مَا قَالَهُ مِنَ التَّنْظِيرِ.

(١) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢/٢١/أ.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل: قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد ٤/٦٨.

(و) كَرِهَ (النَّحْشُ) بِفَتْحَتَيْنِ وَيُسَكَّنُ: أَنْ يَزِيدَ وَلَا يُرِيدَ الشُّرَاءَ،

[٢٣٧١٠] (قوله: وَكَرِهَ النَّحْشُ) لحديث "الصَّحِيحَيْنِ": ((لَا تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ))^(١)،

(١) روى مالكٌ وسفيانٌ بن عُيينةٌ وعبد الرحمن بن أبي الزناد وجعفر بن أبي ربيعة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((لَا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرَّوْا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بَخِيزٌ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِيَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ))، واللفظ لمسلم، وبعضهم يرويه مقطوعاً، وبعضهم مختصراً.

أخرجه مالك في "الموطأ" ٦٨٣/٢ في البيوع: باب مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمَسَاوِمَةِ، والبخاري (٢١٥٠) في البيوع: باب النهي للبائع ألا يخفل...، ومسلم (١٥١٥) في البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وأبو داود (٣٤٤٣) في البيوع: باب من اشترى مَصْرَاةً فكرهها، والنسائي في "المجتبى" ٢٥٣/٧ و٢٥٦ و٤٦٥، و"الكبرى" (٦٠٨٧)، وأحمد ٢٤٢/٢ و٢٤٣ و٣٧٩ و٤٦٥، والحميدي (١٠٢٧) و(١٠٢٨)، والشافعي في "المسند" ١٤٦/٢ و١٤٧، و"السنن المأثورة" (٢٦٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٤/٣، وأبو عوانة (٤٨٩٩) و(٤٩٤٩)، وأبو يعلى (٦٢٦٧)، والبيهقي في "الكبرى" ٣٤٦/٥ - ٣٤٨.

ورواه معمر وسفيان وابن جريح ويونس وشعيب والنعمان بن راشد وسليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((نهى رسول الله ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لَتُكَفِّيَ مَا فِي إِيَّانِهَا))، وبعضهم يرويه مُقْطَعاً، وبعضهم مُطَوَّلًا. ويرويه سفيان أيضاً عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة به.

أخرجه البخاري (٢١٦٠) باب: يشتري حاضرٌ لبَادٍ بالسَّمْسَرَةِ، ومسلم (١٥٢٠) باب تحريم بيع الحاضر للباعد، وأبو داود (٣٤٣٨) باب النهي عن النَّحْشِ، والترمذي (١١٣٤) في النكاح: باب: لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، و(١١٩٠) و(١٢٢٢) في البيوع: باب: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، و(١٣٠٤) باب كراهية النَّحْشِ، والنسائي في "النجاشي" ٧١/٦ و(٧٣) في النكاح: باب النهي أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وفي "المجتبى" ٢٥٨/٧ و٢٥٩، و"الكبرى" (٦٠٩٨) و(٦٠٩٣) و(٦٠٩٦) - (٦٠٩٨) في البيوع: سوم الرجل على سوم أخيه، وابن ماجه (١٨٦٧) في النكاح، و(٢١٧٢) في التجارات: باب: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، و(٢١٧٤) باب النهي عن النَّحْشِ، و(٢١٧٥) باب النهي أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، والحميدي (١٠٥٦)، والشافعي في "المسند" ١٤٦/٢، و"السنن المأثورة" (٢٥٠) و(٢٥٤)، وابن أبي شيبة ٤٣١/٨، وابن الجارود (٥٦٣) و(٦٧٧)، وعبد الرزاق (١٤٨٦٧)، والدارقطني في "العلل" ١٣٦/٩، والطحاوي في "شرح المعاني" ٤/٣ و١١/٤، وأبو عوانة (٤٩٤٨)، وأبو يعلى (٥٨٨٤) و(٥٨٨٧)، والطبراني في "الأوسط" (٨٥٤٠)، و"الصغير" (٤٦٦)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣٢٨٩) و(٣٢٩٠)، والبيهقي ٣٤٤/٥ و٣٤٦/٦ و١٧٩/٧.

ورواه شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((نَهَى عَنْ التَّلَقِّيِ لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَعَنْ النَّحْشِ، وَالتَّصْرِيقِ، وَأَنْ يَسْتَأْمَرَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ)). =

أَوْ يَمْدَحُهُ. مَا لَيْسَ فِيهِ لُيُورُوجُهُ، وَيَجْرِي فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ النَّهْيُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا (إِذَا) كَانَتِ السَّلْعَةُ بَلَغَتْ قِيَمَتَهَا، أَمَّا إِذَا لَمْ تَبْلُغْ (لَا) يُكْرَهُ؛ لانتفاء الخِداع، "عناية" (١).

"فتح" (٢).

[٢٣٧١١] (قوله: أَوْ يَمْدَحُهُ) تَفْسِيرٌ آخَرُ عَبَّرَ عَنْهُ فِي "النَّهْرِ" (٣) بِـ ((قِيلَ)) نَقْلًا عَنِ "الْقَرْمَانِيِّ" فِي "شَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ" (٤)، قَالَ (٥): ((وَفِي "الْقَامُوسِ" (٦) مَا يُفِيدُهُ)).
[٢٣٧١٢] (قوله: فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ) أَي: كَالِإِجَارَةِ، وَهَذَا ذِكْرُ "الْمُصَنَّفِ" فِي "مَنْحِهِ" (٧).
[٢٣٧١٣] (قوله: لَا يُكْرَهُ) بَلْ ذَكَرَ "الْقَهْصَتَانِي" (٨) وَ"ابْنُ الْكَمَالِ" عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ":

= أخرجَه البخاري (٢٧٢٧) في الشروط: باب الشروط في الطلاق، ومسلم (١٥١٥)، والنسائي ٢٥٥/٧، وإسحاق بن راهويه (٢٢٦)، والطحاوي ١١/٤، وابن حبان (٤٩٦١)، والبيهقي ٣١٧/٥.
ورواه جماعة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشَوْا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَائِدٍ)). أخرجه الترمذي (٢٢٢١)، والشافعي في "السنن" (٢٤٧)، و(٢٥٣)، و(٢٥٦)، وأبو يعلى (٦٠٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" ١٥٨/٩.
وبنحوه رواه أبو صالح، وأبو سلمة، وهَمَّامٌ بن مُثَنَّى، وسعيد بن أبي سعيد، وعامرُ الشَّعْبِيِّ، وأبو سعيد مولى ابن عامر، والوليد بن رباح، ومسلم بن أبي مسلم، وأبو كثير، وصالح بن نُهَاج، وإبراهيم النخعي عن أبي هريرة رضي الله عنه.
أخرجه أحمد ٢٥٤/٢، و٣١٨، و٤٠٢، و٤١٠، و٤٢٠، و٤٦٠، و٤٨١، و٤٨٢، و٤٩١، و٥٠١، و٥١٢، و٥٢٥، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٠٨)، و"التاريخ الكبير" ٢٦٠/٧، وابن أبي شيبه ٤٣١/٨، وعبد الرزاق (١٤٨٧٢)، وعبد بن حميد (١٤٤٢)، وابن الجارود (٥٩٣)، والدارمي (٢١٧٥)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٣)، والطحاوي ٤/٣، وأبو يعلى (٥٩٧٠)، وابن عدي ٩٠/٥، وابن حبان (٤٠٥٠)، وابن عدي ٤٤٩/٣، والطبراني في "الأوسط" (٧٤١١)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣٢٩٢)، و(٣٢٩٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" ٧٢/٥، والبيهقي في "الكبرى" ٣٤٥/٥، و٩٣/٦، و"الشعب" (٦٦٦٠)، و(١١١٥٤)، وابن عبد البر ٢٥/١٣.
(١) "العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٦/٦. يتصرف (هامش "فتح القدير").

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٧-١٠٦/٦.

(٣) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٨/أ.

(٤) شرح "مقدمة أبي الليث" المسمى بـ: "التوضيح"، وتقدم التعريف به ٣٨٤/٣.

(٥) أي: صاحب "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٨/أ.

(٦) انظر "القاموس": مادة ((نَحَشَ)).

(٧) "المنح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢/٢١ ب.

(٨) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل البيع الباطل والفاسد ٢٦/٢.

(وَالسَّوْمُ عَلَى سَوَمٍ غَيْرِهِ) وَلَوْ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمِنًا، وَذَكَرُ الْأَخِ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ قَيْدًا،

((أَنَّه فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَحْمُودٌ)).

[٢٣٧١٤] (قوله: والسَّوْمُ على سَوَمٍ غيره) وكذا البَيْعُ على بَيْعٍ غيرِه، ففي "الصَّحَّاحِينَ": «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ»، إِنْ أُنْ قَال: «وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوَمٍ أَحْيِهِ»^(١)، وفي "الصَّحَّاحِينَ" أيضاً^(٢): «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ

(١) تقدّم من حديث أبي حازم، وأبي صالح، وأبي كثير، وداود بن فرّاهيج، والوليد بن رباح، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة. وفيه لفظ السّوم.

(٢) روى مالكٌ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يَهْطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ))، و((نَهَى عَنِ النَّحْشِ))، وكذلك رواه الأيوب وعبيد الله وعبد الله العُمَرَيَّان وعبد الله بن نافع وابن جريح والبلث بلفظ: ((نَهَى عَنِ التَّلْقَى، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ))، ورواه حُوزَيْرَةُ عن نافع بلفظ: ((كَأَنَّ تَلْقَى الرُّمَّانَ فَشْتَرِي مِنْهُمُ الطَّعَامَ، فَمِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ سُوْقَ الطَّعَامِ))، ورواه كثيرٌ بنُ فَرْقَد عن نافع: ((نَهَى عَنِ النَّحْشِ وَالتَّلْقَى وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ))، ورواه عُثَيْلٌ: ((نَهَى أَنْ يَتَلَقَى السَّلْمُ حَتَّى يَهْطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ))، والروايات تَدُوْرُ عَلَى هَذِهِ الْأَفْظَادِ وَنُحُوْهَا، وَالرَّوَايَاتُ مُطَوَّلَةٌ وَمُخْتَصَرَةٌ.

أُخرجته مالِك في "الموطأ" ٦٨٣/٣، و٦٨٤، والبخاري (٢١٣٩)، و(٢١٤٢)، و(٢١٦٥)، و(٥١٤٢)، و(٦٩٦٣)،
ومسلم (١٤١٢)، و(١٥١٧)، وأبو داود (٢٤٣٦)، والنسائي ٢٥٧/٧، و٢٥٨، وابن ماجه (٢١٧١)، و(٢١٧٣)،
و(٢١٧٩)، وأحمد ٧/٢، و٢٠، و٢٢، و٦٣، و٩١، و١٠٨، و١٤٢، و١٥٣، و١٥٦، والشافعي في "المسند" ١٤٥/٢،
و١٤٦، والسنن (٢٤٩)، و(٢٥١)، وابن أبي شيبة ٣٩٥/٨، وعبد الرزاق (١٤٨٦٨)، والبيهقي في "الجمعيات"
(٣٠١٤)، وعبد الله بن أحمد ١٠٨/٢، والدارمي (٢٥٦٧)، والطحاوي ٧/٤، و١٠، وأبو عَوَّانة (٤٨٨٨)، و(٤٨٨٩)،
وأبو يعلى (٥٧٩٦)، وابن حبان (٤٩٦٢)، و(٤٩٦٥)، و(٤٩٦٦)، و(٤٩٦٨)، وأبو نعيم في "الحلية" ١٥٨/٩،
والبيهقي في "الكبرى" ٣٤٤/٥، و٣٤٤، و١٧٩/٧، و١٨٠، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣٢٨٥)، و(٣٢٨٨).

ورواه عمران القطان وهشام وسعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سَمُرَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((نهى)) أَنْ يُخْطَبَ الرجلُ على حِطَّةٍ أعيه، أو يتأخَّرَ على بيعه)). أخرجه أحمد ١١٥/١، والطبراني (٩١٢)، والبراز كما في "كشف الأستار" (١٤٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٦٩٨)، و"الشاميين" (٢٦٥٥).

وزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس: سمعتُ عقبة بنَ عامر رضي الله عنه على المنبر يقول: قال رسول الله ﷺ: ((المؤمنُ أخو المؤمن، فلا يحِلُّ للمؤمن أن يبتاعَ على يَمِي أخيه حتى يذلَّ)).

أخرجه مسلم (١٤١٤) في النكاح: باب تحريم الغطبة على خطبة أخيه، وأحمد ١٤٧/٤، وأبو يعلى (١٧٥٦)، و(١٧٦٢)، والدارمي (٢٥٥٠)، والطبراني في "الكبير" ٣١٦/١٧، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣/٣، والبيهقي ١٨٠/٧، وابن عبد الحكم في "فتر مصر" ص ٢٩٢.

بل لزيادة التفسير، "نهر"^(١). وهذا (بعد الاتفاق على مَبْلَغ الثَّمَنِ) أو المَهْر (وإلا لا) يُكره؛ لأنه يَبِيعُ مَنْ يَزِيدُ.....

أخيه إلا أن يأذن له)). وصورة السوم: أن يتراضيا بثمان ويَقَع الرُّكُونُ به، فيجىء آخر فيدفع للمالك أكثر أو مثله. وصورة البيع: أن يتراضيا على ثمن سِلْعَةٍ فيقول آخر: أنا أبيعك مثلها بأنقص من هذا^(٢) الثمن، أفاده في "الفتح"^(٣). قال "الخير الرملي": ((ويدخل في السوم الإحارة؛ إذ هي بيع المنافع)). [٢٣٧١٥] (قوله: بل لزيادة التفسير) لأن السوم على السوم يوجب إحاشاً وإضراراً، وهو في حق الأخ أشدّ منعاً، قال في "النهر"^(٤): ((كقوله في الغيبة: ((ذكرك أخاك بما يكره))^(٥)؛ إذ لا خفاء في منع غيبة الذمي)).

= روى ابن أبي لهبة، ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن أسلم: سمعت رجلاً سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن بيع المريدة، فقال: ((نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أخيه إلا الغنائم والمواثيق))، أخرجه أحمد ٧١/٢، وكذلك رواه ابن أبي ذئب عن مسلم الحياط عن ابن عمر به. أخرجه الطيالسي (١٩٣٠)، والطبراني في "الكبير" (١٣٢٨٠)، ورواه ابن عُثَيْبَةَ عن سالم الحياط عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم به، وأخرجه ابن أبي شبة ٤٣١/٨.

ورواه أبو المحياة يحيى بن يعلى وأبو الأسود وموسى بن أعين عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما به. أخرجه الطبراني (١٣٥٤٥)، و(١٣٥٤٦)، و(١٣٥٤٧). ورواه معتمر بن سليمان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر وأبي هريرة به. وأخرجه الدارقطني ٧٤/٣. وليث ضعيف، ولم يسمع من مجاهد.

(١) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٨/أ بتصرف.

(٢) ((هذا)) ليست في الأصل.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٧/٦.

(٤) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ق ٣٨٨/أ.

(٥) روى شعبه، وإسماعيل بن جعفر، وعبد العزيز الدراوردي، وعبد الرحمن بن إبراهيم، وسابق البربري عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: ((تدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم؟ قال: ذكرك أخاك بما يكره. قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته)). ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن العلاء به، ولفظه: ((سئل رسول الله ﷺ عن الغيبة، فقال: هو أن تقول لأخيك ما فيه، فإن كنت صادقاً فقد اغتبته، وإن كنت كاذباً فقد بهته)).

أخرجه مسلم (٢٥٨٩) في البر والصلة، باب تحريم الغيبة، وأبو داود (٤٨٧٤) في الأدب: باب في الغيبة، والترمذي (١٩٣٤) في البر والصلة: باب في الغيبة، والسنائي في "الكبرى" (١١٥١٨) في التفسير [الحجرات - ١٢]، وابن أبي شبة ١١٥/٦ في الأدب: النهي عن الوقعة في الرجل والغيبة، وأحمد ٢٣٠/٢، و٣٨٤، و٣٨٦، و٤٥٨، والدارمي =

وقد باع عليه الصلاة والسلام قَدْحًا وَحِلْسًا يَبِيعُ مَنْ يَزِيدُ.....

[٢٣٧١٦] (قوله: وقد باع عليه الصلاة والسلام قَدْحًا وَحِلْسًا إلخ) رواه "أصحاب السنن الأربعة"^(١)

= (٢٧١٤)، والطبري في "تفسيره" [الحجرات - ١٢]، وأبو يعلى (٦٤٩٣)، و(٦٥٣٢)، وابن حبان (٥٧٥٨)، و(٥٧٥٩)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" ١٥٦/٢ - ١٥٧، و"الكفاية" ص ٣٧، والبيهقي في "الكبرى" ٢٤٧/١٠، و"الشعب" (٦٧١٩)، و"الأدب" (١٥٤)، وابن عبد البر في "المتمهيد" ٢٣/٢٠، وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه في "تفسيرهم" كما في "الدر المنثور". وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(١) روى عبيد الله بن شَمِيط، وعيسى بن يونس، ومعمتر بن سليمان، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن عثمان، وعون بن عمار، وروث، وعبد الوهاب بن عطاء، كلهم عن الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك رضي الله عنه: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ باع قَدْحًا وَحِلْسًا فَبِمَنْ يَزِيدُ))، وزاد في رواية: ((وَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدْحَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدَرَاهِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى درهم، مَنْ يَزِيدُ عَلَى درهم؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دَرَاهِمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ)).

وفي رواية عن روث وعيسى: ((أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَصَابَهُ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ جَهْدٌ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ مُصْرَعِينَ مِنَ الْجُوعِ، فَقَالَ: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: الْجُوعُ، أَغْنَيْنَا بِشَيْءٍ، فَانْطَلَقَ الْأَنْصَارِيُّ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَتَيْتُكَ مِنْ عِنْدِ أَهْلِ بَيْتِي مَا أَرَانِي أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ حَتَّى يَهْلِكُوا أَوْ يَهْلِكَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: فَادْهَبْ فَائْتِ بِمَا كَانَ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ، فَرَجَعَ الْأَنْصَارِيُّ فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا حِلْسًا وَقَدْحًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَذَا الْحِلْسُ وَالْقَدْحُ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَنَا، أَمَّا الْحِلْسُ فَكَانُوا يَفْرَشُونَ طَائِفَةً مِنْهُ وَيَلْبَسُونَ طَائِفَةً، وَأَمَّا الْقَدْحُ فَكَانُوا يَشْرَبُونَ فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدْحَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَخَذْتُهُمَا بِدَرَاهِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى درهم؟ قَالَ أَنَسٌ: فَسَكَتَ الْقَوْمُ فَقَالَ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى درهم؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذْتُهُمَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ بَاثْنَيْنِ، قَالَ: هُمَا لَكَ، فَأَعْطَاهُ بِدَرَاهِمَيْنِ، وَأَخَذَ الدَّرَاهِمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: اذْهَبْ فَاشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَاتِبْهُ الْيَهُودَ وَاشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا فَاْسًا ثُمَّ اتَّيْتِي بِهِ، قَالَ: فَأَتَاهُ بِنَاسٍ، فَأَخَذَهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ عَصَا أَشَدُّهَا لَكَ فِيهِ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا هُوَ عِنْدِي، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ عِنْدِي نَصَابٌ، عَسَى أَنْ يُؤَافَقَهُ، قَالَ: فَاتَتْ بِهَا إِنْ شِئْتَ. قَالَ: فَأَتَى بِهَا، فَأَخَذَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْفَاسَ فَأَتَيْتُهَا فِي النَّصَابِ ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الْأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ لَهُ: اذْهَبْ بِهَذِهِ الْفَاسَ فَاحْتَطِبْ مَا وَجَدْتَ مِنْ شَوْكٍ أَوْ حُطْبٍ، ثُمَّ احْزَمْ حَزْمَتَكَ فَاتَتْ بِهَا السُّوقَ، فَبُيْعَتْ بِهَا إِنْ شِئْتَ. لَكَ، ثُمَّ لَا تَأْتِنِي وَلَا أَرَاكَ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً. فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَعْذُو كُلَّ يَوْمٍ يَحْتَطِبُ ثُمَّ يَجِيءُ بِحُطْبِهِ إِلَى السُّوقِ، فَيَبِيعُهُ بِثَلَاثِي درهم حتى أَتَتْهُ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، فَأَصَابَ فِيهَا عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ أَتَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِي فِي الَّذِي أَمَرْتَنِي بِهِ بَرَكَةً، قَدْ أَصَبْتُ فِي خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، فَابْتَيْتُ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ لِلْعِيَالِ =

- طعاماً، وَابْتَعْتُ لَهُمْ كَسْوَةً بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي وَجْهِكَ نَكْثَةُ الْمَسْأَلَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لثَلَاثَةٍ: لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ، أَوْ غَرَمٍ مُفْطِيعٍ، أَوْ فَقْرٍ مُدْقِعٍ)). وفي روايةٍ عن رُوْحٍ: ((أَنَّهُ سَمِعَ شَيْخاً مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يَقُولُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ:))، وَفِيهَا بَعْضُ الْاِخْتِصَارِ. وَرواه محمد بن عبد الله الأنصاري عن الأَخْضَرِ بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَنَّهُ بَاعَ مَتَاعَهُ فِيمَنْ يَزِيدُ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" ١٠٠/٣، وَ"الْعِلَلُ" (٣٨١)، وَ(٣٨٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٩/٥، ٦٣٢/٧، وَالبخاري في "التاريخ الكبير" ٦٦/٢، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٤١) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ مَا تَجُوزُ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي "الْجَامِعِ" (١٢١٨) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ، وَ"الْعِلَلُ الْكَبِيرُ" كَمَا فِي "تَرْتِيبِهِ" لِأَبِي طَالِبٍ الْقَاضِي (٣١٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمَحْتَجَى" ٢٥٩/٧، وَ"الْكِبَرَى" (٦٠٩٩) فِي الْبَيْعِ: الْبَيْعُ فِيمَنْ يَزِيدُ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٩٨) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ بَيْعِ الْمَرَايِدَةِ، وَابْنُ الْجَارُودِ (٥٦٩)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَعْنَى" ١٩/٢، وَالحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ كَمَا فِي "بَغِيَةِ الْبَاحِثِ" (٣٠٥)، وَ(٣٠٦)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ، وَأَبُو يَعْلَى كَمَا فِي "نَصَبِ الرَّايَةِ" ٢٢/٤، وَابِيهَقِي فِي "الْكِبَرَى" ٢٥٧/٧، وَ"شُعَبُ الْإِيمَانِ" (١٢٠١)، وَالضَّيَاءُ فِي "الْمُخْتَارَةِ" (٢٢٦٣، ٢٢٦٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الْمُتَمَهِّدِ" ٣٢٨/١٨، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: الْأَخْضَرُ بْنُ عَجَلَانَ ثَقَّةٌ، وَأَبُو بَكْرٍ الْخَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ فِي "الْجَامِعِ": هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجَلَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْخَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْخَنْفِيُّ، وَقَدْ رَوَى الْمُعْتَمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ النَّاسِ عَنِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجَلَانَ هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ الطُّبْرَانِيُّ: لَمْ نَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ، تَقَرَّرَ بِهِ الْأَخْضَرُ.

وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطٍ بْنُ عَجَلَانَ: حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخَنْفِيِّ بِهِ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢١٨). فِي حَيْثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ ١٢٧/٣: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ الْخَنْفِيَّ بِهِ. مُخْتَصَرًا عَلَى ((إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ...)). وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى سَمَاعِهِ لِلْحَدِيثِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخَنْفِيِّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٢١٤٥)، وَ(٢١٤٦): حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَعَمِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ ﷺ: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَاعَ فِيمَنْ يَزِيدُ جَلَسًا وَقُعْبًا، وَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟)) مُخْتَصَرًا، وَرواهما الضَّيَاءُ هَكَذَا (٢٢٦١)، وَ(٢٢٦٢) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ وَالتَّيَالِسِيِّ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي "الْحَلِيةِ" ١٣٢/٣. وَسَمَاعُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطَ وَأَبِيهِ وَعَمُّهُ الْأَخْضَرُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَنْفِيِّ أَثْبَتَهُ أَبُو حَاتِمٍ كَمَا فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" ١٧/٥. قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي "الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ" ٥٧/٥: وَهَذَا اللَّفْظُ يُعْطِي أَنَّ أَنَسًا لَمْ يَشَهِدِ الْقِصَّةَ، وَلَا سَمِعَ مَا فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَالَّذِي أَعْلَمَ أَنَّ تِلْكَ الرَّوَايَةَ مُرْسَلَةٌ أَوْ لَا، قَالَ: وَالحديثُ معلولٌ بِأَبِي بَكْرٍ الْخَنْفِيِّ، فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ أَحَدًا نَقَلَ عِدَالَتَهُ، فَهوَ بِمَجْهُولِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا حَسَنَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَهُ عَلَى عَادَتِهِ فِي قَبُولِ الْمُسَانِيرِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ لَيْسُوا مِنْ مُشَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطَ، وَعَمُّهُمَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجَلَانَ، وَالْأَخْضَرُ وَابْنُ أَخِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ ثَقَاتَانِ، وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَلَا يُعْرِفُ حَالَهُ أَهْد.

(وَتَلَقَّى الْجَلْبَ). بمعنى المَجْلُوبِ أو الجالِب، وهذا (إذا كان يَضُرُّ بأهلِ الْبَلَدِ أو يَلِيسُ السَّعْرَ) على الْوَارِدِينَ؛ لعدمِ عِلْمِهِمْ بِهِ، فَيُكْرَهُ لِلضَّرَرِ وَالْعَرَرِ، (أَمَّا إِذَا انْتَفِيَا فلا) يُكْرَهُ. (و) كُرِهَ (يَبِيعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي).....

في حَدِيثٍ مُطَوَّلٍ ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(١)، وفي "المِصْبَاحِ"^(٢): ((الْجَلْسُ: كِسَاءٌ يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ تَحْتَ رِجْلِهِ، جَمْعُهُ أَحْلَاسٌ، كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، وَالْجَلْسُ: بِسَاطٌ يُسَطُّ فِي الْبَيْتِ)).

[٢٣٧١٧] (قوله: وَتَلَقَّى الْجَلْبَ) بَفَتْحَيْنِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ تَلَقَّى الرُّكْبَانِ فِي الْحَدِيثِ الْمَارِ^(٣)، وَهَذَا يُؤَيِّدُ تَفْسِيرَهُ بِالْجَالِبِ؛ لِأَنَّ الرُّكْبَانَ جَمْعُ رَاكِبٍ، لَكِنَّ الَّذِي فِي "المِصْبَاحِ"^(٤) وَ"المُغْرِبِ"^(٥) تَفْسِيرُهُ بِالْمَجْلُوبِ، تَأَمَّلْ. قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((وَلِتَلَقَّى صُورَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَتَلَقَّاهُمُ الْمُشْتَرُونَ لِلطَّعَامِ مِنْهُمْ فِي سَنَةِ حَاجَةٍ لِيَسْبِعُوهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ بَرِيَاذَةً. وَثَانِيَتُهُمَا^(٧): أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بِأَرْخَصٍ مِنْ سِعْرِ الْبَلَدِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بِالسَّعْرِ)).

[٢٣٧١٨] (قوله: لِلضَّرَرِ وَالْعَرَرِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ، فَالضَّرَرُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَالْعَرَرُ بَتَلْسِيسِ السَّعْرِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ.

[٢٣٧١٩] (قوله: وَيَبِيعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي) لِحَدِيثِ "الصَّحِيحَيْنِ" عَنْ "ابْنِ عَبَّاسٍ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ))^(٨)،

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع القاسد - فصل فيما يكره ١٠٨/٦.

(٢) "المصباح": مادة ((جلس)).

(٣) المقولة [٢٣٧١٤] قوله: ((وَالسَّوْمُ عَلَى سَوَمٍ غَيْرِهِ)).

(٤) "المصباح": مادة ((جلب)).

(٥) "المغرب": مادة ((جلب)).

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع القاسد - فصل فيما يكره ١٠٧/٦.

(٧) في "الأصل" و"ك" و"ب" و"م": ((وثانيهما)) وما أبتناه من "ت" هو الصواب الموفق لما في "الفتح"، وأشار إليه مصححنا "ب" و"م".

(٨) روى معمرٌ عن عبد الله بن طاوسٍ عن أبيه عن ابن عباسٍ به، وزاد: ((قلتُ: يا ابن عباس، ما قولُكَ: لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قال: لا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا)).

أخرجه البخاري (٢١٥٨) في البيوع: باب: هل يبيع حاضر لباد؟ و(٢١٦٣) بابُ النهي عن تلقّي الركبَان، (٢٢٧٤)، وفي الإجارة باب أجر السَّمْسَرَةِ، ومسلم (١٥٢١) في البيوع: باب تحريم بيع الحاضر للبادي، وأبو داود =

= (٣٤٣٩) في البيوع: باب النهي أن يبيع حاضر لباد، والنسائي ٢٥٧/٧ في البيوع: التلقي، وابن ماجه (٢١٧٧) في التجارات: باب النهي أن يبيع حاضر لباد، وأحمد ٣٦٨/١، وعبد الرزاق (١٤٨٧٠)، والطبراني (١٠٩٢٣)، والبيهقي ٣٤٦/٥، و٣٤٧.

وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" ٣٧٦/١ عن أبي الوليد عن أبي الأخص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ((لا يبيع حاضر لباد)). فقال أبو زرعة: هذا خطأ، أخطأ فيه أبو الوليد، إنما هو أن النبي ﷺ قال: ((لا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ، وَلَا تُحْفَلُوا)) اهـ. وهكذا رواه أبو بكر بن أبي شيبة وهناد عن أبي الأخص كما ذكر أبو زرعة رحمه الله. أخرجه أحمد وأبو ٢٥٦/١، والترمذي (١٢٦٨)، وابن أبي شيبة ٣٩٥/٨، وأبو يعلى (٢٣٥٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٧/٤، والطبراني (١١٧٧٤). وقال الترمذي: حسن صحيح.

وتقدم من حديث الأعرج وسعيد وأبي حازم وابن سيرين وغيرهم عن أبي هريرة ؓ، معنى هذه الرواية. وروى ابن عوف ويونس وأبو هلال عن ابن سيرين عن أنس بن مالك ؓ قال: ((نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ)).

أخرجه البخاري (٢١٦١) باب: يشتري حاضر لباد بالسَّمسرة، ومسلم (١٥٢٣)، وأبو داود (٣٤٤٠)، والنسائي ٢٥٦/٧، وعبد الرزاق (١٤٨٧١)، وابن أبي شيبة ١٠٥/٥، و٤٣١/٨، والطحاوي ١٠٤/٤، وأبو عوانة (٤٩٤٥). ورواه يونس بن عُبيد عن الحسن عن أنس به. أخرجه أبو داود (٣٤٤٠)، والنسائي ٢٥٦/٧. ورواه حميد ابن زاذويه عن أنس به. ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" ٣٤٨/٢. وهكذا رواه حسين بن حفص عن سفيان عن يونس به، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠٦/٥ عن وكيع عن سفيان عن يونس عن الحسن عن ابن سيرين عن أنس به. ورواه محمد بن الزبير عن يونس عن الحسن عن أنس به. أخرجه البيهقي ٣٤٦/٥، ولعلَّ الخطأ منه. وروى أبو عُمارة يعقوب بن إسحاق عن يونس عن الحسن عن أنس ؓ مرفوعاً بلفظ: ((لا تاجشوا، ...، ولا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ))، أخرجه ابن عدي ١٥٢/٧ وقال: لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. وأخرجه أبو يعلى (٢٧٥٨)، و(٢٧٥٩) عن إسماعيل المكي عن الحسن به بالفاظ قريبة من حديث أبي هريرة حتى ذَكَرَ المصَرَّةَ. وروى سلمة بن علقمة وأبو هلال المعنى عن ابن سيرين قال: كان يُقَالُ: لا يبيع حاضر لباد، فَلَقِيتُ أنس بن مالك، فقلت: نُهِنْتُمْ أَنْ تَبِيعُوا لَهُمْ أَوْ تَبْتَاعُوا لَهُمْ؟ قال: نُهِنَا أَنْ نَبِيعَ لَهُمْ وَأَنْ نَبْتَاعَ لَهُمْ؟ قال محمدٌ وصديق: إنها لكلمة جامعة. أخرجه أبو عوانة (٤٩٤٦)، و(٤٩٤٧).

وروى مطر الوراق عن الحسن عن سمرة بن سبرة بن جندب ؓ قال: ((نهى رسولُ الله عن التَّلَقِّي، وأن يبيعَ حاضرٌ لبادٍ))، أخرجه أحمد ١١/٥، والطبراني في "الكبير" (٦٩٢٩)، و(٦٩٣٠)، والبخاري كما في "كشف الأستار" (١٢٧٠)، و(١٢٧١)، وأبو يعلى في "معجمه" (٢٠٢)، وأبو الشيخ في "طبقات الأصهبائين" (٦٧٣)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" ٨٥/٢-٨٦.

وهذا (في حالة قَحْطٍ وَعَوَزٍ، وإلا لا) لَانِعْدَامِ الضَّرَرِ، قيل: الحاضرُ: المالكُ، والبادي: المشتري، والأصحُّ - كما في "المحتبى" - أنَّهما السَّمْسَارُ والبائعُ؛

قال: قُلْتُ لـ "ابن عباسٍ": ((مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟)) قال: ((لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا))، "فتح" ^(١). والحاضرُ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ خِلَافَ الْبَدْوِ، فالبادي: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، أي: الْبَرِّيَّةِ، وَيُقَالُ: حَضَرِيَّ وَبَدَوِيَّ نِسْبَةً إِلَى الْحَضَرِ وَالْبَدْوِ. [٢٣٧٢٠] (قَوْلُهُ: فِي حَالَةِ قَحْطٍ وَعَوَزٍ) الْقَحْطُ: انْقِطَاعُ الْمَطَرِ، وَالْعَوَزُ بَتَحْرِيكِ الْوَاوِ: الْحَاجَةُ، قَالَ فِي "المصباح" ^(٢): ((عَوَزَ الشَّيْءُ عَوَزًا مِنْ بَابٍ تَعَبٌ: عَزَّ فَلَمْ يُوَجِّدْ، وَعَزَّتْ الشَّيْءُ أَعْوَزُهُ مِنْ بَابٍ قَالَ: احْتَجَّتْ إِلَيْهِ فَلَمْ أَجِدْ)).

[٢٣٧٢١] (قَوْلُهُ: قِيلَ: الْحَاضِرُ الْمَالِكُ الْإِلَاحُ) مَشَى عَلَيْهِ فِي "الهداية" ^(٣) حَيْثُ قَالَ: ((وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ طَمَعًا فِي الثَّمَنِ الْغَالِي، لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِمْ)) اهـ، أي: بِأَهْلِ الْبَلَدِ، قَالَ "الخَيْرُ الرَّامِي": ((وَيَسْتَهْدُ لَصِحَّةِ هَذَا التَّفْسِيرِ مَا فِي "الفصول العِمَادِيَّةِ" عَنْ "أَبِي يَوْسُفَ": لَوْ أَنَّ أَعْرَابًا قَدِمُوا الْكُوفَةَ وَأَرَادُوا أَنْ يَمْتَارُوا مِنْهَا وَيَضُرُّ ذَلِكَ بِأَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ: أَمْنَعُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: [٢/٨٤ق/٣] أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ الْبَلَدَةِ يَمْنَعُونَ عَنِ الشَّرَاءِ لِلْحُكْرَةِ؟ فَهَذَا أَوَّلُ)) اهـ.

[٢٣٧٢٢] (قَوْلُهُ: وَالْأَصَحُّ أَنَّهما ^(٤) السَّمْسَارُ وَالْبَائِعُ) بَأَنْ يَصِيرَ الْحَاضِرُ سِمْسَارًا لِلْبَادِي الْبَائِعِ، قَالَ فِي "الفتح" ^(٥): ((قَالَ "الْحُلُوانِيُّ": هُوَ أَنْ يَمْنَعَ السَّمْسَارُ الْحَاضِرَ الْقُرَوِيَّ مِنَ الْبَيْعِ وَيَقُولَ ^(٦) لَهُ: لَا تَبِعْ أَنْتَ، أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ، فَيَتَوَكَّلُ لَهُ، وَيَبِيعُ وَيُغَالِي، وَلَوْ تَرَكَهُ يَبِيعُ بِنَفْسِهِ لَرَحُصَ عَلَى النَّاسِ)).

١٣٢/٤

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٧/٦ بتصرف.

(٢) "المصباح": مادة ((عوز)).

(٣) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ٥٣/٣.

(٤) فِي هَامِش "ب" وَ"م": ((قَوْلُهُ: وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمَا الْإِلَاحُ)) الَّذِي فِي نُسْخِ "الشَّارِحِ": ((وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي "المحتبى" أَنَّهُمَا الْإِلَاحُ)) اهـ.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٧/٦.

(٦) فِي "الأصل": ((وَيَقُولُ لَهُ))، وَهُوَ خَطَأً.

لِمُؤَافَقَتِهِ آخِرَ الْحَدِيثِ: ((دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا بَعْضُهُمْ بَعْضًا))^(١)،

[٢٣٧٢٣] (قوله: لِمُؤَافَقَتِهِ آخِرَ الْحَدِيثِ) وَلِمُؤَافَقَتِهِ لَتَفْسِيرِ رَاوِي الْحَدِيثِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٢) عَنْ "الصَّحَّاحِينَ".

[٢٣٧٢٤] (قوله: دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا بَعْضُهُمْ بَعْضًا)^(٣) كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤)، وَالَّذِي فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ))، وَنَقَلَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" عَنْ "ابْنِ حَجَرٍ

(١) فِي "ك": ((يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا)).

(٢) الْمُقُولَةُ [٢٣٧١٩] قَوْلُهُ: ((وَيُبَيِّنُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي)).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ عُثَيْمٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَرَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا...)). وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَيْبَةَ عَنْ أَبِي طَيْبَةَ عَنْ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٢٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٤٢) بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٣) بَابُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمَجْتَبَى" ٢٥٦/٧، وَ"الْكَرَى" (٦٠٨٦) فِي الْبَيْعِ: يَبِيعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي، وَابْنُ مَاجَهَ (١١٧٦) بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَالشَّافِعِيُّ فِي "الْمُسْنَدِ" ١٤٧/٢، وَ"السَّنَنُ" (٢٥٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٣٠/٨، وَأَحْمَدُ ٣٠٧/٣، ٣١٢، ٣٨٦، ٣٩٢، وَالحَمِيدِيُّ (١٢٧٠)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٥٧٤)، وَالتَّالِيسِيُّ (١٧٥٢)، وَالبَغَوِيُّ فِي "الْجَعْدِيَّاتِ" (٢٦٣٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٤٩٤٠)، وَ(٤٩٤١)، وَ(٤٩٤٢)، وَأَبُو يَعْلَى (٢١٦٩)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَعَانِي" ١١/٤، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٦٠)، وَ(٤٩٦٣)، وَ(٤٩٦٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ" ٤٥/٦، وَالسَّهْمِيُّ فِي "تَارِيخِ جُرْجَانَ" ص ٢٩٢، وَالبَيْهَقِيُّ ٣٤٦/٥، ٣٤٧، وَالْقُضَاعِيُّ فِي "مُسْنَدِ الشَّهَابِ" (٧٠٦).

وَتَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُبَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا يَسْتَأْمِرُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا تَشْتَرِطُ امْرَأَةٌ طَلَاقَ أُخْتِهَا)). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥١٢/٢، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي "الْأَوْسَطِ" (٩٣٠). وَقَالَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ عَاصِمٍ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ. وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ هَذَا الْحَرْفَ.

وَرَوَى وَهَبٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: أَنَّهُ جَاءَهُ فِي حَاجَةٍ قَالَ: فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((دَعُوا النَّاسَ فَيُصِيبُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِذَا اسْتَصَحَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ)).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤١٢/٣، ٤١٢/٤، وَالتَّالِيسِيُّ (١٣١٢)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَعَانِي" ١١/٤، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "الْأَحَادِ الثَّانِي" (٢٥٤٥)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (٤٣٨)، وَالبَغَوِيُّ فِي "الْجَعْدِيَّاتِ" (٤٣٨)، وَابْنُ قَانِعٍ فِي "مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ" (١٢٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ ٢٢ (٨٨٧ - ٨٩٢).

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ قَامٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((دَعُوا النَّاسَ يُصِيبُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا اسْتَصَحَّكَ أَحَدُكُمْ فَانصَحْ لَهُ)).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" ١٩ (١٧٦)، وَالصَّوَابُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ قَانِعٍ فِي "مَعْجَمِهِ" ٢٢٦/٣.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٨/٦، وفيه: ((يرزق الله بعضهم بعضاً)).

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٧/٦.

ولذا عُدِّيَ بِاللَّامِ لَا ب: مِنْ (لَا) يُكْرَهُ (يُبْعَ مَنْ يَزِيدُ) لِمَا مَرَّ، وَيُسَمَّى بَيْعَ الدَّلَالَةِ.
(وَلَا يُفْرَقُ).....

الهيتمي^(١): ((أَنَّ بَعْضَهُمْ^(٢) زَادَ: «دَعُوا النَّاسَ فِي غَفْلَتِهِمْ»^(٣)))، وَنَسَبَهُ لـ "مُسْلِمٍ"، قَالَ^(٤):
((وَهُوَ غَلَطٌ، لَا وَجُودَ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي "مُسْلِمٍ"، بَلْ وَلَا فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ^(٥)) كَمَا قَضَى بِهِ سَبْرُ
مَا بَأْيَدِي النَّاسِ مِنْهَا)) اهـ.

[٢٣٧٢٥] (قَوْلُهُ: وَلِذَا عُدِّيَ بِاللَّامِ لَا ب: مِنْ) هَذَا مُرْجِحٌ آخَرُ لِلتَّفْسِيرِ الثَّانِي، فَإِنَّ اللَّامَ فِي
((أَنْ يَبْعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ)) تَكُونُ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَهِيَ التَّعْلِيلُ، أَمَّا عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ تَكُونُ مَعْنَى
((مِنْ)) أَوْ زَائِدَةً، لِأَنَّهُ يُقَالُ: بَعَثَ الثَّوْبَ مِنْ زَيْدٍ، قَالَ فِي "المُصْبَاح"^(٦): ((وَرُبَّمَا دَخَلَتْ اللَّامُ
مَكَانَ ((مِنْ))، يُقَالُ: بَعَثْتُ الشَّيْءَ وَبِعْتُهُ لَكَ، فَاللَّامُ زَائِدَةٌ زِيَادَتُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا
لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْآبَتِ﴾ [الجنح - ٢٦]، وَالْأَصْلُ: بَوَّأْنَا إِبْرَاهِيمَ)).

[٢٣٧٢٦] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ أَي: قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِ^(٧): ((وَقَدْ بَاعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْخِ)))
[٢٣٧٢٧] (قَوْلُهُ: وَيُسَمَّى بَيْعَ الدَّلَالَةِ) أَي: يَبْعَ الدَّلَالِ، قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٨): ((وَهُوَ صِفَةُ
الْبَيْعِ فِي أَسْوَاقٍ مَصْرَ الْمُسَمَّى بِالْبَيْعِ فِي الدَّلَالَةِ)).

[٢٣٧٢٨] (قَوْلُهُ: وَلَا يُفْرَقُ) بِالْبَيْنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ "النَّهْرِ"^(٩): ((وَلَا

(١) "تحفة المحتاج": كتاب البيوع - باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها - فصل في القسم الثاني من المنهيات ٣١٠/٤
(هامش "حواشي التحفة")، ووقع في "ب" و"م": ((الهيتمي)) بالياء المثلثة الفوقية، وما أثبتناه هو الصواب نسبة
إلى حلة أبي الهيثم، من إقليم الغريبة بمصر. انظر "الأعلام" ٢٣٤/١.

(٢) هو ابن شهبة كما في "كشف الخفاء" ٤٨٨/١.

(٣) أخرجه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في "حديثه" ص ١٨٨ - عن أحمد بن حسان، حدثنا ابن أبي غرزة، حدثنا
الهيثم بن عبد الله الفقيه عن صدقة البصري عن عطاء بن السائب مرفوعاً قال: رسول الله ﷺ: ((دَعُوا النَّاسَ فِي
غَفْلَتِهِمْ يُرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِذَا اسْتَضَحَّ أَحْوَكُ فَاَنْصَحْ لَهُ)).

(٤) أَي: ابن حجر.

(٥) بل أخرجه خيثمة بن سليمان كما في التعليق رقم (٣).

(٦) "المصباح": مادة ((بيع)).

(٧) ص ٧٢١ - ٧٢٢ - "در".

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٨/٦.

(٩) "النهر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ٣٨٨/ب.

عَبَّرَ بِالنَّفْيِ مُبَالَغَةً فِي الْمَنْعِ؛ لَلْعَبْرَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدٍ وَوَلَدِهِ وَأَخٍ وَأَخِيهِ. رَوَاهُ "ابن ماجه" وغيره^(١).....

يُفَرِّقُ الْمَالِكُ^(٢)؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْفَاعِلِ لَا يَحْزُزُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَالِكِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْمَقَامِ، تَأْمَلْ. وَكَمَا يُمْنَعُ الْمَالِكُ عَنِ التَّفْرِيقِ يُمْنَعُ الْمُشْتَرِي كَمَا يَأْتِي^(٣)، وَالكَرَاهَةُ فِيهِ تَحَرُّمٌ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤).

[٢٣٧٢٩] (قوله: عَبَّرَ بِالنَّفْيِ مُبَالَغَةً فِي الْمَنْعِ) كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٥)، وَوَجْهُهُ أَنَّ شَأْنَ الْمُسْلِمِ عَدَمُ فِعْلِ الْمَحْرَمِ شَرْعًا، فَكَأَنَّهُ أَمْرٌ لَا يَقَعُ مِنْهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى نَهْيِهِ عَنْهُ.

(١) ٧٣٦ - ٧٣٧ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١٠٨/٦.

* روى عبيد الله بن موسى عن إبراهيم بن إسماعيل عن طليق بن عمران عن أبي بردة عن أبي موسى عليه السلام قال: ((نهى رسول الله ﷺ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْأَخِ وَأَخِيهِ، وَالْوَالِدِ وَوَلَدِهِ))، وَإِبْرَاهِيمُ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٣٧/٥، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٥٠) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّيِّئِ، وَالْبِرَّارِ فِي "الْبَحْرِ الرِّخَّارِ" (٣١٤٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٦٧/٣، وَأَبُو يَعْلَى (٧٢٥٠).

قَالَ الْبِرَّارُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا تَعْلَمُهُ يَرَوِي عَنْ أَبِي مُوسَى عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ طَلِيقِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مُرْسَلًا. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٦٧/٣، وَالْحَاكِمُ ٥٥/٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢٨/٩.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ طَلِيقِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عليه السلام قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَلْعُونٌ مَنْ فَرَّقَ...)).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" ٣٥٩/٤: وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُجْمَعٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ طَلِيقِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عليه السلام: ((لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ)). وَقَالَ مُعْتَمَرٌ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ طَلِيقِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي "الْعِلَلِ" ٢١٧/٧ - ٢١٨: وَمَنْ قَالَ فِيهِ: عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ فَقَدْ وَجِمَ. وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ عَنْ طَلِيقٍ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ طَلِيقِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَغَيْرُهُ يَرَوِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ طَلِيقِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنِ التَّمِيمِيِّ.

وَرَوَى شُعْبَةُ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: ((أَرَدْتُ أَنْ أَفَرِّقَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَوَلَدِهَا فَنَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ))، وَرَوَى: ((أَرَدْتُ أَنْ أُبَيِّعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبَعَثَهُمَا فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَدْرَكْتُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعًا، وَلَا تَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا)).

وَاخْتَلَفَ عَلَى سَعِيدٍ: فَقَالَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغُنْدَرٌ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ وَعَبْدُ الرَّهَابِ بْنِ عَطَاءٍ الْخُفَافُ: عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنِ الْحَكَمِ، وَسَائِرُ الرِّوَاةِ عَنْ سَعِيدٍ ذَكَرُوهُ هَكَذَا عَنْهُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّاءَ وَعَبْدُ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: =

عن عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقال أحمد وأبو حاتم والنسائي واليزار والدارقطني: وسعيد لم يسمع من الحكم شيئاً، أخرجه أحمد ٩٧/١، و١٢٧، وإسحاق بن راهويه كما في "نصب الراية" ٢٦/٤، واليزار في "البحر الرخاء" (٦٢٤)، والبيهقي ١٢٧/٩.

وتابعهم زيد بن أبي أنيسة ومحمد بن عبيد الله العرزمي [متروك] فروياه عن الحكم عن ابن أبي ليلى. أخرجه اليزار (٦٢٣)، وابن الجارود في "اللتقى" (٥٧٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢٥٦١)، وابن أبي حاتم في "العلل" ٣٨٦/١، والضياء في "المختارة" (٦٥٣). وقال أبو حاتم الرازي: إنما هو الحكم عن ميمون عن علي بن النضر رضي الله عنه.

وخالفهم أبو خالد الدالاني والحجاج بن أرطاة وعبد الغفار بن القاسم أبو مريم [متروك] فرووه عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي. أخرجه أحمد ١٠٢/١، والطبراني (١٨٥)، وأبو داود (٢٦٩٦) في الجهاد: باب في التفريق بين السني، والترمذي (١٢٨٤) في البيوع: باب كراهية الفرق بين الأخوين، وابن ماجه (٢٢٤٩) في التجارات: باب النهي عن التفريق بين السني، والدارقطني ٦٦/٣، والمخلص في "القوائد المشقة" ١٢٦/٢ ب، والحاكم ٥٥/٢، والبيهقي ١٢٦/٩-١٢٧. وقال الترمذي: حسن غريب. قال البيهقي: والحجاج لا يحتج به، وحديث أبي خالد الدالاني أولى أن يكون محفوظاً لكثرة شواهد، وقال الدارقطني: ولا يمتنع أن يكون الحكم سميعةً منهما جميعاً، فرواه مرةً عن هذا، ومرةً عن هذا. والله أعلم.

ورواه وضاح بن حسان الأنباري، ويحيى بن أبي طالب، وإسماعيل بن أبي الحارث، ومحمد بن الوليد الفحام، ومحمد بن الجهم، وعلي بن سهل عن عبد الوهاب بن عطاء عن شعبة. أخرجه المحاملي في "الأمالي" (١٧١)، و(١٧٢)، والدارقطني في "العلل" ٢٧٥/٣، والسنن ٦٥/٣، والحاكم في "المستدرک" ٥٥٤/٢-٥٥٥، والضياء في "المختارة" (٦٥٢).

قال البيهقي: وسائر أصحاب شعبة لم يذكروه عن شعبة. وغيرهم يرويه عن عبد الوهاب عن سعيد، وهو المحفوظ. والله أعلم. ورواه أبو ليلى عن الحكم مرسلاً عن علي.

وروى ابن وهب: أخبرني حمي بن عبد الله المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال: كنا في البحر، وعلينا عبد الله بن قيس الفزاري، ومعنا أبو أيوب الأنصاري، فمر بصاحب المقاسم وقد أقام السبي، فإذا امرأة تبكي فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: فرقوا بينها وبين ولدها، قال فأخذ بيد ولدها حتى وضعه في يدها، فاطلق صاحب المقاسم إلى عبد الله بن قيس فأخبره فأرسل إلى أبي أيوب، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُخْبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

وكذلك رواه عبد الرحمن بن جندة عن أبي عبد الرحمن به، وبعضهم يرويه مختصراً.

أخرجه أحمد ٤١٣/٥، والترمذي (١٢٨٣)، و(١٥٦٦)، والدارمي (٢٤٧٩)، والطبراني في "الكبير" (٤٠٨٠)، والدارقطني ٦٧/٣، وابن عبد الحكم في "فتوح مصر" ص ٢٧٠، والحاكم ٥٥/٢، والقضاعلي في "مسند الشهاب" (٤٥٦)، والبيهقي ١٢٦/٩. وقال الترمذي: حسن غريب.

وروى يقي: حدثنا خالد بن حميد عن العلاء بن كثير عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدِ وَأُمِّهِ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُخْبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)). أخرجه البيهقي في "الكبرى" ١٢٦/٩، و"الشعب" (١٠٨١). والعلاء لم يُدرِك أبا أيوب.

وفي الباب عن ابن مسعود وضمرة بن أبي ضمرة.

"عيني"^(١). وعن "الثاني" فسادُهُ مُطْلَقاً، وبه قال "زفر" و"الأئمة الثلاثة" (بين صغير) غير بالغ (وذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ منه) أي: مَحْرَمٍ مِنْ جِهَةِ الرَّحِمِ لَا الرِّضَاعِ كَابْنِ عَمٍّ هُوَ أَخٌ رِضَاعاً، فافهم.....

[٢٣٧٣٠] (قوله: وعن "الثاني" إلخ) قال العلامة "نوح" في "حواشي الدرر": ((وعن "أبي يوسف" روايتان: رواية لا يجوزُ البَيْعُ في قرابة الولاد ويجوزُ في قرابة غيرها، وهو الأصحُّ في مذهب "الشافعي"، وفي رواية: لا يجوزُ في الكلِّ، أي: قرابة الولاد وغيرها، وهو قولُ الإمام "أحمد"؛ لأنَّ الأمرَ بالرَّدِّ في الحديث لا يكونُ إلَّا في الفاسدِ، وقال "مالك": لا يجوزُ في الأمِّ ويجوزُ في غيرها)) اهـ. وما ذكره "الشارح" بعيد عن هذا، "ط"^(٢).

[٢٣٧٣١] (قوله: غير بالغ) أشار به إلى أنَّ مُدَّةَ مَنَعَ التَّفْرِيقِ تَمْتَدُّ إلى بُلُوغِ الصَّغِيرِ بالاحتلام أو بالحيض، وهو قولُ لـ "الشافعي"، وفي أظهرِ قوليهِ: إلى زَمَانِ التَّمْيِيزِ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ بِالتَّقْرِيبِ، وقال بعضُ مشايخنا: إذا راحقا ورضيا بالتفريق فلا بأس به؛ لأنَّهما من أهلِ النَّظَرِ لأنفسهما، وربما يريانِ المصلحةَ في ذلك، "فتح"^(٣).

[٢٣٧٣٢] (قوله: وذي رَحِمٍ) أطلقه فشمل ما إذا كان صغيراً أيضاً أو كبيراً كما في "الهداية"^(٤) وغيرها، ولذا قال بعده^(٥): ((بخلاف الكبيرين)).

مَطْلَبٌ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَمَحْرَمِهِ

[٢٣٧٣٣] (قوله: أي: مَحْرَمٍ مِنْ جِهَةِ الرَّحِمِ) أشار إلى أنَّ الضَّمَمِ فِي ((منه)) راجعٌ إلى الرَّحِمِ لَا إلى الصَّغِيرِ، فلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَحْرَمَتُهُ مِنْ جِهَةِ الرَّحِمِ لَا مِنَ الرِّضَاعِ احترازاً

(١) "رمز الحقائق": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في بيان أحكام تصرفات البائع والمشتري إلخ ٣٣/٢ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٤/٣ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١٢/٦ بتصرف.

(٤) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ٥٤/٣.

(٥) ص ٧٣١ - "در".

(إلا إذا كان) التفريقُ باعتاقٍ وتوابعه ولو على مالٍ، أو يبيعُ مِمَّنْ حَلَفَ بعِثْقِهِ، أو كان المالكُ^(١) كافراً؛ لعدمِ مُخاطبَتِهِ بالشَّرَائِعِ.....

عن ابنِ عَمٍّ هو أَخُ رَضَاعاً، فَإِنَّه رَجِمَ مَحْرَمٌ، لَكِنَّ مَحْرَمِيَّتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ لَا مِنَ الرَّجْمِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ((فافهم)). وَخَرَجَ أَيْضاً بِالْأَوَّلَى الْمَحْرَمُ لَا مِنَ الرَّجْمِ كَالْأَخِ الْأَجْنَبِيِّ رَضَاعاً وامرأةَ الْأَبِ، وَالرَّجْمُ غَيْرُ الْمَحْرَمِ كَابْنِ الْعَمِّ.

[٢٣٧٣٤] (قوله: وتوابعه) هي التدبير والاستيلاء والكتابة، "ح" (٢).

[٢٣٧٣٥] (قوله: ولو على مالٍ) مُبَالِغَةٌ عَلَى الْإِعْتِاقِ فَقَطْ كَمَا لَا يَخْفَى، فَلَوْ قَدَّمَهُ لَكَائِ أَوَّلَى. اهـ "ح" (٢). لَكِنْ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَخْفَى اسْتَوَى فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، فَافْهَمْ.

[٢٣٧٣٦] (قوله: أو يبيعُ مِمَّنْ حَلَفَ بعِثْقِهِ) أَي: إِذَا حَلَفَ بِقَوْلِهِ: إِنِّي مَلَكَتُ هَذَا فَهُوَ حُرٌّ، فَبَاعَهُ الْمَالِكُ مِنْهُ لَيَعْتِقَ لَمْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَيْسَ بِتَفْرِيقٍ، بَلْ فِيهِ زِيَادَةُ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِحْتِمَاعِ مَعَ مَحْرَمِيَّةِ.

[٢٣٧٣٧] (قوله: أو كان المالكُ كافراً) ظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي مُسْلِمًا، لَكِنْ لَا يُنَاسِبُهُ التَّعْلِيلُ مَعَ أَنَّهُ يُكْرَهُ التَّفْرِيقُ بِالشَّرَاءِ، وَفِي "الْفَتْحِ" (٣): ((أَمَّا إِذَا كَانَ كَافِرًا فَلَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُخَاطَبِينَ بِالشَّرَائِعِ، وَالْوَحْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّفْرِيقُ فِي مِلَّتِهِمْ حَلَالًا لَا يُتَعَرَّضُ لَهُمْ إِلَّا إِنْ^(٤) كَانَ يَبِيعُهُمْ مِنْ مُسْلِمٍ [ب/٨٤ق/٣] فَيَمْتَنِعُ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعًا فِي مِلَّتِهِمْ فَلَا يَجُوزُ)) اهـ. وَذَكَرَ قَبْلَهُ^(٥): ((أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ شِرَاؤُهُ مِنْ حَرْبِيٍّ مُسْتَأْمِنٍ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ التَّفْرِيقِ

(١) فِي "ط": ((الملك))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) "ح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ق ٢٩٢/أ.

(٣) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِيْمَا يَكْرَهُ ١١٢/٦.

(٤) فِي "د": ((إِذَا)).

(٥) "الفتح": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلُ فِيْمَا يَكْرَهُ ١١١/٦.

أو متعدداً،.....

عَارِضَهَا أَعْظَمُ مِنْهَا، وَهُوَ ذَهَابُهَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، وَفِيهِ مَفْسَدَةُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، أَمَّا الدِّينُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الدُّنْيَا فَتَعْرِيبُهَا لِلْقَتْلِ وَالسَّبْيِ)) اهـ. وظاهره: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ شِرَاؤُهُ مِنْ كَافِرٍ غَيْرِ حَرْبِيٍّ؛ لَعَدَمِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ الْمُعَارِضَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا اسْتَوْجَبَهُ فِيمَا مَرَّ^(١)، وَعَلَى هَذَا فَلَا وَجْهَ لِمَا فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْبِيِّ الْكَافِرِ))، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى لـ "الشَّارِحِ" أَنْ يَقُولَ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((أَوْ كَانَ الْبَائِعُ حَرْبِيًّا مُسْتَأْمِنًا لِمُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْمُسْلِمَ مِنَ الشِّرَاءِ دَفْعًا لِلْمَفْسَدَةِ)).

[٢٣٧٣٨] (قوله: أو متعدداً إلخ) أي: إذا كان المالك متعدداً بأن كان أحدهما لزيد والآخر لعمرٍ فلا بأس بالبيع وإن كان العبد الآخر لطيف المالك الأول أو لمكاتبه؛ إذ الشرط اجتماعهما في ملك شخص واحد، قال في "البرازية"^(٤): ((ولو أحدهما له والآخر لوكليه الصغير أو لمملوكيه أو لمكاتبه أو مضاربه لا يكره التفريق، ولو

(قوله: فلا وجه لما في "النهر": من أن إلخ) عبارة "النهر": ((وإذا عُرِفَ هذا فقوله - أولاً في "الفتح": ولو كانا حربياً مستأمنين فباع أحدهما فللمسلم أن يشتريه، مع أن المنع كما هو للبائع كذلك للمشتري - المراد به الكافر)).

(قوله: وبه ظهر أنه كان الأولى لـ "الشَّارِحِ" أن يقول كما في "البحر": أو كان البائع إلخ) فيه: أن المذكور هنا حكم التفريق من جهة المالك لا حكم التملك، فإنه سيأتي، والمناسب حينئذٍ الإقتصار على ذكر هذه المسألة فيما يأتي.

(قوله: أو لمملوكيه) أي: المأذون.

(١) في هذه المقولة.

(٢) "النهر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في أحكام البيع الفاسد ٣٨٨/ب.

(٣) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٩/٦.

(٤) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل السادس عشر في الحظر والإباحة - نوع في التفريق ٥١٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو الآخر لطفه أو مكاتبه فلا بأس به، أو تعدد محارمه، فله يبيع ما سوى واحد غير الأقرب.....

كلاهما له فباع أحدهما من ابنه الصغير يكره)) اهـ. وبقي ما إذا كانت الشركة في كل منهما معاً، وظاهر "القهيستاني"^(١) عدم الكراهة أيضاً، فليراجع.

١٣٣/٤

[٢٣٧٣٩] (قوله: فلا بأس) جواب لقوله: ((ولو الآخر لطفه))، على أن ((لو)) شرطية لا وصلية، وإنما فصله عما قبله مصرحاً بالجواب للتنبية على أنه لا يكره وإن كان له ولاية على طفله بحيث يمكنه بيعهما معاً بلا تفريق، وإن كان له حق في مال مكاتبه بحيث يمكنه عود الآخر إلى ملكه إذا عجز المكاتب، فافهم.

[٢٣٧٤٠] (قوله: أو تعدد محارمه إلخ) أي: محارم الصغير كما لو كان له أخوان شقيقان مثلاً، أو عثان، أو خالان، أو أكثر فله بيع الزائد على الواحد منهم، ويبقى الواحد مع الصغير؛ ليستأنس^(٢) به، وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده، قال في "الفتح"^(٣): ((وكذا لو ملك ستة إخوة ثلاثة كباراً وثلاثة صغاراً فباع مع كل صغير كبيراً جاز استحساناً)).

[٢٣٧٤١] (قوله: غير الأقرب) حال من ((ما)). اهـ "ح"^(٤). فلو كان معه أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأُم باع غير الشقيقة كما في "الفتح"^(٥).

❖ (قوله: وظاهر "القهيستاني" إلخ) حيث قال: ((ولا ينههما إذا كانا لرجلين لكل منهما شقص، أو لصبي ورجل، أو لرجل وامراتيه أو مكاتبه أو مضاربه، وتماثله في "النظم")) اهـ. والشقص: الطائفة من الشيء كما في "المصباح"، فممكن أن يكون مراداً بالشقص واحداً، تأمل. فيكون المعنى: لكل منهما عبد، تأمل. اهـ منه.

(١) "جامع الرموز": كتاب البيع - فصل: البيع الباطل والفاقد ٢٧/٢.

(٢) في "ك" و"آ": ((ليستأنس)).

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١٣/٦.

(٤) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٩٢/١.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١٣/٦.

وَالْأَبَوَيْنِ وَالْمُلْحَقِ بِهِمَا، "فَتْح"^(١)،

[٢٣٧٤٢] (قوله: والأبوين) أي: وغير الأبوين، فإذا كان معه أبواه لا يبيع واحداً منهما، هو الصحيح في المذهب كما في "البحر"^(٢) عن "الكفاية"^(٣).

[٢٣٧٤٣] (قوله: والملحق بهما) كأخ لأب وأخ لأم، أو خال وعم، فالمدلي بقراءة الأم قام مقامها، والمدلي بالأب كالأب، وإذا كان للصغير أب وأم واجتمعوا في ملك واحد لا يفرق بين أحدهم، فكذا هنا، وكذا لو كان له عمّة وخالة، أو أم أب وأم أم لم يفرق بينه وبين أحدهما، "جوهرة"^(٤).

قلت: لكن الإلحاق بالأبوين إنما يُعتبر عند عدم أحدهما؛ لما في "الفتح"^(٥): ((لو كان معه أم وأخ، أو أم وعمّة أو خالة أو أخ جاز يبيع من سوى الأم في ظاهر الرواية، وهو الصحيح؛ لأن شفقة الأم تغني عن^(٦) سيواها، ولذا كانت أحقّ بالحضانة من غيرها، والجدة كالأم فلو كان له جدة وعمّة وخالة جاز يبيع العمّة والخالة، ولو كان معه عمّة وخالة لم يُباعوا^(٧) إلا معاً؛ لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة))، ثم قال^(٨): ((ولو ادّعاه رجلان فصارا أبوين له ثم ملكوا جملة فالقياس أن يُباع أحدهما؛ لاتحاد جهتهما، وفي الاستحسان:

(قوله: لو كان معه أم وأخ، أو أم وعمّة أو خالة أو أخ جاز إلخ) هكذا عبارة "الفتح"، ولا حاجة لذكر قوله: ((أو أخ))، فإنه يذكره تكون الصورة الأخيرة هي الصورة الأولى.

(١) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١١/٦ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٩/٦ بتصرف.

(٣) أي: "كفاية الفقهاء" للبيهقي (ت ٤٠٢ هـ)، وتقدّمت ترجمتها ١١٧/٦.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥١/١ - ٢٥٢.

(٥) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١٣/٦ بتصرف.

(٦) في "٣": ((عما)).

(٧) في "الأصل": ((يباعوا)).

(٨) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١٣/٦.

أو (بِحَقٍّ مُسْتَحَقٍّ) كخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا، و(كَدَفْعِ أَحَدِهِمَا بِالْجَنَائَةِ وَبَيْعِهِ بِالذَّيْنِ) أو بِإِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ (وَرَدِّهِ بَعِيْبٍ) لِأَنَّ النَّظَرَ فِي دَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ لَا فِي الضَّرَرِ بِالْغَيْرِ (بِخِلَافِ الْكَبِيرَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ) فَلَا بَأْسَ بِهِ خِلَافًا لـ "أَحْمَد"، فَلَمْ يَسْتَشْنِ أَحَدٌ عَشَرَ.

(وَكَمَا يُكْرَهُ التَّفْرِيقُ بَبَيْعٍ) وَغَيْرِهِ مِنْ أَسْبَابِ الْمِلْكِ كَصَدَقَةٍ وَوَصِيَّةٍ (يُكْرَهُ) بِشِرَاءٍ

لَا يُبَاغُ؛ لِأَنَّ الْأَبَّ فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدٌ، فَاحْتَمَلُ كَوْنُهُ الَّذِي يَبِيعُ فَيَمْتَنِعُ احْتِياطًا، فَصَارَ الْأَصْلُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ عَدَدٌ أَحَدُهُمْ أَبْعَدُ حَازَ بَيْعُهُ، وَإِنْ كَانُوا فِي دَرَجَةٍ وَكَانُوا مِنْ جِنْسَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَالْأَبِّ وَالْأُمِّ وَالْحَالَةِ وَالْعَمَّةِ لَا يُفْرَقُ، وَلَكِنْ يُبَاغُ الْكُلُّ أَوْ يُمَسَّكُ الْكُلُّ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَالْأَخَوَيْنِ وَالْعَمِّينِ وَالْحَالَيْنِ حَازَ أَنْ يُمَسَّكَ مَعَ الصَّغِيرِ أَحَدُهُمَا وَيَبِيعُ مَا سِوَاهُ، وَمِثْلُ الْحَالَةِ وَالْعَمَّةِ ^(١) "أَخٌ لِأَبٍّ وَأَخٌ لِأُمٍّ" اهـ.

[٢٣٧٤٤] (قَوْلُهُ: كَخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا) بِأَنْ ادَّعَى رَجُلٌ أَحَدَهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَأَبْتَنَهُ.

[٢٣٧٤٥] (قَوْلُهُ: بِالْجَنَائَةِ) كَأَنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا رَجُلًا خَطَأً وَدَفَعَهُ سِيْدَهُ بِهَا.

[٢٣٧٤٦] (قَوْلُهُ: وَبَيْعِهِ بِالذَّيْنِ) بِأَنْ كَانَ مَا ذُونَا وَاسْتَغْرَفَهُ الذَّيْنُ.

[٢٣٧٤٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ النَّظَرَ الْإِخ) يَعْنِي: أَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ فِي مَنَعَ التَّفْرِيقِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ

غَيْرِهِ وَهُوَ الصَّغِيرُ، لَا لِإِحَاقِ الضَّرَرِ بِهِ، أَيْ: بِالْمَالِكِ، فَلَوْ مَنَعْنَا التَّفْرِيقَ هُنَا كَانَ الْإِزَامُ لِلضَّرَرِ بِالْمَالِكِ، كَذَا فِي "الْفَتْح" ^(٢). أَيْ: لِأَنَّ الْمَالِكَ يَتَضَرَّرُ بِالْإِزَامَةِ الْفِدَاءَ لَوْلِيَّ الْجَنَائَةِ، وَالْإِزَامَةُ الْقِيَمَةُ لِلْغُرَمَاءِ، وَالْإِزَامَةُ الْمَعْيَبُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ، "زَيْلَعِي" ^(٣).

[٢٣٧٤٨] (قَوْلُهُ: وَالزَّوْجَيْنِ) أَيْ: وَلَوْ صَغِيرَيْنِ، "زَيْلَعِي" ^(٣).

[٢٣٧٤٩] (قَوْلُهُ ١/٨٥٣/٣: ١/٨٥٣/٣) فَلَمْ يَسْتَشْنِ أَحَدٌ عَشَرَ كَانَ الْوَاجِبُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى

قَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ الْكَبِيرَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ))؛ لِغَدَمِ دُخُولِهِمَا فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ. اهـ.

(١) فِي "الْأَصْل" وَ"ب" وَ"م": ((وَالْعَمَّةُ))، وَمَا أَبْتَنَاهُ مِنْ "ك" هُوَ الصَّبَابُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "الْفَتْح".

(٢) "الْفَتْح": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلٌ فِيْمَا يَكْرَهُ ١١١/٦.

(٣) "تَبِيحُ الْحَاقِقَاتِ": كِتَابُ الْبَيُوعِ - بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ - فَصْلٌ: قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمُبِيعِ ٦٩/٤.

إِلَّا مِنْ حَرْبِيٍّ، "ابن ملك". و (بِقِسْمَةٍ فِي الْمِيرَاثِ وَالْعَنَائِمِ) "جوهرة"^(١). وَاعْلَمْ أَنَّ فَسْخَ الْمَكْرُوهِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَيْضاً، "بجر"^(٢) وَغَيْرُهُ؛ لِرَفْعِ الْإِثْمِ،

"ح"^(٣). وَالْأَحَدَ عَشَرَ: الْإِعْتَاقُ، تَوَابَعُهُ، يَبْعُهُ مِمَّنْ حَلَفَ بَعْتِهِ، كَوْنُ الْمَالِكِ كَافِرًا، كَوْنُهُ مُتَعَدِّدًا، تَعَدُّدُ الْمَحَارِمِ، ظُهُورُهُ مُسْتَحَقًّا، دَفْعُهُ بِجَنَائَةٍ، يَبْعُهُ بِالذِّينِ، يَبْعُهُ بِإِتْلَافِ مَالٍ، رَدُّهُ بِقَيْبٍ، وَزَادَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((مَا إِذَا كَانَ الصَّغِيرُ مُرَاهِقًا وَرَضِيَتْ أُمُّهُ بَيْعَهُ)) اهـ "ط"^(٥).

قُلْتُ: فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((لَوْ كَانَ الْوَلَدُ مُرَاهِقًا فَرَضِيَ بِالْبَيْعِ وَاحْتَارَهُ وَرَضِيَتْهُ أُمُّهُ حَازَ يَبْعُهُ)) اهـ. وَيُزَادُ أَيْضاً مَا فِي "الْفَتْحِ" حَيْثُ قَالَ^(٧): ((وَمِنْ صُورِ حَوَازِ التَّفْرِيقِ مَا فِي "الْمَبْسُوطِ"^(٨): إِذَا كَانَ لِلذَّمِّيِّ عَبْدٌ لَهُ امْرَأَةٌ أُمَةٌ وَلَدَتْ مِنْهُ وَأَسْلَمَ الْعَبْدُ وَلَدُهُ صَغِيرٌ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ الذَّمِّيُّ عَلَى بَيْعِ الْعَبْدِ وَابْنِهِ وَإِنْ كَانَ تَفْرِيقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِ أَبِيهِ، فَهَذَا تَفْرِيقٌ بِحَقٍّ)).

[٢٣٧٥٠١] (قَوْلُهُ: إِلَّا مِنْ حَرْبِيٍّ) لِأَنَّ مَفْسَدَةَ التَّفْرِيقِ عَارِضَهَا أَعْظَمُ مِنْهَا كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٩).

[٢٣٧٥١١] (قَوْلُهُ: أَيْضاً) أَي: كَمَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَقَدْ مَنَاهُ^(١٠) عَنِ "الدَّرَرِ": ((أَنَّهُ لَا يَجِبُ

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٢٥١/١.

(٢) "البحر": كتاب البيوع - باب الإقالة ١١٠/٦ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ق ٢٩٢/أ.

(٤) "البحر": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل في البيع الفاسد ١٠٩/٦.

(٥) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٥/٣ بتصرف.

(٦) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١١/٦.

(٧) "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد - فصل فيما يكره ١١١/٦ - ١١٢.

(٨) "المبسوط": كتاب البيوع - باب بيع أهل الذمة ١٣٣/١٣.

(٩) المقولة [٢٣٧٣٧] قوله: ((أَوْ كَانَ الْمَالِكُ كَافِرًا)).

(١٠) المقولة [٢٣٧٠٦] قوله: ((وَكُرْهُ تَحْرِيمًا مَعَ الصَّحَّةِ)).

"مجمع". وفيه: ((وَنُصِّحَ شِرَاءَ كَافِرٍ مُسْلِمًا أَوْ مُصَحَّفًا مَعَ الْإِجْبَارِ عَلَى إِخْرَاجِهِمَا عَنْ مِلْكِهِ))، وسيجيء^(١) في المتفرقات، والله أعلم^(٢).

فَسَخُّهُ))، وما ذكره "الشَّارْحُ" عزاه في "الْفَتْحُ"^(٣) أَوَّلَ بَابِ الْإِفَالَةِ إِلَى "النَّهَائَةِ" ثُمَّ قَالَ: ((وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ حَقٌّ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبٌ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِوُجُوبِهِ عَلَيْهِمَا دِيَانَةً بِخِلَافِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَإِنَّهُمَا إِذَا أَصْرَا عَلَيْهِ يَفْسُخُهُ الْقَاضِي جَبْرًا عَلَيْهِمَا، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْبَيْعَ هُنَا صَحِيحٌ وَيُمْلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَيَجِبُ فِيهِ الثَّمَنُ لَا الْقِيَمَةُ، فَلَا يَلِي الْقَاضِي فَسْخُخَهُ؛ لِحُصُولِ الْمِلْكِ الصَّحِيحِ.

[٢٣٧٥٢] (قوله: "مجمع") عبارته: ((وَيَجُوزُ الْبَيْعُ وَيَأْتُمُّ)) اهـ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْفَسْخِ.

[٢٣٧٥٣] (قوله: مُسْلِمًا) أَي: رَقِيقًا مُسْلِمًا، "ط"^(٤).

[٢٣٧٥٤] (قوله: مَعَ الْإِجْبَارِ الْخ) أَي: لِرَفْعِ ذُلِّ الْكَافِرِ عَنِ الْمُسْلِمِ، وَلِحِفْظِ الْكِتَابِ عَنِ الْإِهَانَةِ، "ط"^(٥). وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

انتهى بفضل الله تعالى ومنه

الجزء الرابع عشر ويليهِ الجزء الخامس عشر

وأوله فصل في الفضولي

(١) انظر "الدر" عند المقولة [٢٤٩٠٣] قوله: ((وَيُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ)).

(٢) ((والله أعلم)) زيادة من "و".

(٣) "الفتح": كتاب البيوع - باب الإقالة ١١٤/٦.

(٤) "ط": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٨٥/٣.

الاستدراكات

الاستدراكات	الصحيفة
الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله	٧٤١
الاستدراكات على المطبوعة البولاقية	٧٤٣
الاستدراكات على المطبوعة الميمنية	٧٤٥
الاستدراكات على مطبوعة التقارير	٧٤٦

الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى *

تسلسل	صحيفة	هامش
٢٠	٢٧٢	٢
٢١	٢٨٤	٢
٢٢	٢٨٦	١
٢٣	٢٨٧	١
٢٤	٢٩٩	٤
٢٥	٣٠٠	٣
٢٦	٣٠٤	٥
٢٧	٣١٩	٥
٢٨	٣٧٤	٩
٢٩	٣٧٨	٢
٣٠	٣٩٠	٤
٣١	٤٣٨	١
٣٢	٤٤١	٥
٣٣	٤٥٥	٢
٣٤	٤٧٠	٧
٣٥	٤٧٩	٥
٣٦	٤٨٥	٦
٣٧	٥١٩	٦
٣٨	٥٣٥	٥

تسلسل	صحيفة	هامش
١	٧	٢
٢	١٠	١
٣	١٤	٧
٤	١٦	٣
٥	٢٦	٩
٦	٢٨	٥
٧	٢٩	٢
٨	٣٩	٤
٩	٤٢	٧
١٠	٥٦	٢
١١	٧١	٢
١٢	٨٢	٤
١٣	٨٧	٧
١٤	١٠٢	٤
١٥	١١٦	٦
١٦	١٣٢	٥
١٧	١٤٣	٧
١٨	١٧٨	٦
١٩	١٨٥	٦

* سبقت الإشارة - في مقدمة هذا الكتاب عند الحديث على توثيق النصوص - إلى أنَّ العلامة ابن عابدين رحمه الله كان يتمتع بأمانة علمية بالغة وحذق كبير في نقله عن كتب المذهب، أو في تقريره للمسائل العلمية، ولكن الله تعالى أبى العصمة إلا لكتابه، فكان ثمة استدراكات أشرنا إلى مواضعها في الجداول الآتية، نضعها بين أيدي أهل العلم والفقه لندارسة والبحث والاطلاع، شاكرين لكل من يقدم إلينا بتسديد مني عنى دليل وتعليل، والله الموفق لنصوب.

٢	٦٨٧	٤٥
٣	٦٩٣	٤٦
٣	٦٩٧	٤٧
٥ - ١	٧٠٠	٤٨
٤	٧٠٨	٤٩
٢	٧٠٩	٥٠

٢	٥٣٨	٣٩
٤	٥٤٥	٤٠
٤	٥٦٢	٤١
٢	٦٢٦	٤٢
٦	٦٣٤	٤٣
٣	٦٧٢	٤٤

الاستدراكات على المطبوعة البولاقية

هامش	صحيفة	تسلسل
٢	٢٢٢	٢٧
٧	٢٢٨	٢٨
٢	٢٣٧	٢٩
٤	٢٧٧	٣٠
٣	٣١٧	٣١
٤	٣٢٠	٣٢
١	٣٥٦	٣٣
٤	٣٥٨	٣٤
٣	٣٦٥	٣٥
٢	٣٩٦	٣٦
١٠	٤٤٧	٣٧
٢	٤٥٢	٣٨
١	٤٩٨	٣٩
٣	٥٢٦	٤٠
٧	٥٥٠	٤١
٤	٥٥٦	٤٢
١	٦٢٩	٤٣
٥	٦٣٧	٤٤
٥	٦٤٦	٤٥
١	٦٤٩	٤٦
٤	٦٧٨	٤٧
٦	٦٨٤	٤٨
٦	٦٩٤	٤٩
٧	٧٢٤	٥٠
١	٧٣٦	٥١

هامش	صحيفة	تسلسل
١	٨	١
٦	١٢	٢
٣	١٩	٣
١	٢٢	٤
٣	٢٤	٥
٢	٢٥	٦
١	٢٦	٧
٦	٣٥	٨
١	٤١	٩
٢	٤٨	١٠
٢	٥٢	١١
٢	٨٢	١٢
٢	٨٦	١٣
٧	١٠٩	١٤
٤	١١٨	١٥
٣	١١٩	١٦
١	١٢٣	١٧
٤	١٢٧	١٨
٣	١٤١	١٩
٥	١٥٧	٢٠
١	١٥٨	٢١
٢	١٦٥	٢٢
١	١٦٨	٢٣
١١	١٧١	٢٤
٦	١٨٨	٢٥
١	٢١٦	٢٦

الاستدراكات على المطبوعة اليمينية

هامش	صحيفة	تسلسل
٧	٢٧٠	٢٩
٥	٢٨٥	٣٠
٤	٣٢٠	٣١
٥	٣٢٢	٣٢
٤	٣٣٠	٣٣
٦	٣٣٣	٣٤
٤	٣٥٨	٣٥
٦	٣٨٦	٣٦
٣	٤١٧	٣٧
٢	٤٣١	٣٨
٩	٤٤٨	٣٩
٣	٤٥٨	٤٠
٢	٤٧٨	٤١
٥	٥٢٩	٤٢
٢	٥٣٦	٤٣
٤	٥٥٦	٤٤
١	٥٧٤	٤٥
٢	٥٩٤	٤٦
٣	٥٩٦	٤٧
٥	٦٣٥	٤٨
٦-٥	٦٤٢	٤٩
٢	٦٥١	٥٠
٧	٦٥٥	٥١
٤	٦٨٩	٥٢
٤	٧٠٥	٥٣
٧	٧٢٤	٥٤
١	٧٣٦	٥٥

هامش	صحيفة	تسلسل
١	٨	١
١	١٧	٢
٤	١٧	٣
٤	٢٠	٤
٣	٢٤	٥
٢	٢٥	٦
٦	٣٥	٧
٦	٣٧	٨
٤	٣٨	٩
٣	٤٢	١٠
٢	٥٢	١١
١٠	٥٨	١٢
٣	٦٣	١٣
٢	٧٢	١٤
٧	٨٢	١٥
٤	٨٨	١٦
٧	٨٨	١٧
١	١٠٣	١٨
٤	١٠٧	١٩
٥، ٤، ٣	١٠٨	٢٠
٧	١٠٩	٢١
٣	١١٠	٢٢
١	١٢٣	٢٣
١	١٦٨	٢٤
٨	١٧١	٢٥
٤	١٧٤	٢٦
١	١٧٨	٢٧
٧	١٨٢	٢٨

الاستدراكات على مطبوعة التقارير

تسلسل	صحيفة	هامش
١	١٨	٦
٢	٣٤	٢
٣	٤٧٤	٥

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصحيفة

الموضوع

كتاب البيوع

٥	كتاب البيوع.....
٨	البيوع أربعة أنواع.....
٩	مطلب في تعريف البيع لغةً.....
٩	مطلب في تعريف المال والملك والمتقوم.....
١٣	مطلب في تعريف البيع شرعاً.....
١٤	مطلب في بيع المكره والموقوف.....
٢٠	مطلب: ركن البيع.....
٢٠	مطلب: شرائط البيع أنواع أربعة.....
٢١	مطلب: شرط انعقاد البيع.....
٢٢	مطلب: شرط نفاذ البيع.....
٢٣	مطلب: شروط صحة البيع.....
٢٣	مطلب: شروط لزوم البيع.....
٢٤	مطلب في محل البيع.....
٢٤	مطلب في حكم البيع.....
٢٥	مطلب: حكم مشروعية البيع.....
٢٦	مطلب في بيان الإيجاب والقبول.....
٢٧	مطلب: القبول قد يكون بالفعل وليس من صور التعاطي.....
٢٩	مطلب في حكم البيع مع الهزل.....
٤٥	مطلب في بيان العقد بالكتابة والمراسلة.....

الموضوع	الصحيفة
مطلب: البيع بالتعاطي	٤٧
مطلب: تنعقد الإقالة والإجارة والصرف بالتعاطي	٥٤
مطلب في بيع الاستحجار	٥٥
مطلب في حكم بيع البراءات	٥٧
مطلب في بيع الجامكية	٦٠
مطلب: لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المحررة	٦١
مطلب في الاعتياض عن الوظائف والنزول عنها	٦٢
مطلب في العرف الخاص والعام	٦٢
مطلب في النزول عن الوظائف بمال	٦٤
مطلب في خلو الحوانيت	٦٩
مطلب في الكدك	٧٢
مطلب في بيان مشد المسكة	٧٧
مطلب في انعقاد البيع بلفظ واحد من الجانبين	٨٠
مطلب في خيار المجلس	٨٣
مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفرقها	٨٥
مطلب: يرجح القياس	٨٦
مطلب: ما يُبطل الإيجاب سبعة	٨٩
مطلب في الفرق بين الأتمان والمبيعات	١١١
مطلب في التأجيل إلى أجل مجهول	١١٢
مطلب مهم في أحكام النود إذا كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت ..	١١٨
مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه	١٢٩

الموضوع	الصحيفة
مطلبٌ مهمٌ في حكم الشراء بالقروش في زماننا	١٣١
مطلب في مسائل بيع الطعام	١٣٤
مطلب: البيع بالرَّقْمِ	١٥٠
مطلب: الضَّابِطُ في ((كلِّ))	١٥٢
مطلب: المعتبرُ ما وقع عليه العقد وإن ظنَّ البائعُ أو المشتري أنه أقلُّ أو أكثر	١٥٩
فصل فيما يدخل في البيع تبعاً ومالا يدخل	
وفيه ما يصحُّ استنناؤه من البيع ومسائلُ أخرى	
فصل فيما يدخل في البيع تبعاً ومالا يدخل	١٧٢
حكم دخول الشجر في بيع الأرض	١٨٣
مطلب: كلُّ ما يدخل تبعاً لا يقابله شيءٌ من الثمن	١٨٨
مطلب: لا يدخل الزَّرْعُ في بيع الأرض بلا تسمية	١٨٩
مطلب: لا يدخل الثَّمَرُ في بيع الشجر بدون الشَّرْطِ	١٩١
مطلب: المجتهد إذا استدلَّ بحديث كان تصحيحاً له	١٩٥
مطلب في حمل المطلق على المقيد	١٩٥
مطلب في بيع الثمر والزَّرْع والشَّجر مقصوداً	٢٠٣
مطلب: اختلاف الفقهاء في المراد من بدو صلاح الثمر	٢٠٤
مطلب: فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن	٢١٦
مطلب: ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صحَّ استنناؤه منه	٢٢١
مطلب في حبس المبيع لقبض الثمن، وفي هلاكه، وما يكون قبضاً	٢٣٠
مطلب فيما يكون قبضاً للمبيع	٢٣١
مطلب في شروط التَّحْلِيَةِ	٢٣٣
مطلب: اشترى داراً مأجورة لا يُطالبُ بالثمن قبل قبضها	٢٣٥

الموضوع	الصحيفة
مطلب: اشترى شيئاً ومات مُقْلِساً قبل قبضه فالبائع أحقُّ به	٢٤١
باب خيار الشرط	
باب خيار الشرط	٢٤٩
مطلب: الخياراتُ سبعة عشر	٢٥٠
مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه	٢٥٢
مطلب: المواضع التي يصحُّ فيها خيار الشرط والتي لا يصحُّ	٢٦٣
مطلب: خيار النِّقْد	٢٦٩
مطلب في المقبوض على سَوِّم الشِّراء	٢٧٥
مطلب: المقبوض على سَوِّم النَّظَر	٢٧٩
مطلب في الفرق بين القيمة والتمن	٢٨٣
مطلب: حكم ما لو شرط المشتري أو البائع الخيارَ لغيره	٣١٢
مطلب في خيار التعيين	٣١٨
مطلب في مدة خيار التعيين	٣٢٠
مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مضيه أو في الأجل أو في الإجازة	
أو في تعيين المبيع	٣٢٨
مطلب: اشترى جاريةً على أنها بكرٌ ثم اختلفا	٣٢٩
مطلب: حكم ما إذا شرطَ في المبيع ما يجوز اشتراطُه ووجده بخلافه	٣٣٣
مطلب: البيع لا يطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً	٣٣٦
مطلب: الضابط للأوصاف المشترطة في البيع	٣٤٠
باب خيار الرؤية	
باب خيار الرؤية	٣٤١

الموضوع	الصحيفة
مطلب: رؤية جميع المبيع غير مشروط	٣٥٥
مطلب: البيع بالنموذج (المساطر) يُبطل خيار الرؤية إذا لم يختلف	٣٥٩
مطلب: الأعمى كالبصير إلا في مسائل	٣٦٧
باب خيار العيب	
باب خيار العيب	٣٨٣
تعريف العيب لغة	٣٨٣
مطلب: ضابط العيب الذي يُردُّ به المبيع في عرف أهل الشرع	٣٨٤
مطلب: تفسير الكدِّك	٣٨٧
مطلب: مسائل لا رجوع فيها بالتقصان	٣٩٥
مطلب في تعريف الجنون	٤٠٣
مطلب في أنواع زيادة المبيع	٤٣٣
مطلب: كلُّ موضعٍ للبائع أخذه معيًّا لا يرجع بإخراجه عن ملكه وإلا رجع	٤٣٩
مطلب: فيما لو أكل بعض الطعام	٤٤٥
مطلب: لفظ الفتوى أكد ألفاظ التصحيح	٤٤٧
مطلب: يُرجحُ القياس	٤٥٢
مطلب: وجد في الخطة تراباً	٤٦٠
مطلب: لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب	٤٦٣
مطلب مهم: قبض من غريمه دراهم فوجدها زيوفاً فردّها عليه بلا قضاء	٤٦٥
مطلب: العيوب أنواع	٤٧٥
مطلب فيما لا يطلّع عليه إلا النساء	٤٧٧
مطلب فيما يُحلّف المشتري أنه لم يفعل مُسقطاً لخيار العيب	٤٧٩

الموضوع	الصحيفة
---------	---------

- | | |
|--|-----|
| مطلب في تخيير المشتري إذا استحقَّ بعض المبيع | ٤٨١ |
| مطلب فيما يكون رضاً بالعيب | ٤٨٣ |
| مطلب فيما يكون رضاً بالعيب وينع الردُّ | ٤٨٦ |
| مطلبٌ مهمٌ في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو صفته. | ٤٩٣ |
| مطلب: "الأصل" للإمام "محمد" من كتب ظاهر الرواية، و"كافي الحاكم" جمع فيه كتب ظاهر الرواية | ٥٠٤ |
| مطلب في البيع بشرط البراءة من كلِّ عيبٍ | ٥١٠ |
| مطلب: باعه على أنه كَوْمُ ترابٍ أَوْ حَرَّاقُ على الزَّناد أَوْ حاضِرٌ حلالٌ .. | ٥١٠ |
| مطلب في مسألة المُصرَّة | ٥١٦ |
| مطلب في الصُّلح عن العيب | ٥٢٦ |
| مطلب في جملة ما يسقطُ به خيارُ العيب | ٥٢٩ |
| مطلب: الغشُّ حرامٌ إلَّا في مسألتين | ٥٢٩ |
| مطلب: يجوز للمرء أن يلتمس مَخْلَصاً له من أداء الجباية التي تفرض عليه ظلماً. | ٥٣٠ |
| مطلب: حكم ما لو ردَّ المبيع بعيبٍ بقضاء | ٥٣١ |
| مطلب في ضمان العيوب | ٥٣٤ |

باب البيع الفاسد

- | | |
|--|-----|
| باب البيع الفاسد | ٥٣٥ |
| مطلب في بيان الفاسد والباطل والمكروه تحريماً | ٥٣٥ |
| مطلب في أنواع البيع | ٥٣٦ |
| مطلب: البيع الموقوف من قسم الصَّحيح | ٥٣٧ |

الموضوع	الصحيفة
مطلب: كلُّ ما أورث خلافاً في ركن البيع أو محله فهو مبطلٌ.....	٥٣٧
مطلب: في تعريف المال والمال المتقوم.....	٥٣٩
مطلب في بيع المعيب في الأرض.....	٥٤٥
مطلب في بيع أصل الفِصْفِصَة.....	٥٤٦
مطلب فيما إذا اجتمعت الإشارةُ مع التسمية.....	٥٤٨
مطلب: إدخال الكاف على الضمير المنفصل قليل.....	٥٥٤
مطلب فيما إذا اشترى أحد الشريكين جميع الدَّارِ المشتركة من شريكه..	٥٥٨
مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع الملك المضموم إليه.....	٥٥٩
مطلب: الآدمي مكرمٌ شرعاً ولو كافراً.....	٥٦٥
حكمُ البيعِ الباطل.....	٥٦٧
مطلب: بيع المضطرّ وشراؤه فاسدٌ.....	٥٦٩
مطلب في البيع الفاسد.....	٥٦٩
مطلب في حكم إيجار البرك للصطياد.....	٥٧٢
مطلب: استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب.....	٥٧٩
مطلب: صاحبُ البئر لا يملك الماء.....	٥٩٨
مطلب في بيع دودة القرمز.....	٦٠٢
مطلب: "الأشباه" أكثرُ تداولاً في أيدي الطلبة من "الخانية".....	٦٠٨
مطلب في التداوي بلبن البنت للرمد قولان.....	٦١٣
مطلب: يجوزُ للإنسان أن يدفع الرشوة لإحياء حقه إذا اضطرَّ إلى ذلك.	٦١٥
مطلب: الدراهم والدنانير جنس واحد في مسائل.....	٦٢٥
مطلب في بيع الطريق.....	٦٣٣

الموضوع	الصحيفة
مطلب في بيع المَيْسِلِ	٦٣٩
مطلب في بيع الشَّرْبِ	٦٤١
مطلب في البيع بشرط فاسد	٦٥٣
مطلب في الشرط الفاسد إذا ذُكِرَ بعد العقد أو قبله	٦٥٥
مطلب في بيان أحكام البيع الفاسد	٦٧١
مطلب: ردُّ المشتري فاسداً إلى بائعه فلم يقبله	٦٨٣
مطلب: تصحيح "قاضي خان" مقدّم؛ لأنه فقيه النفس	٦٨٤
مطلب: يملك المأمور ما لا يملكه الأمر	٦٨٩
مطلب في تعيّن الدراهم في العقد الفاسد	٧٠١
مطلب: البيعُ الفاسدُ لا يطيبُ له ويطيبُ للمشتري منه	٧٠٨
مطلب: الحرمةُ تتعدّد	٧٠٩
مطلب فيمن ورث ما لا حراماً	٧١٠
مطلب فيما يقطع حق الاسترداد من الأفعال الحسنيّة	٧١١
مطلب في أحكام زيادة المبيع فاسداً	٧١٣
مطلب: أحكام نقصان المبيع فاسداً	٧١٤
مطلب في البيع المكروه	٧١٥
البيع عند الأذان الأول	٧١٦
بيع النَّحْشِ	٧١٨
السُّومُ على سَوْمٍ غيره	٧٢٠
حكم تلقي الجَلْبِ وبيع الحاضر للبادي	٧٢٤
حكمُ بيع مَنْ يَزِيدُ في الثَّمَنِ	٧٢٨
مطلب في التفريق بين الصَّغِيرِ ومَحْرَمِهِ	٧٣١

AL -Fatih Al-Islami Institute
Studies and Research Dept.
Damascus

INTERPRETATION OF IBN ABDEEN (HASHIET IBN ABDEEN)

14

By
Muhammad Amin Ibn Omar Abdeen

Supervised by: Dr. Hosam Adeen FARFOUR

Head of the specialized Studies Dept.
Al-Fatih Al-Islami Institute

Edited by:
Al-Thakafah Wattourath Publishing House
Damascus